

مَسْنَد

أَبِي يَعْلَى الْمَوْصِلِي

لِلإمام الحافظ أحمد بن علي بن إسحاق التميمي

٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملا الأعلى

بتخريج مسند أبي يعلى

تخريج وتعليق

بسعید بن محمد السناری

الجزء السادس

دار الحديث

القاهرة



مستند  
أبي جعفر الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : مسند أبي يعلى الموصلي  
اسم المؤلف : الإمام أحمد بن علي بن المثنى  
اسم المحقق : سعيد بن محمد السناري  
القطع : ٢٤×١٧ سم  
عدد الصفحات : ٦٨٠ صفحة  
عدد المجلدات : ج ٦ من ١٠ مجلدات  
سنة الطبع : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٩٢

الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٤٤٥-٢



6 222007 704185

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهر القائد أمار جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darehadith.com

E-mail: info@darehadith.com

تابع مسند أنس بن مالك - رضي الله عنه -

أبو نصر، عن أنس

٤٠٥٧ - حَدَّثَنَا عمرو بن حصين، حَدَّثَنَا المعتمر، حَدَّثَنِي سفيان الثوري، عن جابر ابن يزيد، عن أبي نصر، عن أنس، قال: كُنَّا نرى رسول الله ﷺ ببقلة كنت اجتنيتها، يعنى حمزة .

٤٠٥٧ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٨٣٠]، وأحمد [٣/١٢٧، ١١٦، ٢٣٢، ٢٦٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١/٦٥٦]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٩/٣٤٠]، وابن قتيبة فى «غريب الحديث» [١/٢٧٠]، وغيرهم من طرق عن جابر بن يزيد الجعفى عن أبى نصر [ووقع عند أحمد فى الموضع الأخير: (عن أبى نضرة) وأراه مصحفاً من (أبى نصر) ويؤيده أنه وقع عند أحمد أيضاً فى الموضع الأول: (عن أبى نضرة أو خيثمة) هكذا بالشك، وخيثمة هذا هو أبو نصر كما يأتى بيانه، ولعل الوهم فيه من شريك القاضى، فهو الذى يرويه عن جابر الجعفى هكذا: (أبو نضرة) والصواب الأول] عن أنس به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جابر الجعفى عن أبى نصر، وأبو نصر هو خيثمة البصرى، روى عن أنس أحاديث» .

قلت: وخيثمة هذا هو ابن أبى خيثمة البصرى أبو نصر الذى يقول عنه ابن معين: «ليس بشيء» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/٢١٤]، ثم أعرض عن هذا، وأورده فى «المجروحين» [١/٢٨٧]، وقال: «منكر الحديث على قلته» ثم ذكر أن سبب وهنه؛ إنما هو لرواية جابر الجعفى عنه؛ وذلك لأن جابراً ساقط الحديث، وفدروى عن هذا الشيخ مناكير لم يروها غيره عنه؛ فاشتبه أمره ووجب تركه؛ لعدم تمييز المتهم منهما بتلك المناكير، لكن قد تويع عليه أبو نصر هذا:

١ - تابعه عليه حميد بن هلال عن أنس به نحوه . . . عند أحمد [٣/١٣٠]، من طريق شعبة عن جابر عن حميد به . . .

قلت: وهذه متابعة فاسدة، وجابر هو الجعفى الهالك أيضاً وهو المتفرد به عن حميد؛ وقبله عن أبى نصر البصرى .

٤٠٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ بَشْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَوْرَيْكَ لَنَسَأَلَنَّهْمَ أَجْمَعِينَ﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣١﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، قَالَ عَنْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

= ٢- ورواه شريك القاضي عن عاصم الأحول عن أنس به . . . عند أحمد [٣/ ٢٦٠]، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٦١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١١/ ٣٢١]، من طريقين عن شريك به . . . .

قلتُ: وشريك القاضي سبيح الحفظ على صلابته في السنة، وهو أحد من روى هذا الحديث عن جابر الجعفي عن أبي نصر عن أنس، فلعله شبه له، وظن أنه سمعه من عاصم الأحول، لكنه لم يتفرد به عن عاصم، بل تابعه عليه ابن المبارك عن عاصم عن أنس به مثله عند ابن السنن في «عمل اليوم والليلة» [من طريق حاجب بن أركين عن سليمان بن سيف عن فهد بن حيان عن أبي عبد الرحمن الحنظلي - وهو ابن المبارك - به . . . .

قلتُ: قال حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٧/ ١١١]: «وهذا إسناد صحيح». كذا يقول هذا الرجل، وغفل عن كون فهد بن حيان هو الذي يقول عنه ابن المديني: «ذهب حديثه» وأمر بترك حديثه، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث» وضعفه أبو حاتم وغيره كما في «اللسان» [٤/ ٤٥٤]، وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٢١٠]: «كان ممن يخطئ حتى يجيء بأحاديث مقلوبة، خرج عن حد الاحتجاج به لما كثر منه ذلك» فالإسناد منكر.

٤٠٥٨- منكر: أخرجه الترمذي [٣١٢٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٩٢]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢٤٧]، والطبري في «تفسيره» [٧/ ٥٤٧]، وابن أبي حاتم في تفسيره [رقم ١٣٣٠٧]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبي سليم عن بشر [وعند بعضهم (بشير)] عن أنس به . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البخاري في «تاريخه» [٢/ ٨٦]، ولفظه: (أيما داع دعا في شيء كان معه موقوفاً، ثم قرأ: وقفوه إنهم مسئولون).

قال الترمذي: (هذا حديث غريب؛ إنما نعرفه من حديث ليث بن أبي سليم، وقد روى عبد الله ابن إدريس عن ليث بن أبي سليم عن بشر عن أنس ولم يرفعه).

قلتُ: يعني أن ابن إدريس قد وقفه على أنس، وروايته هذه قد علّقها البخاري في «تاريخه» =

= [٢/٨٦]، ووصلها الطبري في «تفسيره» [٧/٥٤٧]، بإسناد صحيح إليه، لكن وقع عندهما: (عن بشير) بدل (بشر).

وقد توبع ابن إدريس على هذا اللون عن الليث، تابعه حفص بن غياث عن ليث عن أنس به موقوفاً، عند ابن أبي شيبة [٣٤٧٥٨]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٩٤]، ومن طريقه الخافظ في «التغليق» [١/٢٣]، بإسناد صحيح إليه، فهذان لوانان من الاختلاف على الليث في سنده، ولون ثالث؛ فرواه عنه شريك القاضي فقال: عن بشير بن نهيك عن أنس به مرفوعاً، فأعرض عن (بشر) وأبدله بـ (بشير بن نهيك) هكذا أخرجه الطبري في «تفسيره» [٧/٥٤٧]، بإسناد صحيح.

واختلف على شريك فيه هو الآخر، فرواه عنه بعضهم فقال: عن عاصم - وهو الأحول - عن أنس به . . . ، فأسقط منه (بشير بن نهيك) وقبله (الليث) وأبدلهما بـ (عاصم الأحول) هكذا ذكره الخافظ في «التغليق» [١/٢٣]، وشريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث على إمامته في الدين، وقد رواه مرة أخرى على الجادة (عن الليث عن بشر عن أنس به مرفوعاً) ولون رابع من الاختلاف فيه على الليث، فرواه عنه عمار بن محمد اللؤلؤي - صدوق يخطئ - فقال: عن الليث عن داود عن أنس به مرفوعاً، فأسقط منه بشراً، وجعله: (داود) هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٣/٩٥]، ومن طريقه الخافظ في «التغليق» [١/٢٣-٢٤]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٩٣]، قال أبو نعيم: «لم نكتبه إلا من حديث عمار بن محمد عنه - يعني عن الليث».

قلت: وعمار هذا مختلف فيه، لكنه توبع عليه؛ تابعه برد بن سنان عن الليث عن داود المدني وبشر المزني، قالوا: ثنا أنس به مرفوعاً مثله وزاد: (صادقين بها أم كاذبين) هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [رقم ٨٣٣]، بإسناد ضعيف إلى العلاء بن برد بن سنان عن أبيه به .

قلت: وهذه متابعة لا يفرح بها، والعلاء بن برد حكى الذهبي تضعيفه عن الإمام أحمد في «الميزان»، وقال محمود بن غيلان: «ضرب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة عليه وأسقطوه» نقله عنه الخافظ في «اللسان» [٤/١٨٣] / الطبعة الهندية]، وكذا [٥/١٨٣] / طبعة دار الفاروق]، وكذا هو فيه: (محمود بن غيلان) والصواب: (محمود بن خدّاش) فهو الذي حكى تضعيف أحمد وابن معين وأبي خيثمة للعلاء بن برد، وقد أسند ذلك إليه: ابن عسّاكر في ترجمة (العلاء بن برد) من «تاريخه» [٤٧/٢٠٥-٢٠٦]. =

= فلعل (خداش) قد تصحفت في «اللسان» إلى (غيلان) أو يكون ذلك من أوهام الحافظ المعدودة في لسانه، وقد نقل الحافظ أيضاً عن الأزدي أنه قال عن العلاء: «ضعيف مجهول» وهذا والذي قبله مقدم على توثيق ابن حبان له، ثم إن الطريق إلى العلاء لم يثبت أيضاً، ومع هذا وذاك؛ فإن برداً بن سنان مختلف فيه أيضاً، فلا عبرة بما وقع في سند هذه المتابعة التالفة من نسبة (داود) مدنياً، وكذا من متابعة بشر المزني له، أما داود؛ فنكرة لا تعرف، ومجهول لا يتعرف، ثم وجدت الحافظ قد قال في «التعليق» [٢٤ / ١]: «داود هذا قيل: إنه ابن أبي هند، فإن يكن هو فما أظنه سمع من أنس» .

قلتُ: وأما (بشر المزني) فلعله بشر الواقع في الطرق الأولى عن الليث عنه عن أنس به مرفوعاً وموفوفاً، فإن يكنه؛ فقد اختلف في اسمه على الليث على ألوان كثيرة، وهذا الحديث محفوظ من طريقه وبه عرفناه، وقد قيل في اسمه (بشر) وقيل: (بشير) وبعضهم شك فقال: (عن بشر أو بشير) وغلط بعضهم وسماه (بشير بن نهيك) وكل هذه الوجوه قد سبقت .

والذي عليه الأكثر أنه (بشر) ووقع في «تاريخ البخاري» [١٣٣ / ٨]: (نسر عن أنس قال النبي ﷺ . . .) وساق الحديث، هكذا سماه في هذا الموضع (نسرأ) بالنون قبل السين، بدل (بشر) فإن لم يكن ذلك تصحيحاً، فهو لون آخر من الاختلاف في اسمه، وقد ترجمه البخاري في موضع آخر [٨٦ / ٢]، وسماه (بشرأ) هكذا غير منسوب، وبهذا ترجمه المزني في «تهذيبه» [١٦٣ / ٤]، وقال: «قيل إنه بشر بن دينار» .

قلتُ: وبهذا الاسم ترجمه ابن حبان في «الثقات» [٦٩ / ٤]، فقال: «بشر بن دينار يروى عن أنس بن مالك، روى عنه الليث بن أبي سليم ومحمد بن عثمان» وكذا ترجمه البخاري في موضع آخر من «تاريخه» [٧٤ / ٢]، بهذا الاسم فقال: «بشر بن دينار رأى أنساً عليه خز، قال لي محمد بن عقبة حدثنا محمد بن عثمان قال ثنا بشر» .

قلتُ: الذي يتحرر لي: أن بشرأ هذا غير بشر الذي يروى عنه الليث بن أبي سليم، وأنهما رجلان متغايران، وما أرى ابن حبان إلا وقد خلط بينهما، وظنهما واحداً، ويدل على وهمه: تفريق البخاري بينهما، وكأن أبا الحجاج المزني قد فطن لهذا في «تهذيبه» فقال في ترجمة (بشر): «قيل: إنه بشر بن دينار» هكذا (قيل) على التمریض، كأنه لم يعبأ بصنيع ابن حبان، وعلى كل حال: فبشر هذا على الاختلاف في اسمه: شيخ غائب الحال، معدود من أعمار أهل الدنيا، وقد جهله الحافظ في «التقريب» وهو كما قال؛ وانفراد الليث عنه - على التحقيق - =

= لا يزيد من حاله إلا وهناً، ثم إن الليث بن أبي سليم: شهرته بالضعف وسوء الحفظ قد ملأت الآفاق، بل اختلط شديداً أيضاً، وهو المضطرب في هذا الحديث وقفاً ورفعاً وغير ذلك على ما مضى بيانه، وقد رواه عنه الثوري هذا الحديث فقال: عن الليث عن مجاهد به موقوفاً عليه، ليس فيه (بشر) ولا (أنس)، فنزل به نزولاً لا نهضة بعده.

هكذا أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» [٣٥١/٢]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٩٦]، ومن طريقه الحافظ في «التعليق» [٢٢/١]، وعبد الله بن أحمد في «العلل» [٥٨٦/٢]، والطبري في «تفسيره» [٥٤٧/٧]، من طرق عن الثوري به . . . .

وهذا الوجه المقطوع، هو الذي رجحه الحافظ على كل الوجوه الماضية، فقال في «التعليق» [٢٤/١]: (والصواب فيه -يعنى في هذا الحديث: عن ليث -يعنى ابن أبي سليم- ما قاله الثوري؛ لأن ليثاً وهو ابن أبي سليم: اختلط في آخر عمره؛ ونسب إلى الضعف؛ فأما من سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح).

قلت: يقصد بالصحة: الاستقامة في روايته؛ وعدم الخلط فيها، ولا يعنى بها الصحة الاصطلاحية؛ لكون الليث كان ضعيف الحفظ مطلقاً، سواء قبل اختلاطه وبعده، مثله مثل -لهيعة، إلا أن الاختلاط لما داهمه في آخر عمره جعله لا يدرى ما يقول، فكثرت المناكير في حديثه؛ مع اضطراب شديد في الأسنان والمتون، وقد تركه بعض النقاد لذلك، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ فالحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً ولا مقطوعاً ولا مشنوقاً.

[استدراك]: قد مضى أن (بشراً) الذي روى عنه الليث هذا الحديث: ما هو إلا رجل لا يعرف من هو من أهل الدنيا، وقد مضى تجهيل الحافظ له؛ وقال الذهبي في «الكاشف» [١٥٨/١]: «لا شيء» وصدق، وقال أيضاً في «الميزان» [٣٢٧/١]: «لا يعرف» فتعقبه العلامة العلاء مغلطاي في «إكماله» [١٩/٢]، كما في هامش تهذيب الكمال [١٦٢/٤] طبعة الرسالة] فقال: «وقول من قال من المتأخرين: «لا يعرف» قصور منه كعادته».

كذا قال، وهو مغرم بالتنكيك على مشايخه وأساتذته وأقرانه، كل ذلك بحق وبياطل، والذي أصاب فيه من ذلك قليل، وهو لم يعتمد في معرفة (بشر) إلا على ذكر ابن حبان له في «الثقات»، مع أن كلام ابن حبان في ترجمته لا يفهم منه إلا جهالة بشر ولا بد، فماذا تعلق به مغلطاي دون ذلك؟! نسأل الله الإنصاف ونهج الرشاد.

## سليمان التيمي، عن أنس بن مالك

- ٤٠٥٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».
- ٤٠٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ، وَجَرِيرٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ

٤٠٥٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٦٦٨، ٦٠٠٦]، وأبو داود [١٥٤٠]، ومسلم [٢٧٠٦]، وأحمد [١١٧/٣]، و[١١٣/٣]، والنسائى [٥٤٥٢]، وابن حبان [١٠٠٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٤٨]، والبيهقى فى «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٩٦]، وفى «الدعوات» [رقم ٢٧٦]، والطبرانى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٩١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٧٠/٢]، وابن عساکر فى «المعجم» [رقم ٣٩٥]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [٥٩٧/٢]، وأبو الفرج ابن الشحنة فى الثانى من كتاب شعار الأبرار فى الأدعية والأذكار [رقم ٢١/٢] ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمى - وابن طرخان - عن أنس به . . . وليس عند البخارى ومسلم والجميع - سوى ابن حبان والطبرانى - قوله: (وشر المسيح الدجال) وانفرد البخارى ومن طريقه البغوى بعدم ذكر (البخل) فيه، وزادوا جميعاً أيضاً - سوى ابن حبان والطبرانى: (وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات).

قال البغوى: (هذا حديث متفق على صحته).

قلت: وهو كما قال . . .

٤٠٦٠ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٨٦٧، ٥٨٧١]، ومسلم [٢٩٩١]، وأبو داود [٥٠٣٩]، والترمذى [٢٧٤٢]، وابن ماجه [٣٧١٣]، وأحمد [١٠٠/٣]، والدارمى [٢٦٦٠]، وابن حبان [٦٠٠، ٦٠١]، وعبد الرزاق [١٩٦٧٨]، وابن أبى شيبه [٢٥٩٧٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٥٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/رقم ٩٣٢٩]، وفى «الأدب» [رقم ٢٦٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢١٢/٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/٣٤]، والحميدى [١٢٠٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤]، وابن السنى فى اليوم والليلة [رقم ٢٤٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن سليمان بن طرخان عن أنس به . . . نحوه . . .

التيمنى، حدثنا أنس، قال: عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت، أو فسمت، أحدهما وترك الآخر، وقال: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهِ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ».

٤٠٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

= ولفظ مسلم (عطس عند النبي ﷺ رجلان؛ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، فقال الذي لم يشمته: عطس فلان فشمته، وعطست أنا فلم تشمتني، قال: إن هذا حمد الله؛ وإنك لم تحمد الله) ومثله عند الترمذي وعبد الرزاق والبيهقي في «الشعب» والحميدي، وهو رواية للبخاري والطبراني، ولفظ أبي داود: (عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما وترك الآخر، قال: فقيل: يا رسول الله: رجلان عطسا فشمت أحدهما؟! - قال أحمد وهو ابن يونس راويه عن زهير عن سليمان التيمي: أو فشمت أحدهما وتركت الآخر؟! فقال: إن هذا حمد الله، وإن هذا لم يحمد الله) ومثله عند ابن ماجه، وأحمد، والدارمي، وابن أبي شيبة، والنسائي، وأبي نعيم، والبيهقي في «الآداب» وهو رواية لابن حبان والطبراني، وكذا المؤلف كما يأتي [برقم ٤٠٧٣].

وفى رواية للطبراني: (عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، قال له: يا رسول الله: شمته ولم تشمتني، قال: إنه حمد الله تعالى فشمته، وسكت أنت فلم تحمد الله، فلم أشمتك).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح...» وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته» وقال أبو نعيم: «صحيح ثابت».

٤٠٦١ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/١٧٦، ٢٧٨]، وابن أبي شيبة [٢٦٢٥٢]، والنسائي في «الكبرى» [٥٩١٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/٣٣]، وتام في «الفوائد» [رقم ٨٧١]، والطبراني في طرق حديث [من كذب على متعمداً] [رقم ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦]، والخطيب في «تاريخه» [٩/١٤٨]، و[١٠/٣٠٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/٤٠]، و[٥٤/٦٩]، وفي «المعجم» [رقم ٧٤٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١/٤٣]، وأبو القاسم البغوي في «حديثه» [رقم ١٥]، ومحمد بن عبد الله الأنصاري في «حديثه» [رقم ٢]، ومن طريقه ابن الأعرابي في «المعجم» [٢٠٨٣]، وابن المقرئ [١٥٩]، في «المعجم» أيضاً، =

٤٠٦٢ - حَدَّثَنَا زَحْمُوِيَهٗ، حَدَّثَنَا هَشِيْمٌ، عَن سَلِيْمَانَ التِّيْمِيَّ، عَن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ .

٤٠٦٣ - حَدَّثَنَا زَهِيْرٌ، حَدَّثَنَا جَرِيْرٌ، عَن سَلِيْمَانَ التِّيْمِيَّ، عَن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» قَالَ: فَاَنْطَلِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ فَوْجِدُهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، فَقَالَ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ، أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: هَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ أَوْ قَتَلْتُمُوهُ .

٤٠٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيْرٌ، عَن سَلِيْمَانَ التِّيْمِيَّ، عَن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْأَنْجَشَةُ يَسُوْقُ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوَّكَ بِالْقَوَارِيْرِ» .

= والطحاوى فى «المشكل» [٢٠٧/١]، وجماعة آخرون من طرق عن سليمان بن طرخان التيمى عن أنس به . . . .

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد قال أبو نعيم: «حديث صحيح» وقال ابن عساکر عقب روايته فى «المعجم»: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قالوا؛ وقد قرن (قتادة) و(حماد بن أبى سليمان) مع (سليمان التيمى) فى سنده عند أحمد فى الموضوع الثانى؛ وكذا الطبرانى فى الموضوع الأخير.

٤٠٦٢ - صحيح: انظر قبله .

٤٠٦٣ - صحيح: أخرجه البخارى [٣٧٤٥]، و[٣٧٩٥]، ومسلم [١٨٠٠]، وأحمد [١١٥/٣]، [١٢٩، ٢٣٦]، وابن أبى شيبه [٣٦٦٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٩٤٤]، وفى «الدلائل» [رقم ٩٤٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٤٨، ٥٤٤٩]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١٠٢٣/١]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن طرخان التيمى عن أنس به نحوه . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه: الإسماعيلى فى «المستخرج» وابن خزيمة فى «صحيحه» ومن طريقه أبو نعيم فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢٩٤/٧].

٤٠٦٤ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٣٢٣]، وأحمد [١١٧/٣، ١٧٦، ١١١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٦٢]، والحميدى [١٢٠٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤٣٠/٨]، والسلفى فى «معجم السفر» [٩٩٣]، والخطابى فى «غريب الحديث» [٥٢٥/١]، والبيهقى فى «المعرفة» =

= [رقم ۶۱۶۰]، والخرائطي في اعتلال القلوب [۲۲۹]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ۴۳]، وابن حبان [۵۸۰۰، ۵۸۰۲]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمي عن أنس به نحوه

ولفظ مسلم وجماعة: (كانت أم سليم مع نساء النبي ﷺ وهن يسوق بهن سواق، فقال رسول الله ﷺ أي نجشة: رويداً سوقك بالقوارير) ولفظ النسائي: (كان للنبي ﷺ حاد يقال له: أنجشة، فقال رسول الله ﷺ وهو يسوق بأمهات المؤمنين: رويدك يا أنجشة، سوقك بالقوارير).

قلت: قد اختلف في سنده على سليمان، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضي؛ وخالفهم زهير ابن معاوية، فرواه عن سليمان فقال: عن أنس عن أم سليم به...، وجعله من (مسند أم سليم).

هكذا أخرجه أحمد [۳۷۶/۶]، والنسائي في «الكبرى» [۱۰۳۶۴]، وفي «عمل اليوم والليلة» [رقم ۵۳۰]، وتوبع عليه زهير على هذا الوجه: تابعه حميد بن مسعدة على مثله عن سليمان عن أنس عن أم سليم به... عند الطبراني في «الكبير» [۲۵/رقم ۲۹۴]، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» [رقم ۸۷]، بإسناد صحيح إليه، وحماد ثقة مشهور.

قال الدارقطني في «الأفراد» [رقم ۸۴۳/الأطراف]: «رواه حماد بن مسعدة وزهير بن معاوية وأسنده عن أنس عن أم سليم...» وكان بالأصل: «وأسنده عن أم سليم عن أنس عنهما» وهذا خلط، وطبعة (الأفراد/ الطبعة العلمية) كثيرة التصحيف والتحريف والسقط والقلب والخلط، وأنا كثير الشكوى منها في تعاليقي، وما حيلتي وما أملك سواها؟! والمحفوظ في هذا الحديث: هو قول الجماعة عن سليمان التيمي.

ويؤيد هذا: إيراد الدارقطني للوجه الثاني في كتابه «الغرائب والأفراد» وعادته فيه: استنكار ما يورده من ذلك مع التنبيه على المتفرد فيه بالغرابة أو المخالفة، وقد يمكن الجمع بين الوجهين عن التيمي: بأن يكون أنس قد شهد القصة أيضاً ثم ثبتته فيها أمه أم سليم، ولولا ما مضى عن الدارقطني من استغرابه لرواية زهير وحميد؛ لقلنا بكونها هي الرواية الصواب، لكون أنس لم يذكر في الوجه الأول سماعاً من النبي ﷺ ولا ذكر حضوره تلك القصة، فكأنه سمعه من أمه؛ ثم صار يرسله بعد ذلك.

وعلى كل حال: فالخطب في هذا هين؛ إنما المنكر هو أن يأتي روح بن عصام بن يزيد، =

٤٠٦٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْلُطَ بَيْنَ الْبَسْرِ وَالتَّمْرِ .

٤٠٦٦- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: ذَكَرْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَتَعَبَّدُونَ حَتَّى يُعْجِبُوا النَّاسَ وَتُعْجِبَهُمْ أَنْفُسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» .

= ويروى هذا الحديث عن أبيه عن الثوري عن سليمان التيمي فيقول: عن أنس قال: (كان أبو طلحة -رضى الله عنه- يسوق بالنسائي فقال النبي ﷺ رويداً بالقواير).

هكذا أخرجه ابن مردويه في جزء فيه من أحاديث ابن حبان [رقم ٤٩]، بإسناد صحيح إلى روح به . . .

وذكر أبو طلحة في الحديث غريب جداً، والمحفوظ أن الذي قال له النبي ﷺ: (رفقاً بالقواير) إنما هو (أنجشة) كما مضى من رواية الجماعة عن سليمان التيمي؛ فالظاهر أن عصام بن يزيد الأصبهاني قد وهم على الثوري في لفظه، وعصام هذا وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/ ٥٢٠]، إلا أنه قال: «يتفرد ويخالف» فالوهم منه إن شاء الله .

٤٠٦٥- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، لولا أن حماداً -وهو ابن سلمة- قد خولف في سنده، خالفه الجلة من أصحاب سليمان التيمي، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان التيمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به . . . ، وجعلوه من (مسند أبي سعيد) . وهذا هو المحفوظ عن سليمان . وقد مضى هذا الوجه في مسند أبي سعيد [برقم ١١٧٧]، وإن كان لا مانع أن يكون الحديث عند سليمان على الوجهين جميعاً، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . فانظر الماضي [برقم ٢٨٩١، ٣١٠٢] .

٤٠٦٦- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، لكن خولف خالد -وهو ابن عبد الله الواسطي- في سنده، خالفه إسماعيل ابن عليه ويحيى القطان، فروياه عن سليمان التيمي فقالا: عن أنس بن مالك قال: (ذكر لي النبي ﷺ، قال: ولم أسمعه منه، . . .) هكذا أخرجه أحمد [٣/ ١٨٩]، وعنه ابنه عبد الله في «السنن» [٢/ ٦٤٥]، والهروي في «ذم الكلام» [٣/ رقم ٤١٦]، وتابعهما يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أنس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ به . . .

٤٠٦٧ - حَدَّثَنَا وَهْبٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرَى بِهِ مَرَّ عَلَى مُوسَى وَهُوَ يَصَلِي فِي قَبْرِهِ .

= أخرجہ ابن أبی شیبۃ فی «مسندہ» [رقم ٩٣٨]، وهذا ظاهر جداً في كون أنس قد سمع هذا الحديث عن النبي ﷺ بواسطة رجل لم يسم، والحديث صحيح على كل حال؛ وإبهام الصحابي لا يضر على المذهب المختار؛ فكأن أنسًا - رضی اللہ عنہ - قد أرسل الحديث في الطريق الأول...؛ وكذا رواه معتمر بن سليمان عن أبيه مثل رواية يحيى القطان وابن علية: عند ابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ٩٤٥ / ظلال].

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٣٤٢]: وقال: «رواه أحمد، ورواه أبو يعلى... ورجالهما رجال الصحيح» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٢٢]: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن منيع بسند واحد، ورواته ثقات» وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة نحوه... .

٤٠٦٧ - صحيح: أخرجه النسائي [١٦٣٦، ١٦٣٧]، وأحمد [٥٩/ ٥، ٣٦٢، ٣٦٥]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٦٥٣]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٦٥٥٢]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمي عن أنس عن بعض أصحاب النبي به... . قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ لكن اختلف في سنده على سليمان، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي؛ وخالفهم آخرون، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان عن أنس به... . ولم يذكروا فيه واسطة بين أنس والنبي ﷺ .

هكذا أخرجه مسلم [٢٣٧٥]، والنسائي [١٦٣٢، ١٦٣٣]، و[١٦٣٤، ١٦٣٥]، وأحمد [٣/ ١٢٠، ١٤٨، ٣٤٨]، وابن حبان [٤٩]، والمؤلف كما يأتي [برقم ٤٠٨٤، ٤٠٨٥]، وعبد الرزاق [٦٧٢٧]، وابن أبي شيبة [٣٦٥٧٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٢٥٣]، وعبد ابن حميد في «المنتخب» [١٢٠٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦١/ ١٨٤، ١٨٥]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ٢]، والبيهقي في «حياة الأنبياء في قبورهم» [رقم ٧، ٨]، وابن خزيمة في «التوحيد» [رقم ٥٤٩]، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» [رقم ٤٧]، وابن ماسي في «فوائده» [رقم ١٤]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٢٠٢]، والطحاوي في «المشكل» [١٣/ ٦]، وغيرهم كثير، وزاد ابن أبي شيبة وأبو نعيم وعبد بن حميد وابن ماسي والطحاوي والبغوي قوله: (عند الكتيب الأحمر) وهذه الزيادة هي رواية لمسلم وأحمد والبيهقي، =

= وابن عساكر والنسائي؛ وسياقهم هكذا: (عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: أتيت - وفي رواية هدا ب: مررت - على موسى ليلة أسرى بي عند الكئيب الأحمر، وهو قائم يصلى في قبره) لفظ مسلم.

وهذا الوجه محفوظ أيضاً عن سليمان التيمي، فالظاهر أن أنساً لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ، وإنما سمعه بواسطة بعض - أو رجل - من أصحاب النبي ﷺ عنه به . . . كما مضى في الوجه الأول.

وإبهام الصحابي لا يضر عند المحققين؛ نعم: قد رواه عمر بن حبيب البصرى عن سليمان التيمي، وفسر المبهم فيه بأبى هريرة، فقال: ثنا سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن أبى هريرة مرفوعاً (مررت على موسى - عليه السلام - وهو يصلى في قبره).

هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [رقم ٤٩]، والسهمى في «تاريخه» [ص ٢٧٣]، وابن عدى في «الكامل» [٣٨/٥]، وابن منده في «فوائده» [ص ٧٤]، والدارقطنى في «الأفراد» [رقم / ٤٩٧٧ أطرافه]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٣٤٩/١]، وغيرهم من طرق عن عمر ابن حبيب البصرى عن سليمان به . . .

قال الدارقطنى: «تفرد به عمرو بن حبيب عن سليمان التيمي عن أنس عنه - يعنى عن أبى هريرة» وقال ابن عدى: «وهذا الحديث لم يقل فيه: «عن أنس عن أبى هريرة» غير عمر بن حبيب عن التيمي».

قلت: وعمر هذا قد ضعفه، ومشاه بعضهم، غير أنه إلى الضعف أقرب؛ ورواية الجماعة عن التيمي عن أنس عن بعض أصحاب النبي ﷺ هكذا على الإبهام هى الأصح؛ وقد قال الدارقطنى فى «علله» [٢٦٢/٧]، بعد أن ذكر رواية عمر عن التيمي: «ورواه معتمر ويزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أنس عن بعض أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه، وهو أشبه» وهو كما قال؛ ثم جاء معاذ بن خالد المروزى ورواه عن حماد بن سلمة فقال: عن سليمان التيمي عن ثابت البنانى عن أنس به . . . فأدخل واسطة بين سليمان وأنس.

هكذا أخرجه النسائي [١٦٣١]، ومعاذ هذا صدوق مشهور؛ لكن خالفه «الثقات» الأثبات من أصحاب حماد، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان التيمي وثابت البنانى كلاهما عن أنس به . . . هكذا أخرجه مسلم والنسائي وأحمد وجماعة كثيرة - مضى أكثرهم - وهذا هو المحفوظ =

٤٠٦٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: إِذَا سَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَنَهُمْ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيَنَ الرِّعَاةَ .

= عن حماد، وهو الذي رجحه النسائي وقال: «وهذا أولى بالصواب عندنا من حديث معاذ بن خالد» لكن معاذاً لم ينفرد به على هذا الوجه عن حماد، بل تابعه هلال بن العلاء عن حجاج بن منهال عن حماد به مثله، هكذا ذكر الدارقطني في «علله» [٢٦٢/٧]، ثم قال: «وهم، والصحيح: عن حماد عن سليمان التيمي وثابت» وهو كما قال؛ وقد مضت رواية ثابت البناني وحده عن أنس به... عند المؤلف [برقم ٣٣٢٥]..

٤٠٦٨ - صحيح: أخرجه مسلم [١٦٧١]، والترمذي [٧٣]، والنسائي [٤٠٤٣]، والدارقطني في «سننه» [١٣٦/٣]، والطبراني في «الكبير» [١٢/١٢٢]، وفي «الأوسط» [٢/٢] رقم [١٧١٠]، والبيهقي في «سننه» [١٧٨٣٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٦٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٦٤]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٥٥٥]، وتام في «فوائده» [٢/٢] رقم [١٧٩٦]، والمزى في «تهذيبه» [٤٩٣/٣١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠٧/٣٨]، [٣٠٨]، وفي «المعجم» [رقم ٩٥٣]، وابن أبي عاصم في «الديات» [رقم ١٧٢]، والنحاس في الناسخ والمنسوخ [رقم ٢٥٨]، والطحاوي في «المشكل» [١٩/٥]، وابن حزم في «المحلى» [١١/٣١٠ - ٣١١]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن غيلان عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أنس به... .

قال ابن عساكر في «المعجم»: «هذا حديث صحيح» وقال النحاس: (هذا من أحسن حديث يروى في هذا الباب وأغربه وأصحه).

قلت: وهو كما قال؛ لكن قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعلم أحداً ذكره غير هذا الشيخ عن يزيد بن زريع» وقال في «العلل» الكبير عقب روايته [رقم ٣٠]: «سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فلم يع» ثم قال: «ولا أعلم أن أحداً ذكر هذا الحرف إلا هو».

يعنى يحيى بن غيلان، ويحيى هذا وثقه ابن سعد وابن حبان ولخطيب وغيرهم؛ بل قال الفضل ابن سهل الأعرج: «ثقة مأمون» فمثله يحتمل له التفرد إن شاء الله.

أما قول الطحاوي عقب روايته: (وهذا الحديث عندنا منكر) فقد ردناه عليه في (غرس الأشجار) والله المستعان.

٤٠٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْلَةَ أُسْرِي بِي رَأَيْتُ قَوْمًا تُقْرَضُ أَلْسِنَتُهُمْ بِمَقَارِضٍ مِنْ نَارٍ- أَوْ قَالَ: مِنْ حَدِيدٍ- قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ».

٤٠٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٤٠٧١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ الرَّقِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ فَضِيلِ الْمَلَطِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلِيمَانَ التَّيْمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: وَضَّأَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، فَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ.

٤٠٦٩- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٤١١]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٩٦٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ١٧٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٥/ ٢٢]، والضياء في «المختارة» [ق ١٢٧/ ٢]، كما في «تنبيه الهاجد» [رقم ٣٩]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمي عن أنس به . . .

قال أبو نعيم: «مشهور من حديث أنس، رواه عنه عدة، وحديث سليمان عزيز».

قلت: ولا يصح إلا من طريق سليمان التيمي عن أنس، وقال الطبراني عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا عيسى بن يونس» كذا قال، وقد توبع عيسى عليه:

١- تابعه ابن المبارك عند أبي نعيم، والإسناد إليه ثابت.

٢- وكذا تابعه معتمر بن سليمان عند البيهقي والمؤلف ومن طريقه الضياء في «المختارة» ونقل الضياء عن الدارقطني أنه قال: «تفرد به معمر عن أبيه».

قلت: والذي مضى يرد عليه، وللحديث طريق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى الكلام عليه في تعليقنا على الحديث الماضي [برقم ٣٩٩٢]. والله المستعان.

٤٠٧٠- صحيح: مضى قريباً [برقم ٤٠٦١].

٤٠٧١- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١١٢٧]، من طريق عبد الجبار بن عاصم عن بقرية بن الوليد عن علي بن الفضيل الملقب عن سليمان التيمي عن أنس

= قلتُ: وبقيّة يدلس ويسوى، لكنه صرح بالسماع من شيخه، وكذا صرح شيخه بالسماع من شيخه؛ ولا نريد منه أكثر من هذا، وقد توبع عليه أيضاً:

١- تابعه على بن عياش الحمصى قال: حدثنا على بن الفضيل بن عبد العزيز الحنفى، [كذا، والصواب: (الملطى)]، قال: حدثنى سليمان التيمى عن أنس بن مالك به . . . عند الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦٦٤]، بإسناد صحيح إلى ابن عياش به . . . . .

قلتُ: وابن عياش هذا ثقة مشهور؛ وقد ذكروا فى ترجمته أنه يروى عن بقيّة بن الوليد؛ فأخشى أن يكون ذكر (بقيّة) قد سقط من أوسط الطبرانى، وهذا ما ينقدح فى صدرى.

٢- وكذا تابعه: سهل بن زياد أبو زياد عن على بن الفضيل به . . . عند الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٨٨٣ / أطرافه]، وقال: «تفرد به أبو زياد سهل بن زياد عن على بن الفضيل من أهل ملطية بالأصل (بلطية) وهو تصحيف [عن التيمى].»

قلتُ: وسهل هذا أورده الذهبى فى «الميزان» وقال: «ما ضعفوه» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٢٩١ / ٨]، لكن نقل الحافظ فى «اللسان» [٣/ ١١٨]، عن الأزدي أنه قال: «منكر الحديث» ولم يتفرد به كما قال الدارقطنى، بل توبع عليه كما مضى؛ ومدار الإسناد على (على بن فضيل ابن عبد العزيز الملطى) ولم أظفر له بترجمة، وإنما قال الخطيب فى «المتفق» [٣/ ١٢٨]: «على بن الفضيل الملطى، حدث عن سليمان التيمى، روى عنه بقيّة» ثم ساق له هذا الحديث ولم يزد على ذلك، ووجدت الحافظ قد ذكره فى «التهذيب» [٧/ ٣٢٧]، تمييزاً، فقال: «على بن الفضيل الملطى: شيخ لبقيّة، روى عن سليمان التيمى، وهو أقدم من الذى قبله».

يعنى: على بن فضيل بن عياض الثقة المعروف، ولم يزد الحافظ على هذا شيئاً، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٧٨]، وقال بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وفيه على بن الفضيل بن عبد العزيز، ولم أجده من ذكره».

قلتُ: ونحن قد أوجدنا من ذكره ولله الحمد؛ إلا أن ذلك لا يجدى له شيئاً، فهو فى عداد المجاهيل من مشيخة بقيّة، وتفرد عن مثل سليمان التيمى؛ فمما لا يقبل أصلاً، فهو آفة هذا الحديث.

لكن لجملة المسح على الخفين متواترة؛ أما المسح على العمامة: ففيه أحاديث أيضاً قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» والحديث ضعيف بهذا السياق جميعاً. والله المستعان.

٤٠٧٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَتَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاسْتَجِيبَ الدُّعَاءُ».

٤٠٧٢- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن سمعون في «الأمالى» [رقم ٣٧]، والخطيب في «تاريخه» [٨/ ٢٠٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٣٩/ ٢١]، والضياء في «المختارة» [٢/ ١٢٧]، والثقفى في «الثقفيات» [٢/ ٢٧]، كما في «الصحيحة» [٤٠٢/ ٣]، والدارقطنى في «الأفراد» [٨٩٢/ ٨٩٢]، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» كما في «نتائج الأفكار» [٣٩٥/ ١]، وغيرهم من طرق عن سهل بن زياد أبي زياد عن سليمان التيمي عن أنس به . . . . .

قلت: قال الحافظ في «نتائج الأفكار» [٣٩٥/ ١]: حسن، رجاله رجال الصحيح إلا سهل بن زياد؛ فإنه بصرى يكنى أبا كثير؛ ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال المناوى في «الفيض» [٤٤٩/ ١]: «فيه سهل بن زياد، قال في «اللسان» كأصله، تكلم فيه ولم يترك» ثم قال في «التييسير بشرح الجامع الصغير» [٢٦٣/ ١] طبعة مكتبة الشافعى: [إسناده حسن] كذا قال، وقد قال الدارقطنى عقب روايته: «غريب من حديث التيمي عنه - يعنى عن أنس - وتفرد به سهل بن زياد عنه».

قلت: بل هو منكر من حديث سليمان التيمي عن أنس، وسهل بن زياد وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال عنه الذهبى في «الميزان»: «ما ضعفوه» إلا أنه لم يكن بحيث يتقبل منه ما ينفرد به عن مثل سليمان التيمي، بل ذكره أبو «الفتح» الأزدى في «الضعفاء» وقال: (منكر الحديث) كما في «اللسان» [٣/ ١١٨]، ولا ينفعه متابعة عمرو بن النعمان له عن التيمي عن أنس به مثله، كما عند الطبرانى في «الدعاء» [رقم ٤٨٨]، لكونه من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عنه . . . . .

وعبد الرحمن هذا يقول عنه أبو حاتم: «كان يكذب» ثم ضرب على حديثه، وقال الدارقطنى: «متروك يضع الحديث» راجع ترجمته من «اللسان» [٣/ ٤٢٤]، فالمتابعة كأن لم تجيء، وقد خولف فيه سهل بن زياد، خالقه يحيى بن سعيد القطان - وهو أوثق منه عدد رمل عالج - فرواه عن سليمان التيمي عن قتادة عن أنس به موقوفاً به مثله . . . . . إلا أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة . . . . .) بدل: (إذا نودى للصلاة).

هكذا أخرجه النسائى في «الكبرى» [٩٩٠٠]، وعنه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٤٠/ ٢١]، وهذا هو المحفوظ من حديث التيمي موقوفاً، بزيادة (قتادة) بينه وبين أنس، =

٤٠٧٣ - حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عن سليمان التيمي، حَدَّثَنَا أنس ابن مالك، قال: عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمّت - أو قال: فسمت - أحدهما وترك الآخر، فقييل: هما رجلان عطسا، فشمّت - أو فسمت - أحدهما وتركت الآخر؟! قال: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهِ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

٤٠٧٤ - حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عن سليمان التيمي، حَدَّثَنَا أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ يوم بدر: «مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال: هل أنت أبو جهل؟ فقال: وهل فوق رجل قتلتموه؟! قال سليمان: أو قتله قومه.

٤٠٧٥ - حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عن سليمان التيمي، حَدَّثَنَا أنس بن مالك، قال: كانت أم سليم مع أزواج النبي ﷺ في مسير، فأتى عليهن النبي ﷺ وهو يسوق بهن سواق، فقال: «يَا أَنْجَشَةُ، رُؤَيْدَكَ، سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ».

= وقد اختلف على سليمان في لفظه من هذا الطريق، فرواه عنه ابن المبارك بإسناده به عن أنس موقوفاً بلفظ: (الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد).

أخرجه النسائي أيضاً في «الكبرى» [٩٨٩٩]، وهذا اللفظ هو المحفوظ عن أنس موقوفاً ومرفوعاً، وقد مضى المرفوع [برقم ٣٦٧٩، ٣٦٨٠].

أما اللفظ الأول: فله طرق أخرى عن أنس به . . . وكلها مناكير، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة لا يصح منها شيء قط، وأكثرها مناكير أيضاً، ومن حسنه أو صححه بهذا اللفظ من تلك الطرق والشواهد، فما أصاب البتة، كما شرحناه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

● تنبيه: هذا الحديث قد عزاه المناوى في «الفيض» [٤٤٩/١]، إلى الطيالسى والبخارى في «تاريخه» تبعاً لصاحب «الجامع الصغير» ثم قال المناوى: «وفيه سهل بن زياد . . . إلخ؛ ووهم في ذلك، لأن الحديث عند الطيالسى والبخارى من طريق آخر عن أنس . . . ليس فيه (سهل بن زياد)، فانتبه لأغلاط عبد الرؤوف في «فيضه» فقد أكثر من هذا الخلط والتخليط.

٤٠٧٣ - صحيح: مضى قريباً [برقم ٤٠٦٠].

٤٠٧٤ - صحيح: مضى قريباً [برقم ٤٠٦٣].

٤٠٧٥ - صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٠٦٤].

٤٠٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

٤٠٧٧ - قَالَ : فَحَدَّثَنَا بِهِ هَكَذَا مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ مَرَّةً أُخْرَى قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

٤٠٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْبَسْرِ وَالرُّطْبِ .

٤٠٧٩ - حَدَّثَنَا شَبَابٌ خَلِيفَةُ بَنِي خَيْطِ الْعَصْفَرِيِّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَخْلِهِ الصَّدَقَاتِ ، حَتَّى فَتَحَتْ قَرِيظَةَ وَالنُّضِيرَ ، فَجَعَلَ يَرُدُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَهْلَى أَمْرُونِي أَنْ آتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ الَّذِي كَانُوا أُعْطَوْهُ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطَاهُنَّ أُمَّ أَيْمَنَ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِيهِنَّ ، فَجَاءَتْ أُمَّ أَيْمَنَ فَلَوَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي ، وَهِيَ تَقُولُ : كَلَا ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يُعْطِيكُهُنَّ وَقَدْ أُعْطَانِيهِنَّ ! وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « لَكَ كَذَا ، وَلَكَ كَذَا » ، حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : وَهِيَ تَقُولُ : كَلَا وَاللَّهِ ، حَتَّى أُعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ .

٤٠٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النِّخْلَاتِ مِنْ أَرْضِهِ حَتَّى فَتَحَتْ عَلَيْهِ قَرِيظَةَ

٤٠٧٦ و ٤٠٧٧ - صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٠٧٠].

٤٠٧٨ - صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٠٦٥].

٤٠٧٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٩٦٠، ٣٨٩٤]، ومسلم [١٧٧١]، وأحمد [٢١٩/٣]، وابن حبان [٤٥٠٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٠٨]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٦٣١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢٢٥/٨]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به نحوه .

٤٠٨٠ - صحيح: أخرجه أحمد [٢١٨/٣]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥١٤]، وغيرهما من طريقين عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

والنضير، فجعل بعد ذلك يرد ما كان أعطاه، قال أنس: وإن أهلى أمروني أن أتى النبي ﷺ فأسأله ما كان أعطاه أو بعضه، وكان نبي الله ﷺ قد أعطاه أم أيمن، فأتيت النبي ﷺ فأعطانيهن، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب فى عنقى، وقالت: واللّه لا يعطيكهن وقد أعطانيهن! قال نبي الله ﷺ: «يا أم أيمن، اتركيه ولك كذا وكذا»، تقول: كلا، والذي لا إله إلا هو، فجعل يقول: «كذا»، حتى أعطاها عشرة أمثاله، أو قريباً من عشرة أمثاله .

٤٠٨١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فِي هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ».

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن اختلف فيه على المعتمر فرواه عنه سويد بن سعيد ويحيى بن بحر وعامر بن صالح على الوجه الماضى، وخالفهم عاصم بن النضر وأحمد بن المقدم، فروياه عن المعتمر فقالا: عن أبيه عن قتادة عن أنس فى سياق أتم، فزاد فيه واسطة بين سليمان التيمى وبين أنس .

هكذا أخرجه مسلم [٢٣٥٩]، وابن حبان [٦٤٢٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٨١٨]، وغيرهم . وهذا الوجه هو الصواب إن شاء الله، لكن ربما كان الوجهان محفوظين عن سليمان؛ لاسيما وقد صرح سليمان بسماعه أنسا عند أحمد، ويؤيد هذا: أن معتمراً قد توبع على الوجه الأول عن أبيه، تابعه:

١- أبو بكر ابن عياش عند البيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٨٧]، بإسناد صحيح إليه .

٢- والثورى عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢٠٣/١]، لكن بإسناد لا يثبت إليه . وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٩٥٧]، وانظر أيضاً [رقم ٣١٠٥]، و[رقم ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣٦٠١، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠] .

٤٠٨١ - صحيح: أخرجه أحمد [٢١٨/٣] من طريق معتمر بن سليمان التيمى، عن أبيه، عن أنس به نحوه . . .

قلت: وسنده صحيح ثابت . وله طرق أخرى عن أنس مضى بعضها فى سياق أتم [برقم ٣٩٥٧] .

٤٠٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لِيَقِيمَ صَلَاتَهُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى يَتِمَّكَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ السُّجُودِ - أَوْ قَالَ: مِنَ الْأَرْضِ - ثُمَّ يَسْجُدُ عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٠٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي؟ فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَكِبَ حِمَارًا، وَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ، وَهِيَ أَرْضٌ سُبْحَةٌ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِي، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَذَانِي تَنْتُنُ حِمَارَكَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ لِحِمَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبَ رِيحًا مِنْكَ، فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، وَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابَهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ، فَبَلَّغْنَا أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

٤٠٨٢ - صحيح: أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢٢/٢]، من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف لجهالة هذا الرجل الذي لم يسم، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٢٢٨/٢].

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٠٧]، وكذلك شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . مضى منها حديث البراء بن عازب عند المؤلف [برقم ١٦٧٧، ١٦٧٦].

٤٠٨٣ - أخرجه البخاري في [٢٥٤٥]، ومسلم [١٧٩٩]، وأحمد [٣/١٥٧، ٢١٩]، والطبراني في «الأوسط» [٥/رقم ٤٦٧٢]، والبيهقي في «سننه» [١٦٤٨١]، والواحدى في «أسباب النزول» [ص ٢٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٦٤]، والطبري في «تفسيره» [٢٨٦/١١]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

قلت: قد أعل الإسماعيلي هذا الإسناد، فنقل عنه الحافظ في «الفتح» [٢٩٨/٥]، أنه غمز هذا الحديث بكون سليمان التيمي لم يسمعه من أنس، قال الحافظ: «واعتمد على رواية المقدمي - وهو محمد بن أبي بكر - عن معتمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك».

٤٠٨٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرَى بِهِ مَرَّ بِمُوسَى وَهُوَ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ، قَالَ أَنَسٌ: ذَكَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى الْبِرَاقِ فَأَوْثَقَ الدَّابَّةَ - أَوْ قَالَ: الْفَرَسَ - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَفَّهَا لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . . . وَذَكَرَ كَلِمَةً، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ رَأَاهَا .

٤٠٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى وَهُوَ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ» .

\*\*\*

= وهذا صريح في كون التيمي قد سمعه من أنس بواسطة بلاغ بلغه عن لا يدري من هو، ورواية المقدمة هذه عند البيهقي في «سننه» [١٦٤٨٢]، بإسناد صحيح إليه .  
ويؤيد عدم سماع سليمان التيمي لهذا الحديث من أنس، عدم تصريحه بالسماع منه عند أحد ممن أخرج له هذا الحديث، وهذا يزيد في قوة إعلال الإسماعيلي له، وهذه إحدى المواطن التي وقف الحافظ أمامها في «الفتح» لا يستطيع لها شيئاً، فإنه حكى إعلال الإسماعيلي ثم سكت عليه لظهوره الذي لا ينفع معه شيء، لكن قد يجاب عن هذا: بكون الشيخين لم يكونا ليدخلا في «صحيحهما» إلا ما علما صحته باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع اللازمة لثبوت كل خبر على ما اشترطاه من ذلك؛ فتحمل رواية المقدمة الماضية: على كون سليمان التيمي لم يكن قد سمعه من أنس بعد، ثم قابله وحدثه به، وهذا على تكلفه الشديد، إلا أنه أحسن ما يعتذر به عن الشيخين . والله المستعان .

٤٠٨٤ - صحيح: أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٦٥٣]، من طريق مسدد عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . . . وزاد قول النبي ﷺ لأبي بكر: (هي كذه وذو) وهذا اللفظ هو المراد عند المؤلف بقوله: (وذكر كلمة . . . . .)

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله رجال الشيخين؛ الفقرة الأولى منه قد مضت قريباً [برقم ٤٠٦٧] .

٤٠٨٥ - صحيح: انظر الماضي [برقم ٤٠٦٧] .

## يزيد الرقاشي، عن أنس

٤٠٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا سَفِيانُ الثَّورِيُّ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»،  
يعنى: يوم الجمعة .

٤٠٨٦ - ضعيف: أخرجه ابن ماجه [١٠٩١]، والطيالسي [٢١١٠]، والبيهقي في «سننه» [١٣١٤، ١٣١٥]، وابن عدى في «الكامل» [٣/١٠٢، ١٣٣]، والطحاوى في «شرح المعاني» [١/١١٩]، وابن الغطريف في «حديثه» [رقم ١٨]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٦٢٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشي [وقرن معه الحسن البصرى عند الطحاوى و البزار] عن أنس به . . . وزاد ابن ماجه: (يجزئ عن الفريضة) وهذه الزيادة عند ابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢/٨٢]، وزاد البيهقي فى الموضوع الأول: (والغسل من السنة) وهذه الزيادة عند ابن منيع أيضاً بلفظ: (وهو من السنة)، ولفظ البيهقي فى الموضوع الثانى: (من جاء إلى الجمعة فليغتسل؛ فلما جاء الشتاء فاشتد علينا؛ فشكونا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: من توضع فيها ونعمت؛ ومن اغتسل فالغسل أفضل).

قال البزار: «إنما يعرف هذا عن يزيد عن أنس، هكذا رواه غير واحد؛ وجمع يحيى - هو ابن أبى بكير راويه عن يزيد الرقاشي والحسن البصرى كلاهما عن أنس عند البزار - عن الربيع فى هذا الحديث بين الحسن ويزيد عن أنس، فحملة قوم على أنه عن الحسن عن أنس، وأحسب أن الربيع إنما ذكره عن الحسن مرسلًا، وعن يزيد عن أنس - يعنى موصولًا - فلما لم يفصله؛ جعلوه كأنه عن الحسن عن أنس، وعن يزيد عن أنس» .

قلت: والربيع هذا هو ابن صبيح السعدى؛ ضعفه جماعة من النقاد لسوء حفظه، فالإسناد من طريقه لا يصح؛ سواء كان يرويه عن الحسن موصولًا أم مرسلًا، بل روايته عن الحسن على الوجهين أو أحدهما غير محفوظة، والمحفوظ عن الحسن فى هذا الحديث: هو ما رواه شعبة وغيره عن قتادة عنه عن سمرة بن جندب به . . . مرفوعًا مثله . . . عند الترمذى وأبى داود والنسائى وجماعة كثيرة .

وقد اختلف على قتادة فى وصله وإرساله والموصول هو الصواب كما جزم به العقيلي والدارقطنى وغيرهما . وهذا الطريق هو أنظف طرق هذا الحديث كلها ومع هذا فهو معلول  
=

أيضاً .

٤٠٨٧ - حدثنا خلف بن هشام البزار، حدثنا حماد بن زيد، عن المعلى بن زياد، وعن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: وَمَنْ الْعَصْرُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَقَ ثَمَانِيَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ، كُلُّهُمْ مُسْلِمٌ - يَعْنِي: لِأَنَّ أَدْرَكَ اللَّهَ.

أما حديث أنس: فآفته يزيد الرقاشي، وقد ضعفوه لسوء حفظه؛ واختلال ضبطه على زهده وورعه وتألّفه بحيث كان لشدة غفلته: ربما قلب كلام الحسن؛ فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، كما قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [٩٨/٣]، والذي يمارس حديث هذا الرجل جيداً، مع متابعة كلام النقاد فيه: يتبين له بجلاء أن الرقاشي هذا منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد، وبه أعل الحديث: البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨٢/٢]، والهيثمي في «المجمع» [٣٩٢/٢]، وقال البدر العيني في «شرح سنن أبي داود» [١٧٨/٢] طبعة مكتبة الرشد، بعد ذكره من طريق ابن ماجه . . . : «وهذا إسناد ضعيف».

وله طرق أخرى عن أنس بن مالك به . . . وكلها مناكير على التحقيق، وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة لا يثبت منها شيء قط؛ وفي تقوية هذا الحديث بطرقه وشواهد: نظر ومشاهدة، وقد فصلنا الكلام حوله في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

وأقوى ما في الباب: هو حديث سمرة بن جندب المشار إليه سابقاً، وفيه ما فيه مما شرحناه في الموضع المشار إليه.

٤٠٨٧ - منكر بهذا التمام: أخرجه البيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢]، وفي «سننه» [١٥٧٨٣] و [١٥٩٥٩]، والحرث بن أبي أسامة في «مسنده» [٢/ رقم ١٠٤٨ / زوائده]، والطيالسي في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» [٣/ ١١٠]، وابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٣٤٧٣]، وابن السني في «اليوم واللييلة» [رقم ٦٦٩]، والطبراني في «الذعاء» [رقم ١٨٧٩]، والطحاوي في «المشكل» [٩/ ١٨٥]، وابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [١/ ١٣٣]، وابن حزم في «المحلى» [١٠/ ٣٩٣] - معلقاً - وغيرهم من طرق عن يزيد ابن أبان الرقاشي عن أنس به نحوه . . . وزاد البيهقي والطيالسي والحرث والطحاوي وابن النجار وابن منيع في أوله: (لأن أصلى الفجر وأجلس مع قوم يذكرون الله تعالى إلى طلوع الشمس أحب إلى مما طلعت عليه الشمس) لفظ الحرث، وعند ابن منيع: ( . . . أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل ).

= وزادوا جميعاً فى آخره - سوى الطبرانى وابن السنى : (دية كل رجل منهم اثنا عشر ألفاً) وهذا بعد قوله : ( . . . من بنى إسماعيل ) وزاد الطيالسى عليهم من قول يزيد الرقاشى : ( فحسبنا دياتهم ونحن فى مجلس أنس ، فبلغت ستة وتسعين ألفاً ، وههنا من يقول : أربعة من ولد إسماعيل ، والله ما قال إلا ثمانية دية ، كل واحد منهم اثنا عشر ألفاً ) .

قال ابن حزم : « يزيد الرقاشى ضعيف لا يحتج به » .

قلتُ : وبه أعله البوصيرى فى « إتحاف الخيرة » [١٣٠ / ٦] ، والهيثمى فى « المجمع » [١٠ / ١٣٤] ، وكذا ضعف سنده : النووى فى كتابه « الأذكار » [رقم ٢١١] ، وهو كما قالوا جميعاً ، والرقاشى هذا منكر الحديث على التحقيق ، ولكن للحديث طرق أخرى عن أنس نحو سياق المؤلف به . . . دون قوله : ( ثمانية من بنى إسماعيل ) إنما المشهور : ( أربعة من بنى إسماعيل ) ، وقد مضى بعض هذه الطرق [برقم ٣٣٩٢] ، ويأتى المزيد منها مع شواهد الحديث : فى الآتى [برقم ٤١٢٥] ، وهو حديث حسن إن شاء الله . دون لفظ : ( ثمانية ) وكذا دون الزيادة فى آخره عند بعضهم وهى : ( دية كل واحد منهم : اثنا عشر ألفاً ) فانتبه . والله المستعان .

● تنبيهه : وقع فى سند المؤلف من مطبوعة حسين الأسد : ( عن هقل بن زياد وعن يزيد الرقاشى . . . ) وهذا فيه تصحيف وإقحام :

١- أما التصحيف : فإن (الهقل) مصحفة من (المعلى) ، هكذا أخرجه ابن السنى من طريق المؤلف بإسناده عن حماد بن زيد عن المعلى بن زياد به . . .

وزعم حسين الأسد فى تعليقه [١٢٩ / ٧] ، أن (الهقل بن زياد) قد حرف فى سند ابن السنى إلى : (المعلى بن زياد) وهذا منه وهم أشار إليه الإمام فى « الصحيحة » [رقم ٢٩١٦] .

ويؤيده أن الحافظ فى « المطالب » [رقم ٣٤٧٦] ، والبوصيرى فى « إتحاف الخيرة » [رقم ٦٠٤٣] ، قد ساقا إسناد المؤلف هكذا : (حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن المعلى بن زياد به . . . ) مثل ما عند ابن السنى على الصواب ؛ وهكذا وقع فى الطبعة العلمية [٣ / ٣٩٣] ، على الجادة أيضاً وقد اختلف فى سنده على حماد بن زيد كما يأتى الكلام عليه فى تعليقنا على الآتى [برقم ٤١٢٥] .

٢- وأما الإقحام : فزيادة واو العطف بعد (المعلى بن زياد) فأوهم أن المعلى قد تابع يزيد =

٤٠٨٨ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا الرَّقَاشِيُّ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ مِمَّا يَقُولُ لَنَا - إِذَا حَدَّثَنَا هَذَا الْحَدِيثَ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا هُوَ بِالَّذِي تَصْنَعُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ، يَعْنِي: يَقْعُدُ أَحَدَكُمْ فَتَجْتَمِعُونَ حَوْلَهُ فَيَخْطُبُ - إِنَّمَا كَانُوا إِذَا صَلَّوْا الْغَدَاةَ قَعَدُوا حَلَقًا حَلَقًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَعَلَّمُونَ الْفَرَائِضَ وَالسُّنَنَ.

٤٠٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنِ أَنَسِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ بِمِرَّةٍ بَيْضَاءَ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، قَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْجُمُعَةُ وَفِيهَا سَاعَةٌ».

= الرقاشى فى روايته عن أنس وليس كذلك، بل حرف (الواو) مقحم بلا تردد؛ والصواب دونه كما وقع عند ابن السنى، ونقله الحافظ فى «المطالب» والبوصيرى فى «الإتحاف» عن المؤلف بإسناد به عن المعلى عن يزيد الرقاشى عن أنس...، وهكذا وقع الإسناد على الجادة فى الطبعة العلمية [٣/٣٩٣].

٤٠٨٨ - ضعيف: قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/٤٧]: «هذا الإسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشى، وهو ضعيف».

قلت: وبه أعله الهيئى فى «المجمع» [١/٣٤٥]، وهو كما قال، وأزيد عليهما بكون الراوى عنه مختلفًا، فيه وهو إلى الضعف أقرب.

٤٠٨٩ - منكر: أخرجه ابن أبى شيبة [٤٠٨٩]، ونعيم بن حماد فى الفتن [رقم ١٨٢٠]، وتام فى «فوائده» [رقم ١١٦]، وغيرهم من طريقين عن الأعمش عن يزيد الرقاشى عن أنس به... قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/٧٩]: (فى سنده يزيد الرقاشى).

قلت: ويزيد منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد؛ والأعمش إمام فى التدليس وقد عنعنه، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه... وبعضها فى سياق طويل يأتى بعضه من طريق آخر [برقم ٤٢٢٨].

وهذا الحديث هو المسمى بحديث (يوم المزيدي) وهو حديث منكر متناً وإسناداً، وطرقه كلها غرائب ومناكير، وقد تقصينا الكلام عليها والرد على من صححه أو جوده أو حسنه. واللّه المستعان.

٤٠٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَطْفَالُ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

٤٠٩٠ - منكر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٠٥]، وتمام في «فوائده» [رقم ٢٣٠]، وقاسم بن أصبغ في «مصنفه» كما في «الدر المنثور» [٥/٢٥١]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/١١٨]، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» [١/٢٧٦]، كما في «الصحيحة» [٣/٤٥٢]، وغيرهم من طريق الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . .

قلت: وهذا إسناد واه، الأعمش مدلس وقد عنعنه، لكن تابعه الربيع بن صبيح عن الرقاشي قال: (قلنا لأنس: يا أبا حمزة: ما تقول في أطفال المشركين؟ فقال: قال رسول الله ﷺ لم تكن لهم سيئات فيعاقبوا بها؛ فيكونوا من أهل النار؛ ولم تكن لهم حسنات فيجازوا بها؛ فيكونوا من ملوك أهل الجنة، هم خدم أهل الجنة).

أخرجه الطيالسي [٢١١] - واللفظ له - وأبو نعيم في «الحلية» [٦/٣٠٨]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٥٦٥]، وغيرهم.

والربيع هذا سبى الحفظ، وقد ضعفوه لكثرة خطئه، وقد رواه حكيم بن جبير عن يزيد الرقاشي عن أنس بلفظ: (سألت ربي - عز وجل - أن يتجاوز لى عن أطفال المشركين؛ فتجاوز عنهم وأدخلهم الجنة).

هكذا أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/٣٤٤]، وفي ذكر من اسمه شعبة [رقم ٢٥]، بإسناد مقبول إلى حكيم بن جبير به . . . .

قلت: وحكيم هذا كذبه الجوزجاني؛ وتركه الدارقطني وغيره، وتكلم فيه سائر النقاد، وهو من رجال الأربعة، وقد تصحف اسم أبيه (جبير) عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» إلى: (جرير) وهو على الصواب في كتابه الثاني.

ورواه أبو حازم سلمة بن دينار عن يزيد الرقاشي عن أنس بلفظ: (سألت ربي - عز وجل - [عن] اللاهين من ذرية آدم؛ فأعطانيهم؛ فهم خدم أهل الجنة) هكذا أخرجه ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/٩٢٦]، بإسناد مستقيم إلى أبي حازم به .

قلت: وهو بهذا اللفظ له طرق أخرى عن يزيد الرقاشي لكن دون موضع الشاهد هنا، فانظر الماضي [برقم ٢٩٠٦]، ثم إن مدار هذه الطرق كلها على يزيد الرقاشي، =

٤٠٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا قَعُودًا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - فَعَسَى أَنْ يَكُونَ قَالَ: سَتِينَ - رَجُلًا - فَيَحْدُثُنَا الْحَدِيثَ ثُمَّ يَدْخُلُ لِحَاجَتِهِ فَيَتَرَجَعُهُ بَيْنَنَا: هَذَا ثُمَّ هَذَا، فَتَقُومُ كَأَنَّمَا زَرَعَ فِي قُلُوبِنَا .

= وهو منكر الحديث على التحقيق، وقد كان شعبة أشد الناس حملاً عليه؛ حتى صح عنه أنه قال: «لأن أذننى أحب إلى من أروى عن يزيد الرقاشى» وقد اضطرب فى لفظه كما مضى .  
وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/٤٤٤]، فقال: «وفى إسناد أبى يعلى: يزيد الرقاشى، وهو ضعيف، وقال فيه ابن معين: رجل صدق، ووثقه ابن عدى؛ وبقية رجالهما رجال الصحيح» .

قلتُ: تساهل النور أبو الحسن فى حكاية توثيق الرقاشى عن ابن عدى، وعبارة ابن عدى فى «الكامل» [٧/٢٥٧]، فى ختام ترجمة يزيد بن أبان: «ونرجو أنه لا بأس به برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم» فهل مثل هذا يعد توثيقاً؟! ولو صح - وهو لا يصح - فينبغى تقييد ثقة الرقاشى برواية الثقات عنه فقط؛ ويكون ضعيفاً إذا روى عنه غير «لثقات» كما يفهم ذلك من عبارة ابن عدى، والهيثمى كثير التساهل فى فهم كلمات النقاد فى «الجرح والتعديل» .  
وقول ابن معين عن الرقاشى: «رجل صدق» يعنى أنه لا يكذب، وإلا فالمحفوظ عن ابن معين تضعيفه الرقاشى، بل قال: «ليس حديثه بشيء» راجع ترجمة يزيد من «التهذيب وذيوله» .  
وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحو لفظه الأول: وكلها مناكير على التحقيق، وقد ضعفه الحافظ فى «الفتح» [٣/٢٤٦]، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب مرفوعاً بلفظ: (أطفال المشركين: خدم أهل الجنة) عند الطبرانى والبخارى وغيرهما، وسنده منكر أيضاً، ولا يصح فى هذا الباب شيء . . .

٤٠٩١ - ضعيف: أخرجه البيهقى فى المدخل إلى السنن «الكبرى» [رقم ٣٢٨]، والخطيب فى «الفتاوى والمتفق» [٢/رقم ٩٥٠ / طبعة مكتبة التوعية]، والقاضى عياض فى «الإمام» [ص ١٣٢]، وغيرهم من طرق عن نوح بن قيس عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . . قال الهيثمى فى «المجمع» [١/٣٩٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشى، وهو ضعيف» وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [١/٥٢]: «قلتُ: يزيد بن أبان الرقاشى ضعيف» .  
قلتُ: وهو كما قال .

٤٠٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ الْعَبْدِيِّ ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدِ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « كَانَ فِي مَنِّ خَلَا مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ثَمَانِيَةَ آلَافِ نَبِيٍّ ، ثُمَّ كَانَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، ثُمَّ كُنْتُ أَنَا » .

٤٠٩٢ - منكر: أخرجه الحاكم [٦٥٣/٢]، وابن عدى فى «الكامل» [١٣٥/٦]، وغيرهما من طريق محمد بن ثابت العبدي عن معبد بن خالد الأنصارى عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . قلت: هذا إسناد ساقط، قال ابن عدى: «هذا أيضاً بهذا الإسناد: لم يحدث به غير محمد بن ثابت» وابن ثابت هذا مختلف فيه، والتحقيق أنه ضعيف صاحب مناكير؛ وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣٨٧/٨].

وهذا الحديث قد ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولمحمد ابن ثابت غير ما ذكرت؛ وليس بالكثير، وعامة أحاديثه لا يتابع عليها» والحديث سكت عنه الحاكم، لكن قال الذهبى فى «تلخيص المستدرک»: «سنده واه».

قلت: واقتصار الهيثمى على إعلاله بـ (محمد بن ثابت) وحده، ليس بجيد؛ لأن يزيد الرقاشى ضعيف عندهم، وبه أعله البوصيرى فى «الإتحاف» [٥٤/٧]، واقتصر على ذلك هو الآخر، ثم إن معبد بن خالد الأنصارى رماه الإمام بالجهالة فى «الضعيفة» [٢٠٤/١٣]، كأنه تابع الحافظ على ذلك، فإنه ذكره فى «التقريب» (تميزاً) ثم قال: «مجهول من شيوخ بقية» ونقل فى «تهذيبه» [٢٢٣/١٠]، عن الذهبى أنه قال: «لا يدرى من هو؟!».

قلت: وكذا ذكره المزى فى «تهذيبه» تميزاً أيضاً، ولم يذكره أنه يروى عن يزيد الرقاشى، ولا عنه محمد بن ثابت، ثم رأيت فى «ثقات ابن حبان» [٤٩٤/٧]، وقال: «معبد بن خالد يروى عن يزيد الرقاشى، روى عنه محمد بن ثابت العبدي» ولم يزد على ذلك، وأراه غير الذى ترجموا له فى «التهذيب» وذبوله تميزاً، وهو مغمور على كل حال.

واكتفى ابن كثير فى إعلال هذا الإسناد فى بدايته [١٥٢/٢]، بيزيد الرقاشى وحده، وذكره فى «تفسيره» [٤٧٠-٤٧١/٢] طبعة مكتبة الرشد، من طريق المؤلف به . . . وسكت عليه، وقد تصحف عنه: (معبد بن خالد) إلى: (محمد بن خالد).

وقد خولف محمد بن ثابت فى لفظه، خالفة موسى بن عبيدة الربذى، فرواه عن يزيد الرقاشى =

٤٠٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا الصَّلْتُ - يَعْنِي ابْنَ حِجَّاجٍ - وَحَدَّثَنَا الْحِجَّاجُ الْخِصَافُ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ أَخَاهُ فِي حَاجَتِهِ وَالْطَّفَهُ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُخْدِمَهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ».

= عن أنس مرفوعاً بلفظ: (بعث الله ثمانية آلاف نبي؛ أربعة آلاف إلى بنى إسرائيل، وأربعة آلاف إلى سائر الناس) هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٤١٣٢]، وأبو نعيم في «الخليعة» [٥٣/٣]، والرافعي في «تاريخ قزوين» [٩٤/١]، -معلقاً- وغيرهم. وموسى الربذي قد ضعفه أيضاً، لكنه قد توبع على هذا اللفظ: تابعه ابن المنكدر عن الرقاشي عن أنس به مثله دون قوله: (وأربعة آلاف إلى سائر الناس).

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [٧١٨]، بإسناد حسن إلى سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن ابن المنكدر به . . .

قلت: وقد اختلف على ابن المنكدر في سنده على ألوان شتى، قد ذكرها الإمام في «الضعيفة» [١٣/٢٠٢-٢٠٥]، وقال في ختام بحثه: «والخلاصة: أن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد والمتن» ثم رد على ابن كثير قوله عن بعض طرقه: «إسناده لا بأس به» كما في «تفسيره» [٢/٤٧١ طبعة مكتبة الرشد]، وكذا في «تاريخه» [٢/١٥٢ مكتبة المعارف].  
والحديث عندي: منكر المتن والإسناد على ما فيه من الاضطراب.

٤٠٩٣ - منكر: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٨٢/٤]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٤٢١]، وغيرهما من طريق الصلت بن الحججاج عن الحججاج الخصاف عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . . .

قلت: هذا إسناد مظلم، مسلسل «بالضعفاء»:

١- الصلت بن الحججاج: ذكره ابن حبان في «الثقات» [٦/٤٧١، ٤٧٢]، وخالفه ابن عدى فأورده في «الكامل» [٨٢/٤]، وقال: «في حديثه بعض النكرة» ثم ساق له هذا الحديث مع جملة أخرى من مروياته، ثم قال في ختام ترجمته: «وللصلت غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه؛ بل عامته كذلك، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً؛ فأذكره».

قلت: كفانا كلامك فيه يا أبا أحمد! ولم ينفرد به الصلت، بل تابعه عليه: سليمان بن خلف البصري عن أبي يونس الخصاف -وهو الحججاج- عن الرقاشي عن أنس به بلفظ: (من أضاف مؤمناً، أو خف له في شيء من حوائجه؛ كان حقاً على الله أن يخدمه وصيقاً في الجنة).

= هكذا أخرجه الطبرانى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٩٤]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٥٤/٣]، من طريق حبوش بن رزق الله المصرى عن سليمان بن خلف به . . . قال أبو نعيم: «غريب من حديث يزيد - يعنى الرقاشى - لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلتُ: بل له وجه آخر عن يزيد الرقاشى به . . . يأتى الآن؛ وسليمان بن خلف هذا: ما عرفته ولا وقفت له على ترجمة، أما تلميذه حبوش: فهو شيخ معروف وثقه السمعانى فى «الأنساب» [٩٠/٥]، وابن ماكولا فى «الإكمال» [٣٧٠/٢]، وذكره ابن قطلوبغا فى «الثقات» أيضاً .

٢- وحجاج أبو يونس الخصاف: ذكره العقيلى فى ترجمة (قرة بن العلاء) من «الضعفاء» [٤٨٦/٣]، وقال: «مجهول» وعنه الحافظ فى ترجمة قرة من «اللسان» [٤٧٢/٤] .

وقال الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [٦٧/١٠]، يلوم الحافظ على عدم إفراده (لحجاج أبى يونس الخصاف) بترجمة مستقلة؛ يكشف عنها الباحث فى مظانها، قال: «وكان عليه - يعنى الحافظ - أن يذكره فى بابه من حرف (الحاء) وإنما أورده فى «الكنى» [٤٥٥/٦]، وأحال إلى ترجمة قرة» .

قلتُ: ولوم الإمام ليس فى محله، والحافظ مصيب فى صنيعه المذموم عليه؛ لأنه تابع العقيلى فى ترجمة الرجل، وعند العقيلى فى ترجمة قرة: (أبى يونس الخصاف) هكذا ذكره بكنيته فقط، وتابعه الحافظ على هذا تماماً؛ فترجم للخصاف فى (باب الكنى) من «اللسان» ثم أحال على ترجمة (قرة بن العلاء) للنظر فيما قيل فيه؛ فمن له بكون أبى يونس الخصاف يسمى: (حجاجاً) حتى يتسنى للإمام أن يلومه على عدم إدراجه فى حرف: (الحاء) من لسانه؟! .

وعلى كل حال: فقد توبع حجاج عليه: تابعه المعلى بن ميمون المجاشعى عن يزيد الرقاشى عن أنس به نحوه . . . عند المؤلف [برقم ٤١١٩]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [٣٧٠/٦]، والبزار [ص ٢٥٢-٢٥٣]، وابن الضريس فى «الثالث من حديثه» [٢/١٥٣]، كما فى «الضعيفة» [٦٧/١٠] .

والمعلى بن ميمون هذا: تركه النسائى والدارقطنى وغيرهما، وفى ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث مع أحاديث غيره، ثم قال: «والمعلى بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث، والذي ذكرت والذي لم أذكره كلها غير محفوظة مناكير . . .» .

وبه أعل الهيثمى هذا الطريق فى «المجمع» [٢٤٨/٨]، وسكت عن يزيد الرقاشى . =

٤٠٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فُلِقَ الْبَحْرُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ».

٣ - ويزيد الرقاشى: مضى غير مرة أنه منكر الحديث على التحقيق، وبه وحده أعل البوصيرى هذا الحديث من طريقه - عند المؤلف - فى كتابه «الإتحاف» [١٩١/٥]، وهو قصور منه يقع فيه كثيراً مثل شيخه النور الهيثمى .

والحديث من طريقه الأخير: ضعف سنده المناوى فى التيسير فى «شرح الجامع الصغير» [٢/٧٨٤ / طبعة مكتبة الشافعى].

● تنبيه: وجدت الحديث عند ابن أبى الدنيا فى «قضاء الحوائج» [رقم ٤٦]، من طريقه الأخير به . . . فلله الحمد .

● تنبيه آخر: وقع فى سند المؤلف من طبعة حسين سليم أسد: زيادة حرف العطف (الواو) قبل: (حدثنا الحجاج الخصاف) فأوهم أن الحجاج بن الصلت قد تابع حجاجاً الخصاف عليه، وهذا لا شىء، والصواب أن حجاج بن الصلت يرويه عن حجاج الخصاف، وحرف العطف بينهما: مقحم سهواً من الناسخ أو الطابع، وسند المؤلف على الجادة فى الطبعة العلمية [٣/٣٩٥]، وهكذا هو فى «المطالب» [رقم ١٢٠٣/١٢] المسندة و«إتحاف الخيرة» [رقم ٥١٧٢]، نقلاً عن سند المؤلف - فانتبه - والله المستعان .

٤٠٩٤ - منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/١٩٩-٣٠١]، من طريقين عن أبى الربيع الزهرانى عن سلام بن سليم الطويل عن زيد بن الحوارى العمى عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . .

قلت: وسنده كأنه موضوع، قال ابن عدى عقب روايته فى الموضوع الأول من ترجمة (زيد العمى): «ولعل هذا الحديث: البلاء فيه من سلام الطويل، أو منهما جميعاً - يعنى زيداً وسلاماً - فإنهما ضعيفان» وقال فى الموضوع الثانى فى ختام ترجمة (سلام الطويل): «. . . وعامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه» ونقل المناوى فى «فيضة» [٤/٤٤٣]، عن ابن القطان الفاسى أنه قال: «فيه ضعيفان» .

قلت: بل ثلاثة ضعفاء على التوالى:

١ - فسلام الطويل: كذبه ابن خراش فى موضع، وقال فى موضع آخر: «متروك» =

٤٠٩٥- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحْتَسِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ الرَّقَّاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ جَنَازَةَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ، فَإِنْ قَعَدَ حَتَّى يُسَوَّى عَلَيْهَا كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ».

= وقال البخارى: (تركوه) وقال أحمد: «روى أحاديث منكورة» ومثله قال ابن معين، وكذا تركه النسائى وجماعة، بل قال أبو نعيم الأصبهانى: (متروك بالاتفاق). وشذ إسحاق بن عيسى وقال: (ثقة) فلم يئتمت أحد إليه، وسلام من رجال ابن ماجه وحده.

٢- وزيد العمى: مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، بل قال ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» [٢٠١/٣]: «ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه».

والصواب أن شعبة لم يرو عن أضعف من جابر الجعفى، ذلك الرافضى الخبيث الهالك.

٣- ويزيد الرقاشى: شيخ زاهد عابد متأله خاشع، لكن لم يكن الحديث صناعته، فربما سمع الحديث من الحسن البصرى قوله؛ فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، وقد تتابعت كلمات النقاد على توهينه، وأوقفها لحاله هى كلمة الإمام أحمد عنه: «كان منكر الحديث» وهو من رجال الترمذى وابن ماجه.

وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤٣٣/٣]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٢٣/٣]، وهو قصور منهما قد درجا عليه، وقد صح الحديث، ولكن من كلام اليهود، كما ثبت فى «الصحيحين» من حديث ابن عباس قال: (قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟! قالوا: هذا يوم صالح؛ هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل من عدوهم... وزاد مسلم: (وغرق فرعون وقومه) وقد مضى تخريجه عند المؤلف [برقم ٢٥٦٧]، فالله المستعان.

● تنبيه: هذا الحديث عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [١٦٧/١]، وفى «الجامع الصغير» [رقم ٥٨٩٩]، إلى ابن مردويه -يعنى فى «تفسيره»- وهو فى عداد المفقود، ويغلب على الظن أنه قد رواه من الطريق الماضى مثل المؤلف... والله أعلم.

=

٤٠٩٥- صحيح: هذا إسناد ضعيف لا يصح؛ فيه:

۱- محتسب: وهو ابن عبد الرحمن أبو عائذ: أورده ابن عدی فی «الضعفاء» [۶/۴۶۶]، وقال: «یروی عن ثابت أحادیث لیست بمحفوظة» ثم ساق له طرقاً من غرائبہ عن ثابت البنانی، والراوی عنه أبو عبیدة: هو الحداد عبد الواحد بن واصل الصدوق المعروف.

۲- ویزید الرقاشی: مضی غیر مرة أنه ضعیف منکر الحدیث علی التحقیق، وبه وحده: أعله البوصیری فی «إنحاف الخیرة» [۲/۱۴۰]، وخالفه صاحبه الهیثمی، فأعله فی «المجمع»، [۳/۳۰]، بالذی قبله: (محتسب) وكلاهما قد قصر فی ذلك.

● ولم یفرد به الرقاشی بل توبع علیه:

۱- تابعه عطاء بن أبی ميمونة عن أنس مرفوعاً: (من تبع جنازة فصلی علیها، فله قیراط من الأجر؛ فإن انتظرها حتی یقضی قضاؤها؛ فله قیراطان، قالوا: وما القیراطان یا رسول اللہ؟! قال: مثل أحد).

أخرجه الطبرانی فی «الأوسط» [۷/۷۱۲۸]، -واللفظ له- وابن عدی فی «الکامل» [۳/۱۴۲]، من طریقین عن روح بن عطاء بن أبی ميمونة عن أبيه به . . . قال الطبرانی: «لم یرو هذا الحدیث عن عطاء بن أبی ميمونة إلا ابنه».

قلت: وابنه هو روح بن عطاء، وبه أعله الهیثمی فی «المجمع» [۳/۱۳۳]، وقال: «ضعیف» وهو كما قال، فقد ضعفه ابن معین والبزار وابن الجارود وغيرهم، بل قال أحمد: «منکر الحدیث» وابن حبان وإن ذكره فی «الثقات» [۶/۳۰۵]، وقال: «یخطئ» إلا أنه قد تبین له ضعفه، فعاد وأورده فی «المجروحین» [۱/۳۰۰]، وقال: «یخطئ كثيراً ویهم، حتی ظهر فی حدیثه المقلوبات من حدیث الثقات؛ لا یعجبنی الاحتجاج بخبره إذا انفرد، تركه أحمد بن حنبل ویحیی بن معین».

۲- وتابعه أيضاً: شعيب بن الحبحاب عن أنس مرفوعاً: (من صلی علی جنازة فله قیراط، ومن اتبعها إلى الحفرة فله قیراطان، القیراط: أعظم من جبل أحد).

أخرجه الخطیب فی «تاریخ مدينة السلام» [۱۴/۳۸۵]، -واللفظ له- والمؤلف كما یأتی [برقم ۴۱۶۹]، من طریق عمر بن شبة عن أبی بكر ابن مروان بن الحكم بن یزید بن عمیر الأسیدی عن عبد الوارث بن سعید عن شعيب بن الحبحاب به . . .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رواته كلهم ثقات مشاهیر من رجال «التهذیب»، =

٤٠٩٦- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحْتَسِبٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَعَدَ أَبُو مُوسَى فِي بَيْتِهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، وَأَنْشَأَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَعْجَبُكَ مِنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَعَدَ فِي بَيْتٍ وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ فَأَنْشَأَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْعِدَنِي مِنْ حَيْثُ لَا يَرَانِي أَحَدٌ مِنْهُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَقْعَدَهُ الرَّجُلُ حَيْثُ لَا يَرَاهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَسَمِعَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى، قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّهُ يَقْرَأُ عَلَيَّ مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ».

= سوى أبي بكر ابن مروان الأسيدى، فقد وثقه ابن شبة فقال: «كان ثقة وفوق الثقة» كما نقله عنه الخطيب في «تاريخه» [٣٨٥ / ١٤]، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «كتبت عنه، وليس به بأس» كما في «الجرح والتعديل» [٢٤٥ / ٩].

ومع هذا فإن الإسناد معلول، فقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث من ذاك الطريق كما في «العلل» [رقم ١٠٨٢]، فقال: «هذا حديث منكر، وأبو بكر ابن مروان كتبت عنه؛ ليس به بأس» كذا جزم بنكارته ثم سكت، وقد كشف علته الإمام الحافظ الحسن بن علي العمري، فقال فيما نقله عنه الخطيب في «تاريخه» [٣٨٥ / ١٤]، عقب روايته: «هكذا قال هذا الشيخ - يعني أبا بكر الأسيدى، - وأراه وهم فيه، وذلك أن عبيد الله بن عمر - يعني القواريري - قال: حدثنا عبد الوارث عن شعيب بن الحبحاب عن عثمان بن سعد عن أبي هريرة موقوفاً، وقد رواه حماد ابن زيد عن شعيب فقال: عن أبي الليث مولى كثير بن الصلت عن أبي هريرة موقوفاً، ورواه عبد الكبير بن شعيب عن أبيه عن كثير مولى بن الصلت عن أبي هريرة ورفع».

قلت: فالخاص: أن أبا بكر بن مروان الأسيدى قد غلط في هذا الحديث على عبد الوارث، وأن المحفوظ فيه: أنه من حديث أبي هريرة على الاختلاف في وقفه ورفع، وللحديث مرفوعاً: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... يأتي بعضها عند المؤلف [برقم ٦١٨٨، ٦٤٥٣، ٦٦٤٠، ٦٦٥٩]، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت.

٤٠٩٦- منكر بهذا السياق: هذا إسناد منكر، لكن يقول الهيثمي في «المجمع» [٦٠١ / ٩]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن» كذا قال، مع كونه كثير اللهج بإعلال الأخبار بـ (يزيد الرقاشي) فكيف زاغ بصره عنه في هذا الموضع؟! وقد أصاب صاحبه البوصيري، فقال في «إنحاف الخيرة» =

٤٠٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَانٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ النَّسَاءُ فِي أَجَلِهِ، وَالْمَدُّ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

= [١٠٥/٧]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشي» لكن فاته أن راويه عن الرقاشي: (محتسب بن عبد الرحمن) ضعيف هو الآخر، وترجمته في «اللسان» [١٨/٥].  
وللفقرة الأخيرة من الحديث: (إنه يقرأ على مزمار من مزامير آل داود) طريق آخر عن أنس به . . . يرويه عنه سعيد بن زربي أبو معاوية - وقيل أبو عبيدة - مرفوعاً بلفظ: (لقد أوتى أبو موسى مزماراً من مزامير آل داود).

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٢٥٨/١]، وابن الجعد [٣٤٥٧]، وابن عدى في «الكامل» [٣/٣٦٥، ٣٦٦]، والعقيلي في «الضعفاء» [١٠٦/٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥١/٣٢]، وغيرهم، وسعيد بن زربي هذا شيخ منكر الحديث كما قال أبو حاتم الرازي، واعتمده الحافظ في «التقريب» زاد أبو حاتم: «عنده عجائب من المناكير». وقال البخاري: «عنده عجائب» وقال النسائي: «ليس بثقة» وضعفه سائر النقاد، وساق ابن عدى والعقيلي له هذا الحديث في مناكيره، وقال العقيلي عقبه: «ولا يتابع عليه من حديث ثابت».

قلت: قد توبع عليه من هذا الطريق، لكن موقوفاً بسياق آخر، فرواه حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس: «أن أبا موسى الأشعري قام ليلة يصلي؛ فسمع أزواج النبي ﷺ صوته، وكان حلو الصوت؛ فقمين يسمعن، فلما أصبح قيله له: إن النساء كن يستمعن؛ فقال: لو علمت لحبرتكن تحبيراً؛ ولشوقتكن تشويقاً - وقد قال حماد: لحبرتكم وشوقتكم».

هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢/٣٤٤-٣٤٥] - واللفظ له - وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١١٣/٦].

وهذا هو المحفوظ عن ثابت البناني؛ وكذا هو المحفوظ عن أنس أيضاً، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة دون هذا السياق المنكر، فانظر الماضي [برقم ١٦٧٠، ١٧٣٣].

٤٠٩٧ - صحيح: أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٣٦٥/٨]، وابن عدى في «الكامل» [١٠٧/٧]، ووكيع في «الزهد» [رقم ٣٩٨]، وعنه هناد في «الزهد» [٢/رقم ١٠٠٦]، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٩]، والشجري في «الأمالي» [١/٣٥٠]، وغيرهم من طرق عن يزيد ابن أبان الرقاشي عن أنس به . . .

٤٠٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَحَجَّ وَاعْتَمَرَ، وَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ».

٤٠٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ ويزيد الرقاشى منكر الحديث كما قال الإمام أحمد، لكنه توبع عليه: تابعه جماعة على نحوه عن أنس به... فانظر الماضى [برقم ٣٦٠٩].

٤٠٩٨ - منكر بهذا التمام: أخرجه جعفر الفريابى في «صفة النفاق» [رقم ١٢]، من طريق عكرمة ابن عمار عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به...

قال الهيثمى في «المجمع» [١/٣٠٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشى، وهو ضعيف».

قلتُ: بل يزيد منكر الحديث على التحقيق مع فرط زهده وعبادته، والراوى عنه فيه كلام معروف، وللحديث طريق آخر: يرويه عمرو بن الحارث - شيخ الليث - عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به مثله... دون قوله: (وحج واعتمر) أخرجه جعفر الفريابى في صفة النفاق [رقم ١١]، بإسناد صحيح إلى عمرو به...

قلتُ: وهذا إسناد منكر أيضاً مثل الذى قبله، وسنان بن سعد مختلف فيه، وثقه جماعة، وتركه الإمام أحمد وقال: «تركت حديثه؛ لأن حديثه مضطرب غير محفوظ» وقال أيضاً: «يشبه حديثه حديث الحسن؛ لا يشبه حديث أنس» وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية؛ لا تشبه أحاديث الناس عن أنس» وقال النسائى: «منكر الحديث» ومثله قال ابن سعد.

■ والحاصل: أنه يمكن تمشية حاله في غير روايته عن أنس بن مالك خاصة، لكن للحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به... لكن دون قوله: (وحج واعتمر) منها حديث أبى هريرة الآتى [برقم ٦٥٣٣]، وهو ثابت فى «صحيح مسلم» [٥٩]، وغيره.

٤٠٩٩ - ضعيف بهذا السياق جميعاً: هذا إسناد منكر: مثله مثل الذى قبله تماماً، وعكرمة هو ابن عمار؛ وللمرفوع من الحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة به... نحوه... لكن دون قوله: (من كذب به لم يصب به الشرب)، فانظر الماضى [برقم ١٠٢٨، ١٧٤٨، ٢٧٦١، ٣١١٥، ٣١٩٧، ٣٥٨٧، ٣٩٥١]، والآتى [برقم ٧٤٤٣، ٧٤٧٨].

الرقاشی، عن أنس بن مالك، قال: قلت: يا أبا حمزة، إن قومًا يشهدون علينا بالكفر والشرك!، قال أنس: أولئك شر الخلق والخليقة، قال: ويكذبون بالحوض!، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ لِي حَوْضًا عَرْضُهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْكَعْبَةِ - أَوْ قَالَ: صَنْعَاءَ - أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، فِيهِ آيَةٌ عَدَدُ نَجُومِ السَّمَاءِ، يَمُدُّهُ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ كَذَّبَ بِهِ لَمْ يُصَبِّ بِهِ الشَّرْبُ».

٤١٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْخَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ وَالشُّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ».

٤١٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّيْنُ بْنُ الْمَثْنِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الْمَاجِشُونَ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَلْتُ رَبِّي الْإِلَهِينَ مِنْ ذُرِّيَةِ الْبَشَرِ أَلَا يُعَذِّبُهُمْ، فَأَعْطَانِيهِمْ».

٤١٠٠ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٠٨٠]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨٩٧]، و٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» [رقم ٦٥٠]، وغيرهم من طريقين بل طرق عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . ولفظ ابن ماجه وعبد الله بن أحمد: (ليس بين العبد والشرك إلا ترك الصلاة؛ فإذا تركها فقد أشرك) وهو رواية لابن نصر، وزاد في أوله من قول الرقاشي: (قلت لأنس: -رضى الله عنه- إن هاهنا قومًا يكذبون بالحوض والشفاعة، ويشهدون علينا بالكفر، . . .) ثم زاد في آخره: (ثم ذكر أمر الحوض والشفاعة)

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبان الرقاشي». قلت: وهو كما قال. لكن مضى للحديث شاهد من رواية جابر في «مسنده» [برقم ١٧٨٣، ١٩٥٣، ٢١٠٢، ٢١٩١]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤١٠١ - منكر: أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ٢٩٠٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٧٤/٦٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١١٧/١٨]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٠٢]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٥٦٦]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن ابن المنكدر عن يزيد الرقاشي عن أنس به . . . =

٤١٠٢ - حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونَ، بِمِثْلِهِ .

٤١٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنِ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ حَجْرًا كَسَبَعَ خَلْفَاتِ شُحُومِهِنَّ وَأَوْلَادِهِنَّ، أَلْقَى فِي جَهَنَّمَ لَهَوَى سَبْعِينَ عَامًا لَا يَبْلُغُ قَعْرَهَا».

= قلتُ: وسنده منكر، قال البيهقي: «تفرد به يزيد الرقاشي، ويزيد لا يحتج به» وقال ابن الجوزي في «المتناهي» [٩٢٥/٣]: «هذا حديث لا يثبت، ويزيد لا يعول عليه» وقال البوصيري في «الإتحاف» [١٠١/٨]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف».

قلتُ: وقد اختلف في سنده على ابن المنكدر كما مضى الكلام عليه [برقم ٣٥٧٠، ٣٦٣٦]، فانظر هناك.

٤١٠٢ - منكر: انظر قبله و[رقم ٣٥٧٠، ٣٦٣٦].

٤١٠٣ - ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن أبي شيبه [٣٤١٤٧]، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤٦٨]، وهناد في «الزهد» [رقم ٢٥٢]، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» [رقم ١٤]، وسعيد ابن منصور في «سننه» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٧٧٩٨]، وغيرهم من طريقين عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . . وليس عند سعيد بن منصور قوله: (لو أن حجراً كسبغ خلفات شحومهن وأولادهن . . .) ولفظه: (عن أنس قال: سمع رسول الله ﷺ دويماً فقال: يا جبريل، ما هذا؟! قال: ألقى حجر من سفير جهنم منذ سبعين خريفاً، الآن استقر في قعرها) قال أنس: (فما رئي رسول الله ﷺ بعد ذلك ضاحكاً إلا أن يتبسم).

وهو بهذا السياق عند ابن عدى في «الكامل» [٢٤٧/٢]، والآجري في «الشريعة» [رقم ٩١٩]، والبلغوي في «شرح السنة» [٩/٨]، لكن دون قول أنس في آخره، وهو رواية لابن أبي شيبه [٣٤١٤٨]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤٦٧]، وهناد في «الزهد» [رقم ٢٤٩]. قال البوصيري في «الإتحاف» [٧٨/٨]: «وفي سنده: يزيد الرقاشي؛ وهو ضعيف» وقال الهيثمي في «المجمع» [٧١٢/١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح» وأقره المناوي في «الفيض» [٣٠٨/٥]، وقال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٥٩٢/٢] / طبعة مكتبة الشافعي: (إسناده ضعيف). =

٤١٠٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ النَّيْلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ الْمُرِّي، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، سَمِعَهُ يَقُولُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصَلَةَ الرَّحِمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهَا فِي الْعُمْرِ، وَيَدْفَعُ بِهَا مَيِّتَةَ السُّوءِ، وَيَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْمَكْرُوهَ وَالْمَحْذُورَ».

= قلتُ: وهو كما قالوا وزيادة، فقد غفلوا عن عنعنة أبي محمد سليمان بن مهران! وهو إمام في التدليس.

وللحديث شواهد عن معاذ بن جبل وأبي أمامة وأبي هريرة، وبريدة بن الحصيب وغيرهم، ولا يصح من ذلك شيء قط، وطرق هذه الشواهد إلى النكارة أقرب منها إلى مطلق الضعف، وفي الباب شواهد أخرى ولكن بنحو هذا اللفظ: (لو أن حجراً قُذِفَ به في جنهم لَهَوَى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها) دون ذكر السبع خلفات وشحومهن وأولادهن.

وهذه الشواهد مغموزة الأسانيد أيضاً، لكن أرجو أن يكون الحديث بها حسناً إن شاء الله. وسيأتى ذكر بعضها في تعليقنا على الحديث الآتي [برقم ٧٢٤٣]، وفي الباب أيضاً: عن جماعة من الصحابة نحو الرواية الثانية لحديث أنس، منها حديث أبي هريرة الآتي [برقم ٦١٧٩]، وهو أصح تلك الأحاديث كلها.

٤١٠٤ - منكر بهذا التمام: هذا إسناد منكر جداً، وفيه علتان:

١- صالح المرّي: هو ابن بشر القارئ الزاهد العابد الضعيف المخلّط المشهور، لم يكن يدرى أيش الحديث، وقد تركه جماعة من النقاد لسوء حفظه؛ وكثرة المناكير في حديثه، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٢٧٧/٨]، وهو قصور منه عن الرقاشي.

٢- يزيد الرقاشي: قريب حاله من صاحبه صالح المرّي، وبه وحده أعله: البوصيري في «الإتحاف» [١٧٧/٥]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشي» وهو قصور منه هو الآخر.

والحديث ضعفه الحافظ في «الفتح» [٤١٦/١٠]، وقبله أشار المنذرى إلى تضعيفه في «الترغيب» [٢٧٧/٣].

وللحديث طرق أخرى عن يزيد الرقاشي عن أنس به... ولكن مفرقاً، وكذاله طرق كثيرة عن أنس به... مفرقاً أيضاً،

و الثابت منها: هي الجملة المتعلقة بصلة الرحم فقط، فانظر الماضي [برقم ٣٦٠٩، ٤٠٩٧]، والآتي [برقم ٤١٢٣].

٤١٠٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».

٤١٠٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ الْمُرِّي، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَطَوَّلَ عَلَى أَهْلِ عَرَفَاتٍ، يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: يَا مَلَائِكَتِي، انظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا، أَقْبِلُوا يَضْرِبُونَ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجَبْتُ دُعَاءَهُمْ، وَشَفَعْتُ رَغْبَتَهُمْ، وَوَهَبْتُ مُسَيِّئَهُمْ لِحَسَنِهِمْ، وَأَعْطَيْتُ مُحْسِنِيهِمْ جَمِيعَ مَا سَأَلُونِي غَيْرَ التَّبِعَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، فَإِذَا أَفَاضَ الْقَوْمُ إِلَى جَمْعٍ وَوَقَفُوا وَعَادُوا فِي الرُّغْبَةِ وَالطَّلَبِ إِلَى اللَّهِ، يَقُولُ: يَا مَلَائِكَتِي، عِبَادِي وَقَفُوا فَعَادُوا فِي الرُّغْبَةِ وَالطَّلَبِ، فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجَبْتُ

٤١٠٥ - صحيح: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [٢/ رقم ١١٣٢]، والآجري في «الشریعة» [رقم ٧٧٧، ٧٧٨]، والسلفی فی «الطیوريات» [رقم ٤١٦]، و[رقم ٦٧٧، ٩٤٦]، والخطیب فی «تاریخه» [١/ ٣٩٦]، وابن عدی فی «الکامل» [١/ ٣٤٩، ٤٣٢]، و[٢/ ٢٠٠]، و[٤/ ٦١، ١٠٠]، وابن عساکر فی «تاریخه» [٧٢/ ٥٨]، وهنادی فی «الزهد» [رقم ١٨٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . ولفظ هناد: (إنما الشفاعة لأهل الكبائر) وهو رواية للسلفی فی «الطیوريات» وزاد السلفی فی رواية له، وكذا الخطیب: (لكل نبی شفاعة، وإنی اختبأت شفاعةي لأهل . . .).

قلت: وسنده صحيح في المتابعات؛ ويزيد الرقاشي وإن كان لا يُحتج به أصلاً، إلا أنه توبع عليه: تابعه جماعة على مثله عن أنس به . . . فانظر الماضي [برقم ٣٢٨٤]، والآتي [برقم ٤٣٠٤]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة . . . يأتي بعضها [برقم ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت، فيه بُشْرَى للعصاة أمثالنا .

٤١٠٦ - منكر بهذا التمام: أخرجه الخطيب في «المتفق والمفتروق» [رقم ٢٣٩]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٥٨٦]، من طريق صالح بن بشير المرّي عن يزيد الرقاشي عن أنس به . . . قال البوصيري في «الإتحاف» [٣/ ٦٠]: «رواه أحمد بن منيع، وأبو يعلى . . . ومدار إسناديهما على يزيد الرقاشي، وهو ضعيف».

دُعَاءَهُمْ، وَشَفَعْتُ رُغْبَتَهُمْ، وَوَهَبْتُ مُسِيئَهُمْ لِمُحْسِنِهِمْ، وَأَعْطَيْتُ مُحْسِنَهُمْ جَمِيعَ مَا سَأَلْنِي، وَكَفَلْتُ عَنْهُمْ التَّبِعَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ»

٤١٠٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنْ ثَابِتٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ، وَيَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، وَمَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَإِيَّاكُمْ أَنْ يَطْلُبَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذِمَّتِهِ».

= قلتُ: وغفل عن صالح المري، وقد عاكسه صاحبه الهيثمي في «المجمع» [٥٦٩/٣]، فأعله بصالح المري وقال: «هو ضعيف» ثم غفل عن يزيد الرقاشي، ومتى اجتمع صالح مع الرقاشي في إسناده واحد، فاعلم أنه إسناد على شفا جرف هار، وللحديث طرق أخرى وشواهد بأكثره، ولا يصح منها شيء البتة، إنما ثبت من الحديث طرف من أوله فقط، كما شرحناه في «غرس الأشجار» وانظر الحديث الماضي [٢٠٩٠]، والحديث هنا منكر جداً بهذا السياق والتمام.

٤١٠٧ - صحيح: أخرجه ابن سمعون في «الأمالي» [رقم ٣٣٧]، والطبراني في «الأوسط» [٣/رقم ٢٨١٤]، وعنه أبو نعيم في «الخليّة» [٦/١٧٣]، وابن عدى في «الكامل» [٤/٦١]، وغيرهم من طرق عن صالح بن بشير المري عن يزيد بن أبان الرقاشي وثابت البناني وجعفر بن زيد وميمون بن سياه كلهم. عن أنس به . . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صالح إلا سعيد» يعنى سعيد بن أبى الربيع، وليس كما قال أصلاً، بل تابعه:

١ - إبراهيم بن الحجّاج عند المؤلف، وعنه ابن عدى .

٢ - وعبد العزيز بن السرى عند ابن سمعون .

٣ - وغسان بن مالك: عند البزار في «مسنده» [٤/رقم ٣٣٤٣/ كشف الأستار]، لكن وقع عنده غلط في سنده .

قال الهيثمي في «المجمع» [٢/٢٩]: «فيه صالح بن بشير المري، وهو ضعيف».

قلتُ: وسكت عن يزيد الرقاشي، ولم ينفرد به صالح المري، بل توبع عليه عن الرقاشي، وكذا عن ميمون بن سياه:

١ - تابعه عن الأول: عتبة بن أبى حكيم به مثله . . . عند الطبراني في «مسند الشاميين» [١/

رقم ٧٦٠]، لكن الإسناد إليه لا يثبت، ثم إن عتبة نفسه مختلف فيه، لكنه توبع عليه أيضاً: =

= تابعه حميد بن صخر عن يزيد الرقاشي عن أنس به بلفظ: (من صلى الغداة فأصيبت ذمته؛ فقد استبيح حمى الله، وأخفرت ذمته، وأنا طالب بدمته). .

أخرجه المؤلف [برقم ٤١٢٠] - واللفظ له - وابن عدى في «الكامل» [٢/ ٢٧٥]، من طريقين عن حميد به . . . . .

قلتُ: وحميد هذا مختلف فيه، وقد استنكر له ابن عدى هذا الحديث بذاك السياق، وأورده في ترجمته من «الكامل» وأشار المنذرى إلى تضعيفه في «الترغيب» [١/ ١٧٦]، بهذا اللفظ أيضاً، وأعاد الهيثمي ذكره في «المجمع» [٢/ ٢٩]، لاختلاف السياق، ثم أعله بيزيد الرقاشي، وتبعه صاحبه البوصيري في «الإتحاف» [١/ ١١٤]؛ وأرى أن الرقاشي هو المضطرب في لفظه، والحديث صحيح محفوظ باللفظ الأول كما يأتي الإشارة إليه .

٢- وتابعه عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . : منصور بن سعد على مثل اللفظ الأول: عند البزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣٣٤٤ / كشف الأستار]، بإسناد صحيح إليه؛ وقد تصحّف اسم أبيه (سعد) عند البزار إلى: (سعيد) .

قال البزار: «لأنعلم رواه عن ميمون بن سياه إلا منصور» كذا قال، وقد تعقبه الهيثمي قائلاً: «قلتُ: قد رواه مثل هذا عن صالح المري عن ميمون» .

قلتُ: وهو يشير إلى الطريق الأول؛ وعبارة الهيثمي فيها خلل، وهي تستقيم بحذف حرف (عن) قبل (صالح)، وأظنه وقع سهواً من الناسخ، وصواب العبارة: «قد رواه مثل هذا: صالح المري عن ميمون» وربما كانت عبارة الهيثمي على الجادة: إذا كان مراده أن منصوراً قد رواه عن صالح المري عن ميمون، وهذا عندى بعيد؛ ثم إن منصوراً هذا ثقة مشهور من رجال البخاري والنسائي؛ وهو الملقب بـ (صاحب اللؤلؤ) .

وشيخه ميمون بن سياه مختلف فيه؛ ضعفه أبو داود وابن معين وابن حبان والفسوي وغيرهم، ووثقه أبو حاتم الرازي - على تشدده جداً - وابن حبان - ثم تراجع - وقال الدارقطني: «يحتج به» وكذا أخرج له البخاري في «صحيحه» وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ» وقبله قال الذهبي في «الكاشف» [٢/ ٣١١]: «ورع تقى صدوق، وقد ضعفه ابن معين» .

قلتُ: فهو متماسك إن شاء الله . فالإسناد صالح، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة . . . مضى بعضها [برقم ١٥٢٦]، وهو حديث صحيح ثابت .

٤١٠٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَابِ النَّيْلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنْ ثَابِتٍ، وَيزيد الرقاشي، وميمون بن سياه، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يَمُدَّ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ إِلَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ».

٤١٠٨ - ضعيف: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/٦١]، وأبو الحسين الثقفى فى «جزء من فوائده» [رقم ٣٨/ ضمن مجموع أجزاء حديثه]، كلاهما من طريق المؤلف به . . . .

قلتُ: وسنده واه جداً، صالح المرى إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، بل تركه جماعة على التحقيق، وكان كثير المناكير عن «الثقات» وغيرهم، حتى قال إبراهيم الحرى: «إذا أرسل فبالأحرى أن يصيب؛ وإذا أسند فاحذروه» ولم يحتج به من الجماعة سوى الترمذى وحده، لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به . . . لا بأس إن تعرضنا لها: فنقول:

١- أخرج الحاكم [١/٦٧٥]، من طريق عامر بن يساف بن حفص بن أخى أنس بن مالك عن أنس مرفوعاً: «إن الله رحيم [بالأصل: (حى) وأراه تصحيحاً] كريم يستحى من عبده أن يرفع إليه يده، ثم لا يضع فيهما خيراً» قال الحاكم: «إسناد صحيح» وتعبه المنذرى فى «الترغيب» [٢/٣١٦]، قائلاً: (وفى ذلك نظر).

قلتُ: وهذا النظر قد أفصح عنه الذهبى فى «تلخيص المستدرک» قائلاً: «عامر - يعنى ابن يساف - ذو مناكير» وهو كما قال. وترجمة عامر فى «اللسان» [١/٢٠٦]، فالإسناد منكر . . .

٢- وأخرجه عبد الرزاق [٣٢٥٠]، نحو سياق المؤلف به . . . لكن دون قوله: (فيردهما خائبتين) فعنده مكانها: (حتى يجعل فيهما خيراً) هكذا رواه من طريق معمر عن أبان عن أنس به . . . .

قلتُ: قد توبع عليه معمر: تابعه الفضيل بن عياض على نحوه عن أبان عند أبى نعيم فى «الحلية» [١/١٣١]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٤٩٢]، ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه البغوى فى «شرح السنة» [٢/٤٩٣].

ومداره على أبان وهو ابن أبى عياش الساقط المعروف، وقد تناوله شعبة شديداً، فالإسناد تالف .

٣- وأخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٠٤، ٢٠٥]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/٢٦٣]، من طرق مقدم بن داود عن حبيب كاتب مالك عن هشام بن سعد عن ربيعة أبى عبد الرحمن عن أنس به . . . نحوه . . . بلفظ: (إن الله جواد كريم يستحى من العبد المسلم إذا دعاه أن يرد يديه صفرًا ليس فيهما شيء، وإذا دعا العبد فأشاره بأصبعه، قال الرب: أخلص عبدى، =

= وإذا رفع يديه قال الله: إني أستحي من عبدى أن أرده) هذا سياق أبي نعيم، وهو عند الطبراني مُفَرَّقًا في الموضوعين.

قال أبو نعيم عقب روايته: «هذا حديث غريب من حديث ربيعة، لم نكتبه عاليًا إلا من حديث حبيب عن هشام».

قلت: وهذا إسناد موضوع، مقدم بن داود تكلموا فيه بما تراه في ترجمته من «اللسان» [٦ / ٨٤]، وشيخه حبيب: هو ابن أبي حبيب المصري المعروف بـ (كاتب مالك) الساقط المشهور، كذبه أبو داود بخط عريض، وقال ابن عدى: «يضع الحديث» وقد أثنوه جراحًا، وقد شان ابن ماجه «سننه» بروايته عن مثل هذا الهالك وشيخه هشام بن سعد: مختلف فيه، وقد تصحف اسم أبيه (سعد) في «الحلية» إلى (سعيد).

٤- ورواه صالح المري عن جعفر بن زيد عن أنس به . . . مثل سياق المؤلف عند ابن عدى في «الكامل» [٦١ / ٤].

وصالح مضى أنه غير صالح- يعنى فى الحديث؛ وإلا فهو عابد زهد قانت. لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٦٧]، وسنده واه، وفى الباب عن على بن أبى طالب وابن عمر وسلمان الفارسى وغيرهم، ولا يصح منها شىء البتة، بل كلها مناكير على التحقيق.

وحديث سلمان عند أبى داود والترمذى وجماعة، وقد صححه الحاكم وأقره العراقى وحسنه الترمذى، وقال الحافظ: «إسناده جيد» وكذا صححه الإمام الألبانى وغيرهم، والمحفوظ فيه هو الموقف على سلمان، ورفع منكر.

وكان الموقف له حكم الرفع؛ لكونه لا يصدر إلا عن توقيف كما يقول شيخ الإسلام فى «بيان تلبس الجهمية» [٢ / ٤٤١]، ففى تلك القاعدة نزاع معروف قد شرحناه فى «برهان الناقد» ولو صح هذا الكلام مطلقاً - وهو لا يصح - لما جاز إعماله فى هذا الحديث بخصوصه أصلاً، لما رواه البيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٦ / طبعة الحاشدى]، بسنده الصحيح عن عفان عن حماد عن ثابت وحميد وسعيد الجريرى عن أبى عثمان النهدى عن سلمان الفارسى أنه قال: (أجد فى التوراة: أن الله حى كريم، يستحي أن يرد يدين خائبتين سئل بهما خيراً).

وهذا ظاهر جداً فى رد دعوى التوقيف؛ لاستصحاب حكم الرفع فى هذا الأثر الموقف. =

٤١٠٩ - حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا وكيعٌ، حَدَّثَنَا أبو العميس عتبة بن عبد الله، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَدَانَ الْمُؤَذِّنُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَلَا يَرُدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

■ والحاصل: أن الحديث على شهرته: ليس له طريق ناهض تستشرف له النفس، وقد غاب عنى الآن: حكى عليه عند حديث جابر الماضي عند المؤلف [برقم ١٨٦٧]، فأني كلما أنهيت جزءاً؛ بادرت إلى تسليمه للناس؛ كي يقوم بصفه وترصيفه، ولم تصلني (بروفة) الجزء الذي فيه تخريجي لحديث جابر المذكور، فإن كنت قد صححته أو قويته أو حسنته لنفسه أو لطرقة وشواهده، فأنا أراجع عن ذلك هنا، وأرفع عقيرتي بضعف الحديث البتة، والله يغفر لي خطاي وخطئي؛ وعجزي وبجزي. وهو المستعان.

٤١٠٩ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه الطيالسي [٢١٠٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٤٨٥]، [٤٨٦]، والثعلبي في «تفسيره» [١١٩/٥]، والشجري في «الأمالي» [٢٠٥/١]، وابن أبي شيبة [٢٩٢٤٨]، وأبو نعيم في «الحلية» [٥٤/٣] و[٣٠٨/٦]، والسلفي في «الطيوريات» [رقم ٤٢٧]، وغيرهم من طرق عن يزيد الرقاشي عن أنس به... ولفظ السلفي: (عند أذان المؤذن يستجاب الدعاء؛ فإذا كان الإقامة لم ترد دعوة) وهو عند الشجري بشرطه الثاني فقط، ولفظ الثعلبي: (إذا كان عند الأذان فتحت أبواب السماء؛ فاستجيب الدعاء، وإذا كان عند الإقامة: لم يرد دعواه) ومثله لفظ ابن أبي شيبة؛ وهو عند أبي نعيم بشرطه الأول فقط، وزاد عليه: (واستجيب الدعاء) وعنده: (إذا نودي للصلاة) بدل: (إذا أذن المؤذن) ومثله عند الطيالسي وزاد: (قال يزيد -يعنى الرقاشي- وكان يقال: الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد) وهو عند البغوي في «شرح السنة» [٣٢٦/١]، بلفظ: (إذا نادى المنادى فتحت أبواب السماء، وأبواب الجنة).

قلت: وهذا إسناد منكر، ويزيد الرقاشي مضى غير مرة أنه شيخ غلبه الزهد والتحنث على ضبط حديثه، فراح يحدث كيفما اتفق له؛ فأتى بالعجائب والمنكرات، وبلغ من شدة تخليطه: أنه ربما سمع الحسن البصري يقول قولاً حكيماً؛ أو موعظة بليغة؛ فلغفلته يجعله عن أنس عن النبي ﷺ، كما قال ابن حبان.

وبه أعله الهيتمي في «المجمع» [٩٥/٢]، والبوصيري في «الإتحاف» [١٣٤/١].

ولشطره الأول: طرق أخرى عن أنس لا يصح منها شيء، فانظر الماضي [برقم ٤٠٧٢]. =

٤١١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ بَقْعَةٍ يُذَكَّرُ اللَّهُ عَلَيْهَا بِصَلَاةٍ أَوْ بِذِكْرٍ إِلَّا اسْتَبَشَّرَتْ بِذَلِكَ إِلَى مُنْتَهَاهَا مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ، وَفَخَرَّتْ عَلَيَّ مَا حَوْلَهَا مِنَ الْبِقَاعِ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَقُومُ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ إِلَّا تَزَخَّرَتْ لَهُ الْأَرْضُ».

= أما شرطه الثاني: فهو الثابت في هذا الباب كما مضى بيانه عند المؤلف [برقم ٣٦٨٠]، وكذا في الآتي [برقم ٤١٤٧]، والله المستعان.

٤١١٠ - منكر: أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» [٥/١٧١٣]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٣٣٩]، وغسان بن علي السيال فيما سمعه من الحافظ الخليلي كما في «تاريخ قزوين» [٢/٢]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . نحوه . . . وليس عند أبي الشيخ قوله: (وما من عبد يقوم بفلاة . . . إلخ).

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البيهقي في «الشعب» كما في «الفيض» للمناوي [٥/٤٧٥].

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/١٢٧]، بعد أن عزاه للمؤلف، وابن أبي عمير في «مسنده» قال: «قلت: مدار إسناد حديث أنس هذا على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف، وكذا الراوي عنه» واقتصر صاحبه الهيثمي في «المجمع» [١٠/٨١]، على إعلاله بموسى بن عبيدة وحده، وأقره المناوي في «فيضة» [٥/٤٧٥]، وهو قصور.

وموسى وشيخه: ما أقربهما في سوء الحال، وكلاهما منكر الحديث، وقد أشار المنذرى إلى تضعيف هذا الحديث في «ترغيبه» [١/١٦٢]، وله شاهد بنحوه من رواية ابن عباس مرفوعاً: دون الفقرة الأخيرة: (وما من عبد يقوم بفلاة . . . إلخ).

أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/١١٤٧٠]، من طريق أبي جعفر الحضرمي الحافظ عن أحمد بن بكر البلسي عن محمد بن مصعب القرقيساني عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس به . . . قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٨١]: (رواه الطبراني، وفيه أحمد بن بكر البلسي، وهو ضعيف جداً).

قلت: بل رماه الحافظ الأزدي بوضع الحديث، راجع ترجمته في «اللسان» [١/١٤٠]، وشيخه القرقيساني تكلموا فيه هو الآخر، حتى ضعفه جماعة في الأوزاعي خاصة، راجع ترجمته في «التهذيب وذبوله».

٤١١١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ، وَمَرْزُوقٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةَ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ .

٤١١١- صحيح: أخرجه الطيالسى [٢١٠٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/٢٤٥]، والحارث فى «مسنده» [رقم ٣٤٨ / زوائده]، و[رقم ٣٤٩]، وابن أبى عروبة فى «مناسكه» [رقم ١١٨]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١١٤٥]، والخطيب فى «الكفاية» [٢/ رقم ١٢٩٢ / طبعة دار الهدى]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . .

ولفظ الطيالسى: (نهى رسول الله ﷺ عن صوم ستة أيام من السنة: ثلاث أيام من التشريق، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، ويوم الجمعة مختصة من الأيام) ولفظ الطحاوى مثل لفظ المؤلف؛ وهو رواية للحارث، ولفظ ابن منيع أيضًا . . . ومثلهم الخطيب، لكن ليس عنده: (الثلاثة بعد يوم النحر) .

ولفظ ابن أبى عروبة: (عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم خمسة أيام: يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق) وهو رواية للحارث، وكذا المؤلف تأتى [برقم ٤١١٧] .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٦١]: «رواه أبو يعلى، وهو ضعيف من طرقه كلها» .

قلت: ولم يفصح عن سبب ضعفه، وأفصح عنه صاحبه البوصيرى، وأعله بيزيد الرقاشى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٣]: وقال: «وهو ضعيف» وهو كما قال، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة تصححه بلا تردد، وقد أستوفيناها فى «غرس الأشجار» ومضى بعضها [برقم ٤٦١، ١١٤٣، ٢٩١٣]، ويأتى بعض آخر [برقم ٥٩١٣، ٦٠٢٤]، وانظر «الصحيحة» [رقم ٢٣٩٨] .

● تنبيه: وقع فى سند المؤلف فى الطبعتين: (ومسروق أبو عبد الله السامى) كذا، وهو تصحيف ظاهر .

■ وصوابه: (مرزوق أبو عبد الله الشامى) كما أثبتناه؛ وهكذا وقع عند الحارث [رقم ٣٤٩ / زوائده]، والطحاوى وابن منيع على الصواب؛ وكذا نقله الحافظ عن المؤلف فى «المطالب» فانتبه .

٤١١٢- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن يزيد الرقاشى ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ أراد أن يصلى على عبد الله بن أبي ، فأخذ جبريل بثوبه ، فقال : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَيَّ قَبْرِهِ ﴾ [التوبة : ٨٤]

٤١١٣- حَدَّثَنَا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا عبد الله بن جعفر ، عن واقد ابن سلامة ، عن يزيد الرقاشى ، عن أنس ، قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقِيَ عَذَابَ الْقَبْرِ » .

٤١١٢- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢٥٧/٧] ، والطبرى فى «تفسيره» [٤٣٩/٦] ، وغيرهما من طريقين عن حماد بن سلمة عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . . . قلت: هذا إسناد منكر ، وحديث منكر ، قال الحافظ ابن كثير فى «تفسيره» [١٩٥/٤] / طبعة مكتبة الرشد]: «رواه أبو يعلى الحافظ فى «مسنده» من حديث يزيد الرقاشى ، وهو ضعيف» . وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤٢/٣] ، والبوصيرى فى «الإتحاف» [١٤٣/٢] ، وقال الحافظ فى المطالب : (رقم ٣٧١٧): «هذا حديث ضعيف ؛ وقد خالف يزيد -يعنى الرقاشى- فيه مع ضعفه : ما ثبت فى «الصحيحين» من حديث ابن عمر : أنه -يعنى النبى ﷺ- صلى عليه ، وأن الآية إنما نزلت بعد ذلك» . قلت: وهو كما قال .

٤١١٣- ضعيف: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٩٢/٧] ، من طريق المؤلف به . . . . . قلت: وهذا إسناد تالف جداً ، بل ومسلسل ب«الضعفاء» :  
١- فعبد الله بن جعفر : لا أراه إلا السعدى أبا جعفر المدينى -والد على بن المدينى- الضعيف المشهور ، وأبو معمر الهذلى مشهور بالرواية عنه .  
٢- وواقد- ويقال : وافد (بالفاء الموحدة)- بن سلامة : ضعفه جماعة كما فى «اللسان» [٢١٥/٦] ، بل قال ابن حبان فى «المجروحين» [٨٥/٣]: «منكر الحديث على قلة روايته ، يأتى بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء» .  
قلت: مثل يزيد الرقاشى -فلا يتهياً إلزاق القدح به دونهم؛ بل التنكب بروايته عن الاحتجاج أولى .

٤١١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فِي الْيَوْمِ عَشْرَ مَرَّاتٍ مِنَ الشَّيْطَانِ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَرُدُّ عَنْهُ الشَّيَاطِينَ » .

= قلتُ: وفي ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث من «الكامل» .

٣- ويزيد الرقاشى: منكر الحديث على التحقيق، ما أشبهه به (صالح المرى) و(ابن جدعان) و(زبان بن فائد) وأضراب هؤلاء، وبه وحده: أعل البوصيرى هذا الحديث فى «إتحاف الخيرة» [١٣٠/٢]، وقبله صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٥٨/٣]، وهو قصور منهما وقعا فيه كثيراً، وللحديث طريق آخر عن أنس مرفوعاً بلفظ: (لا ينجو من ضغطة القبر إلا شهيد أو مصلوب أو من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة) .

أخرجه أبو محمد ابن عساكر - ولد أبى القاسم - فى «تعزية المسلم لأخيها» [ص ٧٩ / رقم ١٠٩]، بإسناد فيه من لا أعرف، عن الحسين بن علوان عن أبان بن أبى عياش عن أنس به . . . قلتُ: وهذا إسناد موضوع، حسين بن علوان كذبه ابن معين والأزدى وغيرهما، ورماه صالح جزرة وابن عدى وابن حبان وغيرهم بالوضع، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه وهو من رجال «اللسان» وشيخه أبان متروك عندهم هو الآخر، وقد تناوله شعبة شديداً .

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: لا يصح منها شى قط، وأكثرها مناكير وغرائب، ومن قوى هذا الحديث بها فقد تساهل كما شرحناه فى «غرس الأشجار» .

٤١١٤ - منكر: هذا إسناد ساقط مثل الذى قبله، أبو هشام الرفاعى هو: محمد بن يزيد الضعيف المعروف، ولم يخرج له مسلم إلا ما توبع عليه، وشيخه المحاربى هو عبد الرحمن بن محمد الصدوق المتماسك المشهور؛ لكن رماه أحمد والعجلى وغيرهما بالتدليس، وقد عنعنه كما ترى، وشيخه الليث، وما أدراك ما الليث؟! هو ابن أبى سليم الضعيف المخلط المختلط صاحب المناكير والعجائب، ويزيد الرقاشى هو ذلك العابد الزاهد القانت الذى لم يكن له فى الحديث حظ، وهو أقرب بالليث من غيره فى سوء الحظ، وكثرة المناكير، وعليهما فقط: اقتصر الهيثمى فى إعلاله هذا الحديث فى «المجمع» [٢٠٩/١٠] .

أما صاحبه البوصيرى: فإنه ضعف سنده فى «إتحاف الخيرة» [١٧١/٦]، ولم يذكر علته. وقد اختلف فى هذا الحديث على الليث، فرواه عن المحاربى كما مضى؛

٤١١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ الْمُسَيْبِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»، قَالَ:

= وخالفه إسماعيل بن عياش، فرواه عن الليث فقال: عن داود البصرى عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، فأسقط منه [يزيد الرقاشى] وأبدله بـ (داود البصرى) .

هكذا أخرجه الأزدي في «الضعفاء» كما في «اللسان» [٢/٤٢٦]، وإسماعيل روايته عن غير أهل بلده متكلم فيها، وهذه منها، لكنه توبع عليه، تابعه حبان بن عليّ العنزى عن ليث عن أنس به مثله . . . وزاد: (كما يذود أحدكم عن حوضه غريبة الإبل) .

هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [رقم ٨٣٤]، ومن طريقه ابن طولون في الأحاديث المائة [ص ٢٤-٢٥]، بإسناد فيه من لم أعرف إلى حبان ابن عليّ به . . . .

قلت: وحبان هذا ضعيف على صلاحه وفضله، بل تركه الدارقطنى وغيره، ثم إن داود البصرى هذا الذى يروى عن أنس وعنه الليث: قد قال عنه الأزدي: «متروك الحديث» ثم ساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الضعفاء» كما فى «اللسان» [٢/٣٢٦]، ثم رأيت ابن شاهين: قد أخرج هذا الحديث مثل اللفظ الماضى فى «جزء من حديثه» [رقم ٤٠]، من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعانى عن الفضل بن العلاء عن الليث عن داود بن أبى هند عن أنس به . . . .

قلت: وهذا إسناد جيد إلى الليث، فكأنه قد اضطرب فيه على عادته، وداود البصرى فى الطريق الماضى: قد نسب هنا بكونه ابن أبى هند، وهو بصرى مشهور؛ لكنه لم يسمع من أنس كما جزم به الحاكم، ولما وقع اسمه مبهمًا فى الطرق الماضى: لم يفتن له الأزدي وظنه آخر، فأورده فى كتابه فى «الضعفاء» وقال: «متروك الحديث» ثم ساق له هذا الخبر، وكأنه استنكره؛ فلم يجد فى الإسناد من يحمل عليه سواه، فقال فيه ما قاله، وأقره الذهبى فى «الميزان» وتابعه الحافظ فى «اللسان» مع أن فى الطريق إليه ما يمنع من تعصيب الجناية برقبته وحده؛ لو سلمنا كونه مجهولاً لا يعرف إلا بهذا الحديث، والليث بن أبى سليم -راويه عنه- هو الأولى بالحمل عليه ولا بد، إذا ظهر أن داود البصرى هذا هو ابن أبى هند الإمام الحافظ الجليل، كما وقع منسوباً عند ابن شاهين فيما مضى .

وعلى كل حال: فالحديث منكر المتن والإسناد، واللّه المستعان .

٤١١٥- صحيح المرفوع منه فقط: هذا إسناد ساقط، وروح بن المسيب ضعفه جماعة، وحمل عليه ابن حبان، راجع ترجمته فى «اللسان» [١/٢٩٩]، وشيخه الرقاشى منكر الحديث كما مضى مراراً . =

فقال: تصديق هذا في القرآن، قال: فقرأ علينا: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفَرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ۳۱]، فهؤلاء الذين يجتنبون الكبائر، وهؤلاء الذين واقعوا الكبائر بقيت لهم شفاعة محمد ﷺ، قال: فقال يزيد لأنس: صدقت.

= وقد اختلف على روح بن المسيب في سنده، فرواه عنه ابن أبي إسرائيل كما مضى، وخالفه الحسن بن عيسى الحربى، فرواه عنه فقال: عن يزيد الرشك عن أنس بالرفوع منه فقط، فأسقط منه (الرقاشى) وأبدله بـ (الرشك).

هكذا أخرجه الطبرانى في «الصغير» [۲/ رقم ۱۱۰۱]، وفي «الأوسط» [۹/ رقم ۹۱۷۷]، من طريق مورع بن عبد الله عن الحسن الحربى به... قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد الرشك عن أنس؛ إلا روح بن المسيب، تفرد به الحسن بن عيسى».

قلت: والحسن هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [۸/ ۱۷۴]، وقال: «كان يخطئ أحياناً» فلعله وهم فيه، كأنه أراد أن يقول: (عن روح بن المسيب عن يزيد الرقاشى... ) فقال: (عن يزيد الرشك) فأبدل ضعيفاً بثقة، وقد يكون الوهم فيه من الراوى عنه: (مورع بن عبد الله)، فإنى لم أظفر له بترجمة، وأراه من أعمار مشيخة الطبرانى، وقد يكون روح بن المسيب قد اضطرب فيه.

وقد رأيت ابن عدى قد أخرج هذا الحديث في «الكامل» [۳/ ۱۴۳]، من طريق المؤلف به... ثم قال: «وهذا رواه [بالأصل: (روى)] عن يزيد الرقاشى مع روح غيره؛ إلا أن التفسير لم يذكره غيره».

قلت: يقصد أن الحديث مشهور عن يزيد الرقاشى عن أنس بالرفوع منه فقط؛ أما سائره من قول أنس: فقد تفرد به روح بن المسيب، وهو ضعيف صاحب مناكير.

وللحديث طريق آخر عن أنس بالرفوع منه فقط وزاد: (وتلا - يعنى النبى ﷺ هذه الآية: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفَرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾).

هكذا أخرجه البيهقى في «الاعتقاد» [ص ۲۰۲ / طبعة دار الآفاق]، من طريق إبراهيم بن ديزيل عن محمد بن أبى بكر المقدمى عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار عن أنس =

٤١١٦- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا درست بن زياد، حَدَّثَنَا يزيد الرقاشي، حَدَّثَنَا أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ نُورَانِ عَقِيرَانِ فِي النَّارِ».

= قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات مشاهير، لكن رأيت ابن أبي حاتم قد قال في «العلل» [رقم ١٧٢٩]: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن أبي بكر المقدمي عن جعفر بن سليمان الضبيعي عن مالك بن دينار عن أنس . . .» وساق الحديث، ثم قال: «سمعت أبي يقول: هذا حديث منكر» . .

قلتُ: هكذا وقع . . . عنده: (عبد الله بن أبي بكر المقدمي) بدل: (محمد بن أبي بكر) وأراه الصواب إن شاء الله؛ لأن عبد الله بن أبي بكر هو المشهور بالرواية عن جعفر بن سليمان دون أخيه محمد بن أبي بكر، فالظاهر أن (عبد الله) قد تحرفت إلى (محمد) في مطبوعة «الاعتقاد» لليهقي، أو ربما كان ذلك وقع وهماً من بعضهم، وعبد الله هذا منكر الحديث على التحقيق: وقد ضعفه جماهير النقاد، راجع ترجمته في «اللسان» [٣/٢٦٣]، ورأيت الذهبي قد ذكر له هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» ونقل قول أبي حاتم فيه؛ وهذا يؤيد أنه صاحب هذا الحديث عن جعفر بن سليمان؛ وليس أخوه محمد -الثقة المأمون- كما وقع عند البيهقي.

ثم إن الحديث بهذا التمام منكر كما قال أبو حاتم، والمحفوظ: هو المرفوع منه فقط؛ فله طرق كثيرة عن أنس؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة. فانظر الماضي [برقم ٣٢٨٤، ٤١٠٥]، والآتي [برقم ٤٣٠٤، ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت . .

٤١١٦- صحيح دون قوله: (عقيران) أخرجه الطيالسي [٢١٠٣]، وابن عدى في «الكامل» [٣/١٠٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١/٢٩٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [١/٤٦ - ٤٧]، وفي «الموضوعات» [١/١٤٠]، والطحاوي في «المشكل» [١/١٠١ - ١٠٢]، وغيرهم من طرق عن درست بن زياد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد مظلم، قال البوصيري في «الإتحاف» [٨/٨٢]: «رواه أبو داود الطيالسي ومسدد وأبو يعلى الموصلي، ومدار أسانيدهم على يزيد الرقاشي وهو ضعيف» وقبله قال ابن كثير في «تفسيره» [٨/٣٢٩]، هذا حديث ضعيف؛ لأن يزيد الرقاشي ضعيف) كذا قالوا، وسكتا عن (درست بن زياد) قال ابن الجوزي عقب روايته في «المتناهية»: «يزيد -يعنى الرقاشي- ليس بشيء، قال ابن حبان: درست منكر الحديث، لا يحل الاحتجاج به» =

= قلتُ: وهذا الحديث ساقه ابن عدى وابن حبان كلاهما فى ترجمة (درست) من «الضعفاء» وكذا أورده ابن الجوزى فى «الموضوعات» وأعله بـ (درست) ونقل كلام ابن حبان الماضى، وزاد: «وقال يحيى -يعنى ابن معين: لا شيء» وقد تعقبه السيوطى فى «اللآلئ المصنوعة» [٧٥ / ١]، قائلاً عن درست: قلتُ: لم يتهم بكذب، بل قال النسائى: ليس بالقوى، وقال الدارقطنى: ضعيف، ووثقه ابن عدى فقال: أرجو أنه لا بأس به».

قلتُ: درست هذا وإن لم يرم بالكذب صراحة؛ إلا أنه ساقط الحديث، وهآه أبو زرعة وجماعة، وكان صاحب مناكير لا تطاق، أما ابن عدى فلم يوثقه كما زعم السيوطى، بل قال: «أرجو أنه لا بأس به . . .» وهذا منه ليس تقوية لحال درست؛ فضلاً عن أن يكون توثيقاً، بل قال الإمام المعلمى اليمانى فى «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤١٠ / طبعة دار الاثار]: «وابن عدى يذكر منكرات الراوى ثم يقول: أرجو أنه لا بأس به، يعنى بالباس: تعمد الكذب، ودرست واه جداً» . .

قلتُ: لكن درست لم ينفرد به، فقال السيوطى فى «اللآلئ» [٧٥ / ١]: «وله متابع جليل: قال أبو الشيخ: حدثنا أبو معشر الدارمى، حدثنا هذبة حدثنا حماد بن سلمة، عن يزيد الرقاشى به . . .» قلتُ: هو عند أبى الشيخ فى «العظمة» [٤ / ١١٥٩]، وسنده صحيح إلى حماد بن سلمة، وهو متابع جليل كما قال السيوطى؛ لكن قال المعلمى فى «حاشية الفوائد المجموعة» [ص ٤١٠]: «فى سند المتابعة من لم أعرف» كذا قال، وليس فى الإسناد من يخفى حاله سوى أبى معشر الدارمى، وهو الحسن بن سليمان بن نافع البصرى نزيل بغداد، ترجمه الخطيب فى «تاريخه» [٧ / ٣٢٧]، ونقل توثيقه عن الدارقطنى؛ وقبل ذلك نص على روايته عن (هذبة بن خالد) ثم قال الإمام المعلمى: «مردود الخبر إلى يزيد الرقاشى، وهو واه جداً ليس بشيء فى الرواية».

قلتُ: وهو كما قال، لكن الحديث صحيح ثابت دون قوله: (عقيران) فله شاهد عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ: (الشمس والقمر ثوران مكوران يوم القيامة) أخرجه الطحاوى فى «المشكلى» [١ / ١٠١]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٢ / ٦٣]، والبيهقى فى «البعث» كما فى «اللآلئ المصنوعة» [١ / ٧٥-٧٦]، والبزار فى «مسنده» والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٦ / ٢٩٩]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن المختار عن عبد الله الداناج عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . .

٤١١٧- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا كهَمْس بن المنهال، حَدَّثَنَا سعيد ابن أبى عروبة، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم خمسة أيامٍ من السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق.

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط البخارى؛ بل هو فى «صحيح البخارى» [٣٠٢٨]، من هذا الطريق به . . . لكن مختصراً بلفظ: (الشمس والقمر مكوران يوم القيامة) قال الإمام الألبانى فى «الصحيحة»: [١/١٩٢/١٢٤]، بعد أن أعل حديث أنس بـ (يزيد الرقاشى): «قد أساء ابن الجوزى بإيراده لحديثه فى «الموضوعات»، على أنه قد تناقض، فقد أورده أيضاً فى «الواهيات» يعنى الأحاديث الواهية غير الموضوعة، وكل ذلك سهو منه عن حديث أبى هريرة هذا الصحيح . . .».

قلتُ: قد يعتذر لابن الجوزى: بكونه أورد حديث يزيد الرقاشى فى «الموضوعات»؛ لكونه فيه زيادة ليست فى حديث أبى هريرة، وهى قوله: (عقيران) فإن الحديث صحيح دونها.

#### ● تنبيهان:

الأول: عزا الحافظ هذا الحديث من رواية أنس إلى المؤلف فى «الفتح» [٦/٣٠٠]، فقال بعد أن تكلم على حديث أبى هريرة: «وأخرج أبو يعلى معناه من حديث أنس وفيه «ليراهما من بعدهما».

قلتُ: وليست هذه الزيادة عند المؤلف هنا، ولا فى «مسنده» هذا كله، فلعله رواها فى «مسنده الكبير».

والثانى: عزا السيوطى حديث أنس فى «الجامع الصغير» [رقم ٤٩٤٩]، إلى ابن مردويه فى «تفسيره» مثل لفظ المؤلف، إلا أنه زاد: (إن شاء أخرجهما، وإن شاء تركهما) وهذه الزيادة لم أقف عليها عند غيره، ولا أدرى: هل الحديث عنده من طريق يزيد الرقاشى عن أنس أم ماذا؟! و«تفسير ابن مردويه» مما أصبح أثراً بعد عين، فقد عفى عليه الزمان؛ وما أدرى ما صنع به الحدثنان، إذ لم تره العيون منذ عصر السيوطى حتى الآن؛ وابن كثير كثير النقل منه بأسانيده فى (تفسيره)، وهو من (مسموعات) الحافظ ابن حجر فى «المعجم المفهرس» واللّه المستعان.

٤١١٧- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٤١١١]، وقد اختلف فى سنده على ابن أبى عروبة كما مضى [برقم ٢٩١٣].

٤١١٨ - حَدَّثَنَا قُطْنُ بْنُ نَسِيرٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبِيسُ بْنُ مَيْمُونِ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُقْرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي لَيْلَةٍ! فَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

٤١١٨ - صحيح دون قوله: (ثلاث مرات): أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٤٤١]، من طريق إبراهيم بن مهدي عن عبيس [وقع عنده: (عيسى) وهو تصحيف] بن ميمون، عن يزيد ابن أبان الرقاشي عن أنس به . . . .

قلت: وهذا إسناد مظلم، عبيس بن ميمون تركه ابن معين والفلاس وغيرهما؛ وقال أحمد: «له أحاديث مناكير» وقال أبو حاتم والبخاري: «منكر الحديث» وقال ابن حبان: «كان شيخاً مغفلاً يروى عن الثقات الأشياء الموضوعات توهمًا لا تعمدًا، فإذا سمعها أهل العلم سبق إلى قلوبهم أنه كان المتعمد لها» وهو من رجال ابن ماجه وحده، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣٠٨/٧]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه عبيس وهو متروك» وسها عن شيخه يزيد الرقاشي، وهو منكر الحديث في حد الترك، وبه وحده أعله البوصيري في «الإتحاف» [١٠٤/٦]، وهو قصور منه هو الآخر، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . .

١ - منها: ما أخرجه ابن ماجه [٣٧٨٨]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٣٠]، وابن عدى في «الكامل» [١٢٦/٢٥]، و[١٢٧/٢]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٩٠٩]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٤٦٤، ٢٤٦٥]، و[رقم ٢٤٦٦]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس مرفوعاً: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾: تعدل ثلث القرآن).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن جرير بن حازم إلا يزيد بن هارون» . . .

قلت: قد تابعه وهب بن جرير عن أبيه به . . . كما أشار ابن عدى في «الكامل» لكنه أنكره من حديث وهب، ثم إنه ساق هذا الحديث مع جملة أخرى في ترجمة جرير بن حازم من «الكامل» ثم قال: «وهذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التي أملتيتها لا يتابع جريراً أحد إلا حديث «كان النبي ﷺ يمد صوته بالقراءة» فإنه رواه همام أيضاً عن قتادة» ثم قال في ختام ترجمة جرير: [١٣٠/٢]: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروى أشياء عن قتادة لا يروها غيره . . .» .

٤١١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا الْمُعَلِيُّ بْنُ مَيْمُونِ الْمَجَاشِعِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَلْطَفَ مُؤْمِنًا أَوْ خَفَّ لَهُ فِي شَيْءٍ، مِنْ حَوَائِجِهِ، صَغَرَ ذَاكَ أَوْ كَبُرَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُخْدِمَهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ».

٤١٢٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِدَاةَ فَأُصِيبَتْ ذِمَّتُهُ، فَقَدْ اسْتَبِيحَ حِمَى اللَّهِ وَأُخْفِرَتْ ذِمَّتُهُ، وَأَنَا طَالِبٌ بِذِمَّتِهِ».

= قلتُ: قد تكلم النقاد في رواية جرير عن قتادة، حتى ضعفه ابن معين فيه خاصة، وقال أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل».

وقال ابن مهدي: (يضعف في حديثه عن قتادة) فالإسناد من هذا الطريق منكر، وقد خولف فيه جرير بن حازم: خالفه شعبة وابن أبي عروبة وأبان العطار وسعيد بن بشير وبكير بن أبي السمط وغيرهم، فرووه عن قتادة فقالوا: عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء مرفوعاً: (أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟! قيل: يا رسول الله: ومن يطيق ذلك؟! قال: يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾).

هكذا أخرجه عبد بن حميد [٢١١]- واللفظ له- ومسلم، والنسائي في «الكبرى» وأحمد وجماعة كثيرة؛ وهذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة بلا ارتياب، وسنده صحيح حجة، وقد صرح قتادة بالسماع عند عبد بن حميد وغيره.

وللحديث شواهد باللفظ الأول: لا يصح منها شيء، فانظر الكلام على بعضها في «الضعيفة» [١٠/١٥٣]، للإمام، والحديث محفوظ دون لفظ: (ثلاث مرات).

● تنبيه: رأيت ابن كثير قد أورد هذا الحديث من طريق المؤلف في «تفسيره» [٨/٥٢٣/ طبعة دار طيبة]، وقال: «هذا إسناد ضعيف» وقد تصحف عنده (عبيس بن ميمون) إلى (عيسى بن ميمون).

٤١١٩- منكر: انظر الماضي [برقم ٤٠٩٣].

٤١٢٠- منكر بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [رقم ٤١٠٧].

٤١٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ بَدَجٌ - وَرَبِّمَا قَالَ - : كَأَنَّهُ جَمَلٌ - فَيَقُولُ: ابْنُ آدَمَ، أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ، انظُرْ إِلَى عَمَلِكَ الَّذِي عَمِلْتَهُ لِي فَأَنَا أَجْزِيكَ، وَانظُرْ إِلَى عَمَلِكَ الَّذِي عَمِلْتَهُ لِغَيْرِي فَيُجَازِيكَ عَلَى الَّذِي عَمِلْتَ لَهُ».

٤١٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ

٤١٢١- منكر بهذا السياق: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٣١٠/٦]، من طريق المؤلف به . . . .

قال أبو نعيم: « . . . . وأحاديث الربيع . . . . عن يزيد الرقاشي منها غرائب، ومنها مشاهير».

قلت: والربيع بن صبيح كان سبيء الحفظ على صلاحه وتهجده؛ وقد ضعفه جماعة؛ وشيخه يزيد الرقاشي: إلى الترك ما هو، وبه وحده أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦٦/١]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبان الرقاشي».

أما صاحبه الهيثمي فقد أغرب وقال في «المجمع» [٣٨٠/١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه مدلسون» كذا قال، وليس في إسناده من وصف بالتدليس سوى الربيع بن صبيح وحده، وحجاج في سنده: هو ابن محمد المصيبي أبو محمد الأعور الثقة المشهور.

وللحديث طريق آخر: يرويه إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن أنس به نحوه . . . . عند هناد في «الزهد» [٢/٨٥٤]، وهذا إسناد منكر، وإسماعيل قد تركه جماعة، وضعفه آخرون، وقد اضطرب في متنه أيضاً، كما تراه عند الترمذي [٢٤٢٧]، وجماعة.

وقد خولف في وصله، خالفه «الثقات» من أصحاب الحسن، فرووه عنه به مرسلًا ليس فيه أنس، وهذا هو المحفوظ عنه؛ والرواية المرسلة عند أسد السنة في «الزهد» [رقم ٨٢]، والحسين ابن حرب في «زوائده على زهد ابن المبارك» [رقم ١٠٠٩]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ٧٦٧٢]، وغيرهم.

لكن للفقرة الثانية من الحديث شواهد يتقوى بها إن شاء الله؛ وهو منكر بهذا السياق والتمام.

٤١٢٢- منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٧٠٠]، والطيالسي [٢١١٢]، وأبو سليمان الربيعي في وصايا العلماء [ص ٢٤]، وابن عدى في «الكامل» [٣/١٠١-١٠٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» [٢/٨٩٣]، وابن حبان في «المجروحين» [١/٢٩٤]، ومسدد في «مسنده» =

الرقاشي، حدثنا أنس بن مالك، قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاتَ فُلَانٌ، قَالَ: «أَلَيْسَ كَانَ مَعَنَا أَنْفًا؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، كَأَنَّهَا اخْذَتْ عَلَيَّ غَضَبًا! الْمُحْرَمُ مِنَ حُرْمِ وَصِيَّتِهِ»

٤١٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ النَّسَاءُ فِي أَجَلِهِ، وَالزِّيَادَةُ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

٤١٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ،

= كما في «إتحاف الخيرة» [٣/١٣١]، وغيرهم من طرق عن درست بن زياد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . وهو عند ابن ماجه بجملة: «المحروم من حرم وصيته» . قال المنذرى في «الترغيب» [٤/١٦٩]: (رواه أبو يعلى بإسناد حسن)، وتابعه الهيثمي على ذلك في «المجمع» [٤/٣٨١].

قلت: وهذا منهما تساهل فاحش، وكيف زاغ بصرهما عن درست وشيخه؟! وهما يعلن الأخبار بهما كثيراً! وقد أصاب ابن الجوزي حيث قال يعلى الحديث: «أما حديث أنس: ففي الطريق الأول: يزيد الرقاشي وهو غاية الضعف عندهم، وفيه درست، قال يحيى - يعنى ابن معين -: لا شيء، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به» .

قلت: واقتصر البوصيري على إعلاله ب(يزيد الرقاشي) وحده، في «مصباح الزجاجية»، وكذا في «الإتحاف» [٣/١٣١]، وهو منه قصور، والراوى عن الرقاشي مثله أو أشد، والحديث عزاه الحافظ في «الفتح» [٣/٢٥٤]، إلى ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت» مثل لفظ ابن ماجه . . . وسكت عليه .

٤١٢٣ - صحيح: مضى قريباً [برقم ٤٠٩٧].

٤١٢٤ - صحيح: أخرجه الحارث في «مسنده» [رقم ١٠٥ / زوائد الهيثمي]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ١٩٣]، وغيرهما من طريقين عن حماد بن زيد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . .

قلت: وهذا إسناد منكر؛ قال البوصيري في «الإتحاف» [١/١١٦]: «مدار حديث أنس بن مالك على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف» وكذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/١٥]، =

قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ مِنْ دِينِهِمُ الصَّلَاةُ، وَآخِرُ مَا بَقِيَ الصَّلَاةُ، وَأَوَّلَ مَا يُحَاسِبُونَ بِهِ الصَّلَاةُ، يَقُولُ اللَّهُ: انظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي، فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كُتِبَتْ تَامَةً، وَإِنْ وُجِدَتْ نَاقِصَةً، قَالَ: انظُرُوا، هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ وُجِدَ لَهُ تَطَوُّعٌ تَمَّتِ الْفَرِيضَةُ مِنَ التَّطَوُّعِ، ثُمَّ قَالَ: انظُرُوا هَلْ زَكَاتُهُ تَامَةٌ؟ فَإِنْ وُجِدَتْ زَكَاتُهُ تَامَةً كُتِبَتْ تَامَةً، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً، قَالَ: انظُرُوا، هَلْ لَهُ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ تَمَّتْ لَهُ زَكَاتُهُ مِنَ الصَّدَقَةِ».

٤١٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أُجْلِسَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ مِنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ».

= بيزيد الرقاشي، وهو كما قالوا؛ ومتى انفرد الرقاشي عن أنس بحديث: فأغسل يديك منه بماء وأشنان، لكن تابعه جماعة على فقرة من أوله فقط، وزاد فيه بعضهم زيادة منكرة، قد أشرنا إليها في غير هذا المقام.

وللحديث شواهد ثابتة نحو سياقه هنا. يأتي منها حديث أبي هريرة [برقم ٦٢٢٥]، وفي الباب عن تميم الداري عنه الدارمي وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم موقوفًا ومرفوعًا بإسناد صحيح، وفي الباب أيضًا عن رجل من الصحابة: عند أحمد [٤ / ١٠٣]، بسند صحيح أيضًا؛ وقد مضى للحديث طريق آخر مختصرًا [برقم ٣٩٧٦].

٤١٢٥ - ضعيف: أخرجه الحارث في «مسنده» [٢ / رقم ١٠٤٨]، والخطيب في «الفتاوى والمتفق» [رقم ٣٥]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦ / ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به... وزاد الخطيب: (ومن العصر إلى غروبها: أحب إلى من كذا وكذا) ولفظ ابن منيع: (لأن أقعد مع قوم يذكرون الله بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل؛ ولأن أذكر الله بعد العصر حتى تغرب الشمس أحب إلى من أن أعتق ثمانية رقاب من ولد إسماعيل).

قلت: قد اختلف في سنده على حماد بن زيد، فرواه عنه بعض أصحابه على هذا الوجه؛ وخالفهم بعض آخر، فرووه عنه فقالوا: عن حماد عن المعلبي بن زياد عن يزيد الرقاشي عن أنس به نحوه مع زيادة فيه، فأدخلوا فيه واسطة بين حماد والرقاشي.

= هكذا أخرجه المؤلف فى الماضى [برقم ٤٠٨٧]، وفى الآتى بعد هذا [رقم ٤١٢٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٨٧٩]، وابن السنى فى «اليوم والليله» [رقم ٦٦٩]، والخطيب فى الفقيه والمتفقه [عقب رقم ٣٥]، وغيرهم.

وحمد بن زيد هو شيخ الإسلام، فالظاهر أنه كان قد سمع الحديث أولاً من المعلى بن زياد عن يزيد الرقاشى، ثم قابل يزيداً فحدثه به . . .

ويؤيد هذا: أن بعض أصحاب حماد كأبى الربيع الزهرانى ولوين وغيرهما قد رووه عن حماد على الوجهين جميعاً، ومدار الحديث على يزيد الرقاشى، وهو منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد وغيره. وبه أعله جماعة كما مضى بسط ذلك فى الماضى [برقم ٤٠٨٧].

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . بسياق أتم، ولا يصح منها شيء قط، مضى بعضها [برقم ٣٣٩٢]، ومنها: ما أخرجه أبو داود [٣٣٩٢]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٥٦١، ٥٦٢]، وفى «سننه» [١٥٩٥٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٨٧٨]، والطحاوى فى «المشكل» [١٨٥/٩]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٤١٨، ٢٤١٩]، وغيرهم من طرق عن موسى بن خلف العمى عن قتادة عن أنس مرفوعاً: (لأن أقعد مع قوم يذكرون الله تعالى من صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل، ولأن أقعد مع قوم يذكرون الله من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة) هذا لفظ أبى داود.

قال العراقى فى «المغنى» [٢٤/١]: «رواه أبو داود بإسناد حسن» وتبعه السيوطى فى «الجامع الصغير» [رقم ٧٢٠٣]، ووافقهما الإمام فى «الصحيحه» [٩٩٤/٦]، وليس كما قالوا، فإن موسى بن خلف العمى مختلف فيه، وثقه جماعة، وتكلم فيه جماعة آخرون، ولم يكن بحيث يقبل منه التفرد عن مثل قتادة أصلاً، بل قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٢/ ٢٤٠]: (كان ردىء الحفظ، يروى عن قتادة أشياء مناكير . . .).

وقد خولف فى سنده ومنتنه، خالفه شعبة بن الحجاج - وهو أوثق منه وأثبت عدد رمل عالج، - فرواه (عن قتادة فقال: عن قتادة قال: سمعت أبا الجعد يحدث عن أبى أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى صلاة الصبح، ثم قعد بذكر الله - عز وجل - حتى تطلع الشمس، كان له كمن أعتق أربعة من ولد إسماعيل) هكذا أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [١٨٦/٩]، بسند صحيح إلى شعبة به . . .

٤١٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَجْلِسَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَيَّ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ ثَمَانِيَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

٤١٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ فِي حَوْضِ زَمْزَمٍ- وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ قَرِيشٍ وَغَيْرِهِمْ- قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِذَا رَجَعَ وَحَطَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ، عَمِدَ إِلَى مَسْجِدِ الرَّسُولِ فَجَعَلَ يَصَلِي فِيهِ فَيَطِيلُ الصَّلَاةَ، حَتَّى جَعَلَ بَعْضُ

= وهذا هو المحفوظ عن قتادة بلا تردد، وشيخ قتادة (أبو الجعد) لم أستطع تمييزه الآن، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحو لفظ أبي داود الماضي، ولا يصح منها شيء، بل أكثرها مناكير، وكنت قد ملت إلى تحسينه بنحو لفظ المؤلف هنا كما مضى في تعليقنا على الطريق الماضي [برقم ٣٣٩٢]، و[رقم ٤٠٨٧]، وأنا أتراجع عن ذلك هنا، ولعلني أبسط الكلام على تضعيفه في مكان آخر إن شاء الله .

٤١٢٦- منكر بهذا التمام: انظر الماضي [برقم ٤٠٨٧].

٤١٢٧- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٥٢/٣-٥٣]، من طريق شيخه محمد ابن معمر عن أبي شعيب [بالأصل: (الأشعث) وهو تصحيف] الحراني عن يحيى بن عبد الله عن الأوزاعي عن يزيد الرقاشي عن أنس به نحوه . . . دون بعض من أوله .

قال أبو نعيم: «رواه عكرمة بن عمار وغيره عن يزيد نحوه» .

قلت: رواية عكرمة هي ذى عند المؤلف هنا، وطريق أبي نعيم لا يصح إلى الأوزاعي، فشيخه محمد بن معمر: هو أبو مسلم الأصبهاني: ترجمه الذهبي في «تاريخه» [وفيات سنة ٣٥٥هـ]، وفي «العبر» [١/١٤٧]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأبو شعيب الحراني هو عبد الله بن الحسن الثقة المشهور، غمزه بعضهم بأخذ الأجرة على الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/٣٦٩]، وقال: «يخطئ ويهم» راجع ترجمته في «الميزان» و«لسانه»، وشيخه (يحيى بن عبد الله) هو البابلي أبو سعيد الضعيف المشهور، وتكلموا في روايته عن الأوزاعي خاصة؛ بل جزم ابن معين وغيره أنه لم يسمع منه شيئاً، وقد خولف في سنده، خالفه الوليد بن مسلم =

أصحاب النبي ﷺ يرون أن له فضلاً عليهم، فمر يوماً ورسول الله ﷺ قاعدٌ في أصحابه، فقال له بعض أصحابه: يا نبي الله، هذا ذاك الرجل - فيما أرسل إليه نبي الله، وإما جاء من قبل نفسه - فلما رآه رسول الله ﷺ مقبلاً، قال: «وَأَلَذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سُرْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ»، فلما وقف على المجلس، قال له رسول الله ﷺ: «أَقُلْتَ فِي نَفْسِكَ حِينَ وَقَفْتَ عَلَى الْمَجْلِسِ: لَيْسَ فِي الْقَوْمِ خَيْرٌ مِنِّي؟» قال: نعم، ثم انصرف فأتى ناحيةً من المسجد، فخط خطاً برجله، ثم صف كعبيه فقام يصلي، فقال رسول الله: «أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟» فقام أبو بكر، فقال رسول الله: «أَقُلْتَ الرَّجُلُ؟» قال: وجدته يصلي فهبته، فقال رسول الله: «أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟» قال عمر: أنا، وأخذ السيف فوجده قائماً يصلي، فرجع، فقال رسول الله لعمر: «أَقُلْتَ الرَّجُلُ؟» قال: يا نبي الله، وجدته يصلي فهبته، فقال رسول الله: «أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟» قال علي: أنا، قال رسول الله: «أَنْتَ لَهُ إِنْ أَدْرَكَتَهُ»، فذهب علي فلم يجده، فرجع، فقال رسول الله: «أَقُلْتَ الرَّجُلُ؟» قال: لم أدر أين سلك من الأرض، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَوَّلُ قِرْنٍ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي»، قال رسول الله ﷺ: «لَوْ قَتَلْتَهُ - أَوْ قَتَلَهُ - مَا اخْتَلَفَ فِي أُمَّتِي اثْنَانِ، إِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَيَّ وَاحِدٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ - يَعْنِي أُمَّتَهُ - سَتَفْتَرِقُ عَلَيَّ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً

= الشامي، وهو أوثق منه مائة مرة - فرواه . . . قلتُ: عن الأوزاعي فقال: عن قتادة عن أنس به مطولاً نحوه . . . مع اختلاف يسير دون طرف من أوله .

هكذا أخرجه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٤٩٩]، بإسناد قوى إليه، وهذا هو المحفوظ عن الأوزاعي؛ لكن الوليد بن مسلم يدلّس ويسوي، وقد عنعنه فيما بين الأوزاعي وقاتادة، فأخشى أن يكون فعلها .

وسند المؤلف فيه: يزيد الرقاشي وهو منكر الحديث، والراوى عنه متكلم فيه، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه مطولاً . . . مضى بعضها [برقم ٩٠، ٣٦٦٨]، ويأتي بعضها [برقم ٣٦٦٨، ٤١٤٣]، ولا يصح منها شيء، بل كلها بأسانيد تالفة، لكن لأكثره شواهد عن جماعة من الصحابة . وهو منكر بهذا السياق جميعاً .

وَأَحَدَةً»، فقلنا: يا نبي الله، من تلك الفرقة؟ قال: «الجماعة»، قال يزيد الرقاشي: فقلت لأنس: يا أبا حمزة، وأين الجماعة؟ قال: مع أمرائكم، مع أمرائكم.

٤١٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ عَبَادٍ الْمُهَلَّبِيُّ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَحَدُنَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَأَنْ يَخْرُجَ مِنَ السَّمَاءِ فَيَنْقَطِعَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ».

٤١٢٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو عَمْرِو الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا دُرَيْسُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا بُنَيَّ، ادْعُ لِي مِنْ هَذِهِ الدَّارِ بِوُضوءٍ»، فقلت: رسول الله ﷺ يطلب وضوءاً؟ فقال: أخبره أن دلونا جلد ميتة، فقال: «سَلِّمُهُمْ، هَلْ دَبَّغُوهُ؟» قالوا: نعم، قال: «فَإِنَّ دَبَاغَهُ طُهُورُهُ».

٤١٢٨ - ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ ٧٨٤]، من طريق عباد بن عباد المهلبى عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به .

قلت: وهذا إسناد منكر، ويزيد الرقاشى منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد، وبه أعلى الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٨٤]، لكنه توبع عليه: تابعه عليه ثابت البنانى عن أنس به . . . عند أحمد فى «المسند» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٢٧]، من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت به . . .

قلت: وهذه متابعة لا تثبت، ومؤمل سيع الحفظ؛ صاحب أوهام وأغلاط ومناكير مع صلابته فى السنة، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد ثابتة، يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٥٩١٤، ٥٩٢٣]، لكن هذه الشواهد ليس فيها قوله: ( . . . بالشىء الذى لأن يخر من السماء، فينقطع أحب إليه من أن يتكلم به) بل فيها غيره بسياق آخر، والله المستعان .

٤١٢٩ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٠٢]، من طريق المؤلف به . . . قلت: هذا إسناد واه جداً، درست بن زياد وهأه أبو زرعة وغيره، وضعفه جماعة، وشيخه الرقاشى منكر الحديث، وبه وحده أعلى البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٧٦]، أما صاحبه الهيثمى فقال فى «المجمع» [١/ ٥٠٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه درست بن زياد عن يزيد الرقاشى، وكلاهما مختلف فى الاحتجاج به».

٤١٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ فَيُفْتَحُ بَابٌ مِنْ ذَهَبٍ وَحَلَقُهُ مِنْ فِضَّةٍ، فَيَسْتَقْبِلُنِي النُّورُ الْأَكْبَرُ، فَأَخِرُ سَاجِدًا، فَأُلْقَى مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَلْقُ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيُقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهُ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي!، فَيُقَالُ: لَكَ مِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، قَالَ: ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ أُلْقَى مِثْلُ ذَلِكَ، وَيُقَالُ لِي مِثْلُ ذَلِكَ، وَأَقُولُ: أُمَّتِي! فَيُقَالُ لِي: لَكَ مِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّالِثَةَ، فَيُقَالُ لِي مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي، فَيُقَالُ لِي: لَكَ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا».

= قلتُ: وعلى تسليم دعوى الاختلاف جرحًا وتعديلاً في درست وشيخه: فإن الرجلين ليسا بشيء في الرواية، والحديث صحيح محفوظ دون هذا السياق: وله شواهد عن جماعة من الصحابة.

● تنبيه: وقع في سند المؤلف في الطبعتين تصحيف في كنية شيخ المؤلف: (حفص بن عبد الله أبو عمر الحلواني) فتحرفت (أبو) إلى (ابن)، فصار هكذا: (حفص بن عبد الله بن عمر الحلواني) والصواب ما أثبتناه، وهكذا هو في «المطالب العالية» [رقم ٢٤]، وفي «إتحاف الخيرة» [رقم ٤٩٠]، على الجادة، وحفص هذا مترجم في «التهذيب» تمييزاً، وهو شيخ صدوق.

٤١٣٠- منكر بهذا السياق: هذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٦٧٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف».

قلتُ: وغفل عن عننة الأعمش؛ وأبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الصدوق المشهور؛ وعبد الغفار بن عبد الله هو ابن الزبير الزبيرى الموصلى المترجم في «ثقات ابن حبان» [٨/٤٢١]، و«الجرح والتعديل» [٦/٥٤].

وقال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٨/٧٢]، بعد أن ساق الحديث: «هو فى الصحيح وغيره بغير هذا السياق» وقال الهيثمي فى «المجمع» أيضاً: «قلتُ: لأنس أحاديث فى «الصحيح» وغيره غير هذا».

قلتُ: وهو كما قالوا؛ والحديث منكر بهذا السياق جميعاً.

٤١٣١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا عِثَامٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنِ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلرُّؤْيَا بَاطِنًا، فَكُنُوهَا بِكُنَاهَا، وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهَا، وَالرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ».

٤١٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْهَرِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيُّ، عَنِ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَعَثَ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ نَبِيٍّ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَأَرْبَعَةَ آلَافٍ إِلَى سَائِرِ النَّاسِ».

٤١٣٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُوسَى

٤١٣١- منكر: أخرجه ابن ماجه [٣٩١٥]، وابن أبي شيبة [٣٠٤٩٥]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١٢٣/٦]، وابن أبي عاصم في «الأوائل» [رقم ١٦٩]، والواحدى في «الوسيط» [٢/٩٦/٢]، كما في «الصحيحة» [١/١٨٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . . وهو عند ابن أبي عاصم بالجملة الأخيرة منه فقط: (الرؤيا لأول عابر) ولفظ ابن ماجه قبل تلك الجملة: (اعتبروها بأسمائها، وكنوها بكنائها . . .) ومثله عند ابن أبي شيبة وابن منيع، وزادا في أوله: (إن للرؤيا كنى، ولها أسماء . . .) قال الحافظ في «الفتح» [١٢/٤٣٢]: (حديث ضعيف؛ فيه يزيد الرقاشى) ومثله قال البدر العينى في «العمدة» [٢٤/١٦٩]، وقال البوصيرى في «الإتحاف» [٦/١٢٣]: «ومدار أسانيد حديث أنس هذا على يزيد بن أبان الرقاشى وهو ضعيف؛ كما أوضحته في الكلام على زوائد ابن ماجه». قلت: ولفظه في «مصباح الزجاجه» [٣/٢١٦]: «هذا إسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشى؛ وهو ضعيف» وبه أعله السخاوى في «المقاصد الحسنه» [ص ١٢٥]، وفيه علة أخرى، وهى عن عنة أبى محمد الأسدى، فإنه إمام فى التذليل.

٤١٣٢- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٩٢] . .

٤١٣٣- منكر: أخرجه الترمذى [٣٢٥٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/٣٢٧]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/٢١١]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/٢٣٢ طبعه دار طيبة]، والشعلبى فى «تفسيره» [١٢/١٢١]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذى عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . .

بن عبيدة الربذي، أخبرني يزيد الرقاشي، أخبرني أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَلَهُ فِي السَّمَاءِ بَابَانِ: بَابٌ يَدْخُلُ عَمَلُهُ، وَبَابٌ يَخْرُجُ فِيهِ عَمَلُهُ وَكَلَامُهُ، فَإِذَا مَاتَ فَقَدَاهُ وَبَكِيًّا عَلَيْهِ»، وتلا هذه الآية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، فذكر أنهم لم يكونوا يعملون على الأرض عملاً صالحاً تبكى عليهم، ولم يصعد لهم إلى السماء من كلامهم ولا عملهم كلامٌ طيبٌ، ولا عملٌ صالحٌ فتفقدتهم، فتبكى عليهم .

= وهو عند الترمذي وأبي نعيم والبخاري بنحو شرطه الأول فقط دون قوله: (فذكر أنهم لم يكونوا يعملون . . . إلخ) وليس ذكر الآية عند أبي نعيم .

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وموسى بن عبيدة ويزيد ابن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث» وقال الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٨٠٨]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/٨٩]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشي، وموسى بن عبيدة الربذي . . .» .

قلت: والرجلان كلاهما منكر الحديث، وبالثاني منهما: أعله الهيثمي في «المجمع» [٧/٢٣١]، وهو قصور منه، قد عهدناه منه كثيراً، على أن موسى بن عبيدة لم ينفرد عن يزيد الرقاشي، بل تابعه صفوان بن سليم على نحو شرطه الأول فقط دون الآية وما بعدها، عند الطبراني في «الأوسط» [٦/٦٤٥٩]، وعنه أبو نعيم في «الخليعة» [٣/٥٣]، من طريق محمد بن عبد الله بن عرس عن ميمون بن كليب عن إبراهيم بن مهاجر بن مسمار عن صفوان ابن سليم به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم؛ إلا إبراهيم بن المهاجر بن مسمار». قلت: وابن مسمار هذا قد ضعفوه، وهو المذكور في «التهذيب» وذيوله تمييزاً، وبسط ترجمته في «الميزان» و«اللسان» [١/١١٤]، وشيخ الطبراني: (محمد بن عبد الله بن عراس) لم أقف له على ترجمة تشفي، ولا أحفظ له توثيقاً عن أحد؛ مع إكثار الطبراني عنه في «معاجمه» .

واسم جده: (عرس) بكسر العين المهملة، كما في «توضيح المشتبه» [٦/١٣٢]، نقلاً عن إكمال ابن ماكولا [٦/١٨٣]، وقد وقع في «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» [ص ٥٨١]: هكذا: (عراس) بزيادة ألف بعد الراء، وهو غلط لا أدري كيف وقع لصاحبه أبي =

٤١٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ابْكُوا، فَإِنَّ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكَوْا، فَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ يَبْكُونَ فِي النَّارِ حَتَّى تَسِيلَ دُمُوعُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ كَأَنَّهَا جَدَاوِلٌ، حَتَّى تَنْقَطِعَ الدَّمُوعُ، فَتَسِيلَ - يَعْنِي الدَّمَاءَ - فَتُقْرَحَ الْعُيُونُ، فَلَوْ أَنَّ سَفْنَا أَرْخَيْتَ فِيهَا لَجَرَّتْ».

= الطيب المنصوري؟ ثم إن شيخه: (كليب بن ميمون) ما عرفته بعد، فالعمدة على الطريق الأول، وقد عرفت ما فيه! واللّه المستعان.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» [٧ / ٤١١]، إلى: ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن أبي الدنيا في «ذكر الموت» وكذا عزاه الإمام في «الضعيفة» [٤ / ٤٧٢]، إلى الواحدى في «تفسيره» [٤ / ٤٧ / ٢]، وإسحاق بن إبراهيم البستي في «تفسيره»، وهو حديث منكر المتن والإسناد.

٤١٣٤ - منكر: أخرجه ابن ماجه [٤٣٢٤] وابن أبي الدنيا في «الرقعة والبكاء» [رقم ٤٥]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٢٩٥]، وفي «مسنده» [رقم ١٢٥]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣ / ٣٠٧]، والبغوي في «تفسيره» [٤ / ٨٠ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٨ / ٨]، وابن أبي شيبة [٣٤١٣٠]، وهناد في «الزهد» [٣١١٩٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٧ / ١٠٠]، وابن أبي الدنيا أيضاً في «صفة النار» [رقم ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠]، والمحاملى في «الأمالي» [رقم ٩]، والبيهقى في «البعث والنشور» [رقم ٥٧٨، ٥٧٩]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . وهو عند ابن ماجه وابن أبي شيبة وهناد وابن عساكر والبغوي والمحاملى والبيهقى: نحو لفظ المؤلف، لكن دون قوله في أوله: «يا أيها الناس: ابكوا؛ فإن لم تبكوا فتباكوا . . .» وهو رواية لابن أبي الدنيا في «صفة النار».

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عساكر أيضاً في «المعجم» [رقم ٧٥٢]، ثم قال: «هذا حديث غريب، ويزيد بن أبان الرقاشى فيه لين» وقال الهيثمى في «المجمع» [١٠ / ٧١٧]: «رواه أبو يعلى، وأضعف من فيه: يزيد الرقاشى، وقد وثق على ضعفه».

قلت: وليس كما قال؛ لأن في إسناد المؤلف من هو أشد ضعفاً من الرقاشى، وهو محمد بن حميد الراوى الحافظ المشهور، فقد تكلموا فيه حتى كذبه جماعة، وترجمته في «التهذيب وذيوله»؛ وقال البوصيرى في «مصباح الزجاجة»: «في إسناده: يزيد بن أبان الرقاشى، وهو ضعيف» وبه أعله المنذرى في «الترغيب» [٤ / ٢٧٠]، والعراقى في «المغنى» [٤ / ٢٤٤]. =

٤١٣٥- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي بَعْدِي خَمْسًا: تَكْذِيبُ بِالْقَدْرِ، وَتَصْدِيقُ بِالنُّجُومِ».

= وفيه علة أخرى ثانية، وهي أن جميع طرقه إلى يزيد الرقاشي: مخدوشة، وأنظفها طريق الأعمش عنه به . . . عند ابن أبي شيبة والبيهقي وهناد والمحاملي وغيرهم؛ والأعمش كثير التدليس؛ وقد عنعنه، بل اختلف عليه في سنده أيضاً، فرواه عنه أبو معاوية ومحمد بن عبيد الطنافسي ويحيى بن سعيد الأموي ثلاثتهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم أبو شهاب - وهو الحناط - فرواه عنه فقال: عن عمرو بن مرة عن يزيد الرقاشي عن أنس به موقوفاً، فزاد فيه واسطة بين الأعمش والرقاشي، ثم أوقفه على أنس، هكذا ذكره البيهقي في «البعث والنشور» [عقب رقم ٥٧٩]، وكذا ذكره ابن رجب في «التخويف من النار» [ص ٢٠٥]، ثم قال ابن رجب: «ورواه سعيد بن سلمة عن يزيد الرقاشي قال: بلغنا هذا الكلام، ولم يسنده، ولم يرفعه».

قلت: ورواية سلمة بن سعيد تلك: قد أخرجها ابن أبي الدنيا في «الرقعة والبكاء» [رقم ٢٤٧]، بإسناد صحيح إليه، وأرى الرقاشي قد اضطرب فيه، فهو ضعيف منكر الحديث على صلاحه وزهده.

وللحديث شاهد بنحو شطره الثاني من رواية أبي موسى الأشعري عند الحاكم [٤/٦٤٨]، وصحح إسناده، وليس كما قال، والمحفوظ فيه موقوف على أبي موسى الأشعري كما تراه عند ابن أبي شيبة [٣٤١٣١]، وأبي نعيم في «الحلية» [١/٢٦١]، وللشطر الأول منه شاهد تالف من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٩]، والله المستعان.

٤١٣٥- لا يصح: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤/٣٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣/٢٠٨]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٣٥٩]، وغيرهم من طرق عن شهاب بن خراش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . وعند البيهقي: (. . . بعدى خصلتين . . .)، بدل: (. . . بعدى خمساً) وليس هذا ولا ذلك عند ابن عدى.

قال الهيثمي في «المجمع» [٧/٤١٤]: «فيه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف؛ ووثقه ابن عدى» . . .

قلت: ما وثقه ابن عدى أصلاً، وما كان ينبغي له ذلك، وإنما قال في ختام ترجمته من =

= «الكامل» [٢٥٧/٧]: «ونرجو أنه لا بأس به؛ بروايات الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم» أمثل تلك العبارة تعد توثيقاً يا أبا الحسن؟! بل نبه الإمام المعلمي اليماني في مواضع من «تعليقه على الفوائد المجموعة» إلى أن ابن عدى قد يطلق عبارته الماضية: «لا بأس به» ومراده: أن الراوى الذى قيلت فيه: لا يتعمد الكذب، وهذا موضعه هنا؛ لكون ابن عدى ذكر فى ترجمة (يزيد الرقاشى) جملة من كلام النقاد فى تجريحه، منه قول شعبة: «لأن أذننى أحب إلى من أن أحدث عن يزيد الرقاشى» ومنها قول أحمد عنه: «منكر الحديث» وساق له ابن عدى طرفاً من مناكيره أيضاً.

والراوى عنه (شهاب بن خراش) قد وثقه جماعة؛ لكن أورده ابن حبان فى «المجروحين» [٣٦٢/١]، وقال: «كان ممن يخطئ كثيراً؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار» وكذا أورده ابن عدى فى «الكامل» [٣٤/٤].

وساق هذا الحديث مع جملة أخرى ثم قال: «وللشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفى بعض رواياته ما ينكر عليه، . . .»

وكان هذا الحديث مما أنكر عليه، فقد تفرد به عن يزيد الرقاشى ولم يتابع عليه، وقد رواه سليمان بن شعيب الكيسانى - شيخ صدوق موثق - عن سعيد بن زكريا الأدمى - صدوق عابد زاهد - عن شهاب بن خراش عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . فى سياق أتم مسلسلاً! أخرج الخلعى فى «فوائده» ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥١/٥]، و[٢٠٨/٢٣]، والذهبى فى «سير النبلاء» [٢٨٧/٨]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٢٩٧]. وقال الذهبى: (. . . الحديث واه؛ لمكان الرقاشى).

قلت: لكنه قد توبع عليه، فقال شهاب بن خراش عقب روايته هذا الحديث عن يزيد الرقاشى عند البيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٣٥٩]: «فحدثنى به أبان بن أبى عياش بواسط فقال: هكذا سمعت أنساً يذكره عن رسول الله ﷺ . . .»

قلت: وهذه متابعة تورث الغثيان، وابن أبى عياش ساقط الحديث عندهم، لا يساوى فلساً، وقد تناوله شعبة شديداً جداً، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد كلها مناكير على التحقيق، انظر أكثرها فى «الصحيححة» [١١٨/٣]، وسيأتى منها حديث سمرة بن جندب [برقم ٧٤٢٦، ٧٤٧٠]، والله المستعان.

٤١٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبِيسُ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي اللَّيْلَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] فَإِنَّهَا تَعْدِلُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ»، قَالَ: وَقَالَ: «لَا بَدَّ لِلنَّاسِ مِنْ عَرِيفٍ، وَالْعَرِيفُ فِي النَّارِ»، قَالَ: «وَيُؤْتَى بِالشَّرْطِيِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: ضَعْ سَوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ».

٤١٣٦ - منكر بهذا التمام: هذا إسناد منكر تالف، يزيد الرقاشي منكر الحديث كما مضى مراراً، والراوى عنه (عبيس بن ميمون) تركه ابن معين والفلاس والساجي وغيرهم؛ وقال البخاري وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث» وأسقطه سائر النقاد، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد تلون في سنده أيضاً، فرواه عنه داهر بن نوح، ثنا عبيس بن ميمون، ثنا محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً مقتصراً بالفقرة الوسطى منه فقط: «لا بد من عريف، والعريف في النار». هكذا أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٣٧٣/٥]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢٤٣/١]، وقال ابن عدى عقب روايته: «وهذا المتن لا يرويه غير عبيس عن محمد بن زياد».

قلت: ساق ابن عدى هذا الحديث في ترجمة (عبيس) ثم قال في ختامها: «ولعبيس غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ» وهو كما قال، والراوى عنه مختلف فيه أيضاً، أعنى: (داهر بن نوح).

وحدیث أنس ذكره الهيثمي في «المجمع» [٤٢١/٥]، وقال: (رواه أبو يعلى وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك).

قلت: وغفل عن يزيد الرقاشي، أما صاحبه البوصيري فإنه أعله بيزيد الرقاشي في «إتحاف الخيرة» [١٠٤/٦]، وغفل عن (عبيس بن ميمون) وكلاهما مقصر.

ولفقرات الحديث طرق أخرى عن أنس... به نحوه؛ فالفقرة الأولى: مضى الكلام عليها [برقم ٤١١٨]، وأما الفقرة الثانية والثالثة: فلهما طريق آخر عن أنس به بلفظ: (لا بد للناس من العريف؛ والعريف في النار، يؤتى بالجلواز يوم القيامة فيقال له: ضع سوطك، وادخل النار). أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» [٤٣/١]، -معلقاً- ووصله أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٣١٧، ١٤٨/٢]، وسنده منكر مجهول، والفقرة الثانية ليست عند أبي الشيخ، ولها تين الفقرتين شواهد بأسانيد تالفة أيضاً، وقد تساهل الإمام، وحسن الفقرة الأولى بمجموع الطرق، فانظر «الصحيحة» [٣/٤٠٥ / رقم ١٤١٧]

٤١٣٧- كَتَبَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ بِخَطِّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَثْنَى - قَالَ أَبُو يَعْلَى: يَعْنِي جَدِي - حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ، فَيُفْتَحُ لِي بَابٌ مِنْ ذَهَبٍ وَحَلَقَهُ مِنْ فِضَّةٍ، فَيَسْتَقْبِلُنِي النُّورُ الْأَكْبَرُ، فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأَلْقَى مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يُلْقَ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيُقَالُ لِي: أَرْفَعُ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ، قُلْ يَسْمَعُ مِنْكَ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي! فَيُقَالُ: لَكَ مِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، قَالَ: ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّانِيَةَ، فَأَلْقَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي! فَيُقَالُ لِي: لَكَ مِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّلَاثَةَ، فَأَلْقَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِي مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي، فَيُقَالُ: لَكَ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا».

٤١٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَامٌ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَسَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، وَشَهِدَ مِثْلَ شَهَادَتِهِ فَلَهُ الْجَنَّةُ».

٤١٣٧- منكر بهذا السياق: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٣٠].

● تنبيه: قد سقط (الأعمش) بين أبي شهاب - وهو عبد ربه بن نافع - ويزيد الرقاشي في سند المؤلف من الطبعتين، ولا بد من إثباته؛ لأن أبا شهاب لا يروى عن يزيد الرقاشي إلا بواسطة الأعمش وغيره.

وهكذا مضى هذا الحديث عند المؤلف [برقم ٤١٣٠]، من طريق أبي شهاب عن الأعمش عن الرقاشي به . . .

وأنا أستبعد أن يكون ذكر الأعمش قد سقط هنا؛ لاختلاف على أبي شهاب الحناط، في سنده، وشيخ المؤلف هنا: (محمد بن غالب) هو الحافظ المعروف بـ(تمام) وشيخه: (المثنى) هو ابن يحيى بن عيسى الموصلي - جد المؤلف - له ترجمة في «تاريخ مدينة السلام» [١٣/ ١٧٠]، للحافظ أبي بكر ابن ثابت البغدادي، ولله الحمد.

٤١٣٨- ضعيف بهذا السياق: هذا إسناد ضعيف كما قال الحافظ في «المطالب» [رقم ٢٦٣]، بل هو منكر مظلم، مسلسل بـ«الضعفاء»:

## ميمون بن سياه، عن أنس

٤١٣٩- حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرعة، حدثنا يوسف بن يعقوب السدوسي، حدثنا ميمون بن عجلان، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ التَّقِيَا فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُجِيبَ دُعَاءَهُمَا وَلَا يَرُدُّ أَيْدِيَهُمَا حَتَّى يَغْفِرَ لَهُمَا».

١- فسلام: هو ابن سليم الطويل المدائني الهالك المشهور، وعنه يقول البخاري: «تركوه» وكذبه ابن خراش، وأسقطه سائر النقاد، وهو من رجال ابن ماجه وحده.

٢- وزيد العمى: هو ابن الحواري الضعيف المعروف، وقد تركه بعضهم؛ وضعفه الجماهير، وهو من رجال الأربعة؛ لكنه لم ينفرد به: بل تابعه عليه: عمر بن حفص أبو حفص العمرى عند ابن عدى في «الكامل» [٤٩/٥]، بإسناد مستقيم إليه.

وحفص هذا مهجور الحديث عندهم، وقد تناولوه شديداً، وترجمته في «اللسان» [٢٩٨/٤-٢٩٩]، وفي ترجمته ساق ابن عدى له هذا الحديث من «الكامل» ثم قال في ختامها: «وأبو حفص العبدى له أحاديث غير ما ذكرت، والضعف بين على رواياته».

والحديث ذكره البوصيرى في «الإتحاف» [١٣٨/١]، وقال: «قلت: يزيد بن أبان الرقاشى ضعيف، وكذا زيد العمى الراوى عنه».

قلت: واكتفى صاحبه الهيثمى بإعلاله بيزيد وحده في «المجمع» [٩٢/٢]، ويزيد منكر الحديث كما مضى مراراً، وللرفوع من الحديث شواهد ثابتة. وهو لا يصح بهذا السياق جميعاً.

٤١٣٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه البيهقى في «الشعب» [٦/٦] رقم ٨٩٤٦، والضياء [رقم ٢٦٨١، ٢٦٨٢]، وابن عدى في «الكامل» [٤١٤/٦]، وغيرهم من طريقتين عن يوسف بن يعقوب السدوسى عن ميمون بن عجلان [ووقع عند ابن عدى ومن طريقه البيهقى: (عن محمد بن عجلان) وهو تصحيف] عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . وعند ابن عدى ومن طريقه البيهقى: ( . . . أن يحضر دعاءهما، ولا يفرق بينهما . . . ) ومثله عند الضياء بدل: (أن يجيب دعاءهما، ولا يرد أيديهما . . . )، .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه البزار في «مسنده» [٢/٢] رقم ٢٠٠٤ / كشف الأستار]، وليس عنده: أن (يجيب دعاءهما . . . ) ولا غيرها.

= وفى سنده: (ميمون بن عجلان) وهو الربعى المترجم فى تاريخ البخارى [۷/۳۴۳]، و«الجرح والتعديل» [۸/۲۳۹]، ولم يذكر له راوياً عنه سوى: (يوسف بن يعقوب السدوسى) وحده، وقال فيه أبو حاتم: «شيخ».

وقد رأيت من يروى عنه سوى يوسف السدوسى، وهو (إسماعيل بن عبد الملك الزبئقى) من ثقات شيوخ (يعقوب الفسوى) وروايته عنه عند الطبرانى فى «الأوسط» كما يأتى الإشارة إليه فى تخريج الحديث بعد الآتى.

وقد وقفت عليه فى ثقات ابن حبان [۷/۴۷۳]، قال: (ميمون بن عجلان الربعى: يروى عن محمد بن عباد بن جعفر، روى عنه: محبوب بن الحسن وأهل البصرة).

وتابع الهيثمى: ابن حبان على توثيقه فى مواضع من «المجمع» يأتى بعضها! لكن ميموناً الذى يروى عنه (محبوب بن الحسن) ويروى عن: (محمد بن عباد) قد وقعت نسبته ثقفاً عند الطبرانى فى «الأوسط» [۲/رقم ۱۲۴۰]، وابن مردويه فى «تفسيره» وأورده الحافظ فى «اللسان» [۶/۱۴۱]، وأشار إلى حديثه عند الطبرانى وابن مردويه، ثم قال: «قلت: وميمون هذا: أظنه: عطاء بن عجلان أحد «الضعفاء»، كأن بعض الرواة دلس اسمه، وهذا من عجيب التدليس»..

قلت: ثم أيد ذلك: بكون ابن مردويه قد أخرج له حديثه المشار إليه عن محمد بن عباد: من طريق مروان بن معاوية الفزارى عن عطاء بن عجلان به... وسماه (عطاء).

وهذا هو الصواب إن شاء الله. فإن كان ابن حبان يقصد هذا الرجل بإدراجه له فى «الثقات»، يكون قد خال عليه كون (ميمون) مدلساً من (عطاء) كما أشار إليه الحافظ أنفاً، ورأى ابن حبان فى (عطاء بن ميمون) معروف مشهور، وقد سجله بيده فى كتابه «المجروحين» [۲/۱۲۹-۱۳۰]، وإن كان ابن حبان يريد الأول: (ميمون بن عجلان) بإدراجه له فى «الثقات»؛ فقد وهم فى قوله: (يروى عن محمد بن عباد بن جعفر، روى عنه محبوب بن الحسن وأهل البصر) لأن الذى يروى عن (محمد بن عباد) وعنه: (محبوب) هو (عطاء بن عجلان) كما مضى بيانه سابقاً.

■ والحاصل: أن (ميمون بن عجلان الربعى) هذا: مجهول الحال، وتوثيق ابن حبان له -إن صح- لا ينفعه هنا، لكون ترجمته له: لا تدل على كونه قد عرفه من حيث العدالة والضبط، =

= وليس هو من طبقة شيوخه ولا شيوخ شيوخه حتى يكون لقبول توثيقه مساغ، فمتابعة الهيثمى له على توثيقه فى مواضع من «المجمع»، فليس يفيد فى حال الرجل شيئاً، وقد مضى قول أبى حاتم عنه: «شيخ» يعنى يكتب حديثه وينظر فيه .

نعم: لم ينفرد به ميمون هذا عن ميمون بن سياه، بل تابعه ميمون آخر! فقال الإمام أحمد فى المسند [١٤٢/٣]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٦٨٨٣]: (ثنا محمد بن بكر - هو البرسانى - ثنا ميمون المرائى ثنا ميمون بن سياه عن أنس بن مالك به . . .) مثل لفظ ابن عدى ومن طريقه البيهقى وكذا الضياء المقدسى .

وميمون المرائى هذا اشتبه على الإمام فى «الصحيحه» [٤٤/٢] بميمون بن عجلان الماضى، فلم يميز بين الرجلين، حتى قال بعد أن ساق بعض كلام النقاد فى الرجلين: «قلتُ: وهذا اختلاف مشكل، لم يتبين لى الراجح منه، فإن الطريق إلى ميمون المرائى صحيح؛ وكذلك إلى ميمون ابن عجلان، . . .» .

قلتُ: وليس ثم إشكال إن شاء الله، وكلا الرجلين قد تابع أحدهما الآخر على هذا الحديث عن (ميمون بن سياه) والفرق بينهما فى غاية الجلاء، أما: (ميمون بن عجلان) فقد مضى الكلام عليه؛ وأما ميمون المرائى: فهو ميمون بن موسى البصرى المعروف بـ (المرائى) من رجال «التهذيب» وذيلوه، وهو مختلف فيه جرحاً وتعديلاً مع كونه مدلساً .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧٥/٨]، بعد أن عزاه إلى أحمد والمؤلف والبخاري: «ورجال أحمد رجال الصحيح، غير ميمون بن عجلان، وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد» .

قلتُ: وهم أبو الحسن ابن أبى بكر! فإن ميموناً عند أحمد؛ ليس (بابن عجلان) أصلاً، إنما هو (ابن موسى المرائى) وقال المنذرى فى «الترغيب» [٢٩٠/٣]: بعد أن عزاه للمؤلف والبخاري وأحمد: «ورواة أحمد كلهم ثقات، إلا ميمون المرائى؛ وهذا الحديث مما أنكر عليه» وأقره البوصيرى فى «إنحاف الخيرة» [١٣/٦]، وليس كما قال، فإنى فتشت فى ترجمة (ميمون المرائى) من بطون الدفاتر؛ فلم أجد أحداً ساق له هذا الحديث فى ترجمته؛ فضلاً عن أن ينكره عليه، ولعله اشتبه عليه بـ (ميمون بن سياه) راويه عن أنس، فهو الذى ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وأنكره عليه، وميمون هذا مختلف فيه، وثقه جماعة؛ ومشاه بعضهم؛ وضعفه آخرون، وهو عندنا صدوق حسن الحديث ما لم يخالف؛

٤١٤٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعْرَةَ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ أَتَى أَخًا لَهُ يَزُورُهُ فِي اللَّهِ، إِلَّا نَادَاهُ مُنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ: طُبْتَ، وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ، وَإِلَّا قَالَ اللَّهُ فِي مَلَكُوتِ عَرْشِهِ: زَارَ فِيَّ، وَعَلَى قِرَاهُ، فَلَمْ أَرْضَ لَهُ بِقِرَى دُونَ الْجَنَّةِ».

= أويأت بما ينكر عليه، وهذا الحديث خاصة قد أنكره عليه أبو أحمد الجرجاني كما مضى، ولولا هذا: لما كان عندنا بأس من أن نحسن حديثه هنا، وللحديث طرق أخرى وشواهد؛ لكن دون هذا اللفظ والسياق جميعاً. والله المستعان.

٤١٤٠ - ضعيف: أخرجه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٧٩، ٢٦٨٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٠٧/٣]، وابن قدامة في «المتحابين في الله» [رقم ٢٥]، والبزار [رقم ١٩١٨ / كشف]، وابن عدى في «الكامل» [٤١٤ / ٦]، وغيرهم من طريق يوسف بن يعقوب السدوسي عن ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه عن أنس به . .

قال المنذرى في «الترغيب» [٢٤٧/٣]: «رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد» كذا قال، وفيه علتان:

الأولى: ميمون بن عجلان هذا مجهول الصفة كما مضى التذليل عليه بالحديث قبله، أما قول الهيثمي في «المجمع» [٣١٧/٨]: «رواه البزار وأبو يعلى، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان، وهو ثقة» فلم يفعل شيئاً؛ لأنه ساير ابن حبان في ذكره (ميمون بن عجلان) في «الثقات» [٤٧٣/٧]، وانفراد ابن حبان بذلك مع عدم وجود قرينة تدل على معرفته بعدالته وضبطه؛ لا يجدى نفعاً، على أنه وهم في ترجمته كما مضى الكلام عليه في الحديث قبله، وقد سبق قول أبي حاتم عن ميمون: «شيخ» يعني يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار.

وقد حاول الإمام تمشية حال (ميمون) في «الصحيحة» [٢٧٧/٦]، وبحث في ذلك بحثاً هو منقوض عليه من كل وجه، لكن ميموناً لم ينفرد به، فقد قال أبو نعيم عقب روايته: «رواه الضحاك بن حمزة عن حماد بن جعفر عن ميمون بن سياه مثله» كذا وقع في «الحلية»: (حمزة) بالزاي، وهو غلط، والصواب: (حمرة) بالراء المهملة؛ وهو الضحاك بن حمرة الأملوكي وهو مختلف فيه، ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وروايته عند ابن أبي الدنيا في «الإخوان» [رقم ١٠٢]، بإسناد صالح إليه؛ وشيخه (حماد بن جعفر) مختلف فيه هو الآخر، واعتمد الحافظ تضعيفه؛ فقال في «التقريب»: «لين الحديث».

٤١٤١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا وَجْهَهُ، إِلَّا نَادَاهُمْ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ: قُومُوا مَغْفُورًا لَكُمْ، قَدْ بَدَلْتُ سَيِّئَاتِكُمْ حَسَنَاتٍ».

= والعلة الثانية: هي ميمون بن سياه، فقد تكلم فيه، لكنه لا يزال متماسكاً على زهده وورعه وتقواه، وحسبك توثيق أبي حاتم الرازي له على تعنته الذي لا يجارى، لكننا لسنا نقبل من حديثه ما خالف الثقات فيه؛ أو ما أنكره عليه أئمة النقد، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره عليه أبو أحمد الجرجاني، وساقه في ترجمته من «الكامل» وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء البتة، والله المستعان.

٤١٤١- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٥٦]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٤١٤]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧]، والبيزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣٠٦١ / كشف الأستار]، وغيرهم من طريقين عن ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه عن أنس به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ميمون بن عجلان إلا إسماعيل بن عبد الملك» يعنى الزُّبَيْبِيُّ الثَّقَةُ المعروف، وليس كما قال، فقد تعقبه الحافظ الضياء المقدسي في «المختارة» قائلاً: «قلت: فقد رواه يوسف بن يعقوب السدوسي عن ميمون بن عجلان».

قلت: ويوسف هذا ثقة من رجال البخاري والثلاثة دون مسلم وأبي داود، وروايته عند الجميع سوى الطبراني ومن طريقه الضياء في الموضع الأول، ورأيت له متابعاً آخرًا، فرواه ابن شاهين في «الترغيب» [رقم ١٦٠]، بإسناد فيه من لا أعرف إلى خدّاش بن مهاجر عن ميمون بن عجلان به . . .

قلت: لكن خدّاشاً هذا جهله أبو حاتم الرازي، وذكره أبو «الفتح» الأزدي في «الضعفاء» كما في «اللسان» [٢١/ ٣٩٤]، فالعمدة على الطريقين الأولين إلى ميمون بن عجلان، وميمون هذا مضى أنه مجهول الصفة؛ لم يوثقه معتبر أصلاً، لكنه توبع عليه:

تابعه ميمون بن موسى المرائي عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . مثله . . . عند أحمد [٣/ ١٤٢]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ١٠٧-١٠٨]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٧٨]، بإسناد صالح إليه.

٤١٤٢ - سمعت إبراهيم بن محمد بن عرعر، قال: سمعت مسلم بن إبراهيم، حدثنا سلام بن مسكين، قال: ميمون بن سياه سيد القراء .

\*\*\*

= لكن ميموناً هذا مختلف فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، ولم يعبأ البوصيري بهذا الاختلاف، فقال في «الإتحاف» [١٢٦/٦]، بعد أن ساقه من طريق أحمد: «هذا إسناد رجاله ثقات» أما صاحبه الهيثمي فكان أشد منه احتياطاً، فإنه قال في «المجمع» [٧٥/١٠] «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» وفيه ميمون المرائي، وثقه جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجل أحمد رجال الصحيح» وهو كما قال؛ إلا أنه وهم في منطقه، لأن «ميموناً المرائي» لم يقع إلا في طريق أحمد وحده، وتابعه (ميمون بن عجلان) عند الباقيين، فكأن الهيثمي قد ظن الرجلين واحداً، ثم إن علة الإسناد الحقيقية: هي تفرد ميمون بن سياه به عن أنس .

وقد مضى غير مرة: أن ميموناً هذا صدوق متماسك؛ لكن لم يكن بحيث يقبل منه ما يخالف فيه الأثبات؛ أو ما ينفرد بما ينكره عليه الأئمة «الثقات»، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره عليه ابن عدى في «الكامل» وساقه له في (ترجمته) وكأنه لهذا قال الحافظ العراقي في «المغنى» [٢٣٩/١]: (أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني بسند ضعيف من حديث أنس).

وللحديث شاهد نحوه عن قتادة عن أبي العالية عن سهل بن الحنظلية به مرفوعاً عند أبي نعيم في «المعرفة» وابن منده في «المعرفة» أيضاً، والحسن بن سفيان في «مسنده» وغيرهم، وفي سنده ثلاث علل، ورأيت له شاهداً ثانياً من حديث عبد الله بن المغفل عند البيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٥٣٤]، وسنده معلول أيضاً، والمحفوظ في هذا الباب: عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري كلاهما مرفوعاً في سياق آخر . . . مضى عند المؤلف [١٢٥٢]، ويأتي أيضاً [٦١٥٧]، [٦١٥٩]، [٦١٦٠]، والله المستعان .

٤١٤٢ - صحيح: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [١٠٧/٣]، من طريق المؤلف به . . .

قلت: وإسناده صحيح مستقيم؛ وهو عند ابن عدى أيضاً في «الكامل» [٤١٤/٦]، من طريق المؤلف به . . .

## هود العصري، عن أنس

٤١٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزَّبْرَقَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُبَيْدَةَ، أَخْبَرَنِي هُودُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ يُعْجِبُنَا تَعْبُدُهُ وَاجْتِهَادُهُ، قَدْ عَرَفْنَاهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاسْمِهِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَوَصَفْنَاهُ بِصِفَتِهِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَذْكُرُهُ إِذْ طَلَعَ الرَّجُلُ، قُلْنَا: هُوَ هَذَا، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتُخْبِرُونَ عَن رَجُلٍ، إِنَّ عَلَيَّ وَجْهَهُ سُنْفَعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ»، فَأَقْبَلَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَسْلَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ قُلْتَ حِينَ وَقَفْتَ عَلَيَّ الْمَجْلِسِ: مَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ أَفْضَلُ - أَوْ خَيْرٌ - مِنِّي؟» قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ، ثُمَّ دَخَلَ يَصَلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَقْتُلِ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ يَصَلِي، فَقَالَ: سَبْحَانَ اللَّهِ! أَقْتُلُ رَجُلًا يَصَلِي، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ؟! فَخَرَجَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلْتَ؟» قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُ وَهُوَ يَصَلِي، وَقَدْ نَهَيْتُ عَن

٤١٤٣ - منكر بهذا السياق: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٥٤ / ٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهي» [٨١٢ / ٢، ٨١٣]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٣٣٠]، والآجزي في «الشريعة» [رقم ٥٠]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٤٥٦٧]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن هود بن عطاء عن أنس به مطولاً نحوه . . . . .

قلت: وهذا إسناد منكر واه، قال الهيثمي في «المجمع» [٣٣٧ / ٦]: «رواه أبو يعلى وفيه موسى ابن عبيدة وهو متروك» وهو كما قال؛ لكنه سكت عن هود بن عطاء، وقال ابن الجوزي عقب روايته: (هذا حديث لا يصح؛ لا يحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، وقال يحيى: ليس بشيء).

قلت: وسكت عن هود بن عطاء هو الآخر، وهود هذا أورده ابن حبان في «المجروحين» [٣ / ٩٦]، وقال: «كان قليل الحديث منكر الرواية على قلته، يروى عن أنس ما لا يشبه حديثه . . . . .» وللحديث طرق أخرى وشواهد نحو هذا السياق مطولاً، ولا يصح منها شيء، مضى بعض طرقه عن أنس [برقم ٣٦٦٨، ٤١٢٧]، وقد صح الحديث مختصراً دون هذا السياق المنكر من حديث جابر بن عبد الله عند ابن نصر في «عظيم قدر الصلاة» [رقم ٣٢٩]، بإسناد جيد.

ضرب المصلين، قال: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعاً وجهه، قال عمر: أبو بكر أفضل منى، فخرج، فقال رسول الله ﷺ: «مه؟» قال: وجدته واضعاً وجهه لله فكرهت أن أقتله، قال: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فقال علي: أنا، قال: «أَنْتَ إِنْ أَدْرَكْتَهُ»، قال: فدخل عليه فوجده قد خرج، فرجع إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «مه؟» قال: وجدته قد خرج، فقال: «لَوْ قُتِلَ مَا اخْتَلَفَ مِنْ أُمَّتِي رَجُلَانِ، كَانَ أَوْلَهُمْ وَأَخْرَهُمْ»، قال موسى: فسمعت محمد بن كعب، فقال: هو الذى قتله علي: ذو الثدية .

٤١٤٤ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حَدَّثَنَا أبى، حَدَّثَنَا موسى بن عبيدة، عن هود ابن عطاء، عن أنس، عن أبى بكر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن ضرب المصلين .

\*\*

### سعد بن سعيد، عن أنس

٤١٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ لَهُ طَعَامًا، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى فَاَسْتَحْيَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا صَنَعْتُ شَيْئًا لَكَ، قَالَ: فَمَسَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَعَا فِيهَا بِالْبِرْكَةِ، فَقَالَ: «أَدْخِلْ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةَ»، قَالَ: «كُلُوا»، فَأَخْرَجَ شَيْئًا بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَقَالَ: «أَدْخِلْ عَشْرَةَ»، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، فَمَا زَالَ يَدْخُلُ الرَّجُلُ عَشْرَةَ وَيَخْرُجُ عَشْرَةَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ فَأَكَلَ حَتَّى شَبِعَ، قَالَ: ثُمَّ هِيَ آهَاءُ فَإِذَا هِيَ مِثْلُهَا حِينَ أَكَلُوا مِنْهَا.



٤١٤٥ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٤٠]، وأحمد [٢١٨/٣]، وابن أبي شيبة [٣١٧٠٧]، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٣٤٠]، وغيرهم من طريقين عن سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري عن أنس به . . . وفي رواية لمسلم في آخره: (ثم أخذ ما بقى فجمعه ثم دعا فيه بالبركة، قال كما كان: دونكم هذا).

قلت: وهذا إسناد فيه نظر، وسعد بن سعيد مختلف فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، قال الحافظ في «التقريب»: «صديق سيئ الحفظ» لكن احتجاج مسلم به يقويه، ولم يكن مسلم يخرج لهذا الصنف إلا ما تابعه الثقات عليه، وقد مضى للحديث طريق آخر به نحوه عن أنس [برقم ٢٨٣٠]. . .

## معاوية بن قررة، عن أنس

٤١٤٦- حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حَدَّثَنَا أبو حفص الأبار، عن يزيد بن أبي زياد، عن معاوية بن قررة، عن أنس، قال: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَوْلِيَانِ: حَبْشِيٌّ وَنَبْطِيٌّ، فَاسْتَبَا وَالنَّبِيَّ ﷺ يَسْمَعُ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: يَا حَبْشِيُّ!، فَقَالَ الْآخَرُ: يَا نَبْطِيُّ!، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا هَذَا، إِنَّمَا أَنْتُمَا رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ».

٤١٤٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا وكيعٌ، عن سفيان، عن زيد العمى، عن معاوية بن قررة، عن أنس، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

٤١٤٦- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٢١٠]، وفي «الصغير» [١/ رقم ٥٧٣]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [٣١٨/١١]، من طريق منصور بن أبي مزاحم عن أبي حفص الأبار عن يزيد بن أبي زياد عن معاوية بن قررة عن أنس به . . . وعنده: (وقال الآخر: يا قبطي) بدل: (يا نبطي) وكذا: (أنتما رجلان من آل محمد ﷺ) بدل: (من أصحاب محمد ﷺ) قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن قررة إلا يزيد بن أبي زياد، ولا عن يزيد إلا [أبو] حفص الأبار؛ تفرد به منصور بن أبي مزاحم».

قلت: وكلهم ثقات سوى يزيد بن أبي زياد وهو القرشي الكوفي المشهور، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٨/ ١٥٥]، فقال: «فيه يزيد بن زياد، وهو لين، وبقيّة رجاله ثقات) لكنه عاد في [٨/ ١٦٤]، وعزاه الحديث للمؤلف والطبراني، ثم قال: (وفي إسنادهما: يزيد بن أبي زياد، وهو على ضعفه حسن الحديث».

قلت: هكذا يضطرب الهيثمي، كما كان يضطرب بشأن ابن لهيعة وليث بن أبي سليم وجماعة، وابن أبي زياد ضعيف مطلقاً على تغييره بأخرة أيضاً، بل نص بعض النقاد على كونه ربما كان تلقن وهذه مصيبة، .

٤١٤٧- قوى: أخرجه الترمذي [٢١٢، ٣٥٩٥]، وأبو داود [٥٢١]، وأحمد [٣/ ١١٩]، وابن أبي شيبة [٢٩٢٤٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩٨٩٦، ٩٨٩٧]، والبيهقي في «سننه» [١٧٩٤]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ١٢٠]، وابن عدى في «الكامل» [٣/ ١٩٩]، =

- ٤١٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قَلْتُ لِمَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: أَسْمَعْتَ أَنَسًا، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ
- ٤١٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ حَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا أَعْرَفَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ النَّاسِ غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

= وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/١٤٠]، والبغوى في «تفسيره» [٧/١٧٤ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [١/٣٢٥]، والطبرانى في «الدعاء» [رقم ٤٤٠]، وأبو نعيم في «الملائي في فضائل الصلاة» [رقم ٢٦٧]، والدينورى في «المجالسة» [رقم ١٠٤٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن زيد بن الحوارى عن معاوية بن قررة عن أنس به . . .

قلتُ: قال الترمذى: «حديث أنس حسن» زاد فى بعض النسخ: «صحيح» يعنى لطرقة وشواهدة؛ وإلا ففى سنده زيد العمى وهو متروك عند جماعة، وضعفه الأكثرون، ومشاه بعضهم، بل قال ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» [٣/٢٠١]: «ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه» .

وقد اختلف فى وقفه ورفع على الثورى، ولعل هذا من اضطراب زيد العمى، وقد رواه بعض «الضعفاء» عن الثورى فزاد فيه زيادة منكرة، وللحديث طرق أخرى عن أنس به مثله . . . مضى بعضها [برقم ٣٦٨٠، ٤١٠٩]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٤١٤٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/١١٩، ١٧١، ٢٢٢، ٢٣١]، والدارمى [٢٥٢٧]، وابن الجعد [١١١٥]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٧١]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن معاوية بن قررة عن أنس به .

قلتُ: وهو عند البخارى [٦٣٨٠]، والنسائى [٢٦١٠]، وجماعة بلفظ: (مولى القوم من أنفسهم) وقد مضى له طريق أخرى عن أنس به . . . فانظر منها [رقم ٣٠٠٢، ٣٢٠٧]، و[رقم ٣٢٣٠]، وقد استوفينا طرقه وشواهدة فى «غرس الأشجار» .

٤١٤٩ - ضعيف بهذا اللفظ: هذا إسناد ضعيف؛ رجاله كلهم ثقات سوى حصين بن عبد الرحمن - ويقال: ابن عبد الله - الشيبانى؛ فلم يرو عنه سوى سعيد بن مسروق - والد الثورى - =

٤١٥٠- حدثنا أبو همام، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا جلد بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك قال: لنتتظر الحائض خمساً، سبعاً، ثمانياً، تسعاً، عشراً، فإذا مضت العشر فهي مستحاضة.

\*\*\*

= وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [١٥٩/٤]، و[٢١٣/٦]، وهو مذكور في «تهذيب التهذيب» [٢٣١/٢]، تمييزاً؛ والحديث صحيح ثابت لكن دون هذا اللفظ، فانظر الماضي [٣٣٣٠].

٤١٥٠- منكر: أخرجه الدارمي [٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٩]، والشافعي [١٤٧٣]، والدارقطني في «سننه» [٢٠٩/١-٢١٠]، وعبد الرزاق [١١٥٠]، وابن أبي شيبه [١٩٢٩٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤١٨]، والفسوي في «المعرفة» [٤٦/٣، ٤٧]، وغيرهم من طرق عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس به... نحوه... ولفظ عبد الرزاق: (أجل الحيض عشرة؛ ثم هي مستحاضة) وهو رواية للدارمي والدارقطني والفسوي؛ ولفظ ابن أبي شيبه: (قروء الحيض: أربع، خمس ست، سبع، ثمان، تسع، عشر، ثم تغتسل وتصلي) وهو رواية للدارقطني؛ وفي رواية له أيضاً: (أدنى الحيض ثلاثة، وأقصاه عشرة) واللفظ قبل الماضي هو رواية للبيهقي أيضاً..

قلت: هذا إسناد ساقط؛ وقد اتفق المحدثون على تضعيفه؛ وحملوا على الجلد بن أيوب لأجله، بل تركه جماعة لذلك، والجلد هذا من رجال «اللسان» [١٣٣/٢]، وقد استوفينا كلام النقاد حول الجلد وروايته تلك في «غرس الأشجار»، وذكرنا هناك: أن جماعة قد سرقوه منه ورووه من طريق أنس، وكل ما يروى عن أنس في هذا الباب: فمرده إلى رواية الجلد هنا، وبه أعلى الهيئتي في «المجمع» [٦٢٣/١]، إلا أنه تسامح مع الجلد.

## بكر المزني، عن أنس

٤١٥١- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثني الموصلي، حدثنا هديبة بن خالد، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا بكر، وثابت البناني، عن أنس، أن أبا طلحة رأى رسول الله ﷺ طاوياً، فجاء إلى أم سليم، فقال: إني رأيت رسول الله ﷺ طاوياً، فهل عندك شيء؟ قالت: ما عندنا إلا نحو من مد من دقيق شعير، قال: فاعجنيه وأصلحيه عسى أن ندعو رسول الله ﷺ فيأكل عندنا، قال: فعجنته وخبزته فجاء قرصاً، قال: فقال لي: ادع النبي ﷺ قال: فأتيت النبي ﷺ ومعه ناسٌ - قال مبارك: أحسبه قال: بضعة وثمانون - قال: فقلت: يا رسول الله، أبو طلحة يدعوك، فقال لأصحابه: «أجيبوا أبا طلحة»، فجئت مسرعاً حتى أخبرته أنه قد جاء أصحابه، قال بكر: ففقدني قفدة، فقال ثابت: قال أبو طلحة: رسول الله أعلم بما في بيتي مني، وقال جميعاً، عن أنس: فاستقبله أبو طلحة، فقال: يا رسول الله، ما عندنا شيء إلا قرصٌ!، رأيتك طاوياً فأمرت أم سليم فجعلت لك قرصاً، قال: دعا بالقرص، ودعا بالجفنة فوضعه فيها، فقال: «هل من سمن؟» قال أبو طلحة: قد كان في العكة شيء، قال: فجاء بها، قال: فجعل النبي ﷺ وأبو طلحة يعصرانها حتى خرج شيء، فمسح النبي ﷺ سبابته، ثم مسح القرص: فانتفخ، فقال: «بسم الله»، فانتفخ القرص، فلم يزل يصنع ذلك والقرص ينتفخ حتى

٤١٥١- حسن: أخرجه ابن حبان [٥٢٨٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٥ / رقم ٢٨٥]، وجعفر الفريابي في دلائل النبوة [رقم ١١]، وغيرهم من طريق هديبة بن خالد عن مبارك بن فضالة عن بكر المزني وثابت البناني كلاهما عن أنس به مطولاً.

قلت: وهذا إسناد حسن على شرط أصحاب السنن ولم يخرجوه؛ كما قال ابن كثير في «البداية» [١٠٦/٦]: ورجاله كلهم ثقات أثبات سوى المبارك بن فضالة، وهو صدوق متماسك؛ أحد علماء البصرة ومحدثهم، لكن عابوه بكثرة التدليس، غير أنه صرح بالتحديث كما ترى، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه مطولاً ومختصراً مع اختلاف في بعض حروفه، وقد مضى بعضها [برقم ٢٨٣٠، ٤١٤٥]، وهو حسن بهذا السياق جميعاً.

وقد عزاه الحافظ في «الفتح» [٥٨٨/٦]، إلى أحمد في «مسنده»، وتبعه البدر العيني في «العمدة» [١٢١/١٦]، ولم أجده في «المسند» من هذا الطريق بعد البحث، فالله ربي أعلم.

رأيت القرص في الجنة يتصيع، فقال: «ادع عشرة من أصحابي»، فدعوت له عشرة، قال: فوضع النبي ﷺ يده وسط القرص، فقال: «كلوا بسم الله»، فأكلوا حوالى القرص حتى شبعوا، قال: ثم قال: «ادع لى عشرة آخرين»، فدعوت له عشرة آخرين، فقال: «كلوا بسم الله»، فأكلوا من حوالى القرص حتى شبعوا، فلم يزل يدعو عشرة عشرة يأكلون من ذلك القرص حتى شبعوا، وإن وسط القرص حيث وضع رسول الله ﷺ يده كما هو .

٤١٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، عَنْ غَالِبِ الْقَطَانَ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّيْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يَمْكُنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ .

٤١٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكِيرِ السَّلْمِيِّ، عَنْ غَالِبِ الْقَطَانَ، عَنْ بَكْرِ الْمَزْنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا مَخَافَةَ الْحَرِّ .

٤١٥٢- صحيح: أخرجه البخارى [٣٧٨، ٥١٧، ١١٥٠]، ومسلم [٦٢٠]، وأبو داود [٦٦٠]، والترمذى [٥٨٤]، وابن ماجه [١٠٣٣]، والنسائى [١١١٦]، وأحمد [٣/١٠٠]، والدارمى [١٣٣٧]، وابن خزيمة [٦٧٥]، وابن أبى شيبة [٢٧٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٠٩]، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، وأبو عوانة [رقم ٧٨٤، ٧٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٧٤/١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٤١٣]، وجماعة من طرق عن غالب بن خطاب القطان عن بكر بن عبد الله المزنى عن أنس به . . وهو عند بعضهم نحوه . . . ولفظ الترمذى: (كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظواهر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر) ومثله لفظ النسائى والبغوى، وهو رواية للمؤلف تأتى بعد هذا؛ وكذا هو رواية للبخارى والبيهقى وأبى عوانة . قلت: وفى رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤١٥٦]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٢/١٠٦]: (كنا نصلى مع رسول الله ﷺ فى شدة الحر؛ فيأخذ أحدنا الحصى فى يده؛ فإذا برد وضعه وسجد عليه) وقد استوفينا الكلام عليه مع شواهد فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار». والله المستعان .

٤١٥٣- صحيح: انظر قبله .

٤١٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَمْرِو، فَقَالَ: أَهْلٌ بِالْحَجِّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَنْسٍ، فَقَالَ: مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيَانًا .

٤١٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ» .

٤١٥٦- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ، عَنْ غَالِبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ

٤١٥٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٢٣٢]، والدارمي [١٩٢٥]، وغيرهما من طريق حبيب بن الشهيد عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس به نحوه .

قلت: قد توبع عليه حبيب بن الشهيد، تابعه:

١- حميد الطويل عن بكر عن أنس قال: (سمعت النبي ﷺ يلبى بالحج والعمرة جميعاً، قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر فقال: لبي بالحج وحده؛ فلقيت أنساً؛ فحدثته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما تعدوننا إلا صبياناً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجاً) .

أخرجه مسلم [١٢٣٢]- واللفظ له- والبخاري [٤٠٩٦]- وسياقه أتم- والنسائي [٢٧٣١]، وأحمد [٤١/٢، ٥٣، ٧٩، ٩٩]، وابن حبان [٣٩٣٣]، والبيهقي في «سننه» [٨٦١١]، [٨٧٨٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٥٢/٢]، وابن الجارود [٤٣١]، وابن سعد في «الطبقات» [١٧٤/٢]، والقاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٧٧، ٦٠]، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» [٣٥٧/١]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٤٥٩]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٦٠]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١٨٦]، وغيرهم؛ وكذا تابعه:

٢- خالد الواسطي عن بكر عن أنس به مختصراً عن أنس: (أن رسول الله ﷺ قال: لبيك بحج وعمرة) أخرجه ابن خزيمة [٢٦١٨]، والمؤلف في الآتي [رقم ٤١٥٥] . وتام في تخريجه في «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٤١٥٥- صحيح: انظر قبله .

٤١٥٦- صحيح: مضى قريباً [برقم ٤١٥٢] .

عبد اللہ، عن أنس، قال: كنا نصلى مع رسول الله ﷺ في شدة الحر، فيأخذ أحدنا الحصى في يده، فإذا برد وضعه وسجد عليه.

٤١٥٧- حدثنا محمد بن منصور الطوسي، حدثنا روح، حدثنا سعيد بن عبيد الله الجبيري قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني، عن أنس بن مالك قال: نزل تحريم الخمر فدخلت على ناس من أصحابي وهي بين أيديهم فضربتها برجلي ثم قلت: انطلقوا إلى رسول الله ﷺ قد نزل تحريم الخمر، قال: وشرابهم يومئذ البسر والتمر.

\*\*\*

٤١٥٧- صحيح: أخرجه البخاري [٥٢٦٢]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٠ / ٣٩]، من طريق أبي معشر البراء يوسف بن يزيد عن سعيد بن عبيد الله البصري عن بكر المزني عن أنس به . . . وهو عند البخاري مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط، ولفظه: (حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا يوسف أبو معشر البراء قال: سمعت سعيد بن عبيد الله قال: حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم: أن الخمر حرمت، والخمر يومئذ البسر والتمر).

قال البوصيري: في «إتحاف الخيرة» [١١٢ / ٤]: (هذا إسناد رجاله ثقات). قلت: وهو كما قال؛ إلا أن سعيد بن عبيد الله قد تكلم فيه الدارقطني، لكنه وثقه جماعة؛ واحتج به البخاري؛ وتوسط الحافظ بشأنه في «التقريب» فقال: «صدوق ربما وهم». وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٣٠٠٨]، و[رقم ٣٠٤٢، ٣٣٦١، ٣٤٦٢، ٣٩٠٣].

## مالك بن دينار، عن أنس

٤١٥٨- حَدَّثَنَا جَبَّارَةُ بْنُ مَغْلَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ صَبِيحٍ الشَّيْبَانِيُّ - قَالَ جَبَّارَةُ: مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ - عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ ثُمَّ التَّفَّتَ فِيهِ أَمَانَةٌ».

٤١٥٩- حَدَّثَنَا جَبَّارَةُ بْنُ مَغْلَسٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ [عَنْ] مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعِثْمَانَ، وَعَلِيَّ، فَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَيَقْرَأُونَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٣].

٤١٥٨- ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩٤/٥٦]، من طريق المؤلف به . . قلت: وهذا إسناد تالف، أفته جبارة بن المغلس؛ فإنه كان واهياً، وقد تركه الدارقطني وغيره، وضعفه جماعة، وكان مغفلاً بحيث لو وضع له حديث كان يحدث به، كما أشار ابن نمير، فلعله لذلك كذبه ابن معين، وقال البخاري: «حديثه مضطرب» وقد مشاه من لم يخبر حاله، وقد تجافاه أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [١٨٤/٨]، فقال: «رواه أبو يعلى عن شيخه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف جداً، وقال ابن نمير: صدوق، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، كأنه تبع ابن حبان في إيراده: (حفص بن صبيح) في «الثقات» [١٧٩/٧]، ولم يزد ابن حبان في ترجمته على روايته (عن أبي سعيد، وعنه محمد بن فضيل) كأنه ما عرفه، ولم أجد له توثيقاً معتبراً بعد، وقد روى عنه جماعة.

والحديث ضعف سنده الحافظ السخاوي في «المقاصد» [٢٠/١]، وسكت عليه شيخه في «الفتح» [٨٢/١١]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد منكرا لا تقوى ولا تتقوى، مضى منها حديث جابر [برقم ٢٢١٢]. . .

٤١٥٩- منكر بهذا التمام: أخرجه تمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٦٩١]، وابن عدى في «الكامل» [٧٣/٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٩٤، ٣٩٣/٥٦]، والدينور في «المجالسة» [رقم ٣٥٠١]، وغيرهم من طريق جبارة بن المغلس عن خازم بن الحسين أبي إسحاق عن مالك بن دينار عن أنس بن مالك به .

٤١٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ خَتَنِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْتُ عَلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَرَأَيْتُ فِيهَا رَجُلًا تَقَطَّعُ أَلْسِنَتَهُمْ وَشَفَاهَهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ».

٤١٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحِ الْأَزْدِيِّ، حَدَّثَنِي عَجْلَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، عَنِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا سَلْمَةَ الْوَفَاءَ، قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: إِلَى مَنْ تَكَلَّمَنِي؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَأُمُّ سَلْمَةَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلْمَةَ، فَلَمَّا تَوَفَّى خُطْبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَبِيرَةُ السِّنِّ، قَالَ: «أَنَا أَكْبَرُ مِنْكَ سِنًّا، وَالْعِيَالُ عَلَى اللَّهِ

= قُلْتُ: وهذا إسناد تالف مثل الذي قبله بل أشد، وفيه:

١- جبارة بن المغلس: ذلك الواهي المشهور، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه الحسن بن الربيع على مثله عند البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» [رقم ٩١]، وكذا تابعه عثمان بن زفر عند ابن أبي داود في «المصاحف» [رقم ٢٣٩]، والحسن وعثمان ثقتان معروفان.

٢- وأما خازم - بالخاء - بن الحسين: فقد ضعفه جماعة، وقال أبو داود: (عن أنس: روى مناكير) وقال ابن معين: (لا شيء) وقال ابن حبان في «المجروحين» [١/٢٨٨]: «منكر الحديث على قلة روايته؛ كثير الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممن يحتاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات؟!».

قلت: وأنكر عليه ابن عدي هذا الحديث، وساقه من منكراته في ترجمته من «الكامل» ثم قال في ختام الترجمة [٣/٧٤]: «عامه حديثه عن من يروى عنهم لا يتابعه أحد عليه، وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف، يكتب حديثه».

قلت: والحديث صحيح محفوظ عن أنس من طرق كثيرة عنه به... لكن دون تلك الزيادة في آخره: (ويقرؤون: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾) وقد استوفينا الكلام عليه، مع نظم طريقه، وبسط أحاديث الباب في كتابنا «غرس الأشجار» وانظر الماضي [برقم ٢٨٨١، ٢٩٨٠، ٢٩٨٣، ٣٠٠٥، ٣٠٣١، ٣٠٩٣، ٣١٢٨، ٣١٣١، ٣٢٤٥، ٣٥٢٢].

٤١٦٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٩٢].

٤١٦١- حسن: أخرجه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٤٨]، من طريق المؤلف به =

وَرَسُولِهِ، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ فَأَرْجُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَهَا»، فتزوجها رسول الله ﷺ، فأرسل إليها برحاءين، وجزة للماء .



= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات سوى عجلان بن عبد الله العدوي، فهو شيخ صدوق؛ روى عنه رجلان؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٩٧/٧]، وقال أبو زرعة: «بصرى لا بأس به» كما في «الجرح والتعديل» [١٩/٧].

والراوى عنه: (عبد الرحمن بن صالح) ثقة شيعي مشهور؛ إلا أنهم تكلموا في مذهبه؛ حتى رماه بعضهم بالرفض، ولا يصح عنه، وقد ناضل عنه الإمام أحمد؛ انظر إلى قول موسى بن هارون عنه بعد أن وثقه: «كان يحدث بمثالب أزواج رسول الله ﷺ وأصحابه» كذا قال، وهذا الحديث هنا: شهادة صدق ترد تلك الدعوى، وقد نافحنا عنه نفاحاً موسعاً في مكان آخر. وراجع ترجمة أبي بكر ابن أبي داود من كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» أعاننا الله على إكماله . . . ؛

ومن طريق عبد الرحمن بن صالح هذا: أخرج البخاري هذا الحديث في ترجمة (عجلان بن عبد الله) من «تاريخه» [٦٢/٧]، لكن تصحف عنده اسم (عبد الرحمن بن صالح) إلى: (عبد الله بن صالح) وسياقه أحسن من سياق المؤلف؛ ثم إن له طريقاً آخر عن أم سلمة به نحو أكثره في سياق أتم . . . يأتي عند المؤلف [برقم ٧٠٠٦].

### شعيب بن الحبحاب، عن أنس

٤١٦٢- حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبْحَابِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ أَعْتَقَ صَفِيَةَ، وَجَعَلَ صِدَاقَهَا عَتَقَهَا .

٤١٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبْحَابِ، عَنْ أَنَسِ، قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَةَ بِنْتَ حَيٍّ، وَأَصْدَقَهَا عَتَقَهَا .

٤١٦٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبْحَابِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَةَ، وَجَعَلَ صِدَاقَهَا صِدَاقَهَا .

٤١٦٥- حَدَّثَنَا غَسَّانُ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبْحَابِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

٤١٦٢- صحيح: أخرجه البخارى [٤٧٩٨، ٤٨٧٤]، ومسلم [١٣٦٥]، والنسائى [٣٣٤٢]، وأحمد [٣/١٨١، ٢٣٩]، والدارمى [٢٢٤٢]، وابن حبان [٤٠٦٣]، والطيالسى [٢١١٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٨٠، ١٨١]، وفى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٦٩٠]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ١٠٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٤٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٣٧٩]، وابن الجارود [٧٢١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٣٧٦، ٣٤٢٨]، وجماعة من طرق عن شعيب بن الحبحاب [وتابعه ثابت البنانى عند البخارى ومسلم والبيهقى وأبى عوانة؛ وتابعه أيضاً عبد العزيز بن صهيب -ومعه ثابت- عند النسائى وأحمد وعبد بن حميد] عن أنس به . . .

وزاد البخارى وابن حبان والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٠٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٢٧]: (وأولم عليها بحيس).

قلتُ: وللحديث طرق كثيرة عن أنس به . . . قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» وقد مضى بعضها [برقم ٣١٣٢، ٣١٧٣].

٤١٦٣ و ٤١٦٤- صحيح: انظر قبله .

٤١٦٥- صحيح موقوفاً: أخرجه الترمذى [٣١١٩]، وابن حبان [٤٧٥]، والحاكم [٢/ ٣٨٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٦٢]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٣٥٧]، والطبرى فى =

أن رسول الله ﷺ أتى بقناعٍ عليه بسرٌّ، فقال: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ ﴿١٦﴾ تُوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، فقال: «هِيَ النَّخْلَةُ»، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ ﴿١٧﴾، قَالَ: «هِيَ الْخَنْظَلُ»، قال شعيبٌ: فأخبرت بذلك أبا العالية، فقال: كذلك كنا نسمع .

= «تفسيره» [٤٣٦/٧]، وإبراهيم بن ديزيل في «زوائده على تفسير مجاهد» [ص ٣٣٧]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٤٢١]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢٠٧]، وابن العديم في «بغية الطالب» [٣٤٧/١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن شعيب بن الجحباب عن أنس به نحوه . . وهو عند النسائي والحاكم والطبري بشرطه الأول فقط، وليس عند النسائي والحاكم وابن ديزيل وابن المقرئ، ومن طريقه ابن العديم والضياء: قول أبي العالية في آخره، ولفظ قول أبي العالية عند الترمذي هكذا: (صدق وأحسن) ولفظه عند الطبري: (كذلك كانوا يقولون). قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٤٩٣/٤] بشرطه الثاني فقط مع قول أبي العالية .

وقال الترمذي عقب روايته: (حدثنا قتيبة، حدثنا أبو بكر بن شعيب بن الجحباب عن أبيه عن أنس بن مالك نحوه بمعناه . . ولم يرفعه، ولم يذكر قول أبي العالية، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة، وروى غير واحد مثل هذا موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه غير حماد بن سلمة، ورواه معمر وحماد بن زيد وغير واحد ولم يرفعه). .

ثم قال الترمذي: (حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الجحباب عن أنس نحو حديث قتيبة ولم يرفعه).

قلت: المحفوظ في هذا الحديث هو الوقف، كما أشار الترمذي، وحماد بن سلمة وإن كان شيخ الإسلام؛ إلا أنه قد تغير قليلاً بأخرة، وقد خالفه جماعة من الثقات الأثبات في رفعه، كلهم روه عن شعيب عن أنس به موقوفاً نحوه . . . وبعضهم باختصار شديد .

ومن هؤلاء: حماد بن زيد وابن علي وأبو بكر ابن شعيب ومهدى بن ميمون ومعمر وغيرهم، ورواياتهم عند الترمذي [عقب رقم ٣١١٩]، وعبد الرزاق في «تفسيره» [٣٤٢/٢]، والراهمري في الأمثال [ص ٧٢]، والطبري في «تفسيره» [٤٣٦/٧] وغيرهم . =

٤١٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الطَّائِيُّ أَبُو مَالِكٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَإِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ دَرَجَةَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ».

= وقد تويع شعيب بن الحبحاب على وقفه عن أنس، تابعه معاوية بن قرة على نحوه عند أبي القاسم البغوي في «الجعديات» [رقم ١١٠٧]، والطبري في «تفسيره» [٤٣٦/٧]، والبزار في «مسنده» كما في تفسير ابن كثير [٤/٤٩٣/ طبعة دار طيبة] وغيرهم. ثم جاء الحافظ محمد بن غالب المعروف ب(تمام) ورواه عن علي بن عثمان اللاحقى -وهو ثقة صدوق- فقال: أنبأنا حماد بن سلمة أنبأنا شعيب بن الحبحاب وقتادة وعباد بن منصور ثلاثتهم عن أنس بن مالك به نحوه مرفوعًا، مع قول أبي العالية في آخره، فقرن (قتادة وعباد بن منصور) مع شعيب في سنده.

هكذا أخرجه ابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢١٥] بإسناد صحيح إلى تمام به... وهكذا أخرجه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٢٠٨] من هذا الطريق به... لكن دون قول أبي العالية في آخره، ولم يذكر (عباد بن منصور) في سنده.

وأخشى أن يكون تمام قد وهم فيه على حماد بن سلمة، وأدرج (قتادة، وعباد بن منصور) في سنده مع شعيب، فإن تمامًا على حفظه وثقته؛ إلا أنه كان يخطئ، وكان قد وهم في أحاديث، كما يقول الدارقطني، وهو من رجال «اللسان» [٣٣٧-٣٣٨/٥]، فإن كان قد حفظه: فالوهم كله من حماد بن سلمة، والحديث محفوظ من رواية شعيب عن أنس به موقوفًا كما مضى.

أما قتادة: فالمحفوظ عنه نحوه موقوفًا عليه باختصار، كما تراه عند عبد الرزاق في «تفسيره» [٣٤٢/٢]، والطبري في «تفسيره» [٤٣٦/٧]، وكان حماد كثير الخطأ في حديثه عن قتادة، كما قال مسلم في «التميز»، وأما عباد بن منصور فهو لم يدرك أنسًا، مع كونه متكلمًا فيه من قبل جماعة؛ فضلًا عن تديسه أيضًا، والصحيح في هذا الحديث هو الوجه الموقوف عن أنس.

٤١٦٦- صحيح: أخرجه البزار [١/ رقم ٣٥/ كشف الأستار]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢١٠]، والذهبي في «التذكرة» [٤/ ١٤٦٥]، وغيرهم من طريق محمد بن المثني عن زكريا بن يحيى أبي مالك الطائى، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به.

= قلتُ: ولا أنا، وقبلى قد قال الهيثمى فى «المجمع» [٤٩/٨]: (رواه أبو يعلى، وفيه زكريا بن يحيى أبو مالك الطائى؛ ولم أعرفه؛ وبقية رجال ثقات) كذا قال؛ ثم عاد وقال فى [٢٢٢/١]: (رواه البزار، ورجاله ثقات)، فكأنه قد عرف أبا مالك الطائى، ومثله قال صاحبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/٦]، ومثلهما المناوى فى «الفيض» [٩٧/٢]، وقد قال البزار عقب روايته: «وهذا لا نعلم رواه هكذا إلا زكريا، وحدثناه وهب بن يحيى بن زمام القيسى».

وزكريا هذا لم أجد بعد البحث، ولا وقفتُ على من يشابهه فى اسمه واسم أبيه من هذه الطبقة، وليس هو زكريا بن يحيى بن عمر الخزاز، لكونه متأخراً عن صاحبنا، ثم إن كنيته: (أبو السكين)، وكنية صاحبنا: (أبو مالك) فهو غيره جزماً، ثم رأيتنى قد ذهلتُ عن كونه قد وقع فى سند الذهبى هكذا: (يحيى بن زكريا الطائى)، وبهذا الاسم: رأيت ابن حبان قد ترجمه فى «الثقات» [٦١٥/٧]، فقال: (يحيى بن زكريا أبو مالك الطائى: من أهل البصرة، يروى عن شعيب بن الحبحاب، روى عنه بندار)، فهو المراد هنا إن شاء الله.

وهكذا أخرج اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» (رقم ١٣٣١)، والدارقطنى فى «الغرائب والأفراد» [رقم ٩٠٧/الأطراف]، كلاهما من طريق محمد بن المثنى عن يحيى بن زكريا أبى مالك الطائى بسنده به.

قلتُ: فكأن اسمه قد انقلب عند المؤلف، ومن طريقه الضياء والبزار، وهذا الرجل: (يحيى بن زكريا الطائى) قد انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات»، ولم أجد من ترجمه سواه، وقد قال الدارقطنى عقب روايته: «تفرد به أبو مالك الطائى يحيى بن زكريا عن شعيب» يشير الدارقطنى إلى أنه ليس ممن يحتمل منه هذا التفرد عن مثل شعيب بن الحبحاب فى كثرة الحديث والأصحاب، وقد تصحَّف (شعيب) فى كلام الدارقطنى إلى: (سعيد) والطبعة العلمية لـ«الغرائب والأفراد» مليئة بالتصحيف والتحريف وسائر أنواع القلب والسقط.

وعلى كل حال: فالحديث صحيح ثابت؛ فللقرة الأولى منه: (أكمل الناس إيماناً: أحسنهم خلُقاً) طريق آخر عن أنس يأتى [برقم ٤٢٤٠]، وسنذكر هناك بعض الشواهد الثابتة لتلك الجملة؛ أما شرطه الثانى: فله شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت. منها حديث أبى هريرة مرفوعاً بلفظ: (إن الله ليبلغ العبد بحسن خلقه درجة الصوم والصلاة).

أخرجه الحاكم [١٢٨/١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/رقم ٣٩٧٠]، وغيرهما من طريقين =

۴۱۶۷- حَدَّثَنَا أَبُو يَوْسُفَ الْجِزْيِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ، عَنْ شَعِيبِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَةَ، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا .

۴۱۶۸- حَدَّثَنَا قُطْنُ بْنُ نَسِيرِ الْغُبَرِيِّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ، حَدَّثَنَا شَعِيبُ بْنُ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَةَ، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا .

۴۱۶۹- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شُبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ عَمِيرِ الْأَسِيدِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ شَعِيبِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً كُتِبَ لَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ انْتَهَرَ حَتَّى يُقْضَى قَضَاؤُهَا كُتِبَ لَهُ قِيرَاطَانِ» .

۴۱۷۰- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْأَشْعَثِ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَعِيبِ بْنِ الْحَبَابِ، أَخْبَرَنِي شَعِيبٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْجَبُهُ الْقَرْعُ .

= عن إبراهيم بن المستمر عن حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن بديل بن ميسرة، عن عطاء ابن أبي رباح، عن أبي هريرة به .  
قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» .

قلت: كلا، إنما هو صحيح فقط؛ وابن المستمر ليس من رجال مسلم؛ وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن بديل بن ميسرة إلا حماد بن سلمة؛ تفرد به حبان بن هلال» .

قلت: وحماد ومن دونه ثقات مشاهير؛ وقد أعله الهيثمي في «المجمع» [٤٩/٨] بشيخ الطبراني: (على بن سعيد بن بشير)، وليس بشيء؛ لكونه توبع عليه عند الحاكم، وسند الحاكم نظيف جداً. وفي الباب عن عائشة، وأبي الدرداء وأبي أمامة، وغيرهم .

۴۱۶۷- صحيح: مضمي الكلام عليه [برقم ٤٠٩٥] .

۴۱۶۸ و ۴۱۶۹- صحيح: مضمي قريباً [برقم ٤١٦٢] .

۴۱۷۰- صحيح: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٦١٦] . من طريق المؤلف به .

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وشيخ المؤلف هو سعيد بن أبي الربيع السمان؛ واسم أبي =

٤١٧١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ شَعِيبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَالِكِ».

\*\*

---

= الربيع: (أشعث) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٦٨/٨]، وقال الإمام أحمد: «لا أراه إلا صدوقاً»، وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [١٥١/١]، وباقي رجاله رجال الصحيح. وللحديث طرق أخرى عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٢٨٨٣، ٣٢٤٣، ٣٣٩٩].

٤١٧١- صحيح: أخرجه البخاري [٨٤٨]، والنسائي [٦]، وأحمد [٢٤٩/١٤٣/٣]، والدارمي [٦٨٢]، وابن حبان [١٠٦٦]، وابن أبي شيبة [١٨١١]، والبيهقي في «سننه» [١٤١]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١٢٥/١]، والإسماعيلي في «المستخرج»، كما في «الفتح» [٣٧٦/٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به.

قلت: وقد تورع عليه عبد الوارث، كما ذكرناه في «غرس الأشجار».

## أبو التياح، عن أنس

٤١٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عبيد بن سعيد القرشي، حَدَّثَنَا شعبة،  
عن أبي التياح، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال النبي ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا  
تُعَسِّرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُنْفَرُوا».

٤١٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عبيد بن سعيد، عن شعبة، عن أبي  
التياح، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «الْبَرَكَاتُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ».

٤١٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سعيد بن عامر، حَدَّثَنَا شعبة، عن أبي التياح، عن  
أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي في مراءض الغنم قبل أن تُبنى المساجد.

---

٤١٧٢- صحيح: أخرجه البخاري [٦٩، ٥٧٧٤]، ومسلم [١٧٣٤]، وأحمد [٣/١٣١/٢٠٩]،  
والطيالسي [٢٠٨٦]، والنسائي في «الكبرى» [٥٨٩٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/٨٤]،  
وابن الجعد [١٤٠٤]، والقضاعي في «الشهاب» [رقم ٦٢٤، ٦٢٥]، وأبو عوانة [رقم  
٥٢٨٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/١٧٧]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٢٠٩]،  
والأجري في «أخلاق حملة القرآن» [رقم ٤٧]، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» [رقم ٢٦]،  
وغيرهم من طرق عن شعبة، عن أبي التياح عن أنس به.

قلت: أبو التياح اسمه يزيد بن حميد الضبعي؛ وللحديث طريق آخر عن أنس به بلفظ: (يَسْرُوا  
ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا؛ فإن خير دينكم أيسره)، أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات»  
[٣/٢١٤]، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/٣٤٦]- واللفظ له- وسنده مظلم.

٤١٧٣- صحيح: أخرجه البخاري [٢٦٩٦]، ومسلم [١٨٧٤]، والنسائي [٣٥٧١]، وأحمد  
[٣/١١٤، ١٢٧، ١٧١]، وابن حبان [٤٦٧٠]، وسعيد بن منصور [٢٤٢٧]، وابن أبي شيبة  
[٣٣٤٨٨]، وابن الجعد [١٤٠٥]، والبيهقي في «سننه» [١٢٦٧١]، والقضاعي في «الشهاب»  
[رقم ٢٢٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤/٩٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/٣٠٢]،  
وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي التياح، عن أنس به.

٤١٧٤- صحيح: أخرجه البخاري [٢٣٢/٤١٩]، ومسلم [٥٢٤]، والترمذي [٣٥٠]، وأحمد  
[٣، ١٣١، ١٩٤]، وابن حبان [١٣٨٥]، وابن أبي شيبة [٣٨٨٥]، وابن الجعد [رقم  
١٤٠٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤١/٣٢٠]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٣٧٨]، =

٤١٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، حَدَّثَنَا كَرِيدُ بْنُ رَوَاحَةَ الْعَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةٌ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُنَافِقٍ، فَمَنْ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ فَحَبَّبِي أَحِبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِغْضِي أَبْغَضَهُمْ».

٤١٧٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ،

= وأبو عوانة [رقم ٩١٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي التياح، عن أنس به . . . وليس عند ابن عساكر قوله: (قبل أن تُبنى المساجد)، ومثله الترمذى وابن حبان. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»، ثم قال: «وأبو التياح: اسمه يزيد بن حميد»، قلت: وقد توبع عليه شعبة في سياق أطول كما يأتي [برقم ٤١٧٨]، وكذا [رقم ٤١٨٠].

٤١٧٥- صحيح: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٧٩/٦] من طريق المؤلف به.

قال ابن عدى: «وهذا لا أعلم رواه بغير هذا اللفظ [كذا] غير كريد عن شعبة بهذا الإسناد». قلت: ساقه له ابن عدى في ترجمته من «الكامل» مع جملة أخرى من مناكيره، ثم قال: «ولكريد غير ما ذكرت من الحديث؛ وليس بالكثير، وأحاديثه غرائب وإفرادات». يعنى مناكير، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٧٨٠/٩]، وقد خولف في سنده، خالفه «الثقات» الأثبات من أصحاب شعبة، فرووه عنه فقالوا: عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس مرفوعاً: (آية المؤمن حب الأنصار، وآية المنافق بغض الأنصار)، وهذا يأتي الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٤٣٠٨].

ولشعبة فيه إسناد آخر، يرويه عن عدى بن ثابت عن البراء بن عازب مرفوعاً: (الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله)، أخرجه البخارى [٣٥٧٢]- واللفظ له- ومسلم [٧٥]، والترمذى [٣٩٠٠]، وأحمد [٢٨٣/٤]، [٢٩٢]، وابن حبان [٧٢٧٢]، والطيالسى [٧٢٨]، وابن أبى شيبه [٣٢٣٥٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٣٤]، وابن الجعد [٤٧٩]، وجماعة كثيرة؛ وقد اختلف على شعبة فى سنده على لون آخر غير محفوظ، انظره عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/رقم ١٣١٧]، وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، يأتي منها حديث أبى هريرة [برقم ٧٣٦٧].

٤١٧٦- صحيح: أخرجه البخارى [٦٦١، ٦٦٤، ٦٧٢٣]، وابن ماجه [٢٨٦٠]، وأحمد [٣/١١٤، ١٧١]، والطيالسى [٢٠٨٧]، والبيهقى فى «سنه» [٤٨٩٧، ١٦٣٨٣]، =

حدثني أبو التياح، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتَعْمَلْ عَلَيْكُمْ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ» .

٤١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَاتُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ» .

٤١٧٨- حَدَّثَنَا زَهْرَبْنُ حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ مَوْضِعَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ لِبَنِي النَّجَارِ، وَكَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَحَرْتُ وَقُبُورٌ مِنْ قُبُورِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَامِنُونِي»، قَالُوا: لَا نَبَغِي بِهِ ثَمْنًا إِلَّا

---

= وفي «المعرفة» [رقم ٥٢٦٣]، وابن الجعد [١٤١٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٢٤/٤]، والبغوي في «تفسيره» [٢/٢٤٠ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٥/١٦١]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي التياح، عن أنس به . . . ولفظ الطيالسي: (قال رسول الله ﷺ لأبي ذر: اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة)، وهو رواية للبخاري وأحمد والبيهقي، وهو لفظ البغوي وابن الجعد والخطيب أيضاً.

٤١٧٧- صحيح: مضى قريباً [برقم ٤١٧٢].

٤١٧٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٥٤]، وابن ماجه [٧٤٢]، وأحمد [٣/١١٨، ١٢٣، ٢٤٤]، والطيالسي [٢٠٨٥]، وابن أبي شيبة [١٢٠٩٥]، وابن أبي حاتم في «الآحاد والمثاني» [٤/٢٢٤٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/٢٣٢]، والسلفي في «المجاز والمجيز» [ص ١٣٠]، والطبري في «تاريخه» [٨/٢]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٧٩١]، وأبو عوانة [رقم ٩١٧]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة [وقرن معه شعبة وعبد الوارث عند الطيالسي وعنه أبو عوانة]، عن أبي التياح عن أنس به نحوه . . . وهو عند الطيالسي ومن طريقه أبو عوانة في سياق أطول؛ وزاد ابن ماجه والطيالسي ومن طريقه أبو عوانة وابن أبي عاصم، والسلفي: قول النبي ﷺ ومع أصحابه: (ألا إن العيش عيش الآخرة، فاغفر للأنصار والمهاجرة)، وهو رواية لأحمد أيضاً.

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد صححه الإمام في «الثمر المستطاب» [١/٤٥٨]: على شرط مسلم، وقد وهم في ذلك، ولم يخرج مسلم لحماد عن أبي التياح شيئاً، وقد توبع حماد على بعضه، كما مضى [برقم ٤١٧٤]، وتوبع عليه مطولاً، كما في الذي بعد الآتي.

عند الله، قال: فأمر رسول الله ﷺ بالنخل فُقطع، وبالحرث فأفسد، وبالقبور فُنبتت، وكان رسول الله ﷺ يصلى قبل ذلك فى مرابض الغنم وحيث أدركته الصلاة .

٤١٧٩- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ السَّبَّاحُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى».

٤١٨٠- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ الضَّبْعِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ نَزَلَ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فِي حَيِّ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي النَّجَارِ فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ سِيُوفِهِمْ، قَالَ أَنَسٌ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَدَفَهُ، وَمَلَأٌ مِنْ بَنِي النَّجَارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي حَيْثُ أُدْرِكْتَهُ الصَّلَاةُ، وَيَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي النَّجَارِ فَجَاؤُوا، فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَارِ، تَأْمِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا»، قَالُوا: لَا، وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ بِهِ ثَمَنًا إِلَّا إِلَى اللَّهِ، قَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ: كَانَتْ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَتْ خَرَبًا، وَكَانَ فِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

٤١٧٩- صحيح: أخرجه البخارى [٨٠]، ومسلم [٢٦٧١]، وأحمد [١٥١/٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٩٠٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [٢٩٢٤]، وابن عبد البر فى «الجامع» [رقم ٦٧١]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي التياح عن أنس به .

٤١٨٠- صحيح: أخرجه البخارى [١٧٦٩]، [٢٠٠٠]، [٢٦١٩]، [٢٦٢٧]، [٣٧١٧]، ومسلم [٥٢٤]، وأبو داود [٤٥٣]، والنسائى [٧٠٢]، وابن خزيمة [٧٨٨]، وابن حبان [٢٣٢٨]، والطيالسى [٢٠٨٥]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٩٣]، وفى «الدلائل» [رقم ٧٩١]، وأبو عوانة [رقم ٩١٧، ٩١٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [١١/٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨٣/٢]، [٨٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢٤٠/١]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد [وقرن معه شعبة وحماد عند الطيالسى]، عن أبي التياح عن أنس به نحوه مطولاً . . . وهو عند بعضهم باخصار يسير، وعند البخارى فى الموضع الثانى والثالث والرابع: ببعضه فقط، قلت: قد توبع عليه عبد الوارث ببعضه كما مضى؛ فانظر [رقم ٤١٨٠، ٤١٧٤].

بقبور المشركين فنبشت، وبالخرب فسويت، وبالنخل فقطع، فوضعوا النخل قبله المسجد، وجعلوا عضادتيه حجارةً، قال: فجعلوا ينقلون ذلك الصخر وهم يرتجزون، ورسول الله ﷺ معهم، وهم يقولون: «اللهم لا خير إلا خير الآخرة، فأغبر لأنصار والمهاجرة».

٤١٨١- حدثنا قال أبو التياح: فحدثني ابن أبي الهذيل: أن عمار بن ياسر كان

٤١٨١- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الحارث في «مسنده» [٢/ رقم ١٠١٨ / زوائد الهيثمي]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٢٤٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٤١٤-٤١٥]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٨١١]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي التياح [وقد تصحف أبو التياح عند المؤلف إلى: (أبي يحيى) وسيأتى التنبيه عليه] عن عبد الله بن أبي الهذيل به .

قلت: هذا إسناد رجاله رجال «الصحيح»؛ إلا أنه منقطع، بل مرسل، فإن ابن أبي الهذيل ليس له صحبة، إنما عداؤه في كبار التابعين، وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٢٤٢]، فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وأبو يعلى؛ وإسناد أبي يعلى منقطع».

قلت: وقد اختلف في سنده على عبد الوارث، فرواه عنه جعفر بن مهراون وعفان بن مسلم وعباس بن الفضل ومسدد بن مسرهد وأزهر بن مروان وغيرهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم جميعاً: محمد بن عيسى الطباع - وهو ثقة حافظ مأمون - فرواه عن عبد الوارث عن أبي التياح عن ابن أبي الهذيل عن عمار بالمرفوع منه فقط، فوجود إسناده، ووصله بعد انقطاعه، هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٤٦١]، من طريق الطبراني عن الهيثم بن خالد المصيصي عن محمد بن عيسى ابن الطباع به . .

قلت: وهذه مخالفة لا تثبت، وشيخ الطبراني ضعفه الدارقطني كما في «سؤالات الحاكم له» [ص ١٥٨ / رقم ٢٣٨]، وهو مترجم في «التهذيب وذيوله»: (تمييزاً) لكن عبد الوارث بن سعيد قد تويع على الوجهين الماضيين عن أبي التياح، أعنى: المرسل والموصول، وقد بسطنا الكلام على حديث عمار: (تقتلك الفئة الباغية) في رسالة مستقلة؛ نظمنا هناك طرقه؛ واستوفينا شواهد؛ وهو حديث صحيح متواتر لفظاً ومعنى، والحديث هنا ضعيف بهذا السياق جميعاً؛ لأجل إرساله . والله المستعان .

● تنبيه مهم: إسناد المؤلف هنا معطوف على الإسناد قبله؛ ومتنه جزء من الحدث الماضي؛ وقد وقع في سنده عند المؤلف هنا: (قال أبو يحيى) هكذا بدل: (أبو التياح) وهو تصحيف ظاهر، =

رجلا ضابطاً، فكان يحمل حجرتين، فبلغ ذلك النبي ﷺ فتلقاه، فدفع في صدره، فقال: «أحِبُّنِي»، فجعل رسول الله ﷺ ينفذ التراب عن رأسه وصدره، ويقول: «ابن سُمَيَّةَ، تَقْتُلُكَ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ».




---

= ولم يفتن له حسين الأسد ولا المعلق على الطبعة العلمية، بل زاد الأول بالهامش معلقاً عليه: (أبو يحيى لم أعرفه).

قلتُ: ولو جهد جهده مراراً فلن يعرفه البتة كونه مصحفاً من (أبو التياح) لكن يبدو أن هذا التصحيح قديم، فقد رأيت «الشهاب» البوصيري قد ساق إسناد المؤلف في «إتحاف الخيرة» [٥/٨]، ووقع عنده: (قال أبو يحيى) أيضاً.

ويقضى على هذا تماماً: كون البيهقي قد ساق هذا الحديث من طريق المؤلف في «الدلائل» [عقب رقم ٨١١]، ووقع عنده: (أبو التياح) هكذا على الصواب.

## أبو عمران الجونى، عن أنس

٤١٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَشِيرِيُّ التَّمَارِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِفَتَى مِنْ قُرَيْشٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ لِي، فَقُلْتُ: مَنْ هُوَ؟ قَالُوا: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَيَا أَبَا حَفْصٍ، لَوْلَا مَا أَعْلَمَ مِنْ غَيْرَتِكَ لَدَخَلْتُهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ كُنْتُ أَغَارُ عَلَيْهِ، فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ لِأَغَارَ عَلَيْكَ».

٤١٨٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يُزِدْ فِي عُمْرِكَ، سَلِّمْ عَلَيَّ مِنْ لَقِيْتِ مِنْ أُمَّتِي تَكْثُرُ حَسَنَاتُكَ، وَإِذَا دَخَلْتَ بَيْتَكَ فَسَلِّمْ عَلَيَّ مِنْ لَقِيْتِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ يَكْثُرُ خَيْرُ بَيْتِكَ، وَصَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى، فَإِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ قَبْلَكَ»، وَقَالَ: «يَا أَنَسُ، أَرْحَمِ الصَّغِيرَ، وَوَقِّرِ الْكَبِيرَ، وَكُنْ مِنْ رُفُقَائِي».

٤١٨٢ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٩١]، وابن حبان [٥٤]، وابن عساکر في «تاريخه» [٤٤] / ١٤٧، [١٤٨]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٠٧٥، ٢٠٧٦]، والطحاوى في «المشکل» [٥] / ٨٩، [٩٠]، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي عمران الجونى [وقرن معه حميد الطويل عند أحمد والضياء وابن عساکر] عن أنس به . . .

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأبو عمران الجونى: اسمه عبد الملك بن حبيب البصرى؛ وقد تابعه حميد الطويل على نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [٣٧٣٦، ٣٨٦٠].

٤١٨٣ - منكر: أخرجه الطبرانى في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٠٨]، وابن عدى في «الكامل» [٥/ ٣٨٢]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١٩٢]، والدارقطنى في «الأفراد» [٢/ رقم / ١٣٣٤ أطرافه]، وأبو بكر الشيرازى في «الألقاب» كما في «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٣١٩]، والبخارى في «مسنده» كما في تفسير ابن كثير [٦/ ٨٧] طبعة دار طيبة، وغيرهم من طرق عن عويد بن أبى عمران الجونى عن أبيه عن أنس به نحوه . . . وهو عند بعضهم باختصار بعض فقراته . قلت: وهذا إسناد منكر، قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أبى عمران إلا ابنه عويد» وقال الدارقطنى: «تفرد به عويد بن أبى عمران عن أبيه» وقال البخارى: «تفرد به عويد» . =

٤١٨٤ - حَدَّثَنَا نصر بن على حَدَّثَنَا زياد بن الربيع ، حَدَّثَنَا أبو عمران الجوني ، عن أنس بن مالك قال ما أعرف شيئاً كان على عهد رسول الله ﷺ ! فقيل له : فأين الصلاة يا أبا حمزة؟! فقال أولم تصنعوا في الصلاة ما قد علمتم؟! .

= وفي ترجمة (عوبد) ساق ابن عدى هذا الحديث مع غيره من مناكيره عن أبيه ، ثم قال : «وعوبد : بين على حديثه الضعف» وبه أعلمه السيوطي في «اللأئى المصنوعة» فقال : «عوبد متروك» وقال ابن حبان في ترجمة عوبد من «المجروحين» [٢/ ١٩٢] : «كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه ؛ توهماً على قلة روايته ؛ فبطل الاحتجاج بخبره» ثم ساق له هذا الحديث . وقال الحافظ في «الأربعين المتباينة السماع» [ص ٩٣-٩٤] ، بعد أن ذكر تضعيف ابن حبان لعوبد : «ثم تناقض -يعنى ابن حبان- فذكره في «الثقات» ، وقد ضعفه قبله : البخارى فقال : منكر الحديث ، وابن معين فقال : ليس بشيء ، والجوزجاني فقال : آية من الآيات ، والنسائي فقال : متروك ، وأبو داود فقال : أحاديثه تشبه البواطيل» .

قلت : وساق له الذهبى هذا الحديث من مناكيره في «الميزان» [٣/ ٣٠٤] ، وقد جاء بشر بن حازم ، ورواه عن أبي عمران الجوني عن أنس به نحوه به . . . دون الفقرة الأخيرة ، وتابع عوبد عليه عن أبيه ، هكذا أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٧٦٥ ، ٨٧٦٦] ، مفرقاً بإسناد صحيح إلى بشر بن حازم به . . .

لكن ما بشر هذا؟! ومن يكون بشر؟! وما هو بشر؟! بحث عنه في الأحياء من بطون الدفاتر فلم أهدت إليه ، وقد رأيت البيهقي قد أشار إلى جهالته في «المعرفة» [رقم ٥٤١٨] ، إثر حديث رواه من طريقه ، وجزم الشمس ابن عبد الهادي بجهالته في «التنقيح» كما في «نصب الراية» [٣/ ٣٦٩] ، وأقره الإمام في الإرواء [٧/ ٢٩٤] .

ثم وجدت الحافظ قد ساق متابعة بشر عند البيهقي في «الشعب» في كتابه الأربعين المتباينة [ص ٩٤] ، ثم قال : (وبشر مجهول) فلله الحمد وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . وكلها مناكير وبواطيل ، وسيأتى بعضها قريباً [برقم ٤٢٩٣] ، والله المستعان .

٤١٨٤ - صحيح : أخرجه الترمذى [٢٤٤٧] ، وأحمد [٣/ ١٠٠] ، والدارقطنى في «الأفراد» [٢/ رقم ١٣٣٦] ، وغيرهم من طريق زياد بن الربيع أبى خداش عن أبي عمران الجوني عن أنس

٤١٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لَنَا فِي قِصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفِيرِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَلَّا تُتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا .

= قال الدارقطني: «تفرد به زياد بن الربيع اليعمدي أبو خدّاش عن أبي عمران عبد الملك بن حبيب الجونني».

قلت: وزياد هذا وثقه جماعة، لكن قال البخاري: «في إسناده نظر» يعني فيما يسنده نظر، ولهذا أدرجه ابن عدي [٣/١٩٥]، والعقيلي [٢/٧٦]، وابن حبان [١/٣٠٧]، ثلاثهم في «الضعفاء» وحكوا قولة البخاري الماضية، لكن الحديث صحيح ثابت لطرقه الكثيرة عن أنس به نحوه؛ فقد قال الترمذي عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث أبي عمران الجونني، وقد روى من غير وجه عن أنس».

قلت: مضى بعض تلك الأوجه [برقم ٣٣٣٠، ٤١٤٩].

٤١٨٥ - قوى: أخرجه أبو داود [٤٢٠٠]، والترمذي [٢٧٥٨]، وأحمد [٣/١٢٢]، ٢٠٣، ٢٥٥، والطيالسي [٢١٤١]، -وعنده غلط في إسناده- والبيهقي في «سننه» [٦٧٥]، والبخاري أبو القاسم في «الجمعيات» [رقم ٣٢٩٢، ٣٢٩٣]، وابن الجعد [رقم ٣٢٩١]، ومن طريقه المزني في «تهذيبه» [١٣/١٥٢]، وابن عدي في «الكامل» [٤/٧٦]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢/٢٠٨]، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» [٦/٩٠]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٦١٠]، وغيرهم من طرق عن صدقة بن موسى الدقيقي عن أبي عمران الجونني عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه؛ وزادوا جميعاً إلا الترمذي وابن الأعرابي وأحمد والعقيلي: (ونتف الإبط).

قلت: هذا إسناده لا يثبت، وصدقة الدقيقي مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وكان صاحب منكير عن «الثقات» أيضاً، وقد ساق له ابن عدي والعقيلي هذا الحديث في ترجمته من «الضعفاء» وقال الثاني: «لا يتابع على رفعه» كذا قال، ثم أسند إلى الهيثم بن جميل قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ [بالأصل: (الجويني)] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . . . وهكذا بالبناء للمجهول، وزاد فيه (ونتف الإبط) ثم قال العقيلي: «والرواية في هذا الباب متقاربة في الضعف، وفي حديث جعفر نظر».

= قلتُ: رأى العقيلي في جعفر بن سليمان معروف، وله في جرحه سلف صالح؛ إلا أن التحقيق بشأن جعفر: أنه صدوق متماسك قوى الحديث ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه. .  
 فإن قيل: حديثه هذا قد أنكره عليه العقيلي كما مضى! قلنا: قد خالفه مسلم، فصحح لجعفر هذا الحديث؛ وأخرجه له في «صحيحه» [٢٥٨]، وكذا أخرجه الترمذى [٢٧٥٩]، والنسائي [١٤]، وابن ماجه [٢٩٥]، والبيهقى في «سننه» [٦٧٤]، وفي «الشعب» [٣/٢٧٦٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٢]، وأبو القاسم البغوى في «الجعديات» [٣٢٩٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٦٨/٢١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩٠/١١]، وفي «المعجم» [رقم ٦٦٢]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٢٤٨]، وابن حزم في «المحلى» [٢/٢١٩]، والذهبي في «التذكرة» [٣/٨٥٧]، وجماعة من طرق عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجونى عن أنس به . . . وزادوا جميعاً: (وتنف الإبط).

قال الترمذى: «هذا أصح من الحديث الأول - يعنى طريق صدقة بن موسى - وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ» . .

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن قد اختلف على جعفر في رفعه لفظاً، فرواه عن جماعة بلفظ: (وقت لنا رسول الله ﷺ . . . إلخ) وهذا لفظ النسائي ومن طريقه ابن عساكر في «المعجم» وابن عبد البر في «التمهيد» وابن عساكر أيضاً في «تاريخه» .

وهذا اللفظ يرد على العقيلي، حيث جزم بكون صدقة الدقيقى لم يتابع على رفعه، ورواه جماعة آخرون عن جعفر بلفظ: (وقت لنا فى قص الشارب . . . إلخ)، هكذا بالبناء للمجهول، وهذا اللفظ هو الذى عند مسلم والأكثرين، وكأنه هو الذى لم يقع لأبى داود سواء، فقال فى «سننه» [٢/٤٨٣] طبعة دار الفكر، عقب روايته الحديث من طريق صدقة الدقيقى: «رواه جعفر بن سليمان عن أبى عمران - يعنى الجونى - عن أنس، لم يذكر النبى ﷺ قال: وقت لنا، وهذا أصح» .

قلتُ: واللفظان عن جعفر يتوافقان ولا يختلفان إن شاء الله؛ فقد قال الإمام النووى فى «المجموع» [١/٢٨٦-٢٨٧]، بعد أن ساق الحديث بلفظ مسلم: «قوله «وقت لنا» كقول الصحابى: «أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا» وهو مرفوع؛ كقوله: «قال لنا رسول الله ﷺ» على المذهب الصحيح الذى عليه الجمهور من أهل الحديث والفقهاء والأصول» . =

قلتُ: والأمر كما قال؛ وفي المسألة خلاف معروف معتبر، ولعل جعفر بن سليمان كان يرى عدم التفرقة في قول الصحابي: (قال لنا رسول الله . . .) وبين قوله: (أمرنا) أو (نُهيْنَا) ونحو ذلك؛ فربما سمع الحديث بلفظ أحدهما؛ ولم ير بأساً في التحديث به على الوجه الثاني؛ لاتفاقهما في المعنى.

وقد يكون سمعه من أبي عمران تارة هكذا، وتارة هكذا، فرواه عنه من رواه على الصيغتين، إلا أن المشهور عنه هو الوجه الأول: (وقت لنا) بالبناء للمجهول، ويدل على تلك الشهرة قول أبي داود الماضي؛ وكذا قول ابن عدى عقب روايته الحديث من طريق صدقة بن موسى: «رواه عن أبي عمران: صدقة بن موسى وجعفر بن سليمان؛ فقال صدقة: «وقت لنا رسول الله ﷺ» وقال جعفر: «وقت لنا في حلق العانة» فذكره، ما أعلم رواه عن أبي عمران غيرهما».

قلتُ: ولا يحسن التعقب على أبي أحمد الجرجاني بكون إبراهيم بن سالم النيسابوري قد قال: حدّثنا عبد الله بن عمران عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك قال: (وقت رسول الله ﷺ أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يوماً . . .) وساقه نحوه في سياق أطول منكر جداً، أخرجه ابن عدى نفسه في «الكامل» [١/٢٦١]، في ترجمة (إبراهيم بن سالم) هذا، مع أحاديث أخرى من طريقه، ثم قال: «وهذه الأحاديث . . . هنا كلها مناكير».

وقبل ذلك قد قال في أول ترجمته: (يروى عن عبد الله بن عمران بأحاديث مسندة عداد مناكير، وعبد الله بن عمران بصرى لا أعرف له عند البصريين إلا حديثاً واحداً . . .) ثم ساق له هذا الحديث من رواية إبراهيم بن سالم عنه، ومن طريقه ساق الذهبي الحديث بطوله من هذا الطريق في الميزان ثم قال: «وهو منكر» ورأيت الحافظ قد أشار إلى هذا الطريق في «الفتح» [١٠/٣٤٦]، فقال: «وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر شيخ بصرى [بالأصل: مصري] عن ثابت [كذا، والصواب: (عن أبي عمران)] عن أنس . . . لكن أتى فيه بالألفاظ مستغربة . . .». ثم ساق بعض الحديث وقال: «وعبد الله الراوى عنه مجهولان».

قلتُ: والمتابعة ما لم تكن ثابتة إلى المتابع؛ أو كان المتابع نفسه ليس بحجة؛ فلا يحسن آنذاك مطلق التعقب على من نفاها من النقاد المتقدمين، وقد بسطنا هذا المعنى مع أمثلة له في كتابنا: «إيقاظ العابد بما وقع من النظر في تنبيه الهاجد».

■ والحاصل: أن الحديث قوى ثابت يحتج به؛ نعم قد نهض ابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/٦٨]، والاستذكار [٨/٣٣٦-٣٣٧] لتضعيف هذا الحديث، وما برح يطعن في نحره =

٤١٨٦ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللَّهُ لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَ لَكَ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا، أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ: أَلَا تُشْرِكُ - أَحْسَبُهُ قَالَ: وَلَا أَدْخَلَكَ النَّارَ - فَأَبَيْتَ إِلَّا الشُّرْكَ».

٤١٨٧ - حَدَّثَنَا أبو نصر التمار، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، ويونس ابن عبيد، وحميد، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السُّوءَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَدْخُلُ عَبْدُ الْجَنَّةِ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَأْتِقَهُ».

٤١٨٨ - حَدَّثَنَا معاذ بن شعبة، حَدَّثَنَا داود بن الزبيرقان، عن أبي الهيثم، عن إبراهيم التيمي، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُرِبَ لِأَحَدِكُمْ طَعَامُهُ وَفِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ فَلْيَنْزِعْ نَعْلَيْهِ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لِلْقَدَمَيْنِ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ».

= حتى أسال منه الدم، غير أننا انبرينا له في «غرس الأشجار» وتعقبناه خطوة بخطوة؛ وسجلنا هناك أوهام جماعة ممن تكلموا على هذا الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، فالحمد لله حمداً كثيراً.

٤١٨٦ - صحيح: أخرجه البخاري [٣١٥٦]، ومسلم [٢٨٠٥]، وأحمد [٣/١٢٧، ١٢٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣١٥/٢]، وابن أبي عاصم في «السنن» [رقم ٩٩/ ظلال الجنة]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٤٦]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٤٦٨/ طبعة الحاشدي]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن أنس به . . . . .  
قلت: أبو عمران اسمه: عبد الملك بن حبيب؛ وقد توبع على نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ٢٩٢٦، ٢٩٧٦، ٣٠٢١].

٤١٨٧ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٠٩].

٤١٨٨ - منكر: أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٨٦٧/ كشف]، من طريق معاذ بن شعبة عن داود بن الزبيرقان عن أبي الهيثم عن إبراهيم التيمي عن أنس به . . . دون قوله: (وهو من السنة).

= قلتُ: وهذا إسناد واه، داود بن الزبير كان أسقطه النقاد، فسقط ولن يقوم، وقد كذبه السعدى بخط عريض، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ وشيخه أبو الهيثم: لا أظن لتمييزه الآن، إذ لم أجده فى شيوخ (داود) ولا فى تلاميذ: (إبراهيم التيمى).

وقد رأيت المؤلف قد أخرج الحديث فى معجمه [رقم ٢٩٦]، من هذا الطريق أيضاً . . . لكن وقع عنده: (عن ابن أبى الهيثم) هكذا بزيادة (ابن) قبل (أبى الهيثم) وما أدرى أبا الهيثم حتى أدرى ولده، وأحدهما غلط بلاريب، إلا أن يكون (ابن أبى الهيثم) كنيته (أبو الهيثم) وهذا عندى بعيد.

ويبقى رجال الإسناد ثقات؛ فإبراهيم التيمى هو ابن يزيد بن شريك الثقة الإمام المأمون؛ ومعاذ ابن شعبة روى عنه جماعة من «الثقات»، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [١٧٨/٩]، وقال: «حدثنا عنه الحسن ابن سفيان» وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد جداً.

وقد تصحَّف اسم أبيه (شعبة) على المناوى إلى (سعد)، فقال فى «الفيض» [٤١٧/١]، بعد أن عزاه المؤلف: (فيه معاذ بن سعد، قال الذهبى: مجهول).

قلتُ: بل لا يكون معاذ بن سعد البتة، فذا متقدم الطبقة على معاذ بن شعبة، ومعاذ بن سعد هو السكسكى المترجم فى «التهذيب» وذيلوله (تمييزاً) وهو مجهول كما قاله أبو حاتم وعنه الذهبى؛ وليس له فى هذا الحديث نصيب، ثم أعله المناوى بدادود بن الزبير، وأصاب؛ وليته اكتفى بذلك! وللحديث طريقان آخران عن أنس:

فالطريق الأول: يرويه عقبة بن خالد السكونى عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن أنس مرفوعاً بلفظ: (إذا وضع الطعام، فاخلعوا نعالكم؛ فإنه أروح لأقدامكم).

أخرجه الدارمى [٢٠٨٠] - واللفظ له - والحاكم [٤/١٣٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٢٠٢]، وابن أبى شيبه فى «مسنده» وعنه أبو يعلى فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٩١]، وأبو سعيد الأشج فى «حديثه» [١/ ٢١٤]، وأبو القاسم الصفار فى الأربعين فى «شعب الإيمان المتقى منه» للضياء المقدسى [٢/ ٤٨]، و«المنتخب» منه لأبى الفتح الجوينى [١/ ٧٤]، والديلمى فى «مسند الفردوس» [١/ ١٠٢] - مختصرة، كما فى «الضعيفة» [٢/ ٤١١]، وغيرهم من طرق عن عقبة بن خالد به . . .

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» . . .

قلتُ: كذا زعم، وقد رده الذهبي عليه في «تلخيص المستدرک» فقال: «أحسبه موضوعاً، وإسناده مظلم؛ وموسى تركه الدارقطني».

وموسى هذا ساقط الحديث جداً، قال البخارى: «أحاديثه مناكير» وقال ابن معين - فى رواية - وأبو داود: «لا يكتب حديثه» وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث» وزاد الثانى: «وأحاديث عقبة بن خالد السكونى التى رواها عنه من جنابة موسى، ليس لعقبة فيها جرم» وقد تكلم فيه سائر النقاد وأئخونه جراحاً، وقال الطبرانى عقب روايته: «لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به عقبة».

قلتُ: وعقبة ثقة صالح. والآفة فى تلك المناكير التى يرويهما من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم؛ إنما الحمل على موسى فيها كما قال أبو حاتم أنفاً، وقد رأيت ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٢١٤]، وقد سأل أباه عن هذا الحديث مع أحاديث آخر من طريق عقبة بن خالد عن موسى بن محمد، فقال أبو حاتم: «هذه أحاديث منكورة؛ كأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمى: لم يسمع من جابر ولا من أبى سعيد، وروى عن أنس حديثاً واحداً».

قلتُ: وقد أعله الهيثمى بعله غريبة، فقال فى «المجمع» [٢٠/٥]: «رجال الطبرانى ثقات، إلا أن عقبة بن خالد السكونى لم أجد له من محمد بن الحارث سماعاً» وتعقبه الإمام فى «الضعيفة» [٢/٤١١] / رقم [٩٨٠]، قائلاً: «قلتُ: محمد بن الحارث والد موسى؛ لكنه نسب إلى جده؛ فإنه محمد بن إبراهيم بن الحارث كما عرفت من ترجمة ابنه؛ والحديث من رواية الولد عن أبيه، كذلك أخرجه الحاكم وغيره كما تقدم عن عقبة بن خالد عن موسى بن محمد عن أبيه؛ فالظاهر أنه سقط من إسناد الطبرانى أو من ناسخ كتابه قوله: (عن أبيه) فصار الحديث منقطعاً بين عقبة ومحمد بن الحارث، واللّه أعلم».

قلتُ: كأن الإمام لم يقف على سند الطبرانى، فإنه متصل ليس فيه سقط، فإن كان لا بد من ذلك السقط؛ لأجل الاعتذار عن الهيثمى، فيقال: لعل هذا السقط وقع فى نسخة الهيثمى من «أوسط الطبرانى» ثم إن هذا السقط - على افتراض وجوده - يكون لقوله: (عن موسى بن) وليس لقوله: (عن أبيه) كما ظن الإمام.

وللحديث شواهد ساقطة؛ لم نستجز تسويد القرطاس بها، فقول المناوى فى «الفيض» [١/ ٤٥٢]: «له شواهد كثيرة» فمما لا يفرح به، واللّه المستعان.

## حمید بن ہلال، عن أنس

٤١٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ  
 حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ زَيْدًا، وَجَعْفَرًا، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
 رَوَاحَةَ، فَدَفَعَ الرِّايَةَ إِلَى زَيْدٍ، قَالَ: فَإِنْ أَصِيبُوا جَمِيعًا - قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: فَنَعَاهُمْ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ الْخَبْرَ، قَالَ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ  
 فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ الرَّايَةَ بَعْدُ سَيْفٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ، خَالِدُ  
 بْنُ الْوَلِيدِ»، قَالَ: فَجَعَلَ يَحَدِّثُ النَّاسَ وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ .

٤١٨٩ - صحيح: أخرجه البخارى [١١٨٩، ٢٦٤٥، ٢٨٩٨، ٣٥٤٧، ٤٠١٤]، والنسائى [١٨٧٨]، وأحمد [١١٣/٣، ١١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٤٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٤٨، ١٦٣٧٤]، وفى «الدلائل» [رقم ١٧٠١، ١٧٠٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣١٤/٥]، و[٤٢/٧]، والطحاوى فى «المشكلى» [٩٣/١٣]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٢٥٨/٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٨/٢]، و[٢٣٧/١٦]، و[٣٦٩/١٩]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن حميد بن هلال عن أنس به نحوه . . . ولفظ النسائى: (أن رسول الله ﷺ نعى زيدا وجعفرأ قبل أن يجيء خبرهم؛ فنعاهم وعيناه تذرّفان) ومثله عند الطبرانى؛ وهو رواية للبيهقى فى «سننه» .

قلت: قد اختلف على أيوب فى سنده، فرواه عنه ابن عليه وحماد بن زيد وعبد الوارث ثلاثتهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم معمر، فرواه عن أيوب فقال: عن أنس مرفوعاً: (نعى رسول الله ﷺ أهل مؤتة على المنبر، ثم قال: فأخذ اللواء خالد بن الوليد، وهو سيف من سيوف الله) فأسقط منه: (حميد بن هلال) بين أيوب وأنس .

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٦٠٥٧]، وعنه الطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٤٥٩]، و[٤/ رقم ٣٨٠٠]، والحاكم [٣٣٨/٣]، -واللفظ له- وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤٠٣]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣٩/١٦]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أنس به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبى قائلاً: «لم يسمع أيوب من أنس» .

٤١٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَسْرُهُمْ - أَوْ مَا يَسْرُنِي - أَنَّهُمْ عِنْدَنَا»، وَإِنْ عَيْنِي لَتَذْرَفَانِ

٤١٩١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ، حَدَّثَنَا عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، وَحَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ وَرَكْبَتِهِ تَمَسُّ رَكْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانُوا يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا: بِالْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ.

\*\*\*

= قلتُ: ومع هذا الانقطاع؛ فإن الوجه الأول هو المحفوظ عن أيوب؛ وحماد بن زيد وابن عليّة وعبد الوارث هؤلاء مقدمون في أيوب على معمر وعبد الوهاب الثقفي وابن عيينة وهيب بن خالد وأضرابهم، لاسيما حماد بن زيد، فإن ابن معين قد قدمه في أيوب على الناس جميعاً، كما في «تاريخه» [٤/٢١٤]، رواية الدوري، فالظاهر أن معمرًا قد قصر في روايته ولم يجودها كما جودها غيره، والله المستعان.

● تنبيه: وقع عند الطبراني في الموضوع الأول: (عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن حميد عن أنس به . . .) هكذا بزيادة (حميد)، بين أيوب وأنس، وأراها مقحمة من النسخ أو بعضهم.

٤١٩٠- صحيح: انظر قبله.

٤١٩١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٤٤]، ونزيد هنا: يكون الطحاوي قد أخرجه أيضًا في «شرح المعاني» [٢/١٥٣]، من طريق عميد الله بن عمرو الرقي به . . . وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

## أيوب، عن أنس

٤١٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَرْحَمَ بِالْعِيَالِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ اسْتَرَضَعَ لَابَنَهُ إِبْرَاهِيمَ بِأَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ زَوْجَهَا قَيْنًا، وَكَانَ يَأْتِيهِ، فَيَأْتِيهِ الْغُلَامُ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الدِّخَانِ فَيَلْتَزِمُهُ وَيَقْبَلُهُ وَيَشْمُهُ .

٤١٩٢- صحيح: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٢٩]، والطيالسي [٢١١٥]،

وابن عساكر في «تاريخه» [٤/٨٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن أنس به . . . وهو عند الطيالسي وابن عساكر مختصراً، ولفظ الطيالسي: (كان رسول الله ﷺ رحيماً بالعيال) ولفظ ابن عساكر: (كان رسول الله ﷺ من أرحم الناس بالصبيان والعيال).

قال الإمام في «الصحيح» [٥/١٢٩]: (هذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين، وقول ابن حبان في «الثقات»، «قيل: إنه -يعني أيوباً- سمع من أنس، ولا يصح ذلك عندي» فلا يعلو بالانقطاع؛ لأن الحافظ قد جزم في «التهذيب» بأنه -يعني أيوباً- رأى أنساً، وسنه يساعده على ذلك؛ فقد كان عمره حين مات أنس: نحواً من خمس وعشرين سنة، ثم هو لم يعرف بتدليس؛ فروايته محمولة على الاتصال عند الجمهور . . .

قلت: لم يصب الإمام الرمية، وكان ينبغي عليه التسليم لأبي حاتم البستي نفيه لسماع أيوب من أنس؛ لأن أبا حاتم لم يكن يجهل رؤية أيوب لأنس أصلاً، فإذا نفى مثل ابن حبان السماع؛ كان على المخالف إقامة الدليل بصحة النقيض؛ ومجرد الرؤية: قرينة مجردة وحسب على مطلق السماع .

والحافظ: الذي يستند إليه الإمام في التدليل على ثبوت سماع أيوب من أنس، قد جزم هو بعدم السماع البتة، بل وذكر أيوباً في «طبقات المدلسين» [ص ٩]، وقال: «رأى أنساً ولم يسمع منه؛ فحدث عنه بعدة أحاديث بالعننة . . .» . . .

قلت: لكن هذا لا يوجب أن يكون أيوب مدلساً، بل صنيعه هذا يعد من قبيل المرسل الخفي، ثم إن عدم سماعه من أنس: هو الذي جزم به النقاد، فمضى قول ابن حبان في «الثقات» [٦/٥٣]، وقال أيضاً في ترجمة أيوب من كتابه «شاهير علماء الأمصار» [ص ١٥٠]: «ليس يصح له عن أنس بن مالك سماع» وقبله قال سمي أبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» [ص ١٤]، =

= فى ترجمة أيوب: «رأى أنس بن مالك ولم يسمع منه، وهو مثل الأعمش» وبذلك جزم الإمام أحمد أيضاً كما نقله عنه الصلاح العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ١٤٨]، فالإسناد منقطع ولا بد، بل قد اختلف فى سنده على أيوب أيضاً، فرواه عنه حماد بن زيد على الوجه الماضى، وخالفه إسماعيل ابن عليه، فرواه عن أيوب فجود إسناده، وأقام عوجه، فقال: عن أبى معن عمرو بن سعيد عن أنس بن مالك قال: (ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ قال: كان إبراهيم مسترضعاً له فى عوالى المدينة؛ فكان ينطلق ونحن معه، فيدخل البيت؛ وإنه ليدخن، وكان ظئره قيناً؛ فيأخذه فيقبله، ثم يرجع؛ قال عمرو: فلما توفى إبراهيم قال رسول الله ﷺ إن إبراهيم ابنى؛ وإنه مات فى الثدى، وإن له لظئرين تكملان رضاعه فى الجنة) فزاد فيه واسطة بين أيوب وأنس.

هكذا أخرجه مسلم [٢٣١٦] - واللفظ له - وأحمد [١١٢/٣]، وابن حبان [٦٩٥٠]، والمؤلف [برقم ٤١٩٥، ٤١٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ٣٢٣٧]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١١٠١١]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٨١]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ١٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١٣٦/١-١٣٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/١٣٦]، وغيرهم، وهو عند بعضهم مختصراً دون قول عمرو بن سعيد فى آخره.

وتوبع ابن عليه على هذا الوجه: تابعه وهيب بن خالد على نحو سياق المؤلف هنا: عند البخارى فى الأدب المفرد [رقم ٣٧٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/٨٨]، والمؤلف [برقم ٤١٩٧]، وعنه أبو الشيخ فى أخلاق النبى ﷺ [رقم ١٣٠]، والرئيس عثمان بن محمد أبو عمرو فى «حديثه» [٢٠٨/١]، كما فى «الصحيح» [٥/١٢٥]، وغيرهم؛ وهو عند الرئيس وابن عساكر مختصراً بلفظ: (كان رسول الله ﷺ أرحم الناس بالعيال والصبيان).

وهذا الوجه هو الصواب؛ لما فى سنده من الزيادة؛ لاسيما وابن عليه قد قدمه أبو بكر البرديجى الحافظ فى أيوب على جميع أقرانه، وكان حماد بن زيد لا يعبأ بمن يخالفه فى أيوب إلا أن يكون ابن عليه، كما قاله الإمام أحمد فى «العلل» [١/٢٦٤] رواية ابنه عبد الله، وحماد بن زيد وإن كان مقدماً أيضاً فى أيوب؛ بحيث قدمه جماعة فيه على غيره؛، إلا أنه كان يخطئ فى غير شىء، كما قاله الإمام أحمد، ونقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٢٨٤ / طبعة السامرائى] =

= فكأن حماداً قد قصر في روايته؛ وحفظ إسماعيل ووهيب عن أيوب ما لم = يحفظه حماد عنه، في هذا الحديث خاصة.

وربما كان أيوب قد سمع الحديث من (عمرو بن سعيد) عن أنس؛ ثم طال عليه الأمد؛ ونسى من حدثه به، فجعل يرسله عن أنس، فقد قال يزيد بن الهيثم الدقاق المعروف بـ (ابن طهمان): «سمعت يحيى بن معين سئل عن أحاديث أيوب، اختلاف ابن عليّة وحماد بن زيد، فقال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسى الشيء» نقله عنه ابن رجب في «شرح العليل» وقال معلقاً على قول ابن معين: (فنسب الاختلاف إلى أيوب).

■ والحاصل: أن هذا الحديث سمعه أيوب من عمرو بن سعيد عن أنس به . . . كما مضى، وعمرو بن سعيد هذا هو القرشي أبو سعيد البصري الثقة المشهور، وليس هو بالخولاني المجروح، واللّه المستعان.

● تنبيه: وقع في طريق ابن عليّة عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس . . . عند مسلم وجماعة في آخر الحديث قوله: (قال عمرو -يعنى ابن سعيد- فلما توفى إبراهيم قال رسول اللّه ﷺ: إن إبراهيم ابني، وإنه مات في الثدى، وإن له لظئرين تكملان رضعه في الجنة) فهذه الجملة من مراسيل عمرو بن سعيد كما ترى، هو معدود من طبقة (صغار التابعين) وقد أدرجها بعضهم سهواً في سياق حديث أنس، فصارت كأنها موصولة، كما تراه عند أبي نعيم في «المعرفة» [رقم ٦٨٠].

والمحفوظ أن تلك الجملة: من مراسيل عمرو بن سعيد كما وقع جلياً عند مسلم والمؤلف وجماعة ممن روى هذا الحديث من طريق ابن عليّة عن أيوب.

ويوضح هذا جداً: كون ابن سعد قد روى تلك الجملة وحدها في «الطبقات» [١/١٣٩]، فقال: (أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم الأسدي -هو ابن عليّة- عن أيوب عن عمرو بن سعيد قال: لما توفى إبراهيم، قال رسول اللّه ﷺ . . .) وساقها، وهذا مما يقطع قول كل خطيب، وليس يثبت لتلك الجملة شاهد نحوها نظيف الإسناد، والثابت في هذا الباب: قاصر عن الشهادة، كمثل حديث البراء بن عازب عند البخاري [١٣١٦]، وجماعة كثيرة مرفوعاً: (لما توفى إبراهيم -عليه السلام- قال رسول اللّه ﷺ: إن له مرضعاً في الجنة) وقد مضى تخريج هذا الحديث عند المؤلف [برقم ١٦٩٦]، واللّه المستعان لا رب سواه . .

٤١٩٣- حدثنا أبو الربيع، حدثنا حماد، حدثنا أيوب قال: رأيت أنس بن مالك والحسن يصليان يوم العيد قبل خروج الإمام، قال: ورأيت محمد بن سيرين جاء فجلس ولم يصل.

٤١٩٤- حدثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا عمران، عن أيوب بن أبي تميمة قال ضعف أنس عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا بثلاثين مسكيناً فأطعمهم.



٤١٩٣- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٥٦٠١]، وابن أبي شيبه [٥٧٦٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٢٥]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢١٠٧]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختياني به . . . دون رؤية ابن سيرين، ولفظ البيهقي: (رأيت أنس بن مالك يجيء يوم العيد؛ فيصلى قبل خروج الإمام). ولم يذكر فيه الحسن.

قلت: وإسناده صحيح حجة، لكن أعلاه حسين الأسد في «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/٢٠٣]، بعلة طريفة، فقال: «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، أيوب لم يدرك أنساً» كذا قال، وهو الذي ينقل قبل ذلك عن أبي حاتم الرازي قوله في أيوب: «رأى أنس بن مالك» فكيف يكون رآه ولم يدركه؟! اللهم إلا إذا كانت الرؤية قد وقعت في عالم الأحلام! ثم ألا يكفى قول أيوب نفسه في هذا الأثر: «رأيت أنس بن مالك . . . فكيف زاغت الأبصار عن هذا الصراح؟! .

٤١٩٤- صحيح: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢/٢٠٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/٣٧٧]، من طريقين عن عمران بن حدير عن أيوب به . . .

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى أيوب؛ وقد تابعه قتادة وحميد الطويل والنضر بن أنس وثابت البناني وغيرهم على نحوه . . . ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» .

ونذكر هنا رواية قتادة وحده، قال: (عجز أنس بن مالك عن الصوم قبل أن يموت بسنة؛ فأفطر وأطعم ثلاثين مسكيناً) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٧/١٩]، بإسناد صحيح إليه؛ وهو عند الطبراني في «الكبير» [١/٦٧٥]، بلفظ: (عن قتادة: أن أنساً -رضى الله عنه- ضعف عن الصوم قبل موته؛ فأفطر وأطعم كل يوم مسكيناً) .

## عمرو بن سعيد، عن أنس

٤١٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَرْحَمَ بِالْعِيَالِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِبْرَاهِيمُ مُسْتَرْضِعًا فِي عَوَالِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَنْطَلِقُ وَنَحْنُ مَعَهُ فَيَدْخُلُ إِلَى الْبَيْتِ وَإِنَّهُ لَيَدْخُنُ، وَكَانَ ظَنُّهُ قَيْنًا، فَيَأْخُذُهُ فَيَقْبَلُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَقَالَ عَمْرٌو: فَلَمَّا تَوَفَّى إِبْرَاهِيمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِي، وَإِنَّهُ مَاتَ فِي الشَّدَى، وَإِنَّ لَهُ لُظْطَرَيْنِ تُكْمِلَانِ رَضَاعَهُ فِي الْجَنَّةِ».

٤١٩٦- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَرْحَمَ بِالْعِيَالِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤١٩٧- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْحَمَ بِالصَّبِيَّانِ، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ مُسْتَرْضِعًا فِي

---

= وسنده صحيح أيضاً؛ وكذا أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢/٢٠٧]، بسنده الصحيح عن قتادة: (أن أنساً ضعف قبل موته، فأفطر، وأمر أهله أن يطعموا مكان كل يوم مسكيناً؛ فأطعم ثلاثين مسكيناً) وهو عند الطحاوي في «المشكل» [٦/٦٦]، نحو لفظ ابن سعد، ورواه شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك: (أنه أفطر في رمضان، وكان قد كبر؛ فأطعم مسكيناً كل يوم).

أخرجه عبد بن حميد كما في التعليق [٢/٤٤٠]، من طريق يزيد بن هارون عن شعبة به... قلت: وهذا إسناد صحيح أيضاً. فالله المستعان.

٤١٩٥- صحيح: دون قول عمرو في آخره: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٤١٩٢]، وهو حديث صحيح دون الجملة الأخيرة: (فلما توفى إبراهيم... إلخ)؛ لكونها مرسله كما مضى بيانه في (رقم ٤١٩٢)، ولم أقف لها على شاهد معتبر حتى الآن.

٤١٩٦- صحيح: انظر قبله، والماضي [برقم ٤١٩٢].

٤١٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٩٢].

ناحية المدينة، وكان ظئره قيناً، فكان يأتيه، ونحن معه، وقد دخن البيت بما دخن، فيشمه ويقبله ثم يرجع.

٤١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ يَزِيدِ الْهَنَائِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقَصْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ- أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخٍ- شَعْبَةَ الشَّاكِ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

٤١٩٩- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ الْبَلْخِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارِ الطَّاحِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ

٤١٩٨- جيد: أخرجه مسلم [٦٩١]، وأبو داود [١٢٠١]، وأحمد [٣٨٤/١]، وابن حبان [٢٧٤٥]، وابن أبي شيبة [٨١٢٣]، والبيهقي في «سننه» [٥٢٣١]، وأبو عوانة [رقم ١٩٠٦]، والمزى في «تهذيبه» [٤٣/٣٢]، وغيرهم من طريق شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس به . . . وزاد البيهقي وأحمد في أوله قول يحيى بن يزيد: ( . . . . . ) وكنت أخرج إلى الكوفة فأصلي ركعتين حتى أرجع . . . ) وهذه الزيادة عقب قوله: (سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة . . . . .) وسياق أحمد يوهم كون تلك الزيادة من قول أنس، وليس الأمر كذلك . قلت: وهذا إسناد جيد مستقيم؛ وي زيد بن يحيى الهنائي روى عنه جماعة من الثقات الأكابر؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥٣٠-٥٣١]، وقال ابن معين: (بصري صويلح) كما في ضعفاء العقيلي [٤/٤٣٦]، وقال أبو حاتم: «شيخ» كما في «الجرح والتعديل» [٩/١٩٨]، وقال الذهبي في «الميزان» [٤/٤١٥]: «ما به بأس» وما علمت أحداً قد جرحه؛ واحتجاج مسلم به يقويه؛ فلا التفات إلى قول الحافظ عنه بـ«التقريب» [١/٥٩٨]: «مقبول»، بل الرجل صدوق صالح معروف . والله المستعان.

٤١٩٩- صحيح: أخرجه أحمد [٣/٢٨٤]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٣٤]، [٢٧٣٥]، والطبراني في «الأوسط» [٣/رقم ٢٣٧٢]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٩٧٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦/١٩٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن دينار الطاحي عن يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس به نحوه . . . وهو عند الطبراني مختصراً بلفظ: (لا تحمل للأول حتى يذوق الآخر عسيتها).

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به محمد بن دينار» . =

طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجت زوجاً فمات عنها قبل أن يدخل بها، هل يتزوجها الأول؟  
قال: «لا، حتى يذوق عسيلتها».

٤١٩٩م - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، بِإِسْنَادِهِ .

٤٢٠٠م - حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شَجَاعٍ أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ، عَنْ  
ابن جريج، عمن سمع أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ  
أَهْلَهُ فَلْيَصُدُقْهَا، فَإِنْ سَبَقَهَا فَلَا يُعْجِلْهَا».

= قلتُ: وابن دينار هذا مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وبه أعله البوصيري في «إتحاف  
الخيرة» [٤/٤٩]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن دينار» أما صاحبه الهيثمي:  
فقد مال إلى تقوية ابن دينار في «المجمع» [٤/٦٢٥]، إلا أنه جازف كعادته وقال بعد أن عزاه  
للبزار والمؤلف وأحمد والطبراني: «ورجاله رجال الصحيح؛ خلا محمد بن دينار الطاحي،  
وقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة، . . . كذا قال، وإنما قال أبو زرعة: «صدوق» وقال ابن خالته:  
«لا بأس به».

وهذا لا يفهم منه التوثيق إلا بقريئة، ثم إن ابن عدى قد ساق هذا الحديث في ترجمة محمد بن  
دينار من «الكامل» مع أحاديث آخر، ثم قال: «ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا  
كله: حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به».

قلتُ: لكن الحديث صحيح ثابت، فله شاهد نحوه من رواية عائشة يأتي الكلام عليه عند  
المؤلف [برقم ٤٩٦٤]، والله المستعان.

٤١٩٩م - صحيح: انظر قبله.

٤٢٠٠م - منكر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٣٩٤]، من طريق سويد بن سعيد عن ببيعة  
ابن الوليد عن عثمان بن زفر عن عبد الملك بن جريج عمن سمع أنساً به . . . .  
قلتُ: وهذا إسناد واهٍ مسلسل بـ«العلل».

الأول: فسويد بن سعيد: صدوق صالح؛ إلا أنه قد عمى وتغير حتى صار يتلقن، وقد تناوله  
ابن معين شديداً جداً؛ لما رآه من منكرات لا تطاق في حديثه، لكنه توبع عليه: تابعه الوليد بن  
شجاع أبو همام - الصدوق الصالح - على مثله عن ببيعة به . . . كما عند المؤلف هنا . . . =

= وخالفهما على بن الحسين الخواص؛ فرواه عن بقية عن عثمان بن زفر عن ابن جريج سمع أنس ابن مالك به . . . ، فصرح فيه بسماع ابن جريج له من أنس، هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٤٢٧٠]، حدثنا على بن الحسين الخواص به . . . . .

قلت: الخواص هذا لم يعرفه الإمام الألباني، بل قال في «الإرواء» [٧/٧٢]: «لم أجد له ترجمة» كذا قال، وقد ترجمه ابن حبان في موضعين من «ثقافته» [٨/٤٧٤]، و[٨/٤٧٥]، وقال في الموضوع الأول: «يروى عن بقية بن الوليد، ثنا عنه شيخنا أبو يعلى الموصلي» وقال في الموضوع الثاني: «يروى عن الوليد بن مسلم، ثنا عنه على بن إبراهيم بن الهيثم البلدي».

قلت: وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد على الرأس والعينين، وقد جزم الإمام في «الإرواء» [٧/٧٢]، بكونه وهم على بقية بن الوليد في سنده؛ يعني لكونه صرح بسماع ابن جريج فيه من أنس، وابن جريج لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة أصلاً، لكن هناك احتمال آخر، تبرأ به ساحة على بن الحسين الخواص من تبعة الوهم في هذا الإسناد، وهو أنه: ربما سقط حرف (عمن) من سند أبي يعلى في الموضوع المشار إليه، قبل قوله: (سمع أنس بن مالك) وهذا هو الأولى في نقدي.

والثاني: بقية بن الوليد: يدلس ويسوى، ولا يكفي تصريحه بالسماع من شيخه وحده عند المؤلف هنا.

والثالث: عثمان بن زفر هو الشامي الدمشقي: لم يوثقه معتبر، وقال الحافظ في «التقريب»: (مجهول) وهو من رجال أبي داود وحده، وليس هو بعثمان بن زفر بن مزاحم الكوفي الصدوق المشهور، فإنه متأخر الطبقة عن الذي قبله، لكنه توبع عليه: تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد على مثله عن ابن جريج ممن حدثه عن أنس به . . .

عند المؤلف [برقم ٤٢٠١]، وكذا تابعه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: حدثت عن أنس به . . . أخرجه عبد الرزاق [١٠٤٦٨].

والرابع: الانقطاع بين ابن جريج وأنس؛ لجهالة الوسطة بينهما، وهذه هي العلة الحقيقية للحديث، وبها أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤/١٩]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعي» وقال الهيثمي في «المجمع» [٤/٥٤١]: «رواه أبو يعلى، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات» وجازف المناوي كعادته، وقال في «الفيض» [١/٣٢٥]، =

٤٢٠١- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِوَادٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَصِدُقْهَا، ثُمَّ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا فَلَا يُعْجِلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا».

٤٢٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ جَارِنَا، يَحْدُثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

= بعد عزوه لأبي يعلى: «إسناده حسن» ولو طالبناه بإثبات ذلك لضاعت عليه الأرض بما رحبت، وكيف يكون الإسناد حسناً؛ وابن جريح لم يذكر من حدثه به عن أنس؟! وإنما يقول: (عمن سمع أنس) أو: (عمن حدثه عن أنس) وربما قال: (حدثت عن أنس) وقد صح عن الإمام أحمد كما أخرجه عنه الخطيب في «تاريخه» [١٠/٤٠٥]، بسند صحيح أنه قال: «إذا قال ابن جريح: قال فلان وقال فلان؛ وأخبرت، جاء بمنكبر».

قلت: وأرى هذا الحديث من جملة تلك المناكير، والله المستعان.

٤٢٠١- منكبر: انظر قبله.

٤٢٠٢- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٩٧١، ١٠٩٧٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/١٧٣]، وابن منده في «الإيمان» [١/٢٣٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي حمزة جاره عن أنس به . .

قلت: وهذا إسناد حسن على شرط مسلم؛ قال أبو نعيم: «اسم أبي حمزة: عبد الرحمن بن أبي عبد الله» وقيل ذلك قال: «رواه عن شعبة: عمرو بن حكام وعبدان في آخرين».

قلت: وأبو حمزة مختلف في اسمه على أقوال، وقد وثقه ابن حبان؛ واحتج به مسلم في «صحيحه» وروى عنه ثقتان أحدهما شعبة؛ وحسبك به، فلا التفات لقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول».

ولشعبة في هذا الحديث روايات سبع، كما قال أبو نعيم في «الحلية» [٧٣/١٧٣]، ثم سردها، وقد مضى منها روايته عن قتادة عن أنس به نحوه . . . [برقم ٨٢٢٨].

٤٢٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن عاصم، عن مورك، عن أنس، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فمنا الصائم، ومنا المفطر، فنزلنا منزلاً في يوم حار، أكثرنا ظلاً لأصحاب الكساء، فمنا من يتقى الشمس بيده، قال: فسقط الصوم، وقام المفطرون، فضربوا الأبنية، وسقوا الركاب، فقال رسول الله ﷺ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ».

٤٢٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسمَاء، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سفيان، عن زيد العمى، عن أبي إياس، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ رَهْبَانِيَّةٌ، وَرَهْبَانِيَّةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

٤٢٠٣- صحيح: أخرجه البخارى [٢٧٣٣]، ومسلم [١١١٩]، والنسائي [٢٢٨٣]، وابن خزيمة [٢٠٣٢، ٢٠٣٣]، وابن أبي شيبة [٨٩٦١]، والبيهقى في «سننه» [٧٩٤٤]، والطحاوى في «شرح المعاني» [٦٨/٢]، وأحمد في «الزهد» [ص ٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٥٩]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٩٢]، والماليني في «الأربعون في شيوخ الصوفية» [رقم ٥٥]، وغيرهم من طرق عن عاصم بن سليمان الأحول عن مورك بن مشمرج عن أنس به نحوه . . . ولفظ البخارى: (كنا مع النبي ﷺ أكثرنا ظلاً الذي يستظل بكسائه، وأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئاً، وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب، وامتهنوا وعالجوا؛ فقال النبي ﷺ: ذهب المفطرون اليوم بالأجر) ونحوه لفظ أبي عوانة والماليني ورواية للبيهقى.

وفى رواية لمسلم وابن خزيمة: (كان رسول الله ﷺ في سفر؛ فصام بعض وأفطر بعض؛ فتحزم المفطرون وعملوا؛ وضعف الصوم عن بعض العمل، قال: فقال: في ذلك: ذهب المفطرون اليوم بالأجر).

قلت: وللحديث طريق آخر عن أنس به نحوه . . . قد ذكرناه في «غرس الأشجار».

وأبو معاوية فى سند المؤلف: هو محمد بن خازم الضرير؛ وقد أغرب حسين الأسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٢٠٩/٧]، جداً، وزعم أن أبا معاوية فى سنده: هو زهير بن معاوية، وهذا يكفى الرد عليه كتابته، والله المستعان.

٤٢٠٤- ضعيف: أخرجه أحمد [٢٦٦/٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٢٧]، وابن المبارك فى «الجهاد» [١٦]، ومن طريقه ابن أبى عاصم فى «الجهاد» [٣٣]، وابن عدى =

= في «الكامل» [١٩٩/٣]، و[٢٣٠/٤]، وغيرهم من طريق الثوري عن زيد بن الحواري العمى عن معاوية بن قرة أبي إياس عن أنس به . . . . . وعند أحمد: (لكل نبي رهبانية . . . . .) بدل: (لكل أمة رهبانية).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن أبي شيبة [١٩٣٣٣]، وقال الهيثمي في «المجمع» [٥/٥٠٥]: «رواه أبو يعلى وأحمد . . . . . وفيه زيد العمى، وثقه أحمد وغيره، وضعفه أبو زرعة وغيره؛ وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: لم يوثقه أحمد أصلاً، وإنما قال: «صالح؛ وهو فوق يزيد الرقاشي، وفضل بن عيسى» والرقاشي والفضل في حد الترك، بل تركهما جماعة على التحقيق، وكلام أحمد عن زيد العمى تراه في «العلل» [رقم ٤١٤٣، ٤١٤٥/ رواية ابنه عبد الله]، وعنه المزى في «تهذيبه» [٥٨/١٠]، وجمهور المحدثين على تضعيف زيد، وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» فقال: (ضعيف) بل قال ابن عدى في ختام ترجمته من «الكامل» [٢٠١/٢]: (ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه) وقد ساق له هذا الحديث من مناكيره.

قال البوصيري في «إنحاف الخيرة» [٣٦/٥]: «مدار إسناد حديث أنس هذا على زيد العمى، وهو ضعيف» وبه أعله العراقي أيضاً في «المغني» [٢١/٣]، وقبل ذلك [٢١٨/١]، عزاه للبيهقي في «الشعب» وضعفه، وقد خولف زيد العمى في وصله؛ خالفه الحجاج بن دينار - الصدوق الصالح - فرواه عن معاوية بن قرة به مرسلًا، ليس فيه أنس، هكذا أخرجه سعيد بن منصور [٢/ رقم ٢٣٠٩]، وهذا هو المحفوظ بلا تردد؛ وهو الذي جزم به أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٩٥٢]، ووصف رواية زيد العمى بـ (الخطأ) وقد توبع الحجاج بن دينار عليه عن معاوية بن قرة، تابعه القاسم بن الفضل الأزدي إلا أنه قال: عن معاوية بن قرة قال: (كان يقال: لكل أمة . . . . .) وذكره.

هكذا أخرجه ابن المبارك في الجهاد [رقم ١٥]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، ولا يثبت منها شيء قط، وأكثرها مناكير، مضى منها حديث أبي سعيد الخدري في «مسنده» [رقم ١٠٠٠]، والله المستعان.

● تنبيه: سقط (أنس) من سند ابن أبي شيبة، فأوهم أن الحديث عنده مرسلًا.

٤٢٠٥- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو داود الحفري عمر بن سعد، عن سفيان الثوري، عن خالد، عن أبي نعامة، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

٤٢٠٥- صحيح: أخرجه البيهقي في «سننه» [رقم ٢٢٤٩]، والبخارى في «تاريخه» [٤٤١/٨]، وغيرهما من طرق عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نعامة قيس بن عباية عن أنس به . . . . . قلت: وهذا إسناد صحيح، إلا أنه قد اختلف فيه على الثوري، فرواه عنه عبد الله بن الوليد العدنى والفرايبى والأشجعى وأبو داود الحفري وحسين بن حفص وغيرهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم يحيى بن آدم؛ فرواه عن الثوري فقال: عن خالد الحذاء عن عن أبي قلابة عن أنس به . . . مثله إلا أنه قال: (لا يجهرن) بدل: (لا يقرؤون).

هكذا أخرجه ابن حبان [١٨٠٢]، والدارقطنى في «الأفراد» [رقم ١٣٤٢ / / أطرافه]، وغيرهما؛ قال الدارقطنى: (هكذا قال يحيى بن آدم فى هذا الحديث، وقيل ذلك عن أبي حذيفة -يعنى موسى بن مسعود النهدى- والمحفوظ عن خالد عن أبي نعامة عن أنس).

قلت: يعنى أن شيخ خالد الحذاء فيه هو (أبو نعامة) وليس: (أبا قلابة) وهذا هو الذى جزم به الإمام أحمد فى (علل الخلال) ومثله ابن المدينى أيضاً فى «علله» كما ذكره الحافظ فى «النتك» (ص ٣٠٧ / طبعة المكتبة التوفيقية)، ونقل ابن المدينى قوله بكون يحيى بن آدم حدث به على التوهم، لكن لم ينفرد به يحيى كما مضى فى كلام الدارقطنى حيث قال: «وقيل ذلك عن أبي حذيفة» غير أن أبا حذيفة النهدى ليس بشيء فى الثورى.

نعم: رأيت ابن عبد البر فى كتابه «الإنصاف فى البسملة» [١٧٦/٢ / ضمن الرسائل المنيرية]، قد جزم بكون عبيد الله الأشجعى قد تابع يحيى بن آدم على روايته الماضية عن الثورى، والأشجعى حافظ إمام؛ لكن يعكر على هذا: أن الإمام أحمد قد نص على أن هذا الحديث فى «كتاب الأشجعى» عن الثورى عن أبي نعامة عن أنس به . . . مثل رواية الجماعة عن سفيان، نقله عنه الحافظ فى «النتك» [ص ٣٠٧]، فإن صح ما نقله ابن عبد البر، فيكون الأشجعى قد اختلف عليه فى إسناده، غير أن المحفوظ عنه هو ما رآه الإمام أحمد فى كتابه، موافقاً لرواية الجماعة عن الثورى. وقد جنح ابن عبد البر إلى صحة الوجهين جميعاً عن الثورى، فقال فى كتابه «الإنصاف» [١٧٧/٢ / ضمن الرسائل المنيرية]: «يمكن أن يكون هذا الحديث عن خالد الحذاء عن أبي نعامة، وعن أبي قلابة؛ فيكون عنده بإسنادين، ولا يكون اختلافاً على خالد الحذاء».

٤٢٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَنَعَ بَعْضُ عَمَوْتِي لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَقَالَ: إِنِّي أَحْبَبُ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي وَتَصَلِيَ فِيهِ، قَالَ: فَأَتَاهُ وَفِي الْبَيْتِ فَحْلٌ مِنْ تَلِكِ الْفَحُولِ، فَأَمَرَ بِجَانِبِ مِنْهُ فَكَنَسَ وَرَشَّ، فَصَلَّى وَصَلِينَا مَعَهُ .

٤٢٠٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاكِجِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ،

= قلتُ: وهذا في دائرة الاحتمال، إلا أن الصواب هو ما جزم به الإمام أحمد وابن المديني والدارقطني من كون المحفوظ هو الوجه الأول عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نعام عن أنس به . . .

وهذا إسناد مستقيم إن كان أبو نعام قد سمعه من أنس، لكن خولف خالد الحذاء في سنده هو الآخر، كما بسطناه مع طرق الحديث وشواهد في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار». والله المستعان وانظر الماضي [برقم ٣٠٠٥، ٣٢٤٥].

٤٢٠٦- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٧٥٦]، وأحمد [١١٢/٣، ١٢٨]، وابن حبان [٥٢٩٥]، وابن أبي شيبة [٤٠٢٥]، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» [١٧٣-١٧٤]، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس . . . . قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٦٣/١]: «إسناده حسن؛ إلا أن له أصلاً في الصحيح من حديث إسحاق بن أبي طلحة عن أنس بن مالك».

قلتُ: بل سنده قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات أثبات سوى عبد الحميد بن المنذر؛ وقد وثقه النسائي وابن حبان وغيرهما؛ ولم يتكلم فيه أحد، لكن اختلف على أنس بن سيرين في سنده، كما بسطناه في «غرس الأشجار»، وحاصله أن بعضهم رواه عنه فقال: عن أنس به نحوه في سياق مغاير، ولم يذكر فيه واسطة بين أنس بن سيرين وأنس بن مالك، وأجبنا هناك عن هذا: بكون الوجهين محفوظين جميعاً؛ بدلالة اختلاف سياقهما، والله المستعان.

● تنبيه: قد سقط (أنس بن سيرين)، من سند أحمد في الموضع الثاني [١٢٨/٣]، من طبعة مؤسسة قرطبة) واستدركه المعلق على طبعة مؤسسة الرسالة [٣١٥/١٩] رقم [١٢٣٠٣].

٤٢٠٧- صحيح: أخرجه البخاري [٦١٢٧]، ومن طريقه البغوي في «تفسيره» [٢٠١/١]، وأحمد [١٥٧/٣]، والبيهقي في «الآداب» [٨٣٨]، وغيرهم من طرق عن مهدي بن ميمون عن غيلان بن جرير عن أنس به . . . =

حلثنا عبد الرحمن، عن مهدي بن ميمون، عن غيلان، عن أنس قال: إنكم تعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول الله ﷺ الموبقات .

٤٢٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: اسْتَبْنَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَصَلَّى عَلَيَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ .

= قلتُ: وله طريق آخر عن أنس به نحوه . . . عند أحمد [٣/ ٢٨٥]، وسنده ضعيف، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة .

٤٢٠٨ - منكر: أخرجه الترمذي [٣٧٢٨]، وفي «علله الكبير» [رقم ٤٦٩]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٧٩٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٢٩]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٩٩٩]، وغيرهم من طريق علي بن عباس عن مسلم بن كيسان الأعور عن أنس به . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الحاكم [٣/ ١٢١]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ١٣٤]، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً في «تاريخه» [٤٢/ ٢٩]، وعندهم: (وأسلم على يوم الثلاثاء) بدل: (وصلى على . . .) وهذان اللفظان عند ابن الأعرابي، ولكن على الشك بينهما .

قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذلك القوي؛ وقد روى هذا عن مسلم عن حبة عن علي نحو هذا).

وقال في «العلل»: «سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: علي بن عباس مقارب الحديث؛ ومسلم الأعور ضعيف ذاهب الحديث» .

قلتُ: أما علي بن عباس فقد ضعفه الجماعة إلا أنه لم يترك، فيعتبر به كما يقول الدارقطني، وهو من رجال الترمذي وحده، ولم ينفرد به، بل تابعه حبان بن علي العنزي عن مسلم الأعور عن أنس مثله . . . إلا أنه قال: ( . . . وأسلم علي من الغد يوم الثلاثاء) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٤/ ٢٨]، بإسناد صحيح إليه، لكن حبان أشد ضعفاً من علي بن عباس، بل تركه بعضهم، وقد تصحف اسمه إلى (حيان) بالياء، عند ابن عساكر، والصواب أنه (حبان) بالباء الموحدة .

نعم: قد رواه سليمان بن قرم بن معاذ أيضاً عن مسلم الأعور عن أنس به مثل لفظ حبان بن علي، عند ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٢٨-٢٩]، من طريقين عن سليمان به . . . =

٤٢٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَفَانُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ تَرَكْتُمْ بِالْمَدِينَةِ رِجَالًا مَا سِرْتُمْ مِنْ مَسِيرٍ، وَلَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ، وَلَا قَطَعْتُمْ مِنْ وَادٍ إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ فِيهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَكُونُونَ مَعَنَا وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟! قَالَ: «حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ».

\*\*\*

= قلتُ: وسليمان هذا مشاهة أحمد، وتكلم في حفظه جماعة، واعتمد ذلك الحافظ فقال في «التقريب»: «سبى الحفظ يتشيع».

ومدار هذا الطرق جميعاً: على مسلم بن كيسان الأعور؛ وقد مضى قول البخارى عنه: «ذاهب الحديث» وقال الفلاس: «منكر الحديث جداً» وقال النسائى: (ليس بثقة) ومثله قال الجوزجاني؛ وقال النسائى فى موضع آخر: «متروك» ومثله قال على بن الحسين بن الجنيد والدارقطنى وغيرهما؛ وضعفه أحمد مرة، ومرة قال: «لا يكتب حديثه».

■ والحاصل: أنه شيخ تالف؛ فالإسناد ساقط، وقد سكت عنه الحاكم والذهبي، وعزاه ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/٥٠]، إلى الترمذى وحده، ثم قال: «وإسناده ضعيف» أما قول الترمذى: (وقد روى هذا عن مسلم عن حبة عن على نحو هذا).

فهو يشير إلى الاختلاف فى سنده على مسلم الأعور، ولعله المضطرب فيه، وروايته عن حبة - وهو ابن جوين - قد مضى الكلام عليها عند المؤلف [برقم ٤٤٦]، من (مسند على). وفى الباب شواهد لا يصح منها شىء بهذا اللفظ. والله المستعان.

● تنبيه: وقع فى طبعة حسين الأسد بالمتن: (. . . وصلى عليه يوم الثلاثاء) كذا (عليه) والصواب: (على) يعنى ابن أبى طالب؛ وقد وقع لفظه على الصواب فى الطبعة العلمية [٣/٤٢٨]، وهكذا رواه ابن عساكر من طريق المؤلف فى «تاريخه» [٤٢/٢٩].

٤٢٠٩ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٨٣٩]، فانظر ثمة . .

## أبو ظلال، عن أنس

٤٢١٠ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ظَلَالٍ، عَنْ  
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي أَلْفَ سَنَةٍ: يَا حَنَّانُ، يَا  
 مَنَّانُ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: يَا جَبْرِيلُ، أَتَيْتَ عَبْدِي، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ جَبْرِيلُ فَيَرَى أَهْلَ النَّارِ  
 مُنْكَبِينَ عَلَى وُجُوهِهِمْ، قَالَ: فَيَرْجِعُ، فَيَقُولُ: يَا رَبُّ، لَمْ أَرَهُ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ  
 فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِ، فَيَجِيءُ رَبُّهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: يَا عَبْدِي، كَيْفَ  
 وَجَدْتَ مَكَانَكَ وَمَقِيلَكَ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبُّ شَرَّ مَكَانٍ، وَشَرَّ مَقِيلٍ، قَالَ: فَيَقُولُ:  
 رُدُّوا عَبْدِي، فَيَقُولُ: يَا رَبُّ، مَا كُنْتُ أَرْجُو أَنْ تَرُدَّنِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي، فَيَقُولُ: دَعُوا  
 عَبْدِي».

٤٢١٠ - منكر: أخرجه أحمد [٣/٢٣٠]، والبيهقي في «الشعب» [١/٣٢٠]، وابن أبي الدنيا  
 في حسن الظن بالله [رقم ١١٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/٨٦]، والبغوي في  
 «تفسيره» [٥/٢٤٨ / طبعة دار طيبة]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٧٤٠٨]، وابن  
 خزيمة في التوحيد [رقم ٤٧٩]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/٢٦٧]، والبيهقي أيضاً  
 في «الأسماء والصفات» [رقم ١٤٠ / طبعة الحاشدي]، وفي «البعث والنشور» [رقم ٥١]،  
 وكذا البغوي أيضاً في «شرح السنة» [٧/٤٦٨]، وغيرهم من طرق عن سلام بن مسكين عن  
 أبي ظلال عن أنس به . . .

قلت: هذا إسناد منكر، قال العراقي في «المغني» [٤/٩]: «أخرجه أحمد وأبو يعلى من رواية  
 أبي ظلال القسملی عن أنس؛ وأبو ظلال ضعيف؛ واسمه هلال بن ميمون» وقال في موضع  
 آخر [٤/٥٦]: «أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «حسن الظن بالله» والبيهقي في «الشعب»  
 وضعفه من حديث أنس» .

كذا قال، ولم أقف على تضعيف البيهقي له في «الشعب» ولا في غيره، وقال ابن رجب في  
 «التخويف من النار» [ص ٢١٦]، بعد أن عزاه لأحمد وحده: «أبو ظلال اسمه: هلال،  
 وضعفه» .

قلت: أبو ظلال هذا قد اتفقوا على أن اسمه: (هلال) لكن اختلف في اسم أبيه على وجوه =

٤٢١١- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدثنا يزيد، أخبرنا أبو ظلال، قال: دخلت على أنس بن مالك، قال لى: متى ذهب بصرُك؟ قال: وأنا ابن سنتين فيما حدثنى أهلى، قال: أفلا أبشرك؟ فقلت: بلى، فقال: مر ابن أم مكتوم على رسول الله ﷺ فسلم عليه ثم مضى، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: مَا لِمَنْ أَخَذَتْ كَرِيمَتِيهِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

= كثيرة، وكذا فى كنية أبيه أيضاً، وقد ضعفوه جميعاً حتى قال النسائى: (ليس بثقة) وقال البخارى: (عنده مناكير) وقال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [١١٩/٧]: «عامه ما يروى، لا يتابعه الثقات عليه» وقال ابن حبان فى المجروحين: «كان شيخاً مغفلاً يروى عن أنس ما ليس من حديثه؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال» ثم ساق له هذا الحدث من مناكيره، وزعم المزى فى «تهذيبه» [٣٥٢/٣٠] أن ابن حبان قد ذكره فى «الثقات» وتعقبه الحافظ فى «تهذيبه» [٨٥/١١]، قائلاً: «إنما ذكر ابن حبان فى «الثقات» [٥٠٤/٥]: هلال بن أبى هلال، يروى عن أنس وعنه يحيى بن التوكلى، وأما أبو ظلال: فقد ذكره فى «الضعفاء» [٨٥/٣]- [٨٦]. . .»، ثم قال الحافظ: «وقد فرق البخارى فى «التاريخ» بينه وبين أبى ظلال، وكلام المزى يقتضى أنهما واحد».

قلت: غلط أبو الحجاج فى هذا، وتابعه على غلظه: صاحبه الذهبى فى «الكاشف» [٣٤٢/٢]، فقال فى ترجمة هلال أبى ظلال القسملى: «ضعفوه سوى ابن حبان» ومثله فعل الهيثمى فى «المجمع» [٦٩٩/١٠]، والصواب هو ما حرره الحافظ أنفأ.

وقال ابن الجوزى بعد أن أورد الحديث فى «الموضوعات»: «هذا حديث ليس بصحيح» ثم أعله بأبى ظلال، لكن ناقشه الحافظ فى «القول المسدد» [ص ٣٤-٣٥]، بشأن وضعه، وقال: (وفى الجملة ليس هو موضوعاً) وقد نوافقه على هذا، ونزل بالحديث عن الوضع إلى النكارة والبطلان، فهل يرضى أبو الفضل بذلك؟! ونفسه فى هذا الكاتب ضعيف هزيل، على جلالته وقوته فى غيره! تماماً كسماهله ورخاوة نقده فى كتابه «الأمالى المطلقة» واللّه المستعان.

٤٢١١- صحيح: المرفوع منه فقط: أخرجه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٢٢٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٥٩]، و[رقم ٩٩٦٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢٠٦/٤]، والترمذى [٢٤٠٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٥٥]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ٢٠٥]، وابن عدى فى «الكامل» [١١٩/٧]- وعنده سقط فى سنده- وابن الأبار فى =

= «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» [ص ١٠٧]، وغيرهم من طرق عن أبي ظلال القسملی عن أنس به نحوه . . . وهو عند الترمذی بالمرفوع منه فقط، ومثله البخاری فی «تاریخه» وكذا البيهقي في الموضوع الثاني من «الشعب» ولفظه: (حدثني جبريل -عليه السلام- عن رب العالمين أنه قال: جزاء من أذهبت كريمته، يعنى عينيه: الخلود في داري، والنظر إلى وجهي) ولفظ المرفوع عند الطبراني: (إن الله قال: يا جبريل: ما ثواب عبدى إذا أخذت كريمته إلا النظر إلى وجهي، والجوار في داري) وزاد من قول أنس: (ولقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يكون حوله؛ يريدون أن تذهب أبصارهم).

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أشرس إلا أسد بن موسى).

قلت: أشرس هو ابن الربيع؛ ولم ينفرد عنه أسد بن موسى كما قال أبو القاسم، بل تابعه أم محمد بنت أخي أشرس أبي شيبان الهذلي: حدثني عمي أشرس عن أبي الظلال عن أنس به بنحو المرفوع منه فقط عند البيهقي في الموضوع الثاني من «الشعب».

ولعل مراد أبي القاسم اللخمي بتفرد أسد بن موسى به عن أشرس؛ إنما هو لسياق الحديث كله، فلا يرد عليه تلك المتابعة عند البيهقي؛ لكون متنها مختصراً بالمرفوع فقط، ثم إن أشرس بن الربيع أبا شيبان الهذلي يقول عنه الهيثمي في «المجمع» [٤٣/٣]: «لم أجد من ذكره» وليس كما قال، بل هو مترجم في «تاريخ أبي عبد الله الجعفي» [٤٢/٢]، وكذا في «الجرح والتعديل» [٣٢٢/٢]، برواية جماعة من «الثقات» عنه، ثم هو متابع عليه من قبل جماعة، وقال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأبو ظلال اسمه هلال».

قلت: وأبو ظلال هذا هو آفة هذا الطريق، وقد مضى كلام النقاد عنه بالحديث الماضي؛ ولم يحسن أحد فيه القول، بل ضعفوه جميعاً، اللهم إلا ما كان من البخارى وحده، فإنه قال: «مقارب الحديث» وكان حسن الرأي فيه كما نقله عنه الترمذى في علله الكبير [ص ٤٤٦]، لكنه قال أيضاً: «عنده مناكير» كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [٨٥/١١]، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من مناكيره في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها: «عامه ما يروى: ما لا يتابعه الثقات عليه».

وبه أعله العراقي في «المغنى» [٣٠/٤]، والبوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٧٥/٨] أما الهيثمي: فإنه قال في «المجمع» [٤٣/٣]: (أبو ظلال ضعفه أبو داود والنسائي وابن عدى؛ ووثقه =

٤٢١٢- حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودِ الْجَحْدَرِيِّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو ظَلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَلَكَ رَجُلَانِ مَفَازَةً: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَالْآخَرُ بِهِ رَهَقٌ، فَعَطَشَ الْعَابِدُ حَتَّى سَقَطَ، فَجَعَلَ صَاحِبُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَمَعَهُ مَيْضَاءٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَهُوَ صَرِيحٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَئِنْ مَاتَ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ عَطَشًا وَمَعِيَ مَاءٌ، لَا أُصِيبُ مِنَ اللَّهِ خَيْرًا أَبَدًا، وَإِنْ سَقَيْتُهُ مَائِي لِأَمْوَتَنَ، فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَزِمْ وَرَشَّ عَلَيَّ مِنْ مَائِهِ وَسَقَاهُ مِنْ فَضْلِهِ، قَالَ: فَقَامَ، حَتَّى قَطَعَا الْمَفَازَةَ، قَالَ: فَيُوقَفُ الَّذِي بِهِ رَهَقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْحِسَابِ، فَيُؤَمَّرُ بِهِ إِلَى النَّارِ، فَتَسُوقُهُ الْمَلَائِكَةُ، فَيَرَى الْعَابِدَ، فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ، أَمَا تَعْرِفُنِي؟ قَالَ: يَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا فُلَانُ الَّذِي آثَرْتُكَ عَلَى نَفْسِي يَوْمَ الْمَفَازَةِ، قَالَ: يَقُولُ: بَلَى، أَعْرِفُكَ، قَالَ: فَيَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ: قَفُوا، قَالَ: فَيُوقَفُ، وَيَجِيءُ حَتَّى يَقِفَ وَيَدْعُو رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبُّ، قَدْ تَعَرَّفَ يَدُهُ عِنْدِي، وَكَيْفَ آثَرَنِي عَلَى نَفْسِهِ، يَا رَبُّ هَبْهُ لِي، فَيَقُولُ: هُوَ لَكَ، قَالَ: وَيَجِيءُ فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ»، قَالَ الصَّلْتُ: قَالَ جَعْفَرٌ: قَلْتُ: حَدَّثَكَ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

= ابن حبان) كذا تابع شيخ شيوخه أبا الحجاج المزني في جزمه بـ «تهذيبه» [٣٥١ / ٣٠]، بكون ابن حبان قد ذكر أبا ظلال القسملي في «الثقات»، وهو غلط منه، تبعه عليه الذهبي وغيره، وقد تعقبه فيه الحافظ في «تهذيبه» [٨٥ / ١١]، وفي «الفتح» [١١٧ / ١٠]، وقد ذكرنا نص عبارته في «تهذيبه» بالحديث الماضي.

وقد تويع أبو ظلال - واسمه هلال، واختلف في اسم أبيه على أقوال - على نحو المرفوع منه عن أنس تابعه جماعة: منهم عمرو مولى المطلب كما مضى عند المؤلف [برقم ٣٧١١]، ومنهم: سعيد بن سليم الضبي كما يأتي أيضاً [برقم ٤٢٣٧]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وهو حديث صحيح ثابت جليل.

٤٢١٢- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣ / رقم ٢٩٠٦]، والخطيب في موضح الأوهام [٥٢٣ / ٢] - وعنده معلقاً - وغيرهما من طريق الصلت بن مسعود عن جعفر بن سليمان عن أبي ظلال عن أنس به . . .

٤٢١٣ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ الْبَرْجَمِيِّ، عَنْ أَبِي الظَّلَالِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَ: كَانَتْ لَهَا شَاةٌ، فَجَمَعَتْ مِنْ سَمْنِهَا فِي عَكَّةَ، فَمَلَأَتْ الْعَكَّةَ ثُمَّ بَعَثَتْ بِهَا مَعَ رَبِيبَةٍ، فَقَالَتْ: يَا رَبِيبَةَ، أَلْبَغِي هَذِهِ الْعَكَّةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْتِدُم بِهَا، فَاَنْطَلَقْتُ بِهَا رَبِيبَةً حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، [عَكَّةَ] سَمَنْ بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ أُمُّ سَلِيمٍ، قَالَ: «فَرَّغُوا لَهَا عُكَّتَهَا»، فَفَرَّغْتَ الْعَكَّةَ، فَدَفَعْتَ إِلَيْهَا، فَاَنْطَلَقْتُ بِهَا، فَجَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ، فَرَأَتْ الْعَكَّةَ مَمْتَلِئَةً تَقْطُرُ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: يَا رَبِيبَةَ، أَلَيْسَ أَمْرَتُكَ

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي ظلال إلا جعفر، تفرد به الصلت».

قلت: الصلت وشيخه من رجال «الصحيح»؛ إنما الآفة في أبي ظلال؟! ذلك الذي أظله سوء حاله بكلام النقاد فيه، فلم يجد له مخرجاً، وبه أعله «الشهاب» البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨ / ٧٥]، فقال: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف؛ لضعف أبي ظلال القسملی، واسمه هلال بن أبي هلال، ويقال: ابن أبي مالك».

قلت: وقيل غير ذلك في اسم أبيه، وقد أغرب المنذرى، فقال في «ترغيبه» [٢ / ٣٩]، بعد أن عزا الحديث إلى الطبراني والبيهقي في «الشعب»: (أبو ظلال اسمه هلال بن سويد، أو ابن أبي سويد، وثقه البخاري وابن حبان لا غير).

وتبعه على هذا: الهيثمي في «المجمع» [٣ / ٣٢٤]، وهذا منهما تساهل كشفه الإمام في «الضعيفة» [رقم ٥١٨٦]، وتكاد تكون كلمة النقاد متفقة على تضعيف أبي ظلال، وقد نقل المنذرى عن البيهقي أنه ضعف هذا الطريق، ثم ساق له طريقاً آخر عن أنس به نحوه . . . إلا أن فيه على بن أبي سارة، وهو متروك كما يقول المنذرى؛ وهذا الطريق قد مضى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٢٤٩٠].

وله طرق أخرى عن أنس به نحوه مع اختلاف في سياقه: وكلها مناكير على التحقيق، راجع بعضها في «الضعيفة» [رقم ٩٣، ٥١٨٦].

٤٢١٣ - منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٥ / رقم ٢٩٣]، وأبو نعيم في «الدلائل» [١ / ٣٩]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ١٣٦٢]، وابن عساكر في «تاريخه» كما في «مختصره» لابن منظور [١ / ١٨٥]، وغيرهم من طريق شيبان بن فروخ عن محمد بن زياد البرجمي عن أبي ظلال عن أنس به . . . بطوله، إلا أن سياق أبي نعيم قد انتهى عند قوله: (إن الله أطعمك كما أطعمت نبيه) ووقع عندهم جميعاً: (زينب)، بدل (ربيبة).

أن تنطلقى بها إلى رسول الله ﷺ؟! فقالت: قد فعلت، فإن لم تصدقيني، فانطلقى فسلى رسول الله ﷺ، فانطلقت أم سليم ومعها ربيبة، فقالت: يا رسول الله، إني بعثت إليك معها بعكة فيها سمن، قال: «قَدْ فَعَلْتُ، قَدْ جَاءَتْ بِهَا»، فقالت: والذي بعثك بالهدى ودين الحق إنها لمثلثة تقطر سمنًا! قال: فقال لها رسول الله ﷺ: «أَتَعْجَبِينَ أَنْ كَانَ اللَّهُ أَطْعَمَكَ كَمَا أَطْعَمْتَ نَبِيَّهُ؟! كَلِي وَأَطْعَمِي»، قالت: فجئت البيت، فقسمت في قعب لنا كذا وكذا، وتركت فيها ما ائتمنا منه شهرًا أو شهرين .

= قلت: وهذا إسناد موضوع، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/٥٤٣]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وفى إسنادهما: محمد بن زياد البرجمى [بالأصل: (الترجمى) وهو تصحيف] وهو اليشكرى وهو كذاب» ومثله قال البوصيرى فى «الإتحاف» [٧/٤٨].

ومحمد بن زياد اليشكرى هذا قد كذبه كما قال الحافظ فى: «التقريب» فقال أحمد: «كذاب خبيث أعور، يضع الحديث» وقال ابن معين: (كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث، منهم: محمد بن زياد، كان يضع الحديث) وكذا كذبه أبو زرعة والجوزجاني والنسائي والدارقطنى وجماعة، وتركه الآخرون، وهو من رجال الترمذى وحده.

لكنى لم أجد من وصفه بـ(البرجمى) فى ترجمته، لكن نص المزى فى ترجمته من «التهذيب» [٢٥/٢٢٢]، على كونه يروى عن (أبى ظلال القسملى) وعنه (شيبان بن فروخ) وشيخه أبو ظلال - واسمه هلال - ضعفه الجماعة إلا ما كان من البخارى وحده، كما مضى الكلام فى ثلاثة الأحاديث الماضية؛ والله المستعان.

ثم نظرت: فرأيت فى طبقة (محمد بن زياد اليشكرى) شيخاً آخرًا يسمى: (محمد بن زياد) ونسبته (البرجمى) كما وقع عند الجميع، وهو مترجم فى «تاريخ البخارى» [١/٨٣]، و«الجرح والتعديل» [٧/٢٥٨]، وثقات ابن حبان [٧/٣٩٩]، وذكره الحافظ فى «التعجيل» [ص ٣٦٤]، وفى «اللسان» [٥/١٧٣]، وقد نص ابن أبى حاتم على رواية شيبان بن فروخ عنه، لكنهم لم يذكروا رواية له عن (أبى ظلال) غير أنه من تلك الطبقة، وأراه هو المراد هنا إن شاء الله؛ وقد جهله أبو حاتم الرازى؛ وأقره الذهبى فى «الميزان» ووثقه ابن حبان؛ وكذا الفضل بن سهل الأعرج وابن إشكاب الحافظان كما حكاه عنهما: ابن عدى فى ترجمة (إسماعيل بن عمر البجلي) من «الكامل» [١/٣٢٢]، فأقل أحواله أن يكون صدوقًا؛ فالتزقت آفة الحديث بـ(أبى ظلال) وحده، والله المستعان.

٤٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ نَجِيحِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَجَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَأَمْرُهُمَا سَنَةٌ.

● تنبيه: قد وقع عند الجميع -دون المؤلف- تسمية مبعوثة أم سليم بـ (زينب)، فذكرها بعضهم لذلك في (الصحابة)، لكن لم يعجب الحافظ هذا الصنيع، فقال في «الإصابة» [٦٨٢/٧]، بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني: «وفى حفظى: أن قوله: «زينب» تصحيف، وإنما هي «رييبة» بمهملة وموحدتين، الأولى مكسورة، بينهما تحتانية، وآخره هاء تأنيث؛ فليحذر هذا إن شاء الله تعالى».

قلت: والذي في محفوظ الحافظ هو الذي وقع عند المؤلف، و(رييبة) قريبة في الرسم من (زينب) إذا انفرجت هاء (رييبة) أو ضمت باء (زينب) لكن الأقرب عندي: هو العكس، وهو كون (رييبة) مصحفة من (زينب)، لانفراد أبي يعلى وحده بـ (رييبة) والحكم للأغلب ما لم يظهر وجه التصحيف، ولعلني أقول كما قال الحافظ: (فليحذر هذا).

٤٢١٤ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٨٧٨٣]، وعنه المؤلف أيضاً [برقم ٤٢١٥]، من طريق محمد بن الحسن الأسدي عن محمد بن سليم أبي هلال الراسبي عن نجيح أبي علي عن أنس به . . . .

قلت: قال الهيثمي في «المجمع» [٤٠٥/٦]: (رواه أبو يعلى ورجاله ثقات) وليس كما قال، فإن أبا هلال الراسبي متكلم فيه، والتحقيق أنه ليس بقوى كما قال النسائي وغيره، وكان مضطرب الحديث كما قاله الإمام أحمد، وشيخه (نجيح أبو علي) لا يعرف روى عنه سوى أبي هلال وحده، هكذا ذكره البخاري في «تاريخه» [٤٨٦/٥]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٤٩٣/٨]، ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في «ثقاته» [٤٨٦/٥]، لما تقرر من تساهله الفاحش في توثيق مثل هذا الطراز من أعمار التابعين، والهيثمي مغرم بمسايرة ابن حبان في توثيقه كل أحد.

والراوى عن أبي هلال الراسبي: هو أبو أحمد الزبيرى الحافظ المأمون؛ وقد توبع عليه فى الآتى: تابعه محمد بن عبد الله الأسدي الملقب بـ (الثل) وفيه كلام معروف. والحديث صحيح ثابت دون قول أنس فى آخره: (وأمرهما سنة)، فهو ضعيف بهذا التمام، وهذه الجملة الأخيرة: قد رواها يعقوب الفسوى فى «المعرفة» [٢٥٧/١]، ومن طريقه ابن عساكر فى =

۴۲۱۵- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ نَجِيحِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَجَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَمْرُهُمَا سَنَةٌ.

۴۲۱۶- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا رُوْحٌ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ عَلَى قَرْنِ شَيْطَانٍ، وَصَلُّوا بَيْنَ ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ».

۴۲۱۷- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ مَا، يُقْضَى لَهُ فِضَاءٌ إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ».

= «تاريخه» [۳۹۳/۳۰]، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَسَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو هَلَالٍ -يَعْنِي الرَّاسِبِي- عَنْ رَجُلٍ أَظَنَّهُ نَجِيحٌ -يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَأَمْرُهُمَا سَنَةٌ) وَاَنْظُرِ الْمَاضِي [بِرَقْمِ ۱۴۶].

● تنبيه مهم: قد سقط (أنس بن مالك) من سند ابن أبي شيبه، فلم يفظن الإمام لهذا في «الإرواء» [۵/۸]، فقال: «يا سنده مرسل».

۴۲۱۵- ضعيف بهذا التمام: انظر قبله . .

۴۲۱۶- حسن بهذا اللفظ: هذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين سوى أسامة بن زيد، وهو المدني الليثي؛ مختلف فيه، والعمل على تحسين حديثه إلا عند المخالفة، ورد ما أنكر عليه، وهو من رجال مسلم.

وروح في سنده هو ابن عبادة الحافظ العالم؛ وللحديث شواهد ثابتة؛ لكن دون هذا السياق جميعاً، وقد استوفينا أحاديث الباب في «غرس الأشجار». والله المستعان . .

۴۲۱۷- قوی: أخرجه أحمد [۱۱۷/۳]، [۱۸۴]، وابن حبان [۷۲۸]، والبيهقي في «الشعب» [۷/رقم ۹۹۵۱]، وهنادي في «الزهد» [رقم ۳۹۹]، والضياء في «المختارة» [رقم ۱۸۱۵، ۱۸۱۶، ۱۸۱۷، ۱۸۱۸]، وابن شاهين في جزء من حديثه [رقم ۳۶]، وعبد الله بن أحمد في «زوائد علي المسند» [۲۴/۵]، والقضاعي في «الشهاب» [رقم ۵۹۶]، ومحمد بن عاصم الأصبهاني =

= فى جزئه [رقم ١٠]، والذهبى فى «التذكرة» [٣/ ٨٤١-٨٤٢]، وابن جُمَيْع فى «المعجم» [رقم ١١٣]، وأبو بكر الهاشمى فى نسخة أبى مسهر وغيره [رقم ٣٢]، والذهبى أيضاً فى سير النبلاء [٣٤٢/١٥]، وغيرهم من طرق عن ثعلبة عن أنس به . . .

وزاد البيهقى ومحمد بن عاصم وابن شاهين وابن جميع وأبو بكر الهاشمى والذهبى فى أوله : (كنا مع النبى ﷺ فتبسم ضاحكًا، قال : عجبت للمؤمن . . .) لفظ البيهقى ؛ ولفظ محمد بن عاصم : (تبسم رسول الله، فقلت : يا رسول الله مم ضحكت؟! قال : عجبًا للمؤمن . . .) ولفظ ابن شاهين : (تبسم رسول الله ﷺ فقال القوم : رأيناك تبسمت، فقال : عجبت للمؤمن . . .) ولفظ ابن جُمَيْع والذهبى : (استضحك النبى ﷺ فقال : عجبت لأمر المؤمن . . .) ولفظ أبى بكر الهاشمى : (ضحك النبى ﷺ ثم قال : عجبًا للمؤمن . . .) وهذه الزيادة رواية للضياء ؛ وكذا رواية للمؤلف أيضاً كما يأتى [برقم ٤٢١٨].

قلت : وسنده حسن صالح ؛ مداره على ثعلبة، وقد اختلف فى اسم أبيه على ألوان ، فقليل : (ثعلبة بن مالك) وقيل : (ابن عاصم) وقيل : (ابن الحكم)، وقيل غير ذلك، وقد اتفقوا على أن كنيته : (أبو بحر البصرى) وقد روى عنه جماعة من الأكابر : أمثال الحسن بن عبيد الله بن عروة وشعبة، ورقبة بن مصقلة، والمسعودى، وقاسم بن شريح ؛ وابن أبى ليلى وأشعث بن سوار وغيرهم، وسئل عنه أبو حاتم كما فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٤٦٣]، فقال : «صالح الحديث» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٩٩]، وتبعه الهيثمى -على عادته- فى «المجمع» [٧/ ٤٥٦]، فقال : «رواه أحمد وأبو يعلى . . . ورجال أحمد ثقات، وأحد أسانيد أبى يعلى رجاله رجال «الصحيح»، غير أبى بحر ثعلبة، وهو ثقة» .

■ والصواب : أنه شيخ صدوق دون الثقة وفوق المقبول، وقد توبع عليه : تابعه الأعمش عن أنس مرفوعاً : (المؤمن لا يقضى له قضاء إلا كان خيراً له) أخرجه ابن حبان فى «الثقات» [٤٦٨/٨]، بإسناد صحيح إليه به . . .

لكن الأعمش لا يصح له سماع من أنس كما قاله النقاد، وهذا الطريق : مضى عند المؤلف [برقم ٤٠١٩]، وله طريق ثالث عن أنس به . . . فى سياق أتم نحوه . . . عند الضياء فى «المختارة» [رقم ١٦٩٢]، وسنده فيه نظر على غرابته، وللحديث شواهد نحوه عن جماعة من الصحابة . . . لكن دون هذا اللفظ جميعاً . والله المستعان .

٤٢١٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا جريرٌ، حَدَّثَنَا الحسن بن عبيد الله، عن ثعلبة، عن أنس بن مالك، قال: تبسم رسول الله ﷺ، ثم قال: «عَجِبْتُ لِلْمُؤْمِنِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْضِي لَهُ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ».

٤٢١٩- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حَدَّثَنَا سلام بن مسكين، حَدَّثَنَا يزيد الضبي، عن أنس بن مالك، قال: ما صليت خلف أحد بعد رسول الله ﷺ أخف صلاةً من رسول الله ﷺ، ولا أوجز في تمام.

٤٢١٨- قوى: مضى الكلام عليه.

٤٢١٩- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨/ ٨٨٥٢]، ومن طريق سلام بن مسكين عن يزيد الضبي عن أنس به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد الضبي إلا سلام بن مسكين».

قلت: وسلام ثقة فاضل عابد قانت؛ إنما الشأن في شيخه (يزيد الضبي) وهو يزيد بن عامر الضبي، ترجمه البخاري في «تاريخه» [٨/ ٣٥١]، فقال: «سمع أنس بن مالك، روى عنه سعيد بن سليمان، وسلام بن مسكين، يعد في البصريين؛ يقال: يزيد بن نعمة الضبي» ومثله ذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٥٤٥]، وقال: «وهو الذي يقال له: يزيد بن نعمة الضبي».

قلت: ثم فرق بينهما ابن حبان تبعاً للبخاري، فقال ابن حبان في «الثقات» [٣/ ٤٤٢]: «يزيد ابن نعمة الضبي له صحبة».

كذا جزم بصحته، والبخاري لما ترجم لـ (يزيد بن نعمة) في «تاريخه» [٨/ ٣١٣]، لم يثبت له الصحبة، وإن أوهم كلامه كونه صحابياً، ولهذا غلطه ابن أبي حاتم في ترجمة (يزيد بن نعيم) من «الجرح والتعديل» [٩/ ٢٩٢]، فقال: «لا صحبة له؛ حكى البخاري أن له صحبة، وغلط».

ويبدو أن البخاري كان متردداً بشأن يزيد بن نعمة، فصنعه في ترجمته من «تاريخه» يفهم منه أن ليزيد صحبة، مع كونه لما سأله الترمذي في «علله الكبير» [رقم ٣٩١]، عن حديث رواه يزيد ابن نعمة عن النبي ﷺ قال له: (هو حديث مرسل) فقال الترمذي معلقاً: (كأنه -يعني البخاري- لم يجعل يزيد بن نعمة من أصحاب رسول الله ﷺ).

■ والحاصل: أن يزيد بن عامر الضبي هو نفسه يزيد بن نعمة الضبي، الذي يروى عن أنس، =

٤٢٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَابًا وَلَا فحاشًا، كَانَ يَقُولُ لِأَحَدِنَا عِنْدَ الْمُعْتَبَةِ: «مَا لَهُ، تَرَبَّتْ يَمِينُهُ!». .

٤٢٢١- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا سَلَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لِأَعْرِفُ دَعْوَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِي، أَن يَبَارِكَ لِي فِي مَالِي وَوَلَدِي .

= وعنه سلام بن مسكين وجماعة؛ وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «صالح الحديث» وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق) لكن نقل الحافظ في «تهذيبه» [٣٦٤/١١]، عن أبي جعفر الطبري أنه ذكر: (يزيد بن نعامة) في «تهذيب الآثار» وقال: «يزيد الضبي مجهول؛ لا تثبت به حجة» وتابعه الحافظ في التقريب فقال في ترجمة (يزيد بن نعامة): «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين، والصواب عندي: أنه شيخ صدوق كما قال الذهبي؛ فالإسناد حسن، وقد توبع عليه يزيد الضبي: تابعه جماعة عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها: [برقم ٢٨٥٢، ٢٨٦٤، ٣١٦٨، ٣٢٦٢، ٣٣٦٠]، والله المستعان .

٤٢٢٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٦٨٤، ٥٦٩٩]، وأحمد [١٢٦/٣، ١٤٤، ١٥٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٥٨٠]، وفي «الآداب» [رقم ٣٣٤]، وابن أبي الدنيا في «الحلم» [رقم ١٠٥]، وفي «الصمت» [رقم ٦٨١]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٣٩٦]، وابن سعد في «الطبقات» [٣٦٩/١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٦٧/٣]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٤٢٩]، وابن السنن في «اليوم واللييلة» [رقم ٣٢٣]، والخرائطي في مساوئ الأخلاق [رقم ٣٩، ٥٠]، وأبو محمد البغوي في «الأنوار» [رقم ٢٠٦]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢/ ٦٣٦]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس به . . . . . قلت: وله شواهد عن جماعة من الصحابة به مرفقاً .

٤٢٢١- صحيح: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢٠/٧]، والبخاري في «تاريخه» [١٥/٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٥٤/٩]، وغيرهم من طرق عن سلام بن مسكين عن عبد العزيز ابن أبي جميلة عن أنس به .

قلت: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وابن أبي جميلة ترجمه البخاري في «تاريخه» =

٤٢٢٢- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى الختلى، حَدَّثَنَا السهمى أبو وهب، حَدَّثَنَا سليمان الحضرمى، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ خَيْرًا ابْتَلَاهُمْ».

= [١٥ / ٦]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٣٧٩ / ٥]، ولم يذكر فيه جرْحاً ولا تعديلاً، ولا ذكر له راوياً عنه سوى سلام بن مسكين وحده، وأورده ابن حبان فى «الثقات» [١٢٤ / ٥]، وما يجديه ذلك؛ لما علم من تساهله فى توثيق هذا الضرب من أغمار التابعين. لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٣٢٠٠، ٣٢٣٨، ٣٣٢٨]، ويأتى بعضها [برقم ٤٢٣٦]، وانظر المزيد فى «الصحيحة» [٥ / ٢٨٤].

٤٢٢٢- حسن: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧ / رقم ٩٧٨٥]، وفى «الآداب» [رقم ٧٢٣]، من طريق أحمد بن عبيد الصفار - وهذا فى «مسنده» - عن محمد بن الفرج الأزرق، عن عبد الله ابن بكر السهمى عن سنان الحضرمى عن أنس به . . .

قلت: هذا إسناد لا يثبت، وفيه علتان:

الأولى: محمد بن الفرج الأزرق: ضعفه الدارقطنى؛ وتكلم فيه الحاكم لأجل صحبته حسناً الكرايسى، وقال ابن حزم: «مجهول».

أما جهالته، فتلك مجازفة من أبى محمد الفارسى؟! والرجل بغدادى معروف.

وأما طعن الحاكم، فتعنت زائد، كما يقول الذهبى فى ترجمته من «الميزان».

وأما تضعيف الدارقطنى، فهى قاصمة الظهر، لكن روى الحاكم عن الدارقطنى فى سؤالاته [ص ١٤٣ / رقم ١٨٨]، أنه قال: (لا بأس به من أصحاب الكرايسى، يطعن عليه فى اعتقاده) فلعل ما نقل عنه من تضعيفه موجه إلى اعتقاد الرجل؛ وليس إلى ضبطه فى الرواية، وقد ناضل عنه الخطيب فى «تاريخه» [٣ / ١٥٩]، وقال: «أما أحاديثه فصحاح، وروايته مستقيمة؛ لا أعلم فيها شيئاً يستنكر؛ ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميل؛ سوى ما ذكرته عن البرقانى أنفاً».

يعنى من نقله تضعيفه عن الدارقطنى، وقد عرفت ما فيه، وقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩ / ١٤٤]، وهو كما قال الحافظ عنه فى «التقريب»: «صدوق ربما وهم» وإنما ذكرته هنا لأنصفه، وقد توبع عليه عند المؤلف أيضاً. وقد ترجموه فى «التهذيب» وذيوله تمييزاً.

والثانية: سنان الحضرمى؛ نسبة البيهقى عقب روايته فى «الآداب» فقال: «سنان هذا: هو ابن

= قلتُ: وهو شيخ مضطرب الحديث كما يقول أبو حاتم الرازى، وضعفه ابن معين وغيره، فقال هو والنسائي: «ليس بالقوى» ولم يخرج له البخارى فى «صحيحه» إلا مقروناً، وقد مشاه ابن عدى؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٣٣٧/٤]، إلا أن الضعف على شمائله أبين، وهو من رجال «التهذيب»؛ ولم أجد من نسبه (حضرماً) بعد التتبع.

ثم إن بالإسناد علة أخرى؛ وهى أن سنان بن ربيعة على ضعفه، كان قد خرف بأخرة أيضاً، وقد نص ابن معين على أن سماع عبد الله بن بكر السهمى منه: إنما كان عقب خرفه كما نقله أبو عبد الله الجعفى فى «تاريخه» [١٦٤/٤]، وقد تصحف اسم سنان بين ربيعة عند المؤلف فى الطبعتين إلى (سليمان الحضرمى) هكذا: (سليمان) بدل: (سنان) فقال حسين الأسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٢٢٣/٧]: «سليمان الحضرمى لم أعرفه، وإن كان البصرى فهو مجهول» كذا قال، وقد عرفت ما فيه، لكن سناناً لم ينفرد به عن أنس، بل توبع عليه:

١- تابعه سنان بن سعد عن أنس مرفوعاً بلفظ: (إن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم) فى سياق أتم، يأتى عند المؤلف [برقم ٤٢٥٤، ٤٢٥٥]، دون موضع الشاهد، وكذا يأتى بعضه [برقم ٤٢٥٣]، وهناك يكون تمام تخريجه والكلام عليه إن شاء الله؛ وهو منكر من هذا الوجه، كما سنوضحه هناك.

٢- وتابعه أيضاً: عيسى الإسكندراني عن أنس مرفوعاً: (إذا أحب الله قومًا ابتلاهم).

خرجه الطبراني فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٢٢٨]، من طريق بكر بن سهل الدمياطى عن عبد الله بن يوسف - هو المصرى التنيسى - عن ابن لهيعة عن إسحاق عن عيسى به . . . قال الطبراني: «لم يروه عن أنس إلا عيسى، ولا عنه إلا إسحاق الأزرق البصرى، وليس بالواسطى؛ تفرد به ابن لهيعة».

قلتُ: شيخ الطبراني: (بكر بن سهل) تكلموا فيه كما تراه فى «اللسان» [٥١/٢]، وبه أعلى الهيثمى فقال: «رجال الطبراني موثقون سوى شيخه» نقله عنه المناوى فى «الفيض» [١/ ٢٤٦]، والذى رأته فى «المجمع» [١١/٣]، هو قول الهيثمى: «رواه الطبراني فى «الأوسط»، وفيه ابن لهيعة؛ وفيه كلام».

قلتُ: الهيثمى مضطرب الرأى فى ابن لهيعة، فتارة يوثقه؛ وتارة يضعفه؛ وتارة يتوقف فيه، وهو مقصر على كل حال فى إعلاله؛ لأن ابن لهيعة لم ينفرد به، بل تابعه عليه عمرو بن الحارث =

= المصرى - الثقة المأمون - عن إسحاق الأزرق عن عيسى عن أنس به مثله عند الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٥٠، ٢٣٥١]، من طريقتين عن ابن وهب عن عمرو به .  
 قلت: ومتابعة عمرو وهذا ترد على الطبرانى فى جزمه بتفرد ابن لهيعة به، وكذا قوله: «لم يروه عن أنس إلا عيسى» فيرد عليه ما مضى من متابعة سنان بن ربيعة، وسعد بن سنان، كلاهما عن أنس به . . . مثله . . . إلا سنان بن ربيعة فإنه بنحوه، ثم إن مدار هذا الطريق على رجلين:  
 الأول: إسحاق الأزرق: هكذا وقع فى كلام الطبرانى الماضى؛ وكذا فى الموضع الأول عند الضياء، ووقع فى الموضع الثانى عند الضياء: (إسحاق بن الأزرق) بزيادة (ابن) بين إسحاق ولقبه، وبهذا الاسم ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٢/٢٣٩]، وقال: «روى عن أبى سالم الجيشانى، روى عنه: عمرو بن الحارث، يعد فى المصرين، سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك».

قلت: ومثله ترجمه ابن حبان فى «الثقات» [٦/٥٢]، غير أنه لم يذكر كونه من المصرين، فالرجل مصرى؛ وليس بصرياً كما وقع فى كلام الطبرانى السابق، ولعله تصحيف وقع فى المطبوع، ولم أجد من ترجمه غير من مضى، فهو شيخ غائب الحال، وتوثيق ابن حبان له لا ينفعه أصلاً! لكونه ما عرفه ولا خبر حاله، ولعله مشى فى ترجمته خلف البخارى فى «تاريخه»، فهو يسايره دائماً فى تراجم أمثال تلك الطبقة وما فوقها، لكنى لم أجد إسحاق بن الأزرق فى «تاريخ البخارى» الآن، فكأنه غاب عنى، أو ضاع منى، ثم عثرت عليه فيه [١/٣٨٠]، ولم يزد فى ترجمته على ما ذكره ابن حبان إلا قليلاً، فالرجل مجهول الصفة البتة، وليس هو بإسحاق بن يوسف الأزرق الثقة العابد المأمون الواسطى كما نبه عليه الطبرانى فيما مضى عنه بقوله: «وليس بالواسطى».

والثانى: عيسى الإسكندرانى مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، قد بدلتُ جهدى للوقوف عليه من بطون الدفاتر؛ فلم أهدت إليه، فأين هو من سكان الأرض؟! .  
 ورواه يزيد الرقاشى عن أنس مرفوعاً بلفظ: (إن الله إذا أحب عبداً وأراد أن يضافه: صب عليه البلاء صباً، وثجه عليه ثجاً، . . .) وذكر كلاماً آخر.

هكذا أخرجه ابن أبى الدنيا فى المرض والكفارات [رقم ٢٢٠]، من طريق أحمد بن بجير، عن موسى بن داود - هو الضبى - عن بكر بن خنيس عن يزيد الرقاشى به .

= قلتُ: وهذا إسناد منكر، ابن بجير لم أقف له على توثيق معتبر، ولا غير معتبر، وشيخه موسى الضبي وثقه جماعة؛ وكان عالمًا زاهدًا صاحب تصانيف؛ لكن يقول أبو حاتم: «في حديثه اضطراب».

وشيخه بكر بن خنيس: تركه جماعة، وضعفه آخرون، فهو يدور بين الضعف والترك، ولولا زهده وعبادته لأمكن أن يكون متهمًا، قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [١/١٩٥]: «يروى عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة؛ يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها».

وهذا ليس إفراطًا من ابن حبان كما وصفه الحافظ في ترجمة بكر من التقريب، فقال: (صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان) بل قوله: (صدوق له أغلاط) تساهل من الحافظ بلا شك، كأنه غره توثيق العجلي لبكر.

ويزيد الرقاشي هو ابن أبان أبو عمرو البصري العابد الزاهد الرجل الصالح؛ إلا أنه منكر الحديث، وقد تناوله شعبة تناولاً أجارك الله منه! وقد اختلف على بكر بن خنيس في سنده أيضًا؛ فرواه عنه موسى بن داود على الوجه الماضي، وخالفه آدم بن أبي إياس وعفيف بن سالم وغيرهما، فرواه عن بكر بن خنيس فقالوا: عن ضرار بن عمرو عن يزيد الرقاشي عن أنس به نحوه في سياق أطول، فزادوا فيه واسطة بين بكر بن خنيس وي زيد الرقاشي.

هكذا أخرج الكلاباذي في «مفتاح المعاني» [رقم ١٩]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «اللآلئ المصنوعة» [٢/٣٣٣]، والأصفهاني في «الترغيب والترهيب» كما في «المغني» للعراقي [٤/٤٨]، ولعل هذا الاضطراب من بكر بن خنيس.

وبه وبشيخه الرقاشي - في الطريق الأول - أعله العراقي في «المغني» [٤/٤٨]، ورأيته قد ذكره في [١/٢٥٨]، وعزاه لأبي منصور الديلمي في «مسند الفردوس» ثم قال: «وسنده ضعيف».

■ وبالجملة: فطرق الحديث عن أنس: كلها واهية، وله شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وأكثرها مناكير أيضًا، بل ولا أعلم يصح في هذا الباب: سوى حديث محمود بن لبيد: أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله - عز وجل - إذا أحب قومًا ابتلاهم؛ فمن صبر فله الصبر، ومن جزع فله الجزع).

أخرجه أحمد [٥/٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩]، والبيهقي في «الشعب» [٧/٩٧٨٤]، والشجري في «الأمالي» [ص ٤٠٤]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٨٢]، وابن شاهين في =

= «الترغيب» [رقم ٢٧٥]، وابن الجوزى فى «الثبات عند الممات» [ص ٣١-٣٢]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطالب عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد به . . .

قال المنذرى فى «الترغيب» [٤/١٤٢]: «رواه أحمد، ورواته ثقات» .

قلت: قد تكلم جماعة فى عمرو مولى المطلب، إلا أنه لا يزال صدوقاً متمسكاً، وقد احتج به الجماعة كلهم، وهذا يقويه أيضاً، وبمثل مقالة المنذرى: تابعه الهيثمى عليها فى «المجمع» [٣/١١]، وقال الحافظ فى «الفتح» [١٠/١٠٨]، بعد أن عزاه لأحمد: (ورواته ثقات؛ إلا أن محمود بن لبيد اختلف فى سماعه من النبى ﷺ، وقد رآه وهو صغير).

قلت: والتحقيق ثبوت سماعه من النبى ﷺ كما حررناه فى مكان آخر، وعلى افتراض كونه لم يسمع مع إثبات الرؤية له؛ فالحديث موصول أيضاً، لأن محموداً لا يكاد يروى عن تابعى إلا فى النادر، وجل روايته إنما هى عن الصحابة دون غيرهم، فمن أثبت له الرؤية؛ ونفى عنه السماع؛ لزمه قبول حديثه؛ لأنه يكون آنذاك من قبيل مراسيل الصحابة؛ وهى مقبولة عند الجمهور إلا من شذ من غيرهم، فليس الحديث عندى: إلا حسناً صالحاً .

وأرجو أن يكون متنه شاهداً للفظ المؤلف هنا؛ كأن يقال: إن من لوازم المحبة: إرادة الخير للمحبوب؛ فإذا كان الله يحب قومًا؛ فهو يريد الخير لهم؛ ولا أرى العكس يستقيم، والله المستعان على كل حال .

● تنبيه: حديث أنس هنا: قد وجدته عند ابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ١٧٩]، قال: (حدثنا الحسين - هو ابن الحسن بن حرب - حدثنا أبو وهب السهمى - هو عبد الله بن بكر - حدثنا سنان عن الحضرمى عن أنس به . . .).

هكذا وقع فى سنده: (سنان عن الحضرمى) وهو غلط ظاهر، وحرف (عن) هنا مقحم لا معنى له، وصوابه: (سنان الحضرمى) .

وقد توبع عليه عبد الله بن بكر السهمى عن سنان بن ربيعة: تابعه حماد بن سلمة كما ذكره الدارقطنى فى «علله» ونقله عنه القضاعى فى «الشهاب» [٢/١٧٠ رقم ١١٢٠]، والحمد لله حمداً كثيراً .

٤٢٢٣- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى ، حَدَّثَنَا مروان الفزاري ، حَدَّثَنَا هلالٌ أبو معلى بن هلال ، قال : سمعت أنس بن مالك ، وهو يقول : أهديت للنبي ﷺ ثلاث طوائر ، فأطعم خادمه طائراً ، فلما كان من الغد أتته بها ، فقال لها رسول الله ﷺ : «ألم أنهك أن ترفعي شيئاً لغدٍ؟! فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِرِزْقِ كُلِّ غَدٍ؟» .

٤٢٢٣- منكر: أخرجه أحمد [١٩٨/٣] ، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٣٤٧ ، ١٣٤٨] ، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢٤٣/١٠] ، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ١٤٢] ، وتمام فى «فوائده» [رقم ٣٥٣] ، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/٣١٤-٣١٥] ، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٢٢] ، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/٨٦] ، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٣٧٠] ، وأبو نعيم أيضاً فى الأربعين على مذهب المحققين من الصوفية [رقم ٤] ، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزاري عن هلال بن سويد [وقد تصحف فى «الحلية» إلى : (هلال بن سعيد)] أبى المعلى عن أنس به . . .

ولفظه عند البيهقى فى الموضع الثانى : (أهدى إلى رسول الله ﷺ طواير ثلاث؛ فأكل طيراً ، واستخبأ خادمه طيرين ، فرد عليه من الغد ، فقال رسول الله ﷺ : «ألم أنهك أن ترفعي شيئاً لغد ، إن الله يأتى برزق كل غد» وهو لفظ أبى نعيم فى «الحلية» وتمام فى «فوائده» ولفظ أبى سعد المالينى فى «الأربعون فى شيوخ الصوفية» [رقم ٩٦] ، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» : (أهدى إلى النبى ﷺ طيران ، فقدم إليه أحدهما ، فلما أصبح قال : عندكم غداء؟! فقدم إليه آخر ، فقال : من أين ذا؟! فقال بلال : خبأته لك يا رسول الله ، فقال : يا بلال : لا تخف من ذى العرش إقلالاً؛ إن الله يأتى برزق كل غد) .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٤٢٠] : (رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات) وقال فى موضع آخر [١٠/٥٤٦] ، «رواه أحمد ، وإسناده حسن» .

قلتُ : تابع الهيثمى ابن حبان فى ذكره هلال بن سويد فى «الثقات» [٥/٥٠٥] ، لكنه غفل عن كون ابن حبان قد تراجع ، وأورده فى «المجروحين» [٣/٨٥] ، وقال : «كان شيخاً مغفلاً ، يروى عن أنس ما ليس من حديثه ؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

ثم ساق له هذا الحديث من مناكيره ، كذا ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» مع حديث آخر ، ثم قال : «وهذان الحديثان : أنكرا على هلال بن سويد ؛ . . . ثم سماه ابن عدى بـ (أبى المعلى بن هلال) ولم يتابع على ذلك ، اللهم إلا ما وقع فى سند المؤلف ، وهو وهم ، =

٤٢٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زَهْرَبْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ،  
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْتَى بِأَرْبَعَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: بِالْمَوْلُودِ، وَبِالْمَعْتُوهِ،  
وَبِمَنْ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ، وَالشَّيْخِ الْفَانِي، كُلُّهُمْ يَتَكَلَّمُ بِحُجَّتِهِ، فَيَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ  
وَتَعَالَى لِعُنُقٍ مِنَ النَّارِ: اْبْرُزْ، فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنِّي كُنْتُ أُرْسِلُ إِلَى عِبَادِي رُسُلًا مِنْ  
أَنْفُسِهِمْ، وَإِنِّي رَسُولُ نَفْسِي إِلَيْكُمْ، ادْخُلُوا هَذِهِ، فَيَقُولُ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ الشَّقَاءُ: يَا  
رَبِّ، أَيْنَ نَدْخُلُهَا، وَمِنْهَا كُنَّا نَفِرُّ؟! قَالَ: وَمَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ السَّعَادَةُ يَمْضَى فَيَتَّقَحَّمُ  
فِيهَا مُسْرِعًا، قَالَ: فَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنْتُمْ لِرُسُلِي أَشَدُّ تَكْذِيبًا وَمَعْصِيَةً، فَيَدْخُلُ  
هَؤُلَاءِ الْجَنَّةَ، وَهَؤُلَاءِ النَّارَ».

= وقد ذكره البخاري في «الضعفاء» وساق له حديثاً من روايته عن أنس، ثم قال: «ولا يتابع عليه»  
وأورده العقيلي في «الضعفاء» أيضاً [٣٤٦/٤]، وحكى كلام البخاري.

وقال أبو أحمد الحاكم: «أبو المعلى الأحمري: ليس بالمتين عندهم» وكذا ذكره ابن الجارود في  
«الضعفاء» وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٢٠١/٦]، وقد رواه بعضهم فقال: (عن أبي  
هلال الراسبي عن أنس به . . .)، هكذا وقع عند الخطيب في «تاريخه» [٣١٥/١٤]، وقال:  
«وهو خطأ لا شك فيه، والأول أصح» يعني: (عن هلال بن سويد أبي المعلى).

ومدار الحديث عليه؛ وقد عرفت ما فيه؛ وللحديث شاهد عن سفينة مرفوعاً به نحوه عند ابن  
عساكر في «تاريخه» [٢٥٧-٢٥٨/٤٢]، وسنده ساقط جداً، والله المستعان.

٤٢٢٤ - منكر بهذا السياق والتمام: أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢١٧٧ / كشف الأستار]،  
وقاسم بن أصبغ كما في «الدر المنثور» [٢٥٣/٥]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد»  
[١٢٨/١٨]، والبيهقي في «الاعتقاد» [رقم ١٢١]، وفي القضاء والقدر [رقم ٥٨٢]، وغيرهم  
من طريقين عن ليث بن أبي سليم عن عبد الوارث عن أنس به نحوه . . . .

قلت: وهذا إسناد منكر جداً، قال الهيثمي: «راه أبو يعلى والبزار بنحوه . . .؛ وفيه ليث بن أبي  
سليم وهو مدلس، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح» كذا يجازف أبو الحسن، وهو غير  
مسبوق بنسبة التدليس إلى ابن أبي سليم، فلعله شبه له، ثم لو سلم له ما يقول، لكان إعلاله  
بتدليس الليث وحده قصوراً منه جداً؛ لأن الليث لم يكن في الحديث بالليث، =

٤٢٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَرَّ بِنَا أَبُو طَيْبَةَ فِي رَمَضَانَ، فَقُلْنَا: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: حَجَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

بل كان عظيم الاضطراب؛ موصوفاً بالاختلاط، ولا يفرح بحديثه كما قال البخارى، ثم سكت الهيثمى عن (عبد الوارث) راويه عن أنس، اكتفاءً بقوله: «وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح» وهذه مجازفة ثانية؛ لأن عبد الوارث هذا: لا يكون إلا الأنصارى مولى أنس بن مالك؛ وهو من رجال «اللسان» [٨٥/٤]، وفيه تضعيفه عن الدارقطنى، وقول البخارى عنه: (منكر الحديث) وسيأتى قول البخارى أيضاً عنه بالحديث الآتى: «هو رجل مجهول» والمجهول إذا تفرد بخبر منكر: فهو تالف، فلعل البخارى كان لا يعرفه أولاً، فلما وقف له على أمثال تلك المناكير؛ وانقدح فى صدره أن النكارة منه: جزم بكونه «منكر الحديث» كما نقله عنه الترمذى فيما حكاه عنه الذهبى فى «الميزان».

وقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [١٣٠/٥]، وهذا ربما ضره أكثر من أن ينفعه، وهو قد نسخ ترجمته من «تاريخ البخارى» [١١٨/٦]، الذى هو عمدته فى معرفة تلك الطبقة وما فوقها ودونها، والحاصل: أن عبد الوارث هذا أحسن أحواله: أن يكون ضعيف الرواية؛ فمن للهيمى: أنه من رجال «الصحيح»، والاعتذار عنه: بكونه ربما ظنه: (عبد الوارث بن سعيد البصرى)، يضر الهيمى كثيراً، فما هو يجهل: أن عبد الوارث بن سعيد البصرى من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، يروى عن تلاميذ أنس وأتباعه؛ وليس له طاقة أن يروى عن أنس أصلاً، فليس إلا أن يكون الهيمى قد وهم الوهم الفاحش فى تصرفه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: وكلها مغموزة الأسانيد على التحقيق، وفى تقويته بشواهد نظر عندى، واللّه المستعان . . .

٤٢٢٥- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ٩٥٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٧٥٠]، والترمذى فى «علله الكبير» [رقم ١٣٤]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٢٦٧]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٤٨٩]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٤٠٣]، - وفى سنده عنده خلط - وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٧٦١]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد الله القاضى عن ليث بن أبى سليم عن عبد الوارث عن أنس به . . .

= ولفظ ابن الأعرابي: (حجمت النبي ﷺ وهو صائم) ولفظ ابن أبي عاصم: (حجمت النبي ﷺ في شهر رمضان).

قلت: هذا حديث منكر كما قال أبو زرعة الرازي، ونقله عنه ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٧٦١]، وقال الترمذي عقب روايته: «سألت محمداً عن عبد الوارث هذا، فقال: هو رجل مجهول» وعبد الوارث هذا هو الأنصاري مولى أنس بن مالك المترجم في «الميزان» وفيه تضعيف الدارقطني له، وتجهيل ابن معين، وقول البخاري أيضاً عنه: «منكر الحديث» وسئل عنه أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» [٧٤/٦]، فقال: «هو شيخ» وقد مضى أن ذكر ابن حبان له في ثقاته [١٣٠/٥]، لا ينفعه، ثم إن الإسناد فيه ضعيفان آخران:

الأول: شريك القاضي: كان إماماً في السنة؛ إلا أنه سعى الحفظ؛ خفيف الضبط.

والثاني: الليث بن أبي سليم: مضطرب الحديث؛ ليس بشيء في الرواية، لكن هناك من يصبر على خلاف ذلك، فجاء الهيثمي في «المجمع» [٣٩٧/٣]، وعزا الحديث للطبراني والمؤلف؛ ثم أغفل إعلاله بعبد الوارث وشريك القاضي، وعمد إلى الليث وحده فقال: «وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، ولكنه مدلس» كذا يقول، ولو قيل له: من سلفك في وصفك الليث بالتدليس؟ لضاقت عبارته، ولم يحرج جواباً، ثم هو مضطرب الرأي في الليث، تارة يوثقه، وتارة يضعفه، وتارة يتوقف بشأنه، تماماً كما يضطرب بشأن ابن لهيعة وغيره.

والليث ضعيف مختلط قولاً واحداً، ومن وثقه: فلم يعرفه جيداً، أو لم يخبر حاله، وللحديث طريق آخر عن أنس بن مالك قال: (بعث رسول الله ﷺ إلى حجام يكنى أبا طيبة؛ فحجمه بعد العصر في رمضان) وفي لفظ: (عن أنس قال: مر بنا أبو طيبة - أحسبه - قال: بعد العصر في رمضان فقال: حجمت رسول الله ﷺ).

أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨٩٨] - واللفظ الأول له - والبزار في «مسنده» [١/ رقم ١٠١١ / كشف الأستار]، وغيرهما من طريقين عن الربيع بن بدر عن الأعمش عن أنس به . . .

قلت: وهذا إسناد غائر في الفساد، قال البزار عقب روايته: «تفرد به الربيع وهو لين الحديث» وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣٩٧/٣]، وقال: «الربيع بن بدر: متروك» وهو كما قال، وترجمه الربيع في «التهذيب وذيوله»، ثم إن بالإسناد علة أخرى، وهي أن الأعمش لا يصح له سماع من أنس بن مالك، إنما رآه رؤية، كما نص عليه النقاد.

٤٢٢٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْسَنُ السَّدُوسِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَخْطَأْتُمْ حَتَّى تَمَلَّأَ خَطَايَاكُمْ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتُمْ اللَّهُ يَغْفِرُ لَكُمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُخْطِئُوا لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُخْطِئُونَ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ وَاللَّهِ فَيَغْفِرُ لَهُمْ».

= وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء قط، قد استوفيناها مع أحاديث الباب في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخيار».

٤٢٢٦- صحيح: أخرجه أحمد [٢٣٨/٣]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ١٥٤٤، ١٥٤٥]، من طريق عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي عن أحسن السدوسي [وقد تصحف عند أحمد إلى: (أخشم) هكذا بالميم] عن أنس به ..

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٤٩/٧]، (رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل بسند فيه: عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي، ولم أر من ذكره بعدالة ولا جرح، وباقي رجاله ثقات) .. قلت: هذا عجيب من البوصيري، وكيف فاته الوقوف على ترجمة (عبد المؤمن) من «تهذيب المزي» [٤٤٥/١٨]، وفيه توثيق عفان بن مسلم وابن معين لعبد المؤمن، وكذا فيها قول أحمد وأبي داود وأبي حاتم عنه: «لا بأس به»، ونقل الحافظ في «تهذيبه» [٣٨٤/٦]، توثيقه أيضاً عن يعقوب الفسوي، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤١٧/٨].

فلعل البوصيري: قصد شيخ عبد المؤمن بما قال، يعني: (أحسن السدوسي) فهو الذي لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وذكر ابن حبان له في «الثقات» [٦١/٤]، فعلى عادته في توثيق من لم يحط به علماً، وقول الهيثمي في «المجمع» [٢١٥/١٠]: (رجالهم ثقات) فعلى عادته -هو الآخر- في متابعة ابن حبان على توثيقه كل مغمور وغائب، وفي ترجمة (أحسن السدوسي) من «تاريخ البخاري» [٦٥/٢]، وجدته ساق له هذا الحديث بنحو شرطه الثاني فقط، وللحديث طرق أخرى وشواهد يصح بها إن شاء:

فيشهد لشرطه الأول: طريق آخر عن أنس مرفوعاً بلفظ: (يقول الله: يا بن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني، غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي، يا بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء؛ ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي، يا بن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً؛ لأتيك بقرابها مغفرة) .

= أخرجه الترمذی [۳۵۴۰] - واللفظ له - وأبو نعیم فی «الحلیة» [۲/۲۳۱]، وغيرهما من طریق  
أبی عاصم النبیل عن كثير بن فائد عن سعيد بن عبيد الهنائي عن بكر المزني عن أنس به . . .  
قال الترمذی: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وقال أبو نعیم: «هذا  
حديث غريب؛ تفرد به عنه - یعنی عن بكر المزني - سعيد بن عبيد».

قلتُ: وسعيد شيخ لا بأس به كما قاله البزار؛ وتبعه الحافظ في «التقريب» وقد قال أبو حاتم:  
«شيخ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» [۶/۳۵۲]، إنما الشأن في الراوى عنه (كثير بن فائد) فلم  
يوثقه معتبر، ولا هو معروف برواية جمع من الثقات عنه.

وقد رأيت الدارقطني قد أخرج الحديث في الأفراد [رقم ۶۵۴ / أطرافه]، ثم قال: «تفرد به كثير  
ابن فائد عن سعيد بن عبيد الهنائي . . . وتفرد به أبو عاصم عنه مرفوعاً» ثم قال: «ورواه أبو  
قتيبة - یعنی سلم بن قتيبة - عن سعيد ولم يرفعه».

قلتُ: وأبو قتيبة سلم بن قتيبة ثقة صالح؛ وهو أوثق من كثير بن فائد بطبقات، ولم أظفر بروايته  
الموقوفة، ثم وجدت ابن شاهين قد أخرج الحديث في «ترغيبه» [رقم ۱۷۹]، من طريق سلم بن  
قتيبة عن سعيد بن عبيد عن بكر المزني عن أنس به مرفوعاً، فيبدو أنه قد اختلف على سلم بن  
قتيبة في وقفه ورفعه، وإسناد ابن شاهين إليه صحيح حجة.

وقد توبع سلم على رفعة: تابعه أبو سعيد مولى بنى هاشم - ثقة مشهور - عن سعيد بن عبيد عن  
بكر المزني عن أنس به مرفوعاً . . . ، ذكره ابن رجب في «جامع العلوم» [ص ۳۹۱]، والرفع  
عندي أقسى من الوقف، فالإسناد لا بأس به كما قال الزين ابن رجب في أوائل تخريجه هذا  
الحديث في «شرح الأربعين» [ص ۳۹۱].

وقد روى الحديث من طريق ثابت البناني عن أنس به مرفوعاً، ذكره ابن أبي حاتم في «العلل»  
[رقم ۱۸۷۶]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث منكر» یعنی من هذا الطريق، ولهذا  
الحديث بالسياق الماضي: شاهد عن أبي ذر مرفوعاً به نحوه مع تقديم وتأخير عند أحمد  
وجماعة، إلا أنه قد اختلف في سنده على ألوان.

وللشطر الأول من حديث أنس عند المؤلف: شاهد من رواية أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لو  
أخطأتم حتى تبلغ خطاياكم السماء، ثم تبتم؛ لتاب الله عليكم».

= أخرجه ابن ماجه [۴۲۴۸] - واللفظ له - والبغوى في «شرح السنة» [۲/۴۱۹]، وغيرهما

٤٢٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَنَعَ بَعْضُ عَمُومَتِي لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَقَالَ: إِنِّي أَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ فِي بَيْتِي وَيُصَلِّيَ، قَالَ: فَأَتَاهُ، وَفِي الْبَيْتِ فَحْلٌ مِنْ تِلْكَ الْفَحُولِ، فَأَمَرَ بِجَانِبِ مِنْهُ فَكَنَسَ وَرَشَ، فَصَلَّى وَصَلِينَا مَعَهُ.

٤٢٢٨- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبَنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ بِمِثْلِ الْمِرَّةِ الْبَيْضَاءِ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْجُمُعَةُ، جَعَلَهَا اللَّهُ عِيدًا لَكَ وَلِأُمَّتِكَ، فَأَنْتُمْ قَبْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فِيهَا سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ يُسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، قَالَ: قُلْتُ: مَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ؟ قَالَ: هَذَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، تَقُومُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَنَحْنُ نَدْعُوهُ عِنْدَنَا الْمَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ: مَا يَوْمُ الْمَزِيدِ؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ

= بإسناد حسنه البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/٣٣٠]، وتبعه الإمام في «الصحيححة» [٢/٦٠٤]، وقبلهما العراقي في «المغنى» [٤/١٢]، وجوده المنذري في «الترغيب» [٤/٧٣].

ويشهد لشطره الثاني: حديث أبي هريرة عند مسلم [٢٧٤٩]، وجماعة مرفوعاً: (والذي نفسى بيده لو لم تذنبوا، لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم).

وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، بل وجدت لهذا الشرط: طريقاً آخرًا عن أنس مرفوعاً: (والذي نفسى بيده لو كنتم لا تذنبون، لأتى الله - عز وجل - بقوم يذنبون حتى يغفر لهم) أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» [رقم ٢٣]، لكن سنده تالف، وله طريق ثان به نحوه عن أنس مرفوعاً عند ابن عدى في «الكامل» [٦/٣٢٢] ترجمة مبارك بن سحيم] وسنده منكر جداً، والحديث صحيح على كل حال. والله المستعان.

● تنبيه: وجدت حديث أنس من الطريق الأول: عند الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٨٠٥]، من طريق عبد المؤمن بإسناده به.

٤٢٢٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٠٦].

٤٢٢٨- منكر: قال الإمام في «الصحيححة» [١٩٣٣]، بعد أن عزاه للمؤلف: «هذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال البخارى؛ غير الصعق بن حزن؛ فهو من رجال مسلم؛ وفيه كلام لا يضر». =

جَعَلَ فِي الْجَنَّةِ وَاذْيَا أَفِيحَ، وَجَعَلَ فِيهِ كُثْبَانًا مِنَ الْمِسْكِ الْأَبْيَضِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ، فَوُضِعَتْ فِيهِ مَنَابِرٌ مِنْ ذَهَبٍ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَكَرَاسِيٌّ مِنْ دُرٍّ لِلشُّهَدَاءِ، وَيَنْزِلُنَ الْحُورُ الْعِينُ مِنَ الْغُرَفِ فَحَمِدُوا اللَّهَ وَمَجَّدُوهُ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: اكْسُوا عِبَادِي، فَيُكْسُونَ، وَيَقُولُ: أَطْعَمُوا عِبَادِي، فَيُطْعَمُونَ، وَيَقُولُ: اسْقُوا عِبَادِي، فَيُسْقَوْنَ، وَيَقُولُ: طَيَّبُوا عِبَادِي فَيُطَيَّبُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا رِضْوَانَكَ، قَالَ: يَقُولُ: رَضِيتُ عَنْكُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ فَيَنْطَلِقُونَ، وَتَصْعَدُ الْحُورُ الْعِينُ الْغُرَفَ، وَهِيَ مِنْ زُمْرَةِ خَضْرَاءَ، وَمِنْ يَأْقُوتَةَ حَمْرَاءَ».

= قلتُ: بل هو إسناد منكر لو تدبر الإمام، وفيه علة خفية، فعلى بن الحكم البناني: لا أعرف له سماعاً من أنس بن مالك بعد التتبع، ولم أجد أحداً من المتقدمين قد نص على أنه يروى عن أنس؛ فضلاً عن السماع منه، وإنما جاء أبو الحجاج المزني: وذكر (أنساً) في شيوخ (على بن الحكم) من ترجمته في «تهذيبه» [٢٠/١٣٤]، اتكالا على مثل ما رآه عند المؤلف هنا، وليس يصح ذا؛ فإن هذا الحديث قد سمعه على بن الحكم من عثمان بن عمير أبي اليقظان عن أنس به . . .

هكذا أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [١/٢٩٢]، من طريقين عن عارم عن الصعق بن حزن عن على بن الحكم عن عثمان عن أنس به . . .

ولم يسق لفظه، وإنما أشار إليه بجزء من أوله فقط، هكذا أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكره الزيعلي في تخريج أحاديث «الكشاف» [٤ / ١٧ / طبعة دار ابن خزيمة]، من طريق على بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ؛ والحديث حديث (عثمان بن عمير أبي اليقظان) رواه عنه جماعة؛ واشتهر به، وهو شيخ منكر الحديث كما قال أبو حاتم الرازي وغيره؛ وقد تركه الدارقطني وقال: (زائغ لا يحجج به) وضعفه الكافة لسوء حفظه واختلاطه، بل كان يتهم بعقيدة الرجعة، اتهمه بذلك جماعة من النقاد، فإن ثبت ذلك عنه: فهو زنديق منحل.

وللحديث بطوله طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . . . ولا يثبت منها شيء البتة، بل كلها مناكير على التحقيق، وقد توسعنا في تخريجها؛ والرد على من قواها، في مكان آخر.

٤٢٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا سَلَامٌ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَعْدَانَ، وَثَابِتُ الْبَنَانِيِّ كِلَاهُمَا، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: شَهِدْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَلِيمَةً، مَا فِيهَا خَبِزٌ وَلَا لَحْمٌ.

٤٢٣٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا سَكِينٌ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى الْقَطَّانُ،

٤٢٢٩- صحيح: أخرجه ابن الجعد [٣٠٩١]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٨٧/٢٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٠٤/١]، وأحمد [٢٥٥/٣]، وغيرهم من طريق سلام بن مسكين عن عمر بن معدان وثابت البناني [وليس عند أحمد وابن سعد: (ثابت البناني)]، كلاهما عن أنس به . . .

قلت: وهذا إسناد حسن صحيح. وللحديث طرق كثيرة عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٩٨٤]، وعمر بن معدان روى عنه جماعة من «الثقات»؛ وانفرد ابن حبان بتوثيقه وحده، لكنه متابع عليه.

والحديث: أخرجه أبو القاسم البغوي أيضاً في «الجعديات» [رقم ٣٠٩٢]، من طريق شيبان عن سلام بن مسكين عن عمر بن معدان عن أنس به . . . ولم يذكر فيه ثابتاً.

قال البغوي: «ولا نعلم أحداً قال: في هذا الحديث: مع عمر بن معدان: (ثابت) إلا علي بن الجعد) يقصد أن ابن الجعد قد انفرد بإقران (ثابت البناني) مع عمر بن معدان في سنده، ورواه آخرون عن سلام بن مسكين عن عمر بن معدان وحده عن أنس به . . . ولم يذكروا فيه ثابتاً، لكن ابن الجعد ثقة حافظ؛ وزيادته هنا مقبولة إن شاء الله.

وقد قال ابن عبد البر في «التمهيد» [٨٧/٢٤]، بعد أن حكى كلام البغوي الماضية: «قد روى هذا الحديث عن أنس: الزهري وحميد وعمرو بن أبي عمرو، ولا ينكر من حديث ثابت؛ ولثابت عن أنس حديث الوليمة على زينب».

قلت: قد رواه سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن أنس قال: (لقد رأيت لرسول الله ﷺ وليمة ما فيها خبز ولا لحم . . .) أخرجه أحمد [١٩٥/٣]، وجماعة كثيرة. وتمام تخريجه في «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٢٣٠- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٥٥]، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» [رقم ١٧٩]، وغيرهما من طريق سكين بن عبد العزيز عن المثني بن دينار =

حدثني عبد العزيز - يعنى أبا سكين - قال : أتيت أنس بن مالك ، فقلت : أخبرني عن صلاة رسول الله ﷺ ، فأمر أهل بيته ، فصلى بنا الظهر والعصر ، فقرأ بنا قراءة همساً ، فقرأ بالمرسلات ، والنازعات ، وعم يتساءلون ، ونحوها من السور .

٤٢٣١ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا سَكِينُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عُمُرُ الذُّبَابِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً ، وَالذُّبَابُ كُلُّهُ فِي النَّارِ إِلَّا النَّحْلُ» .

= الأحمر القطان عن عبد العزيز بن قيس البصرى عن أنس به . . . ولفظ البخارى : (أتينا أنس بن مالك فسألناه عن مقدار صلاة رسول الله ﷺ فأمر نصر بن أنس أو أحد بنيه يصلى بنا الظهر أو العصر ، فقرأ : والمرسلات وعم يتساءلون) . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/٢٩٤] : «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط» ، وفيه سكين بن عبد العزيز ؛ ضعفه أبو داود والنسائى ، ووثقه وكيع وابن معين وأبو حاتم وابن حبان» .  
قلت : والأولى أن يعلى بشيخه : (المثنى بن دينار القطان) فقد قال عنه العقيلى : «فى حديثه نظر» كما فى «الضعفاء» [٤/٢٤٩] ، وقال أبو حاتم الرازى : «مجهول» كما فى «الجرح والتعديل» [٨/٣٢٥] ، وخالف ابن حبان ، فذكره فى «الثقات» [٧/٥٠٤] ، وقال : «يخطئ إذا روى عن القاسم بن محمد» وقد اعتمد الحافظ تضعيفه فى «التقريب» [١/٥١٩] ، فقال : (لين الحديث) وشيخه : (عبد العزيز بن قيس) جهله أبو حاتم الرازى أيضاً ، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وتوسط الحافظ فى «التقريب» فقال : «مقبول» .

٤٢٣١ - منكر بهذا التمام : أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/٤٦٣] ، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/٢٦٦] ، من طريق المؤلف به . . .

قال الحافظ فى «الفتح» [١٠/٢٥٠] ، بعد أن عزاه للمؤلف : «وسنده لا بأس به» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/٥٤] ، بعد أن ساقه من طريق المؤلف : «هذا إسناد حسن» وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/٧١٤] : «رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات» .

قلت : وليس كما قالوا ، فإن عبد العزيز بن قيس - راويه عن أنس - لم يرو عنه سوى ثلاثة نفر كلهم متكلم فيهم ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : «مجهول» أما ابن حبان :

= فقد أوردته في «ثقافته» [١٢٤ / ٥]، على عادته في توثيق من لا يعرف من أعمار التابعين، وقد تبعه الهيثمي على ذلك، وهو أتبع له من ظله في مثل هذه القضايا، فإنه إذا لم يجد في الراوى جرحاً ولا تعديلاً، أو لم ير جرحاً إلا أنه رأى تجهيله من بعضهم، تراه يفرع إلى «ثقات ابن حبان» لينظره فيه، فإن ظفر به؛ جهر بتوثيقه البتة، على أنه كثيراً ما يقدم التعديل على الجرح؛ فلذلك تراه يوثق جماعة يكاد توهينهم أن يكون كلمة اتفاق، ناهيك عن تخبطه في الحكم على الرواة والنقله، بحيث لو أراد الباحث أن يحرر منهج الهيثمي في التخريج والحكم على الرواة، لشق عليه ذلك؛ ولم يدر أين المخرج.

فإن قيل: قد توبع ابن حبان على توثيقه (عبد العزيز بن قيس) تابعه العجلي في كتابه [٩٧ / ٢]، فقال: «ثقة»!

قلنا: العجلي متسامح جداً في التوثيق، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، كما يقول الإمام المعلمي في بعض تعاليقه على (الفوائد المجموعة) وقد ناقش بعض أصحابنا حول تساهل العجلي في التوثيق، واشتد نفسه في الرد على من وصف أحمد بن عبد الله بن صالح بذلك، وفي تقصيب ما استند إليه هذا الصاحب طول، قد استوفيناها في مكان آخر.

والتشنيع في مسائل الاجتهاد لا يصدر إلا ممن لا يعي ما يقول، ولبسط ذلك موضع آخر؛ وعن (عبد العزيز بن قيس) يقول الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين، كما نص الحافظ على ذلك في مقدمة (تقريبه) فقولته هنا عن سند المؤلف: (لا بأس به) غفلة مكشوفة عما سطره بيده في «قريبه» بشأن (عبد العزيز) وقد يكون اجتهاده فيه قد تغير، وقد وهم فيه وهماً آخر، فنسب الحديث إلى المؤلف من رواية ابن عمر مرفوعاً كذا.

والحديث حديث أنس ولا بد ثم جاء البدر العيني ومشى خلف الحافظ في كل شيء بشأن هذا الحديث في «عمدته» [٢٩٣ / ٢١] فقال: (وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن ابن عمر مرفوعاً . . .).

وساق الحديث، وكم تشيع البدر بما لم يعطه في «عمدته»، ثم يكر ويفر بجحافله وجيوشه على حريم الشهاب أبي الفضل العسقلاني؛ لأدنى وهم يقع فيه الحافظ، وأين منه شكران العلم وأهله؟! وقد كشفنا الستار عن تعصبه المقيت؛ وحميته التي في غير موضعها، إزاء فضلاء الأئمة: في كتابنا (إيقاظ العابد بما وقع من النظر في تنبيه الهاجد).

= أما تحسين الشهاب البوصيري لهذا الإسناد: فقد اتكأ عليه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» [٣٨٥ / ٢]، وضمه إلى قول الحافظ: «لا بأس به» ظناً منه أن البأس مرفوع؛ والغمز من سنده مدفوع، واكتفى بالاختباء خلف غيره في وسط تلك المعامع، ولم يجب على إعلال أبي الفرج ابن الجوزي لهذا الحديث في «الموضوعات» بقوله: «وأما حديث أنس: فقال النسائي: سكين ليس بالقوى».

وسكين هذا هو ابن عبد العزيز بن قيس، مختلف فيه، وثقه جماعة؛ وضعفه آخرون، وقد برئ ابن خزيمة من عهده، كما برئ قبل من عهده أبيه عبد العزيز، وفي ترجمته من «الكامل» ساق له ابن عدى هذا الحديث مع غيره؛ ثم قال: «ولسكين غير ما ذكرت؛ وليس بالكثير؛ وفيما يرويه بعض النكرة، وأرجو أن بعضها يحمل بعضاً، وأنه لا بأس به؛ لأنه يروى عن قوم ضعفاء، وليسوا هم بمعروفين؛ ولعل البلاء منهم ليس منه».

قلتُ: فالآفة منه أو من أبيه؛ أو ليتقاسمها الرجلان بالقسطاس.

نعم: للحديث طريق آخر عن أنس به مثله . . . إلا أنه لم يقل فيه: (إلا النحل) أخرجه المؤلف [برقم ٤٢٩٠]، والجاحظ في «الحيوان» [٢٧٤ / ١]، من طريق عنبسة القاص عن حنظلة السدوسي عن أنس به .

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وحنظلة هو أبو عبد الرحيم البصري السدوسي؛ اختلف في اسم أبيه على أقوال، وقد ضعفه لسوء حفظه واختلاطه، حتى تركه يحيى القطان وغيره، وكان يروى عن أنس أحاديث مناكير، كما قال الإمام أحمد، وأما قول الساجي عنه: «صدوق» يعني: لا يتعمد يكذب، وكما كان يمد أبو عبد الله الشيباني صوته بكونه منكر الحديث، كما نقله عنه العقيلي في «الضعفاء» [٢٨٩ / ١] .

ثم إن الراوى عنه (عنبسة القاص) أراه ابن سعيد القطان الواسطي ويقال له: البصري أيضاً، المترجم في «التهذيب وذيوله»، وهو مختلف فيه، والعمل على تضعيفه، وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» .

والشطر الثاني من الحديث: (والذباب كله في النار إلا النحل) شواهد عن جماعة من الصحابة .

=

وأسانيدها كلها مخدوشة، والحديث منكر بهذا التمام . .

٤٢٣٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ سَنَانَ أَبِي رَيْبَعَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ وَهُوَ مَحْمُومٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ » ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : بَلْ حَمَى تَفُورٌ ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ ، تَزِيرُهُ الْقُبُورُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَرَكَهُ .

٤٢٣٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ سَنَانَ أَبِي رَيْبَعَةَ ، عَنْ

٤٢٣٢ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/٢٥٠]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» [رقم ٥٣٤]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٢٠٢٣]، والحسن بن موسى الأشيب في «حديثه» [رقم ٣٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن سنان بن ربيعة عن أنس به . . . قال الهيثمي في «المجمع» [٣/٢٤]: «رواه أحمد، ورجاله ثقات».

قلت: كأنه تعلق بذكر ابن حبان لـ (سنان بن ربيعة) في ثقافته [٢/٣٣٧]، وقد خالفه ابن معين والعقيلي والنسائي وغيرهم فضعفوه، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ مضطرب الحديث» وهو آفة هذا الطريق.

لكن للحديث شاهد في الصحيح من رواية ابن عباس به نحوه . . . إلا أنه لم يقل فيه: (كفارة) لكن قوله: (طهور) يتضمن معنى الكفارة؛ وليس في آخره قوله: (فقام النبي ﷺ وتركه) وإنما فيه مكانها: (قال النبي ﷺ): (فنعم إذاً) وهما لا يتنافيان؛ لأن النبي ﷺ قد تركه جزماً بعد أن قال له ما قال؛ وحديث ابن عباس عند البخاري [٣٤٢٠، ٥٣٣٢، ٥٣٣٨، ٧٠٣٢]، وجماعة كثيرة. وقد أعل بالإرسال، راجع «الفتح» [١٠/١١٩].

٤٢٣٣ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣/١٤٨، ٢٣٨، ٢٥٨]، وابن أبي شيبة [١٠٨٣١]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٩٩٣٣]، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [رقم ٢٤٦/زوائده]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ١٦٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/٢٣]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٨٤٥]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن سنان بن ربيعة عن أنس به . . . .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٥٠١]، بلفظ: (ما من مسلم ابتلاه الله في جسده إلا كتب له ما كان يعمل في صحته: ما كان مريضاً، فإن عافاه - أراه قال: غسله، وإن قبضه غفر له).

أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْمُسْلِمَ بِلَاءٍ فِي جَسَدِهِ، قَالَ لِلْمَلَكِ: اكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ».

٤٢٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ سَنَانَ بْنِ رَبِيعَةَ

= قال المنذرى فى «ترغيبه» [١٤٧/٤]: (رواه أحمد، ورواته ثقات) وتبعه الهيثمى فى «المجمع» [٣٣/٣]، وقال الإمام فى الإرواء [٣٤٧/٢]: (هذا سند حسن).

قلت: مداره على سنان بن ربيعة بن ربيعة الباهلى؛ وهو مختلف فيه كما مضى كلام النقاد فيه بالحديث قبله؛ والتحقيق أنه شيخ ضعيف، ولم يخرج له البخارى فى «صحيحه» إلا مقروناً مع غيره، وقد اختلف عليه فى سنده أيضاً، فرواه عنه حماد بن سلمة على الوجه الماضى؛ وخالفه عبد الله بن بكر السهمى، فرواه عنه فقال: عن سنان بن ربيعة عن ثابت البنانى عن عبيد بن عمير عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، فزاد فيه واسطتين بين سنان وأنس .

هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٣٤]، والطحاوى فى «المشكلى» [٢٠٢/٥]، من طريقين عن السهمى به . . .

قال البيهقى عقب روايته: «وفى هذا دلالة على أنه لم يسمعه من أنس بن مالك، والله أعلم» .

قلت: قد كان يكون ذلك كذلك، لولا أن البخارى قد نقل فى ترجمة (سنان بن ربيعة) من «تاريخه» [١٦٤/٤]، عن ابن معين: أن سناناً كان قد خرف، وأن عبد الله بن بكر السهمى قد سمع منه بعد خرفه، فالوجه الأول هو المحفوظ، وربما كان سنان قد اضطرب فيه، فقد وصفه أبو حاتم بكونه (شيخاً مضطرب الحديث) .

وللحديث شواهد - بعضها ثابت - لكن دون هذا السياق جميعاً. وقد رأيت العقيلي قد ساق الحديث بنحوه باختصار يسير فى ترجمة سنان بن ربيعة من «الضعفاء» [١٧٠/٢]، ثم قال: «وفى الباب أحاديث من غير هذا الطريق بأسانيد جيد» وهو كما قال، منها حديث أبى موسى الأشعري فى «الصحيح»: (إذا مرض العبد أو سافر؛ كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) أخرجه البخارى [٢٨٣٤]، وجماعة كثيرة.

٤٢٣٤ - ضعيف: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١٣/٤]، وعنه المؤلف

الحضرمي، عن أنس بن مالك، أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ابنة لي كذا وكذا...، فذكرت من حسنها وجمالها، فأثرتك بها، قال: «قَدْ قَبِلْتَهَا»، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ولم تشتك شيئاً قط، قال: «لَا حَاجَةَ لِي فِي ابْنَتِكَ».

= قلتُ: هكذا وقع عند ابن أبي شيببة وعنه المؤلف: (عن سنان بن ربيعة الحضرمي عن أنس به... ) وقد أخرجه أحمد [١٥٥/٣]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٠٩]، من طريقين عن عبد الله بن بكر السهمي عن سنان بن ربيعة عن الحضرمي عن أنس به... هكذا عندهما بزيادة: (عن) بين سنان والحضرمي، فيكون الحضرمي واسطة بين سنان وأنس، وليس صفة لسنان.

وهذا الاختلاف عندي لمشكل للغاية، وقد نظر الإمام فيه بـ«السلسلة الضعيفة» [١٣/ ٦٠٨]، ورجح الوجه الثاني عند أحمد والبيهقي، وجزم بكون (عن الحضرمي) قد سقطت قديماً من مسند أبي يعلى، ثم احتمل أن يكون الحضرمي هذا: هو ابن عجلان مولى الجارود، وقال: «وهو مجهول الحال» ثم احتمل احتمالاً آخر، بأنه ربما كان الحضرمي هذا هو: ابن لاحق التميمي اليمامي، ثم ساق اختلاف النقاد فيه؛ واختار أنه (لا بأس به) كما قال ابن معين وابن عدى والحافظ، ثم قال: «وسواء كان هذا الحضرمي أو ذاك، وترجح قول من عرفه أو جهله؛ فمن المتفق عليه: أنه ليس تابعياً؛ بل هو من أتباعهم؛...» ثم قال: «فيكون الإسناد منقطعاً».

قلتُ: وفيما قاله كله نظر، أما جزمه بالسقط عند المؤلف، فيلزم منه: أن يكون هذا السقط قد وقع في سند ابن أبي شيببة أيضاً؛ لأن المؤلف رواه من طريقه، ولو سلم صحة ذلك؛ لزم تعيين هذا الحضرمي الذي يروي عن أنس، وعنه سنان بن ربيعة، ولا يكون واحداً من الرجلين اللذين ذكرهما الإمام أصلاً.

١- أما الحضرمي بن عجلان مولى الجارود: فهو غير معروف الرواية إلا عن نافع مولى ابن عمر، وقد عدّه الحافظ في «التقريب» من طبقة كبار أتباع التابعين؛ فكيف يروي عنه سنان بن ربيعة المعداد في الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين؟! نعم هذا محتمل، إلا أنه بعيد جداً، ولذلك لم يذكروا الحضرمي هذا في مشيخة (سنان) زيادة على كونه غير معروف الرواية عن أنس أصلاً، بل ولا أدركه، إنما الرجل من طبقة شعبة والثوري وأبي الأحوص وأبي إسحاق الفزاري وزهير بن معاوية وهؤلاء.

۲- وأما الحضرمي بن لاحق: فرواية سنان عنه بعيدة أيضاً، وقد عده الحافظ من الطبقة الذين عاصروا صغار التابعين، يعني كابن جريج وأضرابه، ولا تنس أن سنان بن ربيعة من الطبقة التي تلى الوسطى من التابعين؛ يعني هو صالح لكي يعد من مشيخة (الحضرمي بن لاحق).  
فإن قيل: قد نص أبو الحجاج المزني في ترجمة سنان بن ربيعة من «تهذيبه» [۱۶۷/۱۲]، على أنه يروى عن: (حضرمي بن لاحق).

قلنا: الظاهر أن المزني رأى رواية سنان عن الحضرمي عند أحمد في هذا الحديث، فغلب على ظنه أن يكون الحضرمي هذا: هو ابن لاحق التميمي، وإلا فهو غير منسوب عند أحمد أو غيره، ولو نسب لاسترحنا وأرحنا.

■ فالخاصل: أن تعيين الحضرمي الذي يروى عنه سنان بن ربيعة هذا الحديث بكونه: ابن لاحق؛ أو ابن عجلان، ليس بشيء عندي، وهذا كله على ترجيح سند أحمد والبيهقي على ما عند ابن أبي شيبة وعنه المؤلف، يعني من ك ون سنان بن ربيعة يروى هذا الحديث عن (الحضرمي عن أنس) فلنعكس الحال، ولنقلب الأحوال، ولنجعل الصواب هو ما عند ابن أبي شيبة وعنه المؤلف، يعني من كون (الحضرمي) صفة لسنان بن ربيعة، وأن قوله في سنده عند أحمد والبيهقي: (عن الحضرمي) ليس بمستقيم، ويكون حرف (عن) زيادة مقحمة سهواً من الناسخ.

ولعل تلك الزيادة قديمة في بعض نسخ (المسند)؛ لأن الهيثمي قد ساق سند أحمد في «غاية المقصد» [رقم ۱۱۱۳]، وفيه تلك الزيادة: (عن الحضرمي) وكأن الهيثمي لم يعبأ بتلك الزيادة المقحمة، فأورد الحديث في «المجمع» [۲/۲۹۴]، وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله ثقات» ولو أنه يرى: (الحضرمي) في سنده: شخصاً آخر غير سنان بن ربيعة، لعينه وميزه إن كان يعرفه، على عادته في ذلك.

ويؤيد أن حرف (عن) مقحم في سند أحمد: أن الشهاب البوصيري قد ساق إسناد أحمد مع ابن أبي شيبة مقروناً في «إتحاف الخيرة» [۴/۱۳۵ / رقم ۳۸۷۰]، وليس فيه هذا الحرف، وإنما فيه: (عن سنان بن ربيعة الحضرمي عن أنس) هكذا مثل سند المؤلف تماماً، وقبل ذلك [۴/۱۳]، ساق سند ابن أبي شيبة - وحده - وعنه المؤلف؛ ثم قال: «هذا إسناد رجاله ثقات» وهذا عندي أقرب من الاحتمال الذي أورده الإمام الألباني ومضى آنفاً، لكن يعكر عليه أمران: =

= الأول: نفى الإمام فى «الضعيفة» [٦٠٨/١٣]، احتمال صحة ما عند المؤلف، يعنى قوله: (عن سنان بن ربيعة الحضرمى) وقال بأن سناناً هذا بصرى، وأن أحداً لم يترجمه بأنه حضرمى، وهو كما قال، لكن لا مانع أن ينزل البصرى (حضر موت).

ويؤيده: أن سناناً قد وقع منسوباً إلى حضر موت: (حضر مى) فى سند حديث آخر مضى عند المؤلف [برقم ٤٢٢٢]، هكذا: (عن سنان الحضرمى) وقد مضى قول البيهقى فى «الآداب» [رقم ٧٢٣]، عقب روايته هذا الحديث الماضى: (سنان هذا هو ابن ربيعة: أبو ربيعة الحضرمى) وهذا نص من إمام ناقد على كون سنان ينسب حضرمياً أيضاً؛ فاندفع الإشكال الأول، .

والثانى: وأما الأشكال الثانى: فهو أنى وجدت أبا حاتم الرازى كما فى ترجمة (سنان بن ربيعة) من «الجرح والتعديل» [٢٥١/٤]، قد نص على أن سناناً يروى عن (الحضرمى)، هكذا غير أن يُسميه .

ويمكن الجواب عن هذا: باحتمال أن يكون الحضرمى الذى عناه أبو حاتم هنا رجلاً موجوداً فى عالم الأحياء؛ لكنه لا وجود له فى هذا الحديث بخصوصه؛ لما مضى بيانه، والذى يرجح عندى هو التوقف فى ترجيح سند أحمد والبيهقى على سند ابن أبى شيبه وعنه المؤلف، وكذا العكس، وإن كنت أميل إلى هذا العكس .

وعلى كل حال: فمدار الحديث على سنان بن ربيعة، وهو مختلف فيه وقد مضى أن الصواب كونه ضعيفاً، ولم يخرج له البخارى فى «صحيحه» إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وقد أعله الإمام فى «الضعيفة» بعلتين أخريين:

الأولى: الانقطاع بين الحضرمى وأنس، على ترجيح أن هناك واسطة بين سنان بن ربيعة وأنس . والثانية: المخالفة، وتلك العلة ليست عندى بظاهرة، بل إنى فطنت إلى علة أخرى فى سنده، وهى أن سنان بن ربيعة على ما قيل فيه؛ كان قد خرف أيضاً، وراوى هذا الحديث عنه عند الجميع: هو (عبد الله بن بكر السهمى) .

وقد نص ابن معين على كونه سمع من سنان بعد ما خرف، كما نقله عنه البخارى فى «تاريخه» [١٦٤/٤]، ترجمة (سنان) .

والحديث ذكره الحافظ فى «الفتح» [٥٢٥/٨]، وعزاه لأحمد؛ ثم سكت عليه، وقبله صنع ابن كثير مثله فى «تفسيره» [٦٥٨/٣] .

٤٢٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ سَنَانَ أَبِي رِبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا ابْتُلِيَ اللَّهُ الْعَبْدَ بِبِلَاءٍ فِي جَسَدِهِ، قَالَ لِلْمَلَكِ: اكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ».

٤٢٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَنَانَ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ بِي أُمِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَوَيْدَمُكَ فَادِعُ اللَّهَ لَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَطِلْ عُمُرَهُ، وَأَغْفِرْ لَهُ»، قَالَ: فَكَثُرَ مَالِي حَتَّى صَارَ يُطْعَمُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ، وَكَثُرَ وَلَدِي حَتَّى قَدْ دَفَنْتُ مِنْ صِلْبِي أَكْثَرَ مِنْ مِائَةٍ، وَطَالَ عَمْرِي حَتَّى قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ أَهْلِي، وَاسْتَقَمْتُ لِقَاءَ رَبِّي، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ- يَعْنِي الْمَغْفِرَةَ -.

٤٢٣٥- ضعيف بهذا التمام: مضى أنفأ [برقم ٤٢٣٣]. .

٤٢٣٦- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٥٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١٩/٧]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٥٣/٩]، وغيرهم من طريقتين عن سنان ابن ربيعة عن أنس به . . . وعند البخارى: (اللهم أكثر ماله وولده، وأطل حياته، واغفر له) قال أنس: (فدعا لى بثلاث؛ قدفنت مائة وثلاثة، وإن ثمرتى لتطعم فى السنة مرتين، وطالت حياتى حتى استحييت من الناس؛ وأرجو المغفرة) ومثله عند ابن سعد؛ إلا أن عنده من قول أنس هكذا: (فقد دفنت من صلبى مائة غير اثنين أو قال: مائة واثنين؛ وإن ثمرتى لتحمل فى السنة مرتين؛ ولقد بقيت حتى سئمت الحياة؛ وأنا أرجو الرابعة).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لكن جوده الإمام فى «الصحيحه» [٩٤/٦]، وقال: (رجالہ ثقات رجال الشيخين غير سنان بن ربيعة؛ فأخرج له البخارى مقروناً بغيره؛ وقال الحافظ: «صدوق فيه لين» كذا، والإمام له شغف بمسايرة الحافظ فى حكمه على الرواية والنقله، وسنان بن ربيعة هذا مضى غير مرة أنه مختلف فيه، وأن التحقيق ضعفه، فلم يوثقه أحد نصاً فيما أعلم غير أن ابن حبان قد ذكره فى «ثقاته» [٣٣٧/٤]، وقال ابن معين فى رواية الدارمى عنه: «ليس به بأس» وضعفه فى رواية الدورى عنه فقال: «ليس بالقوى» وأورده ابن شاهين فى ثقاته [رقم ٤٩٠]، وقال: «صالح»، وقال ابن عدى: «أرجو أنه لا بأس به» وقال الذهبى فى =

٤٢٣٧ - حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا سعيد بن سليم الضبى، حدثنا أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «قال الله: إذا أخذت كريمة عبدى لم أرض له ثواباً دون الجنة» قال: قلت: يا رسول الله!، وإن كانت واحدة؟ قال: «وإن كانت واحدة».

= «الميزان»: «صويلح» وقال فى «الكاشف»: «صدوق» أما أبو حاتم الزارى فقد قال: «شيخ مضطرب الحديث» وهذا جرح مفسر؛ وقال النسائى: (ليس بالقوى) ومثله قال الدارقطنى فى «سؤالات الحاكم له» [رقم ٣٧٦]، وأورده العقيلى فى «الضعفاء» [١٧٠ / ٢]، ومثله ابن الجارود وزكريا الساجى ذكره فى جملة «الضعفاء» كما نقله عنهما مغلطى البكجى فى «إكماله» [٢ / ١٣٩]، كما فى هامش «تهذيب الكمال» [١٤٨ / ١٢ / طبعة الرسالة]، فالرجل إلى الضعف أقرب كما قررناه غير مرة، وقد حكى الإمام فى «الصحيحة» أن الحافظ قال فى «الفتح» بعد أن عزا الحديث لابن سعد: «وإسناده صحيح» وهذا من الإمام تصرف غير محمود؛ لأن الحافظ فى «الفتح» [٢٢٩ / ٤]، إنما صحح سند ابن سعد إلى سنان بن ربيعة فقط، فقال بعد كلام: «وذلك فيما رواه ابن سعد بإسناد صحيح عنه - يعنى عن سنان بن ربيعة - عن أنس» ولم يصحح سنده كله، فانتبه؛ ثم إن للحديث طرفاً أخرى ثابتة عن أنس بن مالك بأصل تلك القصة؛ لكنه ضعيف بهذا السياق والتمام، فيه حروف لم تأت إلا من هذا الطريق وحده.

٤٢٣٧ - منكر بهذا التمام: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤٠٢ / ٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٣٥٥ / ١]، والذهبى فى «الميزان» [١٤٢ - ١٤٣]، وغيرهم من طريق شيبان بن فروخ عن سعيد بن سليم الضبى عن أنس به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٤٤ / ٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن سليم الضبى؛ ضعفه الأزدي؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال: يخطئ».

قلت: وبه أعله العراقى فى «المغنى» [٣٠ / ٤]، وقال الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٥٣٧]: (رواه البخارى من وجه آخر عن أنس - رضى الله عنه - دون قوله: «وإن كانت واحدة»، إلى آخره؛ وهى زيادة منكرة؛ وسعيد فيه ضعف» وقد ساق له ابن عدى: هذا الحديث - مع الآتى - فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «وسعيد بن سليم من أصحاب أنس الذين يروون عنه ممن ليسوا هم معروفين [كذا]، ولا حديثهم بالمعروف الذى يتابعه أحد عليه [كذا] وهو فى عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس».

قلت: ويقال له أيضاً: (سعيد بن سليمان الضبى) كما ذكره الذهبى فى «الميزان».

٤٢٣٨- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلِيمِ الضَّبْيِيِّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَهَّزَ جَيْشًا إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمْرٌ، أَمْرُهُمَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ، قَالَ لَهُمْ: «أَجِدُوا السَّيْرَ، فَإِنَّ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ مَاءٌ، إِنْ سَبَقَ الْمُشْرِكُونَ إِلَيَّ ذَلِكَ الْمَاءِ شَقَّ عَلَى النَّاسِ وَعَلِبْتُمْ عَطَشًا شَدِيدًا أَنْتُمْ وَدَوَابُّكُمْ وَرِكَابُكُمْ»، وَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَانِيَةِ هُو تَاسِعَهُمْ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ لَكُمْ أَنْ نُعْرَسَ قَلِيلًا، ثُمَّ نَلْحَقَ بِالنَّاسِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَرَسُوا فَمَا أَيْقَظُهُمْ إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، فَاسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَيْقَظَ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ لَهُمْ: «قُومُوا وَأَقْضُوا حَاجَتَكُمْ»، فَفَعَلُوا، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟» قَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِيضَاءٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «جِيءُ بِهَا»، فَجَاءَ بِهَا، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَهَا بِكَفَيْهِ وَدَعَا بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «تَعَالَوْا

= والحديث صحيح محفوظ دون تلك الزيادة التي أشار إليها الحافظ أنفًا، فانظر الآتي [برقم ٤٢٨٥]، والماضي [برقم ٤٢١١]، وحديث ابن عباس الماضي أيضًا [برقم ٢٣٦٥]..

٤٢٣٨- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٣/٤٠٢]، من طرق عن شيبان بن فروخ عن سعيد ابن سليم الضبى [بالأصل: (الضبعى) وهو تحريف] عن أنس به بالفقرة الأولى منه فقط، وأشار ابن عدى إلى طوله.

قال الهيثمي في «المجمع» [٨/٥٣٠]: (رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن سليم الضبى، وثقه ابن حبان وقال: «يخطئ» وضعفه غيره، وبقيّة رجاله رجال الصحيح).

قلت: وشأن ابن حبان: أنه إذا تردّد في راو: فهو يذكره في «الثقات» ولكنه يغمزه، كما قاله الإمام المعلمي في بعض تعاليقه على «الفوائد المجموعة» فيكون ذكره لـ (سعيد بن سليم) من هذا القبيل، ثم إن ما ينفرد به الرجل يدل على ضعفه. وقد مضى كلام النقاد عنه بالحديث الماضي، وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان» [٢/١٤٢]، وبه أعلى البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/٣٤].

ومن طريق المؤلف وابن عدى: ساق البيهقي هذا الحديث بطوله في «دلائل النبوة» [رقم ٢٣٧٩]، ولبعض فقراته شواهد؛ وهو منكر جداً بهذا السياق.

فَتَوَضَّؤُوا»، فجاءوا فجعل يصب عليهم رسول الله ﷺ حتى توضؤوا، وأذن رجلٌ منهم وأقام، قال: فصلى بهم رسول الله ﷺ، وقال لصاحب الميضة: «أزدهر بميضاَتِك، فسيكون لها نبأ»، فركب رسول الله ﷺ وأصحابه قبل الناس، فقال لأصحابه: «مَا تَرَوْنَ النَّاسَ فَعَلُوا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال لهم: «إِنَّ فِيهِمْ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَسَيْرُشِدَانَ النَّاسِ»، فقدم الناس وقد سبق المشركون إلى ذلك الماء، فشق على الناس، وعطشوا عطشاً شديداً وركابهم ودوابهم، فقال رسول الله ﷺ: «أَيْنَ صَاحِبُ الْمِيْضَةِ؟» قال: ها هو ذا يا رسول الله، قال: «جِيئَ بِمِيْضَاتِكِ»، فجاء بها وفيها شيءٌ من ماء، فقال لهم كلهم: «تَعَالَوْا فَاشْرَبُوا»، فجعل يصب لهم رسول الله ﷺ حتى شربوا كلهم، وسقوا دوابهم وركابهم، وملؤوا كل إداوة وقربة ومزادة، ثم نهض رسول الله ﷺ وأصحابه إلى المشركين، فبعث الله ريحاً فضربت وجوه المشركين، وأنزل الله تبارك وتعالى نصره، وأمكن من أدبارهم، فقتلوا منهم مقتلة عظيمة، وأسروا أسارى كثيرة، واستاقوا غنائم كثيرة، ورجع رسول الله ﷺ والناس وافرين صالحين .

٤٢٣٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حِيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ سَلِيمِ الضَّبِّي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ أَوْ غَزَا، أَرْدَفَ كُلَّ يَوْمٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَ: فَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَنَادَاهُ وَهُوَ رَدِيفُهُ، فَقَالَ: «يَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ يَعْبُدُوهُ لَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، فَكُرِّرَ هَذَا الْحَدِيثَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَادَى، فَقَالَ: «يَا مَعَاذُ»، قَالَ: لَبِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا

٤٢٣٩ - صحيح دون الفقرة الأولى فقط: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٧٢٥]، والبيهقي في الأنوار [رقم ٤٠١/٤] طبعة دار الضيافة والبخارى في «تاريخه» [٣/٤٨٠]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن سليم الضببي عن أنس به . . . وهو عندهم بالفقرة الأولى منه فقط، دون قوله: (فكان رديف . . . إلخ). =

ذَلِكَ؟»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّ حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ، وَأَنْ يَدْخُلَهُمُ الْجَنَّةَ»

٤٢٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عبيدة بن فضيل بن عياض، حَدَّثَنَا أَبُو سعيد مولى بنى هاشم، حَدَّثَنَا زُرَيْبِيُّ أَبُو يحيى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وسعيد بن سليم ضعفه الأزدي فيما نقله عنه الهيثمى فى «المجمع» [٤٤/٣]، وكذا ضعفه ابن عدى فى «الكامل» وأقره جماعة كالذهبى والعراقى وابن حجر والبوصيرى، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٢٨١/٤]، إلا أنه غمز به بكونه يخطئ، والراجح ضَعْفُ الرجل، لكن تابعه جماعة على الحديث بنحوه . . . دون الفقرة الأولى منه؛ فهو صحيح دونها، فانظر الماضى [٣٢٢٨، ٣٨٩٩، ٣٩٣٧، ٣٩٤١، ٤٢٠٢]، وغير ذلك.

٤٢٤٠ - صحيح: هذا إسناد منكر، أفته زربى هذا، وهو ابن عبد الله الأزدي أبو يحيى البصرى؛ قال البخارى: «فيه نظر» وقال الترمذى: «له أحاديث منكير عن أنس وغيره» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٣١٢/١]: «منكر الحديث على قلة روايته، يروى عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به» ثم ساق له الحديث الآتى، وضعفه النسائى وغيره؛ وذكره غير واحد فى «الضعفاء».

وباقى رجال الإسناد ثقات؛ وأبو عبيدة بن الفضيل بن عياض ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨٥/٩]، وكذا وثقه الدارقطنى كما فى «اللسان» [٧٩/٧]، من ترجمته، وقد ضعفه الجوزقانى فى (الأباطيل) وتبعه ابن الجوزى فى كتابه «الضعفاء» [٢٣٥/٣]، وتوثيقه هو المعتمد.

وللحديث طريق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى [برقم ٤١٦٦].

وله طريق ثالث يرويه بشار بن إبراهيم عن غيلان بن جرير عن أنس به مثل لفظ المؤلف مرفوعاً. أخرجه البخارى فى «تاريخه» [١٣٠/٢]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٥٣، ٢٣٥٤]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٩٥٩/أطرافه]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/رقم/ ١٦١٧ طبعة دار البصيرة]، وغيرهم من طريق بشار به . . .

قال الدارقطنى: «تفرد به بشار ابن إبراهيم أبو عون عن غيلان عن أنس».

٤٢٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو عبيدة، حَدَّثَنَا أَبُو سعيد، حَدَّثَنَا زُرَيْبُ أَبُو يحيى، عن أنس، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ رفع رأسه فإذا هو شيخٌ قد أقبل، فقال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوقَّرْ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمَ صَغِيرَنَا».

= قلتُ: وبشار هذا لا يحتمل منه التفرد عن مثل غيلان أصلاً، وقد ترجمه البخارى فى «تاريخه» وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٤١٦/٢]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أظفر بتوثيقه عن أحد قط، اللهم إلا قول الضياء عقب روايته: «بشار بن إبراهيم [أبو] عون: وثقه أبو حاتم الرازى» كذا، ولم أجد ذلك عن أبى حاتم بعد، ولم يذكره عنه ولده فى «الجرح». والضياء بن عبد الواحد: رأيتُه ينفرد بحكاية أقوال لا نجدُها إلا عنده، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة؛ وله عنه طرق، من أصحابها: طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة مرفوعاً: (أكمل المؤمنين إيماناً: أحسنهم خلقاً).

أخرجه أحمد [٥٢٧/٢]، والدارمى [٢٧٩٢]، والحاكم [٤٣/١]، وابن أبى شيبة [٢٥٣٢١]، [٣٠٣٧١]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٥٧٢]، وفى «الشعب» [رقم ٢٦]، و [٦/ رقم ٧٩٧٦]، [٧٩٧٧]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٧٩]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٤٥٣]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [١/ رقم ٧٤٧]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٢٣٤]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٢]، والطحاوى فى «المشكلى» [٥٣/١١]، وجماعة من طرق عن ابن عجلان به . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم. رجاله كلهم ثقات معروفون، وابن عجلان ثقة له أوهام؛ وكان فقيهاً عالماً وإن كره ذلك منه مالك بن أنس، وفى الباب عن عائشة وجابر وأبى ذر، وعمير ابن قتادة وغيرهم. وهو حديث صحيح ثابت.

٤٢٤١ - صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه الترمذى [١٩١٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٣٩ / ٣] والعقلى فى «الضعفاء» [٨٤ / ٢]، وغيرهم من طرق عن زربى بن عبد الله البصرى عن أنس به . . .

وهو عند ابن عدى والعقلى بالمرفوع منه فقط، وعند العقلى: (ويعرف حق صغيرنا بدل: (ويرحم صغيرنا).

قال الترمذى: «هذا حديث غريب، وزربى له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره» . =

= قلتُ: وزرّبی هذا ضعفه الجماعة، بل قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [۳۱۲/۱]: «منكر الحديث على قلة روايته، يروى عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به» وساق له ابن عدی هذا الحديث في مناكيره عن أنس، في ترجمته من «الكامل» ثم قال: «ولزرّبی غير ما ذكرتُ من الحديث قليل، وأحاديثه وبعض متون أحاديثه منكرة»، ونقل العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» عن البخاري أنه قال عنه: «فيه نظر» ثم ساق له العقيلي هذا الحديث، وقال: «وقد روى بغير هذا الإسناد بإسناد صالح».

قلتُ: وهو كما قال أبو جعفر، لكن من غير حديث أنس، فله عنه طرق كثيرة، وكلها مناكير، لا يثبت منها شيء، مضى بعضها [برقم ۳۴۷۶].

لكن في الباب عن جماعة من الصحابة: من أصحابها حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن عبيد الله بن عامر المكي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: (من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا؛ فليس منا) أخرجه أبو داود [۴۹۴۳]، وأحمد [۲/۲۲۲]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ۳۵۴]، والحاكم [۱/۱۳۱]، وابن ابن شيبه [۲۵۳۵۹]، والحميدي [۵۸۶]، والبيهقي في «الشعب» [۷/رقم ۱۰۹۷۶، ۱۰۹۷۷]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ۱۷۳]، والفسوي في «المعرفة» [۳/۵۰]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به.

قلتُ: وهذا إسناد قوي مستقيم؛ رجاله رجال الشيخين سوى (عبيد الله بن عامر المكي) وقد وثقه ابن معين كما في «الجرح والتعديل» [۵/۳۳۰]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [۷/۱۴۶]، وقد صرح بسماعه من عبد الله بن عمرو عند الحميدي وجماعة؛ وقد وقع جماعة في أوهام بشأنه.

فقد ورد في سند أبي داود هكذا: (عن ابن عامر) فقال أبو داود عقبه: (هو عبد الرحمن بن عامر) وهذا وهم من أبي داود كما جزم به المزني وغيره، وأولاد عامر المكي ثلاثة: (عبيد الله) و: (عبد الرحمن) و: (عروة بن عامر) وكلهم روى عنهم ابن عيينة.

أما الأول: فروى عنه بواسطة ابن أبي نجيح.

وأما الثاني: فأدركه هو بنفسه.

وأما الثالث: فروى عنه بواسطة عمرو بن دينار. هكذا ذكر ابن عيينة فيما حكاه عنه البخاري في ترجمة (عبيد الله بن عامر) من «تاريخه» [۵/۳۹۲]، وكذا أخرجه عنه الفسوي في «المعرفة» =

٤٢٤٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا عبید بن واقد، حَدَّثَنَا زربي، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: جاء شيخٌ إلى النبي ﷺ في حاجته فأبْطَوْا عن الشيخ أن يوسعوا له، فقال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُوقِّرْ كَبِيرَنَا».

٤٢٤٣- حَدَّثَنَا عبید الله بن عمر القواريري، حَدَّثَنَا فضيل بن عياض، عن مسلم البراد، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ يجيب العبد، ويعود المريض، ويركب الحمار.

= [٥٠/٣]، بسند صحيح؛ والذي يروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو هو (عبید الله بن عامر).

وقد وهم فيه بعضهم على ابن عيينة، ورواه عنه فقال: (عن بن أبي نجیح عن عبد الله بن عامر . . .)، هكذا سماه: (عبید الله) مكبراً، فخال ذلك على صاحب (المستدرک) وظنه (عبد الله) ابن عامر اليحصبي الشامي) صاحب الحروف، وهو من رجال مسلم والترمذی، فقال أبو عبد الله الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبید الله بن عامر اليحصبي، ولم يخرجاه» وقد وافقه الذهبي في «تلخيصه» وقال: «على شرط مسلم» وهذا خطأ مركب، وقد أشار البيهقي إلى كلام شيخه هذا في «الشعب» [٤٥٨/٧]: ثم قال: «وغلط فيه -يعنى الحاكم- إنما هو عن عبید الله بن عامر المكي؛ وكانوا ثلاثة أخوة» وهو كما قال؛ وقد تصحف (عبید الله) عند أحمد وابن أبي شيبة إلى: (عبد الله) مكبراً أيضاً، وهذا تصحيف وليس غلطاً، والله المستعان.

٤٢٤٢- صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله.

٤٢٤٣- صحيح لغيره: أخرجه الترمذی [١٠١٧]، وابن ماجه [٤١٧٨]، والحاكم [٥٠٦/٢]، و[١٣٢/٤]، والطيالسی [٢١٤٨]، والبيهقي في «الشعب» [٦/٨١٩٠، ٨١٩١]، وأبو نعیم في «الحلية» [١٣١/٨]، وعبد ابن حميد في «المنتخب» [١٢٢٩]، وابن الجعد [٨٤٨]، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ١١٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٣٧٠/١]، و[٣٧١/١]، والخطيب في «تاريخه» [٣٢/١٢]، وابن عدی في «الكامل» [٣٠٧/٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧٧، ٧٨، ٧٩]، والبغوی في «شرح السنة» [٤١٩/٦]، وفي «الأنوار» [رقم ٣٨٥]، والترمذی أيضاً في «الشمائل» [رقم ٣٣٣]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١١٥، ١٢١، ٧٠٦]، والمعافى بن عمران في «الزهد» [رقم ٩١]، =

= وعبد اللہ ابن أحمد فی «زوائد الزهد» [ص ۳۲]، وجماعة من طرق عن مسلم بن كيسان الأعور البراد عن أنس به . . . . نحوه، وزاد الترمذی وابن ماجه والطيالسی والحاکم والبيهقي وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا والبغوی فی آخره: (وكان يوم بنى قريظة على حمار مخطوم بحبل من ليف، عليه إكاف ليف) لفظ الترمذی؛ وهو رواية لأبي الشيخ وابن عدی وابن عساكر وابن سعد والحاکم.

وزاد البيهقي أيضاً وعبد بن حميد وابن الجعد وابن أبي الدنيا وكذا الترمذی وابن ماجه والبغوی والمعافى قوله: (وشهد الجنازة) وفي لفظ: (ويشهد الجنائز) وفي لفظ ثالث: (ويتبع الجنائز) وفي لفظ رابع: (ويتبع الجنازة) وفي خامس: (ويشيع الجنازة) وهذه الزيادة رواية لأبي الشيخ وابن سعد والحاکم وابن عساكر وابن عدی، وزاد الحاکم وحده في أوله: (كان النبي ﷺ يردف خلفه، ويضع طعامه في الأرض) ونحوه رواية لابن عساكر أيضاً؛ والفقرة الأولى من تلك الزيادة عند المعافى بلفظ: (ويردف بعبده) وزاد الطيالسی وحده: (ويلبس الصوف) وهي رواية لأبي الشيخ وحده أيضاً.

قلت: وهذا إسناد منكر، قال الترمذی: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس، ومسلم الأعور يضعف» ثم قال: «وهو مسلم بن كيسان الملائى؛ تكلم فيه، وقد روى عنه شعبة وسفيان» ومسلم هذا ضعفه الجماعة، حتى تركه على بن الحسين بن الجنيد والنسائي والدارقطني والفلاس وغيرهم، وكان صاحب مناكير وأباطيل، وقد ساق له ابن عدی هذا الحديث من منكراته في ترجمته من «الكامل» ثم قال: «ولمسلم عن أنس، وعن مجاهد؛ غير ما ذكرت، والضعف على رواياته بين».

وقد جازف صاحب «المستدرک» - على عادته - وقال عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» وقد تعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرک» فقال: «مسلم: تُرك». وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه مع زيادات، وكلها مناكير، انظر طريقتين منها: عند أبي نعيم في «الحلية» [۵/۶۳ / ترجمة حبيب بن أبي ثابت]، وابن سعد [۱/۳۷۰]، وابن عدی في «الكامل» [۵/۳۸]، و[۵/۴۹ / ترجمة عمر بن حفص العبدی]، وابن عساكر في «تاريخه» [۴/۷۵].

والحديث عزاه العراقي في «المغنى» [۲/۲۶۳]، إلى الترمذی وابن ماجه والحاکم من حدث =

٤٢٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْأَشْعَثِ ، أَخْبَرَنِي عَيْسَى بْنُ صَدَقَةَ بْنِ عَبَادِ الْيَشْكُرِيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ أُنْسُ بْنُ مَالِكٍ ، فَقُلْنَا لَهُ : حَدَّثَنَا حَدِيثًا يَنْفَعُنَا اللَّهُ بِهِ ، فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ فَلْيَفْعَلْ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَأَتَى بِجَنَازَةِ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ دِينَ ، فَقَالَ : « لَا أُصَلِّيَ عَلَيْهِ حَتَّى تَضْمَنُوا دِينَهُ ، فَإِنَّ صَلَاتِي عَلَيْهِ تَنْفَعُهُ » ، فَلَمْ يَضْمَنُوا دِينَهُ ، وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّهُ مُرْتَهَنٌ فِي قَبْرِهِ » .

= أنس . . . ونقل قول الحاكم الماضي ؛ ثم تعقبه بقوله : (قلتُ : بل ضعيف) لكن لفقرات الحديث - عند المؤلف - شواهد عن جماعة من الصحابة ؛ وكذا مراسيل ثابتة عن أصحابها أيضاً . وهو صحيح ثابت بلا ريب .

١- أما : عيادته المريض ﷺ ففي الباب أحاديث مشهورة ؛ منها عيادته سعد بن معاذ - وذلك ثابت في «الصحيحين» - وجماعة من أصحابه .

٢- وأما : ركوبه الحمار : فذلك ثابت في أحاديث كثيرة معروفة أيضاً . منها حديث أسامة بن زيد في «الصحيحين» : ( أن النبي ﷺ ركب حماراً . . . ) .

٣- وأما : إجابته دعوة العبد : فقد ورد ذلك في أحداث عن جماعة من الصحابة ، غير أنني لا أعلم فيه طريقاً سالمًا من الخدش ، لكن في الباب مراسيل عن جماعة من التابعين ؛ وكذا أحاديث عامة في إجابته ﷺ الدعوة مطلقاً ؛ وبمجموع : ذلك يصح هذا القدر من الحديث . والله المستعان .

● تنبيه : رأيت الحديث عند ابن أبي شيبة [١٠٢٧٧] ، من طريق مسلم الأعور عن أنس به . . . ولكن بنحو الفقرة الأولى منه فقط ، ولفظه : ( كان النبي ﷺ يجيب دعوة المملوك ) وهو بلفظه رواية لابن ماجه [٢٢٩٦] ، والله الحمد .

٤٢٤٤ - منكر بهذا السياق : أخرجه البيهقي في «سننه» [١١١٨٨] ، وفي «المعرفة» [رقم ٣٧٦٤] ، من طريق يونس ابن محمد المؤدب عن عيسى بن صدقة عن أنس به نحوه . . . وليس عنده قول أنس في أوله : ( من استطاع منكم أن يموت ولا دين عليه فليفعل ، . . . ) وزاد في آخره : ( حتى يبعثه الله يوم القيامة فيحاسبه ) .

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/١١٣] ، بعد أن ساقه من طريق المؤلف : « هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عيسى بن صدقة بن عباد » .

= قلتُ: عيسى هذا ضعفه أبو الوليد الطيالسي وغيره، وتركه أبو الحسن عليّ بن عمر ابن مهدي، وقال أبو زرعة وصاحبه: «شيخ» زاد أبو حاتم: «يكتب حديثه» وقال ابن حبان في «المجروحين» [۱۱۹/۲]: (منكر الحديث جداً . . . لا يجوز الاحتجاج بما يرويه؛ لغلبة المناكير عليه) وقال أيضاً: «هو الذي يروى عنه عبيد الله بن موسى ويقول: حدثنا صدقة بن عيسى، يقبله».

قلتُ: رواية عبيد الله عنه عند البيهقي في «سننه» [۱۱۹۱]، ولفظه مختصراً، وهي أيضاً عند البخاري في «تاريخه» [۴۰۷/۶] معلّقاً؛ والعقيلي في «الضعفاء» [۳/۳۹۳]، كلاهما به إشارة.

وقد اختلف في اسمه على ألوان، فرواه عنه عبيد الله بن موسى كما مضى؛ ورواه عنه سعيد بن أشعث عند المؤلف فقال: (عيسى بن صدقة بن عباد اليشكري) وتابعه شعيب بن أشعث على مثله عند العقيلي [۳/۳۹۳]، وشعيب هذا لم أعرفه، وأراه مصححاً من (سعيد) وهو ابن الأشعث أبي الربيع السمان: شيخ المؤلف في هذا الحديث.

ورواه معلى بن ميمون عند العقيلي فقال: (عيسى بن عباد بن صدقة) ورواه أبو داود الطيالسي عند العقيلي أيضاً فقال: (حدثنا صدقة أبو محرم)، كذا بالأصل، والصواب: (أبو محرز) آخره زاي، كما ذكره البخاري في «تاريخه» [۴۰۷/۶]، من طريقه ابن عدى في «الكامل» [۵/۲۵۵]، ورواه يونس المؤدب فقال: (ثنا عيسى بن صدقة) كما عند البيهقي، وهذا اللون الأخير هو الذي صححه الذهبي في ترجمة عيسى من «الميزان» [۳/۳۱۴]، ثم أعاده ثانية فقال: (عيسى بن عباد بن صدقة، وينسب إلى جده فيقال: عيسى بن صدقة، . . .) وتعقبه الحافظ في «اللسان» [۴/۳۹۸] بكون هذا هو الذي قبله، وأن الذهبي كرر ذكره بلا فائدة.

وعلى كل حال: فهذا الشيخ واه، وقد اضطرب فيه كما يأتي، والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [۳/۱۵۱]، وقال: «رواه أبو يعلى، وعيسى وثقه أبو حاتم، وضعفه غيره» كذا قال، ومن أبو حاتم هذا الذي يعنى؟ أما الرازي فقد قال عنه: (شيخ يكتب حديثه) كما مضى، فإن كان الهيثمي يرى ذلك توثيقاً، فهي المصيبة؛ وأما أبو حاتم البستي: فقد أورده في «المجروحين» كما مضى أيضاً؛ وتناوله شديداً، فنعد هذا من مجازفات الهيثمي المعروفة.

وقد أشار المنذرى إلى ضعف الحديث في «الترغيب» [۲/۳۷۸]، بقوله: «وروى عن أنس . . .» ثم ساقه، وقد اختلف في سنده على عيسى بن صدقة أيضاً، فقال البيهقي في «سننه» =

= عقب روايته من الطريق الماضي: (ورواه أبو الوليد الطيالسي عن عيسى؛ فأدخل بينه وبين أنس ابن مالك: عبد الحميد بن أبي أمية) ثم أسنده [١١١٨٩]، من طريق معاذ بن المثني عن أبي الوليد الطيالسي: ثنا عيسى بن صدقة عن عبد الحميد بن أبي أمية عن أنس به نحو روايته الأولى عنده، ولفظ المرفوع منه: (قال: فما ينفعه أن أصلى على رجل روجه مرتهن في قبره لا تصعد روجه إلى الله؛ فلو ضمن رجل دينه قمت فصليت عليه؛ فإن صلاتي تنفعه) وزاد في أوله من قول أنس: (الحمد لله الذي حبس السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه . . .).

ومن هذا الطريق أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٣/٣٩٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/٦٠٠]، به نحو السياق الماضي دون قول أنس الماضي في أوله أنفأ، وأخرجه أيضاً أبو أحمد الغطيفي في جزء من حديثه [رقم ٢٧]، من طريق عباس الدوري عن أبي الوليد الطيالسي بإسناده به مثل لفظ البيهقي، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/رقم ٥٢٥٣]، من طريق ثالث عن أبي الوليد بإسناده به نحوه . . . دون قول أنس الماضي في أوله، ثم قال: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى».

وهو كما قال؛ يعنى تفرده بهذا السياق المنكر، وعيسى قد مضى الكلام عليه سابقاً، وشيخه عبد الحميد بن أبي أمية: أعله به الهيثمي في «المجمع» [٣/١٥٢]، بعد أن عزا الحديث للطبراني وقال: «ضعيف» ولكنه سماه: (عبد الحميد بن أمية) وأسقط: (أبي) منه بين: (عبد الحميد بن) و(أمية) وزادها محقق (مجموع الزوائد) بين قوسين هكذا [أبي]، ولم أجد من ترجم لعبد الحميد هكذا، إنما رأيت الحافظ أورده في «اللسان» [٣/٣٩٤]، وسماه: (عبد الحميد بن أمية) مثل ما وقع في «المجمع»، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال عنه: «لا شيء».

وبحثت عن مصدر الحافظ: فوجدته في سؤالات البرقاني للدارقطني [ص ٤٧/رقم ٣٢٣]، وفيه: «وعبد الحميد بن أمية عن أنس لا شيء» والظاهر عندي: أن حرف: (أبي) قد سقط من مطبوعة «سؤالات البرقاني»، ويبدو أن هذا السقط كان قديماً، ولم ينتبه له الحافظ ولا الهيثمي، والصواب في اسم الرجل: هو (عبد الحميد بن أبي أمية) فهكذا وقع في سند البيهقي والعقيلي - ومن طريقه ابن الجوزي - وأبي أحمد الغطيفي والطبراني؛ وهكذا نص عليه أبو حاتم الرازي كما في ترجمة (عيسى بن صدقة) من «الجرح والتعديل» [٦/٢٧٨]، فقال: «وبعضهم يدخل بينه -يعنى بين عيسى- وبين أنس: عبد الحميد بن أبي أمية».

٤٢٤٥ - حدثنا سعيد بن أبي الربيع، قال: حدثني عيسى بن صدقة قال: سمعت أنسًا يقول: اتقوا الله وأدوا الأمانات إلى أهلها. قال أبو يعلى: وأكبر ظني أن المعلى حدثني به عن عيسى ولكن لم أجده.

= قلت: قد رجح الإمام في «الضعيفة» [٢/٢٨٨]، الوجه الأول عن عيسى بن صدقة بلا واسطة بينه وبين أنس، وذلك لاتفاق ثقتين عليه، وهما: (عبيد الله بن موسى) و(يونس بن محمد المؤدب) وأزيد عليه: (سعيد بن الأشعث) عند المؤلف والعقيلي، لكن راوى اللون الثانى عن عيسى: هو أبو الوليد الطيالسى الحافظ الجبل، فأنا لا أوهمه لأجل مجرد مخالفة من خالفه، بل الأولى أن يقال: إن عيسى بن صدقة قد اضطرب فى سنده، فقد مضى أن النقاد قد تكلموا فيه. راجع ترجمته فى «اللسان» [٤/٣٩٨]، وذكره ابن عدى وغيره فى «الضعفاء» وقال ابن الجوزى عقب روايته الوجه الماضى: «هذا حديث لا يصح» ثم أعله بعيسى بن صدقة وحده، وغفل عن (عبد الحميد بن أبى أمية) وقال العقيلي عقب روايته الحديث أيضاً: «وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه؛ وبخلاف هذا اللفظ من جهة ثبت».

قلت: وهو كما قال، وأصل الحديث صحيح محفوظ عن جماعة من الصحابة بشأن ضمان الدين عن الميت، وهو هنا منكر بهذا السياق جميعاً.

٤٢٤٥ - ضعيف: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/٢٥٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه عيسى بن صدقة وثقه أبو زرعة، وقال الدارقطنى: متروك».

قلت: أين وجد الهيثمى توثيق أبى زرعة لعيسى؟! فالذى نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦/٢٧٨]: هو قوله عنه: «شيخ» يعنى يكتب حديثه وينظر فيه. وقد نظر الدارقطنى فى حديثه، فوجده ينفرد عن أنس بمناكير لا خطام لها ولا زمام، فجزم بكونه متروكاً، وقبله ضعفه تلميذه أبو الوليد الطيالسى، وكذا ابن حبان والعقيلي وغيرهما كما مضى فى الحديث قبله، وكان الهيثمى مدفوع إلى توثيق عيسى بن صدقة البتة، مرة ينقل توثيقه عن أبى حاتم، كما مضى فى الحديث السابق، والآن يجازف وينسب توثيقه إلى عبيد الله الرازى، وللحديث طريق آخر عن أنس مرفوعاً ولكن بسياق آخر، وهو قوله ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك؛ ولا تخن من خانك» وهو بهذا اللفظ: له شواهد عن جماعة من الصحابة. فانظر: «الصحيححة» [١/٧٠٨]، للإمام. واللّه المستعان.

● تنبيه: قول المؤلف فى آخره: «وأكبر ظني أن المعلى حدثني به عن عيسى، ولكن لم أجده» =

## جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس

٤٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنِي يَوْسُفُ بْنُ أَبِي ذَرَّةٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُعَمِّرُ فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلَّا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْبَلَاءِ: الْجَذَامُ، وَالْجُنُونُ، وَالْبَرَصُ، فَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ

= فالعلی: هو ابن مهدي الموصلي. المترجم في «اللسان» [٦٠/٦] وثقات ابن حبان [٩/١٨٢ - ١٨٣]، وليس هو ابن هلال، كما نقله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦٣/٦]، عن المؤلف والمؤلف ليس له سماع من معلی بن هلال أصلاً، إنما يروى عنه بواسطة زهير بن حرب وغيره، فانتبه!

وقوله: «ولكن لم أجده» يعني لم أجد روايتي عن المعلی بن مهدي لهذا الحديث في حديثي وأصولي.

٤٢٤٦ - منكر: أخرجه أحمد [٣/٢١٧]، والحرث بن أبي أسامة في «مسنده» [٢/ رقم ١٠٨٥ / زوائده]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/ ١٣١-١٣٢]، والبيهقي في «الزهد» [رقم ٦٤٦]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٣/ ١٥٣]، والدينوري في المجالسة [رقم ١٣٣٤]، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [١/ ٧١]، والشجري في «الأمالي» [ص ٤٥٠]، والخلعي في «فوائده» كما في «الميزان» [٤/ ٤٦٥]، ومن طريقه ابن الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفی» [ص ٧٤]، والذهبي في سير النبلاء [١٥/ ٤٠٥]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [١/ ١٧٩]، وغيرهم من طرق عن أنس بن عياض عن يوسف بن أبي ذرة عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس به نحوه . . . وهو عند ابن النجار بالفقرة الأولى منه فقط، دون قوله: (فإذا بلغ الخمسين . . . إلخ).

قال الذهبي في «السير» [١٥/ ٤٠٥]: «هو خير منكر؛ ويوسف هذا ضعيف» وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ فأما الطريق الأول: ففيه يوسف بن أبي ذرة [بالأصل: بردة] وهو تصحيف، قال ابن حبان: يروى المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول الله ﷺ، لا يحل الاحتجاج به بحال؛ روى عن جعفر بن عمرو عن أنس هذا الحديث، وقال يحيى ابن معين: يوسف ليس بشيء».

السَّتِينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ بِمَا يُحِبُّ، فَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ،  
فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ التَّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ  
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ.»

= قلتُ: وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣٤١/١٠]، وأنكره عليه ابن حبان في «المجروحين»  
وكذا الذهبي أيضاً في «الميزان» ولم ينفرد به يوسف، بل توبع عليه: تابعه محمد بن عبد الله بن  
عمرو بن عثمان المعروف بـ (الديباج) على نحوه عند المؤلف في الآتي [رقم ٤٢٤٨]، وابن  
مردويه في «تفسيره» كما في «النكت» لابن حجر [٤٦٠/١-٤٦١].

وقد اختلف في سنده على الديباج على ألوان كثيرة، فقليل عنه: (عن جعفر بن عمرو بن أمية  
عن أنس به ..) كما مضى، وقيل عنه: (عن أنس به) بلا واسطة، وقيل عنه: (عن عبد الله بن  
أبي بكر الصديق به مرفوعاً) وقيل عنه: (عن أبيه عن عثمان بن عفان مرفوعاً) وقيل عنه: (عن  
النبي ﷺ به مرسلًا) وقيل غير هذا: كما ذكره أبو نعيم في «المعرفة» [عقب رقم ٣٥٦٨].

وقال العقيلي في «الضعفاء» [٣٥١/٤]، بعد أن ذكر بعض الاختلاف الماضي: (وفيه اختلاف  
واضطراب، سنأتيه على تمامه في كتاب «العلل».

قلتُ: وهو مفقود، - إن شاء الله - وليس يرجع منه إلى شيء يعتمد عليه.

قلتُ: ومدار هذه الطرق: على الديباج محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان؛ وهو مختلف  
فيه، وثقه ابن حبان؛ ومثله النسائي في رواية، وقال مرة: «ليس بالقوى» وكذا وثقه العجلي،  
وقال البخاري: «عنده عجائب» وقال ابن الجارود: «لا يكاد يتابع على حديثه».

قلتُ: وأكثر الأسانيد إليه في هذا الحديث لا تثبت، ولعله اضطرب في بعضها، ومع ذلك  
فأكثرها منقطع؛ لكون الديباج لم يدرك أحداً من الصحابة، وهو من رجال ابن ماجه وحده.  
نعم للحديث طرق أخرى كثيرة عن أنس به نحوه . . . . ، إلا أنها كلها مناكير على التحقيق،  
وقد ضعفها البيهقي كلها عقب روايته الحديث من الطريق الأول في «الزهد» [رقم ٦٤٦]:

وقد روى هذا من أوجه أخر عن أنس - رضى الله عنه - وروى عن عثمان، وكل ذلك ضعيف.  
وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، ولا يصح منها شيء البتة، وقد استوفاه السيوطي  
في «اللآلئ المصنوعة» [١/١٢٧-١٣٥]، وكذا الحافظ في «الخصال المكفرة» [٢٦٤-٢٦٦/  
ضمن مجموع الرسائل المنيرية] وكذا في «القول المسدد» [ص ٧-١٠]، والإمام المعلمي  
اليمناني في «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤٣٠-٤٣٤].

٤٢٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ، نَحْوَهُ ، قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ : قَالَ أَنَسُ  
ابن عِيَاضٍ : أَنَا أُسِيرُ اللَّهَ فِي أَرْضِهِ .

٤٢٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ فُضَيْلٍ بْنُ عِيَاضٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَدِي ،  
أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
ابن عمرو بن عثمان ، عن جعفر بن عمرو الضمري ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله  
ﷺ قال : « مَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعَ الْبَلَاءِ : الْجُدَامَ ،  
وَالْبَرَصَ ، وَخْتَرَ الشَّيْطَانَ ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ خَمْسِينَ فِي الْإِسْلَامِ لَيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ سِتِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَى اللَّهِ بِمَا يُحِبُّ  
اللَّهُ ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ سَبْعِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ أَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ ، وَمَنْ  
عَمَّرَهُ اللَّهُ ثَمَانِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ مَحَا اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَكُتِبَ حَسَنَاتِهِ ، وَمَنْ عَمَّرَهُ  
اللَّهُ تِسْعِينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ ، وَكَانَ أُسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ  
بَيْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

٤٢٤٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي رَجُلَانِ مِنَ  
أَهْلِ حِرَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - وَكَانَا عِنْدِي ثِقَةً - عَنْ زُفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُعَمَّرٍ  
يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلَّا دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعَ الْبَلَاءِ : الْجُنُونَ ، وَالْجُدَامَ ،

٤٢٤٧- منكر: انظر قبله . . ومحمد بن موسى في سنده: هو ابن أبي عبد الله الفطري الثقة  
المعروف؛ وابن أبي الموال صدوق يخطئ، وشيخ المؤلف ثقة تكلم فيه بلا حجة، والباقي ثقات  
سوى محمد الديباج .

٤٢٤٨- منكر: انظر قبله .

٤٢٤٩- منكر: انظر قبله؛ وفي سنده هنا علل، منها جهالة الرجلين من أهل حران؛ وإن كانا ثقتين  
عن من روى عنهما، وزفر بن محمد من رجال «اللسان» [٢/٤٧٦]، ومحمد بن عبد الله هو  
الديباج، متكلم فيه كما مضى. وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، وشيخ المؤلف: هو  
المقابرى الثقة؛ وشيخه (يحيى بن سليم) لا يكون إلا الطائفي المختلف فيه .

وَالْبَرَصِ، فَإِذَا بَلَغَ الْخُمْسِينَ هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ السِّتِينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَى اللَّهِ بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ كُتِبَتْ حَسَنَاتُهُ وَمُحِيتْ سَيِّئَاتُهُ، فَإِذَا بَلَغَ التَّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَكَانَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ».

٤٢٥٠ - قَالَ يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ: وَأَخْبَرَنِي أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْحَرَانِيِّينَ .

\*\*\*

٤٢٥٠ - منكر: انظر قبله؛ وفيه من العلل زيادة عن الماضى: سعد بن أبي الحكم المدني، ولم أفطن له، والذي فى «اللائى المصنوعة» [١/١٣٢]، نقلاً عن المؤلف: (سعيد بن الحكم) ولعله الصواب؛ ولسعيد هذا - ويقال له (سعد) أيضاً - ترجمة فى تاريخ البخارى [٣/٤٦٥]، وثقات ابن حبان [٤/٢٨٠]، و«الجرح والتعديل» [٤/١٣]، وليس فيها ما يرفع عنه جهالة الصفة، وليس هو سعيد بن الحكم أباً محمد المصرى المعروف بـ (ابن أبى مريم) فهو متأخر الطبقة عن هذا، والراوى عنه (عبد الله بن عثمان) لا يكون إلا ابن خثيم، فقد ذكروه فى مشيخة (يحيى بن سليم الطائفى) كما تراه فى «تهذيب الكمال» [٣١/٣٦٦]. والله المستعان .

## سعيد بن سنان، عن أنس

٤٢٥١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ، وَلَا صَلَاةٍ بِغَيْرِ طُهُورٍ».

٤٢٥١- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٧٣]، وابن أبي شيبة [٢٧]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٣]، وأبو عبيد في الطهور [عقب رقم ٤٨]، والخطيب في «تاريخه» [٣٢٠ / ٤]، وغيرهما من طريقين عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن سنان عن أنس به . . . .  
قال البوصيرى في «مصباح الزجاجة»: [٤٦ / ١]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف التابعي؛ وقد تفرد يزيد بالرواية عنه؛ فهو مجهول، واختلف عليه في اسمه، فقال الليث: سعد بن سنان؛ وقال ابن إسحاق وابن لهيعة: سنان بن سعد، وقال أحمد بن حنبل: لم أكتب حديثه لاضطرابهم في اسمه».  
قلت: الذى صححه البخارى وابن يونس وغيرهما أن الصواب فى اسمه هو (سنان بن سعد) وهو شيخ ضعيف مختلط، كما يأتى بسط كلام النقاد عليه فى الحديث الآتى [برقم ٤٢٥٤]، وللحديث طريقان آخران واهيان عن أنس به . . . .  
أحدهما: عند ابن عدى فى «الكامل» [٣٠٧ / ٢]، وأبى نعيم فى أخبار أصبهان [ص ٢٠١]، وسنده منكر جداً.

والثانى: عند الخطيب فى المتفق والمفترق [رقم ٤٧٥]، وسنده تالف أيضاً.  
لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ منهم ابن عمر؛ وحديثه يأتى [برقم ٥٦١٤]، [٥٦٧٧]، ومنهم أبو هريرة: وحديثه يأتى أيضاً [برقم ٦٢٣٠]، وهو حديث صحيح ثابت.  
● تنبيه: رأيت الهيثمى قد أورد هذا الحديث فى «المجمع» [٥٢٥ / ١]، وقال: (رواه أبو يعلى، وفيه ابن سنان عن أنس، وعنه يزيد بن أبي حبيب، ولم أر من ذكره).

قلت: قد وهم الهيثمى مرتين:

فالأولى: أن استدرك الحديث وهو عند (ابن ماجه).

والثانية: أنه لو نظر فى «تهذيب المزي» [١٠٣ / ٣٢]، ترجمة (يزيد بن أبي حبيب) لوجد فى مشيخته: (سنان ابن سعد) ويقال: (سعد بن سنان) وكذا لو نظر فى ترجمة (أنس بن مالك) لوجده فى الرواة عنده أيضاً، فكيف لم ير من ذكره؟!.

٤٢٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مِّنْ لَّمْ يَأْمَنْ جَارَهُ بِوَأْتِقَهُ».

٤٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عِظْمُ الْجُزْءِ مَعَ عِظْمِ الْبُلَاءِ».

٤٢٥٢- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٥٤٢٢]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧]، والحاكم [٤/١٨٢]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/١٦٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وعند الجميع - سوى ابن أبي شيبة وعنه المؤلف-: (جاره غوائله) بدل: (بوائقه).

قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، وسنده منكر، وسنان بن سعد - مع الاختلاف في اسمه - فالجمهور على تضعيفه، وسيأتي بسط كلام النقاد بشأنه في الحديث بعد الآتي.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٩٠٩، ٤١٨٧]، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتي بعضها [برقم ٦٤٩٠].

● تنبيه: الحديث أعلى الهيئتي في «المجمع» [٨/٣٠٩]، بكون محمد بن إسحاق مدلساً، وهذا إعلال ليس بشيء؛ لكون ابن إسحاق قد توبع عليه: تابعه ابن أبي ذئب عند ابن نصر؛ وكذا تابعه سعيد بن أبي أيوب عند الحاكم؛ فالصواب إعلاله بما قدمنا.

٤٢٥٣- ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٣٩٦]، وابن ماجه [٤٠٣١]، والبيهقى في «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٨٢]، وفي «الأدب» [رقم ٧٢١]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ١١٢١]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢٤٤]، وابن عدى في «الكامل» [٣/٣٥٦]، والبغوى في «تفسيره» [١/١٧١ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٣/٢٧]، والشجرى في «الأمالي» [ص ٤٨٥]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وزادوا جميعاً في آخره: (وإن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم؛ فمن رضى فله الرضا، ومن سخط فله السخط) وعند البيهقى وابن عدى: (والصبر عند الصدمة الأولى) بعد قوله: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء) وزاد الترمذى وحده في أوله اللفظ الآتي في الحديث بعده.

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وتعقبه صاحب «المنار» قائلاً: «ولم يبين لا يصح، وذلك لأن سعد بن سنان قال البخارى: فيه نظر، ووهنه أحمد» نقله عنه المناوى فى «فيضة» [٤٥٩/٢]، ثم قال: «وقال الذهبى: سعد هذا: ليس بحجة».

قلت: مدار الحديث على سعد بن سنان، وقد اختلف فى اسمه وحاله، أما اسمه: فقيل: (سعد ابن سنان) وقيل: (سنان بن سعد) وقيل: (سعيد بن سنان) والذى صححه البخارى، وصوبه ابن يونس فى «تاريخ مصر» وغيرهما هو (سنان بن سعد) كما ذكره الحافظ فى «تهذيبه» [٣/٤٧٢]، هذا هو الذى صححه ابن حبان أيضاً فى «الثقات» [٣٣٦/٤]، وفى كتابه «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٢٢]، بل جزم البخارى بكون (سعد بن سنان) خطأ من بعضهم، كما نقله عنه الترمذى فى «علله الكبير» [عقب رقم ١١٥].

وأما الاختلاف فى حاله: فسيأتى بسطه فى الحديث الآتى: وخلاصته أن التحقيق بشأنه: أنه ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد انفرد بهذا الحديث عن أنس، وليس هو ممن يحتج بما ينفرد به أصلاً، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من كتابه «الكامل» وهذا قرينة على كونه قد أنكر عليه، والله المستعان.

ثم بدالى أن أذكر اختلاف النقاد فى حال (سنان بن سعد) فى هذا المقام، فأقول: قد جزم المزى فى «تهذيبه» [٢٦٦/١٠]، بكون (سنان بن سعد) أو (سعد بن سنان) لم يرو عنه سوى يزيد بن أبى حبيب وحده، وليس كما قال، بل روى عنه أيضاً: (محمد بن يزيد بن أبى زياد الثقفى) كما ذكره ابن يونس فى «تاريخ مصر» ونقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٣/٤٧٢]، وروى عنه أيضاً: (عبد الله بن يزيد) كما ذكره ابن معين، وعنه الحافظ أيضاً فى «تهذيبه» وقد وثقه العجلى، وابن حبان إلا أنه قال: (وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان، وسعيد بن سنان؛ فيه المناكير، كأنهما اثنان)..

قلت: قد مضى الاختلاف فى اسمه قريباً؛ والذى صححه ابن يونس وجماعة: هو أن اسمه (سنان بن سعد) لكن لا يزال بعضهم يسميه: (سعد بن سنان) كالليث بن سعد وغيره؛ فإذا كان ابن حبان قد رأى مناكير فى حديث (سعد بن سنان) فقد التزقت به لكونه هو نفسه (سنان بن سعد) واحتمال أن يكونا اثنين، كما يقول ابن حبان فلم ينباع عليه من أحد، بل هذا منه قرينة على كونه كان يتردد فى شأن (سعد بن سنان) الذى يسميه البعض: (سنان بن سعد).

= ومن شأن ابن حبان أنه إذا شك في الراوى : أوردته في «ثقاته» ثم غمزه بأى شيء ، كما أشار إلى ذلك الإمام المعلمى اليمانى فى تعليق له على «الفوائد المجموعة» والغمز برواية المناكير أعظم من وصفه بالخطأ أو الوهم ، ثم جاء أبو زكريا ابن معين ووثق (سنان بن سعد) كما فى «الجرح والتعديل» [٢٥١ / ٤] ، لكن وصفه بالاختلاط ، كما نقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [٣ / ٤٧٢] ، وكذا وثقه أحمد بن صالح المصرى كما نقله عنه ابن شاهين فى «الثقات» [١٠٤ / ١] ، وقال الحافظ فى «تقريبه» : (صدوق له أفراد) وسائر النقاد على توهينه ، فأورده العقيلى وابن عدى وغيرهما فى «الضعفاء» ، ونقل عبد الله بن أحمد فى «العلل» [رقم ٣٤٠٩ ، ٣٤١٠] ، عن أبيه أنه قال : «سعد بن سنان : تركت حديثه ، يقال : سنان بن سعد ؛ حديثه حديث مضطرب» وقال أيضاً : «يشبه حديثه حديث الحسن -يعنى البصرى- لا يشبه أحاديث أنس» ونقل العقيلى فى «الضعفاء» [١١٨ / ٢] ، عن محمد بن على الوراق قال : «سمعت أحمد بن حنبل يقول : فى أحاديث يزيد بن أبى حبيب عن سعد بن سنان عن أنس ، قال : روى خمسة عشر حديثاً منكراً كلها ، ما أعرف منها واحداً» .

وكان أحمد قبل ذلك قد زهد فى أحاديث سنان بن سعد ؛ لاضطرابهم فى اسمه ، كما حكاه عنه أحمد بن أبى يحيى أبو طالب فى «مسائله» ومن طريقه ابن عدى فى «الكامل» [٣ / ٣٥٥] ، وقال عنه النسائى : (منكر الحديث) وفى رواية : (ليس بثقة) راجع «الضعفاء» له [رقم ٢٦٤ ، ٢٨٢] ، وقال الجوزجاني : (أحاديثه واهية ، لا تشبه أحاديث الناس عن أنس) وقال الأجرى فى سؤالاته [٢ / ١٦٤] : (سألت أبا داود عن سنان بن سعد ، فقال : كان أحمد لا يكتب حديثه) ثم أقره ؛ وقال الترمذى فى جامعه [عقب رقم ٦٤٦] : «تكلم أحمد بن حنبل فى سعد بن سنان» وقال الذهبى فى «الكاشف» : «ليس بحجة» ومثله فى «المجرد» وقد رأيت البخارى قد مشاه .

والحاصل : أن الضعف بهذا الرجل أولى ، ولا يقال : الرجل مصرى ؛ وقد وثقه أحمد بن صالح المصرى وهو أعلم به من غيره ؛ لكونه بلديه ؛ لأن هذا محله ما لم يكن الجرح فيه مفسراً مثل الذى هنا ، بل كلام أحمد عنه -وحده- ظاهر فى كونه سبر حديثه ونظر فيه ؛ فوجده يروى مناكير مع الاضطراب أيضاً ، واستدل على نكارة حديثه ؛ بكون المتون التى يرويه عن أنس بن مالك : لا تشبه حديثه ، إنما تشبه حديث الحسن البصرى ، ونحو هذا لحظة الجوزجاني أيضاً كما مضى عنه ، ثم إن ابن معين قد وصفه بالاختلاط ، وهذا وحده كاف فى التوقف فى حديثه ، =

٤٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ شَرًّا أَمْسَكَ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= ثم إن النسائي مصرى مثله، وقد جرحه شديداً كما مضى، ولا يعارض هذا بتوثيق من وثقه أو مشاه؛ لأن من عرف حجة على من لم يعرف، والرجل عندي إن لم يكن واهياً، فهو ضعيف ليس له وزن، وبه يعلم ما في قول الحافظ عنه بد «لتقريب»: «صدوق له أفراد»، من المسامحة، بل الصواب أنه (ضعيف له مناكير، ورماه ابن معين بالاختلاط) والله المستعان.

٤٢٥٤- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٣٩٦]، والحاكم [٦٥١/٤]، وابن بشران في «أماليه» [رقم ١٨٠]، وابن عدى في «الكامل» [٣/٣٥٥]، و [٣/٣٥٦]، والثعلبى فى «تفسيره» [١٢/٦٦]، والدارقطنى فى «مجلس إملاء فى رؤية الله تبارك وتعالى» [رقم ١٨٠]، والبغوى فى تفسيره [١/٣٥٥]، وفى «شرح السنة» [٥/٢٤٥]، والطحاوى فى «المشكلى» [٥/١٣١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وزاد الترمذى فى آخره لفظ الحديث الماضى مع الزيادة، قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: وأقره جماعة، وفى سنده (سنان بن سعد) وقد مضى الكلام عليه فى الحديث قبله؛ فالإسناد منكر من هذا الوجه.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، أصحها حديث حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن عبد الله بن المغفل مرفوعاً به نحوه . . . عند أحمد [٤/٨٧]، وابن حبان [٢٩١١]، والحاكم [١/٥٠٠]، و [٤/٤١٨]، والذهبى فى «سير النبلاء» [١٧/٣٢١]- [٣٢٢]، وغيرهم من طرق عن عفان عن حماد به . . . وفى أوله قصة عند الجميع.

قلت: قد توبع عليه يونس: تابعه حميد الطويل مقروناً معه من رواية حماد أيضاً عنه به مثله . . . دون القصة فى أوله عند الرويانى فى «مسنده» [رقم ٨٦٨]، بسند صحيح إلى حماد أيضاً.

وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، فوهم، وليس لحماد عن يونس رواية فى «صحيح مسلم» وكذا للحسن عن ابن المغفل، وقال فى موضع آخر: «هذا حديث صحيح الإسناد =

٤٢٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

= ولم يخرجاه « وهذا أصح ؛ وليس في الإسناد ما يجعل به سوى ما رمى به الحسن من التديليس ، وقد عنعنه عند الجميع ، لكن الصواب هو الحكم بالاتصال ؛ وعنعنه الحسن مقبولة - إن شاء الله - عمن سمع منهم في الجملة .

وقد ظهر لنا - بأخرة - أن الحسن ليس بكثير التديليس كما كنا نشغب حوله زماناً ، وأن وصفه بالتديليس من بعض المتقدمين : محمل أغلبه يراد به : روايته عمن عاصره ولم يسمع منه ، يعنى (الإرسال الخفى) ، وسماعه من ابن مغفل صحيح ثابت ، بل هو كالشمس ، لا شك فيه ولا لبس ، وقد نص عليه أحمد وابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم ؛ وصرح الحسن نفسه بسماعه منه في عدة أخبار .

نعم : نحن لا ننفي تديليس الإسناد من الحسن رأساً ، بل ربما فعل الرجل ذلك أحياناً ، إلا أنه لم يكن مكثرأ من تديليس هذا الضرب ، وقبول عنعنة المقل من تديليس الإسناد هو التحقيق عندي ؛ وإمامنا فيه هو أبو الحسن ابن المديني كما حكاه عنه يعقوب بن شيبة الحافظ ، وفي المسألة بسط ؛ ليس هنا موضعه .

■ والحاصل : أن عنعنة الحسن البصرى عمن سمع منهم - في الجملة - محمولة على الاتصال أبداً ما لم يظهر الانقطاع ، وحديثه هنا صحيح مستقيم .

وقد غامر إسماعيل بن مسلم المكي ، ورواه عن الحسن فأرسله ، ولم يذكر فيه (ابن المغفل) هكذا أخرجه هناد في «الزهد» [رقم ٤٣٣] ، ولا عبرة بهذا ؛ لكون إسماعيل منكر الحديث كما قاله أحمد وجماعة ، وراويه عنه أيضاً هو : (أبو معاوية الضرير) الإمام الثبت في حديث الأعمش ؛ المخلط الواهم في حديث غيره .

وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً به نحوه مع قصة في أوله أيضاً ، قد تكلمنا عليه في تعليقنا على ذم الهوى لابن الجوزى [١ / رقم ٣٠٣] ، والله المستعان .

٤٢٥٥ - صحيح : انظر قبله ، وقد رأيت الحافظ قد قال في «الفتح» [٨ / ١٢٤] : (وفي الحديث الصحيح : إذا أراد الله بعبد خيراً . . . ) وساق الحديث . وهو كما قال .

٤٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ، عَنْ  
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّائِي مِنَ اللَّهِ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَمَا شَيْءٌ  
 أَكْثَرَ مَعَاذِيرَ مِنَ اللَّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْحَمْدِ».

٤٢٥٦- ضعيف: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٦٧]، وفي «سننه» [٢٠٥٧/٢]، وفي  
 «المدخل إلى الكبرى» [رقم ٦٧٢]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٨٦٨] - زوائده - وابن  
 عدى في «الكامل» [٣/ ٣٥٦]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٠]، وابن  
 أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٢٩١٣]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم  
 ٦٤٦]، والفسوى في «المعرفة» [٣/ ٣٨٩]، ومن طريقه الخطيب في «الفتاوى والفتوح» [٢/ رقم  
 ١١٦٤ / طبعة مكتبة التوعية] وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن  
 سعد بن سنان عن أنس به . . . وهو عند الخرائطي والفسوى ومن طريقه الخطيب، والبيهقي في  
 «سننه» وفي «المدخل» بالجملة الأولى منه فقط، : (التأني من الله، والعجلة من الشيطان) وعند  
 ابن عدى: (البيان أو التأني من الله . . .) هكذا بالشك، وقد تصحف (التأني) عند الخطيب  
 إلى: (البيان) وهو يرويه من طريق الفسوى، وعنده: (التأني).

قلت: وهذا إسناد منكر، آفته (سعد بن سنان) ويقال له: (سنان بن سعد) وهو ضعيف مختلط  
 صاحب مناكير، وقد مضى بسط كلام النقاد عنه بالحديث الماضي [برقم ٤٢٥٣]، وقد أغرب  
 المنذرى جداً، فقال في «ترغيبه» [٢/ ٢٨٤]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» كذا  
 قال، وتبعه عليه الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٤٣]، وأقرهما المناوي في «الفيض» [٣/ ٢٧٧]،  
 وهو وهم من الثلاثة على التوالي، ومتى كان (سعد بن سنان) أو: (سنان بن سعد) من رجال  
 الصحيح؟! وقد تحاشاه النسائي أيضاً، وبه أعله الذهبي في «المهذب» وقال: «سعد ضعفوه»  
 كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٣/ ٢٧٧].

ونقل أيضاً عن الهيثمي قوله: «لم يسمع من أنس» يعني سعداً أو سناناً، كذا قال، ولم أجد  
 ذلك عن الهيثمي في «المجمع» والمناوي لا يتحرى الدقة في النقل، ولو صح هذا عن الهيثمي:  
 فهو غفلة شديدة منه؛ لأن سناناً أو سعداً سماعه من أنس صحيح ثابت؛ بل غضب أحمد بن  
 صالح الطبري الحافظ لما سأله أبو داود: «سنان بن سعد سمع أنساً؟!» كما في سؤالات الأجرى  
 [٢/ ١٦٤]، والعجب أن يقر المناوي بهذه العلة المتوهمة، ويقول في كتابه =

٤٢٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ: عَنْ ابْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «تَقَبَّلُوا لِي سِتًّا تُقْبَلُ لَكُمْ بِالْجَنَّةِ»، قَالُوا: مَا هِيَ؟ قَالَ: «إِذَا حَدَّثَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَكْذِبُ، وَإِذَا وَعَدَ فَلَا يُخْلِفُ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ فَلَا يَخُنُ، وَغَضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَكَفُّوا أَيْدِيَكُمْ، وَاحْفَظُوا فُرُوجَكُمْ».

= «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/٩٣٢ / طبعة مكتبة الشافعي]، بعد أن حكى عزوه لأبي يعلى: (بإسناد فيه ضعف وانقطاع) كذا، وإنما الانقطاع في قلة تحريه للحقائق. وقد خلط المناوي في تخريجه خلطاً آخر في «الفيض» [٣/٢٧٧]، وتعقبه عليه الإمام في «الصحيحة» [٤/٤٠٤]، وللحديث شاهد من رواية ابن عباس مرفوعاً بنحو الفقرة الأولى فقط، بلفظ: (الأناة من الله؛ والعجلة من الشيطان) أخرجه الترمذي [٢٠١٢]، وجماعة. وسنده منكر، وقد ضعفه العراقي في «المغنى» [٢/٢٠]، بل أشار الترمذي إلى ضعفه عقب روايته، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن راهويه [رقم ٤٩٤]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٣٥٨]، وغيرهما. وسنده واه أيضاً، ولا يصح فيه شيء.

٤٢٥٧- ضعيف: أخرجه الحاكم [٤/٣٩٩]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٥٥]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢٦٢]، وابن عدى في «الكامل» [٣/٣٥٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٩/٣٦٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/٧٨-٧٩]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/٢٣]، وابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٢٧١٤]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ١٥٢، ٤٨٣]، وفي «المكارم» [رقم ١٧٤]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/١٦٨]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد ابن سنان [وتصحف عند الخطيب وابن عبد البر إلى: (سعيد بن سنان)] عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال البوصيري في «الإتحاف» [٦/٣٣]: «رواه أبو يعلى الموصلي، والحاكم والبيهقي؛ ورواته ثقات إلا سعد بن سنان؛ فإنه ضعيف، ويقال: سنان بن سعد» وقال شيخه العراقي في «المغنى» [٧/٢٣]: «فيه سعد بن سنان: ضعفه أحمد والنسائي، ووثقه ابن معين» وقال المنذرى في «الترغيب» [٣/٣٦٤]: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى والحاكم والبيهقي، ورواتهم ثقات إلا سعد بن سنان».

= قلتُ: وسعد هذا - ويقال له: (سنان) -: شيخ ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد مضى بسط كلام النقاد بشأنه فى الحديث السابق [برقم ٤٢٥٣]، وبه أعله الماوى فى «الفيض» [٢٦٤ / ٣]، وأغرب الهيثمى جداً، فقال فى «المجمع» [٥٤١ / ١٠]: (رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح؛ إلا أن يزيد [كذا]، بن سنان لم يسمع من أنس) . .

قلتُ: ما أدرى ما هذا، ومن جاء بيزيد بن سنان فى هذا الحديث؟! وأين وجدته الهيثمى فى (مسند المؤلف) فلم يبق إلا أن يكون (سعد بن سنان) قد اشتبه عليه بيزيد بن سنان، أو تصحف (سعد) إلى: (يزيد) فى نسخته من (مسند المؤلف) وقد اهتبل ذلك المناوى، فأورد كلام الهيثمى فى «فيضه» ثم سكت عليه، فإن كان ثم تصحيف فى مطبوعة «مجمع الزوائد» وأن صواب عبارة الهيثمى: (سعد بن سنان لم يسمع من أنس) يكون ذلك منه وهمًا فاحشًا؛ لأن سعدًا هذا ثابت السماع من أنس؛ ولم يشكك فى ذلك أحد علمته، بل غضب أحمد بن صالح المصرى لما سأله أبو داود عن سماع سنان بن سعد من أنس، وسؤال أبي داود إنما كان سؤال المستفهم؛ وليس سؤال العارف .

■ والحاصل: أن الحديث منكر من هذا الطريق، لكن له شواهد عن جماعة من الصحابة، لا يصح منها شيء قط، وأكثرها مناكير، وأنظفها على الإطلاق: هو حديث عبادة بن الصامت عند أحمد [٣٢٣ / ٥]، وابن حبان [٢٧١]، والحاكم [٣٩٩ / ٤]، وجماعة من طريق عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن مولاة المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبادة به . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» .

قلتُ: وليس كما قال، وقد رد عليه المنذرى فى «ترغيبه» [٢٤ / ٣]، قائلاً: (بل المطلب لم يسمع من عبادة) وكذا رده عليه البوصيرى فى «الإتحاف» [٤ / ٤]، فقال: (والتصحیح لهذا الإسناد: فيه نظر؛ فإن المطلب بن عبد الله بن حنطب لم يدرك عبادة بن الصامت، قاله أبو حاتم وغيره) وهو كما قال؛ وعبارة أبى حاتم نقلها عنه ابنه فى المراسيل [ص ٢١٠]، وراجع ترجمة المطلب من «جامع التحصيل» [ص ٢٨١] .

وبعدم سماع المطلب من عبادة: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢٥٨ / ٤]، فالعجب من قول الذهبي فى «المهذب»: «إسناده صالح» وكذا من قول صاحبه العلائى فى «أمالیه»: «سنده جيد» كذا نقله عنهما المناوى فى «الفيض» [٥٣٥ / ١] .

٤٢٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ سَعْدِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَضَعُ اللَّهُ رَحْمَتَهُ إِلَّا عَلَى رَحِيمٍ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا يَرَحِمُ، قَالَ: «لَيْسَ بِرَحْمَةٍ أَحَدِكُمْ صَاحِبُهُ يَرَحِمُ النَّاسَ كُلَّهُ».

= وفي الباب: مراسيل، منها الضعيف والمقبول، وقد أشرنا إلى طرق الحديث مع بيان ضعفها في تعليقنا على «ذم الهوى» [١/ رقم ٢٠٧]، ولا يصلح الحديث للتقوية بشواهد إن شاء الله. ولبعض فقراته شواهد ثابتة. والله المستعان.

٤٢٥٨- ضعيف: أخرجه العراقي في «مجلس من أماليه» [رقم ٨٦]، من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . .

قال العراقي: (هذا حديث حسن غريب) ثم ذكر الاختلاف في اسم سنان بن سعد، ؛ وكذا في حاله، وهو شيخ ضعيف مختلط كما مضى شرح ذلك في الحديث السابق [برقم ٢٤٥٣].

وكذا في سنده: عن عنة ابن إسحاق، وهو مدلس مكث، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٣٤١]، ولم ينفرد به سنان بن سعد أو سعد بن سنان عن أنس، بل تابعه عليه: أخشن

السدوسي عن أنس مرفوعاً: (لا يدخل الجنة منكم إلا رحيم، قالوا: يا رسول الله كلنا رحيم، قال: ليس رحمة أحدكم نفسه وأهل بيته حتى يرحم الناس) أخرجه البيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١١٠٥٩]، وفي «الأداب» [رقم ٣٣]، بإسناد صحيح إلى أخشن به . . . .

وأخشن شيخ غائب الصفة، لم يرو عنه سوى واحد، ولم يوثقه إلا ابن حبان وحده، وقد ذكره الحافظ الحسيني في «الإكمال» وقال: «مجهول» وللحديث شاهد عن أبي هريرة مرفوعاً به نحو اللفظ الماضي: عند ابن راهويه [٤٠١]، ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» [٣/ ٢٣٥٤].

وسنده منكر، وله شاهد آخر، ولكن من مراسيل الحسن البصري عند الحسين بن حرب في زوائده على زهد ابن المبارك [رقم ٩٩٠]، وإسناده ثابت إليه، إلا أن مراسيل الحسن كالماء إذا قبضت عليه، والثابت في هذا الباب، إنما هو مثل حديث جرير البجلي عند الشيخين: (لا يرحم الله من لا يرحم الناس) والله المستعان.

● تنبيه: الراوى عن ابن إسحاق هذا الحديث: (عبد الرحمن بن محمد) هو المحاربي الثقة المعروف؛ وقد وصفه أحمد والعجلي بالتدليس، وربما أعله بعضهم بعننته، وليس بشيء؛

لكون تدليسه من قبيل الإرسال الخفي، ولو صح أنه يدلس الإسناد؛ فهو مقل منه؛ بحيث لا يليق الإعلال بعننته أصلاً، فاتبه يارعاك الله.

● تنبيه: الراوى عن ابن إسحاق هذا الحديث: (عبد الرحمن بن محمد) هو المحاربي الثقة المعروف؛ وقد وصفه أحمد والعجلي بالتدليس، وربما أعله بعضهم بعننته، وليس بشيء؛

لكون تدليسه من قبيل الإرسال الخفي، ولو صح أنه يدلس الإسناد؛ فهو مقل منه؛ بحيث لا يليق الإعلال بعننته أصلاً، فاتبه يارعاك الله.

٤٢٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ - صَاحِبُ لَنَا - حَدَّثَنَا يُونُسُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمُسْتَبَانَ مَا قَالَا ، فَعَلَى الْبَادِي حَتَّى يَعْتَدِيَ الْمَظْلُومَ » .

٤٢٥٩- صحيح: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٤٢٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٣٢٩]، وابن أبى شيببة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤٣/٦]، والخرائطى فى «مساوى الأخلاق» [رقم ٣٣]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [١٦٧/٢]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به .

قلت: قد اختلف على يزيد فى سنده، فرواه عنه ابن لهيعة فقال: عن يزيد بن أبى حبيب عن أنس به . . . ، وأسقط منه: (سنان بن سعد) هكذا أخرجه الطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٢٤٨]، من طريق الوليد بن الوليد الشامى عن ابن ثوبان عن الحضرمى عن يزيد بن أبى حبيب به . . .

قال الطبرانى: «هكذا روى ابن ثوبان عن الحضرمى، وهو عبد الله بن لهيعة» .

قلت: الوجه الأول هو المحفوظ عن يزيد، وابن لهيعة حاله معروفة إلا أن الآفة ليست منه، فالوليد الشامى مختلف فيه، وهو من رجال «اللسان» [٢٢٨/٦]، وابن ثوبان هو عبد الرحمن ابن ثابت الدمشقى تكلم فى حفظه جماعة، وهو من رجال «التهذيب» وقد خولف فيه، خالفه ابن وهب أبو عبد الرحمن المصرى الحافظ، فرواه عن ابن لهيعة - مقروناً مع الليث وعمرو بن الحارث - عن يزيد عن سنان بن سعد عن أنس به . . . على الصواب عند القضاعى فى «الشهاب» .

ومدار الإسناد على (سنان بن سعد) وهو شيخ ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد مضى كلام النقاد عنه فى الحديث السابق [برقم ٤٢٥٣]، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . منها حديث أبى هريرة عند مسلم وجماعة، ويأتى عند المؤلف [برقم ٦٤٨١]، [٦٥١٨]، ومنهم حديث عياض بن حمار عند أحمد [١٦٢/٤]، وجماعة، ورجاله ثقات؛ لكن اختلف فى سنده. والله المستعان .

● تنبيه: شيخ المؤلف (أبو على الحسن) هو ابن عيسى بن ماسرجس النيسابورى الثقة الورع الصالح، من رجال مسلم وأبى داود والنسائى؛ ولم يعرفه الهيثمى فى «المجمع» [١٤٤/٨]، فانتبه .

۴۲۶۰ - حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتْنٌ كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا وَيُمْسِي مُؤْمِنًا، وَيَبِيعُ قَوْمٌ دِينَهُمْ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا يَسِيرٍ».

۴۲۶۱ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي مَجَلِزٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى رِجْلِ ذَكَوَانَ.

۴۲۶۰ - صحيح: أخرجه الترمذی [۲۱۹۷]، والحاكم [۴/ ۴۸۵]، وابن أبي شيبة [۳۰۴۱۴]، [۳۷۲۱۶]، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [رقم ۴۸]، والفريابي في «صفة المنافق» [رقم ۱۰۴]، ومن طريقه الذهبي في «سير النبلاء» [۸/ ۱۳۸]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . .

قال الترمذی: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» وقال الذهبي: «هذا الحديث حسن عال» وقال المباركفوري في «التحفة» [۶/ ۳۶۷]: «ولم يحسنه الترمذی، والظاهر أنه حسن» وتبعه الإمام في «الصحيححة» [۲/ ۴۶۹]، فقال: «وهو كما قال -يعنى المباركفوري- فإن سعد بن سنان وثقه ابن معين وحسبك به».

قلت: وترك أحمد حديثه، وأسقطه النسائي، وضعفه جماعة آخرون، وحسبك بهذا كله، والتحقيق: أن سنان بن سعد هذا شيخ ضعيف صاحب مناكير، وقد رماه ابن معين بالاختلاط مع توثيقه له، وقد بسطنا كلام النقاد عليه في الحديث الماضي [برقم ۴۲۵۳]، والحديث هنا سكت عليه الحاكم والذهبي، إلا أنه صحيح ثابت لشواهده عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . منهم أبو هريرة عند مسلم وجماعة، ويأتي عند المؤلف [برقم ۶۵۱۵]، ومنهم: جندب ابن عبد الله البجلي . . . وقد مضى حديثه [برقم ۱۵۲۳].

وفى الباب عن أبي موسى الأشعري وأبي أمامة والنعمان بن بشير وابن عمر وابن عباس، وحذيفة بن اليمان، والضحاك بن قيس وغيرهم.

۴۲۶۱ - صحيح: أخرجه البخاري [۹۵۸، ۳۸۶۸]، ومسلم [۶۷۷]، والنسائي [۱۰۷۰]، وأحمد [۳/ ۱۱۶، ۲۰۴]، وابن حبان [۱۹۷۳]، وأبو عوانة [رقم ۱۷۴۷]، وابن أبي شيبة =

٤٢٦٢- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا جريرٌ، عن سليمان، عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك، قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع، يدعو على رعلٍ، وذكوان، وعصية عصت الله ورسوله .

٤٢٦٣- حَدَّثَنَا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، حَدَّثَنَا المعتمر، عن أبيه، عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك، قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع، يدعو على رعلٍ، وذكوان، وعصية عصت الله ورسوله .

٤٢٦٤- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حَدَّثَنَا معاذ بن معاذ، حَدَّثَنَا سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قنت شهراً، يدعو على رعلٍ، وذكوان .

= [٦٩٨٠]، والبيهقى فى «سننه» [٣١٤٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/٣٦]، و[٣/١١٣]، والسراج فى «مسنده» [١/١١٥]، كما فى «الإرواء» [٢/١٦١]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٧٠]، وأبو جعفر ابن البخارى فى «جزء من أماليه» [رقم ١ / ضمن مجموع مؤلفاته]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/٢٤٤]، وجماعة من طرق عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس به . . . وزاد مسلم والنسائى وأبو عوانة وابن عساكر وأبو نعيم وابن حبان والبيهقى: (ويقول: عصية عصت الله ورسوله) وهو رواية للبخارى وأحمد والمؤلف؛ وليس عند ابن أبي شيبة قوله: (بعد الركوع) ومثله البخارى فى الموضع الأول، وكذا الطحاوى وأبو نعيم فى الموضع الأول وأبو عوانة وهو رواية للمؤلف؛ وزاد ابن حبان وحده: (يدعو على حى من أحياء العرب . . . .) بعد قوله: (قنت شهراً بعد الركوع) وهو رواية لأبي نعيم وحده . قال أبو نعيم: «صحيح ثابت من حديث سليمان، رواه عنه الأئمة والأعلام، منهم: الثورى وزائدة وغيرهما» .

قلت: وسليمان هو ابن طرخان الإمام العالم العامل، وأبو مجلز: هو لاحق بن حميد الثقة المأمون . غمزه ابن معين وقال: (مضطرب الحديث) فما التفت له أحد، وقد احتج به الشيخان . وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٢٨٣٢، ٢٩٢١، ٣٠٢٨، ٣٩٩٤، ٤٠٢٦، ٤٠٣١]، وانظر الآتى [برقم ٤٢٨٦] .

٤٢٦٢ : ٤٢٦٤- صحيح: انظر قبله .

٤٢٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْبَصْرِيُّ فِي بِلَهَجِيمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنِ الْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنَ الْآيَةِ وَالسُّورَةِ يَتَعَلَّمُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يَنْسَاهَا».

٤٢٦٥- منكر: أخرجه أبو داود [٤٦١]، والترمذى [٢٩١٦]، وابن خزيمة [١٢٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤١١٠]، وفى «الشعب» [٢/ ١٩٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٢]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ١٢٣٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٦/ ٣٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤/ ١٣٥-١٣٦]، وابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ١١٦]، والخطيب فى «الجامع» [١/ ١٠٩]، وغيرهم من طرق عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد عن ابن جريح عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس به . . . .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرت به محمد بن إسماعيل -يعنى به البخارى- فلم يعرفه، واستغربه، قال محمد -يعنى البخارى-: ولا أعرف للمطلب بن عبد الله سماعاً من أحد من أصحاب النبى ﷺ، إلا قوله: «حدثنى من شهد خطبة النبى ﷺ وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن -يعنى الدارمى- يقول: لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبى ﷺ -قال عبد الله- يعنى الدارمى-: وأنكر على بن المدينى أن يكون المطلب سمع من أنس».

ونقل ابن الجوزى فى «المتناهية» عقب روايته عن الدارقطنى أنه قال: (ابن جريح لم يسمع من المطلب شيئاً، يقال: كان يدلسه عن ابن [أبى] سبرة [بالأصل]: (ابن ميسرة) وهو تصحيف، والتصويب نقلناه عن ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/ ٢٦١]، وهو عن الدارقطنى]، وغيره من الضعفاء، وقال ابن عبد البر فى «التمهيد» عقب روايته: «وليس هذا الحديث مما يحتج به لضعفه».

وقد سئل ابن المدينى عن هذا الحديث كما نقله عنه الخطيب فى «الكفاية» [٢/ رقم ١١٥٥/ طبعة دار الهدى]، فقال: «ابن جريح لم يسمع من المطلب بن عبد الله بن حنطب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبى يحيى -يعنى شيخ الشافعى- عنه» وقال النووى فى «الخلاصة» [١/ ٣٠٧]: «رواه أبو داود والترمذى بإسناد فيه ضعف؛ ولم يضعفه أبو داود، وضعفه الترمذى =

٤٢٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنِ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَبِي حَسَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَغَاثَ مَلْهُوْفًا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ حَسَنَةً: وَاحِدَةً مِنْهُنَّ يُصَلِّحُ اللَّهُ بِهَا لَهُ أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، وَأَثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي الدَّرَجَاتِ».

= وقال المنذرى فى «تهذيب السنن» بعد أن حكى كلام الترمذى الماضى: «وفى إسناده عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبى رواد الأزدى مولاهم المكى، وثقه يحيى بن معين، وتكلم فيه غير واحد» ونحوه قال فى «ترغيبه» [١٢٣/١].

ونقل المناوى عن الزُّينِ العِراقى أنه قال: «استغربه البخارى -يعنى هذا الحديث-، لكن سكت عليه أبو داود» كذا فى «الفيض» [٣١٣/٤]، وعزاه الحافظ فى «الفتح» [٨٦/٩]، إلى أبى داود والترمذى، ثم قال: (فى إسناده ضعف) وقال فى النكت الظراف [٤٠٧/١]، بعد أن حكى الانقطاع بين المطلب وأنس: «وغفل ابن خزيمة عن علته، فأخرجه فى «المساجد» من صحيحه» . .

قلت: والحاصل: أن الحديث معلول بأربع علل:

- ١- الانقطاع بين المطلب وأنس .
- ٢- الانقطاع بين ابن جريج والمطلب .
- ٣- اختلاف النقاد بشأن عبد المجيد بن أبى رواد .
- ٤- الاختلاف فى سنده على ابن أبى رواد تارة، وعلى ابن جريج تارة أخرى، وقد استوفينا الكلام على هذه العلل وشواهد الحديث فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وخلاصته: أن الحديث منكر سنداً ومنتناً، والله المستعان .

٤٢٦٦- باطل: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٦٧٠]، وابن أبى الدنيا فى «قضاء الحوائج» [رقم ٢٩، ٩٦]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٤٢٠]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٩٠]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٨٢/٩٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٢٢٢]، والبزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٩٥٠/ كشف الأستار]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٣٥٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٠٦]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٧٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/ ١٣٨، ١٣٩]، وغيرهم من طرق عن زياد بن أبى حسان عن أنس به . . . نحوه . . .

= قال البزار: «لا نعلم روى زياد عن أنس إلا هذا» . .

قلتُ: وفي ترجمة زياد: ساق البخارى هذا الحديث بطرفه الأول فقط؛ ثم قال: «لا يتابع عليه» وقال العقيلي: (لا يعرف إلا به) وقال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين»: «كان ممن يروى أحاديث مناكير كثيرة، وأوهاماً كثيرة؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» ثم ساق له هذا الحديث. وأخرجه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١٧١/٢]، من طريق العقيلي فى «الضعفاء» ثم قال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم بوضعه زياد، وكان شعبة شديد الحمل عليه» ثم نقل تضعيفه عن العقيلي وابن حبان؛ وزاد: «وقال الدارقطنى: متروك» وأورده ابن طاهر المقدسى فى «التذكرة» [رقم ٧٥٤]، وقال: «فيه زياد بن أبى حسان، كان شعبة يرميه بالكذب».

قلتُ: نقل ذلك الحاكم عن شعبة، وقيل ذلك قال: «روى عن أنس وعمر بن عبد العزيز وغيره أن له أحاديث موضوعة» كما فى ترجمة زياد من «الميزان» ونقل الحافظ فى «اللسان» [٢/٤٩٤]، عن النقاش أنه قال: «روى عن أنس أحاديث موضوعة» وقال أبو نعيم فى «الضعفاء» [ص ٨٣]: «روى عن أنس وغيره المناكير . . . لاشيء» وسئل عنه أبو حاتم الرازى كما فى «الجرح والتعديل» [٣/٥٣٠]، فقال: «شيخ منكر الحديث؛ يكتب حديثه ولا يحتج به».

قلتُ: وبه أعله جماعة، وقد رواه عنه: عبد الحكيم بن منصور وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وحجاج ابن نصير، وعون بن عمار، وقرّة بن حبيب.

وتابعهم: مسلمة بن الصلت الشيبانى على مثله عند الإسماعيلي فى «المعجم» [رقم ١٩٨]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [٦/٤١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١٧١/٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/١٩٤]، وغيرهم.

واختلف عليه فى سنده؛ فرواه عنه روح بن عباد [وقد سقط روح من سند ابن عدى] على الوجه الماضى عن زياد بن أبى حسان عن أنس به . . . وخالفه محمد بن عقبه السدوسى، فرواه عنه فقال: حدثنا مسلمة بن الصلت حدثنا يزيد بن أبى زياد، سمع أنساً بالمدينة عن النبى ﷺ: «من أعات ملهوقاً . . .».

هكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٣/٣٥٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/١٣٩]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/١٢٢].

٤٢٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسْبُوعِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَبُوكَ، فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ بِضِيَاءٍ وَشُعَاعٍ وَنُورٍ لَمْ يَرَهَا طَلَعَتْ فِيمَا مَضَى بِمِثْلِهِ، فَأَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا جَبْرِيلُ، مَا لِي أَرَى الشَّمْسَ الْيَوْمَ طَلَعَتْ بِضِيَاءٍ وَنُورٍ وَشُعَاعٍ لَمْ أَرَهَا طَلَعَتْ فِيمَا مَضَى؟» قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ مَعَاوِيَةَ اللَّيْثِي مَاتَ بِالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ، فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَلْفَ مَلِكٍ يَصْلُونَ عَلَيْهِ، قَالَ: «وَفِيمَ ذَلِكَ؟!» قَالَ: قَالَ: كَانَ يَكْثُرُ قِرَاءَةَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]، فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفِي مَمَشَاهُ، وَقِيَامِهِ وَقَعُودِهِ، فَهَلْ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَقْبِضَ لَكَ الْأَرْضَ فَتَصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

= هكذا أبدل (زياد بن أبي حسان) بـ: (زياد بن أبي زياد) والاول هو المحفوظ بلا شك، ومحمد ابن عقبة السدوسي وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» [١٠٠/٩]، إلا أن أبا حاتم قد ضعفه وترك حديثه، وكذا ترك حديثه أبو زرعة وقال: «لا أحدث عنه» كما في «الجرح والتعديل» [٨/٣٦]، والحديث حديث (زياد بن أبي حسان) وبه يعرف، وقد يكون مسلمة بن الصلت قد اضطرب فيه، فقد قال أبو حاتم عنه: «شيخ بصرى متروك الحديث» وضعفه الأزدي، وقال ابن عدى: «ليس بالمعروف» كما في ترجمته من «اللسان» [٣٣/٦]، وخالف ابن حبان، وذكره في ثقافته [١٨٠/٩]، ولا التفات له.

وللحدث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . ، وكلها تالفة، وكذا له شواهد كلها ساقطة أيضاً، راجع «اللآلئ المصنوعة» [٧٢-٧٣/٢]، و«تنزيه الشريعة» [١٣٥/٢، ١٣٦]، و«الضعيفة» [٨٧/٢]، و[١٧١/٢]، والحديث باطل بهذا اللفظ. والله المستعان . . .

٤٢٦٧- باطل: أخرجه البيهقي في «سننه» [٦٨٢٣]، وفي «الدلائل» [رقم ١٩٩٨]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٥٤٩٤]، وابن سنجر في «مسنده» كما في «الإصابة» [١٦٠/٦]، ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستيعاب» [٤٤٧/١]، وابن الأعرابي كما في «الإصابة» أيضاً [١٦٠/٦]، ومن طريقه ابن عبد البر أيضاً [٤٤٧/١]، وابن حبان في «المجروحين» [١٨١/٢]، -وعنده معلقاً- والعقيلي في «الضعفاء» [٣٤٢/٣]، والثعلبي في «تفسيره» [٢٦٢/١٤]، وابن عساكر في «المعجم» [١١٧٧]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إنحاف الخيرة» [١٠٢/٦]، =

= وابن سعد في «الطبقات» كما في «نصب الراية» [٢/٢٠٥]، ومن طريقه ابن الجوزي في «صفوة الصفوة» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/١٠٣]، وابن الضريس في «فضائل القرآن» [رقم ٢٦٤]، وابن أبي الدنيا .

ومن طريقه ابن الجوزي أيضاً في «المتناهية» [١/٢٩٨]، وحاجب الطوسي في «فوائده» كما في «الإصابة» [٦/١٦٠]، وغيرهم من طريقين عن العلاء بن زيد أبي محمد الثقفي عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وعند آخرين باختصار، وعند ابن الضريس: (قال جبريل للنبي ﷺ: هل لك أن تصلي عليه؟! قال: نعم؛ فقبض جبريل الأرض، ونَحَى عن طريق رسول الله ﷺ كل حجر ومدبر، حتى صلى عليه) وقد زاد قبل ذلك: (قال: استكثروا منها - يعني من تلاوة: «قل هو الله أحد» - فإنها نسبة ربكم، من قرأ منها خمسين مرة رفع الله له خمسين ألف درجة، وحط عنه خمسين ألف سيئة، وكتب له خمسين ألف حسنة، ومن زاد زاده الله . . .).

قال النووي في «الخلاصة» [٢/٩٦٤]: «اتفقوا على ضعفه - يعني هذا الحديث - ممن ضعفه البيهقي قال: العلاء هذا يحدث عن أنس بمناكير، قال البخاري: هو منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم وابن عدى وغيرهما، أنه منكر الحديث. وقال البيهقي: وروى أيضاً من رواية أخرى ضعيفة» وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال العقيلي: العلاء بن زيد الثقفي لا يتابعه أحد على هذا الحديث، إلا من هو مثله أو دونه، قال أبو الوليد الطيالسي: كان العلاء كذاباً» .

وقال ابن كثير في «تفسيره» [٨/٥٢٦ / طبعة دار طيبة]: بعد أن عزاه للمولف وساقه من طريقه: (وكذا رواه الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب: «دلائل النبوة» من طريق يزيد بن هارون عن العلاء أبي محمد، وهو متهم بالوضع) وقال في «السيرة النبوية» [٤/٢٦ / طبعة دار المعارف]، بعد أن ساقه من طريق البيهقي: «وهذا الحديث فيه غرابة شديدة ونكارة، والناس يسندون أمره إلى العلاء بن زيد هذا، وقد تكلموا فيه» وقال الهيثمي في «المجمع» [٩/٦٣٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه العلاء بن زيد أبو محمد الثقفي وهو متروك» .

قلت: وقد ساق ابن حبان هذا الحديث في ترجمة (العلاء أبي محمد الثقفي) ثم قال: «حديث منكر لم يتابع عليه؛ ولست أحفظ من أصحاب النبي ﷺ أحداً يقال له: معاوية بن معاوية الليثي، وقد سرق هذا الحديث شيخ من أهل الشام، فرواه عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أمامة بطوله» .

٤٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّامِيُّ، بِعَبَادَانَ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، مُؤَذِّنُ مَسْجِدِ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ عِنْدِي، عَنْ مَحْبُوبِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا تَ مَعَاوِيَةَ بْنِ مَعَاوِيَةَ اللَّيْثِي، فَتَحَبُّ أَنْ تَصَلِيَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: ضَرَبَ بِجَنَاحِهِ الْأَرْضَ فَلَمْ يَبْقَ شَجَرَةٌ وَلَا أَكْمَةٌ إِلَّا تَضَعُضَعَتْ، فَرَفَعَ سَرِيرَهُ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ وَخَلْفَهُ صَفَانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فِي كُلِّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا جَبْرِيلُ، بِمَ نَالَ هَذِهِ الْمُنْزِلَةَ مِنَ اللَّهِ؟» قَالَ: بِحَبِّهِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وَقَرَأَتْهُ إِيَّاهَا ذَاهِبًا وَجَائِيًا، وَقَائِمًا وَقَاعِدًا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ.

= وبالعلاء بن زيد أبي محمد الثقفي: قد أعله جماعة؛ منهم ابن القيم في «الزاد» [١/٥٠٠]، فقال: «لا يصح؛ في إسناده العلاء بن زيد، ويقال: ابن زيد، قال ابن المديني: كان يضع الحديث» وكذا أعله به الحافظ في «الإصابة» [٦/١٦٠]، فقال: «والعلاء أبو محمد هو ابن زيد الثقفي واه» ورأيت النووي أيضاً قد ذكر الحديث في المجموع [٥/٢٥٣]، ثم قال: «هو حديث ضعيف ضعفه الحفاظ منهم البخاري في «تاريخه» والبيهقي، واتفقوا على ضعف العلاء هذا، وأنه منكر الحديث» . .

قلت: وهذا الشيخ أسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، ولم أر البخاري قد نص على ضعف حديثه هذا في ترجمته من «تاريخه الكبير» [٦/٥٢٠]، كما يقول النووي، فلعله فعل ذلك في بعض تواريخه الأخرى، وللحديث طريق آخر بنحوه عن أنس أيضاً، وهو الآتي:

٤٢٦٨ - منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٩/ رقم ١٠٤٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٨٢٤]، وفي «الدلائل» [رقم ١٩٩٩]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٢٦٢٤]، وابن الضريس في «فضائل القرآن» [رقم ٢٦٢]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٥٤٩٥]، وسمويه في «فوائده» وابن منده في «المعرفة» كما في «الإصابة» [٦/١٥٩]، وغيرهم من طرق عن عثمان بن الهيثم عن محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد ابن الضريس في أوله: (كان النبي ﷺ بالشام؛ فهبط عليه جبريل . . .) وعنده أيضاً: (في كل صف ستمائة ألف) بدل: (في كل صف سبعون ألف ملك).

قال ابن كثير في «السيرة النبوية» [٤/٢٧ / طبعة دار المعارف]، بعد أن ساقه من طريق البيهقي: =

= «وهذا أيضاً منكر من هذا الوجه»، وقال في «تفسيره» [٧٣٣/٤]: «ومحبوب بن هلال قال أبو حاتم الرازي: ليس بالمشهور، وقد روى هذا من طرق أخر، تركناها اختصاراً، وكلها ضعيفة» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٤٨/٣]: «رواه أبو يعلى، والطبراني في «الكبير» وفي إسناد أبي يعلى: محمد بن إبراهيم بن العلاء، وهو ضعيف جداً، وفي إسناد الطبراني محبوب بن هلال، قال الذهبي: لا يعرف، وحديثه منكر».

قلتُ: غفل الهيثمي عن كون (محبوب بن هلال) موجوداً في سند المؤلف أيضاً، ثم سها عن عثمان بن الهيثم راويه عن (محبوب)، وهو شيخ صدوق صالح على أوام له!، لكن الطامة ما ذكره أبو حاتم الرازي قال: (كان صدوقاً؛ غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن) وأجارك الله من حديث المتلقين، وهو من رجال «التهذيب».

وشيخه (محبوب بن هلال) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٥٢٩/٧]، لكن مضى قول أبي حاتم عنه: «ليس بالمشهور» ومضى أيضاً قول الذهبي في «ميزانه»: «محبوب بن هلال: عن عطاء بن أبي ميمونة: لا يعرف، وحديثه منكر، ومقدار ما يرويه غير محفوظ) قال الحافظ في «اللسان» [١٧/٥]: (وحديثه المشار إليه - يعني في كلام الذهبي - هو في قصة لمعاوية بن معاوية الذي مات بالمدينة؛ فضلى عليه النبي ﷺ بتبوك، وحديثه علم من أعلام النبوة».

قلتُ: وُيُسْتَتَمُّ من سياق كلام الحافظ أنه لا يحمل على (محبوب) وغفل عن كون البخاري قد أنكر عليه هذا الحديث، وقال: «لا يتابع عليه» كما نقله عنه ابن عدى في ترجمة (محبوب) من «الكامل» [٤٤٤/٦]، ثم إن الحافظ استرسل في الكلام على حديث محبوب وقال: (وله طرق يُقَوَّى بعضها بعضاً».

كذا، وما درى: أن طرقه كلها مناكير فضلاً عن أن تكون ضعيفة، وكذا شواهد لا يثبت منها شيء قط، وقد قال العقيلي في «الضعفاء» [٣٤٢/٣]: «والرواية في هذا فيها لين» وبعده قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» [٤٤٨/١]، بعد أن ساق طرفاً من هذه الطرق والشواهد: «أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية، ولو أنها في الأحكام لم يكن في شيء منها حجة» وقد مضى أيضاً قول ابن كثير: «وقد روى هذا من طرق أخر تركناها اختصاراً، وكلها ضعيفة».

قلتُ: وقد استوفينا تخريج هذه الطرق والشواهد في كتابنا «غرس الأشجار» ولا يثبت في هذا الباب شيء.

٤٢٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِيُّ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ زُرَّانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: وَضَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا غَسَلَ وَجْهَهُ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَخَلَلَ لِحْيَتَهُ بِهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

٤٢٦٩- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أبو داود [١٤٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٢٥٠]، وتمام في فوائده [رقم ٧٢٥]، والبعغوى في «شرح السنة» [١٧٦/١]، وفي الأنوار في شمائل المختار [رقم ٤٨٥]، والضياء في «المختارة» [٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠]، وأبو عبيد في الطهور [رقم ٢٨١]، وغيرهم من طرق عن أبي المليلح الرقي عن الوليد بن زوران - ويقال: (زوران) - عن أنس به . . . نحوه . . . ولفظ أبي داود ومن طريقه البيهقي والبعغوى: (أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفًّا من ماء؛ فأدخله تحت حنكه؛ فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي عز وجل)، ولفظ أبي عبيد: (وضأت رسول الله ﷺ فلما غسل وجهه، أخذ كفًّا من ماء فأدخله من تحت لحيته؛ فخلل لحيته، ثم قال: هكذا أمرني الله، أو قال: هكذا أمرني ربي).

قال النووي في «الخلاصة» [١٠٦/١]: «رواه أبو داود ولم يضعفه» ومثله قال في «المجموع» [٣٧٦/١]، وزاد: «وإسناده حسن أو صحيح» وقال الحافظ في «النكت» [٤٢٣/١]: «أخرجه أبو داود وإسناده حسن؛ لأن الوليد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلت: قد ضعفه أنت في التقريب [٥٨٢/١]. . . فقلت: «لئن الحديث» ثم عدت في «التلخيص» [٨٦/١]، وقلت: «رواه أبو داود، وفي إسناده: الوليد بن زوران وهو مجهول الحال».

فأيش هذا الاضطراب؟! وليس لك سلف في تليينه أصلاً، ولا في يدك برهان على ضعفه البتة، أما تجهيلك له؛ فنعم؛ فقد رأينا لك سلفاً في هذا، فقال أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٣٥/٢]: «أما حديث أنس: فإنه من طريق الوليد بن زوران، وهو مجهول» وتابعه على ذلك أبو الحسن الفاسي في «بيان الوهم».

وتعقبهما الشمس ابن القيم في حاشيته على «السنن» [١٦٧/١]، فقال: «وفي هذا التعليل نظر؛ فإن الوليد هذا روى عنه جعفر بن برقان، وحجاج بن منهال، وأبو المليلح الحسن بن عمر الرقي وغيرهم! ولم يعلم فيه جرح»، وعبارة ابن القطان الفاسي كما نقلها عنه المناوي في «فيضه» [١١٥/٥]، هكذا: «فيه الوليد بن زوران: مجهول لا يعرف بغير هذا الحديث» ورد عليه شيخ الإسلام القشيري في «الإمام» كما في «نصب الراية» [٢٣/١]، فقال: =

٤٢٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخَوَاصُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَصْدُقْهَا، فَإِنْ سَبَقَهَا فَلَا يُعْجِلْهَا».

٤٢٧١- حَدَّثَنَا ابْنُ جَامِعٍ مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي كَامِلٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ

= «والوليد بن زروان روى عنه جماعة، وقول ابن القطان: «إنه مجهول» هو على طريقته في طلب زيادة التعديل مع رواية جماعة عن الراوى».

قلت: وزيادة التعديل ثابتة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [٧/ ٥٥٠]، فكأن ابن القطان لم يظفر بذلك، والظاهر عندي: أن الوليد صدوق حسن الحديث كما جزم به الإمام في «الإرواء» [١/ ١٣٠]، وقد أفرط الذهبي في «الكاشف» فقال: «ثقة» ثم عاد وتناكد في «الميزان» [٤/ ٣٣٨]، وقال: «ما ذا بحجة، مع أن ابن حبان وثقه» وهذا تناقض أو تراجع، مع أننا نوافق على ذلك في الجملة، ونقر بأن الوليد ليس بالحجة، ولا شطر الحجة، إنما هو دون الثقة وفوق المقبول.

وإنما علة الحديث عندي: هي قول الأجرى في «سؤالاته أبا داود» [٢/ ٢٦٥]: «سألت أبا داود عن الوليد بن زوران حدث عن أنس قال: لا ندرى سمع من أنس أم لا».

قلت: ومع نفى أبي داود لعلمه بمعرفة سماع الوليد من أنس؛ فإنني لم أجد أحدًا من المتقدمين قد نص على سماعه منه، وكون ابن أبي حاتم قد ترجمه في «الجرح والتعديل» [٩/ ٤]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «روى عن أنس بن مالك» لا يدل ذلك على السماع كما هو معروف وكم روى الأعمش عن أنس أحاديث كثيرة، وهو لم يسمع منه حرفًا.

وللحديث بنحو لفظه: طرق أخرى عن أنس، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا: وكلها مناكير على التحقيق. أما مطلق تخليل اللحية: فهذا له طرق أيضًا عن أنس، وشواهد عن جماعة من الصحابة. . وقد حسن بعضها الإمام البخارى شيخ حفاظ الأمة، وتابعه جماعة؛ وخالف في ذلك الإمام أحمد وأبو حاتم الرازى وجماعة، فجزموا بأنه (لا يصح في هذا الباب شيء) وقد استوفينا تخريج أحاديث الباب مع كلام النقاد عليها في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٢٧٠- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٠٠].

٤٢٧١- حسن: أخرجه النسائى [١٤٤٧]، وأحمد [٣/ ١٤٤، ١٦٨]، وابن أبى شيبة [١٣٩٨٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤١٨]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٢٨]، والطبرى فى =

موسى، حدثنا الليث بن سعد، حدثنا بكير بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله بن أبي سليم، عن أنس بن مالك، قال: صليت مع النبي ﷺ بمئى ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرأ من إمارته .

٤٢٧٢ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا هشام ابن حسان، عن عبد الله بن دهقان، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله، أو يشرب بشماله .

= «تهذيب الآثار» [رقم ٤٧٩]، و«الضياء فى المختارة» [رقم ٢٥٩٨، ٢٥٩٩]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله الأشج عن محمد بن عبد الله بن أبي سليم عن أنس به . . . وهو عند البخارى مختصراً بطرف من أوله فقط، وقد زاد النسائى وأحمد وابن أبي شيبة والطحاوى والضياء قوله: (ومع أبى بكر) قبل قوله: (ومع عمر . . .) وزاد الطحاوى فى آخره: (ثم أتمها بعد ذلك) وليست الجملة المتعلقة بعثمان -رضى الله عنه- عند الضياء، . قلت: وهذا إسناده حسن صالح، رجاله ثقات رجال الشيخين سوى محمد بن عبد الله بن أبي سليم، فلم يرو عنه سوى بكير الأشج وحده، لكن وثقه النسائى؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٣٦٧/٥]، وقد تصحفت كنية جده: (أبى سليم) عند النسائى وأحمد فى الموضع الثانى إلى: (أبى سليمان) وعند ابن أبى شيبة إلى: (بن أسلم) .

وقد توبع عليه الليث بن سعد: تابعه عمرو بن الحارث المصرى كما ذكرناه فى «غرس الأشجار» وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . لكن دون هذا التمام، وقد مضى بعضها [برقم ٣٦٣٣، ٣٦٣٥]، وفى الباب عن ابن مسعود وغيره .

٤٢٧٢ - صحيح: أخرجه أحمد [٢/٣٠٢]، وابن أبى شيبة [٢٤٤٣٩]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٢٧٢، ٢٢٧٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن عبد الله -ويقال: عبيدالله- بن الدهقان عن أنس به . . .

وزاد ابن أبى شيبة: (فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله) ورواه عنه المؤلف بتلك الزيادة فى الآتى . وفى رواية لأحمد [٢/٣٠٢]: (أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله) . فقط .

قلت: هذا إسناده ضعيف، ومن هذا الطريق أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٥٣]، مثل سياق المؤلف هنا؛ وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٤]: «رواه أحمد والطبرانى فى =

= «الأوسط» وفيه عبيد الله أو عبد الله بن دهقان، روى عنه روح -يعنى ابن عبادة- عن هشام بن حسان، ولم يضعفه أحد؛ وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

وابن دهقان هذا: مع الاختلاف في اسمه، فلم يوثقه معتبر، ولم يذكروا رأياً عنه سوى هشام ابن حسان وحده، نعم نص ابن حبان في ترجمته من «ثقافته» [٦٨/٥]، على أن هشام بن عروة قد روى عنه أيضاً. قال الحافظ في «التعجيل» [ص ٢٢٠]: «إن كانت رواية هشام بن عروة عنه محفوظة؛ فقد تبين أنه ليس بمجهول».

قلت: يعنى ليس بمجهول العين، كأنه يرد بهذا على شيخ شيوخه: الحافظ الحسيني؛ فإنه ذكره في «الإكمال» وقال: «مجهول».

وعلى كل حال: فالرجل يدور حاله بين الجهالتين، فإن زالت عنه إحداهما لزمته الأخرى، أعنى زوال جهالة عينه. وقد اختلف في سنده أيضاً، فرواه جماعة من «الثقات»: منهم روح بن عبادة ويزيد بن هارون وأسد بن عبيدة وعبد الأعلى النرسي وخالد بن الحارث وغيرهم كلهم عن هشام بن حسان على الوجه الماضي؛ وخالفهم جميعاً: هشام بن عمار، فرواه عن هقل بن زياد فقال: عن هشام بن حسان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (ليأكل أحدكم يمينه، وليشرب يمينه؛ وليأخذ يمينه، وليعط يمينه؛ فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله، ويعطى بشماله، ويأخذ بشماله).

هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٢٦٦]، قال: حدثنا هشام بن عمار ثنا الهقل بن زياد به . . .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٦٠/٢]: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات» . . .

قلت: كذا قال، وقبله صحيح سنده المنذرى في «ترغيبه» [٩٣/٣]، والصواب أن هذا إسناد منكر، والمحفوظ فيه هو الوجه الأول؛ والغالب فيه: هو هشام بن عمار، فهو مع صدقه وعلمه كان قد تغير لما كبر وشاخ، حتى صار ألعوبة في أيدي جماعة من سفهاء أهل الشام، كلما لقنوه تَلَقَّنَ، وهذه مصيبة لا كاشف لها.

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الطريق كما في «العلل» [رقم ١٢٥٨]، فقال: «هذا خطأ، وكذا حدثناه هشام -يعنى ابن عمار- وقد حدثني الأنصاري - هو القاضي الإمام البصري - عن هشام بن حسان عن عبيد الله بن دهقان مولى أنس عن أنس عن النبي ﷺ» .

قلت: فهذا هو الصواب عن هشام. لكن للحديث - بلفظ المؤلف مع الزيادة - شواهد عن =

٤٢٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَهْقَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فُلْيَا كُلَّ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيُشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

٤٢٧٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَهْقَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَشْرَبَ بِشِمَالِهِ.

٤٢٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاءً عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ، يُؤْمُونَ بَيْتَ اللَّهِ الْعَتِيقِ، مِنْهُمْ مُوسَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ».

= جماعة من الصحابة، مضى منها حديث عمر [برقم ٢٠٧]، وحديث جابر [برقم ٢٢٥٩]، ويأتي حديث ابن عمر [برقم ٥٥٦٨، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥]، وهو حديث ثابت.

٤٢٧٣- صحيح: انظر قبله.

٤٢٧٤- صحيح: انظر قبله.

٤٢٧٥- منكر: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/٥٠٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن ميسرة، وهو ضعيف».

قلت: تسامح الهيثمي مع الرجل، وإلا فهو ساقط البتة. قال أبو حاتم والبخاري: «منكر الحديث» وقال الحاكم: (روى عن أنس موضوعات، وكذبه يحيى القطان» وقبله قال ابن حبان في «المجروحين» [١/٣١٦]: «يقال إن لم ير أنسًا، وكان يروى عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه، كأنه كان يروى عن أنس عن النبي ﷺ ما يسمع القصص يذكرونها في القصص» وقال ابن عدى في «الكامل» [٣/٣٨٧]: «عامه ما يرويه عن أنس أحاديث يتفرد هو بها عنه، وما أقل ما يقع فيها مما لا يرويه غيره، وهو مظلم الأمر» وذكره جماعة في «الضعفاء» وهو من رجال «اللسان» [٣/٤٥].

وللحديث شواهد تالفة عن جماعة من الصحابة، يأتي منها حديث أبي موسى الأشعري [برقم ٧٢٣١، ٧٢٧١].

٤٢٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَلْمُ الْعُلَوِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ كُنْتُ أَدْخُلُ كَمَا كُنْتُ أَدْخُلُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَرَأَيْكَ يَا بُنَيَّ» .

٤٢٧٦ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٣، ٢٢٧، ٢٣٨]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٩٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٣٣٤]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨٧٢]، وابن عدى في «الكامل» [٣/ ٣٢٩]، وابن السنن في «اليوم واللييلة» [رقم ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن سلم بن قيس العلوي عن أنس به . . . . .  
وقد زاد الطحاوي قوله: (رويداً . . . . .) قبل قوله: (وراءك يا بني) وفي رواية لابن عدى: (لما نزلت آية الحجاب أرسل رسول الله ﷺ الستري بيني وبينه، وقال: وراءك يا بني . . . . .)  
قلت: قد توبع عليه حماد بن زيد: تابعه جرير بن حازم عن سلم العلوي عن أنس قال: (كنت أخدم رسول الله ﷺ فكانت أدخل عليه بغير إذن؛ فجئت ذات يوم؛ فدخلت عليه؛ فقال: يا بني، إنه قد حدث أمر فلا تدخل عليّ إلا بإذن) .

أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٩] - واللفظ له - والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٨٠٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٣٣٣]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ عقب رقم ٧٧٩٥]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٨٠١]، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة [٢/ رقم ٨٧٣]، والمزى في «تهذيبه» [١١/ ٢٣٩]، وغيرهم .

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٥]: (هذا إسناد فيه مقال، سلم بن قيس العلوي قال النسائي: ليس بالقوي، قيل: كان ينظر في النجوم، وقال ابن معين: ضعيف؛ وقال البخاري: تكلم فيه شعبة؛ وباقي رجال الإسناد ثقات) .

قلت: وبسلم هذا أعلى الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٢١١]، وقال: «هو ضعيف» وفي ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث مع الآتي - وغيرهما - من «الكامل» ثم قال: «وسلم العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروى إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف؛ ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروى متن منكر» .

قلت: كأنه يتوقف بشأنه، ثم أسند عن ابن معين أنه وثقه، فاختلف النقل عن ابن معين في ذلك، فقد سبق أنه ضعفه، نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٤/ ٢٦٣]، والجمهور على =

٤٢٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا سَلْمُ الْعَلَوِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ ، قَالَ : قُرِبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْفَةً فِيهَا قَرْعٌ ، وَكَانَ يَعْجَبُهُ ، قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَدْخُلُ إِصْبَعَهُ يَلْتَمَسُ الْقَرْعَ ، قَالَ : فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ ، فَرَأَى عَلَيْهِ أَثَرَ صَفْرَةٍ فَكَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ لَا يُوَاجِهَ رَجُلًا فِي وَجْهِهِ شَيْءٍ يَكْرَهُهُ ، فَلَمَّا قَامَ ، قَالَ لِبَعْضِ الْقَوْمِ : « لَوْ أَمَرْتُمْ هَذَا أَنْ يَدَعَ هَذِهِ الصَّفْرَةَ ! » .

= تضعيفه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» وقد قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٣٤٣/١]: «منكر الحديث على قلته؛ ولا يحتج به إذا وافق الثقات؛ فكيف إذا انفرد بالطامات».

وللحديث طريق آخر عن أنس قال: (أنا أول الناس علماً بأية الحجاب؛ لما نزلت قال لى رسول الله ﷺ: لا تدخل على النساء، فما مر على يوم كان أشد منه) أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [٢/ رقم ٧٦٤]، وعنه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٦٧] من طريق كوشاذ بن شهردان الأصبهاني عن محمد بن يحيى النيسابورى عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح ابن كيسان عن الزهرى عن أنس به . . .

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين سوى شيخ الطبرانى: (كوشاذ بن شهردان) فلم أجد له ترجمة سوى عند أبى نعيم وحده فى «أخبار أصبهان»، وساق له هذا الحديث فقط، ولم يذكر فيه شيئاً، فهو شيخ أصبهانى مجهول، ولو ثبت طريقه هذا: لكان شاهداً جيداً لطريق (سلم بن قيس).

وللحديث طرق كثيرة ثابتة عن أنس به نحوه . . . لكن دون نهى النبى ﷺ - لأنس - خاصة - بمثل الألفاظ الماضوية: (وراءك يا نبى) أو: (لا تدخل على إلا بإذن) أو: (لا تدخل على النساء).

والحديث معناه محفوظ دون هذه الحروف، فانظر الماضى [برقم ٣٣٣٢، ٣٦٦٦، ٣٩١٨، ٣٩٢٤]، والله المستعان.

٤٢٧٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤١٨٢]، و[٤٧٨٩]، وأحمد [٣/ ١٣٣، ١٥٤، ١٦٠]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٤٣٧]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٦٤]، و[١٠٠٦٥]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٢٣٥، ٢٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٢٩]، والطيلسى =

٤٢٧٨- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون، حَدَّثَنَا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي داود، عن أنس بن مالك، قال: سئل رسول الله ﷺ: كيف يحشر الناس على وجوههم؟ فقال: «إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أقدامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ».

٤٢٧٩- حَدَّثَنَا زهير، حَدَّثَنَا يزيد، أَخْبَرَنَا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي داود الأعمى، عن أنس بن مالك، قال: سئل رسول الله ﷺ: كيف يحشر الناس على وجوههم؟ قال: «إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أقدامِهِمْ قَادِرٌ أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ».

= [٢١٢٦]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨١٠٠]، وفي «الآداب» [رقم ١٦٦]، و«الدلائل» [رقم ٢٥٨]، والترمذي في «الشمائل» [رقم ٣٤٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٢٨]، والمزي في «تهذيبه» [١١/ ٢٣٨]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٤٤]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٧١٢]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ٢٢٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن سلم بن قيس عن أنس به . . . وهو عند الجميع - سوى النسائي في الموضوع الأول - وأبي الشيخ وابن عدي - بنحو شرطه الثاني فقط، وشرطه الأول بنحوه فقط عند أحمد [٣/ ١٦٠، ٢٠٤]، قال أبو داود: «سلم ليس هو علويًا، كان يبصر في النجوم، وشهد عند عدي بن أرطاة على رؤية الهلال؛ فلم يجز شهادته». قلت: وبه أعله الحافظ في «الفتح» [١٠/ ٣٠٤]، وقبلة ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [١/ ٣٧٩]، وسلم بن قيس العلوي: ضعفه الجمهور من نقاد الأئمة كما مضى في الحديث قبله؛ وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» فقال: «ضعيف». والله المستعان.

٤٢٧٨ و ٤٢٧٩ - صحيح: أخرجه الحاكم [٢/ ٤٣٧]، والطبري في «تفسيره» [٩/ ٣٨٧]، وأحمد [٣/ ١٦٧]، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [٣/ رقم ٤٩١]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٧٨٩]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن أبي خالد [وقد تصحف عند أحمد إلى: (إسماعيل ابن عمر) فلم يعرفه المعلق على (طبعة مؤسسة الرسالة) من «المسند» [٢٠/ ١٣١]، فانتبه]، عن أبي داود الأعمى عن أنس به . . . .

قلت: وهذا إسناد مظلم، وأبو داود الأعمى هو نفيح بن الحارث السبيعي الهمداني الأعمى، كذبه ابن معين والساجي وغيرهما، وتركه الآخرون، وهو مكشوف الحال جداً، =

٤٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، لَا يَنْقُصُونَ التَّكْبِيرَ.

٤٢٨١- حَدَّثَنَا زَيْهْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعِثْمَانَ، كَانُوا يَتَمُونَ التَّكْبِيرَ، إِذَا رَفَعُوا وَإِذَا وَضَعُوا.

= وقد اختلف في سنده، فرواه يعلى بن عبيد، ويزيد بن هارون وابن نمير وغيرهم عن إسماعيل ابن أبي خالد عن أبي داود عن أنس به . . .

وخالفهم: الثوري أبو عبد الله، فرواه عن إسماعيل فقال: أخبرني من سمع أنس بن مالك يقول . . . ، وساق الحديث، فأسقط منه (أبا داود الأعمى) وأبدله بأخر مبهم.

هكذا أخرجه الطبري في «تفسيره» [٣٨٧/٩]، لكن الإسناد إلى الثوري مغموز، ولو صح، فيمكن أن يفسر هذا المبهم الذي سمع منه إسماعيل عن أنس، بكونه هو نفسه (أبا داود الأعمى).

وعلى كل حال: فالحديث صحيح ثابت؛ فقد رواه قتادة عن أنس به نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ٤٦٣٠]، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٤٢٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣/١١٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٧٩، ٢٦٢]، والبيهقي في «سننه»

[٢٣٢٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٢٢١]، وابن أبي شيبة [٢٤٧٧]، والضياء في

«المختارة» [رقم ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠]، وأبو قره موسى بن طارق في «سننه» كما في

«الإعلام» للعلاء مغلطاي [١/١٤٦٢]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن عبد الرحمن بن

الأصم عن أنس به . . . ولفظ البيهقي: (كان رسول الله ﷺ - وأبو بكر وعمر وعثمان - رضی

الله عنهم يتمون التكبير إذا رفعوا، وإذا وضعوا) وهو رواية لأحمد والضياء والمؤلف في الآتي؛

ولفظ موسى بن طارق: (كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يتمون التكبير في الصلوات كلها

كلما خفضوا للسجود، وكلما رفعوا، وإذا قاموا من الجلوس للركعتين) ونحوه عند الطحاوي.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم، وعبد الرحمن بن الأصم من رجال مسلم؛ وقد وثقه

جماعة. وللحديث طرق أخرى به نحوه.

٤٢٨١- صحيح: انظر قبله.

٤٢٨٢- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ، عَنْ نُوْفَلٍ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسٍ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ حَرُمٌ عَلَى النَّارِ، وَحَرُمَتِ النَّارُ عَلَيْهِ: إِيْمَانٌ بِاللَّهِ، وَحُبٌّ فِي اللَّهِ، وَأَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ فَيَحْتَرِقَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ».

٤٢٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَعِيبٍ بْنِ شَابُورٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَبِي طَوِيلٍ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَحْدُثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَرَسَ لَيْلَةً عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عِبَادَةِ رَجُلٍ فِي أَهْلِهِ أَلْفَ سَنَةٍ، السَّنَةُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا، كُلُّ يَوْمٍ أَلْفَ سَنَةٍ».

٤٢٨٢- حسن: أخرجه أحمد [١١٣/٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٩٠/٨]، وابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [١٨٧/٣]، وغيرهم من طريقين عن نوفل بن مسعود عن أنس به . . . نحوه . . .

قلت: وهذا إسناد صالح؛ ونوفل روى عنه ثلاثة من الثقات الأثبات، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٤٧٩/٥]، ولم يغمزه أحد بشيء، ولا رأيت له شيئاً منكراً، فحديثه على السلامة إن شاء الله، وقد أغرب الهيثمي، فقال في «المجمع» [٢١٧/١]: «ونوفل بن مسعود لم أر من ذكر له ترجمة إلا أن المزي قال في ترجمة يحيى القطان: روى عن نوفل بن مسعود صاحب أنس». قلت: كذا قال أبو الحسن، والرجل مترجم في «تاريخ البخاري» [١٠٩/٨]، و«الجرح والتعديل» [٤٨٨/٨]، و«ثقات ابن حبان» [٤٧٩/٥]، والأخير هو عمدة الهيثمي في توثيق جماعة كثيرة من الأغمار، فكيف فاته الوقوف عليه فيه!؟

والحديث رواه قتادة وثابت البناني وأبو قلابة ونعيم المجرم وغيرهم عن أنس به نحوه . . . لكن دون قوله: (حرم على النار وحرمت النار عليه) فعندهم مكانها: (وجد حلاوة الإيمان . . .) أو: (طعم الإيمان . . .) أو: (حلاوة الإسلام . . .) فانظر الماضي [برقم ٢٨١٣، ٣٠٠٠، ٣١٤٢، ٣٢٥٦، ٣٢٥٩، ٣٢٧٩].

وأخشى أن يكون لفظ هؤلاء هو المحفوظ دون لفظه هنا، لكن يتقدح في صدرى أن يكون نوفل ابن مسعود قد حفظه عن أنس هكذا، والله ربي أعلم. وهو المستعان على كل حال.

٤٢٨٣- باطل: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٧٤].

٤٢٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَرَأَى نِسْوَةً، فَقَالَ: «أَتَحْمِلْنَهُ؟» قُلْنَ: لَا، قَالَ: «تَدْفِنُهُ؟» قُلْنَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْنَ مَا زُورَاتٍ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ».

٤٢٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ الْحَدَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَبُّكُمْ: مَنْ أَذْهَبَتْ كَرِيمَتِيهِ، ثُمَّ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ، كَانَ ثَوَابَهُ الْجَنَّةِ».

٤٢٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ

٤٢٨٤- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٥٦].

٤٢٨٥- صحيح: أخرجه أحمد [٢٨٣/٣]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ ٨٤٤٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٦١]، والخطيب في «تاريخه» [١٤/ ٤٤٦]، وفي «موضح الأوهام» [١/ ٢٢٩]، والحافظ في «تغليق التعليق» [٥/ ٣٥]، وغيرهم من طرق عن نوح بن قيس عن أشعث بن جابر الحداني عن أنس به . . . وعند البيهقي: (لم أرض له إلا الجنة) بدل قوله: (كان ثوابه الجنة).

قلت: وهذا إسناد حسن لولا أن ابن حبان قد نفى سماع أشعث الحداني عن أنس، كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [١/ ٣٥٥]، فقال: «قال ابن حبان في «الثقات»: ما أراه سمع من أنس»، ولم أجد قول ابن حبان في ترجمة أشعث من «الثقات» [٦/ ٦٢]، فالله أعلم. ثم عثرت عليه في ترجمة (بسطام بن حريث الأصفر) من ثقاته [٦/ ١١٢]، وفيها: «وما أرى الأشعث سمع أنساً» ولم ينفرده به أشعث، بل تابعه على نحوه جماعة عن أنس به . . . فانظر الماضي [برقم ٣٧١١، ٤٢١١، ٤٢٣٧]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٣٦٥].

٤٢٨٦- منكر: أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٤٤]، والخطابي في غريب الحديث [١/ ٣٠٤]، وابن أخي ميمى في «فوائده» [ص ١٣٥]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٥٥٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن حنظلة السدوسي عن أنس به . . . وزاد الخطابي في أوله: (اللهم قاتل كفره أهل الكتاب . . .).

عبداللہ، عن أنس، أن النبي ﷺ قنت في صلاة الصبح بعد الركوع، قال: فسمعتہ يدعو في قنوته على الكفرة، قال: وسمعتہ يقول: «وَأَجْعَلْ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرٍ».

٤٢٨٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَحْنِي بَعْضُنَا لِبَعْضٍ إِذَا التَّقِينَا؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَيَلْتَزِمُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَيَصَافِحُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ؟ قَالَ: «تَصَافَرُوا».

= قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من حديث حنظلة».

قلت: وحنظلة هذا هو أبو عبد الرحيم البصرى السدوسى؛ وقد اختلف فى اسم أبيه على أقوال، وقد ضعفه الجماعة، اللهم إلا أن ابن حبان قد تغير فيه رأيه، فذكره مرة فى «الثقات» [٤/١٦٧]، ثم عاد وأدرجه فى «المجروحين» [١/٢٦٦-٢٦٧]، وقال: «اختلط بأخرة حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلف حديثه القديم بحديثه الأخير، تركه يحيى القطان ثم أسند عن ابن معين أنه ضعفه؛ وقد قال أحمد: «يروى عن أنس أحاديث مناكير» وقال أيضاً وقد سئل عنه: «ذاك منكر الحديث، يحدث بأعاجيب» وقد رماه غير واحد بالاختلاط، فالرجل تالف، أما قول الساجى عنه: «صدوق» يعنى فى نفسه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/٣٣١].

والحديث منكر بهذا السياق والتمام؛ أما القنوت وحده فذا صحيح ثابت محفوظ.

٤٢٨٧ - منكر: أخرجه الترمذى [٢٧٢٨]، وابن ماجه [٣٧٠٢]، وأحمد [٣/١٩٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٥١]، وفى «الشعب» [٦/رقم ٨٩٦٢، ٨٩٦٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٢٨١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٢١٧]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٤]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أماليه» [رقم ٢٠]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٣٥]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٣٦٦، ٣٧٠]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٢/٤١٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/٤٢٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١، ١٥، ١٦]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٨٨٧]، ومن طريقه الشجرى أيضاً فى «أماليه» [ص ٣٦١]، وعزاه الإمام فى «الصحيحه» [١/٢٤٨]، إلى محمد بن يوسف الفريابى فى «سا أسند الثورى» [١/٤٦/٢]، والباغندى فى «حديث شيبان وغيره» [١/١٩١]، وأبى محمد المخلدى فى «الفوائد» [٢/٢٣٦]، والضياء المقدسى فى «المصافحه» [٢/٣٢]، وفى المنتقى من مسموعاته بمرو [٢/٢٨]، وأبى بكر الشافعى أيضاً فى «الرباعيات» [١/٢/٩٣]، =

= وغيرهم من طرق عن حنظلة السدوسى عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وليس قوله : (تصافحوا) عند الجميع سوى الطحاوى وابن ماجه والهاشمى وابن أخى ميمى رواية لابن عبد البر؛ وعند الأكثرين مكانها قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : (نعم) زاد أحمد : (إن شاء) وهى رواية للشجرى؛ وزاد أبو سعيد النقاش وابن عدى فى آخره قول أنس : (ورخص فيه) لفظ النقاش؛ ولفظ ابن عدى : (ورخص فى ذلك) وعند البيهقى فى آخره من الموضع الثانى فى «الشعب» : (وسئل عن المصافحة فرخص فيها) وعنده خلط فى أوله، وليس عند ابن ماجه ولا الطحاوى وأبى الشيخ : ذكر الالتزام، وهو رواية لابن عدى وابن عبد البر والبيهقى فى «الشعب» .

قلت : وهذا إسناد منكر، لكن قال الترمذى عقب روايته : «هذا حديث حسن» وقد تعقبه السراج بن الملقن فى «بدره المنير» [٥١٧/٧]، قائلًا : «قلت : وفى حسنه نظر؛ لأن فى إسناده : حنظلة بن عبيد الله البصرى راوى هذا الحديث عن أنس، وليس له فى الترمذى وابن ماجه غير هذا الحديث، وقد ضعفوه ونسبوه إلى الاختلاط، قال أحمد : هو ضعيف منكر الحديث، يحدث بأعاجيب ومناكير، منها : «قلنا : أينحنى بعضنا لبعض؟!» وقال يحيى بن سعيد : «تركته على عمد، وكان قد اختلط»، ونسبه ابن معين وابن حبان إلى الاختلاط أيضاً، زاد ابن حبان : «إنه اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير» لكنه خالف فذكره فى «ثقاته» أيضاً .

قلت : ابن حبان معذور، كأنه لم ير لحنظلة ما يضعف به أول الأمر؛ فذكره على شرطه فى «الثقات» ثم وقف له بعد ذلك على مناكير بعضها لا يطاق، فلم ير بدأ من إدراجه فى «المجروحين» [٢٦٦-٢٦٧]، مع كشف حاله، ثم نقل ابن الملقن عن عبد الحق الإشبلى أنه قال فى «أحكامه» : «حنظلة هذا يروى مناكير، وهذا الحديث مما أنكر عليه، وكان قد اختلط» وبه أعله البيهقى أيضاً، فقال عقب روايته فى «سننه» : (هذا ينفرد به حنظلة السدوسى، وقد كان اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه) ونحوه قال فى : «الشعب» .

وقال الحافظ فى «التلخيص» [١٤٩/٣]، بعد أن عزا الحديث لجماعة : (وحسنه الترمذى، واستنكره أحمد؛ لأنه من رواية السدوسى وقد اختلط، وتركه يحيى القطان) .

■ والحاصل : أن حنظلة هذا شيخ ضعيف، وحديثه هذا أنكره عليه الإمام أحمد كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» [٢٨٩/١]، بالإسناد الصحيح إليه؛ وكذا ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» وكان قبل ذلك نقل فى أول ترجمته عن الإمام أحمد أنه سئل عن حنظلة فقال : «روى عن أنس أحاديث مناكير» . وكذا ضعفه النسائى وجماعة .

٤٢٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَحَ وَجْهَهَا، وَكَانُوا يَأْتُونَهُ فَيَمْسَحُ وَجُوهَهُمْ وَيَدْعُو لَهُمْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَأْطِئْ يَدَكَ، قَالَ: فَدَفَعَهَا، وَقَالَ: «إِلَيْكَ عَنِّي».

= أما قول الساجي عنه: «صدوق»، يعني في نفسه، فقول الإمام عنه في «الصحيحة»: «مثله يستشهد به» ليس ينفعه هنا أصلاً؛ لكونه صاحب مناكير عن أنس خاصة، كما سبق من كلام أحمد؛ وقد أنكر عليه هذا الحديث، ومناكير الضعفاء لا يستشهد بها، بل محلها في (القمامة). ثم قال الإمام: (ويقوى حديثه عند المتابعة، وقد وجدت له متابعين ثلاثة، ..) ثم ساق ثلاث متابعات كلها مناكير على التحقيق، ونزيد عليه متابعة رابعة عند أبي الشيخ في «الطبقات» [٤١٥/٢]، وسندها منكر أيضاً، وما يزداد هذا الحديث بطرقه إلا وهناً، بل وفي متنه نكارة أيضاً، أشار إليها الحافظ في «الدراية» [٢٣٢/٢]، وشرحناها في غير هذا المكان؛ إذا عرفت هذا: علمت أن قول النووي في فتاويه [ص ٦٩/ طبعة المكتب الإسلامي]: «وقد ثبت عن أنس -رضى الله عنه- قال...» وساق الحديث، من تسمحاته المعروفة، وكم له منها أزواج! والله المستعان.

٤٢٨٨ - منكر: أخرجه ابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٣٦]، من طريق إسحاق بن أبى إسرائيل عن حماد بن زيد عن حنظلة السدوسى عن أنس به . . . . .

قلت: وهذا إسناد منكر مثل الذى قبله، وحنظلة صاحب مناكير عن أنس، كما نص عليه الإمام أحمد، وضعفه سائر النقاد؛ وقد اختلف فى إسناده، فرواه ابن أبى إسرائيل على الوجه الماضى؛ وخالفه مسدد بن مسرهد، فرواه عن حماد فقال: عن حنظلة السدوسى به . . . . .  
مرسلاً، ليس فيه (أنس) هكذا أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٩٢٣]، ومسدد فى الثبوت كالأسطوانة، فلعل حنظلة قد اضطرب فيه، لكن الوجه الأول عنه هو المشهور؛ وهكذا رواه عنه عبد الوارث بن عبد الصمد عن أنس به موصولاً، أخرجه ابن أبى شيبه فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١٥٧/٦]، وقال البوصرى: «هذا إسناد صحيح» كذا، وغفل عن (حنظلة)، وهكذا تزوغ الأبصار، ثم تكلف تأويلاً سمجاً لظاهر الحديث، فقال: «قلت: لعلها -يعنى المرأة المذكورة فى الحديث- كانت من مواليه أو من نساته».

قلت: دعنا من هذا، فالإسناد منكر، ولو صح؛ فما كانت نكارة متنه الشديدة مدفوعة بمثل ما قاله «الشهاب» أبو العباس الكتانى.

٤٢٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَحْنِي بَعْضُنَا لِبَعْضٍ إِذَا التَّقِينَا؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَيَلْتَزِمُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَيَصَافِحُ بَعْضُنَا بَعْضًا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٤٢٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي عَنَسَةُ الْقَاصِ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُمِرُ الذُّبَابِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَالذُّبَابُ كُلُّهُ فِي النَّارِ».

٤٢٩١- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي خَبِزَةَ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الثُّومِ وَالْبَصَلِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مِنْ مُصَلَانَا، وَلِيَأْتِنِي أَمْسَحُ وَجْهَهُ وَأَعُوذَهُ».

٤٢٩٢- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: زَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ

٤٢٨٩- منكر: مضى آنفًا قبل الماضي [برقم ٤٢٨٧]. .

٤٢٩٠- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٣١].

٤٢٩١- باطل بهذا التمام: قال الهيثمي في «المجمع» [١٢٥/٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه سلام بن أبي خبزة وهو ضعيف جدًا».

قلت: بل رماه ابن المديني بالوضع، وترجمته مظلمة في «الميزان» ولسانه [٥٧/٣]، وشيخه حنظلة هو السدوسي الضعيف عندهم، والحديث صحيح محفوظ دون تلك الزيادة في آخره: وليأتني أمسح وجهه وأعوذه) فهو باطل بها، والله المستعان.

٤٢٩٢- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ٧٢٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٢٦/٨]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٠٦٧]، والبخاري في «مسنده» [٤/ رقم ٣٠٩٦/ كشف الأستار]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي عن حسين بن أبي سفيان [وعند البخاري: (ابن أبي شعبان) وهو تصحيف] عن أنس به . . . وفي أوله عند البخاري: (رأى رسول الله ﷺ أم سليم وهي تصلى في بيتها فقال: يا أم سليم . . .) . =

سليم فصلى في بيتها صلاة تطوع، فقال: «يَا أُمَّ سَلِيمٍ، إِذَا صَلَّيْتَ الْكُتُوبَةَ، فَقُولِي: سُبْحَانَ اللَّهِ عَشْرًا، وَاللَّهُ أَكْبَرُ عَشْرًا، ثُمَّ سَلِي مَا شِئْتَ، فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكَ: نَعَمْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» .

= قال البزار: «لا نعلم يروى عن حسين إلا عبد الرحمن بن إسحاق، ولم يحدث عنه إلا حديثين، أسند أحدهما» .

قلت: وعبد الرحمن وشيخه ضعيفان، أما شيخه حسين بن أبي سفيان: ذكره البخارى في «الضعفاء» [ص ۳۳]، وقال: «حديثه ليس بمستقيم» وقال أيضًا: «فيه نظر» كما نقله عنه ابن عدى في «الكامل» [۲/۳۵۴]، وقال أبو حاتم الرازى: «هو مجهول ليس بالقوى» كما في «الجرح والتعديل» [۳/۵۴]، وضعفه الدولابى وابن الجارود والساجى كما فى ترجمته من «اللسان» [۲/۲۸۴] .

أما ابن حبان فقد خالف الجميع، وذكره فى «الثقات» [۴/۱۵۵]، فما صنع شيئاً، والراوى عنه (عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى) هو أبو شيبة الكوفى الضعيف المشهور، بل قال أحمد وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث» زاد أحمد: «ليس بشيء» وقد وهاه بعضهم، وبه وحده أعله الهيثمى فى «المجمع» [۱۰/۱۲۶]، وهو قصور منه .

وقد اختلف فى سنده على عبد الرحمن أيضًا، فرواه عنه القاسم بن مالك المزنى ومحمد بن فضيل على الوجه الماضى؛ لكن اختلف على القاسم فيه، فرواه عنه فروة بن أبى المغراء على اللون السابق عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبى سفيان عن أنس به . . . ، وخالفه عامر بن سعيد، فرواه عنه فقال: عن عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد بن أبى حسين عن أنس، فسَمَّى شيخ عبد الرحمن فيه: (سعيد بن أبى حسين) بدل: (حسين بن أبى سفيان) هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ۲۰۶۷] .

والأول هو المحفوظ، وعامر بن سعيد هو الخراسانى أبو حفص: ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [۶/۳۲۲]، ثم نقل عن أبيه أنه قال عنه: «صدوق» وكذا ترجمه أبو بكر ابن ثابت فى «تاريخه» [۱۲/۲۴۰]، وسكت عنه، لكن فروة بن أبى المغراء أوثق منه، فذا شيخ ثقة من رجال البخارى والترمذى؛ فقولوه هو المتبع؛ لاسيما وقد رواه ابن فضيل على الوجه الأول عن عبد الرحمن عن حسين بن أبى سفيان عن أنس به . . . =

= و(سعيد بن أبي حسين)، لم أظفر له بترجمة بعد البحث، وكأنه شخص لا وجود له إلا فى مخيلة (عامر بن سعيد) وحده، وقد يكون القاسم بن مالك -وهو المزنى الكوفى- هو الذى اضطرب فى اسم شيخ شيخه، فهو مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه أبو حاتم وزكريا الساجى وغيرهما.

والوجه الأول: هو الذى صححه أبو زرعة الرازى كما فى «العلل» [رقم ٢٠٦٧]، وأيده برواية ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبى سفيان عن أنس به . . . . وقال: «وهذا أصح، عن حسين بن أبى سفيان عن أنس عن النبى ﷺ» .

وقد سقط ذكر (أنس) من طريق ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبى سفيان به . . . ، فى مطبوعة كتاب (علل ابن أبى حاتم) فصار وكأنه مرسل من هذا الطريق، ولم يفتن لهذا: المحدث أبو إسحاق الحوينى فى «ناقلته» [رقم ٤٤]، فزعم أن ابن فضيل قد خالف القاسم ابن مالك فى وصله، ورواه مرسلًا، وجرى على ظاهر ما رآه فى «العلل»، وليس هذا بشيء؛ لأن الحديث عند المؤلف والبيزار من طريق ابن فضيل موصولًا، ولا مجال لأن يتفذلك بعضهم، فيزعم أن ما وقع فى «العلل» ربما كان من قبيل الاختلاف فى سنده على ابن فضيل؛ لأن سياق كلام أبى زرعة هناك يُفَضُّ هذا التفذلكَ صَمًا، فهو إنما ذكر رواية ابن فضيل: للتدليل على صحة قول من سمى شيخ عبد الرحمن بن إسحاق فيه بـ (حسين بن أبى سفيان) وليس: (سعيد بن أبى حسين).

ثم قال المحدث أبو إسحاق: «وهو ضعيف -يعنى الحديث- كيفما دار؛ لأن حسين بن أبى سفيان مجهول، . . .» كذا قال واقتصر عليه، وغفل عن الراوى عنه (عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى) فعاكس بذلك النور الهيشمى.

وللحديث طريق آخر يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس به نحوه . . . . عند الترمذى والنسائى وجماعة؛ والمحفوظ فيه مرسل كما شرحناه فى (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار) وراجع «الضعيفة» [١٦٥/٨].

وللحديث شواهد لكن دون هذا السياق جميعًا، والله المستعان؛ ثم ظفرت بطريق ثان عن أنس به نحوه . . . عند أبى سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٢١]، وسنده مظلم جدًا، واستيفاء الكلام عليه فى «غرس الأشجار» أعاننا الله على إتمامه بخير.

٤٢٩٣- حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا عمر بن أبي خليفة، عن ضرار بن مسلم، قال: سمعته ذكره، عن أنس بن مالك، قال: أوصانى رسول الله ﷺ قال: «يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يَزِدْ فِي عُمْرِكَ، يَا أَنَسُ صَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى، فَإِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ مِنْ قَبْلِكَ، يَا أَنَسُ، سَلِّمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، يَا أَنَسُ، سَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِي تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، يَا أَنَسُ، أَكْثِرِ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يُحَبِّكَ حَافِظًا، يَا أَنَسُ، بَتِّ وَأَنْتَ طَاهِرٌ، فَإِنْ مِتُّ مِتَّ شَهِيدًا، يَا أَنَسُ، وَقِّرِ الْكَبِيرَ، وَارْحَمِ الصَّغِيرَ».

٤٢٩٤- حَدَّثَنَا أبو سعيد الأشج، قال: حدثني عقبة بن خالد، قال: حدثني يوسف ابن إبراهيم التميمي، أنه سمع أنس بن مالك، يقول: سئل رسول الله ﷺ: أى أهل بيتك أحب إليك؟ قال: «الْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ»، قال: فكان يقول لفاطمة: «ادْعِي ابْنِي»، فيشمهما ويضمهما إليه.

٤٢٩٣- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤٤ / ٩]، وابن أبى الدنيا فى «قيام الليل» [رقم ٣٤٧]، من طريق عمر بن أبى خليفة عن ضرار بن مسلم الباهلى عن أنس به . . . وهو عند ابن أبى الدنيا مختصراً بجملة: (يا أنس: أكثر الصلاة بالليل والنهار تحفظك الحفظة) وهذا لفظه . قلت: هذا إسناد منكر، وضرار بن مسلم هذا: شيخ لا يعرف؛ ونكرة لا تتعرف، وقد رأيت الحافظ قد ساق هذا الحديث -إشارة- فى ترجمة (عمر بن خليفة) من «اللسان» [٣٠١ / ٤]، من طريق المؤلف به . . . ثم قال: «ضرار ما عرفته».

ولا يدفع عدم المعرفة بضرار: أن ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٣٩٠ / ٤]، وقال: «يروى عن أنس بن مالك، روى عنه عمر بن أبى خليفة» وإنما ذلك: على قاعدته الواهية فى توثيق من لا يعرف، وعمر ابن أبى خليفة: هو أبو حفص البصرى، واسم أبيه: (حجاج بن عتاب) شيخ ثقة من رجال النسائى وحده؛ وترجمته فى «التهذيب وذيوله»؛ وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه مطولاً مختصراً، وكلها مناكير لا يصح منها شىء البتة، مضى بعضها [برقم ٤١٨٣]، وقبله [برقم ٣٦٢٤]، ولبعض فقراته شواهد ثابتة. وهو منكر بهذا السياق جميعاً.

٤٢٩٤- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٧٧٢]، وابن عدى فى «الكامل» [١٦٦ / ٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٥٣ / ١٤]، وغيرهم من طريق عقبة بن خالد عن يوسف بن إبراهيم عن أنس

٤٢٩٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا شَيْبِلُ بْنُ عَزْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَقَتَادَةُ عَلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، فَحَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ الْعَطَّارِ، إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ، وَإِلَّا أَصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْقَيْنِ، إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ، وَإِلَّا أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ».

= قال الترمذى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أنس».

قلت: وفي بعض النسخ: «هذا حديث حسن غريب...» وهو الذى نقله عنه المزى فى «التحفة» [رقم ١٧٠٦]، والذهبى فى «سير النبلاء» [٣/٢٥٢]، وابن كثير فى «بدايته» [٨/٢٠٥]، وصاحب: (الذخائر) كما نقله عنه القارى فى المرقاة [٣٦/١٨]، ولعل الأول: هو الأليق بحال هذا الحديث؛ فإن يوسف بن إبراهيم فى سنده: قد ضعفوه، فقال البخارى: (صاحب عجائب) وقال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، عند عجائب» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٣/١٣٤]: «يروى عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه، لا تحمل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به لما انفرد من المناكير عن أنس، وأقوام مشاهير» ثم أغرب وذكره فى «الثقات» [٥/٥٥٢]، وقوله الأول هو الموافق لقول سائر النقاد.

وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من: «الكامل» ثم قال: «ليس هو بالمعروف، ولا له كثير حديث» وهو يوسف بن إبراهيم التميمى أبو شيبعة الجوهري الواسطى؛ وبه أعلمه المباركفورى فى «شرح الترمذى» [١٠/١٨٨]، فقال: «فى سنده: يوسف بن إبراهيم وهو ضعيف... لكن له شواهد».

قلت: نعم: لكن دون هذا السياق. والله المستعان.

٤٢٩٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٨٣١]، والحاكم [٤/٣١٢]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/رقم ١٣٨٢]، والرامهرمزي فى «أمثال الحديث» [رقم ٧٧]، والمزى فى «تهذيبه» [١٢/٣٧٤]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٢/٨٨]، والذهبى فى «سير النبلاء» [٩/٣٨٦-٣٨٧]، وابن حبان فى «روضة العقلاء» [رقم ٢٤١/ بتخريجنا]، والخطيب فى «الكفاية» [ص ٦٠]، وغيرهم من طرق عن شيبيل بن عزرَةَ عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه... وهو عند الحاكم بنحو شرطه الأول فقط.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال الذهبى عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد غريب، وشيبيل صدوق من أئمة العربية».

٤٢٩٦ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حَدَّثَنَا السَّكَنُ بن إسماعيل الأصم، حَدَّثَنَا زيادٌ، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ لكن أعله ابن حبان عقب روايته فقال: «شبيب بن عزرة هذا: من أفاضل أهل البصرة وقرائهم؛ ولكنه لم يحفظ إسناد هذا الخبر؛ لأن أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبي موسى عن النبي ﷺ فقصر به شبيب ولم يحفظه» كذا قال، وقد تعقبه الحافظ في «إتحاف المهرة» [٤٨/٢]، فقال: «لم يُصَبِّ ابن حبان في زعمه: بأن شبيلاً أسقط أبا موسى من هذا الإسناد، فقد تابعه عليه أبان بن يزيد عن قتادة؛ ولم أره في شيء من هذه الأصول من رواية أنس عن أبي موسى بهذا اللفظ، وإنما روى عن أنس بلفظ غير هذا».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن اختلف في سنده على قتادة، كما بسطناه في تعليقنا على «روضه العقلاء» [رقم ٢٤١].

■ والحاصل: أن هذا الحديث لم يسمعه أنس من النبي ﷺ - وإنما سمعه منه بواسطة أبي موسى الأشعري، فكان أنس ربما جوده بذكر أبي موسى في سنده؛ وربما أرسله فلم يذكر، وهذا عندي أولى من توهيم شبيب أو غيره.

وحديث أبي موسى متفق عليه: أخرجه البخاري [٥٢١٤]، ومسلم [٢٦٢٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى به مرفوعاً . . . في سياق أتم وأجمل، وهو يأتي عند المؤلف [برقم ٧٣٠٧]، وهناك يكون تمام تخريجه.

٤٢٩٦ - صحيح بشرطه الأول فقط: أخرجه البزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٩٥١ / كشف الأستار]، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» [رقم ٢٧]، من طريق السَّكَنُ بن إسماعيل الأصم عن زياد عن أنس به . . .

قلتُ: زياد هذا هو ابن عبد الله النميري كما وقع منسوباً عند (البزار) لكنه وقع منسوباً هكذا: (زياد بن ميمون) عند المؤلف، كما نقله عنه الحافظ في «المطالب» [رقم ١٠٢٥]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٩١/٥]، ولا أدري ما هذا.

والأقرب عندي: أنه وقع عند المؤلف في الأصل غير منسوب؛ فظنه الحافظ في «مطالبه»: (زياد ابن ميمون) فنسبه في سند المؤلف اجتهاداً، وتبعه عليه صاحبه البوصيري،

= ويؤيد أن زياداً هنا: هو النميري: أن المنذرى قد أعله به في «ترغيبه» [٧٠ / ١]، فقال: «رواه البزار من رواية زياد بن عبد الله النميري، وقد وثق، وله شواهد» وقال الهيثمي في «المجمع» [٣ / ٣٣٣]: «رواه البزار، وفيه زياد النميري: وثقه ابن حبان، وقال: «يخطئ» وابن عدى، وضعفه جماعة؛ وبقية رجاله ثقات».

فإن قيل: هذا النقل لا يؤيد كلامكم؛ لكون المنذرى والهيثمي، إنما تكلمنا عن سند البزار وحده، ولم يتعرضوا لإسناد المؤلف، فلعل ذلك قد يكون من قبيل الاختلاف في سند الحديث على (السكن بن إسماعيل) فرواه عنه عبيد الله القواريرى عند المؤلف وابن أبي الدنيا فقال: (عن زياد بن ميمون) وخالفه بشر بن معاذ عند البزار، فرواه عن السكن فقال: (عن زياد النميري) وهذا يتطلب الترجيح، وليس ما لغوتم حوله.

قلنا: بل ما زلنا نصر على الدعوى بكون (زياد) في سنده عند المؤلف: (هو النميري)؛ وبرهان ذلك الذي لا يُرد: أن الهيثمي قد قال في «المجمع» [٣ / ٣٣٣]، بعد أن عزا الحديث للبزار، وأعله بـ (زياد النميري)، قال: «ورواه أبو يعلى كذلك» وهذا يقتضى أن يكون النميري في سند أبي يعلى أيضاً، ورأيت العراقي في «المغنى» [٣ / ١٩٢]، قد عزا جملة: (والله يحب إغاثة اللّهُفان) إلى أبي يعلى أيضاً وقال: «وفيها زياد النميري ضعيف».

وهذا هو الصواب عندي؛ و(زياد بن عبد الله النميري) هذا: مختلف فيه، ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤ / ٢٥٥]، وقال: «يخطئ» ومشاه ابن عدى في «الكامل» [٣ / ١٨٣]، شريطة أن يكون الراوى عنه ثقة، ولم يوثقه كما جازف الهيثمي، وقد اختلف فيه قول ابن معين، فضعه تارة، ومشاه أخرى، ومثله الذهبي، فضعه في «الكاشف» و: «المغنى» وقال في «ديوان الضعفاء» [رقم ١٥٠١]: «صويلح: ابتلى برواة ضعفاء» وضعفه أبو داود وأبو حاتم والدارقطنى وغيرهم، وهذا هو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» فقال: (ضعيف) ورأيت ابن حبان قد عاد وأورده فى «المجروحين» [١ / ٣٠٦]، وقال: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات؛ لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين».

قلت: فكان ابن حبان رجح عن توثيقه، ولم يتناقض كما وسمه الذهبى بذلك فى «الميزان» [٢ / ٩١]، ولم ينفرد به زياد النميري، بل تابعه عليه جماعة على شطره الأول فقط، منهم:

١- شبيب بن بشر: عن أنس به مثله مع قصة فى أوله، عند الترمذى [٢٦٧٠]، والدارقطنى =

٤٢٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ زِيَادِ النَّمِيرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَلَا نَشْرًا مِنَ الْأَرْضِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الشَّرْفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

= في «الأفراد» [رقم ٩٠٩ / أطرافه]، من طريق أحمد بن بشير القرشي عن شبيب بن بشر عن أنس به . . .

قال الترمذی: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أنس عن النبي ﷺ» وقال الدارقطني: «تفرد به أحمد بن بشير عن شبيب» .

قلت: وكلاهما مختلف فيه، والضعفُ إليهما أقرب.

٢- ورواه زياد بن ميمون الثقفي أيضاً عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم [١ / رقم ٤٨]، وهو عند ابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٥٠٨]، مثل سياق المؤلف؛ وأخرجه الإسماعيلي في «المعجم» [رقم ١٢٥]، بالشرط الأول فقط؛ وزاد: (والدال على الشر كفاعله) كلهم من طرق عن زياد بن ميمون عن أنس به . . . . .

قلت: وزياد هذا ساقط جداً، بل كذبه يزيد بن هارون، وتركه الجماعة، وقد أقرَّ على نفسه بالوضع، ثم تاب وأناب، وترجمته مظلمة في «اللسان» [٢ / ٤٩٨].

٣- وله طريق ثالث عن أنس به . . . عند أبي الفضل الزهري في حديثه [رقم ٣٨٤]، وسنده لا يثبت.

ولشطر الحديث الأول: شواهد عن جماعة من الصحابة، وبعضها ثابت. وقد استوفى الإمام تخريجه في «الصحيحة» [٤ / ٢١٦].

أما شطره الثاني: فله شواهد أيضاً، لكن لا يصح منها شيء قط، وكلها مناكير تالفة، واللَّه المستعان.

٤٢٩٧- منكر: أخرجه أحمد [٣ / ١٢٧، ٢٣٩]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٨٤٩]، والخرائطي في «فضيلة الشكر» [رقم ١٤]، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ٨٠]، والمحاملي في «الدعاء» [رقم ٣٥]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ٣٨٩]، وابن السني في «اليوم واللييلة» [رقم ٥٢١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤ / ٣٥٧-٣٥٨]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن زاذان عن زياد بن عبد الله النميري عن أنس به . . . وعند بعضهم بنحوه . . . =

٤٢٩٨ - حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ خَالِدِ الطَّاحِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَوْلَى قَيْسٍ، عَنْ زِيَادِ النَّمِيرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

= قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٦١ / ٦]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف زياد بن عبد الله النميري البصري» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٩٠ / ١٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه زياد النميري، وقد وثق على ضعفه، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: زياد هذا مضى كلام النقاد عليه بالحديث الماضي؛ وهو شيخ ضعيف على التحقيق، ثم إن الراوى عنه (عمارة بن زاذان) مختلف فيه، وجمهور النقاد على تضعيفه أيضاً، بل كان يروى مناكير من حديث أنس، كما جزم بذلك الإمام أحمد، ونقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٣٦٥ / ٦]. والله المستعان.

٤٢٩٨ - صحيح دون قوله: (أو كبيراً): أخرجه الترمذى [٣١٩]، من طريق نوح بن قيس عن عبد الرحمن مولى قيس عن زياد النميري عن أنس.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه الدولابي في «الكنى» [رقم ٩٩٧]، والبخارى في «تاريخه» [٣٢٩ / ٥].

وقال المباركفوري في «شرح الترمذى» [٢٢٥ / ٢]: «هو حديث ضعيف؛ لأن في سنده راوياً مجهولاً، وراوياً ضعيفاً».

قلت: أما المجهول: فهو عبد الرحمن مولى قيس، وهو البصري أبو عمرو الخداني، تفرد عنه نوح بن قيس بالرواية كما جزم به الذهبي في «الميزان» [٢ / رقم ٥٠٢٢]، ولم يوثقه أحد فيما أعلم.

وأما الضعيف: فهو زياد النميري. وقد مضى الكلام عليه في الماضي وقبل الماضي، وقد أشار المنذرى إلى تضعيف الحديث بقوله في «ترغيبه» [١٢٠ / ١]: (وروى عن أنس -رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: . . .) وساق الحديث.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: أقربها للشهادة للفظ المؤلف: حديث جابر عند ابن ماجه [٧٣٨]، وغيره مرفوعاً: (من بنى مسجداً لله كمفحص قطة أو أصغر، بنى الله له بيتاً في الجنة) وسنده صحيح مستقيم؛ ولا يصح في هذا الباب غيره بهذا السياق، كما بسطنا ذلك في «غرس الأشجار».

۴۲۹۹- حَدَّثَنَا أَبُو الْجَهْمِ الْأَزْرَقُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، عَنْ زِيَادِ النَّمِيرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَجْرَةً، فَهَزَّهَا حَتَّى تَسَاقَطَ مِنْ وَرْقِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَتَسَاقَطَ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَوْجَاعُ وَالْمُصِيبَاتُ أَسْرَعُ فِي ذُنُوبِ ابْنِ آدَمَ مِنِّي فِي هَذِهِ الشَّجَرَةِ».

۴۳۰۰- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ فِي بَلْهَجِيمَ بِالْبَصْرَةِ، حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ أَبِي عِمَارَةَ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ النَّمِيرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ دَارًا مِنْ دُورِ بَنِي النَّجَارِ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا مُتَقَعًا لَوْنَهُ، فَقَالَ: «مَنْ أَهْلُ هَذِهِ الْقُبُورِ؟» قَالُوا:

= وَأَصْلُ الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ مَرْفُوعًا: (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى، يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ: بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ) وَتَمَّامٌ تَخْرِيجُهُ فِي الْمَصْدَرِ الْمَشَارِإِلَيْهِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ..

۴۲۹۹- ضعیف بهذا السياق: أخرجه البيهقي في «الشعب» [۷/ رقم ۹۸۶۴]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ۵۷، ۸۸]، وابن عدى في «الكامل» [۳/ ۱۸۶]، وغيرهم من طرق عن الحسن بن صالح عن جابر بن يزيد الجعفي عن زياد بن عبد الله النميري عن أنس به . . . . قال البوصيري في «الإتحاف» [۴/ ۱۲۸]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف جابر الجعفي» ومثله قال صاحبه الهيثمي في «المجمع» [۲/ ۳۰۱]، وكلاهما قد قَصَّرَ الإِعْلَالَ، وَغَفَلَ عَنْ حَقِيقَةِ الْحَالِ.

۱- أما قصور الإعلال: فلأن في الإسناد (زياد النميري) أيضاً، وقد تكلم فيه جماعة، واعتمد الحافظ ضَعْفُهُ فِي «التقريب»، وفي ترجمته: ساق ابن عدى له هذا الحديث من «الكامل».

۲- وأما الغفلة عن حقيقة الحال: فإن جابراً الجعفي ليس ضعيفاً وحسب، بل هو على شفا هلكة؛ ساقط العدالة ولا كرامة، والحديث أشار المنذرى إلى ضعفه في «ترغيبه» [۴/ ۱۴۵]، بقوله: «وروى عن أنس بن مالك -رضى الله عنه- قال . . . وساق الحديث، وفي الباب شواهد دون هذا السياق جميعاً.

۴۳۰۰- منكر بهذا التمام: هذا إسناد لا يصح؛ زياد النميري: مضى الكلام عليه غير مرة، وأنه شيخ ضعيف؛ بل قال عنه ابن حبان في «المجروحين» [۱/ ۳۰۶]: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث «لثقات لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين . . . ثم أسند عن ابن معين أنه قال عن زياد: «لا شيء».

قبور ماتوا فى الجاهلية، قال: ثم أقبل علينا، فقال: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَوَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ أُبْدَانَهُمْ كَيْفَ يَعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ».

٤٣٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَدَى بْنُ أَبِي عِمَارَةَ، حَدَّثَنَا زِيَادُ النَّمِيرِى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ وَأَضِعُ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ خَسَسَ، وَإِنْ نَسِيَ التَّقَمَّ قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ».

= والراوى عنه: (عدى بن أبى عمارة) ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٢٩٢/٧]، لكن أورده العقيلي فى «الضعفاء» [٣٧٠/٣]، وقال: «بصرى فى حديثه اضطراب» وشيخ المؤلف: (محمد بن بحر) هو البصرى الهجيمى الساقط الحديث عندهم، وهو من رجال «اللسان» [٨٩/٥]، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه أيضاً . . . لكن دون قوله فى آخره: (لقد رأيت أبدانهم كيف يعذبون فى قبورهم) فهى جملة منكرة، والمحفوظ أن النبى ﷺ قد سمع ذلك دون أن يراه، والله المستعان، وراجع الماضى [برقم ٢٩٩٦، ٣٦٩٣، ٣٧٢٧].

٤٣٠١ - ضعيف: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٥٤٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٦٨]، وابن أبى الدنيا فى «مكائد الشيطان» [رقم ٢٢]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٨٦٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٨٦]، وابن الجوزى فى «تلبس إبليس» [ص ٣٤]، وفى «ذم الهوى» [١/ رقم ٣٩٢/ بتخرىجى]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ١٥٥]، وابن أبى الدنيا أيضاً فى «التوبة» [٩٢]، وغيرهم من طرق عن عدى بن أبى عمارة عن زياد بن عبد الله النميرى عن أنس به . . . وليس عند الجميع قوله فى آخره: (فذلك الوسواس الخناس) . . .

قال ابن كثير فى «تفسيره» [٤/ ٧٤٧]: «غريب» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣١١]: (رواه أبو يعلى، وفيه عدى بن أبى عمارة، وهو ضعيف) وأقره المناوى فى «الفيض» [٢/ ٣٥٤]، وقال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٥٨٦/ طبعة مكتبة الشافعى]: (ضعيف؛ لضعف عدى بن [أبى] عمارة وغيره) وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ١٢٨]: (رواه ابن أبى الدنيا والبيهقى من طريق زياد بن عبد الله النميرى، وهو ضعيف، ضعفه يحيى بن معين وأبو داود والذهبى، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وفى «الضعفاء» وقال: منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه أحاديث «الثقات»، تركه ابن معين) . . .

۴۳۰۲ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ النَّمِيرِيَّ يَحْدُثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَخْرُجُ فِي بُرْدَيْنِ، فَاخْتَالَ فِيهِمَا، فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَأَخَذَتْهُ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

۴۳۰۳ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ النَّمِيرِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَيَّ رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبُّ، أَكَلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَجَعَلُ لَهَا نَفْسَيْنِ: نَفْسًا فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسًا فِي الصَّيْفِ، فَشِدَّةٌ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ حَرِّهَا، وَشِدَّةٌ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ مِنَ زَمْهَرِيرِهَا».

= قلتُ: وهو آفته مع الذي قبله، والحديث أشار المنذرى إلى تضعيفه في «الترغيب» [۲/۲۵۷]، وسكت عليه الحافظ في «الفتح» [۶/۵۶۳]، ونقل عنه صاحب مراعاة المفاتيح [۱۵/۲۷۷]، أنه ضعف سنده، والله المستعان.

۴۳۰۲ - صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [۵/۲۲۰]: «رواه أبو يعلى وفيه زياد بن عبد الله النميري، وهو ضعيف، وقد وثقه ابن حبان وقال: يخطئ».

قلتُ: عادة ابن حبان: أنه إذا تردد في الراوي: أورده في «ثقاته» ثم غمزة بأى شيء، كما قال ذلك الإمام المعلمي اليماني في بعض تعاليقه على «الفوائد المجموعة». وزياد هذا: من ذاك الطراز، ثم إن ابن حبان عاد وترجح لديه ضعف زياد النميري؛ فأدرجه في كتابه «المجروحين» [۱/۳۰۶]، وقال: «منكر الحديث، يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث «الثقات»؛ لا يجوز الاحتجاج به، تركه ابن معين...».

قلتُ: والراوى عنه مختلف فيه، لكن الحديث صحيح ثابت: فله شواهد عن جماعة من الصحابة: يأتي منها حديث أبي هريرة [۶۳۳۴، ۶۴۸۴]، وحديث العباس [برقم ۶۶۹۹].

۴۳۰۳ - صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [۱۰/۷۱۰]: «رواه أبو يعلى، وفيه زياد النميري، وهو ضعيف عند الجمهور» وأقره صديق حسن خان في «يقظة أولى الاعتبار» [ص ۱۳۷]. =

٤٣٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَنَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ النَّمِيرِيِّ- قَالَ أَبُو جَنَابٍ: حَلَفَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ- أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَحَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».

٤٣٠٥- وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرُ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ

= قلتُ: وزیاد هذا صاحب مناكير عن أنس، كما نص عليه ابن حبان، والراوى عنه وثقه جماعة، وقال عنه البخارى «فيه نظر» لكن الحديث صحيح ثابت؛ فيأتى له شاهد كالشمس من رواية أبى هريرة به مرفوعاً نحوه . . . [برقم ٥٨٧١].

٤٣٠٤- صحيح: أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٢٣٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ١٢٥]- وعنده معلقاً- وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٨٦]، وسليمان بن يزيد القامى فى (حديثه) كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٥٢]، وغيرهم من طريقين عن زياد النميرى عن أنس به . . .

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت، وزیاد النميرى ضعيف كما مضى الإعلال به مراراً، والراوى عنه هنا: هو أبو جناب عون بن ذكوان المعروف بـ (القصاب) مختلف فيه، وترجمته فى «اللسان» [٤/ ٣٨٧]، و«الجرح والتعديل» [٦/ ٣٨٧]، لكن تابعه فضالة العطار عند البخارى فى «تاريخه» .

وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٢٨٤، ٤١٠٥، ٤١١٥]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتى منها حديث ابن عمر [برقم ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت. والله المستعان.

٤٣٠٥- صحيح: أخرجه ابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٢٦٩]، وأبو نعيم فى «صفة الجنة» [رقم ١٨٠]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٢/ ٧١٦ / طبعة دار الفاروق]، والكلاباذى فى «مفتاح المعانى» [رقم ٣٠١]، وغيرهم من طرق عن زياد بن عبد الله النميرى عن أنس به . . . وهو عند ابن أبى خيثمة: مختصراً بجملة: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) فقط، وهو عند أبى نعيم بجملة: (أنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة، ولا فخر) وهو عند ابن نصر والكلاباذى فى سياق طويل نحوه . . . وليس قوله: (ولواء الحمد بيدي ولا فخر) عند ابن نصر. =

تَنْشِقُ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرُ، وَأَنَا أَوْلُ مَنْ يَأْخُذُ بِحِلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ وَلَا فَخْرُ، وَلِوَاءِ الْحَمْدِ بِيَدِي وَلَا فَخْرٌ».

٤٣٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ شَابٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ

= قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، زياد النميرى مضى غير مرة أنه مختلف فيه، وأن الجمهور على ضعفه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى (التقريب) فقال: (ضعيف) وراجع كلامهم عنه بالحديث الماضى [برقم ٤٢٩٦]، لكن تابعه جماعة بأكثر فقرات الحديث - وبعضهم بفقرة أو فقرتين - عن أنس بن مالك؛ منهم:

١- عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن أنس مرفوعاً: (إنى لأول الناس تنشق الأرض عن جمجمتى يوم القيامة ولا فخر، وأعطى لواء الحمد ولا فخر، وأنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة ولا فخر، وأنى أتى باب الجنة؛ فأخذ بحلقتها . . . ) وهو فى سياق طويل لحديث الشفاعة، أخرجه أحمد [١٤٤ / ٣] - واللفظ له - والدارمى [٥٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٦٩٠] - وعنده بالفقرة الأولى والأخيرة فقط - وابن نصر فى تعظيم «قدر الصلاة» [رقم ٢٦٨]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٤٥٤]، وابن منده فى «الإيمان» [٢ / رقم ٨٧٧]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٩٥]، - وليس عنده الفقرة الأخيرة - والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٤٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٢٦]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد عن عمرو به . . .

قال ابن منده: «هذا حديث صحيح، مشهور عن ابن الهاد».

قلتُ: وسنده جيد على شرط البخارى؛ ولفقراته طرق أخرى كثيرة عن أنس به . . . وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضا. وهو حديث صحيح ثابت.

٤٣٠٦ - صحيح دون قوله: (صلوا على صاحبكم): أخرجه أحمد [٢٦٠ / ٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٠٠]، والحاكم [٥١٦ / ١]، وابن أبى شيبَةَ [١١٨٧٢]، وغيرهم من طريق شريك بن عبد الله النخعى عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عبد الله بن جبر عن أنس به . . . نحوه.

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

النبي ﷺ يعود، فقال: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قال: فجعل ينظر إلى أبيه، فقال له: قل كما يقول لك محمد، فقال، فقبل، ثم مات، فقال النبي ﷺ لأصحابه: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ».

= قلتُ: كلا، فإن شريك القاضي كان ضعيف الحفظ على إمامته في السنة، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه؛ وأيضا: فإنه ليس لشريك رواية عن (عبد الله بن عيسى) في «صحيح مسلم» ولا لعبد الله بن عيسى عن (عبد الله بن جبر) فكيف يكون الحديث على شرط مسلم؟! وعبد الله بن عيسى وشيخه من «الثقات» المشاهير المحتج بهم في «الصحيح» لكن عبد الله بن جبر [ووقع عند الحاكم: (عبد الله بن جبر) وهو تصحيف]، قد اختلف في اسمه على ألوان، استوفاهما الحافظ في «تهذيبه» [٥/ ٢٨٢]، وحصر الخلاف فيه على قوله: (عبد الله بن عبد الله ابن جابر) و(عبد الله بن عبد الله بن جبر)، يعنى أن الخلاف في اسم جده، هل هو (جبر) أم: (جابر) ورجَّح الخطيب البغدادي في كتابه «رافع الارتباب» كما في «التهذيب» [٥/ ٢٨٢].

الوجه الثاني، فقال: «الصواب: عبد الله بن عبد الله بن جبر . . .» ثم قال: «والكوفيون يضطربون فيه» وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم والنسائي وغيرهما، وهو الذي جزم به الحافظ في ختام ترجمته من «التهذيب»، لكنه ناقض نفسه، فإنه قبل ذلك لما نقل التفرقة بينهما عند النسائي وابن أبي حاتم، قال: «والصواب: أنهما رجل واحد» والظاهر عندى: أنهما رجلان، وكلاهما ثقة.

والمراد منهما هنا: هو (عبد الله بن عبد الله بن جبر). وكان شريك القاضي إذا روى عن عبد الله ابن عيسى عنه: نسبة إلى جده، فقال: (عن عبد الله بن جبر) كما وقع في سنده هنا، وأشار إلى ذلك الحافظ في «تهذيبه».

■ والحاصل: أن الحديث آفته: شريك القاضي، وله طريق آخر صحيح يرويه ثابت البناني عن أنس به نحوه. دون قوله في آخره: (صلوا على صاحبكم) مضى عند المؤلف [برقم ٣٣٥٠]، ولتلك الجملة في آخره: شاهدان من رواية عائشة وصفوان بن عسال؛ أما حديث عائشة فباطل لا أصل له. وأما حديث صفوان: فسنده لا يثبت، وقد استوفينا الكلام عليهما في «غرس الأشجار» وكذا الكلام على أحاديث الباب. والله المستعان.

● تنبيه: الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٥٦]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» كذا، وقد غفل غفلتين:

۴۳۰۷- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا شِجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الَّذِي يَكُونُ فِي بَنِي دَالَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكْفِي أَحَدَكُمْ مِنَ الْوُضُوءِ مَدٌّ، وَمَنْ الْغُسْلِ صَاعٌ».

= أو لاهما: أن الحديث عند أحمد أيضا، وهو على شرطه.

والثانية: أنه ما كان للهيثمي أن يذكر الحديث في «المجمع» لكونه في «سنن النسائي الكبرى» كما مضى، اللهم إلا إذا كان الهيثمي مراده ب«تجريد الزوائد»: إنما عن «سنن النسائي الصغرى» رواية ابن السني؛ دون «سنن الكبرى» رواية ابن الأحمر وغيره.

۴۳۰۷- ضعيف: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات سوى أبي خالد، وهو الدالاني الكوفي، مختلف فيه والتحقيق ضعفه؛ لسوء وكثرة مخالفته الثقات في المتون والأسانيد، ومن مارس حديثه: تبين له صدق ما نقول. وقد ترجمه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس» وقد اختلف عليه في متنه وسنده، فرواه عنه شجاع بن الوليد على الوجه الماضي؛ وخالفه موسى بن نصر الحنفي، فرواه عن عبدة بن سليمان عن أبي خالد الدالاني فقال: عن جرير بن يزيد عن أنس: (أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين) هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» كما في تنقيح التحقيق [۲/ ۱۷۳ / الطبعة العلمية]، ثم قال: «وهذا غير محفوظ المتن والإسناد جميعاً، وموسى بن نصر هذا: ضعيف ليس بقوى».

قلت: وهو كما قال أبو الحسن ابن مهدي. وقد رواه شريك القاضي عن عبد الله بن عيسى بإسناده به... إلا أنه اضطرب فيه، وجاء بلفظ غير محفوظ؛ فلا يلتفت إليه، وقد نوبع عليه أبو خالد الدالاني على نحو سياقه هنا، فرواه معاوية بن عمرو بن المهلب عن زائدة بن قدامة عن الثوري عن عبد الله بن عيسى قال: حدثني جبر بن عبد الله [هكذا مقلوباً، وصوابه: «عبد الله ابن جبر» وجبر هذا هو جد (عبد الله) نسب هنا إليه،] عن أنس بن مالك مرفوعاً به... بنحو شرطه الأول فقط، ولفظه: (يكفي أحدكم مد في الوضوء).

هكذا أخرجه أحمد [۳/ ۲۶۴]، وسنده صحيح مستقيم، لولا أن الثوري قد اختلف عليه في سننه وامتته؛ فرواه عن زائدة كما مضى؛ وقد خولف في متنه، فرواه بعضهم عن الثوري عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس: (أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع) فجعل الحديث من قول أنس حكاية عن حال النبي ﷺ في الوضوء والغسل، ولم يرفعه كما عند المؤلف وأحمد، وهكذا ذكره الترمذي في «جامعه» [عقب رقم ۶۰۹]، =

= فقال: «وروى عن سفيان الثوري . . .» وساقه كما مضى . وهذا اللفظ هو المحفوظ في حديث أنس كما يأتى بعد قليل .

ثم جاء معاوية بن هشام، وخالف زائدة في سنده، إلا أنه وافقه في منته، فرواه عن الثوري فقال: عن عبد الله بن جبر -نسب هنا إلى جده- عن أنس مرفوعاً: (يكفى من الوضوء: المد، ويكفى من الغسل الصاع)، فأسقط: عبد الله بن عيسى من سنده، هكذا أخرجه أبو عوانة [رقم ٤٨٥]، بإسناد صحيح إلى معاوية به . . . ، لكن معاوية هذا قد تكلم جماعة في حفظه، ولما ذكره ابن معين ضمن أصحاب الثوري قال: «صالح وليس بذلك» كما في «تاريخه» [١/٦١ /رواية الدارمي].

وقال ابن عدى في ختام ترجمته من «الكامل» [٦/٤٠٧]: «وقد أغرب عن الثوري بأشياء» وهو كما قال وزيادة، ومن مارس حديثه: ظهر له أن معاوية كثير المخالفة لأصحاب الثوري في المتون والأسانيد، مع تفرده بما لم يأت به سواه عن سفيان .

ورواية زائدة وغيره عن الثوري بالإسناد الأول: هي المعتمدة بلا ريب، لكنى أرى أن الصواب في لفظ حديث سفيان هو ما نقله الترمذى عنه آنفاً، ويؤيده: أن عبد الله بن عيسى قد توبع عليه مثل هذا اللفظ: تابعه شعبة ومسعر وعتبة بن أبي حكيم وغيرهم، كلهم روه عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس: (أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد) هذا لفظ رواية مسعر عند البخارى [١٦٨]، ومسلم [٣٢٥]، وجماعة كثيرة؛ ونحوها رواية شعبة وعتبة وغيرهما .

وهذا أصح من رواية من رواه من طريق عسبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس على غير هذا السياق، كما وقع في رواية زائدة عن الثوري كما مضى؛ وكما وقع في رواية عمارة بن رزيق عن عبد الله بن عيسى مثل رواية الثوري . . .

كما ذكره الدارقطنى في «العلل» ونقله عنه ابن عبد الهادى في «التنقيح» [٢/١٧٣ /الطبعة العلمية] وقبل ذلك وقع في رواية أبى خالد الدالانى عن عبد الله بن عيسى كما عند المؤلف هنا، فهذا عندى وهم فى أصل سياق الحديث .

والمحفوظ فيه: هو مثل ما اتفق عليه الشيخان، وشواهد بهذا اللفظ كثيرة جعلها ثابت، أما لفظه عند المؤلف فله شواهد أيضاً إلا أنها كلها معلولة، ففي الباب، عن عقيل بن أبى طالب، =

۴۳۰۸ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثِمَةَ زَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْقَوَارِيرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي خَيْثِمَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ».

۴۳۰۹ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثِمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَعْضُ أَزْوَاجِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

= وابن عباس وجابر بن عبد الله وغيرهم؛ ولا يثبت منها شيء أصلاً، اللهم إلا أن حديث جابر - رضی اللہ عنہ - له طرق إليه . . . وكلها غير سالمة من الخدش سوى طريق واحد عند ابن خزيمة [۱۱۷]، والحاكم [۱ / ۲۶۶]، والبيهقي في «سننه» [۸۹۰]، وغيرهم، ولفظه: (عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ يجرى من الوضوء: المد، ومن الجنابة الصاع)، (فقال له رجل: لا يكفينا ذلك يا جابر! فقال: قد كفى من هو خير منك وأكثر شعراً).  
وسنده صحيح، لكن أعله الحافظ ابن رجب بالوقف في أوله في «فتح الباري» [۲ / ۱۰]، وهو كما قال بلا تردد، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وطرقه وشواهد في كتابنا «غرس الأشجار».

۴۳۰۸ - صحيح: أخرجه البخاري [۱۷، ۳۵۷۳]، ومسلم [۷۴]، والنسائي [۵۰۱۹]، وأحمد [۳ / ۱۳۰، ۱۳۴، ۲۴۹]، وابن منده في «الإيمان» [۲ / رقم ۵۳۳]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» [۱ / ۳۸۰]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ۸۵۶]، واللالكائي في «شرح السنة» [رقم ۱۳۱۶، ۱۸۹۳]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس به . . . قلت: قد اختلف على شعبة فيه على وجه غير محفوظ، مضى [برقم ۴۱۷۵].

۴۳۰۹ - صحيح: أخرجه البخاري [۲۶۱]، وأحمد [۳ / ۱۱۲، ۱۱۶، ۲۴۹]، والبيهقي في «سننه» [۸۶۰]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۱ / ۲۵]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «التغليق» [۲ / ۱۵۶]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس به . . . وزاد أحمد في رواية له: (وكان يغتسل بخمس مكاكي، ويتوضأ بمكوك).  
قلت: وله شواهد عن جماعة من الصحابة، وهي مخرجة في «غرس الأشجار».

٤٣١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْعَوَامِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدٌ، فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَأَلْقَاهَا عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ، فَتَعَجَّبَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِبَالِ، فَقَالَتْ: يَا رَبُّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْجِبَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْحَدِيدُ، قَالَتْ: يَا رَبُّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، النَّارُ، قَالَتْ: يَا رَبُّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْمَاءُ، قَالَتْ: يَا رَبُّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الرِّيحُ، قَالَتْ: يَا رَبُّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْإِنْسَانُ يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ وَيُخْفِيهَا مِنْ شِمَالِهِ».

٤٣١٠ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٣٦٩]، وأحمد [١٢٤/٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٤١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٢١٥]، والمزى فى «تهذيبه» [٤٤٣/١١]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٣٥٣/٤]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ١٢٩٥٥، ١٧٢٧٠]، وابن منده فى التوحيد [رقم ٦٣]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢١٤٨، ٢١٤٩]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٦٢٥]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن العوام ابن حوشب عن سليمان بن أبى سليمان مولى ابن عباس عن أنس به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه».

قلت: ورجاله ثقات سوى سليمان بن أبى سليمان مولى ابن العباس، فقد ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [١٢٢/٤]، ونقل عن أبيه أنه روى عن أبيه وأبى هريرة أيضاً، ثم أسند إلى ابن معين أنه قال: «لا أعرفه» وكذا ترجمه البخارى فى «تاريخه» [١٥/٤]، فكأنه شيخ غائب، وليس هو (سليمان بن أبى سليمان) الذى يروى عن أبى سعيد الخدرى وعنه قتادة، وقد جمع بينهما ابن خراش الحافظ، وبعده ابن حبان فى «الثقات» [٣١٥/٤]، وفرق بينهما البخارى وأبو حاتم والخطيب والمزى وغيرهم، وهو الذى صوبه الحافظ فى «التهذيب» [٤/ ١٩٦]، فقال: «وعندى أنهما اثنان؛ فإن الراوى عن أبى سعيد: ليثى بصرى؛ بخلاف هذا» يعنى الراوى عن أنس وأبى هريرة؛ فهو قرشى هاشمى، وكلاهما غير موثق البتة، =

۴۳۱۱ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ زَهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن جعفر بن برقان، عن ابن أبي نَشْبَةَ، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ: الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا يُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضُ مِنْدُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ يُقَاتِلَ آخِرَ أُمَّتِي الدُّجَالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ كُلِّهَا».

= اللهم إلا ما كان من ابن حبان، ولا يعتمد قوله في هذا المقام؛ لما علم من تساهله الفاحش في توثيق مثل هذا الطراز من أعمار رجالات الصدر الأول.

وقد جزم الذهبي بجهالة سليمان الهاشمي في «الكاشف» وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع، وإلا فلين كما نص هو على ذلك في مقدمة «تقريبه» ثم نسي كل هذا، وحسن سند الحديث في «الفتح» [١٤٧/٢]، وتبعه عليه البدر العيني في «عمدته» [١٨٠/٥]، وهذا ليس بشيء، بل هو غفلة مكشوفة عما مضى، ثم رأيت الحافظ ابن منده قد قال عقب روايته: «هذا إسناد ثابت على رسم النسائي، وسليمان بن أبي سليمان بصرى، روى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد وغيره».

كذا قال: ولا أدري ما هذا! وأظن ابن منده قد اختلط عليه (سليمان الهاشمي القرشي) بغيره، والذي يصلح أن يروى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد: هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي، أما (سليمان الهاشمي) صاحب هذا الحديث؛ فلم يذكر في الرواة عنه (أبا مسلمة) بل لم يرو عنه سوى عوام بن حوشب وحده، وآخر وقع في ترجمته عند البخاري. وقد رأيت الحديث عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [١٩٨/١]، ولكن من مراسيل الحسن البصرى، ولعل هذا أشبه من المرفوع.

۴۳۱۱ - ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٥٣٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٨٢٦١]، وفي الاعتقاد [ص ١٨٨]، وفي «القضاء والقدر» [رقم ١٤٥]، وسعيد بن منصور في «سننه» [٢/ رقم ٢٣٦٧]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٤١، ٢٧٤٢]، وغيرهم من طريق أبي معاوية الضرير عن جعفر بن برقان عن يزيد بن أبي نَشْبَةَ عن أنس به.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو عبيد في «الإيمان» [رقم ٢٨]، وقال المنذرى في «تهذيب السنن»: «يزيد ابن أبي نَشْبَةَ في معنى المجهول» وقال عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه»: =

٤٣١٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَشْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِّنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا يَكْفُرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِفِعْلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضَمِنْتُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ تُقَاتِلَ أُمَّتِي الدَّجَالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ كُلِّهَا».

٤٣١٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيانُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي بَحْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْضِي لَهُ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ».

٤٣١٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالَ هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، كُنَّا نَعْدُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَوْبِقَاتِ .

٤٣١٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

= «يزيد ابن أبي نَشْبَةَ هو رجل من بنى سليم، لم يرو عنه إلا جعفر بن برقان»، نقله عنهما الزيلعي في «نصب الراية» [٣/٣٨١]، وهو كما قالوا، ويزيد هذا جهله الذهبي والحافظ وغيرهما، وبه أعله في «الفيض» [٣/٢٩٣]، وفي «التيسير» [١/٩٤٣]، والشوكاني في «النيل» [٨/١٨]، وغيرهما.

وفي الإسناد علة أخرى، وهي أن أبا معاوية الضرير كان ثبتاً في الأعمش؛ مخلطاً في غيره، كما نص عليه الإمام أحمد، وجعفر بن برقان ثقة في غير الزهري. ولبعض فقرات الحديث شواهد. والله المستعان.

٤٣١٢- ضعيف: انظر قبله.

٤٣١٣- قوى: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢١٧].

٤٣١٤- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٢٠٧].

٤٣١٥- منكر: أخرجه الدارمي [٢٦٨١]، وابن خزيمة [١٢٦٠، ٢٥٦٨]، والحاكم [١/٤٦٠]،

[٦١٤]، و[١١١/٢]، والطبراني في «الأوسط» [٣/٣٤٤١]، والبيهقي في «سننه» =

سمعت أنس بن مالك، يقول: كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلاً لم يرتحل منه حتى يودعه بركتين .

[ ۱۰۱۰۳ ] ، وفي «الدعوات» [رقم ۳۷۴] ، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ۳۷۳۰] ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ۷۷۴] ، وابن عدى في «الكامل» [ ۱۶۹ / ۵ ] ، والعقيلي في «الضعفاء» [ ۲۰۴ / ۳ ] ، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [ ۳۸ / ۵ ] ، وغيرهم من طرق عن عثمان بن سعد البصرى الكاتب عن أنس به . . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . ، ولفظ ابن خزيمة : ( كان لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركتين ) ومثله عند الحاكم والبيهقى في «الدعوات» وزاد الطبرانى : ( أو صلاة يودع بها المنزل ) .

قلت : ومن هذا الطريق أخرجه البزار في «مسنده» [ ۱ / رقم ۷۴۷ / كشف الأستار ] وزاد : ( أو بصلاة ) ثم قال : «أحاديث عثمان بن سعد يخالف كذا ، ولعل الصواب : ( بخالف )» الذى يروى عن أنس» وقال الدارمى عقب روايته : «عثمان بن سعد ضعيف» .

وهو كما قالوا وأشد ، وعثمان هذا ضعفه جمهور النقاد ؛ ولم يوثقه إلا من لم يخبر حاله ، فدع الشهاب البوصيرى يقول فى «الإتحاف» [ ۳ / ۴۰ ] : «رواه أبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى والبيهقى فى «الكبرى» بسند رجاله ثقات» .

أما صاحبه الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [ ۲ / ۵۷۱ ] ، بعد أن عزاه للمؤلف والبزار والطبرانى : «وفيه عثمان بن سعد ، وثقه أبو نعيم - يعنى الفضل بن دكين - وأبو حاتم ، وضعفه جماعة» . قلت : أين ظفر الهيثمى بتوثيق أبى حاتم الرازى لمثل : ( عثمان بن سعد ) وهل قال أبو حاتم عنه إلا : ( شيخ ) يا أبا الحسن !؟

وهنا مجازفة أخرى ، فأتى الإمام فى «الضعيفة» [ ۳ / ۱۵۵ ] ، وقال : «عثمان هذا - يعنى ابن سعد - متفق على تضعيفه ، وقال الحافظ ابن حجر فى «التقريب» : ضعيف» .

قلت : كأنه فهم من تضعيف الحافظ له فى «التقريب» أن ذلك متفقاً عليه بين سائر النقاد ، وهذه هى الغفلة بعينها ، وكيف فاته الوقوف على ترجمة الرجل من «التهذيب» ، وفيه توثيقه عن أبى نعيم الملائى وأبى جعفر البُستى وأبى عبد الله الحاكم .

والحديث صححه الحاكم ، وتعقبه الذهبى فى مواضع من «تلخيص المستدرک» ، قال فى بعضها : «وعثمان لين» وكذا رد الحافظ تصحيح الحاكم له وقال : «غلطوه فيه» ثم قال هو عن الحديث : «حسن غريب» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [ ۵ / ۱۹۱ ] ، مع أنه هو الذى جزم بضعف عثمان فى «تقريبه» فلعله حسنه لشواهد ، وهى تالفة ما فيها خير .

٤٣١٦- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَنَزَلَ مِنْزَلًا فَأَرَادَ أَنْ يَرْتَحِلَ وَدَعَّ الْمَنْزَلَ بِرُكْعَتَيْنِ.

٤٣١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حَسَابٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ».

٤٣١٨- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيِّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ،

= منها: حديث فضالة بن عبيد عند الطبراني وغيره؛ انظر الكلام عليه في «الضعيفة» [٣/ ١٥٦]، وفي ترجمة (عثمان بن سعد) ساق ابن عدى هذا الحديث من كتابه «الكامل» ومثله العقيلي في «الضعفاء» وقال الثاني: «وقد روي هذا بإسناد أصلح من هذا».

قلت: أما بهذا السياق فلا أعلمه، وأما دونه فنعم ولعله الآتي [برقم ٤٣٢٤]. والله المستعان.

٤٣١٦- منكر: انظر قبله؛ وقد جاء بعض الساقطين، وروى هذا الحديث عن محمد بن ربيعة الكلابي - الثقة الصدوق - فقال: عن عثمان بن معبد عن أنس به . . . ،

هكذا سَمَّى والد عثمان: (معبدًا) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [١٠٩٥]، والصواب هو (عثمان بن سعد) وقد انطلى ذلك على الخطيب البغدادي، فقال: (عثمان بن معبد: اثنان: أحدهما: يروي عن أنس بن مالك، حدث عنه محمد بن ربيعة الكلابي) ثم ساق له هذا الحديث، فالله المستعان.

٤٣١٧- صحيح: أخرجه مسلم [٢١٥١]، وأبو داود [٤٩٦٤]، والترمذي [٢٨٣١]، وأحمد [٢٨٥/٣]، وابن أبي شيبة [٢٦٥٥٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٢٠/٧]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٦٥]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة عن أبي عثمان عن أنس به . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى من غير هذا الوجه عن أنس، وأبو عثمان هذا: شيخ ثقة، وهو الجعد بن عثمان، ويقال ابن دينار، وهو بصرى، وقد روى عنه يونس بن عبيد، وغير واحد من الأئمة».

قلت: وهو كما قال.

٤٣١٨- حسن: أخرجه النسائي [٥٠٨]، وأحمد [١٣١/٣]، [١٦٩، ١٨٤، ٢٣٢]، والدارقطني في «سننه» [٢٥٣/١، ٢٥٤]، والطيب السلي [٢١٣٢]، والطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٦٨١٧]، وابن أبي شيبة [٣٢٩٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٩١]، =

عن ربعی بن حراش، عن أبی الأبیض، عن أنس بن مالك، قال: كنا نصلی مع النبی ﷺ العصر والشمس بیضاء محلقة، فأتی عشیرتی فأجدهم جلوساً، فأقول لهم: قوموا فصلوا، فقد صلی رسول اللہ ﷺ.

= والمزی فی «تهذیبہ» [۱۱/۳۳]، والبخاری فی «الکنی» [رقم ۴۶]، وابن عبد البر فی «التمهید» [۲۹۷/۱]، و[۲۹۸/۱]، وابن العدیم فی «بغیة الطلب» [۲۸۰/۴]، وبحشل فی ت «اریخ واسط» [ص ۶۴]، وغيرهم من طرق منصور بن المعتمر عن ربعی بن حراش عن أبی الأبیض العنسی عن أنس به . . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وهو عند النسائی والطیالسی والطبرانی وابن العدیم مختصراً، وهو رواية لأحمد، والمزی، ولفظ النسائی: (كان رسول اللہ ﷺ یصلی بنا العصر، والشمس بیضاء محلقة).

قلت: وهذا إسناد حسن صالح؛ رجاله كلهم أئمة كبار، سوى أبی الأبیض العنسی وهو الشامی، ويقال: المدني، روى عنه ربعی بن حراش وإبراهیم بن أبی عبلة ویمان بن المغيرة وغيرهم؛ ولم یوثقه نصاب إلا العجلی وحده، وتبعه الذهبی فی «الكاشف» [۴۰۵/۲]، والحافظ فی التقریب [۶۱۷/۱]، والصواب أنه دون الثقة وفوق المقبول.

وقد كان أبو الأبیض -یرحمه اللہ- شیخاً مجاهداً غزاه صالحاً؛ قوالاً بالمعروف، ونهياً عن المنكر؛ لم یكن یخشى فی اللہ لومة لائم، ولا بطشة ملك جبار غاشم، وقد كان یصدع بالحق فی وجه الطاغية الحجاج الثقفی -قبحه اللہ- فی وقت كان أكثر أقرانه یهابون لقیة الحجاج فضلاً عن تقبیحه من جراء عظیم ما فتق به فی الإسلام وحصد من رؤوس الصالحین من الأنام، ولم یكن أبو الأبیض ممن یقیم لهذا المجرم وزناً، ولا یعرف له رأساً ولا ذنباً، بل كان یصكه بالحق صك الجنادل، وقد مات أبو الأبیض مقتولاً فی غزو الطوانة سنة ثمان وثمانین؛ وكان صاحب حكمة ومعارف: جعلت أبا نعیم الأصبهانی الحافظ یدرجه فی كتابه «حلیة الأولیاء» [۳/۱۱۱]، وساق له هذا الحدیث ثم قال: «رواه الثوری وزائدة عن منصور مثله؛ ولا یعرف لربعی عن أبی الأبیض عن أنس غیره»، وأبو الأبیض: لا یعرف له اسم، كما قال أبو زرعة؛ وقد سماه ابن أبی حاتم بـ (عیسی) ووهمه ابن عساکر وغيره فی ذلك، وكان مقلداً جداً من الروایة، بحيث لم یعرفه الإمام أحمد لما سأله ابن هانئ عنه فی «مسائله» [رقم ۲۲۶۱]، ولا یضره ذلك إن شاء اللہ، وللرجل ترجمة صالحة فی «تاریخ ابن عساکر» [۷/۶۶-۱۰]، وعنه نقل ترجمته المزی وغيره فی «التهذیب وذیوله»، وللحدیث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . دون هذا السیاق جمیعاً. وقد استوفینا تخریجه فی «غرس الأشجار بتخریج منتقى الأخبار».

٤٣١٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلُوا عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ، قَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ».

٤٣١٩- صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [١١٨/٣، ٢٠١]، والدارمي [١٧٧٢]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٣٠١]، وابن أبي شيبة [٩٧٤٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٢٤]، والنسائي في «الكبرى» [٦٩٠١، ٦٩٠٢، ١٠١٢٨، ١٠١٢٩، ١٠١٣٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧٢/٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٢٣٤]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١٧٤]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٩٦٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٣٨١]، وابن السكن في «سننه الصحاح» كما في «البدر المنير» [٣٠/٨]، والشجري في «الأمالي» [ص ٣٣، ٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي [ووقع عند أبي نعيم (هشام بن حسان)، وهو غلط عندي]، عن يحيى بن أبي كثير عن أنس به . . . . . قلت: وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع، فقال النسائي عقب روايته: (يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس) وقال ابن السكن: «لا يصح سماع يحيى بن أبي كثير من أنس».

وقال الحاكم أيضاً عقب روايته: (قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس ابن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث) ومستند هؤلاء هو تصريح يحيى بن أبي كثير - في بعض طرقه - بكونه لم يسمع الحديث من أنس، فوقع عند النسائي في الموضع الثاني والأخير: قول يحيى: (حُدِّثْتُ عَنْ أَنَسٍ) ومثله عند الحاكم أيضاً، فالحديث منقطع، زيادة على كون يحيى لا يصح له سماع من أنس أصلاً، إنما رآه رؤية فقط كما جزم بذلك جماعة من النقاد ومثله في ذلك مثل الأعمش وأيوب السخيتاني وأضرابهما.

وقد قال ابن عساكر عقب روايته: «هذا حديث غريب، ولم يثبت سماع يحيى من أنس» وقال البيهقي أيضاً: «هذا مرسل، لم يسمعه يحيى عن أنس؛ إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له: عمرو بن زبيب، ويقال: ابن زبيب - عن أنس».

قلت: إن صح هذا: فالإسناد ضعفه هين، فإن عمرو بن زبيب هذا - مع الاختلاف في اسم أبيه - شيخ مجهول الصفة، وقد مضى له حديث عند المؤلف [برقم ٤٠٤٦]، من روايته عن أنس؛ وعنه يحيى بن أبي كثير أيضاً، وفي «مرايسيل ابن أبي حاتم» [ص ٢٤٣]، سئل أبو زرعة الرازي: عن رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس هذا الحديث، فقال:

= «هو متصل، رواه خالد بن الحارث حدثنا هشام عن يحيى قال: بلغنى عن أنس، . . . وقد رأى يحيى أنساً ولم يسمع منه» ثم قال أبو زرعة: يحيى بن أبي كثير: بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم، يعنى المرفوع؛ يعنى فى حديثه عن أنس: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار».

قلتُ: ويُسْتَشْكَلُ حُكْمُهُ للحديث بالاتصال؛ مع جزمه بكون يحيى عن أنس مرسل، بل وهو الأصح، فالظاهر أن فى أول كلامه سقطاً، تقديره: (ما هو متصل) فسقط: (ما) من مطبوعة «المراسيل»، ويؤيده كلام أبي زرعة نفسه فى إعلال الحديث، ولعل الأقرب: هو أن تكون تلك العبارة: (هو متصل) جملة استفهامية صدرت من بعضهم لأبى زرعة، يسأله عن اتصال الحديث، فعبارة ابن أبى حاتم فى «المراسيل» هكذا: «قيل لأبى زرعة: يحيى بن أبى كثير عن أنس بن مالك: (أفطر عندكم الصائمون) قال: هو متصل؟! قال: رواه خالد بن الحارث . . . إلخ».

فقوله: «قال» الأولى: ليس عائداً على أبى زرعة، وإنما مرجعه إلى السائل المبهم فى قوله: «قيل لأبى زرعة . . .» كأنه ساق له الحديث، ثم قال: (هو متصل؟! بحذف أداة الاستفهام؛ طلباً للاختصار، أما قوله: «قال» الثانية: فهو ابتداء كلام أبى زرعة على الحديث.

■ والحاصل: أن الإسناد منقطع، فإن ثبت ما قاله البيهقى من كون يحيى قد سمع الحديث من عمرو بن زبيب عن أنس به . . .، فالإسناد ضعيف ضعفاً محتملاً، وقد رواه عن يحيى جماعة: منهم هشام الدستوائى كما مضى، وتابعه الأوزاعى - واختلف عليه - وهشام بن حسان - إن كان محفوظاً - والخليل بن مرة وغيرهم، واختلف فى سنده على الخليل بن مرة، كما يأتى بسطه بعد قليل: [برقم ٤٣٢٢].

وقد توبع عليه يحيى: تابعه جماعة كثيرة عن أنس به . . . . . وبعضهم فى سياق أطول، منهم: ثابت البنانى وقتادة وعبد الحكم بن زياد القسملى ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وكلها غير محفوظة، اللهم إلا طريق ثابت البنانى وحده، وله عن ثابت طريقان:

الأول: طريق معمر بن راشد عنه عن أنس به مثله مرفوعاً . . . إلا أنه قال فى أوله: (عن أنس أن النبى ﷺ جاء إلى سعد بن عبادة؛ فجاء بخبز وزيت؛ فأكل ثم قال النبى ﷺ . . .) أخرجه أبو داود [٣٨٥٤]، وجماعة كثيرة.

وقد صحح سنده السراج ابن الملقن فى «البدر المنير» [٨ / ٢٩]، وفى خلاصة «البدر المنير» =

[٢/٢١١]، وقبله الإمام النووى فى «الأذكار» [رقم ٤٨٥، ٥٨٨]، وبعده الزين العراقى فى «المغنى» [١٠/٢]، وتبعه تلميذه الشهاب ابن حجر فى «التلخيص» [٣/١٩٩]، لكن الشهاب نقض غزله، وخالف نفسه، فعاد وتعقب شيخه على تصحيحه، فقال: «وفيه نظر، فإن فيه معمرًا، وهو وإن احتج به الشيخان؛ فإن روايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها» نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٥/١٠٧]، ويمثل هذا تعقب النووى أيضاً على تصحيحه، وزاد بعض النقولات فى تضعيف رواية معمر عن ثابت، منها قوله: «وساق العقيلى فى «الضعفاء» عدة أحاديث من رواية معمر عن ثابت، منها هذا الحديث، وقال: كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها، وليست محفوظة، وكلها مقلوبة» نقله عنه ابن علان فى «الفتوحات الربانية» [٤/٣٤٣]، وما نقله عن العقيلى، لم أجده فى «ضعفائه»، والحافظ حجة فى نقله؛ فلعل ذلك سقط مع ما سقط من تراجم فى «ضعفاء العقيلى» المطبوع.

■ والحاصل: أن طريق معمر هذا غير محفوظ، ويؤيده: أنه قد شك فى روايته عند جماعة، فقال: (عن ثابت عن أنس أو غيره) ولنسنا نضعف رواية معمر عن ثابت ابتداءً، بل قد احتج مسلم بتلك الترجمة فى «صحيحه» وعلقها البخارى، وصحح له الترمذى وابن خزيمة والحاكم وغيرهم؛ فهى على السلامة أبداً ما لم يخالف معمرًا فيها من هو أوثق منه، فى ثابت البنانى، أو ينكرها عليه بعض نقاد الصنعة من حذاق المتقدمين، وحديثه هنا عن ثابت: قد أنكره عليه العقيلى كما نقله عنه الحافظ أنفًا، لكن قد يقال: إن وجد متابعة مستقيمة لمعمر فيه عن ثابت البنانى عن أنس، دل ذلك على أن معمرًا قد حفظه، ولم يغلط فيه، وقد وجدت هذه المتابعة.

٢- فأخرج البيهقى فى «الآداب» [رقم ٤٧٠]، وفى «الدعوات» [رقم ٤٣٦]، والطحاوى فى «المشكلى» [٤/١١٤]، والبزار فى «مسنده» [٢/٢٠٠٧ / كشف الأستار]، وغيرهم من طريق محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب عن جعفر بن سليمان الضبعى عن ثابت البنانى عن أنس به . . . مثله بالمرفوع منه . . . وفى أوله قصة عندهم.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وقد أعله جماعة من أصحابنا بعلل لا تثبت عند النقد، وقد قال البزار عقب روايته: «رواه جعفر بن سليمان ومعمر عن ثابت عن أنس» ورواية جعفر هذه تؤيد رواية معمر؛ وأنه حفظه عن ثابت البنانى، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، لكن لا يصح منها شيء قط، وكلها مناكير على التحقيق، ولا يثبت فى هذا الباب: إلا حديث أنس وحده، والحديث قد صححه غير واحد من العلماء؛ وقد قواه الحافظ بطرقه فى

٤٣٢٠ - حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ، قَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ».

٤٣٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ قَوْمٍ، قَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ».

٤٣٢٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي الْخَلِيلُ بْنُ مَرَّةٍ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ الْيَمَامِيُّ حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ

---

= «أَمَالِيهِ عَلَى الْأَذْكَارِ» كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عِلَّانٍ فِي «الْفَتْوحَاتِ» [٤/٣٤٣]، وَقَدْ اسْتَوْفِينَا طَرَقَهُ وَشَوَاهِدَهُ فِي كِتَابِنَا «غَرْسُ الْأَشْجَارِ». وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٤٣٢٠ - صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله . .

٤٣٢١ - صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله .

٤٣٢٢ - صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه تمام في «فوائده» [١/ رقم ٩٠٢]، والحسن الخليل في «المجالس العشرة» [رقم ٢٢]، وغيرهما من طريقين عن ابن وهب عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير عن أنس به . . . .

قلت: وتوبع عليه ابن وهب: تابعه كثير بن حمير على مثله . . . كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣٧/٨]، وخالفهما طلحة بن زيد القرشي الرقي، فرواه عن الخليل وسلك فيه الجادة، فقال: عن الخليل عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . ، هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [٣٧/٨]، ثم قال: «والصواب: عن يحيى عن أنس . . . وهو المحفوظ، وكذلك رواه هشام الدستوائي عن يحيى» . .

قلت: وهو كما قال؛ فإن زيد بن طلحة هذا رجل فاضل، ساقط الحديث عندهم، بل رماه أحمد وابن المديني وأبو داود وغيرهم بوضع الحديث، نعم: شيخه الخليل قد ضعفه جماعة، وأنكر عليه ابن حبان هذا الحديث من الطريق الماضي في ترجمته من «المجروحين» [١/٢٨٦]، لكنه توبع عليه من قبل جماعة على الوجه الأول: كما مضى الإشارة إليه آنفاً [رقم ٤٣١٩].

عند أهل بيت، قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ».

٤٣٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِيْبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ فَسَقَةٌ، يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لِغَيْرِ وَقْتِهَا، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا الصَّلَاةَ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

٤٣٢٣- صحيح دون قوله: (فسقة): أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٣/٢٣٥، ٣٥٤] و[٦/١٥٣]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/١١٤]، -وعنده معلقاً- من طريق إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن نافع الصائغ عن عمر بن ذكوان عن داود بن بكر عن زياد بن أبي زياد عن أنس نحوه . . .

قلت: هذا إسناده واه، عبد الله بن نافع الصائغ مختلف فيه، لكنه توبع عليه؛ تابعه خالد بن نزار عن عمر بن حفص بن ذكوان عن داود عن زياد عن أنس به . . . نحوه وليس عنده كلمة: (فسقة) أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/٨٨٤٥]، ومن طريقه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٥٢٩].

وخالد صدوق فيه كلام يسير لكن الإسناد إليه مخدوش، وقد قال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن زياد بن أبي زياد إلا داود بن بكر، تفرد به عمر بن حفص بن ذكوان».

قلت: وعمر هذا هو آفة الحديث، قال أحمد: (تركنا حديثه وحرقتاه) وقال ابن المدينى: (ليس بثقة) وتركه النسائى وغيره، وضعفه الآخرون. وترجمته فى «اللسان» [٤/٢٩٨]، وبعضهم ينسبه إلى جده، كما وقع عند المؤلف هنا: (عمر بن ذكوان) وهو أبو حفص العبدى، وشيخه داود صدوق صالح، وزياد بن أبي زياد زعم حسين الأسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/٢٩٣]: أنه هو الجصاص الضعيف، وليس كما قال؛ لأن البخارى قد ساق الحديث فى ترجمة (زياد بن أبي زياد - واسم أبي زياد: ميسرة - مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة القرشى المدنى) من الموضع الثانى من «تاريخه» [٣/٣٥٤]، وزياد هذا: ثقة عابد زاهد من الأبدال، وهو من رجال مسلم والترمذى وابن ماجه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . دون كلمة: (فسقة) فلا أعلمها ثابتة. =

٤٣٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حَمْزَةَ الضَّبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ مِنْزَلًا لَمْ يَرْتَحِلْ حَتَّى يَصَلِيَ الظُّهْرَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ.

= وسياىتى حديث عامر بن ربيعة [برقم ٧٢٠١]، ومن هذه الشواهد: حديث أبى ذر -رضى الله عنه- قال: (قال لى رسول الله: كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟! قال: قلت: فما تأمرنى؟! قال: صل الصلاة لوقتها؛ فإن أدركتها معهم فصل؛ فإنها لك نافلة) أخرجه مسلم [٦٤٨] -واللفظ له- والنسائى [٨٠٩]، والدارمى [١٢٢٧، ١٢٢٨]، وأحد [١٦٨/٥]، وجماعة كثيرة.

٤٣٢٤ - صحيح: أخرجه أبو داود [١٢٠٥]، والنسائى [٤٩٨]، وأحمد [١٢٠/٣، ١٢٩]، وابن خزيمة [٩٧٥]، وابن أبى شيبه [٣٥١٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٨٥/١]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن حمزة بن عمرو العائذى عن أنس به.

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ وحمزة العائذى وثقه النسائى وابن حبان وغيرهما؛ واحتج به مسلم فى «صحيحه» من رواية شعبة عنه؛ فالإسناد على شرطه، ولم يكن حمزة مكثراً من الرواية، فلذلك لم يعرفه يحيى القطان، كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» [٢٩١/١]، ويشير إلى ذلك أيضاً قول أبى حاتم عنه: «شيخ» ولم ينفرد به، بل تابعه على نحوه جماعة عن أنس، وكذاله شواهد أيضاً؛ وقد استوفينا كل ذلك فى «غرس الأشجار».

والحديث صحح سنده المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٥٠٤/٢] طبعة مكتبة الشافعى]، والله المستعان.

● تنبيه: هذا الحديث يعل الحديث الماضى [برقم ٤٣١٥]، كما بسطنا ذلك فى «غرس الأشجار» وقبلنا أشار إليه الإمام فى «الضعيفة» [٢٢٦/٩]، وقبله أشار إليه الحافظ كما نقله عنه المناوى فى فيض القدير [١٦٤/٥] رقم [٦٨١٠].

● تنبيه ثان: محمد بن عمرو المذكور فى متن الحديث، لم أظن له بعد، والظاهر أنه سمع الحديث من أنس مع حمزة بن عمرو العائذى، وسؤاله مقدم إلى أنس بن مالك؛ بدلالة قوله له: (يا أبا حمزة) كما فى السياق الآتى.

٤٣٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَمْزَةَ الضَّبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ مِنْزَلًا لَمْ يَرْتَحِلْ حَتَّى يَصْلِيَ الظُّهْرَ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: يَا أَبَا حَمْزَةَ، وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ.

٤٣٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حَمْزَةَ الْعَائِذِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ مِنْزَلًا لَمْ يَرْتَحِلْ مِنْهُ حَتَّى يَصْلِيَ الظُّهْرَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ.

٤٣٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَتَابِ مَوْلَى

٤٣٢٥- صحيح: انظر قبله.

٤٣٢٦- صحيح: انظر قبله.

٤٣٢٧- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٨٦٨]، وأحمد [٣/١١٩، ١٧٢، ١٨٥، ٢٠٤]، والطيالسي [٢٠٨٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٠ / رقم ٧٨]، وابن الجعد [١٤٨١]، ومن طريقه المزى في «تهذيبه» [٢٩٥ / ١٩]، والخلال في «السنة» [١ / ١٠٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٤٩]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عتاب مولى هرمز عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه، ولفظ ابن الجعد ومن طريقه المزى والطبراني والطيالسي وأبي عوانة والضياء: (بايعت رسول الله ﷺ بيدي هذه على السمع والطاعة فيما استطعت) وهو رواية لأحمد.

قلت: وسنده قوى، وعتاب مولى هرمز أو ابن هرمز، قد وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . نحو لفظ المؤلف؛ منها حديث عبد الله بن عمر عند الشيخين: (كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: فيما استطعتم).

بل لحديث أنس طريق آخر يرويه شعبة أيضاً عن جعفر بن معبد قال: ذهبت إلى أنس بن مالك أنا وحميد بن عبد الرحمن، قال: فسمعت أنساً: قال: (كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ يلقننا هو: فيما استطعت) أخرجه أحمد [٣/٢١٦، ٢٨٤]- واللفظ له- والبخارى في «تاريخه» [٢ / ٢٠٥]، وجماعة، وسنده صالح، وانظر حديث جرير الآتى [برقم ٧٥٠٣].

هرمز، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، فقال: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ».

٤٣٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنِ أَبِي الْمُخَيْسِ الْيَشْكُرِيِّ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَشْهَدْ فَلَانَ مَوْلَاكَ، قَالَ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُ عَلَيْهِ عِبَاءَةً غَلَّهَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا».

٤٣٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كُنَّا نَصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ.

٤٣٢٨ - صحيح: أخرجه أحمد [١٥١/٣، ١٨٠]، وابن أبي شيبة [٣٣٥٢٩]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٨٩/٤]، وغيرهم من طريق الحكم بن عطية عن أبي المخيس اليشكري عن أنس به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٦٠٨/٥]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أبو المخيس وهو مجهول». قلت: وهو كما قال؛ وفي «الميزان» [٥٧١/٤]: «أبو مخيس عن أنس بن مالك: لا يدرى من هو» وقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/٤٤٤]، ولم يذكر فيه شيئاً، وكذا ترجمه البخاري في «الكنى» [ص ٧٤ / رقم ٦٩٩]، وزاد رواية عمرو بن ظبيان عنه أيضاً، ثم إن الراوى عنه هنا: (الحكم بن عطية) مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه.

لكن يشهد للحديث: رواية عمر بن الخطاب عند مسلم، والترمذي [١٥٧٤]، وأحمد [١/٣٠]، وجماعة كثيرة به . . . نحوه في سياق أتم؛ ولفظ الترمذي: (قيل: يا رسول الله: إن فلاناً قد استشهد؛ قال: كلا، قد رأيت في النار؛ بعباءة قد غلها، قال: قم يا على: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون . . . ثلاثاً) وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» وله شواهد قد أتينا عليها في «غرس الأشجار».

٤٣٢٩ - صحيح: أخرجه البخاري [٨٦٢]، والترمذي [٥٠٣، ٥٠٤]، وأبو داود [١٠٨٤]، وأحمد [٣/١٥٠]، والطيالسي [٢١٣٩]، وابن أبي شيبة [٥١٣٦]، وابن الجارود [٢٨٩]، والبيهقي في «سننه» [٥٤٦٠]، وفي «المعرفة» [رقم ١٧٢٥]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/٢٥٢]، وفي الأنوار [رقم ٦٣٤]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن =

٤٣٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي الْعَصْرَ بِقَدْرِ مَا يَذْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى بَنِي حَارِثَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَيَرْجِعُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَبِقَدْرِ مَا يَنْحَرُ الرَّجُلُ الْجُزُورَ وَيَعْضِيهَا لَغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ لَا يَصَلِي الْجُمُعَةَ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَكَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ صَلَّى الظُّهْرَ بِالشَّجَرَةِ رَكَعَتَيْنِ .

٤٣٣١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ،

= عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن أنس به . . . وعو عند بعضهم نحوه . قال الترمذى : (حديث أنس : حديث حسن صحيح) وقال أبو محمد البغوى : «هذا حديث صحيح» .

قلتُ : ومداره على فليح بن سليمان، وليس هو ممن يحتج به عندنا، لكن البخارى كان ينتقى من أصوله : صحاح أحاديثه وما لم يغلط فيه، وقد صح عن أبى عبد الله الجعفى أنه قال : «كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروى عنه، ولا أكتب حديثه» نقله عنه أبو عيسى الضرير فى «علله الكبير» ونحوه فى «جامعه» أيضاً [٢/١٩٨ / عقب رقم ٣٦٤] .

وبهذا القول من البخارى : قبلنا روايته لأمثال : كاتب الليث ؛ ومحمد بن فليح ؛ وابن أبى أويس وأبيه ؛ ؛ وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وهشام بن عمار، ونعيم بن حماد وأضرابهم ممن لا يحتج بحديثه عندنا على الانفراد، وفى المقام بحث قد استوفيناها فى «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» . والله المستعان . والحديث قد رواه جماعة نحوه . . . لكن بسياق أتم مثل الآتى ؛ وله شواهد ذكرناها فى «غرس الأشجار» .

٤٣٣٠- صحيح : أخرجه أحمد [٣/١٢٨ ، ٢٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢٥]، وحنبل بن إسحاق فى «جزء من حديثه» [رقم ٤٦]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن أنس به نحو هذا السياق، وليس عند البيهقى : (وكان لا يصلى الجمعة . . . إلخ) وليس عند حنبل : (بقدر ما يذهب الرجل إلى بنى حارثة بن الحارث ويرجع قبل غروب الشمس) وهو عند أحمد فى الموضع الأول : مختصراً أيضاً ببعضه . قلتُ : وسنده على شرط البخارى، وهو عنده -وجماعة كثيرة- مختصراً كما مضى فى الذى قبله .

٤٣٣١- صحيح : مضى الكلام عليه [برقم ٤١٤٥] .

حدثني أنس بن مالك، قال: بعثني أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ لأدعوه، وقد جعل له طعاماً، قال: فأقبلتُ ورسول الله ﷺ مع الناس، قال: فنظر إليّ فاستحييت، فقلت: أجب أبا طلحة، فقال للناس: «قوموا»، فقال أبو طلحة: يا رسول الله، إنما صنعت شيئاً لك! قال: فمسها رسول الله ﷺ ودعا لها فيه بالبركة، وقال: «أَدْخِلْ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةً»، قال: «كُلُوا»، فأخرج لهم شيئاً بين أصابعه، فأكلوا حتى شبعوا، وخرجوا، فما زال يدخل عشرةً ويخرج عشرةً حتى لم يبق منهم أحدٌ إلا دخل فأكل حتى شبع، قال: ثم هياها فإذا هي مثلها حين أكلوا منها .

٤٣٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ يَأْكُلُ الْأَكْلَةَ أَوْ يَشْرَبُ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا».

٤٣٣٢ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٧٣٤]، والترمذى [١٨١٦]، وأحمد [٣/١٠٠، ١١٧]، وابن أبي شيبة [٢٤٤٩٩، ٢٩٥٦٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٨٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/رقم ٦٠٤٦]، وفى «الدعوات» [رقم ٤٢٨]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/رقم ١٠٩٨، ١٠٩٩]، وهناد فى «الزهد» [٢/رقم ٧٧٥]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٤٧/١٠]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٥/٤٣٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١٣٥]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١٤١]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٤٨٥]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٥٩]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٣٤٩٠]، والترمذى أيضاً فى «الشمائل» [رقم ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبى زائدة عن سعيد بن أبى بردة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه . وقد زاد مسلم وجماعة قوله: (فيحمده عليها . . .) بعد قوله: (يأكل الأكلة) . قال الترمذى: «هذا حديث حسن، وقد رواه غير واحد عن زكريا بن أبى زائدة نحوه، ولا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبى زائدة» وقال البغوى: «هذا حديث صحيح . . .» . قلت: لكن أعله الإمام فى «الإرواء» [٤٧/٧]، فقال: «رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن زكريا هذا مدلس كما قال أبو داود وغيره، وقد عنعنه عند الجميع، فلعل العنعنة هى التى حملت الترمذى على الاقتصار على تحسين حديثه، لكن العنعنة إن اعتد بها؛ فهى سبب للتضعيف لا للتحسين) كذا يقول، وإعلاله الإسناد بعنعنة زكريا ليس بشيء، وفهمه لتحسين الترمذى عجب آخر، =

٤٣٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَا، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: خَدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ سِنِينَ، فَمَا أَعْلَمُهُ قَالَ لِي قَطُّ: مَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا؟ أَوْ عَبَّ عَلَيَّ شَيْئًا قَطُّ.

٤٣٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَا، عَنْ

= وقد رأيتَه تراجع عن هذا الإعلال، فأورد الحديث في «الصحيحة» [٢٠٩/٤]، وقال عن زكريا: «كان يدلّس، وقد عنعنه عندهم جميعاً، لكن يبدو أنه قليل التدليس؛ ولذلك أوردّه الحافظ في المرتبة الثانية من رسالته «طبقات المدلسين» وهي المرتبة التي يورد فيها من احتمال الأئمة تدليسه؛ وأخرج جواله في «الصحيح» لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري...». قلت: وهذا هو الذي كان ينبغي عليه القول بادئ الأمر، وقد غفل الإمام عن شيء آخر! وهو أن زكريا بن أبي زائدة مع قلة تدليسه؛ كان لا يدلّس إلا عن «الشعبي» وحده، كما أشار إلى ذلك جماعة ممن رموه بالتدليس، منهم أبو زرعة وصاحبه أحمد وغيرهم؛ ولذلك لما ترجمه الذهبي في «الكاشف» [٤٠٥/١]، قال: (ثقة يدلّس عن شيخه «الشعبي» وقال الحافظ في ترجمته من مقدمة «الفتح» [ص ٤٠٣]، (وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود صدوق؛ إلا أنه كان يدلّس عن «الشعبي»).

أما زكريا في نفسه: فهو أحد أئمة المسلمين، وشيخه (سعيد بن أبي بردة) ثقة متقن؛ وقد تابعه حميد الطويل على مثله عن أنس بن مالك به... عند الضياء في «المختارة» [رقم ٢٠٧٨، ٢٠٧٩]، والذهبي في «سير النبلاء» [٢٥٩/١٩]، من طريقين ضعيفين عنه به...

٤٣٣٣ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٣٠٩]، وأحمد [١٠٠/٣]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٢٢٥-٢٢٦/٩]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٦٠]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/٣٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/٣٥٥-٣٥٦]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٣٤٩١]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس به...

قلت: وهذا إسناد صحيح عال، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... مضى بعضها [برقم ٢٩٩٢، ٣٣٦٧، ٣٦٢٨].

٤٣٣٤ - صحيح: انظر قبل الماضي.

سعيد بن أبي بردة، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْرَضَىٰ عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَ اللَّهَ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ» .

٤٣٣٥ - حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا إسحاق بن يوسف، حَدَّثَنَا زكريا بن أبي زائدة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أنس، قال: خدمت رسول الله ﷺ تسع سنين، فما أعلمه قال لي قط: لم فعلت كذا وكذا؟ ولا عاب علي شيئاً قط .

٤٣٣٦ - حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا معلى بن منصور، وخالد بن مخلد، عن عبد الله بن جعفر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أنس بن مالك، قال: قَالَ رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَىٰ مِثْلِ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ» .

٤٤٣٣٥ - صحيح: انظر الذي قبله .

٤٣٣٦ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٢٣٠]، وأحمد [٣/٢١٤، ٢٤٠]، والطبراني في «الكبير» [١/٧٤٢]، وابن أبي شيبة [٤٦٣٩]، والنسائي في «الكبرى» [١٣٦٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أنس به . . . وزاد ابن ماجه والنسائي في أوله: (خرج رسول الله ﷺ على ناس وهم يصلون قعوداً من مرض، فقال: . . .) لفظ النسائي، وليس عند ابن ماجه: (من مرض) وهو رواية لأحمد أيضاً .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/١٨٦]: «هذا إسناد صحيح . . . وجود سنده العراقي في «شرح الترمذي» كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٤/٢٢٠] . . .

قلت: وظاهر إسناده كما قال، إلا أن الحديث معلول، فقد قال النسائي عقب روايته: «هذا خطأ، والصواب: إسماعيل عن مولى لابن العاص عن عبد الله بن عمرو» وكشف الذهلي عن وجه هذا الخطأ، فقال كما نقله عنه ابن نصر المروزي في «قيام الليل» [عقب رقم ٢٧٠/مختصره]: «وحديث أنس من حديث المخرمي عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أنس - رضی اللہ عنہ - عندنا غير محفوظ؛ لأن مالكاً رواه عن إسماعيل بن محمد عن مولى لعمر بن العاص أو لعبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو. ومالك أولى لحفظه؛ ولأنه عن عبد الله بن عمرو مستفيض، ولا نعرفه عن أنس - رضی اللہ عنہ - من وجه يثبت» .

٤٣٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ يَخْرُجَ .

= قلتُ: والقول ما قالت حذام، ولا يشك ناقد في كون مالك أثبت وأتقن وأوثق من عبد الله المخرمي . ورواية مالك عنده في «الموطأ» [رقم ٣٠٧]، به نحو سياق المؤلف دون الزيادة في أوله التي عند بعضهم، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» [١/ ١٣٢]، أن ابن عيينة قد رواه عن إسماعيل بن محمد مثل رواية المخرمي عنه، لكن قال أبو عمرو النمري: «والقول عندهم: قول مالك؛ والحديث محفوظ لعبد الله بن عمرو بن العاص» .

قلتُ: وهو كما قال؛ ولا مجال لحمله على الوجهين لاتفاق ثلاثة من نقاد الصنعة على تصويب رواية مالك، وتخطئة من رواه عن إسماعيل بن محمد على غير رواية مالك عنه . وطريق مالك مخدوش بجهالة مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أو مولى أبيه عمرو، وقد تقدم طريق آخر غير محفوظ عن أنس به . . . [برقم ٣٥٨٣]، وليس له عن أنس طريق محفوظ كما أشار إلى ذلك الذهلي فيما نقلناه عنه قريباً . لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت . . . والحجة به قائمة في هذا الباب .

٤٣٣٧ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٢]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٩/ ١٣]، والضياء في «المختارة» [٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ٢٢٦]، والبخاري في «تاريخه» [١/ ٤٥٤]، وغيرهم من طرق عن أبان بن خالد عن عبيد الله بن رواحة عن أنس به . . . ولفظ البخاري: (لم يكن النبي ﷺ يصلّي الضحى إلا أن يخرج لمغيبه أو يدخل) . قلتُ: وسنده صالح؛ لكن أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٤٨٩]، بعبيد الله بن رواحة، وقال: «لم أجد من ذكره، وأغفله الشريف» .

كذا قال، والشريف هذا: هو الحافظ الحسيني صاحب: «الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيبه الكمال» وكونه أغفل ذكر عبيد الله بن رواحة في كتابه «الإكمال» لا يعني أن الرجل ليس بالمترجم له، بل ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٧٠]، وذكروا من الرواة عنه: حماد بن سلمة وإسماعيل بن أبي خالد وأبان بن خالد ومعاذ وغيرهم ولم يغمزه أحد بشيء، فالرجل صدوق؛ والراوى عنه (أبان بن خالد) =

۴۳۳۸ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَزَنَ لِسَانَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ، وَمَنْ اعْتَذَرَ إِلَى اللَّهِ قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ عُدْرَهُ».

= روى عنه جماعة من الكبار، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٦ / ٦٨]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به» كما في «الجرح والتعديل» [٢ / ٢٩٨]، وليّنه أبو الفتح الأزدي، ولم يذكر مستنده، راجع «اللسان» [١ / ٢١]، و(الميزان) وهو عندي حسن الحديث ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه. وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أقربها إلى لفظ المؤلف حديث عائشة عند مسلم [٧١٧]، وأحمد [٦ / ٣١]، وابن الجعد [١٥١٢]، وابن حبان [٢٥٢٦]، وشيخه [١٢٣٠]، وغيرهم؛ ولفظ أحمد: (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي الضحى إلا أن يقدم من سفر فيصلي ركعتين) واستيفاء شواهد في «غرس الأشجار». والله المستعان.

۴۳۳۸ - ضعيف: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦ / رقم ٨٣١١]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٧ / ١٣٣]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٣٩٤]، والدولابي في «الكنى» [١ / ١٩٤، ١٩٥]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٣٢١]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٥١]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [عقب رقم ٥٥٠]، وأبو عثمان النجيري في «الفوائد» [٤٤ / ٢]، كما في «الصحيحة» [٥ / ٤٧٥]، وغيرهم من طرق عن الربيع بن سليم عن أبي عمرو مولى أنس بن مالك عن أنس به . . . وهو عند الخرائطي بالفقرة الثانية منه فقط.

قلت: هذا إسناد ضعيف على كل حال، إلا أنه مُشكّل؛ فالربيع بن سليم قد اختلف في اسم أبيه على ألوان، فوقع عند المؤلف في الطبعة العلمية [٣ / ٤٦٣]: (الربيع بن سليمان) ومثله وقع في الأصلين الذين أخرج حسين الأسد منهما طبعته، إلا أنه أصلح اسم والد الربيع في سند المؤلف من: (سليمان) إلى (سليم) وقد نبه على ذلك بالهامش [٧ / ٣٠٢]، فقال: «في الأصلين: سليمان . . .».

وهكذا وقع: (الربيع بن سليمان) في نسخة الإمام الألباني من (مسند المؤلف) كما ذكر ذلك في «الصحيحة» [٥ / ٤٧٥]، وكل ذلك تصحيف، وصوابه عند المؤلف: هو: (الربيع بن سليم) فهكذا نقل الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٢١٨]، إسناد ابن أبي شيبة وعنه المؤلف به . . . =

= وفيه : (ثنا زيد بن الحباب ثنا الربيع بن سليم . . . ) .

وأشار الحافظ أن المؤلف قد أخرج الحديث أيضاً في «مسنده الكبير» من طريق أبي موسى الزمن عن عيسى بن شعيب الضرير أبي الفضل عن الربيع بن سليم به . . .

ومن هذا الطريق : ساق ابن كثير هذا الحديث في «تفسيره» [٢/١١٩ / طبعة دار طيبة]، لكن تصحف عنده : (الربيع بن سليم) إلى : (الربيع بن سليمان) وزاد نسبته : (النميري) فطمسه المعلق عليه وأبدله بـ (الجيزي) هكذا زاد الطين بلة، كأنه ظن أن الربيع بن سليمان الواقع أمامه في «تفسير ابن كثير» هو الجيزي صاحب الشافعي، وغفل عن كون الجيزي متأخر الطبقة عن مثل (الربيع بن سليمان) الذي يروى عن أنس بواسطة راو واحد، ثم إن (سليمان) عند ابن كثير مصحف جزماً من (سليم) كما مضى بيانه آنفاً .

أما ما وقع من نسبته بـ (النميري)، فسيأتي الكلام على هذا قريباً، وقد وقع اسمه أيضاً عند ابن شاهين والضياء والخطيب وعند الدولابي في الموضوع الأول : (الربيع بن سليمان)، وزاد الدولابي تكنيته بـ (أبي سليمان) وأرى تكنيته بـ (أبي سليمان) وهماً من بعضهم، أما تسمية أبيه بـ (سليمان) فيقرب أيضاً أن يكون وهماً أو تصحيحاً؛ إذ ليس في كتب التراجم المعروفة من يسمى بـ (ربيع بن سليمان) ويروى عن أنس بن مالك بواسطة راو واحد فقط، فضلاً عن كون أبي عمرو مولى أنس قد نص البخاري في «الكنى» [رقم ٤٧٣]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/٤١٠]، في ترجمته على أن الذي يروى عنه هو (الربيع بن سليم) ولم يذكراله راوياً عنه سواه .

وقد انقلب اسمه مع التصحيف أو الوهم في اسم أبيه عند ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم / ١٩١٩ طبعة مكتبة الرشد]، إلى : (سليمان بن الربيع مولى أنس) فقال ابن أبي حاتم : «وسألت أبي عن حديث رواه زيد بن الحباب عن سليمان ابن الربيع مولى أنس عن أنس بن مالك قال . . . وساق الحديث» .

وهذا مع كونه مقلوباً؛ ففي الإسناد سقط، صوابه : (عن الربيع بن سليم عن أبي عمرو مولى أنس عن أنس به . . .) فالساقط هو : (أبو عمرو مولى أنس) ثم بدالى أنه ربما لم يكن في الإسناد سقط، فإنني وجدت الخطيب قد قال في «المتفق والمفترق» [١/٤٨] : «الربيع بن سليمان : أحد عشر رجلاً، منهم : الربيع بن سليمان مولى أنس بن مالك، حدث عن أنس روى عنه زيد بن الحباب العكلى» .

= كذا قال، واستدل على ذلك بما أخرجه [برقم ۵۵۰]، بإسناده الصحيح إلى عثمان بن أبي شيبة: حدثنا زيد بن الحباب حدثنا الربيع بن سليمان مولى أنس بن مالك عن أنس . . . وساق الحديث، وهذا عندى وهم من عثمان، وقد خالفه أخوه أبو بكر ابن أبي شيبة وسلمة بن شبيب، فروياه عن زيد ابن الحباب، فقالوا: (عن الربيع بن سليم عن أبي عمرو مولى أنس عن أنس به . . .) وعثمان بن أبي شيبة على ثقته وحفظه ومعرفته، كان صاحب أوهام كما نص على ذلك الحافظ في ترجمته من «التقريب» وقد أنكر عليه الإمام أحمد جملة من حديثه، وقال: «نراه يتوهم هذه الأحاديث» كما في «العلل» له [۱/ ۵۵۹] رواية ابنه عبد الله.

وقد وقع في اسم والد: (الربيع بن سليم) تصحيف أو وهم ثالث، فقد وقع اسمه عند الخرائطي وأبي جعفر النجيري والدولابي في الموضوعين الأخيرين منه: هكذا: (الربيع بن مسلم) وهذا ليس بشيء أيضاً.

فالذي يستقيم لنا من كل هذا: أن الصواب في اسمه هو: (الربيع بن سليم) وبهذا الاسم ترجمه جماعة كما يأتي؛ وكما اختلفوا في اسمه، اختلفوا في نسبه أيضاً، فوقع عند ابن شاهين، والضياء، والمؤلف في «مسنده الكبير» كما نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» نسبه ب: (النجيري) ووقع عند الخطيب: (البصري) ووقع عند البيهقي: (الخلقاني) وعند الحافظ في «المطالب» نقلاً عن سند المؤلف في «مسنده الكبير»: (البهزي) كذا، وقد نسبة الذهبي في ترجمته من الميزان [۲/ ۴۰]، كوفياً، وأقره عليه الحافظ في «اللسان» [۲/ ۴۴۵]، والذي أجزم بكونه مصحفاً هنا: هو نسبه (بهزيًا) كما وقع في «المطالب» وأرى أن النسبة إلى الكوفة لا تنافي أن يكون صاحبها بصرياً أيضاً، وهناك من ينتسب: (بصرياً) و(غميرياً) معاً، فلم يبق إلا: (الخلقاني) الواقعة عند البيهقي، وأراها وهمًا من بعضهم، كأنه اختلط عليه ب (الربيع بن سليم الخلقاني - بالخاء - الأزدي البصري) المترجم في «الجرح والتعديل» [۳/ ۴۶۳]، و«تاريخ البخاري» [۳/ ۲۷۶]، و«ثقات ابن حبان» [۶/ ۲۹۹]، وعنهم الحافظ في «اللسان» [۲/ ۴۴۵]، وهو آخر غير (الربيع بن سليم) صاحب هذا الحديث.

وقد فرق بينهما الذهبي في «الميزان» ومثله الحافظ في «اللسان» وقبلهما ابن حبان في «الثقات» وقد اختلف في اسم والد الربيع الخلقاني، فقيل: (سليم) وقيل: (سليمان) وبالتالي ترجمه العقيلي وابن عدى والذهبي، وبالأول ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» والبخاري في «تاريخه» والحافظ في «اللسان».

= فنخلص من هذا: أن من وصف الربيع بن سليم صاحب هذا الحديث بـ (الخلقاني)، فقد وهم، كما عند البيهقي، وسقطت من عنده النقطة فوق الخاء من (الخلقاني) وبعد هذا كله فلننظر في حال (الربيع بن سليم) صاحب هذا الحديث، فوجدنا أن الذهبي ترجمه في «الميزان» [٤٠ / ٢]، وساق له هذا الحديث، وعزاه إلى (مسند ابن أبي شيببة) وقال: (رواه عنه زيد بن الحباب) ثم قال: «قال الأزدي: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء»، قال أبو حاتم: شيخ وأقره الحافظ علي ذلك في «اللسان» [٤٤٥ / ٢]، وليس كما زعما؛ لأن الذي قال فيه ابن معين وأبو حاتم، ما قالوا: إنما هو (الربيع بن سليم الخلقاني) كما في «الجرح والتعديل» [٤٦٣ / ٣].

وقد مضى: أن الصواب أنه شخص آخر غير الذي قبله، والعجيب: أن الذهبي مع تفرقة للرجلين كما سبق؛ إلا أنه أعاد قول ابن معين في ترجمة: (الربيع الخلقاني) أيضاً من «الميزان» [٤١ / ٢]، وتبعه على ذلك الحافظ في «اللسان» [٤٤٥ / ٢]، وزاد عليه نقله لكلمة أبي حاتم الرازي فيه، وأرى أن قول الأزدي أيضاً: «منكر الحديث» إنما قاله في (الربيع الخلقاني) أيضاً.

أما (الربيع بن سليم) صاحبنا فلم أجد فيه مغمزاً اللهم إلا أن الذهبي قد ساق له هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» كأنه يعله به، وقد روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٢٨ / ٤]، إلا أنه قال: «الربيع بن سليم مولى أنس بن مالك، يروى عن أنس، روى عنه زيد بن الحباب العكلي» كذا، وأنه وقعت له رواية عثمان بن أبي شيببة عن زيد بن الحباب عن الربيع بن سليمان مولى أنس عن أنس، الماضية عند الخطيب في «المتفق والمفترق» وكذا ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل»، فكأن ابن حبان قد اعتمدها بعد أن صوب اسم والد الربيع إلى: (سليم) وقد مضى أن تلك الرواية غير محفوظة، ولا يعرف أحد يسمى (الربيع بن سليم) مولى لأنس بن مالك، إنما ذلك وهم من بعضهم، وصوابه: (الربيع بن سليم عن أبي عمرو مولى أنس عن أنس به . . .).

فنخلص من هذا: أن الربيع بن سليم هذا شيخ مجهول الصفة، وحديثه هذا قد أنكره أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ١٩١٩]، فقال: «هذا حديث منكر» وشيخه (أبو عمرو مولى أنس) قد اختلف فيه هو الآخر، فوقع عند الخطيب والضياء: (عن أبي عمرو بن أنس بن مالك عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ، . . .) ووقع سند المؤلف في «مسنده الكبير» و«الصغير» كما في «المطالب» (عن الربيع بن سليم عن ابن عمرو مولى أنس عن أنس به . . .)، ونقل ابن كثير في «تفسيره» [١١٩ / ٢]، سند المؤلف من «مسنده الكبير» وفيه =

= (عن أبي عمرو بن أنس بن مالك عن أبيه . . . .) مثل ما عند الخطيب والضياء، والذي وقع عند الآخرين والمؤلف في الطبعتين: إنما هو: (أبو عمرو مولى أنس عن أنس) وهذا عندي هو الصواب: وما خالفه فتصحيف أو وهم من بعضهم؛ لأن أبا عمرو مولى أنس هو الذي ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/٤١٠]، ونقل عن أبيه: أنه هو الذي يروى عنه (الربيع ابن سليم) . . ومثله ترجمه البخاري في «الكنى» [ص ٤٥ / رقم ٤٧٤]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فمثله يكون مجهول الجهالتين، وكأنه لهذا مع الذي قبله ضعف الحافظ العراقي سند هذا الحديث في تخريج «الإحياء» [٣/١٣٩]، بعد أن عزاه للبيهقي وغيره، وقال ابن كثير في «تفسيره» [٢/١١٩]: «هذا حديث غريب، وفي إسناده نظر» وكذا أشار المنذرى إلى ضعفه في «ترغيبه» [٣/٣٣٧]، فقال: «وروي عن أنس . . .» .

وساق الحديث، وقد عزاه إلى المؤلف وغيره؛ ثم قال: «رواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً على أنس، ولعله الصواب» . .

قلت: ولم أجده عند البيهقي أو غيره من حديث أنس موقوفاً، ثم إن للمرفوع طرقاً أخرى عن أنس به . . . وكلها توالف ومناكير، خُدِعَ الإمام في «الصحيحة» [٥/٤٧٥]، ببعضها، وهو ما أخرجه ابن بشران في «الأمالي» [رقم ٥٦١]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٠٦٦]، و[رقم ٢٠٦٧]، من طريق أبي عليّ ابن الصواف عن بشر بن موسى عن عمرو الفلاس عن الفضل بن العلاء الكوفي عن الثوري عن حميد عن أنس به . . . مثله .

قال الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٣٦٠]، بعد أن تكلم على رجاله. قلت: «فالإسناد عندي حسن . . .» .

قلت: وهو كما قال بادئ الرأي، فرجاله كلهم ثقات مشاهير، وليس فيهم من ينظر في أمره سوى (الفضل ابن العلاء) وحده، فقد ذكر الإمام أن ابن حبان قد ذكره في «الثقات» وأن أبا حاتم الرازي قد قال عنه: «هو شيخ يكتب حديثه» وفات الإمام أن العلاء هذا من رجال النسائي، وأخرج له البخاري مقروناً بآخر، ونقل الحافظ في «تهذيبه» [٨/٢٨٣]، توثيقه أيضاً عن ابن المديني، وقول ابن معين والنسائي: «ليس به بأس» .

لكن في «سؤالات الحاكم للدارقطني» [ص ٢٦٣]، قال: (قلت: فضل بن العلاء؟! قال: كثير الوهم) ومضى قول أبي حاتم فيه أيضاً،

٤٣٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنِ الْخِرَازِ، حَدَّثَنَا مروان بن معاوية، حَدَّثَنَا إسماعيل ابن أبي خالد، عن نفيح، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٍ، إِلَّا وَدَّ أَنْمَا كَانَ أَوْتَى فِي الدُّنْيَا قُوتًا».

٤٣٤٠- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا زيد بن الحباب، حَدَّثَنَا الحسين بن واقد، قال: حَدَّثَنِي معاذ بن حرمله الأزدي، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُمَطِّرُ النَّاسَ مَطْرًا عَامًّا، وَلَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ شَيْئًا».

= وليس هو من مشاهير أصحاب الثوري، وقد رأيت الحافظ الضياء قد قال عقب روايته: «رجاله ثقات، لكن فيه علة».

وأرى هذه العلة كامنة في (الفضل بن العلاء) كأن يكون قد خولف فيه عن الثوري، ثم اهتديتُ إلى ذلك -ولله الحمد- فوجدت وكيعاً وقبيصة وابن المبارك وإسحاق الأزرق وغيرهم من أصحاب الثوري قد رووه عنه فقالوا: عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال: قال عيسى - عليه السلام-: (طوبى لمن خزن لسانه، ووسع بهيته، وبكى على خطيئته) وهذا الأثر مخرج في «روضة العقلاء» لابن حبان [رقم ٩٠/ بتخريننا].

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: وكلها تالفة الأسانيد أيضاً.

● تنبيه: أبو عمرو مولى أنس في سند هذا الحديث، قد رأيت وقع عند بعضهم: (أبو عمير بن أنس) وليس بشيء عندي، وأبو عمير بن أنس هذا ثقة مشهور من رجال «التهديب».

● تنبيه آخر: والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٥٣٤]، إلى المؤلف، وقال: «فيه الربيع بن سليمان الأزدي، وهو ضعيف» كذا، والصواب: (الربيع بن سليم) كما مضى بيانه مستفيضاً، أما تضعيفه، فكان الهيثمي اعتمد ذلك حسبما رآه في ترجمته من «الميزان»، ومثله فعل المحدث الحويني في «النافلة» [رقم ٥٤]، وهو وهم منهما تابعا فيه الذهبي، وقد سبق التنبيه على هذا الأمر، والحمد لله الذي هدانا لهذا.

٤٣٣٩- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٣٧١٧].

٤٣٤٠- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٣٥٢٧]، فانظره ثمة.

٤٣٤١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ ذِي غِنَى إِلَّا سَيَّوُدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَوْ كَانَ إِنَّمَا أُوتِيَ فِي الدُّنْيَا قُوتًا».

٤٣٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَذْكُرُ، عَنْ أَبِي مُسْلِمَةَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٤٣٤٣ - حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي الْمَقْرئ - حَدَّثَنَا

٤٣٤١ - منكر: مضى سابقاً [برقم ٣٧١٣] . .

٤٣٤٢ - صحيح: مضى تخريجه [برقم ٣٦٦٧].

٤٣٤٣ - صحيح: أخرجه أحمد [٣/٢١٥]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/١٤٦]، من طريق سعيد بن أبي أيوب عن الضحاک بن شرحبيل عن أعين البصرى عن أنس به . . .

قال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٣/١٣٩]: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعي».

قلت: وهو كما قال؛ وقال الهيثمى في «المجمع» [٤/٤١١]: (رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أعين البصرى: ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه، ولم يوثقه؛ وبقيه رجاله رجال الصحيح)، وليس كما قال، والضحاک بن شرحبيل ليس من رجال البخارى ولا مسلم فى الأصول ولا المتابعات، وقد جزم الحسينى فى «الإكمال» بجهالة (أبى أعين البصرى) هذا، قال فى «اللسان» [١/٤٦٣]: «وكانه أخذه من كونه لم يرو عنه إلا الضحاک بن شرحبيل» وذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٤/٥٧-٥٨] لا ينفعه - مع خلطه فى ترجمته - لما علم من قبيح تساهله فى توثيق هذا الضرب من أغمار الأوائل.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث جابر بن عبد الله [برقم ٢١١١]، وهو حديث صحيح ثابت.

● تنبيه: وقع فى الطبعتين من «مسند المؤلف»: (ومن ترك ديناً) وهكذا هو فى «إتحاف الخيرة» [٣/١٣٩]، نقلاً عن المؤلف؛ ومثله وقع عند أحمد؛ لكن عند أبى نعيم: (ومن ترك دنيا) هكذا بتقديم النون على الياء، ومثله عند الهيثمى فى «المجمع» وأراه تصحيحاً إن شاء الله، وهو سبحانه أعلم بحقيقة الحال.

سعيدٌ، قال: حدثني الضحاك بن شرحبيل العكبي، عن أعين البصري، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ - يَعْنِي مَالاً - فَلَأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا فَعَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

٤٣٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَيْتَهُ فَسَأَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّبَاءِ وَالْمَزْفَةِ، قُلْتُ: وَالْحَتْمُ؟ فَأَعَادَهَا عَلَيَّ، قُلْنَا: مَا

٤٣٤٤ - صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [١٦٧/٣]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٥٠]، وابن أبي شيبة في «مصنفه» [٢٣٩٥٥]، وفي «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤/ ١١٥]، وغيرهم من طريق عبد الله بن نمير عن محمد بن أبي إسماعيل عن عمارة بن عاصم عن أنس به بالمرفوع منه فقط . . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وعمار بن عاصم لم يعرفه حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٣٠٦/٧]، فقال: (لم أجد له ترجمة) وليس كما قال، بل ترجمه الحسيني في (الإكمال) وقال: «لا يُدْرَى مَنْ هُوَ» وتعقبه الحافظ في «التعجيل» [ص ٢٩٥]، قائلاً: كذا قال الحسيني، ويؤخذ من ترجمة «عاصم بن عمير العنزى» من كلام المزى أنه هو الذي أخرج له أبو داود وابن ماجه، فقال: «عاصم بن عمير» وفي رواية: «عمار بن عاصم» وقيل فيه: «عاصم ابن أبي عمرة» وفي ترجمته عند المزى [٥٣٥/١٣]، أنه روى عن أنس، روى عنه محمد بن أبي إسماعيل، وبهذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٣٨/٥] . . .

قلت: وهو هو، وفي ترجمته من «تاريخ البخارى» [٤٨٨/٦]، ذكر أن بعضهم قد سماه: (عمار ابن عاصم) وبعضهم قال: (عباد بن عاصم) وهو مع الاختلاف في اسمه؛ غير معروف الحال، وتوثيق ابن حبان له: فعلى عاداته في تقوية من لا يعرف، وقد غفل ابن حجر في «تهذيبه» [٥٥/٥]، عن البزار أنه قال عنه: «هو غير معروف» وهو منسوب (عنزياً) وتصحفت هذه النسبة عند الطبراني إلى: (العنبري).

والراوى عنه (محمد بن أبي إسماعيل) ثقة مشهور من رجال مسلم؛ وقد تصحفت اسمه عند المؤلف في الطبعتين إلى (محمد بن إسماعيل) فلم يعرفه حسين الأسد أيضاً، والحديث عند الجميع بالمرفوع منه فقط؛ سوى ابن أبي شيبة في «مسنده» وعنه المؤلف هنا.

وللمرفوع منه طرق كثيرة عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٥٤٥، ٣٥٨٩، ٣٥٩٩، ٣٧٠٧]، وشواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى بعضها أيضاً؛ ويأتى بعض آخر.

الحتم؟ قال: الجر الأخضر، قال أنس بن مالك: يا جارية، ائتنى بذاك الجر الأخضر، فأنته بجر، فصب لى فيه قرح نبیذ فشربته، ثم قال: ما رأيت جرّاً أخضر حتى ذهب رسول الله ﷺ، ولكن الحتم جرارٌ خضرٌ كانت تأتينا من مصر، ثم أتته الجارية، فقالت: الصلاة أصلحك الله، قال: أى الصلاة؟ قالت: صلاة العصر، فقلت: قد صليتها قبل أن أدخل إليك، قال: استأخرى عنى، لم تأت العصر بعد، ثم راجعته، فقال لها مثل قوله الأول، ثم راجعته فقالت له، فقال: قد سمعت ما قلت، ناولينى وضوءاً فإن الناس يصلون هذه الصلاة قبل وقتها، ثم صلى .

٤٣٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا زَهِيرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الصِّقْلِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجْنَا نَصْرُخَ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ

٤٣٤٥ - صحيح دون قوله: (وقرنت الحج والعمرة): أخرجه أحمد [٢٦٦/٣]، والطبرانى فى

«الأوسط» [٢/ رقم ١٠٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٥٣/٢]، والضياء فى

«المختارة» [رقم ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص ٦٦]، وأحمد

أيضاً [٣/ ١٤٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٢٦٦/٤]، وغيرهم من طرق عن زهير بن معاوية

عن أبى إسحاق السبعى عن أبى أسماء الصيقلى عن أنس به . . . وفى رواية الضياء فى آخره:

(ولكنى سقت الهدى وقرنت) فقط دون ذكر الحج والعمرة.

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أبى إسحاق إلا زهير بن معاوية والأعمش؛ تفرد به عن

الأعمش عمار بن رزيق» . .

قلت: وتابعهما أبو الأحوص أيضاً عن أبى إسحاق عن أبى أسماء عن أنس به مختصراً بلفظ:

(سمعت رسول الله ﷺ يلبى بهما) وفى لفظ: (يقول: لبيك بعمرة وحج معاً).

أخرجه النسائى [٢٧٣٠]، -باللفظ الأول- والطيالسى [٢١٢١]، ومن طريقه المزى فى

«تهذيبه» [٣٣/ ٣٠]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ٤٦٤]، وغيرهم؛ ووقفت على رواية

الأعمش عن أبى إسحاق عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٥٦/١]، ولفظه مثل رواية

الطيالسى وعنه المزى .

وهؤلاء جميعاً إنما سمعوا من أبى إسحاق بأخرة بعد ما تغير أو اختلط، ثم إن أبى إسحاق على

أمرنا رسول الله ﷺ أن يجعلها عمرةً وقال: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عَمْرَةً، وَلَكِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، وَقَرَنْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ».

٤٣٤٦ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاک بن مخلد، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ شَيْبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ أَبَدًا: عَيْنُ بَاتَتْ تَكْلَأُ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنُ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ».

= وفي الإسناد علة أخرى، فقال الهيثمي في «المجمع» [٣/٥٢٩]: (رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الأوسط» وفيه [أبو] أسماء الصيقل، ولم أجد من روى عنه غير أبي إسحاق). قلت: ونقل الدولابي في «الكنى» [٢/٤٥٣]، عن ابن معين أنه سئل عن هذا الحديث فقال: «لا أدري من أبو أسماء هذا؟!» وهو في تاريخ ابن معين [٣/٥٧٥ / رواية الدورى]، وقال أبو زرعة: «لا أعرف اسمه» نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/٣٣٣]، ولا ينفعه ذكرُ ابن حبان له في «الثقات» [٥/٥٧٨]؛ فإنما ذلك على قاعدته المعروفة، لكن الحديث صحيح ثابت؛ لطرقة عن أنس؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة، لكن دون قوله في آخره: (وقرنت الحج والعمرة) فالمحفوظ عن أنس وغيره أنه سمع النبي ﷺ يلبى بهما جميعاً، ولم يسمعه يقول تلك الجملة آنفاً، وقد استوفينا أحاديث الباب في كتاب «غرس الأشجار» وانظر الماضي عن أنس [برقم ٢٧٩٤، ٢٨١٤، ٣٠٢٥، ٤١٩١]، وحديث جابر الماضي [برقم ١٨٩٧، ٢٠٢٧]، و[رقم ٢١٢٦]، وغير ذلك.

● تنبيه: ساق الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» [٣/١٢١]، هذا الحديث بلفظ المؤلف بتمامه، ثم عزاه للبخارى ومسلم من حديث أنس، وقد وهم بلا شك، وليس هذا السياق في أحدهما فضلاً عن أن يكون فيهما جميعاً، فانتبه يا رعاك الله.

٤٣٤٦ - حسن لغيره: أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» [٢/رقم ١٤٧]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢١٩٩، ٢١٩٨]، من طريق الضحاک بن مخلد أبي عاصم عن شيبان بن بشر عن أنس به . . .

قلت: وتوبع عليه أبو عاصم: تابعه إسرائيل بن يونس من رواية زافر بن سليمان عنه، واختلف فيه على زافر، فرواه عنه حفص بن عبد الله الحلواني ومحمد بن حميد الرازي كلاهما عن إسرائيل عن شيبان عن أنس به مرفوعاً: (عينان لا يريان النار: عين بكت وجلاً من خشية الله، وعين باتت تكلأ في سبيل الله).

= أخرج الطبراني في «الأوسط» [٦/ ٥٧٧٩]، والبخاري في «تاريخه» [٤/ ٢٣١]، وخالفهما الحسن بن علي الخلواني الحافظ، فرواه عن زافر بن سليمان فقال: عن الثوري عن إسرائيل عن شبيب عن أنس به . . . مثل اللفظ الماضي، فأدخل فيه واسطة بن زافر وإسرائيل، هكذا أخرج أبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١١٩]، من طريق أبي الشيخ الأصبهاني عن محمد بن شعيب عن الحسن به . . .

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري، لم نكتبه إلا من حديث زافر» . . .

قلت: بل هو منكر من حديث الثوري غير محفوظ، ومحمد بن شعيب هو ابن داود التاجر الأصبهاني؛ غمزه أبو الشيخ وأبو نعيم برواية الغرائب عن الرازيين، ولم أجد من وثقه أو مشاه، فالآفة منه، والطريق الأول هو الصواب عن زافر؛ وقد قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن شبيب بن بشر إلا إسرائيل، تفرد به زافر» .

قلت: بل توبع عليه إسرائيل كما مضى؛ وزافر مختلف فيه، وأحاديثه عندى زفرة، تعرف منه وتنكر، وهو إلى الضعف أقرب، فالعمدة على الطريق الأول عند المؤلف وابن أبي عاصم وغيرهما، ورجاله ثقات سوى شبيب بن بشر راويه عن أنس، فقد وثقه ابن معين؛ وتابعه ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٣٥٩]، إلا أنه قال: «يخطئ كثيراً» وقال أبو حاتم الرازي: «هو لين الحديث، حديثه حديث الشيوخ» وقد ذكره ابن شاهين وابن خلفون في «الثقات» وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ» فالإسناد محتمل التحسين .

وللحديث طريق آخر عن أنس به . . . عند القضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٣٢١]، وسنده منكر، وطريق ثالث عند الخطيب في «تاريخه» [٢/ ٣٦٠]، وسنده غريب تالف، وقد اختلف في سنده عند القضاعي، كما تراه عند العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٣٤٥] .

وأصح طرقه عن أنس هو الطريق الأول وعنه يقول المنذرى في «الترغيب» [٤/ ١١٤]: «رواه أبو يعلى ورواته ثقات» ومثله قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٥٢٣]، والبوصيري في «إنحاف الخيرة» [٥/ ٤٦]، وللحديث طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه، وأكثرها مناكير على التحقيق، لكن الباقي منها يصلح أن ينهض بمجموع طرقه لهذا الحديث إلى درجة الحسن إن شاء الله . فراجع «الصحيحة» [٦/ ٣٧٥]، للإمام . والله المستعان .

٤٣٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ ، عَنْ زَهِيرٍ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَاطِبٍ ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى قَبَةَ مَشْرُفَةً ، فَقَالَ : « مَا هَذِهِ ؟ » قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ : هَذِهِ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَمَكَثَ وَحَمَلَهَا فِي نَفْسِهِ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَلَّمَ فِي النَّاسِ أَعْرَضَ عَنْهُ ، فَصَنَعَ ذَلِكَ بِهِ مَرَارًا ، حَتَّى عَرَفَ الرَّجُلَ الْغَضَبَ فِيهِ وَالْإِعْرَاضَ عَنْهُ ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأُنْكِرُ نَظَرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَا أُدْرِي مَا حَدِيثٌ فِيَّ وَمَا صَنَعْتُ ؟ قَالُوا : خَرَجَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى قَبَتَكَ ، فَقَالَ : « لِمَنْ هَذِهِ ؟ » فَأَخْبَرَنَاهُ ،

٤٣٤٧- حسن: أخرجه أبو داود [٥٢٣٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ١٠٧٠٤]، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» [رقم ٢٤١]، والطحاوي في «المشكّل» [٣/٢٥]، والبخاري في «تاريخه» [٨٧/١]، -معلقاً- والضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٤٧]، وغيرهم من طرق عن زهير ابن معاوية عن عثمان بن حكيم بن عباد الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن حاطب القرشي عن أبي طلحة الأسدي عن أنس به . . . . وهو عند البخاري إشارة؛ ولم يسق ابن أبي الدنيا لفظه، وإنما أحال على لفظ نحوه، وعند الجميع - سوى المؤلف والضياء - في آخره: (إلا ما إلا ما لا) وزاد أبو داود وحده: (يعنى ما لا بد منه) ولا أدري قائل: (يعنى: ما لا بد منه)، وهي مدرجة عند المؤلف والضياء كما يظهر.

قال الإمام العلامة ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [٤/١١٣]، بعد أن ساقه من طريق أبي داود: «إسناده جيد، وأبو طلحة روى عنه جماعة، ولم أجد فيه كلاماً» وتابعه الحافظ العراقي على تجويد سنده في «المغنى» [٤/١١٩]، واعترض ذلك الحافظ في «الفتح» [١١/٩٣]، فقال: «رواته موثقون إلا الراوى عن أنس، وهو أبو طلحة الأسدي، فليس بالمعروف . . .».

قلت: وقد ترجمه في «التقريب» فقال: «مقبول» ولا يوافق عليه، وأبو طلحة الأسدي هذا: ذكروا خمسة من الثقات الكبار رَوَوْا عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/٥٧٤]، وما غمزه أحد، ولا أنكر عليه شيء أعلمه، فهو صدوق كما قال الذهبي في «الكاشف» [٢/٤٣٧]، والراوى عنه صدوق أيضاً؛ فالإسناد عندي: حسن صالح إن شاء الله، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه باختصار، وكلها معلولة، لا يصح منها شيء قط.

وللمرفوع من الحديث: شواهد تالفة الأسانيد أيضاً . . . ولعلنا نبسط الكلام على تلك الطرق والشواهد في مكان آخر. والله المستعان.

فرجع إلى قبته فسواها بالأرض، فخرج رسول الله ﷺ ذات يوم، فلم ير القبّة، فقال: «مَا فَعَلَتِ الْقُبَّةُ الَّتِي كَانَتْ هَا هُنَا؟» قال: شكّا إلينا صاحبها إعراضك عنه فأخبرناه، فهدمها، قال: «إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ بُنِيَ وَبَالَ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ».

٤٣٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ، حَدَّثَنَا أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: قَدِمَ أَنَسُ الْكُوفَةَ، قَالَ: فَاتَاهُ النَّاسُ فَقَالُوا: حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَهُوَ يَقُولُ: إِلَيْكُمْ عَنِي أَيُّهَا النَّاسُ! حَتَّى أَلْجُؤُوه إِلَى حَائِطِ الْقَصْرِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا أَيُّهَا النَّاسُ انصرفوا عني، فانصرفوا .

٤٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخْتَرِيُّ الْوَاسِطِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَكْفُوفُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ أُعْطِيَ نِصْفَ الْعِبَادَةِ».

٤٣٤٨ - حسن: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤٧٦١]، من طريق جعفر بن عون عن أبي العميس عن أبي طلحة الأسدي عن أنس قال: (لو تعلمون ما أعلم، لبكيتم كثيراً، ولضحكتكم قليلاً). قلت: وسنده حسن مثل الذي قبله؛ وأبو العميس هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي الثقة المشهور؛ وقد اختلف عليه في وقفه ورفعته؛ فرواه عنه جعفر بن عون موقوفاً كما مضى، ورأيت في موضع آخر عند ابن أبي شيبة [٢٦٥١٣]، من هذا الطريق أيضاً، لكن نحو سياق المؤلف، ورواه وكيع عن أبي العميس بإسناده... ورفع الجملة الأخيرة منه: (لو تعلمون ما أعلم، لضحكتكم قليلاً، ولبكيتم كثيراً) أخرجه وكيع في «الزهد» [رقم ١٥]، وعنه أحمد في «مسنده» [١٨٠/٣]، وفي الزهد أيضاً [ص ٢٧].

ووكيع أثبت من جعفر بن عون بلا كلام؛ وجعفر ثقة صدوق؛ فالأقرب: أن الوجهين محفوظان، وللوجه المرفوع طرق أخرى عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٣١٠٥]، [٣٩٥٢].

٤٣٤٩ - منكر: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٢٨٢/٥]، من طريق محمد بن إسماعيل بن البخترى عن يزيد بن هارون عن عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن أنس به. =

٤٣٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هَلَالِ الْعَنْزِيُّ، قَالَ: اجْتَمَعَ رَهْطٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَنَا فِيهِمْ، فَأَتَيْنَا أُنْسَ بْنَ مَالِكٍ وَشَفَعْنَا إِلَيْهِ بِثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَأَجْلَسَ ثَابِتًا مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقُلْتُ: لَا تَسْأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوا يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيُؤْتَى آدَمُ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، اشْفَعْ لَدُنِّيكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ أَتُوا إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى مُوسَى صَفْوَةَ اللَّهِ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيُؤْتَى عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ

= قال الحافظ في «التلخيص» [١١٧/٣]: (إسناده ضعيف؛ فيه زيد العمى) وقبله عزاه شيخه ابن الملقن في «البدر المنير» [٤٣٣/٧]، إلى الخطيب في «تلخيص المتشابه» وقال: «وفى إسناده: زيد العمى، وهو ضعيف».

قلت: ومثله ابنه عبد الرحيم بل أشد، فقال الهيثمي في «المجمع» [٤٦٣/٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمى، وهو متروك»، وقد أنكره عليه ابن عدى في ترجمته من «الكامل»، وقال بعد أن ساق له هذا الحديث مع جملة غيره من رواياته عن أبيه عن أنس: (وهذه الأحاديث عن أبيه عن أنس: لا يرويه غيره، وهي غير محفوظة) وهو كما قال. وللحديث طرق عن أنس نحوه كلها معلولة الأسانيد. والله المستعان.

٤٣٥٠- صحيح: أخرجه البخارى [٧٠٧٢]، ومسلم [١٩٣]، والنسائي في «الكبرى» [١١١٣١]، وابن نصر في تعظيم «قدر الصلاة» [١/ رقم ٢٧٤]، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ٨٧٣]، وابن خزيمة في «التوحيد» [٢/ رقم ٤٥٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٩/ ٦٥-٦٦]، والبعغوى في «شرح السنة» [٧/ ٤٣٩-٤٤٠]، وفي «الأنوار» [رقم ٧٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن معبد بن هلال به نحوه مطولاً. . مع السياق الآتى في الحديث القادم، وهو عند النسائي: باختصار يسير.

قلت: وله طرق أخرى عن أنس نحوه مطولاً ومختصراً. .

عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَوْتَى، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ فَاسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَقَامًا، فَيُلْهِمُنِي فِيهِ مَحَامِدًا لَا أَقْدِرُ عَلَيْهَا الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ آخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي! فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بَرَّةٍ، أَوْ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، فَأَخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ آخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي! فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ أَنْسٍ، قُلْتُ لِأَصْحَابِي: هَلْ لَكُمْ فِي الْحَسَنِ؟ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فِي عَبْدِ الْقَيْسِ، فَأَتَيْنَاهُ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنْسٍ، فَلَمْ نَسْمَعْ مِثْلَ مَا حَدَّثْنَا فِي الشَّفَاعَةِ، قَالَ: كَيْفَ حَدَّثَكُمْ؟ قَالَ: فَحَدَّثَنَا الْحَدِيثَ حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا، قَالَ: هَيْه! قُلْنَا: لَمْ يَزِدْنَا عَلَى هَذَا.

٤٣٥١- قَالَ: قَدْ حَدَّثْنَا هَذَا الْحَدِيثَ، وَهُوَ جَمِيعٌ، حَدَّثَنِي مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَلَقَدْ

تَرَكَ شَيْئًا، فَلَا أَدْرِي أُنْسَى الشَّيْخَ أَمْ كَرِهَ أَنْ يَحْدِثَكُمْوهُ فَتَتَكَلَّمُوا، حَدَّثَنِي، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «ثُمَّ أَعُودُ فَأَخِرُ لَهُ سَاجِدًا، ثُمَّ أَحْمَدُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَذْنٌ فِيمَنْ قَالَ: لَا

٤٣٥١- صحيح: هذا جزء من الذي قبله، وما أدري الباعث على إعطائه ترقيمًا خاصًا، وقد تكرر هذا الأمر في مواضع. ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت؛ لأتيت للكتاب كله بترقيم خاص يناسبه؛ ولم أتقيد بترقيم طبعة حسين الأسد.

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِهَا صَادِقًا، قَالَ: فَيُقَالُ: لَيْسَ لَكَ، وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظْمَتِي لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، قال: فأشهد على الحسن الحديث لحدثنا بهذا الحديث يوم حدث أنس\*.

٤٣٥٢ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَاعِيُّ الْأَصْمُ، عَنِ الْجَعْدِ

٤٣٥٢ - منكر: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ٦٥٧]، من طريق شيبان بن فروخ عن عقبة بن عبد الله الرفاعي الأصم عن الجعد أبي عثمان عن أنس به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ١٤٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه عقبة بن عبد الله الأصم؛ وهو ضعيف جداً».

قلت: وهو كما قال، فقد قال ابن معين عن عقبة هذا: «ليس بشيء» وفي موضع آخر: «ليس بثقة» ومثله قال النسائي وغيره، وقال الفلاس: «كان ضعيفاً واهى الحديث ليس بالحافظ» وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢ / ١٩٩]: «كان ممن ينفرد بالمنكير عن المشاهير، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع، . . .» وضعفه سائر النقاد إلا من غلط، أو من لم يعرفه. وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف.

وقد فرق البخاري وابن أبي حاتم - تبعاً لأبيه - وابن حبان بين عقبة بن عبد الله الأصم، وبين عقبة بن عبد الله الرفاعي، وجمعهما ابن عدى وجماعة، وهو الصواب الذي جزم به الحافظ المزى في تعليق له على حواشي «تهذيب الكمال» كما في «حاشيته» [٢٠ / ٢٠٨ / طبعة الرسالة]، وتبعه الحافظ في «تهذيبه» [٧ / ٢٤٥]، وقد نقل البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦ / ١٣٠]، عن الطبراني أنه قال عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن الجعد أبي عثمان إلا عقبة بن عبد الله الرفاعي) فتعقبه البوصيري قائلاً: «وليس كما زعم، فقد رواه البزار [٤ / رقم ٣١٠٢ / كشف الأستار]، ثنا طالوت بن عباد، ثنا بكر بن خنيس، عن أبي عمران الجوني عن الجعد . . . فذكره».

قال البزار: لا نعلم رواه عن أنس إلا الجعد، ولا عنه إلا أبو عمران، ولم يسند أبو عمران عن الجعد غيره؛ ولا حدث به إلا بكر، وليس بالقوى، ولا نعلم حدث به غيره».

قال البوصيري يتعقبه هو الآخر: (قلت: حدث به مثله كما مضى) وكذا تعقبه الحافظ في «المطالب» [عقب رقم ٥٨٤]، وقال: «وقد تابعه عقبة كما ترى» =

أبى عثمان، قال: صلى أنس بن مالك في مسجد بنى رفاعه ها هنا، فأمر رجلاً من أصحابه أن يؤذن، فصلى بهم الصبح، فلما أن فرغ من صلاته أقبل على القوم، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى بأصحابه أقبل على القوم، فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَمَلٍ يُخْزِينِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَنَى يُطْغِينِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ صَاحِبٍ يُرْدِينِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَمْرٍ يُلْهِينِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فَقْرٍ يُنْسِينِي» .

= قلتُ: ومن طريق طالوت بن عباد عن بكر بن خنيس بإسناده به . . . أخرجه أيضاً ابن السنن في «اليوم والليلة» [رقم ١٢٠]، وهذه المتابعة فاسدة، ولا يصلح للبوصيري ولا غيره أن يتعقب بها الطبراني. وبكر بن خنيس قد أفسدها بوجوده فيها، وبه أعل الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ١٤٥]، طريق البزار، وقال: «فيه بكر بن خنيس، وهو متروك، وقد وثق» وهو كما قال، فقد تركه الدارقطني وجماعة؛ وضعفه سائر النقاد، اللهم إلا أن بعضهم تساهل بشأنه، والرجل واه كما قال الذهبي في «الكاشف» ولا يعجبني قول الحافظ منه بـ«التقريب»: «صدوق له أغلاط. أفرط فيه ابن حبان» كذا، وكأنه لهذا تسمَّح في حكمه على هذا الحديث في «نتائج الأفكار» [٢/ ٢٩٩]، فقال بعد أن ساق طريقه الماضيين: «وعقبة - يعنى الرفاعي الأصم - شبيه ببكر - يعنى ابن خنيس - في الضعف، ولكن اتفاق روايتهما تُرقي الحديث إلى درجة الضعيف الذي يعمل به في الفضائل» .

قلتُ: لا والله، ولا اتفاق عشرة من أمثال بكر وعقبة عليه؛ بجأعله يرقى من نكارة سنده إلى الضعف المطلق، على أن الضعيف يُهمل ولا به يُعمل، ولا فرق في ذلك بين الفضائل والأحكام، فالكل دين نابع من أصل واحد، فدع عنك أيها المسترشد تلك التفرقة التي تسلط بها جماعة على حشد كل ضعيف ومنكر في الأدعية والأذكار ونحوهما من أبواب الخير؛ بحجة أن الضعيف معمول به في الفضائل دون الأحكام، وهذه دعوى بلا برهان، ولقد أتعب نفسه من حاول استخراج صحتها؛ مما لا يخرج إلا بشق الأنفس، وقد بسطنا الكلام على درء تلك الدعوى في مقام آخر.

والحديث منكر الإسناد ولا بد، والجعد أبو عثمان هو الجعد بن دينار، ويقال: ابن عثمان اليشكري الثقة المشهور برواية الكبار عنه أمثال شعبة والحمادين ومعمرو وأبى عوانة وابن عليّة وعبد الوارث وخلق؛ فأين كانوا - أو بعضهم - من ذلك الحديث الفائدة؟! فالله المستعان.

٤٣٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْلَى ، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،  
عَنْ ابْنِ عِلَاقٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشْفٍ ،  
فَإِنَّ تَرْكَ الْعِشَاءِ مَهْرَمَةٌ » .

٤٣٥٣ - باطل: أخرجه الترمذى [١٨٥٦]، ومن طريق ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣٦/٣]،  
والمزى فى «تهذيبه» [٣٧٧/١٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٦٢/٥]، وغيرهم من طريق  
محمد بن يعلى الكوفى عن عنبسة بن عبد الرحمن القرشى الأموى عن عبد الملك بن علق عن  
أنس بن مالك به . . . . .

قال الترمذى: «هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ وعنبسة يضعف فى الحديث،  
وعبد الملك بن علق مجهول» قال ابن الجوزى: «أما عنبسة: فقال يحيى: ليس بشيء، وقال  
النسائى: متروك، وقال أبو حاتم الرازى: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: «لا أصل لهذا  
الحديث» وقال العراقى فى «شرح الترمذى» كما فى «الفيض» [٢٥١/٣]: «ومدار الحديث على  
عنبسة هذا؛ ومن ثمَّ حكَّم ابن الجوزى بوضعه، وكذا الصنعانى» .

قلت: والراوى عنه محمد بن يعلى هو المعروف بـ (زنبور) تركه جماعة أيضاً، لكنه تويع عليه  
كما يأتى . وعبد الملك بن علق: جهله الترمذى كما مضى، وتابعه الذهبى فى «الكاشف»  
والحافظ فى: «التقريب» ونقل الذهبى فى «ميزانه» [٦٦٠/٢]، عن الأزدي أنه قال عنه:  
«متروك الحديث» وهو مع جهالته، فقد كان عنبسة القرشى يضطرب فى اسمه على ألوان؛  
مراوغة منه لإخفاء حاله، وتعميته كى يظن من لا يدري: أن لعنبة فيه عدة شيوخ، فرواه  
محمد بن يعلى عن عنبسة فقال: (عن عبد الملك بن علق) كما عند الترمذى، ومن طريقه ابن  
الجوزى وابن عدى والمزى؛ وعند المؤلف: (عن ابن علق) فنسبه إلى أبيه ولم يُسمِّه، وهذان  
لونان من تُلون عنبسة فى اسم شيخه، ولون ثالث؛ فرواه عنه عبد الله بن الحارث المخزومى  
المكى فقال: (عن علق بن أبى مسلم) هكذا أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٧٣٥]،  
وتصحف (عبد الله بن الحارث) عنده فى سنده إلى: (عبيدة بن الحارث) وقد تويع عبد الله بن  
الحارث على هذا اللون عن عنبسة؛ تابعه غسان بن عباد وإسماعيل بن أبان، كما ذكره المزى فى  
«تهذيبه» [٣٧٧/١٨]، ولون رابع؛ فرواه ابن السماك الواعظ عن عنبسة فقال: (عن مسلم عن  
أنس مرفوعاً: لا تدعوا عشاء الليل، ولو بكف من حشف؛ فإن تركه مهرة) وفى لفظ:  
(. . . ولو بكف من حيس؛ فإن بركته تهرب) .

= هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥٩٥]، والخطيب في «تاريخه» [٣/ ٣٩٦]، - واللفظ الأول لهما- وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٢١٤-٢١٥]، قال الطبراني: «لا يُروى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن السماك» . .

قلتُ: لعله يعنى تفرد به بقوله فيه: (عن مسلم عن أنس) وكذا بهذا اللفظ، وإلا فقد توبع ابن السماك على نحوه كما مضى، وقال أبو نعيم عقب روايته: «غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب» ولعل غرابته؛ إنما بذلك اللفظ وتسمية شيخ عنبسة بـ (مسلم) وإلا فالحديث محفوظ عن عنبسة.

فهذه أربعة ألوان من اضطراب عنبسة في اسم شيخه، ولون خامس؛ فرواه عنه عبد الرحمن بن مسهر البغدادي فقال: (عن موسى بن عقبة عن ابن أنس بن مالك عن أبيه به . . .)، هكذا أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤/ ٢٩٤]، في ترجمة (عبد الرحمن بن مسهر) وساق له حديثين من روايته عن عنبسة عن موسى بن عقبة، منهما هذا الحديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث لعله [كذا] لم يُؤتَ من قبل عبد الرحمن بن مسهر، وإنما أتى من قبل عنبسة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة؛ لأن عنبسة ضعيف، والحديثان عن موسى غير محفوظين» .

قلتُ: وابن مسهر هذا تركه جماعة أيضاً، وهو من رجال «اللسان» [٣/ ٤٣٧]، لكن ابن عدى يرى أن تعصيب الجناية برقبة شيخه عنبسة أولى لكونه أسقط حالاً من ابن مسهر، وكأن هذا الأمر قد ترجح لدى أبي أحمد الجرجاني، فأعاد الحديث من هذا الطريق أيضاً في ترجمة عنبسة من «الكامل» [٥/ ٢٦٢]، وقال في ختامها: «وعنبسة هذا له غير ما ذكرت من الحديث؛ وهو منكر الحديث» .

وقد توبع عنبسة على هذا اللون الأخير؛ تابعه أبو الهيثم القرشي، فرواه عن موسى بن عقبة عن أنس به . . . ، هكذا أخرجه ابن النجار في «تاريخه» كما في «اللائح المصنوعة» [٢/ ٢١٦- ٢١٧]، لكن من ذا الكذاب القرشي هذا حتى نُصدِّقه في موسى بن عقبة؟! وقد كذبه الحافظ الأزدي بملء فيه، كما نقله عنه الذهبي في «الميزان» [٤/ ٥٨٤]، وفي الطريق إليه من لا يعرف أيضاً، والحدث من طريق عنبسة، ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٥٠٥]، ثم نقل عن أبي زرعة أنه قال: «هذا حديث ضعيف»، وضعفه العراقي في «المغني» [٣/ ٣٦٥]، وقال المناوي في «التيسير» بعد عزوه للترمذي: «بإسناد متفق على ضعفه، بل قيل موضوع» . =

٤٣٥٤- حَدَّثَنَا قَطْنُ بْنُ نَسِيرِ الْغُبَرِيِّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، حَدَّثَنَا الْجَعْدُ أَبُو عَثْمَانَ الْيَشْكُرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلِيمٍ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا أَبَتِ أَيُّهَا رَسُولُ اللَّهِ، لَوْ دَعَوْتُ اللَّهَ لَهُ دَعَوَاتٍ لَه دَعَوَاتُ! قَالَ أَنَسٌ: فَدَعَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثِ دَعَوَاتٍ، قَدْ رَأَيْتُ ثَنَتَيْنِ فِي الدُّنْيَا، وَأَرْجُو أَنْ أَرَى الثَّالِثَةَ فِي الْآخِرَةِ.

٤٣٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عَثْمَانَ قَالَ: مَرَبْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فِي مَسْجِدِ بَنِي ثَعْلَبَةَ فَقَالَ أَصْلَبْتُمْ؟ قَالَ: قَلْنَا: نَعَمْ - وَذَلِكَ صَلَاةُ الصُّبْحِ - فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ.

= قلتُ: ونازع السخاوى فى وضعه بـ«المقاصد» [ص ٢٥٨]، ثم رأيت ابن حبان قد قال فى ترجمة (علاق بن أبى مسلم)، -وهو نفسه عبد الملك بن علاق، - من «المجروحين» [١٧٤ / ٢]: «شيخ يروى عن أنس وأبان بن عثمان ما ليس يشبه حديث الأثبات على قلة روايته؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذى روى عن أنس عن النبى ﷺ: «ترك العشاء مهرة» وهذا لا أصل له». قلتُ: وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله عند ابن ماجه [٣٣٥٥]، وغيره؛ وسنده ساقط أيضاً، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٤٣٥٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٤٨١]، والترمذى [٣٨٢٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٩٣]، وعبد الرزاق [٣٤١٧]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٤٦ / ٩]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٤٢٥٢]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان عن الجعد بن دينار أبى عثمان عن أنس به نحوه.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس عن النبى ﷺ».

قلتُ: وهو كما قال؛ فانظر الماضى [برقم ٤٢٢١، ٤٢٣٦]، وكذا السلسلة «الصحيحة» [٢٨٤ / ٥]. والله المستعان.

٤٣٥٥- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٣٤١٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٧٩٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٠٢٧]، وسعيد بن منصور فى «سننه» كما فى «التعليق» للحافظ [٢٧٧ / ٢]، وابن أبى شيبه [٢٢٩٨]، والجوزجاني كما فى «فتح البارى» لابن رجب [١١ / ٥]، وغيرهم من طرق عن الجعد بن دينار أبى عثمان عن أنس به نحوه . . . =

۴۳۵۶- حَدَّثَنَا عَمَارٌ أَبُو يَاسِرٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ الضَّبْعِيُّ، حَدَّثَنَا الْجَعْدُ أَبُو عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: أَعْرَسَ النَّبِيُّ ﷺ بِبَعْضِ نِسَائِهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ حَيْسًا، ثُمَّ جَعَلْتَهُ فِي تَوْرٍ، ثُمَّ قَالَتْ لِي: اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْرْتُهُ مِنَ السَّلَامِ، وَأَخْبِرْهُ أَنَّ هَذَا لَنَا مِنْهُ قَلِيلٌ، قَالَ أَنَسٌ: وَكَانُوا يَوْمئِذٍ فِي جَهْدٍ شَدِيدٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ بَعَثَتْ بِهَا إِلَيْكَ أُمُّ سَلِيمٍ، وَهِيَ تَقْرُوكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنْ قَلِيلٍ، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ: «ضَعُّهُ»، قَالَ: فَوَضَعْتَهُ، ثُمَّ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبْ، فَادْعُ فُلَانًا وَفُلَانًا - حَتَّى سَمَى رَجُلًا كَثِيرًا - وَمَنْ لَقِيتُ»، قَالَ: فَجِئْتُ وَالْبَيْتَ وَالصَّفَةَ وَالْحَجْرَةَ مَلَأَى مِنَ النَّاسِ.

\*\*\*

= ولفظ ابن أبي شيبة: (عن أنس: أنه دخل المسجد، وقد صلوا؛ فأمر رجلاً؛ فأذن وأقام) ولفظ البيهقي: (صلينا الغداة في مسجد بني رفاعة، وجلسنا؛ فجاء أنس بن مالك في نحو من عشرين من فتياه، فقال: أصليتم؟! قلنا: نعم؛ فأمر بعض فتياه فأذن وأقام، ثم تقدم فصلي بهم).

قال الحافظ في «تغليق التعليق» [۲/۲۷۷]: «هذا إسناد صحيح موقوف».

قلت: وهو كما قال؛ وذكره الهيثمي في «المجمع» [۲/۱۰۴]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وهو كما قال أيضاً.

۴۳۵۶- صحيح: أخرجه مسلم [۱۴۲۸]، والترمذي [۳۲۱۸]، والنسائي [۳۳۸۷]، والطبراني في «الكبير» [۲۴/رقم ۱۲۵]، وأبو عوانة [رقم ۳۳۷۳]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ۱۰۴۵]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ۲۲]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان عن الجعد بن أبي عثمان عن أنس به نحوه في سياق أطول عند الجميع.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح؛ والجعد: هو ابن عثمان، ويقال: ابن دينار، ويكنى أبا عثمان، بصرى، وهو ثقة عند أهل الحديث؛ روى عنه يونس بن عبيد وشعبة حماد بن زيد». قلت: قد توبع عليه جعفر بن سليمان؛ تابعه خلق؛ منهم معمر وحماد بن زيد وإبراهيم بن طهمان وغيرهم مطولاً نحوه مع اختلاف بينهم في سياقه، وكذا توبع عليه أبو عثمان أيضاً، نحوه مطولاً ومختصراً.



## مسند عائشة - رضي الله عنها - (\*)

٤٣٥٧- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلى ، حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا جرير بن حازم ، حدثنا نافع ، عن مولاة لفاكه بن المغيرة ، أنها دخلت على عائشة ، فرأت في بيتها رمحاً موضوعاً ، فقلت : يا أم المؤمنين ، ما تصنعين بهذا الرمح ؟ فقالت : نقتل به هذه الأوزاغ ، فإن نبي الله ﷺ ، أخبرنا أن إبراهيم حين ألقى في النار لم تكن دابة في الأرض إلا تطفئ عنه ، غير الوزغ ، كان ينفخ عليه ، فأمرنا نبي الله ﷺ بقتله ، قال : وأخبرني عبد الرحمن السراج : أن اسمها سائبة ، قال شيبان : يعنى اسم مولاة فاكه .

(\*) هي : أم المؤمنين ؛ وأفقه نساء العالمين ؛ البرّة الطاهرة العفة ، الحصان الرزان التي لم تُخلُ بريبة ؛ الأصيلة الكريمة العاملة الجليلة ؛ السيدة النبيلة ، والصحابية العظيمة ، زوج نبينا في الدنيا والآخرة ؛ التي كان ينزل عليه الوحي وهو في لحافها ، المبرأة من فوق سبع سموات ؛ البكر الوحيدة التي لم يتزوج غيرها النبي ﷺ إذ سائر أزواجه ثيبات ، ومناقبها كثيرة طيبة معروفة منشورة ؛ فرضى الله عنها وأرضاها ؛ وحشرنا معها وزوجها ﷺ وأبيها وسائر الصحابة أجمعين . أمين .

٤٣٥٧- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن ماجه [٣٢٣١] ، وأحمد [٨٣ / ٦] ، [١٠٩] ، وابن حبان [٥٦٣١] ، وابن أبي شيبه [١٩٨٩٨] ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٤٥٤٢] ، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن نافع مولى ابن عمر عن مولاة الفاكه بن المغيرة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه .

قلت : ومن هذا الطريق : أخرجه المزى في «تهذيبه» [١٩٢ / ٣٥] ، وابن عساكر في «تاريخه» [١٨٥-١٨٦] .

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٥٤ / ٢] : (هذا إسناد صحيح) وليس كما قال ، ومولاة الفاكه بن المغيرة اسمها سائبة كما سماها به عبد الرحمن السراج في ذيل الحديث عند المؤلف وغيره ؛ تفرد نافع بالرواية عنها ، ولم يوثقها أحد أعرفه سوى ابن حبان وحده ، وقال الحافظ في «التقريب» : «مقبولة» يعنى عند المتابعة ، وقد توبعت على نحوه كما يأتى ؛ غير أنها انفردت بهذا السياق جميعاً وليست بالحجة .

وقد خولف جرير بن عبد الحميد في سنده؛ خالفه أيوب السخيتاني، فرواه عن نافع فقال: إن امرأة دخلت على عائشة فإذا رمح منصوب؛ فقالت: ما هذا الرمح؟! (..!) وساق الحديث نحوه، هكذا لم يذكر سماع نافع من تلك المرأة، وأرسل القصة، أخرجه أحمد [٢١٧/٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٨٥ / ٦]، ويمكن تفسير تلك المرأة المبهمة؛ بكونها هي السائبة مولاة الفاكه المذكورة في الطريق قبله، وبهذا جزم ابن عساكر عقب روايته، لكن نافعاً جزم أبو حاتم الرازي بكون روايته عن عائشة وحفصة فيها إرسال، كما في «المراسيل» [ص ٢٢٥]، فهذا الطريق منقطع، لكون نافع لم يشهد تلك القصة، لكن لست أقدمها على رواية جرير الماضية قبلها لاحتمال أن يكون نافع قد جوده في موضع، وأرسله في موضع آخر، وجرير وإن كان دون أيوب السخيتاني في كل شيء، إلا أن روايته موجودة، قد حفظ فيها ما لم يحفظه غيره.

ثم جاء عبد الله بن عبد الرحمن بن أمية، وخالف جريراً وأيوب معاً، ورواه عن نافع مولى ابن عمر: أن عائشة أخبرته أن النبي ﷺ قال: (اقتلوا الوزغ؛ فإنه كان ينفخ على إبراهيم - عليه السلام - النار؛ قال: وكانت عائشة تقتلن) فأسقط منه الوساطة بين نافع وعائشة، وصرح فيه بسماعه منها.

هكذا أخرجه أحمد [٢٠٠/٦]، وابن راهويه [١١٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦/١٨٦]، من طريقين عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي أمية به. قلت: وهذه مخالفة لا ينظر إليها، ومن يكون ابن أبي أمية هذا؟! قد فتشت عنه كثيراً فلم أظفر له بترجمة، وأخشى أن يكون قد وقع في اسمه تصحيف، ثم وقعت عليه في «المنفردات والوحدان» [ص ٢٢١/ رقم ١٠٨٩]، لمسلم؛ ونص على تفرد ابن جريج عنه بالرواية؛ فكأنه شيخ مغمور، وهذا الطريق أيضاً؛ وجدته عند الفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ٢٢٢٣]، ومثله الأزرقى [رقم ٨٣٨]، وكاتب الليث في «جزء من حديثه وفوائده» [رقم ٢/ ضمن مجموع أجزاء حديثه].

■ والصواب عندى: هو الطريق الأول وفيه ما قد علمت، وهو جهالة السائبة مولاة الفاكه، لكنها لم تنفرد به،

١- فتابعها أم السائب من رواية مطر الوراق عنها أنها دخلت على عائشة أم المؤمنين، =

= ومعها عود تتبع الوزغ فتقتله، فقالت: (يا أم المؤمنين: ما شأن هذا الوزغ؟! فقالت: لما ألقى إبراهيم في النار: كان كل شيء يرد؛ غير هذا فأمرنا بقتله...). وفيه زيادة، أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٦٩٧٣]، من طريق مطهر ابن الحكم المروزي عن علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن مطر الوراق به...

قلت: وهذا إسناد لا يثبت؛ علي بن الحسين مختلف فيه، وأبوه فيه كلام يسير، ومطر الوراق هو ابن طهمان؛ وهو مختلف فيه أيضاً، وليس بالقوى في حفظه، بل كان كثير الخطأ كما نص عليه الحافظ في ترجمته من «التقريب» وأم السائب لما أعرفها الآن، ومطهر بن الحكم هو الكرابيسي، روى عنه جماعة؛ ولم أر من وثقه أو ترجمه.

وللحديث طريق آخر يرويه هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن امرأة دخلت على عائشة ويدها عكاز؛ فقالت: ما هذا؟! فقالت: لهذه الوزغ؛ لأن نبي الله ﷺ حدثنا أنه لم يكن شيء إلا يطفى على إبراهيم -عليه السلام- إلا هذه الدابة؛ فأمرنا بقتلها ونهى عن قتل الحيات إلا ذا الطفتين والأبتر؛ فإنهما يطمسان البصر، ويسقطان ما في بطون النساء) أخرجه النسائي [٢٨٣١]، بإسناد مستقيم إلى هشام به...

قال الإمام في «الصحيحة» [رقم ١٥٨١]: «هذا إسناد صحيح إن كان سعيد بن المسيب سمعه من عائشة؛ وإلا فإن ظاهره أنه من مراسيله».

قلت: وفيه علة أخرى، وهي أن قتادة لم يذكر سماعاً من ابن المسيب فيه، وتدليسه عن ابن المسيب غريب جداً، فكان ربما أدخل بينه وبينه عشرة رجال كلهم لا يعرفون، كما قاله الإمام أحمد، وعنه العلاءي في «جامع التحصيل» [ص ٢٥٥]، وقال القاضي إسماعيل الجهمي في «أحكام القرآن» كما في «التهذيب» [٨/ ٣٥٥]: «سمعت علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال».

قلت: وقد خولف فيه قتادة أيضاً، كما بسطناه في (غرس الأشجار).

■ والحاصل: أن جملة الأمر بقتل الوزغ مع كونها كانت تنفخ النار على إبراهيم -عليه السلام- ثابتة صحيحة عن جماعة من الصحابة؛ منها حديث أم شريك: أن رسول الله ﷺ «أمر بقتل الوزغ، وقال: كان ينفخ على إبراهيم -عليه السلام- أخرجه البخاري [٣١٨٠]، وجماعة كثيرة بهذا اللفظ، وهو عند مسلم [٢٢٣٧]، وجماعة كثيرة نحوه دون شطره الثاني، =

٤٣٥٨- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ مَوْلَاةِ لِفَاكَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْحَيَاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبُيُوتِ غَيْرِ ذِي الطَّفَيْتَيْنِ وَالتَّبْرَاءِ، فَإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ الْأَبْصَارَ، وَيَقْتَلَانِ أَوْلَادَ الْحَبَالِيِّ فِي بَطُونِهِنَّ، وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْهُمَا فَلَيْسَ مِنْهُ.

= وتام تخريجه في «غرس الأشجار»؛ وسياق المؤلف ومن رواه مثله ونحوه: ضعيف عندي، ولم أجد ما يُقَوِّى ضَعْفَهُ، أَوْ يُقَوِّمُ عَوَجَهُ، وطرقه السابقة ليست متفقة السياق، وفي بعضها ما ليس في الأخرى، مع ما في أسانيدنا من غلات، فالله المستعان.

٤٣٥٨- صحيح: أخرجه أحمد [٤٩/٦، ٨٣]، وابن راهويه [١٧٧٤]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ١٥٨١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٦/١٣٢]، وفي «الاستذكار» [٥٢٣/٨]، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» [٧٢٣/٢]، وغيرهم من طرق عن نافع مولى ابن عمر عن السائبة مولاة لفاكة عن عائشة به... نحوه، وهو عند البغوي مختصر بلفظ: (أمر - يعنى النبي - ﷺ بقتل ذى الطفتين والأبتر، وقال: إنهما يطمسان البصر؛ ويسقطان الولد).

قلت: هكذا رواه عبيد الله بن عمر العمري - واختلف عليه - وجرير بن حازم؛ وعبد ربه بن سعيد المدني، وتابعهم جويرية بن أسماء كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٧٧٦]، وأيوب السخيتاني وعبد الرحمن بن عبد الله السراج كما ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [١٦/١٣٢]، وغيرهم، كلهم رووه عن نافع عن السائبة عن عائشة به... .  
وخالفهم عبد الله بن نافع مولى ابن عمر، فرواه عن أبيه فقال: عن السائب عن عائشة به... .  
مثله، فسمى شيخ أبيه: (السائب) بدل: (السائبة) هكذا أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق [رقم ٨٥٢]، بإسناد صحيح إليه، ثم قال الخطيب: (كذا قال: «عن السائب»)، وإنما هو: عن السائبة عن عائشة).

قلت: وهو كما قال؛ وعبد الله هذا تركه النسائي والدارقطني وجماعة وضعفه سائر النقاد، فروايتهم مطروحة؛ والمحفوظ عن أبيه هو الأول.

ثم جاء عالم المدينة وحافظها مالك بن أنس الإمام، وخالف الجميع في وصله، فرواه عن نافع فقال: عن سائبة مولاة لعائشة به نحوه مرسلًا... . دون قوله في آخره: (ومن لم يقتلها فليس منا) فلم يذكر فيه عائشة، وأرسل الحديث، هكذا أخرجه في «موطئه» [رقم ١٧٦٠/١] رواية يحيى الليثي].

= قال ابن عبد البر في «التمهيد» [۱۳۱ / ۱۶]: «هو معروف من حديث مالك مرسلًا، ومن حديث نافع أيضًا، وأكثر أصحاب نافع وحفاظهم يروونه عن نافع عن سائبة عن عائشة مسندًا متصلًا» .

قلتُ: ولا تعارض عندي بين الوصل والإرسال؛ لاحتمال أن يكون نافع كان ينشط فيجوده؛ ثم يفتر فيرساله، وهذا أولى من توهيم مالك فيه، أو من توهيم أيوب ومن معه في وصله، وقد قال ابن عبد البر أيضًا [۱۳۲ / ۱۶]: «والدليل على أن هذا الحديث، عن سائبة عن عائشة مُسندًا: أن هشام بن عروة يرويه عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ . . . .» .

قلتُ: ومدار الحديث مرسلًا ومتصلًا: على السائبة مولاة الفاكه بن المغيرة؛ وقد مضى أنها امرأة مجهولة الصفة، انفرد عنها نافع بالرواية؛ ولم يوثقها إلا ابن حبان وحده، على عادته في توثيق من لا يعرف من أهل تلك الطبقة .

ولنافع في هذا الحديث إسناد آخر، يرويه عن ابن عمر عن أبي لبابة الأنصاري قال: (سمعت رسول الله ﷺ نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت إلا الأبر وذا الطفيتين؛ فإنهما اللذان يخطفان البصر، ويتبعان ما في بطون النساء).

أخرجه مسلم [۲۲۳۳]، وجماعة كثيرة؛ لكن اختلف على نافع من هذا الوجه فيه، كما بسطناه في «غرس الأشجار» .

وحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة الذي أشار إليه ابن عبد البر أنفًا: قد أخرجه البخاري [۳۱۳۲]، ومسلم [۲۲۳۲]، وابن ماجه [۳۵۳۴]، وجماعة كثيرة، ولفظه: (اقتلوا ذا الطفيتين؛ فإنه يطمس البصر ويصيب الحبل) هذا سياق البخاري .

وأخرجه أحمد [۲۹ / ۶]، من هذا الطريق بسياق أتم نحو سياق المؤلف هنا، لا ينقص عنه شيئًا، ومثله أبو نعيم في «الحلية» [۲۲۶ - ۲۲۷] .

ورواه الليث بن أبي سليم عن القاسم بن أبي بكر الصديق عن عائشة به نحو سياق المؤلف هنا أيضًا . . . عند أحمد [۱۵۷ / ۶]، والليث ضعيف .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه - يأتي منهم حديث عبد الله بن عمر [برقم ۵۴۲۹، ۵۴۹۳، ۵۴۹۸، ۵۵۴۰]، والله المستعان .

٤٣٥٩- حَدَّثَنَا شَيْبَان، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا - غَيْرَ مُفْسِدَةٍ - فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُ مَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا أَجْرُ مَا نَوَتْ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

٤٣٦٠- حَدَّثَنَا شَيْبَان، حَدَّثَنَا مَهْدَى بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ

٤٣٥٩- صحيح: أخرجه ابن حبان [٣٣٥٨]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٣٩]، وغيرهما من طريق شيبان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي الضحى إلا جرير، ورواه سفيان الثوري وغيره عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة».

قلت: قد اختلف في سنده على الأعمش، فرواه عنه جرير بن حازم كما مضى؛ وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عنه فقالوا: عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق عن عائشة به . . . فأبدلوا: (أبا الضحى) بـ (أبي وائل) هكذا رواه شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وأبو بكر بن عياش وحفص بن غياث وأبو معاوية الضمير وابن نمير وابن عيينة وغيرهم كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة به . . .

أخرجه البخاري [١٣٧٠، ١٣٧٢]، ومسلم [١٠٢٤]، وابن ماجه [٢٢٩٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٩٨]، وأحمد [٤٤/٦]، وعبد الرزاق [٧٢٧٥، ١٦٦١٩]، والبيهقي في «سننه» [٧٦٣٧]، وابن راهويه [١١٤١، ١٧٢٨]، والحميدي [٢٧٦]، وابن الجعد [٧٧]، والبعغوي في «شرح السنة» [٢/٢١٦]، وجماعة كثيرة؛ وهذا هو المحفوظ عن الأعمش بلا شك، وجرير بن حازم على جلالته كانت له أوهام إذا حدث من حفظه؛ بل وصفه الإمام أحمد بكثرة الغلط، وقد رأيت الدارقطني قد نص على وهمه على الأعمش في هذا الحديث في «علله» كما نقله عنه البدر العيني في «العمدة» [٨/٢٩١].

وقد توبع عليه الأعمش: تابعه منصور ابن المعتمر عند الشيخين وجماعة كثيرة؛ وقد اختلف في إسناده على وجوه آخر قد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٣٦٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦٨٧]، والترمذي [١٨٦٦]، وأحمد [٦/١٣١]، وابن حبان [٥٣٨٣]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٧٤]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٤٧٢]، وفي «الشعب» =

القاسم بن محمد، عن عائشة، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ».

= [۵ / رقم ۵۵۷۵]، والطحاوی فی «شرح المعانی» [۴ / ۲۱۶]، وابن أبی الدنيا فی «ذم المسکر» [۱۹]، والنحاس فی «الناسخ والمنسوخ» [ص ۱۶۹]، وابن الجوزی فی «التحقیق» [۲ / ۳۷۲]، وابن الجارود [۸۶۱]، وابن راهویه [۹۴۹، ۹۵۲]، والدارقطنی فی «سننه» [۴ / ۲۵۵]، وغيرهم من طرق عن مهدي بن ميمون عن أبي عثمان الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وليس عند الدارقطنی وابن الجارود وابن راهويه - الجملة الأولى منه: (كل مسكر حرام) وفي رواية لابن راهويه: (ما أسكر الفرق فالحسوة منه حرام) والفقرة الثانية من هذا اللفظ: هي رواية الترمذی أيضاً.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن؛ وقد رواه ليث بن أبي سليم، والربيع بن صبيح عن أبي عثمان الأنصاري، نحو رواية مهدي بن ميمون، وأبو عثمان الأنصاري: اسمه عمرو بن سالم، ويقال: عمر بن سالم أيضاً».

قلت: وقد وثقه أبو داود كما في «سؤالات الأجرى» ونقله عنه المزي في «تهذيبه» [۳۴ / ۶۹]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [۷ / ۱۷۶]، وروى عنه جماعة أكثرهم ثقات مشاهير. فقول الذهبي عنه في «ميزانه» [۴ / ۵۵۰]: (لا يكاد يُدرى مَنْ هو) فمن قلة اطلاعه، وقول الحافظ عنه بـ«التقريب» [۱ / ۶۵۷]: «مقبول» فمن قصوره هو الآخر، وقبلهما قال المنذرى في «مختصر السنن»: «رجاله كلهم محتج بهم في «الصحيحين» إلا عمرو بن سالم، وهو مشهور لم أجد لأحد فيه كلاماً» نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» [۴ / ۳۶۳]، وتبعه على هذا ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم» فقال: «أبو عثمان هذا لا نعرف حاله، وكان قاضياً بمر، ولم أجد ذكره في مظان وجوده في مصنفات الرجال الرواة».

ثم جازف على عاداته وقال: «وليس هذا الحديث بصحيح» نقله عنه ابن الملقن في «البدر المنير» [۸ / ۷۰۴]، ثم تعقبه قائلاً: «كذا قال، . . . وقد أحسن مهدي بن ميمون الثناء على أبي عثمان، ووثقه أبو داود في رواية أبي عبيد الأجرى عنه، وذكره ابن حبان في «ثقاته» وأخرج الحديث في «صحيحه» من جهته».

قلت: ومثل هذا قاله ابن عبد الهادي في «التنقيح» [۳ / ۲۲۸]، فكأن ابن الملقن ينقل عنه، فالحاصل: أن أبا عثمان هذا ثقة مشهور معروف أحد قضاة (مرو) فالإسناد صحيح كما قال =

٤٣٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ .

٤٣٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ - كَانَ يَتِيمًا فِي حَجْرٍ عَرُودٍ - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ .

= ابن عبد البر، ونقله عنه المناوى فى «الفيض» [٣١ / ٥]، وأقره عليه؛ بل صحح إسناده المناوى نفسه فى كتابه «التيسير» [٤٢٤ / ٢]، وقال صاحب «البدر المنير» [٧٠٣ / ٨]: «هو حديث صحيح . . .» وقبلهم صححه ابن حبان وحسنه الترمذى كما مضى؛ لكن حكى الحافظ فى التلخيص [٧٣ / ٤]، عن الدارقطنى أنه أعله بالوقف، وقد أجبنا عن تلك العلة فى «غرس الأشجار» واستوفينا هناك طرقه وشواهد وألفاظه . والله المستعان .

٤٣٦١ - صحيح: أخرجه مالك [٧٣٩]، وعنه مسلم [١٢١١]، وأبو داود [١٧٧٧]، والترمذى [٨٢٠]، والنسائى [٢٧١٥]، وابن ماجه [٢٩٦٤]، والدارمى [١٨١٢]، وابن حبان [٣٩٣٤]، [٣٩٣٥]، والشافعى [٩٥١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٨٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٣١]، [٢٨٣٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٣٩ / ٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣٤٩ / ٦]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣٣٨ / ٣]، وجماعة من طريقين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به .

قلت: وله طرق أخرى عن عائشة به . . . منها الآتى .

٤٣٦٢ - صحيح: أخرجه مالك [٧٤٠]، ومن طريقه أحمد [٣٤٣ / ٦]، [٢٤٣]، وابن حبان [٣٩٣٦]، وتام فى «فوائده» [٢ / رقم ١٧٨٩]، وابن ماجه [٢٩٦٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١٧٠ / ٦]، وغيرهم من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة به . . . بلفظه .

قلت: وسنده حجة، ومن هذا الطريق أخرجه النسائى [٢٧١٦]، ولكن بلفظ: (أهل رسول الله ﷺ بالحج) وهو أيضاً من هذا الطريق عند البخارى [١٤٨٧، ٤١٤٦]، ومسلم [١٢١١]، وجماعة كثيرة . . . ولكن بسياق أتم؛ وله طرق أخرى كثيرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة قد استقصيناها فى «غرس الأشجار» . . .

۴۳۶۳- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَمْ تَرَى إِلَى قَوْمِكِ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ أَقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ»، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لَئِن كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِئْثَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجْرَ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

۴۳۶۴- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ مَا أَبَالِي صَلَّيْتُ فِي الْحَجْرِ أَوْ فِي الْبَيْتِ.

۴۳۶۳- صحيح: أخرجه مالك [۸۰۷]، وعنه ابن الحسن في م «وطئه» [۲ / رقم ۴۷۸]، والبخاري [۱۵۰۶، ۳۱۸۸، ۴۲۱۴]، ومسلم [۱۳۳۳]، والنسائي [۲۹۰۰]، وأحمد [۱۷۶ / ۶]، [۲۴۷]، وابن خزيمة [۲۷۲۶]، وابن حبان [۳۸۱۵]، والشافعي [۶۱۲]، والبيهقي في «سننه» [۹۰۲۵، ۹۰۹۶]، وفي «المعرفة» [رقم ۳۰۶۴]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۱۸۵ / ۲]، والبعثي في «شرح السنة» [۳ / ۳۶۱]، والأزرقي في «أخبار مكة» [رقم ۱۷۸]، وغيرهم من طرق عن مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة به . . . وزاد البغوي ومالك والأزرقي والبيهقي في «سننه» ومسلم: قوله ﷺ: (لفعلت . . .) بعد قوله: (لولا حدائتة قومك بالكفر) وهو رواية للبخاري، وعند الشافعي ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» مكان تلك الزيادة: (لرددتها علي ما كانت . . .) .  
قلت: قد اختلف في سنده على الزهري، إلا أن هذا الوجه عنه هو المحفوظ. وتام الكلام عليه في «غرس الأشجار».

۴۳۶۴- صحيح: أخرجه مالك [۸۰۸]، وابن أبي شيبة [۸۵۲۹، ۸۵۳۰]، من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [۱۰ / ۵۴]، وسنده حجة؛ وذكره الهيثمي في «المجمع» [۳ / ۵۵۱]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» . . وهو كما قال وزيادة.

٤٣٦٥- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا طَيْبُ بْنُ سَلْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَةَ تَقُولُ سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ - أَوْ قَالَ: الْغَدَاةَ - فَقَعَدَ فِي مَقْعَدِهِ فَلَمْ يَلْغُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَيَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُصَلِّيَ الضُّحَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لَا ذَنْبَ لَهُ»

٤٣٦٦- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا طَيْبُ بْنُ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَتْ عِمْرَةُ،

٤٣٦٥- منكر بهذا التمام: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٤٠]، من طريق شيبان بن فروخ عن الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة مرفوعاً بلفظ: (من صلى الغداة وقعد في مصلاه حتى تطلع الشمس، ثم صلى أربع ركعات، غفر الله له ذنوبه . . .).

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ١٣٤]: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» بنحوه، وفيه الطيب بن سلمان، وثقه ابن حبان، وضعفه الدارقطني، وبقيه رجال أبي يعلى رجال الصحيح». قلت: وتضعيف الدارقطني له -نقله عنه البرقاني في «سؤالاته» [ص ٣٨/ رقم ٢٤٣]، قال: «وقلت له: الطيب بن سلمان عن عمرة؟! فقال: شيخ ضعيف بصرى»، وهذا مُقَدَّم على ذكر ابن حبان له في «الثقات» [٦/ رقم ٤٩٣]، وكذا مُقَدَّم على توثيق الطبراني له أيضاً في «الأوسط» [٦/ ١٠٦ عقب رقم ٥٩٤١]، ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وهي الثقة الحجة كما يقول ابن معين، وقد روى عنها الأكابر وهم كثر، فإذا انفرد عنها مثل هذا الطيب بحديث لم يتابعه عليه أحد - لم يكن إلا مردوداً عليه.

إذا عرفت هذا فلا التفات إلى تحسين السيوطي لإسناد هذا الحديث في «فتاويه» [١/ ٦٥]، وقد سبقه إلى ذلك: البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣٠]، ولعله أخذه عنه، وقد تصحف (الطيب بن سلمان) في «الميزان» [٢/ ٣٤٦]، و«اللسان» [٣/ ٢١٤] إلى ( . . . ابن سليمان) بالياء بعد اللام، وفي نسخة من «الميزان»: (ابن سلمان) وهو الصواب. وهكذا وقع عند الآخرين. وقد رأيت الحديث عند ابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ١٤٤]، من طريق المؤلف.

٤٣٦٦- منكر بهذا التمام: هذا إسناد ضعيف كسابقه، وللحديث طريق آخر عن عائشة بشرطه الأول فقط: يأتي عند المؤلف [برقم ٤٥٢٩]، وهو المحفوظ عنها؛ والحديث هنا منكر بهذا التمام، أفته الطيب بن سلمان؛ وقد مضى الكلام حوله بالحديث الماضي. والله المستعان.

سمعت أم المؤمنين ، تقول : كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات ، لا يفصل بينهن بكلام .

٤٣٦٧ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا طَيْبُ بْنُ سَلْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ قَالَتْ : وَسَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْوَصَالِ فِي الصِّيَامِ ، وَيَأْمُرُ بِتَبْكَيرِ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ .

٤٣٦٧ - ضعيف دون الفقرة الأولى: أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٣٣٨] ، والشجرى في «أماليه» [ص ٣٤١] ، من طريق شيبان بن فروخ عن الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة به . . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف كسابقه أفته الطيب بن سلمان هذا، فقد ضعفه الدارقطني؛ ووثقه من لم يخبر حاله، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣/٣٦٨]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه الطيب ابن سليمان [كذا، والصواب: سلمان] وهو ضعيف».

أما صاحبه البوصيري فقد قال في «إتحاف الخيرة» [٣/٢٨]: «رواه أبو يعلى بإسناد حسن» كذا، كأنه اعتمد توثيق من وثق الطيب بن سلمان، أو توسط بين توثيقه وتضعيفه مع أن الصواب تقديم ضعفه؛ لأن فيه زيادة علم أولاً وثانياً: لكون من ضعفه - وهو الدارقطني - أقعد بعلم «الجرح والتعديل» ممن وثقه، كابن حبان والطبراني.

ثم إن حديث الرجل نفسه يشهد بتليينه، فهو ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه كما في هذا الحديث وسابقه.

وقد رأيت الحافظ ابن كثير قد اعتمد ضعفه في «تفسيره» [١/٨٣ / طبعة دار طيبة]، وزاد قوله: «وليس هو بذلك المشهور» وهو كما قال؛ وللفقرة الأولى من الحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . يأتي بعضها [برقم ٤٣٧٨ ، ٤٥١٣] ، وكذا لها شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وهي جملة صحيحة ثابتة.

أما الفقرتان: الثانية والثالثة، فلها شواهد أيضاً عن جماعة من الصحابة، وكلها غير ثابتة، ولا يصح في الأمر بتعجيل الفطور وتأخير السحور حديث قط، إنما الثابت في الباب: هو استحباب ذلك فقط، دون الأمر المفيد للوجوب، وقد توسعنا في تخريج أحاديث الباب في كتابنا «غرس الأشجار» .

● تنبيه: نقل الراهمزمي عقب روايته عن عبدان الأهوازي الحافظ أنه قال: « هذه عمرة الطاحية وليست بعمرة بنت عبد الرحمن بن زرارة» كذا قال، وقال الطبراني في «الأوسط» [١٠٦/٦]، عقب حديثين رواهما من هذا الطريق الماضي [برقم ٥٩٤١]، [ورقم ٥٩٤٠]: «لم يرو هذين الحديثين عن عمرة بنت أرطأة- وهي العدوية البصرية، وليست بعمرة بنت عبد الرحمن- إلا الطيب بن سليمان [كذا، وصوابه: سلمان] المؤدب، ويكنى أبا حذيفة بصرى ثقة».

قلت: مضى الكلام عن توثيقه طيباً، إنما الشأن هنا في عمرة شيخة الطيب، فكنت أراها بنت عبد الرحمن الأنصارية الثقة الفقيهة الحجة؛ لأنها هي المرادة بذلك عند الإطلاق، وهي أشهر من يروى عن عائشة ممن يسمى بـ (عمرة) لكن تبين أنها ليست هي المقصودة هنا، فمن تكون سواها؟!!

فعبدان الأهوازي يقول: هي (عمرة الطاحية) وما عمرة الطاحية؟! أشهد أني لا أعرفها، أما الطبراني فقد جود اسمها ونسبها، فقال: هي «عمرة بنت أرطأة العدوية البصرية . . .» ولم أظفر لتلك المرأة بترجمة أيضاً، وإن وقع اسمها في بعض الكتب المسندة، كـ «زوائد فضائل الصحابة» لعبد الله بن أحمد [١/ ٥٠١ / رقم ٨١٧]، وكذا في (زوائد الزهد) له أيضاً كما في «الدر المنثور» [١/ ٣٤٠].

ثم وقفت على المدهش لابن الجوزي [ص ٦٠-٦١]، فوجدته قد عقد باباً في (الأسماء المشتبهة) ثم ساق أربعة روايات عن عمرة عن عائشة . . . آخرها هذا الحديث هنا، ثم قال: «عمرة الأولى: هي بنت عبد الرحمن الأنصارية، والثانية: بنت قيس العدوية؛ والثالثة: بنت أرطأة، والرابعة: يقال لها: الطاحية».

قلت: وكلهن مجهولات سوى الأولى. والأخيرة هي صاحبة هذا الحديث كما قاله عبدان الأهوازي فيما نقله عنه الراهمزمي كما مضى، لكنه سماها: (الطاحية) بالحاء المهملة، وليس بالحاء المعجمة، ولا أدري أيهما أصح، وسواء كانت الطاحية هذه أو الطاحية، هي نفسها (عمرة بنت أرطأة العدوية البصرية) أو هي امرأة غيرها، فقد ازداد الإسناد الماضي والذي قبله وقبل قبله علة أخرى، وهي جهالة (عمرة) شيخة الطيب بن سلمان الذي ضَعَفَه الدارقطني بحق، والله المستعان.

۴۳۶۸- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الْأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجَدَامِ».

۴۳۶۸- باطل: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٦٧٢]، والسهمي في «تاريخه» [ص ١٩٠]، وابن عدى في «الكامل» [٣٧٧/١]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ١٧٢]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [١/ ١٦٩]، وابن السني وأبو نعيم كلاهما في «الطب» كما في «اللائلي المصنوعة» [١/ رقم ١١٤]، وأبو القاسم البغوي في «حديث كامل ابن طلحة الجحدري» [٢/ ١]، كما في «الصحيحة» [١٠/ ٢١٥]، وغيرهم من طريق أبي الربيع السمان أشعث بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٣٠٣٠]، وقرن: (نعيم بن المورع) مع (أشعث بن سعيد) في سنده، ثم قال: «لا نعلم أحداً رواه وأسنده إلا أشعث، وهو أبو الربيع السمان، ونعيم، لا نعلم رواه غيرهما إلا ألين منهما، وهما لينا الحديث» .

كذا قال، وقد يفهم من كلامه: أنه قد ينفي متابعة الراوى الضعيف عنده لحديث ينفرد به؛ مع وجود من شاركه في تلك الراوية عن شيخه لكون ذلك المشارك أشد ضعفاً، فلا تعارض تلك المتابعة التالفة نفيه لها البتة، ويكون مراده أنذاك من عبارته الماضية: «لا نعلم رواه غيرهما . . .» يعنى: من هو فوقهما في الضعف، فلا يرد عليه: كونهما قد تويعا عليه من قبل جماعة آخرين هم ما بين كذاب وهالك وساقط؛ لاحتمال أن يكون هؤلاء قد سرقوا الحديث ممن جزم البزار بتفردهما به .

وهذا الفهم كله إن صح -قاعدة حسنة: يُفزع إليها عند كثير من عبارات البزار المشكلة، فكثيراً ما يجزم بكون الحديث لم يروه إلا فلان، أو تفرد به فلان، ويكون ثم عدة متابعات لهذا الفلان، لكنها من أقوام أشد ضعفاً من ذلك المتفرد به عند البزار، فلا يحسن أنذاك الاعتراض عليه بمثل تلك المتابعات؛ لأنه ربما يكون البزار قد وقف على جل تلك المتابعات فعلم أنها مسروقة ممن جزم بتفرده، فأعرض عنها؛ وصح له جزمه بتفرد الراوى الأصيل بالحديث، عمن راه عنه؛ دون من سرقه منه، وادعى مشاركته له في السماع من شيخه فيه .

وعبارة البزار الماضية عقب هذا الحديث: لا تصلح مثلاً جيداً لما نحوم حوله لكون (نعيم بن المورع) الذي جزم البزار بكونه تفرد بالحديث مع أبي الربيع السمان، قد نص ابن عدى في «الكامل» -كما يأتي- على كونه واحداً ممن سرق هذا الحديث من أبي الربيع .

= والذى يصلح مثلاً لهذا: هو قول الطبراني عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا أبو الربيع) فلا يحسن التعقب عليه بمثل قول المحدث الحويني في «تنبيه الهاجد» [رقم ٤٢]: «قلت: رضى الله عنك، فلم يتفرد به أبو ربيع، فتابعه يحيى بن هشام السمسار، ونعيم بن مورع بن توبة العنبري . . . وتابعهما أيوب بن واقد عن هشام بسنده سواء . . .» .

وقبله علق الإمام أيضاً في «الضعيفة» [١٠ / ٢١٥]، على قول الطبراني الماضي فقال: «كذا قال، وذلك على ما أحاط به علمه، وإلا فقد قال ابن عدى . . .» ثم ساق قول ابن عدى في «الكامل» [١ / ٣٧٧]، عقب روايته: «وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان: جماعة ضعفاء، منهم: نعيم بن مورع، ويعقوب بن الوليد الأزدي، ويحيى بن هاشم الغساني وغيرهم، . . .» .

وعبارة ابن عدى هذه نقلها أبو إسحاق الحويني أيضاً عقب تعقبه لأبي القاسم المخمي، والاعتذار لكبار الحفاظ - أمثال الطبراني - أولى عندي من التسرع برميهم بقلة الاطلاع؛ طالما هناك مندوحة لذلك الاعتذار ولو بعيدة، مع كونها في هذا الحديث قريبة إن شاء الله، فقد جزم غير واحد من النقاد تلويحاً وتصريحاً - بكون هذا الحديث معروفاً بأبي ربيع السمان، وأن ثم من سرقه منه، ومن هؤلاء: أبو أحمد الجرجاني كما مضى كلامه آنفاً، ومنهم ابن حبان: فقد ساق الحديث في ترجمة (أبي الربيع السمان) من «المجروحين» ثم قال: «حدث به أبو الربيع السمان؛ فظفر عليه يحيى بن هاشم السمسار، فحدث به» يعنى أن يحيى قد سرقه منه، فتحمل عبارة الطبراني الماضية: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا أبو الربيع» على مثل ما حملنا به عبارة البزار السابقة في أول كلامنا، وللحفاظ من كبار الأئمة إطلاقات متبانية في دعواهم التفرد ونحوه، والتماس المخارج الحسنة لما استشكل من كلامهم عند البعض، والمذهب المتبع عند من علم مقدار هؤلاء في الحفظ والاطلاع والمعرفة، ما لم يضق الأمر على الناظر جداً .

وقد بسطنا تلك المخارج والاعتذارات والتأويلات بسطاً وافياً في كتابنا «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد» .

والحديث قد أنكره على أشعث بن سعيد أبي ربيع السمان، وذكره له في ترجمته كما مضى عند ابن عدى وابن حبان، وأبو الربيع هذا كذبه هشيم، وتركه أكثر النقاد، وضعفه بعضهم، وقد اعتمد الحفاظ تركه في «التقريب»، قال ابن حبان: «يروى عن الأئمة الثقات الأحاديث الموضوعات، وبخاصة عن هشام بن عروة؛ كأنه ولع بقلب الأخبار عليه» ثم ساق له هذا الحديث، وقال عقبه: «وهذا متن باطل لا أصل له» وقال ابن عدى عقب روايته: =

۴۳۶۹ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ سَرِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ رَاشِقِ الْعَتَكِيَّةِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْأُمَّمَ السَّالِفَةَ: الْمِائَةَ أُمَّةً، إِذَا شَهِدُوا لِعَبْدٍ بِخَيْرٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَإِنَّ أُمَّتِي الْخَمْسُونَ مِنْهُمْ أُمَّةً، فَإِذَا شَهِدُوا لِعَبْدٍ بِخَيْرٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

= «قال لنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز - هو أبو القاسم البغوي - : هذا الحديث عندى باطل» . قلت: وبأبي الربيع هذا، أعله الهيثمي في «المجمع» [١٦٩/٥، ١٧٢]، وقبله ابن الجوزي في «الموضوعات» وحكم بوضعه، لكن تعقبه السيوطي في «اللآلئ» [١١٣/١] - على عادته - بكون الأشبه: أن الحديث ضعيف لا موضوع، وقد تعقبه المعلمي اليماني في «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤٧٥]، والإمام في «الضعيفة» [رقم ٤٦٨٧]، وشنع عليه جداً، وكذا تعقبه المحدث الحويني في «النافلة» [رقم ٢٩]، بما يغني عن تعقبه هنا، وقد رواه جماعة من الهلكي عن هشام بن عروة بإسناده به . . . ، وقد استوفينا تخريج طرقهم في «إيقاظ العابد» . وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة كلها مظلمة الأسانيد، وقد جزم ببطلانه جماعة من النقاد كابن معين وابن حبان والبغوي - وأقره ابن عدى - وغيرهم، وجزم ابن الجوزي بوضعه، وتبعه جماعة عليه، وعلامة البطلان لائحة عليه .

٤٣٦٩ - منكر بهذا السياق: أخرجه الطبراني في الدعاء [رقم ١٩٦٥]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» [٥٤٧/١]، من طريق حرب بن سريج عن زينب بنت يزيد بن راشق العتكية عن عائشة به . . . وهو عند الطبراني بالمرفوع منه فقط، وعند ابن مردويه بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط، وزاد: (وكان أشد الناس حياء من العواتق في خدرها) . . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف غريب، وحرب بن سريج وإن وثقه ابن معين ومشاه جماعة إلا أنه قد تكلم فيه، فقال أبو حاتم: «ليس بقوى الحديث؛ ينكر عن الثقات» وقال البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح شديد في الغالب عنده، وقال ابن عدى في ختام ترجمته من «الكامل» [٤١٩/٢]: «وليس هو بكثير الحديث، وكان حديثه غرائب وإفرادات، وأرجو أنه لا بأس به» .

يعني لا يتعمد الكذب، وقال ابن حبان: «يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد» وذكره جماعة في «الضعفاء» فالظاهر: أنه ليس ممن يحتج به على الانفراد، لاسيما وقد وقفت له على مناكير لا يتابع عليها، ومنها هذا الحديث، وهو من رجال «التهديب» .

وقالت زينب: قال رجلٌ من نساك أهل الشام يقال له: شهر بن حوشب: ما كان خلق رسول الله ﷺ يا أم المؤمنين؟ قالت: القرآن يا بنى، قالت: فقال شهرٌ: حَسْبِكُمْ، ومن يطيق القرآن؟! قالت: من طوقه الله يا بنى.

٤٣٧٠- حَدَّثَنَا شَيْبَان، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي الضُّحَى، عَنِ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ أُوْتِرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ، ثُمَّ انْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ.

= وزينب بنت يزيد العتكية أغرب من عتقاء مغرب، قال العلامة المعلمى اليمانى فى بعض تعاليقه على الفوائد المجموعة [ص ٣٥٧]: «زينب بنت يزيد العتكية: لم أجدها» وقد فتشت عنها كثيراً فلم أظفر لها بترجمة، وقد وقع اسم جدها عند المؤلف: (راشق) والذى فى ترجمة حرب بن سريج من «تهذيب الكمال» [٥/ ٥٢٢]: (واشق) أوله واو، لكن فى ترجمته عند ابن أبى حاتم [٣/ ٢٥٠]: (وسق) هكذا، وهو الذى وقع عند الطبرانى فى «الدعاء» وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «الدر المنثور» ولا أدرى الصواب أين.

وللفقرة الأخيرة من الحديث: طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه . . . منها طريق قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام ابن عامر عن عائشة فى سياق طويل، وفيه: (فقلت: يا أم المؤمنين، أنبئنى عن خلق رسول الله ﷺ، قالت: أأستقرأ القرآن؟! قلت: بلى، قالت: فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن) أخرجه مسلم [٧٤٦]، وجماعة كثيرة؛ وسنده صحيح؛ وفتادة قد صرح بالسماع من زرارة بن أوفى عند جماعة؛ والحديث هنا: منكر بهذا السياق جميعاً. والله المستعان.

٤٣٧٠- صحيح: أخرجه البخارى [٩٥١]، ومسلم [٧٤٥]، وأبو داود [١٤٣٥]، وأحمد [٦/ ٤٦، ١٠٠، ١٠٧]، وعبد الرزاق [٤٦٢٤]، وابن راهويه [١٤٤٨]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٥٥٣]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٣/ ٣٧٨]، وأبو عوانة [رقم ١٨٠١، ١٨٠٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٦٧٣]، وابن جميع فى «المعجم» [رقم ٢٨٨]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى الضحى مسلم بن صبيح عن مسروق عن عائشة به . . . .

قلت: هكذا رواه جماعة عن الأعمش: منهم شعبة وحفص بن غياث والثورى وأبو معاوية وأبو بكر ابن عياش وأبو عوانة وفضيل بن عياض وغيرهم، لكن اختلف فيه على الثورى وأبى بكر ابن عياش.

١- أما الثوري : فرواه عنه عبد الرزاق وقيصة ومخلد بن يزيد وغيرهم على الوجه الماضي عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . . وخالفهم سعد بن سعيد الجرجاني ، فرواه عن الثوري فقال : عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة به بلفظ : (من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ ، من أوله وأوسطه وآخره ، فانتهى وتره إلى السحر) فأسقط منه : (أبا الضحى) وأبدله بـ(أبي وائل) .

هكذا أخرج الطبراني في «الأوسط» [٥ / رقم ٤٨٣١] ، بإسناد صحيح إليه ، وقال : «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا سعد بن سعيد» . .

قلت : وهو أبو سعيد الجرجاني المعروف بـ(سعدويه) ترجمه ابن عدى في «الكامل» [٣ / ٣٥٧] ، فقال : «حدث عن الثوري . . . وعن غيره مما لا يتابع عليه» ثم ساق له جملة من غرائبه وأفراده عن الثوري وغيره ، وقال في ختام ترجمته : «ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، كانوا غافلين عنه ، وهو من أهل بلدنا ، ونحن أعرف به» . .

قلت : وقد قبلنا قولك فيه يا أبا أحمد ، وقد ذكره العقيلي في «الضعفاء» [٢ / ١١٨] ، وله ترجمة في تـ«اريخ السهمي» [ص ٢١٧] ، وفيها ساق السهمي له هذا الحديث أيضاً . والمحفوظ عن الثوري هو الوجه الأول .

وللثوري فيه شيخ آخر ، فرواه عنه وكيع عن عاصم بن أبي النجود عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة بلفظ : (من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أوله وأوسطه وآخره ، فانتهى وتره إلى السحر ، فمات وهو يوتر بالسحر) أخرج أحمد [٦ / ٢٠٤] ، وغيره ؛ وقد تويع الثوري على هذا الوجه : تابعه جماعة ، منهم أبو بكر ابن عياش ، واختلف عليه ؛ فرواه عنه أسود بن عامر على هذا الوجه عند أحمد أيضاً [٦ / ١٢٩] .

وخالفه أحمد بن عبد الله بن يونس ؛ فرواه عنه على الوجه الأول عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . . كما عند أبي داود وغيره ، ولا مانع أن يكون له فيه شيخان ، لاسيما وقد تويع على الوجهين جميعاً .

وقد تويع عليه أبو الضحى أيضاً ، وله طرق أخرى نحوه عن عائشة به . . . قد استوفيناها في «غرس الأشجار» واستوعبنا هناك أحاديث الباب . .

٤٣٧١- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَا، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَا،  
فَلَمْ يَجْعَلْهُ طَلِيقًا.

٤٣٧١- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٧٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٨٠١]، وأبو عوانة [رقم  
٣٦٩٧]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن زكريا عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود  
ابن يزيد عن عائشة به . . . .

قلت: إسماعيل بن زكريا هذا مختلف فيه، لكن تابعه روح بن مسافر عن الأعمش به مثله عند  
أبي الشيخ في «الطبقات» [٨٤/٢]، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ٢٦٦]، بإسناد لا  
يثبت.

وروح بن مسافر هذا قد أزهق النقاد روحه، لكثرة ما يأتي به من المناكير عن «الثقات»، وقد تركه  
جماعة، وضعفه الآخرون، وهو من رجال «اللسان» [٤٦٧/٢]، وقد اضطرب في سنده  
أيضاً، كما تراه في «الكامل» [١٣٩/٣]، وقد خالفهما الثقات المشاهير من أصحاب الأعمش،  
مثل الثوري وأبي معاوية وأبي عوانة وشعبة وغيرهم، كلهم رووه عن الأعمش فقالوا: عن أبي  
الضحى عن مسروق عن عائشة به . . . نحوه.

أخرجه البخاري [٤٩٦٢]، ومسلم [١٤٧٧]، وأبو داود [٢٢٠٣]، والترمذي [عقب رقم  
١١٧٩]، والنسائي [٣٤٤٤، ٣٤٤٥]، وابن ماجه [٢٠٥٢]، وأحمد [٤٥/٦، ٤٧، ٢٣٩]،  
وابن حبان [٤٢٦٧]، والطيالسي [١٤٠٣]، وسعيد بن منصور [١٦٤٦]، والمؤلف [٤٣٧٢]،  
وابن أبي شيبه [١٨١٠١]، وابن راهويه [١٤٥٢]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٩٢، ٣٦٩٣]،  
[٣٦٩٥]، وغيرهم؛ وهذا هو المحفوظ عن الأعمش.

نعم: ربما كان الوجهان صوابين جميعاً، فقد قرنهما إسماعيل بن زكريا لما حدث به عن الأعمش  
عند مسلم وأبي عوانة، فقال: (حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وعن  
الأعمش عن مسلم - هو أبو الضحى - عن مسروق عن عائشة به مثله . . .) ومياقه للإسنادين  
معاً يدل على أنه حفظه إن شاء الله، لاسيما وقد توبع الأعمش على الوجه الأول عن إبراهيم،  
وتوبع إبراهيم عليه عن الأسود، وقد توبع أبو الضحى عليه أيضاً: تابعه عامر الشعبي على  
نحوه عن مسروق عن عائشة به قالت: (خيرنا رسول الله ﷺ أفكان طلاقاً؟!).

۴۳۷۲ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَا ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِمِثْلِهِ .

۴۳۷۳ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَزِيدُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ عَلَى الشَّهَدِ .

= أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [٤٩٦٢] - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَمُسْلِمٌ [١٤٧٧] ، وَالنَّسَائِيُّ [٣٢٠٣] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٣٤٤١] ، وَابْنُ مَجَازٍ [٣٤٤٣] ، وَالدَّارِمِيُّ [٢٢٦٩] ، وَالتِّرْمِذِيُّ [١١٧٩] ، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ . وَتَمَامُ تَخْرِيجِهِ فِي «غُرَسِ الْأَشْجَارِ» .

۴۳۷۲ - صحيح: انظر قبله .

۴۳۷۳ - منكر: هذا إسناد ظاهره الصحة ، رجاله رجال الصحيح ، إلا أن فيه علتين :

الأولى : أبو الجوزاء قد اختلف في سماعه من عائشة ، فقال ابن عدى في «الكامل» : (وأبو الجوزاء : روى عن الصحابة : ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم ؛ وأرجو أنه لا بأس به ، ولا يُصحح روايته عنهم ، أنه سمع منهم .

ويقول البخاري : في إسناده نظر ، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما ، لا بالأصل : «إلا» وهو غلط) أنه ضعيف عنده ، وأحاديثه مستقيمة . . . .

قلت : الرجل وثقه الجماعة وكفى ، إنما الشأن فيما نحن بصده . ونقل الحافظ في «تهذيبه» [٣٨٤ / ١] ، عن ابن عبد البر أنه ذكر في «التمهيد» أن أبا الجوزاء لم يسمع من عائشة أيضاً ، لكن احتج مسلم في «صحيحه» بروايته عن عائشة ، وقد ذكر الحافظ في «تهذيبه» ما يؤيد سماعه منها . وهو التحقيق عندي ؛ فزال العلة الأولى .

والثانية : أن عبد السلام بن حرب وإن كان ثقة حافظاً ، إلا أن ثمَّ من تكلم فيه ، فقال ابن سعد : «كان به ضعف في الحديث» وقال يعقوب بن شيبة : «ثقة في حديثه لين» وقال العجلي بعد توثيقه له : «والبغداديون يستنكرون بعض حديثه . . . » وغمزه ابن المبارك وغيره حتى ذكره جماعة في «الضعفاء» وما أشبهه بقول الحافظ عنه به «التقريب» : «ثقة حافظ له مناكير» .

وقد خولف في هذا الحديث ، خالفه حسين المعلم ، فروى عن بديل عن أبي الجوزاء عن عائشة حديثها المعروف في صفة صلاة النبي ﷺ كما عند مسلم [٤٩٨] ، وجماعة كثيرة ، =

٤٣٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

= وهو يأتي عند المؤلف [برقم ٤٦٦٧]، وليس فيه شيء من لفظه هنا، بل ثبت في صحاح الأخبار ما يعارض سياق هذا الحديث، كما بسطناه في «غرس الأشجار»، فالظاهر أن عبد السلام قد غلط فيه على بديل بن ميسرة، كما غلط عليه قديماً في حديثه عن أبي الجوزاء أيضاً عن عائشة: (كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك . . . إلخ).  
أخرجه أبو داود [٧٧٦]، وجماعة كثيرة، وهو مُخَرَّجٌ في «غرس الأشجار»، وراجع لحديثه هنا: «السلسلة الضعيفة» [٥٨١٦]، للإمام . والله المستعان.

● تنبيه: قد تصحف (أبو الجوزاء) في سنده على الهيثمي في «المجمع» [٣٣٦/٢]، إلى ابن الحويرث، فقال: «رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة، والظاهر أنه خالد بن الحويرث، وهو ثقة؛ وبقية رجاله رجال الصحيح» وليس كما قال أصلاً، وخالد بن الحويرث هذا لا تعرف له رواية عن عائشة، ولا ذكروا أن بديل بن ميسرة يروى عنه، فضلاً عن كونه لا يُكْنَى بـ (أبي الحويرث) فضلاً عن كون أبي الحويرث مصحفاً من (أبي الجوزاء) وقد وقع اسمه على الصواب عند البوصيري في «الإتحاف» [٦٤/٢]، والحافظ في «المطالب» [رقم ٤٨٦]، نقلاً عن إسناد المؤلف هنا. فله الحمد.

٤٣٧٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٤٤]، والبيهقي في «سننه» [١٥٣٨٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٨]، وغيرهم من طريق علي بن هاشم بن البريد عن هشام بن عروة عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة الأنصارية عن عائشة به . . . .  
قلت: هكذا رواه أبو معمر الهذلي وداود بن رشيد كلاهما عن علي بن هاشم على هذا الوجه، وخالفهما محمد بن عبيد المحاربي، فرواه عن علي بن هاشم فقال: عن هشام بن عروة عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة به . . . ، وزاد فيه واسطة بين عبد الله وعمرة، هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٥٤٣٦].

وقد تويع علي بن هاشم على الوجهين معاً عن هشام، واختلف على هشام بن عروة فيه على ألوان آخر، قد ذكرنا ما وقفنا عليه منها في «غرس الأشجار» .

٤٣٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا ضَرَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ خَادِمًا لَهُ قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَانْتَقَمَهُ مِنْ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ تَنْتَهَكَ مَحَارِمَ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ .

= وقد توبع على الوجه الأول، تابعه جماعة، منهم مالك ابن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة به مثله . . . وذكر في أوله قصة، أخرجه في «موطئه» [١٢٥٤]، وعنه البخارى [٢٥٠٣، ٢٩٣٨، ٤٨١١]، ومسلم [١٤٤٤]، والنسائي [٣٣١٣]، وأحمد [١٧٨/٦]، والدارمي [٢٢٤٧، ٢٢٥٠]، والشافعي [١٤٥٤]، والبيهقي في «سننه» [١٣٦٨٠، ١٥٣٨٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٩٣٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٤٧/٥]، وجماعة كثيرة.

ولمالك فيه إسناد آخر عند أحمد [٥١/٦]، وله طرق أخرى عن عائشة به . . . قد استوفيناها في «غرس الأشجار».

٤٣٧٥ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٤٢٨]، وفي «الصغير» [٢/ رقم ٨١٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٦٤]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ٢٩٢]، والذهبي في «التذكرة» [٢/ ٤٧٢]، وفي «سير النبلاء» [٢/ ١٩٥]، و[٨/ ٣٤٥]، و[١١/ ٧١]، وغيرهم من طريقين عن علي بن هاشم بن البريد عن هشام بن عروة عن بكر بن واثل عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . .

زاد الطبراني والنسائي والخطيب (فينتقم لله) وعند الطبراني في «الصغير»: (فينتقم له) وعنه الخطيب مثله .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن بكر بن واثل إلا هشام بن عروة، تفرد به علي بن هاشم».

قلت: وخولف علي بن هاشم في سنده؛ خالفه الكافة من أصحاب هشام؛ وكيع وأبو أسامة وأبو معاوية وعبد بن سليمان وداود الطائي وابن المبارك وعامر بن صالح وغيرهم، كلهم رووه عن هشام فقالوا: عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وبعضهم يزيد على بعض.

أخرجه مسلم [٢٣٢٨]، وابن ماجه [١٩٨٤]، وأحمد [٣١/٦، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٨١]، والدارمي [٢٢١٨]، وابن حبان [٤٨٨]، وابن أبي شيبة [٢٥٤٥٩]، والبيهقي في «سننه» =

٤٣٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو معمر، حَدَّثَنَا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن مسلم بن قرط، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْخَلَاءِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزئُهُ».

= [١٣٠٨١، ٢٠٥٧٧]، وفي «الشعب» [٢/ ١٤٢٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٦٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٦٦/٧]، وابن راهويه [٨١٠، ٨١١]، والترمذى في «الشمائل» [رقم ٣٤٩]، وهنادى في «الزهد» [رقم ١٢٦٦]، والبعغوى «شرح السنة» [٦/ ٤١٥]، وفي «الأنوار» [رقم ٢٠١]، وغيرهم كثير؛ وهو عند ابن أبي شيبة وعنه ابن ماجه بالفقرة الأولى والثانية والثالثة فقط، ومثله رواية لأحمد مع قوله: (إلا أن يجاهد في سبيل الله) فقط، ومثله عند النسائي والترمذى ومن طريقه البغوى، وهو رواية لابن راهويه؛ ومثلهم الدارمى إلا أنه ليس عند الفقرة الأولى، وزاد الباقر جميعاً -سوى مسلم-: (ولا عرض له أمران إلا أخذ بالذى هو أيسر حتى يكون إثماً، فإذا كان إثماً كان أبعد الناس منه) لفظ ابن حبان.

والوجهان جميعاً محفوظان عن هشام بن عروة، لكون الحديث ثابتاً أيضاً من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٣٨٢]، فلا مانع أن يكون لهشام فيه إسنادان؛ كأنه سمعه عن أبيه بواسطة رجلين؛ ثم سمعه بعد ذلك من أبيه مباشرة، وقد رواه عبید الله بن سعيد أبو مسلم قائد الأعمش عن هشام على وجه غير محفوظ؛ كما تراه عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ٤٨، ٢٠٧].

وقائد الأعمش ضعيف عندهم، وانظر طريق الزهرى الآتى [برقم ٤٣٨٢]. والله المستعان.

٤٣٧٦- حسن: أخرجه أبو داود [٤٠]، والنسائي [٤٤]، وأحمد [١٠٨/٦، ١٣٣]، والدارمى [٦٧٠]، والدارقطنى في «سننه» [٥٤/١]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢]، والبيهقى في «سننه» [٥٠٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/٣١٠]، والمزى في «تهذيبه» [٢٧/٥٢٩]، وابن الجوزى في «تحقيقه» [١١٦/١]، وغيرهم من طريقين عن أبي حازم سلمة بن دينار عن مسلم بن قرط عن عروة عن عائشة به . . . . .

قال الدارقطنى: «هذا إسناد صحيح» ومثله قال فى «علله» كما فى «البدر المنير» [٢/ ٣٣٦]، وقال النووى فى «الخلاصة» [١/ ١٦١]: «حديث حسن . . .» ومثله قال فى «المجموع» [٢/ ٩٣]، وصححه فى موضع آخر [٢/ ١٠٤]، وكذا حسنه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٢/ ٣٤٧].

= قلتُ: ومداره على مسلم بن قرط، ولم يرو عنه سوى أبي حازم وحده، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات» [٤٤٧/٧]، وقال: «يخطئ»، كما نقله عنه المزي في «تهذيبه» [٥٢٩/٢٧]، وليس تلك الكلمة في ترجمة الرجل من «الثقات» فلعلها سقطت منه، وقد اهتبلها الحافظ في «تهذيبه» [١٣٤/١٠]، فقال عن مسلم: «هو مقل جداً، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ، فهو ضعيف» وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف» وقال في «الكاشف»: «نكرة» ومشى على ذلك الحافظ في «التقريب» فقال: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين.

والرجل مع كل هذا، فقد خولف في وصله أيضاً؛ خالفه هشام بن عروة الحافظ الحجة، فرواه عن أبيه مراسلاً: (أن رسول الله ﷺ سئل عن الاستطابة، فقال: أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟! ) هكذا أخرجه مالك [٥٧]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٣٤].

وتوبع عليه مالك: تابعه يحيى القطان عن هشام بن عروة قال: (قال رسول الله ﷺ ثلاثة أحجار تغني، أما يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟! ) أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب» (رقم ٥٠)، وهكذا رواه ابن عيينة وابن جريج وغيرهما؛ وهذا هو المحفوظ عن عروة بلا تردد، لكن قد اختلف في سنده على هشام بن عروة على ألوان، وقد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار» .

■ فالصواب في الحديث هنا: هو الإرسال، لكن في الباب عن جماعة من الصحابة نحو لفظ الحديث هنا؛ منها حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً: (إذا تغوط أحدكم فليتمسح بثلاثة أحجار؛ فإن ذلك كافيه) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٤٦]، وفي «الكبير» [٤/ رقم ٤٠٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٣١١-٣١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٦/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧]، من طريقين عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سودة عن أبي شعيب الخضرمي عن أبي أيوب به . . .

قلتُ: وإسناد ابن عساكر في الموضوع الثاني إلى الأوزاعي صحيح، وليس في الإسناد ما يعكسُ به سوى أبي شعيب هذا، فقد انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥٧٢/٥]، ولم يضعفه أحد؛ فحديثه صالح في المتابعات والشواهد، وفي الباب عن جابر بن عبد الله، والسائب بن خلاد وأبي هريرة وسلمان الفارسي وغيرهم؛ وأحاديثهم مخرجة في «غرس الأشجار» .

والحديث هنا: حسن بشواهد إن شاء الله. وقد مضى أن النووى قد حسنه، ومثله صاحب «البدر المنير». والله المستعان.

٤٣٧٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «فَكَيْفَ بِنَسَبِي فِيهِمْ؟» قَالَ: لِأَسْلَنِكَ مِنْهُمْ كَمَا تَسَلُ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ.

٤٣٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٣٨، ٣٩١٤، ٥٧٩٨]، ومسلم [٢٤٨٩]، وابن حبان [٥٧٨٧، ٧١٤٥]، والحاكم [٣/٥٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٨٩٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٢٩٧]، وابن راهويه [٧٦٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٠]، وابن عساکر فى «تاريخه» [١٢/٣٩٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٢٠٢٤]، وغيرهم من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

وعند مسلم والبيهقى: (قال حسان: يا رسول الله: ائذن لى فى أبى سفيان! قال: كيف بقرايتى منه؟! قال: والذى أكرمك لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من الخمير، فقال حسان:

وإن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

قصيدته هذه) لفظ مسلم . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا، إنما أخرجه مسلم بطوله من حديث الليث عن خالد بن يزيد . . .».

قلت: قد وهم الوهم الفاحش؛ لأن الحديث عندهما مثل سياقه عند الحاكم، فكيف ذهل عن ذلك؟! وقد اختلف فى سنده على هشام بن عروة، فرواه عنه عبدة بن سليمان، ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة كلاهما به . . .

على الوجه الماضى؛ وخالفهما عبد الله بن نمير؛ فرواه عن هشام عن أبيه به نحوه مرسلًا، ولم يذكر فيه عائشة..

هكذا أخرجه ابن أبى شيبه فى «المصنف» [٢٦٠٢١]، والوجه الأول هو المحفوظ عندى. وابن نمير وإن كان ثقة حجة إلا أن شيخه هشامًا كان قد تغير حفظه قليلاً بعد ما أسن، كما أشار إلى ذلك يحيى القطان ويعقوب بن شيبه وابن خراش وغيرهم، ولم يخلط قط.

وقد نص ابن خراش الحافظ على أن ابن نمير قد سمع منه بأخرة، كما نقله عنه الخطيب فى «تاريخه» [١٤ / ٤٠].

والحديث جوده ثقتان حافظان عن هشام، فالقول قولهما. وقد يكون هشام كان ينشط فيوصله؛ وربما كسل فأرسله.

۴۳۷۸- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، قالوا: يا رسول الله: إنك تواصل؟! قال: «إِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ رَحِمَكُمُ اللَّهُ، إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمُ، إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ اللَّهِ يُطْعِمَنِي وَيَسْقِينِي».

۴۳۷۹- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، وحميد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: حدثتني عائشة، أن يد سارق لم تقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن حجة أو ترس.

۴۳۷۸- صحيح: أخرجه البخارى [۱۸۶۳]، ومسلم [۱۱۰۵]، والنسائى فى «الكبرى» [۳۲۶۶]، والبيهقى فى «سننه» [۸۱۶۱]، وابن راهويه [۶۶۹]، والخطيب فى «تاريخه» [۱۰ / ۷۱]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [۳۶۲ / ۱۴]، وأبو عوانة [رقم ۲۲۴۸]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ۲۷]، والإسماعيلى والجوزقى والحسن بن سفيان كما فى «الفتح» [۴ / ۲۰۴]، وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه.

وزاد الجميع سوى الفريابى والخطيب، ورواية للبخارى: (رحمة لهم، . . .) بعد قوله: (نهى عن الوصال) وقوله عند المؤلف: (إنما هى رحمة رحمكم الله، . . .) ليست عند الجميع سوى الفريابى وحده، وهو رواية للإسماعيلى أيضاً من طريق الفريابى.

وزاد الخطيب وحده: (وتحداهم، . . .) بعد قوله: (نهى عن الوصال) وسند الخطيب صحيح مستقيم إلى عبدة به.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه.

۴۳۷۹- صحيح: أخرجه البخارى [۶۴۰۸، ۶۴۰۹، ۶۴۱۰]، ومسلم [۱۶۸۵]، والنسائى [۴۹۴۱]، والبيهقى فى «سننه» [۱۶۹۴۲، ۱۶۹۴۴]، وابن راهويه [۷۳۸]، وابن أبي شيبة فى «مصنفه» وفى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [۳۶۳ / ۳]، والإسماعيلى فى (المستخرج) كما فى «الفتح» [۱۲ / ۱۰۳]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه، وزاد الجميع سوى ابن راهويه وابن أبي شيبة فى آخره: (وكل واحد منهما ذو ثمن) لفظ النسائى؛ وهذه الزيادة رواية للبخارى والبيهقى،

٤٣٨٠- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس، عن حزام بن هشام، أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: لقد رأيت رسول الله ﷺ غضب فيما كان من شأن بني كعب غضباً لم أره غضبه منذ زمان، وقال: «لا نصرني الله إن لم أنصر بني كعب»، قالت: وقال لي: «قولي لأبي بكرٍ، وعمر، يتجهزاً لهذا الغزو»، قال: فجاءا

= ولفظ النسائي: (لم تقطع يد سارق في أذنى من جحفة أو ترس، وكل واحد منهما ذو ثمن) وفي رواية للبخارى: (لم تكن تقطع يد السارق في أذنى من جحفة أو ترس، كل واحد منهما ذو ثمن) وقد وقع إدراج في لفظه عند ابن أبي شيبة.

قلت: قد اختلف في سنده على هشام بن عروة؛ فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى موصولاً؛ وخالفهم آخرون، فرووه عن هشام عن أبيه مرسلًا، ليس فيه عائشة، قال البيهقي في «سننه» [٢٥٥/٨]: «وكل من رواه موصولاً: حفاظ أثبات» وكأن الموصول أرجح عند الشيخين، فأخرجاه في «الصحيح»، وقد بسطنا الاختلاف فيه مع طرقه الأخرى وشواهده في: «غرس الأشجار».

٤٣٨٠- قوى: هذا إسناد قوى، قال الهيثمي في «المجمع» [٢٣٧/٦]: «رواه أبو يعلى عن حزام بن هشام بن حبيش عن أبيه عنها -يعنى عن عائشة- وقد وثقهما ابن حبان؛ وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: أما حزام بن هشام فقد روى عنه جماعة من «الثقات»؛ ووثقه ابن سعد في «الطبقات» [٤٩٦/٥]، ويعقوب بن شيبة كما نقله عنه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٦٣/١٢]، ونقل أيضاً [٣٦٥/١٢]، عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس به بأس في الحديث» وقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» [٢٩٨/٣]: «شيخ محله الصدق» وذكره ابن حبان في «الثقات» [٦/٢٤٧].

وأما أبوه هشام بن حبيش: فقد قال يحيى بن يونس: (لا أدري له صحبة أم لا) نقله عنه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١٠٨٩/١]، أما ابن حبان فقد ذكره في «الثقات» [٤٣٣/٣]، وقال: (له صحبة) ثم رجع عن ذلك، وذكره في مواضع من «الثقات» [٥٠١/٥، ٥٠٣]، في طبقة التابعين، ومثله بل قبله ترجمه البخارى في «تاريخه» [١٩٢/٨]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٥٣/٩]، في جملة التابعين، وذكرنا روايته عن عمر بن الخطاب، وزاد الثانى: روايته عن عائشة وسراقة بن مالك؛ وزاد ابن حبان: روايته عن ابن عمر وأم معبد الخزاعية =

إلى عائشة، فقالا: أين يريد رسول الله ﷺ؟ قال: فقالت: لقد رأيته غضب فيما كان من شأن بني كعب غضباً لم أره غضب منذ زمان من الدهر.

٤٣٨١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: كَانَ بِمَكَّةَ امْرَأَةٌ مَزَاحَةٌ فَنَزَلَتْ عَلَى امْرَأَةٍ مِثْلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ حَيٌّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»، قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا قَالَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَا تَعْرِفُ تِلْكَ الْمَرْأَةَ.

= وكلهم لم يذكروا راوياً عنه سوى ولده حزام بن هشام وحده، نعم: ذكر البخاري: أن المايشون روى عن عمير عن هشام، والحاصل: أن الرجل ليس له صحبة، وهو معدود من كبار التابعين، ولم ينفرد ابن حبان بتوثيقه، بل وثقه يعقوب بن شيبة الحافظ أيضاً فقال: (هشام ابن حبيش ثقة، وقد أدرك عمر بن الخطاب، وسافر معه، وبقي حتى أدرك عمر بن عبد العزيز، وحدث عنه) نقله عنه ابن عساکر في «تاريخه» [٣٦٣/١٢].

وللحديث طريق آخر عن حزام عن أبيه عن عائشة به... ولكن مختصراً بجملته: (لا نصرني الله إن لم أنصر بني كعب) أخرجه أبو محمد الفاكهي في «حديثه» [رقم ٢٣٩]. والله المستعان.

٤٣٨١ - صحيح: علقه البخاري في صحيحه [١٢١٣/٣]، ووصله البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٩٠٣٧]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٧٧٦، ٧٧٧]، وفي «الأدب» [رقم ٢٣٦]، وابن الأعرابي في «المعجم» [٢١٧٤]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ١٠٠]، وابن عدى في «الكامل» [٢١٥/٧]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب المصري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به... .

وهو عند البخاري والبيهقي في «الشعب» وفي «الأدب» وابن الأعرابي بالرفوع منه فقط، وهو رواية للبيهقي أيضاً في «الأسماء والصفات».

قلت: وهذا إسناد جيد، أراه على شرط مسلم، وليس في رجاله من يُنظر في حاله سوى (يحيى ابن أيوب) وحده، فهو مختلف فيه إلا أنه لا يزال متمسكاً، وقد احتج به الشيخان؛ وكان عالماً فقيهاً صاحب حديث؛ وقد زعم ابن عدى أن يحيى هذا قد تفرد بالحديث عن يحيى بن سعيد، =

٤٣٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَرَأَتْ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ، أَنَّهَا قَالَتْ: مَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تَنْتَهَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ بِهَا .

= وليس كما قال، بل تابعه عليه الليث بن سعد عند البخارى [٣١٥٨]- معلقًا- ووصله فى الأدب المفرد [٩٠٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٩٠٣٩]، والقضاعى فى «الشهاب» [رقم ٢٧٤]، وابن أبى الدنيا فى «الإخوان» [رقم ٧٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٤٣٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [٢٢٦]، والحافظ فى «التغليق» [٧، ٦/ ٤]، وأبى بكر ابن زنبور فى «فوائده» والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٦/ ٣٧٠]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة به . . . وهو عند البيهقى وابن عبد البر والحافظ نحو سياق المؤلف هنا، وهو عند الآخرين بالمرفوع منه فقط .

قلتُ: لولا أن أن البخارى قد روى عن كاتب الليث تلك المتابعة فى كتابه «الأدب المفرد» لجزمنا هنا بضعفها لكون عبد الله بن صالح ليس بذاك القوى، وحديثه القديم والجديد عندى سواء، والكلام فيه طويل الذيل، لكن لم يكن أبو عبد الله الجعفى يروى عنه إلا صحيح حديثه؛ بعد الاطلاع عليه من أصوله أيضًا، كما هى عادة البخارى؛ وقد صرح هو بذلك كما نقلناه عنه غير مرة، وللحديث طريق آخر يرويه الزهرى عن أبيه عن عائشة به . . . ولا يصح ذلك عن الزهرى، وللمرفوع من الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة .

٤٣٨٢- صحيح: أخرجه مالك [١٦٠٣]، ومن طريقه البخارى [٣٣٦٧، ٥٧٧٥، ٦٤٠٤]، ومسلم [٢٣٢٧]، وأبو داود [٤٧٨٥]، وأحمد [٦/ ١٨١، ١٨٩، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٢]، وعبد الرزاق [١٧٩٤٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٦٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٦٢]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٨٠٦٧]، وابن راهويه [٨١٢]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٤٨١]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٣٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه .

قلتُ: رواه عن الزهرى جماهير أصحابه؛ وتابعهم منصور بن المعتمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ منتصرًا من مظلمة ظلمها قط؛ ما لم ينتهك من =

٤٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبِ الزَّيْبَرِيِّ، حَدَّثَنِي ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ،  
عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ أَعْلَقُوا  
عَلَيْهِ، فَقَالَ: «عَلَامَ تَقْتُلُونَ صَبِيَّانَكُمْ؟! عَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ بِمَاءٍ، ثُمَّ يُسْعَطُهُ».

= محارم اللہ تعالیٰ شیء، فإذا انتهك من محارم اللہ تعالیٰ شیء كان من أشدهم في ذلك غضباً،  
وما خيّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن مأثماً) أخرجه الترمذی في «الشمائل» [رقم  
٣٥٠] - واللفظ له - والمؤلف [رقم ٤٤٥٢]، وابن راهويه [٨١٣]، والحمیدی [٢٥٨]، وابن  
أبي الدنيا في «الصمت» [رقم ٣١٩]، وابن عساکر في «تاريخه» [٣/٣٧٥]، وابن عبد البر في  
«التمهيد» [٨/١٤٨، ١٤٩]، وفي «الاستذكار» [٨/٢٧٤]، وابن الأعرابي [رقم ١٥٩]،  
والبغوی في «الأنوار» [رقم ٢٠٩]، وجماعة كثيرة.

٤٣٨٣ - قوی: أخرجه النسائی في «الكبرى» [٧٥٨٥]، والطبرانی في «الأوسط» [٦/رقم  
٦٢٤٧]، وتمام في «فوائده» [٢/رقم ١٣٩٩]، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه» [رقم ٤٨]،  
وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير المكي  
عن جابر بن عبد الله عن عائشة به . . . نحوه . . . وعند الجميع سوى الطبرانی: (عليكم  
بالكست الهندی . . .) بدل: (بالقسط . . .) ولفظ الطبرانی: (عن عائشة أن رسول الله ﷺ  
رأى صبياً قد علق عليه؛ فقال: علام تعلقون بصبيانكم؟! عليكم بالقسط يذاب بالماء، ثم  
يسعط). . .

قال الطبرانی: «لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة إلا عبد العزيز الدراوردي؛ ولا يروى  
عن جابر عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلتُ: والدراوردي قد تكلم جماعة في حفظه، وليس هو بالثابت، لكنه لا يزال متماسكاً، وقد  
خولف في سنده؛ خالفه إسماعيل بن جعفر - وهو أثبت منه وأحفظ - فرواه عن موسى بن عقبة  
عن أبي الزبير عن جابر به نحوه في سياق أتم ألفاظاً . . . فجعله من (مسند جابر) ولم يذكر فيه  
عائشة.

هكذا أخرجه النسائی في «الكبرى» [٧٥٨٤]، وهذا هو المحفوظ عن موسى بن عقبة؛ فالإسناد  
صالح لولا عنعنة أبي الزبير، لكنه توبع على نحوه عن جابر به . . . كما مضى عند المؤلف [برقم  
١٩١٢، ٢٠٠٩، ٢٢٨٠].

وللحديث طريق آخر: يرويه المسعودی عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . في سياق =

٤٣٨٤- حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكْرَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اطْلُبُوا الرِّزْقَ فِي خَبَايَا الْأَرْضِ».

= أتم نحوه مع زيادة في آخره، عند البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٣٠٢٥، ٣٠٢٦ كشف الأستار]، من طريقين عن المسعودي به . . .

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا المسعودي».

قلت: وهو مختلط مشهور، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديماً، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١٤٧]، والحديث ثابت على كل حال من حديث جابر.

٤٣٨٤- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٨٩٥]، و[٨/ رقم ٨٠٩٧]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٢٣٣، ١٢٣٤]، و[رقم ١٢٣٥]، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» [رقم ٤٣١]، وبيبي الهرثمية في «جزئها المشهور» [رقم ١]، والخطابي في «غريب الحديث» [١/ ٢٠٢]، وابن عساكر في «المعجم» [٥ رقم ١٠١٧]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦١٩٦ / أطرافه]، ووكيع القاضي في «أخبار القضاة» [١/ ٢٤٢]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٣١٣]، والبيهقي أيضاً في «الآداب» [رقم ٧٨٤]، والحافظ ابن الهامل الحنبلي في «جزء من حديثه» [رقم ١٧]، وغيرهم من طرق عن مصعب بن عبد الله الزبيرى عن هشام بن عبد الله بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند بعضهم: (التمسوا) بدل: (اطلبوا).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عبد الله» وقال الدارقطني: «غريب من حديث هشام عن أبيه عنها - يعنى عن عائشة - تفرد به هشام بن عبد الله المخزومي . . .» قلت: وعن هشام هذا يقول ابن حبان في «المجروحين»: «يروى عن هشام بن عروة ما لا أصل له من حديثه، كأنه هشام آخر، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ثم ساق له هذا الحديث، وبه أعله البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٧٥]، ومثله صاحبه الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٦٣]، وقبلهما ابن الجوزى في «العلل المنتاهية» [٢/ ٦٠٣]، ونقل عن ابن القيسراني الحافظ أنه قال: «هذا الحديث لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث عائشة، ولا من حديث عروة، ولا حديثه عنها، [بالأصل: (حديث عنها) . . . وأراه غلطاً]، وهو شىء من كلام عروة».

= ونقل أيضاً عن النسائي أنه قال: «هو حديث منكر؛ وقد روى من قول عروة» وأقره المناوي في «التفسير» [١/٣٢٨ / طبعة مكتبة الشافعي]، والحديث أورده الذهبي في ترجمة (هشام بن عبد الله) من الميزان [٤/٣٠٠]، وغمز البيهقي سنده عقب روايته في «الشعب»، وضعف سنده العجلوني في «كشف الخفاء» [١/١٥٣].

أما قول ابن عساكر عقب روايته: (هذا حديث حسن غريب) فيرد عليه ما مضى إن كان يريد بذلك تقويته، والحديث منكر الإسناد جداً فهو مع كونه معلولاً بالوقف على عروة قوله، فإن هشام بن عبد الله بن عكرمة غير معروف ولا مشهور الرواية عن هشام بن عروة، وهشام بن عروة أكثر حديثاً وأصحاباً، فمن يعمد إلى مثله، ويروي عنه ما لا يتابعه عليه بعض الحفظة من أصحاب هشام، يُتَوَقَّفُ في قبول حديثه إذا كان هذا المتفرد لا يحتمل منه ذلك، أما إذا كان ضعيفاً أو مغموزاً أو غير معروف، فيؤخذ ما يرويه إلى مُسْتَقَرِّهِ في مكان سحيق، بل ويكون ذلك قرينة على وهاء هذا المتفرد عن كبار الثقات؛ بما لا يتابعه عليه الأثبات.

فإن قيل: قد توبع عليه هشام بن عبد الله عن هشام عن أبيه عن عائشة به مثله، تابعه حماد بن أسامة أبو أسامة، عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/٢٤٣]، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف، حدثنا محمد بن أحمد بن راشد، حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة حدثنا أبو أسامة به . . .

قلنا: هذه متابعة لا تثبت؛ فقال الإمام في «الضعيفة» [٥/٥١٠]: (أبو أسامة - واسمه حماد بن أسامة - وابن جنادة: ثقتان؛ لكني لم أر من وثق ابن راشد هذا! وقد أورده الخطيب [١/٣٠٢]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه أبو الحسين ابن المنادي).

قلت: هو الحافظ المأمون المحدث ابن المحدث الثقفى الأصبهاني المعروف بـ (ابن معدان) وهو مترجم في «تذكرة الحفاظ» [٣/٨١٤]، و«سير النبلاء» [١٤/٤٠٤]، وإنما الشأن في الراوي عنه: (أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف)، وهو أحد شيوخ أبي نعيم الأصبهانيين الذين لم أظفر لهم بترجمة بعد التتبع، ولا يكون هذا الطريق إلا خطأ محضاً؛ لما مضى عند الطبراني والدارقطني من جزمهما بتفرد هشام بن عبد الله بهذا الحديث عن هشام بن عروة.

وقد كنت وقفت على هذا الحديث من رواية قتادة وهشام بن عروة به مرسلأ، ثم غاب عني موضعه الآن، فالله المستعان.

٤٣٨٥- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد الله، حدثني ابن الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ بِبَلالٍ».

٤٣٨٥- غير محفوظ: أخرجه ابن خزيمة [٤٠٦]، وابن حبان [٣٤٧٣]، والبيهقي في «سننه» [١٦٦٩]، والحاكم في «المستدرک» كما في «فتح الباری» لابن رجب [٤/٢٣٦]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ولفظ ابن خزيمة وعنه ابن حبان: (إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال؛ فإن بلالاً لا يؤذن حتى يرى الفجر) ولفظ البيهقي: (إن أم مكتوم رجل أعمى؛ فإذا أذن فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال) وزاد: (قالت عائشة: وكان بلال يبصر الفجر . . . ، قال هشام: وكانت عائشة تقول: غلط ابن عمر).

قلت: وهذا إسناد ظاهره الاستقامة، بل قال ابن خزيمة في «صحيحه» [١/٢١٢]: «خبر هشام ابن عروة: صحيح من جهة النقل» وخالفه البيهقي، فقال عقب روايته: «وحدیث عبید اللہ بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة أصح».

قلت: يشير إلى ما أخرجه البخاري [٥٩٧]، و[١٨١٩]، ومسلم [١٠٩٢]، والنسائي [٦٣٩]، وأحمد [٤٤/٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبید اللہ بن عمرو العمرى عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: (إن بلالاً يؤذن بليل؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) لفظ البخاري في الموضوع الأول.

ومراد البيهقي بتقديمه هذا الحديث على خبر هشام بن عروة: أن فيه الإمساك عن الطعام والشراب حتى أذان ابن أم مكتوم. ووقع في خبر هشام بن عروة العكس، وحدث عبید اللہ عن القاسم أصح إسناداً ومتناً:

١- أما الإسناد: فلأن خبر هشام بن عروة يرويه عنه عبد العزيز الدراوردي، وقد تكلموا في حفظه، فجائز جداً أن يكون وهم في متنه، وقلبه ظهراً لبطن.

فإن قيل: قد تويع عليه الدراوردي؛ تابعه عليه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تغتروا بأذان ابن أم مكتوم، ولكن أذان بلال . . .» أخرجه الحارث في «مسنده» [رقم ١٢٣/ زوائد الهيثمي]، من طريق داود بن المحبر عن حماد به . . .

قلنا: هذه متابعة فاسدة لا تصح؛ وابن المحبر ساقط الحديث عندهم، ولو صححت لكانت مخالفة وليست متابعة؛ لأن رواية الدراوردي موصولة؛ وهذه مرسله كما ترى، =

٤٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُصْعَبٌ، حَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ».

= ثم الحجة على كون الدراوردي قد وهم في متن الحديث على هشام بن عروة: أني رأيت أبا حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٣٠٨]، قد جزم بكون هشام بن عروة قد روى هذا الحديث عن أبيه عن عائشة به مثل رواية القاسم عن عائشة الماضية.

٢- أما من حيث المتن: ففي الباب عن جماعة من الصحابة يؤيد حديث القاسم عن عائشة؛ منها حديث ابن عمر الآتي عند المؤلف [برقم ٥٤٩٢، ٥٥٤١]، وهو في «الصحيحين».

فإن قيل: قد روى إسرائيل عن جده أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة . . . نحو ما رواه الدراوردي عن هشام بن عروة، عند ابن خزيمة [٤٠٨].

قلنا: قد قال ابن خزيمة نفسه عقب روايته: «أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة؛ فإن فيه نظراً؛ فإني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود».

قلت: زيادة على كون أبي إسحاق كان قد اختلط، وسماع إسرائيل منه بأخرة كما نص عليه جماعة من النقاد خلافاً لابن مهدي.

فإن قيل: في الباب أحاديث أخرى تشهد لحديث الدراوردي عن هشام بن عروة . . .

قلنا: على التسليم بصحتها، قد جزم ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بكونها مقلوبة، وأن الصواب مثل حديث القاسم عن عائشة الماضي، وهذا هو الذي استظهره الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» [٤/٢٣٦].

فإن قيل: قد جمع ابن خزيمة وأبي بكر الصَّبَّغِي وغيرهما بين المتعارض من أحاديث هذا الباب؛ وهذا أولى من إهمال بعضها ودعوى القلب فيها، وهو اختيار الحافظ ابن حجر وغيره. قلنا: قد أجبنا عن هذا مع غيره إجابات شافية في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٤٣٨٦ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٨٩٧]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٤]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٣٦١]، وغيرهم من طرق عن مصعب بن عبد الله الزبيرى عن بشر بن السرى عن مصعب بن ثابت الزبيرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا مصعب، تفرد به بشر».

قلتُ: وبشر حافظ ثقة مأمون ثبت؛ رماه بعضهم بقول جهم وهو منه براء، فالعجب للمناوي يُعلِّ الحديث به في «الفيض» [٢/٢٨٦]، ويقول: «فيه بشر بن السري، تُكَلِّم فيه من قبل تجهمه»..

قلتُ: نعم: تُكَلِّم فيه بذلك، وما كل من تُكَلِّم فيه بشيء؛ يثبت عليه بمجرد الكلام، وبشر قد بدرت منه هفوة ظن بعضهم منها أنه يتجهم، ومع ذلك فقد تاب الرجل واعتذر مما صدر منه، وقد شاهده ابن معين وهو مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأى جهم،... كما نقله عنه الحافظ في «تهذيبه» [١/٤٥٠]، ونقل عنه أيضاً أنه كان يقول: (معاذ الله أن أكون جهمياً، وهو مصدق في هذا، وقد كان واعظاً خاشعاً من الصالحين - يرحمه الله - فيا سوء حال المناوي حين يعل الحديث بهذا الرجل الفاضل، ثم يغفل عن علته الحقيقية، وهي قول الحافظ مغلطاي البكجري في «شرح سنن ابن ماجه» [١/١٦٦٨]، بعد أن عزا الحديث لابن عدى وحده: «تفرد به مصعب بن ثابت، وهو ضعيف».

وقال البوصيري في «الإتحاف» [٣/١١٦]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف به...: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مصعب بن ثابت» أما صاحبه الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [٤/١٧٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة».

قلتُ: قد توقف ابن حبان عن توثيقه؛ فإنه لما ذكره في «الثقات» [٧/٤٧٨]، قال: «وقد أدخلته في «الضعفاء»، وهو ممن استخرت الله فيه» وقد ترجمه في «المجروحين» [٣/٢٨-٢٩]، وقال: «منكر الحديث، ممن يتفرد بالمناكير عن المشاهير؛ فلما كثر ذلك منه استحق مجانية حديثه».

وقوله الثاني هو المتبع؛ لكون جميع النقاد على تضعيف مصعب؛ وضعفه أحمد وأبو حاتم وابن معين والدارقطني وابن سعد وأبو زرعة وغيرهم. وساق له ابن عدى هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» وقال الذهبي في «الكاشف»: «لين لغلطه» وقال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث، وكان عابداً».

قلتُ: فلم تجده عبادته وزهده في تمشية حاله، كما لم ينفع فقه أبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك القاضي وأضرابهم أن كانوا ضعفاء في الرواية، فالإسناد منكر من هذا الطريق، =

= لكن اختلف فيه على مصعب بن عبد الله الزبيري، فرواه عنه المؤلف وأحمد بن يحيى الحلواني ومحمد بن إسحاق الصغاني، وإدريس بن عبد الكريم وبهلول بن إسحاق وغيرهم كلهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم جميعاً أحمد بن محمد بن المستلم؛ فرواه عن مصعب فقال: ثنا مالك ابن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ، فأسقط منه (بشر ابن السري) وأبدل: (مصعب بن ثابت) بـ (مالك بن أنس) هكذا أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٣]، من طريق شيخه الحاكم عن أبي بكر ابن أبي دارم عن أحمد بن محمد به . . . قال البيهقي: «كذا قال، وأظنه غلطاً» .

قلت: بل هو كذب له قرون، وابن أبي دارم حافظ معروف إلا أنه كان رافضياً محترقاً، ساقط العدالة مطروح الأمر، وقد كذبه الذهبي في «الميزان» بخبط عريض، ونقل عن الحاكم أنه قال عنه: «رافضى غير ثقة» ونقل عن الحافظ محمد بن أحمد بن حماد الكوفى - وليس بالدولابى - أنه شهد عليه بالوضع، وشيخه ابن المستلم وإن كنت لم أقف على توثيقه بعد، إلا أنه لا يحتمل مثل هذا الباطل، وترجمته فى ت «أريخ بغداد» [٥/ ٩٩] .

وقال البيهقي بعد أن ساق الحديث بالإسناد الأول عن مصعب الزبيري عن بشر بن السري عن مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة بإسناده به . . . قال: (هذا أصح؛ وليس لمالك فيه أصل، ورواه أيضاً أبو الأزهر عن بشر بن السري).

قلت: وهكذا رواه محمود بن غيلان أيضاً عن بشر به . . . عند البيهقي فى «الشعب» ب [٤/ رقم ٥٣١٢]، وللحديث شاهد مرفوعاً من رواية عاصم بن كليب عن أبيه به . . . نحوه . . . عند البيهقي فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٥]، وجماعة وهو واه، مع كونه اختلف فى سنده أيضاً كما ذكره السخاوى فى «القاصد» [ص ٢٠٥] .

وفى الباب أيضاً عن أبى هريرة عند ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٨٨]، وسنده باطل، وعن أسماء بنت يزيد الأنصارية عند ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٤٣]، وسنده مظلم جداً، وعن أم عبد الرحمن بن حسان ابن ثابت عند ابن سعد أيضاً [٨/ ٢١٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٧٧٦]، وسنده ساقط أيضاً .

وله شاهد مرسل عند ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٤١-١٤٢]، وهو مع إرساله ضعيف جداً، ولا يصح فى هذا الباب حديث . والله المستعان . .

٤٣٨٧- حَدَّثَنَا مَصْعَبٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ مَصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْهَقُوا الْقِبْلَةَ».

٤٣٨٧- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣٦١/٦]، والعقيلي فى «الضعفاء» [١٩٦/٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢٨/٥١]، والعسكرى فى «تصحيفات المحدثين» [٣١٨/١]، وابن المقرئ فى «أحاديث الأربعين» [رقم ٣١/ ضمن مجموع جمهرة الأجزاء]، والأثرم كما فى «فتح البارى» لابن رجب [٣/٣١٠]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٥٨٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن بشر بن السرى عن مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . . .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٢]، وسنده منكر كسابقه. قال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلا مصعب؛ ولا عنه إلا بشر» وقال الدارقطنى: «لم يروه إلا مصعب بن ثابت، وليس بالقوى» نقله عنه ابن رجب فى «الفتح» [٣/٣١١]، وقال مغلطاي فى «شرح سنن ابن ماجه» [١/١٦٦٨]: «تفرد به مصعب بن ثابت، وهو ضعيف» وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٢/٣١]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مصعب بن ثابت».

وبه أعله المناوى فى «الفيض» [١/٤٧٩]، وقال: «وقد ضعفوا حديثه» ورمز السيوطى لضعفه فى «الجامع الصغير» [رقم ٩٥٧]، وهو كما قالوا وزيادة.

أما الهيئىمى فله شأن آخر، فإنه قال فى «المجمع» [٢/١٩٨]: «رواه أبو يعلى والبزار، ورجاله موثقون» كذا قال، كأنه اتكأ على ذكر ابن حبان لمصعب بن ثابت فى «الثقات» [٧/٤٧٨]، لكنه غفل عن قول ابن حبان: «وقد أدخلته فى «الضعفاء» وهو ممن أستخير الله فيه» وقد ترجمه فى «المجروحين» [٣/٢٨]، وقال: «منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير . . . . .».

وهذا هو المعتمد الموافق لسائر النقاد فى تضعيف مصعب، وفى ترجمته: ساق ابن عدى والعقيلي هذا الحديث فى «الضعفاء» لهما، وقال الثانى عقب روايته: «لا يُعْرَفُ إلا به، وقد روى بغير هذا الإسناد، وبخلاف هذا اللفظ فى معناه من طريق أصلح من هذا، رواه سهل بن أبى حثمة أن النبى ﷺ قال: «من صلى إلى ستر فليدن منها» وهذا ثابت».

قلت: وهو كما قال، وحديث سهل عند أبى داود والنسائى وجماعة كثيرة، وهو مخرج فى كتابنا: «غرس الأشجار». والله المستعان.

۴۳۸۸- حَدَّثَنَا مِصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادٍ [عَنْ أَبِيهِ]، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَهْجِدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَتَهْجِدُ عِبَادُ بْنُ بَشْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَوْتَهُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، هَذَا عَبَادُ بْنُ بَشْرٍ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَادًا».

۴۳۸۹- حَدَّثَنَا مِصْعَبُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَعْتَدُ عَلَيْهِمْ فَضْلًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ وَأَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ وَعِبَادُ بْنُ بَشْرٍ.

۴۳۸۸- ضعيف: أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» [رقم ۱/ ۱۴۲ مختصره]، والحافظ في «التعليق» [۳/ ۳۸۸]، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . .

قلت: وهذا إسناد حسن لولا أن ابن إسحاق قد عنعنه، وهو مشهور بالتدليس، فهو علة الحديث. وقد علقه البخاري في «صحيحه» [۲/ ۹۴۰]، عقب [رقم ۲۵۱۲]. فالله المستعان.

● تنبيه: قد سقط قوله (عن أبيه)، من إسناد المؤلف في الطبعتين، اللهم إلا أن المعلق على الطبعة العلمية [۴/ ۲۱]، قد استدركه بين معقوفتين في سند المؤلف، ثم علق عليه بالهامش قائلاً: «ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح» -يعنى: «فتح الباري»- ليست في الأصول».

قلت: وقد أحسن صنعاً في إثبات ما أثبتته؛ فإن الحافظ في «الفتح» [۵/ ۲۶۵]، قد ساق إسناد المؤلف به، بل وأخرجه من طريقه في «التعليق» على الصواب بإثبات قوله: (عن أبيه) بين يحيى ابن عباد وعائشة. فانتبه يا رعاك الله.

۴۳۸۹- ضعيف: أخرجه الحاكم [۳/ ۲۵۴]، والطبراني في «الأوسط» [۱/ رقم ۸۹۶]، والبخاري في «تاريخه» [۲/ ۴۷]، ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستيعاب» [۱/ ۲۴۲]، وابن عساكر في «تاريخه» [۹/ ۸۰، ۸۹]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عائشة به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وتابعه الذهبي قائلاً: «على شرط مسلم» . .

قلت: وليس كما قالوا؛ لأن مسلماً لم يخرج لابن إسحاق إلا ما توبع عليه، ثم لو صح أن =

٤٣٩٠ - حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مَسْلَمٍ الْخَوْلَانِيَّ حَجَّ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَتْ تَسْأَلُهُ عَنِ الشَّامِ، وَعَنْ بَرْدِهَا، فَجَعَلَ يَخْبِرُهَا، فَقَالَتْ: كَيْفَ يَصْبِرُونَ عَلَى بَرْدِهَا؟ فَقَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُمْ يَشْرَبُونَ شَرَابًا يُقَالُ لَهُ: الطَّلَاءُ، فَقَالَتْ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ حَبِي، سَمِعْتُ حَبِي، يَقُولُ: «إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الخُمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»، قَالَتْ: وَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ؟ قَالَ: يَدْخُلْنَ

= مسلماً قد احتج به مطلقاً، فإنه لم يحتج به فيما لم يعلم فيه سماعه من شيوخه، لكونه عتيق التديس، فقال الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٥١ / رقم ١٢٥]: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما» وقد عنعنه هنا، فلا يحتج بحديثه.

وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٩ / ٢٤٤]، فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات، إلا ابن إسحاق لعننته».

فإن قيل: قد صرح ابن إسحاق بالتحديث كما نقله عنه الحافظ في «الإصابة» [١ / ٨٣]، قلنا: لم يعز الحافظ سماع ابن إسحاق إلى أحد، وإنما قال: «وقال ابن إسحاق: حدثنا يحيى بن عباد...»، هكذا معلقاً، وعزاه في «الفتح» [٧ / ١٢٥] إلى البخاري والمؤلف والحاكم من طريق ابن إسحاق بالنعنة، فالظاهر أنه طال عليه الأمد؛ فظن أن ابن إسحاق قد ذكر فيه سماعاً، نعم: يحتمل أن يكون قد نقله من (مغازي بن إسحاق) وربما كان ابن إسحاق قد صرح فيه بالسماع، لكن يعكر عليه: أن راوي مغازي ابن إسحاق عنه هو: (يونس بن بكير) وهو من مرويات الحافظ في «المعجم» المفهرس [ص ١٠٢]، والحديث عند الحاكم من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق به معنعناً، فالله أعلم.

٤٣٩٠ - صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه الحاكم [٤ / ١٦٤]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٥٩]، من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث المصري [وقُرَنَ معه إبراهيم بن نسيط عند البيهقي] عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن عبد الله أن أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة... وساق الحديث نحو شرطه الأول فقط.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» وتعقبه الذهبي قائلاً: «قلت: كذا قال... محمد مجهول، وإن كان ابن أخي الزهري فالسند منقطع».

الحمامات، قالت: صدق الله وبلغ حبي، سمعت حبي يقول: «ما من امرأة تصنع ثوبها في غير بيتها إلا لم يحبها من الله ستر».

= قلت: وانقطاعه محتمل أيضاً إن لم يكن محمد هذا بابن أخي الزهري؛ لأنه لم يذكر فيه سماعاً من أبي مسلم الخولاني، وسعيد بن أبي هلال من ثقات المصريين؛ ولم يتكلم فيه أحد بحجة، إلا ما نقله الساجي عن أحمد، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله» وللمرفوع من الحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . .

فلشطره الأول: طريق آخر يرويه محمد بن راشد الخزاعي الشامي عن أبي وهب الكلاعي عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: (إن أول ما يكفئ - يعني الإسلام - كما يكفئ الإناء - يعني الخمر - فقيل: كيف يا رسول الله، وقد بين الله فيها ما بين؟! قال رسول الله ﷺ: يسمونها بغير اسمها؛ فيستحلونها) أخرجه الدارمي [٢١٠٠]، من طريق زيد بن يحيى عن محمد بن راشد به . . . وعزاه الحافظ إليه في «الفتح» [٥٢/١٠]، إلا أنه قال: «بسندين من طريق القاسم . . .».

وليس كما قال، بل السند إلى القاسم حسن مقبول إن شاء الله؛ فزيد بن يحيى هو ابن عبيد الخزاعي الثقة المأمون، ومحمد بن راشد الخزاعي مختلف فيه، ضعفه الدارقطني وابن حبان وابن خراش، وكذا النسائي في رواية عنه، لكن الجمهور على توثيقه والثناء عليه؛ فقد وثقه أحمد وابن معين والنسائي في رواية عنه، وابن المديني ودحيم وغيرهم، ومشاه يعقوب بن شيبة والجوزجاني وابن عدى وأبو حاتم والساجي وغيرهم، وما أحسن قول أبي حاتم عنه: «صدوق حسن الحديث». وهو شامي معروف، وقد مضى توثيق دحيم له، وهو بكدي أخ ومن أعرف الناس به . . .

وشيخه أبو وهب الكلاعي هو عبيد الله ابن عبيد الشامي، وثقه دحيم وغيره. وهو من رجال أبي داود وابن ماجه، وقد تابعه سليمان بن موسى الشامي على نحوه عن القاسم: عند الطبراني في «مسند الشاميين» [١/٧٤٩]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢١٩]، وابن أبي عاصم في «الأوائل» [رقم ٦٤]، والحسن الخلال في «المجالس العشرة» [رقم ٧٨]، وغيرهم، لكن في سنده إلى موسى لين، وتابعهما: الفرات بن سلمان عن القاسم عن عائشة به نحوه، دون موضع الشاهد منه، كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٧٣١].

ولهذا الشطر من الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ فراجع «الصحيح» [١/١٣٦ رقم ٩٠]، للإمام.

٤٣٩١- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ،  
عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ، وَطَيَّبَتْهُ لِإِحْلَالِهِ طَيِّبًا لَا  
يَشْبَهُ طَيِّبِكُمْ هَذَا، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ بَقَاءٌ.

٤٣٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنِ  
أَبِي سَعْدٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ

= وَأَمَّا شَطْرُهُ الثَّانِي: فَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوُهُ، يَأْتِي بَعْضُهَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ [بِرَقْمِ  
٤٦٨٨٠]، وَلَهُ شَوَاهِدٌ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ.

٤٣٩١- صحیح: أخرجه مسلم [١١٨٩]، والنسائي [٢٦٨٧، ٢٦٨٨]، والشافعي [٥٥٥]،  
والحميدي [٢١١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٧٣٦]، وتام في «فوائده» [رقم ١٤]،  
وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٩٨-٢٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٤٨]، وابن حزم في  
«حجة الوداع» [رقم ١٦٩، ٢١٠]، والذهبي في «سير النبلاء» [٣٢٧/٩]، والفسوي في  
«المعرفة» [٦١/٣]، وغيرهم من طريقين عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . . . ولفظ  
مسلم والشافعي والبيهقي والحميدي والفسوي وابن عبد البر: (طيبت رسول الله ﷺ لحرمه  
حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) وهو رواية لابن حزم والنسائي، وزاد النسائي وحده:  
(بعد ما رمى جمرَةَ الْعَقْبَةِ . . .) قبل قوله: (قبل أن يطوف بالبيت) ولفظ تمام: (طيب رسول  
الله ﷺ بطيب ليس فيه ثفل).

قلت: وإسناده حجة؛ وقد تويع الزهري على نحوه؛ وكذا تويع عروة على نحوه أيضاً؛ وقد  
استوفينا طرقه عن عائشة في «غرس الأشجار» وانظر الآتي [برقم ٤٧١٢، ٤٨٣٣].

٤٣٩٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الحاكم [١٥٣/٢]، وابن راهويه [١٦١٦]، والحارث في  
«مسنده» [٢/رقم ٦٧١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٨٨/٢١]، والطبراني في «الأوسط»  
[٦/رقم ٥٦٢٨]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦٣٤٠/أطرافه]، والخرائطي في «اعتلال  
القلوب» [رقم ٤٢١]، وفي «مساوي الأخلاق» [ص ١٥٦/رقم ٤٠٨/ طبعة مكتبة الساعي]،  
وغيرهم من طرق عن أبي سعد [وسقط (أبو سعد) من سند الحاكم] عن عمرو بن مرة عن أبي  
البخترى عن عائشة به . . . نحوه، وهو عند ابن راهويه بالفقرة الأولى والثانية فقط، وعند  
الخرائطي بالفقرة الأولى والأخيرة فقط، وهو عند أبي عوانة [رقم ٥٢٤٠]، =

اللَّهُ ﷻ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ أَجَارَتْ عَلَيْهِمْ جَارِيَةٌ فَلَا تَخْفِرُوهَا، فَإِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يُعْرَبُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= بالفقرة الثالثة فقط . ولفظ الطبراني : (لكل غادر لواء يوم القيامة ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، من أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل).

قال الدارقطني : «غريب من حديث أبي سعد سعيد بن المرزبان البقال عن عمرو بن مرة . . .» . قلت : وسعيد هذا منكر الحديث كما قاله أحمد والبخاري وغيرهما، وتركه الفلاس والدارقطني وغيرهما، وضعفه سائر النقاد . وقد تصحفت كنيته (أبو سعد) إلى : (أبي سعيد) عند ابن راهويه والخرائطي في «الاعتلال» .

وقد أغرب الهيثمي جداً، فقال في «المجمع» [ ٥ / ٥٩٤ ] : «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن أسعد، وثقه ابن حبان، وضعفه أبو زرعة، وبقية رجاله رجال الصحيح» كذا قال، ومحمد بن أسعد هذا كنيته أبو سعيد، فكان (أبا سعد) قد تصحفت في نسخة الهيثمي من «مسند أبي يعلى» إلى : (أبي سعيد) فظنه (محمد بن أسعد)، وهذا طراز آخر من أوهام الهيثمي في الرجال، وغفل عن كون محمد بن أسعد هذا متأخر الطبقة عن إدراك عمرو بن مرة، بل ذكر المزى في ترجمته [ ٢٤ / ٤٢٩ ]، أنه يروى عن أبي إسحاق الفزاري، وأنت ترى أن أبا إسحاق الفزاري قد روى هذا الحديث عن (أبي سعد) عند المؤلف وغيره .

ثم العجب : أن (أبا سعد) قد وقع وصفه بـ (البقال) عند الطبراني، وقف عليه الهيثمي كما في «المجمع» [ ٥ / ٥٩٥ ]، ولم يستفد منه في تعيين أبي سعد في سند المؤلف .

وأبو سعد البقال هذا : هو سعيد بن المرزبان راويه عن عمرو بن مرة، ثم العجب الذي ولد العجب : أن ترى المناوي يقر الهيثمي على كلامه الماضي في «الفيض» [ ٣ / ٥٦٥ ]، ثم ينسى كل هذا، ويقول في كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [ ٢ / ٣٨ ] طبعة مكتبة الشافعي] بعد أن ذكر عزو السيوطي الحديث إلى الحاكم، قال : «ورواه عنها - يعني عائشة - أيضاً : الموصلي - يعني أبا يعلى - ورجاله رجال الصحيح» كذا قال، وتالله ما رأيت كاليوم عجبا ! متى كان (أبو سعد البقال) أو : (محمد بن أسعد) من رجال «الصحيح»؟! والرجلان ساقطا الحديث .

ثم يجيء دور الحاكم أبي عبد الله، فتراه يقول عقب روايته : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه . . .» .

٤٣٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ، قَالَ: جَلَسَ رَجُلٌ بِنَاءِ حَجْرَةِ عَائِشَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْلَا أَنِّي كُنْتُ أُسْبِحُ لَقُلْتُ لَهُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسْرَدِكُمْ، إِنَّمَا كَانَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلًّا، تَفْهَمُهُ الْقُلُوبُ .

= قلتُ: لو أخرجاه من هذا الطريق، لضاعت الثقة بكتابهما، كما ضاعت بكتاب ابن البيع إلى الأبد، لكن للفقرة الأولى والثالثة من الحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة: فيشهد للفقرة الأولى منه: حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور . . . .) وفيه: (وذمة المسلمين واحدة . . . .) أخرجه مسلم وجماعة كثيرة، وقد مضى تخريجه عند المؤلف [برقم ٢٦٣، ٢٩٦] . .

٢- ويشهد للفقرة الأخيرة المتعلقة بالغازي: حديث أبي سعيد الماضي [برقم ١١٠١]، و[رقم ١٢١٣، ١٢٤٥، ١٢٩٧]، وحديث أنس الماضي [برقم ٣٣٨٢، ٣٥٢٠]، ويأتي عن ابن مسعود وغيره .

أما الفقرة الثانية: (فإن أجارت عليهم جارية فلا تخفروها) فلم أجد ما يشهد لها بلفظها أو بالقرب منه، وإنما المحفوظ ما وقع في حديث علي بن أبي طالب المشار إليه آنفاً: (فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . . .) فانظر تمامه في الماضي [برقم ٢٩٦]، فأرى أن أبا سعد البقال - وهو سعيد بن المرزبان - قد روى تلك الجملة بالمعنى فأساء نقلها، وهو آفة إسناد الحديث هنا .

ثم نظرت: فرأيت في الإسناد علة أخرى، وهي أن أبا البختري واسمه: (سعيد بن فيروز) روايته عن عائشة مرسلة؛ كما نص عليه أبو حاتم الرازي عند ابنه في «المراسيل» [ص ٧٨]، وعنه الحافظ في «التهذيب» [٤/ ٧٣]، والصلاح العلاني في «جامع التحصيل» [ص ١٨٣]، والله المستعان .

٤٣٩٣- صحيح: أخرجه البخاري [٣٣٧٥]، معلقاً، ووصله مسلم [١٤٩٣]، وأبو داود [٣٦٥٥]، وأحمد [١١٨/٦، ١٥٧]، وابن حبان [١٠٠، ٧١٥٣]، والبيهقي في «المدخل» [رقم ٤٨٢، ٤٨٣]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [رقم ١١٠٠٠]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٥٩٠ / طبعة الفاروق]، والخطيب في الجامع [رقم ٩٩٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٠]، والذهلي في «الزهریات» كما في «الفتح» [٦/ ٥٧٨]، وجماعة من طرق =

٤٣٩٤ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لِأَفْتَلِ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبِيعُ بِالْهَدْيِ وَهُوَ مَقِيمٌ عِنْدَنَا لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ.

= عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه، وليس عند الجميع - سوى البيهقي في الموضع الثاني - قوله: (إنما كان حديث رسول الله ﷺ فصلاً تفهمه القلوب) وعند البيهقي: (تفهمه القلوب).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» كما في «التغليق» [٤/ ٥٠]، مثل سياق المؤلف به . . .

وقد رواه جماعة عن الزهري به نحوه، غير يونس بن يزيد، منهم ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال: (جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة - رضی اللہ عنہا - وهي تصلي؛ فجعل يقول: اسمعي يارية الحجرة . . . مرتين، فلما قضت صلاتها قالت: ألا تعجب إلى هذا وحديثه؟! إن كان رسول الله ﷺ ليحدث الحديث لو شاء العاد أن يحصيه أحصاه) أخرجه أبو داود [٣٦٥٤] - واللفظ له - والبخاري [٣٣٧٤]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٤٣٣/ ٦]، وفي «الأنوار» [٣٣٢]، والحميدي [٢٤٧]، والمؤلف [برقم ٤٦٧٧]، والبيهقي في «المدخل» [رقم ٤٨١]، وغيرهم.

وقال الحميدي عقب روايته: «لم يسمعه سفيان من الزهري».

قلت: ولا ابن عيينة فيه شيخ آخر، فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه أيضاً . . . عند مسلم [٢٤٩٣]، وبيحشلى في «تاريخ واسط» [ص ٢٢٢]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٥٩١]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٦/ ٥٧٨]. والله المستعان.

٤٣٩٤ - صحيح: أخرجه مسلم [١٣٢١]، وأحمد [٦/ ١٩١]، [٢١٢]، وابن حبان [٤٠١٠]، والبيهقي في «سننه» [٩٩٦٩]، وابن راهويه [٦٩٤]، وابن أبي داود في «مسند عائشة» [رقم ٣٢]، وابن طهمان في «المشيخة» [رقم ١٥٢]، والخطيب في «تاريخه» [٦/ ١٣٢]، والطحاوي في «المشکل» [٧٣/ ١٤]، [٧٤]، وفي «شرح المعاني» [٢/ ٢٦٦]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه، وليس عند الجميع - سوى البيهقي - قوله في آخره: (بلغنا أن زياداً . . . إلخ).

بلغنا أن زياداً بعث بهدى، وتجرد، فقالت: وهل كانت له كعبة يطوف بها حين لبس الثياب؟! فإننا لا نعلم أحداً تحرم عليه الثياب ثم تحل له حتى يطوف بالكعبة.

٤٣٩٥ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مَسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟ قال: «نَعَمْ»، فقالت لها عائشة: تربت يداك! فقال النبي ﷺ: «دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ؟ إِذَا عَلَا مَأْوَاهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الرَّجُلُ أَخْوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءَ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَشْبَهَهُ».

= قلت: قد تويع هشام على نحوه عن أبيه: تابعه الزهرى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٩٤٢]، وله طرق أخرى يأتى المزيد منها.

٤٣٩٥ - صحيح: أخرجه مسلم [٣١٤]، وأحمد [٩٢/٦]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٥]، [٢١٠٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٥٦] - وعنده معلقاً - والطحاوى فى «المشکل» [٢٠٨/٦]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٣٠]، وغيرهم من طريق يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن أبيه عن مصعب بن شيبة عن مسافع بن عبد الله عن عروة عن عائشة به. نحوه. وعند مسلم والبيهقى فى آخره: (وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه) وعند أبى عوانة: (وإذا علا ماءها أشبه الولد الوالد).

قلت: ورجاله ثقات سوى مصعب بن شيبة، فهو مختلف فيه، وإلى الضعف أقرب، لكن لم يكن مسلم يخرج لأمثاله إلا ما تابعهم «الثقات» عليه، فرواه الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه... فى سياق أتم دون قوله فى آخره: (إذا علا ماؤها... ) إلى آخره.

أخرجه مسلم [٣١٤]، وأبو داود [٢٣٧]، والنسائى [١٩٦]، والدارمى [٧٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٤]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/رقم ١٧٤٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣٣٣-٣٣٤/٨]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٣٠]، وغيرهم.

لكن اختلف فيه على الزهرى، بل وخولف هو ومسافع فى سنده عن عروة، كما بسطناه فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك طرقه وشواهد مع أحاديث الباب. والله المستعان.

۴۳۹۶ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيَّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءِ يَوْكِي أَعْلَاهُ، وَهُوَ عَزْلَاءُ، نَنْبِذُهُ بِالْغَدَاةِ فَيَشْرِبُهُ بِالْعَشِيِّ، وَنَنْبِذُهُ بِالْعَشِيِّ فَيَشْرِبُهُ بِالْغَدَاةِ .

۴۳۹۷ - حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزَبَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

۴۳۹۶ - صحيح: أخرجه مسلم [۲۰۰۵]، والترمذى فى جامعه [۱۸۷۱]، وفى «علله» [رقم ۳۶۳]، وابن حبان [۵۳۸۵]، وأبو داود [۳۷۱۱]، والطبرانى فى «الأوسط» [۳/رقم ۳۷۴۵]، و[۷/رقم ۷۵۴۶]، والبيهقى فى «سننه» [۳۴، ۱۷۱۹۵]، والبغوى فى «شرح السنة» [۴۸۹/۵]، وفى «الأنوار» [رقم ۱۰۱۱]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [۱/۱۸۲]، وغيرهم من طرق عن عبد الوهاب الثقفى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أمه عن عائشة به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث يونس بن عبيد إلا من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن عائشة أيضاً» وقال عقب روايته فى: «العلل»: «سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث، فقال: هو حديث له علة، يقولون: عن عائشة هذا الحديث موقوفاً» . . .

قلت: قد روى هذا الحديث من غير وجه عن عائشة مرفوعاً كما أشار الترمذى آنفاً؛ فإذا أوقفه بعضهم عنها؛ لم يكن ذلك بجارح فى وصل من وصله .

وقال الطبرانى عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن يونس بن عبيد إلا عبد الوهاب الثقفى). قلت: وهما حافظان إمامان، والحسن البصرى شيخ من شيوخ الإسلام؛ وقد رُمى بالتدليس، وكنا نتوقف فى عنعنته، حتى صح لدينا أنه مقل من التدليس؛ ومن كان كذلك؛ فحديثه على الاتصال دائماً ما لم يظهر الانقطاع فيه ببرهان بين، وأمه اسمها خيرة مولاة أم سلمة روى عنها جماعة أكثرهم ثقات؛ وذكرها ابن حبان فى «الثقات» واحتج بها مسلم كما ترى؛ فقول الحافظ عنها فى «التقريب» [۱/۷۴۶]: «مقبولة» غير مقبول منه، بل هى امرأة مشهورة محتج بها. وقد استوفينا طرق الحديث عن عائشة فى «غرس الأشجار بتخرىج متقى الأخبار» أعاننا الله عليه .

۴۳۹۷ - صحيح: أخرجه البخارى [۲۴۵۳، ۲۵۴۲، ۲۷۲۳]، ومسلم [۲۷۷۰]، وأبو داود [۲۱۳۸]، وابن ماجه [۱۹۷۰]، وأحمد [۱۷۱/۶، ۱۹۴]، والدارمى [۲۲۰۸]، =

الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسافر أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها أخرجها.

٤٣٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنِي عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلَغُونَ أَنْ يَكُونُوا مِائَةً فَيَشْفَعُوا لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

= وابن حبان [٤٢١٢]، وعبد الرزاق [٩٧٤٨]، وابن أبي شيبه [٢٣٣٨٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٢٣، ٨٩٢٩، ١١٣٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٢٤]، والبيهقى في «سننه» [١٤٥١٠]، والطحاوى في «شرح المعاني» [٣٨٣/٤] وفي «المشکل» [١٥٣/٢]، وابن راهويه [٧٢٩، ٧٣٠، ١١٠٣، ١١٠٤]، وابن الجارود [٧٢٣، ٧٢٥]، وجماعة من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . نحوه. وهو عند البخارى ومسلم والبيهقى وعبد الرزاق وابن حبان وأحمد وأبى داود فى سياق أتم؛ وهو رواية النسائي وابن راهويه، وبعضهم ذكره فى سياق قصة الإفك بطولها.

قلت: وسيأتى من هذا الطريق مطولاً فى سياق حادثة الإفك عند المؤلف [برقم ٤٩٣٥]، وفيه قرن الزهرى جماعة مع عروة فى سنده، ويأتى أيضاً عند المؤلف [برقم ٤٩٢٧]. واللّه المستعان.

٤٣٩٨- صحيح: أخرجه مسلم [٩٤٧]، والترمذى [١٠٢٩]، والنسائي [١٩٩١، ١٩٩٢]، وأحمد [٢٦٦/٣، ٤٠]، وابن حبان [٣٠٨١]، وعبد الرزاق [٦٥٨١]، وابن أبى شيبه [١١٦٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٦٩٤]، والحميدى [٢٢٢]، وإسماعيل القاضى فى «جزء فيه أحاديث أبوب السختيانى» [رقم ٤٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٠٦/١٦، ٣٠٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٥٦٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٠١١]، والطحاوى فى «المشکل» [١٤١/١، ١٤٣]، وغيرهم من طرق عن أبوب السختيانى عن أبى قلابه عن عبد الله ابن يزيد رضيع عائشة عن عائشة به نحوه. ووقع عند مسلم والنسائي وأحمد والبيهقى والطحاوى فى آخره من قول سلام بن أبى مطيع: «فحدثت به شعيب بن الحبحاب فقال: حدثنى به أنس بن مالك عن النبى ﷺ». . .

٤٣٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأُرْزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو زَكِيْرٍ الْمَدْنِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يَذْكُرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا الْبَلْحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا أَكَلَ ابْنَ آدَمَ غَضِبَ، يَقُولُ: بَقِيَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلْقَ بِالْجَدِيدِ»

= قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

قلتُ: والقول قول من وصله؛ وقد توبع عليه أيوب: تابعه خالد الحذاء على نحوه عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة به . . . عند أحمد [٩٧/٦]، والطيالسي [٧٦٩]، وغيرهما، لكن اختلف على خالد في سنده كما ذكره الدارقطني في «عله» [٢٦٦/٣]، وابن أبي حاتم في «العلل» أيضاً [رقم ١٠٦٨]، والمحفوظ عنه: هو الوجه الماضي. وللحديث شواهد.

٤٣٩٩ - منكر: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٦٧٢٤]، وابن ماجه [٣٣٣٠]، والحاكم [٤/١٣٥]، والبيهقي في «الشعب» [٥/رقم ٥٩٩٩، ٦٠٠٠]، وابن عدى في «الكامل» [٧/٢٤٣]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/١٢٠]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/٤٢٧]، والخليلي في «الإرشاد» [١/١٧٢]، وابن السني وأبو نعيم كلاهما في (الطب) كما في «اللائح المصنوعة» [٢/٢٠٧]، والخطيب في «تاريخه» [٥/٢٥٣]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/٢٥-٢٦]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/١٣٤]، وأبو الحسن الحماني في «الفوائد المتقاة» [٩/٢٠٧/٢]، وهبة الله الطبري في «الفوائد» [١/١٣٤/٢]، واستغربه؛ والحاكم أيضاً في «المعرفة» [ص ١٥٦]، والبيهقي أيضاً في «الأدب» [رقم ٤٣٣]، وغيرهم من طرق عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال النسائي عقب روايته كما في «التحفة» [رقم ١٧٣٣٤]: «حديث منكر» وسقط ذلك من مطبوعة «السنن الكبرى» وقال الحاكم عقب روايته في «المعرفة»: «تفرد به أبو زكير [بالأصل: زكريا] وهو غلط» عن هشام بن عروة، وهو من أفراد البصريين عن المدنيين؛ فإن يحيى بن محمد بن قيس بصرى مخرج حديثه في كتاب مسلم، وهشام بن عروة بن الزبير مدني».

قلتُ: وسكت عنه في «المستدرک»، لكن قال الذهبي في «تلخيصه»: «حديث منكر» ومثله قال في ترجمة يحيى بن محمد من «الميزان» [٤/٤٠٥]، وقال ابن الجوزي عقب روايته: (قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، =

= وقال ابن حبان : وهو يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد ؛ فلا يحتج به ، روى هذا الحديث ، لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ . . . » ثم قال ابن الجوزي : ( هذا قدح ابن حبان في يحيى ، وقد أخرج عنه مسلم بن الحجاج ، ولعل الزلل كان من قبل ابن شداد - يعنى محمد ابن شداد راويه عن أبي زكير في بعض طرقه - وقد قال الدارقطني : محمد بن شداد المسمعى لا يكتب حديثه » .

قلت : وهذه محاولة فاشلة لتعصيب الجناية برقبة هذا المسمعى ، ولم يصب ابن الجوزي رميته ؛ لكون المسمعى لم ينفرد به عن يحيى بن محمد أبي زكير ، بل تابعه عليه جماعة كثيرة ؛ فالمسمعى برىء من عهدة هذا الحديث كما قال السيوطى فى « اللآلىء » [ ٢ / ٢٠٦ ] ، يتعقب ابن الجوزى ، وقد أصاب فى ذلك ؛ فالحديث حديث أبى زكير ؛ هو المنفرد به ، وأنكره عليه النقاد ، والإسناد ثابت إليه به .

قال الخطيب عقب روايته : « تفرد برواية هذا الحديث عن هشام : أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس » ، وقال ابن عدى عقب روايته : « هذا يعرف بيحيى بن محمد بن قيس المعروف بأبى زكير ، ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره » ومضى قول العقيلي فيه سابقاً ، وقال البيهقى فى « الآداب » : « تفرد به أبو زكير » ومضى قول الدارقطني أيضاً عن تفرد به ؛ وقال العلامة ابن مفلح فى « الآداب الشرعية » [ ٢ / ٤٩٣ ] ، بعد أن ساق الحديث : « ومدار حديث عائشة هذا على أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس متكلم فيه ؛ وقد أنكر الأئمة عليه هذا الحديث وغيره ، وذكره ابن الجوزى فى « الموضوعات » .

قلت : وفى ترجمته ساق ابن حبان هذا الحديث من « المجروحين » وقال : « هذا كلام لا أصل له من حديث النبى ﷺ » وكذا أنكره عليه ابن عدى فى « الكامل » وساقه له مع غيره ثم قال فى ختام ترجمته : « وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث التى بيتتها » .

وبه أعله ابن طاهر فى « معرفة التذكرة » [ ١ / ٤٩ ] ، وقال : « أنكر عليه روايته » ومثله ابن الصلاح فى « معرفة أنواع علوم الحديث » [ ص ٤٦ ] ، وقال عنه : « لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد » وكذا أعله به البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » [ ٢ / ١٧٠ ] ، وجماعة كثيرة من المتأخرين ؛ حتى قال المناوى فى « التيسير بشرح الجامع الصغير » [ ٢ / ٤٣٣ ] طبعة مكتبة الشافعى ، : ( حديث منكر اتفاقاً » .

۴۴۰ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،  
عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ  
حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ».

= أما قول الخليلي عقب روايته في «الإرشاد»: «هذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه» فتعقبه الذهبي في «سير النبلاء» [۹/ ۲۹۹]، قائلاً: «قلت: بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا» وقال العلامة المعلمي اليماني في «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ۱۸۱ / الطبعة العلمية]: (الحديث ثابت عن أبي زكير، وهو بصري أعمى ضعفه، ولم يقل أحد: إنه ثقة ولخص حاله في «التقريب» بقوله: «صدوق يخطئ كثيراً» وإنما أخرج له مسلم حديثاً واحداً قد رواه من غير طريقه؛ فهو متابعه، وهو حديث «آية المنافق ثلاث» فأما الحديث «كلوا البلح . . إلخ» فلم يروه غيره؛ وهو بسند كالشمس، ومثته ركيك؛ فالظاهر أن أبا زكير غلط في إسناده، سمعه من بعض القصاص؛ فتوهم أنه سمعه بذلك السند. قلت: وهذا كلام جيد تلوح منه رسوخ قدم صاحبه في هذا الفن، وهل ثم عطر بعد عروس؟! فرحم الله المعلمي وغفر له! .

۴۴۰ - صحيح: أخرجه أبو داود [۴۳۹۸]، والنسائي [۳۴۳۲]، وابن ماجه [۲۰۴۱]، والترمذي في «علله» [رقم ۲۴۵]، وأحمد [۶/ ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۴۴]، والدارمي [۲۲۹۶]، وابن حبان [۱۴۲]، والحاكم [۲/ ۶۷]، وابن أبي شيبه [۱۹۲۴۶]، والبيهقي في «سننه» [۱۱۲۳۵]، ۱۱۹۳۶، ۱۵۷۵۶، [۲۱۳۸۹]، وابن راهويه [۱۷۱۳]، وابن الجارود [۱۴۸، ۸۰۸]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ۲۲۸۴]، والطحاوي في «المشكل» [۱۰/ ۱۲]، وفي «شرح المعاني» [۲/ ۷۴]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان [وسقط (حماد بن أبي سليمان) من سند ابن الجارود في الموضوع الثاني، وكذا عند الطحاوي في «شرح المعاني»] عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . فعند أبي داود والترمذي وابن راهويه: (وعن المبتلى حتى يبرأ . . .) وهو رواية لابن ماجه وأحمد؛ بدل: (وعن المجنون حتى يفيق) وعند الحاكم: (وعن المعتوه حتى يعقل) وهو رواية لأحمد أيضاً والبيهقي والدارمي؛ وابن المنذر؛ ووقع عند ابن راهويه والطحاوي في «شرح المعاني» وأبي داود وابن ماجه والنسائي: (وعن الصبي حتى يكبر) وهو رواية لابن الجارود، بدل قوله: (وعن الصبي حتى يحتلم) وعند الترمذي: (حتى يعقل) وهو رواية لأحمد والدارمي، =

= وعند الطحاوى فى «المشكّل»: (حتى يبلغ . . .) وهو رواية للبيهقى؛ والحديث عند ابن أبى شيبة دون الفقرة الثانية والثالثة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وزعم الإمام فى «الإرواء» [٥/٢]، أن الذهبى قد وافق الحاكم عليه، ثم قال: «وهو كما قالوا، فإن رجاله كلهم ثقات احتج به مسلم برواية بعضهم عن بعض، . . .».

قلت: وغفل عن كون مسلم إنما أخرج لحماذ بن أبى سليمان مقروناً، وحماذ فيه كلام معروف، قد استوفيناه فى «غرس الأشجار» وقد لخص الحافظ حاله فى «التقريب» بقوله: «فقيه صدوق له أوهام، ورمى بالإرجاء»، وهو تلخيص قوى بشأنه؛ لكن فى روايته عن إبراهيم النخعى شىء، غير أنه مكثر من الرواية عنه، وقد كان حماذ أوفى أصحاب إبراهيم، بل كان فقيه الكوفة فى وقته، وكان فيه خيلاء وتيه، واللّه يسامحه، فما هو بالمعصوم، ويكفى أنه صدوق فى الرواية؛ والإسناد عندى حسن صالح؛ وقد صححه الحاكم كما مضى؛ وكذا صححه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٢٢٦/٣]، ونقل الزيلعى فى «نصب الراية» [٢٠٩/٤]، عن الإمام تقي الدين القشيرى أنه قال فى «الإمام»: «هو أقوى إسناداً من حديث على» قال صاحب «البدر المنير» [٢٢٧/٣]: «قلت: لا شك فى ذلك، ولا مرية».

واعترض ذلك الإمام فى «الإرواء» [٥/٢]، وقدّم عليه حديث على الماضى عند المؤلف [برقم ٥٨٧]، وليس كما ذهب إليه، والصواب هو ما قاله شيخ الإسلام ابن دقيق العيد، وتبعه عليه ابن الملقن أنفاً؛ بل حديث عائشة هذا هو أصح شىء فى هذا الباب على الإطلاق، وقد اعتل بعض أصحابنا فى الغمز من حديث عائشة بما نقله صاحب «البدر المنير» [٢٢٦/٣]، عن ابن الجنيد أنه قال فى «سؤالاته لابن معين»: «قال رجل ليحيى بن معين: هذا الحديث عندك - يعنى حديث عائشة - واه؟! فقال: ليس يروى هذا إلا حماذ بن سلمة عن حماذ، يعنى ابن أبى سليمان».

قلت: لم يخف علينا أن فى رواية حماذ بن سلمة عن حماذ بن أبى سليمان بعض اللين، لكن الأصل فى روايته عنه: الاستقامة حتى يظهر الخلل. ولو كان الحديث عند ابن معين غير محفوظ لصاح به، وقد قال الترمذى عقب روايته فى «العلل»: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظاً، قلت له: روى هذا الحديث غير حماذ؟! قال: لا أعلمه».

٤٤٠١- حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن عاصم، عن تباله بنت يزيد العبشمية، عن عائشة، قالت: كان ينبذ للنبي ﷺ في سقاء، فنأخذ قبضة من زبيب أو قبضة من تمر فنطرحها في السقاء، ثم نصب عليها الماء ليلاً فيشربه نهاراً، أو نهاراً فيشربه ليلاً.

٤٤٠٢- حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كُفِنَ رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض، سحولية من كرسف، ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ، أما الحلة فإنما شبه على الناس فيها أنها اشترت له ليكفن فيها، فتركت الحلة، فأخذها عبد الله بن أبي بكر، قال: أحبسها أكفن فيها، ثم قال: لورضيها الله لرسوله لكفن فيها، فباعها وتصدق بثمانها.

= قلت: وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة . . . مضى منها حديث علي [برقم ٥٨٧]، وقد استوفينا الكلام عليه في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت صححه المتقدمون والمتأخرون إلا بعضهم، وقد قال شيخ الإسلام النميري في «مجموع الفتاوى» [١١/١٩١]، وفي «الفرقان» [ص ٤٠]: (اتفق أهل «المعرفة» على تلقيه بالقبول).

٤٤٠١- ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن ماجه [٣٣٩٨]، وأحمد [٤٦/٦]، وغيرهما من طرق عن عاصم الأحوال عن تباله بنت يزيد العبشمية عن عائشة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد لا يصح؛ أفته تباله تلك، فهي امرأة لا تعرف كما قال الذهبي في «الميزان» ومثله الحافظ في «التقريب» وقال الشوكاني في النيل [٥٩/٩]: «مجهولة» وهو كما قالوا، ووقع اسمها عند ابن ماجه: (بنانة) وللحديث طريقان آخران عن عائشة به نحوه . . .

ولا يصحان أيضاً، كما بسطناه في «غرس الأشجار» والمحفوظ عن عائشة إنما هو بنحو السياق الماضي [برقم ٤٣٩٦]، دون قوله هنا: (فنأخذ قبضة من زبيب أو قبضة من تمر، فنطرحها في السقاء، ثم نصب عليها الماء).

٤٤٠٢- صحيح: أخرجه مسلم [٩٤١]، والبيهقي في «سننه» [٦٤٧٠]، وفي «الدلائل» [رقم ٣٢٠٨]، وابن راهويه [٧٧٠]، وغيرهم من طرق صحيحة عن أبي معاوية الضرير عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

٤٤٠٣ - حَدَّثَنَا سَرِيحٌ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قدم رسول الله ﷺ من سفر، قالت: فعلقت على بابي قرام ستر فيه الخيل أو لوات الأجنحة، فلما رآه رسول الله ﷺ قال لى: «تَنْزِعِيهِ».

= قلتُ: رواه يحيى بن يحيى وابن أبي شيبه وأبو كريب وسريح بن يونس وهناد بن السرى وغيرهم عن أبي معاوية على السياق الماضى؛ وخالفهم أحمد بن عبد الجبار العطاردى، فرواه عن أبي معاوية بإسناده به عن عائشة قالت: (كفن رسول الله ﷺ فى بردى حبرة كانا لعبد الله ابن أبى بكر، ولف فيهما، ثم نزعا عنه؛ فكان عبد الله بن أبى بكر قد أمسك تلك الحلة لنفسه حتى يكفن فيها إذا مات . . .) وذكر باقيه نحو المؤلف؛ أخرجه الحاكم [٥٤٣/٣] - واللفظ له - وعنه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٢٠٩].

والسياق الأول هو المحفوظ؛ وأحمد بن عبد الجبار تركه جماعة، وكذبه بعضهم، وضعفه الآخرون، ووثقه من لم يُبَرِّ حاله، لكن سماعه للسيرة من يونس بن بكير صحيح كما قال الحافظ فى «التقريب» وقد توبع أبو معاوية الضرير عليه: تابعه جماعة كثيرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . دون قصة عبد الله بن أبى بكر فى آخره، منهم عبد العزيز الدراوردى، وتأتى روايته عن هشام عند المؤلف [برقم ٤٨٢٨]، وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٤٠٣ - صحيح: أخرجه النسائى [٥٢٥٢]، وأحمد [٢٢٩/٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٣٦]، وابن راهويه [٩٠٣]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٧٤٦]، وغيرهم من طرق عن أبى معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند بعضهم نحوه. قلتُ: هكذا رواه أبو معاوية الضرير عن هشام، وله فيه إسناد آخر يرويه عن داود بن أبى هند عن عزرة عن حميد بن عبد الرحمن عن سعد بن هشام عن عائشة به نحوه . . . . وزاد: (فإنه يذكرنى فى الدنيا) أخرجه الترمذى [٢٤٦٨]، وابن حبان [٦٧٢]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٧٤٥]، وغيرهم.

● وقد توبع أبو معاوية على الوجهين جميعاً:

١ - فتابعه على الوجه الثانى: حماد بن سلمة وغيره كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٤٦٨]، وهناك يكون تمام الكلام عليه.

۴۴۰۴ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان ضجاع رسول الله ﷺ الذي ينام عليه بالليل من آدمٍ محشواً ليفاً .

= ۲- وتابعه على الوجه الثاني: جماعة كثيرة أيضاً، منهم وكيع وابن عيينة وأبو أسامة وأنس بن عياض وحماد بن سلمة وعبد الله بن داود الخريبي وجريير بن حازم وغيرهم .

۳- ورواية ابن عيينة تأتي عند المؤلف [برقم ۴۶۴۶] .

۴- ورواية الخريبي عند البخاري [۵۶۱۱]، بلفظ: (قدم النبي ﷺ من سفر، وعلقت درنوگًا فيه تمثيل؛ فأمرني أن أنزعه فنزعته . . . ) .

۵- ورواية وكيع وأبي أسامة ومعهما عبدة بن سليمان: عند مسلم [۲۱۰۷]، وجماعة بلفظ: (قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سترت على بابي درنوگًا فيه الخيل ذوات الأجنحة، فأمرني فنزعته) وليس في رواية عبدة: القدوم من السفر، وقد استوفينا طرقة وشواهده في «غرس الأشجار» .

۴۴۰۴ - صحيح: أخرجه البخاري [۶۰۹۱]، ومسلم [۲۰۸۲]، وأبو داود [۴۱۴۷، ۴۱۴۶]، والترمذي [۱۷۶۱، ۲۴۶۹]، وابن ماجه [۴۱۵۱]، وأحمد [۶/۴۸، ۵۶، ۷۳، ۱۰۸، ۲۰۷، ۲۱۲]، وابن حبان [۶۳۶۱]، وابن أبي شيبه [۳۴۳۰۸]، والبيهقي في «سننه» [۱۳۰۹۵]، وفي «الشعب» [۲/رقم ۱۴۵۹]، و[۵/رقم ۶۲۹۱]، وفي «الآداب» [رقم ۵۲۳]، وأبو نعيم في «الحلية» [۸/۳۷۸-۳۷۹]، وابن راهويه [۸۴۴، ۸۸۲]، وعبد بن حميد في «المتخب» [۱۵۰۶]، والترمذي أيضاً في «الشمائل» [رقم ۳۲۹]، وأبو عوانة [رقم ۶۸۹۹]، والبعغوي في «شرح السنة» [۶/۴۸، ۴۹]، وفي «الأنوار» [رقم ۸۳۲، ۸۳۳]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

وهو عند بعضهم نحوه . وفي لفظ البخاري والترمذي والبيهقي وعبد بن حميد: (كان فراش رسول الله ﷺ . . . ) بدل: (كان ضجاع رسول الله ﷺ . . . ) وهو رواية لأحمد والبعغوي وابن راهويه ومسلم، وفي رواية لمسلم أيضاً وأبي داود والبعغوي: (كانت وسادة رسول الله ﷺ . . . ) .

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح» .

٤٤٠٥ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَقْلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَحْيَضَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - سَبْعَ سِنِينَ، فَاسْتَكْتَذَرَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسَلِي ثُمَّ صَلِّي»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَتْ تَقْعُدُ فِي مَرَكَنٍ لِأَخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ حَتَّىٰ إِنْ حَمَرَةَ الدَّمُ لَتَعْلُوَ الْمَاءَ .

٤٤٠٥ - صحيح: أخرجه النسائي [٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤]، وابن ماجه [٦٢٦]، وأحمد [٨٣/٦]، والدارمي [٧٦٨، ٧٧٨]، وابن حبان [١٣٥٣]، والحاكم [٢٨١/١]، والبيهقي في «سننه» [٧٧٥، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٩٩/١]، وفي «المشکل» [٧/١٩]، وأبو عوانة [رقم ٧١٧]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/١٥٦٠]، والشافعي في «سننه» [رقم ١٢٩/رواية الطحاوي]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٥٦٣]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي [وَقَرَنَ مَعَهُ (حفص بن غيلان، والنعمان بن المنذر) عند النسائي والطحاوي والطبراني] عن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن [وهو عند النسائي في الموضع الأول: (عن عروة وحده عن عائشة) ومثله عند الدارمي في الموضع الثاني] كلاهما عن عائشة به نحوه . . .

وهو عند النسائي في الموضع الأول والثاني مختصراً؛ وليس عند الحاكم قول عائشة في آخره، ومثله الطحاوي في «المشکل»؛ وزاد الطبراني والطحاوي قوله: (ولكن هذا عرق فتحه إبليس . . .) بعد قوله: (إن هذا ليس بالحیضة، . . .) وليس عند ابن حبان لفظ الإقبال والإدبار، ومثله البيهقي في الموضع الثالث، وزاد ابن ماجه والنسائي وأحمد والدارمي والطبراني والشافعي ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» قول عائشة: (ثم تصلى) لفظ ابن ماجه؛ قبل قولها: (وكانت تقعد . . . الخ) . . . وهذه الزيادة رواية للبيهقي في «سننه» .

قال الحاكم: «حديث الأوزاعي: صحيح على شرط الشيخين» .

قلت: وهو كما قال؛ وقد زاد النسائي في رواية له؛ والطبراني والطحاوي في آخره زيادة غير محفوظة من قول عائشة، وجملة الإقبال والإدبار في هذا الحديث:

= قد أنكرها أبو داود على الأوزاعي في «سننه» [١/١٢٥]، وقال: «لم يذكر هذا الكلام أحد من أصحاب الزهري غير الأوزاعي» ثم قال: «وإنما هذا لفظ حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة» كذا قال.

وتابعه عليه البيهقي في «سننه» [١/٣٢٧]، وفي «المعرفة» وتعقبهما الحافظ العلاء مغلطاي في كتابه «الإعلام بسنته عليه السلام» [١/٨٥٢]، وأجاد التعقب.

وقد تويع الأوزاعي على أصل الحديث عن الزهري: تابعه جماعة كثيرة، منهم إبراهيم بن سعد كما يأتي [برقم ٤٤١٠]، وقد اختلفوا في سنده ومنتها على الزهري على ألوان كثيرة، وأكثرها محفوظ، وقد بسطنا الكلام على تلك الاختلافات مع نظم طرقه عن عائشة في كتابنا «غرس الأشجار». والله المستعان.

● تنبيه مهم: قد وقع في سند المؤلف في الطبعيتين: (عن الأوزاعي، حدثني الزهري، حدثني عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة . . .) هكذا بحرف (عن) بين عمرة وعروة، والمحفوظ في هذا الحديث عن الأوزاعي: أنه يرويه عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة به . . . بزيادة واو العطف بين عروة وعمرة، هكذا جزم به الترمذي وأبو داود وغيرهما، وهو الذي وقع في سنده عند الأكثرين، وربما رواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة به . . . كما مضى عند بعضهم؛ ونبهنا عليه.

فالذي أراه: أن ما عند المؤلف خطأ من الناسخ، أو من الطابع، وصوابه: (حدثني الزهري، حدثني عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن . . .) يعني بإثبات حرف العطف بين (عروة) و(عمرة) بدلاً من حرف (عن).

فإن قيل: قد وقع عند أحمد [٦/٨٣]، من طريق الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة به . . . مثلما وقع عند أبي يعلى.

قلنا: وهذا خطأ أيضاً في سند أحمد، وهو من الناسخ أو الطابع، ولا ثالث لهما، يؤيد ذلك غير ما ذكرناه سابقاً: أن الحاكم قد أخرج هذا الحديث من طريق أحمد ثنا أبو المغيرة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة به . . . على الصواب، بإثبات (واو العطف) بين عروة وعمرة. فانتبه.

٤٤٠٦ - حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ ثَابِتٍ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ - عَنْ بَرْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَفْتَحْتُ الْبَابَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي تَطَوُّعًا، وَالْبَابُ فِي الْقِبْلَةِ، فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى فَتَحَ الْبَابَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ.

٤٤٠٦ - منكر: أخرجه أبو داود [٩٢٢]، والترمذي [٦٠١]، والنسائي [١٢٠٦]، وأحمد [٦] / ٣١، [٢٢٤]، وابن حبان [٢٣٥٥]، والدارقطني في «سننه» [٨٠ / ٢]، والطيالسي [١٤٦٨]، والبيهقي في «سننه» [٣٢٤٨]، وفي «المعرفة» [رقم ١١٠٩]، وابن راهويه [رقم ١١٤٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٩٧ / ٢٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٦ / ٢]، وغيرهم من طرق عن برد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وليس قوله: (تطوعاً) عند أبي داود ولا الترمذي وأحمد والطيالسي والبيهقي وابن عبد البر والبغوي، وزاد أبو داود والترمذي ومن طريقه البغوي والبيهقي وابن عبد البر قوله: (والباب عليه مغلق) وهو رواية لأحمد والدارقطني؛ وليس ذكرُ اليمين واليسار عند الجميع سوى النسائي وابن حبان وابن راهويه، وهو رواية لأحمد والدارقطني.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قلتُ: مداره على برد بن سنان، وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي؛ وهو المحفوظ عنه؛ ورواه بكار بن محمد بن شعبة عن يزيد بن زريع عن برد فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . . فجعل شيخ برد فيه: (هشام بن عروة) دون (الزهري). هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦١٥٢ / أطرافه]، وقال: «غريب من حديث برد بن سنان عنه - يعنى عن هشام، تفرد به بكار [بالأصل: (بكرًا)] وهو غلط [بن محمد بن شعبة عن يزيد بن زريع؛ وإنما يعرف هذا من حديث برد بن سنان عن الزهري] . . .»

قلتُ: ولا يصح هذا عن يزيد بن زريع، وبكار بن محمد بن شعبة جهله ابن القطان الفاسي، وهو من رجال «اللسان» [٤٥ / ٢]، والمحفوظ عن برد بن سنان هو الوجه الأول.

وبرد وثقه أكثر النقاد، ومشاه جماعة، لكن ضعفه ابن المديني وغيره، ولخص الحافظ كلامهم فيه بـ «التقريب» فقال: «صدوق رمى بالقدر» والصواب عندي أن يقال: «ثقة يخطئ، ورمى بالقدر». لكن أنكر أبو حاتم الرازي عليه هذا الحديث، فقال كما في «العلل» [رقم ٤٦٧]: «لم يرو هذا الحديث أحد عن النبي ﷺ غير برد، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث، وكان برد يرى القدر» .

۴۴۰۷ - حَدَّثَنَا هَدْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ سَلِيمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُقْبَلُ، ثُمَّ يَصَلِي، وَلَا يُحَدِّثُ وَضُوءًا.

= قلتُ: ويؤيده أن برداً هذا ليس من أصحاب الزهري، وغير مشهور بالرواية عنه، بل قال الجوزجاني بعد كلامه عن أصحاب الزهري المشاهير: «قوم رووا عن الزهري قليلاً، أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة؛ منهم: برد بن سنان، وروح بن جناح وغيرهما» نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [٢/ ٦٧٤]، والزهري حافظ كبير مكثر حديثاً وأصحاباً؛ فلا يحتمل لبرد تفرده عنه بما لم يتابع عليه، وإن كان برد ثقة، وقد أذكره عليه الجوزجاني أيضاً، كما حكاه عنه ابن رجب في «فتح الباري» [٧/ ١٥٨].

وللحديث طريقان آخران عن عائشة به نحوه . . . . . وهما منكران مثل هذا. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث، ومناقشة من حسنه أو قواه في كتابنا «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٤٠٧ - ضعيف: أخرجه أبو داود [١٧٩]، والترمذي [٨٦]، وابن ماجه [٥٠٢]، وأحمد [٦ / ٢١٠]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٣٧، ١٣٨]، وابن أبي شيبه [٤٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٦]، وفي «الخلافات» وفي «المعرفة» [رقم ٢٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٤٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٦]، وابن راهويه [٥٦٦]، وابن الجوزي في التحقيق [١/ ١٧٢]، وفي «العلل المتناهية» [١/ ٣٦٣] وغيرهم من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة به نحوه . . . وسياق الأكثرين: (عن عائشة: أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال عروة: فقلت لها: من هي إلا أنت! فضحكت) وفي رواية للدارقطني: (كان النبي ﷺ يصبح صائماً، ثم يتوضأ للصلاة، فتلقاه المرأة من نسائه فيقبلها ثم يصلي . . .) وذكر فيه قول عروة.

قلتُ: هذا الحديث فيه كلام طويل، وحاصله: أنه حديث ضعيف مقلوب؛ ضعفه أئمة النقل المتقدمين في هذه الصناعة؛ كابن القطان وأحمد والبخاري وأبي حاتم والترمذي وابن راهويه وغيرهم، وناقشهم جماعة من المتأخرين في تصحيحه ولم يفعلوا شيئاً، وطرقه كلها معلولة لا يصح منها شيء قط، وفي «علل الخلال»: «سئل أبو عبد الله -يعني الإمام أحمد- عن حديث عائشة في القبلة فقال: هو غلط» نقله عنه الحافظ مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه [١/ ٤٩٣]، وفي «مسائل الميموني عن أحمد» قال: «قال أبو عبد الله: هذا الحديث مقلوب على حديث =

٤٤٠٨ - حَدَّثَنَا حَوْثِرَةُ بْنُ أَشْرَسَ أَبُو عَامِرٍ، أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ كَيْسَانَ أَبُو مَعْرُوفٍ،  
عَنْ عَمْرَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَفْنَى أُمَّتِي إِلَّا بِالطَّعْنِ  
وَالطَّاعُونَ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْنَا الطَّعْنَ، فَمَا الطَّاعُونَ؟ قَالَ: «غُدَّةٌ كَغُدَّةِ  
الْإِبِلِ، الْمُقِيمُ بِهَا كَالشَّهِيدِ، وَالْفَارُّ مِنْهَا كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ».

= عائشة: «قبل وهو صائم» وهو هذا الحديث بعينه، يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة . . . نقله عنه مغلطاً أيضاً .

وبمثل هذا قال البيهقي أيضاً في «سننه» [١/١٢٥]، بعد أن ساق طرقاً من طرق الحديث:  
«والحديث صحيح عن عائشة في قبلة الصائم؛ فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء  
منها، ولو صح إسناده لقلنا به إن شاء الله تعالى» وقال في «المعرفة»: «والصحيح عن عائشة في  
قبلة الصائم؛ فغلط بعض الضعفاء؛ فحمله على ترك الوضوء منها».

قلت: وقوله هذا وإن لم يعجب مغلطاً وابن التركمانى والزليعى وغيرهم، فهو الصواب  
الذى لا يمتري فيه باحث مدقق، قد اختلط لحمه وشحمه بعلم الحديث وعلله على طريقة  
حذاق الفن من المتقدمين والمتأخرين. وقد كنا قديماً نتعصب لتقوية هذا الحديث على طريقة من  
يغتر بظواهر الأسانيد، ولا يلقى بالألكلام المتقدمين فيه، ولنا مجالس ومناظرات في  
تصحيحه؛ والذب عنه سنداً وامتناً، ثم رجعنا عن ذلك كله ونقضنا غزلنا؛ لما استبان لنا ضعفه  
بالدلائل الواضحة التى قد استوفيناها فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» ورددنا  
فيه رداً مشبعاً على كل من صححه أو حسنه أو مشاه، والحمد لله الذى علمنا ما لم نكن نعلم،  
وكان فضله علينا عظيماً، فوالله ما كنا ندرى الحديث ولا أهله، وما نعرف ذلك الباب أصلاً،  
وإنما كنا نتعصب لتصحيح فلان، وتحسين علان، هكذا دون برهان، حتى من الله علينا بما أثقل  
علينا شكره، وصعب علينا أداء حقه، مع غيره من نعمه الكثيرة، وأفضاله الجزيلة، فنسأله المزيد  
من خير ما عنده، فإننا لسنا نشبع منه قط، وإن قصرنا فى استيفاء شكره، وضاق عنا مبلغ  
حمده، فاللهم نسألك الثبات حتى الممات، ومزيداً من الأعمال الباقيات الصالحات؛ فإنك ما  
تزال بكل خير كفيلاً، وأنت حسبنا ونعم الوكيل.

٤٤٠٨ - قوى: أخرجه أحمد [٦/٨٢، ٢٥٥]، وابن راهويه [١٤٠٣]، وابن سعد فى «الطبقات»  
[٨/٤٩٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/١٩٨]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن كيسان عن  
عمرة العدوية عن عائشة به . . .

= وهو عند البخارى معلقاً بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط، ومثله عند ابن سعد وابن راهويه وأحمد، ولفظ أحمد: (الفار من الطاعون كالفار من الزحف).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ آفته عمرة العدوية! وهى بنت قيس انفرد عنها جعفر بن كيسان بالرواية، ولم يوثقهما أحد أعلمه، لكن لجعفر فيه شيخة أخرى، فأخرجه أحمد [٦ / ١٤٥، ٢٥٥]، من طريقين عن جعفر بن كيسان قال: حدثنا معاذة بنت عبد الله العدوية عن عائشة به نحو سياق المؤلف.

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ ومعاذة العدوية ثقة حجة، وجعفر بن كيسان وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: «بصرى صالح الحديث» وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ٧٠]، وقد نص البخارى وأبو حاتم على روايته عن معاذة وعمرة العدويتين. وللحديث طريقان آخران عن عائشة به، بل ثلاثة:

الأول: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥ / رقم ٥٥٣١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨]، و[١٩ / ٢٠٥]، وأبو بكر ابن خلداد فى «الفوائد» [ق ٣٦ / ١]، كما فى «الصحيح» [٤ / ٥٦١]، من طريقين عن على بن مسهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عمر عن عائشة به بلفظ: (الطاعون شهادة لأمتى، وخز أعدائكم من الجن؛ غدة كغدة الإبل، تخرج بالآباط والمراق، من مات فيه مات شهيداً، ومن أقام فيه كان كالمرباط فى سبيل الله، ومن فر منه؛ كان كالفار من الزحف) هذا لفظ ابن خلداد، وليس عند الطبرانى: (من مات فيه مات شهيداً) وقال بدل قوله: (ومن أقام فيه كان كالمرباط فى سبيل الله): (والصابر عليه كالمجاهد فى سبيل الله)..

قال الطبرانى: «تفرد به يوسف».

قلت: ويوسف هذا منكر الحديث جداً كما قاله البخارى، ومثله أبو حاتم، ووهاه أبو زرعة وغيره، قال الذهبى فى «الكاشف»: «ضعفوه؛ فلا عبرة بذكر ابن حبان له فى «الثقات» فالإسناد ساقط.

والثانى: أخرجه المؤلف فى الآتى [برقم ٤٦٦٤]، وفى «مسنده الكبير» كما فى «المطالب» [رقم ١٩٦٨]، من طريقين عن الليث بن أبى سليم عن صاحب له عن عطاء عن عائشة به مرفوعاً فى ذكر الطاعون أنه: (وخزة تصيب أمتى من أعدائهم الجن: غدة كغدة الإبل، من أقام عليه كان مرباطاً، ومن أصيب به كان شهيداً، ومن فر منه كالفار من الزحف).

= قال الحافظ في «المطالب»: «إسناده واه من أجل ليث وشيخه».

قلت: وبهذا أعله البوصيري في «الإتحاف» [١٢٨/٢]، وقد اضطرب الليث في سنده، فعاد مرة ثانية وأسقط الوسطة بينه وبين عطاء، ورواه عنه مباشرة عن عائشة به قالت: (قلت: يا رسول الله: هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟! قال: تشبه الدم، تخرج في الآباط والمراق، وفيه تذكية أعمالهم، وهو لكل مسلم شهادة) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣/رقم ٣٠١٤/ كشف الأستار]، بإسناد صحيح إليه به . . .  
وقال البزار: «لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا عائشة بهذا الإسناد».

قلت: إن صح ما كان يدندن به الهيثمي من كون الليث بن أبي سليم كان مدلساً، توجه القول بكونه ربما دلس الوسطة بينه وبين عطاء في الطريق الأول هنا، وإلا فالأقرب أنه اضطرب فيه فلم يدر عمن رواه، وكان قد اختلط في آخر عمره حتى جعل يضطرب في الأسانيد والمتون على ألوان عجيبية، والمحفوظ في حديث عائشة هو بالسياق الأول عند المؤلف.

ولهذا السياق طريق ثالث عن عائشة به مثله . . . إلا أن فيه قوله ﷺ عن الطاعون: «غدة تأخذهم في مرافقتهم، الميت فيه شهيد، والقائم المحتسب فيه كالمرابط في سبيل الله . . .» والباقي مثله . . . أخرجه ابن راهويه [١٣٧٦]، من طريق النضر بن شميل عن عوف الأعرابي عن خالد الربعي عن عائشة به . . .

قلت: ورجاله ثقات سوى خالد الربعي هذا: فهو خالد بن أيوب ذكره الذهبي في (الميزان) ونقل عن أبي زرعة أنه قال عنه: «متروك الحديث» وتعقبه الحافظ في «اللسان» [٣٧٤/٢]، بكون الذي ترك أبو زرعة حديثه هو (خالد بن باب الربعي) وبهذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح» [٣/٣٢٢]، ونقل هناك حكاية أبي زرعة في ترك حديثه؛ قال الحافظ: (وقال ابن معين: ضعيف؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» . . .

قلت: والجرح مقدم؛ وقد نص أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ولده في «الجرح» على رواية عوف الأعرابي عن خالد بن باب هذا؛ فهو المراد هنا إن شاء الله؛ ولم يذكر رواه عن عائشة، ولا غيرها من الصحابة، فالإسناد ضعيف مع انقطاعه.

ولفقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، يأتي منهم حديث أبي موسى الأشعري [برقم ٧٢٢٦]، وكلها معلولة الأسانيد، وحديث عائشة بطرقه وألفاظه قد ذكر أكثرها المنذرى =

٤٤٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَقِرَّةٌ بِقِرَامِ صُورٍ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاولَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشْبِهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

= في «الترغيب» [٢/٢٢٢]، وعزاها لأحمد والمؤلف والطبراني والبخاري، ثم قال: «أسانيد الكل حسان» وتبعه على نحو ذلك: الهيثمي في «المجمع» [٣/٥١]، وهو تساهل منهما بلا ريب؛ لما علمته مما حوته تلك الأسانيد من علات، اللهم إلا الطريق الأول فقط عن عائشة الذي ترويه معاذة العدوية عنها: وأراه هو الذي عزاه العراقي في «المغنى» [٢/٢١٥]، لأحمد وابن عبد البر في «التمهيد» وقال: «بإسناد جيد» والذي وقفت عليه في «التمهيد» إنما إسناده واه كما مضى. والحديث عزاه الحافظ في «الفتح» [١٠/١٨٨]، إلى أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة به مثل لفظ المؤلف هنا بإسناد حسن، وأراه قصد طريق معاذة عن عائشة أيضًا، وهو الطريق الوحيد الثابت عن عائشة بهذا السياق، وأصله عنها ثابت عند البخاري [٣٢٨٧]، وجماعة كثيرة عنها قالت: (سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون، فأخبرني أنه عذاب يبعثه الله على من يشاء؛ وأن الله جعله رحمة للمؤمنين، ليس من أحد يقع الطاعون؛ فيمكث في بلده صابرًا محتسبًا، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان مثل أجر شهيد).

٤٤٠٩ - صحيح: أخرجه البخاري [٥٧٥٨]، ومسلم [٢١٠٧]، والنسائي [٥٣٥٧]، وأحمد [٣٦/٦، ٨٥، ٨٦، ١٩٩]، وابن حبان [٥٨٤٧]، والطبراني في «الأوسط» [٢/رقم ١٧٦٢]، وعبد الرزاق [١٩٤٨٤]، وابن أبي شيبه [٢٥٢٠٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٣٣، ١٤٣٣٤]، وفي «الشعب» [٥/رقم ٦٣١١]، وفي «الآداب» [رقم ٥٢٧]، وفي «الدلائل» [رقم ٢٣٣٤]، وابن راهويه [٩٧٥]، والحميدي [٢٥١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢٨٣]، وفي «المشكّل» [٥/١]، وجماعة من طرق عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه.

قلت: وقد توبع عليه الزهري: تابعه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه، ورواه عنه جماعة، منهم:

٤٤١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلْمَةَ الْعَمْرِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، وَكَانَتْ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سِنِينَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَتَ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَاسْتَفْتَتْهُ فِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ صَلِّي»، قَالَ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَتْ تَجْلِسُ فِي الْمَرْكَنِ فَتَعْلُو حَمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءِ، ثُمَّ تَصَلِي.

٤٤١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعَمْرِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

١- ابن عيينة: عند البخارى [٥٦١٠]، ومسلم [٢١٠٧]، والنسائى [٥٣٥٦]، والمؤلف [برقم ٤٧٢٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣١٢]، وفى «سننه» [١٤٣٥٠]، وابن راهويه [٩١٨]، والحميدى [٢٥١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠٦/٦]، وأبى بكر الشافعى فى الغيلانيات [رقم ٦٢٢]، وغيرهم، وسياق البخارى ومسلم والبيهقى والحميدى والبغوى والشافعى: (عن عائشة قالت: قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سترت بقرام لى على سهوة لى فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتكه وقال: أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله؛ قالت: فجعلناه وسادة أو وسادتين) لفظ البخارى.

٢- وحماد بن سلمة بالمرفوع منه فقط: عند أحمد [٢١٩/٦]، والمؤلف [٤٤٦٩]، وغيرهما بإسناد صحيح إليه.

ورواه أيضاً: الأوزاعى وقره بن خالد وغيرهما.

٤٤١٠ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٣٤]، والدارمى [٧٨٢]، وأحمد [١٨٧/٦]، وابن حبان [١٣٥١]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ١٥٢٩]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٣٠] / رواية الطحاوى، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٥٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٧١٦]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . .

قلت: قد توابع عليه إبراهيم على نحوه، تابعه جماعة كثيرة، منهم: الأوزاعى كما مضى [برقم ٤٤٠٥]، وقد اختلف فى منته وسنده على الزهرى على ألوان كثيرة، قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار». وراجع «علل الدارقطنى» [١٦٣/١٦٩-١٦٩].

٤٤١١ - صحيح: أخرجه البخارى [٦٤٠٧]، ومسلم [١٦٨٤]، وأبو داود [٤٣٨٣]، [٤٣٨٤]، =

٤٤١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ هُوَ الْفَرْقُ، قَالَتْ: وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ مَعَهُ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ، قَالَ إِبرَاهِيمُ: قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَأُظَنَّ الْفَرْقُ يَوْمِئِذٍ نَحْوًا مِنْ خَمْسَةِ أَقْسَاطٍ.

= والترمذی [١٤٤٥]، والنسائی [٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١]، وابن ماجه [٢٥٨٥]، وأحمد [٣٦/٦، ١٦٣]، والدارمی [٢٣٠٠]، وابن حبان [٤٤٥٥، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦٥]، والشافعی [١٥٤٠]، والطيالسی [١٥٨٢]، والطبرانی فی «الأوسط» [٢/ رقم ١٩١٠]، وعبد الرزاق [١٨٩٦١]، وابن أبی شیبة [٣٦٢٣٦]، والبيهقی فی «سننه» [١٦٩٣٣، ١٦٩٣٤، ١٦٩٣٦، ١٦٩٣٧، ١٦٩٣٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١]، والطحاوی فی «شرح المعانی» [١٦٣/٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧]، وابن راهويه [٧٤٠، ٩٨٣، ٩٨٤]، والحمیدی [٢٧٩]، وابن الجارود [٨٢٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن [وَقُرْنَ مَعَهَا: (عروة بن الزبير) عند جماعة] عن عائشة به . . . وفي رواية للبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود وجماعة (تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً) وفي رواية لمسلم وغيره: (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً).

قال الترمذی: «حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد رُوِيَ من غير وجه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً؛ ورواه بعضهم عن عمرة عن عائشة موقوفاً». قلت: ولا يضره وقف من أوقفه؛ لأن الرافعين له كبار حفاظ، فيحمل الموقوف على أن عائشة كانت تفتى به، وقد بسطنا الاختلاف في وقفه ورفعته مع استيفاء طرقه في كتابنا: «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٤١٢ - صحيح: أخرجه النسائي [٤١٠]، والطبرانی فی «الأوسط» [٣/ رقم ٢٣٩١]، والبيهقی فی «سننه» [٨٨٤]، وابن راهويه [٩٥٩، ١٧٠٥]، وابن عبد البر فی «التمهيد» [٨/ ١٠١]، والسلفی فی «معجم السفر» [رقم ٢٠٤]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . .

وهو عند عند الطبرانی والبيهقی بنحو الفقرة الأولى منه فقط، وهو رواية لابن راهويه؛ وهو عند السلفی بالفقرة الثانية منه فقط.

= قال الطبرانى : «لم يرو هذا الحديث عن الزهرى عن القاسم إلا إبراهيم» .

قلتُ : وهو ابن سعد الزهرى الحافظ الحجة صاحب الزهرى ، لكنه خولف فى سنده ؛ خالفه مالك وابن عيينة والأوزاعى ومعممر ، وجعفر بن برقان وبحر السقاء والليث بن سعد وابن جريج ، وإسحاق بن راشد وابن أبى ذئب وصالح بن أبى الأخضر وغيرهم ، كلهم روه عن الزهرى فقالوا : عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . ، ورواياتهم مخرجة فى «غرس الأشجار» .

ورواية ابن عيينة تأتى عند المؤلف [برقم ٤٥٤٦] ، وهى أيضاً عند مسلم [٣١٩] ، وابن ماجه [٣٧٦] ، وأحمد [٣٧/٦] ، والشافعى [١٣] ، وابن أبى شيبه [٣٦٩] ، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٨٥٠] ، وفى «المعرفة» [٣٩٩] ، وأبى عوانة [رقم ٦٥٨] ، وابن راهويه [٥٥٧] ، والحميدى [١٥٩] ، وابن الجارود [٥٧] ، وغيرهم .

وقد رأيت طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى : قد أخرجه ابن عدى أيضاً فى «الكامل» [٢٤٨/١] ، ثم قال : (وهذا الحديث أيضاً يرويه إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن القاسم عن عائشة ، وأصحاب الزهرى خالفوه ، فرووه عن الزهرى عن عروة عن عائشة) .

قلتُ : والقول قول أصحاب الزهرى ، وقد سئل أبو زرعة الرازى عن هذا الاختلاف كما فى «العلل» [رقم ١٥٩] ، فقال : (الحديث عندى حديث عروة) وقال الدارقطنى فى «العلل» [١٣/١٧١] ، بعد أن ساق الاختلاف فى سنده : (والقول قول من قال : عروة) وهو كما قال ؛ وإبراهيم بن سعد مع ثقته وحفظه وإتقانه ؛ فلا يقدم على مثل هؤلاء الكبار فى الزهرى ، لاسيما وقد غمزه الحافظ صالح جزرة فى الزهرى خاصة ، وقال : «سماعه من الزهرى ليس بذلك ؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهرى» كما نقله عنه الخطيب فى «تاريخه» [٨٢/٦] ، وقد قال الإمام أحمد : «كان يحدث من حفظه فيخطئ وفى كتابه الصواب» نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» .

نعم : ربما كان الحديث عن الزهرى على الوجهين معاً ، فهو واسع الحفظ جداً ، وإلا فالصواب هو قول الجماعة عنه عن عروة عن عائشة به . . .

وقد توبع على هذا الوجه : تابعه هشام بن عروة على نحوه . . . كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٤٢٩] ، وتمام تخريج الحديث فى «غرس الأشجار» .

٤٤١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنْتُ أَصْدَعُ فَرَّقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَرْنٍ يَافُوخِهِ ، وَأَسْدَلُّ لَهُ إِذَا دَهَنْتَ نَاصِيَتَهُ .

٤٤١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعَمْرِيُّ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ

٤٤١٣- حسن: أخرجه ابن ماجه [٣٦٣٣]، وابن أبي شيبة [٢٥٠٧٥]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٤٤]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٥٩/٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٩٢٤/ طبعة الفاروق]، وحنبل بن إسحاق في «جزء من حديثه» [رقم ٦٥]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه، وليس لفظ: (إذا دهنت) عند الجميع سوى ابن أبي خيثمة وحده .

قلت: وهذا إسناد حسن لولا عنعنة ابن إسحاق؛ فإنه يدل على «الضعفاء والمجهولين وعن شرر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما، هكذا قاله الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٥١/ رقم ١٢٥]، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير، لكن لابن إسحاق فيه إسناد آخر يقول فيه: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: (كنت إذا أردت أن أفرق رأس رسول الله ﷺ صدعت الفرق من يافوخه، وأرسل ناصيته بين عينيه) أخرجه أبو داود [٤١٨٩]- واللفظ له- وأحمد [٢٧٥، ٩٠/٦]، والمؤلف [برقم ٤٥٧٧، ٤٨١٧]، والسهمي في «تاريخه» [ص ٢٥٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/١٦٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/٨٠]، وفي «الأنوار» [رقم ١٠٨١]، والحري في «غريب الحديث» [٢/٣٤٥]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ١٦٢]، وغيرهم من طريقين عن ابن إسحاق به . قلت: وهذا إسناد صالح؛ وقد زال ما يخشى من تدليس ابن إسحاق؛ بتصريحه بالسماع، وباقي رجاله ثقات علماء .

٤٤١٤- صحيح: أخرجه البخاري [٣٦٦، ٥٤٧٩]، وأبو داود [٤٠٥٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٤٠٠٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٣٩٠]، و [٢/٣١]، وفي «الأنوار» [رقم ٧٦١]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه .

عائشة، قالت: صلى رسول الله ﷺ في خميسة لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة فلما سلم، قال: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي، وَأَثَرُونِي بِأَنْبِجَانِي أَبِي جَهْمٍ».

٤٤١٥ - حَدَّثَنَا عبد العزيز العمري، حدثني إبراهيم، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قد كان نساء من نساء المؤمنات يصلين مع رسول الله ﷺ متلفعات بمروطهن، ثم يرجعن إلى بيوتهن، وما يُعرفن من الغلس.

٤٤١٦ - حَدَّثَنَا إسحاق، وعدة، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن نساء من المؤمنات كن يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح متلفعات بمروطهن، ثم يرجعن إلى أهليهن، ولا يعرفهن أحد.

= قلت: وقد رواه جماعة عن الزهري به نحوه . . .

وقد استوفينا رواياتهم في «غرس الأشجار» منهم: ابن عيينة عند البخاري [٧١٩]، ومسلم [٥٥٦]، والنسائي [٧٧١]، وابن ماجه [٣٥٥٠]، وابن خزيمة [٩٢٨]، وأبي داود [٩١٤]، وأحمد [٣٧/٦]، وأبي عوانة [رقم ١١٦٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٤٩، ٣٦٨٧]، والحميدي [١٧٢]، وجماعة كثيرة.

٤٤١٥ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٦٥، ٥٥٣]، ومسلم [٦٤٥]، والنسائي [٥٤٦، ١٣٦٢]، وأحمد [٣٣/٦، ٣٧، ٢٤٨]، والدارمي [١٢١٦]، وابن خزيمة [٣٥٠]، وابن حبان [١٤٩٩، ١٥٠٠]، والشافعي [٨٥٠، ١٧٧٨]، والطيالسي [١٤٥٩]، وابن أبي شيبه [٣٢٣٤]، وابن راهويه [٥٨٨، ١١٨]، والحميدي [١٧٤]، والبيهقي في «سننه» [١٩٧٢]، [١٩٧٣، ٣٠٨٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٦٩٤]، وأبو عوانة [رقم ٨٥٠]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٠٢٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٨٤٢]، والسراج في «مسنده» [٢٢٥/١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٤٠٢، ٤٠٣]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . .

قلت: وتام تخريجه في كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٤١٦ - صحيح: انظر قبله . . .

۴۴۱۷- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ».

۴۴۱۸- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَفَعَنَا مَالٌ أَحَدٍ مَا نَفَعَنَا مَالُ أَبِي بَكْرٍ».

۴۴۱۷- صحيح: أخرجه البخارى [۱۸۵۱]، ومسلم [۱۱۴۷]، وأبو ادود [۲۴۰۰، ۳۳۱۱]، وابن خزيمة [۲۰۵۲]، وابن حبان [۳۵۶۹]، والدارقطنى فى «سننه» [۱۹۴/۲، ۱۹۵]، والنسائى فى «الكبرى» [۲۹۱۹]، وابن الجارود [۹۴۳]، والبيهقى فى «سننه» [۸۰۱۰، ۱۲۴۲۴]، وفى «المعرفة» [رقم ۲۶۶۱]، وأبو عوانة [رقم ۲۳۲۳]، والبعغوى فى «شرح السنة» [۲۶۸/۳]، والطحاوى فى «المشکل» [۶/۶۲]، وابن عبد البر فى «الاستذکار» [۳/۳۴۱]، وابن حزم فى «المحلى» [۲/۷]، وغيرهم من طرق عن عبید اللہ بن أبى جعفر عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة به . . .

قال الدارقطنى: (هذا إسناد صحيح) وقال البغوى: «هذا حديث صحيح». قلت: وهو كما قالوا؛ وله طرق أخرى عن عائشة قد ذكرناها فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

۴۴۱۸- صحيح: أخرجه ابن راهويه [۷۶۱]، والحميدى [۲۵۰]، وعبد اللّه بن أحمد فى زوائده على فضائل الصحابة [۱/رقم ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۴، ۲۰۱]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على الفضائل» [رقم ۵۸۳]، وخيثمة بن سليمان فى «حديثه» [ص ۱۳۰]، وابن أبى عاصم فى «ظلال الجنة» [۲/رقم ۱۲۳۰]، وابن عساكر فى «تاريخه» [۳۰/۵۷، ۵۸، ۵۹]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ۱۲۳۵، ۱۲۳۶]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ۹۷۰/ طبعة الفاروق]، والفسوى فى «المعرفة» [۳/۶۱]، والخليلى فى «الإرشاد» [۱/۳۷۰، ۳۷۱/ منتخب السلفى]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . . قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن اختلف فى إسناده على سفيان على أربعة ألوان، أصحابها وجهان:

الأول: رواية الأكثرين عنه على الوجه الماضى عن الزهرى، وقد صرح بسماعه الزهرى عند الحميدى والفسوى وغيرهما.

= والثاني: رواية يحيى بن معين عنه عن وائل بن داود عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . .  
 وصرح ابن عيينة بسماعه وائلاً عند خيثمة بن سليمان والخليلي وابن أبي خيثمة وعبد الله بن  
 أحمد وغيرهم من طريق يحيى ابن معين به . . .

ووائل بن داود لم يسمع من الزهري كما قاله أحمد وابن معين وغيرهما؛ والحديث محفوظ عن  
 ابن عيينة من الوجهين جميعاً، كأنه سمعه من الزهري أولاً بواسطة وائل بن داود، وكان ربما  
 دلسه وحدث به عن الزهري مباشرة؛ ثم قابل الزهري فسمعه منه، ويؤيد هذا تصريحه بالسمع  
 في الوجهين جميعاً. والأول منهما هو الموصول كما مضى، لكن خولف سفيان في وصله،  
 خالفه معمر بن راشد، فرواه عن الزهري عن ابن المسيب به نحوه رسلاً.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٠٣٩٧]، وعنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» [رقم ٣٥]،  
 وفي «العلل» [٣٤٥/٢] رواية عبد الله، والخلال في «علله» [ص ١٩٣ / منتخبه لابن قدامة /  
 طبعة مكتبة التوعية]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٩/٣٠]، والخليلي في «الإرشاد» [١ /  
 ٣٧٠ منتخبة السلفي]، وغيرهم.

وتوبع عليه معمر على هذا الوجه رسلاً؛ تابعه إسحاق بن راشد عند عبد الله بن أحمد في  
 «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٣٦]، بإسناد صحيح إليه.

هذا الوجه المرسل: هو الذي صححه الإمام أحمد، وجزم بخطأ رواية ابن عيينة، كما نقله عنه  
 ابنه في «العلل» [٣٤٥/٢]، وفي «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٣٤]، ومن طريقه  
 الخليلي في «الإرشاد» والخلال في «العلل» [ص ١٩٣ / منتخبه لابن قدامة]، وابن عساكر في  
 «تاريخه» [٥٩/٣٠]، وأنكر رواية ابن عيينة إنكاراً شديداً، ووافقه على ذلك: الخطيب أبو بكر  
 الحافظ، فقال فيما نقله ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٩/٣٠]: «حديث معمر هذا -  
 يعني المرسل - أصح من حديث ابن عيينة، وقد تابع معمر على روايته هذه: إسحاق بن راشد،  
 وهو المحفوظ عن الزهري وإن كان رسلاً».

قلت: ونازع في هذا أبو الحسن ابن مهدي الحافظ، فجزم بكون الوجهين جميعاً محفوظين عن  
 الزهري، فقال في «علله» [١٩٢/١٣]: «وكلاهما محفوظان عن الزهري . . .».

يعني المرسل والموصول، وهذا أولى عندي إن شاء الله، ويدل على أن سفيان قد سمعه من  
 الزهري عن عروة عن عائشة به . . . موصولاً: ما ذكره الحميدي في «مسنده» [٢٥٠]، =

٤٤١٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اخْتَصَمَ سَعْدٌ ، وَعَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ سَعْدٌ : إِنَّ أَخِي أَوْصَانِي إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ أَنْ أَخْذَ ابْنَ أُمَّةِ زَمْعَةَ ، وَإِنَّ ابْنَ ، فَقَالَ عَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخِي

= عقب روايته هذا الحديث ، قال : «فقيل لسفيان : فإن معمراً يقوله عن سعيد- يعنى ابن المسيب- فقال : ما سمعنا من الزهري إلا عن عروة عن عائشة» ومثله عند الفسوى في «المعرفة» [٣/ ٦١] ، من طريق الحميدى به . . .

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وبعضها صحيح على شرط الشيخين ، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في مكان آخر . والله المستعان .

● تنبيه مهم : وقع في سند ابن راهويه : خطأ مكشوف جداً ، لم يفتن له بعض الكبار من أئمتنا ، وهو قوله في «مسنده» [٢/ ٢٥٨ / رقم ٧٦١] : (أخبرنا سفيان الثوري! عن الزهري عن عروة- إن شاء الله- عن عائشة به . . .).

هكذا (سفيان الثوري) فقال الإمام في «الصحيحة» [٦ / ٤٨٨٧ / رقم ٢٧١٨] ، بعد أن ساق هذا الإسناد : «قلتُ : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» .

قلتُ : وهذا منه غفلة شديدة لا تُحتمل ؛ لأن الاتفاق منعقد على كون الثوري لم يلق الزهري وإن عاصره ، هذا على التسليم بكونه هو الواقع في الإسناد جزماً ، فكيف وابن راهويه لو جهّد جهّده ، ثم جهّد جهّده ، ثم جهّد جهّده ، لما كان له طاقة في أن يدرك الثوري ، فضلاً عن أن يعاصره ، فضلاً عن أن يسمع منه؟! فكيف يكون السند بعد كل هذا : (صحيحاً على شرط الشيخين) .

فانظر التقصير في معرفة طبقات النقلة ووفياتهم! وليس هذا من الإمام بأول قارورة كُسرَتْ ، بل وقفت له على نماذج أشد من هذا ، قد سردتها في (إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد) .

وأحسن ما يُعَدَّر عنه في هذا الموضوع بخصوصه ؛ أن بصره قد زاغ عن وصف سفيان بـ (الثوري) في سند ابن راهويه ، وهو خطأ فاحش من الناسخ جزماً ، وإنما يروي ابن راهويه عن ابن عيينة ، وهو صاحب هذا الحديث عن الزهري . . . فانتبه يا رعاك الله . . . والله المستعان .

٤٤١٩ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٢٨٩] ، ومسلم [١٤٥٧] ، وأبو داود [٢٢٧٣] ، والنسائي [٣٤٨٧] ، وابن ماجه [٢٠٠٤] ، وأحمد [٣٧/٦] ، والشافعي [٩١١] ، والدارقطني =

وابن أمة أبي ولد على فراش أبي، فرأى شبهاً بيناً بعتبة، قال: فقال: «هُوَ لَكَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ».

٤٤٢٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حَجْرَتِهَا لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ.

= فى «سننه» [٣/٣١٣]، و[٤/٢٤١]، وسعيد بن منصور [رقم ٢١٣٠]، وابن أبى شيبة [١٧٦٨٤]، وابن راهويه [٧٢٦]، والحميدى [٢٣٨]، وابن الجارود [٧٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٤٤، ١٥١٤٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٧١، ٤٨٠٣]، وأبو عسوانة [رقم ٣٥٩٥، ٣٦٠٠]، والطحاوى فى «المشکل» [١٠/١٦٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/١٠٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه، وعند ابن أبى شيبة مختصراً بجملة: (الولد للفراش) فقط.

قلت: هكذا رواه أصحاب ابن عيينة عنه، وخالفهم إبراهيم بن بشار الرمادى من رواية يحيى بن بيان عنه، فرواه عن سفيان فقال: عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله به . . . .

هكذا أخرجه الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ١٥٨٣ / أطرافه]، وقال: «تفرد به أبو الحسين بيان ابن يحيى المغازلى، عن إبراهيم بن بشار عن سفيان عنه - يعنى عن ابن دينار- وإنما رواه ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة».

قلت: وهذا هو المحفوظ عن سفيان: وقد تابعه عليه جماعة - بعضهم فى سياق أتم - من أصحاب الزهرى؛ ورواياتهم مخرجة فى «غرس الأشجار».

٤٤٢٠- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٠، ٥٢١]، ومسلم [٦١١]، وابن ماجه [٦٨٣]، وأحمد [٣٧/٦]، وابن خزيمة [٣٣٢]، وابن أبى شيبة [٣٢٩٧]، وابن راهويه [٥٧٨]، والحميدى [١٧٠]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/٩٨-٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٧٧٤، ٨٠١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/١٩٣]، والسراج فى «مسنده» [١/٣٧٩]، وغيرهم من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه.

قلت: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه جماعة كثيرة عن الزهرى به، مع اختلاف يسير فى بعض ألفاظه، وقد استوفينا رواياتهم فى «غرس الأشجار».

٤٤٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»، قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟! قَالَ: «قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

٤٤٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، يَقُولُ: «أَيُّ عَائِشَةَ! أَلَمْ تُرَى إِلَى مُجَزَّرِ الْمُدْلَجِيِّ؟» دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا عَلَيْهِمَا قَطِيفَةً قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتِ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ أَقْدَامُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ».

= وقد توبع الزهري على نحوه دون ظهور القىء: عند البخارى [٥١٩، ٢٩٣٦]، ومسلم [١٩٦٥]، وأحمد [٢٠٤/٦، ٢٧٨]، والمؤلف [برقم ٤٤٨٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٩٣/١]، وابن راهويه [٦٣٣]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢٥/٢]، وغيرهم. والله المستعان.

٤٤٢١ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٦٧٨، ٥٩٠١، ٦٠٣٢، ٦٥٢٨]، ومسلم [٢١٦٥]، والترمذى [٢٧٠١]، وابن ماجه [٣٦٨٩]، وأحمد [٦/٣٧، ٨٥، ١٩٦]، والدارمى [٢٧٩٤]، وابن حبان [٥٤٧، ٦٤٤١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٥٣٥]، وفى «الصغير» [رقم ٤٢٩]، وعبد الرزاق [٩٨٣٩، ١٩٤٦٠]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٢١٣]، [١٠٢١٤، ١٠٢١٥، ١١٥٧٢]، وابن راهويه [٨١٧]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٧١]، والحميدى [٢٤٨]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٠٦٣، ١٠٦٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٨٧]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به... وبعضهم بنحوه، وهو عند ابن ماجه والطبرانى والدارمى مختصراً بجمله: (إن الله رقيق يحب الرفق فى الأمر كله) فقط؛ وهو رواية لأحمد وابن حبان والقضاعى.

قلت: وقد توبع عروة بن الزبير على نحوه عند مسلم وجماعة. وقال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٤٢٢ - صحيح: أخرجه البخارى [٣٥٢٥، ٣٣٨٨]، ومسلم [١٤٥٩]، والترمذى [٢١٢٩]، والنسائى [٣٤٩٤]، وابن ماجه [٢٣٤٩]، وأحمد [٣/ ٣٨، ٨٢، ٢٢٦]، وابن حبان =

٤٤٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَنِي فَبِتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلَ هَدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ إِيَّا، حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي مِنْ عُسَيْلَتِهِ».

٤٤٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدِّثَ عَلَيَّ مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَيَّ زَوْجٍ».

= [٤١٠٢، ٤١٠٣، ٧٠٥٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/٢٤٠]، والطيالسى [١٤٦١]، وعبد الرزاق [١٣٨٣٣]، وابن راهويه [٧٢٨]، والحميدى [٢٣٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢١٠٤٢]، [٢١٠٤٣، ٢١٠٤٤، ٢١٠٤٥، ٢١٠٤٦، ٢١٠٦١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/١٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٦٣٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١]، وجماعة من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٤٤٢٣- صحيح: أخرجه البخارى [٢٤٩٣، ٤٩٦٠، ٥٤٥٦، ٥٧٣٤]، ومسلم [١٤٣٣]، والترمذى [١١١٨]، والنسائى [٣٢٨٣، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١١]، وابن ماجه [١٩٣٢]، وأحمد [٦/٣٤، ٣٧، ٢٢٦]، والدارمى [٢٢٦٧]، والشافعى [٩٣٨، ١١٦٠، ١٤٠٠]، والطيالسى [١٤٧٣]، وعبد الرزاق [١١١٣١]، وابن أبى شيبه [١٦٩٣٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٧٢٩، ١٤٩٦٧، ١٤٩٦٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٧٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٩٨، ٣٤٩٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/١٠١]، وابن راهويه [٧١٤، ٧١٦]، والحميدى [٢٢٦]، وابن الجارود [٦٨٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند جماعة نحوه.

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٤٢٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٩١]، والنسائى [٣٥٢٥، ٣٥٢٦]، وابن ماجه [٢٠٨٥]، وأحمد [٦٣٧/٣٧، ٢٤٩، ٢٨١]، والدارمى [٢٢٨٣]، وابن حبان [٤٣٠٣]، =

٤٤٢٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: حَارِثَةُ بِنْتُ النُّعْمَانَ، كَذَا كُمُ الْبِرِّ! كَذَا كُمُ الْبِرِّ، كَذَا كُمُ الْبِرِّ! وَكَانَ بَرًّا بِأُمَّهِ».

= وابن أبي شيبة [١٩٢٨٤]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٩٩]، والحميدي [٢٢٧]، وابن الجارود [٧٦٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٧٥/٣]، وأبو عروبة الحراني في «حديثه» [رقم ١٠]، وغيرهم من طريقين عن الزهري عن عروة عن عائشة به .  
قلت: هكذا رواه ابن عيينة وسليمان بن كثير عن الزهري على هذا الوجه موصولاً، وخالفهما معمر؛ فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة به موقوفاً .  
هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٢١٣٢]. والوجهان عندي محفوظان، وتُحْمَلُ رواية معمر على أن عائشة كانت تُقْتَى به . والله المستعان .

٤٤٢٥ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٦/٦]، وابن حبان [٧٠١٤]، والحاكم [٢٢٩/٣]، وابن راهويه [رقم ١٠٠٤]، والحميدي [٢٨٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/رقم ١٩٥٩]، وابن أبي الدنيا في المكارم [رقم ٢٢٤]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٢٢٧/١]، والبخاري في «شرح السنة» [٢٥٦/٦]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ١٤٦]، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المتقاة» [رقم ٦]، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» [رقم ١٨٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه دون جملة البر بأمه - سوى ابن الأثير -  
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» .

قلت: وهو كما قال، لكن اختلف في سنده على ابن عيينة؛ فرواه عنه الجماعة الأثبات على الوجه الماضي، وخالفهم سعيد بن منصور، فرواه عنه فقال: عن عروة عن عائشة به نحوه . . . دون قوله: (وكان براً بأمه) فجعل: (عروة) مكان: (عمرة) .

هكذا أخرجه في «تفسيره» [رقم ١٢٩]، ورواية الجماعة عن سفيان أصح، وسعيد بن منصور على حفظه وثقته كان الحميدي يغلظه في الشيء بعد الشيء من حديثه عن ابن عيينة، كما في «المعرفة» والتاريخ [١٠٥/٢]، وكان سعيد يقدم الحميدي على نفسه في ابن عيينة، ويقول: (لأن تسألوني عن حديث سفيان؛ فإن هذا الحميدي يجعلنا على طبق) نقله عنه الفسوي في «المعرفة» أيضاً [١٠٥/٢] .

= والحميدى أحد الذين خالفوا سعيداً فى سند هذا الحديث عن ابن عيينة، وقد قال عقب روايته فى «مسنده» [عقب ٢٨٥]: (فقل لسفيان: هو عن عمرة؟! قال: نعم، لا شك فيه، كذلك قال الزهرى) وهذا يؤيد وهم سعيد بن منصور عليه فيه، وربما كان: (عروة) عند سعيد مصحفاً من: (عمرة) فلا يكون له فيه ذنب.

وقد توبع ابن عيينة عليه عن الزهرى به نحوه... تابعه معمر من رواية عبد الرزاق عنه؛ واختلف فيه على عبد الرزاق أيضاً، فرواه عنه الإمام أحمد ومحمد بن المتوكل وأحمد بن يوسف السلمى ومحمد بن رافع وابن راهويه وأبو الأزهر وغيرهم على الوجه الماضى عن الزهرى عن عمرة عن عائشة به...

أخرجه أحمد فى «مسنده» [١٥١/٦، ١٦٦]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/رقم ١٥٠٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٣٣]، وابن راهويه [١٠٠٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/رقم ٧٨٥١]، وفى «البعث والنشور» [رقم ١٨٨]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٢٩٨]، وغيرهم.

وخالفهم إسحاق بن إبراهيم الدبرى؛ فرواه عنه فقال: عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحو سياق المؤلف، وأبدل: (عمرة) بـ(عروة) هكذا هو فى مصنف عبد الرزاق [٢٠١١٩]، ومن طريقه النسائى فى «الكبرى» [٨٢٣٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/٣٥٦]، ومن طريقه ابن النجار فى التاريخ المجدد لمدينة السلام [١٧٥/٢]، وغيرهم.

وقد تصحف عروة فى سند النسائى إلى: (عمرة) والصحيح: (عروة) كما عزاه إليه الحافظ فى «الإصابة» [١/٦١٨]، وصَحَّحَ سنده؛ وقد رواه أحمد بن منصور الرمادى عن عبد الرزاق على الوجهين عن معمر، فالوجه الأول: أخرجه البيهقى من طريقه فى «البعث والنشور» [رقم ١٨٨]، عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به... [وقد سقط ذكر: (عائشة) عنده، ويؤيده: أن ابن شاهين قد روى الحديث فى: «ترغيبه» من طريق أحمد بن منصور عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عمرة عن عائشة به...، وأنا أستبعد أن يكون قد اختلف على الرمادى فى وصله وإرساله].

ثم قال البيهقى عقبه: «قال الرمادى: ثنا عبد الرزاق فى «الجامع» فقال: عن عروة عن عائشة عن النبى ﷺ».

٤٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: تَوَضَّأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، أَسْبَغَ الْوُضُوءَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ».

= قلتُ: فكانَ الوجهين ثابتان عن عبد الرزاق؛ حدث بهما جميعاً عن معمر، وأرى أن ذكر: (عروة) فيه غير محفوظ، فلعل عبد الرزاق غلط فيه لما ألف «الجامع».

ثم جاء موسى بن عقبة وابن أبي عتيق، وروياه عن الزهري فقال: عن ابن المسيب عن أبي هريرة به نحوه...، هكذا أخرجه البخاري في «خلق الأفعال» [رقم ٣٨٦]، والدارقطني في «العلل» [١٥٦/٩]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦٠٥]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٨٥٠]، وغيرهم.

ثم عاد ابن أبي عتيق مرة أخرى، ورواه عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن به نحوه مرسلًا، ليس فيه: (عائشة)، هكذا أخرجه البخاري في «خلق الأفعال» [رقم ٣٨٧]، والدارقطني في «علله» [١٥٦/٦].

وابن أبي عتيق ليس من المقدمين في الزهري، إنما هو في عداد الشيوخ من أصحابه، وروايته الأولى عن الزهري هي التي ضبطها؛ لكون موسى بن عقبة قد تابعه عليها مقروناً معه كما مضى، وكلاهما دون ابن عيينة ومعمر في الزهري بلا شك، ويقرب عندي: أن يكون الحديث عند الزهري من الوجهين معاً؛ وسعة حفظ ابن شهاب تحتمل تضعُّدُ الأسانيد للحديث الواحد. هذا ما عندي. والله المستعان.

٤٤٢٦ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤٥٢]، وأحمد [٤٠/٦]، وابن حبان [١٠٥٩]، والشافعي [٨٢]، وابن أبي شيبة [٢٦٦٧]، والحميدي [١٦١]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤٩/٢٤]، والطبراني في «تفسيره» [٦٨/١٠]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ١٧٤]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٨/١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٨٦]، والترمذي في «العلل» [رقم ١٩]، والدارقطني في «علله» [٤٨٤/١٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة به... وعند بعضهم: (ويل للأعقاب...).

٤٤٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ وَأَنَا قَائِمَةٌ وَرَاءَ الْبَابِ أَسْمَعُ، فَقَالَ: إِنْ الصَّلَاةُ تَدْرِكُنِي وَأَنَا جُنُبٌ، وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا تُدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ، وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، ثُمَّ اغْتَسَلُ وَأَصُومُ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَسْتُ مِثْلَكَ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَتَقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ بِحُدُودِ اللَّهِ».

= قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ وقد حسَّنه البخارى فيما نقله عنه الترمذى فى (علله) وقد اختلف فى إسناده على ألوان كثيرة، قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار» وهذا الوجه صحيح محفوظ من حديث أبى سلمة عن عائشة؛ وقد صرح بالسماع منها عند الطحاوى فى «شرح المعانى»، لكن أعله ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤٨/٢٤، ٢٤٩]، وقد تعقبناه فى المصدر المشار إليه آنفاً.

٤٤٢٧ - صحيح: أخرجه مالك [٦٣٧]، ومن طريقه أبو داود [٢٣٨٩]، وأحمد [٦٧/٦، ١٥٦]، [٢٤٥]، ومسلم [١١١٠]، وابن خزيمة [٢٠١٤]، وابن حبان [٣٤٩٢، ٣٤٩٥، ٣٥٠١]، والشافعى [٤٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠٢٥، ١١٥٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٧٩، ٧٧٨٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٥٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٨٦، ٢٢٨٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٠٦/٢]، وفى «المشکل» [٥١/٢]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٣٨].

وإلى الكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٤٢١]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ٢١٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤١٩/١٧، ٤٢٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣ / ١٨]، والمزى فى «تهذيبه» [٤١٩/٣٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبى يونس مولى عائشة به نحوه . . .

وعند مسلم ومالك وأحمد والنسائى والجميع فى آخره: (وأعلمكم بما أتقى) بدل قوله: (وأعلمكم بحدود الله) وعند أبى داود وحده: (وأعلمكم بما أتبع).

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه باختصار.

٤٤٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبَلَ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحَكَتُ.

٤٤٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لِأَغْتَسِلَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّائِهِ وَاحِدًا، نَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا.

٤٤٢٨- صحيح: أخرجه مالك [٦٤٢]، ومن طريقه البخاري [١٨٢٧]، ومسلم [١١٠٦]، وأحمد [١٩٢/٦]، والدارمي [١٧٢٢]، وابن حبان [٣٥٣٧، ٣٥٤٠، ٣٥٤٧]، والشافعي [٤٧٥]، والطبراني في «الأوسط» [٢/١٧٨٥]، وابن أبي شيبة [٩٣٩١]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٥٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٣٨/٧]، وعبد ابن حميد في «المنتخب» [١٥٠١]، والحميدي [١٩٨]، وابن الجعد [٢٢٩٧]، وابن أبي داود في «مسند عائشة» [٢٣]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٨٤، ٧٨٨٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٦٢١]، وأبو عوانة [٢٣٠٦]، و[٢٣٠٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/٢٥٢]، وابن راهويه [١٧١/٢]، [١٧٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . قلت: وله طرق أخرى قد استوعبناها في «غرس الأشجار».

٤٤٢٩- صحيح: أخرجه البخاري [٢٦٩، ٥٦١١]، والترمذي [١٧٥٥]، والنسائي [٤١١، ٢٣٢]، وأحمد [١٣٠/٦]، [١٩٢، ١٩٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٨١]، وابن خزيمة [١١٩]، وابن حبان [١١٩٤]، والشافعي [١٥]، والطبراني في «الأوسط» [٢/رقم ١٢٢٦]، و[٥/رقم ٤٥٥٤]، وفي «الصغير» [١/رقم ٥٩٣]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٤]، [٨٥٤، ٨٧٩]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٠١]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/٨٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٢٦]، وابن راهويه [٥٠٩، ٥٨٤]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٠٤]، والترمذي أيضاً في «الشمائل» [رقم ٢٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وعند النسائي وابن حبان: (نغترف منه جميعاً) بدل قوله: (نشرع فيه جميعاً) وهو رواية للبخاري وأحمد والبيهقي في «سننه» وابن راهويه، وفي رواية لأحمد: (يغرف قبلها، وتغرف قبله) وهي لفظ الطحاوي؛ وزاد الطبراني في «الصغير»: (في تور من شبه؛ فيقول: أبق لي أبق لي) وجملة (أبق لي) رواية لأحمد أيضاً؛ وعند الترمذي ومن طريقه البغوي زيادة أخرى =

٤٤٣٠ - وبإِسْنَادِهِ، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة أفرغ على يديه فغسلهما، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم وضع يديه في الإناء وضعاً، ثم أخرجهما فأدخلهما في رأسه، فیتتبع أصول الشعر حتى إذا بل بشرة شعره وخيل إليه أنه قد أنقى، أفرغ على رأسه ثلاث حثيات من ماء، ثم أفرغ ما بقى على جسده، وقال عروة من قبله: إذا غسل كفيه فليغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة .

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى من غير وجه عن عائشة . . .» .

قلت: هو كما قال أبو عيسى؛ فللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . سيأتى المزيد منها [برقم ٤٤٥٧، ٤٤٨٣، ٤٥٤٧، ٤٨٧٢].

٤٤٣٠ - صحيح: أخرجه مالك [٩٨]، ومن طريقه البخارى [٢٤٥، ٢٦٩]، ومسلم [٣١٦]، وأبو داود [٢٤٢]، والترمذى [١٠٤]، والنسائى [٢٤٧، ٢٤٨، ٤٢٠]، وأحمد [١٠١/٦]، والدارمى [٧٤٨]، وابن خزيمة [٢٤٢]، وابن حبان [١١٩٦]، والشافعى [٦٢، ٦٣]، والدارقطنى فى «سننه» [١١٣/١]، وعبد الرزاق [٩٩٩]، والحميدى [١٦٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٣، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٠٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٨٣، ٣٨٥]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٩، ٦٧٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٢٠٠، ٢٠١]، وفى «الأنوار» [رقم ٤٨٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . ووقف سياق الترمذى عند قوله: (ثلاث حثيات) وليس عنده ما بعده، ومثله البيهقى فى رواية له فى «السنن» و«المعرفة» والحميدى؛ وزاد الترمذى ومسلم وابن خزيمة وأبو داود قوله: (فيغسل فرجه . . .) بعد جملة غسل اليدين، وهو رواية للبيهقى فى «سننه» و«المعرفة» وهى عند الحميدى أيضاً، وقد وقعت تلك الزيادة عند المؤلف وأحمد فى آخره من قول عروة، وزاد مسلم وحده فى آخره: (ثم غسل رجله) وزاد أبو داود أيضاً فى آخره: (فإذا فضل فضلة صبها عليه) وهذه الزيادة عند ابن خزيمة بلفظ: (وأفضل فى الإناء فضلاً بصبه عليه بعد ما يفرغ) وهى رواية للمؤلف تأتى .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٤٤٨١، ٤٨٥٥] .

۴۴۳۱- وعن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَوُضِعَ الْعَشَاءُ، فَايْدُؤُوا بِالْعَشَاءِ».

۴۴۳۲- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَهَدِيبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا إِزَارًا غَلِيظًا مَّا يَصْنَعُ بِالْيَمَنِ، وَكِسَاءً مِنْ هَذِهِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْمَلْبَدَةَ، فَقَالَتْ: قَبِضْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ.

۴۴۳۱- صحيح: أخرجه البخارى [٦٤٠، ٥١٤٨]، ومسلم [٥٥٨]، وابن ماجه [٩٣٥]، وأحمد [٣٩/٦، ٥١، ١٩٤]، والدارمى [١٢٨٠]، والطيالسى [١٤٤٥]، وعبد الرزاق [٢١٨٤]، وابن أبى شيبة [٧٩١١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢١٢/٨]، وابن راهويه [٥٩٢]، [٥٩٤]، والحميدى [١٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨١٥]، وفى «المعرفة» [رقم ١٥١٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٦٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٩٢٤]، و[١٥٩٤]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٤٠ / رواية الطحاوى]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أماليه» [رقم ١٥]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٣٣٧]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ١٩٦]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٢، ١٨، ٣١]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن عائشة به . . .

قال أبو نعيم: «ثابت مشهور».

قلت: وهو كما قال . . .

۴۴۳۲- صحيح: أخرجه البخارى [عقب رقم ٢٩٤١]، معلقًا، ووصله مسلم [٢٠٨٠]، وأبو داود [٤٠٣٦]، وابن ماجه [٣٥٥١]، وأحمد [١٣١/٦]، وابن حبان [٦٦٢٣]، وابن أبى شيبة [٢٤٩٠٥]، و[٢٤٣٢٣]، وابن راهويه [١٣٦٣]، وابن الجعد [٣٠٨٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤٥٣/١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢١٠-٢١١]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٤٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٨٩٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٠/٦]، وفى «الأنوار» [رقم ٧٨٠]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٢٦٥]، والحافظ فى «التغليق» [٢/٣٦٧]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن أبى بردة بن أبى موسى عن عائشة به . . .

٤٤٣٣- حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت سودة امرأةً جسيمةً، إذا خرجت أشرفت على النساء، فرأها عمر بن الخطاب، فقال لها: انظري كيف تخرجين، فوالله ما تخفين علينا إذا خرجت! فذكرت ذلك لسودة لرسول الله ﷺ وفي يده عرق، قال: فماد العرق من يده من فزع الوحي، فقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكُنَّ رُخْصَةً أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ».

٤٤٣٤- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن

= قلتُ: وقد توبع عليه سليمان بن المغيرة نحوه في سياق أخصر: تابعه أيوب السختياني عند البخارى [٢٩٤١، ٥٤٨٠]، ومسلم [٢٠٨٠]، والترمذى فى جامعه [١٧٣٣]، وفى «الشماثل» [رقم ١٢٠]، وأحمد [٣٢/٦]، وعبد الرزاق [٢٠٦٢٤]، وعنه ابن راهويه [١٣٦٤]، وجماعة.

واستدركه الحاكم فى «مستدركه» [٦٦٥/٢]، على الشيخين، فوهم وما أصاب.

٤٤٣٣- صحيح: أخرجه البخارى [عقب رقم ١٤٦]، و[رقم ٤٥١٧، ٤٩٣٩]، ومسلم [٢١٧٠]، وأحمد [٥٦/٦]، وابن خزيمة [٥٤]، وابن حبان [١٤٠٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/رقم ٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٢٨٥]، وابن راهويه [٢٠٩٢]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [٥/رقم ٣٠٦٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/١٧٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٣/٤٠٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . دون جملة: (إن الله قد جعل لكن رخصة) فهى عند ابن خزيمة وابن حبان وحدهما، والحديث عند الطبرانى فى «الكبير» وابن أبى عاصم مختصراً بالجملة الأولى منه فقط، بلفظ: (كانت سودة امرأة جسيمة؛ يفزع الناس من جسمها).

قلتُ: وقد توبع عليه هشام: تابعه الزهرى على نحوه مع اختلاف يسير، دون قول النبى ﷺ فى آخره، ومكانه قول عائشة: (فأنزل الله - عز وجل - الحجاب) أخرجه البخارى [١٤٦]، [٥٨٨٦]، ومسلم [٢١٧٠]، وجماعة كثيرة . . .

٤٤٣٤- صحيح: أخرجه مالك [١٤٥١]، والبخارى [١٣٢، ٢٦٠٩]، ومسلم [١٠٠٤]، أبو داود [٢٨٨١]، والنسائى [٣٦٤٩]، وابن ماجه [٢٧١٧]، وأحمد [٥١/٦]، =

عائشة: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أمي افتلت نفسها، وأراها لو تكلمت تصدقت، أفأتصدق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم».

٤٤٣٥ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوْاقٍ: فِي كُلِّ عَامٍ

= وابن حبان [٣٣٥٣]، والطبرانی في «الأوسط» [١/ رقم ٧٠٣]، والحمیدی [٢٤٣]، والبيهقی في «سننه» [٦٨٩٥، ١٢٤٠٩، ١٢٤١٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٠٧٤]، والبعثی في «شرح السنة» [٣/ ٢١٠]، والشافعی في «سننه» [رقم ٤٨٦]، وأبو الفضل الزهری في «حديثه» [رقم ٢٦]، وابن أبي داود في «مسند عائشة» [رقم ٣٣، ٥٩]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . .

وزاد مسلم وابن ماجه وحدهما قوله: (ولم توص) بعد قوله: (افتلت نفسها) وهي عند ابن عساکر في «المعجم» [رقم ١٣٩٠]، وأبي القاسم المهرواني في «المهروانيات» [رقم ٥٤]، والسلفی في «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» [ص ٧٣]، وغيرهم، وزاد ابن ماجه وأحمد والطبرانی والزهری والبيهقی في «سننه» والحمیدی: قوله: (فهل لها أجر؟! بعد قوله: (لو تكلمت تصدقت) وهو رواية للبخاری ومسلم وابن أبي داود، وفي رواية لمسلم وحده: (فلى أجر؟! بياء المتكلم، وزاد النسائي والشافعی ومن طريقه البيهقی في «المعرفة» في آخره من قول عائشة: (فتصدق عنها) وهي رواية للبخاری ولكن عنده من قول النبي ﷺ بلفظ: (نعم: تصدق عنها) وانفرد أبو داود بقوله في أوله: (إن امرأة قالت: يارسول الله إن أمي . . . إلخ) بدل: (أن رجلاً قال: يارسول الله إن أمي . . .) وبقوله في آخره مرفوعاً: (نعم: فتصدقني عنها).

قلت: وله شواهد قد استوفيناها في «غرس الأشجار».

٤٤٣٥ - صحيح: أخرجه مالك [١٤٧٧]، وعنه البخاری [٢٠٦٠، ٩٠٤، ٢٥٧٩]، ومسلم [١٥٠٤]، والنسائي [٣٤٥١]، وأبو داود [٣٩٣٠]، وابن ماجه [٢٥٢١]، وأحمد [٦/ ٢١٣]، وابن حبان [٤٢٧٢، ٤٣٢٥]، والشافعی [٨٤٣، ٩٩٤]، والدارقطني في «سننه» [٢٢/ ٣]، وعبد الرزاق [١٦١٦٤]، والبيهقی في «سننه» [١٠٦٢٧، ١٣٥٣٤، ٢١٢٣٩، ٢١٥١٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥٦٣، ٣٣٢٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٨٧٣، ٣٧٨٤، ٣٨٧٥]، والبعثی في «شرح السنة» [٨/ ٤]، وابن راهويه [٧٤٦]، وابن الجارود [٩٨١]، =

أوقية، فأعينني، فقالت لها عائشة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع ذلك رسول الله، فسألها، فأخبرته عائشة، فقال رسول الله ﷺ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لِهَمُّ الْوَلَاءِ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قالت عائشة: فقام رسول الله ﷺ في الناس، فحمد الله، ثم قال: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟! فَمَا كَانَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ»، وقال: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

٤٤٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ: أَنَّ بَرِيرَةَ كَانَتْ مَكَاتِبَةً لِأَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَبْتَاعَهَا فَأَعْتَقْتُهَا، فَأَمَرْتَهَا أَنْ تَأْتِيَهُمْ فَتُخْبِرُهُمْ، فَقَالُوا: إِنْ جَعَلْتَ لَنَا وِلَاةً بِعِنَايَا، فَاسْتَفْتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتَقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الثَّمَنَ»، قَالَتْ: فَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ، فَلَمَّا أَعْتَقْتُ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَارِي: إِنْ شِئْتَ تَسْتَقِرِّي تَحْتَ هَذَا الْعَبْدِ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُفَارِقِيهِ»، قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ فَارَقْتَهُ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالرَّجُلُ يَفُورُ بِاللَّحْمِ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ فَقَالَتْ: أَهْدَيْتَهُ لَنَا بِرِيرَةَ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هُوَ لَبِيرَةَ صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ».

= والطحاوي في «المشکل» [١١ / ٢-١]، وفي «شرح المعاني» [٤٥ / ٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

قلت: وله طرق أخرى قد خرجناها في «غرس الأشجار».

٤٤٣٦ - حسن بهذا السياق: أخرجه ابن ماجه [٢٠٧٦]، وأحمد [١٨٠ / ٦]، والبيهقي في «سننه» [١٤٠٣٦]، والدارقطني في «سننه» [٢٨٨ / ٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٢٥٨ / ٨]، وأحمد أيضاً [٢٠٧ / ٦]، وابن زنجويه في «الأموال» [رقم ١٦٤٥]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٤٥]، وغيرهم من طرق عن أسامة بن زيد الليثي عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه . . .

= وهو عند الجميع باختصار سوى البيهقي وأحمد في الموضع الأول، ولفظ ابن ماجه: (مضى في بريرة ثلاث سنن: خيرت حين أعتقت، وكان زوجها مملوكًا، وكانوا يتصدقون عليها؛ فتهدى إلى النبي ﷺ فيقول: هو عليها صدقة، وهو لنا هدية، وقال: الولاء لمن أعتق) ولفظ أبي بكر الشافعي: (كان في بريرة ثلاث سنن . . . فذكر الحديث) وهو عند ابن زنجويه بالفقرة الأخيرة منه: (دخل رسول الله ﷺ والمرجل يفور باللحم . . . إلخ).

وهو عند ابن سعد نحو سياق المؤلف ولكن باختصار يسير في ألفاظه، وليس عنده بعض من أوله، ولا قوله: (إن شئت تستقرى تحت هذا العبد؛ وإن شئت أن تفارقيه، قالت: فإني قد فارقته) وزاد في أوله: (كان في بريرة ثلاث سنن . . .) وهو عند الدارقطني بالفقرة قبل الماضية فقط، (إن شئت أن تستقرى . . .) ولفظ أحمد في الموضع الثاني: (هو لها صدقة، تعنى بريرة، ولنا هدية) وفي الموضع الثالث: (عن عائشة: أن بريرة كانت مكاتبه، وكان زوجها مملوكًا، فلما أعتقت خيرت).

قلت: وهذا إسناده جيد كما قال الشمس ابن عبد الهادي في «المحرر» [رقم ١٠٣١]، ومثله الإمام في «الإرواء» [٦/ ٢٧٤]، وزاد: «على شرط مسلم» ووهم في ذلك؛ لأن أسامة بن زيد - وهو الليثي المدني - لم يرو له مسلم عن القاسم بن أبي بكر شيئًا، وإن كان هو من رجال مسلم، ثم إن أسامة مختلف فيه، وبه غمز الحافظ في إسناده الحديث هنا، فقال في «الفتح» [٩/ ٤١١]: «وأسامة فيه مقال» وهو كما قال، لكنه لا يزال متماسكًا؛ وقد وثقه جماعة؛ واحتجاج مسلم به يقويه.

نعم: قد اختلف عليه في سنده، كما بسطناه في «غرس الأشجار» لكن هذا الوجه يُشبه أن يكون هو المحفوظ عنه، وعلى كل حال: فقد توبع على سياق الحديث بنحوه . . . دون بعض الألفاظ فيه، ومعناها محفوظ من رواية «الثقات».

والحديث رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الرحمن بن القاسم كلاهما عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه . . . دون قوله: (إن شئت تستقرى تحت هذا المعبد، وإن شئت أن تفارقيه، قالت: قد فارقته) لكن ثبت في حديث القاسم: لفظ التخيير.

واختلف في حديث عائشة: هل كان زوج بريرة عبدًا أم حرًا، وقد استوفينا طرق الحديث وألفاظه وشواهد في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». وانظر الآتي [برقم ٤٥٢٠].  
والله المستعان.

٤٤٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مِرطُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَذَّنَ لَهُ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ عَمْرٌو، فَأَذَّنَ لَهُ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ، فَاسْتَأْذَنَ عَثْمَانَ، فَاسْتَوَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «اجْمَعِي عَلَيَّ ثِيَابَكَ»، فَأَذَّنَ لَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَمْ تَفْزِعَ لِأَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٌو كَمَا فَزَعْتَ لِعَثْمَانَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ عَثْمَانَ حَيٌّ، وَلَوْ أَذْنْتُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ لَخَشِيتُ أَنْ لَا يَبْلُغَ فِي حَاجَتِهِ».

٤٤٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ مَرَّةٍ، عَنْ

٤٤٣٧ - صحيح: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٠٠]، ومسلم [٢٤٠٢]، وأحمد [٧١/١]، [١٥٥]، والبزار [٣٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٣٠٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤٧٤/١]، وفى «المشكلى» [١٩٣/٤]، وابن راهويه [١١٣٩]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٢٢٢]، وابن طهمان فى «المشيخة» [رقم ١٥٠]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٢٨٧ ظلال]، والمزى فى «تهذيبه» [٢١/ ٣٢٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٩/ ٨٢، ٨٣، ٨٤]، و [٦٤/ ٢٣٢-٢٣٣]، وفى «المعجم» [رقم ١٨٦]، وأبو بكر الصغار فى «جزء فيه نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث وأحاديث وفوائد» [رقم ٤٥/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن يحيى بن سعيد بن العاص عن أبيه عن عائشة وعثمان وكلاهما به . . . نحوه .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه؛ وقد رواه غير عثمان، وهذا الإسناد أحسن إسناداً يروى فى ذلك، وأشدّه اتصالاً» . قلت: لكن قد اختلف فى سنده على الزهرى على ثلاثة ألوان، وهذا اللون أصحها إن شاء الله . وهو الذى صححه الدارقطنى فى «العلل» [٣٧/ ١٤]، ويؤيده إخراج مسلم له . والله المستعان .

٤٤٣٨ - صحيح: أخرجه أبو بكر الشافعى فى الغيلانيات [رقم ٦٣٤]، ومن طريقه الذهبى فى «سير النبلاء» [١٤/ ٨٣-٨٤]، وفى «تذكرة الحفاظ» [٢/ ٧٤٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٣٨٣]، وغيرهم من طريق صالح بن محمد بن يحيى عن أبيه عن عثمان بن مرة عن القاسم ابن محمد عن عائشة به . . . نحوه . . .

القاسم، قال: قالت عائشة: اشتريت لرسول الله ﷺ ثمرقة، فألقيتها له، فكأنه كره ذلك، فقالت عائشة: أعود بالله من سخط الله وسخط رسوله! فقال: «مَا هَذِهِ يَا عَائِشَةُ؟»! فقالت: إذا دخل عليك داخلٌ أو جاءك وفدٌ، فقال: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ!».

٤٤٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَحْدُثُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيَّ عَمَلًا فَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، جَعَلَ اللَّهُ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ».

= قلتُ: وهذا إسناد حسن، وعثمان بن مرة شيخ صدوق، وقد توبع عليه نحوه...؛ تابعه نافع مولى ابن عمر، ورواه جماعة عن نافع، منهم مالك بن أنس: وسياقه نحو سياق المؤلف، إلا أنه زاد في آخره: (ثم قال: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة).

أخرجه في «الموطأ» [١٧٣٦]، ومن طريقه البخارى [١٩٩٩، ٤٨٨٦، ٥٦١٦]، ومسلم [٢١٠٧]، وأحمد [١٤٦/٦]، وأبو عوانة [رقم ١١٨٧]، والبغوى في «شرح السنة» [٧٢/٥]، وجماعة.

٤٤٣٩ - صحيح: أخرجه أحمد [٧٠/٣]، وابن راهويه [٩٥٦، ٩٧٢]، والخلال في «السنة» [١/ رقم ٧٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله المليكى عن القاسم عن عائشة به... نحوه، ولفظ أحمد في أوله: (من ولاة الله - عز وجل - من أمر المسلمين شيئاً؛ فأراد الله به خيراً...) وعند الخلال: (إذا أراد الله بعبد خيراً جعل له...) وهو رواية لابن راهويه؛ وفي الرواية الثانية: (من ولى منكم عملاً أو شيئاً فأراد الله به خيراً...).

قلتُ: وهذا إسناد قوى فى المتابعات؛ وعبد الرحمن المليكى قد ضعفوه، بل تركه النسائى وغيره، وقال البخارى وأحمد: «منكر الحديث» وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، لكنه قد توبع عليه من قبل جماعة:

١ - فتابعه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به... إلا أنه قال فى أوله: (إذا أراد الله بالأمر خيراً، جعل له...) وزاد: (وإذا أراد الله به غير ذلك: جعل له وزير سوء؛ إن نسى لم يذكره، وإن ذكره لم يعنه).

= أخرجه أبو داود [٢٩٣٢]، وابن حبان [٤٤٩٤]، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» [٣١٤]، وابن عدى في «الكامل» [٢٢١/٣]، ومن طريقه البيهقي أيضاً في «سننه» [٢٠١٠٧]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد الشامي عن عبد الرحمن به . . . قال النووي في «الرياض» [رقم ٦٧٩]: (رواه أبو داود بإسناد جيد على شرط مسلم).

قلت: وليس كما قال، وليس في (صحيح مسلم) من تلك الترجمة شيئاً، ولا يكفي أن يكون رجالها من رجال مسلم حتى تكون على شرطه، ثم إن زهير بن محمد تكلم أحمد وغير واحد في رواية الشاميين عنه، حتى قال أحمد: «كأن زهيراً الذي يروى عنه الشاميون آخر» يعني لكثرة المناكير التي تجيء في رواية الشوام عنه، وهذا الإسناد منها، فالراوى عنه: هو الوليد بن مسلم عالم الشام، وقد أنكره عليه ابن عدى، وساقه في ترجمه (زهير بن محمد) مع غيره في «الكامل» ثم قال في ختام ترجمته [٢٢٢/٣]: «وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة».

وقد فهم الحافظ العراقي في «المغنى» [١٢٢/٢]، من صنيع أبي أحمد الجرجاني أنه يضعف الحديث، فعزاه إلى أبي داود، ثم قال: (ضعفه ابن عدى) وهو كما قال وزيادة.

٢- ورواه بقية بن الوليد عن ابن المبارك عن عمر بن سعيد بن أبي القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحو سياق المؤلف . . . إلا أنه قال في أوله: (من ولى منكم عملاً؛ فأراد الله به خيراً . . . إلخ).

أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨٧٥٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٠١٠٦]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٤٠٢]، من طريقين عن بقية به . . .

قال الإمام في «الصحيححة» [٨٠٢/١]: «قلت: هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صرح بقية بالتحديث؛ فأمننا بذلك شر تدليسه».

قلت: بل ما أمناه قط، وكيف غفل الإمام عن كون بقية يدلّس التسوية! ويكفي منه أن يصرح بالسماع من شيخه وشيخه فقط على التحقيق، ولا يلزم ذلك في سائر الإسناد، ولم يصرح هنا إلا من شيخه فقط، فلم نأمن شر تدليسه بعد.

٣- ورواه الدراوردي عن عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن ابن أبي مليكة عن عائشة به نحو سياق المؤلف إلا أنه قال: (من ولى منكم عملاً؛ فأراد الله به خيراً . . . ) =

= ذكره ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٥٢-٥٣]، وعبد الرحمن المليكي هذا منكر الحديث؛ وهو راوى الوجه الأول عن القاسم، فكأنه اضطرب فيه. وقد أنكره عليه ابن حبان.

٤- ورواه الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة مرفوعاً بلفظ: (ما من أحد من الناس أعظم أجراً من وزير صالح مع سلطان، يأمره بذات الله فيطيعه). أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» [رقم ٩٨].

وأخرجه الخليلي في «الإرشاد» [١/ ٤٥٦ / منتخب السلفي]، من وجه آخر عن فرج بن فضالة بإسناده مثل سياق المؤلف؛ إلا أنه قال في أوله: (إذا أراد الله بأمر خير جعل له... إلخ). ثم قال الخليلي: «لم يتابع الفرج أحد عن يحيى، ويتفرد بأمثاله».

قلت: وهو كما قال، وهذا سند منكر، والفرج منكر الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري كما قاله البخاري ومسلم وغيرهما، وقد ضعفه غير واحد، ومشاه أحمد وغيره، لكن استدرك أحمد فقال: «لكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير» وهذا الحديث عندي من مناكيره عن يحيى ابن سعيد.

لكنه لم ينفرد به عن يحيى، فقال البزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٥٩٢ / كشف الأستار]: (حدثنا الفضل بن سهل ثنا منصور بن أبي مزاحم، ثنا أبو سعيد المؤدب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً؛ فأراد الله به خيراً، جعل له وزيراً صالحاً؛ إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه».

قلت: وهذا إسناده صحيح مقبول؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ فأبو سعيد المؤدب هو محمد بن مسلم بن أبي الوضاح الثقة المأمون؛ وثقه الكافة من النقاد؛ إلا أن البخاري غمزه، فلذلك قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهيم» ولا نوافقه عليه أصلاً، بل هو (ثقة ربما وهم) والراوى عنه ثقة مثله؛ وشيخ البزار هو: الفضل بن سهل الأعرج الثقة الحافظ الداهية، وهذا الطريق هو أصح طرق الحديث كلها، وقد حسنه ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [١/ ٢٣٢]، فقال: «حديث حسن». والله المستعان.

● تنبيه: : قد تصحف (عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي) في الطريق الأول عند الخلال إلى: (عبد الرحمن بن يزيد المكي) فلم يعرفه المعلق عليه: (طبعة دار الراية) وقال: «لم أجد له ترجمة».

٤٤٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِي وَأَشَارَ إِلَى الْقَمَرِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! تَعُوذِي بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الْغَاسِقِ إِذَا وَقَبَ».

٤٤٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْشٌ، فَكَانَ يُقْبَلُ وَيُدْبِرُ، فَإِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِبْضَ فَلَمِ يَتَرَمَّرَمَ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

٤٤٤٠ - حسن: أخرجه الترمذى [٣٣٦٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠١٣٧، ١٠١٣٨]، وأحمد [٦١/٦، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٥٢]، والحاكم [٥٨٩/٢]، والطيالسى [١٤٨٦]، وابن راهويه [١٠٧٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥١٧]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٨/٥١٣]، والحربى فى «غريب الحديث» [٧١٥/٢]، والبغوى فى «تفسيره» [٥٩٥/٨]، وفى «شرح السنة» [١٦٧/٥]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [١٢٠٤/٤]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ٣١]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٩٨]، وابن السنى فى «اليوم والليلى» [رقم ٦٤٧]، والطحاوى فى «المشكلى» [٢١٩/٤]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن القرشى العامرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وأقرهما الشوكانى فى «تحفة الذاكرين» [ص ٢٦٥].

قلت: لكن خالفهم النووى فى «فتاويه» [ص ١٨٦ / طبعة المكتب الإسلامى لإحياء التراث] وقال: «هو حديث ضعيف»، والصواب أنه حديث صالح؛ وسنده حسن كما قال الحافظ فى «الفتح» [٧٤١/٨]، ومداره على خال ابن أبى ذئب: (الحارث بن عبد الرحمن) وقد وثقه ابن حبان، ومشاه أحمد والنسائى، فقول ابن المدينى عنه: «مجهول» غير مقبول، وقد عرفه غيره، على أنه لم ينفرد به، بل تابعه المنذر بن أبى المنذر مقروناً معه فى سنده عند أحمد [٢١٥/٦]، والنسائى فى الموضع الأول؛ والمزى والطحاوى.

والمنذر مجهول الصفة، لكن يُعتبر به . والله المستعان.

٤٤٤١ - حسن: أخرجه أحمد [٦/١١٢، ١٥٠، ٢٠٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/رقم ٦٥٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٩٠/٤]، وابن راهويه [١١٩٢]، =

= وابن عساکر فی «تاریخہ» [۴/ ۳۸۵، ۳۸۶]، ومسدد فی «مسندہ» وابن منیع فی «المسند» كما فی «إتحاف الخیرة» [۶/ ۵۰]، والبزار فی «مسندہ» [۳/ ۲۴۵۰ / كشف الأستار]، والخطابی فی «غریب الحدیث» [۱/ ۳۵۸]، والبیهقی فی «الدلائل» [رقم ۲۲۷۹، ۲۲۸۰]، وغیرهم من طرق عن یونس بن أبی إسحاق السیعی عن مجاهد بن جبر عن عائشة به نحوه . . .

قال الطبرانی: «لم یرو هذا الحدیث عن مجاهد إلا یونس بن أبی إسحاق، ولا یروی عن عائشة إلا بهذا الإسناد» وقال ابن کثیر فی «البدایة» [۶/ ۱۴۷]، بعد أن ساقه من طریق أحمد: «وهذا الإسناد علی شرط الصحیح، ولم یرجوه، وهو حدیث مشهور».

قلت: لیس لیونس عن مجاهد عن عائشة: شیء فی «الصحیح» فكیف یكون علی شرطه؟! ولا یكفی كون رجاله رجال «الصحیح» كما یقول الهیثمی فی «المجمع» [۸/ ۵۵۵].

وفی الإسناد علة، وهی أن مجاهداً قد اختلف فی سماعه من عائشة، فنفاه الجمهور، وأثبت ابن المدینی وغیره، ووقع التصریح بسماعه منها فی «الصحیح» فالصواب عندی هو قول الذهبی فی «سیر النبلاء» [۴/ ۴۵۱] فی ترجمة مجاهد: «قد سمع منها شیئاً یسیراً» والمثبت مُقدّم علی النافی؛ فالأصل فی روايته عنها هو الاتصال حتی یثبت الانقطاع، لاسیما ومجاهد لم یشتهر بتدلیس قط، ولو ثبت عنه كما زعم القطب عبد الکریم الحلبي فی «شرح البخاری»، وعنه الحافظ فی «تهذیبہ» [۱۰/ ۴۳]، فلا یضره ذلك هنا ولا فی غیره؛ لكونه لیس مکثراً منه البتة، بل یكون تدلیسه إن ثبت - من قبیل تدلیس الزهری والثوری والحسن البصری وأضرابهم .

فالإسناد حسن إن شاء الله، ویونس بن أبی إسحاق: فیہ كلام معروف، إلا أنه متماسك، وقد احتج به مسلم. والحدیث ذكره السیوطی فی «الخصائص» [۲/ ۹۹]، ثم قال: «صححه الهیثمی» كذا قال، ولس بجد؛ لأن الهیثمی قد قال فی «المجمع» [۸/ ۵۵۵]: «رواه أحمد وأبو یعلی والبزار والطبرانی فی «الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحیح» ومتی أفادت هذه العبارة منه أو من غیره تصحیحاً؟! فواعجباً لصاحب «تدریب الراوی» و«ألفية الحدیث» أن یغفل عن هذا.

أما قول الطبرانی الماضي: عن هذا الحدیث: «ولا یروی عن عائشة إلا بهذا الإسناد» فلعله یرید: یعنی بإسناد مثل هذا أو أصح منه، وإلا فقد ورد الحدیث من طریق آخر عن عائشة به نحوه . . . عند الدارقطنی فی «الأفراد» [رقم ۶۰۰۵ / أطرافه]، ومن طریقہ ابن عساکر فی «تاریخہ» [۴/ ۳۸۶] لكن سنده معلول، والله المستعان.

٤٤٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ  
مَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: حَدَّثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا  
حَدِيثًا، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حَدِيثُ خُرَافَةٍ قَالَ: «أَتَدْرِينَ  
مَا خُرَافَةٌ؟ إِنَّ خُرَافَةَ كَانَ رَجُلًا مِنْ عُدْرَةَ، أَسْرَتَهُ الْجِنُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَكَثَ فِيهِمْ  
دَهْرًا، ثُمَّ رَدَّوهُ إِلَى الْإِنْسِ، فَكَانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَى فِيهِمْ مِنَ الْأَعَاجِيبِ، فَقَالَ  
النَّاسُ: حَدِيثُ خُرَافَةٍ».

٤٤٤٢- منكر: أخرجه الترمذى فى «الشمائل» [رقم ٢٥٣]، وأحمد [١٥٧/٦]، والنهروانى فى  
الجلس الصالح [٢٧٣/١]، وابن أبى شيبه فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٢٨/٧]،  
وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٦٣/١]، وغيرهم من طريق أبى عقيل عبد الله بن عقيل  
الثقفى عن مجالد بن سعيد عن الشعبى عن مسروق عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه .  
قال ابن الجوزى عقب روايته: «قال أحمد بن حنبل: أبو عقيل ثقة اسمه: عبد الله بن عقيل  
الثقفى، ومجالد ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: «كان مجالد يقلب الأسنان، ويرفع المراسيل، لا  
يجوز الاحتجاج به . . .» وقال ابن كثير فى «البداية» [٤٧/٦]، بعد أن ساقه من طريق أحمد:  
«قلت: وهو من غرائب الأحاديث وفيه نكارة، ومجالد بن سعيد يتكلمون فيه» . . .

قلت: مجالد قد ضعفوه، بل قال القطان: «كان مجالد يُلقن فى الحديث إذا لُقن» وهذه مصيبة،  
وأجارك الله من حديث المتلقنين! وهو إمام فى الاضطراب فى الأسنان والمتون، فقول الهيثمى  
فى «المجمع» [٥٧٧/٤]: «رجال أحمد ثقات، وفى بعضهم كلام لا يقدر، . . .» لا يُلتفت  
إليه، كأنه ما اطلع على ترجمة (مجالد بن سعيد) من «تهذيب المزى»، أو «ميزان الذهبى»، ثم  
إن مجالداً قد اختلف عليه فى وصله أيضاً؛ فرواه عنه أبو عقيل الثقفى على الوجه الماضى  
موصولاً؛ وتابعه أبو أسامة حماد بن أسامة، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن أبى  
بديل به مثله موصولاً عند وكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [١٩٧/٣-١٩٨]، -إشارة- وقال  
عقبه: «هذا معروف من حديث أبى عقيل الثقفى عن مجالد، ولا يعرف عن أبى أسامة».

قلت: وقد تصحف عنده: (أبو أسامة) إلى (أبو أمامة) ورواه بعضهم عن أبى أسامة فقال: عن  
مجالد عن الشعبى به مرسلًا، لم يذكر فيه (مسروقًا) ولا (عائشة) هكذا ذكره الدارقطنى فى  
«العلل» [٤٦٩/١٣]، ثم قال: «والمرسل أشبه بالصواب»، والقول ما قالت حذام.

وهذا الوجه المرسل وجدته عند ابن راهويه [١٤٣٦]، قال: أخبرنا أبو أسامة به . . . =

۴۴۴۳ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْرَعُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ إِسْرَاعَهُ إِلَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ، وَلَا إِلَى غَنِيمَةٍ .

۴۴۴۴ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

= وهذا الاختلاف عندي: من مجالد بن سعيد، وقد مضى أنه كان مضطرب الحديث يتلقن، وللحديث شاهد من رواية أنس به مرفوعاً نحوه في سياق أتم عند الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٠٦٨]، وابن عدى في «الكامل» [٥/ ٢٠٢]، وابن أبي الدنيا في «ذم البغي»: [رقم ٢٧]، والنهرواني في «الجليس الصالح» [١/ ٢٧٣]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٩٧]، وغيرهم؛ وسنده منكر، ووجدت له طريقاً آخر عن عائشة به نحوه في سياق طويل، عند المفضل الضبي في كتاب «الأمثال» كما في «الإصابة» [٢/ ٢٧٠]، وسنده واه أيضاً، وفيه علل، والحديث منكر المتن والإسناد، ولا يقبل مثله إلا كلُّ مُعَرِّمٍ بالخراقة، واللَّهِ المستعان.

۴۴۴۳ - صحيح: أخرجه البخاري [١١١٦]، ومسلم [٧٢٤]، وأبو داود [١٢٥٤]، وأحمد [٤٣/ ٦]، [٥٤، ١٧٠]، وابن خزيمة [١١٠٨، ١١٠٩]، وابن حبان [٢٤٥٦، ٢٤٥٧]، [٢٤٦٣]، وابن أبي شيبة [٦٣٢٣]، والنسائي في «الكبرى» [٤٥٦]، والبيهقي في «سننه» [٤٢٥٣، ٤٢٥٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٩٩]، وفي «المشكّل» [١٠/ ٩٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٢٧٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٥/ ٣١١، ٣١٢]، و[١٢/ ٧٢]، و[٤٤/ ٢٤]، وأبو عوانة [رقم ١٦٨١، ١٦٨٢]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ٥٦٢]، وفي «تفسيره» [٧/ ٣٦٥]، وغيرهم من طريق ابن جريح عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه... والأكثر من سياقهم هكذا: (لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد منه تعاهداً على ركعتي الفجر) وفي رواية لمسلم وغيره: (على ركعتين قبل الصبح) وفي رواية لأبي عوانة وغيره: (على الركعتين أمام الصبح) وليس عند الجميع قوله: (ولا إلى غنيمة) سوى ابن أبي شيبة وابن حبان وابن خزيمة، زاد ابن حبان: (غنيمة يغتنمها). قلت: وللحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه..

۴۴۴۴ - ضعيف: أخرجه أبو داود [٢١٩٣]، وابن ماجه [٢٠٤٦]، وأحمد [٢٧٦/ ٦]، والحاكم [٢/ ٢١٦]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٣٦]، وابن أبي شيبة [١٨٠٣٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٨٧٤، ١٩٨٠٠]، وفي «المعرفة» [٤٧١٨]، وابن الأعرابي في «المعجم» [٤٧٠]، =

عبيد بن أبي صالح، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاقٍ».

= والطحاوى فى «المشکل» [١٠٩/٢]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٥٠٠]، والبخارى فى «تاريخه» [١٧١/١]، والمزى فى «تهذيبه» [٢١٥/١٩]، و[٦٢/٢٦]، وابن الجوزى فى التحقيق [٢٩٣/٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد بن أبي صالح عن صفية بنت شيبة عن عائشة به . . . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: كلا وربى، وقد تعقبه الذهبى فى «تلخيصه» فقال: «كذا قال، ومحمد بن عبيد لم يحتج به مسلم، وقال أبو حاتم: ضعيف»، وقبلة تعقبه الحافظ ابن عبد الهادى فى «تنقيح التحقيق» [١٢٧/٣]، وذكر أن (محمد بن عبيد بن أبي صالح) قد وقع عند الحاكم هكذا: (محمد بن عبيد بن صالح)، وجزم بكونه خطأ، ومثله قال صاحب «البدْرِ المنير» أيضاً، وقد وقع اسمه عند ابن ماجه: (عبيد بن أبي صالح) وهو وهم أيضاً كما جزم به المزى فى ترجمة الرجل من «التهذيب» [٦٢/٢٦]، ووقع عند ابن أبي شيبة: (عن عبد الله بن أبي صالح) وهذا غلط أيضاً.

■ والصواب فى اسمه هو (محمد بن عبيد بن أبي صالح) وقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٣٧١/٧]، لكن ضعفه أبو حاتم كما مضى، وهذا مقدم بلا تردد، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» وقال: «ضعيف»، وبه أعله عبد الحق الإشبلى فى «أحكامه» كما نقله عنه صاحب «البدْرِ المنير» [٨٥/٨]، ثم قال ابن الملقن فى [٨٦/٨]: «ساق ابن الجوزى هذا الحديث من طريق الإمام أحمد محتجاً به، ولم يضعف محمد بن عبيد هذا، ولا ذكره فى «ضعفائه»، وليس بجيد منه» وهو كما قال؛ وأعله الحافظ أيضاً فى «التلخيص» [٤٥٠/٣]، ب (محمد بن عبيد) وتابعه الشوكانى فى «نيل الأوطار» [١٤/٧].

وقد اختلف فى سنده أيضاً، فرواه محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد على الوجه الماضى وخالفه عطف بن خالد، فرواه عن محمد ابن عبيد فقال: عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة به . . . . . فجعل شيخ (محمد بن عبيد) فيه هو (عطاء) دون (صفية بنت شيبة) هكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [١٧١/١]، وعطف مختلف فيه، وقد سئل أبو حاتم الرازى عن هذا الاختلاف كما فى «العلل» [رقم ١٢٩٢]، فقال: «حديث صفية أشبه» وهو كما قال؛ وقد تصحف (محمد بن عبيد) عند البخارى إلى: (محمد بن سعيد) وهو فى «علل ابن أبي حاتم» على الصواب. =

٤٤٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الْإِدَامُ الْخُلُّ».

= وقد رواه نعيم بن حماد عن عبد الله بن سعيد الأموي عن ثور بن يزيد فقال: عن صفية بنت شيبة عن عائشة به . . . ، وأسقط منه (محمد بن عبيد) هكذا أخرجه الحاكم [٢/٢١٧]، وسكت عليه، وتعقبه الذهبي في «التلخيص» فقال: (نعيم صاحب مناكير) ومثله قال الشمس ابن عبد الهادي في التنقيح [٣/١٢٧]، وتابعه عليه صاحب «البدر المنير» [٨/٨٥]، فقال: «فيه نعيم بن حماد، وهو صاحب مناكير».

وهو كما قالوا؛ والوجه الأول هو المحفوظ عن ثور ابن يزيد؛ بإثبات (محمد بن عبيد) في سنده، ومدار الحديث عليه، وقد عرفت حاله، لكنه توبع عليه؛ فرواه قرعة بن سويد عن زكريا ابن إسحاق ومحمد بن عثمان كلاهما عن صفية بنت شيبة عن عائشة به . . . أخرجه الدارقطني في «سننه» [٤/٣٦]، والبيهقي في «سننه» [١٤٨٧٥].

وقرعة قد ضعفه النقاد فضعف، والحديث ضعفه الحافظ كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٦/٤٣٣]، وقال البدر العيني في «العمدة» [٢٣/١٩٧]: «وأما حديث: «لا طلاق في إغلاق» فليس ثابت» وقبلهما أشار ابن رجب إلى ضعفه في جامع العلوم والحكم [ص ١٥٠]، وهو كما قالوا، وخالف الإمام وحسنه في «الإرواء» [٧/١١٣-١١٤]، وقد ناقشناه في «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٤٤٥ - صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٤٦١٥]، والترمذي في «الشمائل» [رقم ١٧٣]، وابن عدى في «الكامل» [٤/١٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٧٦٩]، وغيرهم من طرق عن زيد بن الحباب عن عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناد منكر. وابن المؤمل ضعفه جمهور النقاد، فقال ابن الجنيد: «شبه المتروك» وقال أبو داود: «منكر الحديث» وقال أحمد: «أحاديثه مناكير» وقد مشاه بعض من لم يخبر حاله، وقد أنكروه عليه ابن عدى في «الكامل» وقال في ختام ترجمته: «وعامة ما يرويه الضعف عليه بين».

وللحديث طريق آخر يرويه سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . . أخرجه مسلم [٢٠٥١]، والترمذي في «جامعه» [١٨٤٠]، وفي «الشمائل» [رقم ١٥٢]، وابن ماجه [٣٣١٦]، والدارمي [٢٠٤٩]، والبيهقي في «سننه» [١٩٨٠٩]، وأبو عوانة =

٤٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ معاوية بن أبي مزرذ، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الرَّحِمُ مَعْلَقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ».

= [رقم ٦٧٤٨]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٥٦٧]، وابن حزم في «المحلى» [٤٣٣/٧]، والسلمى في «طبقات الصوفية» [ص ١٢٩]، والخطيب في «تاريخه» [٣٠/١٠]، و [١٠/٣٧١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣/٢٨٩]، [٢٩/٣١٢]، و [٣٨/١٠٦]، و [٥٠/٢٢٧]، و [٦٤/١١٢]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن بلال به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه؛ لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال»، وقال ابن بطة فيما نقله عنه الخطيب عقب روايته: «ليس يُعرف هذا الحديث من حديث عائشة إلا من هذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال وهو حديث صحيح طريقه مستقيم، ولكن الحديث المشهور حديث جابر».

وكذا صححه مسلم كما مضى، لكن أنكره الإمام أحمد والبخارى وأبو حاتم وأحمد بن صالح المصرى وابن عمار الجارودى وغيرهم على سليمان بن بلال، فنقل ابن عمار فى «علل أحاديث فى صحيح مسلم» [ص ١٠٩ / ٢٥]، عن أحمد بن صالح أنه قال: «نظرت فى كتاب سليمان ابن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً» يعنى هذا الحديث؛ وحديث: (لا يجوع أهل بيت عندهم التمر) ثم قال: (وحدثنى ابن أبى أويس قال: حدثنى ابن أبى الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار: أن رسول الله ﷺ سأل قوماً: ما إدامكم؟! قالوا: الخل، قال: نعم الإدام الخل!).

قلت: مراده أن هذا الإسناد هو المحفوظ عن هشام بن عروة. ويبدو لى أن سليمان بن بلال قد حدث به من حفظه فوهم فيه، وسلك فى روايته الطريق، وقد قال أبو حاتم فى «العلل» [رقم ٢٣٨٤]، لما سئل عن طريق سليمان: «هذا حديث منكر الإسناد» وكذا أنكره الإمام أحمد وغيره كما مضى؛ فراجع شرح «العلل» لابن رجب [٢/٦٥١].

وقد رأيت سليمان قد تويع عليه، تابعه وكيع بن الجراح عن هشام عن أبيه عن عائشة به . . . عند ابن جميع فى «معجم شيوخه» [رقم ٤٣] لكن الإسناد إليه لا يثبت.

والحديث صحيح ثابت على كل حال؛ فله شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث جابر [برقم ١٩٨١، ٢٢٠١، ٢٢١١]، وهو فى «صحيح مسلم» أيضاً . . .

٤٤٤٦ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٦٤٣]، ومسلم [٢٥٥٥]، وأحمد [٦٢/٦]، =

٤٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْأَعْرَابَ يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي ذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ: «فَسَمُّوا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَكُلُّوا».

= والحاكم [٤/ ١٧٥]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٢]، وابن أبي شيبة [٢٥٣٨٨]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٠٠٣]، والبيهقي في «سننه» [١٢٩٩٣]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٩٣٥]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٧٨٩ / طبعة الحاشدي]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ١٤٨]، ووكيع في «الزهد» [رقم ٣٩٧]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن أبي مزرود عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة به . . . وعند البخاري وأحمد والحاكم والطبراني والبيهقي في «سننه» وفي «الأسماء» وابن وهب: (الرحم شجنة؛ فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته) لفظ البخاري، وهو رواية للمؤلف تأتي [برقم ٤٥٩٩]، ولفظ الحاكم: (الرحم شجنة من الله) ولفظ الطبراني: (الرحم شجنة من الرحمن) ولفظ البيهقي في «سننه» وفي «الأسماء» مثل لفظ الحاكم، وليس عند أحمد كلمة (شجنة).

قلت: استدركه الحاكم على الشيخين فوهم جداً.

٤٤٤٧ - صحيح: أخرجه البخاري [١٩٥٢، ٥١٨٨، ٦٩٦٣]، وأبو داود [٢٨٢٩]، والنسائي [٤٤٣٦]، وابن ماجه [٣١٧٤]، والإدارمي [١٩٧٦]، وابن أبي شيبة [٢٤٤٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٨٦٦٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٨٠٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٤٠١/ ٥]، وابن راهويه [٨٣٩]، وابن الجارود [٨٨١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٢٩٨، ٢٩٩]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ١٧٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلت: هكذا رواه جماعة كثيرة عن هشام به موصولاً، وخالفهم مالك بن أنس والحمادان وابن عيينة وعيسى ابن يونس ويحيى بن سعيد وجعفر بن عون وغيرهم، كلهم رووه عن هشام عن أبيه به مرسلًا، ليس فيه عائشة.

وهذا الوجه هو الذي صوبه الدارقطني في «علله» [١٣/ ٢٦٢]، فقال: (والمرسل أشبهه بالصواب) لكن البخاري أقعد منه بعلل الحديث، وقد احتج في «صحيحه» بالوجه الموصول كما مضى، وتابعه الحافظ في «الفتح» [٩/ ٦٣٤-٦٣٥]، وأيد ذلك بأمرين:

الأول: أن عدد مَنْ وصله يزيد على عدد من أرسله.

٤٤٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْمَقْدَامِ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَى الْحَصِيرِ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨]، قالت: لم يكن يصلى عليه.

= والثانى: أن هناك قرينة ترجح الوصل، وهى أن عروة بن الزبير معروف بالرواية عن عائشة، مشهور بالأخذ عنها، ففى ذلك إشعار بحفظ مَنْ وصله عن هشام دون من أرسله.

قلت: ويشبه عندى: أن يكون الوجهان جميعاً محفوظين عن هشام؛ وأبوه عروة فقيه عالم مُفْتً؛ فيحمل الإرسال على أنه كان يفتى به؛ فإذا جلس للتحديث جَوَّده وأقام عَوَّجه، وقد بسطنا الكلام عليه مع شواهد فى «غرس الأشجار».

٤٤٤٨ - منكر: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٣٩/٢]، و[٧٤/٦]، وابن قتيبة فى «غريب الحديث» [٢٧٩/١] - وعنده معلقاً - وبقي بن مخلد فى «مسنده» كما فى «فتح البارى» لابن رجب [١٢٦/٣]، وغيرهم من طريق يزيد بن المقدام بن شريح عن أبيه عن جده به... قال البوصيرى فى «الإتحاف»: «هذا إسناد رجاله ثاقت؛ يزيد بن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن جده شريح القاضى، كلهم ثقات».

قلت: وهم البوصيرى ولم يدر، فإن شريحاً ليس بالقاضى، إنما هو ابن هانئ أبو المقدام الكوفى الثقة العابد؛ وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٩٤/٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله موثقون» وقبله قال شيخه العراقى كما يأتى: «رجاله ثقات» وتعقبهما الإمام فى «الثمر المستطاب» [٤٤٣/١]، قائلاً: (هذا لا يستلزم صحة الإسناد كما لا يخفى على النقاد) وقبل ذلك ساق الحديث وقال: (فى ثبوته نظر) كأنه ما وقف على إسناده.

وقال البدر العينى فى «العمدة» [١٩٦/٥]، بعد أن ساق الحديث: «قلت: هذا ليس بصحيح؛ لضعف يزيد» يعنى ابن المقدام، وهذا أخذه من العلاء مغلطاً، فإنه نقل عنه فى العمدة [١١٢/٤]، أنه قال فى كتابه (التلويح بشرح الجامع الصحيح): بعد أن ذكر الحديث: «هذا غير صحيح؛ لضعف يزيد بن المقدام» ورأيت قد أعله أيضاً فى «شرح على سنن ابن ماجه» [١٦٩٠/١]، فقال: «يزيد بن المقدام فيه ضعف؛ ومنهم من يكتب حديثه» كذا قال، وهو غير مسبوق بتضعيف يزيد إلا من عبد الحق الإشبلى وحده، وقد رد عليه ابن القطان ذلك فقال: «لا أعلم أحداً قال فيه ذلك» نقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٣٦٢/١١]، ثم قال: «وهو كما قال» ويزيد هذا مشاه ابن معين والنسائى، وذكره ابن حبان، وابن شاهين فى «الثقات»، =

٤٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، [وَأَعْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُرُّ بِالْقَدْرِ فَيَتَنَاوَلُ مِنْهَا الْعَرَقَ فَيَصِيبُ مِنْهُ، ثُمَّ يَصَلِي وَلَا يَتَوَضَّأُ .

= وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق» ومثله قال الحافظ في «التقريب» وزاد: «أخطأ عبد الحق في تضعيفه» وهو كما قالوا إن شاء الله؛ وأبوه المقدم ثقة مشهور، ومثله جده شريح بن هانئ الكوفي .

لكن متن الحديث غريب جداً كما يقول ابن رجب في «فتح الباري» [١٢٦/٣]، وقد جزم الحافظ العراقي في «شرح الترمذي» كما في «الفيض» [٥ / ٢٢٤]، بكون الحديث رجاله ثقات، لكنه استدرك فقال: «لكن فيه شدوذ ونكارة» ونحوه أشار الحافظ إلى هذا في «الفتح» [٤٩١/١]، و[٣١٤/١٠] .

وَوَجْهٌ: الشذوذ والنكارة في لفظه: أنه قد ثبت في «الصحيحين» من رواية أبي سلمة عن عائشة -رضى الله عنها- أن النبي ﷺ كان يصل على الحصير، بل وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً -في صلاته- ﷺ، مضى منهم حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٣٠٨، ٢٣١١] .

فالذي يظهر لي: أن يزيد بن المقدم -مع كونه صدوقاً- قد وهم في هذا الحديث، وأتى به على غيره وجهه، وليس يُحتمل من مثله مخالفة الصحاح من الآثار، ولعل أصل جواب عائشة -رضى الله عنها- قوله: (كان يصل على الحصير) فانقلب سياقه على يزيد، نعم: قد تأوله جماعة من العلماء على افتراض صحته، لكنها تأويلات متكلفة لا تجيء في النفس، وقد ناقشناها جميعاً مع استيفاء أمارات نكارة هذا الحديث في كتابنا «غرس الأشجار». والله المستعان .

٤٤٤٩ - صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٥٤٦]، وأحمد [١٦١/٦]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٤]، وفي «الشعب» [٥/٥٨٢٦]، والبزار في «مسنده» [١/٢٩٨]، وغيرهم من طريقين عن زائدة بن قدامة عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة وعكرمة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . . . وزاد البيهقي والبزار: (ولا يمتضمض) .

قال الهيثمي في «المجمع» [١/٥٧٣]: (رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجاله رجال الصحيح) وقال البوصيري في «الإتحاف» [١/٩٨]: «رجاله ثقات» .

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وله شواهد عن جماعة من الصحابة: قد ذكرناها في «غرس الأشجار» .

٤٤٥٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا سَكِينٌ، حَدَّثَنَا حَوْشِبُ بْنُ عَقِيلٍ،  
عَنْ غَنِيَّةِ بِنْتِ الرُّضِيِّ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فِي نِسْوَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ،  
فَسَأَلْنَاهَا عَنِ النَّبِيذِ، فَقَالَتْ: لَا نَفْعَ كُنَّ اللَّهُ يَا عَبْدَ الْقَيْسِ بِالنَّبِيذِ! نَهَى رَسُولَ اللَّهِ عَنْ  
الْحَتْمِ، وَالِدْبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، قَالَتْ: وَلَكِنْ اشْرَبْنَا فِي الْأَدَمِ كُلَّهُ، أَوْ مَا أَوْكَيْتَنِ أَوْ عَلَقْتَنِ .

٤٤٥١ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ،  
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَرَأَيْتُ بِهِ الْمَوْتَ، فَقُلْتُ:  
هَيْجٌ هَيْجٌ! مَنْ لَا يَزَالُ دَمَعَهُ مَقْنَعًا فَإِنَّهُ [فِي] مَرَّةٍ مَسْدُوقٍ

= • تنبيه: وقع عند المؤلف في الطبعتين: (عن ابن أبي مليكة عن عكرمة . . .) بزيادة حرف  
(عن) بينهما، ومثله وقع في «المطالب» [رقم ١٦٨]، و«الإتحاف» [رقم ٦٤٠]. والمؤلف إنما  
يروى الحديث من طريق ابن أبي شيبة به . . . وهذا في «مصنفه» [٥٤٦]، هكذا: (عن ابن أبي  
مليكة وعكرمة . . .) بزيادة (واو العطف) بينهما، بدل حرف (عن)، وهذا هو الصواب، ومثله  
وقع عند الجميع ممن أخرجوا الحديث . فالله المستعان .

٤٤٥٠ - صحيح: المرفوع منه فقط: هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة غنية بنت الرضى، فهي مجهولة لا  
تُعرف، ونكرة لا تُتعرَّف لم أظفر لها بترجمة بعد التتبع، إنما ذكرها جماعة في شيوخ حوشب  
ابن عقيل، وحوشب ومن دونه ثقات سوى سكين وهو ابن عبد العزيز، فهو مختلف فيه،  
وللمرفوع من الحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . يأتي بعضها [برقم ٤٥٥٧، ٤٤٦٢]،  
وهو صحيح ثابت له شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى بعضها [برقم ٥٢٩، ١٢٢٣،  
١٧٨٨، ٢٧٣٠].

٤٤٥١ - صحيح: أخرجه البخارى [١٣٢١]، وأحمد [٦/٤٠، ٤٥، ١١٨، ١٣٢]، وابن راهويه  
[٨٢٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والثاني» [١/رقم ٥٥]، والحاكم [٦٧/٣]، وابن أبي  
شيبه [١١٠٥٠]، والبيهقى في «سننه» [٦٤٦٥، ٦٧٠٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/  
٢٠١]، و[١٩٧/٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/٤٣٤ . ٤٣٥]، وأبو نعيم في «المعرفة»  
[٩٥]، وفي «المستخرج» كما في «الفتح» [٣/٢٥٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٢٩٠٣]،  
وابن عبد البر في «التمهيد» [٩٠/٢٤]، وابن حبان [٦٦١٥]، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي  
بكر» [رقم ٤١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . =

فقال لها: لا تقولى ذلك، ولكن قولى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق: ۱۹]، ثم قال: فى أى يوم توفى رسول الله ﷺ؟ قالت: قلت: يوم الإثنين، قال: أرجو فيما بينى وبين الليل، قال: فلم يتوف حتى أمسى ليلة الثلاثاء، فدفن قبل أن يصبح، قالت: وقد قال قبل ذلك: فى كم كفن رسول الله ﷺ؟ قلت: فى ثلاثة أثواب بيض سحولية، ليس فيها قميص ولا عمامة، فنظر إلى ثوب كان يمرض فيه، فيه ردع من زعفران، أو مشق، فقال: اغسلوا ثوبى هذا فزيدوا عليه ثوبين وكفنونى فيها، قالت: قلت: إن هذا خلق! قال: الحى أحق بالجديد من الميت، إنما هو للمهلة.

٤٤٥٢ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُنْتَصِرًا مِنْ ظِلَامَةٍ ظَلَمَهَا قَطُّ إِلَّا أَنْ يُتْهَكَ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ شَيْءٌ، فَإِذَا انْتَهَكَ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ شَيْءٌ كَانَ أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ، وَمَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا.

= وهو عند أبى نعيم والبيهقى وابن عساكر نحو سياق المؤلف جميعاً؛ وهو عند البخارى وابن المنذر وابن راهويه وأحمد - فى رواية له - نحوه أيضاً لكن دون ما فى أوله من بكاء عائشة وقولها وقراءة الآية، وهو عند الآخرين ببعضه مفرقاً.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلت: وهو كما قال، نعم: هو عند البخارى كما مضى، لكن دون سياق الحاكم، فهو عنده بجملة السؤال عن الكفن فقط. وقد رواه أنس بن عياض وابن عيينة وأبو معاوية، وهيب بن خالد وحمام بن سلمة ومحمد بن فضيل وجماعة وغيرهم؛ كلهم عن هشام بن عروة به كما مضى؛ وخالفهم جميعاً: معمر بن راشد، فرواه عن هشام فقال: عن عروة به مراسلاً، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٦١٧٦]، وعنه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣٣/٣٠]، والمحفوظ هو الأول بلا تردد.

٤٤٥٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٨٢].

٤٤٥٣- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ ، يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « كُلُّ مَنْ حُوسِبَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ هَلَكَ » ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الإنشاق: ٨] ، قَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ يَا عَائِشَةُ ، فَأَمَّا كُلُّ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ هَلَكَ » .

٤٤٥٤- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ مَيْمُونِ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ دَعَا عَلِيًّا مِنْ ظَلَمَةٍ أَوْ قَالَ : عَلِيٌّ ظَالِمٌ - فَقَدْ انْتَصَرَ » .

٤٤٥٣- صحيح: أخرجه البخارى [١٠٣]، و[٤٦٥٥، ٦١٧٨]، ومسلم [٢٨٧٦]، والترمذى [٢٤٢٦]، وأحمد [٤٧/٦، ٩١، ١٢٧، ٢٠٦]، وابن حبان [٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٣٧١]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٩٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٦١٨]، و[١١٦٥٩]، وابن راهويه [١٢٥٩، ١٢٥٠]، والحسين بن حرب فى «زوائده على زهد ابن المبارك» [١٣١٨، ١٣١٩]، وابن المبارك فى «مسنده» [رقم ٩٩]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٤٣/١٩]، والطبرى فى «تفسيره» [٥٠٧/١٢]، وعبد الرزاق فى «تفسيره» [١٢٩/٣]، والبغوى فى «تفسيره» [٣٧٤/١]، وفى «شرح السنة» [٤٢١/٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٩٨١]، والبيهقى فى «الشعب» [٢٦٩/١]، وفى «الاعتقاد» [ص ٢٠٩-٢١٠]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٦]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى مليكة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحو .

قلت: قد اختلف فى سنده على ابن أبى مليكة، وكذا رواه عنه بعضهم فزاد فيه زيادات غير محفوظة، وقد بسطنا الكلام عليه فى مكان آخر؛ وحاصل الاختلاف عليه فى سنده: أنه يرويه تارة عن عائشة به مباشرة، وتارة يدخل بينها وبينه: (القاسم بن محمد) وهذا من المزيد. والله المستعان.

٤٤٥٤- منكر: أخرجه الترمذى [٣٥٥٢]، وابن أبى شيبة [٢٩٥٧٦]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٤١٢/٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٩/٢٤١]، والبخارى فى «مسنده» كما فى «تفسير ابن كثير» [٧/٢١٣/٢ طبعة دار طيبة]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/١٧٢، ٢٢٨]، وحنبل بن إسحاق فى «جزء من حديثه» [رقم ٩١]، والكلاباذى فى «مفتاح المعانى» [رقم ٢٥٥]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/٦١٣]، =

٤٤٥٥ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَصْحَابَهُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، فَوَاللَّهِ لَيُقْتَطَعَنَّ رِجَالُ دُونِي، فَلَأَقُولَنَّ: رَبِّ، مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَيَّ أَعْقَابِهِمْ».

٤٤٥٦ - حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، عَنْ

= وغيرهم من طرق عن أبي الأحوص عن سلام بن سليم عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . .

قال الترمذى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة؛ وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي حمزة، وهو ميمون الأعور).

قلت: وأخرجه أيضاً في «علله الكبير» [رقم ٤٥٢]، ثم قال: «سألت محمداً -يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي الأحوص، ولكن هو عن أبي حمزة، وضعف أبا حمزة جداً».

وأبو حمزة الأعور هذا هو ميمون القصاب الكوفي الذى تركه أحمد فى رواية؛ وضعفه سائر النقاد؛ وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «وليمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه التى يروىها خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليها».

والحديث ضعف سنده: العراقى فى «المغنى» [٣ / ٨٤]، والمناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ٨٠٦] / طبعة مكتبة الشافعى]، وهو عندى: منكر المتن والإسناد.

٤٤٥٥ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٢٩٤]، وأحمد [٦ / ١٢١]، من طريقين عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن ابن أبي مليكة عن عائشة به . . .

قلت: وهذا إسناد جيد؛ وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أنس [برقم ٣٩٤٢]، ويأتى حديث ابن مسعود [رقم ٥١٦٨، ٥١٩٩].

٤٤٥٦ - صحيح: أخرجه ابن حبان [٢١٣٤، ٢١٣٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣ / رقم ٢٧٢٣]، و[٨ / رقم ٨١٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢ / ٤١٠]، والبيهقى فى «المعرفة» =

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على المدينة يصلى بالناس .

٤٤٥٧ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عن عبد الملك، عن عطاء، عن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من الجنابة من إناء واحد، نشرع فيه جميعاً، ولكنه كان يبدأ فيتوضأ .

= [رقم ١٥٤٩]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٨٩٩]، وغيرهم من طرق عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن حبيب المعلم إلا يزيد بن زريع، تفرد به أمية». قلت: وكلهم ثقات رجال الصحيح؛ وقال ابن عدى: «وهذا لا أعلمه يرويه عن حبيب المعلم غير يزيد بن زريع» .

قلت: قد ساقه ابن عدى فى ترجمة حبيب ثم قال فى ختامها: «ولحبيب أحاديث سالحة، وأرجو أنه مستقيم فى رواياته» .

والحديث صححه البوصيرى فى «الإتحاف» [٢٧/٢]، على شرط الشيخين، وتابعه عليه الإمام فى «الإرواء» [٣١٢/٢]، وليس كما قالوا، بل هو على شرط مسلم وحده، ولم يحتج البخارى بتلك الترجمة فى (صحيحه) وقال الهيثمى فى «المجمع» [٢٠٨/٢]: (رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط» . . . ورجال أبي يعلى رجال «الصحيح» .

وتعقبه الإمام فى «الإرواء» قائلاً: «ولا وجه لهذا التخصيص، فرجال الطبرانى أيضاً رجال الصحيح كما سبق» .

كذا قال، وقد وهم بلا تردد؛ لأن الطبرانى رواه من طريق (موسى بن هارون الحمال، وإبراهيم ابن هاشم البغوى) كلاهما عن أمية بن بسطام به . . . وموسى وإبراهيم من الثقات الأثبات؛ وليس من رجال ابن ماجه؛ فضلاً عن رجال «الصحيح»، وللحديث شواهد أيضاً .

٤٤٥٧ - صحيح: أخرجه أحمد [١٧٠/٦]، وابن أبى شيبه [٣٨٣]، وغيرهما من طريق هشيم عن عبد الملك ابن أبى سليمان العزمى الكوفى عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة به . . . وليس عند أحمد كلمة: (الجنابة) ولا قوله: (ولكنه كان يبدأ فيتوضأ) ومثله عند ابن أبى شيبه؛ لكن ليس عنده لفظ: (فيتوضأ) ولا قوله: (نشرع فيه جميعاً) وهذه الفقرة ليست عند أحمد أيضاً . =

٤٤٥٨ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطي، حَدَّثَنَا هشيمٌ، عن مجالد، عن الشعبي، عن عائشة، قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أغسل وجه أسامة بن زيد يوماً وهو صبي، قالت: وما وكدتُ ولا أعرف كيف يغسل الصبيان، قالت: فأخذه فأغسله غسلًا ليس

= قلتُ: وهذا إسناد قوى على شرط مسلم؛ وهشيم وإن كان إمامًا في التدليس، إلا أنه صرح بالسماع عند ابن أبي شيبة، وقد تويع عليه أيضًا: تابعه زائدة بن قدامة به مثله دون الفقرة الأخيرة في البدء بالوضوء: أخرجه ابن حبان [١١٩٣]، بإسناد صحيح إليه. وقد تويع عبد الملك بن أبي سليمان على نحوه عن عطاء: تابعه ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن عائشة أنها أخبرته عن النبي ﷺ وعنهما: (أنهما شرعا جميعاً وهما جنب في إناء واحد) أخرجه عبد الرزاق [١٠٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٥٥]، وابن راهويه [١٢١٢]، وتمام في «فوائده» [رقم ٨٩٥]، والخطيب في «تاريخه» [٣٠٩/١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٢٠/٤٣]، وله طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه... قد استوفيناها في «غرس الأشجار».

٤٤٥٨ - ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٨/٨]، من طريق المؤلف به...

قلتُ: هذا إسناد لا يصح، وفيه علتان:

الأولى: هشيم بن بشير عريق في التدليس، وقد عنعنه كما ترى، وقد رماه بعضهم بتدليس التسوية، وليس يصح ذاعنه.

والثاني: مجالد: هو ابن سعيد الهمداني الضعيف المشهور، ولم يكن الإمام أحمد يراه شيئاً، وقد بلغ به الضعف مبلغاً جعله يُلقَّن في الحديث إذا لُقَّن، كما يقول يحيى القطان، وتلك مصيبة، وهو كثير المناكير والإغراب على الشعبي خاصة، مع اضطراب في الأسانيد والمتون. ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه، وإلا فالرجل مثله ليس هناك.

وقد اضطرب في إسناده أيضاً، فعاد ورواه مرة أخرى عن الشعبي فقال: عن مسروق عن عائشة به نحوه... دون قوله: (ولو كنت جارية... إلخ) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٢٩]، بإسناد صحيح إليه، هكذا زاد فيه واسطة بين الشعبي ومسروق، ثم بدا لي علة ثالثة في الطريق الأول، وهي أن الشعبي عن عائشة مرسل، كما قاله ابن معين وأبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» [ص ١٥٩-١٦٠]، لابن أبي حاتم؛ وعنه العلاني في «جامع التحصيل» [ص ٢٠٤].

بذاك، قالت: فأخذه فجعل يغسل وجهه، ويقول: «لَقَدْ أَحْسِنَ بِنَا إِذْ لَمْ تَكُ جَارِيَةً، وَلَوْ كُنْتَ جَارِيَةً لَحَلَيْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ».

■ فالحاصل: أن علة الحديث هي ضعف مجالدين سعيد، وقد اضطرب فيه كما مضى، لكن للحديث طريق آخر يرويه شريك القاضي عن العباس بن ذريح عن البهي عن عائشة قالت: (عثر أسامة بعتبة الباب، فشبغ في وجهه؛ فقال رسول الله ﷺ: أميطى عنه الأذى؛ فتقدرته؛ فجعل يمص عنه الدم، ويمجه عن وجهه، ثم قال: لو كان أسامة جارية لحليتته وكسوته حتى أنفقه).

أخرجه ابن ماجه [١٩٧٦] - واللفظ له - وأحمد [٦ / ١٣٩]، وابن حبان [٧٠٥٦]، والمؤلف [برقم ٤٥٩٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧ / رقم ١١٠١٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٤ / ٦١ - ٦٢]، وابن عساکر في «تاريخه» [٨ / ٦٦-٦٧-٦٨]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٢٤]، وغيرهم من طرق عن شريك به . . .

قال البوصيري في «المصباح» [١ / ٣٠٥]: «هذا إسناد صحيح إن كان البهي سمع من عائشة، واسم البهي: عبد الله مولى مصعب بن الزبير، سئل أحمد عنه: هل سمع من عائشة؟! فقال: ما أدرى في هذا شيئاً، إنما يروى عن عروة، قال العلائي في «المراسيل»: أخرج مسلم في «صحيحه» لعبد الله البهي عن عائشة حديثاً، وكان ذلك على قاعدته».

قلت: قد انتقد الدارقطني حديث البهي عن عائشة على مسلم، وقال في «الإلزامات والتتبع» [ص ٣٧٥]: «والبهي إنما يروى عن عروة عن عائشة» يعني روايته عنها مرسله، وهذا ما أشار إليه الإمام أحمد آنفاً. وقد روى زائدة عن السدي عن البهي عن عائشة حديثاً . . . وصرح فيه بسماع البهي من عائشة، وكان ابن مهدي ينكر ذلك، ففي «تهذيب التهذيب» [٦ / ٩٠]، قال الحافظ: (وقال أحمد: في حديث زائدة عن السدي عن البهي حدثني عائشة، كان ابن مهدي قد سمعه من زائدة، وكان يدع منه: «حدثني عائشة، وينكره» قال الحافظ: «يعنى: ينكر لفظه: حدثني»).

قلت: الظاهر أنه ينكره على السدي إسماعيل بن عبد الرحمن، فقد كان صاحب أوهام على علمه وصدقه، على أن صنيع أبي حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٠٦]، يدل على أن البهي هو الذي كان يضطرب في روايته عن عائشة، فقال أبو حاتم: «البهي يُدْخَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ: عروة، وربما قال: حدثني عائشة، ونفس البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث» =

٤٤٥٩ - حَدَّثَنَا زكريا، عن هشيم، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضاً يضع يده على المكان الذي يشتكى المريض، ثم يقول: «بِسْمِ اللَّهِ، لا بأسَ! لا بأسَ! أذهبِ البأسَ رَبِّ النَّاسِ، وَأَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لا شفاءَ إلا شفاؤك، شفاءً لا يُغادرُ سقماً»، قالت عائشة: فلما مرض النبي ﷺ وضعت يدي عليه لأقول هؤلاء الكلمات، فترع يدي عنه، وقال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى».

■ والحاصل: أن الحديث محل بالانقطاع، فإن كان الشهاب البوصيري يتوقف في سماع البهي من عائشة، ما كان يحق له أن يصحح سنده لولا تلك العلة؛ لأن في الإسناد شريكاً القاضى، وسوء حفظه مما سارت به الركبان! لكن يبدو أن البوصيري كان حسن الرأى في شريك القاضى، مثل شيخه العراقي وصاحبه الهيثمى، فإنى وجدته يوثقه ويصحح حديثه فى مواضع من «مصباح الزجاجة».

بل وجدت العراقي قد عزاه الحديث إلى أحمد فى «المغنى» [١٩٧/٢]، ثم قال: «وإسناده صحيح» هكذا دون تعليق صحته على ثبوت سماع البهي من عائشة، كما فعل تلميذه البوصيرى.

■ والتحقيق: أن سماع البهي من عائشة مغموز كما مضى، ولو صح فلا يزال شريك القاضى رابضاً فى إسناده. والتحقيق بشأنه: هو أنه كان صدوقاً فى الأصل؛ إماماً فى السنة والرد على أهل الأهواء، إلا أنه كثير الأوهام، واسع الخطو فى مخالفة الثقات من الأنام، مع اضطراب وتخليط شاهده يحيى القطان فى كتبه وأصوله، وقد كان يندلس، ورماه جماعة أيضاً بالاختلاط، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه عليه الثقات، فغاية أمره: أنه يعتبر به، وليس هو ممن يحتج بحديثه على الانفراد.

وللحديث شاهد نحوه باختصار من مراسيل أبى السفر الهمدانى عند ابن سعد فى «الطبقات» [٦٢/٤]، بإسناد حسن إليه، وأبو السفر معدود من الطبقة الوسطى من التابعين، والحديث ضعيف بطريقه، ولا يقويه مرسل أبى السفر على التحقيق.

٤٤٥٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٤١١، ٥٤١٨]، ومسلم [٢١٩١]، وابن ماجه [١٦١٩]، وأحمد [٤٤/٦]، [٤٥، ١٢٦، ١٢٧]، وابن حبان [٢٩٧٠]، والطيالسى [١٤٠٤]، =

= وابن أبي شيبة [٢٣٥٧٠، ٢٩٤٨٨، ٢٩٤٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٥٤٥، ١٠٨٤٨، ١٠٨٥٥]، والبيهقى في «سننه» [٦٣٨٢]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٩٢٠١]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٣ / طبعة الحاشدى]، وفي «الآداب» [رقم ٢٧٤]، وفي «الدعوات» [رقم ٤٨١]، وابن راهويه [١٤٥٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢١٠، ٢١٢] وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٦/ ١٣]، وابن السنى فى «اليوم والليله» [رقم ٥٥٠]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة به . . وهو يرويه عن بعضهم بنحوه، وليس قول عائشة فى آخره: عند البخارى ولا النسائى ولا ابن عساکر وابن حبان، وهو رواية لأحمد وكذا ليست البسمله فى أوله عند الجميع سوى ابن السنى وحده، وهو يرويه المؤلف، وهو عند ابن عساکر بنحو المرفوع منه فقط، ومثله أحمد وابن أبى شيبة فى رواية لهما. ولفظ البخارى فى أوله: (عن عائشة -رضى الله عنها- أن النبى ﷺ كان يعوذ بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول: اللهم رب الناس . . .) ومثله رواية للنسائى وأحمد؛ وعند مسلم وابن راهويه ورواية لابن سعد: (كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى منا إنسان مسحه بيمينه ويقول: أذهب البأس . . .) وعند ابن حبان: (كان إذا عاد المريض مسحه بيمينه وقال: . . .) ونحوه رواية لأحمد أيضاً؛ وعند الطيالسى ومن طريقه البيهقى فى «الآداب» و«الدعوات» وفى «سننه» وفى «الشعب»: (كان إذا عاد مريضاً مسح وجهه وصدره، أو قال: مسح على صدره وقال: أذهب البأس . . .) لفظ الطيالسى؛ وعند ابن ماجه: (كان النبى ﷺ يتعوذ بهؤلاء الكلمات: أذهب البأس . . .) ومثله رواية لأحمد وابن أبى شيبة، وفى رواية أخرى لابن أبى شيبة: (كان رسول الله ﷺ يعوذ بهذه الكلمات . . .) ومثله عند ابن سعد فى رواية له، وزاد مسلم وابن راهويه فى آخره: (فذهبت أنظر فإذا هو قد قَضَى) وعند ابن سعد فى الموضع الثانى: (فما علمت بموته حتى وجدت ثقله).

قلت: هكذا رواه أصحاب الأعمش عنه على الوجه الماضى، وخالفهم معمر وحده، فرواه عن الأعمش فقال: عن مسروق عن عائشة به نحو سياق المؤلف إلا أنه قال فى أوله: (كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله قال: أذهب البأس . . .) وزاد فى آخره: (قالت: ثم تقل على قبض رسول الله ﷺ).

هكذا قال معمر، وأسقط منه (أبا الضحى) بين الأعمش ومسروق، أخرجه عبد الرزاق =

٤٤٦٠ - حَدَّثَنَا زَكْرِيَا، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّثَلُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَتِمُّثَلُ، يَقُولُ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَأَدِيَانٍ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ

= [١٩٧٨٣]، والأول هو المحفوظ عن الأعمش بلا تردد، ولم يجوده معمر، وربما كان الأعمش قد دلس أبا الضحى في ذلك الموضع، فإنه إمام في التدليس، كما كان إماماً في الحروف والحديث، ولم ينفرد به عن أبي الضحى: بل تابعه عليه منصور بن المعتمر عن أبي الضحى وإبراهيم النخعي كلاهما به عن مسروق عن عائشة قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا أتى المريض يدعوه له قال: أذهب البأس رب الناس... إلخ) دون قول عائشة في آخره... أخرجه مسلم [٢١٩١]-واللفظ له- وعلقه البخاري [عقب رقم ٥٣٥١]، ووصله ابن ماجه [٣٥٢٠]، وأحمد [١١٤/٦]، وابن أبي شيبة [٢٩٤٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٥٠٨، ٧٥١٠، ١٠٨٤٩، ١٠٨٥٣]، وأبو نعيم في «الخليّة» [٤/٢٤٠]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ٩٥]، والطبراني في «الدعاء» [١١٠٤]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٤ / طبعة الحاشدي]، وابن منده في «الإيمان» [رقم ٢٨٧]، والحافظ في «التعليق» [٣٩/٥]، وغيرهم؛ وهو عند ابن ماجه وابن أبي شيبة [٢٩٤٨٩]، وابن أبي الدنيا والطبراني. وفي رواية لمسلم والنسائي: (عن منصور عن أبي الضحى به وحده عن مسروق عن عائشة... ليس فيه إبراهيم، وهو عند جماعة آخرين من طريق منصور عن إبراهيم النخعي وحده عن مسروق عن عائشة به نحو السياق الماضي... وهذا الطريق: عند البخاري [عقب رقم ٥٤١١]، [٥٤١٨]، ومسلم [٢١٩١]، وأحمد [١٠٩/٦، ١٣١، ٢٧٨]، وابن حبان [عقب رقم ٢٩٧٠]، و[رقم ٢٩٧١]، والنسائي في «الكبرى» [٧٥٠٩، ١٠٨٥٠، ١٠٨٥١]، والمؤلف [برقم ٤٨١١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦٧/٥٥]، وفي «المعجم» [رقم ١٠٣٨]، وغيرهم؛ وقد رواه بعضهم عن منصور فقال: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به... هكذا على الجادة، ذكره الدارقطني في «العلل» [١٣/٤٥٢]، وقال: «وهم في ذكر الأسود، وإنما هو منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة...» والقول ما قال أبو الحسن ابن مهدي. ٤٤٦٠ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٥٥/٦]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ١٠٢٨٠]، والبزار في «مسنده» [٤/رقم ٣٦٤٠، ٣٦٤١ / كشف الأستار]، ومسدد وابن أبي شيبة وأحمد ابن منيع في «مسانيدهم» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/١٤٦]، وأبو عمر الدورى في =

إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْمَالُ لِتُقْضَى بِهِ الصَّلَاةُ، وَتُؤْتَى بِهِ الزَّكَاةُ»، قالت: فكنا نرى أنه مما نسخ من القرآن .

٤٤٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ سَفْيَانَ،

= «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» [٥٨]، وغيرهم من طرق، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق عن عائشة به . . . نحوه . . . وليس عندهم قول عائشة في آخره سوى البزار .

قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد» .

قلت: وهو إسناد منكر، ومجالد بن سعيد قد ضعفوه، وقد شهد عليه يحيى القطان بالتلقين، وهذا وحده كاف في سقوط حديثه، وبه أعله البوصيري في «الإتحاف» .

لكن قال صاحبه الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٤٢٥]: «فيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط، لكن يحيى القطان لا يروى عنه ما حدث به في اختلاطه» .

قلت: فكأن ماذا؟! والرجل ضعيف من قبل ومن بعد، مثله كابن لهيعة والليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد وهذه البابة، ممن كانوا ضعفاء الحفظ أولاً؛ ثم طرأ عليهم الاختلاط فزادهم سوءاً، وقد كان مجالد كثير الاضطراب في المتون والأسانيد، ويروى عن الشعبي مناكير يخالف فيها الثقات، وأظن أن هذا الحديث بذاك التمام منها، فإنه صحيح ثابت دون قوله في آخره: (إنما جعل المال لتقضى به الصلاة . . . إلخ) .

فانظر حديث ابن عباس الماضي [برقم ٢٥٧٣]، وأنس [رقم ٢٨٤٩، ٢٨٥٨، ٢٩٥١، ٣٠٦٣، ٣١٤٣، ٣١٨١، ٣٢٦٧] .

٤٤٦١ - ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٤٣٤٥]، من طريق عبيد الله بن سعيد عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به . . .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط مسلم، لكن أعله أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ١٥٠٤]، وقال: «هذا خطأ، أخطأ فيه عبيد، قال: عن منصور، وإنما هو عن حماد - يعني ابن أبي سليمان - وكانوا أربعة إخوة: يحيى - يعني القطان - وعبيد، ومحمد، وعنبسة، وعنبسة أصغرهم؛ والصحيح: ما حدثنا به قبيصة عن الثوري عن حماد عن إبراهيم قال: أهدى لعائشة ضباب . . .» .

يعنى مرسلًا، وهو كما قال، وهكذا رواه أصحاب الثوري عنه على هذا الوجه المرسل: منهم =

عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: أهدى لرسول الله ﷺ ضبٌ فلم يأكل منه، فقلت: يا رسول الله، ألا أطعمه السُّؤال؟ قال: «لا أطعمُ السُّؤالَ إلا ما أَكَلُ مِنْهُ».

۱- ابن مهدي عند الطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٤٤١].

۲- وكيع بن الجراح عند الطبري أيضاً [رقم ٤٤٣].

۳- وأبو أحمد الزبيري عند البيهقي في «سننه» [١٩٢١١].

۴- ويحيى القطان: عند مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١١١/٥] - وعنده فيه غلط ووهم - وغيرهم كلهم روه عن الثوري فقالوا: عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن عائشة به نحوه، وليس قولهم فيه: (عن إبراهيم عن عائشة) مخالفاً لرواية قبيصة الماضية: (عن إبراهيم قال: أهدى لعائشة ضباب . . .)؛ لأن إبراهيم لم يسمع من عائشة كما جزم به أبو حاتم الرازي وغيره، فتستوى بهذا رواية الجماعة مع رواية قبيصة في عموم الإرسال، وقد توبع الثوري على هذا الوجه:

۱- تابعه مسعر بن كدام مقروناً معه في سننه عند الطبري في «تهذيبه» [٥/رقم ٤٤٣]، بإسناد صالح إليه؛ وهو عند الخطيب في «تاريخه» [٣١٨/١٢]، من طريق آخر ضعيف إليه به بلفظ: (كان النبي ﷺ يكره أن يأكل الضب).

۲- وكذا تابعه شعبة على نحوه . . . عند الطبري في «تهذيبه» [رقم ٤٤٢]، وأحمد في «العلل» [٤٣/٣] رواية عبد الله، وقال عقبه عند أحمد: «ليس يذكر هذا عن إبراهيم أحد غير حماد» يعني ابن أبي سليمان.

۳- وأبو حنيفة: كما ذكره الجصاص في «أحكام القرآن» [١٨٩/٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٦٧/١٧]، كلهم روه عن حماد عن إبراهيم عن عائشة به . . .

وجاء حماد بن سلمة وخالف الكل، ورواه عن حماد فجوده وسلك فيه الجادة، فقال: عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: (أتى رسول الله ﷺ بضب فلم يأكله ولم ينه عنه)، قلت: يا رسول الله: أفلا نطعمه المساكين؟! قال: لا تطعموهم مما لا تأكلون).

هكذا أخرجه أحمد [١٠٥/٦] - واللفظ له - و [١٢٣/٦، ١٤٣]، والطبراني في «الأوسط» [٥/رقم ٥١١٦]، والبيهقي في «سننه» [١٩٢١٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢٠١]، وابن راهويه [١٧٥٨]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ٤٣٩، ٤٤٠]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به . . .

٤٤٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدَّبَاءِ وَالْمَزْفَتِ .

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن [أبي] سليمان إلا حماد بن سلمة وسفيان الثوري».

قلت: بل خالفه الثوري ولم يوافقهما كما مضى، فإن صح كلام الطبراني، فلعله اختلف في سنده على الثوري على وجه آخر غير محفوظ مثل الذي عند المؤلف هنا، والثابت عن الثوري هو ما رواه عنه الجماعة كما مضى، وحماد بن سلمة وإن كان شيخ الإسلام؛ إلا أن حفظه قد تغير بآخرة، وليس هو في قوة الثوري ولا شعبة ولا مسعر، ويرجح على مثل أبي حنيفة وأضرابه، فقول هؤلاء عن حماد هو الصواب. وقد عرفت أنه منقطع؛ لكون إبراهيم لم يسمع من عائشة كما جزم به أبو حاتم الرازي وغيره.

فعلة الحديث هي الانقطاع، وأرجو أن يكون الهيئتي قد فطن لهذا، كما يفهم من قوله في «المجمع» [٣/ ٢٩٠]: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله موثقون» وقال في موضع آخر [٤/ ٥١]: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح» وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة دون هذا السياق جميعاً، وقد تكلمنا عليها في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان.

٤٤٦٢ - صحيح: أخرجه البخاري [٥٢٧٣]، ومسلم [١٩٩٥]، والنسائي [٥٦٢٦]، وأحمد [١١٥/ ٦]، [١٣٣، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٧٨]، والطيالسي [١٣٧٦]، وابن أبي شيبة [٢٣٧٩٠]، و[٢٣٨٠٦]، وابن راهويه [١٥٤٣]، وابن الجعد [٨٧٨]، وأبو عوانة [رقم ٦٤٧٩، ٦٤٨٠، ٦٤٨١، ٦٤٨٢، ٦٤٨٣، ٦٤٨٤، ٦٤٨٥]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٣١]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ١٨٤]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤/ ١٥]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ٣٠٥]، و[٣/ ٩٤]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٣/ ٢٦-٢٧]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به. . . وزاد أبو نعيم: (والحتم) وهي رواية لأحمد والمؤلف [برقم ٤٥٥٧]، وابن أبي شيبة؛ وهو عند البخاري وابن راهويه ورواية لأحمد ومسلم في سياق أتم، وفيه قول عائشة: (نهانا أهل البيت أن نتبذ في الدباء والمزفت).

قلت: وله طرق أخرى عن عائشة -رضي الله عنها- به . . .

٤٤٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ،  
عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَهَا سَائِلٌ، فَأَمَرَتْ لَهُ عَائِشَةُ بِشَيْءٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْخَادِمَ  
دَعْتَهَا فَنَظَرَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مَا يَخْرُجُ شَيْءٌ إِلَّا بِعِلْمِكَ؟» قَالَتْ: إِنِّي  
لَأَعْلَمُ، قَالَ: «لَا تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

٤٤٦٣ - قوی: أخرجه أحمد [٧٠ / ٦]، وابن حبان [٣٣٦٥]، والبيهقي في «الشعب» [٣ / رقم  
٣٤٣٧]، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [٧٠ / ٦]، وغيرهم من طريقين عن ابن إدريس  
عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عروة بن الزبير عن عائشة بن نحوه . . . . .

قلت: هذا إسناد صحيح لولا عنعنة الأعمش، رجاله كلهم رجال الشيخين، لكن توبع عليه  
الحكم عن عروة: تابعه عبد الرحمن بن أبي الزناد على المرفوع منه فقط: عند أحمد [٦ /  
١٠٨]، وابن عدى في «الكامل» [٤ / ٢٧٤-٢٧٥]، من طريقين عن عبد الرحمن به . . . . .

قلت: وهذا إسناد حسن إن شاء الله؛ وابن أبي الزناد وإن تكلم فيه جماعة إلا أنه كان أثبت  
الناس في هشام ابن عروة كما قاله ابن معين، ونقله عنه ابن شاهين في «الثقات» [ص ١٤٧]،  
وأخرجه عنه الخطيب في «تاريخه» [١٠ / ٢٢٨]، بسند صحيح إليه .

وللحديث نحو سياق المؤلف: طريق أخرى عن عائشة به . . . يرويه جماعة عن الليث بن سعد  
عن خالد بن يزيد المصري عن سعيد بن أبي هلال عن أمية بن هند عن أبي أمامة بن سهل بن  
حنيف عن عائشة به . . . . .

أخرجه النسائي [٢٥٤٩]، والبيهقي في «الشعب» [٣ / رقم ٣٤٣٨]، والبخاري في «تاريخه»  
[٩ / ٢]، من طريق الليث به . . . . .

قلت: وهذا إسناد صالح إن شاء الله؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (أمية بن هند) فهو  
حجازي صالح الحديث؛ روى عنه سعيد بن أبي هلال، وعبد الله بن عيسى بن أبي ليلي، كما  
ذكره البخاري وغيره في ترجمته، وروى عنه أيضاً: عمرو بن الحارث المصري كما ذكره أبو  
نعيم في «المعرفة» [عقب رقم ٤٦٥٠]، وذكره ابن حبان في «الثقات» وصحح له الحاكم في  
«المستدرک» لكنه كان مقلماً من الرواية؛ فلذلك لم يعرفه ابن معين، وهو من رجال «التهذيب»،  
وقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «مقبول»، فهو حسبما ظهر له، والرجل عندي صدوق لا أعلم  
له حديثاً منكراً.

٤٤٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن حجاج، عن عطاء، أن النبي ﷺ كان إذا رمى الجمرة وذبح وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء.

٤٤٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن حجاج، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي، بمثله.

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة . . . ولكن نحو المرفوع منه فقط، وفي بعضها زيادة، وقد استوفينا الكلام عليها في مكان آخر. والله المستعان . . .

٤٤٦٤ - منكر بهذا التمام: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إنحاف الخيرة» [٦٣/٣]، وعنه المؤلف به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٢٦١/٣]: «رواه أبو يعلى وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام، وهو مرسل».

قلت: الحجاج ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد اضطرب في سند هذا الحديث ومنتنه على ألوان، قد أشبعنا الكلام عليها في «غرس الأشجار». ومنها هذا الحديث الآتي بعد هذا. وقد رأيت ابن أبي شيبة قد أخرج هذا الحديث المرسل أيضاً في مصنفه [١٣٨٠٥]، من الطريق الماضي . . . إلا أنه قال: (عن عطاء أن النبي ﷺ قال: . . .) وذكره، ومثله عند ابن راهويه [٩٩٦]، هكذا بدل: (أن النبي ﷺ كان . . .).

وهو مرسل على كل حال، وعطاء هو ابن أبي رباح، ومُرْسَلُهُ هذا منكر بهذا التمام، والثابت في هذا الباب: إنما هو بدون ذِكْرِ (الحلق) و(الذبح) فيه، فانظر الآتي . . .

٤٤٦٥ - منكر بهذا التمام: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٧٦/٢]، وابن راهويه [٩٩٧]، من طريق أبي معاوية الضرير عن الحجاج بن أرطاة عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم عن عمرة عن عائشة به مرفوعاً: (إذا رمى وحلق وذبح فقد حل له كل شيء إلا النساء) . . .

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحجاج، وقد اضطرب في تسمية شيخه على ألوان، كما أشار إليه الحافظ في «الدرية» [٢٦-٢٧]، فتارة يجعله عن (أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم) كما هنا؛ وتارة يجعله عن (أبي بكر بن عمرو بن حزم)، كما عند الدارقطني والبيهقي والطحاوي وابن راهويه وجماعة، وتارة ثالثة: يجعله عن (الزهرى عن عمرة عن عائشة)، كما عند أبي داود [١٩٧٨]، والطحاوي، والدارقطني، والطبري في «تفسيره» [٤/٢٢٥-٢٢٦/ طبعة الرسالة]، وغيرهم.

٤٤٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،  
عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْأَوْعِيَةِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،  
فَقَالَتْ: الْقِرْعُ وَالْمَزْفَتُ: وَهِيَ جِرَارٌ خَضِرٌ مَزْفَتَةٌ، يَجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ .

٤٤٦٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضَّحَى،

= وكما اضطرب في سنده، اضطراب على متنه أيضاً، وهذا كله من تخليطه كما جزم به البيهقي في «سننه» [١٣٦/٥]، وبه أعلى جماعة، ونازع في هذا الإمام أحمد شاكراً في تعليقه على «تفسير الطبري» [٤/٢٢٦/ طبعة الرسالة]، ولم يفعل شيئاً -يرحمه الله- وهو كان حسن القول في ابن أرتاة، وماذا يجديه حسن ذلك القول، وهو الضعيف أبداً لسوء حفظه مع اضطراب عجيب في الأسانيد والمتون، وكان يدلّس أيضاً؟! ومن حاول تمشية حاله يتسع عليه الخرق جداً، وقد استوفينا تخريج تلك الطرق الماضية في كتابنا «غرس الأشجار» والمحفوظ عنه ﷺ من قوله وفعله: هو أن الحاج يحل له برمي جمرة العقبة: كل محظور من محظورات الإحرام إلا وطء النساء فقط، وهذا ما دل عليه لفظ حديث الحجاج عن الزهري عن عمرة عن عائشة به . . . . عند أبي داود [١٩٧٨]، وثبت معناه في رواية ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة به عند مسلم [١١٨٩]، وجماعة كثيرة.

وبمعناه أيضاً رواه القاسم عن عائشة عن الشيخين، وفي الباب عن جماعة من الصحابة قد خرجنا أحاديثهم في كتابنا «غرس الأشجار» ومنهم ابن عباس، وقد مضى حديثه [برقم ٢٦٩]، والحاصل: أن الحديث صحيح دون ذكر الذبح والحلق فيه .

٤٤٦٦- صحيح: مضى الكلام عليه آنفاً [برقم ٤٤٦٢]، ولكن دون تلك الزيادة في آخره: (وهي جرار خضر . . . إلخ) وهو بها عند ابن أبي شيبة [٢٣٧٩٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢٢٤].

٤٤٦٧- صحيح: أخرجه البخاري [٤٤٧، ٢١١٣، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٩]، ومسلم [١٥٨٠]، وأبو داود [٣٤٩٠]، وابن ماجه [٣٣٨٢]، والنسائي في «الكبرى» [١١٠٥٥]، وأحمد [٤٦/٦، ١٠٠، ١٩٠]، والدارمي [٢٥٦٩]، وابن حبان [٤٩٤٣]، والطيبالسي [١٤٠٢]، والبيهقي في «سننه» [١٠٨٢٣] والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٩٩]، وابن راهويه [١٤٤٥]، وابن الجارود [٥٧٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٤٣٤٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: =

عن مسروق، أن عائشة، قالت: لما نزلت سورة البقرة نهى رسول الله ﷺ عن الخمر والربا.

٤٤٦٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عِزَّةَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عَلِيٌّ بَابِي سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلْقُوا هَذَا فَإِنَّهُ يُذَكِّرُنِي الدُّنْيَا»، قَالَتْ: وَكَانَ لَنَا قَطِيفَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ.

= (لما نزلت الآيات من سورة البقرة في الربا، خرج النبي ﷺ إلى المسجد فقرأهن على الناس، ثم حرم تجارة الخمر) لفظ البخارى فى الموضع الأول؛ ونحوه عند الجميع؛ وليست كلمة: (الربا) عند أبى داود ومن طريقه البيهقى، ولا الطيالسى والطحاوى وابن راهويه، وهى رواية للبخارى وأحمد.

قلت: وقد توبع عليه الأعمش: تابعه منصور بن المعتمر على نحو السياق الماضى عند البخارى [١٩٧٨، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩]، ومسلم [١٥٨٠]، والنسائى [٤٦٦٥]، وأحمد [١٢٧/٦]، [١٨٦، ١٩٠، ٢٧٨]، والدارمى [٢٥٧٠]، وعبد الرزاق [١٠٠٤٥، ١٤٦٧٤، ١٤٨٥٢]، وابن أبى شيبه [٢١٦١٧]، وابن راهويه [١٤٤٤]، والطحاوى [٩٩/٤]، وأبى عوانة [رقم ٤٣٤٣، ٤٣٤٥]، وجماعة.

٤٤٦٨ - صحيح: أخرجه مسلم [٢١٠٧]، والترمذى [٢٤٣٨]، والنسائى [٥٣٥٣]، وأحمد [٤٩/٢، ٢٤١]، وابن حبان [٦٧٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦١٠٠]، والحسين بن حرب فى «زوائده على زهد ابن المبارك» [٤٠٠، ٤٠١]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٧٤٥]، وأبو نعيم فى «الأربعين على مذهب الصوفية» [١٠]، وغيرهم من طرق عن داود بن أبى هند عن عِزَّةَ بنت عبد الرحمن عن حميد بن عبد الرحمن عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: (كان لنا ستر فيه تمثال طائر، وكان الداخلى إذا دخل استقبله، فقال لى رسول الله ﷺ: حوِّلى هذا فإنى كلما دخلت فرأيتك ذكرت الدنيا، قالت: وكانت لنا قَطِيفَةٌ كنا نقول: علمها حرير؛ فكنا نلبسها، فلم يأمرنا رسول الله ﷺ بقطعها) هذا لفظ مسلم؛ ونحوه عند الجميع، وليس ذُكِرَ عدم القطع عن الترمذى وأحمد وهناد والبيهقى، وقول عائشة كله فى آخره ليس عند أبى نعيم وحده.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن راهويه [١٣٢١]، نحو سياق مسلم، وقد تصحف (عِزَّةَ) فى سند البيهقى إلى (عروة).

۴۴۶۹- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

۴۴۷۰- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً فِيهَا خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعُودًا فَدَفَعَهُ إِلَى أَمَامَةِ كَالْمَعْرُضِ عَنْهَا، فَقَالَ: «تَحَلَّى بِهَذَا».

= وقد قال الترمذی عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وقد رأيت ابن المبارك قد رواه في «زهده» [رقم ۳۹۹]، عن الثوري عن داود بن أبي هند عن عذرة به معضلاً، ليس فيه (حميد) ولا (سعد بن هشام) ولا (عائشة) وأخشى أن يكون هؤلاء قد سقطوا من السند، فإن لم يكن، فالمحفوظ هو الأول؛ والقول قول من جوده وأقام إسناده، وهم جماعة أثبات كبار؛ منهم ابن عليّة وإسحاق الأزرق ويزيد بن زريع، وعبد الأعلى النرسي - وشك فيه عند ابن راهويه - وأبو معاوية الضرير وحماد بن سلمة وابن أبي عدي وغيرهم. كلهم روه عن داود بن أبي هند بإسناده به موصولاً. وهذا أصح.

۴۴۶۹- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۴۴۰۹].

۴۴۷۰- حسن: أخرجه أبو داود [۴۲۳۵]، وابن ماجه [۳۶۴۴]، وأحمد [۱۱۹/۶]، وابن أبي شيبة [۲۵۱۴۰]، والبيهقي في «سننه» [۷۳۵۰]، وابن راهويه [۹۱۳]، وابن سعد [۸/۴۰]، [۲۳۳]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [عقب رقم ۵۷۷۹]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة به نحوه . . .

قلت: وهذا إسناده حسن؛ وقد صرح ابن إسحاق بالسماع عند أبي داود ومن طريقه البيهقي؛ فزال ما يُخشى من تدليسه.

● تنبيه: قد سقط في الإسناد قوله: (عن أبيه) بين يحيى بن عباد وعائشة، وهو مثبت في الطبعة العلمية [۸۶/۴] بين معقوفتين. ونبه المعلق عليه بالهامش: (إلا أن تلك الجملة: (عن أبيه) قد سقطت من الأصول)، ولم يفتن حسين الأسد في طبعته [۷/۴۴۵]، إلى هذا، فأعل الإسناد بالانقطاع.

٤٤٧١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَيْتُ إِلَيْهِ هَدِيَّةً فِيهَا قِلَادَةٌ جَزَعٌ، فَقَالَ: «لَا دَفْعَ نَهَا إِلَيَّ أَحَبُّ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَيَّ»، فَقَالَتِ النِّسَاءُ: ذَهَبَتْ بِهَا بِنْتُ أَبِي قِحَافَةَ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبٍ فَأَعْلَقَهَا فِي عُنُقِهَا.

٤٤٧٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ،

٤٤٧١- ضعیف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٦/٢٦١]، و [٦/١٠١]، وابن عبد البر في «الاستيعاب» [١/٥٧٧]، وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن أم محمد عن عائشة به نحوه . . .

قلت: هكذا رواه حماد بن سلمة، وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن علي بن زيد به نحوه مرسلًا، لم يذكر فيه (أم محمد) ولا: (عائشة) هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٨/٤٠، ٢٣٣]، بإسناد صحيح إليه.

وحماد بن زيد وإن كان أثبت من حماد بن سلمة مطلقًا إلا أن ابن سلمة أثبت في علي بن زيد، بل كان أعلم الناس بحديثه كما قاله أبو حاتم السرازي في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٣/١٤١]، وقد يكون علي بن زيد قد اضطرب في إسناده على عادته، فقد كان ضعيف الحفظ مختلطًا، وله مناكير لا تطاق، وقد تركه جماعة أيضًا، وهو آفة هذا الإسناد.

و(أم محمد) في الطريق الأول: امرأة مجهولة الصفة، وهي امرأة والد علي بن زيد، وليست بأمه، ولها ترجمة في «التهذيب وذيلوه»، والحديث محفوظ عن عائشة بالسياق السابق في الحديث قبله. والله المستعان.

وقد رأيت الهيثمي قد حسن سنده في «المجمع» [٩/٢٥٤]، وهذا بناء على كونه كان حسن الرأي في ابن جدعان، وقد خالفه صاحبه «الشهاب» البوصيري في «الإتحاف» [٧/٩٤]، فقال: «رواه أبو يعلى الموصلى وأحمد بن حنبل بسند ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان» وهو كما قال.

٤٤٧٢- ضعیف: أخرجه ابن ماجه [٣٨٢٠]، وأحمد [٦/١٢٩، ١٤٥، ١٨٨، ٢٣٩]، والطيالسي [١٥٣٣]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦٩٩٢]، وابن راهويه [١٣٣٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٠١]، وابن عمشليق في «جزئه» [رقم ٧]، =

عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، كان يقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا».

= والخطيب في «تاريخه» [۲۳۳/۹]، وابن عساكر في «تاريخه» [۶۲/۳-۴]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان النهدي عن عائشة به . . . قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [۲/۲۴۷]: «هذا إسناد فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، . . .» .

قلت: وبه أعله المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [۱/۱۵/۴] / طبعة مكتبة الشافعي، لكنه تردد في فيضه [۲/۱۰۶]، وقال هناك: «فيه علي بن زيد بن جدعان مختلف فيه» فكأنه تبع العراقي في ذلك؛ فقد قال مثل تلك المقالة في المغنى [۱/۲۶۶]، وليس الاختلاف في شأن ابن جدعان بقاض على سوء حفظه واضطرابه ونكارة حديثه وغير ذلك مما تركه بعض النقاد لأجله، وكان قد اختلط أيضاً، ومن أحسن القول فيه فلم يخبر حاله أو مراده: أنه صدوق اللهجة، وقد وقفت له على مناكير لا تطاق، انظر بعضها في ترجمته من كامل ابن عدي [۵/۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰]، وهو آفة هذا الحديث .

فإن قيل: قد توبع عليه ابن جدعان؛ تابعه ثابت البناني عن أبي عثمان النهدي عن عائشة به . . . مثله، أخرجه البيهقي في «الشعب» [۵/ رقم ۶۹۹۶]، قال: أخبرنا أبو نصر ابن قتادة من أصل كتابه، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسن السراج، أخبرنا الحسن [بالأصل: (الحسين) وهو تصحيف] بن المثني البصري، أخبرنا عفان أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت به .

قلت: لا أدري أيش هذا الخطأ الفاحش! فإن رجاله دون حماد كلهم أهل صدق معروفون، فأخشى أن يكون (ثابت) وقع سهواً من تصرف الناسخ، وإلا فهو وهم ممن دون عفان بن مسلم، وأراه من الحسن بن المثني، وهو ابن معاذ بن معاذ العنبري البصري المترجم في «الجرح والتعديل» [۳/۳۹]، وفيه قول ابن أبي حاتم: «كتب إلي ببعض حديثه» وترجمه الذهبي في «سير النبلاء» [۱۳/۵۲۶]، وقال: «من نبلاء الثقات» ولعله كما قال، لكنه ليس بحيث يقبل منه مخالفة الإمام أحمد، فقد رواه في «مسنده» [۶/۱۲۹]، قال: ثنا عفان قال: ثنا حماد بن سلمة قال: ثنا علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن عائشة به . . .

وهذا هو المحفوظ عن عفان؛ وتابعه عليه يزيد بن هارون وسليمان بن حرب وابن مهدي وأبو سلمة التبوذكي وأبو داود الطيالسي وعبد الصمد بن عبد الوارث وروح بن عباد وغيرهم، كلهم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان بإسناده به . . . والله المستعان .

٤٤٧٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ جَبْرِ بْنِ حَبِيبٍ، وَسَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهَا أَنْ تَقُولَ: «اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيِّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيِّكَ، وَأَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ تَقْضِيهِ لِي بِخَيْرٍ».

٤٤٧٣- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٨٤٦]، وأحمد [١٣٣/٦، ١٤٦]، والطيالسي [١٥٦٩]، وابن أبي شيبة [٢٩٣٤٥]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٤٧]، والحاكم [٧٠٢/١]، وابن عساکر في «تاريخه» [٥٤/١١٢-١١٣]، والطحاوي في «المشکل» [١٥/١٢٢]، و [١٥/١٢٣]، وغيرهم من طريقين عن جبر بن حبيب [وَقُرْنْ مَعَهُ سَعِيدُ الْجَرِيرِيِّ عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ وَالطَّبْرَانِيِّ]، عَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ . . . نحوه . . .

وزاد الحاكم وابن راهويه وابن عساکر والطحاوي وأحمد في رواية لهما في أوله: (عن عائشة: أن أبا بكر دخل على رسول الله ﷺ فأراد أن يكلمه وعائشة تصلى؛ فقال لها رسول الله ﷺ: عليك بالكوامل، أو كلمة نحوها؛ فلما انصرفت عائشة سألته عن ذلك. فقال لها قولي: (اللهم إني أسألك من الخير كله . . . إلخ) لفظ أحمد؛ وعندهم في آخره: (وأسألك ما قضيت لي من أمر أن تجعل عاقبته رشداً).

قلت: وهذا إسناد صحيح ثابت؛ أما قول البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/٢٥٠]: «هذا إسناد فيه مقال، أم كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها، وعدّها جماعة في الصحابة، وفيه نظر؛ لأنها ولدت بعيد موت أبي بكر؛ وباقي رجال الإسناد ثقات . . .» .

كذا قال، وأصاب في توقفه في صحبة أم كلثوم بنت أبي بكر، غير أنه لم يصب في توقفه بشأن حالها؛ لأنها امرأة جلييلة معروفة، وهي زوج طلحة بن عبيد الله - أحد المبشرين - وأم أولاده: عائشة وزكريا ويوسف بنى طلحة).

كما ذكره ابن سعد في «الطبقات» [٨/٤٦٢]، وروى عنها جماعة من «الثقات» الكبار؛ على رأسهم الصحابي الجليل: (جابر بن عبد الله الأنصاري) =

= وليس هذا فحسب، بل واحتج مسلم بها في «صحيحه» أيضاً، فمثل تلك المرأة الفاضلة يتوقف البوصيري في تصحيح حديثها؟! بل ويعله بها! ولو أنه نظر في ترجمتها من كتاب صاحبة ابن حجر المسمى بـ «تقريب التهذيب» لوجده قد قال عنها: «ثقة». والراوى عنها (جبر بن حبيب) ثقة أيضاً. وهو من رجال «التهذيب» وقد رواه عنه شعبة وحماد ابن سلمة:

١- أما شعبة: فقد رواه عنه النضر بن شميل فقال: (أخبرنا شعبة أخبرنا جبر بن حبيب قال: سمعت أم كلثوم بنت عليّ، تحدث عن عائشة . . .)، فجعل شيخ جبر فيه: (أم كلثوم بنت عليّ ابن أبي طالب) بدل: (أم كلثوم بنت أبي بكر).

هكذا أخرجه ابن راهويه [١١٦٥]، والطحاوي في «المشكّل» [١٢٢/١٥]، وهذا غلط، فقد رواه أبو داود الطيالسي وبقية بن الوليد وغندر وأدم بن أبي إياس وغيرهم كلهم عن شعبة به على الوجه الأول: (عن أم كلثوم بنت أبي بكر) وهذا هو المحفوظ عن شعبة، اللهم إلا أن بقية ابن الوليد قد قال في روايته عن شعبة - وهي عند الطحاوي - (عن فاطمة ابنة أبي بكر) هكذا سماها (فاطمة) وأراه هو اسم (أم كلثوم بنت أبي بكر) وإن لم أجد من سماها بدون كنيّتها، فهي هي . . .

٢- وأما حماد بن سلمة: فرواه عنه بعضهم بإسناده به . . . إلا أنه قرن (سعيداً الجريري) في سنده مع (جبر ابن حبيب) كما عند المؤلف والطبراني.

وسعيد الجريري ثقة مشهور، لكنه كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين، غير أن سماع حماد بن سلمة منه كان قديماً قبل اختلاطه، كما نص عليه العجلي في ترجمة الجريري من «كتابه» [٣٩٤/١]، وقد رواه بعضهم عن حماد عن الجريري وحده عن أم كلثوم عن عائشة به . . . كما عند ابن حبان [٨٦٩]، ورواه آخرون عنه فقالوا: عن حماد عن جبر بن حبيب وحده عن أم كلثوم عن عائشة به . . . كما عند ابن ماجه وأحمد في الموضع الأول وابن أبي شيبة وغيرهم.

وقد رأيت مهدي بن ميمون قد روى هذا الحديث عن سعيد الجريري فقال: عن جبر بن حبيب عن أم كلثوم عن عائشة به نحوه . . . إلا أنه قال في أوله: (عن عائشة قالت: دخل عليّ النبي ﷺ وأنا أصلي، وله حاجة فأبطأت عليه، قال: يا عائشة: عليك بجمل الدعاء وجوامعه، فلما انصرفت، قلت: يا رسول الله، وما جمل الدعاء وجوامعه؟! قال: قولي: اللهم إني أسألك من الخير . . . إلخ).

٤٤٧٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ،  
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَمِنْ

= هكذا أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٣٩]، ومهدى ثقة مشهور، لكن لا يعرف  
سماعه من الجريرى قبل الاختلاط أم بعده وقد خالفه حماد بن سلمة كما مضى، فرواه تارة عن  
سعيد الجريرى عن أم كلثوم . . . ، ولم يذكر بينهما واسطة، وتارة رواه عن الجريرى وقرن معه  
جبر بن حبيب كلاهما عن أم كلثوم به . . .

فأخشى أن يكون مهدي بن ميمون قد رواه عن سعيد الجريرى وجبر بن حبيب كلاهما عن أم  
كلثوم به . . . مثل حماد فى روايته عند المؤلف والطبرانى؛ فتحرفت (واو العطف) بين سعيد  
وجبر عند البخارى إلى (عن)، هذا محتمل، فإن لم يكن؛ فجائز أن يكون الجريرى قد سمع  
الحديث أولاً من جبر بن حبيب عن أم كلثوم . . . ثم قابل أم كلثوم فسمعه منها بلا واسطة؛  
فيكون من المزيد، وهذا أيضاً فى دائرة الاحتمال؛ وإنما الذى لا يُحتمل أصلاً، أن يأتى عمرو بن  
عيسى أبو نعامه البصرى ويخالف الجميع فى سنده عن جبر، فيرويه عن جبر بن حبيب فيقول:  
عن القاسم عن عائشة به نحوه . . . . فيسقط منه (أم كلثوم بنت أبى بكر)، ويجعل مكانها:  
(القاسم بن محمد) ابن أخيها .

هكذا أخرجه الطحاوى فى «المشكلى» [١٥/١٢٤]، بإسناد صحيح إليه، وهذا خطأ من أبى  
نعام لا يتابع عليه، وهو وإن وثقه جماعة، إلا أن أحمد قد قال عنه: (اختلط قبل موته) وقال  
ابن سعد: (كان ضعيفاً) فلعل هذا من ذلك، وقد خالفه شعبة - وحسبك به - وحماد بن سلمة  
وغيرهما، كلهم روه عن جبر بن حبيب عن أم كلثوم بنت أبى بكر - خالة القاسم - عن عائشة  
به . . .

وهو المحفوظ بلا تردد، والحديث صحح سنده الحاكم، وأقره النووى فى «الأذكار» [رقم  
١٠٣٣]، والعراقى فى «المغنى» [١/٢٦٩]، وحسنه السيوطى فى «الجامع الصغير» [رقم  
٥٥٠٦]، وتابعه المناوى فى كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٢٧١] طبعة مكتبة  
الشافعى، ولبعض فقراته شواهد أيضاً . والله المستعان .

٤٤٧٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٦٠٠٧]، و[٦٠١٤، ٦٠١٦]، ومسلم [٥٨٩]، والترمذى  
[٣٤٩٥]، والنسائى [٦١، ٣٣٣، ٥٤٦٦، ٥٤٧٧]، وابن ماجه [٣٨٣٨]، وأحمد =

الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْتَمِ، وَالْمُعْرَمِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَالْفَقْرِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ الْخَطَايَا بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

٤٤٧٥ - حدثنا إبراهيم، حدثنا حماد، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، أن عائشة قالت للسائب ثلاث خصال لتدعهن أو لأناجزنك! قال: وما هي؟ قالت: إياك والسجع! لا تسجع، فإن النبي ﷺ وأصحابه لا يسجعون، وإذا أتيت قوماً

= [٢٠٧، ٥٧/٦]، والطبراني في «الأوسط» [٩/ رقم ٩٢٩٣]، وابن أبي شيبة [٢٩٢٠٥]، والبيهقي في «سننه» [١٢٩٣٢]، وفي «إثبات عاب القبر» [رقم ١٨٠]، وابن راهويه [٧٨٩]، وعبد الرزاق [١٩٦٣١]، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٩٢]، وابن أبي داود في «مسند عائشة» [رقم ٦٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ١٠٥]، و[٤٨/ ٩٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٢٥٣]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ٣١٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ٤٧١]، والسراج في «مسنده» [١/ ٣٠١، ٣٠٢]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٥٨٩]، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» [رقم ١٨٤]، والشجري في «الأمالي» [ص ٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند ابن أبي شيبة وغيره ورواية للنسائي ببعض فقراته فقط، وزاد البخاري ومسلم والجميع: (ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس) وهو رواية لابن عساكر.

قال الترمذي: ٠ هذا حديث حسن صحيح).

قلت: وهو كما قال.

٤٤٧٥ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ٥٤]، من طريق عبيد الله بن عائشة عن حماد ابن سلمة عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة به . . . .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على ابن أبي هند على ألوان؛ فرواه عنه حماد بن سلمة على الوجه الماضي، وخالفه أبو معاوية الضرير، فرواه عن داود فقال: عن الشعبي عن ابن أبي السائب قاضي المدينة به نحوه دون قوله: (ولا تمل الناس من كتاب الله) فأسقط منه (مسروقاً) وأبدله بـ (ابن أبي السائب) هكذا أخرجه ابن حبان [٩٧٨]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٠٥٠].

يتحدثون فلا تقطعن حديثهم، ولا تملّ الناس من كتاب الله، ولا تحدّث في الجمعة إلا مرة فإن أبيت فمرتين .

= واختلف على أبي معاوية في اسم شيخ الشعبي، فرواه عنه عثمان بن أبي شيبة وعلى بن ميمون الرقي وأحمد بن سنان على الوجه الماضي، وخالفه الحسن بن محمد بن الصباح، فرواه عنه فقال: عن داود عن الشعبي عن أبي السائب قاضي المدينة عن عائشة به . . . ، فسماه (أبا السائب) بدل: (ابن أبي السائب) هكذا ذكره أبو حاتم كما في «العلل» [رقم ٢٢٣٤].

وتابع أبو معاوية على هذا اللون الثاني، تابعه محمد بن فضيل عن داود عن الشعبي عن أبي السائب عن عائشة نحوه به . . . دون قوله: (ولا تملّ الناس من كتاب الله) هكذا أخرجه ابن فضيل في «الدعاء» [رقم ٤١].

وخالفهم الثقات الأثبات من أصحاب داود بن أبي هند، فرواه عنه عن الشعبي قال: (قالت عائشة لابن أبي السائب . . .) وبعضهم قال: (عن الشعبي: أن عائشة قالت لابن أبي السائب . . .) وساقوا الحديث به نحوه . . . بعضهم مختصراً، وبعضهم بسياق أتم، ولم يذكروا فيه واسطة بين الشعبي وعائشة، ومن هؤلاء:

١- ابن علية عند أحمد [٢١٧/٦]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [١٣/١].

٢- وهيب بن خالد: عند ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٠٥٠].

٣- وابن عيينة عند ابن أبي شيبة [٢٩١٦٤].

٤- وعبد الأعلى النرسي عند ابن راهويه [رقم ١٦٣٤].

وهذا هو المحفوظ عن داود بن أبي هند، وبه جزم أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٠٥٠، ٢٢٣٤]، وقال في الموضوع الثاني: «إنما هو عن الشعبي عن عائشة مرسلًا» وقال الدارقطني في «علله» [١٣/٤٥٠-٤٥١]، بعد أن ساق طرفاً من الاختلاف الماضي في سنده: «والصحيح عن الشعبي عن عائشة».

وهو كما قالوا، والشعبي عن عائشة مرسل، كما جزم به ابن معين وأبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم [ص ١٥٩-١٦٠]، وكذا قاله الحاكم في «معرفه علوم الحديث» [ص ١١١]، وهذا هو علة الإسناد التي لم يفتن لها العراقي في «المغنى» [١/٢٥]، فعز الحديث إلى أحمد والمؤلف وزاد: «وابن السنن، وأبي نعيم في «الرياضة» من حديث عائشة بإسناد صحيح» وما أدري كيف وقع له ذلك؟! فإن سند أحمد يُعلِّ إسناد المؤلف هنا، كفانا الله شر الغفلة!

٤٤٧٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِخَزِيرَةٍ قَدْ طَبَخْتَهَا لَهُ، فَقُلْتُ لِسُودَةَ وَالنَّبِيِّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَهَا: كَلِي، فَأَبَتْ، فَقُلْتُ: لِتَأْكُلْنَ، أَوْ لِأَلْطَخْنَ وَجْهَكَ، فَأَبَتْ، فَوَضَعْتُ يَدِي فِي الْخَزِيرَةِ، فَطَلَيْتُ وَجْهَهَا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ لَهَا، وَقَالَ لَهَا: «الطَّخِي وَجْهَهَا»، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا، فَمَرَّ عَمْرٌو، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ يَا عَبْدَ اللَّهِ فَظَنَّ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ، فَقَالَ: «قُومًا فَاغْسِلَا وَجُوهَكُمَا»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَا زِلْتُ أَهَابُ عَمْرَ لِهَيْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٤٤٧٦ - ضعيف: أخرجه أبو بكر القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» [١// رقم ٥٠٤]، وابن أبي الدنيا في «مدارة الناس» [رقم ١٥٩]، وفي العيال [رقم ٥٦٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/٤]، و[٩٠/٤٤]، وفي «المعجم» [رقم ٦٥]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ١١٢]، وهشام بن عمار في «حديثه» [رقم ١٢٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عائشة قالت . . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . . وزاد هشام بن عمار والقطيعي في آخره بعد قوله: (قوما فاغسلا وجوهكما) قال: (فإن عمر داخل؛ قالت: فقمنا فغسلنا عن وجوهنا، فجاء عمر، فوقف على الباب، فقال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته: أدخل؟! فقيل: ادخل . . .) لفظ هشام بن عمار، ولفظ ابن أبي الدنيا في آخره عقب إباء سودة -رضى الله عنها- أن تأكل من الطعام، قالت عائشة: (فتناولت منها شيئاً فمسحت بوجهها، فجعل رسول الله ﷺ يضحك، وهو بيني وبينها، فتناولت منها شيئاً لتمسح به وجهي؛ فجعل رسول الله ﷺ يخفض عنها ركبته وهو يضحك؛ لتستقيد مني؛ فأخذت شيئاً فمسحت به وجهي، ورسول الله ﷺ يضحك).

قلت: هكذا رواه ابن علية وحماد بن سلمة وأبو أسامة حماد بن أسامة وسعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، أربعتهم عن محمد بن عمرو به على الوجه الماضي؛ وخالفهم جميعاً: خالد ابن الحارث بن عبيد البصرى، فرواه عن محمد بن عمرو فقال: عن أبي سلمة قال: قالت عائشة . . . . وساقه نحو سياق المؤلف به . . . . دون قوله عائشة في آخره، وزاد من قول النبي ﷺ: (فلا أحسب عمر إلا داخلاً) فجعل شيخ محمد بن عمرو فيه: (أبا سلمة) بدل من (يحيى بن عبد الرحمن).

٤٧٧-٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ رَمَى فِي أَكْحَلِهِ ، فَضْرَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَبَاءً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ ، فَقَالَ سَعْدٌ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ قِتَالًا قَوْمٌ كَذَبُوا نَبِيَّكَ ، وَأَخْرَجُوهُ ، وَفَعَلُوا

= هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٤٤٧٦]، أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا خالد بن الحارث به . . .

قلتُ : خالد هذا ثقة إمام ليس فيه مغمز، لكن قول الجماعة أولى إن شاء الله، وأراه سلك الطريق فيه . وقد يكون الوهم ممن دونه، ولا وجه لحمل الحديث على الوجهين؛ لكون محمد ابن عمرو بن علقمة لا يحتمل حفظه تعدد الأسانيد للحديث الواحد، فلا بد من الترجيح، أو حمل التبعة على محمد بن عمرو في سنده، كأن يكون قد اضطرب فيه، والترجيح عندى أصح؛ لاتفاق جماعة من الثقات على روايته عن محمد على الوجه الأول به . . . ولننظر فيه؛ قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٥٧٨]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح» خلا محمد بن عمرو بن علقمة، وحديثه حسن».

قلتُ : والقول ما قال أبو الحسن، فإن في محمد بن عمرو كلاماً لا ينزل به عن درجة الصدوق إن شاء الله، وقد قال الذهبي في أول ترجمته من «الميزان» [٣/٦٧٣]: «شيخ مشهور حسن الحديث»، وقال في «سير النبلاء» [٦/١٣٦]: «حديثه في عداد الحسن».

وشيخه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ثقة مشهور من رجال الجماعة إلا البخاري، غير أنى مراتب في سماعه من عائشة، فلم أر أحداً ممن ترجم له من المتقدمين قد نص على أنه يروى عن عائشة، فضلاً عن سماعه منها، وقد ماتت عائشة ولما يبلغ يحيى بن عبد الرحمن بعد، بل كان فوق العاشرة بقليل، ولا أحفظ عنه تصريحه بالسماع من عائشة في رواية رواها عنها قط، بل رأيتهُ يُدْخِلُ بيته وبينها: (علقمة بن وقاص الليثي) وأباه: (عبد الرحمن بن حاطب) وغيرهما، وهذا يؤيد إرساله عنها، وهذا عندى: علة هذا الحديث، فإن قوى الظن عند بعضهم بصحة سماعه منها لم أثرب عليه إن شاء الله. وليس يلزم المجتهد: قبول اجتهاد غيره أصلاً، فاعلم هذا. والله المستعان.

٤٧٧-٤ - صحيح: أخرجه البخاري [٣٦٨٨، ٣٨٩٦]، ومسلم [١٧٦٩]، وابن خزيمة [١٣٣٣]، والطبراني في «الكبير» [٦/٥٣٢٥]، وابن أبي داود في مسند عائشة [رقم ٦٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/٤٢٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٧٧]، والبعثي في «شرح السنة» =

وفعلوا، وإنی أظن أن قد وضعت الحرب بیننا وبينهم، اللهم إن كنت أبقيت بیننا وبينهم حرباً فأبقني لهم، وإن كنت قد وضعت الحرب بیننا وبينهم فافجر هذا الکلم، واجعل موتی فيه، فبینما هو ذات ليلة إذ انفجر کلمه من لبتہ، وإلى جنبہ أهل خباء، فسأل الدم حتى دخل الخباء، فنادوهم: یا أهل الخباء، ما هذا الذى یجیئنا من قبلكم؟ فنظروا فإذا سعد بن معاذ قد انفجر کلمه من لبتہ، وإذا لدمه هديرٌ ودوی، قال: فمات عنه .

٤٤٧٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «لِيَوْمِ النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ: قَوْلِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ، وَإِنَّهُ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسَ مِنَ الْبِكَاءِ، فَمَرُّ عَمْرٍ فليؤم الناس، فقالت حفصة ذلك للنبي ﷺ، فقال: «لِيَوْمِ النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ»، فقالت

= [٧ / ٣١]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٣٧٤]، وغيرهم نحو سياق المؤلف به . . . وهو عند أبى داود [٣١٠١]، والنسائى [٧١٠]، وأحمد [٥٦ / ٦]، وابن أبى شيبه [٣٦٨٠٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٧٩]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٦]، وغيرهم نحو أوله فقط، دون قول سعد، كلهم رووه من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . قلت: وجملته: (وإذا لدمه هدير ودوى) ليست عند أحد سوى الطبرانى وابن خزيمة فقط، واللّه المستعان .

٤٤٧٨ - صحيح: أخرجه مالك [٤١٢]، ومن طريقه البخارى [٦٤٧، ٦٨٤]، والترمذى [٣٦٧٢]، وأحمد [٩٦ / ٦٩٦، ٢٠٢]، وابن حبان [٦٦٠١]، وابن راهويه [٥٨٠، ٥٨١]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٢]، والدارقطنى فى «حديث أبى الطاهر الذهبى» [رقم ١٣٤، ١٣٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣ / ١٨٠]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٠ / ٢٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٣١٧١]، وأبو عوانة [رقم ١٣٠٢]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٢١٦]، وعبد اللّه بن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٨٨]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وزاد البخارى والترمذى ومالك وابن حبان وعبد اللّه بن أحمد وابن راهويه والبيهقى وابن سعد وأبو عوانة: قول حفصة فى آخره لعائشة: (ما كنت لأصيب منك خيراً) . . .

=

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

عائشة لحفصة مثل مقاتلها الأولى، فقال: «لِيَوْمِ النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ»، فأعدت عائشة لحفصة مثل مقاتلها للنبي ﷺ، فقال: «دَعِينِي، إِنَّكَ لَأَنْتَنَّ صَوَاحِبَ يُوسُفَ، لِيَوْمِ النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ».

٤٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ: وَأَيَّةُ خِلَافَةٍ أَبِينِ مِنْ هَذَا!؟

٤٤٨٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حَجْرَتِي .

٤٤٨١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ

= قلتُ: وهو كما قال؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . منها الآتي .

٤٤٧٩ - صحيح: أخرجه الدارقطني في «حديث أبي الطاهر الذهلي» [رقم ١٣٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦٠/٣٠]، من طريق إبراهيم بن الحجاج عن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة عن عائشة به . . . ولم يسوقا لفظه، وإنما أحالا به على السياق قبله .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح سليم، وقد سقط منه (أيوب) عند الدارقطني .

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . قد استوفيناها في «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٤٤٨٠ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٠] .

٤٤٨١ - صحيح: أخرجه النسائي [٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦]، وأحمد [١١٥/٦، ١٤٣]، وابنه في «الزوائد» [رقم ٣٣/ جزء الأحاديث الساقطة من المسند]، والفسوي في «الأربعين» [رقم ٢٢]، وابن حبان [١١٩١]، والطيالسي [١٤٧٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٧٩٢]، وابن راهويه [١٠٤٢، ١٠٤٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٦٤٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» كما في «فتح الباري» لابن رجب [٢/٢]، وغيرهم من طرق عن عطاء بن السائب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وليس غسل القدمين في آخره عند أحد سوى الطيالسي ومن طريقه البيهقي؛ وابن المنذر والفسوي، وهو رواية لأحمد . . =

الجنابة غسل يديه ثلاثاً، ثم أخذ الماء بيمينه، ثم يفرغه على يساره فيغسل فرجه حتى ينقيه، ثم يغسل يساره غسلًا حسنًا، ثم يمضمض ثلاثاً، ويستنشق ثلاثاً، ويغسل وجهه، ويغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم يصب على رأسه الماء ثلاثاً، ثم يغسل جسده، فإذا فرغ من مغتسله غسل قدميه .

٤٤٨٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَيَتَّبِعُ أَصُولَ الشَّعْرِ بِيَدِهِ الْأَيْمَنِ مِنْ شَقِهِ، وَيَأْخُذُ بِيَسَارِهِ فَيَتَّبِعُ أَصُولَ الشَّعْرِ مِنَ الشَّقِ الْأَيْسَرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ اسْتَبْرَأَ الْبَشْرَةَ كُلَّهَا، صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ هِشَامٌ: غَيْرَ أَنَّهُ يَبْدَأُ قَبْلَ ذَلِكَ بِغَسْلِ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَبِغَسْلِ فَرْجِهِ .

٤٤٨٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَعَاذَةَ

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وعطاء وإن كان اختلط بأخرة اختلاطاً شديداً، إلا أن شعبة قد رواه عنه عند النسائي وأحمد وغيرهما؛ وهو ممن سمع من عطاء قديماً بالاتفاق. وكذلك رواه عنه زائدة بن قدامة عند النسائي. وزائدة قد نص الطبراني على أنه سمع من عطاء قبل اختلاطه كما نقله عنه الحافظ في «تهذيبه» [٢٠٦/٧]، وكذلك رواه عنه حماد بن سلمة، لكنه ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فيتوقف فيه.

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . دون تأخير غسل القدمين في آخره، وإنما وقع التأخير في رواية أبي معاوية الضرير وحده عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به عند مسلم وغيره كما مضى تخريجه [برقم ٤٤٣٠]، وهي زيادة ثابتة إن شاء الله كما أوضحناه في «غرس الأشجار».

وسياتى للحديث طريق آخر [برقم ٤٨٥٥]، ومضى طريق ثالث [برقم ٤٤٣٠] . .

٤٤٨٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٣٠] . .

٤٤٨٣ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٢١]، والنسائي [٢٣٩، ٤١٤]، وأحمد [٩١/٦، ١٠٣، ١١٨، ١٢٣، ١٦١، ١٧١، ٢٣٥، ٢٦٥]، وابن خزيمة [٢٣٦]، وابن حبان [١١٩٥]، والشافعي [١٧]، والحميدي [١٦٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٦، ٢٤/١]، والبيهقي في «سننه» [٨٥٢، ٨٥٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٠٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٨٧، ٤٨٨]، =

العدوية، أن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، قال عاصم: قالت عائشة: فيبادرنى مبادرةً.

٤٤٨٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولَ اللَّهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

٤٤٨٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي فَوْجِدَ الْقَرِّ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أُرْخِي عَلَيَّ مِرْطَاكِ»، قَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: «عَلَّةٌ وَبُخْلًا! إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدَيْكَ».

= والبغوى فى «شرح السنة» [٢٠٧/١]، وفى «الأنوار» [رقم ٤٨٨]، وغيرهم من طرق كثيرة عن عاصم بن سليمان الأحول عن معاذة العدوية عن عائشة به نحوه . . . وزاد الجميع: (حتى أقول: دع لى، دع لى) وعند النسائى: (حتى يقول: دع لى، وأقول: دع لى) وعند الحميدى: (وربما قال لى: أبق لى أبق لى) وزاد مسلم والبغوى وحدهما: (قالت: وهم جنبان) وهو رواية للبيهقى فى «سننه».

قلت: وقد توبع عليه عاصم الأحول: تابعه يزيد الرشك وغيره كما فصلنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٤٨٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٩].

٤٤٨٥ - منكر بهذا السياق: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٢٣٩/٤]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٢٤٠]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٨١/٢]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن».

قلت: من أين جاء الحسن يا أبا الحسن؟! وأبو حمزة فى سنده: هو ميمون الأعور القصاب الذى تركه أحمد وغيره.

وقال البخارى: «ذاهب الحديث» وضعفه سائر النقاد؛ ولو كان مقبولاً ما كان يُحتمل له تفرده عن مثل إبراهيم النخعى أصلاً، ولبعض فقرات الحديث طرق أخرى ثابتة عن عائشة به . . . يأتى بعضها [٤٤٨٨]، وهو منكر هنا بهذا السياق جميعاً. والله المستعان.

٤٤٨٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ، فَأَتْرِكُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَاكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِحَيْضَةٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةَ فَأَتْرُكِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا ذَهَبَ فَوْرُهَا فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَتَوَضَّئِي وَصَلِّي.»

٤٤٨٦ - صحيح: أخرجه مالك [١٣٥]، ومن طريقه البخارى [٢٢٦، ٣٠٠، ٣١٤]، ومسلم [٣٣٣]، وأبو داود [٢٨٢]، والترمذى [١٢٥]، والنسائى [٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٩٧]، وابن ماجه [٦٢١]، وأحمد [١٩٤/٦]، والدارمى [٧٧٤، ٧٧٩]، وابن حبان [١٣٥٠، ١٣٥٤]، والشافعى [١٤٦٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٢٠٦/١]، وعبد الرزاق [١١٦٥]، وابن أبى شيبه [١٣٤٤]، وابن راهويه [٥٦٣]، والحميدى [١٩٣]، وابن الجعد [٢٦٧٦]، وابن الجارود [١١٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [٥٦٤، ١٤٣٠، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٥٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٧١٤، ٧١٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٥٢/١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/١٠٢]، وغيرهم من طرق كثيرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد الترمذى والطحاوى فى آخره: (وقال: توضع لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) لفظ الترمذى؛ وهو رواية للبخارى والنسائى وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والدارمى، وهذه الزيادة عند المؤلف مختصرة بلفظ: (وتوضئى . . .) وفى رواية للبخارى وابن حبان والبيهقى والطحاوى: (فاغتسلى وصلّى) بدل: (فاغسلى عنك الدم) ولفظ الطحاوى: (فاغتسلى لظهرك) ولفظ ابن حبان فى الموضوع الثانى: (عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش: أتت النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله إنى أستحاض الشهر والشهرين؟! قال: ليس ذاك بحيض، ولكنه عرق؛ فإذا أقبل الحيض فدعى الصلاة عدد أيامك التى كنت تحيضين فيه، فإذا أدبرت فاغتسلى وتوضئى لكل صلاة).

قال الترمذى: «حديث عائشة «جاءت فاطمة» حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال، لكن اختلف فى سنده ومنتنه على هشام بن عروة على ألوان، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٤٤٨٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ بَابْنُوسَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَالُ مِنْ رَأْسِي وَأَنَا حَائِضٌ وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ ثُوبٌ.

٤٤٨٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ الْحِجَاجِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «نَاوِلِينِي الْخَمْرَةَ»، قَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدَيْكَ».

٤٤٨٧- حسن بهذا السياق: أخرجه أحمد [١٨٧/٦، ٢١٩]، والدارمي [١٠٥٢]، والطيالسي [١٥١٧]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٩٣]، والسهمي في «تاريخه» [٢٣٧/١]، وغيرهم من طريقين عن أبي عمران الجوني عن يزيد بن بابنوس عن عائشة به... وهو عند أحمد في الموضوع الثاني في سياق طويل، وليس عند الطيالسي ومن طريقه البيهقي والسهمي قوله: (وبيني وبينه ثوب).

قلت: وهذا إسناد صالح؛ رجاله ثقات سوى ابن بابنوس، وهو شيخ صدوق حسن الحديث كما شرحنا ذلك في تعليقنا على الحديث الماضي [برقم ٤٨].  
وأصل الحديث في «الصحيحين»، لكن دون هذا السياق جميعاً، والله المستعان.

٤٤٨٨- صحيح: أخرجه مسلم [٢٩٨]، وأبو داود [٢٦١]، والترمذي [١٣٤]، وأحمد [٦/٤٥، ١١٤، ٢٢٩]، وابن حبان [١٣٥٧]، والطبراني في «الأوسط» [٢/رقم ١٢٩٤]، وابن أبي شيبه [٧٤١٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٥، ٨٦٢، ٣٩٢٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٦٩/١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/١٧٠-١٧١]، والدارمي [٧٧١، ١٠٧١]، وعبد الرزاق [١٢٥٨]، ومن طريقه ابن الجارود [١٠٢]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٢٤٩]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٠٨، ٧٥٩، ٢٨٨١]، وجماعة من طرق عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة به... وهو عند بعضهم نحوه...

وزاد مسلم وأبو داود والترمذي وابن أبي شيبه وابن سعد: (من المسجد) بعد قوله: (ناوليني الخمرة) وهو رواية لأحمد والبيهقي وابن حبان؛ وزاد مسلم وأحمد والبيهقي وابن حبان في رواية لهم بآخره: (فناولته).

=

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٤٨٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا.

٤٤٩٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ تَحْتَ قَطِيفَتِي.

= قلتُ: لكن اختلف في سنده كما شرحناه في «غرس الأشجار». . غير أن الوجه الماضي محفوظ ثابت. وله طريق أخرى عن عائشة به . . .

٤٤٨٩- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٦١، ٢٤١]، من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن عائشة به مثله . . . وفي أوله سياق لصلاته ﷺ بالليل .

قلتُ: هذا إسناد حسن صحيح، ومحمد بن عمرو صدوق متمسك، ولم ينفرد به عن أبي سلمة، بل تابعه عليه جماعة قد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» منهم محمد بن أبي حرملة قال: أخبرني أبو سلمة أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله ﷺ يصليهما بعد العصر، فقالت: كان يصليهما قبل العصر، ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما؛ فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتهما).

أخرجه مسلم [٨٣٥]، -واللفظ له- والنسائي [٥٧٨]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٩٥]، ومن طريقه ابن خزيمة [١٢٧٨]، وابن حبان [١٥٧٧]، والمؤلف [برقم ٤٨١٦]، والبيهقي في «سننه» [٤١٨٩]، وأبو عوانة [رقم ٨٨٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٦١/٢]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٢٨]، والسراج في «مسنده» [٢٣/٢]، وغيرهم. وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . .

٤٩٩٠- صحيح: أخرجه البخاري [٤٩٠، ٩٥٢]، ومسلم [٥١٢]، وأبو داود [٧١١]، والنسائي [٧٥٩]، وأحمد [٦/٥٠، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٣١]، وابن خزيمة [٨٢٣]، وابن حبان [٢٣٤١]، والطبراني في «الأوسط» [٧/٧٠٤٥]، وابن أبي شيبة [٨٧٥٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٣٢]، وابن الجارود [١٦٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٤٦٢]، وابن أبي داود في «مسند عائشة» [رقم ٢٩]، وأبو عوانة [رقم ١١٢٢، ١١٢٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/١٨٧]، وابن عساكر في «المعجم» [٢/١٠٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٤٠٤]، =

٤٤٩١- حدثنا إبراهيم، حدثنا حماد، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: أجمعتمونا بمنزلة الكلب والحمار؟! لقد رأيتني تحت كسائي بين يدي رسول الله ﷺ وبين القبلة وهو يصلى، فأكره أن أسنح بين يديه حتى أنسل من تحت الكساء انسلالاً.

= وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وزاد الجميع سوى الطبراني وابن حبان وابن أبي داود في آخره: (فيذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت) ولفظ الطحاوي وابن المنذر: (أيقظني فأوتر) زاد ابن المنذر: (معه) وسياق ابن أبي داود: (كان رسول الله ﷺ يصلى صلاته من الليل، وأنا معترضة بينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على فراشه الذى يرقد عليه هو وأهله) ومثله عند الطحاوي مع الزيادة الماضية، ونحوه عند ابن حبان أيضاً دون الزيادة، وقريباً منه رواية لأحمد وأبي عوانة، ومثله عند ابن المنذر مع الزيادة السابقة؛ وسياق الطبراني: (كان يصلى وهى معترضة بين يديه كاعتراض الجنازية) وهذه الفقرة الأخيرة: (كاعتراض الجنازية) ليست عند الجميع سوى ابن خزيمة وأبي عوانة فى رواية لهما فقط، وليس ذكر (القطيفة) عند مسلم ولا ابن خزيمة وابن أبي شيبة والبيهقى وابن عساكر، وهو رواية لأحمد والمؤلف كما يأتى [برقم ٤٨٢٠]، وكذا ليست عند أبي عوانة أيضاً، وهى عند الباقيين بلفظ: (الفراش) أو: (فراشه . . .) زاد أبو داود عقب قوله: (بينه وبين القبلة): (راقدة على الفراش الذى يرقد عليه) ولفظ الرقود عند البخارى وابن حبان والطحاوي وابن أبي داود والنسائي والبعغوى وابن المنذر، وهو رواية لأحمد أيضاً.

قلت: قد توبع هشام بن عروة عليه: تابعه الزهرى على نحوه عند مسلم وأحمد وجماعة كثيرة؛ وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٤٨٨٨، ٤٨١٩].

٤٤٩١- صحيح: أخرجه البخارى [٤٨٦، ٤٩٢]، و[عقب رقم ٤٨٩]، ومسلم [٥١٢]، وأحمد [٤٢/٦، ١٢٥، ١٣٢، ٢٣٠، ٢٦٦]، وابن راهويه [١٤٨٧، ١٤٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣١١، ٣٣١٢]، والبعغوى فى «شرح السنة» [١/٤٠٣]، والسراج فى «مسنده» [١/١٦٦]، [١٦٩، ١٧٠]، وابن خزيمة [٨٢٦]، وأبو عوانة [رقم ١١٢٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١١٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٤٠٧]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به نحوه . . . وزاد البغوى فى أوله: (عن عائشة: ذكر عندها ما يقطع الصلاة: الكلب والحمار والمرأة، فقالت: شبهتمونا بالحمير والكلاب، . . .) =

٤٤٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ لَيْلَةً فَقَرَأَ فَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ فُلَانًا، كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ ذَكَرْنَاهَا اللَّيْلَةَ كُنْتُ قَدْ أَسْقَطْتُهَا».

٤٤٩٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ

= ونحوه ورواية للبخارى ومسلم وأحمد والسراج والبيهقى [برقم ٣٣١٢]، وابن راهويه؛ وليست تلك الزيادة كلها عند ابن خزيمة وابن المنذر ورواية للسراج .

قلت: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . والحديث عند النسائي [٧٥٥]، وابن الجعد [٨٧٦]، وغيرهما باختصار دون قول عائشة في أوله، من نفس الطريق الماضى .  
وتمام تخريجه والكلام عليه فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» .

٤٤٩٢ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٧٦، ٤٧٥١]، ومسلم [٧٨٨]، وأحمد [٦٢/٦، ١٣٨]، وأبو داود [١٣٣١، ٣٩٧٠]، وابن حبان [١٠٧]، وابن راهويه [١٨٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣]، وفى «الشعب» [٢/٢٦٠٥]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/٤٥٢-٤٥٣]، وفى «الإحكام» [٤/٤٨١]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٩٦، ٣٥٩٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وعند أحمد وابن راهويه وابن حزم قوله: (كنت أنسيتها) بدل: (كنت أسقطتها) وهو رواية للبخارى ومسلم والبيهقى وأبى عوانة .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه النسائي فى «الكبرى» [٨٠٠٦]، وفى «فضائل القرآن» [رقم ٣١]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ١٤٣/١ مختصره]، به نحوه . . . وعندهما: (كنت أسقطهن) وهذا اللفظ رواية للبخارى [٢٥١٢، ٤٧٥٠]، وابن راهويه [رقم ٦٢٩، ٦٣٠]، وغيرهما .

٤٤٩٣ - صحيح: أخرجه مالك [٤٦٨]، ومن طريقه البخارى [٨٣١]، ومسلم [٤٤٥]، وأبو دود [٥٦٩]، وأحمد [٦/٩١، ٢٣٥]، وابن خزيمة [١٦٩٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/٦٨١٣]، وعبد الرزاق [٥١١٣]، وابن أبى شيبة [٧٦١٠]، والبيهقى فى «سننه» [٥١٥٥]، وابن راهويه [رقم ٦٣٩، ٩٨٧]، وتمام فى فوائده [رقم ٩٨٣]، وأبن عساكر فى «تاريخه» [١٣/٥١]، وأبو عوانة [رقم ١١٤٨]، والسراج فى «مسنده» [١/٢٩١]، و [١/٢٩٤]، وغيرهم به بنحو شرطه الأول فقط، دون قوله: (لقد رأيتنا نصلى مع رسول الله . . . إلخ) . =

عبدالرحمن الأنصارية، أن عائشة، قالت: لو رأى رسول الله ﷺ من النساء ما نرى لمنعهن من المساجد كما منعت بنو إسرائيل نساءها، لقد رأيتنا نصلى مع رسول الله ﷺ الفجر في مروطنا، ونصرف وما يعرف بعضنا وجوه بعض.

= وهو عند مالك [٤]، ومن طريقه البخارى [٨٢٩]، ومسلم [٢٣٢]، وأبو داود [٤٢٣]، والترمذى [١٥٣]، والنسائى [٥٤٥]، وأحمد [١٧٨/٦]، وابن حبان [١٤٩٨، ١٥٠١]، والشافعى [١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٧٤]، وجماعة كثيرة بنحو شرطه الثانى فقط، ولفظه عندهم: (إن كان رسول الله ﷺ ليصلى الصبح؛ فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس) كلهم رووه من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . .

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلت: قد توبع يحيى بن سعيد عليه عن عمرة: تابعه جماعة على نحو شرطه الأول فقط، منهم: إسماعيل ابن أمية وحارثة بن أبى الرجال ويحيى بن يحيى الغسانى وغيرهم؛ ورواياتهم مخرجة فى كتابنا «غرس الأشجار» .

وتابعه أيضاً عبید الله بن عمر العمرى على نحو سياقه كله عند المؤلف هنا؛ وكذا هو عند السراج فى «مسنده» [٢٩١/١]، و[٢٣٧/١، ٢٩١، ٤٠٤]، مفرقاً، كلاهما من طريقين عن حماد بن سلمة عن عبید الله بن عمر عن عمرة عن عائشة به . . . . ولفظ السراج مثل لفظ المؤلف .

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. ولشرطه الثانى طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٤١٥]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

● تنبيه: شيخ المؤلف هنا: هو إبراهيم بن الحجاج السامى أبو إسحاق البصرى الثقة المعروف؛ وقد اشتبه على الإمام فى «الصحيححة» [٥٨٦/١]، بإبراهيم بن الحجاج النىلى أبى إسحاق البصرى أيضاً، وقال: «لم يتعين عندى أيهما المراد هنا».

وهو إبراهيم السامى جزماً؛ وهو الذى يروى المؤلف من طريقه عن حماد بن سلمة، وإبراهيم النىلى وإن روى عنه المؤلف أيضاً، إلا أنه لم يكثر من الرواية عنه: إكثاره عن إبراهيم السامى .

٤٤٩٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: اِخْتَلَفُوا فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَلْقَى عَلَيْهِمُ النَّوْمَ، فَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَذَقَنَهُ فِي صَدْرِهِ، فَنَوَدُوا مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ: أَنْ اغْسِلُوهُ مِنْ وَرَاءِ قَمِيصِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاؤُهُ .

٤٤٩٤ - حسن: أخرجه ابن إسحاق في سيرته [٦/ ٨٤ / تهذيب ابن هشام] ومن طريقه أبو داود [٣١٤١]، وابن ماجه [١٤٦٤]، وأحمد [٦/ ٢٦٧]، وابن حبان [٦٦٢٧]، والحاكم [٣/ ٦١]، والطيالسي [١٥٣٠]، وابن راهويه [٩١٤]، وابن الجارود [٥١٧]، وابن أبي الدنيا في «هواتف الجن» [رقم ٧]، والبيهقي في «سننه» [٦٤١٣، ٦٤٥٧، ٦٤١٤]، وفي «الدلائل» [رقم ٣١٩٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ٤٠٠-٤٠١]، والطبري في «تاريخه» [٢/ ٢٣٨-٢٣٩]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ١٦٠]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد [ووقع عند الطيالسي: (محمد بن إسحاق من أبي عباد عن عائشة) وهذا تحريف وسقط]، عن عائشة به نحوه في سياق أتم، وهو عند ابن ماجه مختصراً بالفقرة الأخيرة منه: (لو استقبلت من أمرى . . . إلخ) وهذه الفقرة ليست عند ابن إسحاق في «سيرته».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ ولم يخرجاه».

قلت: كلا، وابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات كما جزم به الحافظ في «هدى السارى» [ص ٤٥٨]، ولو صح أن مسلماً احتج به مطلقاً، لم يكن الإسناد على شرطه أيضاً؛ لأن تلك الترجمة لم يحتج بها مسلم أصلاً، وليس يحيى بن عباد من رجاله في «الأصول» ولا «المتابعات»، مع كونه ثقة مشهوراً.

وقال البيهقي عقب روايته في «الدلائل»: «هذا إسناد صحيح» ومثله قال البوصيري في «مصباح الزجاجية» [١/ ٢٢٤]، والصواب: أن الإسناد حسن فقط كما قاله النووي في «الخلاصة» [٢/ ٩٣٥]، وذلك للكلام المعروف في ابن إسحاق، وقد صرح الرجل بالتحديث عند أبي داود وأحمد وجماعة؛ فزالت شبهة تدليسه كما يقول ابن الملقن في «البدر المنير» [٥/ ٢٠٣].

والحديث صححه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢/ ١٥٨]، ومثله أبو الحسن السندی كما نقله عنه صاحب عون المعبود [٨/ ٢٨٨].

ونقل الشمس الصالحى في سيرته الشامية «الكبرى» [١٢/ ٣٢١]، عن الذهبي أنه صححه، =

٤٤٩٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ لِعَائِشَةَ: فِي أَيِّ يَوْمٍ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ! أُرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ، وَقَالَ لَهُمْ: فِيمَ كَفْتُمُوهُ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحْوَلِيَّةٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا مِنْ عَهْدِ رَدْعٍ مِنْ زَعْفَرَانَ، أَوْ مَشْقٍ، وَمَعَهُ ثَوْبَيْنِ آخَرَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أَبُهِ، هَذَا خَلْقٌ! فَقَالَ: إِنَّ الْحَى أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ لِلْمَهْلَةِ! وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَعْطَاهُمْ حَلَةَ حَبْرَةٍ فَأَدْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْهَا، فَكُنْفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحْوَلِيَّةٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ، فَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ الْحَلَةَ، فَقَالَ: لَا كُنْفَنَ نَفْسِي فِي شَيْءٍ مَسَّ جِلْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَكْفَنُ نَفْسِي فِي شَيْءٍ مَنَعَهُ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَكْفَنَ فِيهِ، فَمَاتَ أَبُو بَكْرٍ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، فَدُفِنَ لَيْلًا.

٤٤٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابُهُ فِي مَرَضِهِ وَهُوَ يَصَلِي قَاعِدًا، فَقَامُوا

= فَإِنْ كَانَ فَهْمُ ذَلِكَ مِنْ سَكُوتِ الذَّهَبِيِّ عَنْهُ فِي «تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ»، فَقَدْ أَسَاءَ الْفَهْمُ، وَإِلَّا فَالرَّجُلُ وَاسِعُ الْإِطْلَاعِ، فَلَعَلَّهُ ظَفَرَ بِذَلِكَ عَنِ الذَّهَبِيِّ، وَتَمَّامُ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ».

● تنبيه: قد سقط والد يحيى بن عباد من إسناد المؤلف من الطبعتين، فصار هكذا: (عن يحيى ابن عباد عن عائشة به . . .)، وقد استدركه المعلق على الطبعة العلمية [٤/٩٦]، ووضع في مكانه بين معقوفتين هكذا: [عن أبيه عباد] وقد أصاب في ذلك وأحسن صنعا، وقد تكرر سقوط والد يحيى بن عباد من مواضع في «مسند المؤلف» فانظر الماضي [برقم ٤٣٨٨، ٤٤٧٠]، ولم يفتن لهذا حسين الأسد في طبعته [٧/٤٦٨]، وجعل يُعَلِّمُ الْحَدِيثَ بِالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ وَعَائِشَةَ!! ولم يفعل شيئا، فانتبه يارعاك الله من تلك الأغاليط.

٤٤٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه مفرقا [برقم ٤٤٠٢، ٤٤٥١].

٤٤٩٦- صحيح: أخرجه مالك [٣٠٥]، ومن طريقه البخارى [٦٥٦، ١٠٦٢، ١١٧٩، ٥٣٣٤]، ومسلم [٤١٢]، وأبو داود [٦٠٥]، وابن ماجه [١٢٣٧]، وأحمد [٥١/٦، ٥٧، ٦٨، ١٤٨، ١٩٤]، وابن خزيمة [١٦١٤]، وابن حبان [٢١٠٤]، والشافعى [١٠١٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/٧٢٢٠]، وابن أبى شيبة [٧١٣٥، ٣٦١٣٥]، =

يصلون خلفه، فأوماً إليهم بيده أن اجلسوا، فجلسوا، فلما قضى النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا  
الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا  
قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

٤٤٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ  
عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةِ يَفْرَغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ،  
وَرَبَّمَا كُنْتُ عَنِ الْفَرْجِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَوْضُوئَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ بِهِ فِي  
شَعْرِهِ، فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ مَسَّ الْبَشْرَةَ الْمَاءَ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ثَلَاثًا، وَأَفْضَلَ فِي الْإِنَاءِ فَضْلَةً  
فَصَبَّهَا عَلَيْهِ بَعْدَمَا يَفْرَغُ.

٤٤٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا

= والنسائي في «الكبرى» [٧٥١٤]، والبيهقي في «سننه» [٣٢٢٦، ٣٤٧٠، ٤٨٥٠]، وفي  
«المعرفة» [رقم ٨٦١، ١٥٢٨]، وأبو عوانة [رقم ١٢٨٥، ١٢٨٦]، والبغوي في «شرح السنة»  
[١٠٦/٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٨٦١، ٢٠٠٤]، والطحاوي في «المشكّل»  
[١٤١/١٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وليس  
قوله: (وإن صلى قائماً فصلوا قِيَامًا) عند الجميع سوى النسائي وابن خزيمة، ورواية لأبي عونة  
وأحمد، وليس قوله: (وإذا سجد فاسجدوا) عند الجميع أيضاً، سوى ابن خزيمة والطبراني  
وحدهما، وقد زادوا جميعاً: (وإذا رفع فارفعوا).

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منهم حديث أنس [برقم  
٣٥٥٨، ٣٥٩٥]، فانظره ثمة.

٤٤٩٧ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٨٢].

٤٤٩٨ - صحيح: أخرجه البخاري [٣٦٨٢، ٤٧٩٠، ٤٨٣٢، ٦٦٠٩، ٦٦١٠]، ومسلم  
[٢٤٣٨]، وأحمد [٤١/٦، ١٢٨، ١٦١]، وابن حبان [٧٠٩٣]، والطبراني في «الكبير»  
[٢٣/٢٣]، و[٤١]، و[٢٣/٢٣]، وابن راهويه [٧٠٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢٧٠]،  
وفي «الدلائل» [٦٨٧]، وابن راهويه [٧٠٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٦٤/٨]، و[٨/  
٦٧]، والخطيب في «تاريخه» [٤٢٧/٥]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٦٧، ٣٤٦٨]، والبغوي في  
«شرح السنة» [١٧٠/٦]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . =

قالت: قال رسول الله ﷺ: «أُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ، قُلْتُ: لِمَا جَاءَ بِكَ الْمَلَكُ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَيَقُولُ: هَذِهِ أَمْرَاتُكَ، فَلَمَّا كَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكَ فَإِذَا أَنْتَ هِيَ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، يُمِضْهُ».

٤٤٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ

= وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد الطبراني وحده في الموضع الأول: (قالت عائشة: فتزوجني رسول الله ﷺ متوفى خديجة قبل مخرجه من مكة، وأنا بنت سبع سنين أو ست سنين، فلما قدمنا المدينة جاءتني نسوة وأنا ألعب على أرجوحة، وأنا مججمة؛ فهياأني وصنعني؛ ثم أتين بي رسول الله ﷺ وأنا بنت تسع سنين).

وهذه الزيادة رواية للمؤلف تأتي [برقم ٤٦٠٠]، وهي رواية للبخاري أيضاً [برقم ٣٦٨٣]، ولكن باختصار، وقد وقعت عنده من قول عروة به مرسلًا، قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٢٤): «هذا صورته مرسل، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة؛ يُحْمَلُ على أنه حملة عنها».

قلت: قد وقع ذلك صريحًا من قول عائشة عند الطبراني كما مضى؛ وكذا عند المؤلف كما يأتي [برقم ٤٦٠٠]، فالله المستعان.

٤٤٩٩- صحيح: أخرجه مسلم [٩٣١]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٦٤]، من طرق عن حماد بن زيد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلت: قد تويع عليه حماد: تابعه جماعة كثيرة عن هشام به نحوه . . . منهم أبو أسامة حماد بن أسامة بلفظ: (ذكر عند عائشة -رضى الله عنها- أن ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: «إن الميت ليعذب في قبره ببياء أهله»، فقالت: وهل ابن عمر -رحمه الله- إنما قال رسول الله ﷺ: «إنه ليعذب بخيطته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن . . .».

أخرجه البخاري [٣٧٥٩]، ومسلم [٩٣٢]، وغيرهما؛ ورواه عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الميت ليعذب ببياء أهله عليه»؛ فذكر ذلك لعائشة فقالت: وهل -يعنى ابن عمر- إنما مر رسول الله ﷺ على قبر فقال: إن صاحب هذا ليعذب؛ وأهله يبكون عليه، ثم قرأت هذه الآية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] . . . أخرجه أحمد [٣٨/٢]- واللفظ له- وأبو داود [٣١٢٩]، والنسائي [١٨٥٥]، وغيرهم.

ذكر عندها قول ابن عمر في المعول عليه، فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن! سمع الحديث فلم يحفظه، إنما قال رسول الله ﷺ - ومر عليه بجنابة يهودي وأهله يكون عليه - فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ».

٤٥٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ نِسَائِكَ لَهْنٍ كَنَى غَيْرِي، قَالَ: «فَاكْتَنَى بِابْنِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ»، فَكَانَتْ تَكْنَى بِأَمِّ عَبْدِ اللَّهِ .

٤٥٠٠ - صحيح: أخرجه أبو داود [٤٩٧٠]، وأحمد [١٨٦/٦، ٢٦٠]، وابن حبان [٧١١٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٣٤]، والبيهقي في «سننه» [١٩١١٧].

وابن السنن في «اليوم والليلة» [رقم ٤١٥]، والدارقطني في «العلل» [٣٣٤/١٤]، وعبد الرزاق [١٩٨٥٨] - وعنده سقط في سنده - ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» [٦٧٤٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٣٢/٦]، والطبراني أيضاً في «الكبير» [٢٣/٣٥]، وأحمد [١٥١/٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٩٢٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد ابن حبان وعبد الرزاق ومن طريقه أبو نعيم قوله في آخره: (وما ولدت قط) وهو رواية لأحمد والطبراني؛ وهي عند البغوي أيضاً.

قلت: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، بل صحح سنده الحافظ في «التلخيص» [١٤٧/٤]، بعد أن عزاه لأبي داود؛ وقبله صححه أيضاً ابن الملقن في «البدور المنير» [٩/٣٤٣]، لكن قال الحافظ: «وهذا الحديث فيه اختلاف في إسناده» وهو كما قال؛ فقد اختلف في سنده على هشام بن عروة على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطني في «العلل» [١٤/٣٣١-٣٣٨]، ثم قال في ختام ذلك: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن هشام عن عباد بن حمزة عن عائشة . . .».

قلت: وهذا الوجه رواه الأكثرون عن هشام به . . . وأخرجه أحمد في «مسنده» [٩٣/٦]، والحاكم [٣٠٩/٤] - وأرى في سنده سقطاً، وقارن بابن وهب في «الجامع» [رقم ٧٠]، - والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٨٥١]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٣٦]، والبيهقي في «سننه» [١٩١١٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/٦٤، ٦٦]، والمزني في «تهذيبه» [١٤/١١٥]، والبخاري في «تاريخه» [٣١/٦] - وعنده معلقاً إشارة - وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٥٢٨]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١٢٢/٥]، =

٤٥٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ أَخَا أَبِي قَعِيسٍ ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَأَبَتْ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «إِنَّهُ عَمَّكَ» فَأَدْخَلِيهِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضِعِ الرَّجُلُ ؟ قَالَ : «إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَدْخَلِيهِ» .

= وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٥٧٢ ، ٣٩٢٠ ، ٣٩٢٨ ، ٣٩٢٩ / طبعة الفاروق] ، والدارقطنى فى «العلل» [٨ / ٦٤ ، ٦٦] ، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن عباد بن حمزة عن عائشة به نحوه . . .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وكذا صحح سنده : البوصيرى فى «الإتحاف» .

قلتُ : وهو كما قالوا ؛ وعباد بن حمزة هو ابن عبد الله بن الزبير بن العوام ؛ وثقه النسائى وابن حبان والحافظ فى «التقريب» واحتج به مسلم فى «صحيحه» وهو مشهور بالرواية عن عائشة ؛ وهذا الوجه عندى : هو الأصح كما قاله الدارقطنى سابقاً ، وذلك لأمرين :

الأول : لكثرة عدد من رواه عن هشام على هذا اللون .

والثانى : لكون هشام بن عروة كان تغير حفظه قليلاً بآخرة - ولم يختلط قط ، - ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية أهل العراق كما جزم به الإمام أحمد فى «مسائل الأثرم» ونقله عنه ابن رجب فى شرح «العلل» [ص ٢٧٠ / طبعة السامرائى] .

وهذا اللون الثانى : قد رواه عنه عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون وسعيد بن عبد الرحمن الجمحى ويحيى بن عبد الله بن سالم وأنس بن عياض ومحمد بن فليح وغيرهم من مشاهير أهل المدينة .

٤٥٠١ - صحيح : أخرجه مالك [١٢٥٥] ، ومن طريقه البخارى [٤٩٤١] ، ومسلم [١٤٤٥] ، وأبو داود [٢٠٥٧] ، والترمذى [١١٤٨] ، والنسائى [٣٣١٧] ، وابن ماجه [١٩٤٩] ، وأحمد [٦ / ٣٨ ، ١٩٤] ، والدارمى [٢٢٤٨] ، وابن حبان [٤١٠٩ ، ٤٢١٩ ، ٤٢٢٠] ، والدارقطنى فى «سننه» [٤ / ١٧٧] ، وسعيد بن منصور [رقم ٩٥١] ، وعبد الرزاق [١٣٩٤٠] ، وابن راهويه [٧٠٠] ، والحميدى [٢٩٠] ، وابن الجارود [٦٩٢] ، والبيهقى فى «سننه» [١٥٣٨٧] ، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٩ ، ٣٥٤٠ ، ٣٥٤١] ، و[عقب رقم ٣٥٤٢] ، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٨ / ٥] ، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . =

٤٥٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِوَ الْأَسْلَمِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أُسْرِدُ الصُّوْمَ أَفْصُومَ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: «صُمْ إِنْ شِئْتَ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ».

٤٥٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،

= وزاد مالك ومن طريقه البخارى فى آخره: (قالت عائشة: وذلك بعدما ضرب علينا الحجاب، وقالت عائشة: يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة) وقولها الأول عند البغوى وحده. وقولها الثانى عند الدارمى، وكذا ابن حبان فى روايه له، إلا أنه وقع عنده مرفوعاً، وهو أيضاً عند أبى عوانة فى روايه له مثل روايه الدارمى. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». قلت: وقد قرن (الزهري) فى سنده مع (هشام بن عروة) عند النسائى والدارقطنى وابن الجارود وسعيد بن منصور ورواية لأحمد؛ وتماثل تخريجه فى كتابنا «غرس الأشجار» فله طرق كثيرة عن عروة عن عائشة به.

٤٥٠٢ - صحيح: أخرجه البخارى [١٨٤٠، ١٨٤١]، ومسلم [١١٢١]، وأبو داود [٢٤٠٢]، والترمذى [٧١١]، والنسائى [٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٨٤]، وابن ماجه [١٦٦٢]، وأحمد [٤٦/٦، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٧]، والدارمى [١٧٠٧]، وابن خزيمة [٢٠٢٨]، وابن حبان [٣٥٦٠]، والشافعى [٤٧٩]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٧٩٤٥، ٧٩٤٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٥١، ٢٦٥٢]، وابن راهويه [٦٦٧، ٦٦٨]، وابن الجارود [٣٩٧]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٦٠/٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... نحوه.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف فى سنده على ألوان، غير أن هذا الوجه صحيح محفوظ. وقد بسطنا وجوه طرقه والاختلاف فيها بكتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥٠٣ - صحيح: أخرجه مسلم [١١٩٨]، والنسائى [٢٨٨١، ٢٨٩١]، وأحمد [١٢٢/٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/٧٠٢]، وعبد الرزاق [٨٣٧٤]، وابن راهويه [٨٠٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٥/١٨٤]، و[٢٢/٢٧٧، ٢٧٨]، وأبو عوانة =

قالت: قال رسول الله ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحَدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٤٥٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَوَافِينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ أَهْلًا بِحَجٍّ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ»، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَذَكَرْتُ أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ بِسَرَفِ حَاضَتِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ: فَقُلْتُ: وَدَدْتُ أَنْ لَمْ أُخْرَجِ الْعَامَ، فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ، وَارْقُضِي عُمُرَتَكَ، وَامْتَشِطِي، وَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَجِّهِمْ»، فَطَاعَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةَ النَّفْرِ أَمَرَ

= [رقم ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠]، والطحاوي في «المعاني» [١٦٦/٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلت: هكذا رواه أصحاب هشام بن عروة عنه، وخالفهم مالك بن أنس، فرواه عن هشام فقال: عن أبيه به مرسلًا، ليس فيه عائشة، هكذا أخرجه في «الموطأ» [رقم ٧٩١].

قال الدارقطني في «العلل» [٢٩٨/١٤]: «وغير مالك يرويه عن هشام عن أبيه عن عائشة متصلًا؛ وهو الصواب متصلًا» ونحوه أشار ابن عبد البر أيضًا إلى ترجيح الموصول في «التمهيد» [٢٢٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨]، وهو الصواب كما فصلناه في «غرس الأشجار». وذكرنا هناك طريقه وشواهد.

٤٥٠٤ - صحيح: أخرجه البخاري [٣١١، ١٦٩١، ١٦٩٤]، ومسلم [١٢١١]، وأبو داود [١٧٧٨]، والنسائي [٢٧١٧]، وابن ماجه [٣٠٠٠]، وأحمد [١٩١/٦]، وابن خزيمة [٣٠٢٨]، وابن حبان [٣٧٩٢، ٣٩٤٢]، وابن أبي شيبة [٣٦٢٧١]، وابن راهويه [٦٨٠]، [٦٨١، ٦٨٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٠٢/٢]، وفي «المشكل» [١٤٦/٩]، والبيهقي في «سننه» [٨٥٦٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٥٣٢]، وابن حزم في «المحلى» [١٦٩/٧]، وفي «حجة الوداع» [رقم ٤٦، ٣١، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٩، ٣١٦، ٤٨٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الأكثرين في سياق أتم لفظًا؛ وهو عند النسائي باختصار، بالفقرة الأولى منه فقط، حتى قول عائشة: (فليهل بعمره).

قلت: ورواه الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه.

عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرجها إلى التنعيم، فأخرجها إلى التنعيم، فأهلت منه بعمره.

٤٥٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَفْتَلٍ قَلَاتِدٍ هَدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَأَ يَمْسُكُ عَنْ شَيْءٍ يَمْسُكُ عَنْهُ الْحَرَامُ.

٤٥٠٦ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، صَلَّى الصُّبْحَ، فَدَخَلَ مَعْتَكِفَهُ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، انصرفت من الصبح، فدخل المسجد، فرأى

٤٥٠٥ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٩٤].

٤٥٠٦ - صحيح: أخرجه البخاري [١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٤٠]، مسلم [١١٧٢]، وأبو داود [٢٤٦٤]، والترمذي [٧٩١]، والنسائي [٧٠٩]، وابن ماجه [١٧٧١]، وأحمد [٦/ ٨٤، ٢٢٦]، وابن خزيمة [٢٢١٧]، وابن حبان [٣٦٦٦، ٣٦٦٧]، وعبد الرزاق [٨٠٣١]، وابن أبي شيبه [٩٦٤٧]، وابن راهويه [١١٥٤]، والحميدي [١٩٥]، وابن الجارود [٤٠٨]، والبيهقي في «سننه» [٨٣٥١، ٨٣٨٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٧٦٩]، والبخاري في «شرح السنة» [٣/ ٣١٢]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الترمذي وابن أبي شيبه مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط. ولفظ الترمذي: (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف: صلى الفجر ثم دخل في معتكفه). وهو رواية لابن حبان.

قال الترمذي: «وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن النبي ﷺ رسلاً؛ رواه مالك وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عمرة رسلاً، ورواه الأوزاعي وسفيان الثوري وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عائشة».

قلت: والموصول هو الراجح بلا تردد؛ لأنه من قبيل زيادة الثقة؛ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وربما كان الوجهان جميعاً محفوظين؛ لأن عمرة بنت عبد الرحمن أحد فقهاء التابعين، فلعلها كانت ترسله عند الفتوى؛ فإذا جاء وقت التحديث: أقامت إسناده؛ وجودته بذكر عائشة فيه.

أخبية، خباء عائشة وكانت قد استأذنته، وزينب، فقال رسول الله ﷺ: «الْبِرُّ تُرْدُنَ بِهِنَّ؟» فأخر اعتكافه إلى شوال .

٤٥٠٧- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ أَمَدَادَ الْعَرَبُ كَثُرَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاضْطُرُّوا إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ الْعَنَّهُمْ»، فَقَالَتْ

= ثم إن مالك بن أنس لم يتفق الناس في روايته عنه مرسلًا، بل اختلفوا عليه في سنده على أربعة ألوان، كما بسطناه في «غرس الأشجار» منها: رواية عبد الله بن يوسف وعبد الله بن نافع الصائغ وغيرهما عنه به موصولاً مثل رواية الجماعة عن يحيى بن سعيد، وهذا الوجه هو الصواب كما مضى، لكن جاء عبيد بن عمرو الرقي وخالف الجماعة في سنده، فرواه فقال: عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن عائشة به . . . ، فأسقط منه (عمرة) وأبدلها بـ(ريطة) هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦٣٧٨ / أطرافه].

وهذا لا شيء، كما شرحناه في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٤٥٠٧- ضعيف بهذا السياق: هذا إسناد ضعيف؛ فسويد بن سعيد ثقة في نفسه، إلا أنه لما عمى تغير حفظه جداً حتى صار يتلقن، فحمل عليه ابن معين ما لم يحمل على غيره، وتناوله تناوياً شديداً سقط به الرجل، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه، وشيخه مسلم ابن خالد: هو الزنجي الفقيه، مفتى الحرم، وبه تخرج الشافعي قبل سفره إلى مالك وأهل الحجاز، إلا أنه منكر الحديث كما قاله البخاري وأبو حاتم الرازي وغيرهما، وقد مشاه جماعة، لكن من طالع ترجمته من «كامل ابن عدي» [٦ / ٣٠٨-٣١١]، و«ضعفاء العقيلي» [٤ / ١٥٠-١٥١]، استبان له ضعف الشيخ؛ فقد كان ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات.

نعم: قد توبع عليه: تابعه عبد الرحمن بن أبي الزناد على نحوه عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش به . . . عند أحمد [٦ / ١٠٧]، من طريق سريح بن النعمان عن عبد الرحمن به .

قلت: ابن أبي الزناد هذا الكلام فيه طويل الذيل، والتحقيق: أنه مع فقهه وعلمه ضعيف الحديث مطلقاً، اللهم إلا في روايته عن أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ويزداد حديثه ضعفاً إذا روى عنه البغادة أمثال سريح ابن النعمان وهؤلاء الشيوخ، أما رواية سليمان بن داود الهاشمي =

عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْقَوْمُ! فَقَالَ: «كَلَّا وَاللَّهِ، يَا بِنْتَ الصَّدِيقِ، لَقَدْ اشْتَرَطْتُ إِلَى رَبِّي شَرْطًا لَا خُلْفَ لَهُ» قُلْتُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي بَشِّرُ أَضِيقُ بِمَا يَضِيقُ بِهِ الْبَشَرُ، وَأَعْجَلُ بِمَا يَعْجَلُ بِهِ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا أَمْرٍ بَدَرْتُ مِنْهُ بَادِرَةٌ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً».

٤٥٠٨ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلِيمَةَ، عَنْ

= عنه - وهو بغدادى أيضاً - فهي جيدة كما أشار ابن المديني؛ يعنى أن القلب يطمئن برواية سليمان عنه إلى أن الحديث حديث ابن أبي الزناد عن رواه عنه، وليس مما تلقته من أهل العراق لما قدم عليهم، فما أشبهه برواية القدماء من أصحاب ابن لهيعة عنه دون من سمع منه بأخرة، وإن كان حديثه كله ضعيفاً.

ثم إن شيخه عبد الرحمن بن الحارث: وهو ابن عياش المخزومي مختلف فيه، وباقى رجاله ثقات من رجال الشيخين؛ والحديث صحيح محفوظ دون قصة أمداد العرب فى أوله، فله طرق أخرى عن عائشة بنحوه يأتى بعضها [برقم ٤٦٠٦]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٦٣١٣]، ومضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٢٦٢]، وحديث جابر [برقم ٢٢٧١].

نعم: فى الباب عن أبى سعيد الخدرى نحو لفظ المؤلف هنا فى سياق أتم . . . عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤ / ٩٠]، إلا أن سنده مغموز، وحديث عائشة هنا: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٤٧٨ / ٨]، وعزاه لأحمد وحده، ثم أعله بعله طريفة، فقال: (إسناده حسن، إلا أن محمد ابن جعفر بن الزبير لم يدرك عائشة).

كذا قال، كأن عروة بن الزبير قد زاغ اسمه عن بصر الهيثمى، أو سقط من نسخته من «مسند أحمد» والأعجب: أن ترى حسين الأسد يساير الهيثمى على هذا الإعلال فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٧ / ٨]، فيقول: (ومحمد بن جعفر لم يدرك عائشة؛ فهو منقطع) كذا يقول هو الآخر، كأن الوساطة بين جعفر وعائشة قد ارتدت جلاباب الخفاء، وامتطت جواد الاختفاء، والحاصل: أن الحديث ضعيف بهذا السياق هنا. والله المستعان.

٤٥٠٨ - صحيح: أخرجه مسلم [٢١٠٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٢ / ٢١٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣ / ٢٥٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٣٠]، وغيرهم من طرق عن عبدالعزيز بن أبى حازم عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . =

عائشة، أنها قالت: واعد رسول الله جبريل صلى الله عليهما فى ساعة يأتيه فيها، فجاءت تلك الساعة ولم يأت، وفى يده عصاً فألقاها من يده، وقال: «مَا يُخَلِّفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَا رُسُلَهُ!»، ثم التفت فإذا جرو كلب تحت السرير، فقال: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هُنَا؟» قالت: والله ما رأيت به، فأمر به، فأخرج، فجاء جبريل، فقال رسول الله ﷺ: «وَأَعَدْتَنِي، فَجَلَسْتُ لَكَ، فَلَمْ تَأْتِ، قَالَ: مَنْعَنِ الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا صُورَةٌ».

٤٥٠٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ ابْنِ خَثِيمٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكَ، أَنَّ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَتْهُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُ بِالْفِرْعَةِ مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ خَمْسَةِ وَاحِدَةٍ.

= قال أبو نعيم: «هذا حديث صحيح».

قلت: وقد توبع عليه عبد العزيز: تابعه وهيب بن خالد على نحوه باختصار عند ابن راهويه [١٠٦٩]، وعنه مسلم [٢١٠٤]، وغيره؛ وتوبع عليه أبو حازم: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة على نحو سياق المؤلف عند جماعة، وقد خرجنا روايته فى «غرس الأشجار».

٤٥٠٩ - حسن: أخرجه أبو داود [٢٨٣٣]، وأحمد [٦ / ٨٢، ١٥٨، ٢٥١]، والحاكم [٤ / ٢٦٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢ / رقم ١٥٣٦]، وعبد الرزاق [٧٩٩٧]، وابن أبى شيبه [٢٤٣٠٦]، وابن راهويه [١٠٣٢، ١٠٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١٢٣]، والحربى فى «غريب الحديث» [١ / ١٧٧ - ١٧٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر عن عائشة قالت: (أمرنا رسول الله ﷺ من كل خمسين شاة: شاة) هذا لفظ أبى داود، ولفظ الحاكم: (أمر فى الفرع: فى كل خمسة واحدة) ونحوه رواية لابن راهويه وأحمد؛ وفى رواية أخرى لأحمد: (أمرنا بالفرع من كل خمس شياه شاة) ونحوه لفظ ابن أبى شيبه ورواية لابن راهويه؛ ولفظ الطبرانى: (سمعت النبى يأمر بالفرعة من الغنم من كل خمسين شاة: واحدة) ونحوه عند البيهقى وعبد الرزاق وابن أبى شيبه والحربى.

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

٤٥١٠ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا رَشْدِينَ بن سعد، عن ابن الهاد، عن موسى بن سرجس، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: رأيت رسول الله ﷺ، وهو يموت وعنده قدح فيه ماء، فأدخل يده في القدح، ثم مسح به وجهه، ثم يقول: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ».

= قلتُ: وكذا صحح سننه النووي في «المجموع» (٨ / ٤٤٤)، وفي «شرح مسلم» (١٣ / ١٣٦)، ونقل فيهما عن ابن المنذر أنه قال: «حديث عائشة صحيح».

وصحح سننه أيضاً: الولي العراقي في «طرح الثريب» (٦ / ١١٥)، ومثله الحافظ في «الفتح» (٩ / ٥٩٨)، والأقرب: أن سننه حسن فقط، للكلام المعروف في ابن خثيم، ومن فوقه ثقات.

٤٥١٠ - ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن أبي الدنيا في «المحتصرين» [رقم ٣٢]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ١٦٦]، من طريق سويد بن سعيد عن رشدين بن سعد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن موسى بن سرجس [ووقع عند ابن بشران: (موسى بن شرحبيل) وهو تصحيف] عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . .

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت؛ سويد بن سعيد ضعيف كما مضى التدليل عليه بالحديث قبل الماضي، وشيخه رشدين ليس بقوى ولا متين، بل تركه النسائي وغيره، إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد به . . . عند الترمذي في «جامعه» [٩٧٨]، وفي «الشمائل» [رقم ٣٨٨]، والنسائي في «الكبرى» (٧١٠١، ١٠٩٣٢)، وأحمد (٦ / ٧٠، ٧٧، ١٥١)، والحاكم (٢ / ٥٠٥) و[٣ / ٥٨]، والطبراني في «الأوسط» [٣ / رقم ٣٢٤٤]، والمزى في «تهذيبه» [٢٩ / ٦٧]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٣٩]، وفي «سننه الصغير» [رقم ٨١٣]، والطبري في «تاريخه» [٢ / ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن الليث عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به مثله . . . وعند الترمذي وحده: (اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ - أو سَكَرَاتِ الْمَوْتِ) هكذا بالشك، وعند البيهقي والطبري: ( . . . على سكرة الموت) وعند الطبراني: ( . . . على كربات الموت . . .).

قال الترمذي: «هذا حديث غريب» وفي نسخة: «حسن غريب» وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن القاسم إلا موسى يعني ابن سرجس - ولا عن موسى إلا ابن [بالأصل: (إلا عبد) الهاد]، تفرد به الليث».

= قلتُ: ولا يرد على الطبرى متابعة رشدين بن سعد الماضية لليث عن ابن الهاد؛ لأن الإسناد إلى رشدين لم يثبت، والحديث رواه جماعة كثيرة عن الليث على الوجه الماضى: منهم قتيبة بن سعيد وعبد الله بن يوسف المصرى، وشعيب بن الليث، وعبد الله بن وهب، ومنصور أبو سلمة الخزاعى وهاشم بن القاسم وعبد الله بن عبد الحكم وهشيم وغيرهم، وتابعهم عليه يونس بن محمد المؤدب، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن حنبل وابن سعد وسريخ بن يونس وغيرهم على الوجه الماضى: أخرجه أحمد [٦ / ٦٤]، وابن سعد [٢ / ٢٥٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٧ / ٢٠٨].

وخالفهم جميعاً: أبو بكر ابن أبى شيبة، فرواه عن يونس فقال: حدثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . . ، وجعل شيخ الليث فيه (يزيد بن أبى حبيب) بدل: (يزيد بن الهاد) هكذا أخرجه فى «المصنّف» [٢٩٣٣٣]، وعنه ابن ماجه [١٦٢٣].

وهذا أراه وهمّاً من ابن أبى شيبة، كأنه وقع له (عن يزيد . . . ) غير منسوب، فظنه ابن أبى حبيب المصرى المشهور برواية الليث عنه أيضاً، والصواب أنه (يزيد بن عبد الله بن الهاد) كما وقع مفسراً من طرق عن الليث به . . . .

وقد رواه ابن أبى شيبة مرة أخرى عن يونس بن محمد عن الليث عن يزيد - غير منسوب - بإسناده به . . . ، هكذا أخرجه فى «مسنده» كما ذكره الحافظ فى «النكت الظراف» [١٢ / ٢٨٦]، ثم نقل الحافظ عن شيخه العراقى فى «شرح الترمذى» أنه حمل على يونس بن محمد فى روايته عن الليث الوجه الماضى أنقأ عند ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه، ونسب يونس فيه إلى الشذوذ ومخالفة من هو أحفظ منه، وتعقبه لحافظ بكون يونس لا ذنب له فى هذا الوهم، ثم احتمل أن يكون ابن ماجه هو الواهم فيه، وليس كما ظن، وابن ماجه لا ذنب له - هو الآخر - فى ذلك الوهم؛ لأنه رواه من طريق ابن أبى شيبة عن يونس بن محمد عن الليث عن يزيد بن أبى حبيب بإسناده به . . . . وهذا فى «مصنّف ابن أبى شيبة» كما مضى، فالتزق الوهم بابن أبى شيبة وحده إن شاء الله .

والمحفوظ عن الليث: هو ما رواه الجماعة - وفيهم يونس - عنه عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . كما سبق، لكن أبى يحيى بن بكير المصرى إلا أن يخالف الجماعة، ورواه عن الليث قال: حدثنى يزيد بن عبد الله بن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم =

= عن أبيه عن عائشة به مثله . . . . ، فأسقط منه (موسى بن سرجس) وأبدله بـ (عبد الرحمن بن القاسم ، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [ ٢٣ / رقم ٨٣ ] ، بإسناد صحيح إلى يحيى بن بكير به .

قلتُ : لم يفعل ابن بكير شيئاً فى تلك الرواية سوى أن وهم الوهم الفاحش فى شيخ ابن الهاد ، ويحيى وإن كان أثبت الناس فى الليث كما يقول ابن عدى فيما نقله عنه الحافظ فى ترجمة ابن بكير من «تهذيبه» [ ١١ / ٢٣٧ ] ، لكن لم يكن بحيث يُقدّم قوله على قول الجماعة فى الليث ، لاسيما وقد ضعفه النسائى وأبو حاتم الرازى مطلقاً ، وإن كره ذلك منهما الذهبى ، وأين يحيى ابن بكير من شعيب بن الليث وابن هب وعبد الله بن يوسف وأبى سلمة الخزاعى وقتيبة بن سعيد وهاشم بن القاسم وغيرهم من الجبال الرواسى؟! وكلهم رووه عن الليث عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . كما مضى .

وهذا هو الصواب قولاً واحداً . فإن قيل : قد توبع يحيى بن بكير على الوجه السابق ؛ تابعه عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث به . . . عند الطبرانى فى «الكبير» [ ٢٣ / رقم ٨٣ ] ، بإسناد مستقيم إليه .

قلنا : وأيش هذا؟! ومن كاتب الليث حتى ندرأ بخطئه رواية الثقات الأثبات عن الليث ، والكلام فيه طويل الذيل . والتحقق : أنه ضعيف مطلقاً من قبل ومن بعد ، اللهم إلا رواية البخارى وحده عنه ، فلها شأن آخر ، وقد رأيتُه عاد ورواه مرة أخرى عن الليث عن ابن الهاد عن موسى ابن سرجس بإسناده به . . . مثل رواية الجماعة عن الليث : أخرجه عنه أبو سليمان ابن زبر فى «وصايا العلماء» [ ص ٢٧ ] ، بإسناد صحيح إليه ، وهذا هو المحفوظ عن الليث .

ومدار الحديث على (موسى بن سرجس) وقد روى عنه غير واحد إلا أنه لم يوثقه معتبر ، ولا غير معتبر ، وقد قال الحافظ عنه بـ«التقريب» : «مستور» ثم ناقض نفسه ، وذكر هذا الحديث فى «الفتح» [ ١١ / ٣٦٢ ] ، وعزاه لأصحاب السنن سوى أبى داود ، وقال : «بسند حسن» .

أما صاحب «المستدرک» ، فدعه يجازف على عادته ويقول عقب روايته الحديث : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» والحديث استغربه الترمذى كما مضى فى «جامعه» وقال شارحه المباركفورى [ ٤ / ٤٨ ] : «لم يحكم عليه الترمذى بشيء من الصحة والضعف ، والظاهر أنه ضعيف ؛ لأن موسى بن سرجس مستور» وهو كما قال هذا الفاضل .

٤٥١١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ، عَنْ معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: قال رسول الله ﷺ: «جِهَادُ النِّسَاءِ الْحَجُّ».

٤٥١٢ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى، عَنْ معاوية بن إسحاق،

= والحديث ثابت دون الفقرة الأخيرة: (اللَّهُمَّ أعني على سكرات الموت) إنما المحفوظ قوله ﷺ: (لا إله إلا الله؛ إن للموت سكرات) كما أخرجه البخاري [٦١٤٥]، وجماعة كثيرة من حديث عائشة أيضاً. والله المستعان.

٤٥١١ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٧٢٠، ٢٧٢١]، وأحمد [٦٧ / ٦، ١٦٥، ١٦٦] وسعيد ابن منصور [٢ / رقم ٢٣٣٩]، وعبد الرزاق [٨٨١١]، وابن راهويه [١٠١٥]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٠٢، ١٧٥٨٠، ١٧٥٨١]، والطحاوي في «المشكل» [١٤ / ١٢٣، ١٢٤]، والذهبي في «السير» [١٢ / ٣٨٧-٣٨٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٨ / ٧٢]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن إسحاق الطلحي عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: (استأذنت النبي ﷺ في الجهاد فقال: جهادكن الحج) لفظ للبخاري، وهو عند الآخرين نحوه... وفي رواية لأحمد: (جهاد النساء حج هذا البيت).

قلت: قد تويع عليه معاوية بن إسحاق؛ تابعه حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: (يا رسول الله: نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟! قال: لا، لكن أفضل الجهاد: حج مبرر) أخرجه البخاري [١٤٤٨، ١٧٦٢، ٢٦٣٢، ٢٧٢١] - واللفظ له - والنسائي [٢٦٢٨]، وابن ماجه [٢٩٠١]، وأحمد [٦ / ٧١، ٧٩، ١٦٥]، وابن خزيمة [٣٠٧٤]، وابن حبان [٣٧٠٢]، والدارقطني في «سننه» [٢ / ٢٨٤]، والمؤلف [برقم ٤٧١٧]، وابن أبي شيبة [١٢٦٥٥]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٠١، ١٧٥٨٣]، وابن راهويه [١٠١٤]، والبعثي في «شرح السنة» [٣ / ٣٢١]، وغيرهم. وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٤٥١٢ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن ماجه [٤٢١٢]، وابن راهويه [١٧٧٧، ١٨١٢]، وابن عدى في «الكامل» [٤ / ٧٠]، والمزى في «تهذيبه» [١٣ / ٩٨]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٢٥٧]، والطحاوي في «المشكل» [١٥ / ١١١]، والشجري في «الأمالي» [ص ٣٥٤]، وغيرهم من طرق عن صالح بن موسى الطلحي عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به... =

عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَسْرَعُ الْبِرِّ ثَوَابًا صَلَّةُ الرَّحِمِ، وَأَسْرَعُ الشَّرِّ عُقُوبَةُ الْبَغْيِ».

= ولفظ ابن ماجه: (أسرع الخير ثواباً: البر وصللة الرحم، وأسرع الشر عقوبة: البغي وقطيعة الرحم) ومثله عند الطحاوى والشجرى وابن راهويه، وهو عند الخرائطى مختصراً بشطره الثانى فقط.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجاة» [٢/٣٢٤]: «هذا إسناد فيه صالح بن موسى الطلحى وهو ضعيف».

قلتُ: وهو كما قال بل أشد، فصالح هذا ليس بذاك الصالح، بل هو منكر الحديث كما قاله أبو حاتم وغيره، وتركه النسائى وأبو نعيم الأصبهانى وغيرهما، وقال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [١/٣٦٩]: «كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به» وضعفه سائر النقاد فضعف وهذا الحديث: ساقه له ابن عدى مع غيره من مناكيره فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «وهذه الأحاديث عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة غير محفوظات، لا يروىها عن معاوية بهذا الإسناد غير صالح».

قلتُ: وهو آفة هذا الحديث، وقد تساهل السيوطى وحسنَّ سنده فى «الجامع الصغير» وتعقبه المناوى فى «الفيض» [١/٥٠٥]، قائلاً: «وليس كما قال، فقد ضعفه المنذرى وغيره».

قلتُ: أشار المنذرى إلى تضعيفه فى «الترغيب» [٣/٢٣٢]، وفى الباب عن أبى هريرة عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/١٠٩٢]، والبيهقى فى «سننه» وغيرهما؛ وعن جابر بن عبد الله وعلى بن أبى طالب وغيرهم بأسانيد مناكير، وصح ذلك من مراسيل يحيى بن أبى كثير ومكحول الشامى، ومراسيلهما كُشِبَ الرِّيح.

نعم: للفقرة الثانية شاهد جيد من حديث أبى بكره الثقفى عند أبى داود [٤٩٠٢]، والترمذى [٢٥١١]، وابن ماجه [٤٢١١]، وجماعة كثيرة بإسناد صحيح.

● تنبيه: الحديث عزاه السيوطى فى «الجامع الصغير» و«الكبير» إلى ابن ماجه، وزاد: (الترمذى) فوهم، وعزاه النابلسى فى «ذخائر المواريث» إلى ابن ماجه أيضاً. وزاد: (ومسلم) وهذا أفحش فى الغفلة؛ وقد تعقبهما الإمام فى «الضعيفة» [٦/٣٠١]، فانظره ثمة. والله المستعان.

٤٥١٣- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عن محمد بن زياد، قال: سمعت عبد الله بن أبي قيس، قال: سمعت عائشة، تقول: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصيام.

٤٥١٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن أبي إسرائيل، حَدَّثَنَا محمد بن بكر، حَدَّثَنَا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن معاذة، عن عائشة، قالت: مُرِّنُ أَزْوَاجِكُنَّ أَنْ يَغْسُلُوا أَثَرَ الْغَائِطِ، وَالبَوْلِ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِي مِنْهُمْ، وَإِنْ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

= • تنبيه آخر: وجدت هذا الحديث عند الطبراني أيضاً في «الأوسط» [٩ / رقم ٩٣٨٣]، وقال عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن إسحاق إلا صالح بن موسى». قلت: وقد عرفت أن صالحاً ليس بصالح، يعنى فى ضبطه.

٤٥١٣- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٨٩، ٩٣]، وابن راهويه [٦٧٠، ١٠٣٦، ١٤٠٧]، والطبراني فى «مسند الشاميين» [٢ / رقم ٨٤٤، ٨٤٥]، وابن عساکرفى «تاريخه» [٣٢ / ١٢٢] والمحاملى فى «أمالیه» [رقم ١٠٨]، والفريابى فى «الصيام» [٢٨، ٢٩]، وغيرهم من طرق عن بقیة بن الوليد عن محمد بن زياد الألهانى عن عبد الله بن أبى قيس النصرى عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد شامى قوى مستقيم، وبقية قد صرح بالسماع من شيخه وشيخ شيخه حتى عائشة، عند ابن راهويه والمحاملى والطبرنى، ولم ينفرد به، بل تابعه إسماعيل بن عياش على مثله مع قصة فى أوله عند ابن عساکرفى «تاريخه» [٣٢ / ١٢٢]، بإسناد صحيح إليه.

وتوبع عليه محمد بن زياد الألهانى أيضاً: تابعه محمد بن سليمان أبو ضمرة، ويزيد بن خمير، ومعاوية بن صالح، وغيرهم كلهم عن عبد الله بن أبى قيس عن عائشة به مثله فى سياق أتم . . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وللحديث طرق كثيرة عن عائشة بمثله ونحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٣٦٧، ٤٣٧٨].

٤٥١٤- صحيح: أخرجه الترمذى [١٩]، والنسائى [٤٦]، وأحمد [٦ / ٩٥، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٣٠، ١٧١، ٢٣٦]، وابن حبان [١٤٤٣]، وابن أبى شيبه [١٦١٨]، والبيهقى فى «سننه» [٥١٦]، وابن راهويه [١٣٧٩]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [١ / ٢٠٥]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٠٧]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ٩٨]، =

٤٥١٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هَارُونَ الْأَعْمُورُ، عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسِرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]

= وغيرهم من طرق عن قتادة عن معاذة العدوية عن عائشة به . . . وعند بعضهم نحوه . . . ولفظ الترمذى: (عن عائشة قالت: مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء؛ فإنى أستحييهم؛ فإن رسول الله ﷺ كان يفعله) وثمله عند النسائي وابن حبان، وهو رواية لابن أخى ميمى، قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح . . .» وقال النووى فى «الخلاصة» [١ / ١٦٢]: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيحين» وقال فى «المجموع» [٢ / ١٠١]: «حديث صحيح». قلت: وهو كما قالوا وزيادة، وسنده على شرط الشيخين لولا اعنعة قتادة، إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد فى الموضوع الخامس، وقد توبع عليه: تابعه يزيد الرشك مقروناً معه عند أحمد فى الموضوع الثانى، لكن اختلف فيه على يزيد، والحديث أعله الإمام أحمد فى «مسائل حرب الكرماني» بالوقف، وتابعه إبراهيم الحربى فى «علله» وخالفهما أبو زرعة الرازى، فصحح رفعه من طريق قتادة، وتابعه الدارقطنى فى «علله»، وهذا هو الصواب عندى، ويُشبهه أن يكون الوجهان محفوظين.

وقد أغرب بعض المتأخرين وأعل الحديث بالانقطاع بين قتادة ومعاذة، وليس ذا بشيء، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث مع استيفاء طرقة عن عائشة . . . فى كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥١٥ - صحيح: أخرجه أبو داود [٣٩٩١]، والترمذى [٢٩٣٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٥٦٦]، وأحمد [٦ / ٦٤، ٢١٣]، والطيالسى [١٥٥٧]، والطبرانى فى «الصغير» [رقم ٦١٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣ / ٦٣]، و[٨ / ٣٠٢]، وابن راهويه [١٣٠٨]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٩٠]، وتام فى «فوائده» [رقم ٥١٧، ٥١٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٨ / ٢٢٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [١ / ١٨٩]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣ / ١٠٩]، وغيرهم من طرق عن هارون بن موسى الأعور عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق العقيلى عن عائشة به . . . وزاد النسائى والترمذى فى آخره تمام الآية: (وجنة نعيم).

وزاد ابن راهويه وحده فى آخره من قول بعضهم: (برفع الرء) وهو رواية لأحمد.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هارون الأعور».

قلت: وهارون هذا ثقة مقرب نبيل؛ ومن فوقه ثقات مشاهير؛ فالإسناد صحيح؛ =

٤٥١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَلْوُ الْبَارِدُ.

= ولا التفات إلى قول أبي عيسى الرملي - أحد رواة سنن أبي داود عنه - عقب روايته الحديث عن أبي داود كما في السنن [٢ / ٤٣١]: «بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا حديث منكر؛ لأنه بلاغ عظمٌ لا يدري من هو، ولو صح عن أبي داود، لكان فيه ما فيه مما بسطناه في غير هذا المكان، والله المستعان.

والحديث أخرجه الحاكم أيضاً [٢ / ٢٥٧]، وصححه على شرط الشيخين، وهم في ذلك كعادته؛ لأن بديل بن ميسرة ليس من رجال البخاري أصلاً، ومثله عبد الله بن شقيق، وللحديث شاهد من رواية ابن عمر مرفوعاً مثله، وكذا عن أنس بن مالك، ولا يصح في الباب إلا حديث عائشة وحده.

٤٥١٦ - ضعيف: أخرجه الترمذي [١٨٩٥]، وفي «الشماثل» [رقم ٢٠٥]، والحميدي [٢٥٧]، وأحمد [٣٨/٦، ٤٠]، والحاكم [٤ / ١٥٣]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٩٧]، وفي «المعرفة» [٤٥٩٧]، وفي «الآداب» [رقم ٤٢٠]، والبخاري في «شرح السنة» [٥ / ٤٩١]، وفي «الأنوار» [رقم ١٠٠٨]، وابن حبان في «الثقات» [٨ / ٣٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤ / ٢٤٨]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٦٧٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن معمر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . وعند ابن عساكر: (الحلواء البارد). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . . .».

قلت: وهو كما قال، لولا أنه معلول، فقال الترمذي عقب روايته: «هكذا روى غير واحد عن ابن عيينة مثل هذا عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، والصحيح ما روى عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا».

ثم أخرجه [رقم ١٨٩٦]، من طريق ابن المبارك عن معمر ويونس الأيلي كلاهما عن الزهري به مرسلًا بلفظ: (أن رسول الله ﷺ سئل: أي الشراب أطيب؟ قال: الحلواء البارد). ثم قال: «وهكذا روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا؛ وهذا أصح من حديث ابن عيينة رحمه الله».

قلت: ورواية عبد الرزاق عن معمر عنده في «المصنف» [١٩٥٨٣]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٥٩٢٧]، وفي «الآداب» [رقم ٤٢١]، وابن الأعرابي في «المعجم» =

[رقم ٢١٠]، ورواه وكيع عن يونس الأيلي وحده عن الزهري به مرسلًا . . . عند ابن أبي شيبة [٢٤١٩٧]، واختلف فيه علي وكيع، فرواه عنه ابن أبي شيبة كما مضى مرسلًا؛ وخالفه أبو سعيد يحيى بن سليمان - وهو مختلف فيه - فرواه عن وكيع فقال: عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة به موصولًا.

هكذا أخرجه أبو الحسن ابن مهدي في «الأفراد» [رقم ٦٠٥٦ / أطرافه]، وجزم أبو الحسن بتفرده به عن وكيع على هذا الوجه، والمحفوظ عن وكيع هو الأول، ويحيى بن سليمان ليس في قوة ابن أبي شيبة ولا يكاد، بل تكلم فيه غير واحد، حتى قال النسائي: «ليس بثقة» وقد توبع وكيع على الوجه المرسل السابق؛ تابعه ابن المبارك كما مضى عند الترمذي؛ وكذا تابعه عيسى ابن يونس كما ذكره الدارقطني في «الأفراد».

والمرسل هو المحفوظ كما صححه الترمذي سالفًا، ومثله أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ١٥٨٨]، وبعده البيهقي في «الشعب» [٥ / ٩٧]، وفي «المعرفة» وفي «الآداب» وقبله أبو الحسن ابن مهدي في «علله» [١٣ / ١٩٤]، فقال: «والمرسل أشبه بالصواب؛ ولم يتابع ابن عيينة على ذلك» يعنى على وصله عن معمر.

ثم جاء زمعة بن صالح ورواه عن الزهري فقال: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به نحوه بلفظ: (سئل رسول الله ﷺ: أى الشراب أطيب؟! قال: الحلو البارد) هكذا أخرجه ابن عدى في «كامله» [٣ / ٢٣١]، ثم قال: «كذا قال: الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، ويروى هذا الحديث عن عروة عن عائشة، رواه ابن عيينة عن معمر عنه».

قلت: وهذا منكر جداً من حديث ابن شهاب، والمحفوظ عنه هو المرسل كما مضى؛ وزمعة بن صالح قد ضعفوه المسكين، وكان كثير الغلط في حديث الزهري أيضاً كما قاله النسائي في «الضعفاء» [ص ٤٢].

فإن قيل: قد توبع الزهري على وصله؛ تابعه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . . عند الحاكم [٤ / ١٥٣]، وابن عدى في «الكامل» [٤ / ١٨٤]، وأبى الشيخ في أخلاق النبي ﷺ [رقم ٦٧٥]، من طريقين عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام به . . .

قلت: سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بأنه: (من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عن عائشة، وعبد الله هالك، والصحيح إرساله) هكذا نقله عنه المناوى في «الفيض» [٥ / ٨٣]، وهو كما قال؛ وعبد الله بن محمد هذا تركه أبو حاتم وغيره، =

= وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢ / ١١]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، ويأتي عن هشام ابن عروة ما لم يحدث به هشام قط، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه» وقال عنه العقيلي في «الضعفاء» [٢ / ٣٠٠] «له غير حديث عن هشام بن عروة، لا يتابع عليه مناكير» وقال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» [ص ٩٧]: (صاحب مناكير وأباطيل) وهو من رجال «اللسان» [٣ / ٣٣١].

وروايته تلك: ساقها له ابن عدى في مناكير من «الكامل» وقال عقبها: «وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة عزيز، وإنما يروى هذا الحديث: ابن عيينة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، [و] من الرواة من أرسله عن ابن عيينة».

قلت: لم أجد من طريق ابن عيينة عن الزهري مرسلًا، إنما رواه أصحابه عنه به موصولًا، فإن صح كلام أبي أحمد الجرجاني؛ فيكون ابن عيينة قد اختلف عليه في وصله وإرساله. والمرسل هو الصواب كما سبق بيانه.

وفى الباب عن أبي أمامة عند تمام في «فوائده» [١٨٩]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١ / ١٢٦]، وسنده موضوع، وعن ابن عباس عند ابن الأعرابي في «المعجم» [٢٠٨]، بسند باطل.

وله طريق ثان عن ابن عباس به مثل لفظ الزهري المرسل عند الترمذى: يرويه محمد بن جابر بن سيار الحنفي عن إسماعيل بن أمية عن أبيه عن ابن عباس به . . . أخرجه مسدد في «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤ / ١٠٤].

قلت: وهذا إسناد منكر، ومحمد بن جابر قد ضعفوه لسوء حفظه وكثرة ما يأتي به من المناكير، حتى تركه الفلاس وغيره، وكان يُلَقَّن أيضًا، وتلك مصيبة، وقد خالفه ابن جريج - وهو أوثق منه مائة مرة - فرواه عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن ابن عباس به (أن النبي ﷺ سئل: أى الشراب أطيب؟ قال: الحلو البارد).

هكذا أخرجه أحمد [١ / ٣٣٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٥ / رقم ٥٩٢٦]، وهذا هو المحفوظ عن إسماعيل بن أمية؛ ورجاله ثقات سوى هذا الرجل المبهم بين إسماعيل وابن عباس.

والمحفوظ فى هذا الباب: إنما هو مثل حديث عائشة الآتى [برقم ٤٧٤١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٦، ٤٩٥٦]، ولفظه: (كان النبي ﷺ يحب الحلواء والغسل).

● تنبيه: هذا الحديث عزاه ابن كثير فى «البداية» [٦ / رقم ٥٢]، إلى «الصحيحين»، =

٤٥١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مِصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الْأَطْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِانْتِقَاصُ بِالْمَاءِ»، قَالَ

= ووهم في ذلك ولا بد؛ لأن الذي في «الصحيحين» عن عائشة إنما هو بلفظ: (كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلواء . . . .) أخرجاه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها به . . . وليس من حديث الزهري عن عروة كما وهم ابن كثير.

● تنبيه آخر: طريق ابن جريج الماضي عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن ابن عباس به . . . . عند أحمد والبيهقي: قد رأيت ابن جريج قد اختلف عليه فيه، كما تراه عند ابن أبي شيبة [٢٤١٩٩].

٤٥١٧- منكر بهذا التمام: أخرجه مسلم [٢٦١]، وأبو داود [٥٣]، والترمذي [٢٧٥٧]، وابن ماجه [٢٩٣]، والنسائي [٥٠٤٠]، وأحمد [١٣٧ / ٦]، وابن خزيمة [٨٨]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢، ٢٤٤]، وفي «الشعب» [٣ / رقم ٢٧٦٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٤٤]، والبخارى في «شرح السنة» [١ / ١٧٠]، والدارقطني في «سننه» [١ / ٩٤]، وابن أبي شيبة [٢٠٤٦]، وابن راهويه [٥٤٧]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٧٨٤]، والعقيلي [٤ / ١٩٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٢٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١ / ٦٥]، والطحاوي في «المشکل» [٢ / ١٢٨]، وفي «شرح المعاني» [٤ / ٢٢٩]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة به . . . وليس عند ابن المنذر (الاستنشاق) ولا (تنف الإبط) ولا: (حلق العانة) ولا: (الانتقاص بالماء) ولا قول مصعب بن شيبة في آخره، وليس عند العقيلي قوله: (والسواك) وكذا ليس عند ابن المنذر قوله في أوله: (عشر من).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلت: وكذا صححه مسلم وابن خزيمة وجماعة من المتأخرين، والصواب أنه حديث منكر ولا بد، أنكروه على مصعب بن شيبة وعدوه من مناكيره، وقد بسطنا الكلام عليه بسطاً وافياً في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

ولا بأس إن ذكرنا طرفاً من ذلك هنا: فنقول: قال الدارقطني عقب روايته: «تفرد به =

وكيعٌ: يعنى الاستنجااء بالماء ينقص البول، قال زكريا: قال مصعبٌ: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة .

= مصعب بن شيبة، وخالفه أبو بشر - يعنى جعفر بن إياس - وسليمان التيمى فروياه عن طلق بن حبيب قوله غير مرفوع» وقال فى «العلل» [١٣ / ١٤١]: «يرويه طلق بن حبيب، واختلف عنه؛ فرواه مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ، وخالفه سليمان التيمى وأبو بشر جعفر بن إياس؛ فرواه عن طلق بن حبيب قال: كان يقال: عشر من الفطرة، وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثاً». قلتُ: ورواية سليمان التيمى وأبى بشر: قد أخرجها النسائى [٥٠٤١، ٥٠٤٢]، ثم قال: «وحدیث سليمان التيمى وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حدیث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحدیث».

قلتُ: وقبله أنكر الإمام أحمد هذا الحدیث على مصعب بن شيبة، كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» وكذا أنكره عليه محمد بن إسحاق الحافظ الأصبهانى، كما نقله عنه تقى الدين القشيرى فى «الإمام» ومغلطای فى «الإعلام» [١ / ٦٤].

ومصعب بن شيبة وإن احتج به مسلم ووثقه بعضهم، إلا أن الخذاق قد تكلموا فيه، والتحقيق أنه منكر الحدیث كما قاله النسائى وغيره، واحتجاج مسلم به معارض بتضعيف من هو أقعد منه بهذا الفن، وكذا تصحيحه لهذا الحدیث مرفوعاً، معارض بكلام من صحح وفقه على طلق بن حبيب، كأحمد والنسائى وأبى الحسن ابن مهدي وابن منده والعقيلى وغيرهم؛ وهم السادة الحجة، فأنتى ينهض لهم مسلم! ولا يجدى الحدیث: تصحيح من صححه مرفوعاً، كما لا ينفعه تحسين من توسط بين آراء النقاد بشأنه، واستروح إلى الاقتصاد فى الحكم عليه بزعمه، وقد تخبط جماعة من المتأخرين فى الكلام عليه، وناقشنا أدلتهم فى «غرس الأشجار» .

نعم: للحدیث شاهد نحوه مرفوعاً من رواية عمار بن ياسر عند أبى داود وجماعة كثيرة، لكن سنده معلول كما مضى شرحه [برقم ١٦٢٧].

والثابت فى هذا الباب: هو حدیث أبى هريرة الآتى [برقم ٥٨٧٢، ٦٥٩٥]، ولفظه: (خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، وتنف الإبط؛ وتقليم الأظفار، وقص الشارب) لفظ البخارى [٥٥٥٠].

٤٥١٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَدْعُوهُمْ فِي الدُّنْيَا إِلَيْهِ حَقًّا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]».

٤٥١٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ، عَنْ أُمِّهِ مَسِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بَيْتًا يَظْلُكَ؟ قَالَ: «لَا، مِنِّي مُنَاخٌ لِمَنْ سَبَقَ».

٤٥١٨- صحيح: أخرجه البخارى [١٣٠٥]، والحاكم [٤٤٠ / ٢]، والحميدى [٢٢٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٨١ / ٥٦]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٦٣٥٠]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ١٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلت: وهم الحاكم ولا بد، والحديث عند البخارى كما مضى بإسناده ومنتنه إلا أن عند الحاكم: (إنهم ليعلمون الآن أن الذى كنت أقول لهم فى الدنيا حق، . . .) والذى عند البخارى: (إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق . . .) وهذا اختلاف يسير للغاية، ولا بمثله يصح لصاحب «المستدرک» أن يستدرکه، وقد توبع عليه ابن عيينة عن هشام بن عروة:

١- تابعه أبو أسامة حماد بن أسامة على نحوه فى سياق أتم فى أوله: عند البخارى [٣٧٥٩]، ومسلم [٩٣٢]، وغيرهما.

٢- وعبد بن سليمان على نحوه مع سياق أتم فى أوله أيضاً: كما يأتى عند المؤلف [برقم ٥٦٨٠]، وهو عند البخارى [٣٧٦٠]، والنسائى [٢٠٧٦]، وغيرهما.

٣- ووكيع بن الجراح على نحو رواية أبى أسامة إلا أن حديث أبى أسامة أتم: أخرجه مسلم [٩٣٢].

٤٥١٩- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٠١٩]، والترمذى [٨٨١]، وابن ماجه [٣٠٠٦، ٣٠٠٧]، وأحمد [٦ / ١٨٧، ٢٠٦]، والدارمى [١٩٣٧]، وابن خزيمة [٢٨٩١]، والحاكم [١ / ٦٣٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣ / رقم ٢٥٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٣٩١]، وابن راهويه [١٢٨٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٥٠]، والفاكهى فى أخبار مكة =

= [رقم ٢٥٥٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٦٢٢، ٦٢٣]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦٣٩٩ / أطرافه]، وغيرهم من طرق عن إسرائيل بن يونس عن إبراهيم بن مهاجر البجلي عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: كذا قال، وقد تعقبه صاحب «المنار» فقال: «ولم يُبين لم لا يصح، وعندى أنه ضعيف؛ لأن فيه مسيكة أم يوسف، لا يعرف حالها، ولا يعرف روى عنها غير ابنها» نقله عنه المناوى في «الفيض» [٦ / ٢٤٤]، وأقره عليه، ثم عاد المناوى وقال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ٨٦٩ طبعة مكتبة الشافعى]: «إسناده صحيح».

هكذا يجازف كعادته، كأنه تبع الحاكم فى قوله عقب روايته: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) وهذا وهم مضاعف، و(مسيكة) أم يوسف بن ماهك لم يرو لها مسلم حرفاً، فضلاً عن كونها امرأة غير معرفة بعدالة ولا جرح، وليس يحفظ لها رواها سوى ابنها يوسف وحده، كما يقول ابن خزيمة فى «صحيحه» وأعل بها هذا الخبر. وقال المباركفورى فى شرح الترمذى [٣ / ٥٢٩]: «مدار هذا الحديث على مسيكة، وهى مجهولة».

قلتُ: وفيه علة أخرى، وهى أن إبراهيم بن مهاجر شيخ ضعيف على التحقيق، لم يكن فى حفظه بقوى، وجمهور النقاد على تضعيفه، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه، ولم يروه عنه أحد سوى إسرائيل بن أبى إسحاق وحده، كما جزم به الدارقطني فى «الأفراد» والطبرانى فى «الأوسط». ثم جاء المحيوى النواوى وأورد الحديث فى «خلاصته» [٢ / ١٠٠٩]، ثم قال: «رواه الدارمى وأبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة» وقال فى «المجموع» [٥ / ٢٨٢]، بعد أن عزاه لهؤلاء أيضاً: (بأسانيد جيدة) هكذا يقول: (بأسانيد)، هلا اكتفى بما اكتفى به إسماعيل بن عمر فى «بدايته ونهايته» [٥ / ١٩٩]، حيث قال بعد أن ساق الحديث من طريق البيهقى: «هذا إسناد لا بأس به، . . .».

ونحن نخاصم من مشى سنده بما سبق من إعلاله، فمن أين للنواوى تلك الأسانيد الجياد الحسان؟! وهى عبارة رأيتها يدندن بها كثيراً فى حكمه على أخبار ليس لها إلا إسناد واحد، وقد غفل ابن كثير غفلة سافرة أخرى فى تخريجه هذا الحديث فى «بدايته» وقد تعقبناه عليها فى: «غرس الأشجار» وذكرنا هناك وهم بعضهم فى متن هذا الخبر؛ زيادته فيه ما ليس بمحفوظ، وهو ضعيف على كل حال.

٤٥٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأَعْتَقِهَا، فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلاَءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

٤٥٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِوَادٍ، عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ عَمْرَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: يَعْقُ عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، شَاتَيْنِ شَاتَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ، وَأَمَرَ أَنْ يَمَاطَ عَنِ رَأْسِهِ الْأَذَى، وَقَالَ: «اذْبُحُوا عَلَيَّ اسْمِهِ، وَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، هَذِهِ عَقِيْقَةُ فُلَانٍ»، قَالَتْ: وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَأْخُذُ قِطْنَةً تَجْعَلُ فِي دَمِ الْعَقِيْقَةِ، ثُمَّ تَوْضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خُلُوقًا.

٤٥٢٠ - صحيح: أخرجه الترمذى [١١٥٥]، وابن ماجه [٢٠٧٤]، وأحمد [٤٢ / ٦]، وسعيد ابن منصور [١٢٦٠]، وابن أبى شيبة [١٧٥٨٩، ٣٦٢٨٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٨٢ / ٣]، وفى «المشكل» [١١ / ١٧، ٣٤]، وابن راهويه [١٥٣٩، ١٥٦٣]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وسياق ابن ماجه مختصر، ولفظه: (عن عائشة أنها أعتقت بريرة؛ فخيرها رسول الله ﷺ وكان لها زوج حر) ونحوه عند الترمذى، وهو رواية لابن أبى شيبة . . . قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وقد رواه بعضهم عن الأعمش فوهم عليه فى متنه، وقد تويع عليه الأعمش على نحوه . . . تابعه منصور بن المعتمر، والحكم بن عتيبة وزياى بن كليب - واختلف عليه - وغيرهم، وقد استوفينا رواياتهم فى «غرس الأشجار» مع سائر طرقه عن عائشة . . . وقد مضى بعضها [برقم ٤٤٣٥، ٤٤٣٦]، والله المستعان.

٤٥٢١ - ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن حبان [٥٣١١ / الإحسان]، والحاكم [٤ / ٢٦٤]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٩٠٥٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٦ / ٢٢٦]، ومن طريقه البيهقى أيضاً [رقم ٩٠٥٥]، و[١٩٠٧٧]، وأبو زرعة الشامى فى «الفوائد المعللة» =

[رقم ٩٩]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١١١]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٤١]، وابن السكن فى «صحاحه» كما فى «البدر المنير» [٩ / ٣٤١]، والطحاوى فى «المشكل» [٣ / ٧٠-٧١]، والدارقطنى فى «جزء من عله» [ص ٣١ / مسند أم الفضل بنت حمزة]، وابن المنذر كما فى «تحفة المودود» [ص ٢١٠]، والبزار فى «مسنده» [٢ / رقم ١٢٣٩ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند ابن حبان والحاكم وابن عدى وأبى زرعة وابن أخى ميمى والطحاوى باختصار حتى قوله: (وأمر أن يماط عن رأسه الأذى) فقط، وليس عنده ما بعده، وهو رواية للدارقطنى والبيهقى؛ وهو عند ابن المنذر بالمرفوع منه فقط دون التكبير فيه، وعند البزار بقول عائشة فى آخره فقط، وليس قول عائشة عند البيهقى، وزاد فى رواية له: (وسماهما . . .) بعد قوله: (يوم السابع . . .) وهو لفظ الحاكم وابن حبان وابن عدى والطحاوى وأبى زرعة وابن أخى ميمى وابن أبى الدنيا ورواية للدارقطنى، وليس التكبير عند أحد سوى البيهقى فى رواية له وحده، وقول عائشة فى أوله: (يعق عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة) ليس عند الجميع سوى ابن أبى الدنيا وابن السكن ورواية للبيهقى والدارقطنى؛ وهو عندهم مرفوع من قول النبى ﷺ .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة . . .»، وعزاه الحافظ فى «الفتح» [٩ / ٥٨٩]، إلى البزار وابن حبان والحاكم؛ ثم قال: «بسند صحيح» وقبله صححه ابن حبان وابن السكن، وقال النووى فى «المجموع» [٨ / ٤٢٨]: «رواه البيهقى بإسناد حسن» . قلت: وليس الأمر كما قالوا جميعاً، فهذا الحديث لم يسمعه ابن جريج من يحيى بن سعيد أصلاً، وقد كشف لنا عورته: هشام بن سليمان المكى، فرواه عن ابن جريج فقال: «حدثنا ابن جريج قال: حدثت عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت . . .» وساق الحديث نحو سياق المؤلف دون قول عائشة فى آخره، وكذا دون قولها فى أوله عند المؤلف: (يعق عن الغلام . . .) وليس فيه التكبير، وزاد (وسماهما) . بعد قوله: (يوم السابع)، هكذا أخرجه الدولابى فى «الذرية الطاهرة» [رقم ١٤٢]، لكن الطريق إليه لا يثبت، غير أن أبى الحسن ابن مهدى قد جزم بنسبة ذلك إليه لما ساق الاختلاف فى سند هذا الحديث بـ«العلل» [١٥ / ٢٨]، فقال لما سئل عنه: «يرويه يحيى بن سعيد عن عمرة، حدث به ابن =

= جريج، واختلف عنه، فرواه عبد المجيد - يعني ابن أبي راود - وحجاج بن محمد - يعني الأعمش - ومحمد بن عمرو الشافعي [كذا، وهو تصحيف، والصواب: (اليافعي)] عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وخالفهم هشام بن سليمان وروح بن عباد، فروياه عن ابن جريج قال: حدثت عن يحيى، وهو الصحيح؛ فابن جريج لم يسمعه من يحيى.

قلت: ورواية روح بن عباد وقعت عند البزار، ولكن بالعنعنة بين ابن جريج ويحيى، فلعله اختلف عليه كما اختلف على هشام بن سليمان أيضاً، فقد وقعت روايته عند ابن أبي الدنيا في «العيال» بالعنعنة أيضاً، وقول ابن جريج: «حدثت عن يحيى» ظاهر في الانقطاع، بل رأيت أبا زكريا العظفاني قد قال لما سئل عن هذا الحديث: «هذا في كتب ابن جريج عن رجل عن يحيى عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ» نقله عنه عبد الله بن أحمد في «العلل» [٣/ ١٩].

وهذا نص قاطع في الانقطاع. فكأن ابن جريج كان يدلس هذا الرجل المبهم بينه وبين يحيى بن سعيد، وقد صح عن الدارقطني أنه قال: «شر التدليس: تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح» نقله عنه الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٤١]، وهو في سؤالات الحاكم [ص ١٧٤]، نحوه . . . وزاد في آخره: «مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما».

قلت: وإبراهيم هو ابن محمد الأسلمي الهالك، وموسى بن عبيدة شيخ منكر الحديث على عبادته، والأول معروف بالرواية عن يحيى بن سعيد الأنصاري، فلعله هو الذي سمع منه ابن جريج هذا الحديث عن يحيى ثم دلسه، وكأن ابن جريج قد فطن إلى أنه لا فائدة من ذلك التدليس؛ فكان ربما أعرض عن الإسناد كله فيما بينه وبين عائشة، وقال: (حُدِّثْتُ حَدِيثًا رُفِعَ إِلَى عَائِشَةَ أَنهَا قَالَتْ . . .) وساقه نحو سياق المؤلف دون قول عائشة في أوله: (يعق عن الغلام . . .) ودون التسمية والتكبير فيه أيضاً، هكذا رواه عنه عبد الرزاق في «مصنفه» [٧٩٦٣].

فالعجب من النووى والحافظ ومن تبعهما على تصحيح هذا الحديث من المتأخرين، جرياً منهم على الاغترار بظاهر إسناده، والغفلة أن عنعنة ابن جريج القاصمة للظهور!

فإن قيل: قد رواه حجاج الأعمش عن ابن جريج فصرح بسماعه الحديث من يحيى بن سعيد، كما أخرجه ابن حبان [٥٣٠٨].

٤٥٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنِبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

= قلنا: إنما هو عنده مختصر بقول عائشة في آخره فقط، وحجاج الأعور وإن كان ثبتاً في ابن جريج، إلا أنه قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد كما يقول ابن سعد، ورماه بعضهم بالاختلاط، وفيه نظر ذكرناه في (المحارب الكفيل) وقبلنا المعلمى في «التنكيل» فلعله وهم فيه على ابن جريج، وقلب عننته سماعاً، وقد يكون ذلك ممن دونه، وهذا أقرب عندي.

وكيف يكون الحديث عند ابن جريج من مَسْمُوعِهِ من يحيى بن سعيد؛ وهو في كتب ابن جريج: (عن رجل عن يحيى بن سعيد) كما ذكره ابن معين فيما نقلناه عنه سابقاً، وحجاج الأعور كان راوية كتب ابن جريج، وهذا يؤيد أن الوهم ممن دونه في ذلك السماع، فإما أن يكون أصل الحديث كان عند حجاج الأعور عن ابن جريج عن رجل عن يحيى بن سعيد بإسناده به . . . وإما أن يكون عنده عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد بإسناده به أيضاً . . . وكلا الوجهين ظاهران في عدم الاتصال بين ابن جريج ويحيى، فوهم فيه مَنْ وَهَمَ عَلَى حجاج، وذكر فيه سماع ابن جريج من يحيى، وهذا ليس بشيء.

ورحم الله الإمام أحمد: فقد كان (يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هذا خطأ، . . .) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [١/٣٦٩]، ولبعض فقرات الحديث طرق أخرى ثابتة: يأتي بعضها [برقم ٤٦٤٨]، وهو ضعيف بهذا السياق والتمام جميعاً؛ وقد بسطنا الكلام عليه وأحاديث الباب في كتابنا: «غرس الأشجار».

● تنبيه: قال الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٩١]، بعد أن عزا الحديث للمؤلف والبخاري: «ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ أبي يعلى «إسحاق»، فإنني لم أعرفه».

قلت: كذا قال، ولو أنه رجع عند المؤلف بنظره قليلاً قبل هذا الحديث بسبعة مثله؛ لرأى المؤلف قد قال: (حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل . . .) وهو حافظ ثقة مشهور لم يتكلم فيه أحد بحجة قط.

٤٥٢٢- صحيح: أخرجه مسلم [٣٠٥]، وأبو داود [٢٢٢]، والنسائي [٢٥٨]، وابن ماجه [٥٨٤]، وأحمد [٦/٣٦، ١٠٢، ١١٨، ٢٠٠، ٢٧٩]، وابن خزيمة [٢١٣]، وابن حبان [١٢١٧]، والدارقطني في «سننه» [١ / ١٢٦]، والطبراني في «الأوسط» [٥ / رقم ٤٩٧١]، وعبد الرزاق [١٠٧٣]، وابن أبي شيبة [٦٥٧]، وابن راهويه [١٠٤٠]، والبيهقي في «سننه» =

٤٥٢٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ عَائِشَةَ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

= [٩١٤، ٩٢٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٤١٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٠٩، ٦١١]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢١٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٢٦]، وجماعة من طرق عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وزاد مسلم والنسائي وابن حبان وعبد الرزاق والبيهقي في «سننه» والبغوي في آخره: (قبل أن ينام) وهو رواية لأبي عوانة؛ وزاد الدارقطني وعبد الرزاق وحدهما في آخره: (وإذا أراد أن يطعم غسل فرجه، ومضمض ثم طعم) لفظ عبد الرزاق؛ ولفظ الدارقطني: (وإذا أراد أن يطعم غسل يديه ثم أكل) وفي لفظ له: (غسل كفيه ومضمض فاه ثم طعم) وهذه الزيادة رواية للبيهقي في «سننه» ولفظه: (وإذا أراد أن يأكل أو يشرب يغسل يديه، ثم يأكل ويشرب إن شاء) وهي أيضاً رواية لأحمد مثل لفظ البيهقي؛ وكذا هي رواية للمؤلف أيضاً تأتي [برقم ٤٧٨٢، ٤٨٩١]، مثل لفظ الدارقطني الأول.

قلت: وقد توبع عليه الزهري عن أبي سلمة على نحوه . . . تابعه يحيى بن أبي كثير ومحمد ابن عمرو بن علقمة . . . وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتي بعضهما [برقم ٤٧٧٢].

٤٥٢٣ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٣٩، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤]، ومسلم [٢٠٠١]، ومالك [١٥٤٠]، وأبو داود [٣٦٨٢]، والترمذي [١٨٦٣]، والنسائي [٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣]، [٥٥٩٤]، وابن ماجه [٣٣٨٦]، وأحمد [٦/ ٣٦، ٩٦، ١٩٠، ٢٢٥]، والدارمي [٢٠٩٧]، وابن حبان [٥٣٤٥، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٧]، والشافعي [١٣٤٤، ١٣٤٥]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٢٥١]، والطيالسي [١٤٧٨]، وعبد الرزاق [١٧٠٠٢]، وابن أبي شيبة [٢٣٧٣٩]، وابن الجارود [٨٥٥]، والحميدي [٢٨١]، وابن راهويه [٨٠٨، ١٠٦٦]، [١٠٦٧]، والبيهقي في «سننه» [٢٤، ١٧١٣٦، ١٧١٣٧، ١٧١٤٨]، وفي «المعرفة» [رقم ١١٩، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢١٦]، وفي «المشكّل» [١٢/ ٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وزادوا جميعاً - سوى ابن ماجه والطيالسي وابن أبي شيبة والحميدي وابن الجارود، وهو رواية للبخاري ومسلم والنسائي وأحمد وابن حبان والبيهقي - في أوله: (سئل رسول الله ﷺ =

٤٥٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ اسْتَرَّتْ بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَتْهُ، تَلَوْنَ وَجْهَهُ وَهَتَكَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

٤٥٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ عَطَاءٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَرَ عَلَيَّ ثِنْتِيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ، سِوَى الْفَرِيضَةِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ».

= عن البتغ فقال: (. . .) وفي رواية للبخارى وأبي داود وأحمد والدارقطني: (سئل رسول الله ﷺ عن البتغ، وهو نبيذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه) . . . قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال.

٤٥٢٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٩].

٤٥٢٥- ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن ماجه [١١٤٠]، والترمذى [٤١٤]، والنسائى [١٧٩٤] و[١٧٩٥]، وابن أبى شيبه [٥٩٧٥]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٤ / ٦٠]، والدولابى فى الكنى [رقم ١٥٧٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤ / ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن إسحاق بن سليمان الرازى عن المغيرة ابن زياد البجلي عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة به . . . . وليس عند النسائى وابن عبد البر وابن عساکر قوله: (من السنة).

قال الترمذى: «حديث عائشة: حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

قلت: وبه أعله ابن الملقن فى «البدر المنير» [٢٨٤ / ٤]، وساق كلام النقاد فيه، منها قول أحمد عنه: «حدث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكر» وقال النسائى والدارقطني: «ليس بالقوى» وقال أبو زرعة: «فى حديثه اضطراب» وضعفه غير واحد؛ حتى جازف الحاكم صاحب «المستدرک»، وقال: «لم يختلفوا فى تركه» وتعقبه الحافظ المزى فى «تهذيبه» [٢٨ / ٣٦٣]، بكون ابن معين وجماعة قد وثقوا زياداً، ثم بالغ أبو الحجاج وقال: «لأنعلم أحداً منهم =

= - یعنی من النقاد - قال : إنه متروك» كذا قال ، وقد تعقبه الحافظ في «تهذيبه» [١٠ / ٢٦٠] ، بقول ابن حبان عن زياد في «المجروحين» [٣ / ٧] : «كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فوجب مجانبته ما انفرد [به] من الروايات ؛ وترك الاحتجاج بما خالف الأثبات . . .» ثم قال الحافظ يرد على الحاكم : «لكن نقل الإجماع على تركه مردود . . .» .

قلت : نعم ؛ وزياد إلى الضعف أقرب عند التأمل والنظر ؛ وكان كثير المخالفة في حديث عطاء خاصة ، وحديثه هذا أنكره عليه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني والعقيلي وغيرهم ، بل استدل الإمام أحمد على ضعفه بروايته هذا الحديث ، فقال : «ضعيف الحديث . . . روى عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة ، وهذا يروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة : من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة» .

نقله عنه ابنه عبد الله في «العلل» [١ / رقم ٤٠٤] و[٣ / رقم ٢٨ ، ٣٥ ، ١٦٣] ، وعنه ابن عدى والعقيلي وابن أبي حاتم في (ترجمة زياد بن المغيرة) ، ومثلهم ابن عساكر في «تاريخه» [١٠ / ٦٠] .

ومثل قول الإمام أحمد : قاله الدارقطني لما ساق الاختلاف في هذا الحديث بـ«العلل» [١٥ / ٢٦٦] ، قال : «ورواه المغيرة بن زياد الموصلي عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ وهو فيه ، وإنما أراد : عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة» وقبلة قال أبو عبد الرحمن النسوي لما روى هذا الحديث في «سننه الكبرى» [١ / ٤٥٨] : «هذا خطأ ، ولعله - يعني زياداً - أراد : عنبسة بن أبي سفيان ، فصحفه» يعني صحَّف (عائشة) إلى (عنبسة) . ورواية عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة به نحو لفظ المؤلف دون تفسير الركعات : عند النسائي [١٧٩٨] ، وأحمد [٦ / ٣٢٦] ، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٦١] ، وغيرهم من طرق عن عطاء به . . .

وصرَّح عطاء بسماعه عنبسة عند أحمد ، والإسناد إليه مستقيم ، لكن قال النسائي عقب روايته : «عطاء لم يسمعه من عنبسة» ثم أيد ذلك بما أخرجه هو [١٧٩٩] ، من طريق محمد بن سعيد الطائفي - وهو شيخ صدوق - عن عطاء عن يعلى بن أمية عن عنبسة عن أم حبيبة به . . .

واختلف في سنده على الطائفي كما تراه عند الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٤٤٨] ، وفي هذا الطريق دلالة على أن عطاء كان ربما دلس ، ولم أر من وصفه بذلك صراحة ، وإن كان أشار إليه الإمام أحمد كما نقله عنه الحافظ في ترجمة عطاء من «التهذيب» [٧ / ٢٠٢] ، =

٤٥٢٦- حَدَّثَنَا إِسْرَاقُ، حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَصَلِي مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوْتِرُ مِنْهَا بِخَمْسٍ، يَسْلُمُ فِي الْخَامِسَةِ .

= وقد اختلف في سنده على عطاء على ألوان أخرى؛ ساقها النسائي في «سننه» [٣/ ٢٦٠- ٢٦٢]، وفي «الكبرى» [١/ ١٨٢]، و[١/ ٤٥٨-٤٦٠]، ورجح الدارقطني في «علله» [١٤/ ١٣٠]، الوجه الماضي (عن عطاء عن عنسه عن أم حبيبة به . . .) وقد عرفت أنه معلول مع ما في متنه من القصور عن سياق حديث المغيرة بن زياد.

وللحديث طرق أخرى عن عنسة عن أم حبيبة به . . . يأتي بعضها عند المؤلف [برقم ٧١٢٤، ٧١٣٥]، وأكثرها دون تفسير الركعات في سياقه، وتوبع عليه عنسة مثله عن أم حبيبة به . . . كما يأتي [برقم ٧١٧٨]، ورواه سفيان الثوري وزهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس وغيرهم عن أبي إسحاق السبيعي عن المسيب بن رافع عن عنسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة به . . . نحو سياق المؤلف جميعاً مع اختلاف بينهم في لفظة من متنه .

ورواية الثوري عند الترمذي [٤١٥]، وابن راهويه [٢٠٤٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ١١٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٦٧٩]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٤٦ / مختصره]، وغيرهم من طرق عن المؤمل بن إسماعيل عن الثوري بإسناده به . . . نحو المؤلف قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» .

قلت: وهو كما قال، لولا أن فيه ثلاث علل: المؤثرة فيهن: هي عنعنة أبي إسحاق، فقد كان إماماً في التدليس، والمحفوظ عن أم حبيبة في هذا الحديث: إنما هو دون تفسير الركعات الاثنى عشر فيه، ولا أعلم في (تفسير تلك الركعات) حديثاً ثابتاً، كما بسطنا ذلك بسطاً وأفياً في «غرس الأشجار»، إنما الثابت في تفسير تلك الركعات من صفة صلاته ﷺ كما يأتي في حديث ابن عمر [برقم ٥٧٧٦]. والله المستعان .

٤٥٢٦- صحيح: أخرجه مسلم [٧٣٧]، وأبو داود [١٣٣٨]، والترمذي [٤٥٩]، وأحمد [٦/ ٥٠، ١٦١، ٢٣٠]، والدارمي [١٥٨١]، وابن حبان [٢٤٣٧]، والبيهقي في «سننه» [٤٥٧٧، ٤٥٧٨]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢١، ١٤٢٠]، وابن راهويه [٦١٦]، وابن نصر في «كتاب الوتر» [رقم ٣٧ / مختصره]، وأبو عوانة [رقم ١٨٤٥، ١٨٤٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ١٧٩]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٧٤٣]، وابن المنذر في =

٤٥٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانَ، قَالَ بِرِيقِهِ، ثُمَّ قَالَ بِهِ فِي التَّرَابِ، وَيَقُولُ: «تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةٍ بَعْضِنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا».

= «الأوسط» [رقم ٢٥٧٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد الترمذى وعنه البغوى: (فإذا أذن المؤذن عام فصلى ركعتين خفيفتين) وهو رواية لأحمد . . .

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ ورواه همام بن يحيى عن هشام بلفظ: (أن رسول الله ﷺ كان يرقد فإذا استيقظ تسوك ثم توضأ، ثم صلى ثمان ركعات يجلس فى كل ركعتين؛ فيسلم ثم يوتر بخمس ركعات لا يجلس إلا فى الخامسة، ولا يسلم إلا فى الخامسة) أخرجه أحمد [٦ / ١٢٣]، واللفظ له- والحاكم [١ / ٤٤٨]، والبيهقى فى «سننه» [٤٥٧٩]، وغيرهم.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وهو كما قال؛ فإنه عند مسلم دون هذا السياق جميعاً، ولفظ الحاكم مختصر؛ والحديث عند جماعة كثيرة باختصار دون عدد الركعات فى أوله. وقد رواه ابن إسحاق عن هشام بن عروة، وقرن معه محمد بن جعفر بن الزبير كلاهما عن عروة عن عائشة قالت: (كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة بركعتيه بعد الفجر قبل الصبح؛ إحدى عشرة ركعة من الليل، ست منهن مثنى مثنى، ويوتر بخمس لا يقعد فيهن) أخرجه أحمد [٦ / ٢٧٥].

وابن إسحاق قد صرح فيه بالسماع؛ فالإسناد صالح، وسياقه حسن جداً، لكن هناك من تكلم فى هذا الحديث وأعله؛ كابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢ / ١١٩-١٢٠]، و«الاستذكار» [٢ / ١٠٠]، وقبله الأثرم كما نقله عنه ابن رجب فى فتح البارى [٧ / ٨٧]، وتكلم الإمام فى «تمام المنة» [ص ٢٥٠]، حول تخطئة هشام بن عروة فى قوله: (ثلاث عشرة ركعة) وقد ناقشنا الجميع فى كتابنا «غرس الأشجار».

٤٥٢٧- صحيح: أخرجه البخارى [٥٤١٣، ٥٤١٤]، ومسلم [٢١٩٤]، وأبوداود [٣٨٩٥]، وابن ماجه [٣٥٢١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٥٠، ١٠٨٦٢]، والحميدى [٢٥٢]، وابن أبى شيبه [٢٣٥٦٩، ٢٩٤٩٢]، والحاكم [٤ / ٤٥٧]، وأحمد [٦ / ٩٣]، وابن حبان [٢٩٧٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١١٢، ١١٢٥]، وابن سعد فى «الطبقات» =

٤٥٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا مَعْنُ الْقَزَازِ، عَنْ فُلَانِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَفْسِرُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، إِلَّا آيًّا بَعْدَ، عَلِمَهُنَّ إِيَّاهُ جَبْرِيلُ .

[٢ / ٢١٣] ، والبغوى فى «شرح السنة» [٢ / ٣] ، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٩٨٣] ، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٤٨٤] ، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٧٥] ، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وفى رواية للبخارى فى أوله : (كان يقول للمريض : بسم الله . . . ) ومثله عند ابن ماجه بلفظ : (كان مما يقول للمريض بيزاقه بإصبعه : بسم الله . . . ) وهو لفظ ابن أبى شيبة وابن حبان ورواية للطبرانى ؛ وعند البغوى : (كان يقول فى المريض . . . ) وعند ابن سعد : (قال فى المرض . . . ) وعند أحمد مثل البغوى وفى رواية أخرى للبخارى : (يقول فى الرقية . . . ) وعند النسائى : (كان يقول للمريض هكذا بريقه على الأرض بأصبعه) وفى رواية للطبرانى : (كان إذا رأى مريضاً أخذ تراباً فجعل فيه من ريقه ثم جعله عليه ثم قال : . . . ) ولفظ مسلم فى أوله : (كان إذا اشتكى الإنسان الشيء منه ، أو كانت به قرحة أو جرح قال النبى ﷺ بإصبعه هكذا ؛ ووضع سفيان سبابته بالأرض ، ثم رفعها باسم الله . . . ) ومثله عند الحاكم والحميدى ومن طريقه البيهقى دون ذكر سفيان فيه ، وفى رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤٥٥٠] ، وعنه ابن السنى : (كان إذا كان فى يد الرجل القرحة أو الشيء قال بإصبعه هكذا ، ثم قال . . . ) وهو عند ابن عساكر بالمرفوع منه فقط ، وليس عنده التسمية فى أوله أيضاً ، وهو رواية للبخارى والمؤلف والطبرانى . قال الحاكم : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» .

قلتُ : كلا ، بل أخرجه مسلم بمثل سياقك ، وعند البخارى بنحوه ، فما معنى استدراكه عليهما يا أبا عبد الله؟! وقال النسائى عقب روايته فى الموضوع الثانى : «لا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا ابن عيينة» وهو كما قال . والله المستعان .

٤٥٢٨ - منكر : أخرجه الطبرى فى تفسيره [١ / ٨٤ / طبعة الرسالة] ، من طريق محمد بن يزيد الطرسوسى عن معن بن عيسى القزاز عن جعفر بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلتُ : هذا إسناد منكر ، والطرسوسى وإن كان شيخاً هالكاً من رجال «اللسان» [٥ / ٤٢٩] ، إلا أنه توبع عيه عند المؤلف ؛ وشيخه جعفر بن خالد : هو جعفر بن محمد بن خالد بن =

= الزبير بن العوام القرشي، نُسبَ هنا إلى جده، وهو المراد عند المؤلف هنا بـ (فلان بن محمد بن خالد) كأن شيخ المؤلف: (رسحاق بن أبي سرائيل) لم يحفظ اسمه عن معن بن عيسى .  
ورواه محمد بن خالد بن عثمة فقال: حدثني جعفر بن محمد الزبيري قال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ، أخرجه الطبري في «تفسيره» [١ / ٨٤ / طبعة الرسالة].

هكذا رواه عباس بن عبد العظيم عن ابن عثمة؛ وخالفه بندار، فرواه عن ابن عثمة فقال: ثنا محمد بن جعفر قال ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ، فقلبه من (جعفر بن محمد) إلى (محمد بن جعفر) هكذا أخرجه ابن حبان في «الثقات» [٧ / ٣٩٦ / ترجمة ابن عثمة]، بإسناد صحيح إليه، لكن يشبه عندي أن هذا القلب وقع سهواً من الناسخ، ثم جاء أبو موسى الزمن ورواه عن ابن عثمة فقال: ثنا حفص - أظنه ابن عبد الله - عن هشام، به . . . ، فسماه (حفصاً) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣ / رقم ٢١٨٥ / كشف الأستار].

قال الإمام أحمد شاكر في تعليقه على «تفسير الطبري» [١ / ٨٤]: «أما ما ذكر - يعنى الهيثمي - في «المجمع» [٧ / ٩]، عن البزار؛ فإنه لم يقع له الراوى بنسبه، ووقع له باسم (حفص) فظنه: «ابن عبد الله»، ولعله تصحف عليه في نسخته عن «جعفر» أو تصحف من الناسخين؛ فظنه «جعفر بن عبد الله بن زيد عنه عن عائشة بن أسلم» . . . » .

ثم قال: «وأياً ما كان فقد بان خطأ البزار في ظنه؛ وأن الراوى هو: جعفر بن محمد بن خالد الزبيري» .

قلت: وقد يكون هذا الظن ممن فوق البزار، فهذا محتمل، وقد وقع في متن الحديث تحريف عند البزار .

■ والحاصل: أن المتفرد بهذا الحديث عن هشام بن عروة: هو (جعفر بن محمد بن خالد الزبيري) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٦ / ١٣٣] .

لكن قال البخاري: «لا يتابع في حديثه» وقال الأزدي: «منكر الحديث» كما في «اللسان» [٢ / ١٢٤]، وجرحه هو المعتمد، وقد رأيت الطبري قد طعن في سند هذا الحديث في «تفسيره» [١ / ٨٩]، وقال بعد كلام طويل: «. . . هذا مع ما في الخبر الذي رُوِيَ عن عائشة من العلة التي في إسنادها؛ التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار، وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو: جعفر بن محمد الزبيري» . =

= قلتُ: كأنه يشير إلى عدم شهرته عند نقله الأخبار، وحملة الآثار؛ فلا يُتَعَقَّب عليه بمثل ما تعقبه به الإمام أحمد شاكر من كون غير الطبرى قد عرفه، كما فى تعليقه على «تفسير الطبرى» [١/ ٨٤]، وعدم المعرفة عند الطبرى: كثيراً ما يطلقها ويريد بها جهالة الحال، فلا يحسن التعقب عليه إلا بتوثيق معتبر لمن نَفَى عدم معرفته عند أهل الآثار، والرجل غير مشهور الرواية حقاً، وانفراده عن مثل هشام بن عروة وهو مكثراً حديثاً وأصحاباً بتلك الرواية؛ فمما لا يحتمل له أصلاً، هذا على افتراض أنه مجهول الحال، فكيف وقد قال البخارى والأزدى فيه ما قالوا؟! فالعجب أن يجنح أبو الأشبال المصرى فى تعليقه على «تفسير أبى جعفر الطبرى» [١/ ٨٤]، إلى اعتماد توثيق ابن حبان لهذا الرجل مع عدم ذكر بعضهم له فى «الضعفاء» ويقول: «وهذان كافيان فى الاحتجاج بروايته» هكذا قال.

فإن قلنا له: هذا الرجل قد قال عنه البخارى: (لا يتابع فى حديثه) كما نقلته أنت من «ميزان الذهبى» [١/ ٤١٦]، و«لسان الحافظ» [٢/ ١٢٤]. قال لنا: (ولكن البخارى ترجم له فى «التاريخ الكبير» [٢/ ١٨٩]، فلم يقل شيئاً من هذا، ولم يذكر فيه جرحاً) كذا، كأن البخارى خرج من الدنيا ولم يؤلف سوى «التاريخ الكبير» وحده، فأين «الصغير» و«الأوسط» و«الضعفاء الكبير» و«الضعفاء الصغير» وغير ذلك؟! فجائز جداً أن يكون ما نقله الذهبى - وأقره عليه الحافظ - عن البخارى فى بعض تلك المؤلفات، وقد تكون منقولة البخارى نقلها بعض من ألف فى «الضعفاء» عن البخارى بسنده إليه، وعنه أخذها الذهبى؛ ولا شك أن الذهبى معتمد النقل، حجة فى هذا الباب على بعض الأوهام التى لا ينفك منها البشر، وقد أقره الحافظ على ما نقله عن البخارى فى «اللسان» وهذا يكفيننا؛ إلا أنه لا يكفى أبا الأشبال العلامة المحدث.

وهب أن البخارى لم يتكلم فى هذا الرجل ببنت شفة، ألم يقل عنه الحافظ الأزدى: (منكر الحديث؟! كما نقله عنه الذهبى فى «ميزانه» ومن ينفرد عن مثل هشام بن عروة بمثل تلك الرواية، لا يكون إلا كما قال أبو الفتح الحافظ.

والحديث ساقه ابن كثير فى «تفسيره» [١/ رقم ١٤]، من طريق الطبرى، ثم قال: «حديث منكر غريب) وهو كما قال؛ ثم أعله بجعفر بن محمد الزبيرى هذا، ونقل قول أبى عبد الله الجعفى والأزدى فيه، كأنه نقله عنهما من «ميزان شيخه الذهبى»، والحديث عندى منكر المتن والإسناد.

٤٥٢٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّشَكِيُّ، عَنْ مَعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْهَا: كَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ.

٤٥٣٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْزَمٍ

٤٥٢٩- صحيح: أخرجه مسلم [٧١٩]، وابن ماجه [١٣٨١]، وأحمد [٦ / ١٢٣، ١٧٢]، وابن حبان [٢٥٢٩]، والطيالسي [١٥٧١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٤٦٧٩]، وابن الجعد [١٥١٠]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ١٥١٢]، والترمذي في «الشمائل» [رقم ٢٨٩]، والخطيب في «تاريخه» [٤ / ٢٧١]، وأبو عوانة [رقم ١٦٩٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٢ / ٢٠٧]، وابن أخي ميمى في «فوائده» [ص ٩٩]، وغيرهم من طريقين عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن عائشة به.

قلتُ: وقد توبع عليه الرشك: تابعه قتادة على مثله عند مسلم وأحمد [٦ / ٩٥، ١٢٠، ١٤٥، ١٦٨، ٢٦٥]، وعبد الرزاق [٤٨٥٣]، والنسائي في «الكبرى» [٤٧٩]، وابن راهويه [١٣٨٩]، وجماعة، وكذا تابعه أم المبارك بن فضالة على نحوه عن أحمد [٦ / ١٥٦]، وغيره.

والحديث ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [٨ / ١٤٥]، وقال: «حديث منكر» وقبله أنكره الإمام أحمد والأثرم كما نقله عنهما ابن رجب في «شرح العلل» [ص ٤١٢ / طبعة السامرائي]، وردوه بحديث عروة بن الزبير عنها في «الصحيحين» قالت: (ما سبح رسول الله ﷺ سبحه الضحى قط، . . .) وعاكسهم أبو جعفر الطبري، فضعف رواية النفي، ونسب راويها إلى الوهم، كما نقله عنه الولي ابن العراقي في «طرح التثريب» [٣ / ٣٣٣ - ٣٣٤]، والصواب: أن كلاهما صحيحان: وقد ذكروا في الجمع بينهما ما يزيد على ستة أوجه، ذكرناها في «غرس الأشجار» والإعمال أولى من الإهمال طالما تم مساخ للجمع والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من نصوص الأخبار. والله المستعان.

٤٥٣٠- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ١٥٩]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن محمد بن مهزم الشعاب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة به . . . وزاد: (وصلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار: يعمران الديار، ويزيدان في الأعمار) وهذه الزيادة وحدها عند =

الشعاب، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، حدثنا القاسم، عن عائشة، أن النبي ﷺ، قال: «أما إنه من أعطى حظهُ من الرِّفقِ، فقد أعطى حظهُ من خيرِ الدُّنيا والآخرةِ، ومن حُرِمَ حظُّهُ من الرِّفقِ، فقد حُرِمَ حظُّهُ من خيرِ الدُّنيا والآخرةِ».

= ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٢٩، ٣٤٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٣٠٥]، والباغندي في جزء من حديثه [مجموع ١٠٧ / ظاهرية]، كما في «الصحيحة» [٢/ ٣٤]، من طرق عن عبد الصمد بإسناده به .

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ رجاله كلهم أثبات رجال الشيخين سوى (محمد بن مهزم) وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس» كما في «الجرح والتعديل» [٨ / ١٠٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٩ / ٣٣].

وروى عنه جماعة من الكبار؛ ولا أعلم فيه مغمزاً، لكن اختلف عليه في سنده؛ فرواه عنه عبد الصمد بن عبد الوارث على الوجه الماضي؛ وخالفه محمد بن عبد الملك، فرواه عنه فقال: عن محمد الشعاب عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة به مثله مع الزيادة! فأسقط منه (عبد الرحمن بن القاسم) وأبدله بـ (ابن أبي مليكة).

هكذا أخرجه أبو محمد الأصبهاني في «الطبقات» [٢ / ٣٢٦]، بإسناد صحيح إلى زياد بن هشام بن جعفر عن محمد بن عبد الملك به .

قلت: وهذه مخالفة لا قيمة لها، وابن عبد الملك هذا لا أظن له الآن، والراوى عنه شيخ أصبهاني غير مشهور، وفي ترجمته ساق أبو الشيخ له هذا الحديث، ولم يذكر فيه شيئاً، والوجه الأول هو المحفوظ بلا تردد؛ وللحديث طرق أخرى عن القاسم عن عائشة به نحوه . . . لا يصح منها شيء قط، بل كلها مناكير على التحقيق، وفي الباب شواهد عن جماعة من الصحابة: أقربها إلى سياق المؤلف: حديث أبي الدرداء عند الترمذى [٢٠١٣]، وجماعة؛ وسنده لا يثبت، فراجع «الصحيحة» [٢ / ٣٤].

● تنبيه مهم: رأيت المنذرى قد ذكر هذا الحديث في «ترغيبه» [٣ / ٢٢٨]، ثم قال: «رواه أحمد ورواته ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع عن عائشة» ومثله قال الهيثمى في «المجمع» [٨ / ٢٨٠]، كذا، كأن ذكر (القاسم) بين (عبد الرحمن بن القاسم) و: (عائشة) قد سقطا من نسخة الرجلين من «مسند أحمد».

٤٥٣١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغَسْلِ .

٤٥٣١- ضعيف: أخرجه الترمذى [١٠٧]، والنسائى [٢٥٢، ٤٣٠]، وابن ماجه [٥٧٩]، وأحمد [٦/ ٦٨، ١٩٢، ٢٥٨]، والحاكم [١/ ٢٥٥]، والطيالسى [١٣٩٠]، وابن أبى شيبة [٧٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٨]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٤٨]، وتمام فى «فوائده» [رقم ١٠٣٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢ / ٩٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١ / ٢٠٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [رقم ٧٨٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٦٥١]، وغيرهم من طرق عن شريك النخعى عن أبى إسحاق السبيعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . . وزاد ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه والبيهقى وابن عبد البر فى آخره قوله: (من الجناية) . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وأقره عليه جماعة؛ منهم عبد الحق الإشبلى فى «أحكامه»، وعابه عليه ابن القطان، لأجل شريك القاضى؛ لأن عبد الحق دائماً يُضَعَّفُ به الأحاديث، هكذا نقله عنه مغطاي فى «الإعلام» [١ / ٧٢٦]، لكن شريكاً لم ينفرد به عن أبى إسحاق، بل تابعه عليه زهير بن معاوية والحسن بن صالح وسليمان بن مهران الأسدى .

وعلة الحديث إما هى فى كون أبى إسحاق لم يذكر فيه سماعاً من الأسود، وهو إمام فى التدليس، وبعض أصحابنا يقبل عنعنة أبى إسحاق، ويحمل وصفه بكثرة التدليس على معنى الإرسال الخفى، وأنه كان مقلداً من التدليس، بحيث لا يليق الإعلال بعننته، كذا قال البعض؛ كأنه ما وقف على قول مغيرة عند أحمد فى «العلل» [١ / ٤٤٢ / رواية عبد الله]: «ما أفسد حديث أهل الكوفة إلا أبو إسحاق والأعمش» يعنى للتدليس كما قاله الحافظ فى «التهذيب» [٨ / ٥٨]، وتصحف عنده: (مغيرة) إلى: (معن) والمغيرة هو ابن مقسم الإمام الفقيه الحجة؛ وما كان أبو إسحاق والأعمش ليُفسدا حديث أهل الكوفة إلا لكثرة التدليس، وقد وقفت على نماذج لغير واحد من المتقدمين يعل فيها بعض الأخبار بعدم تصريح أبى إسحاق بالسماع ممن ثبت سماعه منه فى الجملة، وحكايات شعبة مع عمرو بن عبد الله الهمدانى فى ذلك مشهورة مسموعة .

٤٥٣٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَهْوَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبَلَنِي، وَأَنَا صَائِمَةٌ، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ: وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَبِلَنِي.

٤٥٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَيَّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ».

= وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار»، ورددنا فيه على من جازف وزعم أن لهذا الحديث أسانيد جيدة عند البيهقي في «سننه» وقد رأيت بعضهم أعله باختلاط أبي إسحاق أيضاً، لكن رواه عنه شريك القاضي، وسماعه منه قديم كما نص عليه الإمام أحمد وغيره. والعلة الأولى هي القادحة، ولا أرى أبا إسحاق مكثراً من الرواية عن الأسود حتى يجوز للبعض تمشية عنعنته، ولا يضح في هذا الباب شيء، والله المستعان.

٤٥٣٢- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ١٣٤، ١٧٥، ٢٧٠]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٥٠، ٩١٣١]، وابن خزيمة [٢٠٠٤]، وابن أبي الدنيا في العيال [رقم ٥٦٥]، والمزى في «تهذيبه» [١٣ / ٤٠٧]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عثمان عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مشهور؛ رجاله كلهم رجال الصحيح؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [٤٤٢٨]، ويأتي بعضها [٤٦٩٦، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦].

٤٥٣٣- صحيح: أخرجه البخاري [٦١٠٠]، ومسلم [٧٨٢]، وأحمد [٦ / ١٧٦، ١٨٠]، والبيهقي في «سننه» [٤٣٤٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥١٥]، وغيرهم من طريق عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . زاد البخاري: (اكتفوا من الأعمال ما تطيقون) وهو رواية لأحمد.

قلتُ: وقد توبع عليه شعبة: تابعه عبد الله بن سالم الشامي عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٣ / رقم ١٨٢٦]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٤٢٢]، وكذا تابعه إبراهيم بن سعد عند ابن سعد في «الطبقات» [١ / ٣٨٤]، نحوه مع زيادة في أوله؛ وله طرق أخرى بنحوه عن أبي سلمة عن عائشة به.

٤٥٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا شَعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ ابْنَ الزَّيْبِرِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنَّا نَسْمَعُ أَنْ نَبِيًّا لَا يَمُوتُ حَتَّى يَخِيرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْعِهِ الَّذِي تُوْفِيَ فِيهِ أَخَذَتْهُ بَحَّةٌ، فَسَمِعْتَهُ، يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ ﴿١١﴾ [النساء: ٦٩]، علمت أنه خيرٌ .

٤٥٣٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ» .

٤٥٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ أَشَدَّ وَجَعًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٤٥٣٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٤١٧١، ٤٣١٠]، ومسلم [٢٤٤٤]، وابن ماجه [١٦٢٠]، وأحمد [١٧٦ / ٦، ٢٠٥، ٢٦٩]، وابن حبان [٦٥٩٢]، والطياليس [١٤٥٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٣٣، ١١١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٩٥]، وفى «الدلائل» [رقم ٣١٤٠]، وابن راهويه [رقم ٧٦٥]، وأبو القاسم البغوى فى «الجمعيات» [رقم ١٥٤٦]، وابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٢٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢ / ٢٢٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤ / ٢٦٨-٢٦٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٥٦١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧ / ٥٥]، وفى «الأنوار» [رقم ١٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير عن عائشة به .

٤٥٣٥ - صحيح: مضى من هذا الطريق مطولاً [برقم ٤٤٣٥] .

٤٥٣٦ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٣٢٢]، ومسلم [٢٥٧٠]، وابن ماجه [١٦٢٢]، وأحمد [١٧٢ / ٦، ١٨١]، وابن حبان [٢٩١٨]، والطيالسى [١٥٣٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٠٨٧، ٧٤٨٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٧ / رقم ١٠٢١٢]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٧، ٨، ٢٢٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢ / رقم ٢٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣ / رقم ٢٥]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٢٢٤]، والضياء المقدسى =

٤٥٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خَفَافٍ،  
عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ .

= في «الأمراض والكفارات» [رقم ٤]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق  
عن عائشة به . . . نحوه .

٤٥٣٧- منكر: أخرجه أبو داود [٣٥٠٨، ٣٥٠٩]، والترمذي في «جامعه» [١٢٨٥]، والنسائي  
[٤٤٩٠]، وابن ماجه [٢٢٤٢]، وأحمد [٤٩ / ٦]، وابن حبان [٢٣٧، ٢٠٨]، والدارقطني في «سننه»  
[٤٩٢٨]، والحاكم [١٩، ١٨ / ٢]، والشافعي [٩١٦، ١٢٠٣]، والبيهقي في «سننه»  
[٥٣ / ٣]، والطيالسي [١٤٦٤]، وعبد الرزاق [١٤٧٧٧]، وابن أبي شيبة [٢١١٨١]،  
[٢٩٠٧٥]، وابن راهويه [٧٥٠، ٧٧٥]، وابن الجعد [٢٨١١]، وابن الجارود [٦٢٧]،  
والطحاوي في «شرح المعاني» [٢١ / ٤]، والبيهقي في «سننه» [١٠٥١٩، ١٠٥٢٠]،  
[١٠٥٢١، ١٠٥٢٢، ١٠٥٢٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥٣٧، ٣٥٤١]، وأبو عوانة [رقم  
٤٤٦٠، ٤٤٦١]، والبعثي في «شرح السنة» [١٢ / ٤]، وجماعة من غيرهم من طرق عن ابن  
أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة به . . . وفي رواية لأحمد: (قضى  
رسول الله ﷺ أن خراج العبد بضمانه) وهو رواية لابن أبي شيبة أيضاً وعنه ابن ماجه وليس  
قوله (قضى رسول الله) عند أبي داود ولا أبي عوانة والطحاوي وعبد الرزاق، وهو رواية  
لأحمد والحاكم والبيهقي في «سننه» وابن ماجه وابن أبي شيبة؛ وفي رواية لأحمد: (قضى  
رسول الله ﷺ أن الغلة بالضمان) ولفظ أبي القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ٢٨١٢]:  
(قضى بالخراج للمشتري بالضمان) وزاد عبد الرزاق والدارقطني والطيالسي وأبو القاسم  
البغوي قصة في أوله؛ وهي رواية لأبي داود وأحمد والبيهقي والشافعي وابن أبي شيبة وابن  
راهويه وأبي عوانة، وهي عند ابن ماجه أيضاً .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه» وقال في  
«العلل» «الكبير» [ص ٤١٨]: «سألت محمداً -يعني البخاري- عن حديث ابن أبي ذئب عن  
مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة: «أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان» فقال: مخلد  
بن خفاف لا أعرف له غير هذا الحديث؛ وهذا حديث منكر» .

قلت: وبمخلد هذا أعله أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٥ / ٢٥٠]، وقال: «خبر لا يصح؛  
لأن راويه مخلد بن خفاف وهو مجهول» ومخلد هذا لم يرو عنه سوى ابن أبي ذئب =

= ويزيد بن عياض وحدهما، أما يزيد بن عياض: فقد كذبه مالك والنسائي وغيرهما، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وأما ابن أبي ذئب فهو شيخ الإسلام إلا أن الحافظ قد شكك في سماعه من مخلد، فقال في ترجمة مخلد من «تهذيبه» [١٠ / ٧٥]: «وفى سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظر».

قلت: وما هذا ببعيد؛ فإن ابن أبي ذئب لم يذكر فيه سماعاً، وقد أرسل عن جماعة عاصريهم، ولم أجد أحداً من المتقدمين قد نص على سماعه من مخلد هذا، ومطلق الرواية عنه لا يثبت به سماع كما هو معلوم، وقال ابن أبي حاتم في ترجمة مخلد من «الجرخ والتعديل» [٨ / ٣٤٧]: «سئل أبي عنه فقال: لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب وليس هذا إسناد تقوم به الحجة، يعني الحديث الذي يروى لمخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ إن الخراج بالضمان، غير أنني أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال».

وقال ابن عدى عن مخلد: «فيه نظر» تبعاً للبخاري، وهذه العبارة لا يقولها البخاري غالباً - إلا فيمن انحط حديثه جداً، ثم ساق له ابن عدى هذا الحديث الواحد في ترجمته من «الكامل» [٦ / ٤٤٤]، ومثله فعل العقيلي في «الضعفاء» [٤ / ٢٣٠]، ثم قال: «وهذا الإسناد فيه ضعف». فالظاهر أن الرجل مع ما فيه من الجهالة: إلى الترك ما هو، فلا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [٧ / ٥٠٥]، ولا بتوثيق ابن وضاح له، فإنه ما وضح أمره له، وحق لمن ينفرد عن مثل عروة بن الزبير - وهو مكثر حديثاً وأصحاباً - بمثل هذا الحديث الفائدة، ألا يكون إلا مهجور الحديث.

فإن قيل: قد توبع عليه مخلد بن خفاف؛ تابعه ابن شهاب الزهري وهشام بن عروة كلاهما عن عروة به مثله ..

قلنا: هذا لا شيء، ولا يصح ذلك عن هشام ولا عن الزهري طرفة عين، أما الزهري فذا باطل من حديثه قطعاً. وراجع كلام ابن عدى على هذا الطريق في «كامله» [٦ / ٣٦٥] و [٦ / ٤٤٤]، وأما هشام بن عروة: فهو عنه منكر إن شاء الله، فقد رواه عنه مسلم بن خالد الزنجي وجريير بن عبد الحميد وعمر بن على المقدمي وخالد بن مهران البلخي ويعقوب بن الوليد الأزدي:

١- أما رواية مسلم بن خالد: فأخرجها أبو داود [٣٥١٠]، وابن ماجه [٢٢٤٣]، وأحمد [٦ / ٨٠، ١١٦]، وابن حبان [٤٩٢٧]، والحاكم [٢ / ١٨]، والشافعي [٩١٧]، والدارقطني [٣ / ٥٣]، والمؤلف [برقم ٤٦١٤]، وابن الجارود [٦٢٦]، وجماعة كثيرة.

= وقال أبو داود عقبه: «هذا إسناد ليس بذاك» وقال البخارى لما سئل عن هذا الطريق: «رواه مسلم ابن خالد الزنجى، ومسلم ذاهب الحديث» نقله عنه الترمذى فى «علله» [ص ١٨٤] ومسلم هذا على علمه وفقهه: منكر الحديث على التحقيق، وبهذا جزم أبو حاتم والبخارى وغيرهما. وهو من رجال أبى داود وابن ماجه.

٢- وأما رواية جرير بن عبد الحميد: فهى معلولة أيضاً، فقد نص البخارى وعنه الترمذى على أنه لم يسمعه من هشام، إنما دلسه عنه، وجرير موصوف بالتدليس، وإن كان ليس مكثراً منه بحيث يعل بعننته، فالجادة: أن تحمل عننته على السماع مطلقاً إلا إذا انفرد بما ينكر عليه فيما لم يذكر فيه سماعاً مثل هذا الحديث.

٣- وأما رواية: عمر بن على المقدمى: فلا تصح أيضاً؛ لأنه كان يدلس تديساً قبيحاً جداً، حكاه عنه ابن سعد وحده، كأنه كان مقلداً منه؛ فلذلك لم يشتهر عنه بين النقلة، وروايته تلك وإن جودها النووى وغيره، إلا أن البخارى قد استغربها ولم يعرفها، وكذا استغربها أبو أحمد الجرجانى، وساقها فى ترجمة المقدمى من «الكامل» [٥ / ٤٥]، ثم قال: (وهذا يعرف بمسلم بن خالد عن هشام بن عروة، وقد رواه بعض الضعفاء أيضاً عن هشام بن عروة) فمن الجائز: أن يكون المقدمى قد حمل هذا الحديث عن مسلم بن خالد ثم دلسه، كما قاله الإمام فى «الإرواء» [٥ / ١٥٩]، وهذا عندى ظاهر؛ يدل عليه استغراب البخارى وغيره له.

٤- وأما رواية: خالد بن مهران: فشبهه لا شىء، وخالد هذا مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، بل جزم ابن عدى بكونه قد سرق هذا الحديث من مسلم بن خالد، وقال عنه: «هو مجهول» كما تراه فى ترجمة يعقوب بن الوليد من «الكامل» [٧ / ١٤٧].

٥- وأما رواية يعقوب بن الوليد: فهى مسروقة فضيحة، جزم ابن عدى بكونه قد سرقها - هو الآخر - من مسلم الزنجى، كما تراه فى ترجمة يعقوب من «الكامل» [٧ / ١٤٨].

ويعقوب هذا كذاب دجال مشهور عريق فى السرقة والتزوير، متخصص فى هذا، راجع ترجمته السوداء فى «التهذيب» وذبوله.

وقد خالفهم جميعاً: محمد بن المنذر الزبيرى؛ فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه به قوله موقوفاً عليه، هكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [١ / ٢٤٣]، ولعل هذا هو الأشبه، وإن كان هذا الزبيرى مختلفاً فيه، ثم لو صح الإسناد إلى هشام بن عروة من طرق على شرط الشيخين لم يصح الحديث أيضاً؛ لأن هشاماً لم يسمعه من أبيه كما جزم به البخارى فى «تاريخه» [١ / ٢٤٣]. =

٤٥٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَدَعَتْ لِي بِطَعَامٍ، فَقَالَتْ لِي: كُلْ، فَإِنِّي مَا شَبِعْتُ مِنْ طَعَامٍ فَأَشَاءُ أَنْ أَبْكِيَ إِلَّا بِكَيْتٍ، قُلْتُ: مِمَّ ذَاكَ؟ قَالَتْ: أَذْكَرَ الْحَالِ الَّتِي فَارَقَ عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الدُّنْيَا، مَا شَبِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَبْزٍ بَرٍّ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ .

= فسقط الحديث جملة، وقد جزم البخاري بكونه لا يصح، ومضى ما نقله عنه الترمذي من قوله: «هذا حديث منكر» وسبق أيضاً تضعيف أبي حاتم الرازي وأبي محمد الفارسي له، وقال ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/ ٥٩٦]: (هذا حديث لا يصح) ثم نقل عن الإمام أحمد أنه قال: «ما أرى لهذا الحديث أصلاً» وكذا ضعفه الخليلي في «الإرشاد» وأبو جعفر العقيلي كما مضى وغيرهم.

وصححه جماعة فما فعلوا شيئاً، وقد ناقشاهم مع بسط الكلام على طرق هذا الحديث وكلام النقاد عليه في كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥٣٨ - منكر بهذا السياق: أخرجه الترمذي في «جامعه» [٢٣٥٦]، وفي «الشمائل» [رقم ١٤٩]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٠٢٩]، و [٨/ رقم ٨٨٧١]، وابن راهويه [١٨١١]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤٠٠ - ٤٠١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٠٣]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٦١٠، ٢٥١٣]، وغيرهم من طرق عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به نحوه . . . وعند الترمذي في آخره: (والله ما شبع من خبز ولحم مرتين) ولفظ ابن سعد في آخره: (كانت تأتي عليه أربعة أشهر ما يشبع من خبز بر) وزاد الطبراني في رواية له: (ثم انهارت عليها [كذا بالأصل، ولعل الصواب: «علينا»] ولقد كنا أربعة أشهر وما لنا طعام إلا الماء والتمر، ولقد مات ودرعه مرهونة حتى افتكها أبو بكر). قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال دون قول عائشة في أوله. فمدار هذا الطريق على مجالد بن سعيد، وهو ضعيف صاحب مناكير عن الشعبي خاصة، وقد اضطرب فيه أيضاً، فعاد ورواه عن الشعبي فقال: عن مروان، عن عائشة به نحوه . . . ، فجعل شيخ الشعبي فيه هو (مروان) دون: (مسروق).

هكذا أخرجه البيهقي في «الشعب» [٧/ ١٠٤٢١]، بإسناد مستقيم إليه، وأخشى أن يكون (مروان) مصحفاً من (مسروق) وكتاب «الشعب» (الطبعة العلمية) كثيرة التصحيف والتحريف =

٤٥٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ مَذْقَمَ الْمَدِينَةِ مِنْ طَعَامٍ بِرِثْلَاثِ لَيَالٍ تَبَاعًا، حَتَّى قَبِضَ .

٤٥٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حِجَابٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ غَدَاءً، وَلَا عِشَاءً، مِنْ خَبِزِ الشَّعِيرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ .

= مع السقط أيضاً، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن عائشة به نحو لفظ المؤلف دون قول عائشة في أوله، فانظر الآتي وما بعده.

٤٥٣٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥١٠٠، ٦٠٨٩]، ومسلم [٢٩٧٠]، وأحمد [٦/ ٢٧٧]، وابن ماجه [٣٣٤٤]، والنسائي فى «الكبرى» [٦٦٣٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٣٥٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٥] و[٧/ رقم ١٠٤٢٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٢٥]، وابن راهويه [١٥٥٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٦٠٦، ٦٠٧، ٢٥٠٨]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٨١١]، وابن أبى الدنيا فى «الجوع» [رقم ٨]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٣٧٦، ٩١٩]، وغيرهم من طرق عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . قال أبو نعيم: «مشهور من حديث إبراهيم عن الأسود».

قلت: رواه عنه منصور بن المعتمر، وحماد بن أبى سليمان - واختلف عليه - والأعمش وغيرهم . وتويع عليه إبراهيم كما تراه فى الآتى .

٤٥٤٠- صحيح: أخرجه الطيالسى [١٣٨٩]، ومن طريقه الترمذى [٢٣٥٧]، ومسلم [٢٩٧٠]، وأحمد [٦/ ٩٨]، وعبد الرزاق [٢٠٦٢٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠١، ٤٠٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٦٠٨، ٦٠٩، ٢٥٠٦]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/ ٢٦٠ / طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [٧/ ٢٢١]، وفى «الأنوار» [رقم ٤٣٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٠١، ١٠٢]، والمعافى بن عمران فى «الزهد» [رقم ٢٤٢]، وابن أبى الدنيا فى «المجموع» [رقم ٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٠١]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٢/ ١٨٩]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٤٤٢]، وغيرهم من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عبد الرحمن بن يزيد بن الأسود عن أبيه الأسود عن عائشة به نحوه . . . ولفظ مسلم: (ما شبع آل محمد ﷺ يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ) ونحوه عند الجميع سوى =

٤٥٤١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا شَبِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَبْزِ الشَّعِيرِ، حَتَّى مَاتَ .

٤٥٤٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَوَفَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَتْرِكْ دِينَارًا، وَلَا دَرْهَمًا، وَلَا شَاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَمْ يُوَصِّ بِشَيْءٍ .

= المعافى وعبد الرزاق، وهو رواية للمؤلف وابن عساكر وابن سعد والطبري، ولفظ عبد الرزاق ومن طريقه ابن عساكر في رواية له: (ما شبع آل محمد ﷺ من غداء وعشاء حتى مضى كأنها تقول: حتى قبض) ونحوه رواية الطبري أيضًا، ولفظ المعافى مثل لفظ المؤلف . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلتُ: وهو كما قال .

٤٥٤١- صحيح: انظر قبله .

٤٥٤٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٦٣٥]، وأبو داود [٢٨٦٣]، والنسائي [٣٦٢١، ٣٦٢٢]، وابن ماجه [٢٦٩٥]، وأحمد [٤٤ / ٦]، والطبراني في «الأوسط» [٢ / رقم ١٧٢٦]، و [٤ / رقم ٣٨٧٦]، وابن أبي شيبة [٣٠٩٤٠]، والبيهقي في «سننه» [١٢٣٣٣]، وفي «الدلائل» [رقم ٣٢٥٨]، وابن راهويه [١٤١٩]، وهناد في «الزهد» [رقم ٧٣٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٢ / ٢٦٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤ / ١٠٤، ١٠٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤ / ٢٩٤]، وفي «الاستذكار» [٧ / ٢٦٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٦٤٢، ٤٦٤٣]، والبعغوي في «شرح السنة» [٧ / ٥٩]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٨٢٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة به . . . وليس قوله: (ولا شاة ولا بعيرًا) عند ابن أبي شيبة، وتصحف عنده (مسروق) إلى: (سفيان) .

قلتُ: هكذا رواه أصحاب الأعمش عنه، وخالفهم الحسن بن عياش؛ فرواه عنه فقال: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به . . .

= هكذا أخرجه النسائي [٣٦٢٣]، والخطيب في «تاريخه» [٤ / ٣٩٦]، وأبو نعيم في

٤٥٤٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

٤٥٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَوْفَى بْنِ دَلْهِمِ الْعَدَوِيِّ، عَنْ مَعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَالُ مِنْ وَجْهِهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

= «أخبار أصبهان» [١ / ٥٥ ، ٧٢]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٨٢٧]، وغيرهم. وجاء سعد بن الصلت ورواه عنه فقال: عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . .

هكذا أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [٨٢٦]، فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على الأعمش في سنده. ولون رابع؛ فرواه عنه روح بن مسافر فقال: عن أبي صالح السمان عن عائشة به . . . .

هكذا أخرجه أبو الشيخ في «الأخلاق» [رقم ٨٢٨]. ولون خامس؛ فرواه منجاب عن صالح ابن موسى الطلحي عن الأعمش فقال: عن أبي صالح عن أبي هريرة به . . . . هكذا ذكره أبو الشيخ في «الأخلاق» [عقب رقم ٨٢٨].

وكل ذلك خطأ محض، والمحفوظ هو الوجه الأول عن الأعمش، فهو الذي رواه عنه الثوري وجريير وعيسى بن يونس وابن نمير وأبو معاوية ومفضل بن مهلهل وداود بن نصير وغيرهم. والله المستعان.

٤٥٤٣ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٦١].

٤٥٤٤ - حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦ / ٩٨ ، ٢٤٢]، وابن راهويه [١٣٩٥]، والخطيب في «تاريخه» [١٤ / ٢٥]، والإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٧٩]، وغيرهم من طرق عن عوف الأعرابي عن أوفى بن دلهم عن معاذة العدوية عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد قوى. وأوفى بن دلهم وإن لم يعرفه أبو حاتم، إلا أن النسائي وثقه، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٦ / ٨٨]، فقول الأزدي عنه: «فيه نظر» معارض بتوثيق من وثقه، كأنه توقف في معرفة حاله، وأوفى هذا لا يعرف له إلا القليل من الأخبار؛ فلهذا لم يعرفه من لم يعرفه!، وقد وثقه الذهبي في «الكاشف».

وقال الحافظ في «التقريب» [١ / ١١٦]: «صدوق» وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . وهو حديث حسن بهذا اللفظ.

٤٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَسْتَعِيدُ مِنَ الدَّيْنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْكَ تَسْتَعِيدُ مِنَ الدَّيْنِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ الدَّائِنَ إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ».

٤٥٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: سَمِعْتَهُ مِنَ الزَّهْرِيِّ، وَاللَّهُ كَمَا أَخْبَرْتِكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدْحِ، وَهُوَ الْفَرَقُّ، قَالَتْ: وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

٤٥٤٧- قَالَ سَفِيَانُ: وَزَادَ عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، قَالَ: حَدَّثْتَنِي مَعَاذَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَأَقُولُ لَهُ: أَبْقِ لِي، أَبْقِ لِي.

٤٥٤٥- صحيح: أخرجه البخارى [٧٩٨، ٢٢٦٧]، ومسلم [٥٨٩]، وأبو داود [٨٨٠]، والنسائى [١٣٠٩] و[٥٤٧٢، ٥٤٥٤]، وأحمد [٦/ ٨٨، ٢٤٤]، وابن خزيمة [٨٥٢]، وابن حبان [١٩٦٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦١٣، ٨٧٧٩]، وعبد الرزاق [١٩٦٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٧٠١]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٥٥٦٥]، وابن راهويه [٧٤١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٧٢]، وأبو عوانة [رقم ١٦٢٠]، والبعغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٩٨]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة: (أن رسول الله ﷺ كان يدعو فى صلاته: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم؛ فقال قائل: ما أكثر ما تستعيد من المغرم! فقال: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف) لفظ أبى داود، ومثله عند الجميع، وبعضهم نحوه . . .

وهو عند عبد الرزاق باختصار نحو سياق المؤلف، ومثله البيهقى فى «الشعب» وكذا ابن راهويه وعبد بن حميد.

قلتُ: وسند المؤلف صحيح مستقيم. وسفيان فيه: هو ابن عيينة.

٤٥٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤١٢].

٤٥٤٧- صحيح: انظر قبله، والماضى [برقم ٤٤٨٣].

٤٥٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ، فَأَتَانَا يَوْمًا فِي بَحْرِ الظُّهَيْرَةِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، هَلْ عَلَيَّ مِنْ عَيْنٍ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا هِيَ أُمُّ رُومَانَ، وَأَسْمَاءُ، وَعَائِشَةُ، قَالَ: «فَإِنَّ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ»، قَالَ: الصَّحْبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ!، قَالَ: «الصَّحْبَةُ»، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ اتَّخَذَ رَاكِبَتَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خُذْ إِحْدَى رَاكِبَتِي فَارْكَبْهَا، قَالَ: «لَا، بَلِ الثَّمَنُ يَا أَبَا بَكْرٍ».

٤٥٤٨- صحيح: أخرجه القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم ٥٨٨]، من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . ولفظ المؤلف أتم.

وزاد القطيعي في أوله: (ما أدركت أبوي قط إلا وهما يدينان . . .).

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أن ابن عيينة لم يسمعه من الزهري؛ فقد قال سفيان في آخره عند القطيعي: «ولم أسمعه من الزهري، حدثونا عنه» وهذا يرد قوله هنا عند المؤلف (حفظت من الزهري)؛ لأنه إما أن يكون وهماً من الراوي عنه، أو يُحمَل على أنه أراد بهذا: أنه حفظه من طريق أو حديث الزهري، فلا يتناقى مع كونه قد سمعه منه بواسطة، والحديث رواه معمر وعقيل بن خالد ويونس الأيلي وغيرهم كلهم عن الزهري بإسناده به نحوه في سياق طويل، .

١- ورواية معمر عند عبد الرزاق [٩٧٤٣]، ومن طريقه أبو داود [٤٠٨٣] - وعنده مختصر جداً- وأحمد [٦/ ١٩٨]، والبخاري [٥٤٧٠]، وابن حبان [٦٨٦٨]، وابن راهويه [٨٤٩]، وابن عساکر في «تاريخه» [٣٠/ ٧٦ - ٧٧]، وغيرهم.

٢- ورواية عقيل عند البخاري [٣٦٩٢]، والبغوي في «تفسيره» [١/ ٤٩]، وفي «شرح السنة» [٧/ ٥-٤]، والبيهقي في «سننه» [١١٩٢٦]، وفي «الدلائل» [رقم ٧٢٩]، وغيرهم.

٣- ورواية يونس: عند ابن خزيمة [٢٦٥]، والطحاوي في «المشکل» [١٠/ ٦٣]، وغيرهما. وقد تويع الزهري على نحوه عن عروة: تابعه هشام بن عروة عند البخاري [٢٠٣١، ٣٨٦٦]، وابن حبان [٦٢٧٩]، والبيهقي في «سننه» [١٨٦٠٤]، وغيرهم.

٤٥٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ عِبَادٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَتَى بِسَارِقٍ - أَوْ سَارِقَةٍ - فَأَمَرَ بِهَا، فَقَطَعَتْ، وَقَالَ: «لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ، لَأَقَمْتُ عَلَيْهَا الْحَدَّ».

٤٥٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ عِبَادٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا كَانَ فِي يَدِ الرَّجُلِ الْقَرْحَةَ أَوْ الشَّيْءَ، قَالَ بِإِصْبَعِهِ هَكَذَا: ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرَبِيقَةٍ بَعْضِنَا، وَيَشْفَى سَقِيمَنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا».

٤٥٤٩- صحيح: أخرجه النسائي [٤٨٩٧]، من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة: (أن امرأة سرقَت على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: من يكلمه فيها؟ ما منا من أحد يكلمه فيها إلا حبه أسامة؛ فكلمه فقال: يا أسامة: إن بنى إسرائيل إنما هلكوا بمثل هذا، كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإن سرق فيهم الضعيف قطعوه، وإنها لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتهَا).

قلت: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين إلا أنه معلول، فقد رواه ابن المديني وابن راهويه ومحمد بن منصور، ورزق الله بن موسى والإمام أحمد، وهارون بن إسحاق وغيرهم كلهم عن ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحو سياق النسائي الماضي.

هكذا أخرجه البخاري عقب رقم [٣٥٢]، والنسائي [٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦]، وأحمد [٦/٤١]، وابن راهويه [٨٦٠]، وأبو الحسن الحميدي في «جزئه» [رقم ٢٩]، وغيرهم؛ وهذا يدل على أن سفيان لم يسمعه من الزهري، إنما حمله عن واسطة دلَّسها هنا عند المؤلف، وقد وقع ذلك صريحاً في آخره عند البخاري، فقال سفيان: «ذهبت أسأل الزهري عن حديث المرأة المخزومية؛ فصاح بي» ثم قال: «وجدته في كتاب كان كتبه أيوب بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة...».

وقد توبع أيوب بن موسى عليه: تابعه شعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد ويونس الأيلي ومعمرو وغيرهم؛ وقد نظَّمنا رواياتهم في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٤٥٥٠- صحيح: مضى قريباً [برقم ٤٥٢٧].

٤٥٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَمِيِّ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَخْبُرُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْرِكُهُ الصُّبْحُ وَهُوَ جَنْبٌ، ثُمَّ يَصُومُ.

٤٥٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا أَحَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا ذَا تُقَىَّ.

٤٥٥١- صحيح: أخرجه أحمد [٣٨ / ٦] والحميدي [١٩٩]، والشافعي [٨٦٧]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٥٩٩]، والشافعي أيضاً في «سننه» [رقم ٢٨٦ / رواية الطحاوي] وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مَوْلَاهُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ . . . وزادوا قوله: (فيغتسل) بعد قوله: (وهو جنب . . .). قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم، رجاله كلهم رجال الصحيح، وقد توبع عليه سفيان: تابعه جماعة على نحوه عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بِهِ . . .؛ منهم مالك في «الموطأ» [رقم ٦٤٠]، ومن طريقه البخاري [١٨٢٥٠، ١٨٣٠]، وأحمد [٣٦ / ٦]، وجماعة كثيرة؛ وتماخض تخريجه في «غرس الأشجار».

٤٥٥٢- ضعيف: أخرجه أحمد [٦٩ / ٦]، والطبراني في «الأوسط» [١ / رقم ٥٣٥]، وغيرهما من طرق عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن القاسم [وَقُرْنْ مَعَهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (مَا أَعْجَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَلَا أَعْجَبَهُ أَحَدٌ قَطُّ إِلَّا ذُو تُقَىَّ) لَفْظُ أَحْمَدَ؛ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: (مَا أَعْجَبَ النَّبِيَّ ﷺ بِشَيْءٍ، وَلَا أَعْجَبَهُ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذُو تُقَىَّ) وَلَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ: (مَا أَعْجَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَلَا أَعْجَبَهُ مِنْهَا إِلَّا وَرَعًا) . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن القاسم إلا أبو الأسود، تفرد به ابن لهيعة». قلت: وقد توبع عليه القاسم: تابعه عروة بن الزبير مقروناً معه عند أحمد في رواية له؛ وهكذا رواه بعضهم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة وحده عن عائشة به نحو لفظ أحمد في الرواية الأولى: عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [٢٩٣ / ١].

ومداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف قولاً واحداً دون تفصيل، والكلام فيه طويل الذيل. قد استوفيناه في «فيض السماء» وبه أعلى العراق في «المغنى» [٢ / ٢٦٨]، والبوصيري في «الإتحاف» [٨ / ٩٧].

٤٥٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ عَادٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَمَتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِصَبِيٍّ مِنْ صَبِيَّانِ الْأَنْصَارِ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَوْبِي لِهَذَا، لَمْ يَدْرِكْ شَرًّا وَلَمْ يَرَهُ - أَوْ لَمْ يَعْقِلْهُ - أَوْ يَفْعَلْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا، خَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ».

= أما الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [١٠ / ٤٨٥]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن» ثم عاد وذكره في موضع آخر [٨ / ١٦٠]، وقال: (رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، وهو كُيِّن، وبقية رجاله رجال الصحيح)، وذكره في موضع ثالث [١٠ / ٥٣]، ثم قال: «رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة؛ وقد وثق على ضعفه، وشيخ الطبراني أحمد بن القاسم لم أعرفه».

قلت: ليت الهيثمي ضبط لنا مذهبه في ابن لهيعة، ما كان يمشى بشأنه على صراط مستقيم، بل تارة يُضَعِّفُه، وتارة يُمَشِّيه، وتارة يتوقف بشأنه، هكذا يضطرب في حاله كما كان يضطرب في الليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد وغيرهما، والضعف على هؤلاء أظهر عند الناقد البصير.

وشيوخ الطبراني (أحمد بن القاسم) الذي لم يعرفه الهيثمي، هو ابن المساور الجوهري المترجم في «تاريخ أبي بكر ابن ثابت الحافظ» [٤ / ٣٤٩]، وقال عنه: «كان ثقة» فليعرفه الهيثمي من هنا. والله المستعان.

والحديث رأيته عند العقيلي في «الضعفاء» [٤ / ١٩٣]، من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة به بلفظ: (إن رسول الله ﷺ لم يكن يزيد عنده حسب ولا ينقص إلا أن يكون ذا تقى).

وقد أفسده ابن لهيعة كما مضى، وشيخه أبو الأسود: هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وعروة هو ابن الزبير، والقاسم في الطريق الأول: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

٤٥٥٣ - ضعيف: أخرجه مسلم [٢٦٦٢]، وأبو داود [٤٧١٣]، والنسائي [١٩٤٧]، وابن ماجه [٨٢]، وأحمد [٦ / ٤١، ٢٠٨]، وابن حبان [٦١٧٣]، وعبد الرزاق [٢٠٠٩٥]، =

= وابن راهويه [١٠١٧]، والحميدى [٢٦٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٥٠٧ / ١]،  
 والبغوى فى «شرح السنة» [٧٤ / ١]، والبيهقى فى «المعرفة» [٢١٨٠]، وابن عساكر فى  
 «المعجم» [رقم ١٢٤٨]، والآجرى فى الشريعة [رقم ٤١٧]، والفريابى فى القدر [رقم ٤٧]،  
 والعقيلى [٢ / ٢٢٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨ / ١٠٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن  
 طلحة ابن يحيى بن طلحة القرشى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به نحوه .  
 قلتُ: هذا حديث قد تُكلم فيه؛ فأنكره الإمام أحمد على طلحة بن يحيى القرشى، كما نقله عنه  
 الخلال فى «الجامع»، كتاب «أهل الملل» [١ / ٦٧-٦٨ / رقم ١٦]، وفى «العلل» [ص ٥٣ /  
 رقم ١٠ / منتخبه لابن قدامة]، وعنه ابن القيم فى «أحكام أهل الذمة» [٢ / ١٠٧٣ -  
 ١٠٧٥]، وكذا نقله عنه ابنه عبد الله فى «العلل» [٢ / ١١ / رقم ١٣٨٠]، وعنه العقيلى فى  
 «الضعفاء» .

وتابعه على إنكاره: العقيلى أيضاً وساقه فى ترجمة (طلحة بن يحيى) من «الضعفاء» بل قال ابن  
 عبد البر فى «التمهيد» [٦ / ٣٥٠]، بعد أن ساق جملة من الأخبار الدالة على أن أطفال  
 المسلمين فى الجنة، وحكى الإجماع عليه، قال: «وفى ذلك أيضاً دليل واضح على سقوط  
 حديث طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة . . .» وساق هذا الحديث ثم  
 قال: «وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع! وطلحة بن يحيى  
 ضعيف لا يحتج به؛ وهذا الحديث مما انفرد به؛ فلا يعرج عليه» .

قلتُ: وطلحة هذا مختلف فيه، وأراه حسن الحديث - إن شاء الله - ما لم يخالف، أو يأت بما  
 يُنكر عليه، مثل هذا الحديث، والإمام أحمد كان حسن الرأى فيه، قال عنه: «صالح الحديث»  
 إلا أنه لم يصبر له على تفرد به هذا الخبر، وأنكره عليه البتة .

أما مسلم بن الحجاج؛ فإنه كان ينتقى من حديث طلحة ما توبع عليه فى الجملة، وله عذره فى  
 إخراج له هذا الحديث فى «صحيحه»، فإنه ساق له متابعة جليلة فى أول الباب قبل رواية  
 طلحة: وهى رواية العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو الفقيمي عن عائشة بنت طلحة عن  
 عائشة به . . نحوه باختصار .

قلتُ: وهذه متابعة جيدة؛ لم يسع ابن عبد البر إلا الاعتراف بها بعد أن جزم سابقاً بتفرد طلحة  
 بالحديث، فقال فى «التمهيد» [١٨ / ١٠٥]، عقب رواية طلحة الماضية: =

= «وزعم قوم أن طلحة ابن يحيى انفرد بهذا الحديث، وليس كما زعموا، وقد رواه فضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة كما رواه طلحة بن يحيى سواء. ذكره المروزي . . . .» ثم ساق إسناد أبي بكر المروزي - صاحب أحمد - إلى العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو به . . . .  
 لكن كأن أبا عمر النمري ما عبأ بتلك المتابعة وما رآها شيئاً، فإنه ذكر الحديث في «الاستذكار» [٣ / ١٠٩] ثم قال: «وهو حديث رواه طلحة بن يحيى وفضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة، وليس ممن يعتمد عليه عند بعض أهل الحديث» .

قلتُ: فكانه يشير إلى إنكار أحمد للحديث مطلقاً، وقد مضى إنكاره لطريق طلحة؛ وسيأتي كلامه على طريق الفضيل، لكن جاء المحقق الداهية أبو معاذ طارق بن عوض الله - سده الله - وقلب متابعة الفضيل بن عمرو الفقيمي إلى مخالفة لما جاء به طلحة بن يحيى، وذلك في «تعليقه على منتخب علل الخلال لابن قدامة» [ص ٥٤ - ٥٥]، وكان قبل ذلك قد فسرَّ إنكار الإمام أحمد للحديث بكونه موجهًا إلى قول النبي ﷺ: «أو غير ذلك يا عائشة؟!» بعد قولها: طوبى له عصفور من عصافير الجنة! . . .)، ثم ساق ما قاله النووي في «شرح مسلم» حول الجمع بين هذا الحديث؛ والأخبار الثابتة في كون أولاد المسلمين في الجنة، ثم تعقبه بكون طلحة ليس بالقوى في الحديث، وأنه ليس ممن يحتمل له التفرد بمثل هذا الحديث؛ وأنه لا حاجة إلى تكلف الجمع والإغراق في التأويل، طالما أن المتفرد بهذا الحديث - وهو طلحة - ليس بذلك القوى، ثم قال: «لاسيما وأنه قد خولف في هذا الحرف الذي هو موضع الإنكار في روايته، خالفه فضيل بن عمرو الفقيمي» ثم ساق رواية الفقيمي عند مسلم [٢٦٦٢]، قبل حديث طلحة؛ وفيها قول النبي ﷺ لعائشة بعد أن قالت ما قالت: (أو لا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً) .

ثم قال هذا الفاضل المحقق: «قلتُ: والفقيمي ثقة، وليس في روايته ما يستنكر، بل فيه ما يفيد إقرار النبي ﷺ لعائشة على قولها، ولعله لذلك قدّم مسلم روايته على رواية طلحة في الباب، وجعل رواية طلحة في آخر الباب» .

قلتُ: وليس له حجة في شيء مما ذكره أصلاً، وفهمه لصنيع مسلم، يقتضى أن مسلماً قد يورد الحديث المعلول في «صحيحه» ساكتاً عليه، اللهم إلا أنه ربما أشار إلى إعلاله بتأخيره عن الرواية المحفوظة في أول الباب قبله، وهناك من يقول بهذا، ولم يفعلوا شيئاً كما بسطنا الكلام عليه في غير هذا المكان.

= أما قوله: «الفقيمي ثقة، وليس في روايته ما يستنكر، بل فيه ما يفيد . . . إلخ» فهذا حسب فهمه، وإلا فإن قوله عليه السلام في رواية طلحة: (أو غير ذلك يا عائشة؟! ) ليس فيه كبير فرق عن قوله في رواية الفقيمي: (أو لا تدرين أن الله خلق الجنة . . . ) لأن هذا مراجعة، وذاك مثله، ودلالة إنكاره عليه السلام على عائشة: واضحة من اللفظين جميعاً، وهذا ما فهمه ابن عبد البر أخيراً فيما نقلناه عنه من كتابه (الاستذكار) وكذا قبله في الموضوع الثاني من «التمهيد» [١٨ / ١٠٥].

أما الموضوع الأول: الذي جزم فيه بتفرد طلحة بن يحيى بهذا الحديث، فأراه كان لم يقف على رواية الفقيمي بعد، أو سها عنها وقتذاك، وهذا أولى ما يُعتدَّر به عنه؛ بدلاً من رميه بالغفلة عن الفرق المتوهم بين رواية الرجلين، كما زعم ذلك الأخ الفاضل المعلق على «منتخب علل الخلال» [ص ٥٦]، بل إن هذا الفاضل قد غفل عن كون الإمام أحمد قد استنكر رواية الفقيمي هو الآخر، وهذا يدل على أنه كان لا يرى فرقاً بينها وبين رواية طلحة أيضاً، ولولا إعلال الإمام أحمد لرواية الفقيمي؛ لجزمنا بصحة رواية طلحة بن يحيى؛ تبعاً لمسلم وابن حبان وجماعة ممن صححوها.

قال الحافظ ابن رجب ابن الشهاب أحمد في «أهوال القبور» [ص ١٧٠]، بعد أن ساق رواية طلحة بن يحيى من عند مسلم: «وقد ضعَّف أحمد هذا الحديث من أجل طلحة بن يحيى، وقال: قد روى مناكير، وذكر له الحديث . . .» ثم قال ابن رجب: «وأما رواية فضيل بن عمرو له عن عائشة؛ فقال أحمد: ما أراه سمعه إلا من طلحة بن يحيى، يعني أنه أخذه عنه، ودلَّسه، حيث رواه عن عائشة بنت طلحة».

قلتُ: ونصُّ الإمام أحمد نقله عنه ابنه عبد الله في «العلل» [٢ / ١١ / رقم ١٣٨٠]، وعنه العقيلي في «الضعفاء» [٢ / ٢٢٦]، إلا أن عبارته هناك مُشوَّشة.

وابن رجب من أعلم الناس بأقوال الإمام أحمد ومعانيها؛ ووقف منها ما لم يقف عليه غيره؛ لاسيما أقواله في علل الأحاديث، وأنا لا أقدم عليه أحداً من أشياخه ولا من جاء بعده في تلك المعرفة أصلاً، هذا مع تمكنه وحذقه في هذا الفن جداً؛ بحيث كدت أقدمه على الشهاب ابن حجر مطلقاً، ثم نظرت: فإذا بينهما عموم وخصوص، والزين عندي مقدم على الشهاب في معرفة وجوه الإعلال على طريقة حذاق الصنعة من متقدمي أئمة هذا الفن. أما مطلق الحفظ وسعة الإطلاع وخدمة الفن: فهذه أشياء مُسَلِّمة - عندي - إلى الشهاب أبي الفضل، =

٤٥٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ الْقَطْعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

= لا يلحقه في ذلك أحد ممن جاء بعده إن شاء الله. بل إن المحدثين ممن جاؤوا بعده - عيال عليه في مجموع تلك الأمور كما أشار إلى ذلك الجلال الأسيوطي في ترجمة الذهبي من «طبقات الحفاظ» وقرنَ معه: (المزى، والذهبي؛ والعراقي).

وأين هؤلاء من دعاميص أهل عصرنا؟! وغيرهم ممن ترى أحدهم يتنفخ حتى يملأ السُّكَّةَ، إذا رأى نفسه حرر مسألة من مسائل الفن، أو تعقب على كبير من السابقين الأولين الراسخين في دراية هذا العلم، ولو قيل له: انسب لنا الزهري، لتلعثم؛ أو اذكر عشرة من مشاهير أصحابه، لتخبط وما تكلم؛ أو قيل له: من هو وارث علم الزهري؟! لعبث بلحيته وسعل؛ أو اذكر لنا من هو الزهري الصغير؟! لضاعت عليه الأرض بما رحبت؛ لما يراه من وقع الأسل، فأيش هذا التناطح ولما يبدو لك قرن، وعلام ترمي بنفسك وسط أتون معركة لا ينجو منها إلا من عرف قدر نفسه؟! وكأني بك وقد ناداك المنادى:

يا غادياً بين الأسننة والقنا      إنى أشم عليك رائحة الدم

وعود على بدء فنقول: وبما مضى يتبين للناقد ضعف هذا الحديث رواية، لكونه مما أنكر على طلحة بن يحيى كما مضى بيانه، ولم تصح متابعة فضيل بن عمرو الفقيمي له كما سبق. أما تضعيف الحديث دراية: ففيه نظر عندي، وقد تصحف (طلحة بن يحيى) عند الطيالسي [١٥٧٤]، إلى: (يحيى بن إسحاق) فظن بعضهم أن تلك متابعة ثانية لطلحة في هذا الحديث، وليس من ذلك شيء. والله المستعان.

٤٥٥٤ - صحيح: أخرجه النسائي [٤٩٢٦]، والحميدي [٢٨٠]، ومن طريقه الطحاوي في «شرح المعاني» [١٦٥/٢]، وأحمد في «العلل» [١/١٩٤] / رواية ابنه عبد الله، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٧٧-٣٧٨] و[٢٣/٣٨١]، وفي «الاستذكار» [٧/٥٣٢]، والفسوي في «المعرفة» [٣/٦٨]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٥٣٧٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد [وقرنَ معه جماعة عند الجميع] عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به موقوفاً عليها.

قلتُ: قد اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه على عمرة، وقد مضت رواية الزهري عنها =

٤٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا معاوية بن هشام، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: أدلجنا مع رسول الله ﷺ ليلة البطحاء .

٤٥٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ، مر بأرض تسمى غُدرة، فسامها خضرة .

= عن عائشة به مرفوعاً [برقم ٤٤١١]، والصواب أن الوجهين جميعاً محفوظان؛ ويُحتمل الوجه الموقوف على كون عائشة كانت تفتى الناس به، وقد توسعنا في تخريج هذا الحديث مع طرقه وشواهده في كتابنا: «غرس الأشجار» .

٤٥٥٥ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٠٦٨]، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٠٥)، وأحمد [٦ / ٧٨]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٧٨٨]، ومثله ابن المقرئ في «المعجم» أيضاً [رقم ١٣٢]، وابن أخى ميمى في «فوائده» [ص ٢٧]، والدارقطنى في «الأفراد» [رقم ٥٩١٧ / أطرافه]، وابن أبى شيبه [١٣٣٣٥]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ١٢١]، وغيرهم من طريقين عن عمار بن رزيق عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة قالت: (أدلج النبي ﷺ ليلة النفر من البطحاء إدلاجاً) لفظ ابن ماجه؛ ومثله عند الجميع؛ إلا أن أبا نعيم ليس عنده قوله: (ليلة النفر) .

قال الدارقطنى: «تفرد به عمار بن رزيق عن الأعمش عن إبراهيم عنه» .

قلت: وعمار هذا وثقه جماعة، وقال الإمام أحمد: «كان من الأثبات» ومشاه جماعة؛ واحتج به مسلم في «صحيحه» ولم يجرحه أحمد فيما أعلم، فمثله يُحتمل له التفرد عن الأعمش إن شاء الله؛ ومن فوقه ثقات أئمة علماء كبار؛ فالإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله البوصيرى في «مصباح الزجاجة» [٢ / ١٣٤] .

ثم نظرت: فإذا هو صحيح فقط، ولست أراه على شرط مسلم بعد، وللحديث طريق آخر عن عائشة وشواهد نحوه . . . لكن دون لفظه هنا، وتمام الكلام عليه قد بسطناه في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» .

٤٥٥٦ - ضعيف: أخرجه ابن حبان [٥٨٢١]، والطبرانى في «الأوسط» [١ / رقم ٦٤٨] و [٨ / ٨٠٠٨]، والبيهقى في «الشعب» [٤ / رقم ٥٢٢٨]، والطحاوى في «المشكلى» [٥ / ٣٧]، =

= والحربى [٣ / ٩٩٤]، والخطابى [١ / ٥٢٨]، كلاهما فى «غريب الحديث» وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند الطبرانى: (بأرض تسمى: عذرة) ومثله عند البيهقى، وعند الحربى: (بأرض تدعى: عقرة) . . . قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبدة».

قلتُ: وهو ثقة إمام، لكن اختلف عليه فى سنده، فقد ذكر الدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٩٥]، أن عبدة بن سليمان قد رواه عن هشام عن أبيه به مرسلًا، ليس فيه عائشة، وقد توبع عبدة على الوجهين:

١- أما الوجه الموصول: فقد تابعه عليه شريك القاضى من رواية إسحاق الأزرق عنه بإسناده به نحوه . . . ، وزاد فى أوله: (كان النبى ﷺ إذا سمع اسمًا قبيحًا غيره . . .).

أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [١ / رقم ٣٤٩]، وقال: «لم يروه عن شريك إلا إسحاق» وكذا رواه الدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٩٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٤ / ١٩]، وقال الثانى: «وهذا يرويه الطفاوى عن أبيه عن عائشة من رواية عمرو بن عبد الجبار عنه؛ ويرويه عمر بن على المقدمى عن هشام عن أبيه عن أبى هريرة، وجماعة قد رووه مرسلًا، لا يذكرون عائشة ولا أبأ هريرة».

قلتُ: ورواية الطفاوى قد أخرجها أبو الحسن ابن مهدى فى علة [١٣ / ٢٩٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٦ / ١٩٥]، وقال الثانى: «وهذا الحديث ضعيف عن هشام بن عروة، ويعرف بالطفاوى عن هشام، وما رواه عن هشام غير الطفاوى» لعله يعنى بهذا السياق عنده. فإن لفظه هناك: (كان النبى ﷺ يغير الاسم إذا كان قبيحًا؛ ويجعله حسنًا) ومثله لفظه عند الدارقطنى أيضًا، لكن توبع الطفاوى على هذا السياق كما يأتى، فكأن أبأ أحمد الجرجانى لم يستحضر متابعة عمر بن على المقدمى للطفاوى على مثله عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

كما أخرجه فى «الكامل» [٥ / ٤٥ / ترجمة المقدمى]، ومثله أخرجه الترمذى فى «الجامع» [٢٨٣٩]، وفى «علة الكبير» [رقم ٤١٧]، كلاهما من طريق أبى بكر ابن نافع عن المقدمى عن - هشام بن عروة عن أبيه به . . . يعنى مرسلًا، وقال المقدمى مرة: عن عائشة به . . . موصولًا.

قلتُ: هكذا رواه المقدمى عن هشام موصولًا ومرسلًا، ورواه عن هشام مرة ثالثة فقال: عن أبيه عن أبى هريرة به مرفوعًا: (أن رسول الله ﷺ كان يغير الاسم القبيح إلى الاسم الحسن) فنقله إلى (مسند أبى هريرة).

٤٥٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ قَرْمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّبَاءِ، وَالْحَتْمِ، وَالْمَزْفَةِ .

= هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥ / ٤٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦ / ٢٢٩]، وفى «الأنوار» [رقم ١١٣٦]، والدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٩٧]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٧٤٦].

قال الدارقطنى: «كذا قال «عن أبى هريرة، وهو وهم من عمر بن على» يعنى المقدمى، ولعله كما قال، وقد توبع المقدمى على الوجه الأول عن عائشة به . . : تابعه محمد بن الحسن الهمدانى، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٩٥].

وقال ابن عدى عقب رواية المقدمى الماضية: «وهذا - يعنى هذا الحديث - قد اختلفوا على هشام ابن عروة - يعنى عليه فى سنده - فمنهم من أرسله، ومنهم من أوقفه، ومنهم من قال: عن عائشة، ومنهم من قال: عن أبى هريرة» .

قلتُ: والمحموظ من تلك الوجوه كلها: هو الوجه المرسل؛ فقد سئل البخارى عن هذا الحديث كما فى «علل الترمذى» [رقم ٤١٧]، فقال: «إنما يُروى هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبى ﷺ مرسلًا» وقال الدارقطنى بعد أن ساق الاختلاف فى سنده بـ «العلل» [١٣ / ٢٩٥]: «ورواه عبدة بن سليمان - واختلف عليه كما مضى - أو رواه على الوجهين مثل المقدمى - وحماذ بن سلمة عن هشام عن أبيه مرسلًا، وهو الصحيح» .

قلتُ: وهكذا رواه وكيع عن هشام عن أبيه به مرسلًا: (كان النبى ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه) أخرجه ابن أبى شيبه [٢٥٨٩٦]، ونحوه رواه ابن غير عن هشام عن أبيه به . . . عند ابن سعد فى «الطبقات» [٣ / ٥٤١].

ولعل هذا الاختلاف فى وصله وإرساله، إنما هو من هشام بن عروة نفسه، فإنه كان قد تغير حفظه بأخرة - ولم يختلط قط - كما نص عليه غير واحد من النقاد .

ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية غيرهم، كما نص عليه الإمام مالك فى «المنام»، وأقره يحيى القطان وغيره، وكذا نص عليه الإمام أحمد فيما نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل». والله المستعان .

٤٥٥٨ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت أمي تعالجني بالسمنة، تريد أن تدخلني على النبي ﷺ فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كأحسن السمنة.

٤٤٥٨ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٣٢٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢٤٦]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٢٥]، وابن منده في «معرفة الصحابة» والذهبي في «سير النبلاء» [٩ / ٢٤٨]، وغيرهم من طرق عن يونس بن بكير - وهذا في «مغازيه» - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناد على رسم الحسن؛ رجاله كلهم رجال الشيخين سوى يونس بن بكير، فقد روى له مسلم في «الشواهد» لا «الأصول»، كما يقول الذهبي في «سير النبلاء» [٩ / ٢٤٨]، وهو شيخ محدث عالم صدوق على أوهام له، ولم ينفرد به عن هشام، بل توبع عليه:

١ - تابعه محمد بن إسحاق بن يسار على نحوه . . عند أبي داود [٣٩٠٣]، والحاكم [٢ / ٢٠٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٦٥]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٥٩٩٢]، وفي «سننه» [١٤٢٤٧]، والنسائي في «الكبرى» [٦٧٢٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد» [٥ / رقم ٣٠٢٢]، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ١٥١]، وأبي الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٧٣]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن إسحاق به .

قلت: وهذا إسناد صالح لولا عنعنة ابن إسحاق؛ فقد كان «مشهور التدليس عن الضعفاء» والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما «هكذا قاله الحافظ في «طبقات المدلسين» (ص ٥١ / ١٢٥]، وقال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث يرويه يونس ابن بكير عن محمد بن إسحاق؛ وعمرو بن زياد جاء به عن إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق» .

قلت: وابن زياد هذا اتهمه ابن عدى والدارقطني وغيرهما بالوضع، وهو من رجال «اللسان» [٤ / ٣٦٤]، لكن تابعه عليه: نوح بن يزيد وعمرو بن موسى الحارثي وإسحاق بن منصور وغيرهم عن إبراهيم بن سعد به . .

وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، ومثله الذهبي في «تلخيص المستدرک» وليس كما قالوا، ولم يخرج مسلم من هذه الترجمة شيئاً في «صحيحه» وابن إسحاق قد أخرج له مسلم في «المتابعات» كما يقول الحافظ في «هدى السارى» [ص ٤٥٨]، وقد خولف فيه ابن إسحاق، =

٤٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْحَرْبُ خُدَعَةٌ».

= خالفه بعضهم؛ فرواه عن إبراهيم بن سعد على وجه غير محفوظ، كما تراه عند الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٥]، وليس بشيء.

٢- وتابعه أيضاً حماد بن سلمة على نحوه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . عند الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٦]، وفي «الأوسط» [٥/ رقم ٥٢٦٤]، بإسناد صحيح إلى الحسن بن الصباح عن زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن سلمة [بالأصل: «عن حماد بن زيد، تبعاً لما وقع في سنده عنده في «الأوسط»، وهو غلط محض، [إلا زيد بن الحباب؛ تفرد به الحسن بن الصباح]. قلت: والحسن ثقة له أو هام محتج به في «الصحيح»، وابن الحباب شيخ صدوق صالح في غير الثوري، وحماد بن سلمة شيخ الإسلام؛ فالإسناد عندي حسن مستقيم. والله المستعان.

٤٥٥٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٨٣٣]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٤]، والبخاري في «تاريخه» [٥/ ٢٦٣]- وعنده معلق- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٢٤٢]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ١٤٤٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٥٠]، والترمذي في «علله» [رقم ٣٠٩]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٢٩]، وعنه الخطابي في «غريب الحديث» [٢/ ١٦٤]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ١٣٣٠]، وغيرهم من طريق يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير عن عائشة به . . . وفي أوله قصة عند ابن الأعرابي وعنه الخطابي.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجاة» [٢/ ١٠٧]: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس محمد بن إسحاق».

قلت: أساء الشهاب التعبير، هلا قال: «ضعيف؛ لعننة ابن إسحاق؟!» ومن أدراه أن ابن إسحاق قد دلس فيه؟! ومتى كانت مطلق العننة عنواناً على التدليس، ثم إن ابن إسحاق قد صرح بالسماع عند أبي عوانة وابن الأعرابي وعنه الخطابي والبيهقي، فزالت شبهة تدليسه، فليسكن من البوصيري جأشه، وليسلم لنا بسلامة الإسناد؛ لأن من فوق ابن إسحاق كلهم ثقات مشاهير؛ ونراه يُسلم بهذا إن شاء الله، لكن أبا عبد الله الجعفي قد أبى ذلك، =

٤٥٦٠ - حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا هاشم بن القاسم، عن محمد بن مسلم ابن أبي الوضاح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: سلوا الله كل شيء حتى الشسع فإن الله إن لم ييسره لم ييسر .

= وسئل عن هذا الحديث كما في «علل الترمذی» [رقم ٣٠٩]، فقال: «روى عبد الرحمن بن بشير هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن أبي لیلی عن عائشة» .

هكذا قال، كأنه يعله بذلك، وأبو لیلی هذا هو عبد الله بن سهل الأنصاري، وروايته هذه وصلها البخاري في «تاريخه» [٢٦٣ / ٥]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٤٢ / ٣٤]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ١٤٤٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٥١]، وغيرهم من طريق سليمان بن عبد الرحمن الشامي عن عبد الرحمن بن بشير الدمشقي عن ابن إسحاق به .

قلت: عبد الرحمن بن بشير هذا مختلف فيه، وثقه ابن حبان ودحيم وغيرهما، ولم يعرفه صالح جزرة، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يروى عن ابن إسحاق غير حديث منكر» .

قلت: وهذا الطريق من روايته عن ابن إسحاق، وهو من رجال «اللسان» [٤٠٧ / ٣] .

وقد خالفه يونس بن بكير كما مضى؛ ويونس مُقَدَّم على هذا في ابن إسحاق خاصة، لكونه كان راويته؛ روى عنه «المغازي» وغير واحد من كتبه؛ نعم: قد ذكر ابن حبان في ترجمة عبد الرحمن بن بشير من ثقاته [٣٧٣ / ٨]، أنه روى «المغازي» عن ابن إسحاق أيضاً، فيحتمل أن يكون الوجهان محفوظين جميعاً عن ابن إسحاق به . . .

وهذا الوجه الثاني حسن أيضاً؛ وقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع من أبي لیلی، وأبو لیلی شيخ صدوق . وللحديث طريق آخر عن عائشة به . . . يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . لكن اختلف عليه في وصله وإرساله، والمحفوظ فيه مرسل كما بسطنا الكلام عليه في «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد» .

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث على [برقم ٢٦١، ٤٩٤]، وحديث جابر [برقم ١٨٢٦، ١٩٦٨، ٢١٢١]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٥٠٤]، وسيأتي حديث الحسن بن علي [برقم ٦٧٦٠]، وعبد الله بن سلام وغيرهما .

٤٥٦٠ - صحيح: أخرجه أحمد في «الزهد» [رقم ١١٣٨ / طبعة دار ابن رجب]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» [٣٥٤]، وغيرهما من طريقين عن هاشم بن القاسم أبي النضر عن محمد ابن مسلم بن أبي الوضاح أبي سعيد المؤدب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . =

= قلتُ: وهذا إسناد صالح، بل قوى مستقيم؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح»، وأبو سعيد المؤدب وثقة الجماعة كلهم. وانفرد البخارى وحده وقال: «فيه نظر».

ولست أدرى أيش تبيّن له من حاله. وكأنه لهذا لم يحتج به فى «صحيحه»، إنما استشهد به كما يقول المزى فى «تهذيبه» [٢٦ / ٤٥٤]، وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يهيم» كذا، والتحقيق عندى أن يقال: (ثقة ربما وهم).

وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عروة عن عائشة به مثله. . . عند البيهقى فى «الشعب» [٢ / رقم ١١١٩]، لكن الإسناد إليه فيه من لم أميز، مع تصحيف وقع فيه أيضاً، ويكفى الطريق الأول إن شاء الله.

وهذا الأثر الموقوف: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٢٢٩]، ثم قال: «رواه أبو يعلى، ورجال «الصحيح» غير محمد بن عبيد الله بن المنادى، وهو ثقة» وأقره المناوى فى «الفيض» [٤ / ١١٠]، وهذه غفلة غريبة، ومتى روى المؤلف عن عبيد الله بن المنادى وإن كان فى طبقة شيوخه؟! كأن الهيثمى وقع له فى إسناد المؤلف قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا هاشم. . .) فظن أن محمداً هذا هو ابن المنادى، بعد أن تصحف عليه اسم والده (عبد الله) إلى: (عبيد الله)، وقوى ذلك عنده؛ لما رأى المزى قد ذكر (هاشم بن القاسم) فى شيوخ (محمد بن عبيد الله بن المنادى) من «تهذيبه» [٢٦ / ٥٠ - ٥١]، وهذا كله ليس بشيء.

وشيخ المؤلف هنا (محمد بن عبد الله بن نمير) كما نسبه بالإسناد قبله؛ وهكذا أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» من طريق المؤلف به فقال: (أخبرنا أبو يعلى، حدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير، ثنا هاشم بن القاسم. . .) وذكره.

ثم رأيت الحافظ فى «المطالب» [رقم ٣٤٣٦]، قد ساق إسناد المؤلف به. . . . وفيه: (ثنا محمد ابن عبيد الله بن المنادى، . . .) ومثله عند البوصيرى فى «الإتحاف» [٦ / ١٥٨]، وهو وهم منهما بلا تردد، كأن الحافظ قد وقع له مثل ما وقع للهيثمى، وقلده فيه البوصيرى، والصواب هو ما ذكرته آنفاً.

● تنبيه مهم: هذا الأثر الموقوف: قد عزاه السيوطى فى «الجامع الصغير» [رقم ٤٧٠٨]، إلى أبى يعلى من حديث عائشة مرفوعاً، وأقره عليه المناوى فى الفيض [٤ / ١١٠]، وصحح سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ١١٩] طبعة مكتبة الشافعى، وهى غفلة منهما بلا شك. وقد تعقبهما الإمام عليها فى «الضعيفة» [٣ / ٥٤٠]. والله المستعان.

٤٥٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّيِّ، فَقَالَ: «كَمْؤُخْرَةَ الرَّحْلِ» .

٤٥٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ، حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ سَلِيمَانَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ، أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمَنٌ، فَأَرْشَدَ اللَّهُ الْأُمَّةَ، وَعَفَا عَنِ الْمُؤَدِّنِينَ» .

٤٥٦١ - صحيح: أخرجه مسلم [٥٠٠]، والنسائي [٧٤٦]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٤ / ١٩٥]، والبيهقي في «سننه» [٣٢٦٥]، وأبو عوانة [رقم ١١٠١]، والسراج في «مسنده» [١ / ١٤٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة به .

قلتُ: وللمقرئ فيه شيخ آخر؛ فرواه عن سعيد بن أبي أيوب المصري عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة به نحوه . . . عند مسلم أيضاً [٥٠٠]، وقد رواه مرة فقرن فيه بين حيوة وسعيداً كلاهما عن أبي الأسود به . . . كما ذكره أبو عوانة [عقب رقم ١١٠١] .

ثم إن المقرئ قد اضطرب في هذا الحديث بأخرة؛ فرجع عن الطريق الأول، وحدث به على الوجه الثاني عن سعيد عن أبي الأسود عن عروة به مرسلأً، ليس فيه عائشة، هكذا ذكره عنه صاحبه أبو يحيى ابن أبي مسرة المكي، وعنه أبو محمد الفاكهي في حديثه [عقب رقم ٢٣٢] . وقد أجبنا عن هذا في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . ومنها حديث أبي طلحة الماضي [برقم ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٦٤] .

٤٥٦٢ - ضعيف: أخرجه أحمد [٦ / ٦٥]، وابن حبان [١٦٧١]، وابن راهويه [١١٢٤]، والبيهقي في «سننه» [١٨٤٧، ١٨٧١]، والبخاري في «تاريخه» [١ / ٧٨]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤ / ٤٣٥]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٢٩٠]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ٢٨٢]، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه» [رقم ٣٥]، والترمذي في «علمه» [رقم ٥٦]، وأبو عمر السلمى المقرئ في «جزء من حديثه عن شيوخه» [١٧ / ضمن مجموع أجزاء حديثه] والطحاوي في «المشكل» [٥ / ١٨٩]، وابن الجوزي في «المتناهية» [١ / ٤٣٥]، =

= وغيرهم من طرق عن حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح السمان عن أبيه أبي صالح عن عائشة به .

قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول؛ أما ضَعْفُهُ: فلكون محمد بن أبي صالح هذا لم يذكره من الرواة عنه سوى اثنين، وقد قال ابن معين: «لا أعرفه» نقله عنه ابن أبي حاتم وابن عدى وغيرهما، وهو في «تاريخه» [١/ ٢٠٨ / رواية الدورى].

وقال عنه الدرقلنى: «مجهول» كما نقله عنه البرقانى فى «سؤالاته» [رقم ٤٦٧]، وذكره ابن عدى فى «الضعفاء» [٦/ ٢٣٥]، أما ابن حبان فإنه ذكره فى «الثقات» [٧/ ٤١٧]، وقال: (يخطئ).

قلتُ: الرجل مُقلٌّ جداً من الرواية، بحيث لو لم يحدث بهذا الحديث؛ لما عرفه أحد من أهل الدنيا سوى من رواه عنه، فإذا كان مع قلة حديثه جداً؛ موصوفاً بالخطأ، فهو ضعيف جزماً، لاسيما ولم يعرف فيه توثيق من معتبر، مع ما رمى به من الجهالة والضعف .

وقد أنكر ابن عدى أن يكون لأبى صالح السمان ولد يسمى: (محمدًا) وهَمَّ من جعله أخًا لسهيل بن أبى صالح وأبناء أبى صالح السمان، وهو الواهم فى ذلك . وقد رده عليه الحافظ فى «التهذيب» وقبله مغلطاي فى الإعلام [١/ ١١٢١]، وهو كما قالوا؛ ومن فوق محمد هذا فى الإسناد: ثقات معروفون .

٢- وأما كونه معلولاً: فقد خولف محمد بن أبى صالح فى سنده؛ خالفه الأعمش - واختلف عليه فى سنده - وسهيل بن أبى صالح - واختلف عليه أيضاً - وأبو إسحاق السبيعى، ثلاثتهم روه عن أبى صالح السمان فقالوا: عن أبيه هريرة به . . . ، فنقلوه إلى (مسند أبى هريرة) وهذا الوجه هو الذى رجحه أبو زرعة وأبو حاتم والدارقلنى وغيرهم، وخالفهم البخارى، وجزم بكون حديث أبى صالح عن عائشة هو الأصح، وتوسط ابن حبان وحده، وصحح الوجهين جميعاً .

■ والصواب هو: ما قاله الجماعة من كون الحديث حديث أبى صالح عن أبى هريرة؛ فهكذا رواه الأعمش وسهيل بن أبى صالح وأبو إسحاق السبيعى ثلاثتهم عن أبى صالح عن أبى هريرة به!

١- أما رواية الأعمش: فقد اختلف عليه فى سنده على ألوان غريبة، بل واختلف عليه فى =

= متنه أيضاً، وقد جزم الثورى وابن المدينى وأحمد والبيهقى وجماعة بكون الأعمش لم يسمعه من أبى صالح. ونازع فى هذا جماعة من المتأخرين، والصواب ما قاله الثورى ومن تبعه بلا ريب عندى، ومن رواه عن الأعمش وصرح فيه بسماعه من أبى صالح؛ فقد أخطأ عليه فيه، والمحفوظ أنه يرويه عن أبى صالح بواسطة مجهولة لا تُعْرَف، ثم كان يدلّسها ويُسوِّى الإسناد على عادته، وهذا الوجه عنه هو الصواب، وما عداه فخطأ وأوهام.

٢- وأما رواية سهيل بن أبى صالح: فلم يسمعه من أبيه كما جزم به البيهقى فى «سننه» وقبله قال ابن المدينى: «لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه، وإنما سمعه من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبى صالح بيقين» نقله عنه الحافظ فى «التلخيص».

قلت: وهكذا رواه روح بن القاسم ومحمد بن جعفر بن أبى كثير وغيرهما من الأثبات عن سهيل بن أبى صالح عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . .

وقد جازف من حملة على الوجهين جميعاً، وينبغى التسليم لمثل ابن المدينى فى هذه المضايق، فعاد الحديث إلى رواية الأعمش مرة أخرى، وقد عرفت ما فى روايته من الخلل.

٣- وأما رواية أبى إسحاق السبيعى: فلم يروها عنه أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط، ثم هو عريق فى التدليس، ولم يصرح فيه بسماعه من أبى صالح البتة، والأقرب أنه سمعه من الأعمش ثم دلّسه.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، ولا يصح منها شيء قط، وقد ضعف الإمام أحمد هذا الحديث كله، كما نقله عنه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩ / ٢٢٥]، ومثله فعل ابن المدينى، بل جزم بأنه لا يصح فى هذا الباب سوى حديث الحسن البصرى به مرسلًا. نقله عنه الترمذى فى «علله» وابن الجوزى فى «المتناهية».

ومرسل الحسن هذا: عند البيهقى فى «سننه» [١٨٧٥]، بإسناد صحيح إليه، والقول ما قاله ابن المدينى إن شاء الله؛ وهو أعلم أهل الأرض بعلى الحديث ودقائقه، لا يلحقه فى ذلك أحد قط، لا أحمد بن حنبل ولا من دونه أصلاً، كما بسطنا ذلك فى ترجمته من «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل».

وقد استوفينا الكلام على طرق الحديث وشواهد فى كتابنا (غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار) ولا يصح فى هذا الباب إلا مرسل الحسن كما مضى.

٤٥٦٣ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: ربما دخل علينا رسول الله ﷺ فقال لنا: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» فنقول: لا، فيقول: «إِنِّي إِذَا صَائِمٌ»، قالت: ودخل علينا مرة، فقلنا له: أهدي لنا حيساً، فخبأنا لك منه، فقال: «هَلُمُّوهُ، فَإِنِّي قَدْ كُنْتُ صَائِمًا»، قالت: فأكل.

٤٥٦٣ - حسن: أخرجه مسلم [١١٥٤]، وأبو داود [٢٤٥٥]، والترمذى [٧٣٣]، [٧٣٤]، والنسائى [٢٣٢٥]، [٢٣٢٦]، [٢٣٢٧]، [٢٣٢٨]، وأحمد [٦/٤٩]، [٥٩]، [٢٠٧]، وابن خزيمة [٢١٤١]، [٢١٤٣]، وابن حبان [٣٦٢٨]، [٣٦٢٩]، [٣٦٣٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/١٧٥] و[٢/١٧٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/رقم ٧٣٦٤]، وابن راهويه [١٠٢٣]، والحميدى [١٩٠]، [١٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٠٢]، [٧٧٠٣]، [٧٧٠٤]، [٨١٢٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٥٧٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٧٨]، [٢٢٧٩]، [٢٢٨٠]، [٢٢٨١]، [٢٢٨٢]، وغيرها من طرق عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشى عن عائشة بنت طلحة [وقرن معها «مجاهد» عند الطبرانى، وفى رواية للنسائى]، عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . ولفظ الطحاوى: (كان نبى الله ﷺ يحب طعاماً، فجاء يوماً فقال: هل عندكم من ذلك الطعام؟! فقلت: لا، قال: فإنى صائم). . . قال الترمذى: «هذا حديث حسن» وقال الدارقطنى: «هذا إسناد صحيح».

قلت: وقول الترمذى عندى أولى؛ لكون طلحة بن يحيى مختلفاً فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، وهو عندى حسن الحديث ما لم يخالف من هو أوثق معه؛ أو يأت بما يُنكر عليه، واحتجاج مسلم به يقويه، وقد جازف ابن عبد البر حيث قال فى «التمهيد» [١٢/٧٩]، بعد أن ساق الحديث: «طلحة بن يحيى انفرد بهذا الحديث، وما انفرد به فليس بحجة عند جميعهم لضعفه».

قلت: وهذا من مبالغاته المعروفة، وطلحة هذا مع تضعيف من ضعفه: فقد وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبه وأحمد والدارقطنى وابن حبان وغيرهم؛ ومشاه أبو زرعة وصاحبه والنسائى وغيرهم؛ فمن لأبى عمر النمرى دعواه: أن ما انفرد به طلحة ليس بحجة عند جميعهم، وأى جمع يعنى؟! هلا قال: جمع المالكية؟! =

٤٥٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَذْهَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ حِينَ، قَالَ اللَّهُ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٢-٣، والصف: ٩]» أَنْ ذَلِكَ تَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَقْبِضُ رُوحَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَبْقَى الْآخَرُونَ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى دِينِ آبَائِهِمْ».

= وابن عبد البر إذا جاء دوره في الانتصار لمذهب مالك - غالباً - يقع في الشطط مع خصومه، وتراه يحكى تلك الاتفاقات والإجماعات التي من قبيل: المنخقة والموقوذة والمتردية، سامحه الله. وهو أنقد للحديث، وأقعد بعلمه من صاحبه أبي محمد الفارسي، ونفسه كثيراً ما يحاكي أنفاس المتقدمين من حذاق هذا الفن، هذا مع كونه لم يغادر الأندلس إلى بلاد الشرق للرحلة في طلب الحديث وعلومه، وإنما اكتفى بأبي عمر الطلمنكي وأبي محمد ابن عبد المؤمن وخلف بن القاسم الحافظ وغيرهم ممن نهلوا من معارف أهل المشرق؛ وعادوا إلى الأندلس بمسموعات لم تكتحل عين أهل المغرب بمثلها قط، ورحم الله الجميع.

وعود على بدء فنقول: لكن قد اختلف في سنده على طلحة بن يحيى، بل وفي متنه أيضاً، كما بسطنا ذلك في «غرس الأشجار».

٤٥٦٤ - قوى: أخرجه مسلم [٢٩٠٧]، والحاكم [٤/ ٤٩٤، ٥٩٢]، والبيهقي في «سننه» [١٨٤٠١]، والطبري في «تفسيره» [١٢/ ٨٣]، والبغوي في «تفسيره» [٤/ ٤٠] طبعة دار طيبة، وفي «شرح السنة» [٧/ ٣٩٧]، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» [٤/ رقم ٤٢٦]، وغيرهم من طرق عن عبد الحميد بن جعفر عن الأسود بن العلاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة به نحوه... .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: ووهم الوهم الفاحش في استدراكه؛ لأنه في صلب «مسلم».

٤٥٦٥- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا أبو أسامة، قال: حَدَّثَنَا عبيد الله، أَخْبَرَنِي محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة، قالت: فقدت النبي ﷺ ذات ليلة من الفراش، فالتمسته بيدي، فوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عِقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ».

٤٥٦٦- حَدَّثَنَا هديبة بن خالد، حَدَّثَنَا همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي

٤٥٦٥- صحيح: أخرجه مسلم [٤٨٦]، وأبو داود [٨٧٩]، والنسائي [١٦٩، ١١٠٠]، وابن ماجه [٣٨٤١]، وأحمد [٦ / ٢٠١]، وابن خزيمة [٦٥٥، ٦٧١]، وابن حبان [١٩٣٢]، والدارقطني في «سننه» [١ / ١٤٣]، وابن راهويه [٥٤٤]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٨]، وأبو عوانة [رقم ١٤٤٣، ١٤٩٨]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢٢٦ / مختصره]، والسراج في «مسنده» [١ / ١٣٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣ / ٣٤٩]، والحافظ في «الأمالى» المطلقة [ص ١٢٣]، وغيرهم من طريقين عن عبيد الله بن عمر العمرى عن محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة به.

قلت: واختلف في سنده على عبيد الله العمرى، كما ذكرناه في «غرس الأشجار» وهذا الوجه هو المحفوظ منه. وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... قد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار».

٤٥٦٦- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ١٤٥، ١٦٠]، والحاكم [١ / ٦٧] و[٤ / ٤٢٥]، والنسائي في «الكبرى» [٦٣٥٠]، وابن راهويه [٨٦٣]، والبيهقي في «الشعب» [٦ / رقم ٩٠١٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣ / ١٢٨]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١ / ١٤]، [١٥]، والخراطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٠٩]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٢ / ١٠١]، والطحاوى في «المشكل» [٥ / ١٨٦-١٨٧]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن شيبة الخضرى عن عروة بن الزبير عن عائشة به... وهو عند النسائي مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط: (لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له).

طلحة، عن شيبة الخضري، أنه شهد عروة، يحدث عمر بن عبد العزيز، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «ثَلَاثٌ أُحْلِفُ عَلَيْهِنَّ: لَا يَجْعَلُ اللَّهُ مِنْ لُهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَسِهَامُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّوْمُ، وَالصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ؛ لَا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَبْدًا فَيَوْلِيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَاءَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا لَمْ أَخْفَ أَنْ آتَمَ، لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ»، فقال عمر بن عبد العزيز: إذا سمعتم مثل هذا من مثل عروة، فاحفظوه .

= قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه المزى أيضاً في «تهذيبه» [١٢ / ٦١٠]، وقال المنذرى في «الترغيب» [١ / ١٤٩]: «رواه أحمد بإسناد جيد» وتابعه عليه البوصيري في «الإتحاف» [١ / ١٤، ١١٥]، ونحوهما قال الهيثمي في «المجمع» [١ / ١٩٠]: «رواه أحمد ورجاله ثقات، ورواه أبو يعلى أيضاً» .

وليس كما قالوا جميعاً، وقبلهم جازف صاحب «المستدرک» وقال: «هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ثم زعم أن البخاري قد أخرج لـ (شيبة الخضري)، وتعقبه الذهبي في «التلخيص» قائلًا: «ما خرج له يعني شيبة الحضرمي - سوى النسائي هذا الحديث، وفيه جهالة» .

قلتُ: هو كما قال، فذا شيخ مجهول الحال، لم يرو عنه سوى إسحاق بن أبي طلحة وحده في حضرة عمر بن عبد العزيز، وما وثقه معتبر، ويقال له أيضاً: «شيبة الحضرمي»، كما وقع عند الحاكم والبيهقي وابن عبد البر، ورواية لأحمد، وبهذا الاسم: ذكره ابن حبان في «الثقات» [٦ / ٤٤٥]، على عادته في توثيق هذا الضرب من أعمار التابعين، وبه أعله المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١ / ٩٤٦ / طبعة مكتبة الشافعي]، وقال: (فيه جهالة) ثم جازف الرجل، وقال في الفيض [٣ / ٢٩٧]: «وفيه همام بن يحيى» أوردته الذهبي في «الضعفاء» وقال: من رجال «الصحيحين»، لكن كان القطان لا يرضى حفظه» .

قلتُ: أساء المناوي جداً في زيادته هذا الإعلال، وهمام على ما قيل فيه؛ إلا أنه لا يزال ثبُتاً في كل المشايخ كما قاله الإمام أحمد، وقد وثقوه واحتجوا به جميعاً في «المسانيد» و«الصحاح» و«السنن» وهو الحافظ المأمون محدث البصرة؛ ومعلوم تعنت يحيى القطان البتة، وقد قال صاحبه ابن مهدي: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم، ولا مجالسة» =

= نعم: كان همام يغلط إذا حدث من حفظه، وكتابه أصح؛ وهو الشيخ الوحيد الذي حديثه الأخير أصلح من حديثه القديم؛ لكونه كان لا يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه؛ فكان يعتمد على حفظه والحفظ خوان، فتكلم فيه من تكلم لأجل هذا، ثم إنه عاد إلى كتبه بأخرة؛ وكان لا يحدث إلا منها، حكاه عنه الحافظ في «التهذيب» [١١ / ٧٠]، ثم قال: (وهذا يقتضى أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل).

قلت: والحاصل: أن حديثه كله على السلامة ما لم يخالف من هو أثبت منه في بعض شيوخه - مع تعذر الجمع - أو يأت بما ينكره عليه بعض أئمة القوم، فهنا يرد ما انفرد به؛ وأين لعبد الرؤوف المناوى علم بهذا كله، أما كان يحسن به السكوت عن الإعلال بما يجلب له اللوم؟! ويكفى الحديث علة: وجود شيبة الخضرى فيه كما مضى، على أنى وجدت همام بن يحيى قد توبع عليه عن إسحاق بن أبي طلحة به مثله . . . ، عند الخرائطى في «مكارم الأخلاق» [عقب ٤٠٩]، لولا أن الإسناد إلى المتابع لا يثبت.

لكن للحديث طريق آخر عن عائشة به . . . يرويه أبو بكر الطلحى عن الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني عن أبي مسعود عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة مرفوعاً به نحوه . . . .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ٢٦٨]، وأورده في ترجمة (الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني) المعروف بابن (بوية) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقبله ترجمه أبو الشيخ في «الطبقات» [٤ / ١٥٣]، ولم يذكر فيه شيئاً، وباقي رجاله ثقات مشاهير؛ وأبو بكر الطلحى هو (عبد الله بن يحيى بن معاوية) الثقة الكوفى؛ وأبو مسعود هو بن الفرات الحافظ الحججة؛ والمحفوظ عن عبد الرزاق في هذا الحديث: هو أن يرويه عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعن أبيه به نحوه موقوفاً عليه.

هكذا أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [٢٠٣١٨]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٩ / رقم ٨٧٩٩]، والبيهقى في «الشعب» [٦ / رقم ٩٠١٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [١ / ١٣٧]، والبعغوى في «شرح السنة» [٦ / ٣٠٤]، وغيرهم وهذا سنده منقطع، وله طرق أخرى عن ابن مسعود به موقوفاً عليه نحوه . . . وكلها منقطعة أيضاً، على ما فى بعض أسانيدنا من ضعف، لكن صح الحديث من رواية ابن مسعود به مرفوعاً مثل لفظ المؤلف سواء، =

٤٥٦٧- قَالَ إِسْحَاقُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ .

٤٥٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنِيبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ» .

= فقال إسحاق بن أبي طلحة عقب روايته حديث عائشة عند المؤلف: (وحدثني عبد الله بن عتبة ابن مسعود عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بمثله) وهو الآتي [برقم ٤٥٦٧].

وهذا إسناد صحيح مستقيم حجة، ورواية عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ثابتة في (صحيح مسلم) وهو تابعي كبير ثقة جليل. وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد لا يصح منها شيء قط.

٤٥٦٧- صحيح: انظر قبله.

٤٥٦٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٩١٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٩١٨]، والمزني في «تهذيبه» [١٦/١٧٧]، وغيرهم من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن عبد الله بن المنيب المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وزاد أبو داود والمزني: (فإذا سلم عليه ثلاث مرات، كل ذلك لا يرد عليه؛ فقد باء بإثمه) وهذا رواية للمؤلف تأتي [برقم ٤٥٨٣]. قلت: وهذا إسناد حسن؛ وابن عثمة وثقه ابن حبان إلا أنه قال: «ربما أخطأ» وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» وقال أبو زرعة: «لا بأس به» وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق» ومثله قال الحافظ في «التقريب» وزاد: «يخطئ» كذا، والصواب أن يقول: «ربما أخطأ».

وشيخه ابن المنيب قال عنه النسائي: «ليس به بأس» وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥٥/٧]، ووثقه (عبد الله بن الحسن الهسنجاني) كما نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٥/١٥٢]، وقد روى عنه جماعة من الثقات الكبار؛ فأرجو أن يكون محتملاً لمثل التفرد عن هشام ابن عروة، وقد رواه بعض الضعفاء عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله دون الزيادة، لكنه زاد فيه زيادة أخرى منكراً، فراجع الكلام عليه في «الضعيفة» [١١٩/٩].

وقد رأيت الحافظ العراقي في «المغني» [٢/٢٠٥]، قد عزا حديث عائشة إلى أبي داود بإسناد =

٤٥٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السُّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرَضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَفِي الْحَبَّةِ السُّودَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ»، قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: «المَوْتُ».

= صحيح، وللحديث شواهد - دون الزيادة- عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث سعد ابن أبي وقاص [برقم ٧٢٠]، وحديث أنس [برقم ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٦١٢]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤٥٦٩- صحيح: أخرجه أحمد [١٤٦ / ٦]، والدارمي [٦٨٤]، وابن أبي شيبة [١٧٩٢]، وابن راهويه [٩٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٣٥ / ١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨ / ٣٠١]، والحافظ فى «التعليق» [١٦٥ / ٣]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وهو عند الدارمي وابن أبى شيبة وابن عبد البر: بشطره الأول فقط، . . . قال ابن عبد البر: «هذا الإسناد حسن وإن لم يكن بالقوى».

قلت: كأنه يريد بحسنه: مجيئه من غير وجه عن عائشة، يعنى أنه حسن لغيره، لكن يشكل عليه تعليقه حسنه بهذا الإسناد بخصوصه دون المتن، فما أدرى ما هذا! متى كان الإسناد الواحد يحتمل الوصف بالصحة والضعف معاً؟! .

ثم نظرت: فرأيت لهذا الكلام تأويلاً محتملاً؛ وهو أن يكون الإسناد حسناً بالفعل؛ إلا أنه ليس فى درجة القوى الصحيح، ويدل عليه قوله: (وإن لم يكن بالقوى) فلم ينف عنه مطلق القوة أصلاً، وثم فرق ظاهر بين قولهم: (ليس بالقوى) وقولهم: (ليس بقوى) فإن صح هذا التأويل، وكان هو مراد ابن عبد البر من قولته الماضية؛ فلننا نوافقه عليه؛ لأن إبراهيم بن أبى حبيبة هذا ضعيف على التحقيق، بل تركه الدارقطنى وغيره، وقال البخارى: «منكر الحديث» وقد تفرد به عن داود بن حصين، وقد قال ابن عدى فى ترجمة داود من «الكامل» [٩٢ / ٣]: «وداود هذا له حديث صالح إذا روى عنه ثقة، فهو صحيح الرواية؛ إلا أنه يروى عنه ضعيف؛ فيكون البلاء منهم لا منه؛ مثل: ابن أبى حبيبة هذا . . .».

قلت: وداود هذا كما قال ابن عدى؛ اللهم إلا أن روايته عن عكرمة خاصة قد تكلم فيها غير =

٤٥٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: بَعَثَنِي عَدِيُّ بْنُ عَدِيٍّ، إِلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، أَسْأَلُهَا عَنْ أَشْيَاءَ كَانَتْ تَرْوِيهَا، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ».

٤٥٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ

= واحد من الأئمة، ولم ينفرد به عن القاسم، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن أبي عتيق من رواية سليمان بن بلال عنه عن القاسم عن عائشة به بالشرط الأول منه فقط، أخرجه البيهقي في «سننه» [١٣٧].

وتابع عليه سليمان بن بلال: تابعه داود بن الزبرقان على مثله عن ابن أبي عتيق . . . . به، كما ذكره الدارقطني في «علله» [١٤ / ١٩٤]، ثم قال: «وليس هو بمحفوظ» يعني ليس ذكر القاسم في هذا الطريق محفوظاً؛ لأن الجماعة قد رووه عن ابن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة به . . . . كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٩١٦]، وهذا هو الصواب كما يأتي.

وقد روى من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي عتيق عن القاسم أيضاً عن عائشة به . . . . كما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٧ / ٩٤]، وليس يصح ذا، والمحفوظ عن ابن إسحاق هو روايته عن ابن أبي عتيق عن عائشة به . . . . كما يأتي [برقم ٤٥٩٨]، وهو بشرطه الأول فقط، ولهذا الشرط طرق أخرى عن عائشة به مثله . . . .

وهو حديث صحيح ثابت. وقد استقصينا طرقه والاختلاف في أسانيده بكتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وللشرط الثاني: طريق آخر صحيح عن عائشة به . . . . عند البخاري [٥٣٦٣]، وابن ماجه [٣٤٤٩]، وجماعة؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . . ولهذا الشرط شواهد عن جماعة من الصحابة . . . . يأتي منها حديث أبي هريرة [برقم ٥٨٤٢]، [٥٩١٨، ٥٩٦٣، ٥٦١٢].

٤٥٧٠ - ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤٤].

٤٥٧١ - حسن: أخرجه أبو داود [٣٢٢٠]، والحاكم [١ / ٥٢٤]، وعنه البيهقي في «سننه» [٦٥٤٩]، وابن سعد في «الطبقات» [٣ / ٢٠٩-٢١٠]، والمزى في «تهذيبه» [٢٢ / ١٥٨]، والطبري في «تاريخه» [٢ / ٣٤٩]، والخطابي في «غريب الحديث» [١ / ٦٣٥-٦٣٦]، =

عثمان بن هانئ، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قال: قلت لها: يا أمه أكشفي لى عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه، فكشفت عن ثلاثة قبور، لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء، فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتفى النبي ﷺ، وعمر رأسه عند رجلى النبي ﷺ.

٤٥٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ هَاجَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، وَعَامِرُ بْنُ فِهْرَةَ، وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي الدَّيْلَمِ مُشْرِكٌ كَانَ دَلِيلَهُمْ.

= والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٨١١، ١٨١٢]، وأبو محمد الفارسى فى «المحلى» [٥/ ١٣٤]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٢٢٢٩]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [٣/ ٩٤٤- ٩٤٥]، والبيهقى أيضاً فى «الدلائل» [رقم ٣٢٣٨]، وغيرهم من طرقه عن محمد بن إسماعيل ابن أبى فديك عن عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد عن عائشة به... نحوه... وليس عند أبى داود والخطابى: قول القاسم: (فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً... إلخ). قال ابن الملقن فى «البدر المنير» [٥/ ٣١٩]: (هذا الحديث صحيح؛ رواه أبو داود والحاكم فى «مستدرکه» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

قلت: بل ليس بصحيح إن شاء الله؛ ومداره على (عمرو بن عثمان بن هانئ) ولم يوثقه معتبر، وقال الحافظ فى «التقريب»: «مستور» لكن رأيت ابن حبان قد ذكره فى «ثقافته» [٨/ ٤٧٨]، واحتج به فى موضع من «صحيحه» [١/ ٥٢٦ / رقم ٢٩٠ / الإحسان]، وروى عنه جماعة أيضاً من المدنيين، وحديثه هذا صححه الحاكم وغيره كما مضى، وكذا أشار البيهقى إلى صحته فى «سننه» [٤/ ٣]، ومثله البغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٠٣].

ورأيت المناوى قد صححه أيضاً فى «الفيض» [٤/ ١١٦]، وسكت عنه الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٢٥٧]، و[٧/ ٣٨]، فأرجو أن يكون هذا الحديث ثابتاً إن شاء الله. وأنا مما أستخير الله فيه. وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٥٧٢ - صحيح: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٠٩]، وفى «معرفة الصحابة» [رقم ٤٥٩٦]، من طريق ابن نمير، عن يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد حسن صالح؛ وقد توبع هشام بن عروة على نحوه فى سياق طويل: =

٤٥٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ،  
عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَأُمَّ سَلَمَةَ، أَيَّ الْعَمَلِ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟  
قَالَتَا: مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ قَلَّ .

٤٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا خِلَادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ أَبِي  
مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَفْتُ أَنْ أَكُونَ أَمْرَ فَيْ بَشَىءٍ، فَخَيْرَنِي، فَقُلْتُ: هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَحَدٍ  
قَبْلِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَإِنِّي قَدْ اخْتَرْتُكَ، وَخَيْرَ نِسَاءِ كَلْبَنٍ، فَاخْتَرَنِي، فَلَمْ يَعْذَهُ شَيْئًا .

= تابعه الزهري عند البخارى [٢١٤٤، ٢١٤٥، ٣٦٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١٤٢٣]، وفى  
«الدلائل» [رقم ٧٢٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧ / ٤، ٥، ٦، ٧]، وفى «الأنوار» [رقم  
٧٩٨]، وجماعة كثيرة. وهو عند جماعة كثيرة أيضاً، ولكن دون موضع الشاهد هنا، وهو فى  
سياق قصة الهجرة؛ فانظر الماضى [برقم ٤٥٤٨]. واللّه المستعان.

٤٥٧٣ - صحيح: أخرجه الترمذى [٢٨٥٦]، وفى «الشمائل» [رقم ٣١٢]، وأحمد [٦/  
٣٢، ٢٨٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٨٥]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل  
عن الأعمش عن أبى صالح عن عائشة وأم سلمة به . .  
قال الترمذى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» وقال ابن عساكر: «هذا حديث حسن  
غريب».

قلت: بل هذا حديث صحيح غريب؛ وغرابته كامنة فى كونه لا يُعرف إلا من هذا الوجه من  
حديث الأعمش عن أبى صالح، وله طرق أخرى بعضها عن عائشة به نحوه . . . منها الآتى  
[برقم ٤٧٨٨]، ومضى منها [رقم ٤٥٣٣]، وبعضها عن أم سلمة به نحوه . . . يأتى منها  
[برقم ٦٩٦٩].

٤٥٧٤ - صحيح: مضى الكلام على هذا الطريق [برقم ٤٣٧٢]، ولفظه هناك مختصراً بنحوه . . .  
وسنده هنا ضعيف؛ لضعف قائد الأعمش، وهو (عبيد الله بن سعيد أبو مسلم) وهو من رجال  
«التهذيب» لكنه لم ينفرد به، بل توبع على أصله عن الأعمش كما مضى [برقم ٤٣٧٢]، وتوبع  
الأعمش على نحوه أيضاً؛ وللأعمش فيه إسناد آخر مضى [برقم ٤٣٧١]، وقد استوفينا تخريج  
طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٥٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ،  
عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خَفَافٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ الْخِرَاجُ  
بِالضَّمَانِ .

٤٥٧٦- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شُرُوسِ الْحَلْبِيِّ،  
عَنْ ابْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، التَّزَمَ عَلِيًّا وَقَبْلَهُ، وَيَقُولُ:  
«بِأَبِي الْوَحِيدِ الشَّهِيدِ! بِأَبِي الْوَحِيدِ الشَّهِيدِ» .

٤٥٧٥- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٧] .

٤٥٧٦- منكر: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢ / ٥٤٩]، من طريق المؤلف به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٩ / ١٨٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه» .

قلت: هذا حسب علمه واطلاعه، وإلا فرجاله كلهم مترجمون:

١- فسويد بن سعيد: هو الحدثناني الشيخ المحدث الصدوق؛ لولا أن حديثه قد فسد، فإنه قد  
تغير بأخرة حتى صار يتلقن، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه .

٢- ومحمد بن عبد الرحمن بن شروس: يقول عنه الإمام في «الضعيفة» [١٠ / ٤٨٦-٤٨٧]:

«وابن شروس: كأنه مجهول، فإنني لم أجده إلا في هذا الإسناد، وبه ذكره ابن أبي حاتم فقال  
[٤ / ٨ / ١]: «محمد بن عبد الرحيم بن شروس الصنعاني، روى عن عمر بن مينا عن أبيه عن  
عائشة، روى عنه سويد بن سعيد، ولم يذكره الذهبي ولا العسقلاني، وهو مما ينبغي أن  
يستدرك عليهما» .

قلت: بل لا ينبغي أن يستدرك إلا على العجلي وابن شاهين وابن خلفون وابن قطلوبغا وغيرهم  
من ألف في «الثقات»؛ لأن الرجل ثقة عالم مشهور أحد رواة «موطأ مالك» عنه، أورده ابن  
حبان في «الثقات» [٩ / ٧٦]، وقال: «من أهل صنعاء؛ يروى عن مالك بن أنس؛ روى عنه  
أهل اليمن . . .» ثم ساق له بإسناده أثراً عن مالك، لكن سمي ابن حبان أباه: (عبد الرحيم)  
بدل: (عبد الرحمن) ولعله تصحف عليه أو وهم فيه، وربما كان ذلك خطأ من الناسخ؛ لأن  
جماعة قد ترجموه باسم: (محمد بن عبد الرحمن) منهم الخليلي في «الإرشاد» [١ / ٢٧٩ /  
انتقاء السلفي]، وقال: «ثقة، وفي «موطأه» عن مالك أحاديث ليست في غيره» .

قلت: وهكذا وقع اسمه في جملة أسانيد أخبار قد رواها عند جماعة، وانفرد القاضي عياض =

٤٥٧٧- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ إِذَا أُرِدْتُ أَنْ أَفْرُقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، صَدَعْتُ الْفُرْقَ مِنْ يَافُوخِهِ، وَأَرْسَلْتُ نَاصِيَتَهُ بَيْنَ كَتْفَيْهِ.

= وحده، وترجمه في «المدارك» [١/ ٤٦٤]، ضمن أصحاب الإمام مالك، وترجمته له حسنة صالحة، تنفى عنه الجهالة رأساً، فكيف وقد انضاف إليها توثيق من وثقه؟! لكن سماه عياض: (محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس) فإن صح هذا، فيكون محمد هذا قد شهر بالانتساب إلى جده (عبد الرحيم)، وقد روى عنه جماعة مشاهير من أهل اليمن.

والعجب من قول الإمام عنه: «لم أجده إلا في هذا الإسناد» مع كونه وقع في إسناد حديث عند الطبراني في «الأوسط» وأورده الإمام في المجلد الأول من «الضعيفة» [١/ ٥٨١ / رقم ٤٠٤]، وقال هناك: «وابن شروس لم أعرفه، ثم رأيت في «الجرح والتعديل» [٨/ ٨]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول».

قلت: فكان الأمد قد طال عليه؛ فنسى ما سطرته يده في هذا الموضوع، والرجل ثقة على كل حال.

٣- وابن مينا: هو عمر بن مينا: كما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة ابن شروس من «الجرح» [٨/ ٨]، كما مضى، وترجمه في [٦/ ١٣٥]، وقال: «روى عن أبيه، روى عنه محمد بن عبد الرحيم الصنعاني، سألت أبي عنه، فقال: مجهول» وعنه نقله الذهبي في ترجمته من «الميزان» [٣/ ٢٢٦]، وساق له الحافظ حديثاً منكراً في «اللسان» [٤/ ٣٣٥]، لكنه من روايته عن أبيه، وأبوه لا أراه يكون إلا:

٤- مينا بن أبي مينا الزهري القرشي: فقد نص المزي في ترجمته من «تهذيبه» [٢٩/ ٢٤٦]، على روايته عن عائشة، وهو شيخ هالك، قال النسائي وابن معين: «ليس بثقة» وقال يعقوب الفسوي: «غير ثقة ولا مأمون؛ يجب ألا يكتب حديثه» وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير لا يعبأ بحديثه، كان يكذب».

قلت: وضعفه سائر النقاد، اللهم إلا أن ابن حبان شذ وذكره في «الثقات»، وأغرب الحاكم جداً، فزعم أن له صحبة وسماعاً، وهو من رجال الترمذي وحده، لكن ينقدح في نفسه أنه غير المراد في إسناد هذا الحديث، كأنه مينا آخر، والحديث منكر المتن والإسناد على كل حال.

٤٥٧٧- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤١٣].

٤٥٧٨ - حدثنا جعفر بن مهران ، حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة قالت لما نزلت : ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِيَ النَّعْمَةِ وَمَهَلْهُمُ قَلِيلًا ﴾ [المزمل : ١١] ، قال : لم يكن إلا يسيراً حتى كانت وقعة بدر .

٤٥٧٨ - حسن : أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٩٦١] ، من طريق يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة به نحوه . قلت : وهذا إسناد حسن ، وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند البيهقي ؛ فزالت شبهة تدليسه ، وبهذا يُردُّ على البوصيري قوله في «الإتحاف» [٦ / ٩٨] : «هذا إسناد ضعيف ؛ لتدليس ابن إسحاق» .

كذا قال ، وقد كرر الرجل تلك العبارة كثيراً في جملة أحاديث يرويها ابن إسحاق بالنعنة ، وهو غالط في ذلك لا محالة ؛ لأن عدم تصريح المدلس في رواية بالسماع من شيخه ؛ لا يدل ذلك على كونه قد دلس فيها ، وإنما ذلك قرينة وحسب ، فالصواب أن يقال : (هذا إسناد ضعيف ؛ لعدم تصريح فلان بالسماع) إذ ليس في عدم ذكره السماع ؛ ما يوجب تدليسه ، وربما يكون قد صرح بالسماع في طريق آخر عنه ؛ مثل هذا الحديث ؛ فإن ابن إسحاق عنعه عند المؤلف ؛ وجوده عند البيهقي كما مضى . فافهم هذه الدقائق ؛ فإن البوصيري لم يكن من أحلاس هذا الفن ، أما صاحبه الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [٧ / ٢٧٥] : «رواه أبو يعلى ، وفيه جعفر بن مهران ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيهما ضَعْفٌ ، وقد وثَّقا» .

قلتُ : ما لابن عقيل وهذا الحديث؟! كأنه تصحف عليه (عبد الله بن الزبير) بـ (عبد الله بن محمد بن عقيل) وأوهام الهيثمي في «المجمع» يضيق بها الصدر أحياناً .

أما جعفر بن مهران : فذكره ابن حبان في «الثقات» [٨ / ١٦٠-١٦١] ، وقال : (حدثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى . . .) وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد جداً ؛ وقد روى عنه أبو زرعة الرازي ، وهو لا يروى إلا عن ثقة عنده كما نص عليه الحافظ في ترجمة (داود بن حماد بن فرافصة) من «اللسان» [٢ / ٤١٦] ، وكذا روى عنه عبد الله بن الإمام أحمد ، وهو كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه ، كما نص عليه الحافظ في ترجمة (إبراهيم بن عبد الله بن بشار) من «التعجيل» [ص ١٨] ، وروى عنه جماعة من الثقات غيرهما ؛ ولم يتكلم فيه أحد بشيء ، =

= اللهم إلا أن الذهبى جازف وأورده في «الميزان» [٤١٨ / ١]، لكونه غلط في إسناد حديث، فكان ماذا؟! ولو فتحنا هذا الباب؛ لما سلم معنا أحد قط! لا من المتقدمين ولا من المتأخرين! والعجب أن الذهبى قد قرر ذلك في مواضع من كتبه، فسبحان من لا يسهو! ومن فوق جعفر بن مهران عند المؤلف: ثقات مشاهير؛ سوى ابن إسحاق فهو صدوق إمام؛ ولهذا حسناً الحديث دون تصحيحه. لكن اختلف في سنده على ابن إسحاق؛ فرواه عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ويونس بن بكير على الوجه الماضى؛ وخالفهما: ابن عليه ويعلى بن عبيد، فروياه عن ابن إسحاق بالعنعنة عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عائشة به . . .

هكذا زاد فيه واسطة بين (عباد بن عبد الله بن الزبير) و(عائشة) ورواية ابن عليه عند الطبرى في «تفسيره» [٢٣ / ٦٩٠]، بإسناد صحيح إليه؛ ورواية يعلى بن عبيد عند الحاكم [٤ / ٦٣٦]، بإسناد ثابت إليه أيضاً؛ وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وليس كما قال؛ لأن يحيى بن عباد لم يخرج له مسلم شيئاً، وابن إسحاق قد أخرج له مسلم في المتابعات كما يقول الحافظ في «هدى السارى» [ص ٤٥٨]، ثم هو قد عنعنه عنده، كل هذا مع الاختلاف في سنده، ويشبه عندى: أن يكون زيادة ابن الزبير في سنده خطأ من الناسخ، وإسناد الطبرى يدل عليه، فوقع عنده: (عن محمد بن إسحاق، عن ابن عباد، عن أبيه عن عباد، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة) هكذا: بتكرير: (عن عباد) بين (عن أبيه) و(عبد الله بن الزبير) وهذا خطأ واضح لا يكون إلا زيادة مقحمة من الناسخ سهواً، وكأن أصل الإسناد كان هكذا: (عن ابن عباد عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة به . . .) وهذا عندى قريب جداً.

وأما إسناد الحاكم فهو هكذا: (عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عائشة) كذا، وأرى (عن) بين: (عن أبيه) و(عبد الله بن الزبير) محرفة من (ابن)، ويكون صواب الإسناد: (عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه ابن عبد الله بن الزبير عن عائشة به . . .) وهذا الاحتمال عندى: أقرب من دعوى الاختلاف في سنده على ابن إسحاق، ومن وقف على تلك التصحيفات والتحريفات الواقعة في أسانيد (مستدرک الحاكم) الطبعة العلمية/ وأسانيد «تفسير الطبرى»/ طبعة الرسالة/ الأجزاء غير المحققة بقلم محمود شاكر وأخيه) تبين له قوة احتمال ما ذكرناه آنفاً، هذا ما عندى. والله المستعان.

٤٥٧٩- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَقِيعِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ فَوَجَدَنِي وَأَنَا أَجِدُ صَدَاعًا فِي رَأْسِي، وَأَنَا أَقُولُ: وَارَأْسَاهُ! قَالَ: «بَلْ أَنَا وَاللَّهِ يَا عَائِشَةُ، وَارَأْسَاهُ!» ثُمَّ قَالَ: «وَمَا يَضُرُّكَ لَوْ مِتُّ قَبْلِي، فَقُمْتُ عَلَيْكَ فَكَفَنْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ، وَدَفَنْتُكَ؟!» قَالَتْ: وَاللَّهِ لَكَأَنِّي بَكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ قَد رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي فَأَعْرَسْتُ فِيهِ بَعْضَ نِسَائِكَ! قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَتَتَأَمَّرُ بِهِ وَجَعَهُ حَتَّى اسْتَعْرَبَهُ وَهُوَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَدَعَا نِسَاءَهُ، فَسَأَلَهُنَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي، فَأْذَنَ لَهُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَمْشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِ، أَحَدُهُمَا، الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَرَجُلٌ آخَرٌ، تَخَطَّ قَدَمَاهُ، عَاصِبًا رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَ بَيْتِي.

قال عبید اللہ: فحدثت هذا الحديث عبد اللہ بن عباس، قال: تدرى من الرجل الآخر؟ قال: قلت: لا، قال: على. ثم غمى على رسول اللہ، واشتد به وجعه، ثم

٤٥٧٩- هذا حديث له إسنادان كلاهما يرويه محمد بن إسحاق عن الزهري به.

فالإسناد الأول: يرويه ابن إسحاق عن الزهري عن عبید اللہ بن عبد اللہ بن عتبة بن عبد اللہ بن مسعود عن عائشة به... حتى قوله: (قال محمد: ثم خرج كما حدثني أيوب بن بشير... إلخ) وكذا دون الفقرة التي فيها سؤال عبید اللہ لابن عباس.

وسند هذا الطريق حسن صالح؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى ابن إسحاق، فهو صدوق وسط غير أنه قبيح التدليس، لكنه صرح بالسماع كما ترى، وقد اختلف عليه فيه على ألوان، قد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار» والمحفوظ منها وجهان فقط، هذا اللون الماضي، ورواية من رواه عنه فقال: عن يعقوب بن عتبة عن ابن شهاب عن عبید اللہ بن عبد اللہ بن عتبة عن عائشة به... نحوه باختصار، وقد صرح ابن إسحاق بسماعه من يعقوب عند البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٠٩٦]، وفي سياقه حروف ليست في سياق المؤلف، والظاهر أن ابن إسحاق سمع هذا الحديث عن الزهري بواسطة يعقوب بن عتبة؛ ثم قابل الزهري فسمعه منه.

وقد خولف ابن إسحاق في سنده، واختلف على الزهري فيه أيضاً، وقد بسطنا ذلك كله في (باب الغسل) من «غرس الأشجار» وقد تويع ابن إسحاق على هذا الطريق عن الزهري كما يأتي في [رقم ٤٧٧٠].

أفاق، قال: «أهريقوا عليّ سبعَ قِربٍ من آبارِ شتّى حتّى أخرجَ إليّ النّاسِ، فأعهدَ إليهم»، قالت: فأقعدناه في مخضبٍ لحفصة بنت عمر، فصببنا عليه الماء حتى طفق يقول بيده: «حَسْبُكُمْ! حَسْبُكُمْ!»، قال مُحَمَّدٌ: ثم خرج - كما حدثني أيوب بن بشير - عاصباً رأسه فجلس على المنبر، فكان أول ما تكلم به، أن صلى على أصحاب أحد، فأكثر الصلاة عليهم، ثم قال: «إِنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ خَيْرُهُ اللَّهُ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَأَخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ»، قَالَ: فَفَهَمَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَبَكَى، وَعَرَفَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفْسُهُ يُرِيدُ، قَالَ: «عَلَى رِسْلِكَ يَا أَبَا بَكْرٍ! انظروا هذه الأبوابَ اللاصقةَ في المسجد، فسُدُّوها، إلا ما كان من بيتِ أبي بكرٍ، فإنّي لا أعلمُ أحدًا كان أفضلَ عندي في الصُّحبةِ منه».

= وأما الإسناد الثاني: فهو رواية ابن إسحاق عن الزهري عن أيوب بن بشير بباقي سياق القصة في آخره . . . وذلك قوله: (قال محمد: -يعني الزهري- ثم خرج -يعني رسول الله ﷺ- كما حدثني أيوب بن بشير، عاصباً رأسه . . . إلخ . . .).

قلت: وهذا إسناد مرسل، وأيوب بن بشير له رؤية، ولم تثبت له صحبة، بل عدّه الحافظ من كبار التابعين، وهو ممن روى قصة مرض النبي ﷺ ورواها الزهري عنه؛ واختلف عليه في سندها، فرواها عنه ابن إسحاق ببعضها عن أيوب به مراسلاً . . . كما هنا.

وهكذا رواه عبد الأعلى النرسي عن ابن إسحاق، وخالفه يونس بن بكير، فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن الزهري عن أيوب بن بشير عن محمد بن جعفر - وهو ابن الزبير - عن عروة ابن الزبير عن عائشة ببعض القصة موصولاً.

هكذا أخرجه المؤلف كما يأتي [٤٧٧٠]، وفي «المعجم» [رقم ٢٧٤]، هكذا رواه يونس، واختلف عليه فيه هو الآخر. والمحفوظ عنه: هو ما رواه أحمد بن عبد الجبار - وهو راوية المغازي عنه - عن يونس عن ابن إسحاق عن الزهري عن أيوب بن بشير بالقصة مراسلاً، هكذا أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» كما في «البداية والنهاية» [٢٢٨-٢٢٩].

وهذا الوجه هو المحفوظ عن ابن إسحاق أيضاً، وكذا هو المحفوظ عن الزهري عن أيوب بن بشير، كما جزم به الدارقطني في «العلل» [١٣٥/١٤]، ونحوه أبو زرعة الرازي كما في «علل ابن أبي حاتم» [برقم ٢٥٩٥]، وقد ذكرنا سائر وجوه الاختلاف في سنده على الزهري، مع طرق الحديث وشواهد في «غرس الأشجار».

٤٥٨٠ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدِ الرَّشَكِ، عَنْ مَعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ وَصَالِ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَتَعْمَلِينَ كَعَمَلِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَكَانَ عَمَلُهُ نَافِلَةً؟ ثُمَّ قَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا أَنَا فَوَاللَّهِ، مَا صَمْتُ لِيلاً قَطُّ، إِنْ لَمْ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

٤٥٨١ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدِ الرَّشَكِ، عَنْ مَعَاذَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيُّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: مَا كَانَ يَبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ صَامَ.

٤٥٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا

٤٥٨٠ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٥٠]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن عائشة به . . . نحو، دون قول عائشة: (أما أنا فوالله . . . إلخ). قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وصحح السيوطي سنده في «الخصائص الكبرى» [٢/ ٣٧٧]، وقال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٤٧٤]: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . . . وهو كما قال وزيادة».

٤٥٨١ - صحيح: أخرجه مسلم [١١٦٠]، وأبو داود [٢٤٥٣]، والترمذي [٧٦٣]، وابن ماجه [١٧٠٩]، وأحمد [٦/ ١٤٥]، وابن خزيمة [٢١٣٠]، وابن حبان [٣٦٥٤، ٣٦٥٧]، والبيهقي في «سننه» [٨٢٣١]، وفي «الشعب» [٣/ ٣٨٥٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٨٣]، وابن راهويه [١٣٩٣]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ١٥١٣]، والسلفي في «الطيوريات» [رقم ٣٥٤]، وجماعة من طريقين عن يزيد الرشك عن معاذة عن عائشة به نحوه . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». قلت: وهو كما قال.

٤٥٨٢ - صحيح: أخرجه أبو داود [٣١٤٩]، وأحمد [٣/ ١٦١]، وابن حبان [٦٦٢٦]، والنسائي في «الكبرى» [٧١١٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ١٤٠]، والخطابي في =

الأوزاعي، حدثنا الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: أدرج رسول الله ﷺ في ثوب حبرة، ثم أخرج عنه، قال القاسم: فإن بقايا ذلك الثوب لعندنا.

٤٥٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَنِيبٍ - يَعْنِي الْمَدَنِيَّ - أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَكُونُ مُسْلِمٌ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا لَقِيَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَقَدْ بَاءَ بِإِثْمِهِ مَعَ إِثْمِهِ».

٤٥٨٤ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة، أنها قالت: كان آخر كلامه كلمة سمعتها منه، وهو يقول: «بَلِ الرَّفِيقِ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ»، قالت: قلت: إذا واللَّه، لا يختارنا، وعرفت أن الذي كان يقول لنا: «إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ لَا يُقْبَضُ حَتَّى يُخَيَّرَ».

= «غريب الحديث» [١/ ١٥٩]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٢١٠]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٥٣٥]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٢١١]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة به مثله. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين كما قاله ابن كثير في «البداية» [٥/ ٢٦٢]، وقد توبع عليه الوليد بن مسلم كما ذكرناه في «غرس الأشجار». وله طريق آخر عن عائشة به في سياق طويل مضمي [برقم ٤٤٩٥].

٤٥٨٣ - حسن بهذا التمام: مضمي الكلام عليه [برقم ٤٥٦٨].

٤٥٨٤ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٤]، وابن راهوية [١١٣٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ١٨٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة به نحوه في سياق أتم.

قلت: وهذا إسناد حسن صالح؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند المؤلف وابن راهويه، وقد رواه جماعة عن ابن إسحاق فقالوا: عن يعقوب بن عتبة عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه في سياق طويل هو الآتي، وهذا يُحْمَلُ عَى أَنْ ابْنَ إِسْحَاقَ لَهُ فِيهِ إِسْنَادَانِ، وَقَدْ تَوْبَعُ عَلَى الْإِسْنَادِ الثَّانِي كَمَا يَأْتِي.

٤٥٨٥- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَهْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عَتَبَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاضْطَجَعَ فِي حَجْرَتِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حِينَ دَخَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ أَخْضَرُ، قَالَتْ: فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي يَدِهِ نَظْرًا عَرَفْتُ أَنَّهُ يَرِيدُهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَحِبُّ أَنْ أُعْطِيَكَ هَذَا السِّوَاكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَأَخَذَتْهُ فَمَضَعَتْهُ لَهُ حَتَّى لَيْتَهُ، ثُمَّ أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، قَالَتْ: فَاسْتَنْبَهَ كَأَحْسَنِ مَا رَأَيْتَهُ يَسْتَنْبِسُ سِوَاكَ قَبْلَهُ، قَالَتْ: ثُمَّ وَضَعَهُ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَثْقُلُ فِي حَجْرِي، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرَ فِي وَجْهِهِ، فَإِذَا بَصَرُهُ قَدْ شَخِصَ، وَهُوَ يَقُولُ: «بَلِ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: خَيْرٌ، فَاخْتَرْتُ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! قَالَتْ: وَقُبِّضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٨٥- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٠٢]، وابن راهويه [٧٦٤، ١١٥٠]، والطبري في «تاريخه» [٢/ ٢٣١-٢٣٢]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن الزهري [وسقط الزهري من سند الطبراني]، عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الطبري باختصار . قلت: وهذا إسناد صالح مثل الذي قبله؛ وابن إسحاق قد صرح بسماعه عند الجميع سوى الطبراني والطبري .

وقد توبع عليه ابن إسحاق: تابعه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة بنحو شطره الثاني فقط، دون الفقرة المتعلقة بالسواك، وزاد في أوله: (كان رسول الله ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده في الجنة، ثم يحيا أو يخير . . .) وفي آخره قول عائشة: (فقلت إذا لا يجاورنا؛ فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح) أخرجه البخاري [٤١٧٣]- واللفظ له- وأحمد [٦/ ٨٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٠٨٧]، وأبو سليمان ابن زبير الربعي في وصايا العلماء [ص ٢٨-٢٩]، وغيرهم؛ ونحوه رواه عقيل بن خالد أيضاً عن الزهري عن عروة، وقرن معه ابن المسيب في رجال من أهل العلم كلهم عن عائشة به . . . عند البخاري [٥٩٨٨، ٦١٤٤]، ومسلم [٢٤٤٤]، وجماعة . وله طرق أخرى عن عائشة بهذا القدر من الحديث؛ والفقرة المتعلقة بالسواك في أوله: لها طرق أخرى عن عائشة به نحوها . . . يأتي بعضها [برقم ٤٦٠٤].

٤٥٨٦ - حدثنا جعفر بن مهران، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عباد قال: سمعت عائشة تقول: مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري وفي بيت لم أظلم فيه أحداً، فمن سفهي وحادثة سني أن رسول الله ﷺ قبض وهو في حجرى ثم وضعت رأسه على وسادة وقمت ألتدم مع النساء وأضرب وجهي!

٤٥٨٧ - حدثنا جعفر، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله ابن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة.

٤٥٨٦ - حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦ / ٢٧٤]، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد عن عائشة به. قلت: ومن طريق ابن إسحاق أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٥١]، والطبري في «تاريخه» [٢ / ٢٣٢].

وسنده صالح مستقيم؛ وقد صرح ابن إسحاق بالسمع عند الجميع سوى الطبري، ومن فوقه ثقات مشاهير؛ وقد توبع عباد على نحوه عن عائشة، تابعه عمه عروة بن الزبير عند ابن سعد في «الطبقات» [٢ / ٢٦١]، لكن في الطريق إليه ذلك العقرب الأحمر، أعنى الواقدي الهالك.

٤٥٨٧ - منكر: هذا حديث منكر، وله إسنادان:

فالأول: يرويه ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . .

أخرجه ابن ماجه [١٩٤٤]، وأحمد [٦ / ٢٦٩]، والدارقطني في «سننه» [٤ / ١٧٩]، وفي «الأفراد» [رقم ٦٣٩٠ / أطرافه] وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» [ص ١٠٦]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ٤٩٥٩]، والطبراني في «الأوسط» [٩ / رقم ٧٨٠٥]، والبخاري في «مسنده» كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي [٣ / ٩٤]، ومن طريقه أبو محمد الفارسي في «المحلى» [١١ / ٢٣٥-٢٣٦]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن إسحاق ابن يسار بإسناده به نحوه . . .

قال الداقطني: «تفرد به محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة».

قلت: ومثل ابن إسحاق إذا صرح بالسمع يُحتمل له التفرد إن شاء الله، لكن ذلك فيما لم يُنكر عليه، أو لم يخالفه فيه من هو أثبت وأوثق منه وأجل قدراً.

وهذا الحديث قد خالفه فيه غريمه شيخ الإسلام، وعالم المدينة، وجبل الحفظ والإتقان، أعنى الإمام النجم مالك بن أنس، خالفه فى متنه، فرواه عن عبد الله بن أبى بكر عن عمرة عن عائشة أنها قالت: (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم نسخن بخمس رضعات معلومات؛ فتوفى رسول الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن).

هكذا أخرجه فى «الموطأ» [١٢٧٠] - واللفظ له - ومن طريقه مسلم [١٤٥٢]، وأبو داود [٢٠٦٢]، والترمذى [عقب رقم ١١٥٠]، والنسائى [٣٣٠٧]، وجماعة كثيرة.

وتابع عبد الله بن أبى بكر على نحوه عن عمرة: تابعه يحيى بن سعيد الأنصارى والقاسم ابن محمد كما ذكرناه فى «غرس الأشجار» ورواية القاسم تأتى قريباً؛ وهذا اللفظ الماضى هو المحفوظ بلا تردد؛ ولا يحتتمل من ابن إسحاق مخالفة مالك أصلاً، وبهذا أعله أبو محمد ابن قتيبة فى «تأويل مختلف الحديث» [ص ٣١٤]، وجزم بغلط ابن إسحاق فى لفظه، ولم يفتن الإمام الألبانى إلى تلك المخالفة البتة! ومشى على ظاهر حديث ابن إسحاق، وحسنه فى «صحيح ابن ماجه».

وقبله قال أبو محمد الفارسى عقب روايته فى «محلاه»: (وهذا حديث صحيح) ثم شرع يدرأ نكارة متنه، وهذا غلط منه عندنا لا ريب فيه، ولسنا نجادله فى نكارة الحديث الآن، ولكن كيف غاب عنه مخالفة مالك لابن إسحاق فيه، أخدع هو الآخر بذكر ابن إسحاق سماعه فيه؟! ثم متى كانت المخاصمة مع أبى محمد فى علل الأحاديث تجدى نفعاً؟! وهو الذى قد نسف أكثرها نسفاً فى «إحكامه» وفى مواضع من «محلاه» بعبارات غليظة قد رددناها عليه فى مكان آخر، ولعلنا نجمعها له مع المناقشة فى حاشيتنا الكبرى المسماة: (ياقوت البحار على شواطئ المحلى بالآثار) الذى نأمل أن نكون خدمنا بها «المحلى» خدمة لم يخدم بمثلها قط، إن شاء الله، أعاننا الله على التهيؤ والفراغ له قريباً إن شاء الله.

ثم إن أبامحمد... لا أدرى، تناقض أم ماذا؟! فإنى وجدته قد قال فى إحكامه [٤/ ٤٧٩]: «وقد غلط قوم غلطاً شديداً، وأتوا بأخبار ولدها الكاذبون، والمليحون، منها أن الداجن أكل صحيفة فيها آية متلوة، فذهب البتة منها،...» ثم قال: «وهذا كله ضلال نعوذ بالله منه، ومن اعتقاده...».

ثم طفق فى إنكار هذا الحديث إنكاراً شديداً جداً، لا يحتتمله ابن إسحاق المتفرد به أصلاً، =

= لكن عادة أبى محمد فى زيادة التشنيع والتهويل ربما كانت أحياناً من قلة علمه بدليل المخالف أحياناً، أو لضعف حجته هو فى مكان آخر.

فنحن هنا: نجزم بخطأ ابن إسحاق فى لفظ الحديث، ولا بأس بإطلاق النكارة عليه، أما أن نصفه بكونه خبيراً ولده الكاذبون والمليحون وأضرابهم، فهذه مجازفة بعيدة الغور، بل جرأة عجيبة لا تليق إلا بأبى محمد وحسب، وقد ناقشناه طويلاً فى «غرس الأشجار» .

وابن إسحاق ما يسعنا إلا الاعتراف بإمامته فى فنه وهو «المغازى»، و«السير» وقد تجاوزاه قوم فى الأحكام والحلال والحرام، والكلام فيه طويل الذيل كما هو معلوم. والرجل عندنا مقبول الرواية فى كل شىء صرح فيه بالسماع، ما لم يخالفه من هو أثبت منه، أو يأت بما ينكر عليه، وقد خولف هنا كما مضى، ولا تنس قولة الذهبى عنه فى كتابه «العلو» [ص ٤٤-٤٥]، (وابن إسحاق حجة فى المغازى إذا أسند، وله مناكير وعجائب) فلنعد هذا الحديث من عجائب مناكيره، أو من مناكير عجائبه.

وأما الإسناد الثانى: فيرويه ابن إسحاق أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . . كما عند المؤلف مقروناً مع الإسناد الماضى [برقم ٤٥٨٨]، وهكذا أخرجه ابن ماجه [١٩٤٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٧٩]، والبيهقى فى «المعرفة» [٤٩٥٩]، والبزار فى «مسنده» ومن طريقه ابن حزم فى «المحلى» [١١/ ٢٣٥-٢٣٦]، من طريقين عن ابن إسحاق بإسناده به .

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول؛ أما ضعفه: فلكون ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو قبيح التدليس كابن جريج، وأما كونه معلولاً: فإن ابن إسحاق قد خولف فى سنده ومتمته؛ خالفه إمام البصرة ومحدثها، هو ذا شيخ الإسلام حماد بن سلمة الإمام العلم، فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم فقال: عن أبيه عن عمرة عن عائشة أنها قالت: (كان فيما أنزل الله من القرآن ثم سقط، لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات) .

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٩٤٢] - واللفظ له - والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦١١]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٣١]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٤١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به . . .

= قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم إلا حماد» .

= قلتُ: وحماد حجة فيما لم يخالف فيه؛ أو يأت بما ينكر عليه. وروايته هذه قد كشفت لنا غلط ابن إسحاق في سياق الحديث الماضى وسنده.  
أما السياق: فقد مضى لفظ.

وأما سنده: فإن حماد د زاد فيه (عمرة) بين القاسم وعائشة، وقول حماد أشبه بالصواب كما يقول الدارقطنى فى «علله» [٥ / ١٥٠-١٥١ / مخطوط] بل هو عين الصواب بلا جدال.  
وأنى يلحق ابن إسحاق حماد بن سلمة؟! أفى إتقانه؟! أم ضبطه وحفظه؟! أم صلابته فى السنة؟! أم شدته على أهل البدع؟! أم ماذا؟! لا أعلمه يفوق حماداً إلا فى فنون «المغازى» و«السير»، فذا شىء مسلم إلى ابن إسحاق بلا ريب، لا يلحقه فى ذلك حماد بن سلمة ولا ابن زيد ولا مالك ولا شعبة ولا الثورى وهؤلاء الكبار، وإن كان واحد هؤلاء يزن بابن إسحاق فى الضبط عشرات مثله، فاعرف الناس بالإنصاف والعدل يعرفك الله؛ ولا يحملنك ما قيل فى ابن إسحاق على أن تغمصه حقه ومنزلته، فهو والله الإمام الصدوق المحدث العلامة الإخبارى الحسيب النسيب؛ غالى فيه جماعة ورفعوه فوق منزلته، وخفض منه آخرون وأسقطو حديثه كله، والحق ما قلته لك.

وقد بسطنا الكلام فى شرح حاله واختلاف النقاد بشأنه فى كتابنا «غرس الأشجار» واستوفينا هناك الكلام على هذا الحديث؛ وذكر ما أبداه جماعة من المتقدمين فى نكارة متنه، وتلك النكارة مدفوعة عندى لو كان ابن إسحاق لم يخالف فيه، فمن عذيرنا وقد خولف الرجل؟!  
وقد كنا قديماً نحسن الظن بهذا الحديث، ونراه حديثاً حسن المتن والإسناد معاً، كما أشرنا إلى ذلك فيما علقناه على مختلف الحديث لابن قتيبة [ص ٣٩٥ / طبعة دار الحديث]، وكنا آنذاك قد أوتينا حظاً من شدة الجهل، وقلة العلم والفهم، ولا نبرئ أنفسنا من بعض ذلك الآن، بل الجهل بنا محيط أبداً إن لم يتقبل الله منا صالح الأعمال، فيا ويل نفسى ومصابها إن كنا أردنا بما نسطره وجوه الناس، ووافضيتى يوم النشور إن كان غايتى من طلب العلم هو تحصيل الدرهم والدينار! والله لقد خبت وخسرت إن لم أكن أحتسب تعبى وسهرى وضعف نور عينى فى تحصيل العلوم عند ربى وخاللقى ومولاي، فيا قوم، من يرض عنى إذا كان الذى فى السماء على ساخطاً؟! وأى شىء يجديننا إذا كان سيدى لا يرضى بى، فإلى من أذهب وأين المخرج؟! فكم أتجنى على نفسى وهى مهلكتى؟! وإلى متى أتجاوز قدرى وأنا الضعيف الحقير.

٤٥٨٨- وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال: قالت عائشة: لما نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، فلقد كانت في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها .

٤٥٨٩- حَدَّثَنَا هَدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ فَرُوحٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خُلِقَ ابْنُ آدَمَ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ وَسِتِّينَ مَفْصِلًا، فَإِذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَعَزَلَ الشُّوْكَةَ عَنِ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْحَجْرَ

= فيا طول حسرتى إن لم أكن أسامح في الهفوات! ويا طول عذابي إن كنت ممن يأخذه ربي بمطلق الزلات، فوالله لقد لدغت حيث لا يضع الراقي أنفه، واستهدفت يوم استهدف من لا راعى له إلا الذئب، وما لى لا أوبخ النفس وألومها وأنا الملىُّ بها؟! وما لى لا أجرحها وأسمعها ما لا تحب وأنا الخبير بقبيح فعالها، يظن البعض أنى أمدح نفسى بدمها، وما علموا بأن لو كانت للذنوب رائحة ما استطاع أن يجالسنى الجالسون! .

والله لقد رجوت خالقي وتركت الناس! وأنست بمولاي ووحشت من الناس، فوالذى نفسى بيده، لو كانت محمدتهم فى شر ما أتى به قد وضعت تحت أخمص قدمى ما رفعتها عنها! أقول هذا إعداراً حتى لا يظن بى أنى أتصنع لنفسى مدحاً من وراء الأكمة! وأتعالى بجميل قدرى عن طريق الاختباء وراء مذمتى نفسى! ما كان هذا منى قط، وإنما هذا عارض من القول جرى به قلمى جزافاً؛ على أستيقظ من عظيم غفلتى؛ وأستفيق من عميق غفوتى، وأنهض من طول رقدتى، فقد شهدت مصرع الكثير من إخوانى، وأدرجت بيدي بعض أقرانى، ولا تزال القلوب باردة، والأفتدة يابسة، وكأنى بى وقد نسج كفى وأنا لا أدرى، وحفرت حفرتى وأنا لا أزال سادراً فى خطلى ولهوى، فالله يغفر لى ويسامحنى؛ فقد أبصر منى ما لا يعلمه غيره عنى، وهو حسبى ونعم الوكيل .

٤٥٨٨- منكر: انظر قبله .

٤٥٨٩- حسن: أخرجه مسلم [١٠٠٧]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨١٧]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٥/ ١٦١٩-١٦٢٠]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٥٦]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٨٢٢]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ٩١]، =

مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِينَ وَالثَّلَاثَ مِئَةَ مَفْصِلٍ، فَقَدْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ، وَأَحْرَزَ - أَوْ أَحْذَرَ - نَفْسَهُ يَوْمَئِذٍ مِنَ النَّارِ».

= وابن الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي عليّ الصدفي» [ص ١١٧]، وغيرهم من طريقين عن يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام مطور الأسود عن عبد الله ابن فروخ القرشي مولى عائشة عن عائشة به نحوه . . . وزاد مسلم والطحاوي والخطيب وابن نصر وابن الأبار قوله: (أو عظماً من طريق الناس) بعد قوله: (وعزل الشوكة . . . إلخ) وليس قوله: (من طريق الناس) عند ابن الأبار، ولفظ الطحاوي هؤلاء دون الخطيب في آخره: (فإنه يمسى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار) وعند مسلم: (يمشى) بدل: (يمسى).

والحديث عند ابن منده وأبي الشيخ مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط: (خلق الله - عز وجل - ابن آدم على ثلاثمائة وستين مفصلاً) لفظ أبي الشيخ. ولفظ الخطيب في آخره: (أمسى وقد أخرج نفسه من النار يوم القيامة).

قلت: هذا إسناد صالح، لكن اختلف في سنده على ابن أبي كثير، فرواه عنه أبان العطار وعليّ ابن المبارك كلاهما على الوجه الماضي؛ وخالفهما معمر؛ فرواه عن ابن أبي كثير فقال: عن رجل عن عائشة به نحوه مختصراً، هكذا أخرجه ابن راهويه [١٧٦٢].

وهذا لم يحفظه معمر، ولم يوجد أصله، بل قصر فيه كما ترى، وأبان العطار أثبت في ابن أبي كثير من معمر، فكيف وقد تابعه على بن المبارك على مخالفة معمر في سنده، فالقول قولهما بلا تردد، لاسيما وقد توبع ابن أبي كثير على الوجه الأول المحفوظ: تابعه: معاوية ابن سلام به نحوه . . . عند مسلم [١٠٠٧]، والطبراني في «الأوسط» [٤٠٥]، وفي «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٨٦٤]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨١٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٦٧٣]، وفي «اليوم واللييلة» [٨٣٧]، والبيهقي في «سننه» [٧٦١١]، وفي «الشعب» [٧/ رقم ١١٦١، ١١١٦٢]، وأبي الشيخ في «العظمة» [٥/ ١٦٢٠]، وابن حبان [٣٣٨٠]، والمزني في «تهذيبه» [١٥ / ٤٢٦]، والذهبي في «التذكرة» [٢/ ٦٠٢، ٦٠٣]، وابن منده في «الإيمان» [رقم ٩٠]، وغيرهم.

وقد توبع عليه أبو سلام مطور الأسود: تابعه المبارك بن أبي حمزة الزبيدي عن عبد الله بن فروخ مولى عائشة عن عائشة به نحوه مع اختصار يسير في آخره، علقه ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٨٨٢]، عن هشام بن عمار عن حماد بن عبد الرحمن الكلبى عن المبارك به . =

٤٥٩٠ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندي، حَدَّثَنَا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن مجاهد، عن عائشة، أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يورثه».

= قلتُ: لكن هذه متابعة لا تثبت، هشام بن عمار قد تغير بأخرة حتى صار يتلقن، ولا ندرى حال من رواه عنه، وشيخه حماد بن عبد الرحمن الكلبي، قال عنه أبو حاتم: «هو شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث» وقال أبو زرعة: «يروى أحاديث مناكير» كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [١٤٣ / ٣]، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وشيخه «المبارك بن أبي حمزة» جهله أبو حاتم الرازي وضعفه، فنقل عنه ابنه في «العلل» أنه قال عقب ذكره الطريق الماضي: «هذا حديث ليس بشيء، ومبارك بن أبي حمزة وعبد الله بن فروخ مجهولان».

قلتُ: كذا جهل ابن فروخ أيضاً، ومثله قال في ترجمته من «الجرح والتعديل» [١٣٧ / ٥]، بل قال في ترجمة مبارك بن أبي حمزة [٣٤١ / ٨]: «هو مجهول، وعبد الله بن فروخ مجهول، وهما ضعيفان».

قلتُ: قبلنا منك كلامك في المبارك، أما ابن فروخ فلا، بل هو شيخ شامي صالح، روى عنه جماعة من الشوام؛ ووثقه العجلي، واحتج به مسلم في «صحيحه» كما مضى، فأنى يجهل مثله؟! وأبو حاتم مع إمامته في «الجرح والتعديل»؛ كان إماماً في التعتن أيضاً، ولذلك لما ذكر الذهبي قوله الماضي في ترجمة المبارك بن أبي حمزة من «الميزان» تعقبه بقوله: «قلتُ: بل ابن فروخ صدوق» وقد وثقه الكاشف [٥٨٤ / ١]، ومثله الحافظ في «التقريب» [٣١٧ / ١]. والله المستعان.

٤٥٩٠ - صحيح: أخرجه أحمد [١٢٥ / ٦]، وابن راهويه [١٧٤٥]، وابن الجعد [٢٧٠٧]، وعنه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٢٠]، وتمام في «فوائده» [٢ / رقم ١٤٩٦]، وابن عدى في «الكامل» [٢٣٦ / ٦]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن طلحة بن مصرف عن زبيد بن الحارث عن مجاهد عن عائشة به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات، ومحمد بن طلحة مختلف فيه، لكن احتجاج الشيخين به يقويه إن شاء الله، ولم ينفرد به كما يأتي، وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضي، وخالفهم بعضهم، فرواه عنه فقال: عن زبيد عن مجاهد عن جابر عن عائشة به . . . فزاد فيه واسطة بين (مجاهد) و(عائشة)، هكذا أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٢].

= وهذا خطأ . والمحفوظ هو الأول ، وعليه توابع محمد بن طلحة : تابعه الثوري واختلف عليه هو الآخر ، فرواه عنه ابن مهدي ويحيى القطان وقبيصة بن عقبة وعبيد الله بن موسى وغيرهم كلهم عنه عن زبيد عن مجاهد عن عائشة به . . .

أخرجه أحمد [١٨٧ / ٦] ، وأبو نعيم في «الحلية» [٣ / ٣٠٦-٣٠٧] ، وابن راهويه [١١٩٦] ، والحسين بن حرب في البر والصلة [رقم ٢٦٣] ، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣ / ٦٠٥-٦٠٦] ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [عقب رقم ٢٠٢] ، وغيرهم .

وخالفهم جميعاً الفريابي ! فرواه عن الثوري فقال : عن سفيان ، عن زبيد ، عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص به . . . . ، فنقله إلى مسند (عبد الله بن عمرو) هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٣ / ٣٠٦] ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٣] ، والطبراني في «المكارم» أيضاً [رقم ٢٠١] ، وغيرهم . قال أبو نعيم : «تفرد الفريابي «عن الثوري» عن زبيد بهذا» وما بين المعقوفتين سقط من «الحلية» وقال أبو نعيم أيضاً : «ورواه أصحاب الثوري عن زبيد عن مجاهد ؛ فخالفوا الفريابي ، فقالوا : عن عائشة بدل عبد الله ابن عمرو» .

قلت : وقول الجماعة هو المحفوظ بلا ريب ، وقد وقع في سند الطبراني : (عن عائشة) بدل : (عن عبد الله بن عمرو) وهذا غلط ظاهر ، يدل عليه كون أبي نعيم يروي هذا الطريق في «الحلية» عن شيخه الطبراني بإسناده به . . . كما مضى : (عن عبد الله بن عمرو) .

وقد خولف فيه زيد الياصمي ، خالفه بعضهم ، فرواه عن مجاهد وجعله من (مسند عبد الله بن عمرو) كما عند أبي داود [٥١٥٢] ، والترمذي [١٩٤٣] ، وأحمد [٢ / ١٦٠] ، والطبراني في «الأوسط» [٣ / رقم ٢٤٠٣] ، والبزار [٦ / رقم ٢٣٨٨ / البحر] ، والحميدي [٥٩٣] ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٧ / رقم ٩٥٦٢] ، وجماعة كثيرة .

وجاء يونس بن أبي إسحاق وخالف الكل ؛ ورواه عن مجاهد ، وجعله من (مسند أبي هريرة) هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٦٧٤] ، وأحمد [٢ / ٤٤٥] ، وابن حبان [٥٨٥٤] ، وأبو نعيم في «تسمية من روى عن الفضل بن دكين» [رقم ١٠] ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٥] ، والطبراني أيضاً في المكارم [رقم ١٩٧] ، والدارقطني في «العلل» [٨ / ٢٣١] ، و[١٤ / ٥٤] ، وغيرهم .

ورجح الدارقطني من تلك الوجوه كلها : الوجه الأول ، فقال في «العلل» [٨ / ٢٣١] : (وقول زيد أشبهها) وقال في [١٤ / ٥٤] : «والصحيح حديث مجاهد عن عائشة» . =

٤٥٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ لِحْسَانَ بْنِ ثَابِتٍ مَنبراً فِي الْمَسْجِدِ يَنْشُدُ عَلَيْهِ قَائِماً ، يَنَافِحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَانَ بَرُوحِ الْقُدُسِ مَا نَافِحَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ» .

= قلتُ: قد صرح مجاهد بسماعه من أبي هريرة عند ابن حبان وغيره، وكذا سماعه من عبد الله ابن عمرو صحيح ثابت؛ فيشبهه عندي: أن تكون تلك الأوجه كلها محفوظة عن مجاهد، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

٤٥٩١ - صحيح: أخرجه أبو داود [٥٠١٥]، والترمذي [عقب رقم ٢٨٤٦]، وفي «الشمائل» [رقم ٢٥٢]، وأحمد [٧٢ / ٦]، والحاكم [٥٠٤ / ٣]، والطبراني في «الكبير» [٤ / رقم ٣٥٨٠]، والمزى في «تهذيبه» [٢٠ / ٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٨٨ / ١٢]، والمؤلف في الآتي [برقم ٤٧٤٦]، وعنده ابن عساكر أيضاً [٣٨٩ / ١٢]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٢٠٢٢]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ١٩٨]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن عائشة به . . . نحوه .

قلتُ: ولابن أبي الزناد فيه شيخ آخر، فيرويه أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . عند أبي داود [٥٠١٥]، والترمذي [٢٨٤٦]، والحاكم [٥٥٤ / ٣]، والمزى في «تهذيبه» [٢٠ / ٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٨٩ - ٣٩٠ / ١٢]، والترمذي أيضاً في «الشمائل» [رقم ٢٥١]، ومن طريقه البغوي في «تفسيره» [١٣٧ / ٦ / طبعة دارطبية]، وفي «شرح السنة» [٢٥١ / ٦]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ٥٣٣]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ١٩٨]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقبلة قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب؛ وهو حديث ابن أبي الزناد» .

قلتُ: يعني أنه تفرد به، كما قاله ابن رجب في «فتح الباري» [٢٥٢ / ٣]، وابن أبي الزناد هو عبد الرحمن ابن عبد الله بن ذكوان المدني الإمام الفقيه المشهور؛ لكن فيه مقال مشهور، قد بسطناه في ترجمته من «المحارب الكفيل» وحاصله أنه ثبت في روايته عن أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية أهل العراق عنه .

٤٥٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَجَدْنَا السَّهْوَ تُجْزِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ» .

= وروايته من الطريق الأول: قد علقها البخارى فى بعض النسخ من «صحيحه» كما أشار إليه ابن رجب فى «شرح البخارى» [٣/ ٣٣٢]، وذكره المزى أيضاً فى «التحفة» [١٢/ ١٠]، ومثله ابن كثير فى «تفسيره» [١/ ٣٢١-٣٢٢ / طبعة دار طيبة]، وخفى ذلك على الحافظ ابن حجر، فقال فى «النكت الطراف»: (لم أر هذا الموضع فى صحيح البخارى) ونحوه قال فى «الفتح» [١/ ٥٤٨].

وقد رأيت ابن أبى الزناد قد توبع عليه، فقال الطبرى عقب روايته الطريق الثانى عن ابن أبى الزناد فى تهذيب الاثر [عقب رقم ٥٣٣]: «حدثنى إسماعيل بن موسى، أنبأنا هشيم عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبى ﷺ مثله . . .» .

قلت: وهذا إسناد صالح لولا عننة هشيم، وشيخ الطبرى: هو الفزارى نسيب السدى الشيعى الصدوق المعروف، وهو من رجال «التهذيب وذيوله» .

والحديث رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه دون هذا السياق جميعاً، وبعضهم رواه عنه بسياق آخر، وفى الباب شواهد لأصل الحديث، وقد استوفينا الطرق والشواهد فى «غرس الأشجار» .

● تنبيه: قد سقط قوله: (عن أبيه) فى إسناد المؤلف من الطبعتين جميعاً، واستدركه المعلق على الطبعة العلمية بين معقوفتين [عن أبيه] وأصاب فى هذا، ويبدو أن هذا السقط قديم، فقد نبه عليه ابن عساكر فى «تاريخه» عقب روايته من طريق المؤلف هنا. فانتبه يا رعاك الله .

٤٥٩٢ - منكر: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٣٢] و[٧/ رقم ٧١٥٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٢٦٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٢٢]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٣٦٧٦]، والمؤلف أيضاً فى الآتى [برقم ٤٦٨٤]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٥٧٤ / كشف الأستار] وغيرهم من طرق عن حكيم بن نافع الرقى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناد منكر، قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا حكيم بن نافع» وقال البيهقى: «هذا الحديث يعد من أفراد حكيم بن نافع الرقى، وكان يحيى بن معين =

= يوثقه» وقال عنه ابن معين فى رواية أخرى: «لا بأس به، وأيش عنده؟!» كما فى «تاريخ بغداد» [٨ / ٢٦٢]، ومشاه الفسوى أيضاً كما نقله عنه الخطيب فى «تاريخه» لكن قال أبو زرعة الرازى: «واهى الحديث» كما فى «سؤالات البرذعى» [٢ / ٣٣٤]، وقال أيضاً: «ليس بشيء» كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح» [٣ / ٢٠٧]، ونقل هناك عن أبيه أنه قال عن حكيم: «هو ضعيف الحديث، منكر الحديث عن الثقات» وقال عنه الساجى: «عنده مناكير» كما فى «اللسان» [٢ / ٣٤٤]، وقال ابن حبان فى «المجروحين» [١ / ٢٤٨]: «كان يقبل الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يحتج به فيما يرويه منفرداً؛ ضعفه يحيى بن معين».

قلت: إن صح هذا عن ابن معين، فلعل هذا يكون رواية أخرى عنه بشأن حكيم هذا، فقد قال الذهبى فى ترجمة حكيم من «الميزان» [١ / ٥٨٦]: «وجاء عن ابن معين تليينه» وهذا القول الأخير عنه هو الأولى بالقبول لموافقته قول الجماعة فى حكيم، وهو مع ضعفه؛ فقد انفرد به عن هشام بن عروة وهذا مما لا يحتمل أصلاً، وهشام مكثر حديثاً وأصحاباً، ولا يعد تفرد مثل حكيم عنه إلا منكرًا مردوداً.

وكأنه لهذا أنكره عليه ابن عدى، وساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وبه أعلى الذهبى فى «المهذب» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٤ / ١٠٢]، وأقره عليه، وكذا أعلى به ابن الترمذى فى «الجواهر النقى» [٢ / ٣٤٦]، ثم رأيت المناوى قد أغرب جداً، وحسنَّ سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ١١٥ / طبعة مكتبة الشافعى]، ولم يفعل شيئاً سوى أن زادنا منه غيظاً.

نعم: قد ورد ما يدل على أن حكيم بن نافع قد توبع عليه؛ فأخرج أبو بكر ابن ثابت فى «تاريخ مدينة السلام» [١٠ / ٨٠]، ويبنى الهرثمية فى «جزئها المشهور» [رقم ٩٧]، ومحمد بن مخلد العطار فى المنتقى من «حديثه» [٢ / ٢ / ١]، كما فى «الصحيححة» [٤ / ٥١٠]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٤ / ١٠٩]، وأبو العباس الرازى فى «فوائد بلخ» كما فى «تاريخ قزوين» [١ / ٢٨١]، وغيرهم من طريق على بن محمد المنجورى عن أبى جعفر الرازى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلت: وهذه متابعة لا تصح؛ والمنجورى هذا وإن وثقه الخليلى فى «الإرشاد» [٣ / ٩٥١] انتقاء السلفى]، إلا أنه قال: «يخالف فى بعض أحاديثه» وقد ضعفه الدارقطنى فى مواضع متعددة =

٤٥٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاتَّبَعْتَهُ، فَأَتَى الْبَقِيعَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا قَرِطٌ، وَإِنَّا بِكُمْ لَأَحِقُونَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ».

= من كتابه: «غرائب مالك»، كما في ترجمته من «اللسان» [٤ / ٢٥٧]، وقد أشار ابن عدى إلى تلك المتابعة في «كامله» [٢ / ٢٢٢] عقب رواية حكيم بن نافع الماضية ثم قال: «وروى عن أبي جعفر الرازي عن هشام بن عروة، ويقال: إن أبا جعفر هو كنية حكيم بن نافع، فكان الحديث رجع إلى أنه لم يروه عن هشام غير حكيم».

قلت: ويؤيد كلامه أن الخطيب لما ترجم لـ (حكيم بن نافع) في «تاريخه» [٨ / ٢٦٢]، كناه بأبي جعفر، وأيضاً فـ (عيسى بن ماهان) وهو اسم: (أبي جعفر الرازي) لم يذكره في ترجمته أنه يروي عن هشام بن عروة؛ فعاد الحديث إلى حكيم بن نافع مرة أخرى كما قال أبو أحمد الجرجاني.

نعم: في الباب عن ثوبان مرفوعاً: (لكل سهو سجدتان . . .) عند أبي داود وابن ماجه وأحمد وجماعة، وهو حديث منكر المتن والإسناد معاً، ضعفه البيهقي والنووي وابن الجوزي وابن عبد الهادي والحافظ وغيرهم، وحسنه من غفل عن علته سنداً وامتناً. وقد بسطنا الكلام عليه في (غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار).

٤٥٩٣ - ضعيف بهذا التمام: علقه النسائي في «الكبرى» [عقب رقم ٨٩١٢]، ووصله ابن ماجه [١٥٤٦]، وأحمد [٦ / ٧١]، وابن سعد في «الطبقات» [٢ / ٢٠٣]، وابن السنن في «عمل اليوم والليلة» [رقم ٥٩٠]، وابن شبة في «تاريخ المدينة» [١ / ٩١]، وغيرهم من طرق عن شريك القاضي عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم العمري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عائشة به . . . نحوه .

قلت: وهذا إسناد لا يصح؛ وعاصم العمري منكر الحديث كما قاله البخاري وأبو زرعة وصاحبه وغيرهم، وشريك القاضي سيئ الحفظ على إمامته في السنة، وقد اضطرب فيه على ألوان، بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار» منها اللون الآتي عند المؤلف [برقم ٤٦١٩]، وأخرجه أيضاً أحمد [٦ / ١١١]، كلاهما من طريقين عن شريك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد عن عائشة به . . .

٤٥٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ».

٤٥٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ، لَمْ يَنَمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَكَلَ.

٤٥٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَا، عَنِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى،

= وشريك معروف بالاضطراب في الأسانيد والمتون، والحديث صحيح محفوظ من طرق عن عائشة به نحوه . . . . لكن دون قوله في آخره: (اللهم لا تحرمنا أجرهم . . . إلخ) فانظر الآتي [برقم ٤٧٥٨، ٤٨٣١]، والحديث هنا ضعيف بهذا التمام.

٤٥٩٤- صحيح: أخرجه البخاري [٢٥٥٠]، ومسلم [١٧١٨]، وأبو داود [٤٦٠٦]، وابن ماجه [١٤]، وأحمد [٦/ ١٨٠، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٧٠]، وابن حبان [٢٦، ٢٧]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٢٢٤، ٢٢٧]، والطيالسي [١٤٢٢]، وابن راهويه [٩٧٩]، وابن الجارود [١٠٠٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٠١٥٨، ٢٠٣٢٣، ٢٠٩٨٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٦٠٤٣]، وفي «الاعتقاد» [ص ٢٢٩]، وأبو عوانة [رقم ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩]، والبعثي في «شرح السنة» [١/ ٩٨]، وفي «الأنوار» [رقم ١٢٣٣]، وغيرهم كثير من طرق عن سعد بن إبراهيم عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وعند البغوي: (من أحدث في ديننا . . . بدل: (في أمرنا) ولفظ ابن راهويه: (من عمل بغير عملنا فهو رد) ونحوه رواية لمسلم وأحمد والدارقطني والبيهقي وأبي عوانة؛ ولفظ الطيالسي: (من فعل في أمرنا ما لا يجوز فهو رد) وهو رواية لأبي عوانة؛ وفي رواية له في آخره: (فأمره رد) وهو رواية لأحمد أيضاً [٦/ ١٤٦].

قلت: قد اختلف في بعض طرقه اختلاف غير ضار إن شاء الله - كما ذكرناه في غير هذا المكان. وراجع «علل الدارقطني» [١٣/ ٣٧٣، ٣٧٤].

٤٥٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٢٢].

٤٥٩٦- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٦٣].

عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليدخل علينا، فيقول: «هَلْ أَصْبَحَ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فنقول: لا، فيقول: «إِنِّي صَائِمٌ»، قالت: ولقد دخل علينا ذات يوم، فقال: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قالت: قلت: نعم، حيسٌ أهدي لنا، فقال: «لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَأَنَا صَائِمٌ»، ثم دعا به، فطعم.

٤٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ ذَرِيحٍ، عَنِ الْبُهِيِّ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: عَشْرُ أَسَامَةِ بَعْتَبَةَ الْبَابِ، فَشُجَّ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، أَمِيطِي عَنْهُ الْأَدَى»، فَقَذَرْتَهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُصُ شَجْتَهُ وَيَمَجُّهَا، وَيَقُولُ: «لَوْ كَانَ أَسَامَةُ جَارِيَةً، لَخَلَيْتُهُ وَكَسَوْتُهُ، حَتَّى أَنْفِقَهُ».

٤٥٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ

٤٥٩٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٥٨].

٤٥٩٨- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٤٧، ٦٢، ٢٣٨]، والشافعي [٤١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٥٩]، وابن راهويه [١١١٦]، والحميدي [١٦٢]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ٣٠١]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٦٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٢٥]، والحافظ في التلخيص [٣/ ١٦٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق عن عائشة به. قلت: وهذا إسناد صالح مستقيم؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع في رواية لأحمد؛ ورواه عنه شعبة عند أبي نعيم وابن المنذر، وحسبك به، وشيخه عبد الله بن أبي عتيق: وثقه جماعة، واحتج به الشيخان أيضاً.

وقد اختلف في سنده عن ابن إسحاق على ألوان كثيرة، قد ذكرناه في «غرس الأشجار» لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه كما أشار إليه البيهقي في «الشعب» [٣/ ٢٧]، ولم ينفرد به ابن إسحاق، بل توبع عليه مثله: تابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة به . . .

أخرجه النسائي [٥]، وأحمد [٦/ ١٢٤]، وابن حبان [١٠٦٧]، والبيهقي في «سننه» [١٣٦]، والمزى في «تهذيبه» [١٧/ ٢٢٨]، والمؤلف [برقم ٤٩١٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٧٤١]، والحسن بن علي المعمرى في «اليوم واللييلة» كما في «التلخيص» [٣/ ١٦٤]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة به . = ١

عبد اللہ بن محمد بن أبی عتیق، قال: سمعت عائشة، تقول: سمعت رسول اللہ ﷺ، يقول: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ».

٤٥٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ معاوية بن أبي مزرد، عن يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ».

٤٦٠٠- حَدَّثَنَا حَوْثِرَةُ بْنُ أَشْرَسَ، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، قال: «أُتِيتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ بِجَارِيَةٍ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَفَتَشْتَتُهَا، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضُهُ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»، فقالت عائشة: فتزوجني بعد وفاة خديجة، وقبل مخرجه إلى المدينة بستين أو

= قلت: وهذا إسناده حسن صالح؛ وعبد الرحمن مدني صدوق؛ روى عنه جماعة من الكبار؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٦٥]، واحتج به في «صحيحه» وذكره ابن شاهين أيضاً في «الثقات» [ص ١٤٧]، ونقل عنه ابن معين أنه قال عنه: «لا أعلم إلا خيراً» ومثله قال الإمام أحمد في «عِلَلِهِ» [٢/ ٥٠٦] / رواية ابنه عبد الله، وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٥/ ٢٥٥]، فقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «مقبول» غير مقبول، وقول الأزدي عنه: «ليس من أهل الحديث» لا يضره إن شاء الله؛ كأن مراده أنه لم يكن يتعاني الرواية، ولم يشتغل بها، وهذا لا يخل بضبط من حاله مثل صاحبنا، على أن الأزدي نَفَسَهُ في النقد حار جداً، ولا طاقة لنا بالحر، وقد اختلف في سنده على ابن أبي عتيق على وجوه أخرى كلها غير محفوظة على التحقيق، مضى بعضها [برقم ١٠٩، ١١٠]، وراجع «علل الدارقطني» [١٤/ ١٩٢-١٩٥]، والحديث صححه جماعة؛ وله طرق أخرى عن عائشة؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٥٩٩- صحيح: أخرجه البخاري [٥٦٤٣]، ومسلم [٢٥٥٥]، وأحمد [٦/ ٦٢]، والحاكم [٤/ ١٧٥]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٢]، وجماعة كثيرة، وقد مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤٦]، فانظره ثمة. والله المستعان.

٤٦٠٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٩٨].

ثلاثاً، وأنا بنت سبع سنين، فلما قدمنا جاءني نسوة وأنا ألب على أرجوحة، فهيانني وصنعنني، ثم أتيت بي رسول الله ﷺ، فبني بي وأنا بنت تسع سنين .

٤٦٠١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمَرْتَشِيَّ .

٤٦٠١- حسن: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ٢١٠٠]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٣٩١]، والقاضي وكيع في أخبار القضاة [١/ ٤٦]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٤٥]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزاري عن إسحاق بن يحيى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناد منكر كما يأتي، وقد اختلف في سنده على مروان بن معاوية؛ فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضي، وخالفهم أبو يعلى محمد بن الصلت، فرواه عن مروان فقال: عن إسحاق بن محمد بن جرير عن عمرة عن عائشة به . . . ، فأسقط منه: (أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم) وأبدل (إسحاق بن يحيى) بـ (إسحاق بن محمد بن جرير) .

هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [١٣٩٢]، ثم نقل عن أبي زرعة الرازي أنه قال: (هذا خطأ، أخطأ فيه أبو يعلى) ثم قال أبو زرعة: (حدثنا دحيم قال: أخبرنا مروان بن معاوية عن إسحاق بن يحيى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ . قال أبو زرعة: «وهذا الصحيح» .

وهو كما قال، وقد تويع عليه مروان بن معاوية: تابعه محمد بن خالد بن عثمة عن إسحاق بن يحيى بإسناده به مثله . . . وزاد: (في الحكم) أخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» [١/ ٤٥-٤٦] .

وقد تصحف عنده (ابن عثمة) إلى: (ابن عتبة) و: (عمرة) إلى: (عمر) وهو عند البزار أيضاً في «مسنده» [٢/ رقم ١٣٥٤ / كشف الأستار]، من طريق ابن عثمة به . . . مثله دون الزيادة الماضية، وقال عقب روايته: «لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، تفرد به إسحاق بن يحيى، وهو لين الحديث، وقد حدث عنه ابن المبارك وغيره» .

قلت: وإسحاق هذا هو ابن يحيى بن طلحة القرشي: تركه أكثر النقاد، وضعفه الآخرون، وشذ ابن عمار الموصلي وقال: «صالح» ولعله يعني في نفسه، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه؛ =

٤٦٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مِرْوَانٌ، عَنْ رَزِينِ الْبَكْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَوْلَانَا لَنَا يُقَالُ لَهَا سَلْمَى، مِنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، تَقُولُ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، هَلْ مِنْ كِسْرَةٍ؟» فَأَتَيْتَهُ بِقُرْصٍ فَوَضَعَهُ عَلَى فَيْهِ، وَقَالَ: «يَا

= وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٣٥٩]، فقال: (رواه البزار وأبو يعلى، وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، وهو متروك) وكذا أعله البوصيري به في «الإتحاف» [٥/ ١٤٥].

لكن في الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وثوبان وأم سلمة وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم؛ ولا يصح منها إلا حديث عبد الله بن عمرو وحده، كما شرحناه في «غرس الأشجار». وحديث عبد الله بن عمرو عند أبي دود [٣٥٨٠]، والترمذي [١٣٣٧]، وابن ماجه [٢٣١٣]، وأحمد [٢/ ١٦٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢]، وابن حبان [٥٠٧٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن المخزومي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو به . . . مثل لفظ المؤلف هنا.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» وصححه الحاكم، وقال ابن القطان الفاسي: «إسناده صحيح» وقال ابن الملقن: «إسناده جيد».

قلت: وسنده عندي صالح يحتج به؛ وليس فيه من ينظر في حاله سوى الحارث بن عبد الرحمن المخزومي، وقد وثقه ابن حبان، ومشاه أحمد والنسائي وغيرهما، وصحح له الترمذي والحاكم وابن حبان، وجهله من لم يحط به معلماً، وجازف أبو محمد الفارسي، وأعل الحديث به في محلاه [٩/ ١٥٧]، قائلاً: «رواه الحارث بن عبد الرحمن، وليس بالقوى» وليس له في ذلك سلف، وقد قال الحافظ عن الحارث: «صدوق» وقبله قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق صالح». وهو كما قالاً.

لكن خولف الحارث في سنده عن أبي سلمة، غير أن القول قوله في هذا الحديث، وروايته عن أبي سلمة هي المحفوظة عنه كما أشار أبو الحسن ابن مهدي في «علله» [٤/ ٢٧٤]، وقبله نقل أبو عيسى الضرير في «جامعه» [٣/ ٦٢٢]، عن أبي محمد السمرقندي الحافظ أنه قال: (حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح). وهو كما قال هذا الإمام.

٤٦٠٢ - ضعيف: أخرجه ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ١١١٠]، وعنه المؤلف بإسناده به .

عائشة، هل دخل بطني منه شيء؟! كذلك قبلة الصائم، إنما الإفطار مما دخل، وليس مما خرج».

٤٦٠٣ - حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا مروان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن [عمرة]، عن عائشة، أن النبي ﷺ، كان يصلي ركعتي الفجر ويخففهما، حتى أقول: أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب؟.

= قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٩٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

قلت: ليس في الإسناد من لا يُعرف سوى (سلمى البكرية) راوية الحديث عن عائشة، فلم يرو عنها سوى رزين البكري وحده، ولم يوثقها أحد أعلمه، ولو من المتساهلين، وقد سكت عنها الذهبي في «الكاشف» [٢/ ٥١٠]، وقال الحافظ في «التقريب»: «لا تعرف» وفي الباب آثار موقوفة: قد ذكرناها في «غرس الأشجار».

٤٦٠٣ - صحيح: هذا إسناد ظاهر الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، ومروان هو ابن معاوية الفزارى؛ وعمرة: هي بنت عبد الرحمن، وقد تصحف اسمها في سند المؤلف في الطبعتين إلى: (عمه) فظنه حسين الأسد في تعليقه: (واسع بن حبان) وهو عم محمد بن يحيى ابن حبان، وهو مشهور الرواية عنه، كذا ظنه حسين الأسد، ثم استدرك فقال في هامش طبعته [٨/ ٧٦]: «ولكننا لا نعلم أن واسع بن حبان روى عن عائشة».

قلت: بل لا يُعرف له رواية عنها أصلاً، وهذا يؤيد التصحيف المشار إليه آنفاً، وهو أن قوله: (عن عمه) مصحف من: (عن عمرة) وعمرة هي صاحبة هذا الحديث عن عائشة، ولا يقال: لعل هذا من قبيل الاختلاف في سنده على يحيى بن سعيد؛ لأن ذلك احتمال بعيد ضعيف، ويوهنه: أنى وجدت الدارقطنى قد نص في «علله» [١٤/ ١٤٨]، على رواية يحيى بن سعيد هذا الحديث عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرة عن عائشة به...، فقال: «ورواه معاوية ابن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرة عن عائشة».

قلت: كذا، وفي كلامه تحريف وسقط، وصوابه: «ورواه مروان بن معاوية عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن محمد بن يحيى... إلخ».

وقد تصحف عنده جد محمد بن يحيى: (حبان) إلى: (حيان) بالياء المثناة من تحت، وإنما هو بالياء الموحدة.

= وقد انفرد مروان بن معاوية بهذا الطريق عن يحيى بن سعيد الأنصارى، ولم يتابع عليه، وخالفه شريك القاضي؛ فرواه عن يحيى بن سعيد فقال: عن عمرة عن عائشة به نحوه . . . ، وأسقط منه الوساطة بين (يحيى) و (عمرة) هكذا أخرجه المؤلف كما يأتي [برقم ٤٦٢٤].

وتابع شريك على هذا اللون، تابعه معمر عند عبد الرزاق [٤٧٧٤، ٤٧٩٣]، وتابعه أيضاً على ابن مسهر وعبد الحميد بن جعفر عند الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩٧]، وكذا تابعهم: عبد السلام بن حرب وإسماعيل بن عياش ومحمد السقاء . . . كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [١٥١/ ١٤].

وقد اختلف فى سنده على يحيى بن سعيد على ألوان كثيرة، قد استوفاهما الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٤٦-١٥٦]، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن أخى عمرة عن عمرة عن عائشة» .

قلت: وهذا الوجه رواه جماعة كثيرة عن يحيى الأنصارى: منهم زهير بن معاوية وعباد بن العوام، وعبد الوهاب الثقفى، وأبو خالد الأحمر، ويزيد بن هارون، وأنس بن عياض، وقاسم بن معن، وجعفر بن عون، وأبو إسحاق الفزارى، وأبو حمزة السكرى، وعبد الوارث ابن سعيد وجريير بن عبد الحميد وغيرهم، واختلف فيه على يزيد بن هارون، وهذا اللون: أخرجه البخارى [١١٨]، ومسلم [٧٢٤]، وأبو داود [١٢٥٥]، والنسائى [٩٤٦]، وأحمد [١٨٦/ ٦]، وابن خزيمة [١١١٣]، وابن حبان [٢٤٦٥، ٢٤٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٦٦٠]، وابن راهويه [٩٩٠]، وجماعة كثيرة.

فهذا اللون صحيح ثابت عن يحيى الأنصارى، وهناك وجه آخر صحيح محفوظ عنه أيضاً، وهو ما رواه ابن عيينة - واختلف عليه ويزيد بن هارون - واختلف عليه - وأبو أسامة - وأبو معاوية الضرير ومعاوية بن صالح وعبد العزيز القسملى وسليمان ابن بلال وعبيد اللہ بن عمرو الرقى - واختلف عليه - وغيرهم كلهم روه عن يحيى الأنصارى فقالوا: عن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أبى الرجال عن أمه عمرة عن عائشة به . . . .

وهو عند الحميدى [١٨١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦٥٣]، وفى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٠٧٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٣٩]، وغيرهم.

٤٦٠٤ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرِو الجَمْحِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِسِوَاكِ، فَضَعَفَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخَذَتْهُ ثُمَّ مَضَعَتْهُ، ثُمَّ سَنَّتَهُ بِهِ.

= قال ابن عبد البر في «الاستذكار» [٢ / ١٢٦]: (وهو حديث ثابت صحيح بهذا الإسناد) وهو كما قال؛ فيكون ليحيى الأنصارى فيه شيخان؛ وهو الذي احتمله الحافظ في «الفتح» [٣ / ٤٦]، ورأيت الدارقطنى كأنه مال إلى هذا في نهاية كلامه على الحديث في «علله» [١٤ / ١٥٦]، وكان قبل قد صحح رواية من رواه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن أخى عمرة عن عمرة عن عائشة به . . .

وهذان الوجهان عندى هما المحفوظان عن يحيى الأنصارى، وما عداهما فخطأ وأوهام، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك متابعة شعبة وفطر بن خليفة وسعد بن سعيد ليحيى الأنصارى على الوجه الثانى المحفوظ الماضى أنقأ .

٤٦٠٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٩٣٣]، وابن حبان [٦٦١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٢]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٦ / ٣٠٦]، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل الآثار» [رقم ١٨٨]، واللالكائى فى «شرح اعتقاد أهل السنة» [رقم ٢٢٦٥]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٥٠]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٥٢]، والذهبي فى «سير النبلاء» [٧ / ٤٣٤]، وفى «التذكرة» [١ / ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن نافع بن عمر المكى عن ابن أبى مليكة عن عائشة به . . . وليس عند الذهبى فى «التذكرة»: قوله: (وجمع الله بين ريقى وريقه).

قلت: وقد توبع عليه نافع بن عمر، تابعه أيوب السختياني وحريش بن الحارث ومحمد بن شريك وأبو الزبير المكى وغيرهم، وخالفهم جميعاً: عمر بن سعيد بن أبى حسين، فرواه عن ابن أبى مليكة فقال: عن أبى عمرو ذكوان مولى عائشة عن عائشة به . . . نحوه فى سياق أتم، فزاد فيه واسطة بين ابن أبى مليكة وعائشة، هكذا أخرجه البخارى [٤١٨٤]، وجماعة .

وبهذه الرواية: أعل الدارقطنى الطريق الأول، وانتقده على البخارى فى «الإلزامات والتتبع» [ص ٣٥٠]، وخالفه الحافظ فى «الفتح» [٨ / ١٤٤]، وجزم بأن فى سياق كل من الطريقتين ما ليس فى الآخر، ثم قال: «فالظاهر أن الطريقتين محفوظان» .

۴۶۰۵ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ حَسَابٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سلمة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا رأى الريح قد اشتدت تغير وجهه.

۴۶۰۶ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَّاكٍ، عَنْ عكرمة، عن عائشة، ذكر أنه سمعه منها، أنها رأت النبي ﷺ يدعو رافعاً يديه، يقول:

= قلتُ: ولعل هذا هو الأشبه إن شاء الله؛ فيكون ابن أبي مليكة قد سمعه أولاً من عائشة بواسطة، ثم سمعه منها مباشرة بعد ذلك؛ أو سمعه منها أولاً؛ ثم استثبت فيه ذكوان مولى عائشة؛ فثبت فيه. واسم ابن أبي مليكة: عبد الله بن عبيد الله المكي الفقيه الحجة. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث مع استيفاء طرفه في «غرس الأشجار».

۴۶۰۵ - صحيح: أخرجه أحمد [۶ / ۱۲۱]، وابن عدى في «الكامل» [۵ / ۴۱]، وأبو الشيخ في «العظمة» [۴ / ۱۳۱۶ - ۱۳۱۷]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وعمر بن أبي سلمة مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب؛ ما أشبهه بقول أبي حاتم الرازي: «صالح صدوق في الأصل، ليس بذاك القوى، يكتب حديثه» لكن للحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... يأتي بعضها [برقم ۴۷۱۳]، وهو حديث صحيح ثابت.

۴۶۰۶ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [۶ / ۱۳۳، ۱۶۰، ۱۸۰، ۲۵۸، ۲۵۹]، وابن راهويه [۱۲۰۴]، والبخاري في «رفع اليدين في الصلاة» [رقم ۸۵]، والطحاوي في «المشكل» [۱۵ / ۱۱۴]، وغيرهم من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن عائشة به.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البخاري أيضاً في «الأدب المفرد» [رقم ۶۱۰، ۶۱۳]، ومسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [۶ / ۱۵۲]، قال البوصيري في «الإتحاف»: «هذا إسناد رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن فيه مقالاً، اختلف في سماع عكرمة من عائشة، [مع] أن روايته عنها في «صحيح البخاري». وسماك بن حرب قال فيه أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة»، وقال ابن المبارك: «ضعيف، وكان شعبة يضعفه» وقال النسائي ويعقوب بن شيبة: ليس به بأس، قوله - يعني ابن المبارك - : «كان شعبة يضعفه» إنما كان يضعفه في حديث عكرمة فقط؛ لأن روايته عنه مضطربة، وعن غيره صالحة... =

«اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَلَا تُعَاقِبْنِي، أَيُّمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آذَيْتَهُ، أَوْ شَتَمْتَهُ، فَلَا تُعَاقِبْنِي».

٤٦٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ذَكَرَ جَهْدًا شَدِيدًا يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ الدَّجَالِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ الْعَرَبَ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ»، قُلْتُ: فَمَا يَجْزِي الْمُؤْمِنَ يَوْمَئِذٍ مِنَ الطَّعَامِ؟ قَالَ: «التَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الْمَالِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ؟ قَالَ: «غُلَامٌ يَسْقِي أَهْلَهُ مِنَ الْمَاءِ، أَمَا الطَّعَامُ فَلَا طَعَامٌ».

= قلتُ: أما سماع عكرمة من عائشة: فقد نفاه أبو حاتم الرازي، وقبله ابن المديني كما في «جامع التحصيل» [ص ٢٣٩]، ونفى أبي حاتم نقله عنه ولده في «المراسيل» [ص ١٥٨]، لكنه رجع عن ذلك، وأثبت سماعه منها كما نقله عنه ولده في ترجمة عكرمة من «الجرح والتعديل» [٧/٧]، وهذا هو الذي جزم به البخاري في ترجمة عكرمة من «تاريخه» [٧/٤٩]، واحتج بحديثه عنها في «صحيحه» وهذا مقدم على قول من نفى السماع بلا تردد.

وعلة الحديث إنما هي في سماك بن حرب فهو وإن كان قوى الحديث، إلا أنه قد تغير بأخرة حتى صار ربما تلقن، وهذا الحديث لم يسمعه منه إلا من لم يرو عنه بعدما كبر، وإنما الصحيح عنه سفيان وشعبة، كما مضى شرح ذلك فيما علقناه على الحديث [رقم ٢٣٣٢]، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة: قد تكلم فيها غير واحد من النقاد، ووصفها ابن المديني بالاضطراب كما نقله عنه يعقوب بن شيبة الحافظ؛ لكن لأصل الحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٥٠٧]، وكذلك شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منها حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٢٦٢]، وحديث جابر [برقم ٢٢٧١]، ويأتي حديث أبي هريرة [برقم ٦٣١٣]، وهو حديث صحيح ثابت، لكن دون سياقه هنا، فلم أجد ما يشهد لقوله: (فلا تعاقبني) والله المستعان.

٤٦٠٧ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [١٢٥، ٧٥ / ٦]، وحنبل بن إسحاق في «الفتن» [١٨]، وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن البصري عن عائشة . . . به

قال الهيثمي في «المجمع» [٧/٦٤٧]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» . =

٤٦٠٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجَعْفَى - عَنْ ابْنِ السَّمَاكِ، عَنْ عَائِذٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَمَاتَ فِيهِ، لَمْ يُعْرَضْ، وَلَمْ يُحَاسَبْ، وَقِيلَ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ».

= قلتُ: وهو كما قال، لولا أن مسلماً لم يُخْرِج لابن جدعان إلا ما تابعه الثقات عليه، وهو ضعيف عندهم، بل تركه جماعة مع اختلاطه، وكان صاحب مناكير لا تطاق، وانفراده عن كل ثقة عندي يعد منكراً، لاسيما الحسن البصرى، والحسن إمام حجة، إلا أنى لم أتحقق سماعه من عائشة بعد، وهو معروف بكثرة الإرسال، بل نقل العلاني في «جامع التحصيل» [ص ١٦٥]، كلاماً عن الإمام أحمد: يفهم منه أنه لا يرى ثبوت سماعه منها، ونحو هذا تراه في «علله» [٢/ ٥٤٨ / رواية ابنه عبد الله].

وقد أعله الإمام في الصحيحة [٧/ ٢١٢]، بعننة الحسن، وقال عنه تبعاً للعلاني: «مدلس كثير التديل» وليس هذا بعلة أصلاً؛ لأن الحسن على التسليم بكونه كان يدلس، فإنه مقل من ذلك التدليس جداً، بحيث يقبح الإعلال بعننته، كما كنا نفعله قديماً، واللّه يغفر لنا؛ فقد كنا أوتينا آنذاك من قلة الاطلاع وضعف التحرى، ونحن نرجع عن ذلك دون حياء، وأى حياء فى النزول على الحق وترك العناد.

نعم للفقرة الأولى المتعلقة بالعرب: شاهد ثابت من حديث أم شريك العامرية عند مسلم [٢٩٤٥]، والترمذى [٣٩٣٠]، وأحمد [٦/ ٤٦٢]، وابن حبان [٦٧٩٧]، وغيرهم.

أما شطر الحديث الثانى: فله شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم أبو أمامة وأسماء بنت يزيد وعبد الله بن عمر وغيرهم، إلا أن الأسانيد إليهم كلها مناكير على التحقيق، والحديث عندي ضعيف بهذا السياق جميعاً، واللّه المستعان.

٤٦٠٨ - منكر: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٤٠٩٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٩٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ١٧٠] و[٥/ ٣٦٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٥٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٤١٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن عائذ بن نُسَيْر [وقد تصحف فى عدة كتب إلى: (عائذ بن بشير) فانتبه]، عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة به نحوه . . .

وليس عند العقيلى قوله: (إن اللّه يباهى بالطائفتين) وهو رواية للخطيب، وهذه الجملة عند المؤلف فى الآتى، وهى جزء من لفظه هنا.

٤٦٠٩- قَالَتْ: وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالطَّائِفِينَ».

٤٦١٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَلَسْتُ أَبْكِي عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «مَا يُبْكِيكِ؟ إِنْ كُنْتِ تُرِيدِينَ اللَّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكِ مِنَ الدُّنْيَا مِثْلُ زَادِ الرَّكَّابِ، وَلَا تُخَالِطِي الْأَغْنِيَاءَ».

= قلت: ومن هذا الطريق أخرجه تمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٣٢٦]، والإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٤١٨]، به نحوه دون الفقرة الأخيرة، وقد اختلف في سنده اختلاف غريب، وروى على أوجه كثيرة، ومرجعها جميعاً إلى (عائذ بن نسير) وهو ضعيف منكر الحديث، وقد أنكروا عليه هذا الحديث، وذكره ضمن منكراته في ترجمته من كتب «الضعفاء» كما فعل العقيلي وابن عدى وابن حبان وغيرهم.

وبه أعله ابن الجوزي في الموضوعات [٢/ ٢١٧-٢١٨]، وتابعه السيوطي في اللآلئ [٢/ ١٠٨]، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» [ص ٥٢]، وقبله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٢٠٨]، وغيرهم.

وقد تصحف اسمه عند الإسماعيلي إلى: (عائذ بن نصيب) ووقع في عدة كتب: (عائذ بن بشير) والصواب أن اسمه هو (عائذ بن نسير) كما ضبطه الذهبي وابن ناصر الدين وابن حجر وغيرهم في كتب «المشبهة».

وللهديث طرق أخرى عن عائشة، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... وكلها تالفة الأسانيد، ولا يصح في هذا الباب شيء. وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وراجع علل الدارقطني [١٤/ ٤٥٧-٤٦٠]، و«الضعيفة» [٦/ ٣١٩] و[٥/ ٢٠٩] و[١١/ ١٦٤]، وتعليق الإمام المعلمي اليماني على «الفوائد المجموعة» [ص ١١٠-١١١]، و«اللآلئ المصنوعة» [٢/ ١٠٨].

٤٦٠٩- منكر: انظر قبله، وهو جزء من السياق الماضي.

٤٦١٠- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٢٨]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ ١٠٣٩٨]، وابن بشران في «الأمالي» [١٣٤]، وابن الأعرابي في «الزهد» [رقم ٨٩]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن عيينة عن صالح بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... =

= قال الطبرانی : «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا صالح بن حسان، تفرد به إبراهيم بن عيينة» .

قلتُ: وهو كما قال؛ وإبراهيم هذا مختلف فيه، ما أشبهه بقول الحافظ عنه: «صدوق يهيم» وقد خولف فيه؛ خالفه سعيد بن محمد الوراق، وعبد الحميد الحماني - واختلف عليه فيه - وحفص ابن غياث وغيرهم، كلهم روه عن صالح بن حسان فقالوا: عن عروة عن عائشة، ولم يذكروا فيه: (هشام بن عروة) بين (صالح) و: (عروة) هكذا أخرجه الترمذى فى «جامعه» [١٧٨٠]، وفى «العلل» [رقم ٣٣٨]، والحاكم [٤ / ٣٤٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٥ / رقم ٦١٨١]، وابن أبى الدنيا فى «إصلاح المال» [رقم ٣٧٩]، وفى «الزهد» [رقم ٩٥]، وفى «ذم الدنيا» [ق ١٠ / ٢]، كما فى «الضعيفة» [٣ / ٤٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦ / ٤٤]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٠٠]، ومحمد بن عاصم الأصبهاني فى «جزء من حديثه» [ص ١١٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١ / ٥٠]، وفى «الأربعون على مذهب الصوفية» [رقم ٣٩]، وابن السنى فى القناعة [رقم ٦٤ - ٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٤ / ٥٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣ / ١٣٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨ / ٧٦]، وغيرهم من طرق عن صالح بن حسان [وتصحف اسمه عند ابن سعد وابن الدنيا فى «إصلاح المال» وابن الجوزى إلى: (صالح بن حيان)] عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وزادوا جميعاً: (ولا تستخلى ثوباً حتى ترقيه) لفظ الترمذى وغيره .

قلتُ: وهذا الوجه هو الأصح كما قال ابن عدى فى «الكامل» [٤ / ٥٢]، وأقره البيهقى فى «الشعب» وسكت الدارقطنى عن ترجيح أحد الوجهين الماضيين لما ذكرهما فى «علله» [١٣ / ٢٩٣]، لكنه قال: «وصالح بن حسان ضعيف» فكأنه يشير إلى اضطراب صالح فيه، وهذا قريب عندى، فإن صالحاً هذا هو أفة هذا الحديث .

وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان، وسمعت محمداً يعنى البخارى - يقول: صالح بن حسان منكر الحديث» وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصلح؛ قال ابن معين: صالح بن حسن ليس حديه بشيء، وقال النسائى: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الأثبات» وقال البيهقى: «تفرد به صالح بن حسان، وليس بالقوى» .

٤٦١١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الطَّوِيلِ ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، سَمِعَ رَجُلًا يَلْبِي عَنْ شَبْرَمَةَ ، قَالَ : « وَمَا شَبْرُمَةُ ؟ » فَذَكَرَ قَرَابَةً ،

وبه أعله جماعة من المتأخرين أيضاً، وقد ساق ابن عدى هذا الحديث ضمن مناكير صالح من ترجمته في «الكامل» وقال في ختامها: «وبعض أحاديثه فيها إنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق!» وقد تركه جماعة، وضعفه الآخرون، راجع ترجمته من «التهذيب وذبوله». وقد جازف الحاكم وقال عقب روايته: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) كذا، ورده عليه الذهبي بقوله: «الوراق عدم» يعنى سعيد بن محمد الوراق الثقفى راويه عن صالح بن حسان عند الحاكم، وهو كما قال الذهبي، لولا أنه غفل عن إعلاله بصالح، ثم إن الوراق قد توبع عليه؛ تابعه حفص بن غياث وعبد الحميد الحمانى كما مضى؛ وكذا تابعه خالد بن عمرو القريشى كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٩٣].

ونقل المناوى فى «الفيض» [٣ / ٢٧]، عن الحافظ أنه قال: «تساهل الحاكم فى تصحيحه، فإن صالحاً ضعيف عندهم» وكذا ضعف إسناده المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١ / ٧٥٣ / طبعة مكتبة الشافعى]، وقال: «وردوا تصحيح الحاكم» وقال فى «الفيض»: (وكما لم يصب الحاكم فى الحكم بتصحيحه، لم يصب ابن الجوزى فى الحكم بوضعه، وإن [كان] صالح ضعيفاً متروكاً، لكن لم يتهم بالكذب».

قلت: سبقه إلى هذا شيخ شيوخه السيوطى فى «اللآلىء المصنوعة» [٢ / ٢٧٢-٢٧٣]، ويرد عليهما قول ابن حبان فى ترجمة صالح من «المجروحين» [١ / ٣٦٧]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته: شهد لها بالوضع».

ولا يشترط فى الموضوع أن يكون راويه كذاباً، أو متهماً بكذب، بل قد يروى الثقة الموضوع، يشبه له، فكيف بالضعيف؟! فكيف بالساقط والمتروك ومن كان حاله مثل حال صالح بن حسان؟! وللحديث طريق آخر به نحوه باختصار عن عائشة عند الطبرانى فى «الأوسط» [٧ / رقم ٧٠١٠]، وسنده ساقط أيضاً، وقد اختلف أيضاً فى سنده، كما تراه فى علل الدارقطنى [١٣ / ٢٩٤]، وعنه ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢ / ٨٠٦].

وقال الدارقطنى: (ولا يثبت) وهو كما قال هذا الفحل، واللّه المستعان.

٤٦١١- ضعيف: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢ / ٢٧٠]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢ / ١١٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٦ / ١٥٥-١٥٦]، والبيهقى فى «المعرفة» =

فقال: «أَحْجَجْتُ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لا، قال: «فَأَحْجَجُ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ أَحْجَجُ عَنْ شُبْرُمَةَ».

٤٦١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَمِيثَةَ، قَالَتْ: أَصْبَحْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا، قَامَتْ فَاغْتَسَلَتْ، ثُمَّ دَخَلَتْ بَيْتًا لَهَا، وَأَجَافَتِ الْبَابَ دُونِي، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا أَصْبَحْتُ عِنْدَكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ هَذِهِ السَّاعَةِ! قَالَتْ: فَادْخُلِي، فَدَخَلْتُ، فَصَلَّتْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، لَا أَدْرِي أَقِيَامَهُنَّ أَطْوَلَ، أَمْ رَكَوعَهُنَّ، أَمْ سَجُودَهُنَّ، ثُمَّ التَفَتَتْ إِلَيَّ، فَضْرَبَتْ فِخْذِي، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَمِيثَةَ، رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِيهِنَّ، وَلَوْ نَشَرُّ لِي أَبِي عَلَى تَرْكِهِنَّ مَا تَرَكَتِهِنَّ.

= [رقم ٢٧٩٦]، وغيرهم من طريق هشيم بن بشير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة به .

قلت: قد سئل الدارقطني في «علة» [٤٦١ / ١٤]، عن هذا الطريق فقال: «يرويه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، واختلف عنه، فرواه هشيم عن ابن أبي ليلي عن عطاء عن عائشة، وخالفه إبراهيم بن طهمان، [فرواه] عن ابن أبي ليلي عن عطاء عن ابن عباس، وأرسله شريك عن [ابن] أبي ليلي عن عطاء عن النبي ﷺ، وكان ابن أبي ليلي سعي الحفظ، ويشبهه أن يكون الاختلاف من قبله، والمرسل أصح».

قلت: وهو كما قال؛ وقد اختلف في سنده على عطاء على ألوان أخرى، وقد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها: حديث ابن عباس [برقم ٢٤٤٠]، ولا يصح منها شيء قط، فراجع ما علقناه على حديث ابن عباس، وتام تخريجه في المصدر المشار إليه .

٤٦١٢ - صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٤٨٢]، والبخاري في «تاريخه الأوسط» [رقم ٧٩٩]، - وبعضهم يسميه «الصغير» - والمزني في «تهذيبه» [١٧٩ / ٣٥]، وغيرهم من طرق عن يوسف بن الماجشون عن أبيه يعقوب بن أبي سلمة عن عاصم بن عمرو بن قتادة عن جدته رميثة عن عائشة به . . . وهو عند البخاري باختصار .

٤٦١٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، يَسْتَقِي لَهُ الْعَذْبُ مِنْ بَثْرِ السَّقِيَا، وَرَبَّمَا قَالَ: يُسْتَعَذَّبُ لَهُ الْمَاءُ.

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه... قد استوفيناها في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك اختلافاً يسيراً وقع في سنده.

ثم استدركنا: على أنفسنا بكون رميثة ليست من رجال «الصحيح»، وهي رميثة بنت عمرو بن هاشم، صحابية من المبايعات؛ وهي من نساء «التهذيب وذيوله». فاللهم غفرًا.

٤٦١٣ - ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٧٣٥]، وأحمد [١٠٠ / ٦]، وابن حبان [٥٣٣٢]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٦٠٣٢]، وفي «الأدب» [رقم ٤٤٧]، وابن راهويه [٨٤١]، [٩٠٥ / ١٧٣٤]، وابن سعد في «الطبقات» [١ / ٣٩٣]، والخطيب في «تاريخه» [٣ / ١٣٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التلبيس» [ص ٢٦٧]، وابن عساكر في «تاريخه» كما في مختصره لابن منظور [١ / ٢٨٥]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [١ / ١٥٨]، والبعثي في «شرح السنة» [٦ / ٤]، وفي «الأنوار» [رقم ١٠١٧]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ٢٤٦]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٦٧٢]، والحاكم [٤ / ١٥٤]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وقال الحافظ في «الفتح» [١٠ / ٧٤]: «أخرجه أبو داود بسند جيد» وقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ٥٣٧ / طبعة مكتبة الشافعي]: «إسناده صحيح».

قلتُ: وإسناده كما قال الحافظ لولا أنه معلول، فقد قال البيهقي عقب روايته في «الشعب»: (وحكى أبو داود السجستاني عن أحمد بن حنبل أنه أنكر هذا الحديث، وقال: الدراوردي كتابه أصح من حفظه) قال البيهقي: «يريد أنه حدث به حفظًا» يعني فغلط فيه.

ورأيت الفسوي قد قال في «تاريخه» [١ / ٢٢٥]: «حدثني الفضل - يعني ابن زياد القطان - قال: سمعت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - يقول: كان الدراوردي كتابه أصح من حفظه، وكان معروفًا بطلب العلم والحديث» ثم قال الفضل: «وسمعت أبا عبد الله وذكر له هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «كان يستعذب للنبى ﷺ من بيوت السقيا» فقال: ما رواه إلا الدراوردي ولم يكن في أصل كتابه».

= قلت: ونقل ابن رجب في «شرح علل أبي عيسى» [ص ٣٢٤ / طبعة السامرائي]، عن الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال: (يقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يستعذب له الماء» ليس له أصل في كتابه).

قلت: والدروري كان إذا حدث من حفظه أخطأ وغلط كما مضى من كلام الإمام أحمد؛ ومثله قال أبو زرعة وابن معين وغيرهما، وكتابه أثبت من حفظه عندهم، وكلام الإمام أحمد ظاهر في كونه لم يحدث بهذا الحديث إلا من حفظه؛ لأن كتبه ليس فيها ذلك الحديث، فكأنه غلط فيه.

فإن قيل: قد توبع عليه؛ تابعه عامر بن صالح عند البيهقي في «الشعب» [٥ / ٦٠٣٣]، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ٨٣]، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٦٧٣]، وغيرهم.

قلنا: قد قال ابن عدى عقب روايته: (وهذا الحديث يعرف بعبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة، وقد رواه عامر بن صالح هذا).

قلت: وعامر هذا وإن كان مختلفاً فيه إلا أنه واه بل كذبه ابن معين بخط عريض، وقال: «كذاب خبيث عدو الله» وقال أيضاً لما بلغه أن الإمام أحمد يروى عنه: «جن أحمد بن حنبل! يحدث عن عامر بن صالح» وقد تركه الدارقطني والأزدي وجماعة، وقال النسائي: «ليس بثقة» وضعفه جمهور النقاد، وقد قال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» [ص ١٢٤]: «يروى عن هشام بن عروة المناكير، لا شيء» وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من مناكير في «الكامل» ثم قال في ختام ترجمته: «ولعامر بن صالح غير ما ذكرت، وعامة حديثه مسروقات من الثقات، وإفرادات مما ينفرد به، وعامة ما رأيت يروى عن هشام بن عروة».

قلت: فيحتمل منه أن يكون سرق هذا الحديث من الدراوردي، ويؤيده ما مضى من كون الإمام أحمد قد جزم بتفرد الدراوردي به عن هشام بن عروة، وعامر بن صالح هذا هو ابن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي المدني. وهو من رجال الترمذي وحده.

ثم جاء بعض الثقات، وهو عتيق بن يعقوب الزبيرى، وروى هذا الحديث عن شيخ هالك؛ وهو محمد بن المنذر بن عبيد الله، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... نحوه... عند البغوى في «شرح السنة» [٤ / ٦]، وفي «الأنوار» [رقم ١٠١٨].

وابن المنذر هذا شبه لا شيء، قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [٢ / ٢٥٩]: «كان ممن يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار»، =

٤٦١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ».

٤٦١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ أَصْلِيَ فِي الْبَيْتِ، فَأَخَذَ بِيَدِي حَتَّى أَدْخَلَنِي الْحَجْرَ، فَقَالَ: «صَلِّيْ هَا هُنَا، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ -أَوْ قَوْمَهُ- اسْتَقْصَرُوا فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ».

= وقال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» [ص ١٣٩]: «روى عن هشام بن عروة أحاديث منكرة»، وقال الحاكم: «يروى عن هشام أحاديث موضوعة»، وهو من رجال «اللسان» [٣٩٤/٥].  
ويبدو لي أنه سرق الحديث من الدراوردي أيضاً، فقبَّح الله اللصوص! والحديث حديث عبد العزيز الدراوردي، وبه يُعرف، وعليه أنكر، والله المستعان.  
٤٦١٤- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٧].

٤٦١٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٢٨]، والترمذي [٨٧٦]، والنسائي [٢٩١٢]، وأحمد [٩٢/٦]، وابن راهويه [١١٣٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٢١/١٥]، وابن الجوزي في التحقيق [١٤٤-١٤٥/٢]، والأرزقي في أخبار مكة [رقم ٣٦١] وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة به نحوه... وليس عند النسائي وابن راهويه قوله: (فأخرجوه من البيت). قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، ثم قال: (وعلقمة بن أبي علقمة: هو علقمة بن بلال).

قلت: وهو كما قال؛ وإسناده هنا حسن صالح، وعبد العزيز الدراوردي صدوق متماسك من رجال مسلم، ولم ينفرده، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن أبي الزناد على نحوه عن علقمة: عند ابن خزيمة [٣٠١٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٩٢/١].

وابن أبي الزناد حديثه قوى في المتابعات، وعلقمة بن أبي علقمة: هو علقمة بن بلال المدني الثقة المأمون، من رجال الجماعة؛ وأمّه (أم علقمة) اسمها مرجانة: امرأة صدوقة، روى عنها ابنها علقمة وبكير الأشج؛ ووثقها العجلي وابن حبان، وصحَّح لها الترمذي والحاكم وابن خزيمة وابن حبان أيضاً، وما رماها أحد بضعف ولا جهالة، فقول الحافظ عنها بـ«التقريب»: «مقبولة» غير مقبول منه.

٤٦١٦ - حَدَّثَنَا هَارُونَ أَبُو مُوسَى الْحَمَالُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ مُسْلِمٍ الْجَدَلِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَهْدَى لَهُ وَشِيقَةَ ظَبْيٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَرَدَهَا.

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه مع اختلاف يسير في سياقه . . . وقد استوفينا طريقه في «غرس الأشجار» وهو حديث حسن صحيح كما قال الترمذی .

● تنبيه مهم: وقع في بعض نسخ الترمذی: عن علقمة عن أبيه عن عائشة) هكذا: (عن أبيه) بدل (عن أمه)، ومثله وقع عند الأزرقی في «أخبار مكة» وهو خطأ من الناسخ بلا تردد، وحكى المبارکفوری في «شرح الترمذی» [٣/ ٥٣٤]، أنه وقع في رواية النسائي - لعله في بعض النسخ مثل الترمذی-: «عن أمه عن أبيه عن عائشة» بزيادة: (عن أبيه) بين أم علقمة وعائشة، وهذا إن ثبت، فهو زيادة مقحمة من الناسخ أيضاً. فاتبه يا رعاك الله.

٤٦١٦ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٤٠]، والطحاوی في «شرح المعاني» [٢/ ١٦٨]، وعبدالرزاق [٨٣٢٥]، والمؤلف أيضاً في الآتی [رقم ٤٦١٧]، وغيرهم من ثلاثة طرق [ابن عيينة، وابن جريج، ومعمراً]، عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن قيس بن مسلم الجدلي عن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ أفته ابن المخارق هذا، فإنه ضعيف عندهم، بل تركه جماعة، وقد وهم من ظن أن الشيخين أو أحدهما قد احتج به، وباقي رجاله ثقات من رجال الجماعة .

نعم: لم ينفرد به ابن المخارق، بل توبع عليه: تابعه الثوري على نحوه عن قيس بن مسلم عند عبد الرزاق [٨٣٢٤]، وعنه أحمد [٦/ ٢٢٥] وابن راهويه [١١١٠]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن الثوري بإسناده به .

قلت: وهذه متابعة جلييلة جداً، لولا أن الإمام أحمد قد أنكرها إنكاراً شديداً على عبد الرزاق، وقال: «هذا سماع مكة» يعني هذا ما سمعه عبد الرزاق من الثوري بمكة، وكان أحمد يتكلم فيما سمعه عبد الرزاق من سفیان بالبلد الحرام، ويقول: «مضطرب جداً، وأما سمعه باليمن فأحاديث صحاح» نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [٢/ ٦٠٧ / طبعة عتر].

لكن أحلق بعبد الرزاق أن يكون قد حفظه عن الثوري! فإنه قد توبع عليه: تابعه وكيع على مثله عن الثوري عن ابن راهويه [١١٠٩].

فالإسناده صحيح ثابت كالشمس، لا شك فيه ولا لبس، فلله الحمد .

٤٦١٧- حَدَّثَنَا أَبُو موسى، حَدَّثَنَا سفيان، في الموسم على رؤوس الملائم، حَدَّثَنَا أَبُو موسى هارون البزار، حَدَّثَنَا محمد بن بكر البرساني، حَدَّثَنَا ابن جريج، عن عبد الكريم، عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد بن علي، عن عائشة، عن النبي ﷺ، نحوه، قال هارون: وسمعت سفيان، يقول: الوشيقة، لحم يطبخ ثم يبيس .

٤٦١٨- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندي، حَدَّثَنَا شريك، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجل، فقربه وأدنى مجلسه، فلما خرج من عنده، قالت: يا رسول الله، أأست كنت تشكو هذا؟ قال: «بلى، ولكن من شرار الناس الذين يكرمون أئقاء شرهم».

٤٦١٧- صحيح: انظر قبله . وقوله في الإسناد: (حدثنا أبو موسى هارون البزار . . . إلخ) فالقائل: (حدثنا) هو المؤلف . ولأبي موسى فيه إسنادان كما ترى إلى عبد الكريم بن أبي المخارق .

٤٦١٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٧٩٣]، والطبراني في «الأوسط» [٤/ رقم ٤٠٢٨]، والدارقطني في الأفراد [رقم ٦٣٢٥/ أطرافه]، وأحمد [١١١/ ٦]، وغيرهم من طريق شريك القاضي عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة به .

قال الدارقطني: «غريب من حديث مجاهد عنها - يعني عن عائشة - وغريب من حديث الأعمش عنه - يعني عن مجاهد - تفرد به شريك بن عبد الله عنه» .

قلت: وشريك إمام في السنة، ضعيف في الرواية مختل الضبط، وكان شديد الاضطراب في الأسانيد والمتون .

وقد رواه الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عائشة به نحوه . . . عند ابن راهويه [٨٣٤]، ١١٩٨، [١٧٩٣]، وهناد في الزهد [رقم ١٢٧٦] .

والليث لم يكن في الحديث بالليث، وهو مع ضعفه؛ كان قد اختلط أيضاً، فجعله يجرى بالمنكرات والأعاجيب، وقد اضطرب في سنده على عادته، فوقع عند هناد: (عن ليث عن مجاهد قال: دخل على النبي رجل . . . إلخ) .

هكذا مرسلًا، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٤٨٣٢] . [٤٨٢٣] .

٤٦١٩ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قام النبي ﷺ من فراشه في بعض الليل، فظننت أنه يريد بعض نسائه، فتبعته، حتى قام على المقابر، فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا بِكُمْ لَاحِقُونَ»، ثم قال: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ»، قالت: ثم التفت فرأني، فأبصرني، فقال: «وَيَحَهَا! لَوْ تَسْتَطِيعُ مَا فَعَلْتَ».

٤٦٢٠ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة، عن عائشة، قالت: فقدت رسول الله ﷺ من الليل، فاتبعته، فإذا هو بالبقيع، فسمعتة يقول: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ وَإِنَّا لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ»، ثم التفت، فنظر إليّ، فقال: «وَيَحَهَا! لَوْ تَسْتَطِيعُ مَا فَعَلْتَ».

٤٦٢١ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن سودة لما كبرت، وهبت يومها لعائشة، قالت: وكان رسول الله ﷺ يقسم لى يومى ويومها، وكانت أول امرأة تزوجتُ إليّ.

٤٦١٩ - ضعيف بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٣].

٤٦٢٠ - ضعيف بهذا التمام: انظر قبله.

٤٦٢١ - صحيح: دون قوله: (وكانت أول امرأة . . . إلخ): أخرجه مسلم [١٤٦٣]، وأحمد [٦/٦٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/٦٥]، وأبو عوانة [٥/٢٠٧] - وعنده معلقاً - وغيرهم من طرق عن شريك القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه . . . وليس عند أبي عوانة وابن سعد قوله: (وكانت أول امرأة تزوجتُ إليّ) ولفظ هذه الجملة عند أحمد: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدها).

ولفظها عند مسلم: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدى).

قلت: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات، لكن انفرد شريك بتلك الجملة فى آخره: (وكانت أول امرأة . . . إلخ) وشريك سبى الحفظ موصوف بذلك، وقد خالفه جماعة من أصحاب هشام بن عروة، فرووه عنه به نحوه . . . دون هذه الزيادة.

٤٦٢٢ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرَفٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَيَّ زَوْجَهَا، وَلَمْ تَقْبُضْ مِنْ صِدَاقِهَا شَيْئًا. الْحَدِيثُ.

= منهم زهير بن معاوية عند البخارى [٤٩١٤]، ومسلم [١٤٦٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٨٣]، وابن الجعد [٢٦٧٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٦٣ / ٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩٧٣]، وأبى عوانة [٢٠٧ / ٥]، - وعنده معلقاً - والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٧٤]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠٥٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٤٥ / ٦]، وغيرهم.

وهكذا رواه جرير بن عبد الحميد وعقبة بن خالد وابن أبى الزناد وعبد العزيز الدراوردى وعبد الله بن المبارك وحماد بن سلمة وجعفر بن عون ومخشى بن معاوية وغيرهم كلهم عن هشام بن عروة عن أبىه عن عائشة به نحو . . . وبعضهم فى سياق أتم، وخالفهم ابن عيينة ومعمار وابن نمير وحفص بن غياث وغيرهم، فرووه عن هشام بن عروة عن أبىه به نحوه مرسلًا، ليس فيه عائشة.

والوجهان عندى محفوظان كما ذكرناه فى «غرس الأشجار».

٤٦٢٢ - ضعيف: أخرجه أبو داود [٢١٢٨]، وابن ماجه [١٩٩٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٨٤٤]، وفى الصغير [١/ رقم ١٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٢٤٤]، وغيرهم من طريق شريك القاضى عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيثمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٢١٢].

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن منصور: متصل الإسناد إلا شريك» وقال البيهقى: (وصله شريك، وأرسله غيره) وقال ابن عدى: «وهذا أيضاً مشهور من حديث شريك عن منصور عن طلحة بن مصرف، ومنهم من أفسد إسناده عن شريك».

قلت: شريك مشهور بسوء الحفظ، هذا أمر لا يجادل فيه ناقد، وقد انفرد به موصولاً كما قاله الطبرانى والبيهقى؛ وقد خولف فى وصله كما يأتى؛ ومن فوقه ثقات مشاهير، وخيثمة بن عبد الرحمن شكك ابن القطان فى سماعه من عائشة، فقال: (ينظر فى سماعه من عائشة - رضى الله عنها) نقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٣/ ١٧٨].

٤٦٢٣- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ، يُؤتى بالصبيان يدعو لهم، ويبرك عليهم، فأتى بصبي، فبال عليه، فدعا بماء فأتبعه إياه .

= وينبغي لابن القطان الفاسي أن لا يتردد في عدم سماع خيشمة من عائشة، فقد قال أبو داود عقب رواية هذا الحديث: «وخيشمة لم يسمع من عائشة» وقد خولف شريك في وصله، خالفه الثوري، فرواه عن منصور عن طلحة عن خيشمة به نحوه مرسلًا، هكذا أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤٢/٤]، وعبد الرزاق [١٠٤٢٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢٤٢]. وتوبع الثوري على هذا الوجه المرسل: تابعه سعيد بن أبي عروبة على نحوه عن طلحة بن مصرف عن خيشمة به . . . عند الحاكم في «المستدرک» كما في «إتحاف الخيرة» [٤٢/٤]، والبيهقي في «سنده» [١٤٢٤٣]، بإسناد صحيح إليه .

وهذا هو المحفوظ مرسلًا، والموصول: ذكره ابن عدي من مناكير شريك القاضي في ترجمته من (الكامل) كما يقول ابن الترمكمانى في «الجواهر النقى» [٢٥٣/٧]، وقد تفرد بوصله كما مضى . نعم: قد رواه بعضهم عن محمد بن طلحة بن مصرف عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيشمة عن عائشة به نحوه موصولًا أيضًا، مثل رواية شريك، هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [١ رقم ٧١٤]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٢ / ٤٣٤].

وهذا منكر أيضًا، وسنده لا يثبت إلى محمد بن طلحة، ومحمد نفسه فيه ضعف . وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في كتابنا: «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٤٦٢٣- صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٩٤]، ومسلم [٢٨٦]، و[٢١٤٧]، وأبو داود [٥١٠٦]، وأحمد [٤٦ / ٦]، [٢١٢]، وابن حبان [١٣٧٢]، وابن أبي شيبة [٢٣٤٨٤]، والبيهقي في «سننه» [٣٩٥٦]، وفي «الشعب» [١١٠١٤]، وابن راهويه [٥٨٧]، والحميدى [١٦٤]، وابن الجارود [١٤٠]، والطحاوى في «شرح المعانى» [٩٣ / ١]، وابن أبي الدنيا في «العلل» [رقم ١٨٣]، [٢٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٩٢]، - وعنده معلقًا - والبغوى في «شرح السنة» [٥ / ٤٣٢]، وفي «الأنوار» [رقم ٢٦١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وزاد البخارى وابن حبان والبيهقي في «سننه» فى آخره: (ولم يغسله) وهو رواية مسلم؛ وليس عند أبي داود وابن أبي شيبة والبيهقي فى «الشعب» والبغوى قوله: (فأتى بصبي؛ فبال عليه . . . إلخ) .

٤٦٢٤ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدثنا شريك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ، يصلي الركعتين قبل الفجر، ويخففهما حتى أرى أنه ما قرأ فيها شيئاً إلا بفاتحة الكتاب، أو ما قرأ فاتحة الكتاب.

٤٦٢٥ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن بهية، أنها سمعت امرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها، فلا تدري كيف تصلى، فقالت لها عائشة: سألت رسول الله ﷺ في امرأة فسد حيضها، وأهرقت دمًا، فلا تدري كيف تصلى، فأمرني رسول الله ﷺ، أن أمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر مرة،

= وهو رواية لمسلم وابن أبي الدنيا؛ ولفظ هذه الجملة عند ابن راهويه والطحاوي ورواية لأحمد: (فأتى بصبي فبال عليه، صبوا عليه الماء صباً).

قلت: وهو عند جماعة به نحوه مفرقاً. وتام تخريجه في «غرس الأشجار».

٤٦٢٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٠٣].

٤٦٢٥ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه أبو داود [٢٨٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢، ١٥١٠]، والمزى في «تهذيبه» [٣٥ / ١٣٩]، وغيرهم من طرق عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن بهية مولاة عائشة عن عائشة به نحوه. . وهو عند أبي داود ورواية للبيهقي باختصار يسير دون حكاية سماع بهية في أوله، ودون قوله في آخره: (فإني أرجو أن هذا . . . إلخ). قلت: وهذا إسناد منكر، قال المنذرى في «مختصر السنن»: «أبو عقيل: بفتح العين، وهو يحيى بن المتوكل مديني لا يحتج بحديثه، وقيل: إنه لم يرو عن بهية إلا هو» نقله عنه صاحب «عون المعبود» [١ / ٣٢١].

وأبو عقيل هذا شيخ منكر الحديث كما قاله ابن معين والساجي وغيرهما؛ وهو ضعيف عند جميعهم كما يقول ابن عبد البر، وقد تناوله ابن حبان شديداً، وقال أحمد: أحاديثه عن بهية عن عائشة منكرة، وما روى عنها إلا هو، وهو واهي الحديث) وقال الجوزجاني: (أحاديثه منكرة) وقال ابن عدى: (عامه أحاديثه غير محفوظة).

وبهية التي يروى عنها: امرأة مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، بل قال عنها ابن عمار الموصلي الحافظ: «ليست بحجة» والأزدى: «لا يقوم حديثها» وذكرها ابن عدى في «الضعفاء» [٧١ / ٢]، ولأكثر فقرات الحديث شواهد ثابتة قد ذكرناها في «غرس الأشجار».

وحيضها مستقيم، فلتتعد مثل ذلك من الليالى والأيام، ثم لتدع الصلاة فيهن وتقدرهن، ثم لتغتسل طهرها، ثم تستنفر بثوب، ثم تصلى، فإنى أرجو أن هذا من الشيطان، وأن يذهب الله عنها إن شاء الله، قالت: فأمرتها بفعله، فأذهب الله عنها، فمرى صاحبك بذلك .

٤٦٢٦- حدثنا بشر بن الوليد الكندى، حدثنا أبو حفص عمر، عن سليمان

٤٦٢٦- منكر بهذا التمام: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / ٧٦]، والأجرى فى «الشرية» [١٧٩٥، ١٨٤٥]، والثعلبى فى «تفسيره» والواحدى أيضاً فى «تفسيره الوسيط» كما فى «تخريج أحاديث الكشاف» للزبلى [٢ / ٤٢٥]، وغيرهم من طريق بشر بن الوليد الكندى عن عمر بن عبد الرحمن أبى حفص [ووقع عند الطبرانى: (عن عمر بن حفص) وهو خطأ]، عن سليمان الشيبانى عن على بن زيد بن جدعان عن جدته عن عائشة به . . . نحوه . . . وليس عند الطبرانى فى قوله: (ولقد خلقت طيبة . . . إلخ) وكذا ليس عنده قوله: (ولقد قبرته فى بيتى، ولقد حفت الملائكة بيتى) وكذا قوله: (وإنى لابنة خليفته وصديقه) وقد تصحف عنده قول عائشة: (أعطيت تسعاً، إلى قولها: (أعطيت ستاً) وزاد على المؤلف قولها: (وكان لى يومين وليلتين، وكان لئسائه يوم وليلة) وقولها: (كنت من أحب الناس إليه نفساً، وأحب الناس إليه أباً).

قال الذهبى فى «سير النبلاء» [٢ / ١٤١]، بعد أن ساقه من هذا الطريق: (إسناده جيد).

قلت: كلا، بل فيه آفات، ابن جدعان شيخ منكر الحديث على التحقيق، وقد تركه جماعة!، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه .

أما جدته، فهى مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، وبشر بن الوليد فقيه صالح؛ لولا أنه قد تغير بأخرة حتى خرف، راجع ترجمته من «اللسان» [٢ / ٣٥].

وشيخه أبو حفص هو الأبار البغدادي الثقة المشهور، من رجال «التهذيب»؛ وسليمان الشيبانى لا يكون إلا سليمان بن فيروز الإمام أبو إسحاق الشيبانى الحافظ؛ وقد خولف فيه أبو حفص الأبار، خالفه أبو حنيفة النعمان الفقيه، فرواه عن أبى إسحاق الشيبانى فقال: عن عامر الشعبى عن مسروق عن عائشة به نحوه مثل لفظ الطبرانى الماضى .

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / ٧٥]، من طريق إسحاق بن داود الصواف عن يحيى بن غيلان عن عبد الله بن بزيع عن أبى حنيفة به .

الشييباني، عن علي بن زيد بن جدعان، عن جدته، عن عائشة أنها قالت: لقد أعطيت تسعاً ما أعطيتها امرأة إلا مريم بنت عمران: لقد نزل جبريل بصورتى فى راحتى حتى أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجنى، ولقد تزوجنى بكرةً وما تزوج بكرةً غيرى، ولقد قبض ورأسه لفى حجرى، ولقد قبرته فى بيتى، ولقد حفت الملائكة بيتى، وإن كان الوحى لينزل عليه وهو فى أهله فيتفرقون عنه، وإن كان لينزل عليه وإنى لمعه فى لحافه، وإنى لابنة خليفته وصديقه، ولقد نزل عذرى من السماء ولقد خلقت طيبة وعند طيب، ولقد وعدت مغفرة ورزقاً كريماً .

= قلت: وهذا إسناد لا يثبت إلى أبي حنيفة أصلاً، وإسحاق الصواف لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وابن غيلان هو ابن العوام الخزاعى الثقة المعروف؛ ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ٢٦٧]، وقال: «مستقيم الحديث» وهذا توثيق معتمد جداً؛ وشيخه ابن بزيع: تصحف عند الطبرانى إلى (بزيع) بالغين، وهو الأنصارى قاضى تُستَر من رجال «اللسان» [٣/ ٢٦٣]، وفيه قول الساجى: «ليس بحجة»، روى عنه يحيى بن غيلان مناكير» وأورده ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٥٣]، وقال: «أحاديثه عمن يروى عنه ليست بمحفوظة» ثم ساق بعض مناكيره ثم قال: (وليس هو عندى ممن يحتج به) .

وقد خولف فيه؛ خالفه أبو يوسف القاضى، فرواه عن أبي حنيفة فقال: عن عون بن عبد الله عن الشعبي عن عائشة به نحوه . . . مثل سياق الطبرانى سواء؛ فأسقط منه (مسروقاً) وجعل شيخ أبي حنيفة فيه هو (عون بن عبد الله) بدل (أبى إسحاق الشيبانى) .

هكذا أخرجه أبو يوسف فى «الآثار» [رقم ٩٢٣٠]، وتوبع أبو يوسف على هذا اللون عن أبي حنيفة؛ تابعه محمد بن خالد الوهبى به مثله . . . عند أبى نعيم الأصبهانى فى «مسند أبى حنيفة» [رقم ٢٧٤]، وتابعه أيضاً عبد الله بن يزيد المقرئ كما ذكره أبو نعيم عقب روايته .

ولعل هذا الوجه هو المحفوظ عن أبى حنيفة، بل هو كذلك بلا تردد، لكن النعمان على جلالته لم يكن بالمحمود فى حفظه، كما شرحنا ذلك شرحاً وافياً بإنصاف وعدل فى كتابنا: «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» ثم لو سلم الإسناد من النعمان؛ لم يسلم من الانقطاع، فإن الشعبي عن عائشة مرسل، كما جزم ابن معين، ونقله عنه صاحب «المراسيل» [ص ١٥٩]، ومثله أبو حاتم الرازى أيضاً، وعون بن عبد الله هو ابن عتبة الإمام الفقيه الزاهد، ورأيت للحديث طريقاً آخر عن على بن زيد بن جدعان عن أمه عن عائشة به . . . =

٤٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَنْ الْجِدَارِ، أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟! قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصُرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ»، قَالَتْ:

= مثل لفظ المؤلف . . . عند اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/ رقم ٢٧٥٨ / طبعة مكتبة دار البصيرة]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/ ١٤١]، وعمير بن عبد السلام فيما سمعه من ابن جعدويه كما فى تاريخ قزوين [١/ ٤٨٦].

والإسناد إلى ابن جدعان مخدوش، وقد تحرف قوله: (عن أمه) فى سند ابن العديم إلى: (عن أبيه) وأمّه مجهولة مثل جدته، وقد مضى عند المؤلف وغيره أن ابن جدعان يرويه (عن جدته عن عائشة) فكأنه اضطرب فيه على عادته، إن كان الطريق الثانى عنه محفوظاً.

وللحديث ثلاث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مع اختلاف فى بعض فقراته، ولا يصح منها شيء البتة. انظر تخريج طريقين منها فى «الضعيفة» [رقم ٤٩٧٠]، للإمام.

والطريق الثالث عند ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٣]، ومن طريقه أبو منصور ابن عساكر فى الأربعين فى «مناقب أمهات المؤمنين» [ص ٧٧ - ٧٨]، لكن لأكثر فقراته طرق أخرى ثابتة عن عائشة، والباقى يدور بين الضعف والنعارة، مثل قول عائشة: (لقد أعطيت تسعاً ما أعطيتها امرأة إلا مريم بنت عمران) فهذا منكر عندى، والضعيف مثل: (ولقد حفت الملائكة بيتى) ومثل: (ولقد خلقت طيبة وعند طيب) فهذا وإن كان لا يصح رواية؛ إلا أنه صحيح المعنى بلا ريب. والله المستعان.

● تنبيه: رأيت الهيثمى قد أورد الحديث فى «المجمع» [٩/ ٣٨٥]، ثم قال: «رواه أبو يعلى . . . . وفى إسناد أبي يعلى من لم أعرفه».

قلت: بل كل رجال إسناده معروفون مشاهير سوى جدة ابن جدعان، ولعلها هى التى لم يعرفها الهيثمى، فإن كان كذلك فقد صدق، وإلا فإنى أراه قد عنى غيرها.

٤٦٢٧ - صحيح: أخرجه البخارى [١٥٠٧، ٦٨١٦]، ومسلم [١٣٣٣]، والدارمى [١٨٦٩]، والطيالسى [١٣٩٣]، وابن أبى شيبه [٨٥٣٤]، وابن راهويه [١٥٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٩٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٨٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠/ ٢٨]، وغيرهم من طريق أبى الأحوص سلام بن سليم عن أشعث بن أبى الشعثاء عن الأسود ابن يزيد عن عائشة به . . . نحوه . . . وهو عند ابن أبى شيبه مختصراً بالفقرة الأولى فقط. =

فقلت له: ما شأن بابه مرتفع؟! قال: «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَاءُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِجَاهِلِيَّةٍ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْحِجْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

٤٦٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لَهَا: «لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْجَاهِلِيَّةِ، لَأَلْزَقْتُ بِالْأَرْضِ، وَزِدْتُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا شَرْقِيًّا».

٤٦٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ

= قلتُ: وقد توبع عليه أبو الأحوص على نحوه...؛ تابعه أبو معاوية الضرير وشيبان وغيرهما، وكذا توبع عليه أشعث بن أبي الشعثاء على نحوه باختصار: وقد استوفينا طرقه في «غرس الأشجار».

٤٦٢٨ - صحيح: أخرجه مسلم [١٣٣٣]، وأحمد [١٧٩ / ٦]، وابن حبان [٣٨١٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٨٤ / ٢]، والبيهقي في «سننه» [٩١٠٠]، والذهبي في «سير النبلاء» [١٢ / ٦٠٥]، وغيرهم من طرق عن سليم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة به قالت: (قال رسول الله ﷺ يا عائشة: لولا أن قومك حديثو عهد بشرك؛ لهدمت الكعبة؛ فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها ستة أذرع من الحجر؛ فإن قريشاً اقتصرتها حين بنت الكعبة) لفظ مسلم، ومثله عند الجميع.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو نعيم في (المستخرج) كما في الإرواء [٣٠٦ / ٤]، وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه.

٤٦٢٩ - صحيح: أخرجه البخاري [٤١٧، ٤٢٤، ١٢٧٦، ٣٦٦٠]، ومسلم [٥٢٨]، والنسائي [٧٠٤]، وأحمد [٥١ / ٦]، وابن خزيمة [٧٩٠]، وابن حبان [٣١٨١]، وابن أبي شيبه [٧٥٤٨، ١١٨١٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٠١٢]، وابن راهويه [٧٦٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٢ / ٢٣٩-٢٤٠]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١ / ١٦٧-١٦٨]، و[٤٦ / ٥]، وأبو عوانة [رقم ٩٢٦، ٩٢٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١ / ٣٨٣]، والسراج في «مسنده» [١ / ٢٠١، ٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

عائشة، أن أم حبيبة، وأم سلمة، ذكرتا كنيسة بالحبشة رأينها، فيها تصاوير، فذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٦٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِذَا كُنْتَ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثْتَنِي، وَإِذَا كُنْتَ نَائِمَةً اضْطَجَعْتُ، يَعْنِي: إِذَا أَوْتَرَ النَّبِيَّ ﷺ .

٤٦٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مَيْمُونِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

٤٦٣٠ - صحيح: أخرجه البخاري [١١٠٨، ١١١٥]، ومسلم [٧٤٣]، وابن خزيمة [١١٢٢]، وعبد الرزاق [٤٧١٨]، وابن أبي شيبة [٦٣٩٨]، والحميدي [١٧٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٢٨٥٧، ٤٦٦٨]، وفي «المعرفة» [عقب رقم ١٤٩١]، وأبو عوانة [رقم ١٧٢٠]، [١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٥]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ٥٨٣]، والفسوي في «المعرفة» [٣/٤٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سالم أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: (كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر؛ فإن كنت مستيقظة حدثني؛ وإلا اضطجع) لفظ مسلم، ونحوه عند الأكثرين.

ولفظ عبد الرزاق: (كان النبي ﷺ يصلي من الليل؛ فإذا أراد أن يوتر؛ فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا اضطجع) وهو رواية لأبي عوانة، وفي رواية له أخرى: (كان النبي ﷺ يصلي الركعتين؛ فإن كنت مستيقظة حدثني؛ وإلا وضع جنبه) وزاد ابن خزيمة والحميدي ومن طريقه البيهقي والفسوي ورواية لأبي عوانة في آخره: (حتى يقوم إلى الصلاة) وعند البخاري: (حتى يؤذن بالصلاة).

قلت: لابن عيينة في هذا الحديث ثلاثة شيوخ: فهو يرويه عن سالم أبي النضر ومحمد بن عمرو ابن علقمة وزيايد بن سعد، فسالم ومحمد يرويانه عن أبي سلمة عن عائشة به . . .

وزياد بن سعد يرويه عن ابن أبي عتاب عن أبي سلمة عن عائشة به نحوه . . . ؛ وقد تويع ابن عيينة على الوجه الأول: تابعه مالك بن أنس: وقد استوفينا تخريج هذه الطرق في «غرس الأشجار». ولله الحمد.

٤٦٣١ - منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٥٤].

إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ دَعَا عَلِيَّ مَنِ ظَلَمَهُ فَقَدْ أَنْتَصَرَ».

٤٦٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْضِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرَجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

٤٦٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِينَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ أَبِي

٤٦٣٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٩٢٤، ٥٥٨١]، ومسلم [٢٩٧]، ومالك [١٣٣]، وأبو داود [٢٤٦٩]، والنسائى [٣٨٩، ٢٧٧]، وابن ماجه [٦٣٣، ١٧٧٨]، وأحمد [٦/٥٠، ٢٠٤]، والدارمى [١٠٥٩]، وابن حبان [١٣٥٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/رقم ١٥٤٤]، و[٧/رقم ٧٧٥٠]، وابن أبى شيبه [٢١١٢]، وابن راهويه [٦٥٦، ٨٩٢]، والحميدى [١٨٤]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٢]، وابن الجارود [١٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٠٧، ٤٠٨، ٢٧٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٦، ٦٩٧]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٦/٦٩]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠٧٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٧٦١]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ٣٤٢ / رواية الطحاوى]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وهو عند مالك مختصراً بلفظ: (كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض) ومثله عند النسائى والدارمى وابن حبان والبيهقى فى «سننه» والترمذى وابن المنذر والبعغوى، وهو رواية للبخارى وأبو عوانة والطبرانى والشافعى والبيهقى فى «المعرفة»؛ ولفظ أبى داود: (كان رسول الله ﷺ يكون معتكفاً فى المسجد، فيناولنى رأسه من خلل الحجره؛ فأغسل رأسه- وفى رواية: فأرجله - وأنا حائض).

قلت: قد رواه جماعة عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . ؛ وله طرق أخرى عن عائشة أيضاً . والله المستعان .

٤٦٣٣- صحيح: أخرجه مسلم [١١٥٦]، والنسائى [٢١٧٩]، وابن ماجه [١٧١٠]، وأحمد [٦/٣٩]، وعبد الرزاق [٧٨٥٩]، وابن أبى شيبه [٩٧٦٦]، وأبو عوانة [رقم ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢٤١١، ٢٤١٢]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ٨]، وابن حبان [٣٦٣٧]، =

سلمة، قال: سألت عائشة، عن صيام رسول الله ﷺ، فقالت: كان يصوم حتى نقول: قد صام، ويفطر حتى نقول: قد أفطر، ولم أره صام من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان، كان يصوم شعبان كله، كان يصوم شعبان إقليلاً.

٤٦٣٤ - أخبرنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا أبو الأحوص، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق، قال: قالت عائشة: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: «اِخْتِلاَسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ».

= والحميدى [١٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢١١]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٨١٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٣٠]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٣٠٦ / رواية الطحاوى]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن أبى ليبيد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند ابن أبى شيبه باختصار يسير.

قلت: قد توبع عليه ابن أبى ليبيد: تابعه يحيى بن أبى كثير ومحمد بن عمرو بن علقمة على نحوه عن أبى سلمة به . . . وكذا رواه سالم أبو النضر عن أبى سلمة أيضاً، وتام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٦٣٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٧١٨، ٣١١٧]، وأبو داود [٩١٠]، والترمذى [٥٩٠]، والنسائى [١١٩٦]، وأحمد [٦/ ٧٠، ١٠٦]، وابن خزيمة [٤٨٤، ٩٣١]، وابن حبان [٢٢٨٧]، وابن راهويه [١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣٤٤]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣١٢٥]،

والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٣، ٣٠]، وغيرهم من طرق عن أشعث بن أبى الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة به . . . قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب).

قلت: قد اختلف فى سنده على أشعث، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» لكن الوجه الماضى هو المحفوظ عنه، وهو الذى صححه الدارقطنى فى «علله» [١٣/ ٤٤٤].

٤٦٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ».

٤٦٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عْتَبَةَ، قَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا سَفِيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يَعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، وَأَنَا أَخْذَمُهُ، وَلَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

٤٦٣٥ - صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٩٠، ٥٣٩٣]، ومسلم [٢٢١٠]، والترمذى [٢٠٧٤]، وابن ماجه [٣٤٧١]، والنسائى فى (الكبرى) كما فى «تحفة الأشراف» [١٢ / ١٦٨٨٧]، وأحمد [٦ / ٥٠، ٩٠]، وابن أبى شيبة [٢٣٦٦٨]، وابن راهويه [٨٨٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٨]، وابن الجعد [٢٦٨٠]، والقضاعى فى «الشهاب» [١ / رقم ٦٠، ٦١]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٦ / ١٢٥]، وفى «تفسيره» [٥ / ٢٤٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٧٦٣، ٦٨٦٩]، وفى «أخبار أصبهان» [١ / ٤٧]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٢١٨]، ومثله ابن المقرئ [رقم ٦٧١]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ١١١]، والخطيب فى «تاريخه» [٦ / ٨١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥ / ٢٠٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢ / ٢٩٣، ٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلت: هكذا رواه أصحاب هشام بن عروة عنه، وتابعهم مالك بن أنس عليه، لكن اختلف على مالك فى وصله وإرساله، وكلاهما محفوظ عنه.

قال الدارقطنى فى «العلل» [١٣ / ٢٨١]: «وذكر عائشة فيه صحيح؛ ولعل هشام بن عروة كان يصله مرة، ويرسله أخرى، فرواه عنه جماعة من الثقات متصلاً».

قلت: وهو كما قال؛ فالوجه المرسل يقوى الموصول ولا يعله، ولهشام بن عروة فيه إسناد آخر: يرويه عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر به مرفوعاً نحوه... عند البخارى [٥٣٩٢]، ومسلم [٢٢١١]، ومالك [١٦٩٢]، والترمذى [عقب رقم ٢٠٧٤]، وابن ماجه [٣٤٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٦١١]، وجماعة كثيرة.

وقال الترمذى: «كلا الحديثين صحيح» يعنى حديث أسماء وعائشة.

٤٦٣٦ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٠٩٧، ٥٠٤٩، ٥٠٥٥، ٦٧٥٨]، ومسلم [١٧١٤]، وأبو داود [٣٥٣٢]، والنسائى [٥٤٢٠]، وابن ماجه [٢٢٩٣]، وأحمد [٦ / ٣٩، ٥٠، ٢٠٦]، =

٤٦٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ سَمِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْرِكُهُ الصُّبْحُ وَهُوَ جُنْبٌ، ثُمَّ يَصْبِحُ صَائِمًا.

٤٦٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قَرِيشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ صَوْمَ رَمَضَانَ كَانَ رَهْضَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ، فَكَانَ مِنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمِنْ شَاءَ لَمْ يَصُمَّهُ.

= والدارمي [٢٢٥٩]، وابن حبان [٤٢٥٥، ٤٢٥٨]، والشافعي [١٢٧١، ١٣٧٦]، والدارقطني في «سننه» [٢٣٤ / ٤]، وعبد الرزاق [١٦٦١٣]، وابن أبي شيبة [٢٢٠٨٢]، وابن راهويه [٧٣٢]، والحميدي [٢٤٢]، وابن الجعد [٢٦٧٨]، وابن الجارود [١٠٢٥]، والبيهقي في «سننه» [١٥٤٦٨، ١٥٥١١، ٢٠٢٧٦، ١٤٢، ٢١٠٨٦، ٢١٠٨٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٩٣، ٦٠٥٣، ٦٢١٤]، وأبو عوانة [رقم ٥١٣٦]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٥ / ٤]، و[١٢٥ / ٥]، والطحاوي في «المشکل» [٥ / ٣٢، ٣٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه .

قلتُ: وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه الزهري على نحوه عن عروة عن عائشة به . . . وقد خرجنا هذا الطريق في «غرس الأشجار».

٤٦٣٧ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٥١].

٤٦٣٨ - صحيح: أخرجه مالك [٦٦٢]، والبخاري [١٨٩٨، ٣٦١٩، ٤٢٣٤]، ومسلم [١١٢٥]، وأبو داود [٢٤٤٢]، والترمذي [٧٥٣]، وأحمد [٢٩ / ٦]، والدارمي [١٧٦٣]، وابن خزيمة [٢٠٨٠]، وابن حبان [٣٦٢١]، والشافعي [٧٧٩]، وعبد الرزاق [٧٨٤٤]، وابن أبي شيبة [٩٣٥٧]، وابن راهويه [٦٤٧]، والحميدي [٢٠٠]، والنسائي في «الكبرى» [٢٨٣٨، ١١٠١٥]، والبيهقي في «سننه» [٨١٩٢]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٧١٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥]، والبخاري في «شرح السنة» [٣ / ٢٢٢]، وفي «الأنوار» [رقم ٦٧٤]، والطحاوي في «المشکل» [٣ / ٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وهو عند عبد الرزاق والحميدي باختصار يسير .

قال الترمذي: «حديث عائشة . . . حديث صحيح» .

٤٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ ، حَدَّثَنَا الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كنت أنا وحفصة صائمتين ، فعرض لنا طعامٌ اشتهيانه ، فأكلنا منه ، فجاء رسول الله ﷺ ، فبدرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها ، فقالت : يا نبي الله ، إنا كنا صائمتين اليوم ، فعرض لنا طعامٌ اشتهيانه ، فأكلنا منه ، فقال : «أَفْضِيَا يَوْمًا آخَرَ» .

= قلتُ : وهو كما قال ، وله طرق أخرى قد استوفيناها في كتابنا «غرس الأشجار» .

● تنبيه : وقع في رواية لمسلم تلك الجملة مرفوعة : (من شاء صامه ؛ ومن شاء تركه) ، وهذا وهم ممن دون هشام بن عروة ، والصواب أن تلك الجملة موقوفة من قول عائشة في حديث هشام عن أبيه ، وهي صحيحة محفوظة مرفوعة أيضاً ، ولكن من رواية غير هشام بن عروة عن أبيه ، كما شرحناه في (غرس الأشجار) ، والله المستعان .

٤٩٣٩ - ضعيف : أخرجه الترمذى [٧٣٥] ، وأحمد [٦/٢٦٣] ، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٩١] ، وابن راهويه [٦٥٨] ، والبيهقى فى «سننه» [٨١٤٨] ، وابن الجوزى فى «التحقيق» [١٠٢/٢] ، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/٢٩٩] ، وغيرهم من طريق جعفر بن برقان عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه .

قال الترمذى فى «علله» [رقم ١٢٩] : «سألتُ محمداً -يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال : لا يصح حديث الزهرى عن عروة عن عائشة فى هذا ، وجعفر بن برقان ثقة وربما يخطئ فى الشىء» .

قلتُ : قد تكلم غير واحد من النقاد فى رواية جعفر عن الزهرى وحده ، نعم : هو لم ينفرد بهذا الحديث ابن شهاب ، بل تابعه جماعة من الشيوخ عليه ؛ كصالح بن أبى الأخضر وسفيان بن حسين وسليمان بن حبيش وصالح بن كيسان وابن أبى ذئب وغيرهم ؛ وخالفهم الكبار من أصحاب الزهرى ؛ كمالك وابن عينية ومعمر ويحيى بن سعيد الأنصارى وعبيد الله بن عمر العمري وزباد بن سعد وغير واحد من الحفاظ ، كلهم رووه عن الزهرى به مرسلًا ، ليس فيه عروة .

وهذا هو المحفوظ كما جزم به الإمام أحمد وابن المدينى والعقيلى والترمذى ومسلم وأبو حاتم والدارقطنى والبيهقى وابن عبد الهادى وغيرهم ، ولم يسمعه الزهرى من عروة أصلاً ، إنما سمعه من إنسان مجهول عن مثله ، عن عائشة ؛ كما صرح بذلك هو نفسه .

٤٦٤٠ - حدثنا العباس بن الوليد النرسى ، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي ، حدثنا محمد بن السائب بن بركة ، عن أمه ، أنها طافت مع عائشة ثلاثة أسبوعٍ كلما طافت سبعاً تعودتُ بين الباب والحجر حتى أكملت لكل سبع ركعتين ومعها نسوة فذكرن حسان بن ثابت فوقعن فيه وسببته ، فقالت : لا تسبوه ، قد أصابه ما قال الله : ﴿ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١١] ، وقد عمى ، والله إنى أرجو أن يدخله الله الجنة بكلمات قالهن لمحمد ﷺ حين يقول لأبى سفيان بن الحارث :

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . ، وكلها معلولة لا يثبت منها شيء قط . وبعضها ظاهر إسناده السلامة ، ولا يغتر بذلك إلا من تخدعه حالاتُ الأسانيد المعلّلة ، وقد بسطنا طرق الحديث والكلام عليها فى كتابنا «غرس الأشجار» .

٤٦٤٠ - ضعيف بهذا السياق: هذا إسناده ضعيف؛ مسلم بن خالد الزنجي منكر الحديث، كما قاله البخارى وأبو حاتم الرازى؛ وهذا هو التحقيق بشأنه، وإن وثقه بعضهم .

وشيخه محمد بن السائب بن بركة ثقة مشهور، لكن أمه (أم محمد) مجهولة الحال، انفرد ابنها بالرواية عنها وحده، ولم يوثقها أحد أعلمه، اللهم إلا أن الحاكم قد صحح لها حديثاً فى المستدرک [١٣١/٤] فكان ماذا!؟

وقد رأيتُ مسلم بن خالد الزنجي قد توبع على هذا الخبر عن محمد بن السائب، فانحصرتُ العلةُ فى أم محمد، تابعه :

١- ابن عيينة على نحوه باختصار عند لؤين فى جزئه [رقم ٢٦]، وعنه محمد بن عبد الواحد الدقاق فى «مشيخته» [رقم ٢٨]، وأبى موسى المدينى فى نزهة الحفاظ [ص ٢٤]، والأزرقي فى «أخبار مكة» [رقم ٥٣٣]، ومثله الفاكهى فى «أخبار مكة» أيضاً [رقم ٦٠٣]، وأبى الفرج الأصفهاني فى «الأغانى» [١٦٨/٤] وغيرهم، وهو عند عبد الرزاق [٩٠١٧]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٣٧٣] بطرف من أوله فقط .

واختلف فيه على ابن عيينة؛ فرواه عنه جماعة من الثقات الأثبات على الوجه الماضى، وهو المحفوظ، وخالفهم جميعاً عبد العزيز بن عمران الزهرى؛ فرواه عنه فقال: عن سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة به نحوه باختصار مع زيادة فى آخره، فأسقط منه (محمد بن السائب وأمّه)، وأبدله بيوسف بن ماهك وأمّه .

هجوت محمدا فأجبت عنه عند الله في ذاك الجـزاء  
فإن أبى ووالده وعرضى لعرض محمد منكم  
وقاء أتتهجوه ولست له بكفء فشركما لخيركما الفداء

٤٦٤١ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حَدَّثَنَا معاذ بن هشام، حَدَّثَنِي أَبِي،  
عن يحيى بن أبي كثير، عن عمران بن حطان، أن عائشة أم المؤمنين، حَدَّثَتْهُ، أن رسول

= هكذا أخرجه أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» [١٦٨/٤]، وهذه مخالفة مطرحة، والزهرى  
هذا متروك عندهم، وهو من رجال الترمذى وحده. ثم إن أم يوسف بن ماهك مجهولة الحال  
هى الأخرى، فكأن اليوم يوم الأمهات المجهولات!

٢- وابن جريج على نحوه باختصار دون الأبيات فى آخره، ومع زيادة أخرى؛ أخرجه  
الأصفهاني فى «الأغاني» [١٦٨/٤]، والزيبر بن بكار، كما فى «الاستيعاب» [١٠٢/١] من  
طريقين عن ابن جريج به . . .

وصرح ابن جريج بالسمع عند صاحب «الأغاني».

■ وبالجملة، فآفة هذا الخبر: هو جهالة أم محمد بن السائب، لكن تابعها غير واحد عن عائشة  
به نحوه دون قصة الطواف فى أوله،

٤٦٤١ - صحيح: أخرجه ابن راهويه [١٦٩٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٨٦/٤٣] من طريق  
معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن عمران بن حطان عن عائشة  
به . . . نحوه، وعن دقيرة [وتحرفت عند ابن راهويه والمؤلف كما يأتى] عن عائشة به .

قلت: هذان إسنادان: الأول منهما على شرط البخارى، والثانى: حسن صالح.

أما الإسناد الأول: فيرويه عمران بن حطان عن عائشة بشطره الأول فقط . . . حتى قولها: (إلا  
نقضه)، وهذا الطريق: أخرجه البخارى [٥٦٠٨]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة»  
[١١١/٦]، وأبو داود [٤١٥١]، وأحمد [٥٢/٦، ٢٣٧، ٢٥٢]، والنسائى فى «الكبرى»  
[٩٧٩١]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٤٨]، وفى «الشعب» [٥/رقم ٦٣١٥]، وأبو بكر  
الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦٦٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣٨٦/١، ٤٦٥]، وابن  
عساكر فى «تاريخه» [٤٨٦/٤٣] و[١٧٤/٥٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/رقم ٢٤٥٧]،  
وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن عمران بن حطان عن عائشة به نحوه . =

اللَّهِ ﷺ، لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصليبٌ إلا نقضه، قال: فحدثني [دقرة]، قال: بينما أنا أطوف بالبيت مع أم المؤمنين، إذ فطن لها، فقالت: أعطني ثوباً، فأعطيتها ثوباً، فقالت: فيه تصليبٌ؟ قلت: نعم، فأبت أن تلبسه .

= قال البغوي: «هذا حديث صحيح»، وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا عمران» .

قلت: بل تابعته دقرة بنت غالب كما يأتي، وعمران هذا خارجي مشهور، وثقه جماعة، لكن تركه الدارقطني، وذكره العقيلي في «الضعفاء» [٣/٢٩٧]، وقال: «لا يتابع علي حديثه، وكان يرى رأى الخوارج، ولا يتبين سماعه من عائشة» .

قلت: أما سماعه من عائشة فصحيح ثابت، وما أرى الرجل إلا ساقط العدالة، وهو صاحب الأبيات السائرة في مدح ابن ملجم على قتله علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فإن ثبتت عنه؛ فهو زنديق حلال الدم، وقد حكى عنه أنه رجع عن مذهبه، ولا يصح ذلك عندي، والكلام في عمران طويل الذيل، قد بسطناه في «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل»، ولم يخرج له أبو عبد الله الجعفي إلا في المتابعات كما قال الحافظ في ترجمته من «هدى السارى» [ص٤٣٣] .

ولم ينفرد هذا الخارجى بالحديث عن أم المؤمنين، بل تابعه علي نحوه: دقرة بنت غالب أم عبد الرحمن بن أذينة عند أحمد [٦/١٤٠]، والنسائي في «الكبرى» [٩٧٩٢]، والمزى في «تهذيبه» [٣٥/١٦٩]، وغيرهم من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن دقرة عن عائشة به .

قلت: وقد توبع عليه ابن سيرين: تابعه أبو العالية عند ابن عساكر في «تاريخه» [٦٠/٢٨٢] بإسناد صحيح إلى قتادة عنه به . . .

وكذا تابعه بدليل بن ميسرة عند ابن راهويه [٤/١٤٠] لولا أن الطريق إليه مخدوش .

والعمدة على الطريق الأول: وسنده حسن؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» سوى دقرة بنت غالب؛ وهي امرأة صدوق، روى عنها جماعة، ووثقها العجلي وابن حبان؛ وقيل لها صحة، ولا يصح ذا، وقد اختلف في ضبط اسمها على ألوان، والصواب أنها: (دقرة) بكسر الدال وسكون القاف، كما ضبطها ابن ماكولا في «الإكمال» [٣/٣٢٨]، وتبعه المزى في «تهذيبه»، والذهبي في «المشتبة»، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبة»، والحافظ في «تبصير المنتبه»، ونحوه في «الإصابة» [٧/٦٣٦]، و«التقريب» [٢/٦٣٩] .

٤٦٤٢- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِيهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنْسَ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِصَلَاةِ الْمُنَافِقِ؟ يَدْعُ الْعَصْرَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِي شَيْطَانٍ- أَوْ عَلَى قَرْنِي شَيْطَانٍ- قَامَ فَنَقَرَهُنَّ كَنَقَرَاتِ الدِّيَكِ، لَا يَذْكُرُ اللَّهُ فِيهِنَّ إِلَّا قَلِيلًا».

٤٦٤٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ كُلَّ لَيْلَةٍ «تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ، «وَالزَّمْرِ».

= لكن تحرف اسمها في الأخير إلى (ذفرة)، بالفاء، هكذا وقع في الطبعة العلمية من «تقريب التهذيب» ولا التفات لهذا، ووقع اسمها في بعض الكتب (ذفرة) بالذال والفاء، وهذا تصحيف أيضاً، وتصحيف ثالث: فوقع اسمها عند المؤلف في الطبعتين هكذا: (مرة) بالميم والراء، وأطرف المعلق على الطبعة العلمية [١٦٩/٤]، وقال بالهامش: «في مطبوعة إرشاد الحق: «برة» تصحيف» كذا، وما درى المسكين أن الحال في طبعته كذلك!

وإما الإسناد الثاني: فيرويه عمران بن حطان أيضاً عن ذفرة عن عائشة بالشرط الثاني: وهو إسناد حسن في المتابعات: فلم ينفرد به عمران عن ذفرة، بل توبع عليه كما مضى، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وشواهده في «غرس الأشجار».

٤٦٤٢- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢٦٠] من طريق المؤلف به.

قلت: وهذا إسناد حسن من طريقه، ورجالهما رجال «الصحيح»، وأسامة بن زيد هو الليثي المدني الصدوق المعروف، والحديث عند المؤلف أيضاً في «المعجم» [رقم ٣٠٨]، ولطريقه الثاني عن أنس: إسناد آخر مضى عند المؤلف [برقم ٣٦٩٦]. وللحديث شواهد قد بسطنا الكلام عليها في كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٦٤٣- قوى: هذا إسناد قوى كما يأتي بيانه، لكن قد خولف الحسن بن عمر بن شقيق في بعض لفظه عن حماد بن زيد، خالفه سليمان بن حرب ومسدد وصالح بن عبد الله وعفان بن مسلم وابن مهدي وأحمد بن عبدة ومحمد بن النضر بن مساور ويحيى بن آدم وأبو الربيع العتكي، ويحيى النيسابوري، وحامد بن عمر، ومحمد بن عبيد بن حساب ويزيد بن هارون وغيرهم، كلهم رووه عن حماد بن زيد عن أبي لبابة عن عائشة: أنها قالت: (كان النبي ﷺ لا ينام على فراشه حتى يقرأ بنى إسرائيل والزمر). =

= أخرجه الترمذی [٢٩٢٠] - واللفظ له - [رقم ٣٤٠٥]، وأحمد [٦٨/٦، ١٢٢، ١٨٩]، والنسائی فی «الكبرى» [١٠٥٤٨، ١١٤٤٤]، وابن خزيمة [١١٦٣]، والحاكم [٤٧٢/٢]، والبيهقي فی «الشعب» [٢/رقم ٢٤٧٠]، وابن راهويه [١٣٧٢]، وبحشل فی «تاريخ واسط» [ص ١١٦]، وابن السنی فی «اليوم والليلة» [رقم ٦٧٧]، وابن نصر فی «قيام الليل» [رقم ١٩٦ / مختصره]، والمزى فی «تهذيبه» [٤١٣/٢٧] وغيرهم .

وهذا هو المحفوظ عن حماد بن زيد فى لفظه، يعنى قراءته (ص) قبل النوم بـ(سورة بنى إسرائيل . . . .) بدل: (سورة السجدة)، كأن الحسن بن عمر بن شقيق قد وهم فيه؛ لأن قراءة سورة (السجدة) قبل النوم؛ قد ورد فى حديث جابر بن عبد الله عند الترمذى وأحمد والدارمى وجماعة، وهو مخرج فى «الصحيحة» [١٢٩/٢] للإمام .

فالظاهر أن الحسن بن عمر ابن شقيق قد شرد ذهنه إلى حديث جابر هذا وهو يسمع حديث عائشة هنا من حماد بن زيد، والصواب قول الجماعة عن حماد؛ وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب، وأبو لبابة شيخ بصرى قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث، ويقال: اسمه مروان . . .»، وقال أيضاً: «أخبرنى محمد بن إسماعيل - وهو البخارى - قال: أبو لبابة هذا اسمه مروان مولى عبد الرحمن بن زياد، وسمع من عائشة، سمع منه حماد بن زيد» .

قلت: وكلام البخارى هذا فى «تاريخه الكبير» [٣٧٢/٧]، وقد روى عن أبى لبابة أيضاً: عنبسة الوزان، وهشان بن حسان، كما ذكره المزى فى ترجمته من «تهذيب الكمال» [٤١٢/٢٧]، ووثقه ابن معين، كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٢٧٢/٨]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/٤٢٥]، وكذا ذكره ابن شاهين فى «الثقات» [١/٢٣٣]، ونقل توثيقه عن ابن معين، وقال الحافظ فى «التقريب»: «ثقة» .

وتوثيق ابن معين وغيره يردُّ على قول ابن خزيمة عن أبى لبابة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»، هكذا قاله قبل إخراجه لحديثه هذا فى «صحيحه» [١٩١/٢]، وليس عدم معرفته بحجة على من عرف، والرجل وثقه الذهبى فى «الكاشف» [٢/٢٥٤] أيضاً، لكنه أغرب جداً، وعاد وأورده فى «الميزان» [٤/٥٦٥]، وقال: «أبو لبابة الوراق مروان، عن عائشة؛ لا يدرى مَنْ هو؟! والخبر منكر»، فإن كان رجوع عن توثيقه، فلم يفعل شيئاً بعد أن وثَّقه ابن معين وغيره، =

٤٦٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ هَارُونَ الْأَعْمُورِ، عَنْ بَدِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩].

٤٦٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزَّبِيرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ أَوْلَ مَا فَضِضْتُ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرَ رَكَعَتَيْنِ، فَزِيدَ فِي الْحَضَرِ، وَأَقْرَتْ فِي السَّفَرِ كَمَا هِيَ.

٤٦٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، فَعَلَقَتْ عَلَيَّ بَابِي دَرَنُوكًا فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتِ الْأَجْنَحَةِ، فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتَهُ.

٤٦٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

= وأرى أن تأليف «الميزان» متقدم على تأليف «الكاشف»، فإن ثبت ذلك، فالاعتماد على قول الذهبي يكون على الثاني دون الأول. والحديث سكت عنه الحاكم والذهبي، لكن مضى قول الترمذى: «هذا حديث حسن غريب»، وهو عندي حديث قوى.

٤٦٤٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥١٥].

٤٦٤٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢٧٣٧]، وابن راهويه [٥٧٦]، وأبو عوانة [رقم ١٠٤١]، والسراج في «مسنده» [٤٧٦/١]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عروة ابن الزبير عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وله طرق أخرى عن عروة عن عائشة به... مضى بعضها [برقم ٢٦٣٨].

٤٦٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٣].

٤٦٤٧- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٩٠٢]، وأحمد [١٧٤/٦]، والطيالسى [١٤٦٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٣٩١، ٦٣٩٢]، وابن راهويه [٨٥٣]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [١٥١/٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٠/٥]، والطحاوى فى «المشكلى» [٣٧/٣]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢٣٨/١]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد الرحمن بن عبد الله =

الرحمن بن الأصبهاني، قال: سمعت مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة، أن مولى لرسول الله ﷺ، توفي، فجيء بماله إلى رسول الله ﷺ، فقال: «ها هنا أحد من أهل قرابته؟» قالوا: نعم، فأعطاهم ماله.

٤٦٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ خَثِيمٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعَقِيْقَةِ، عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِتَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٍ.

= ابن الأصبهاني عن مجاهد بن وردان عن عروة عن عائشة به نحوه . . . وعند أبي داود: (ههنا أحد من أهل أرضه؟! )، وهو رواية للنسائي، وعند أحمد والطيالسي ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٢١٨١]، والآخرون قوله: (ها هنا أحد من أهل قريته؟! ) كل ذلك بدل قوله عند المؤلف: (ما هنا أحد من أهل قرابته?! ).

قال البغوي: «هذا حديث حسن».

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» سوى مجاهد بن وردان، ولم يعرفه ابن معين، لكن روى عنه جماعة من الثقات الكبار؛ ووثقه ابن حبان؛ وقبله أبو حاتم الرازي على تشدده، وقد توبع عليه شعبة: تابعه الثوري ومسر على نحوه . . . كما ذكرناه في «غرس الأشجار».

وخالقهم الحسن بن عمار؛ فرواه عن ابن الأصبهاني فقال: عن عكرمة عن ابن عباس قال: (وقع للنبي ﷺ مولى يقال له: وردان؛ من عذق فمات؛ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : انظروا رجلاً من قومه؛ فوجدوا رجلاً، فقال: أعطوه ماله).

هكذا أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٥٩٢٤]، وفي «أخبار أصبهان» [٣٥٠/١] بإسناد صحيح إليه، والمحفوظ هو الأول بلا ريب، والحسن بن عمار قد سقط حديثه يوم أن تكلم فيه شعبة، وقد تركه الجماعة، حتى حكى السهيلي الإجماع على ضعفه، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وحدهما . . . وقد توسعنا في تخريج الحديث بـ«غرس الأشجار».

٤٦٤٨ - صحيح: أخرجه الترمذي [١٥١٣]، وابن ماجه [٣١٦٣]، وأحمد [٣١/٦] و[١٥٨/٦]، [٢٥١]، وابن أبي شيبة [٢٤٢٤٦]، وابن راهويه [١٠٣٢، ١٢٩٠]، وابن أبي الدنيا في العيال [رقم ٧٩]، وابن حبان [٥٣١٠]، والبيهقي في «سننه» [١٩٠٦٤]، والطحاوي في «المشكل» [٦٨/٣]، والدارقطني في «علله» [٢١/١٦، ٢٢، ٢٣]، وغيرهم من طرق عن =

٤٦٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ لَيْثًا ، يَحْدُثُ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، أَنَّ رَجُلًا ، قَالَ لِعَائِشَةَ : إِنْ أَحَدُنَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ ، لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ ذَهَبَتْ آخِرَتُهُ ، وَلَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِ لِقَتْلٌ ، قَالَ : فَكَبُرَتْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَتْ : سئِلُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَكَبُرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّمَا يُخْتَبَرُ بِهَذَا الْمُؤْمِنُ» .

= عبد الله بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . . وليس قوله : (مكافئتان) عند ابن حبان ولا ابن ماجه والدارقطنى ولا أبى جعفر الطحاوى وابن أبى الدنيا وابن أبى شيبة ، وهى رواية لأحمد وابن راهويه .  
قال الترمذى : «حديث عائشة حديث حسن صحيح» ، وأقره الحافظ فى «بلوغ المرام» [ص ٥٣٧] ، وفى «الفتح» [٩/ ٥٩٢] ، وقال الإمام فى «الإرواء» [٤/ ٣٩٠] : «إسناده صحيح على شرط مسلم» ، وقبله صححه ابن الملقن فى البدر المنير [٩/ ٣٣٣] .

وهو كما قالوا ، لولا أنه معلول ، فقد خولف ابن خثيم فى رفعه ؛ خالفه ابن جريج - وهو أثبت منه وأتقن بلا خلاف - فرواه عن يوسف بن ماهك عن حفصة عن عائشة به نحوه فى قصة موقوفاً عليها ، ولم يرفعه ، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٧٩٥٦] ، ومن طريقه أبو محمد الفارسى فى «المحلى» [٧/ ٥٢٥] .

وهذا هو الأشبه موقوفاً ، وقد صرح ابن جريج بالسماع ؛ فانتفت شبهة تدليسه ، وابن خثيم فى الطريق الأول : ليس فى قوة ابن جريج أصلاً ، بل تُكَلِّمُ فيه أيضاً ، حتى قال ابن المدينى : (منكر الحديث) .

والحديث رواه عطاء بن أبى رباح عن ابن ماهك ، لكن اختلف عليه فى سنده ، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه مرفوعاً ، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً ، وهو حديث صحيح ثابت ؛ وقد بسطنا تخريج طريقه وشواهد فى (غرس الأشجار) .

٤٦٤٩ - ضعيف : أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٢٨٥] من طريق جرير بن عبد الحميد عن الليث ابن أبى سليم عن شهر بن حوشب عن عائشة به نحوه . . . . إلا أن لفظه فى آخره هكذا : (قالت : سئل رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : إذا كان ذلك من أحدكم فليكبّر ثلاثاً ، فإنه لن يحسّ ذلك إلا مؤمناً) .

قلت : وبهذا اللفظ : أخرجه محمد بن عثمان الأزرعى فى كتاب «الوسوسة» كما فى «كنز العمال» [١/ ٥٩٩] .

٤٦٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، سِوَى الْوَتْرِ .

٤٦٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

= وسنده واه، الليث بن أبي سليم ليس في الحديث بالليث، وهو منكر الحديث على التحقيق، وشيخه شهر فيه مقال معروف، والكلام فيه طويل الذيل، والتحقيق: أنه صدوق كثير المناكير، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [١/١٨٣]. .

وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه الليث كما مضى، وخالفه ثابت البناني، فرواه عنه فقال: عن خاله عن عائشة قالت: (شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: يا رسول الله: إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خرَّ من السماء، كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبي ﷺ: ذاك محض الإيمان)، فزاد فيه واسطة بين شهر وعائشة.

هكذا أخرجه أحمد [٦/١٠٦] - واللفظ له - والطبراني في «الأوسط» [٨/رقم ٨٥٤٢]، وابن راهويه [١٧٧٠، ١٧٩٦]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/رقم ٧٨٢]، وغيرهم من طريقين عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني به.

قلت: ومداره على شهر، وليس بالحجة، وخاله لا أكاد أعرفه، وقد تصحَّف (خاله) عند الطبراني إلى: (خالد)، وقال عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن شهر بن حوشب إلا ثابت، تفرد به حماد).

قلت: وللحديث بنحو هذا اللفظ الثاني: شواهد عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث أنس [رقم ٤١٢٨]، ويأتي منها حديث أبي هريرة [٥٩١٤، ٥٩٢٣]، وهو ضعيف بلفظه هنا.

٤٦٥٠ - صحيح: هذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وابن أبي الزناد فيه كلام معروف، لكنه كان أثبت الناس في هشام بن عروة كما قاله ابن معين، وقد تابعه جماعة عن هشام بن عروة بإسناده به نحوه... كما مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٢٩]. فانظره ثمة.

٤٦٥١ - صحيح: أخرجه البخاري [٤٣، ١١٠٠]، ومسلم [٧٨٥]، والنسائي [١٦٤٢]

[٥٠٣٥]، وابن ماجه [٤٢٣٨]، والترمذي في «جامعه» [عقب رقم ٢٨٥٦]، وفي «الشمائل» [رقم ٣١٢]، وأحمد [٦/٥١، ١٢٢، ١٩٩، ٢١٢، ٢٣١]، وابن خزيمة [١٢٨٢]، وعبد الرزاق [٢٠٥٦٦]، وابن راهويه [٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٦]، والبيهقي في «سننه» [٤٥١٤، ٤٥١٥]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ١٠١١/طبعة الحاشدي]، =

عن عروة، أنها كانت عند عائشة امرأة من بنى أسد، فدخل رسول الله ﷺ، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟» قالت عائشة: هذه فلانة، ولا تنام. . . تذكر من صلاتها، فقال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»، قالت عائشة: أحب الدين الذى يدوم عليه صاحبه .

٤٦٥٢- حدثنا عبد الأعلى، حدثنا شعاع بن الوليد، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ على أنواع ثلاثة: منا من أهل بحجة وعمرة معاً، ومنا من أهل بحج مفرد، ومنا من أهل بعمرة مفردة، فمن كان

= وأبو عوانة [رقم ١٧٧٧، ١٧٧٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/١٥٧، ١٥٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/١٠٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/١٩٢]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه. . . وهو عند الترمذى فى «جامعه»، وابن عبد البر مختصراً بقول عائشة فى آخره فقط،

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وقد رواه الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه. . . أيضاً.

٤٦٥٢- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٠٧٥]، وأحمد [٦/١٤١]، وابن خزيمة [٢٧٩٠]، والحاكم [١/٦٥٩]، وهشام بن عمار فى «حديثه» [رقم ١١٩]، وأبو محمد الفارسى فى «حجة الوداع» [رقم ٣٦٤]، وفى «المحلى» [٧/١٠٤]، وابن عساكر فى «التاريخ» [٦٤/٣٠٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة به نحوه.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ ولم يخرجاه).

قلت: كذا قال، وقد تعقبه الإمام فى «الإرواء» [٤/١٨٣]، قائلاً: «وفى ذلك نظر؛ فإن محمد ابن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعاً؛ وهو ثقة حسن الحديث، . . .».

قلت: وقول الإمام: «وهو ثقة حسن الحديث» من النوادر، كأنه أراد أن يقول: «صدوق» فسبقه لسانه وتبعه قلمه، ثم غفل الإمام - تبعاً للحاكم - عن كون مسلم لم يخرج لمحمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن عن عائشة شيئاً، وكيف وفى سماع يحيى من عائشة نظر عريض، قد مضى الإشارة إليه فى تخريج الحديث [رقم ٤٤٧٦].

أهلّ بحج وعمرة معاً لم يحلل من شيء حرم عليه حتى يقضى مناسك الحج، ومن أهلّ بحج مفرد لم يحلل من شيء مما حرم منه حتى يقضى مناسك الحج، ومن أهلّ بعمرة مفردة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أحل مما حرم منه حتى يستقبل حجاً .

٤٦٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

= وكأنه لهذا قال ابن عساكر عقب روايته: «كذا فيه، وقد سقط: عن أبيه» يعني أن صواب الإسناد: \* عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عائشة) وليس كما قال، ولم يسقط من الإسناد شيء ولا حرف، وإنما حمّله على ذلك: استبعاده سماع يحيى من عائشة كما ذكرنا؛ وكان يحيى ربما روى عن عائشة بواسطة أبيه عبد الرحمن بن حاطب؛ فظن ابن عساكر أنه ربما سقط قول يحيى: (عن أبيه) بينه وبين عائشة؛ فقال ما قال، لكن خفي على ابن عساكر أن يحيى قد روى عدة أخبار عن عائشة ليس بينه وبينها فيها أحد، وهذا يؤيد أنه معروف بالرواية عنها دون واسطة، غير أن مطلق الرواية لا يثبت بها سماع كما هو معلوم، بل القرائن قادمة على عدم سماع يحيى من عائشة كما مضى الإشارة إلى ذلك [برقم ٤٤٧٦].

لكن يحيى لم ينفرد بالحديث عن عائشة، بل تابعه عروة بن الزبير على نحوه . . . من رواية أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عند مالك [٧٣٨]، ومن طريقه البخاري [٤١٤٦]، ومسلم [١٢١١]، وأبي داود [١٧٧٩]، وجماعة كثيرة؛ لكن أنكر الإمام أحمد وأبو محمد الفارسي هذه الرواية على أبي الأسود، غير أن أبا الأسود لم ينفرد به، بل تابعه الزهري على نحوه باختصار يسير عن عروة عن عائشة به . . . عند مسلم [١٢١١]، وجماعة.

ثم جاء ابن القيم وأنكر هذه الرواية من طريق الزهري، وزعم أن من دونه قد وهم عليه في متنه، والحق: أن حديث أبي الأسود صحيح المتن والإسناد معاً، ومثله رواية ابن شهاب عند مسلم، وإنكار من أنكرهما ليس بجيد؛ لجواز الجمع دون تكلف بين المتعارض من روايات حديث عائشة.

وقد بسطنا الكلام بسطاً وافياً على هذا الحديث وتأويله بما يندفع به إنكار من أنكروه، ومن بالغ حتى زعم بطلانه، كل ذلك في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٥٣ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٠٦، ١٢١، ١٦٧، ٢٦٠]، وابن حبان [٥٦٧٧]، [٦٤٤٠]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٥٣٩، ٥٤٠]، وعبد الرزاق [٢٠٤٩٢]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨١٩٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٨٢]، =

عن عائشة، أنه قيل لها: ما كان رسول الله ﷺ يصنع في أهله؟ قالت: كان يخيط ثوبه ويخصف نعله، أو نحو ذاك.

= وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» [رقم ١٤١]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٦٦]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤/ ٣٢]، وفي «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٢، ١١٦]، والبغوى في «الأنوار» [رقم ٣٨٨]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢/ ٦٣٧]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وزادوا جميعاً: (ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم) وفي رواية للبخارى وغيره: (ويعمل ما يعمل الرجل في بيته) وهو لفظ عبد الرزاق والبيهقى وعبد بن حميد والبغوى؛ وفي رواية لأبي الشيخ في «الأخلاق»: «ويصنع ما يصنع الرجل في أهله» وهذه الزيادة هي رواية للمؤلف باللفظ الأول: تأتي [برقم ٤٨٧٦].

قلت: وسنده ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن اختلف فيه على هشام بن عروة؛ فرواه عنه عمر بن على المقدمى ومهدى بن ميمون ومعمر والثورى - إن صح عنه - وعدى بن الفضل وغيرهم كلهم على الوجه الماضى به . . .

وخالفهم جميعاً: عبدة بن سليمان؛ فرواه عن هشام فقال: عن رجل عن عائشة به نحوه، هكذا أخرجه أحمد في «مسنده» [٦/ ٢٤١]، وفي «الزهد» [ص ٤]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ٧٩١]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٣١]، وتوبع عليه عبدة بن سليمان على هذا اللون، تابعه حماد بن أسامة عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١١]، بإسناد صحيح إليه.

ويشبهه عندى: أن يكون ذلك الرجل المبهم: هو والد هشام بن عروة فى الطريق الأول، وكان هشام بن عروة قد تغير حفظه قليلاً بأخرة، فلعله كان سمعه من أبيه عروة عن عائشة؛ ثم نسى بعد ذلك من حدثه به عن أم المؤمنين.

فإن صح هذا: فلا مخالفة ولا تعارض بين الوجهين، على أن هشاماً قد توبع على الوجه الأول عن أبيه عن عائشة: تابعه ابن شهاب الزهرى على نحوه عند عبد الرزاق [٢٠٤٩٢]، وعنه أحمد [٦/ ١٦٧]، وابن حبان [٥٦٧٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٦ رقم ٨١٩٤]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٧٧]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٨٢]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة به .

٤٦٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَسَافِرُ، أَفَأَصُومُ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ».

٤٦٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ رَبِيعِيٍّ، عَنِ الطَّفِيلِ أَخِي عَائِشَةَ مِنْ أُمِّهَا، عَنْ عَائِشَةَ -فِيمَا يَعْلَمُ عَثْمَانُ- أَنَّ يَهُودِيًّا رَأَى فِي الْمَنَامِ، نَعَمَ الْقَوْمِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، لَوْلَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ!! قَالَ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

= قلتُ: وظاهر سنده الصحة أيضاً على شرط الشيخين، لكن اختلف على الزهري فيه أيضاً، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . دون الزيادة، ويأتي بعضها [برقم ٤٨٤٧]، والله المستعان.

٤٦٥٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٠٢].

٤٦٥٥- قوى المرفوع منه فقط: هذا إسناد ظاهره للصحة، إلا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على ألوان كثيرة؛ فرواه عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة على هذا الوجه، وخالفه جماعة عن شعبة، منهم أبو الوليد الطيالسي وعفان ويزيد بن هارون وغندر ومحمد بن عرعرة وغيرهم، كلهم رووه عن شعبة عن عبد الملك بن عمير عن رباعي بن حراش عن الطفيل أخى عائشة لأمها به نحوه . . .

وجعلوه من (مسند الطفيل بن عبد الله ابن سخبرة)، وهو صاحبى معروف، ولم يذكروا فيه (عائشة).

هكذا أخرجه أحمد [٣٩٨ / ٥]، والدارمي [٢٦٩٩]، والطبراني في «الكبير» [٨ / رقم ٨٢١٤]، وابن قانع في «المعجم» [رقم ٧٥٩]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢١٠]، والمزى في «تهذيبه» [١٣ / ٣٩١]، والبخارى في «تاريخه» [٤ / ٣٦٣]، وغيرهم من طريق هؤلاء القوم عن شعبة عن عبد الملك عن رباعي عن الطفيل به نحوه . . . وهو عند البخارى بالمرفوع منه فقط، ومثله أحمد.

قلتُ: وهذا الوجه هو الأصح عن شعبة؛ وتابعه عليه جماعة عن عبد الملك بإسناده به . . . =

● إلا أن بعضهم خالفه في بعض من سياقه، ومن هؤلاء :

١- حماد بن سلمة : فرواه عن عبد الملك عن ربيعى عن الطفيل (أنه رأى فيما يرى النائم كأنه مر برهط من اليهود . . . ) وذكر سياقاً طويلاً، وفي آخره قال النبى ﷺ : « لا تقولوا : ما شاء الله وما شاء محمد ) .

أخرجه أحمد [٧٢ / ٥] ، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١ / ٥٤٠] ، والحاكم [٣ / ٥٢٤] ، والطبرانى فى «الكبير» [٨ / رقم ٨٢١٤] ، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [٥ / رقم ٢٧٤٣] ، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى تفسير ابن كثير [١ / ١٩٥ / طبعة دار طيبة] ، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣٥٠١] ، وابن قانع فى «المعجم» [عقب رقم ٧٥٩] ، وابن أبى شيبه فى «مسنده» وعنه المؤلف فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥ / ١٣٣] .

٢- وزيد بن عبد الله البكائى على نحو سياق حماد بن سلمة : عند المؤلف فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥ / ١٣٣] ، وابن قانع فى «المعجم» [عقب رقم ٧٥٩] .

٣- وزيد بن أبى أنيسة على نحو سياق حماد : عند الطبرانى فى «الكبير» [٨ / رقم ٨٢١٥] ، بإسناد صحيح إليه .

٤- وعبيد الله بن عمرو الرقى على نحو سياق حماد أيضاً : عند الحاكم [٣ / ٥٢٣] ، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٢٩٢ / طبعة الحاشدى] .

وإسناد البيهقى إليه لا يثبت، لكن إسناد الحاكم إليه صحيح، وقد وقع عند الحاكم : (عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن ربيعى بن حراش قال : قال الطفيل بن عبد الله بن أخى عائشة به . . . ) ، هكذا عنده : (الطفيل بن عبد الله بن أخى عائشة) والمشهور أن الطفيل هو أخو عائشة لأمها ؛ وليس ابن أخيها، بل هذا غلط ظاهر .

وقد حمل الحاكم فيه على عبيد الله بن عمرو الرقى ، وقال عقب روايته : (خالفه حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير) ثم ساق رواية حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن ربيعى عن حراش عن الطفيل بن عبد الله بن سخبرة أخى عائشة لأمها قال : « رأيت فيما يرى النائم . . . » فذكر الحديث مثله سواء ، ثم قال الحاكم : «هذا أولى بالمحفوظ من الأول» .

قلت : وهو كما قال ؛ لكنى أرى أن الوهم فى ذلك ممن دون عبيد الله الرقى ؛ لأن فى روايته عند البيهقى : (عن الطفيل بن عبد الله ، وكان أخوا عائشة - رضى الله عنها- لأمها) =

= هكذا على الصواب مثل رواية حماد والجماعة عن عبد الملك بن عمير . وقد يكون عبيد الله قد غلط فيه ، ثم تاب إلى رشدته فيه بعد .

٥- وزائدة بن قدامة : على نحو رواية حماد ، كما ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» [١ / ٢٢٨] .

٦- والثوري : كما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ٥٤٠] ، وقبله ابن عبد البر في الاستيعاب أيضاً [١ / ٢٢٨] .

٧- وأبو عوانة : على نحو سياق المؤلف : عند ابن ماجه [عقب رقم ٢١١٨] ، بإسناد صحيح إليه .

وقد صحح سنده من هذا الطريق : الشهاب البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥ / ١٣٣] ، فهؤلاء جماعة من الثقات الكبار كلهم رووه عن عبد الملك بن عمير على الوجه الماضي ؛ وتابعهم عليه عبد الله بن إدريس كما ذكره الحافظ في «الفتح» [١١ / ٥٤٠] .

وخالفهم جميعاً : سفيان بن عيينة ؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير فقال : عن ربيع بن حراش عن حذيفة به نحو سياق المؤلف ، فنقله إلى (مسند حذيفة) هكذا أخرجه أحمد [٥ / ٣٩٣] ، والنسائي في «الكبرى» [١٠٨٢٠] ، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٩٨٥] ، وابن ماجه [٢١١٨] ، والبخاري في «تاريخه» [٤ / ٣٦٣] - إشارة - والبخاري [٢٨٣٠ / البحر الزخار] ، والشافعي في «سنن حرمله» ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ١٧٧٦] ، وغيرهم من طرق عن أبي محمد الهلالي ، عن عبد الملك به . . .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجاة» [١ / ٣٢٤] : «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط البخاري ، لكنه منقطع بين سفيان وبين عبد الملك بن عمير» .

قلت : ما للعجب من البوصيري نهاية ! أي انقطاع هذا الذي يشير إليه هذا الرجل ؟! أهو ممن يجهل سماع ابن عيينة من عبد الملك ؟! ومن كان يتوقف في ذلك من أهل الأرض قبل البوصيري ؟! وهل يصح لمن لا يدرى هذه الجليات أن يتكلم في هذا الفن ؟!

ومع ذلك فلا بأس أن نهمس في أذن البوصيري ونقول له : قد صرح سفيان بالسماع عند النسائي والشافعي ومن طريقه البيهقي ، فباللَّه عليك : كفك مجازفة يا عبد الله ! وهلا أعلنت هذا الطريق بما أعله به شيخك أبو الفضل المصري ؟! فقد نقل في فتحه [١١ / ٥٤٠] ، =

= عن الحفاظ أنهم جزموا بكون ابن عيينة قد وهم في هذا الحديث ، وأن الراجح هو قول الجماعة عن عبد الملك .

وهكذا نقل البيهقي في «الأسماء والصفات» [ص ٣٦٤ / طبعة الحاشدى] ، عن أبي عبد الله الجعفى أنه قال : (حديث شعبة أصح من حديث ابن عيينة) ونحو هذا فى تاريخ البخارى [٤ / ٣٦٤] ، لكن سقط من المطبوع قوله : (أصح) ونبه عليه المعلق فى هامشه [٤ / ٣٦٤] .

لكن عبد الملك بن عمير قد اختلف عليه فى سنده عل لون ثالث ، فرواه هشام بن يوسف الصنعانى عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة على نحو سياق المؤلف به . . . . ، ونقله إلى (مسند جابر بن سمرة) وأسقط منه ربيعى بن حراش ، هكذا أخرجه ابن حبان [٥٧٢٥] ، والطحاوى فى «المشكل» [١ / ١٢٨] ، فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف فى سنده على عبد الملك .

ولون رابع ؛ فرواه عبد الرزاق عن معمر فقال : عن عبد الملك بن عمير : (أن رجلاً رأى فى زمان النبى ﷺ فى المنام . . . ) وذكر الحديث نحو المؤلف فى سياق أتم ، وجعله من مراسيل عبد الملك .

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٩٨١٣] ، وليس هذا اختلافاً على معمر فى سنده ، وعبد الرزاق وهشام بن يوسف كلاهما ثقتان متقنان من أهل اليمن ؛ ومن سمع من معمر قديماً قبل أن ينزل البصرة بدهر .

فالأولى عندي أن يقال : إن هذا الاختلاف فى سند الحديث مرده كله إلى عبد الملك بن عمير ، فهو وإن كان صدوقاً احتج به الجماعة ؛ إلا أن أحمد قال عنه : «مضطرب الحديث جداً» وقال مرة : (سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير ، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ) وقال ابن معين فى رواية عنه : «مخلط» .

قلتُ : ولعل ذلك راجع إلى كونه كان قد تغير حفظه قبل موته ، كما قال أبو حاتم الرازى ، فالظاهر أنه اضطرب فى إسناد هذا الحديث على كل تلك الوجوه الماضية ، وقد عهدنا منه ذلك كثيراً ، وقد مضى له حديث [برقم ١٤١] ، قد اختلف عليه فى اختلاف شديد جداً ، فأرجع الدارقطنى هذا الاختلاف إليه ، وقال فى «العلل» [٢ / ١٢٥] : «ويشبه أن يكون الاضطراب فى هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير ؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه فى الإسناد .

= یعنی أنه لم يكن من الحفاظ بحيث يحتمل له هذا الاختلاف عليه، كأن يكون يرويه على وجوه متعددة كالزهري وابن المسيب والثوري وشعبة وأضرابهم، بل كان عبد الملك ليس بالحافظ، كما قاله أبو حاتم الحافظ؛ فالحاصل أن الحديث ضعيف لا اضطراب عبد الملك فيه، لكن للمرفوع منه شاهد يرويه شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار الجهني عن حذيفة مرفوعاً: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان).

أخرجه أبو داود [٤٩٨٠]، وأحمد [٥ / ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨]، والطيالسي [٤٣٠]، وابن أبي شيبة [٢٦٦٩٠، ٢٩٥٧٢]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٨٢١]، وجماعة كثيرة.

وسنده صالح كما قاله الذهبي في مختصر سنن البيهقي [١ / ١٤٠ / ٢]، كما في «الصحيحة» [١ / ٢١٤]، وليس في رجاله عبد الملك بن عمير، ولله الحمد، بل كلهم ثقات أئمة سوى عبد الله بن يسار الجهني، فقد وثقه النسائي وابن حبان والذهبي والحافظ؛ وروى عنه جماعة من المشاهير، وقد سئل ابن معين عن سماعه من حذيفة، فقال: «لا أعلمه» كما في «تاريخه» [١ / ١٦٠ / رواية الدارمي]، وعنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» [ص ١٠٥].

واستروح الصلاح العلائي إلى هذا النقل، وحكى قول ابن معين هذا في «جامع التحصيل» [ص ٢١٨]، ثم قال: قلت: وروى أيضاً - يعني عبد الله بن يسار - عن عليّ - رضی اللہ عنہ؛ فيكون أيضاً مراسلاً، هكذا قال، وكيف فهم من قول ابن معين: أنه ينفي سماع بن يسار من حذيفة؟! حتى يصلح له أن ينفي سماعه من عليّ أيضاً، وهل نفى ابن معين إلا معرفته يا إمام؟! نعم: لم يثبت له أحد السماع من حذيفة لكن لم ينه أحد أيضاً، فالأصل: الاتصال حتى يثبت الانقطاع، ثم إن الرجل قد ورد عنه تصريحه بالسماع من عليّ بن أبي طالب، كما نقله عنه ابن أبي حاتم في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥ / ٢٠٢]، وهذا يرد على العلائي قوله الماضي، وإذا ثبت سماعه من عليّ، فتلك قرينة صالحة على سماعه من حذيفة أيضاً، إذ ليس بين موت الرجلين إلا أربع سنوات فقط، فقد مات حذيفة سنة ست وثلاثين كما قاله الحافظ في «الإصابة» [٢ / ٤٤]، وكان مقتل عليّ - رضی اللہ عنہ - سنة أربعين بالاتفاق.

فإن قيل: عبد الله بن يسار هذا ترجمه البخاري في «تاريخه» [٥ / ٢٣٤]، وأشار إلى حديث يرويه عن عليّ - رضی اللہ عنہ - ثم قال البخاري: «ولا يصح» كأنه يعله به، وهذا ما فهمه ابن عدى والعقيلي، فأدرجا عبد الله في «الضعفاء» وساق العقيلي له هذا الحديث الذي أشار إليه البخاري، ثم قال: [٢ / ٣١٦]: (ولا يتابع عليه).

٤٦٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ»، قَالَ أَبُو يَعْلَى: هَكَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بِشِكِّهِ.

= أما ابن عدى فإنه ساق قول ابن معين الماضى بشأن سماع ابن يسار من حذيفة، ثم قال: «وعبد الله بن يسار روى عن حذيفة غير حديث . . .»، وهذا يدل على أن الرجل متكلم فيه.

قلنا: أساء ابن عدى فيما عمله؛ لأن عبد الله بن يسار الذى قال البخارى والعقيلي فيه ما قالوا: هو ابن أبى ليلى الأنصارى كما نسبه البخارى نفسه؛ وهو آخر غير عبد الله بن يسار الجهنى صاحب هذا الحديث، فقد فرق البخارى وابن أبى حاتم تبعاً لأبيه - وغيرهما بين الرجلين، فالتبس هذا على ابن عدى، وذكر قول ابن معين فى ترجمة عبد الله بن يسار الأنصارى من «كامله» [٤/ ٢٣٦]، ولم يصب رميته. ثم لو صح أن البخارى ومن معه، قد غمزوا عبد الله بن يسار صاحبنا، فقد مضى أن النسائى وابن حبان وغيرهما قد وثقوه، فأسوأ أحواله أن يكون صدوقاً ربما أخطأ، ومثله يحسن حديثه عند جماعة.

والحديث صحح سنده أبو زكريا النواوى فى الأذكار [١/ ٨٣٠]، وفى رياض الصالحين [رقم ١٧٤٥]، والعراقى فى المغنى [٣/ ١٢٨]، والإمام فى «الصحيحه» [١/ ٢١٤].

فإن قيل: قد اختلف فى سنده على عبد الله بن يسار.

قلنا: قد جزم البخارى بكون رواية منصور الماضيه: هى الأشبه والأصح؛ كما نقله عنه الترمذى فى علله «الكبير» [رقم ٢٧٩]، وفى الباب عن ابن عباس عند أحمد [١/ ٣٤٧، ٢١٤، ٢٨٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٢٥]، وابن ماجه [٢١١٧]، وجماعة كثيرة.

وقد حسنه الإمام فى «الصحيحه» [١/ ٢١٦]، وفيه نظر، وفى الباب أيضاً عن قتيلة بنت صيفى عند النسائى وأحمد والبيهقى وجماعة أيضاً، وصححه الإمام أيضاً فى «الصحيحه» [١/ ٢١٣]، وليس كما قال، بل يعله حديث حذيفة الماضى، والله المستعان.

٤٦٥٦- صحيح: أخرجه ابن خزيمة [٣٢١]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٨٧]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٢٩٨]، ومن طريقه أبو مسلم الكجى فى «سننه» كما فى «الإعلام» لمغلطائى [١/ ٩٩٠]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٣٧١ / كشف]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٣٧٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن داود الخريبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . ولفظ البزار: (إن شدة الحر من فيح جهنم؛ فأبردوا بالصلاة) =

٤٦٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ -فِي مَا يَظُنُّ أَبُو يَحْيَى- عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْتَرَ بِخَمْسِ رَكَعَاتٍ، وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهَا، قَامَ فِيهَا كُلِّهَا إِلَّا الْخَامِسَةَ. وَصَفَهُ ابْنُ دَاوُدَ.

= ومثله عن ابن عدى مع تقديم وتأخير؛ لكن عنده: (أبردوا بصلاة الظهر) ولفظ السراج: (أبردوا بالصلاة في شدة الحر).

قال البوصيرى في «الإتحاف» [١ / ١٢١]: «حديث عائشة رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال، بل ظاهر سنده على شرط البخارى، لكن قال البزار عقب روايته: «لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، وهو غريب» وهو كما قال أيضاً، وقد رواه عبد الأعلى النرسى ومسدد والقاسم بن محمد بن عباد ثلاثتهم عن عبد الله بن داود به.

١- أما عبد الأعلى فإنه شك فيه، وقال: (عن عائشة إن شاء الله).

٢- وأما مسدد فإنه شك هو الآخر وقال: (أظنه عن عائشة).

٣- وأما القاسم: فلم يشك فيه ولم يرتب، وتابعه على عدم الشك: محمد بن الوليد بن أبان عند ابن عدى في «الكامل» لكن قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث يرويه عبد الأعلى ابن حماد عن عبد الله بن داود، وأظن أن ابن أبان هذا سرقه منه».

قلت: ورواية القاسم تكفى إن شاء الله، وهو ثقة مشهور من رجال ابن ماجه؛ فليس إسناد الحديث عندى إلا صحيحاً غريباً، وفي الباب عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أبى سعيد [برقم ١٣٠٩]، ويأتى حديث ابن مسعود [برقم ٥٢٥٨]، وأبى هريرة [برقم ٥٨٧١]، [٦٠٧٤، ٦٣١٤].

٤٦٥٧- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ٢٠٥]، وابن حبان [٢٤٣٩]، والحاكم [٨ / ٤٤٨]، والشافعى [١٠٣٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / ٢٨٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤١ / ٣٣٣]، و[٥٨ / ٢٣]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٤٦٩]، وأبو عوانة [رقم ١٨٤٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الطحاوى باختصار يسير.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلت: وهو كما قال، لكن ما كان له أن يستدركه على مسلم؛ لأن أصل الحديث عنده [٧٣٧]، مع زيادة فى أوله، وقد مضى تخريجه بتلك الزيادة [برقم ٤٥٢٦]، فانظر ثم ما ذكرناه حوله.

٤٦٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيَبِيعُ بِهَا وَيَقِيمُ، فَيَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدَى مَكَّةَ.

٤٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَبِعْتُ بِهَا وَأَقَامَ، فَمَا تَرَكَ شَيْئًا كَانَ يَصْنَعُهُ.

٤٦٥٨- صحيح: أخرجه البخارى [١٦١٧، ٥٢٤٦]، ومسلم [١٣٢١]، والنسائى [٢٧٧٧]، وأحمد [٦/٣٠، ٣٥، ١٢٧، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٨]، والدارمى [١٩٣٥]، وابن راهويه [١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٧٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/٢٦٥]، وفى «المشكلى» [١٤/٧٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٧/٣٩٧]، وابن عبد البر فى التمهيد [١٧/٢٢٧]، وغيرهم من طرق عن الشعبى عن مسروق عن عائشة به نحوه . . . ولفظ البخارى فى الرواية الثانية له بعد قتل القلائد: (فبيعت هديه إلى الكعبة، فما يحرم عليه مما حل الرجل من أهله حتى يرجع الناس) ولفظ مسلم: (ثم يبعث بها وما يمسك من شئ مما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه) ولفظ الطحاوى وابن عبد البر والدارمى ورواية لأحمد قريب من لفظ البخارى الماضى، ولفظ النسائى: (ثم يقيم ولا يحرم . . .) وفى رواية للبخارى وهو لفظ ابن عساكر: (قبل أن يحرم) وفى رواية لابن راهويه: (فبيعت بها، ثم يقيم، فلا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم) وفى رواية له: (فأهداها ثم لم يحرم) وفى رواية لأحمد: (ثم يأتى ما يأتى الحلال قبل أن تبلغ البدن مكة) وفى رواية أخرى له: (ثم يرسل بهن، ثم لا يحرم منه شئ). قلت: وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . منها الآتى.

٤٦٥٩- صحيح: أخرجه النسائى [٢٧٧٦]، وأحمد [٦/١٨٣]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٢٨٦]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه، ولفظ النسائى بعد قتل الهدى: (فبيعت بها، ثم يأتى ما يأتى الحلال قبل أن يبلغ الهدى).

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين، لولا أنه اختلف فى سنده على يحيى بن سعيد، كما شرحنا فى «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطنى» [١٤/٤٧٣، ٤٧٤]. =

٤٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لَأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْشٌ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ، لَعِبَ وَاشْتَدَّ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا أَحْسَنَ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ، رِبِضَ فَلَمْ يَتْرَمُ مَا دَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُوْذِيَهُ .

٤٦٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَثِيمٍ أَبَا زُرَّاحِضْرَمِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَثِيمٌ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ لَيْلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَسَلْتُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا نَسَلَتْ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَخَرَجْتُ غَيْرِي، فَإِذَا أَنَا بِهِ سَاجِدٌ كَالثُوبِ الطَّرِيحِ، فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «سَجَدَ لَكَ سَوَادِي وَخَيَالِي، وَأَمَّنَ بِكَ فُؤَادِي، رَبُّ هَذِهِ يَدِي وَمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمُ تُرْجِي لِكُلِّ عَظِيمٍ، فَاغْفِرِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ»، قَالَتْ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكَ؟ قَالَتْ: ظَنُّ ظَنَنْتَهُ، قَالَ: «إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ، إِنَّ جِبْرِيْلَ أَتَانِي فَأَمَرَنِي

= وقد توبع يحيى بن سعيد على هذا لوجه: تابعه عليه جماعة: منهم ابن عيينة والليث بن سعد والأوزاعي والحجاج بن الحجاج ونافع بن أبي نعيم وأيوب وغيرهم؛ ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» .

وكذا توبع عليه ابن القاسم على نحوه عن أبيه: تابعه أفلح ابن حميد وابن عون وأيوب - واختلف عليه - ويحيى بن سعيد - واختلف عليه - وغيرهم، ورواياتهم مخرجة أيضاً في المصدر المشار إليه، وله طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها، ويأتي المزيد منها [برقم ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٩٤٢]. والله المستعان.

٤٦٦٠- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤١].

٤٦٦١- منكر: أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٥٣٤]، من طريق المؤلف به . قال الهيثمي في «المجمع» [٢ / ٣١٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه عثمان بن عطاء الخراساني، وثقه دحيم، وضعفه البخاري ومسلم وابن معين وغيرهم». قلت: بل تركه الفلاس وعلى بن الجنيد وغيرهم، وأبوه عطاء الخراساني هو ابن أبي مسلم، فيه كلام معروف، وهو لم يدرك عائشة أصلاً كما نبه عليه الحافظ في «التتائج» [٢ / ٩٢]، وقال عن إسناد المؤلف: «ضعيف، فيه من لا يعرف» .

أَنْ أَقُولَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي سَمِعْتُ، فَقَوْلِيهَا فِي سُجُودِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ حَتَّى يُغْفَرَ - أَظْنَهُ قَالَ: لَهُ» .

٤٦٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ مَسْعَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا أَلْفَاهُ السَّحَرَ عِنْدِي، إِلَّا نَائِمًا، قَالَ أَبُو يَعْلَى: تَعْنَى: النَّبِيَّ ﷺ .

= قلتُ: كأنه يشير بهذا إلى (عثيم) شيخ (محمد بن عثيم) فلم أعرفه البتة، وأخشى أن يكون وقع في اسمه تصحيف، والراوى عنه (محمد بن عثيم) تركه النسائي وأبو حاتم وغيرهما، وقال البخارى: «منكر الحديث» ومثله قال النسائي والدولابى، بل كذبه ابن معين فى رواية عنه، وذكره جماعة فى «الضعفاء» وأنكر عليه ابن عدى والعقيلي هذا الحديث، فساقه له الأول فى «الكامل» [٦/ ٢٤٠]، بإسناده الصحيح به عن معتمر ابن سليمان بإسناده به ببعض من أوله فقط، وليس عنده فى سنده: (عن عثيم) وكذا ساقه له العقيلي فى «الضعفاء» [٤/ ١١٦]، بإسناده إلى معتمر عن محمد بن عثيم عن عطاء عن عائشة به نحوه بطرف من أوله فقط. هكذا عنده، ليس فيه: (عن عثيم) ولا: (عن عثمان بن عطاء) فيما أن يكون ما وقع عنده وقبله ابن عدى: ما هو إلا سقط فى المطبوع، أو يكون قد اختلف فيه على معتمر، أو ربما كان ذلك من تخليط محمد بن عثيم، أو بعضه سقط، وبعضه تخليط، وهذا الأخير أولى عندى. ثم إن للحديث طرقًا أخرى عن عائشة نحو سياقه هنا مع اختلاف وزيادة ونقصان، وكلها تالفة الأسانيد، وإنما الثابت عنها: إنما هو نحو السياق الماضى [برقم ٤٥٦٥]، فانظره هناك. والله المستعان.

٤٦٦٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٠٨٢]، ومسلم [٧٤٢]، وأبو داود [١٣١٨]، وابن ماجه [١١٩٧]، وأحمد [٦/ ١٦١، ٢٠٥، ٢٧٠]، وابن حبان [٢٦٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٤٣٣]، وابن راهويه [١٠٥١، ١٠٥٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٣٩]، و [١٠/ ٣٠]، والطيالسى [١٤٨٢]، والحميدى [١٨٩]، وأبو عوانة [رقم ١٧٩٧]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة عن عائشة به نحوه .

قلتُ: زعم ابن رجب فى «شرح البخارى» [٧/ ٩٧]، أن مسلمًا قد زاد فيه: (يعنى: بعد الوتر) ولم أجد ذلك عنده، إنما هذا وقع عند ابن راهويه فى رواية له، ومثله أبو نعيم، وكذا ابن ماجه إلا أن تلك الزيادة عنده وقعت من تفسير وكيع .

٤٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ ، أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ ، حَدَّثَهُ ، سَمِعَ عَائِشَةَ ، تَقُولُ : أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ احْتَرَقَتْ ، فَسَأَلَهُ : « مَا لَهُ ؟ » قَالَ : أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ فَأَتَى بِمَكْتَلٍ عَظِيمٍ يَدْعَى الْعَرَقَ فِيهِ تَمْرٌ ، فَقَالَ : « أَيُّنَ الْمُحْتَرِقِ ؟ » فَقَامَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ : « تَصَدَّقْ بِهِ » .

٤٦٦٣ - صحيح: أخرجه البخارى [١٨٣٣]، ومسلم [١١١٢]، وأحمد [١٤٠ / ٦]، والدارمى [١٧١٨]، وابن حبان [٣٥٢٨]، وابن أبى شيبه [٩٧٨٨، ١٢٥٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٣١١٢، ٣١١١]، وابن راهويه [٩٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٣٤، ٧٨٣٩]، وابن عبد البر فى «المهيد» [١٦٣ / ٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٩٦، ٢٢٩٧]، والدارقطنى فى «علله» [٤١١ / ١٤ - ٤١٢]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى (وسقط يحيى من سند ابن عبد البر) عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وعند البخارى: (أصبت أهلى فى رمضان) بدل قوله: (أفطرت فى رمضان) ومثله عند أحمد والدارمى ورواية للبيهقى؛ ونحوه عند مسلم وابن حبان وابن أبى شيبه والدارقطنى ورواية لأبى عوانة والبيهقى والنسائى، وزاد مسلم وابن عبد البر قوله: (نهاراً . . .) بعد قوله: (وطئت امرأتى فى رمضان) وهو رواية لأبى عوانة والنسائى والبيهقى أيضاً؛ وزاد الدارقطنى وحده فى رواية له: (تصدق بهذا نحو من عشرة إلى خمسة عشر صاعاً) لكن إسناده لتلك الزيادة واه .

قلت: قد اختلف فى إسناده على يحيى بن سعيد، لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه؛ وعليه توبع: تابعه عمرو بن الحارث المصرى على نحوه فى سياق أتم عند البخارى ومسلم وأبى داود [٢٣٩٤]، وجماعة كثيرة، وهو عند البخارى معلقاً، ووصله فى «تاريخه الكبير» و«الأوسط» وتابعهما عبد الرحمن بن الحارث بن عياش على نحوه فى سياق أطول عند ابن خزيمة [١٩٤٧]، وغيره، لكن فيه لفظه ضعفها ابن خزيمة، وعبد الرحمن يرويه عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة به . . .

وخالفه ابن إسحاق فى سنده، كما تراه عند أحمد [٢٧٦ / ٦]، وقد استوفينا طرقه واختلاف ألفاظه والكلام عليه فى كتابنا: «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٦٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يَحْدُثُ، عَنْ صَاحِبٍ لَهُ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ذُكِرَ الطَّاعُونَ، فَذَكَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «وَحَزْرَةٌ تُصِيبُ أُمَّتِي مِنْ أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْجَنِّ، غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْإِبِلِ، مَنْ أَقَامَ عَلَيْهِ كَانَ مُرَابِطًا، وَمَنْ أُصِيبَ بِهِ كَانَ شَهِيدًا، وَمَنْ فَرَّ مِنْهُ كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ».

٤٦٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَالْمَأْتَمِ».

= • تنبيه مهم: فاتنا التنبيه على أنه وقع في رواية لمسلم والبيهقي قوله: (فجاءه بعرقان) بدل: (بعرق) وهذا الحرف: أخرجه الإسماعيلي أيضًا في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٢/ ١٣٣].

ثم قال: «ليس بمحفوظ» وأقره الحافظ؛ وهو الصواب كما شرحناه في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من تكلف الجمع بين: (العرق) و: (العرقان) ولله الحمد.

٤٦٦٤- قوى دون ذكر المرابطة: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٨]، وذكرنا هناك طرقة عن عائشة، وكلها معلولة إلا طريقًا واحدًا، والحديث قوى بهذا اللفظ هنا دون ذكر (المرابطة) فيه، فليس لها طريق يصح.

أما الفقرة الأولى: من كون الطاعون من وخز الجن، فلها شواهد عن جماعة من الصحابة: أصحها حديث أبي موسى الأشعري الآتي عند المؤلف [برقم ٧٢٢٦]، وقد صححه الحافظ في «الفتح» [١٠ / ١٨١ - ١٨٢]، وسيأتي بسط الكلام عليه هناك. إن شاء الله.

٤٦٦٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٧٤].

٤٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يَحْدُثُ،  
عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَاوِلِينِي  
الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ»، قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: «لَيْسَتْ الْحَيْضَةُ بِيَدِكَ».

٤٦٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ، عَنْ  
بَدِيلٍ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ  
وَالْقِرَاءَةِ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ  
الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا سَجَدَ رَفَعَ رَأْسَهُ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ  
جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَةَ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ عَقْبِ الشَّيْطَانِ، وَكَانَ يَنْهَانَا أَنْ  
يَفْرَشَ أَحَدُنَا ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يُوتِرُ وَرَجْلَهُ الْيَسْرَى وَيَنْصِبُ رَجْلَهُ الْيَمْنَى،  
وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

٤٦٦٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٨٨]، والليث بن أبي سليم الضعيف المختلط  
المشهور، لكنه توبع عليه: تابعه جماعة.

٤٦٦٧- صحيح: أخرجه مسلم [٤٩٨]، وأبو داود [٧٨٣]، وأبو عوانة [رقم ١٢٥٩، ١٢٦٨]،  
وأحمد [٣١/٦، ١٩٤]، وابن حبان [١٧٦٨]، وعبد الرزاق [٢٥٤٠، ٢٦٠٢]، وابن أبي  
شيبه [٢٣٨٢، ٤١٣١]، وابن راهويه [١٣٣١]، وابن ماجه [٨١٢]، والبيهقي في «سننه»  
[٢٠٩٢، ٢٣٨٥، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٧٨٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٩١٦]، والسراج في  
«مسنده» [١/١٤٥]، وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» [ص ٥١]، وابن عبد البر  
في «التمهيد» [٢٠/٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي  
الجوزاء عن عائشة به نحوه . . .

وهو عند ابن ماجه مختصر بالفقرة الأولى منه فقط دون التكبير، وهو رواية لعبد الرزاق وأبي  
عوانة مع التكبير، ومثلهما ابن أبي شيبه أيضاً، ومثلهم عند الدارمي إلا أنه زاد: (ويختمها  
بالتسليم)، وهذه رواية لأحمد وأبي عوانة وعبد الرزاق وابن أبي شيبه، وعند مسلم: (وكان  
ينهى عن عقبه الشيطان) بدل: (عقب الشيطان).

وعند ابن راهويه: (وكان يكره أن يفرش ذراعيه افتراش الكلب) هكذا، دون: (افتراش السبع)  
وهو رواية لأحمد والبيهقي.

= قلتُ: هكذا رواه حسين المعلم: وتابعه ابن أبي عروبة وابن طهمان وأبان العطار وعبد الرحمن ابن بديل وغيرهم كلهم عن بديل بن ميسرة على الوجه الماضى، وخالفهم جميعاً حماد بن زيد، فرواه عن بديل فقال: عن عبد الله بن شقيق عن عائشة به مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، هكذا أخرجه البيهقى [٢٠٩٣].

■ والصواب هو الأول: كما جزم به الدارقطنى فى «علله» [١٤٦/١٤] والحديث أعله ابن عبد البر فى «التمهيد» بعدم سماع أبى الجوزاء من عائشة، وقال فى «الإنباف»: «يقولون: إن أبى الجوزاء لا يُعرف له سماع من عائشة، وحديثه عنها إرسال»، وهذا ردّه عليه الحافظ مُغلطاً فى «الإعلام» [١٣٩٠/١]، والزيلعى فى «نصب الراية» [٢٦٠/١]، ولا حجة لمن نفى سماعه منها البتة، اللهم إلا قوله ابن عدى فى «الكامل» [٤١١/١]، وهو بصدد إيجاد مخرج من قول البخارى فى ترجمة أبى الجوزاء من «تاريخه» [١٦/٢]: «فيه نظر»، قال: «وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يُصحح روايته عنهم أنه سمع منهم، ويقول البخارى: «فيه نظر» أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، . . .».

قلتُ: أساء ابن عدى، ولم يفهم مقولة البخارى، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وكيف لا يُصحح رواية أبى الجوزاء عن ابن عباس مثلاً،؟ وقد احتج بها البخارى فى «صحيحه»، وصرح أبو الجوزاء بسماعه منه فى عدة أخبار؛ بل قد صحَّ عنه ملازمته له اثنتا عشرة سنة، كما أخرجه عنه أبو نعيم فى «الحلية» [٧٩/٣] بسند صحيح.

■ والحاصل: أن سماع أبى الجوزاء ثابتٌ عندى من عائشة، كما ذكرنا البراهين عليه فى (غرس الأشجار) وللناقد أن يجادل فى سماعه منها هذا الحديث بخصوصه فقط، فقد ثبت ما يدل على أنه ما سمعه منها، إنما سمعه بواسطة رسوله - وهو مجهول - عنها، وهذا مع ظهوره فى عدم السماع، إلا أن فيه مناقشة ذكرها ابن حجر فى ختام ترجمة أبى الجوزاء من «التهذيب» [٣٨٤/١] على أن أبى الجوزاء قد صرح بسماعه من عائشة هذا الحديث عند عبد الرزاق [٢٥٤٠] لولا أن إسناده إليه لا يثبت.

لكن الحديث صححه أبو محمد البغوى وأبو نعيم الأصبهانى وجماعة، وقبلهم مسلم بن الحجاج وناهيك به، وهذا منهم إقرار بصحة سماع أبى الجوزاء من عائشة،

٤٦٦٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ».

= وكونه روى عنها هذا الحديث بواسطة، كما ورد في بعض طرقه؛ فهذا لا يمنع أن يكون قد سمعه منها بعد ذلك، كما أشار إليه الحافظ في «التهذيب» وربما كان قد سمعه منها أولاً، ثم طال عليه العهد؛ فأرسل إليها رسولا يستثبتهما في لفظه، على أن لجميع فقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة قد سقناها في (غرس الأشجار) فهو صحيح على كل حال.

● تنبيه: قد وقع في متن الحديث سقَط وتخليط في الطبعتين، لكن المعلق على الطبعة العلمية [٤/ ١٨٠] قد أصلحه بين معقوفتين بعد أن قابله على لفظ مسلم.

أما نحن: فقد أصلحناه أيضاً، لكن قابلناه على لفظ ابن حبان؛ لكونه قد روى الحديث من طريق يزيد بن هارون بإسناده به... مثل المؤلف؛ فأخلق أن يكون اللفظ هو لفظ المؤلف إن شاء الله. والله المستعان.

٤٦٦٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٠٧]، وابن راهويه [٨٣٧]، وابن بطة في «الإبانة» [١/ رقم ١٣١٧]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ١٨٤]، وفي «القضاء والقدر» [رقم ٨٠] وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه. قلت: وسنده صحيح على شرط مسلم، وقد توبع عليه حماد بن سلمة. ١- تابعه ابن أبي الزناد على نحوه باختصار يسير عند أحمد [٦/ ١٠٨]، وابن عدى في «الكامل» [٤/ ٢٧٤-٢٧٥] وغيرهما.

٢- عبد العزيز الدراوردي: على نحوه باختصار أيضاً: عند ابن حبان [٣٤٦]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٠٠] وغيرهما.

٣- وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب على نحوه: عند ابن أبي عاصم في السنة [١/ رقم ٢٥٢ / ظلال الجنة] بإسناد صحيح إليه.

٤٦٦٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ  
 أُمِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَكْثُرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ، ثَبَّتْ  
 قَلْبِي عَلَى دِينِكَ وَطَاعَتِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَكْثُرُ أَنْ تَدْعُو بِهَذَا فَهَلْ تَخْشَى؟

= لكن اختلف عليه في سنده؛ فرواه عنه ابن أبي فديك على الوجه الماضي، وخالفه: علي بن  
 ثابت الجزري، فرواه عنه فقال: عن عروة عن عائشة به نحوه...، وأسقط منه (هشام بن  
 عروة).

هكذا أخرجه ابن بطة في «الإبانة» [١/رقم ١٣٢٠]، والخطيب في «تاريخه» [١١/٣٥٦]،  
 والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٧٩] بإسناد صحيح إليه.

وهذا الوجه هو الأشبه بالصواب، كما قاله الدارقطني في «عله» [١٣/٢٧٩]، وابن موهب فيه  
 ضعف، إلا أنه توبع كما مضى، وقد تصحَّف اسم الراوى عنه عند ابن بطة، وهو (علي بن  
 ثابت الجزري) إلى (الحسن بن ثابت).

ثم إن الحديث رواه حماد بن سلمة وابن أبي الزناد والدراوردي كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه  
 عن عائشة به مرفوعاً كما مضى؛ وتابعهم عليه الليث بن سعد أيضاً، كما ذكره الدارقطني في  
 «العلل» [١٣/٢٧٨].

وخالفهم جميعاً: أبو أحمد الزبيرى؛ فرواه عن هشام عن أبيه عن عائشة به مختصراً موقوفاً  
 عليها، هكذا أخرجه الحارث في «مسنده» [٢/رقم ٧٤١/زوائد الهيثمي]، وتابعه على وقفه:  
 علي بن غراب؛ فرواه عن هشام عن أبيه عن عائشة موقوفاً عليها بالفقرة الأولى منه فقط، هكذا  
 أخرجه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/رقم ١٢٤٣]، لكن في الإسناد إليه من لا أظن له  
 الآن.

والوجه الأول هو المحفوظ بلا تردد عندي، ومن رفعه - وهم جماعة - قد جاء بزيادة واجب  
 قبولها؛ لأنه حفظ من لم يحفظه من وقفه، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى  
 منها حديث أنس [برقم ٣٧٥٦، ٣٨٢٩، ٣٨٤٠]، ويأتى حديث ابن مسعود [برقم ٥١٥٧]،  
 وسهل بن سعد [برقم ٧٥٤٤].

٤٦٦٩- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٢٥٠]، وابن أبي شيبة [٢٩١٩٩] و[٣٠٤٠٧]، وابن راهويه  
 [١٤٠٢]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٢٥٩]، وابن أبي عاصم في «السنن» [١/رقم ٢٣٣/  
 ظلال الجنة]، والآجري في «الشرعية» [رقم ٧٢٧]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» =

قال: «وَمَا يُؤْمِنُنِي وَقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَلِّبَ قَلْبَ عَبْدٍ قَلْبَهُ».

= [رقم ١٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» [١/ رقم ١٨١ / بتخریجنا]، وغيرهم من طريقين عن علي بن زيد بن جدعان عن أم محمد القرشية عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الطبراني مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، وليس عند ابن أبي عاصم قوله: (إذا أراد أن يقلب قلب عبد قلبه)، وهذه الجملة عند ابن أبي شيبة بلفظ: (إذا شاء أن يقلبه إلى هدى قلبه؛ وإذا شاء أن يقلبه إلى ضلالة قلبه)، ومثله عنده في «الإيمان» [رقم ٥٣]، ونحو هذه الجملة عند ابن راهويه أيضاً؛ وهي عند الخرائطي ومن طريقه ابن الجوزي بلفظ: (إذا أراد أن يقلب قلب عبد قلبه، وقلب الوسطى والسبابة).

قلت: هذا إسناد لا يثبت، وابن جدعان منكر الحديث على التحقيق، بل تركه أحمد وجماعة، وأم محمد: هي امرأة والد ابن جدعان، يُقال لها: أمية؛ وقيل: أمينة، وهي نكرة، لا يُحفظ فيها جرح ولا تعديل، وانفرد عنها ولد زوجها بالرواية وحده.

وقد اختلف على ابن جدعان في سنده، فرواه عنه همام بن يحيى وحماد بن سلمة على الوجه الماضي، وتابعهم مبارك بن فضالة، لكن اختلف عليه، فرواه النضر بن شميل فقال: عن ابن جدعان عن عمن سمع عائشة تقول: . . . . .، وذكره بنحوه، فأسقط منه (أم محمد)، وصيره عمن لا يُدرى مَنْ هو، عن عائشة، هكذا أخرجه ابن راهويه [١٣٦٩].

وخالفه المعلّى بن الفضل القشيري، فرواه عن المبارك فقال: عن ابن جدعان عن ابن أبي مليكة عن عائشة به نحو سياق ابن أبي شيبة، فجعل شيخ ابن جدعان فيه: (ابن أبي مليكة) بدل: (عمن حدثه).

هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٣٠] بإسناد صحيح إلى المعلّى بن الفضل به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مبارك إلا معلّى . . .».

قلت: وبهذا المعلّى أعله الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٤٢٧]، فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه المعلّى بن الفضل، قال ابن عدى: في بعض ما يرويه نكرة، وبقيّة رجاله وثّقوا؛ وفيهم خلاف».

قلت: ما في أحد منهم خلاف سوى ابن جدعان وحده، والراجح ضعفه كما مضى، =

= ثم إن المعلّى بن الفضل قد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [١٨١-١٨٢]، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية الكديمى عنه».

والكديمى هذا هالك على سعة حفظه ومعرفته، وليس هذا الحديث من روايته عن المعلّى، والمعلّى عندى: شيخ صدوق صالح الحديث، وما فى حديثه من النكارة، فهى من الراوى عنه أمثال الكديمى، أو من فوقه من ضعفاء شيوخه وشيوخ شيوخه.

فالذى يظهر لى: أن ابن جدعان قد اضطرب فى سند الحديث على عادته، وقد صحّ عن حماد ابن زيد أنه قال عن ابن جدعان «كان يقلب الأحاديث»، وقال أيضاً: «كان يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يحدثنا غداً، فكأنه ليس ذلك».

قلت: والرجل معذور؛ فإنه قد اختلط، كما قاله غير واحد من النقاد، وأنت تعرف شأن المختلطين! ولم يُخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه، وإلا فالرجل ضعيف الحفظ البتة، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به مثله . . . وبعضها بنحوه . . . لا بأس إن تعرضنا لها هنا فنقول:

١- أخرج النسائى فى «الكبرى» [٧٧٣٧]، وأحمد [٩١/٦]، والدارقطنى فى حديث أبى الطاهر الذهلى [رقم ٢١]، وأبو إسماعيل الهروى فى «الأربعين» [رقم ٢٦]، وابن بطة فى «الإبانة» [٣/رقم ٢٠٥]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٣٣٦]، وغيرهم من طرق عن حماد ابن زيد عن يونس بن عبيد ومعلّى بن زياد وهشام بن حسان، ثلاثتهم عن الحسن البصرى عن عائشة به نحو سياق المؤلف دون قوله: (وطاعتك). وفى آخره بعد قوله: (. . . من أصابع الله . . .) قال: (إن شاء أقامه، وإن شاء أزاعه) لفظ النسائى وأحمد؛ ولفظه عند الدارقطنى والآجرى: (إن شاء أن يقيمه أقامه؛ وإن شاء أن يزيغه أزاعه).

قلت: وسنده حجة، لولا أن سماع الحسن من عائشة غير موجود، ولا أثبتته له واحد من الأئمة، بل أشار الإمام أحمد إلى تضعيف تلك الحكايات التى فيها سماعه منها، كما نقله عنه العلانى فى «جامع التحصيل» [ص ١٦٥]، وانظر «علل الإمام أحمد» [٢/٥٤٨/رقم ٣٥٩٧/رواية ابنه عبد الله]، وهذا الطريق هو أصحُّ طرقه عن عائشة،

٢- وأخرج الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/رقم ٢٧٠١]، وعنه ابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٢/١٤/طبعة دار طيبة] بإسناد قوى مستقيم إلى سعيد بن بشير عن =

= قتادة عن أبي حسان الأعرج عن عائشة به نحو سياق المؤلف دون قوله: (وطاعتك)، ولفظه في آخره مثل لفظ أحمد والنسائي الماضي؛ وزاد: (أما تسمعين الآية: قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]).

قلت: وهذا إسناد منكر، وسعيد بن بشير لا يحتمل له التفرد عن قتادة، مع كونه مكثراً عنه، وفيه مقال معروف، وأصح ما قيل فيه هو قول ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوى في الحديث؛ يروى عن قتادة المنكرات»، وضعفه غير واحد في قتادة خاصة، ثم إن قتادة إمام في التدليس، وقد عنعنه، وشيخه الأعرج صدوق من رجال الجماعة إلا البخاري، فإنما علّق له فقط.

٣- وأخرج أحمد [٤١٨/٢]، والمؤلف [برقم ٤٨٢٤]، والنسائي [١٠١٣٦]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥١٨]، وابن عدى في «الكامل» [٥٩/٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٢/٢٧]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٣٠٤]، والذهبي في «العلو» [ص ٢٧]، وغيرهم من طرق عن حاتم بن إسماعيل عن صالح بن محمد بن زائدة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: (ما رفع رسول الله ﷺ رأسه إلى السماء إلا قال: يا مصرف القلوب ثبت قلبي على طاعتك).

قال الذهبي عقب روايته: «وصالح ضعيف».

قلت: وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٤٢٧/٧]، وقال: «وثقه أحمد، وضعفه أكثر الناس، . . .»، كذا قال، ولم يوثقه أحمد نصاً، وإنما قال: «ما أرى به بأساً»، وقد خالفه سائر النقاد وضعفوا صالحاً، حتى قال أبو حاتم والساجي: «منكر الحديث» وتركه سليمان بن حرب وغيره، فأخلق بروايته عن مثل أبي سلمة أن تكون منكراً إذا انفرد بها! وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من مناكيره في ترجمته من «الكامل».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة يصحُّ بها إن شاء الله؛ مضى منها حديث جابر [برقم ٢٣١٨]، وأنس [برقم ٣٦٨٧، ٣٦٨٨]، ويأتي حديث أم سلمة [برقم ٦٩١٩، ٦٩٨٦]. والله المستعان.

● تنبيه: رأيتُ الحافظ العراقي في «المغني» [٢٤/٣] قد عزا حديث عائشة إلى النسائي في

٤٦٧٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ بْنِ أَسْمَاءِ الْجَرْمِيِّ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: وَكَانَ مَتَاعِي فِيهِ خَفًّا، وَكَانَ عَلَيَّ جَمَلٌ نَاجٍ، وَكَانَ مَتَاعَ صَفِيَّةَ فِيهِ ثَقَلٌ، وَكَانَ عَلَيَّ جَمَلٌ ثِقَالٌ بَطِيءٌ يَتَبَطَّأُ بِالرُّكْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَوَّلُوا مَتَاعَ عَائِشَةَ عَلَيَّ جَمَلٍ صَفِيَّةً، وَحَوَّلُوا مَتَاعَ صَفِيَّةَ عَلَيَّ جَمَلٍ عَائِشَةَ حَتَّى يَمْضِيَ الرُّكْبُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ، قُلْتُ: يَا لِعِبَادِ اللَّهِ! غَلَبَتْنَا هَذِهِ الْيَهُودِيَّةُ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ مَتَاعَكَ كَانَ فِيهِ خَفٌّ وَكَانَ مَتَاعُ صَفِيَّةَ فِيهِ ثَقَلٌ، فَأَبْطَأَ بِالرُّكْبِ، فَحَوَّلْنَا مَتَاعَهَا عَلَيَّ بِعَيْرِكَ، وَحَوَّلْنَا مَتَاعَكَ عَلَيَّ بِعَيْرِهَا»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: فَتَبَسَّمْتُ، قَالَ: «أَوْ فِي شَكِّ أَنْتِ يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟! أَفَهَلَّا عَدَلْتُ؟ وَسَمِعَنِي أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ فِيهِ غَرْبٌ- أَيْ حِدَةٌ- فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَلَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا أَبَا بَكْرٍ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا سَمِعْتَ مَا قَالَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْغَيْرَى لَا تُبْصِرُ أَسْفَلَ الْوَادِي مِنْ أَعْلَاهُ».

= ● كذا قال، ولم يصب في دعواه؛ إذ ليس لحديث عائشة عند النسائي سوى طريقين فقط:

الأول: طريق الحسن بن عائشة: وقد عرفت علته.

والثاني: طريق صالح بن محمد بن زائدة عن أبي سلمة عن عائشة: وهذا منكر غريب كما مضى أيضاً.

فأى الطريقين عنى الحافظ زين الدين؟! أراه الأول، وخفى عليه انقطاعه ثم.

٤٦٧٠- منكر: أخرجه أبو الشيخ في الأمثال [رقم ٥٦] من طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق ابن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عائشة به.

قلت: هذا إسناد ضعيف وخبر منكر، وفيه علتان: بل ثلاث علل:

الأولى: سلمة بن الفضل هو المعروف بالأبرش الأنصاري مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه الأكثرون، قال البخاري: «عنده مناكير»، وقال أبو حاتم: «في حديثه إنكار»، ولخص الحافظ كلامهم فيه بـ«التقريب» فقال: «صدوق كثير الخطأ».

= قلتُ: والغالب على من كان كذلك: ضَعْفُ حَفْظِهِ، ولستُ أراه بذاك القوى، نعم: قد ثبته ابن معين في ابن إسحاق خاصة، وقال ابن سعد بعد أن وثقه: «وهو صاحب مغازى ابن إسحاق، روى عنه «المبتدأ» و«المغازى»...».

قلتُ: فيغلب على الظن أن يكون ابن إسحاق قد روى هذا الحديث في بعض كتبه المشار إليهما، فإن صحَّ ذلك؛ برئت ذمة سلمة من هذا الحديث جملة، وأراه كذلك. وسلمة هذا من رجال التهذيب.

والثانية: ابن إسحاق: صدوق إمام كبير الشأن، إلا أنه: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهنهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما». قاله الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٥١]، وقد عنعنه كما ترى، وبهذا أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤٣/٣]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق».

كذا يكثر البوصيري من تلك العبارة في إعلاله أسانيد عنعن فيها ابن إسحاق، وليس ذا بجيد البتة، ومن يدرية أن ابن إسحاق قد دلَّسه؟! وليست عنعنته أو عدم تصريحه بالسماع دليلاً على ذلك أصلاً، بل هي قرينة وحسب؛ فالأولى، بل الأصح أن يقال: «سنده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث».

وقد غفل الهيثمي عن تلك العلة في «المجمع» [٥٩٠/٤]، وتعلق بسلمة بن الفضل، واختلاف النقاد بشأنه، وقد عرفت أن سلمة قد سلم من تبعة هذا الحديث إن شاء الله، ثم أغرب الهيثمي وقال: «وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب «الأمثال» وليس فيه غير أسامة بن زيد الليثي، وهو من رجال الصحيح؛ وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، ولم أجد طريق أسامة هذا في كتاب أبي الشيخ أصلاً؛ فأخشى أن يكون الهيثمي قد وهم كعادته، ولعل هذا ما وقع؛ فإنني رأيت الحافظ العراقي قد قال في «المغني» [٤٦/٢]: «أخرجه أبو يعلى في «مسنده»، وأبو الشيخ في كتاب «الأمثال» من حديث عائشة، وفيه ابن إسحاق، وقد عنعنه».

فلو كان أبو الشيخ يرويه من طريق آخر في «أمثاله» لصاح به الزين أبو الفضل. ومن له عناية ب(مجمع الهيثمي) يعلم كثرة أوهام صاحبه، مع التخليط والتلفيق والسهو والتصحيف وضروب الخطأ والغلط، فهلاً كان ترك الحافظ ابن حجر يُتم بيان أوهامه في «مجمعه» ريثما يُريحنا من كُلفة تعقبه في كل شيء، غَفَرَ اللَّهُ لأبي الحسن وسامحه. =

٤٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عِمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي، فَكَانَتْ تَلْبِي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ».

= والعلة الثالثة: أنه اختلف في سنده على الحسن بن عمر بن شقيق، فرواه عنه أبو يعلى فقال: عن سلمة ابن الفضل عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . .

وخالفه إبراهيم بن محمد بن الحارث، فرواه عن ابن شقيق فقال: عن سلمة عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن جده عن عائشة به . . . ، فزاد فيه (عن جده) هكذا أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» كما مضى .

وإبراهيم هذا هو أبو إسحاق الأصبهاني المعروف بابن نايلة المحدث الصدوق الرحالة: وثقه الحافظ السمعاني في «الأنساب» [٤٥٠/٥]، وحدث عنه الحافظ أبو الشيخ وأبو أحمد العسال والطبراني وغيرهم من السادة، وترجمته في «طبقات أبي الشيخ» [٣٥٦/٣]، و«تاريخ الذهبى» [وفيات سنة ٣٠٠هـ].

نعم: ليس هو ممن يقارن بأبي يعلى ولا يكاد، فأراه وهم في تلك الزيادة: (عن جده)، وأخشى أن تكون زيادة مقحمة من الناسخ سهواً.

وفى متن الحديث نكارة شديدة، أغفلها الحافظ البتة، ثم نظر إلى سنده وقال في «الفتح» [٣٢٥/٩]: «وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به، عن عائشة مرفوعاً»، وذكر الفقرة الأخيرة منه فقط، وأقره المناوى على ذلك فى الفيض [٢٤٩/٢]، وكذا قال البدر العيني أيضاً فى «عمدته» [٢٠٩/٢٠]، وكل ذلك مما لا يؤبه له، وقد عرفت أين يكون البأس فى سنده.

٤٦٧١ - صحيح: أخرجه البخارى [١٤٧٥]، وأحمد [٣٢/٦]، وأحمد [٢٣٠، ٢٢٩، ١٨١]، وابن أبى شيبة [١٣٤٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨٨١١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢٨/٩]، ومسدد فى «مسنده»، والجوزقى فى «المتفق»، كما فى «التغليق» [٥٤/٣]، والدارقطنى فى «العلل» [٢١، ٢٠/١٥]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عمارة بن عمير التيمى عن أبى عطية الوادعى عن عائشة به . . . وزاد أحمد والدارقطنى فى رواية لهما: (والملك لا شريك لك)، وهذه زيادة معلولة كما يأتى، وعند ابن أبى شيبة (والملك) فقط . =

= قلتُ: هذا حديث اختلف في سنده على الأعمش على ألوان قد ذكرناها في «غرس الأشجار». وهذا الوجه هو المحفوظ عنه البتة، وهو الذي رواه عنه جمهور أصحابه: كالثوري وابن نمير وأبي معاوية وأبي خالد الأحمر وابن فضيل وعبد الله بن داود وإسرائيل وغيرهم؛ وخالفهم شعبة وبعض أصحاب الأعمش؛ فرووه عنه على ألوان أخرى غير محفوظة.

نذكر هنا رواية شعبة وحده، فقد رواه عن الأعمش فقال: عن خيثمة بن عبد الرحمن عن أبي عطية عن عائشة به مثله...، فجعل شيخ الأعمش فيه: (خيثمة) بدل: (عمارة بن عمير)، هكذا علقه البخاري [عقب رقم ١٤٧٥]، ووصله أحمد [١٠٠/٦، ١٨١، ٢٤٣]، والطيالسي [١٥١٣]، وعنه البيهقي [٨٨١٢]، وابن راهويه [١٥٩٢]، والحافظ في التعلیق [٥٤/٣]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة به... وزاد في رواية لأحمد: (والمملك).

قال أبو حاتم كما في «العلل» [رقم ٨٤٣]: «هذا حديث غلط فيه شعبة، وأما أصحاب الأعمش، فيقولون كلهم: كما رواه الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة عن النبي ﷺ وهو الصحيح عندي»، وبذلك جزم الدارقطني في «العلل» [٢٠/١٥]، فقال: «وقول شعبة وهم».

وقد كان يمكن أن يكون للأعمش فيه شيخان، كما يقول الحافظ في «الفتح» [٤١١/٣]، لولا أن التسليم لأبي حاتم ومن تابعه على توهيم شعبة هو الواجب قبوله عندي، لكن في رواية شعبة فائدتان مع وهمه في سنده:

الأولى: تصريح الأعمش فيه بالسماع.

والثانية: تصريح أبي عطية بسماعه فيه من عائشة.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

● تنبيه مهم: قد روى الجماعة هذا الحديث عن الأعمش كلهم على مثل لفظ المؤلف؛ وتابعهم محمد بن فضيل عند أحمد [٣٢/٦]، إلا أنه زاد في آخره: (والمملك لا شريك لك) فهذه الزيادة أنكرها الإمام أحمد على ابن فضيل، فقال: (وهم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة؛ إنما تعرف عن ابن عمر) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [٢/٦٣٣/ طبعة عتر].

وحديث ابن عمر ثابت في الصحيحين، ويأتي عند المؤلف [برقم ٥٦٩٢، ٥٨٠٤، ٥٨١٥]، =

٤٦٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَيْبَعَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ جَدْعَانَ، كَانَ يَقْرَأُ الضَّيْفَ، وَيُحَسِّنُ الْجَوَارِ، وَيُصِلُ الرَّحِمَ، وَيَكْفِ الْأَذَى، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ شَيْئًا؟ قَالَ: «لَا، يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا قَطُّ: رَبِّ اغْفِرْ لِي يَوْمَ الدِّينِ».

= لكن روى هذه الزيادة أيضاً: شعيب بن أيوب الواسطي - وهو ثقة - عن أحمد بن منصور الرمادي عن معاوية بن هشام عن الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة به مثله، عند الدارقطني في روايته له، وهذا ما يستدرك على الإمام أحمد.

لكن يجاب عن هذا: بكون شعيب قد أخطأ فيه أيضاً، فقد خالفه محمد بن مخلد العطار الحافظ الإمام - وهو أوثق منه وأثبت - فرواه عن أحمد بن منصور بإسناده به دون تلك الزيادة، وروايته عند الدارقطني مقرونة برواية شعيب، وهكذا رواه غير واحد عن الثوري عن الأعمش به دون تلك الزيادة أيضاً، وهذا هو الصواب. والله المستعان.

٤٦٧٢ - صحيح: دون قوله: (ويكف الأذى): أخرجه أحمد [١٢٠ / ٦]، وابن حبان [٣٩ / ٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢٧٨ / ٣]، وأبو عوانة [رقم ٢١٦]، وأبو القاسم إسماعيل الحلبي في «حديثه» [ق ١١٤ - ١١٥]، كما في «الصحيح» [١ / ٤٤٢]، والطحاوي في «المشكّل» [٧ / ٢١]، وغيرهم من طرق عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير عائشة به نحوه . . . وزادوا جميعاً سوى ابن حبان: (ويكف العاني . . .) وزاد أحمد من قول عائشة: (فأثنت عليه) وهو رواية لأبي عوانة، وزاد أحمد أيضاً وأبو عوانة وأبو نعيم في أوله: (. . . كان في الجاهلية)، وليس عند الجميع قوله: (ويكف الأذى) وسندها لا يثبت عند المؤلف.

قلت: وإسناده قوى لولا عنعنة الأعمش، فقد كان إماماً في التدليس، وسائر رواياته من رجال «الصحيح»، وعبد الواحد بن زياد وإن تكلم بعضهم في روايته عن الأعمش، إلا أن ابن معين قد ثبت فيه، فالأصل: حمل روايته عنه على السلامة حتى يظهر فيها الخلل، وأبو سفيان: هو طلحة بن نافع الشيخ الصدوق؛ وسند المؤلف واه؛ لأن فيه أبا ربيعة، وهو فهد بن عوف الهالك المشهور، وهو من رجال «اللسان» [٢ / ٥٠٩].

لكن تابعه جماعة من الثقات الأكابر، غير أنه انفرد من بينهم بزيادة قوله: (ويكف الأذى) فهي زيادة ضعيفة لتفرده بها.

٤٦٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، تزوجها وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي بنت تسع سنين، زوجها إياه أبو بكر .

= والحديث قال عنه أبو نعيم عقب روايته : (هذا حديث غريب من حديث عبيد عن عائشة، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، [وهو] صحيح ثابت متفق عليه من حديث عروة بن الزبير عن عائشة). قلت: ما أدري ما هذا، وما أرى الشيخ إلا وقد وهم، فليس الحديث عند الشيخين [إن كان يقصدهما بقوله : (متفق عليه)] من طريق عروة عن عائشة أصلاً، بل لم أجده من طريق عروة البتة، إنما ثبت في «صحيح مسلم» من طريق مسروق عنها كما يأتي بيانه . ثم وقفت على طريق يُعلِّقُ به طريق الأعمش هنا، فقال الحارث في «مسنده» [١/ رقم ٣٨ / زوائد الهيثمي]: (حدثنا معاوية بن عمرو - هو ابن الكرماني الثقة المعروف - ثنا أبو إسحاق - هو الفزارى الإمام الحجة - عن هارون، عن عبيد بن عمير أو عن ابنه عنه قال : (سئل رسول الله ﷺ : أى الجهاد أفضل؟! . . .) وفيه : (قيل : رأيت قوماً هلكوا فى الجاهلية قبل الإسلام كان يطعمون الطعام، ويفعلون كذا وكذا؟! قال : كانوا يفعلون ولا يقولون : اللهم اغفر لنا يوم الدين). هكذا مرسلًا، وأظنه هو الأشبه، وليس فى رجاله من ينظر فى حاله سوى هارون! وما هارون؟! لا أعرفه إلا أن يكون هو هارون أبو محمد البربرى الثقفى الثقة الثبت المتقن؛ وهو مترجم فى (التهذيب) تمييزاً، وذكروا فى شيوخه : (عبد الله بن عبيد بن عمير) فإن يكنه؛ فالإسناد صحيح لولا الشك فيه .

وعلى كل حال : فللحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . منها ما أخرجه مسلم [٢١٤]، وأحمد [٦ / ٩٣]، وابن حبان [٣٣١]، وأبو عوانة [رقم ٢١٧]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٤]، والطحاوى فى «المشكلى» [١٠ / ٢١٩]، وغيرهم من طريق حفص بن غياث عن داود بن أبى هند عن الشعبى عن مسروق عن عائشة قالت : (قلت يا رسول الله : ابن جدعان فى الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين فهل ذاك نافعه؟! قال : لا ينفعه، إنه لم يقل يوماً : رب اغفر لى خطيئتى يوم الدين) لفظ مسلم .

٤٦٧٣ - صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ٢١٠]، والحاكم [٢ / ١٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٧٧٤]، وابن راهويه [١١٦٤]، وابن أبى عاصم =

٤٦٧٤- حَدَّثَنَا محرز بن عون، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة زوج النبي ﷺ، أخبرته: أن رسول الله ﷺ، قبض وهو ابن ثلاث وستين، قال: وأخبرني ابن المسيب بذلك.

= فى «الآحاد والمثانى» [٥ / ٣٠٠٦]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١ / ١٣٨٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨ / ٥٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة به نحوه . . . [وهو عند أحمد وابن سعد وابن راهويه: عن ابن حاطب به مرسلًا]، فى سياق طويل، وفيه نكاحه ﷺ - عائشة وهى بنت سبع سنين، هذا عند الحاكم، وعند الآخرين: وهى بنت ست سنين مثلما عند المؤلف، وليس عندهم ذكر بنائه بها ﷺ سوى الإمام أحمد؛ فعنده مثلما عند المؤلف؛ ومثله ابن راهويه أيضًا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وقال الذهبى فى «تلخيصه»: «على شرط مسلم».

قلت: كلا، فلم يرو مسلم لمحمد بن عمرو عن ابن حاطب شيئًا، وليس عنده من رواية ابن حاطب عن عائشة خبر واحد، فكيف يكون على شرطه؟! وابن حاطب سماعه من عائشة لم يثبت أحد من النقاد، وليس يثبت عندي، كما مضى برهان ذلك فيما علقتاه على الحديث الماضى [برقم ٤٤٧٦]، فانظره ثمة.

فإن قيل: قد توبع عليه ابن حاطب؛ تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف مقرونًا معه عند أحمد وابن راهويه وابن سعد، .

قلت: هو عندهم من قول أبى سلمة وابن حاطب به مرسلًا، ليس فيه: (عن عائشة).

والحديث أخرجه أبو داود [٤٩٣٧]، وجماعة كثيرة، لكن دون موضع الشاهد. وللفقرة التى عند المؤلف: طرق أخرى عن عائشة به . . . مضى بعضها [٤٦٠٠]، وهو حديث صحيح.

٤٦٧٤- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٤٣، ٤١٩٦]، ومسلم [٢٣٤٩]، وعبد الرزاق [٦٧٩١]، ومن طريقه الترمذى [٣٦٥٤]، وأحمد [٦ / ٩٣]، وابن حبان [٦٣٨٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١ / رقم ٢٦، ٢٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١١٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١ / رقم ٤١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢ / ٣٠٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣ / ٢٣، ٢٤، ٢٧] والطحاوى فى «المشكلى» [٥ / ٨٦، ٨٧]، وغيرهم من طرق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وذكر ابن المسيب فى آخره: عند البخارى ومسلم وابن سعد وابن عبد البر والطحاوى وحدهم، =

٤٦٧٥ - حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ، حَدَّثَهُ، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، حَدَّثَهُ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، فَقَالَ: إِنَّا لَنُجْزَى بِكُلِّ مَا عَمَلْنَا؟! هَلَكْنَا إِذَا! فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «نَعَمْ، يُجْزَى بِهِ الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا، فِي مُصِيبَتِهِ فِي جَسَدِهِ، فِيمَا يُؤْذِيهِ».

= وزاد ابن أبي عاصم في آخره: (وأبو بكر وعمر - رضی اللہ عنہما-) وعند الطبراني في رواية له وعبد الرزاق: (وتوفي أبو بكر على رأس ثلاث وستين) وتلك الزيادة عندهما منقطعة، وهي موصولة عند ابن أبي عاصم.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال، ورواية الزهري في آخره عن ابن المسيب به... فمن مراسيله، لكن قال الحافظ في «الفتح»: «ويحتمل أن يكون سعيد أيضاً سمعه من عائشة».

٤٦٧٥ - حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦ / ٦٥]، وابن حبان [٢٩٢٣]، والبيهقي في «الشعب» [٧ / رقم ٩٨٠٦، ٩٨٠٧]، والبخاري في «تاريخه» [٨ / ٣٧١]، وابن أبي حاتم [رقم ٦٠٢٨] وسعيد بن منصور [رقم ٦٦٣]، كلاهما في «تفسيره» والحافظ في «الأمالي» المطلقة [ص ٨٣]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث المصري عن بكر بن سوادة عن يزيد بن أبي يزيد عن عبيد بن عمير عن عائشة به نحوه... وزاد البيهقي في رواية له: (وفي ماله) وعند البخاري: (في جسده فما دونه) بدل: (فيما يؤذيه).

قال الحافظ: (هذا حديث حسن صحيح - يعني بطرقه وشواهده الكثيرة -).

وسنده هنا صالح إن شاء الله، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى يزيد بن أبي يزيد، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان، ولم يذكروا في الرواية عنه سوى بكر بن سوادة وحده، وانفرد ابن حبان بتوثيقه وحده، واحتج بحديثه في «صحيحه» لكن جزم الخطيب في «موضح الأوهام» [١ / ١٩٤]، بكون يزيد هذا: هو نفسه يزيد بن أبي يزيد الأنصاري مولى مسلمة بن مخلد، الذي يروي عنه الحارث بن يعقوب المصري وبكبير الأشج، وذكره ابن حبان في «الثقات» أيضاً [٧ / ٦٣١]، لكنه فرق بينه وبين يزيد الذي يروي عن عبيد بن عمير؛ وعنه بكر بن سوادة، تبعاً للبخاري، ومثلهما فرق بينهما أبو حاتم الرازي.

فإن ثبت كونهما واحداً كما يقول الخطيب - وهو الأقرب - فالإسناد صالح كما ذكرنا، =

٤٦٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ غَالِبٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ...».

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه فى سياق أتم، وكلها لا يثبت منها شىء البتة، وكذا لمعناه شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً بعضها ثابت، مضى منها حديث أبى بكر [برقم ١٨، ٢١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١].

● تنبيه: وقع فى إسناده المؤلف من طبعة حسين الأسد وحده: ( . . . أن يزيد بن أبى حبيب، حدثه عن عبيد بن عمير . . . ) هكذا: (يزيد بن أبى حبيب) وهو تصحيف ظاهر، وصوابه: (يزيد بن أبى يزيد) كما وقع عند الجميع؛ وهكذا رواه الحافظ فى «الأمالى» من طريق المؤلف به . . . فالعجب أن يوصى حسين الأسد على أن (يزيد بن أبى يزيد) هو المصحف من (يزيد بن أبى حبيب) ولم يأت بحجة ولا فعل شيئاً، راجع ما قاله فى هامش طبعته [٨ / ١٣٥]، وقد وقع فى الطبعة العلمية [٤ / ١٨٥]، على الصواب. فالله المستعان.

٤٦٧٦- صحيح: أخرجه النسائى [٤٠١٧، ٤٠١٨]، وأحمد [٦ / ٥٨، ٨١]، وابن راهويه [١٦٠٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٢ / ١٨٥]، والطيالسى [١٤٧٤ / منحة]، ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٦ / ٣٨٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٥ / ١٣-١٤]، والدارقطنى فى «العلل» [١٤ / ١٢٥-١٢٦]، وغيرهم من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عمرو بن غالب عن عائشة به نحوه . . . وهو عند بعضهم فى سياق طويل فى أوله.

قلت: وسنده جيد لولا عنعنة أبى إسحاق، فهو إمام فى التدليس ولم يذكر فيه سماعاً، وشيخه عمرو وثقه ابن حبان، وحكى أبو عمرو الصدفى توثيقه عن النسائى، وصحح له الترمذى وغيره، وهذا كله مقدم على تجهيل ابن البرقى وغيره له، وقد اختلف فى سنده على أبى إسحاق كما بسطناه فى «غرس الأشجار».

لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه كما قاله الدارقطنى فى «علله» [١٤ / ١٢٥]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . منها طريق الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عنها به . . . عند مسلم [١٦٧٦]، والنسائى [٤٠١٦]، وأحمد [٦ / ١٨١]، والمؤلف [برقم ٤٧٦٧]، وابن حبان [٤٤٠٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٣ / ٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٦٥٩٦]، وجماعة كثيرة، وله شواهد أيضاً عن جماعة من الصحابة: يأتى منها حديث ابن مسعود [برقم ٤٧٦٧، ٥٢٠٢].

٤٦٧٧- حدثنا أبو معمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة قال: جلس أبو هريرة إلى حجرة عائشة وهي تصلى وهو يحدث وهو يقول: ألا تسمعي يا ربة الحجر؟ فلما تمت صلاتها قالت: يا عروة ألا تسمع إلى هذا وإلى حديثه؟! إن رسول الله ﷺ كان يحدث حديثاً لو عده العاد لاحتصاه .

٤٦٧٨- حدثنا أبو معمر، حدثنا أبو سفيان المعمرى، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ، أمر بسد الأبواب، إلا باب أبي بكر- أو خوذة أبي بكر- قال: وقالت عائشة: ما أدركت أبوى إلا وهما يدينان هذا الدين .

٤٦٧٧- صحيح: مضى [برقم ٤٣٩٣].

٤٦٧٨- صحيح: هكذا رواه أبو سفيان المعمرى عن معمر، واسمه محمد بن حميد اليشكري وثقه جماعة وضعفه العقيلي، وهو من رجال مسلم وغيره، ومن طريقه: أخرجه ابن حبان [٦٨٥٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠ / ٢٥٤-٢٥٥]، وهو عند ابن حبان دون قول عائشة في آخره .

وقد توبع عليه أبو سفيان المعمرى: تابعه هشام بن يوسف على نحو شرطه الأول دون قوله عائشة، وزاد: (فإني لا أعلم رجلاً أحسن يداً عندي في الصحابة من أبي بكر) أخرجه الدولابي في «الكنى» [رقم ٦٢٤]، بإسناد مستقيم إليه .

وخالفهما عبد الرزاق؛ فرواه عن معمر فقال: عن الزهري عن رجل به مراسلاً في سياق أتم مع الزيادة الماضية في رواية هشام ابن يوسف، ودون قول عائشة في آخره، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٩٧٥٤].

ثم جاء ابن المبارك وخالف الجميع، فرواه عن معمر ويونس الأيلي كلاهما عن الزهري عن أيوب بن بشير الأنصاري عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ به نحوه في سياق أتم دون قول عائشة في آخره، هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢ / ٢٢٨]، بإسناد صحيح إليه .

وهكذا رواه شعيب وعقيل وغيرهما عن الزهري به . . . دون قول عائشة فيه، وهذا هو المحفوظ عن ابن شهاب، نعم: رواه عنه إسحاق بن راشد وعبد الحميد بن جعفر ومرزوق بن الهزيل وغيرهم على مثل الطريق الأول عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقيل عن الزهري على ألوان أخرى .

٤٦٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ رِفَاعَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ الرَّازِي، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَرَّبِي إِلَيْنَا الْغَدَاءَ الْمُبَارَكَ»، يَعْنِي: السَّحُورَ، وَرَبِّمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَمْرَتَيْنِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: السَّحُورُ سَنَةٌ.

■ والصواب: هو قول يونس وشعيب وعقيل وغيرهم من المقدمين في الزهري على إسحاق بن راشد وغيره من الشيوخ.

وقد رجح أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٥٩٦]، والدارقطني في «العلل» [١٤/ ١٣٥]، قول من رواه عن الزهري عن أيوب بن بشير به مرسلًا، لكن للحديث - الفقرة الأولى منه - طرق أخرى عن عروة عن عائشة به . . .

وله طرق أيضًا عن عائشة، وشواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٥٨٤].

وأما قول عائشة في آخره: (ما أدركت أبوي إلا وهما يدينان هذا الدين) فهذا ثابت من حديث الزهري عن عروة عن عائشة به في سياق حديث الهجرة الطويل . . الثابت عند البخاري وجماعة كثيرة، وقد مضى بعضه [برقم ٤٥٤٨]، فالله المستعان.

٤٦٧٩ - ضعيف بهذا التمام: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٦١]: «زواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

قلت: كلا، وأبو هشام محمد بن يزيد هو الرفاعي الذي يقول عنه البخاري: «رأيتهم مجتمعين على ضعفه» وتكلم فيه الجمهور، ومشاه بعضهم إلا أن الضعف عليه بين، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه وحسب، وشيخه إسحاق بن سليمان: إمام عابد قدوة، أما شيخه معاوية، فهو ابن يحيى الصدفى المعروف بسوء سمعته بين النقاد، وقد تركه الجماعة؛ وضعفه الآخرون، وهو مشهور برواية المناكير والموضوعات عن الزهري خاصة، لم يرو له سوى الترمذى وابن ماجه وحدهما.

لكن الحديث صحيح ثابت فله شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . دون قول عائشة: (وربما لم يكن إلا تمرتين) فهو ضعيف بهذا التمام. وتمام تخريجه مع أحاديث الباب: في «كتابتنا الكبير»: «غرس الأشجار». ولله الحمد.

٤٦٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ بَعْلِهَا، فَقَدْ هَتَكَتْ كُلَّ سِتْرِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ».

٤٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا مَجَالِدٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: «يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا يُبْكِيكِ؟» قَالَتْ: شَبِعْتُ الْيَوْمَ، فَذَكَرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَشْبَعْ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.

٤٦٨٠- قَوِي: دُونَ قَوْلِهِ: (كُلُّ) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» [٣/ ٥]، مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَلِيمَانَ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيِّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنِ عَائِشَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ سَاقِطٌ مِثْلَ الَّذِي قَبْلَهُ، عِنْدَهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ مَنكَرَاتِ مَعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيِّ، وَسَاقَهُ لَهُ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «الْمَجْرُوحِينَ» وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ، لَكِنْ لَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنِ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوَهُ دُونَ حَرْفٍ: (كُلُّ)، وَكُلُّهَا مَعْلُومَةٌ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهَا يُقَوَّى بِبَعْضِهَا، لِأَسِيْمَا وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا، وَبَعْضُهَا ثَابِتٌ.

وَهُوَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ [٦/ ٣٦٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَاهِيَةِ» [١/ ٣٤٠]، وَالدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى» [رَقْم ١٤٢٢]- وَعِنْدَهُ مَعْلُومًا- وَطَبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٢٤/ رَقْم ٦٥٢]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ حَيْوَةَ بْنِ شَرِيحٍ عَنِ أَبِي صَخْرٍ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ يُحْنَسِ أَبِي مُوسَى الْمَدَنِيِّ أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ حَدَّثَتْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهَا يَوْمًا فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ جِئْتِ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟! فَقَالَتْ: مِنَ الْحَمَامِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ ثِيَابَهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ سِتْرٍ) لَفْظُ أَحْمَدِ.

وَسَنَدُهُ حَسَنٌ صَالِحٌ. وَقَدْ أَعْلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَبِي صَخْرٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ صَدُوقٌ مَتَمَّاسِكٌ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ؛ وَقَدْ تَوَسَّعْنَا فِي تَخْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ فِي كِتَابِنَا: «غَرَسَ الْأَشْجَارَ بِتَخْرِيجِ مُتَقَى الْأَخْبَارِ».

وَحَدِيثُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ الْمَاضِي: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ.

٤٦٨١- مَنكَرٌ: مَضَى الْكَلَامَ عَلَيْهِ [بِرَقْم ٤٥٣٨]، فَانظُرْهُ ثُمَّ.

٤٦٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ».

٤٦٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَلَادٌ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَهِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمٍ فِي الْقَوَارِيرِ، وَتَذَكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُ.

٤٦٨٢- صحيح: أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٢٠٦ / ٧]، والترمذى في «العلل» [رقم ١٦٣] والدارقطنى في «عله» [٢٩٣ / ١٤]، وغيرهم من طريق زمعة بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . قال الترمذى عقب روايته: (سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث، فضعف زمعة ابن صالح وقال: هو منكر الحديث كثير الغلط، . . .). قلت: وهو كما قال، وقد تابعه عليه جماعة من «الضعفاء» عن هشام بن عروة بإسناده به مثله . . . وبعضهم بلفظ: (لا نكاح إلا بولى، والسلطان ولى من لا ولى له) كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٧٤٩].

وهو منكر من حديث هشام بن عروة البتة، فقد قال الخليلي في «الإرشاد» [١ / ٣٥٠] انتقاء السلفى: (رواه زمعة بن صالح وصدقة - يعنى السمين - وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ولم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام).

قلت: وهو كما قال؛ وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه عليه جماعة، ولا يثبت إلا من حديث الزهرى عن عروة، ورواه جماعة عن الزهرى، ولا يصح إلا من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى. وهذا الطريق يأتى [برقم ٤٧٥٠]، وهناك يكون تمام الكلام عليه إن شاء الله. وقد توسعنا فى تخريج أحاديث الباب مع استيفاء كلام النقاد حولها فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٨٣- ضعيف: أخرجه الترمذى [٩٦٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٣ / ١٨٩]، والحاكم [١ / ٦٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٩٧٦٨]، وفى «الشعب» [٣ / رقم ٤١٢٩]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ١٠٧١، ١٠٧٣]، وغيرهم من طريق خلاد بن يزيد الجعفى عن زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . ولفظ البخارى: =

٤٦٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ بَشْرِ الْأَسَدِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَجَدَتَا السُّهُو تَجْزِئَانِ مِنْ كُلِّ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ » .

٤٦٨٥ - حَدَّثَنِي أَبُو كَرِيبٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ شَرْحَبِيلٍ ، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ ، يَقُولُ : « لِمَكَانِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ » يَعْنِي : مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَحَفِظَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ .

= (عن عائشة أنها حملت ماء زمزم في القوارير، وقالت: حملة رسول الله ﷺ في الأداوى والقرب، فكان يصب على المرضى ويسقيهم) وهو رواية للفاكهي .  
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

قلت: وهو وجه منكر، وخلاَّد بن يزيد الجعفي روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات [٨/٢٢٩]، لكنه قال: «ربما أخطأ» ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل زهير بن معاوية، وقد ساق له أبو عبد الله الجعفي هذا الحديث في ترجمته من «تاريخه» ثم قال: «لا يتابع عليه» قال ابن القطان الفاسي: «وإنما لم يصححه الترمذي لأجله» نقله عنه صاحب «البدر المنير» [٦/٤١٠] ثم رأيت الذهبي قد أورد خلاَّدًا في «الميزان» [١/٦٥٧]، وقال: «انفرد بحديث حمل ماء زمزم والاستشفاء به» .

قلت: وهو آفة الحديث عندي، وله شواهد إلا أنها دون هذا اللفظ والسياق جميعاً، وقد ذكرناها في «غرس الأشجار» فلله الحمد والمنة .

٤٦٨٤ - منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٢]

٤٦٨٥ - صحيح: دون ذكر الخطبة: أخرجه الخرائطي في «مساوى الأخلاق» [رقم ٤٧٩]، من طريق شجاع ابن الأشرس عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن عباس عن عائشة به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٥٣٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» .

قلت: وهو كما قال؛ وعلة الحديث هي الانقطاع بين سعيد بن أبي هلال وابن عباس، فسعيد متأخر الطبقة عن إدراك ابن عباس، فكيف بالسماع منه؟! =

٤٦٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَوْلَمَ عَلَيَّ بَعْضَ نَسَائِهِ بِمَدِينٍ مِنْ شَعِيرٍ .

= لكن للحديث شوهة ثابتة عن جماعة من الصحابة دون ذكر الخطبة فيه، مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٥٥، ٢١٠٩]، ويأتي حديث أبي هريرة [برقم ٦٢٠٠]، وسهل بن سعد [برقم ٧٥٥٥].

٤٦٨٦- صحيح: أخرجه أحمد [١١٣ / ٦]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٠٦]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢٨٤]، والدارقطني في «العلل» [٤٠-٤١ / ١٥]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٢٣٨ / ٩]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن منصور بن صفية بنت شيبة عن أمه عن عائشة به .

قلتُ: هكذا رواه يحيى بن اليمان ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وأبو أحمد الزبيدي ومؤمل بن إسماعيل وغيرهم عن الثوري على هذا الوجه؛ وخالفهم الثقات الأثبات من أصحاب الثوري؛ منهم ابن مهدي ووكيع والفريابي ويزيد بن أبي حكيم ومحمد بن كثير العبدى كلهم عن الثوري عن منصور عن أمه به . . . دون ذكر عائشة فيه .

هكذا أخرجه البخاري [٤٨٧٧]، وابن أبي شيبة [١٧١٦٢]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٠٧]، وأبو محمد الفارسي في «المحلى» [٤٥٠ / ٩]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ١٠٤٨]، والإسماعيلي وأبو نعيم كلاهما في: «المستخرج» وإسماعيل القاضي في «كتاب أخلاق النبي ﷺ» كما في «الفتح» [٢٣٨ / ٩].

وتابعهم روح بن عبادة أيضاً كما ذكره الحافظ البرقاني وعنه المزى في «التحفة» [رقم ١٥٩٠٧]، وقال ابن مهدي في روايته: (بصاعين) بدل: (بمدين) .

وهذا الوجه هو الذي رجحه النسائي والدارقطني في «العلل» والبرقاني وغيرهم؛ وجزموا بكون الحديث مرسلًا؛ لأن صفية بنت شيبة لم تثبت صحبتها عندهم! ونازع في هذا المزى وابن حجر، والصواب معهما إن شاء الله؛ لأن صفية قد ثبت لها رؤية؛ بل وسماع أيضاً، فما أشبه الحديث بقول الحافظ في «الفتح» [٢٣٩ / ٩]: «فالذي يظهر على قواعد المحدثين: أنه من المزيد في متصل الأسانيد» .

وقد اختلف في سنده على الثوري على وجه ثالث غير محفوظ، وتويع سفيان على الوجه الأول:

٤٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ يَقُومُ لِلْوُضُوءِ، يَكْفَأُ الْإِنَاءَ، فَيَسْمِي اللَّهَ، ثُمَّ يَسْبِغُ الْوُضُوءَ.

١- تابعه ابن عيينة قال: حدثونا عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن عائشة . . . وذكره بنحوه . . . أخرجه الحميدى [٢٣٦]، وقال: «فوقفنا سفیان فقال: لم أسمعه».

٢- وابن جريج: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٣٩ / ١٥].

قلت: وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٦٨٧ - ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن ماجه [١٠٦٢]، وابن أبى شيبه [١٦]، وابن راهويه [٩٩٩، ١٠١٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٣٨٣، ٣٨٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢ / ١٩٨]، والبزار فى «مسنده» [١ / رقم ٢٦١ / كشف الأستار]، والدارقطنى فى «سننه» [١ / ٧٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [١ / ١٤٣]، وغيرهم من طرق عن حارثة بن محمد المدنى المعروف بابن أبى الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند ابن ماجه فى سياقه طويل، ولفظ المراد منه: (كان النبى ﷺ إذا توضأ فوضع يده سمي اللّه، ويسبغ الوضوء . . .) ونحوه عند ابن أبى شيبه ورواية لابن راهويه، ولفظ الدارقطنى: (كان رسول اللّه ﷺ إذا مس طهوره يسمى اللّه).

وفى رواية: (كان يقوم إلى الوضوء فيسمى اللّه، ثم يفرغ الماء على يديه) وهو عند البزار مختصر بلفظ: (أن النبى ﷺ إذا بدأ بالوضوء سمي) . . .

قال البزار عقب روايته: «حارثة لين الحديث».

قلت: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١ / ٥١٢]، وقال عن حارثة: «قد أجمعوا على ضعفه» ومثله أعله به الحافظ فى «نتائج الأفكار» [١ / ٢٣٢]، فقال عن حارثة: «مدنى ضعفوه» ونقل الحربى فى «العلل» عن الإمام أحمد أنه سئل عن هذا الحديث من رواية حارثة، فقال: «هذا أضعف حديث فى الباب».

نقله عنه مغلطاي فى «الإعلام» [١ / ٢٥٥]، وهو كما قال أحمد؛ وفى التسمية على الوضوء أحاديث أخرى أخف ضعفاً من هذا. وقد استوفيناها فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَرَجَسٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَمُوتُ، وَعِنْدَهُ قَدْحٌ فِيهِ مَاءٌ، يَدْخُلُ يَدَهُ وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ».

٤٦٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسِ الْمَكِّيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «تَدْرُونَ أَزْنَى الزُّنَا عِنْدَ اللَّهِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ أَرْبَى الرَّبِّا عِنْدَ اللَّهِ اسْتِحْلَالُ عِرْضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

٤٦٨٨ - ضعيف بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥١٠].

٤٦٨٩ - منكر بهذا التمام: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٦٧١١]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [١٠ / ٣١٥٣]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٢ / رقم ٢٣٥٦ / طبعة دار البصيرة]، وغيرهم من طريق أبي كريب عن معاوية بن هشام عن عمران بن أنس عن عبد الله ابن عبيد الله بن أبي مليكة عن عائشة به نحوه . . . وليس لفظه: (أربى) عند اللالكائي وحده . قلت: وقد توبع عليه معاوية بن هشام: تابعه يحيى بن واضح على نحوه عند الدولابي في «الكنى» [٤٧٣] - معلقاً - ووصله البخارى في «تاريخه» [٦ / ٤٢٣]، ولفظ البخارى مختصر دون الآية، وتصحف عنده قوله: (أربى الربا) إلى: (أزنى الزنى) مثل المؤلف كما يأتى التنبيه عليه .

وهذا الطريق عند البيهقي في «الشعب» بالموضع الماضى مثل لفظ المؤلف، وقد زاد الدولابي في أوله: (درهم ربا أعظم عند الله حرجاً من تسع وثلاثين زنية) وهذه الزيادة وحدها عند العقيلي [٣ / ٢٩٦]، وأبى أحمد الحاكم في «الكنى» [١ / ٤٢٣ - ٢٢٤].

ومدار الحديث على (عمران بن أنس المكى) وهو شيخ منكر الحديث كما قاله البخارى . وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه» ثم أنكر عليه هذا الحديث، وساقه فى ترجمته من «الضعفاء» ثم قال عقبه: «وهذا يروى من غير هذا الوجه مرسلًا، والإسناد فيه من طريق لينة» . =

٤٦٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا معاوية بن هشام، عن حمزة الزيات، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ، يقول: «اللَّهُمَّ عَافِنِي

= قلتُ: هو كما قال، وقد رواه بكار اليماني وابن جريج وعبد العزيز بن رفيع كلهم عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة عن كعب الأحبار بنحو الزيادة الماضية وحدها من قوله موقوفاً، وهذا هو المحفوظ عن ابن أبي مليكة كما شرحناه في «غرس الأشجار» وهو الذي أشار أبو حاتم الرازي إلى ترجيحه في «العلل» [رقم ١١٥٩].

ولشطر الحديث الأول: دون الآية: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . والحديث لا يثبت بهذا السياق جميعاً.

● تنبيه: قد تصحف: (عمران بن أنس) في إسناد المؤلف من الطبعتين إلى: (عمران بن أبي أنس المكي)، ويبدو أن هذا التصحيف قديم، فقد قال المنذري في «الترغيب» [٣/ ٣٢٧]: (رواه أبو يعلى، ورواه رواية الصحيح).

وتابعه على هذا: الهيثمي في «المجمع» [٨/ ١٧٤]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٢٣]، وهو غفلة منهم جميعاً، تابعهم عليها حسين الأسد في طبعته [٨/ ١٤٥]، وصحَّح سنده؛ لأن (عمران بن أبي أنس) ثقة مشهور من رجال مسلم، وانبته المعلق على الطبعة العلمية من «مسند المؤلف» وأصلح هذا التحريف بسند الحديث، ثم نبه عليه بالهامش، وأصاب في هذا بلا شك.

ويؤكد هذا التصحيف في اسم: (عمران) أن البوصيري قد ساق إسناد المؤلف ومنتنه في «إتحاف الخيرة» وفيه: (عن عمران بن أنس المكي).

وقد وقع تصحيف آخر في لفظ المؤلف من الطبعتين جميعاً، ففيهما: (فإن أذننى الزنى) كذا، والصواب: (فإن أربى الربا) كما وقع عند الآخرين في لفظه، وقد مضى آنفاً أن البوصيري قد ساق إسناد المؤلف ولفظه في «الإتحاف» ووقع عنده منتنه وسنده على الجادة. فانتبه يردك الله. والله المستعان.

٤٦٩٠ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٤٨٠]، والخطيب في «تاريخه» [٢/ ١٣٧، ١٣٨]، وابن عدى في «الكامل» [٢/ ٤٠٧]، والبيهقى في «الدعوات» [رقم ٢٤٥]، والحاكم [١/ ٣٥٨٠]، كما في «الضعيفة» [٦/ ٤٦٤]، والسلفى في «الطيوريات» [رقم ٦٨٢]، وغيرهم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة به.

فِي جَسَدِي، وَعَافِنِي فِي بَصْرِي، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ،  
سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب، سمعت محمداً - يعنى به البخارى - يقول: حبيب ابن أبى ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم سماع حبيب من عروة، ولم يخرجاه».

قلت: وجادل الإمام فى عدم سماعه من عروة، وقال فى «الضعيفة» [٦ / ٤٦٤]: «هو ثقة جليل فقيه، ولكنه كثير التدليس كما فى «التقريب»، وقد أدرك ابن عمر وغيره من الصحابة؛ فلأن يدرك عروة بن الزبير من باب أولى، فلولا أنه مدلس؛ لكان الإسناد قوياً».

قلت: دعك من تدليسه واحتمال سماعه من عروة، فإن كلمة النقاد تكاد تكون متفقة على نفي سماع حبيب من عروة، حتى قال ابن أبى حاتم فى «المراسيل» [ص ١٩٢]: «حبيب بن أبى ثابت لا يثبت له السماع من عروة ابن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفق أهل الحديث على شىء يكون حجة».

قلت: وهذا يفسد كلام الإمام كله، ثم هب أنه سمع من عروة فى الجملة، فإن هذا الحديث خاصة قد سمعه بواسطة عنه، فقد قال الخطيب عقب روايته: «رواه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم عن حبيب بن أبى ثابت عن مولى لقريش عن عروة بن الزبير».

وهذا وصله الشجرى فى «أماليه» [ص ١٩٧]، بإسناده الصحيح إلى عبد الغفار بن القاسم به. قلت: وعبد الغفار هذا واه عندهم، وقد تناولوه شديداً؛ راجع ترجمته من «اللسان» [٤ / ٤٢]، لكن قال الدارقطنى فى «علله» [١٣ / ٣٢٥]: «ويشبه أن يكون أبو مريم قد ضبطه» كذا، فانظر كيف قدم روايته على رواية الثقات عن حبيب؟!، وهذا من شغوف نظر الدارقطنى وتمكنه فى هذا العلم؛ فإنه لا يثبت لحبيب سماع من عروة كما مضى؛ فإذا روى الثقات عنه حديثاً عن عروة؛ ثم اتفق أن خالفهم فيه بعض الضعفاء أو الهلكى.

ورواه عن حبيب عن واسطة عن عروة، كان ذلك هو الأشبه عند الناقد مع ضعف هذا المخالف البتة.

وهذا من المواطن القليلة التى يقدم فيها رواية «الضعفاء» أو الهلكى أو من هو خفيف الضبط؛ على الثقات وأهل الحفظ والضبط، وقد مضى مثال آخر نحوه هذا من كلام الدارقطنى أيضاً، فيما علقناه على الحديث [رقم ٣٩٩٢].

٤٦٩١- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمَقْدَامِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ جَابِرِ الْعَلَّافِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَا سِوَاهُ».

= وقد أغفل المناوي كل هذا، وجود سند الحديث في كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٤٣٨ / طبعة مكتبة الشافعي]، ولم يفعل شيئاً هذا المسكين في معرفة علل الحديث، والواسطة التي بين حبيب وعروة: قد سماها الدارقطني: (إبراهيم بن أبي الجهم مولى قريش) وهو (مجهول لا يعرف، ونكرة لا تعرف) ومن ظن أن أبا داود قد صحح حديث حبيب هذا بقوله في «سننه» [١/ ٩٥]، عقب [رقم ١٨٠]: «وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً» فقد غلط، كما شرحناه في كتاب الوضوء من «غرس الأشجار». والله المستعان؛

ولبعض فقرات الحديث شواهد ثابتة. وهو ضعيف بسياقه جميعاً.

٤٦٩١- صحيح: أخرجه ابن راهويه [٥٥٠]، والترمذي في «علله» [٧٣]، وغيرهما من طريق مصعب بن المقدم عن إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر عن جابر العلاف عن ابن الزبير عن عائشة به . . . وزاد ابن راهويه: (من المساجد إلا المسجد الحرام).

قال الترمذي: «سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: لا أعرف جابراً العلاف إلا بهذا الحديث، وروى ابن جريج هذا الحديث عن عطاء عن ابن الزبير عن عمر موقوفاً».

قلت: لم أقف على تلك الرواية الموقوفة بعد، وإن كنت قد رأيتها من طريق آخر عن ابن الزبير به، ويرويه الحميدي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه من المساجد).

أخرجه الحميدي [٩٤١]، ومن طريقه البخاري في «تاريخه» «الكبير» [٢/ ٤٢٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ١٢٧].

● وقد سقط: (عمر بن الخطاب) من سند الحميدي، وتويع عليه الحميدي:

١- تابعه ابن أبي عمر العدني على مثله وزاد: (فإنما فضلت عليه بمائة صلاة) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ١١٤٤].

٢- وإسحاق بن إسماعيل الأيلي على مثله: عند ابن عبد البر في «التمهيد» [٦/ ١٩]. =

٤٦٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا بَنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حِجَّاجٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ! وَعَنْ حِجَّاجٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَالِيٍّ»، وَفِي حَدِيثِ عُرْوَةَ: «وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَالِيَ لَهُ».

٣- وأبو عبيد سعيد بن عبد الرحمن المخزومي على مثله وزاد: (فإنما فضله عليه بمائة صلاة) أخرجه ابن عبد البر أيضاً [٦/ ٢٠].

٤- وحامد بن يحيى البلخي على مثله عند ابن حزم في «المحلى» [٧/ ٢٨٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٩/ ٢٠].

وقال ابن حزم: (هذا سند كالشمس في الصحة).

قلت: لكن اختلف على ابن عيينة فيه، وكذا اختلف على سليمان بن عتيق في سنده أيضاً، ورواية ابن جريج التي أشار إليها البخاري سابقاً: رأيتها عند عبد الرزاق [٩١٣٣]، لكن دون ذكر (عمر بن الخطاب) فيه، إنما أوقفه على ابن الزبير، ثم إن ابن جريج لم يسلم أيضاً من الاختلاف عليه في سنده، ولا شيخه عطاء أيضاً، فقد اختلف عليه في سنده على ألوان كثيرة، يأتي منها لون عند المؤلف [برقم ٥٧٨٧].

لكن الحديث صحيح ثابت؛ فله شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث سعد بن أبي وقاص [برقم ٧٧٤]، ويأتي حديث أبي هريرة [٥٨٥٧، ٥٨٧٥، ٦١٦٥، ٦١٦٧]، ٦٥٢٥، [٦٥٥٤]، وحديث ميمونة [برقم ٧١١٣]، وحديث جبير بن مطعم [برقم ٧٤١١]، [٧٤١٢]، وقد استوفينا أحاديث الباب والكلام عليها في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٤٦٩٢- صحيح: هذان إسنادان لحديث واحد:

فالأول: يرويه الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . .

أخرجه ابن ماجه [١٨٨٠]، وسعيد بن منصور في «سننه» [٥٣٤]، وابن أبي شيبة [١٥٩٣٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٣٨٦، ١٣٣٨٧]، وأبو عروة الحرائي في «أحاديث»ه [رقم ١٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨٧/ ١٩]، وفي «الاستذكار» [٥/ ٣٩٣]، والسلفي في «معجم السفر» [١/ رقم ٤٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٧/ ٣]، وأحمد [٦/ ٢٦٠]، وغيرهم من طرق عن الحجاج بن أرطاة بإسناده به . . . وهو عند الطحاوي بلفظ: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل؛ فإن أصابها فلها مهرها بما استحلت من فرجها؛ فإن اشتجروا: فالسلطان ولي من لا ولي له).

٤٦٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا صَيْفِيُّ بْنُ رَبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» [١ / ٢٩٣]: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ حِجَاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ مَدْلَسٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعَنْعَنَةِ؛ وَأَيْضًا لَمْ يَسْمَعْ حِجَاجٌ مِنَ الزَّهْرِيِّ، قَالَهُ عِبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ».

قُلْتُ: وَالْحِجَاجُ نَفْسُهُ ضَعِيفٌ، وَبُضِعْفُهُ أَعْلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «التَّنْقِيحِ» [٣ / ٧٧]، وَبِتَدْلِيْسِهِ أَعْلَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المَجْمَعِ» [٤ / ٥٢٥]، لَكِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ حِجَاجٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ.

بَلْ لِلْحَدِيثِ طَرَقٌ أُخْرَى عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنِ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوَهُ . . . يَأْتِي بَعْضُهَا [بِرَقْمِ ٤٨٣٧]، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا إِلَّا طَرِيقُ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى وَحَدَّهُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ بِإِسْنَادِهِ بِهِ . . . كَمَا يَأْتِي [بِرَقْمِ ٤٧٥٠]، فَانظُرْهُ ثَمَّةً.

وَالثَّانِي: يَرَوِيهِ الْحِجَاجُ أَيْضًا عَنْ عَكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ . . . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ [١٨٨٠]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الأَوْسَطِ» [٤ / رَقْمِ ٣٤٧٥]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١٣٣٨٧]، وَ[١٣٤٠٩]، وَأَبُو عُرْوَةَ الْخُرَانِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» [رَقْمِ ١٧]، وَأَحْمَدُ [١ / ٢٥٠]، وَالْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» [٨ / ٧١]، وَالْخَطِيبُ فِي «الفَصْلِ لِلْوَصْلِ» [٢ / ٧٦٠]، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» [١ / ٤٣٥]، وَابْنُ النَّجَّارِ فِي «التَّارِيخِ الْمَجْدِدِ لِمَدِينَةِ السَّلَامِ» [٢ / ١٤٥]، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٢ / ٢٥٨]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَقَ عَنِ الْحِجَاجِ بِإِسْنَادِهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُنْكَرٌ أَيْضًا مِثْلَ الَّذِي قَبْلَهُ، قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» [١ / ٢٩٣]: (هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، حِجَاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ مَدْلَسٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعَنْعَنَةِ، وَأَيْضًا لَمْ يَسْمَعْ حِجَاجٌ مِنْ عَكْرَمَةَ، إِنَّمَا يَحْدُثُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عَكْرَمَةَ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ).

قُلْتُ: وَبُضِعْفُ الْحِجَاجِ وَحَدَّهُ: أَعْلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَبِتَدْلِيْسِهِ وَحَدَّهُ: أَعْلَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المَجْمَعِ» [٤ / ٥٢٥].

وَقَدْ اضْطَرَبَ الْحِجَاجُ فِي سُنَدِهِ أَيْضًا، كَمَا شَرَحْنَا فِي «غُرَسِ الْأَشْجَارِ» وَنَظَمْنَا هُنَاكَ طَرَقَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَشَوَاهِدَهُ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ. وَانظُرِ الْآتِي [بِرَقْمِ ٤٧٥٠]، وَالْآتِي [بِرَقْمِ ٧٢٢٧].

٤٦٩٣ - صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ [٢١٨٥]، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي «الْفَتَنِ» [٣ / رَقْمِ ٣٤١]، وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ فِي «الْغِيلَانِيَّاتِ» [رَقْمِ ٥١٨]، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمَالِي» [١ / ٤٧٣]، وَالْمَزِيُّ =

خسفًا، ومسحًا، وقذفًا، يكون في آخر هذه الأمة، قلت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟! قال: «نعم، إذا ظهر الخبث».

٤٦٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الرَّجُلِ يَرَى فِي

= فِي «تَهْذِيبِهِ» [١٣ / ٢٤٨]، وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَرِيقِ صَيْفِي بْنِ رَبِيعٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْعُمَرِيُّ عَنِ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ . . . وَعِنْدَ الْجَمِيعِ سِوَى التِّرْمِذِيِّ وَالْمِزِيِّ: (إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ) بِدَلِّ قَوْلِهِ: (إِذَا ظَهَرَ الْخَبْثُ).

قال الترمذى: «هذا حديث غريب من حديث عائشة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعبد الله بن عمر تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه».

قلت: وهو آفة هذا الطريق، وكان منكر الحديث على زهده وفضله، ولشطره الثانى: (أنهلك وفينا الصالحون . . . إلخ) طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . وكلها مناكير، لكن ثبت هذا الشطر من حديث أم حبيبة كما يأتى [برقم ٧١٥٥، ٧١٥٩].

أما شطره الأول: (ذكر رسول الله ﷺ خسفًا ومسحًا وقذفًا يكون في آخر هذه الأمة) فله شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ وقد مضى منها حديث أنس [برقم ٣٩٤٥]، فراجع ما علقناه عليه هناك، والله يتولاك . . . وهو حسبي ونعم الوكيل.

٤٦٩٤ - ضَعِيفٌ بِهَذَا السِّيَاقِ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٢٣٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ [١١٣]، وَابْنُ مَاجَةَ [٦١٢]، وَأَحْمَدُ [٢٥٦ / ٦، ٣٧٧]، وَابْنُ الْجَارُودِ [٨٩، ٩٠]، وَالدَّارِمِيُّ [٧٦٥]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِ» [١ / ١٣٣]، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ [٩٧٤]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٨٦٣]، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ [١٧٠٦]، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ» [٧٦٢]، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» [٨ / ٣٣٧]، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الأَمَالِيِّ» [رقم ٨٢]، وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ نحوه . . . وَهُوَ عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَعَبْدِ الرَّزَاقِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالبَيْهَقِيِّ وَابْنِ رَاهَوِيَةَ وَابْنِ بَشْرَانَ بِإِخْتِصَارٍ دُونَ قَوْلِ أَمِّ سَلِيمٍ وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ رِوَايَةُ لَابْنِ الْجَارُودِ.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٥٧٣]، ولفظه مختصر أيضاً دون قول أم سليم وما بعده، وقال عقب روايته: «عبد الله - يعنى العمري - كان القطان يضعفه» وقبله قال الترمذى: «وعبد الله ابن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث» . =

المنام أنه قد احتلم، ولا يرى بللاً، قال: «لا غُسْلَ عَلَيْهِ»، قالت أم سليم: يا رسول الله، والمرأة ترى ذلك؟ قال: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرَّجَالِ».

٤٦٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حِيَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا .

= وبه أعله النووي في «المجموع» [٢/ ١٤٢]، وقال في «الخلاصة» [١/ ١٩٠]: (الحديث ضعيف بهذا الإسناد) ومثله فعل الطوسي في «أحكامه» كما في «الإعلام» لمغلطاي [١/ ٨١٧]، ونقل مغلطاي أيضاً عن عبد الحق الإشبيلي أنه رد الحديث بالعمري، ونقل المناوي في فيضه [٢/ ٥٦٢]، عن ابن القطان أنه قال: «طريق عائشة ضعيف» وقال ابن رجب في شرح البخاري [٢/ ٥٢]، (وقد استنكر أحمد هذا الحديث في رواية مهنا، وقال في رواية الفضل بن زياد: أذهب إليه) وقال الشوكاني في «نيله» [١/ ٢٨١]: «فالحديث معلول بعلتين: الأولى: العمري المذكور.

والثانية: التفرد وعدم المتابعات؛ فقصر عن درجة الحسن والصحة...».

قلت: والعمري المشار إليه هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب؛ وكان شيخاً عابداً زاهداً، إلا أنه لم يكن في الرواية بشيء، بل تركه بعضهم، وكان صاحب مناكير عن الثقات؛ بحيث يذهب سعي كل من حاول تمشية حاله من بعض المتأخرين، وهو الإمام أحمد شاكر - رحمه الله - حيث يراه ثقة، ويصحح حديثه، تماماً كما كان يرى ابن لهيعة وكاتب الليث وجماعة من الضعفاء البين ضعفهم، وقد ناقشناه طويلاً في مواضع من «غرس الأشجار» ومنها هذا الموضوع أيضاً.

ومن صحح هذا الحديث أو حسنه لشواهد أو بعض طرقه، فقد سلك غير الجادة، كما شرحناه في (المصدر المشار إليه) وإنما يصح من الحديث: قول النبي ﷺ في آخره؛ وحسب، أما أوله: فقد ثبت باختصار دون هذا التفصيل. والله المستعان.

٤٦٩٥ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤١٥]، وأبو عروبة الحراني في جزء من حديثه [رقم ٥٧]، والبخاري في «تاريخه» [٤/ ١١٩]، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» [٢/ ٧٧٥]، وغيرهم من طرق عن أبي خالد الأحمر خالد بن حيان عن سالم بن عبد الله أبي المهاجر عن ميمون بن مهران عن عائشة وأبي هريرة كلاهما به.

٤٦٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ، يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يَخْبِرُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ لِي: نَعَمْ، كَأَنَّهُ اسْتَصْغَرَنِي .

٤٦٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ

= قَالَ الْحَافِظُ مُغَلَطَايَ فِي «الإعلام» [١/ ٢٨٠]: «هذا حديث معلل بأمرين: الأول: انقطاع ما بين ميمون وشيخيه . . .» ثم نقل عن أبي حاتم الرازي أنه سئل: «هل سمع ميمون من عائشة؟ قال: لا» .

وهذا لم أجدّه عن أبي حاتم بعد البحث، ولم يذكره ولده في «المراسيل» ولا في ترجمة ميمون من «الجرح والتعديل»، ثم نقل من «مراسيل ابن أبي حاتم» [ص ٢٠٦]، قول أبي طالب للإمام أحمد: (ميمون بن مهران عن حكيم بن حزام؟! قال: لا من أين لقيه؟! لم يرو إلا عن ابن عباس وابن عمر) ثم قال مغلطاي: (فهذا حكم من أحمد على عدم سماعه - يعني ميمونًا - من صحابي غير هذين . . .).

ثم ذكر العلة الثانية بقوله: «الثاني: الاختلاف في حال خالد بن حيان أبي يزيد الرقي . . .» وشرع في ذكر اختلاف النقاد بشأنه، والتحقيق أنه شيخ صدوق متماسك يحتج به؛ وللحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منها حديث علي [برقم ٢٨٣]، [٥٧١، ٥٧٢]، ويأتي منها حديث ابن عمر [برقم ٥٧٧٧]، وهو حديث صحيح ثابت كما شرحناه في «غرس الأشجار» .

٤٦٩٦ - صحيح: أخرجه مسلم [١١٠٦]، وأحمد [٣٩/٦]، والدارمي [٦٣٤]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٥٢، ٩١٣٠]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٨٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٦٢٧]، والشافعي في «سننه» [رقم ٢٩٠ / رواية الطحاوي]، ومن طريقه الطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٩١]، والحميدي [١٩٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة به نحوه .

قلت: وله طرق كثيرة عن عائشة به . . . فانظر الآتي [برقم ٤٧١٦، ٤٧٣٤] .

٤٦٩٧ - ضعيف: أخرجه أحمد [٦٨ / ١١٠]، وتمام في «فوائده» [رقم ١٧٩٢]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٣٧٣]، وغيرهم من طريقين عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير المكي =

أشعث بن سوار، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أم كلثوم، عن عائشة، قالت: إن رسول الله ﷺ خالطها من غير أن ينزل، قالت: فأغتسلنا.

= عن جابر ابن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة قالت: «فعلناه مرة فاغتسلنا، في الذي يجامع ولا ينزل. هذا لفظ أحمد وحده.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أشعث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد تكلم فيه غير واحد، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه.

وهذا الحديث ساقه له ابن عدى في ترجمته من «الكامل» [١ / ٣٧٣]، لكن أشعث لم ينفرد به، بل تابعه ابن لهيعة عن أبي الزبير قال: أخبرني جابر أن أم كلثوم أخبرته أن عائشة أخبرتها: (أنها والنبي ﷺ فعلا ذلك؛ ثم اغتسلا منه يوماً) أخرجه أحمد [٦ / ٧٤]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ٣٠١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٤ / ٢٥]، لكن ابن لهيعة ضعيف هو الآخر على جلالته وعلمه وفقهه ودينه.

وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه، فرواه عنه قتيبة بن سعيد وموسى بن داود على الوجه الماضى به موقوفاً من قول عائشة، وهو الصواب؛ وخالفهما عبد الله بن وهب، فرواه عن ابن لهيعة وعباد بن عبد الله المدني نزيل مصر كلاهما عن أبي الزبير عن جابر عن أم كلثوم عن عائشة أن رجلاً: (سأل النبي ﷺ عن الرجل يجامع مع أهله ثم يكسل، هل عليه غسل؟! - وعائشة جالسة - فقال رسول الله ﷺ إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل) فرفع الجملة الأخيرة، هكذا أخرجه أبو الحسن ابن مهدي في «سننه» [١ / ١١٢] - اللفظ له - والطحاوي في «شرح المعاني» [١ / ٥٥]، وهو في «المدونة» [١ / ١٣٥]، من طريق ابن وهب به . . . وكذلك أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩١٢٦]، والبيهقي في «سننه» [٧٤٥]، لكن وقع عندهما اسم ابن لهيعة مبهمًا، والوجه الأول الموقوف هو الصواب عن ابن لهيعة؛ ويشبه أن يكون هذا الوجه الثانى المرفوع هو سياق حديث عباد بن عبد الله وحده عن أبي الزبير به . . .

رواه ابن وهب ولم يفصل هذا السياق من لفظ ابن لهيعة، وعباد هذا تكلموا فيه، حتى قال البخارى: «منكر الحديث» .

وقال الساجى: «روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر» وضعفه ابن معين وجماعة، ومشاه بعضهم .

= ورواية ابن لهيعة وأشعث بن سوار مقدمة على روايته، فيشبه أن يكون قد وهم في رفع الحديث، والصواب أنه موقوف من قول عائشة كما مضى؛ ورواية عياض وحده عن أبي الزبير بإسناده به . . . أخرجهما مسلم أيضاً [٣٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٤٧]، وأبو محمد الفاكهي في حديثه [رقم ٢٦]، وابن السنن في «اليوم واللييلة» [رقم ٦١٥]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن عياض به .

قلتُ: وهذا الإسناد أعله الإمام في «الضعيفة» [٤٠٦ / ٢]، بثلاث علل على التوالى:

الأولى: ضعف عياض بن عبد الله .

والثانية: عننة أبي الزبير عن جابر .

والثالثة: المخالفة في رفعه .

أما العلة الأولى: فقد تراجع عنها الإمام، لما وقف على متابعة ابن لهيعة لعياض عليه عند صاحب «المدونة» وفات الإمام أنها عند الدارقطنى والطحاوى وغيرهما، بل هى عند النسائى والبيهقى أيضاً، لولا أن ابن لهيعة وقع عندهما مبهماً غير مسمى، لكن قد سبق أن ابن لهيعة وإن كان قد تابع عياضاً على سنده إلا أنه خالفه فى رفعه، وأن ابن وهب قد أساء فى عدم فصله بين رواية عياض وابن لهيعة لما قرنهما معاً فى الرواية عن أبى الزبير به . . . ، والسياق سياق حديث عياض إن شاء الله .

وأما العلة الثانية: وهى عننة أبى الزبير، فقد أجاب عنها الحافظ مغلطاي فى «الإعلام» [١/ ٨٠٦]، بقوله: «وليس لقائل أن يقول: هو من رواية أبى الزبير عن جابر من غير تصريح بالسماع، ولا هو من من رواية الليث عنه؛ وذلك مشعر بالانقطاع، وإن كان عند مسلم؛ فإنه ينفع فى المناظرة أو فى النظر؛ لأنه وقع لنا طريق يصرح فيها - يعنى أبى الزبير - بالسماع، ذكرها الحافظ أبو بكر الخطيب فيما روينا عنه فى كتاب «رواية الصحابة عن التابعين» من حديث الإمام أحمد بن حنبل - وهذا فى «مسنده» [٧٤ / ٦] - ثنا موسى بن داود، ثنا عبد الله - هو ابن لهيعة - عن أبى الزبير أخبرنى جابر به . . .» .

قلتُ: وما فعل الرجل شيئاً؛ لأنه من رواية ابن لهيعة عن أبى الزبير، ومغلطاي نفسه يُعلِّم بضعف ابن لهيعة فى مواضع من «إعلامه» فيلزمه ألا يقبل تصريح أبى الزبير هنا بالسماع، لكونه من طريق ابن لهيعة عنه .

٤٦٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الدَّوْرِ أَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ .

= وأما العلة الثالثة: وهي مخالفة عياض في رفعه، فهي القادحة مع أختها السابقة.

ويشهد للموقوف رواية الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا) أخرجه الترمذي وابن ماجه والنسائي في «الكبرى» وأحمد وابن حبان وجماعة كثيرة. وظاهر سنده الصحة، لولا أنه معلول البتة، علته قاصمة لظهر المنافع دون صحته، كما شرحناه في «غرس الأشجار».

٤٦٩٨ - حسن: أخرجه أبو داود [٤٥٥]، والترمذي [٥٩٤]، وابن ماجه [٧٥٨، ٧٥٩]، وأحمد [٢٧٩ / ٦]، وابن خزيمة [١٢٩٤]، وابن حبان [١٦٣٤]، والبيهقي في «سننه» [٤١٠٦]، وابن عدى في «الكامل» [٨٣ / ٥]، والخطيب في «تاريخه» [١٥٢ / ٦]، و[٢٣٤ / ١٢]، والعقيلي [٣٠٩ / ٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٦٠ / ١٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٧٦ / ١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٤٥٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أنه معلول، فقد رواه جماعة من الكبار عن هشام بن عروة عن أبيه به مرسلًا، ليس فيه عائشة، وهذا المرسل هو الذي صححه الإمام أحمد وأبو حاتم والترمذي والعقيلي وأبو علي الطوسي والدارقطني وغيرهم، وقولهم هو المتبع عند المحقق؛ فلا عبرة باعتراض جماعة من المتأخرين عليهم؛ أمثال ابن القطان ومغلطاي والألباني وغيرهم، وقد عقدنا لهم محاكمة جدلية في «غرس الأشجار» .

وفي الباب عن جابر وسمرة بن جندب وغيرهما. ولا يثبت من ذلك شيء البتة، اللهم إلا ما رواه الإمام أحمد [٣٧١ / ٥]، عن يعقوب بن إبراهيم الزهري عن أبيه عن ابن إسحاق قال: حدثني عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير عن جده عروة عن حدثه من أصحاب النبي ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصنع المساجد في دورنا، وأن نصلح صنعتها ونظهرها) .

أورده الهيتمي في «المجمع» [١١٧ / ٢]، وقال: «رواه أحمد وإسناده صحيح» وهذا منه شطط، والصواب أن إسناده حسن فقط، كما بيناه في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» . والله المستعان .

٤٦٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلْمَةَ، عَنِ الْبُهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ .

٤٦٩٩- صحيح: أخرجه مسلم [٣٧٣]، وأبو داود [١٨]، والترمذى فى «جامعه» [٣٣٨٤]، وفى «علله» [رقم ٤٤١]، وابن ماجه [٣٠٢]، وأحمد [٦/ ٧٠، ١٥٣، ٢٧٨]، وابن خزيمة [٢٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٢٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٨٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢١]، وأبو عوانة [رقم ٤٤٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢١٧]، وفى «تفسيره» [٢/ ٢٨١]. طبعة دارطيبة، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٦٠٦]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٢٨]، ومن طريقه الحافظ فى «التعليق» [٢/ ١٧٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٦/ ٨٩]، و[٥٩/ ٥٥] و[٥٤/ ٥٥]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبى زائدة عن خالد ابن سلمة بن العاص عن عبد الله البهى عن عروة عن عائشة به . . . وعند الترمذى فى «علله»: «على كل أحيائه» وهو رواية لابن عساكر .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يحيى ابن زكريا بن أبى زائدة، والبهى اسمه عبد الله» .

قلت: وفهم الحافظ فى «الفتح» [١/ ٢٣]، من عبارة الترمذى أنه يرى أن يحيى بن أبى زائدة قد انفرد به، وتعقبه بكون إسحاق الأزرق وعبد الحميد الحمانى والفضل بن موسى كلهم رووه عن زكريا بن أبى زائدة به . . ثم قال: «فكان المنفرد به زكريا لابنه، وخالد بن سلمة فيه مقال، . . .» .

قلت: وقد سبق الحافظ إلى هذا، سبقه إليه بعضهم، ورد عليه الحافظ مغلطى فى «الإعلام» [١/ ٨٠]، بما تعقبناه عليه فى «غرس الأشجار» .

وخالد بن سلمة هو المعروف بـ (الفأفأ) شيخ ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، وشيخه عبد البهى حسن الحديث؛ وقد سئل أبو زرعة عن هذا الحديث كما فى «العلل» [رقم ١٢٤]، فقال: «ليس بذلك، هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه» فحكى ابن أبى حاتم هذا الكلام لأبيه، فقال له: «الذى أرى أن يذكر الله على كل حال، على الكنيف وغيره، على هذا الحديث» .

قلت: وهذا منه إشارة إلى صحة الحديث عنده، وهو ما استظهره الإمام فى «الصحيح» [رقم ٤٠٦]، وفيه نظر عندى، ذكرته فى «غرس الأشجار» .

٤٧٠٠ - حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ  
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَصْدَقَ مِنْ فَاطِمَةَ غَيْرِ أَبِيهَا، وَكَانَ  
بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَلْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَكْذِبُ.

٤٧٠١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،  
قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اجْتَمَعَ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةَ

= والحديث علقه البخارى فى صحيحه [١ / ١١٦ ، ٢٢٧ / طبعة البغا]، مجزومًا به، بل  
وصححه فيما نقله عنه الترمذى فى «علله»، وقد وقع لجماعة أوهام فى الكلام عليه، ذكرناها  
مع بيان ما فيها وشواهد الحديث فى كتابنا «الكبير»: «غرس الأشجار».

٤٧٠٠ - ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣ / رقم ٢٧٢١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢ /  
٤١ - ٤٢]، من طريق أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن عمرو بن دينار  
عن عائشة به . . . وعند الطبرانى: (ما رأيت أفضل . . .) بدل: (أصدق).

قال الهيئى فى «المجمع» [٩ / ٣٢٥]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «ورجالهما رجال  
الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ غير أنه منقطع، فإن عمرو بن دينار لم يسمع من عائشة بلا خلاف أعلمه،  
وللحديث طريق آخر يرويه ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن  
عائشة - رضى الله عنها - (أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبي ﷺ قالت: ما رأيت أحدًا كان  
أصدق لهجة منها إلا أن يكون الذى ولدها) أخرجه الحاكم [٣ / ١٧٥]، والسراج فى «تاريخه»  
كما فى الاستيعاب [١ / ٦١٣].

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».  
قلت: ووهم الرجل على عادته؛ لأن مسلمًا لم يحتج بتلك الترجمة قط! ثم فى إسناده عننة  
ابن إسحاق، وكان وحش التدليس، لا يدلس إلا عن الضعفاء والمجاهيل وتلك البابة.

٤٧٠١ - صحيح: أخرجه البخارى [٤٨٩٣]، ومسلم [٢٤٤٨]، وابن حبان [٧١٠٤]، والطبرانى  
فى الطبرانى «الكبير» [٢٣ / رقم ٢٦٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٣٨]، والترمذى فى  
«الشمائل» [رقم ٢٥٤]، والرامهرمزى فى «الأمثال» [رقم ١٠٦]، وابن عساكر فى «تاريخه»  
[٣١ / ١٠-١١]، والمزى فى «تهذيب الكمال» [١٥ / ٣٠٠]، وغيرهم من طرق عن عيسى بن  
يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه عروة عن عائشة به نحوه . =

امرأة فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً، فقالت الأولى: زوجي لحم  
 جمل غث على رأس جبل، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، قالت الثانية: زوجي لا  
 أثبت خبره، إني أخاف أن لا أذره، إن أذكره أذكر عجره وبجره، قالت الثالثة: زوجي  
 العشتق، إن أسكت أعلّق، وإن أنطق أطلّق، قالت الرابعة: زوجي كليل تهامة، لا حرو ولا  
 قر، ولا مخافة ولا سامة، قالت الخامسة: زوجي إن أكل لف، وإن شرب اشتف، وإن نام  
 التف، ولا يولج الكف ليعلم البث، قالت السادسة: زوجي غياياء - أو عياياء - شك  
 عيسى، طباقاء، كل داء له داء، شجك، أو فلّك، أو جمع كلالك، قالت السابعة:  
 زوجي إن دخل أسد، وإن خرج فهد، ولا يسأل عما عهد، قالت الثامنة: زوجي المس  
 مس أرنب، والريح ريح زرنب، قالت التاسعة: زوجي رفيع العماد، طويل النجاد،  
 عظيم الرماد، قريب البيت من النادى، قالت العاشرة: زوجي مالك، وما مالك خير من

= قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البغوى في «شرح السنة» [٥ / ٨٤]، والخطيب في الأسماء  
 المبهمة [ص ١٣١]، والرافعى في تاريخ قزوين [١ / ١٢٠-١٢١].

وهكذا رواه جماعة عن هشام بن عروة؛ وخالفهم عباد ابن منصور وأبو معاوية الضرير  
 وسليمان بن بلال وابن أبي الزناد وغيرهم، كلهم رووه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة  
 به، ولم يذكروا فيه واسطة بين هشام وأبيه، ثم اختلفوا في رفعه، فجعله عباد بن منصور  
 وبعضهم كله مرفوعاً من قول النبي ﷺ .

ورواية عباد أخرجه المؤلف في الآتى [برقم ٤٧٠٢]، والطبرانى في «الكبير» [٢٣ / رقم  
 ٢٦٩]، والنسائى في «الكبرى» [٩١٣٩]، وابن راهويه [٧٤٤]، والسهمى في «تاريخه» [ص  
 ٨٢]، وغيرهم، وهو عند السهمى بالفقرة الأخيرة منه فقط .

وقد اختلف في سنده ومنتنه على هشام بن عروة على ألوان أخرى ذكرها الدارقطنى في «العلل»  
 [١٣ / ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥]، ورجح قول عيسى بن يونس ومن تابعه  
 عليه، وقال: «هو الصواب» ثم صحح أن القصة كلها موقوفة من قول عائشة دون قول النبي  
 ﷺ في آخره: (كنت لك كأبى زرع لأم زرع) ونازعه بعضهم في هذا! لما مضى الإشارة إليه من  
 كون جماعة قد رووه عن هشام بن عروة بالقصة جميعاً مرفوعاً من قول النبي ﷺ لعائشة، وإن  
 اختلف أصحاب هشام عليه في سنده، فقد توبع على هذا الوجه: تابعه ابن أخيه عمر بن عبد  
 الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة به نحوه . . . كله من قول النبي ﷺ لعائشة . =

ذلك، له إبلٌ قليلات المسارح كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهرة أيقن أنهن هوالك، قالت الحادية عشرة: زوجي أبو زرع، وما أبو زرع؟! أناس من حلي أذني، وملاً من شحم عضدي، وبجحني فبجحت إلى نفسي، فوجدني في أهل غنيمة بَشَق، فجعلني في أهل صهيل وأطيظ ودائس ومنق وعنده أقول فلا أقبح، وأرقد فأصبح، وأشرب فأتمصح، أم أبي زرع، وما أم أبي زرع؟! عكومها رداح، وبيتها فساح، ابن أبي زرع، فما ابن أبي زرع؟! مضجعه كمسل شطبة، ويشبعه ذراع الجفرة، ابنة أبي زرع، وما ابنة أبي زرع؟! طوع أبيها، وطوع أمها، وملء كسائها، وغيظ جارتها، جارية أبي زرع، وما جارية أبي زرع؟! لا تبث حديثنا تبثينا، ولا تنقل ميرتنا تنقيتاً، ولا تملأ بيتنا تعشيشاً، خرج أبو زرع والأوطاب تمخض، فلقي امرأة معها ولدان لها كالفهدين، يلعبان من تحت خصرها برمانتين، فطلقني ونكحها، فنكحت بعده رجلاً سريعاً، ركب سريعاً، وأخذ خطياً، وأراح على نعماً ثرياً، قال: كلى أم زرع، وميرى أهلك، قالت: فإن جمعت كل شيء أعطانيه، ما بلغ أصغر أنية أبي زرع! قالت عائشة: قال لي رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشُ، كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ».

٤٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رِيحَانُ بْنُ سَعِيدِ النَّاجِي، عَنْ عِبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِحَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ، أَي قَرِيبٍ مِنْهُ.

= أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩١٣٩]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٢٧٢]، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل الآثار» [١٩٠] - وعنده مختصر - والرامهرمزي في «الأمثال» [١٠٣]، [١٠٥] - وعنده مختصر - والمزي في «تهذيبه» [٢١ / ٤١٥]، والمؤلف [برقم ٤٧٠٣] - وعنده إشارة - وغيرهم من طريقتين عن عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عن عائشة به.

قلت: وعمر بن عبد الله ليس في قوة عمه هشام، والاختلاف الذي في سنده على هشام أراه منه نفسه، كأنه لم يكن يضبطه، والوجه الأول عنه هو الذي رجحه الدارقطني وغير واحد من النقاد كما نقله عنهم الحافظ في «الفتح» [٩ / ٢٥٧]، وهو ظاهر اختيار البخاري ومسلم أيضاً، حيث أخرجاه في «الصحيح» من هذا الوجه وحسب، وأراه الصواب سنداً وممتناً، واللّه المستعان.

وفي الحديث كلام طويل لعلنا نستوفيه في مكان آخر.

٤٧٠٢ - صحيح: انظر قبله . . . وفي سياقه وهم بهذا الإسناد.

٤٧٠٣ - حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا سفيان، عن داود بن شابور، عن عمر بن عبد الله بن عروة، عن جده عروة بن الزبير، عن عائشة، أنها حدثت، عن رسول الله ﷺ، عن أبي زرع، وأم زرع، وذكرت شعر أبي زرع على أم زرع.

٤٧٠٤ - حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة، حدثنا عبد الله بن الأجلح، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟! فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.»

٤٧٠٣ - صحيح: انظر قبله . . . . وفي سياقه وهم بهذا الإسناد.

٤٧٠٤ - صحيح: أخرجه أحمد [٢٥٧ / ٦]، وابن حبان [١٥٠]، وابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» [رقم ٢٨]، ومن طريقه ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٢ / ١٩٦]، وعبد الغنى المقدسى في التوحيد [رقم ٤٦]، وابن الجوزى في «تلبيس إبليس» [ص ٤٧]، وابن السنى في «اليوم والليلة» [رقم ٦٢٣]، والبزار في «مسنده» [١ / رقم ٥٠ / كشف]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه . . . وزاد الجميع سوى ابن حبان: (فإن ذلك يذهب عنه).

قال الهيثمى في «المجمع» [١ / ٣٣]، بعد أن نسبه للمؤلف وأحمد والبزار: «ورجاله ثقات». قلت: بل ظاهر سنده على شرط الشيخين، لولا أنه معلول، فقال البزار عقب روايته: «وهذا رواه غير واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة . . .»

وهكذا رواه ابن عيينة وأبو سعيد المؤدب كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . دون الزيادة، أخرجه مسلم [١٣٤]، وأبو داود [٤٧٢١]، وأحمد [٢ / ٣٣١]، والنسائى في «الكبرى» [١٠٤٩٨]، والحميدى [١١٥٣]، ومن طريقه أبو القاسم اللالكائى في «شرح الاعتقاد» [١ / رقم ١٩٢]، وابن منده في «الإيمان» [١ / رقم ٣٥٢، ٣٥٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٧ / ١٤٦]، والطبرانى في «الدعاء» [رقم ١٢٦٧، ١٢٦٨]، والبيغوى في «شرح السنة» [١ / ٨]، وغيرهم.

وهذا الوجه هو الذى صححه أبو زرعة الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٩٦٩]، وجزم بوجه عبد الله ابن الأجلح والضحاك بن عثمان وغيرهما ممن رواه عن هشام على الوجه الأول، =

= وقد اختلف على هشام فيه على ألوان أخرى؛ فمضى من ذلك لوان من الاختلاف عليه في سنده .

ولون ثالث، فرواه مالك بن أنس واختلف عليه، فرواه عنه إسماعيل بن أبي أويس فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص به نحوه . . . دون الزيادة، فنقله إلى (مسند ابن عمرو) هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢ / رقم ١٨٩٦]، من طريق شيخه أحمد بن محمد بن نافع عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن أبي أويس به . . . قال الهيثمي في «المجمع» [١ / ١٨٥]: «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، ورجاله رجال الصحيح خلا أحمد ابن محمد بن نافع الطحان شيخ الطبراني» .

وتعقبه الإمام في «الصحيح» [١ / ١٨٢]، قائلاً: (كذا قال، ولم يذكر من حاله شيئاً، كأنه لم يقف له على ترجمة، وكذلك أنا فلم أعرفه، وهو مصرى كما في «معجم الطبراني الصغير» [ص ١٠] . . .» .

قلت: بل الرجل معروف إن شاء الله؛ حدث عن جماعة من الكبار؛ وعنه الطبراني وأبو سعيد ابن الأعرابي وأبو جعفر النحاس النحوي وحمزة الكناني والعقيلي وغيرهم من الأئمة النبلاء؛ فمثله في طبقة الصدوق وإن لم يوثقه أحد، وليس هو بأحمد بن محمد بن نافع الشيخ البغدادي المترجم في «الميزان» و«لسانه» .

ثم إن إسماعيل بن أبي أويس قد خولف فيه عن مالك، خالفه بعضهم، ورواه عن مالك عن هشام عن أبيه به مرسلًا، ليس فيه (ابن عمرو) ولا (عائشة) ولا (أبو هريرة) هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٨ / ٣٢٣]، وذكر أن حسان بن إبراهيم قد تابع مالكًا على هذا اللون المرسل عن هشام، ثم قال الدارقطني: «وهو أصح» .

قلت: وهكذا رواه عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه به مرسلًا . . . عند هناد في «الزهد» [رقم ٩٤٧]، وتابعهم عليه وكيع عنده في «الزهد» [رقم ٢٢٠]، ولولا الحياء من أبي زرعة الرازي؛ لقلت: بكون هذا الوجه هو المحفوظ عن هشام بن عروة كما جزم به الدارقطني أنفًا، لكن أبا زرعة قد قوّى رواية ابن عيينة ومن تابعه عليه عن هشام عن أبيه عن أبي هريرة به . . . بقوله كما في «العلل» [رقم ١٩٦٩]: «وقد قوّى ذلك ما يرويه عقيل وابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

٤٧٠٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَفْلَحِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: وَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى أَصْبَحَ وَهُوَ جَنْبٌ، فَاسْتَسَلَّ وَصَامَ يَوْمَهُ .

= قلتُ: وحديث ابن شهاب هذا عن عروة: أخرجه البخارى [٣١٠٢]، ومسلم [١٣٤]، وأبو عوانة [رقم ١٧٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥٧ / ١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٤٩٩]، وغيرهم كثير من طرق عن الزهرى عن عروة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟! من خلق كذا؟! حتى يقول: من خلق ربك؟! فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته) لفظ البخارى.

وخولف فيه الزهرى، خالفه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، فرواه عن عروة فقال: عن عمارة ابن خزيمة الأنصارى عن أبيه به نحو سياق المؤلف، هكذا أخرجه أحمد [٥ / ٢١٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٤ / رقم ٣٧١٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٢١٥]، وغيرهم. لكن الإسناد إلى ابن نوفل لا يثبت، رواه عنه القاضى ابن عقبة المصرى، وأنت تعرفه، وللحديث شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة به نحوه... وقد مضى منها حديث أنس [برقم ٣٩٦١، ٣٩٦٩]، والله المستعان.

٤٧٠٥- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ٢٢١، ٢٥٦، ٢٥٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠١٢]، [٣٠١٣]، وغيرهما من طرق عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبى بكر عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أنه قد اختلف فى سنده على أفلح على ألوان ذكرناها فى «غرس الأشجار» لكن صوّب النسائى منها هذا اللون.

وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... مضى بعضها [برقم ٤٥٥١، ٤٦٣٧]، ويأتى منها جملة أخرى، منها الثلاثة أحاديث الآتية على التوالى.

● تنبيه: شيخ المؤلف: (أحمد بن زيد) هو أحمد بن محمد بن زيد أبو على، هكذا ذكره المزي فى تلاميذ (حماد ابن خالد) من «تهذيب الكمال» [٧ / ٢٣٤]، ولم أقف له على ترجمة بعد، وليس هو بالترجم فى «تاريخ مدينة السلام» [٥ / ١١٩]، لكونه متأخر الطبقة عن الذى هنا، فالله ربى أعلم بحاله ومن يكون! .

٤٧٠٦ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ مَسْرُوقًا، سَأَلَ عَائِشَةَ، قَالَ: يَا أُمَّتَاهُ، الرَّجُلُ يَصْبِحُ جَنِبًا، هَلْ يَصُومُ يَوْمَهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَنِبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، فَرِيضَةٌ غَيْرِ تَطْوِيعٍ، فَاغْتَسَلَ وَصَلَّى، وَأَتَمَّ صَوْمَهُ .

٤٧٠٧ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَارُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبِحُ وَهُوَ جَنِبٌ فَيَتِمُّ صَوْمَهُ .

٤٧٠٦ - صحيح: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى عباد بن منصور الناجي، فهو مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، بل رماه غير واحد بالتدليس عن الضعفاء أيضاً، ولم يُصرِّح فيه بسماع، وعطاء في سنده هو ابن أبي رباح؛ وقد توبع عليه بنحوه دون سؤال مسروق كما يأتي قريباً [برقم ٤٧٠٩].

والحديث صحيح ثابت لطرقة الكثيرة عن عائشة، ومنها الآتي:

٤٧٠٧ - صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٢٩٨٠]، من طريق داود بن رشيد عن أبي حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن عائشة به .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وسماع مجاهد عن عائشة مستقيم كما مضى بيانه في تعليقنا على الحديث [رقم ٤٤٤١]، لكن اختلف في سنده على منصور، فرواه عنه أبو حفص الأبار على الوجه الماضي؛ وتابعه عليه شريك القاضي على مثله عند الطبراني في «الأوسط» [٨ / رقم ٧٨٦٦]، بإسناد صحيح إليه .

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا شريك، تفرد به إسحاق الأزرق» .

قلت: كلا، بل توبع شريك عليه كما مضى، وخالفهما عبيدة بن حميد الخذاء، فرواه عن منصور فقال: عن مجاهد عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث قال: قال أبو هريرة: (من أصبح جنباً فلا صوم له، فأرسل مروان - هو ابن الحكم - عبد الرحمن - هو ابن الحارث والد أبي بكر - إلى عائشة يسألها فقال لها: إن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً فلا صوم له، فقالت عائشة: قد كان رسول الله ﷺ يجنب ثم يتم صومه؛ فأرسل إلى أبي هريرة فأخبره أن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ كان يجنب ثم يتم صومه؛ فكف أبو هريرة) فأدخل فيه واسطة بين مجاهد وعائشة .

٤٧٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مِنْ جَمَاعٍ لَا احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

٤٧٠٩- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ زَهَيْرٍ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مَطْرَفٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبِيتُ، فَيُنَادِيهِ بِلَالٌ بِالْأَذَانِ، فَيَقُومُ فَيَغْتَسِلُ، فَإِنِّي لَأَرَى الْمَاءَ يَنْحَدِرُ عَلَى جِلْدِهِ وَشَعْرِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي فَأَسْمَعُ بَكَاءَهُ، ثُمَّ يَظَلُّ صَائِمًا. قَالَ: قُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: فِي رَمَضَانَ؟ قَالَ: سِوَاءٌ.

= هكذا أخرجه أحمد [٢٦٦ / ٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٩٧٩]، وتوبع عبيدة على هذا الوجه: تابعه زياد بن عبد الله البكائي على نحوه عن منصور عند أحمد [٢٧٨ / ٦]، وكذا تابعه جرير بن عبد الحميد على نحوه أيضاً عن منصور: عند ابن راهويه [١٠٨٢].

وهذا اللون أشبه أن يكون هو المحفوظ عن مجاهد في هذا الحديث، وسنده صحيح حجة.

٤٧٠٨- صحيح: أخرجه أحمد [٢٦٢ / ٦]، وأبو خيثمة في كتاب «العلم» [رقم ١٦٦]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن عائشة به مثله . . . وليس عند أحمد قوله: (ثم يصوم).

قلت: وسنده حسن صالح؛ وعاصم صدوق متماسك أحد أئمة الحروف، من نظراء الأعمش كما يقول ابن معين.

وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . مضى منها جملة؛ ويأتي المزيد.

٤٧٠٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٧٠٣]، وأحمد [١٠١ / ٦]، [٢٥٤]، وابن حبان [٣٤٩٠]، [٣٤٩١]، وابن أبي شيبة [٩٥٦٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٩٩٢]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٠١٦]، وغيرهم من طرق عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به نحوه .

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ لكن اختلف على الشعبي في سنده كما شرحناه في «غرس الأشجار» غير أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه إن شاء الله، ومن رواه عنه فلم يذكر فيه مسروقاً، فقد قصر في روايته، وقد جوده مطرف، وهو إمام ثقة ثبت. وقد نظمنا طرق هذا الحديث وشواهده في المصدر المشار إليه آنفاً. ولا يزال عند المؤلف ما سوف تراه. =

٤٧١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رِيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَتَبْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدٍ نَسَأَلُهُ عَنِ الرِّضَاعِ فَكَتَبَ إِنْ شَرِيحًا حَدَّثَ أَنْ عَلِيًّا وَابْنُ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ قَلِيلَةٌ وَكَثِيرَةٌ، قَالَ: وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنْ أَبَا الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيُّ حَدَّثَ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «لَا تُحْرَمُ الْخُطْفَةُ وَالْخُطْفَتَانِ».

٤٧١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، لَمَّا مَاتَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، قَالَ: لَا تَبْكُوا عَلَيهِ، فَإِنْ بَكَأَ الْحَيُّ عَلَى الْمَيِّتِ عَذَابٌ عَلَى الْمَيِّتِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَهُودِيَةٍ أَهْلَهَا يَبْكُونَ عَلَيْهَا: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

٤٧١٠ - صحيح: أخرجه النسائي [٣٣١١]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٢١٨]، والبيهقي في «سننه» [١٥٤١٩]، والرامهرمزي في المحدث الفاصل [ص ٤٤١-٤٤٢]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن إبراهيم النخعي عن شريح القاضي عن علي وابن مسعود . . . . ؛ وعن أبي الشعثاء المحاربي عن عائشة به . . . قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد».

قلت: وهو إمام حجة؛ إلا أنه اختلط بأخرة، غير أن سماع يزيد بن زريع كان قديماً بالاتفاق، وكان أثبت القوم في سعيد على الإطلاق؛ وقد توبع عليه: تابعه عبد الوهاب بن عطاء على مثله عن سعيد: عند البيهقي وحده.

وأبو الشعثاء المحاربي: اسمه سليم بن الأسود الثقة الحجة: وقاتادة لم يسمعه من إبراهيم النخعي كما هو ظاهر؛ إنما كتب به إبراهيم إليه؛ والمكاتبة هي أحد وجوه التحمل المعتبر بها عند المحققين على شروط لهم في قبول ذلك.

وللحديث طريق آخر عن عائشة به . . . نحوه . . . يأتي [برقم ٤٨١٢]. وله شواهد عن جماعة من الصحابة.

٤٧١١ - صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٣٩]، وابن حبان [٣١٣٧]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٦٥]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١١٦٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن ابن عمر به .

٤٧١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ عَائِشَةَ-وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا- تَقُولُ: طَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْ هَاتَيْنِ لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَحَلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

٤٧١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً فَرَّعَ لَهَا وَتَغَيَّرَ لَهَا لَوْنَهُ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، وَدَخَلَ وَخَرَجَ، فَإِذَا أَمْطَرَتْ سُرِّيَ عَنْهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَأَلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]».

= قلتُ: هكذا رواه جماعة عن سفيان؛ ورواه الحميدى فى «مسنده» [٢٢١]، عن سفيان فقال: عن عبد الله بن أبى بكر عن أبىه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة بشرطه الثانى دون قول ابن عمر.

وهذا ليس اختلافاً على سفيان فى سنده، بل سمع عبد الله بن أبى بكر هذا الحديث من أبىه، وسمعه أبوه من ابن عمر قوله؛ ثم سمع عمرة تحكى عن عائشة استدراكها على ابن عمر. وقد توبع سفيان على نحوه... تابعه مالك بن أنس عند البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وجماعة.

٤٧١٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٦٦٧]، وأحمد [٣٩ / ٦]، وابن خزيمة [٢٥٨١، ٢٥٨٢]، و[٢٩٣٣]، والشافعى [٥٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٣٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٩٠]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٤٧٧]، وابن الجارود [٤١٤]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ١٦٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبىه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: قد توبع عليه ابن عيينة: تابعه شعبة والثورى والليث ومنصور بن زاذان ومالك ويحيى بن سعيد الأنصارى وأفلح بن حميد والأوزاعى وغيرهم؛ وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٤٧١٣- صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٣٤]، ومسلم [٨٩٩]، والترمذى [٣٣٥٧]، وابن ماجه [٣٨٩١]، وأحمد [٢٤٠ / ٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٠١٦، ٢٠١٧]، والبعغوى فى =

٤٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَسْمَعْتُ أَبَاكَ يَخْبِرُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٤٧١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

٤٧١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ.

= «شرح السنة» [٢/ ٣١٢]، والنسائي في «الكبرى» [١١٤٩٢]، والبيهقي في «سننه» [٦٢٥٥]، وابن عساکر في «تاريخه» [٣٤/ ٢٠٢]، وجماعة من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة به نحوه . . . وليس عند الترمذی قوله: (ودخل وخرج)، ومثله ابن عساکر أيضا؛ وكذا ليس عند الجميع قوله: (فزع لها).

وزاد النسائي وحده في آخره: (فيرى قطرات؛ فيسكن ﷺ) وعند مسلم والبيهقي في أوله: (كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال: اللهم إني أسألك خيرا وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به؛ وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . . .). . . قال الترمذی: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وله طرق أخرى بنحوه .

٤٧١٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٩٦].

٤٧١٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٨].

٤٧١٦- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٧٧٦]، وأبو دواد [٢٣٨٣]، والترمذی [٧٢٧]، وابن ماجه [١٦٨٣]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ١٨٠]، والطيالسي [١٥٢٤]، وابن أبي شيبه [٩٣٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٩٠]، وابن راهويه [١٥٦٨]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٨٩]، وغيرهم من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم عن زياد بن علقمة عن عمرو بن ميمون عن عائشة به نحوه . . .

=

قال الترمذی: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٧١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ ، أَفَلَا نَجَاهِدُ ؟! قَالَ : « لَكُنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ » .

٤٧١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ فَكَرِهَتْهَا ، فَقُلْتُ لَهَا : بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ! فَقَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ أَمْلَكَ لِإِرْبِهِ مِنَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ .

= قلتُ: قد رواه الثوري وإسرائيل وأبو إسحاق الشيباني وأبو بكر النهشلي وقيس بن الربيع وغيرهم عن زياد بن علاقة به نحوه . . . ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» .  
وخالفتهم جميعاً: عمرو بن أبي قيس، فرواه عن زياد بن علاقة فقال: عن عمرو بن ميمون عن ميمونة به نحوه . . . هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٧٧٣]، ثم نقل عن أبي زرعة أنه قال: «وهو خطأ» وهو كما قال .

٤٧١٧- صحيح: أخرجه البخاري [١٤٤٨، ١٧٦٢، ٢٦٣٢]، والنسائي [٢٦٢٨]، وأحمد [٦ / ٧٩]، وابن حبان [٣٧٠٢]، وابن راهويه [١٠١٤]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٠١]، [١٧٥٨٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٣ / ٣٢١]، والطحاوي في «المشکل» [١٤ / ١٢٤]، وابن منده في «الإيمان» [١ / رقم ٢٢٩]، وابن نصر في «السنة» [رقم ١٤٢]، وغيرهم من طرق عن حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به نحو هذا اللفظ؛ ونحوه عند ابن ماجه [٢٩٠١]، وجماعة آخرين .

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه مضى بعضها [برقم ٤٥١١] .

٤٧١٨- صحيح: أخرجه البخاري [١٨٢٦]، ومسلم [١١٠٦]، وأبو داود [٢٣٨٢]، والترمذي [٧٢٩]، وابن ماجه [١٦٨٧]، وأحمد [٦ / ٢١٦، ٢٣٠]، وابن أبي شيبة [٩٣٩٢، ٩٤٢٨]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢ / ٩٢]، وابن راهويه [١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٥٦٢]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٦٥، ٧٨٨٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣١٢، ٢٣١٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٣ / ٢٥١]، وجماعة كثيرة من طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد [وَقُرِّنَ مَعَهُ مَسْرُوقٌ وَعَلْقَمَةُ =

٤٧١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرْفٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ حَضَّتْ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَا أَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا لَكَ أَنْفَسْتِ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ بَنَاتِ آدَمَ ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ ، حَتَّى تَغْتَسِلِي » ، فَلَمَّا كُنَّا بِمَنَى ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقْر .

٤٧٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَنَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهَذِيلِ ، قَالَ : كَانُوا يُحِبُّونَ إِذَا قَضَى الرَّجُلُ الصَّلَاةَ ، أَنْ يَقُولَ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » .

= عند جماعة] عن عائشة أم المؤمنين به نحوه . . . . . وزاد الجميع سوى ابن ماجه وأحمد والطحاوى : (كان يقبل . . . ) وهو بدون تلك الجملة : رواية لمسلم والنسائي والبيهقى وأبى عوانة وابن راهويه . . .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت : وهو كما قال . وله طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . مضى الكثير منها .

٤٧١٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٩٠ ، ٥٢٢٨ ، ٥٢٣٩] ، ومسلم [١٢١١] ، والنسائي [٢٩٠ ، ٣٤٨ ، ٢٧٤١] ، وابن ماجه [٢٩٦٣] ، وابن خزيمة [٢٩٣٦] ، وابن حبان [٣٨٣٤] ، والشافعى [٥٠٣] ، والبيهقى فى «سننه» [١٣٧٢ ، ٩٠٨٤] ، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٠٤] ، وأبو عوانة [رقم ٢٥٦٥] ، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣ / ٣٦٨] ، وابن راهويه [٩١٧] ، والحميدى [٢٠٦] ، وابن الجارود [٤٦٦] ، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وليس عند البخارى والنسائي والجميع سوى مسلم ورواية للبيهقى قوله : (حتى تغتسلى) وليس عند ابن خزيمة وابن الجارود : جملة التضحية بالبقرة فى آخره .

قلت : قد توبع عليه ابن عيينة : تابعه عبد العزيز بن أبى سلمة بن الماجشون وحماد بن سلمة وغيرهما .

٤٧٢٠ - صحيح: أخرجه ابن أبى شيبه [٣١٠٣] ، من طريق محمد بن فضيل عن أبى سنان عن ابن أبى الهذيل به نحوه .

٤٧٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ .

= قلتُ : وهذا إسناد صحيح مستقيم ؛ وأبو سنان هو ضرار بن مرة ؛ وابن أبي الهذيل : هو عبد الله أبو المغيرة الكوفي التابعى الثقة ؛ عده الحافظ فى طبقة ( كبار التابعين ) وقد اختلف عليه فى سنده على ثلاثة ألوان ، اثنان منهم محفوظان ، وهذا الوجه أحدهما .

والثانى : ما رواه شعبة عن عاصم الأحول عن عوسجة بن الرماح عن ابن الهذيل عن ابن مسعود قال : كان يقول إذا سلم : ( اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ) .

أخرجه أبو داود [ ٣٧٣ ] ، يعنى الطيالسى ، والنسائى فى « الكبرى » [ ٩٩٢٧ ] ، وفى « اليوم والليلة » [ رقم ٩٩ ] ، وغيرهما ؛ وتوبع عليه شعبة : تابعه مروان بن معاوية الفزارى عند الدولابى فى « الكنى » [ رقم ١٨٩ ] ، بإسناد صحيح إليه .

ورواه جماعة عن عاصم فرفعوه ، وهذا هو اللون الثالث ، وليس بالمحفوظ ، والصواب فى الحديث الوقف ، كما شرحناه فى كتابنا : ( غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار ) . والله المستعان .

٤٧٢١ - صحيح : أخرجه مسلم [ ٥٩٢ ] ، وأبو داود [ ١٥١٢ ] ، والترمذى [ ٢٩٨ ] ، و [ رقم ٢٩٩ ] ، والنسائى [ ١٣٣٨ ] ، وابن ماجه [ ٩٢٤ ] ، وأحمد [ ٦ / ٦٢ ، ١٨٤ ، ٢٣٥ ] ، والدارمى [ ١٣٤٧ ] ، وابن حبان [ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ] ، والطيالسى [ ١٥٠٨ ] ، وابن أبى شيبه [ ٣٠٨٥ ] ، والبيهقى فى « سننه » [ ٢٨٢٩ ] ، وابن راهويه [ ١٣٠٦ ، ١٣٥٧ ] ، وأبو عوانة [ رقم ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ] ، والبغوى فى « شرح السنة » [ ١٠ / ٢ ] ، وفى « تفسيره » [ ١ / ٤٥٩ ] طبعة دار طيبة [ ، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن الحارث أبى الوليد البصرى عن عائشة قالت : ( كان النبى ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا بمقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ) لفظ مسلم ، ونحوه عند الجميع . وبعضهم مثل لفظ مسلم .

قال الترمذى : « حديث عائشة حديث حسن صحيح » .

قلتُ : رواه عاصم الأحول وخالد الحذاء كلاهما عن عبد الله بن الحارث به . . . واختلف فى سنده على الأحول ، إلا أن هذا الوجه محفوظ عنه . وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . قد أوردناها فى « غرس الأشجار » .

٤٧٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي شَيْئًا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا دَخَلَ فِي السَّنِّ صَلَّى، فَقَرَأَ، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ آيَةً أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً، قَامَ، فَقَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ.

٤٧٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَقَدْ اسْتَتَرْتُ بِقِرَامٍ عَلَى سَهْوَةٍ لِي، فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ، هَتَكَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَطَعَنَاهُ، فَجَعَلْنَا مِنْهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ.

٤٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أُمِّ مُوسَى قَالَتْ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَصَلِي بَعْدَ الْعَصْرِ.

٤٧٢٢ - صحيح: أخرجه البخارى [١٠٩٧، ١٠٦٧]، ومسلم [٧٣١]، ومالك [٣١٠]، وأبو داود [٩٥٣]، والنسائى [١٦٤٩]، وابن ماجه [١٢٢٧]، وأحمد [٦/٥٢، ١٢٧، ٢٠٤، ٢٣١] و [٦/١٧٨]، وابن خزيمة [١٢٤٠، ١٢٤٣]، وابن حبان [٢٦٣٠، ٢٦٣٢]، و [٢٦٣٣]، وعبد الرزاق [٤٠٩٧، ٤٠٩٦]، وعنه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٤]، وابن أبى شيبه [٣٩٢٣]، وابن راهويه [٦١٢، ٦١٣]، والحميدى [١٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٣٦٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٤٣٦]، وأبو عوانة [رقم ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٢٤ / رواية الطحاوى]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٧١٧]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلت: وله طريق آخر عن عائشة به نحوه . . . مخرج فى «غرس الأشجار».

٤٧٢٣ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٩، ٤٤٦٩].

٤٧٢٤ - حسن: هذا إسناد حسن إن شاء الله؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، سوى أم موسى، وهى سرية على بن أبى طالب - رضى الله عنها - انفرد عنها المغيرة بن مقسم بالرواية، لكن وثقها العجلي.

٤٧٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، قَالَتْ: إِنَّ نَاجِيَةَ بِنْتَ قَرْظَةَ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَائِشَةَ، أَسْأَلُهَا عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَتْ: فَأْتَيْتَهَا وَمَا أَبَالِي مَا قَالَتْ بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ عَلِيٍّ، قَالَتْ: فَأَخْبَرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ.

٤٧٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ ﷺ، نَغْتَرِفُ مِنْهُ وَنَحْنُ جَنْبٌ.

٤٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حَجَرٍ إِحْدَانَا وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ يَتْلُو الْقُرْآنَ.

وقال الدارقطني: «حديثها مستقيم؛ يخرج حديثها اعتباراً» وما علمت لها حديثاً منكراً، وهي عندي امرأة صدوقة يجرى حديثها ما شاء الله، وهي من نساء «التهذيب وذيوله»، وعبد الأعلى في سنده: هو ابن حماد الباهلي.

وشيخه: هو خالد بن عبد الله الواسطي؛ ومغيرة هو ابن مقسم الضبي الإمام الفقيه؛ رماه بعضهم بالتدليس، إلا أنه كان لا يفعله إلا عن إبراهيم النخعي وحده، وقد جازف من راح يعل الأخبار بعننته عن كل أحد.

٤٧٢٥- صحيح: أخرجه أحمد [١٠٩ / ٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٠١ / ١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٦-٣٥ / ١٣]، من طرق عن مغيرة بن مقسم عن أم موسى عن عائشة به نحوه . . . وهو عند أحمد والطحاوي بالمرفوع منه فقط، . . . قلت: وسنده حسن مثل الذي قبله؛ وللمرفوع منه طرق أخرى ثابتة عن عائشة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٤٨١٦، ٤٩٤٠].

٤٧٢٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٩، ٤٤٨٤].

٤٧٢٧- صحيح: أخرجه البخاري [٢٩٣] و[٧١١٠]، ومسلم [٣٠١]، والنسائي [٢٧٤]، [٣٨١]، ابن ماجه [٦٣٤]، وأبو داود [٢٦٠]، وأحمد [١١٧ / ٦]، [١٣٥، ١٤٨، ١٥٨، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٥٨]، وابن حبان [٧٩٨، ١٣٦٦]، وعبد الرزاق [١٢٥٢]، وابن راهويه [١٢٦٨]، والحميدي [١٦٩]، وابن الجارود [١٠٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٩٢]، =

٤٧٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمِيدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي قَائِمًا وَقَاعِدًا، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا.

٤٧٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ الْمَاءَ.

= وَأَبُو عَوَانَةَ [رقم ٦٩٧]، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» [رقم ٧٦٠]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَفِ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوَهُ.

قُلْتُ: وَهُوَ طَرَفٌ أُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوَهُ . . . . وَفِي الْبَابِ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ . . . وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي «غُرَسِ الْأَشْجَارِ».

٤٧٢٨ - صحيح: أخرجه مسلم [٧٣٠]، وابن ماجه [١٢٢٨]، وأحمد [٢٣٦ / ٦]، [٢٦٠٨١]، وابن خزيمة [١٢٤٧]، والحاكم [٤١٠ / ١]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢٧٢ / مختصر]، وأبو محمد الفارسي في «المحلى» [٥٧ / ٣]، وغيرهم من طرق عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ؟! فقالت: (كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً، وكان إذا قرأ قائماً ركع قائماً؛ وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً) لفظ مسلم، ونحوه عند الجميع.

قُلْتُ: حَمِيدُ الطَّوِيلِ كَانَ لَا يَدْلِسُ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ وَحْدِهِ، كَمَا مَضَى بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِيمَا عُلِقْنَا بِهِ عَلَى الْحَدِيثِ [رقم ٣٧١٨]، وَقَدْ تَابَعَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى نَحْوِهِ عَنْ ابْنِ شَقِيقٍ فِي سِيَاقِ أُمَّمَ وَبَعْضِهِمْ فِي سِيَاقِ مَخْتَصَرٍ. وَهَذَا السِّيَاقُ الْمَخْتَصَرُ يَرُويهِ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ وَبَدِيلُ بْنُ مَيْسِرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ بِهِ نَحْوِ سِيَاقِ حَمِيدِ الْمَاضِي عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالجَمَاعَةِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٧٣٠]، وَأَبُو دَاوُدَ [٩٥٥]، وَالنَّسَائِيُّ [١٦٤٦]، وَابْنُ خَزِيمَةَ [١٢٤٦]، وَابْنُ حَبَانَ [٢٦٣١]، وَغَيْرُهُمْ. وَتَمَامُ تَخْرِيجِهِ فِي كِتَابِنَا: «غُرَسِ الْأَشْجَارِ». وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٤٧٢٩ - صحيح: أخرجه أبو داود [٢٢٨]، والترمذي [١١٩]، وابن ماجه [٥٨٣]، وعبد الرزاق [١٠٨٢]، والبيهقي في «سننه» [٩٢١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١ / ١٢٥]، وابن راهويه [١٥١٢]، وابن الجعد [١٧٦٤]، والبغوي في «شرح السنة» [١ / ٢١٤]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ٢٣٠]، وأبو إسحاق الهاشمي في «أماله» [رقم ٤١]، =

= وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٥٨٤]، وحنبل بن إسحاق في «جزء من حديثه» [رقم ٧٥]، والحاكم في «المعرفة» [ص ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به .

قلتُ: هكذا رواه أصحاب الثوري عنه؛ وخالفهم رواد بن الجراح، فرواه عن سفيان فقال: عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب به نحوه .

هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ١٦٤]، ثم قال: «ووهم فيه، -يعنى رواداً- . . . وإنما رواه الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة» .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن الثوري: وهو الذي تابعه عليه شعبة وزهير والأعمش وأبو الأحوص وأبو عوانة وشريك وإسماعيل بن أبي خالد وحمزة الزيات وغيرهم؛ كلهم عن أبي إسحاق به نحوه . . . وبعضهم في سياق أتم . . . ورواية أبي عوانة تأتي عند المؤلف [برقم ٤٧٩٤] .

والحديث سنده صحيح على شرط الشيخين؛ وأبو إسحاق قد صرح فيه بالسماع من رواية زهير ابن معاوية وغيره عنه؛ وأيضاً فقد رواه عنه شعبة؛ وهو ممن لا يحمل عن شيوخه المدلسين إلا ما ثبت سماعهم له ممن فوقهم؛ وروايته مع رواية الثوري: تدرأ ما قيل بشأن اختلاط أبي إسحاق، لكونهما ممن حمل عنه قديماً باتفاق النقاد .

لكن في متن الحديث حرف قد أخذ على أبي إسحاق فيه، وهو قوله: (لا يمس ماء) فقد حكى ابن رجب في «الفتح» [٢/ ٦٠]، اتفاق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، وتخطئته فيه، وذكر منهم (إسماعيل بن أبي خالد، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل وأبا بكر ابن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبا بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي والدارقطني . . .) وكذا الثوري وأحمد بن صالح وجماعة غيرهم . وقول هؤلاء هو المتبع بلا شك عندي، بل ومقدم على كل من خالفهم فيه، لولا أنني تأملت سبب ما جعلهم يحملون على أبي إسحاق فيه، ويجزمون بتوهمه فيما انفرد به، فوجدت مرد ذلك: إلى كون أبي إسحاق قد خولف فيه، خالفه إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود، كلاهما روياه عن الأسود عن عائشة به خلاف ما جاء به أبو إسحاق، من ثبوت وضوئه ﷺ قبل نومه وهو جنب؛ ولم يذكر ذلك الحرف الذي أتى به أبو إسحاق: (ولا يمس ماء) .

٤٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: مَا أَبَالِي يَا أُمُّهُ أَنْ لَا أُطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: بئس ما قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي! إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ لَمْنَاءَ التِّي بِالْمِشَلِّ لَمْ يَطْفُفَ بَيْنَهُمَا - أَوْ يَطُوفُ بَيْنَهُمَا، شَكَ سَفِيَانٌ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، قَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا فِيهِ سَنَةٌ.

= وزاد بعض المتأخرين: اضطراب أبي إسحاق في متنه، وليس ذا بشيء، فالحاصل: أن الحجة القاطعة لتخطئة أبي إسحاق فيه: هي مخالفته لمن لا يحتمل له مخالفتهم، وهذا صحيح جداً، لكن إن أمكن توجيه ذلك الحرف الذي انفرد به أبو إسحاق بما يتفق مع من خالفهم بادي الرأي، بتأويل سائغ ليس فيه تعنت ولا تكلف؛ فالأولى أن يقال به دون توهيم أحد من الثقات فضلاً عن حافظ جبل مثل أبي إسحاق الهمداني.

وهذا التأويل السائغ: هو أن يحمل ذلك الحرف (ولا يمس ماء) على الاغتسال وحسب؛ فلا ينافي ذلك الوضوء وغيره من وجوه استعمال الماء، وقد وقع هذا التأويل صريحاً في رواية موسى بن عقبة وأبي حنيفة كلاهما عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت: (كان رسول الله ﷺ يجامع ثم يعود ولا يتوضأ، وينام ولا يغتسل) أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٢٧]، بإسناد صالح إليهما به . . .

وقد ذهب إلى هذا التأويل: أحد أئمة الحديث المتقدمين، وهو إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الإمام الحجة؛ فإنه قال عقب روايته حديث أبي إسحاق في «مسنده» [رقم ٥١٢]، وفيه ذلك الحرف (لا يمس ماء) قال إسحاق: «ي: لا يغتسل».

وبهذا التأويل الصالح: ذهب من ذهب من الحفاظ إلى تصحيح حديث أبي إسحاق، كالدارقطني - خلاف ما حكاه عنه ابن رجب - والحاكم والبيهقي وأبي العباس ابن سريج وأبي محمد الفارسي وحكى عن الطحاوي وغيره وهو ما نقول به إن شاء الله. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث بسطاً وافياً، مع استيعاب أقوال النقاد فيه تصحيحاً وتضعيفاً ومناقشة: في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٤٧٣٠ - صحيح: أخرجه البخاري [٤٥٨٠]، ومسلم [١٢٧٧]، والترمذي [٢٩٦٥]، والنسائي [٢٩٦٧]، وابن خزيمة [٢٧٦٦]، والحميدي [٢١٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة به. نحوه . . . وهو عند مسلم والترمذي وابن خزيمة في سياق أتم =

٤٧٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ، عَنْ فِرَاتِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُكْفَأُ الْإِسْلَامَ، كَمَا يُكْفَأُ الْإِنَاءُ فِي شُرَابٍ، يُقَالُ لَهُ: الطَّلَاءُ».

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد رواه عقيل وإبراهيم بن سعد ويونس ومعمر وغيرهم عن الزهري به نحوه فى سياق أتم . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار».

٤٧٣١- حسن: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٥]، من طريق عبد الأعلى النرسى عن وكيع عن جعفر بن برقان عن الفرات بن سلمان عن القاسم بن محمد (وسقط القاسم من سند ابن عدى) عن عائشة به مثله .

قلت: قد اختلف فى سنده على وكيع؛ فرواه عنه عبد الأعلى النرسى على الوجه الماضى؛ وخالفه ابن راهويه، فرواه عن وكيع عن جعفر فقال: عن الفرات عن رجل من جلساء القاسم ابن محمد عن القاسم عن عائشة به . . . ، فأدخل فيه واسطة لم تسم بين الفرات والقاسم، هكذا أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» [٩٢٣].

فهذان لوان من الاختلاف فى سنده على وكيع، ولون ثالث؛ فرواه عنه أحمد بن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١٨٨٦]، فقال: (عن وكيع عن جعفر عن الفرات عن أخبره عن عائشة به . . .).

ولون رابع، فرواه عبد الرحمن المحاربى عن جعفر بن برقان عن الفرات فقال: ثنا أصحاب لنا عن القاسم عن عائشة به . . . ، هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٥].

■ فالحاصل: أن الفرات لم يسمعه من القاسم، إنما سمعه بواسطة مجهولة عنه، و فرات هذا وثقه جماعة، بل قال ابن حبان فى ترجمته من «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٨٥]: (كان ثبتاً) ولا أدرى لأى شىء ذكره ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٥]، بل إنه نقل عن أحمد توثيقه ثم قال فى ختام ترجمته: «لم أر المتقدمين صرحوا بضعفه، وأرجو أنه لا بأس به، لأنى لم أر فى روايته حديثاً منكراً».

قلت: وقد استروح الذهبى بكلام ابن عدى هذا، وأورد فراتاً فى «الميزان» [٣/ ٣٤٢]، وساق له هذا الحديث، ثم قال: «هذا حديث منكر» كذا، ولعله يعنى من هذا الطريق، وإلا فقد =

٤٧٣٢- حدثنا عبد الأعلى حدثنا وهيب، حدثنا سعيد أبو مسعود الجريري، عن عبد الله بن شقيق، قال قلت لعائشة: يا أم المؤمنين، أي صحابة رسول الله ﷺ كان أحب إليه؟ قالت أبو بكر، قلت: ثم من قالت: ثم عمر، قال: قلت: ثم من؟ قالت ثم أبو عبيدة بن الجراح، قال: قلت: ثم من؟ قال: فسكتت.

= مضى للحديث طريقان آخران عن القاسم عن عائشة به نحوه في سياق أتم عند تخريج الحديث [٤٣٩٠]، وأحد الطريقتين منهما حسن الإسناد كما بيناه هناك. فانظره ثم. والله المستعان.

٤٧٣٢- صحيح: أخرجه الترمذی [٣٦٥٧]، وابن ماجه [١٠٢]، وأحمد [٦ / ٢١٨]، وابنه في «فضائل الصحابة» [رقم ٢١٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٢٠١]، وتام في «فوائده» [رقم ٩٨٤]، وابن عساکر في «تاريخه» [٢٥ / ٤٧٠] و [٢٥ / ٤٧١]، وخيثمة بن سليمان في «حديثه» [ص ٢٠٣-٢٠٤]، والطحاوی في «المشکل» [١٣ / ١٧٦-١٧٧]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن إياس الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ والجريري وإن كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين إلا أن ابن عليه ووهيب بن خالد وعبد الوارث بن سعيد، ثلاثهم ممن سمع منه قبل ذلك بدهر، وقد روه عنه، أما ابن عليه: فقد قال أبو داود: (أرواهم عن الجريري: إسماعيل ابن عليه، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد) نقله عنه الأجرى في سؤالاته [رقم ٤٤٤٩].

وعبد الوارث بن سعيد ووهيب بن خالد ليسا ممن أدرك أيوب ابن كيسان وحسب، بل هما من خواص أصحابه؛ وهكذا رواه يزيد بن هارون وعلي بن عاصم وحماد بن سامة وعبد الوهاب ابن عطاء وعنبسة بن عبد الواحد وقررة بن خالد وغيرهم كلهم عن الجريري عن ابن شقيق به...

وجاء حماد بن سلمة وخالف الكل، فرواه عن الجريري فقال: عن عبد الله بن شقيق عن عمرو ابن العاص قال: قيل: يا رسول الله: (أي الناس أحب إليك؟) قال: عائشة، قيل: فمن الرجال؟ قال: أبو بكر، قيل: ثم من؟ قال: عمر، قيل: ثم من؟ قال: أبو عبيدة بن الجراح، فنقله إلى (مسند ابن العاص).

هكذا أخرجه ابن حبان [٦٩٩٨] - واللفظ له والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ١١٣]، والمؤلف [٧٣٤٥]، وعبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» [٢١٤]، وابن أبي عاصم، =

٤٧٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، عَنْ غَسَلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ، ثُمَّ قَالَ : « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا » قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا ؟ قَالَتْ : فَسْتِرْ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثُوبِهِ ، وَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! تَطَهَّرِي بِهَا ! » ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَاجْتَذَبْتُ الْمَرْأَةَ ، فَقُلْتُ : تَتَّبِعِي بِهَا أَثْرَ الدَّمِ .

= فى «السنة» [٢/ ١٢٣٣ / ظلال]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٧٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٨٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٤٧٢] و[٣٠/ ١٣٦]، وغيرهم .

ولم يفعل حماد شيئاً، لأنه وإن كان صحيح السماع من الجريرى كما يقول العجلى، لكن لم يكن بحيث يقدم قوله على قول من رواه عن الجريرى على الوجه الأول، وفيهم من هو أئقن من حماد وأثبت، فكيف وحماد قد تغير حفظه بأخرة حتى قيل فيه ما قيل؟! ولا يزال عندنا من شيوخ الإسلام، وأئمتهم الأعلام؛ وإن كره ذلك من كره من صنوف المتجهمة .

■ فالحاصل: أن الوجه الأول هو المحفوظ فى هذا الحديث عن الجريرى، وعليه توبع: تابعه كهمس بن الحسن عن عبد الله بن شقيق به نحوه . . . عند أحمد [٦/ ٢٤١] - ولفظه مختصر - والحاكم [٣/ ٧٧]، والمؤلف [برقم ٤٨٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ١٣٧]، وغيرهم من طرق عن كهمس عن ابن شقيق عن عائشة به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» وتابعه الذهبى قائلاً: «على شرط البخارى ومسلم» .

قلت: كلا؛ فإن عبد الله بن شقيق لم يحتج به البخارى أصلاً، بل لم يرو له شيئاً، إنما الحديث على شرط مسلم وحده . . . والله المستعان .

٤٧٣٣- صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٨]، ومسلم [٣٣٢]، والنسائى [٢٥١]، وابن حبان [١١٩٩]، والشافعى [٦٦]، والحميدى [١٦٧]، والبيهقى فى «سننه» [٨٣١]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٩٥]، وأبو عوانة [رقم ٧٠٨] و[٧٠٩]، والبعغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٠٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٨٦٢]، وأبو الحسين ابن بشران فى «الجزء الأول من فوائده» [رقم ١٧٣ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥/ ٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن بن طلحة الحجبى عن أمه صفية بنت شيبه عن عائشة به نحوه .

٤٧٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ، ثُمَّ تَضَحَّكَ .

٤٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَمْرِ بْنِ عَطِيَّةٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا رَكِبَتْ بَعِيرًا فَلَعَنَتْهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَرْكَبِيهِ » .

= قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه وهيب بن خالد ومحمد بن الحسن بن عمران الواسطي وغيرهما عن منصور به نحوه . . . ؛ وكذا توبع عليه منصور عن أمه: تابعه إبراهيم بن المهاجر وغيره؛ وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» .

٤٧٣٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٨] .

٤٧٣٥ - ضعيف: أخرجه أحمد [١٣٨ / ٦] ، وابن أبي شيبة في «مصنفه» [٢٥٩٥] ، وفي «الأدب» [رقم ٢٨٠] ، وابن راهويه [١٦٢٩ ، ١٦٣٠] ، وهناد في «الزهد» [رقم ١٣١٥] ، وغيرهم من طريق الأعمش عن شمر ابن عطية عن يحيى بن وثاب عن عائشة به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٨ / ١٤٧]: «رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله ثقات إلا أن يحيى بن وثاب لم يسمع من عائشة وإن كان تابعياً» .

قلتُ: وفيه علة أخرى ، وهي أن الأعمش لم يسمع من شمر بن عطية ، كما قاله الإمام أحمد ، وعنه العلاء في «جامع التحصيل» [ص ١٨٩] ، وللحديث طريق ثان يرويه عبثر بن القاسم عن العلاء بن المسيب بن رافع عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . عند هناد في «الزهد» [٢ / رقم ١٣١٦] .

ورجاله ثقات لولا أن المسيب بن رافع لا يعلم له سماع من عائشة ، بل رأيته يدخل بينه وبينها: سواء الخزاعي وغيره ، وهذه قرينة على انتفاء السماع ، فضلاً عن كون أحد لم يذكر أنه يروى عنها .

ومن طريق هناد: أخرجه الإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٣٠٣] ، وزاد في آخره زيادة ، ورأيت للحديث طريقاً ثالثاً عن عائشة به . . . لكن دون هذا اللفظ ، وإنما هو بنحوه مع زيادة في آخره؛ أخرجه أحمد [٦ / ٧٢ ، ٢٥٧] ، وفي سنده ضعف .

لكن في الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث أنس [برقم ٣٦٢٢] ، فانظره ثم .

٤٧٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ تَمَائِيلٌ»، قَالَ: فَقُلْتُ: انْطَلَقُوا بِنَا إِلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرْنَاهَا بِمَا قَالَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَتْ: لَا أَدْرِي، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِمَا رَأَيْتَهُ فَعَلَّ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَكُنْتُ أَتَمِّحِنُ قَفُولَهُ، فَأَخَذْتُ نَمَطًا لَنَا فَسْتَرْتُ بِهِ عَلَى الْعَرْضِ، قَالَتْ: فَلَمَّا أَقْبَلَ قَمْتُ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَزَّكَ وَنَصَرَكَ وَأَكْرَمَكَ، قَالَتْ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَى النَّمَطِ، فَلَمْ يَرِدْ عَلَى شَيْئًا، عَرَفْتُ الْكِرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ، فَاَنْطَلَقَ حَتَّى هَتَكَ النَّمَطَ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللَّبْنَ»، قَالَتْ: فَأَخَذْتَهُ فَجَعَلْتَهُ وَسَادَةً ثُمَّ حَشَوْتَهَا لَيْفًا، فَلَمْ يَعْجَبْ ذَلِكَ عَلَيَّ.

٤٧٣٧- حَدَّثَنَا هِنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ.

٤٧٣٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢١٠٦]، وأبو داود [٤١٥٣]، وابن حبان [٥٤٦٨]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٣٩٢]، وجماعة من طريق سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن يسار عن زيد ابن خالد عن أبي طلحة به . . . وعن عائشة به أيضاً . قلت: قد مضى الكلام عليه من هذا الطريق [برقم ١٤٣٢]، وقد اختلف في سنده على سهيل، وبسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار».

٤٧٣٧- صحيح: أخرجه الترمذي في جامعه [٤٤٣]، وفي «الشمائل» [رقم ٢٧٤] و[رقم ٢٧٥]، والنسائي [١٧٢٥]، وابن ماجه [١٣٦٠]، وأحمد [٢٥٣/٦]، وابن حبان [٢٦١٥]، وابن أبي شيبة [٨٤٩٠]، وابن راهويه [١٤٩٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١ / ٢٨٤]، وابن أبي الدنيا في «قيام الليل» [رقم ٣٨١]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . .

ولفظ الطحاوي وابن أبي الدنيا: (كان يوتر بتسع ركعات) .

قال الترمذي: «حديث عائشة حسن - زاد في رواية: «صحيح» غريب من هذا الوجه» . =

٤٧٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا معاوية، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله يفضل الصلاة التي يستاك لها، على الصلاة التي لا يستاك، سبعين ضعفاً، وكان رسول الله ﷺ، يفضل الذكر الخفي الذي لا يسمعه [الحفظة] سبعين ضعفاً، فيقول: إذا كان يوم القيامة وجمع الله الخلائق لحسابهم، وجاءت الحفظة بما حفظوا وكتبوا، قال الله لهم: «انظروا، هل بقي له من شيء؟ فيقولون: ربنا ما تركنا شيئاً مما علمناه وحفظناه إلا وقد أحصيناه وكتبناه، فيقول الله تبارك وتعالى له: إن لك عندي خبئاً لا تعلمه، وأنا أجزيك به، وهو الذكر الخفي».

= قلت: وسنده على شرط الشيخين؛ وعننة الأعمش مجبورة بإكثاره من الرواية عن إبراهيم؛ وقد اختلف عليه في سنده إلا أن هذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ لاتفاق جماعة من أصحابه على روايته عنه هكذا؛ ومنهم الثوري، وهو أثبت أهل الدنيا في الأعمش، ليس يقدمه عليه شعبة ولا أبو معاوية ولا غيرهما أصلاً، وللحديث طرق أخرى ذكرناها في كتابنا الكبير الموسوم بـ «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٣٨ - منكر: أخرجه البيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٥٥٥، ٥٥٦]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٥٠٢ / كشف]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ١٨٠-١٨١]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٣٩٩]، وابن حبان في «المجروحين» [٥/ ٣]، وأبو الحسن ابن مهدي في «الأفراد» [رقم ٦٠٦٦ / أطرافه]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [١/ ٣٣٦]، وعلى بن عمر الحرابي في «الفوائد المنتقاة» [رقم ١٤٠]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه باختصار دون سياق المؤلف، وهو عند ابن عدى والحرابي نحو لفظ المؤلف دون قوله: (إذا كان يوم القيامة . . . إلخ) وهو عند الباقرين - سوى البيهقي - بنحو شطره الأول المتعلق بفضل السواك، وعند البزار وبحشل (ركعتان بسواك، أفضل من سبعين ركعة بغير سواك) هذا سياق البزار؛ ولفظ بحشل: (صلاة بسواك أفضل من سبعين بلا سواك) وهو عند البيهقي دون الفقرة المتعلقة بالسواك، وليس عنده: (إذا كان يوم القيامة . . . إلخ) فهذا السياق قد تفرد به المؤلف وحده.

قال البزار: (لا نعلم رواه إلا معاوية) يعني بهذا اللفظ، وقال الدارقطني: «تفرد به معاوية بن يحيى عن الزهري . . .» وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، ومعاوية بن يحيى ضعيف، قاله الدارقطني».

٤٧٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ الرَّازِي، عَنْ مَعَاوِيَةَ ابْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي فِي بَيْتِي، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَامَ إِلَى جَنْبِهِ عَنْ يَمِينِهِ، فَأَقْبَلَتْ عَقْرَبُ نَحْوِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا دَنَتْ مِنْهُ صُدَّتْ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ نَحْوَ عَلِيٍّ، فَأَخَذَ النُّعْلَ فَقَتَلَهَا وَهُوَ يَصَلِي، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ: قَاتَلَهَا اللَّهُ! أَقْبَلَتْ نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ صُدَّتْ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ إِلَيَّ تَرِيدَنِي، فَلَمْ يَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهَا فِي الصَّلَاةِ بِأَسَاءٍ.

= قلتُ: وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٨٦]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف»، وسقته إلى هذا البيهقي فقال: «تفرد به معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف» وأشار إلى ضعفه أيضاً في «سننه الكبرى» [١ / ٣٨ / عقب رقم ١٥٨].

ومعاوية إلى الترك أقرب منه إلى غيره؛ فقد قال ابن معين: «هالك ليس بشيء» وقال السعدي: «ذاهب الحديث» وقال النسائي في رواية: «ليس بشيء» وفي رواية أخرى: «ليس بثقة» وقال الدولابي: «قال أحمد بن حنبل: تركناه» وضعفه سائر النقاد، وكان مع ضعفه ووهائه صاحب مناكير لا تطاق عن ابن شهاب خاصة، وهو من رجال ابن ماجه والترمذي.

وهذا الحديث عده ابن عدى وابن حبان من منكراته عن الزهري، وساقاه له في ترجمته من: «الكامل» و: «المجروحين» وقد توبع على الفقرة المتعلقة بالسواك عن الزهري، ولا يصح هذا عن الزهري البتة، بل هو باطل من حديثه ليس له أصل.

ولهذه الفقرة: طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة: ولا يثبت منها شيء البتة، ومن حسنّه بمجموع ذلك فقد تساهل، كما شرحناه في «غرس الأشجار» وكذا لشطره الثاني طرق أخرى وشواهد كلها معلولة الأسانيد، ولشرح هذا مكان آخر.

٤٧٣٩ - ضعيف بهذا السياق: هذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [٢ / ٢٤٠]، بعد أن عزاه للمؤلف: «رجال أبي يعلى رجال «الصحيح» غير معاوية بن يحيى الصدفي، وأحاديثه عن الزهري مستقيمة؛ كما قال البخاري، وهذا منها، وضعفه الجمهور».

قلتُ: كأن الهيثمي تابع أبا الحجاج المزني في نقله عن البخاري في ترجمة معاوية بن يحيى الصدفي من «تهذيبه» [٢٨ / ٢٢٢]، أنه قال: «أحاديثه عن الزهري مستقيمة كأنها من كتاب» كذا، ولم أجد هذا في كتب البخاري التي بيدي الآن، والذي في «تاريخه الكبير» [٧ / ٣٣٦]: =

= «روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب» وقبل ذلك قال: «كان على بيت مال الرى، عن الزهرى . . .» يعنى روى عن الزهرى، ومثل هذا قاله البخارى فى «الضعفاء» [ص ١٠٨]، فأرى أن المزي اضطربت عليه عبارة البخارى، فأساء حكاية نصها، ثم إن البخارى قد خولف فى قولته الماضية؛ خالفه أبو أحمد الحاكم فقال عن معاوية: «يروى عنه الهقل بن زياد عن الزهرى أحاديث منكرا شبيهة بالموضوعة» نقله عنه المزي فى «تهذيبه».

وكيف يكون الرجل مستقيم الحديث فى الزهرى وهو صاحب تلك الطامات عنه؟! وقد تناوله النقاد شديداً حتى قال ابن معين: «هالك ليس بشيء» وقال السعدى: «ذاهب الحديث» وضعفه سائر النقاد؛ وساق له ابن عدى جملة من مناكيره عن الزهرى خاصة، ثم قال فى ترجمته من «الكامل» [٦/ ٤٠٠]: «ولمعاوية غير ما ذكرت عن الزهرى وغيره، وعامة زوايته فيها نظر» وللحديث طريق آخر أحسن من هذا، يرويه عبد الله كاتب الليث عن الليث عن عبد الرحيم بن خالد عن يونس بن يزيد عن الأوزاعى عن أم كلثوم عن عائشة به نحوه . . .

أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٦٥٣]، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعى إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث بن سعد».

قلت: والليث إمام؛ وقد أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٤٠]، بكاتب الليث، فنقل توثيقه عن بعضهم، ثم قال: «وضعفه الأئمة أحمد وغيره» وغفل الهيثمى عن عبد الرحيم بن خالد فى سنده، وقد أورده العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٨٠]، وقال: «مجهول بالنقل، . . .».

نعم: قد رواه العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعى عن أم كلثوم بنت أسماء بنت أبى بكر الصديق عن عائشة به مثله . . .

عند البيهقى فى «سننه» [٣٢٥٢]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ١٥١ / منتخبه].

وهذا إسناد رجاله ثقات سوى أم كلثوم بنت أسماء؛ فقد قال عنها الإمام فى «الصححة» [٦/ ٤٨٥]: «لم يذكرها» وليس كما قال، بل ذكرها ابن حبان فى «ثقافته» [٥/ ٥٩٤]، وقال: «تروى عن أم سلمة وعائشة، روى موسى بن عقبة عن أمه عن أم كلثوم» ومعلوم تساهل ابن حبان فى توثيق أمثال تلك الطبقة من التابعين.

وللحديث طرق أخرى وشواهد دون هذا السياق جميعاً. وقد فصلناها فى «غرس الأشجار».

٤٧٤٠- حدثنا أبو هشام، حدثنا إسحاق، حدثنا معاوية، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة قالت: واللّه لقد راجعت رسول الله وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنى لم يكن يقع فى نفسى أن يحب الناس رجلاً قام مقامه أبداً .

٤٧٤١- حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا أبو أسامة، حدثنا هشام بن عروة، أخبرني أبى، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ، يحب الحلواء والعسل .

٤٧٤٢- حدثنا أبو سعيد، حدثنا أبو خالد، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: أهدى إلى رسول الله ﷺ هدية وهو صائم، فقلنا: يا رسول الله، لولا صيامك لأتحفناك بشيء، قال: «هاتى» .

٤٧٤٠- صحيح: أخرجه البخارى [٤١٨٠]، ومسلم [٤١٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/٢١٧]، وغيرهم من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة به نحوه . . .

وزادوا: (ولا كنت أرى أنه لن يقوم أحد مقامه إلا تشاءم الناس به؛ فأردت أن يعدل ذلك رسول الله ﷺ عن أبى بكر). لفظ البخارى .

٤٧٤١- صحيح: أخرجه البخارى [٤٩٦٧]، [٥١١٥]، [٥٢٧٧]، [٥٢٩١]، [٥٣٥٨]، [٦٥٧١]، ومسلم [١٤٧٤]، وأبو داود [٣٧١٥]، والترمذى فى «جامعه» [١٨٣١]، وفى «الشمائل» [رقم ١٦٤]، وابن ماجه [٣٣٢٣]، والدارمى [٢٠٧٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٧٠٤]، [٧٥٦٢]، وابن راهويه [٨٣١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٨٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/٤٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٩٥]، [٣٦٩٦]، وابن حبان [٥٢٥٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند مسلم وأبى داود وابن سعد فى سياق أطول، هو رواية للبخارى وأبى عوانة والمؤلف كما يأتى [برقم ٤٨٩٦] .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب» .

٤٧٤٢- حسن: هذا إسناد ضعيف، فيه الليث، وهذا ابن أبى سليم الضعيف المختلط المشهور، وأبو خالد هو الأحمر الصدوق المعروف، لكن للحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه فى سياق أتم: مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٩٦]، وانظر الماضى قبله [برقم ٤٥٦٣] .

٤٧٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَطْلُبُ الْغَدَاءَ، فَنَقُولُ: لَيْسَ، فَيَقُولُ: «إِنِّي صَائِمٌ».

٤٧٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ سَلِيمَانُ بْنُ حَيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَمَكَثَ بِنِيَّ لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجُمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلَّ جُمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَعِنْدَ الثَّانِيَةِ، فَيَطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، ثُمَّ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الثَّلَاثَةَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا.

٤٧٤٣- حسن: انظر قبله.

٤٧٤٤- صحيح: أخرجه أبو داود [١٩٧٣]، وأحمد [٦/ ٩٠]، وابن خزيمة [٢٩٥٦، ٢٩٧١]، والحاكم [١/ ٦٥١]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٧٤]، والبيهقي في «سننه» [٩٤٤٣]، وابن الجارود [٤٩٢]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ١٧٢]، والطحاوي في «المشکل» [٨/ ٢١١]، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلت: هذا إسناد حسن لولا عنعنة ابن إسحاق، وبها أعله ابن القيم في «زاد المعاد» [٢/ ٢٥٨]، وهكذا رواه أبو خالد الأحمر وأحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق بالنعنة عن عبد الرحمن ابن القاسم، وخالفهما سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي؛ فرواه عن أبيه عن ابن إسحاق به نحوه . . . وصرح فيه بسماعه من عبد الرحمن بن القاسم، وزاد في آخره: (وكانت الجمار من آثار إبراهيم صلوات الله عليه) هكذا أخرجه ابن حبان [٣٨٦٨].

لكن سعيداً وأباه فيهما مقال معروف، فأخشى أن يكون أحدهما قد قلب عنعنة ابن إسحاق سماعاً، ولا أرى الزيادة التي في آخره محفوظة، وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلت: هكذا يجازف هذا الرجل، وليس ابن إسحاق من شرط مسلم البتة، ولم يحتج بتلك الترجمة أصلاً، ثم كيف يكون صحيحاً، وابن إسحاق قبيح التدليس، وقد عنعنه فيما رواه عنه أحمد بن خالد الوهبي عند الحاكم نفسه؟!

وقد أخطأ من أعل الحديث بابن إسحاق نفسه، كما أشار إليه المنذرى في «مختصر السنن» =

٤٧٤٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدِ النَّصْرِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْأَمْرَاءِ! وَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ! وَيْلٌ لِلْأُمْنَاءِ! لِيَأْتِيَنَّ عَلَيَّ أَحَدُهُمْ يَوْمَ وَدَّ أَنْهُ مُعَلَّقٌ بِالنَّجْمِ وَأَنْهُ لَمْ يَلِ عَمَلًا».

= ونقله عنه صاحب «عون المعبود» [٥ / ٣١٣]، وتابعه الشمس ابن القيم في «الزاد» [٢ / ٢٥٨]، قائلاً: «وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به» وصدق لكن استقر العمل على تحسين حديثه فيما ذكر فيه سماعاً، ثم رأيت الزيلعي قد نقل عن المنذرى في «نصب الراية» [٣ / ٨٤]، أنه قال في «المختصر» عن هذا الحديث: «حديث حسن».

ولعل هذا أصح مما نقله عنه صاحب «عون المعبود»، وليس عندي (مختصر السنن) للمنذرى حتى أراجع فيه عبارته، لكن ما نقله عنه الزيلعي هو الموافق لحقيقة الحال؛ فإن للحديث شواهد ثابتة بنحوه . . . يصح بها إن شاء الله . منها حديث ابن عمر الآتى [٥٥٧٧]، وحديث على الماضى [٣١٢، ٥٤٤]، وقد استوفينا شواهد وأحاديث الباب فى كتابنا: «غرس الأشجار» .

لكن تكلم بعض العلماء فى جملة: (حين صلى الظهر)، فضعفها بعضهم، وبعضهم صححها ثم جمع بينها وبين المتعارض من أحاديث الباب . والتحقيق: أن تلك الجملة ضعيفة من هذا الوجه، لكن يشهد لها ما وقع فى سياق حديث جابر الطويل فى حجة الوداع عند مسلم وجماعة كثيرة، وفيه: (فأفاض بالبيت؛ فصلى بمكة الظهر) وقد جنح ابن القيم فى «الزاد» [٢ / ٢٥٨]، إلى الغمز من تلك الجملة فى حديث جابر أيضاً، وقد ناقشناه طويلاً فيما بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» وجمعنا هناك جمعاً حسناً بين مختلف الأخبار فى هذا الباب . والإعمال أولى من الإهمال عند نقاد الرجال .

٤٧٤٥- منكر بهذا التمام: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٤ / رقم ٣٨٨٠]، وأبو الحسين الثقفى فى «جزء من فوائده» [رقم ٣٩ / ضمن جمهرة الأجزاء]، من طريق إسماعيل بن موسى السدى عن عمر بن سعد النصرى عن الليث بن أبى سليم عن مجاهد عن عائشة به نحوه . . . ولفظ الطبرانى فى آخره هكذا: «ليأتين على أحدهما يوم يود أنه معلق بالنجم أبداً، وأنه لم يتأمر على اثنين» . قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن ليث إلا عمر بن سعد؛ تفرد به إسماعيل بن موسى» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥ / ٣٦١]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط»، وفيه عمر بن سعد النصرى وهو ضعيف، وليث بن أبى سليم مدلس» .

= قلتُ: تصحف: (عمر بن سعد) في «المجمع» إلى: (عمر بن سعيد) وهذا الرجل جهله البيهقي، كما في «اللسان» [٤/ ٣٠٧]، وترجمه البخاري في «تاريخه» [٦/ ١٥٨]، ثم قال: «لم يصح حديثه» فلعله يشير إلى هذا الحديث، وشيخه الليث لم يكن في الحديث بالليث، بل كان ضعيف الرواية مختلطاً صاحب مناكير عن الثقات مع اضطراب شديد في الأسانيد والمتون، ومع كل هذا فقد كان مدلساً أيضاً، وهذا الأخير هو الذي تعلق به الهيثمي، وتنبَّك عن حال الرجل نفسه، وما ذاك إلا لأنه كان حسن الرأي فيه، كما تراه في مواضع كثيرة من «المجمع» لكنه كان ربما اضطرب بشأنه، كما كان يضطرب بشأن ابن لهيعة وغير واحد.

وقد اضطرب الليث - هو الآخر - في إسناد هذا الحديث، فرواه ثابت بن محمد الشيباني - وهو صدوق يخطئ - عن أبي بكر بن عياش عن الليث بن أبي سليم فقال: عن عائشة بنت ضرار عن عباد العدوي قال: قال رسول الله ﷺ: «ويل للأمناء! وويل للعرفاء!» أخرجه البخاري - يعني في «الصحابة» - وابن السكن والباوردي كما في الإصابة [٣/ ٦٢١]، ونقل الحافظ عن ابن منده أنه قال: «ورواه غيره - لعله يعني الليث» - فقال: عن عباد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (ونقل أيضاً عن ابن السكن أنه قال: (لم يصح حديثه، - يعني عباد العدوي - ولم يذكر سماعاً - يعني من النبي ﷺ - ومخرجه عن ليث بن أبي سليم أحد الضعفاء» .

قلتُ: فهذان لوانان من اضطراب الليث فيه، ولون ثالث؛ فرواه عنه هريم بن سفيان فقال: عن الليث عن أبي إدريس عن ثوبان به نحو سياق المؤلف، إلا أنه قال في آخره: (ليأتين على أحدهم يوم ود أنه كان معلقاً بذؤابته، متى طلعت الثريا، وأنه لم يتأمر الناس) هكذا أخرجه الروياني في «مسنده» [رقم ٦٢٢]، بإسناد صحيح إلى هريم به . . .

ولا يُعتمد على الليث في شيء من هذه الألوان أصلاً، بل هي دليل صدق على سوء حفظه واضطرابه، نعم: للحديث شاهد يرويه هشام الدستوائي عن عباد بن أبي علي عن أبي حازم الغفاري مولى أبي رهم عن أبي هريرة به مثله إلا أنه قال في آخره: (ليتمنين أقوام يوم القيامة أن ذوابهم كانت معلقة بالثريا، يدللون بين السماء والأرض، وأنهم لم يلوا عملاً) .

أخرجه الحاكم [٤/ ١٠٢] - واللفظ له - وأحمد [٢/ ٣٥٢]، والطيالسي [٢٥٢٣]، والمؤلف [برقم ٦٢١٧]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٠١١، ٢٠٠١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢١/ ٢٧٧]، والبعغوي في «شرح السنة» [٥/ ١٧٣]، وابن خزيمة كما في «الفتح» [١٣/ ١٦٩]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي عن عباد بن أبي علي عن أبي حازم عن أبي هريرة به . =

= قلتُ: وفي رواية لأحمد في أوله: [٥٢١ / ٢]: (ويل للوزراء؛ ليطمنى أقوام . . . إلخ).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) وحسنه السيوطي بهذا اللفظ كما نقله عنه الشوكاني في «النيل» [٩ / ١٣٤]، وليس هو كما قال هذا أو ذلك؛ لأن مدار الحديث على عباد بن أبي عليّ، ولم يوثقه أحد أصلاً، اللهم إلا أن ابن حبان قد أدرجه في «ثقاته»، على عادته في توثيق من لا يدري من أمثال تلك الطبقة، وقد قال ابن القطان الفاسي عن عباد: «لم تثبت عدالته» كما نقله عنه «صاحب الميزان» [٢ / ٣٧٠]، وقال الحافظ في «تقريبه»: «مقبول» يعني إذا توبع، وقد ساق له الذهبي هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» ثم قال: (هذا حديث منكر) وأراه كما قال، وآفته عباد هذا؛ لأن من فوقه ودونه ثقات.

فإن قيل: قد توبع عباد عليه، تابعه هشام بن حسان عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري عن أبي هريرة مرفوعاً: (ويل للأمرء! ليطمنين أقوام أنهم كانوا معلقين بذوائبهم بالثريا، وأنهم لم يكونوا ولوا شيئاً قط) أخرجه ابن حبان [٤٤٨٣]، من طريق موسى بن أعين عن معمر عن هشام به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه موسى بن أعين؛ خالفه عبدالرزاق - وهو أثبت منه لآسيما في معمر - فرواه عن معمر فقال: عن معمر عن صاحب له أن أبا هريرة قال: (ويل للأمناء، ويل للعرفاء . . .) وساقه به نحوه . . .

فجعله من رواية معمر عن أبي هريرة بواسطة صاحب له لم يسم - ولا تنسى أن أبا هارون العبدى وأبان بن أبي عياش ومطر الوراق وعثمان بن زفر وخصيف بن عبد الرحمن وغيرهم من أصحاب معمر أيضاً فلعل هذا المبهم أحدهم - بل وأوقفه على أبي هريرة، هكذا أخرجه عبدالرزاق [٢٠٦٦٠]، وهذا هو الأشبه عن معمر في إسناده.

نعم: لشطره الثاني: (ليطمنين أقوام . . . إلخ) طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً به . . . عند أحمد والحاكم والبخاري [٢ / رقم ١٦٤٣ / كشف]، وغيرهم بإسناد صالح.

● تنبيه مهم: عزا الإمام في «الصحيححة» [٦ / ٢٣٥ / رقم ٢٦٢٠]، حديث عباد بن أبي عليّ عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . إلى الحاكم وابن حبان وأحمد وغيرهم كلهم من طريق هشام بن حسان عن عباد به . . .

هكذا قال: (هشام بن حسان) وقد وهم في ذلك ولا بد؛ لأن هشاماً الذي يروى هذا الحديث =

٤٧٤٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ،  
عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَضَعُ لِحْسَانَ مَنْبِرًا فِي الْمَسْجِدِ يَقُومُ عَلَيْهِ قَائِمًا  
يَفَاخِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- أَوْ يَنَافِحُ- وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَانَ  
بِرُوحِ الْقُدُسِ مَا نَافِحَ- أَوْ فَاخِرَ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ».

٤٧٤٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْمَقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ  
عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْدُو إِلَى هَذِهِ التَّلَاعِ.

٤٧٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقدتُه من الليل - تعنى النبي ﷺ - فإذا هو

---

= عن عباد: هو الدستوائى، وليس ابن حسان، وكل من ترجم لعباد: قد نص على رواية هشام  
الدستوائى عنه، وهكذا وقع هشام منسوباً عند المؤلف والحاكم وابن عساكر والبغوى . . .  
نعم: قد رواه هشام بن حسان، ولكن عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . كما مضى عند ابن  
حبان [٤٤٨٣ / الإحسان]، وهو فى موارد الظمان أيضاً [ص ٣٧٥]، ليس فيه (عباد بن أبى  
على) فانتبه يا رعاك الله.

٤٧٤٦- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩١].

٤٧٤٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٤٧٨، ٤٨٠٨]، ومن طريقه الخطابى فى «غريب الحديث»  
[١ / ٣٤٤]، وأحمد [٦ / ٥٨، ٢٢٢]، وابن حبان [٥٥٠]، والبخارى فى «الأدب المفرد»  
[رقم ٥٨٠]، وابن أبى شيبه [٢٥٣٠٤، ٣٢٩٥١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩ / ٣٣]، وابن  
راهويه [١٥٨٥]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٦٥٨]، وغيرهم من طرق عن شريك  
ابن عبد الله القاضى عن المقدم بن شريح عن أبىه عن عائشة به مثله فى سياق أتم سوى الخطابى  
وابن راهويه والبخارى، فسياقهم أشبه بسياق المؤلف.

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ لضعف حفظ شريك القاضى، وقد انفرد بهذا اللفظ عن المقدم،  
وشريك أحياناً يكون فى الغلط ليس له شريك، ولا تلزم الحجة بما ينفرد به، مع جلالته وصلابته  
فى السنة.

٤٧٤٨- ضعيف بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٣].

بالقباع، فقال: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ، وَإِنَّا بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنْنَا بَعْدَهُمْ».

٤٧٤٩ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا مَنْدَلٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ، وَالسُّلْطَانَ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

٤٧٥٠ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ

٤٧٤٩ - صحيح: سبق الكلام على هذا الطريق فيما مضى [برقم ٤٦٨٢].

٤٧٥٠ - صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٨٣]، والترمذى [١١٠٢]، وابن ماجه [١٨٧٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٣٩٤]، وأحمد [٦/٤٧، ٦٥]، والدارمى [٢١٨٤]، وابن حبان [٤٠٧٤]، والحاكم [٢/١٨٢]، والشافعى [١٠٧٤، ١٣١٨]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/٢٢١]، والطيالسى [١٤٦٣]، وسعيد بن منصور [٥٢٨]، وعبد الرزاق [١٠٤٧٢]، وابن أبى شيبه [١٥٩١٩، ٣٦١١٧]، وابن راهويه [٦٩٨]، والحميدى [٢٢٨]، وابن الجارود [٧٠٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٧٦، ١٣٣٧٧، ١٣٤٩٠]، عوانة [رقم ٣٢٧٨، ٣٢٧٩]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٥/٤١]، وجماعة غيرهم من طرق عن ابن جريح عن سليمان بن موسى القرشى المعروف بالأشدرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . . .

وفى رواية للبيهقى: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل . . .) وهو رواية لابن حبان [٤٠٧٥]، والدارقطنى أيضاً، لكنها رواية معلولة من هذا الطريق.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصارى ويحيى بن أيوب، وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريح نحو هذا».

قلت: ورواه جماعة عن الزهري بإسناده به نحوه . . . ولا يصح إلا من رواية سليمان بن موسى عنه، وهذا الطريق قد أعل بأربعة علل، كلها لا تثبت عند النقد إن شاء الله، كما شرحنا ذلك شرحاً وافياً فى «غرس الأشجار» .

رسول اللہ ﷺ: « لا تُنكح المرأة إلا بإذن وليها، فإن نكحت، فنكاحها باطل، وإن أصابها، فلها مهرها بما أصاب منها، وإن اشتجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له».

٤٧٥١ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، حَدَّثَنَا ابن داود، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن ربيعة الجرشي، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، كان يصوم شعبان، ورمضان، ويتحرى صوم الإثنين، والخميس .

= وقد صححه ابن معين وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأبو محمد الفارسي وابن عبد البر وجماعة كثيرة من المتأخرين؛ وحسنه الترمذي وبعض أصحابنا، والصواب الأول، وقد ذكرنا طرقه وشواهده في المصدر المشار إليه آنفاً .

● تنبيه مهم جداً: قد روى حفص بن غياث، وعيسى بن يونس - واختلف عليه في لفظه - وخالد ابن الحارث ابن عبيد الهجيمي، ثلاثهم هذا الحديث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري بإسناده به بلفظ: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل . . .) .

وهذا اللفظ قد أعله جماعة بكون ثلاثة عشر راوياً منهم السفينان وجماعة من الكبار كلهم قد روه عن ابن جريج بإسناده به نحو لفظ المؤلف والجماعة: (لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، فإن نكحت؛ فناكحها باطل! . . .) وفي لفظ: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل . . .)، وفي لفظ: (أيما امرأة لم ينكحها الولي فنكاحها باطل . . .) .

وكل هذه الألفاظ أولى أن تكون هي المحفوظة عن ابن جريج ممن رواه عنه على اللفظ الأول: (لا نكاح إلا بولي . . .) مع زيادة: (وشاهدي عدل . . .) .

وكنا نذهب هذا المذهب زماناً، حتى صح عندنا اللفظان جميعاً عن ابن جريج، وأنه قد حدث به تارة بهذا؛ وتارة بذاك عن ابن جريج، وقد ذكرنا عدة قرائن تقوى هذا المسلك فيما بسطنا الكلام عليه من هذا الحديث في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار» ولله الحمد .

٤٧٥١ - صحيح: أخرجه الترمذي [٧٤٥]، والنسائي [٢١٨٧]، [٢٣٦١]، وابن ماجه [١٧٣٩]،

[١٦٤٩]، وابن حبان [٣٦٤٣]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٤]، وفي «مسند

الشاميين» [١/ رقم ٤٣٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٣٢١]، والذهبي في «التذكرة»

[٢/ ٦٥٦]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٠٧]، والفريابي في «الصيام» [رقم ١، ٢]،

وغيرهم من طريقين عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة بن الغاز عن عائشة به . . .

وهو عند ابن ماجه مرفقاً؛ وعند الترمذي بشرطه الثاني دون صيام شعبان، ولفظ ابن حبان =

٤٧٥٢ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، أخبرنا ابن داود، عن المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ، كان يوتر بواحدة.

= فى أوله: (كان يصوم شعبان كله حتى يصله برمضان . . .) ومثله عند الطبرانى والفرىابى؛ ونحوهم المحاملى أيضاً، وسياق ابن عساكر هكذا: (كان يصوم شعبان، ويتحرى الإثنين والخميس).

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن ثور إلا يحيى» يعنى يحيى بن حمزة الحضرمى الثقة العالم، وليس كما قال؛ بل تابعه عبد الله بن داود الخريبي عند الترمذى والنسائى وجماعة؛ بل وتابعه أيضاً: سفيان الثورى ويحيى القطان وجماعة عن ثور به . . . كما ذكره أبو حاتم الرازى، وعنه ولده فى «العلل» [رقم ٧٠٥].

وقد قال الترمذى: (حديث عائشة حديث حسن غريب من هذا الوجه) وقد تفلسف بعضهم، وزعم أن الترمذى يعله بهذا القول، وناقشناه فى «غرس الأشجار» وقال الذهبى عقب روايته: «هذا حديث صحيح؛ وريبعة مختلف فى صحبته».

وهو كما قال؛ وسند الحديث حجة، إلا أنه قد اختلف فيه على ثور بن يزيد على ألوان، وهذا الوجه هو المحفوظ كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [١٤ / ٣٩٤]، وإليه أشار أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٧٠٥]، وقد بسطنا الكلام حول هذا الحديث مع طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار».

٤٧٥٢ - صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦ / ٣٥٤]، من طريق المؤلف به . . . وتصحف عنده ابن داود) إلى: (أبو داود).

قلت: وإسناده منكر، آفته المغيرة بن زياد، وهو منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد وغيره، وقد غمزه غير واحد برواية المناكير؛ وضعفه جمهور النقاد فضعف، وقد مشاه بعضهم، وساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وهو من رجال الأربعة؛ والراوى عنه (ابن داود) هو عبد الله بن دود الخريبي الثقة الإمام.

وله فى هذا الحديث إسناد آخر: يرويه عنه نصر ابن على الجهضمى أيضاً: عن ابن أبى ذئب عن الزهرى عن عروة عن عائشة به مثله . . . عند ابن حبان [٢٤٢٢].

وتوبع عليه الجهضمى: تابعه الكديمى على مثله عند ابن جميع فى «معجمه» [رقم ٣٤٢]، وعنه أبو بكر ابن ثابت فى «تاريخ مدينة السلام» [١٣ / ٦٠]، ورواه غير واحد عن . =

٤٧٥٣- حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي، حدثتني غبطة أم عمرو المجاشعية، قالت: حدثتني عمتي، عن جدتي، عن عائشة، قالت: سألتها عن الواصلة، فقالت: لعن رسول الله ﷺ، الواصلة والمستوصلة.

٤٧٥٤- حَدَّثَنَا نصر بن علي، حدثتني غبطة أم عمرو -عجوزٌ من بني مجاشع-

= ابن أبي ذئب عن الزهري بإسناده به مثله في سياق أتم عند أبي داود [١٣٣٦]، والنسائي [٦٨٥] و[١٣٢٨]، وابن ماجه [١١٧٧، ١٣٥٨]، وأحمد [٧٤ / ٦، ١٤٣، ٢١٥]، والدارمي [١٤٤٧، ١٤٧٣، ١٥٨٥]، وجماعة كثيرة.

وتوبع عليه ابن أبي ذئب: تابعه جماعة من أصحاب الزهري عليه به... منهم الأوزاعي كما يأتي [برقم ٤٧٨٧]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به في سياق أتم... يأتي بعضها [برقم ٤٧٨٨].

٤٧٥٣- صحيح: هذا إسناد لا يثبت، وغبطة وعمتها - وتكنى بأُم الحسن - وجدتها ثلاث نسوة مجهولات على نسق واحد، وهن من نساء «التهذيب».

لكن للحديث طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه... منها طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن الحسن بن مسلم بن يناق عن صفية بنت شيبة عن عائشة: (أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت؛ فتمعط شعرها؛ فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: لعن أهل الواصلة والمستوصلة).

أخرجه البخاري [٥٥٩٠] - واللفظ له - ومسلم [٢١٢٣]، والنسائي [٥٠٩٧]، وأحمد [٦/ ١١١]، وابن حبان [٥٥١٤، ٥٥١٦]، والطيالسي [١٥٦٤]، وابن أبي شيبة [٢٥٢٢٧]، وابن راهويه [١٢٨٢] - وعنده معلقاً - وابن الجعد [١١٤]، والبيهقي في «سننه» [٤٠٢٦]، والطبراني في الدعاء [رقم ٢١٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٧/ ٢١٧-٢١٨]، وفي الاستذكار [٨/ ٤٣٠]، وغيرهم.

وقد استوفينا طرقه وشواهدة في: «غرس الأشجار».

٤٧٥٤- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٨/ ٩٩ / طبعة دارطبية]، وأبو داود [٤١٦٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٢٧٦]، والمزى في «تهذيبه» [٣٥ / ٢٤٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧٠ / ١٨٣]، وغيرهم من طريقين عن غبطة [وتصحفت عند ابن كثير إلى: (عطية)]، بنت عمرو [وعند ابن كثير: =

حدثني عمتي، عن جدتي، عن عائشة، قالت: جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة، إلى رسول الله ﷺ لتبايعه، فنظر إلى يديها، فقال لها: «أذهبي فغيري يدك»، قالت: فذهبت فغيرتها بحناء، ثم جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقال: «أبايعك على أن لا تُشركي بالله شيئاً، ولا تسرقني، ولا تزني»، قالت: أو تزني الحرة؟ قال: «ولا تقتلن أولادك خشيّة إملاق»، قالت: وهل تركت لنا أولاداً نقتلهم؟ قال: فبايعته، ثم قالت له وعليها سواران من ذهب: ما تقول في هذين السوارين؟ قال: «جمرتان من جمر جهنم».

٤٧٥٥ - حدثنا نصر بن عليّ، حدثنا الحارث بن مرة الحنفي، عن عسل بن سفيان،

عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من لم يتغن بالقرآن فليس منا».

= (بنت سليمان) وهذا غلط أيضاً] عن عمته عن جدتها عن عائشة به . . . وسياق ابن أبي حاتم فيه اختصار، وهو عند أبي داود ومن طريقه البيهقي باختصار شديد، ولفظه: (عن عائشة: أن هنداً بنت عتبة قالت: يا نبي الله بايعني، قال: لا أبايعك حتى تغيري كفيك كأنهما كف سبع). قال الهيثمي في «المجمع» [٤٢ / ٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهن» وقال الحافظ في «التلخيص» [٥٢ / ٤]، بعد أن عزاه للمؤلف: (وفي إسناده مجهولات) وقال في موضع آخر [٢٣٦ / ٢]: «في إسناده مجهولات ثلاث».

قلت: يعني غبطة وعمتها وجدتها، وبهن أعله ابن التركماني في «الجواهر النقي» [٨٦ / ٧]، فقال: «وغبطة، وأم الحسن - هي عمته - لم أعرف حالهما؛ وجدتها: مجهولة». قلت: والحديث في متنه نكارة شديدة، منها قول هند للنبي ﷺ: (وهل تركت لنا أولاداً نقتلهم!؟) ولبعض فقرات الحديث شواهد ثابتة. وهو منكر بهذا السياق جميعاً.

٤٧٥٥ - صحيح: أخرجه البزار في «مسنده» [٣ / رقم ٢٣٣٤ / كشف]، من طريق روح بن عباد عن شعبة عن عسل بن سفيان عن ابن أبي مليكة عن عائشة به.

قال البزار: «لا نعلم أسند شعبة عن عسل إلا هذا؛ ولا رواه عن شعبة إلا معاذ بن معاذ وروح». قلت: وقد توبع عليه شعبة عند المؤلف؛ ومداره على عسل بن سفيان، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٥٤٦ / ٢]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه عسل بن سفيان، وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ ويخالف، وضعفه جمهور الأئمة».

= قلتُ: من عادة ابن حبان - كما يقول المعلمي اليماني - أنه إذا تردد في راو؛ فإنه يذكره في (ثقافته) ولكن يغمزه، وهذا ما فعله مع غسل هذا، ثم رجع عن ذلك وأورد غسلًا في «المجروحين» [٢ / ١٩٥]، وقال: «كان قليل الحديث، كثير التفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته...».

قلتُ: وهذا الرأي الأخير هو الموافق لأقوال النقاد في غسل، فقد ضعفوه جميعاً، قال أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال البخاري: «عنده مناكير» وفي موضع آخر قال: «فيه نظر»، وهذا غمز شديد - غالباً - عنده، لكن غسلًا لم ينفرد به، بل تابعه عليه أيوب السختياني مقروناً معه عند البزار في «مسنده» [٣ / رقم ٢٣٣٣ / كشف]، بإسناد صحيح عن معقل بن مالك عن أبي أمية ابن يعلى عن أيوب وغسل كلاهما به عند ابن أبي مليكة.

قلتُ: وهذه متابعة باطلة، وأبو أمية هذا هو إسماعيل بن يعلى الثقفي الهالك، تركه النسائي وابن معين والدارقطني وغيرهم، وقال البخاري: (سكتوا عنه) وهذا جرح شديد، وترجمته في «اللسان» [١ / ٤٤٥]، ولم يصح عن شعبة أنه مشاه.

والراوى عنه (معقل بن مالك) مختلف فيه، وثقه ابن حبان، وتركه الأزدي، وهو من رجال الترمذي، وقد توبع عليه أبو أمية الثقفي؛ تابعه أيوب بن خوط على مثله عن أيوب السختياني وغسل كلاهما عن ابن أبي مليكة عن عائشة به... ذكره الدارقطني في «العلل» [٤ / ٣٩١].

لكن أيوب بن خوط هذا حاله كحال صاحبه أبي أمية، وقد كذبه الأزدي بخط عريض، واتهمه ابن قتيبة بالوضع، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وهو من رجال «التهذيب».

ثم إن الحديث قد اختلف في سنده اختلافاً كثيراً على ابن أبي مليكة، كما بينه الدارقطني في (مسند سعد بن أبي وقاص) من «علله» [٤ / ٣٨٧-٣٩١]، وقد مضى طرف من هذه الاختلافات عند المؤلف [برقم ٦٨٩، ٧٤٨]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله... منها حديث أبي هريرة عند البخاري [٧٠٨٩]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٣٥]، وأبي عوانة [رقم ٣١٤٩]، وجماعة من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به... .

لكن جزم الحفاظ بكون المحفوظ عن الزهري في هذا الحديث إنما هو بلفظ: (ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن). غير أن اللفظ الأول محفوظ أيضاً؛ ولكن في غير حديث أبي هريرة، فراجع ما علقتاه على الحديث الماضي [برقم ٦٨٩، ٧٤٨]. والله المستعان.

٤٧٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى، حَدَّثَنَا عبيد الله ابن عبد الرحمن بن موهب، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أنها أرادت أن تعتق مملوكين لها: زوج، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أبدئي بالرجل».

٤٧٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد المجيد، حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، قال: سمعت مالك بن محمد بن عبد الرحمن، قال: سمعت

٤٧٥٦- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٢٣٧]، والنسائى [٣٤٤٦]، وابن ماجه [٢٥٣٢]، والحاكم [٢/ ٢٢٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٢٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٠٥]، وابن حبان [٤٣١١]، وابن راهويه [٢/ ٤١١]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٢٨]، والعقيلى [٣/ ١١٩]، والمزى فى «تهذيبه» [١٩/ ٨٦]، وابن حزم فى «المحلى» [١٠/ ١٥٤]، والطحاوى فى «المشكلى» [١١/ ١٨]، وغيرهما من طريقين عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلت: وهذه مجازفة قبيحة، وقد تعقبه الذهبى قائلاً: «عبيد الله هذا اختلف فى توثيقه، ولم يخرجاه» وهو كما قال، والراجع أنه شيخ ضعيف، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «تقريبه» فقال: «ليس بالقوى» وما مثله يُحتمل له التفرد عن مثل القاسم بن محمد أصلاً.

وبه أعلم ابن حزم؛ فقال عقب روايته: «خبر لا يصح؛ رُوينا عن العقيلى أنه قال: وقد ذكر هذا الخبر فقال: هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، وهو ضعيف».

قلت: قد أنكره عليه العقيلى فى «الضعفاء» ونحوه ابن عدى فى «الكامل» وزاد الثانى: «ولا أعلم رواه عن ابن موهب غير حماد بن مسعدة».

قلت: قد تابعه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى عند المؤلف وأبى داود وجماعة. فانتبه لهذا، والله المستعان.

٤٧٥٧- صحيح بشواهده: أخرجه الحاكم [٤/ ٣٨٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٣١]، والبيهقى فى «سننه» [٨/ ٢٦]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٥٨٣]، وغيرهم من طريقين عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن مالك بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عندهم مختصراً ببعض فقراته.

عمرة بنت عبد الرحمن، تحدث عن عائشة، أنها قالت: وجدت في قائم سيف رسول الله ﷺ كتاباً: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عِتْوًا مَنْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَرَجُلٌ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَرَجُلٌ تَوَلَّى غَيْرَ أَهْلِ نِعْمَتِهِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَفِي الْأَجْرِ الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، وَلَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ ثَلَاثَ لَيَالٍ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ».

= قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٢٩٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»، غير مالك ابن أبي الرجال، وقد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلت: لكن جهله صاحبك البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٤٥]، وأعل به الإسناد، نعم: لا يتهياً الجزم بجهالته إن شاء الله؛ فقد روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٩/ ١٦٤]، وقال أبو حاتم الرازي: «هو أحسن حالاً من أخويه: حارثة وعبد الرحمن» كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٨/ ٢١٦].

ثم قول الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح غير . . .» لا يصدقه ناقد، ومتى كان عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب من رجال الصحيح؟! بل هو من رجال «السنن» وحسب؛ وقد اختلفوا في حاله أيضاً، والجمهور على تليينه، وهو الذي اعتمده الحافظ في «تقريبه»: فقال: (ليس بالقوى) وهو آفة هذا الإسناد على التحقيق.

إذا عرفت هذا: فدع الحاكم يجازف على عادته ويقول عقب روايته: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، نعم: لفقرات الحديث كلها شواهد عن جماعة من الصحابة:

١- فيشهد لقوله في أوله: (إن أشد الناس عتواً من ضرب غير ضاربه، ورجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، فمن فعل ذلك فقد كفر بالله ورسوله، لا يقبل الله منه صرماً ولا عدلاً): حديث الحسين بن علي الماضي [برقم ٣٣٠].

■ وجملة: (قتل غير قاتله) لها شواهد أيضاً عند عبد الله بن عمرو وأبي شريح الخزاعي وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم؛ وكذا لقوله: (ورجل تولى غير أهل نعمته) فله شواهد عن =

= جماعة من الصحابة أيضاً . مضى منها حديث جابر [برقم ٢٠٧١]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٥٤٠]، وحديث عمرو بن خارجة [برقم ١٥٠٨] .

٢- ويشهد لقوله : (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد في عهده) : حديث على الماضي [برقم ٣٣٨ ، ٥٦٢ ، ٦٢٨] .

٣- ويشهد لقوله : (ولا يتوارث أهل ملتين) حديث عبد الله بن عمرو : (لا يتوارث أهل ملتين شىء) عند أبي داود وابن ماجه وجماعة كثيرة ؛ وفي الباب عن جابر بن عبد الله وأسامة بن زيد .

٤- ويشهد لقوله : (ولا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها) حديث على الماضي [برقم ٣٦٠] ، وحديث أبي سعيد [برقم ١٢٦٨] ، وحديث جابر بن عبد الله [برقم ١٨٩٠] ، وحديث أبي هريرة الآتى [برقم ٦٦٤١] .

٥- ويشهد لقوله : (ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس) حديث عمر بن الخطاب الماضي [برقم ١٤٧ ، ١٥٩] ، وحديث على [برقم ٤١١ ، ٤٨١] ، وحديث أبي سعيد الخدرى [برقم ٩٧٧ ، ١١٢١ ، ١١٣٤ ، ١١٦١ ، ١٢٦٨ ، ١٣٢٦] .

٦- ويشهد لقوله : (ولا تسافر المرأة ثلاث ليال مع غير ذى محرم) حديث أبي سعيد الماضي [برقم ١١٦٠ ، ١١٦٦ ، ١١٩٧ ، ١٣٢٦] ، وحديث ابن عباس [برقم ٢٣٩١ ، ٢٥١٦] ، وفي الباب عن جماعة من الصحابة .

● تيبه مهم : وقع فى سند البيهقى اختلال غريب ، فعنده : (عبيد الله بن عبد المجيد - هو الحنفى - ثنا ابن وهب ، قال : سمى مالكا ، عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة . . . .) كذا ، كأن ابن وهب هذا هو المصرى الإمام المعروف ؛ ومالك شيخه : لا يكون إلا عالم المدينة ، وشيخه (محمد بن عبد الرحمن) هو المعروف بأبى الرجال الشيخ الثقة المشهور ، وهو يروى عن أمه (عمرة بنت عبد الرحمن) .

فهذا إسناد لو لم يفتن له الناقد ؛ لجزم بصحته البتة ، مع كونه كله خطأ محضاً ؛ ووهم عجيب لا أدرى ممن هو ، كأنه من تصرف الناسخ إن شاء ، فربما كان قد تصحف عليه (ابن موهب) إلى (ابن وهب) بعد أن وقع له غير منسوب ، فظنه (عبد الله بن وهب) الإمام المعروف ؛ وهو من أصحاب مالك ، ومن المكثرين عنه ؛ ومالك مشهور الرواية عن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أبى الرجال ؛ وهذا معروف بالرواية عن أمه عمرة ؛ وعمرة جل حديثها عن عائشة ، =

٤٧٥٨- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حَدَّثَنَا إسماعيل بن جعفر، أَخْبَرَنِي شريك بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن عائشة، أنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كانت ليلتها من رسول الله ﷺ، يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَتَاكُمْ مَا تُوْعَدُونَ، غَدًا مُؤَجَّلُونَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرَقَدِ».

= فكأنى أبصر الإسناد الذى وقع للناسخ هكذا: (ابن وهب قال: سمعت مالك بن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة . . . .)، فتصرف فيه ذلك الناسخ على ما قد عرفت، وصواب الإسناد: (ابن موهب قال: سمعت مالك ابن عبد الرحمن . . . إلخ) فهو (ابن موهب) وليس: (ابن وهب).

واسمه: (عبيد الله بن الرحمن بن عبد الله بن موهب) نسب فى سند البيهقى إلى جده الأعلى، فانتبه لتلك الدقائق، والله المستعان لا رب سواه.

٤٧٥٨- صحيح: أخرجه مسلم [٩٧٤]، والنسائى [٢٠٣٩]، وأحمد [٦/ ١٨٠]، وابن حبان [٣١٧٢]، [٤٥٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠٠٢]، [١٠٠٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠/ ٢٤٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١١١]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٥٠]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٩٠]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٩١]، والطحاوى فى «المشاكل» [٩/ ١٢٣]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [١/ ٥٨]، وغيرهم من طرق عن شريك بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن عائشة به نحوه . . . وعند النسائى: (وإننا وإياكم متواعدون غداً أو مواكلون، . . .) وعند أحمد: (فإننا وإياكم وما تواعدون غداً مؤجلون . . .) وعند ابن حبان: (وأنا وإياكم ما تواعدون غداً مؤجلون) وعند ابن سعد: (وإيانا وإياكم ما تواعدون . . .) وعند ابن عبد البر: (أنا وإياكم ما تواعدون) وعند البغوى: (وإننا وإياكم متواعدون غداً ومؤجلون) وعند ابن شبة مثل ابن حبان؛ وعند الطحاوى مثل مسلم والمؤلف، وعند ابن عساكر: (وأناكم ما تواعدون) وعند إسماعيل بن جعفر مثل النسائى ومثلهما عند ابن السنى، وزاد وحده فى آخره: (يستغفر لهم مرتين أو ثلاثاً).

٤٧٥٩- حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا إسماعيل، عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع، عن أبيها، عن عائشة، أن النبي ﷺ، قال: «اطْلُبُوا الْخَيْرَ عِنْدَ حَسَنِ الْوَجْهِ».

= ولعل هذا الاختلاف في تلك الجملة: إنما هو من شريك ابن أبي عمر؛ كأنه لم يكن يضبطه، وقد كان صاحب أوهام وأغلاط.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو داود في «سننه» / رواية ابن العبد) كما في تحفة الأشراف [١٢ / ١٧٣٩٦]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٥٩٣، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٧٤٨]، وفي الباب عن أبي هريرة وغيره من الصحابة .

٤٧٥٩- باطل: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٣ / رقم ٣٥٤١]، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» [رقم ٥١]، والقطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» [٢ / رقم ١٢٤٦]، وأبو الشيخ في الأمثال [رقم ٦٧]، والبخاري في «تاريخه» [١ / ٥١] - وعنده معلقاً - وابن عساكر في «تاريخه» [٥١ / ١٥٧]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ٣٣٣]، والدارقطني في المؤلف والمختلف [١ / ٨٢]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن جبرة [وعند القطيعي: (أو خيرة) هكذا بالشك]، بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أبيها عن عائشة به . قال الهيثمي في «المجمع» [٨ / ٣٥٦]: (رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهم).

قلت: الصواب أن يقول: «وفيه من لم أعرفه» يعني جبرة وأباها فقط؛ لأن من دونهما مشاهير معروفون، فالراوى عن جبرة: (إسماعيل) وقع غير منسوب عند المؤلف، وهو ابن عياش كما وقع عند جماعة .

ووهم الإمام في «الضعيفة» [٦ / ٣٧٦]، وظن (إسماعيل) هذا هو (ابن جعفر) فأخطأ في ذلك ولا بد، ثم شط في الخطأ، وبني على وهمه هذا: وهماً آخر يأتي التنبيه عليه في آخر كلامنا على هذا الحديث إن شاء الله؛ وإسماعيل بن عياش قد تكلموا في روايته عن غير أهل بلده من الشوام، وجبرة حجازية معروفة؛ نعم: لم ينفرد به إسماعيل: بل توبع عليه:

١- فتابعه: خالد بن عبد الرحمن المخزومي على مثله عن جبرة عند البيهقي في «الشعب» [٣ / رقم ٣٥٤٢]، والكلاباذي في بحر الفوائد [رقم ٧٤]، بإسناد مستقيم إليه .

لكن خالداً هذا تالف البتة، وهو مترجم في «التهذيب وذيوله» «تمييزاً» قال الإمام المعلمي اليماني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٦٩]: «وخالد من شيوخ إسماعيل بن عياش، =

= وإسماعيل يدلّس كما في «طبقات المدلسين» [ص ١٢]، فأخشى أن يكون إنما سمعه - يعني إسماعيل - من خالد عن جبرة؛ فدلّسه» .

قلت: فإن ثبت هذا فقد عاد طريق إسماعيل إلى طريق خالد، وقد عرفت أن خالدًا هذا متروك عندهم، بل رماه الفلاس وغيره بالوضع .

٢- وتابعه أيضاً: عبد الله بن عبد العزيز، على مثله عن جبرة: كما ذكره البيهقي في «الشعب» [٣/ ٢٧٨]، وعبد الله هذا لم أميزه بعد، لكن جزم الإمام المعلمي اليماني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٦٩]، بكون عبد الله هذا تالفًا .

٣- وتابعهم: عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن امرأته جبرة به مثله: عند البخاري في «تاريخه» [١/ ٥١]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/ ١٦٢]، وابن راهويه [١٦٥٠]، وغيرهم؛ والمليكي هذا ساقط الحديث عندهم، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه؛ وقد وقع في سند ابن راهويه: (عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن محمد بن ثابت عن عائشة . . .)، هكذا ليس فيه: (عن جبرة) فأراه سقط من الإسناد، وأنا أستبعد أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف في سنده على المليكي .

■ والحاصل: أن طرق الحديث كلها مغموزة إلى جبرة، ومدار الحديث على تلك المرأة وأبيها، وبهما وحدهما أعل العراقي هذا الحديث في «المغني» [٤/ ٤٠]، وقال: «لا أعرف حالهما» .  
أما جبرة: فهي مثل أبيها مجهولة الحال، وقد تصحف اسمها عند بعضهم إلى (خيرة) أوله خاء، وبهذا ترجمها الحافظ في «اللسان» [٢/ ٤١٢]، وقال: (لا تعرف) هذا مع كونه هو الذي ضبط اسمها بالجيم في أوله، كما في تبصير المنتبه [١/ ٢٣٦]، ومثله ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» [٢/ ٩٤]، وقبلهما الذهبي في كتابه: «مشتبه النسبة» .

وأبوها (محمد بن ثابت بن سباع) لم يوثقه سوى ابن حبان وحده، (وذلك لا يكفي في معرفة حاله) كما يقول الإمام المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٧٠]، وهو من رجال الترمذي وحده، ومشاه الحافظ في «التقريب» .

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به كلها تالفة الأسانيد، ومثلها عن جماعة من الصحابة، ولا يصح في هذا الباب شيء. كما قاله العقيلي وغيره من النقاد. وراجع «الضعيفة» [٦/ ٣١٢]، [٣٧٦] - وقد جازف السيوطي - كعادته - وقال في «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٦٧]: (وهذا الحديث في معتقدي حسن صحيح، وقد جمعت طرقه في جزء).

٤٧٦٠ - حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ مُوسَى الْخَتَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الشَّعْرِ، فَقَالَ: «هُوَ كَلَامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ».

= قلتُ: وماذا يجدى معتقده إزاء الجليات القاضية بوهاء هذا الخبر؟! بل الأشبه عندى فى حال هذا الحديث: هو قول ابن القيم فى «المنار» [ص ٦٣]: «وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، والتماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم: فكذب مختلق، وإفك مفترى».

قلتُ: وإنما أولع الناس بهذا الخبر لأجل ما كشفه الإمام العلمى اليمانى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٧٠]، فراجع كلامه ثمة . . . والله المستعان .

● تنبيه مهم: وقع فى إسناده المؤلف من طبعة حسين الأسد: (عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أمها . . .) هكذا: (خيرة) و: (عن أمها) .

أما: (خيرة) فمصحفه من (جبرة) كما سبق بيانه .

وأما (عن أمها) فخطأ أيضاً، وصوابه: (عن أبيها) كما وقع عند الجميع؛ وهكذا وقع عند الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٧٤٥]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٦ / ٤٦]، وهما قد نقلتا إسناده المؤلف ولفظه، ومثلهما وقع على الصواب فى سند المؤلف من الطبعة العلمية [٤ / ٢٢٣] .

ولم يتببه الإمام فى «الضعيفة» [٦ / ٣٧٦]، إلى هذا الخطأ الذى وقع مثله فى نسخته المخطوطة من مسند أبي يعلى [٢٢٦ / ١]، بل وظنه من قبيل الاختلاف فى سند الحديث على (جبرة) وذلك بعد أن زعم أن (إسماعيل) فى سند المؤلف هو (ابن جعفر) وأنه خالف إسماعيل بن عياش فيه، هكذا ظن ما لم يكن، ولن يكون، ولا يُستطاع؛ لأن إسماعيل فى سند المؤلف: هو نفسه (ابن عياش) فكيف يخالف نفسه، هذا على التسليم بأن ثمة مخالفة، فكيف وهى فى عالم الخيال والحسبان؟! والله ربى على كل معضلة هو المستعان .

٤٧٦٠ - ضعيف: أخرجه البيهقى فى «سننه» [٢٠٩٠٢]، من طريق المؤلف به .

قلتُ: وهذا إسناده ضعيف غريب، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨ / ٢٢٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه دحيم وجماعة؛ وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

= هو كما قال ، وابن ثوبان أشبه عندي بالصدوق إن شاء الله ؛ وقد قال الذهبي في ترجمته من «سير النبلاء» [٧ / ٣١٤] : (لم يكن بالكثير ؛ ولا هو بالحجة ؛ بل صالح الحديث) لكن ثبت أنه تغير بأخرة ، وفي «تاريخ الفسوى» [٢ / ٢٢٧-٢٢٨] ، حكاية ثابتة تدل على أن تغيره كان فاحشاً ، وكان ربما روى المناكير في حديثه أيضاً ، حتى قال الإمام أحمد : «أحاديثه مناكير» ولعله حدث بها في حال تغيره ، ولست أراه ممن يحتمل له التفرد عن مثل هشام بن عروة ، ذلك المكثر حديثاً وأصحاباً ، ولا عن الزهري ونافع مولى ابن عمر وهؤلاء الكبار ، بل تفرد مثل هذا يعد عند جماعة من الخذاق منكرًا .

فإن قيل : لم ينفرد به ابن ثوبان عن هشام بن عروة ، بل تابعه عليه :

١- عبد العظيم بن حبيب عند الدارقطني في «سننه» [٤ / ١٥٥] .

قلنا : هذه متباعدة لا يفرح بها ، فعبد العظيم هذا وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» [٨ / ٤٢٤] ، وقال : (ربما خالف) فقد قال عنه الدارقطني : «ليس بثقة» كما في «الميزان» وأعل به حديثاً ساقه له في (غرائب مالك) وقال : «لم يكن بالقوى في الحديث» كما في «اللسان» [٤ / ٤٠] ، وهذا مقدم على توثيقه بلا ريب ، ومع تساهل ابن حبان الذي لا يخفى ولا يستتر ؛ فإنه كان دون تلميذه أبي الحسن ابن مهدي في معرفة أحوال النقلة ، لاسيما «المجروحين» منهم ، فاعرف هذا أيها الطالب علماً .

فإن قيل : قد رواه غير عبد العظيم عن هشام أيضاً ، فهذا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمرى : قد رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . . عند ابن عدى في «الكامل» [٤ / ٢٧٨] ، وأبي الحسن ابن مهدي في «سننه» [٤ / ١٥٦] .

قلنا : ومن يكون هذا الساقط ، حتى يستشهد بحديثه فضلاً عن الاحتجاج به؟! وقد كذبه الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما بخط عريض ، فراجع ترجمته المظلمة من «التهذيب وذيوله» .

وأهون تلك الطرق ضعفاً : هي الطريق الأولى ؛ فقد حسنها النووى في الأذكار [رقم ١١٣٤] ، ومثله الإمام في «الصحيح» [١ / ٧٣٠] ، ويمنع من ذلك ما قد علمت .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، فقد قال البيهقي عقب روايته من الطريق الأول : «وصله جماعة ، والصحيح عنه - يعني عن عروة - عن النبي ﷺ مرسل» وهذا إن صح ؛ فلا كلام في تحسين هذا الطريق بعده .

٤٧٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

= وهذا الوجه المرسل: قد أخرجه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٩٩٨]، من طريق إمامه الشافعي عن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه به مرسلًا . . . ، ليس فيه عائشة .

ومن هذا الطريق أيضًا: أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء» [ص ٨٦]، لكن إبراهيم في سنده: هو ابن أبي يحيى الأسلمي الهالك المشهور، وما كان للبيهقي أن يجزم بصحة الوجه المرسل؛ استناداً على طريق إبراهيم هذا .

ثم جاء بعض المطرحين، وروى هذا الحديث عن ابن لهيعة عن يونس الأيلي عن الزهري عن عروة عن عائشة به مثله، هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦١٢٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [١/ ١٣٧] .

وقال الدارقطني: «تفرد به حسان بن غالب عن ابن لهيعة، . . .» وحسان هذا كان يقلب الأخبار على الثقات، ويروى عن الأثبات المزروعات، لا يحل الاحتجاج به بحال. قاله ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [١/ ٢٧١]، وضعفه الدارقطني وغيره أيضاً، فراجع «اللسان» [٢/ ١٨٨] .

وشيخه ابن عقبة المصرى حاله معلومة، وإنما المحفوظ عن الزهري: هو ما رواه عنه عقيل بن خالد عن عروة عن عائشة به نحوه . . . موقوفاً عليها، عند البخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٨٦٦]، بإسناد صالح، بل جيد إلى عقيل بن خالد به .

■ والحاصل: أن حديث عائشة هذا يدور بين الوقف والإرسال، وأرى كلاهما محفوظين؛ أما المرفوع فاغسل يديك منه .

وفى الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد كالهواء إذا قبضت عليها، انظر منها حديث ابن عمرو بن العاص في «الصحيح» [١/ ٧٣٠] .

ولا يثبت في هذا الباب إلا حديث: (إن من الشعر حكماً) وقد مضى من رواية ابن عباس [برقم ٢٣٣٢]، و[رقم ٢٥٨١]، فانظره ثمة .

٤٧٦١- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٤١٧] .

٤٧٦٢- حدثنا عقبه بن مكرم، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: سمعت عمر بن الخطاب بمنى يقول: أيها الناس إن نفر غداً، فلا ينفرن أحد حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف .

٤٧٦٣- حدثنا عقبه حدثنا يونس، أخبرني هشام بن عروة وعبد الله بن عامر، عن

٤٧٦٢- صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٢٨١]: «رواه أبو يعلى؛ وفيه ابن إسحاق وهو ثقة، ولكنه مدلس، وبقيه رجاله رجال الصحيح» .

قلت: ولم يصرح فيه ابن إسحاق بالسمع، لكنه قد توبع عليه:

١- تابعه: مالك في موطنه [٨٢٣]، على مثله عن نافع عن ابن عمر عن عمر به . . .

وعنه أخرجه الشافعي في «مسنده» [رقم ١١٠٤]، وفي «الأم» [٧/ ٤٠٧]، والبيهقي في «سننه» [٩٥٢٨] .

٢- وكذا تابعه أبو خالد الأحمر على نحوه عن نافع عند ابن أبي شيبة [١٣٥٩٩]، والأثر ثابت كالشمس .

٤٧٦٣- صحيح: هما طريقان لحديث واحد:

فالأول: طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت: (إن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت في حجة الوداع، فقال النبي ﷺ: أحابستنا هي؟! فقلت: إنها قد أفاضت يا رسول الله، وطافت بالبيت؛ فقال النبي ﷺ: فلتنفر) .

أخرجه البخاري [٤١٤٠] - واللفظ له - ومسلم [١٢١١]، وابن ماجه [٣٠٧٢]، والنسائي في «الكبرى» [٤١٨٧]، وأحمد [٦/ ٣٨، ٨٢]، وابن خزيمة [٣٠٠٢]، وابن حبان [٣٩٠٣]، [٣٩٠٥]، والشافعي [٦٢٣]، وابن أبي شيبة [١٣١٧٣]، والحميدي [٢٠١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٠٨/ ١٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٥٩] و[٢٦٦٠]، والبيهقي في «سننه» [٩٥٣٢]، [٩٥٣٣]، [٩٥٣٤]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن عروة [وقرن معه أبو سلمة عند الأكثرين] عن عائشة به .

والثاني: يرويه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة: (أن صفية بنت حيي حاضت؛ فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: أحابستنا هي؟! فقيل: إنها قد أفاضت، فقال: فلا إذاً) .

أخرجه مالك [٩٢٦] - واللفظ له - ومن طريقه البخاري [١٦٧٠]، ومسلم [١٢١١]، =

الزهرى، عن عروة، عن عائشة، وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ، بمثله غير أنه قال: «فَلْتَنْفِرْ».

٤٧٦٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو لُبَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ كُلَّ لَيْلَةٍ: تَنْزِيلَ: «السَّجْدَةَ»، «وَالزَّمْرَ».

٤٧٦٥- حَدَّثَنَا الْحَمَانِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْمُقَدَّمِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمَاءُ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ».

= والترمذى [٩٤٣]، والنسائي في «الكبرى» [٤١٩٣، ٤١٩٥]، وأحمد [٦/ ٣٩]، وابن حبان [٣٩٠٢]، والشافعى [٦٢١]، والطحاوى في «شرح المعانى» [٢/ ٢٣٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٣٠٤٤، ٣٠٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥٣١]، وفى «المعرفة» [رقم ٣١٨٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٦٣] و[عقب رقم ٢٦٦٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٤١٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به. قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

● تنبيه: قول المؤلف عقب روايته: «بمثله»، فيه نظر لا يخفى، ولعله يقصد: بمثله فى المعنى، واللّه أعلم بحقيقة الحال.

٤٧٦٤- قوى: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٤٣].

● تنبيه: مضى هناك أن المحفوظ فى متن هذا الحديث هو قول: (وبنى إسرائيل) بدل قوله: (تنزيل: السجدة) فراجعه ثمة.

٤٧٦٥- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ٢٠٩٣]، والنسائي فى «الكبرى» [٤٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٠٦٢]، والقاضى إسماعيل كما فى «التمهيد» [١/ ٣٣٣]، وابن السكن فى «صحاحه» كما فى «البدرد المنير» [١/ ٣٩٧]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٢٤٩ / كشف]، وغيرهم من طريقين [يحيى الحماني، وأبى أحمد الزبيرى]، عن شريك ابن عبد الله النخعى عن المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة به.

قال الحافظ: فى «المطالب» [رقم ١]: «إسناده حسن» وقال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٠١]: «رواه البزار وأبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط» ورجاله ثقات».

= قلتُ: كذا قالوا، والتحقيق: أن إسناده ضعيف، ورجاله ثقات سوى شريك القاضى؛ فهو على إمامته وعلمه وفضله كان سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، وقد خولف فى رفعه كما سيأتى؛ وقد قال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن المقدم إلا شريك» وقال البزار: «لا نعلم روه مرفوعاً إلا شريك».

وليس كما قالوا، بل توبع شريك عليه مثله: تابعه إسرائيل بن يونس عند ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٣٩]، من طريق مخول بن إبراهيم ثنا إسرائيل به.

قلتُ: لكنها متابعة معلولة، مخول هذا رافضى بغیض، وقد قال ابن عدى عقبه: «قال لنا ابن صاعد: رفعه مخول، ووقفه غيره، [فى المطبوع: (وقفه مخول، ورفع غيره) وهذا قلب للعبارة] فذكر - يعنى ابن صاعد - عن عبيد الله بن موسى، والأسود بن عامر عن إسرائيل موقوفاً».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن إسرائيل؛ وكذا هو المحفوظ عن عائشة أيضاً، وهو الذى جزم به الشهاب ابن رجب فى «شرح البخارى» [٢/ ٢٤]، فقال: «والصحيح أنه موقوف على عائشة» ويؤيد هذا الموقوف: رواية شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: (سألت عائشة عن الغسل من الجنابة، فقالت: إن الماء لا ينجسه شىء... ) أخرجه أحمد [٦/ ١٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٧]، وابن راهويه [١٣٨٣]، وجماعة.

وسنده صحيح على شرط مسلم؛ وهكذا رواه غندر، وأدم بن أبى إياس، والنضر بن شميل وغيرهم عن شعبة على الوجه الماضى، وهو الصواب عنه.

لكن جاء عون بن عماره وخالف فيه الجماعة، ورواه عن شعبة فقال: عن سماك عن عكرمة عن عائشة به مرفوعاً، هكذا أخرجه القطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٦٦].

وهذا ليس بشىء، وعون هذا شيخ منكر الحديث كما قاله أبو زرعة وصاحبه وغيرهما، وضعفه سائر النقاد فضعف، وهو من رجال ابن ماجه وحده، لكن للمرفوع: شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٣٠٤]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٤١١].

وقد صححه جمهور النقاد من المتقدمين والمتأخرين. وقد بسطنا طرقة فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤٧٦٦- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَارِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

٤٧٦٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْنُكْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةٍ، [عَنْ مَسْرُوقٍ]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ،

٤٧٦٦- صحيح: أخرجه مسلم [٧٢٥]، والترمذى [٤١٦]، والنسائى [١٧٥٩]، وأحمد [٦/١٤٩، ٢٦٥]، وابن خزيمة [١١٠٧]، والحاكم [١/٤٥٠]، وابن أبى شيبعة [٦٣٣٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/٣٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ٤٢٥٤، ٤٢٥٥]، وأبو عوانة [رقم ١٧٠٧، ١٧٠٨]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٢/١١٧]، وفى «تفسيره» [٧/٣٦٥] طبعة دار طيبة، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٦٨٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٣٧٣]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٧١]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/٣٧٤ - ٣٧٥] و[٤/٣٩٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/٧٢] و[٢٤/٤٥]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة به . . . وفى رواية لمسلم وأبى عوانة: (لهما أحب إلى من الدنيا جميعاً) لفظ مسلم؛ ولفظ أبى عوانة: (هما أحب إلى من جميع الدنيا) وفى رواية أخرى له: (هما أحب إلى من حمر النعم) وفى رواية للخطيب: (هما أحب إلى من الدنيا وما فيها . . .).

قال الترمذى: «حديث عائشة حسن صحيح».

قلت: وصححه الحاكم على شرط الشيخين؛ وهو كما قال؛ لولا أنه وهم فى استدراكه عليهما وهو ثابت عند (مسلم) ولم أر قتادة صرح بالسماع فى سند الحديث فى جميع طرقه التى وقفت عليها، وهو إمام فى التدليس، لكن رواه شعبة عنه عند أحمد [وتصحف عنده «شعبة» إلى «سعيد»]، وابن أبى شيبعة ورواية للخطيب وغيرهم؛ وهذا كاف فى صحة سماع قتادة له من شيخه؛ وما كان شعبة يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما كان من صحيح سماعهم ممن رووا عنه، بل ورد عنه أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة . . .» وذكر منهم (قتادة) وراجع ما علقناه على ذيل الحديث الماضى عند المؤلف [برقم ١٧٣٢]، ففيه ما تقرُّ به عينك إن شاء الله.

٤٧٦٧- صحيح: هذا يأتى فى مسند ابن مسعود [برقم ٥٢٠٢].

قال: «وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ».

٤٧٦٨- قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ فَحَدَّثَنِي، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ،

بِنَحْوِهِ .

٤٧٦٩- حَدَّثَنَا عَقَبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ مُحَمَّدِ

ابْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ عِرْقُ الْكَلْبِ - وَهِيَ الْخَاصِرَةُ - تَأْخُذُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى النَّاسِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَكْرَبُ حَتَّى آخِذَ بِيَدِهِ، فَاتْفَلَ فِيهَا بِالْقُرْآنِ، ثُمَّ أَكْبَهَا عَلَى وَجْهِهِ، أَلْتَمَسَ بِذَلِكَ بَرَكَةَ الْقُرْآنِ، وَبَرَكَةَ يَدِهِ، فَأَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ مَجَابُ الدَّعْوَةِ، فَادْعِ اللَّهَ يَفْرَجْ عَنْكَ مَا أَنْتَ فِيهِ، فَيَقُولُ: «يَا عَائِشَةُ، أَنَا أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً».

٤٧٧٠- حَدَّثَنَا عَقَبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ

٤٧٦٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٦٧٦].

● تنبيه: قط سقط قوله: (عن مسروق) من إسناده المؤلف في الطبعين، والعجب أن المعلقين على الطبعين قد نبها بالهامش إلى أن (مسروق) سقط من سند المؤلف عندهما، ثم لم يتبرع أحدهما بإثباته بين (معقوفتين) في السند.

٤٧٦٩- ضعيف بهذا التمام: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٢]: «رواه أبو يعلى؛ وفيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وآفته هي عدم تصريح ابن إسحاق بسماعه من شيخه، وقد كان: «مشهوراً بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما» قاله الحافظ في ترجمته من «طبقات المدلسين» [ص ٥١].

ولأول الحديث: طريق آخر عند أحمد [٦/ ١٨١]، في سياق طويل، وسنده حسن، وسيأتي هذا الطريق عند المؤلف [برقم ٤٩٣٦]، فانظر هناك. وهو هنا ضعيف بذلك السياق جميعاً.

٤٧٧٠- صحيح: قد مضى الإشارة إلى الاختلاف في سند هذا الحديث على ابن إسحاق، وكذا على الزهري أيضاً فيما مضى [برقم ٤٥٧٩]، وذكرنا هناك: أن أبا زرعة والدارقطني =

الزهرى، عن أيوب بن بشير، عن محمد بن جعفر، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، قال فى مرضه: «صَبُّوا عَلَيَّ سَبْعَ قَرَبٍ مِنْ مَاءِ سَبْعَةِ آبَارِ شَتَّى» فَفَعَلُوا.

٤٧٧١- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا مَسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شَرِيحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتَى بِالْإِنَاءِ فَأَخَذَهُ، فَأَضَعَ شَفْتِيَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ فَيَضَعُ شَفْتِيهِ عَلَى مَوْضِعِ شَفْتِيَّ، وَأَخَذَ الْعِظْمَ فَأَعْضَ مِنْهُ، ثُمَّ يَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيَّ، وَأَنَا حَائِضٌ.

= قد جزما بكون المحفوظ فيه عن الزهرى: وما رواه عن جماعة عن أيوب بن بشير به مرسلًا، وهذا فيه نظر شرحناه فى «غرس الأشجار».

وعلى كل حال: فقد توبع أيوب بن بشير على تلك الفقرة هنا: تابعه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة به نحوه فى سياق أتم عند البخارى [١٩٥، ٤١٧٨، ٥٣٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [١١٩]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٠٩٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٠٨٣]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣١٣٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٣٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٥١]، وفى الأنوار [رقم ١١٩١]، والمؤلف [برقم ٤٥٧٩]، وغيرهم من طرق عن الزهرى بإسناده به... وليس عند الجميع - سوى المؤلف - قوله: (من ماء سبعة آبار شتى)، لكن هذا اللفظ ثابت عند المؤلف وحده؛ وإسناده إلى الزهرى صالح، كما مضى بيانه هناك [برقم ٤٥٧٩].

قلت: والحديث من هذا الطريق عند مسلم وجماعة كثيرة أيضًا، لكن دون موضع الشاهد هذا والله المستعان.

٤٧٧١- صحيح: أخرجه مسلم [٣٠٠]، وأبو داود [٢٥٩]، والنسائى [٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢]، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠]، وابن ماجه [٦٤٣]، وأحمد [٦/ ٦٢، ٩٢، ٢١٠، ٢١٤]، وابن خزيمة [١١٠]، وابن حبان [١٢٩٣، ١٣٦٠، ١٣٦١، ٤١٨١]، وعبد الرزاق [٣٨٨]، ١٢٥٣]، وابن راهويه [١٥٧٤، ١٥٧٦]، والحميدى [١٦٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٥٠]، وفى «تفسيره» [١/ ٢٥٧] طبعة دار طيبة]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢٠٧]، وجماعة من طرق عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به نحوه. قلت: رواه مسعر السفينان وشعبة والكبار عن المقدام به.

٤٧٧٢- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسَلَ، أَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ نَامَ.

٤٧٧٣- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ

٤٧٧٢- صحيح: أخرجه الدارمي [٧٥٧]، والبيهقي في «سننه» [٩٢٤]، وابن راهويه [١٤٨٥]، وأحمد [٢٧٣ / ٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار [وتصحف عند البيهقي إلى: (أبي إسحاق)] عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة به نحوه. قلت: هذا إسناد صالح ليس فيه إلا ابن إسحاق؛ وقد صرح بالتحديث عند أحمد؛ فانتفت شبهة تدليسه.

وقد توبع عليه: تابعه: الحجاج بن أرطاة على نحوه عن عبد الرحمن بن الأسود: عند أحمد [١٤٣ / ٦]، [٢٣٥، ٢٦٠]، ومسلم في «التميز» [رقم ٤٢]، وغيرهما؛ وزاد في رواية لأحمد [٦ / ٢٢٤]: (ولا يمس ماء) وهذا - على ضعفه - شاهد صالح لرواية ابن إسحاق السبيعي الماضية [برقم ٤٧٩٤]، إذ في رواية الحجاج من الزيادة الماضية: ما يدل على أن المراد بقوله: (ولا يمس ماء) يعني للغسل؛ بدليل ذكر الوضوء قبله.

ورأيت الحجاج وابن إسحاق: قد توبعا عليه: تابعهما أبو إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن عن أبيه قال: (سألت عائشة: كيف كان رسول الله ﷺ يصنع إذا أراد أن ينام وهو جنب؟! قالت: يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام).

أخرجه بقي بن مخلد في «مسنده» كما في فتح الباري لابن رجب [٦٠ / ٢]، وقد توبع عليه عبد الرحمن بن الأسود: تابعه إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً؛ فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة) أخرجه مسلم [٣٠٥]، وأبو داود [٢٢٤]، والنسائي [٢٥٥]، وابن ماجه وأحمد [٦ / ١٢٦، ١٣٥، ١٩١، ١٩٢]، وجماعة كثيرة. واللفظ لمسلم.

٤٧٧٣- حسن لغيره: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦ / ٤٨٠ / رقم ٨٩٨٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤ / ١٦٧]، وفي «المشكل» [٤ / ٢٠٥]، وابن زنجويه في «الأموال» [رقم ٥٩١]، وأبو عروبة الحراني في «الطبقات» [رقم ١ / المتقى منه] من طريق محمد بن إسحاق =

كيسان، عن عروة، عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا أقبل هديةً من أعرابي»، فجاءته أم سنبله الأسلمية بوطب لبن، أهدته له، فقال: «أفرغني منه في هذا القعب»، فأفرغت، فتناوله، فشرب، فقلت: ألم تقل: لا أقبل هديةً من أعرابي؟! فقال: «إن أعراب أسلم ليسوا بأعراب، ولكنهم أهل باديتنا، ونحن أهل حاضرتهم، إن دعونا أجبتناهم، وإن دعوناهم أجابونا».

= ابن يسار عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وزادوا سوى أبي عروبة في آخره: (ثم شرب).

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه أبو نعيم في (المعرفة) كما في «الإصابة» [٨ / ٢٣٣]، وقال البوصيري في «تحاف الخيرة» [٣ / ١٢١]، و[٤ / ١٠٦]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: (هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق).

قلت: هلا قال: «ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق فيه بالسماع» إذ ليس في عنعنة المدلس ما يدل على تدليسه أصلاً، إنما هذا قرينة وحسب، ومن للبوصيري بمعرفة دقائق هذا الفن؟! والحاصل: أن علة هذا الطريق: هي عدم ذكر ابن إسحاق سماعه من شيخه، وهو وحش التدليس جداً، لكنه توبع عليه: فرواه جماعة عن عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي عن عبد الله ابن دينار الأسلمي عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . مع اختلاف يسير في ألفاظه: أخرجه أحمد [٦ / ١٣٣] والحاكم [٤ / ١٤٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤ / ١٦٧]، وفي «المشكل» [٤ / ٢٠٤]، وأبو عبيد في «الأموال» [رقم ٤٥٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٧٣٠٤]- وعنده معلقاً والبزار في «مسنده» [٢ / رقم ١٩٤٠، ١٩٤١]، وابن عبد البر في الاستيعاب [١ / ٦٣٠]، وابن السكن في «الصحابة» كما في «الإصابة» [٨ / ٢٣٢ - ٢٣٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨ / ٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن حرمة بإسناده به . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ونقل الإمام في «الصحيح» [٦ / ١٢١٣]، أن الذهبي وافق الحاكم، ثم قال الإمام: «وهو كما قال».

قلت: أما الذهبي فهو برىء من موافقة صاحب «المستدرک» في كل حديث يسكت عنه، وهذا الحديث من ذاك القبيل، وكيف يكون سنده كما يقول الحاكم؟! وفيه (عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي) وهو شيخ مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، وهو قد شهد على نفسه =

٤٧٧٤- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُ بِفِرَاشِهِ، فَيَفْرَشُ لَهُ، فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا أَوَى إِلَيْهِ تَوَسَّدَ كَفَهُ الْيَمْنَى، ثُمَّ هَمَسَ، مَا نَدْرِي مَا يَقُولُ، فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ ذَلِكَ رَفَعَ صَوْتَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، إِلَهَ- أَوْ رَبِّ- كُلِّ شَيْءٍ، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانَ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَالْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَفْضِلْ عَنَّا الدِّينَ، وَأَعْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ».

= بسوء الحفظ، وقد صح عن يحيى القطان أنه قال: «كان ابن حرملة يلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء؛ لفعلت» وهذه مصيبة! وأجارك الله من حديث المتلقنين! ولم يكن مسلم يخرج لهذا الضرب إلا ما تابعه عليه الثقات، وكم أوقع مسلماً طلب العلو برواية الضعفاء في مزلق! وابن حرملة هذا من رجال الجماعة سوى البخاري؛ وهو عندي إلى الضعف أقرب لما ذكرته؛ فيحتاج بحديثه في الشواهد والمتابعات؛ وهذا الحديث قد توبع عليه كما مضى .  
وقال الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٢٦٤]، بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد والبخاري: «ورجال أحمد رجال الصحيح» وهو كما قال .

٤٧٧٤- صحيح المرفوع منه فقط: قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ١٦٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه السري بن إسماعيل، وهو متروك» .

قلت: وبه أعلمه ابن كثير في «تفسيره» [٧ / ٧ / طبعة دار طيبة]، فقال: «السري بن إسماعيل هذا: ابن عم الشعبي، وهو ضعيف جداً» .

وقد خولف في سنده: السري، خالفه مطرف بن طريف- الثقة المأمون - فرواه عن الشعبي مثله: إلا أنه قال في أوله: (كان رسول الله ﷺ من آخر ما يقول حين ينام، وهو راضع يده على خده الأيمن، وهو يرى أنه ميت في ليلته تلك: رب السموات . . . إلخ) .

أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٥)، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٧٨٩]، وعنه ابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٧٤٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤ / ٥٣]، وغيرهم بإسناد صحيح إلى مطرف عن الشعبي عن عائشة به . . . ولم يذكر فيه مسروقاً .

٤٧٧٥- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا الْحِجَاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ، عَنْ طَلْحَةَ مَوْلَى ابْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ خَمِيصُ الْبَطْنِ.

٤٧٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ سَائِبَةَ، أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَيَاتِ، إِلَّا الْأَبْتَرِ وَذَا الطَّفِيَّتَيْنِ، إِنَّهُمَا يَخْطِفَانِ الْأَبْصَارَ، وَيَسْقِطَانِ مَا فِي بَطُونِ النِّسَاءِ، فَمَنْ تَرَكَهُمَا فَلَيْسَ مِنَّا.

٤٧٧٧- حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزَبَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أن الشعبي عن عائشة مرسل، كما جزم به ابن معين وأبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» [ص ١٥٩، ١٦٠]، وعنه في «جامع التحصيل» [ص ٢٠٤]. وهذا الوجه هو المحفوظ عن الشعبي، وللحديث طريق آخر عن عائشة بالمرفوع منه فقط: عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ١٩٣]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ٥٢٤]، والفسوي في «المعرفة» [٣/ ٣٨٦]، وسنده منكر.

لكن للمرفوع منه: شاهد من حديث أبي هريرة عند مسلم [٢٧١٣]، وأبي داود [٥٠٥١]، والترمذي [٣٤٠٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٦٨]، وجماعة كثيرة؛ وفي أوله: (كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه يقول: اللهم رب السماوات... إلخ) لفظ النسائي وأبي داود؛ ولفظ الترمذي: (كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذ أحدنا مضجعه أن يقول: اللهم رب السماوات... إلخ) وهو رواية لمسلم.

٤٧٧٥- ضعيف: أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٦٠]، من طريق يونس بن بكير عن الحجاج بن أبي زينب عن طلحة مولى ابن الزبير عن عائشة به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٥٦٣]: (رواه أبو يعلى، وفيه طلحة البصرى مولى عبد الله ابن الزبير، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح). قلتُ: هو كما قال؛ ولم أجد لطلحة هذا ترجمة بعد التبع.

٤٧٧٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٥٨].

٤٧٧٧- صحيح: أخرجه الطبري في «تفسيره» [٩ / ٢٧٥]، وابن راهويه [١٦٩٩]، وغيرهما من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار - وهذا في «مغازيه» كما في «البداية والنهاية» =

إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل على النبي ﷺ فتغشاه من الله ما كان يتغشاه، فسجى بثوبه، ووضعت وسادة من أديم تحت رأسه، ثم جلس وإنه ليتحدر منه مثل الجمان، وهو يمسح عنه .

٤٧٧٨ - حَدَّثَنَا مسروق بن المرزبان، حَدَّثَنَا ابن أبي زائدة، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ إذا نزل عليه، وجد ما قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل: ٥].

= [٣ / ٣٠٤] - عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند الطبري بنحوه في سياق حديث الإفك الطويل .

قلت: وهذا إسناده صالح؛ وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث في «مغازيه» كما نقله عنه ابن كثير في «البداية» [٣ / ٣٠٤]، وكذا صرح بالسماع عند الطبري أيضاً؛ وحديثه هنا: جزء من سياق طويل لقصة الإفك؛ وهي ثابتة من طرق عن عائشة - رضی اللہ عنہا - يأتي بعضها [برقم ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣١، ٤٩٣٣، ٤٩٣٥]. والله المستعان .

٤٧٧٨ - حسن: أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٤٨٧]، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن عائشة به نحوه في سياق حادثة الإفك . قال الهيثمي في «المجمع» [٧ / ٢٧٥]: «رواه أبو يعلى وإسناده جيد» .

قلت: من أين تأتية الجودة؟! وعمرو بن علقمة والد محمد بن عمرو - لم يدرك عائشة أصلاً، وقد عده الحافظ في (تقريبه) من الطبقة السادسة، وهي الطبقة التي عاصرت صغار التابعين، فالإسناده منقطع .

لكن لمحمد بن عمرو بن علقمة إسناده آخر في هذا الحديث يرويه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن علقمة بن وقاص - وهو جد محمد بن عمرو - قال: (لما قال المنافقون لعائشة - رضی اللہ عنہا - ما قالوا من الإفك، قالت عائشة: خطب رسول الله ﷺ على المنبر . . .) وساق قصة الإفك بطولها، وفيها قول عائشة: (وشخص رسول الله ﷺ إلى السقف، قال الله - عز وجل - ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾) .

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٤٨٧]، بإسناد صحيح إلى محمد بن عمرو به . . . وهو عند الطبري في «تفسيره» [٩ / ٢٧٥]، وابن راهويه [١١٣١]، من طريق آخر صحيح =

٤٧٧٩- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَمِيدٍ، عَنْ أَبِي مَلِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبَاحٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَقُولُ فِي مِصْلَاهُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَرَبَّ إِسْرَافِيلَ، وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى صَلَاتِهِ».

= عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبد الرحمن بن علقمة بن وقاص وغيره: (أن عائشة خرجت تريد المذهب ومعها أم مسطح . . .) وساق الحديث بطوله نحو رواية ابن الأعرابي، وفيه قول عائشة: (وشخص رسول الله ﷺ بصره إلى البيت؛ وكان إذا أنزل عليه يأخذه ما كان يأخذه، يعنى من الشدة، وقد قال الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾).  
قلت: وظاهر سنده الإرسال، لكن علقمة بن وقاص مشهور بالرواية عن عائشة؛ بل روى عنها قصة الإفك بطولها عند الشيخين . . . وستأتى [برقم ٤٩٢٧، ٤٩٣٣، ٤٩٣٥]، لكن ليس فيها موضع الشاهد هنا، فالظاهر: أنه كان لشهرة الحديث عن عائشة: كان ربما أرسله، كما كان يفعل ذلك عروة بن الزبير في غير حديث عن عائشة، وهذا قد يحمل أيضاً على حالة الفتور وعدم النشاط لإقامة إسناده.

■ فالحاصل: أن علقمة قد سمع الحديث من عائشة بطوله . . . وربما كان يرسله عنها كما وقع عند الطبرى وابن راهويه وابن الأعرابي . . . فى هذا الحديث هنا: والإسناد عندهم إلى علقمة: حسن صالح؛ ليس فيه من ينظر فى حاله: سوى (محمد بن عمرو بن علقمة) وفيه مقال معروف، لكن استقر العمل على تحسين حديثه ما لم يخالف من هو أوثق منه؛ أو يأت بما ينكر عليه.

وللحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه فى سياق أطول: عند الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ١١٧]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٣٩/ ١٠٠]، وسنده لا يثبت، والله المستعان.

٤٧٧٩- منكر بهذا السياق: قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٤٦٣]: (رواه أبو يعلى، وفيه عبيد الله ابن أبي حميد، وهو متروك).

قلت: وكان يروى عن أبي المليلح مناكير، كما قاله الحاكم وأبو نعيم، وهذا الحديث منها، وهو من رجال ابن ماجه وحده. وفى الإسناد أيضاً: (سفيان بن وكيع) والكلام فيه طويل الذيل، لخصه الحافظ فى «التقريب» فقال: (كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلى بوراقه؛ فأدخل عليه ما ليس من حديثه؛ فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه).

٤٧٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ  
 الْأَعْمَشِ، عَنْ تَمِيمٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: تَبَارَكَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعَهُ كُلَّ  
 شَيْءٍ، إِنِّي لَأَسْمَعُ كَلَامَ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ، وَهِيَ تَشْتَكِي زَوْجَهَا إِلَى  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ تَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُلُّ شَبَابِي، وَنَثَرْتُ لَهُ بَطْنِي، حَتَّى إِذَا كَبُرَ  
 سَنِي، وَأَنْقَطَعَ وَلَدِي، ظَاهَرَ مِنِّي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ، قَالَتْ: فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ  
 جِبْرِيلُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾  
 [المجادلة: ١]

= وبه وحده: أعله الهيثمي في موضع آخر من «المجمع» [١٠ / ١٣٢]، ثم قال: (رواه النسائي  
 بنحوه من غير تقييد بركعتي الفجر).

قلت: يقصد حديث قدامة بن عبد الله عن جصرة بنت دجاجة عن عائشة قالت: (دخلت على  
 امرأة من اليهود... ) وذكرت قصة؛ وفي آخرها: فما صلى - يعني النبي - ﷺ بعد يومئذ  
 صلاة إلا قال: في دبر كل صلاة: رب جبريل وميكائيل وإسرافيل: أعذني من حر النار،  
 وعذاب القبر).

أخرجه النسائي [١٣٤٥] - واللفظ له - وأحمد [٦ / ٦١]، وغيرهما؛ وسنده مغموز،  
 والمحفوظ عن عائشة: هو أنه ﷺ كان يقول نحو هذا الدعاء إذا افتتح صلاته بالليل: كما  
 أخرجه مسلم [٧٧٠]، وأبوداود [٧٦٧]، والترمذي [٣٤٢٠]، والنسائي [١٦٢٥]، وابن  
 ماجه [١٣٥٧]، وأحمد [٦ / ١٥٦]، وجماعة وهو مخرج في «غرس الأشجار».

٤٧٨٠ - ضعيف: علقه البخاري [٦ / ٢٦٨٩ / طبعة البغا]، ووصله النسائي [٣٤٦٠]، وابن ماجه  
 [١٨٨، ٢٠٦٣]، وأحمد [٦ / ٤٦]، والحاكم [٢ / ٥٢٣]، وابن راهويه [٧٣١، ٢٢٠٩]،  
 وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥١٤]، وابن أبي عاصم في السنة [١ / رقم ٦٢٥]، والسهمي  
 في «تاريخه» [ص ٣٨٩]، والبيهقي في «سننه» [١٥٠١٩، ١٥٠٢٠]، وفي «الاعتقاد» [ص  
 ٨٥]، وفي «المعرفة» [عقب رقم ٤٧٧٢]، وفي الأسماء والصفات [رقم ٣٨٥ / طبعة  
 الحاشدي]، والطبري في «تاريخه» [٣ / ١٢]، واللالكائي في «شرح السنة» [٣ / رقم ٦٨٩]،  
 وأبو الشيخ في العظمة [٢ / ٥٣٦]، وابن بطة في «الإبانة» [٣ / رقم ٨٥]، وأبو سعيد الدارمي  
 في النقص [ص ٣١٥]، والواحدى في «أسباب النزول» [ص ٢٧٣]، والآجري في الشريعة  
 [رقم ٦٦٠، ٦٦١]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٨١]، والإسماعيلي في «المعجم» =

= [رقم ١٢]، وابن أبي خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٤٨٠ / طبعة دار الفاروق]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٢]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن تميم بن عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الحاكم والخطيب والواحدى والإسماعيلى مثل سياق المؤلف؛ وهو رواية لابن ماجه والبيهقى فى «سننه» والطبرى؛ وهو عند الباقرين باختصار دون شكوى خولة بنت ثعلبة .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال ابن عساكر: «صحيح أخرجه النسائى . . .» وقال الحافظ فى «التعليق» [٥ / ٣٣٨-٣٣٩]: «هذا حديث صحيح، وقيم وثقه ابن معين وغيره» وقبله قال صاحب «البدْرِ المنيِّر» [٨ / ١٤٥]: «هذا الحديث صحيح» .

قلتُ: وهو كما قالوا جميعاً، لولا أن فى النفس من عنعنة الأعمش، ولم أجده صرح بالسماع فى جميع طرقه التى وقفت عليها، وهو إمام التدليس، وبعض أصحابنا يجازف ويجعل تدليسه فى القلة: من قبيل تدليس الزهرى والثورى والحسن البصرى وهؤلاء السادة، كأنه ما وقف على قول المغيرة بن مقسم: «ما أفسد أحد حديث الكوفة إلا أبو إسحاق - يعنى السبيعى، وسليمان الأعمش» يعنى للتدليس، كما قاله الحافظ فى ترجمة أبى إسحاق من «تهذيبه» [٨ / ٥٨]، وقول المغيرة ثابت عند الإمام أحمد فى «العلل» [١ / ٢٤٤ / رواية عبد الله].

نعم: رواية شعبة والقطان - وحدهما - عن الأعمش فيما عنعن فيه أو لم يذكر فيه سماعاً؛ فلها شأن آخر، ولم أر أحد الرجلين قد روى هذا الخبر عن أبى محمد الأسدى، لكن ربما قوى الحديث: تعليق البخارى له مجزوماً به، ومعلقات البخارى المجزوم بها صحيحة عند جماعة كالنذرى وغيره، وفى ذلك على إطلاقه نظر لا يخفى .

والتحقيق أن تلك المعلقات صحيحة إلى من علق عنه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث المعلق، كما يقول الحافظ فى مقدمة «الفتح» [ص ١٧]، وهذا الحديث علقه البخارى قائلاً: (وقال الأعمش: عن تميم بن عروة عن عائشة قالت . . .) فخلصنا إلى أنه صحيح إلى الأعمش؛ ويبقى النظر فى الأعمش ومن فوَّقه؛ فنظرنا: فإذا الأعمش حافظ الكوفة، الإمام العدل الحجة الزاهد المقرئ ليس فيه مغمز يضر حديثه سوى إكثاره من التدليس، وقد عنعنه هنا، ومن فوَّقه ثقات مشاهير، فليس الحديث عندى بهذا الإسناد إلا معلولاً،

٤٧٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ هَدِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَقَمْتُ، فَأَجَفْتُ الْبَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَلَمَّا رَحِبَ عَنْهُ، قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ جَبْرِيلَ يَقْرِئُكَ السَّلَامَ».

٤٧٨٢- حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِيهِ يُونُسُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنِبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَكَلَ.

= اللّٰهُمَّ إِلَّا أَنْ يُوَثِّرَ تَصْحِيحَهُ عَنْ أَحَدِ نِقَادِ الصَّنْعَةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ كَأَحْمَدَ وَابْنَ مَعِينٍ وَابْنَ الْمَدِينِيِّ وَالبخارى وشيخهم القطان وصاحبه ابن مهدي وغيرهم من تلك البابة؛ فنقف بذلك على صحة الحديث البتة وإن عنعنه الأعمش.

أما تصحيح صاحب «المستدرک» ومن تابعه؛ فليس بشيء عندي مع وضوح العلة المذكورة آنفاً، وأنا أستخير الله في تضعيف هذا الحديث، ولأصل قصة خولة شواهد قد ذكرناها في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٨١- صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه النسائي [٣٩٥٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣] رقم [٩٧]، وغيرهما من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن صالح بن ربيعة بن هدير عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد لا يثبت، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين سوى صالح بن ربيعة بن هدير، ولم يرو عنه سوى هشام بن عروة وحده، وانفرد ابن حبان ذكره في «الثقات» [٤٥٦ / ٥]، وهو متساهل جداً في توثيق تلك الطبقة من أعمار التابعين.

لكن للحديث طريق آخر: يرويه الشعبي عن أبي سلمة عن عائشة: (أن النبي ﷺ قال لها: إن جبريل يقرئك السلام، قالت: وعليه السلام ورحمة الله) أخرجه البخاري [٥٨٩٨]، والترمذي [٢٦٩٣]، وأحمد [٦ / ١١٢، ٢٠٨]، وجماعة كثيرة.

وتابع عليه الشعبي، تابعه الزهري على مثله في سياق أتم عن أبي سلمة عند البخاري [٣٥٥٧]، [٥٨٤٨]، وغيره . . . والله المستعان.

٤٧٨٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٢٢].

٤٧٨٣- حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ،  
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا وَقَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ،  
وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

٤٧٨٣- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٢٩٠، ٣٢٩١]، والترمذي في «جامعه» [١٥٢٤]، وفي  
«العلل» [رقم ٢٧٥]، والنسائي [٣٨٣٥، ٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨]، وأحمد [٢٤٧ / ٦]،  
[٢٤٧]، وابن ماجه [٢١٢٥]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم ١٧٦]، وأبو القاسم البغوي في  
«حديثه» [رقم ٢٢]، والبيهقي في «سننه» [١٩٨٤٦، ١٩٨٤٧، ١٩٨٤٨]، والطحاوي في  
«المشكل» [٥ / ١٧٧]، والفسوي في «المعرفة» [٣ / ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن يونس بن  
يزيد الأيلي عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .  
قال النسائي: «وقد قيل: إن الزهري لم يسمع هذا من أبي سلمة».

قلت: بل لم يسمعه جزماً، وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم يسمع هذا  
الحديث من أبي سلمة» ثم نقل عن أبي عبد الله الجعفي أنه قال: «روى غير واحد منهم: موسى  
ابن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة  
عن عائشة عن النبي ﷺ والحديث هو هذا».

وقال الترمذي أيضاً في «علله»: «سألت محمداً - يعني به البخاري - عن هذا الحديث، فقال:  
روى ابن المبارك - يعني من رواية عبدان عنه - وهي عند الفسوي وعند البيهقي - عن يونس عن  
الزهري قال: أخبرت عن أبي سلمة عن عائشة، وروى موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن  
الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة . . . وسليمان بن  
أرقم ذاهب الحديث».

قلت: قد اختلف في إسناده على الزهري على ألوان، والمحفوظ عنه هو ما صححه البخاري  
وجماعة: وأخرجه أبو داود [٣٢٩٢]، والترمذي [١٥٢٥]، والنسائي [٣٨٣٩]، وجماعة  
كثيرة من طريق سليمان بن بلال عن ابن أبي عتيق وموسى بن عقبة كلاهما عن ابن شهاب عن  
سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة به .

قلت: وأفة هذا الطريق: هي سليمان بن أرقم، وبه أعلى البخاري كما مضى، ومثله النسائي  
عقب روايته، وقد خولف في إسناده أيضاً، وكذا اختلف فيه على ابن أبي كثير، والمحفوظ عنه  
أنه يرويه عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين به .

٤٧٨٤ - حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا أبو أحمد الزبيرى، حَدَّثَنَا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ما نام رسول الله ﷺ قبل العشاء، ولا سمر بعدها.

= وابن الزبير هذا تالف الرواية، وقد اضطرب فى إسناده أيضاً، ولا يصح هذا الحديث من تلك الوجوه كلها، لكن له طريق آخر أخرجه الطحاوى فى «المشکل» [٥ / ١٧٢]، بإسناد مستقيم إلى حفص بن غيات عن ابن محيريز - وهو عبد الله المكى - عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: (من نذر أن يطيع الله - عز وجل - فليطعه؛ ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه، يكفر عن يمينه) وسنده تقوم به الحجة، وقد أعل بما لا يقدر كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . ثبت منها حديث ابن عباس عند ابن الجارود [٩٣٥]، وحديث عقبة بن عامر عند مسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وجماعة كثيرة بلفظ: (كفارة النذر كفارة اليمين) وهذا عام يشمل نذر المعصية وغيره؛ وقد استوفينا تخريج حديث عائشة مع أحاديث الباب بكتابنا «غرس الأشجار».

٤٧٨٤ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٧٠٢]، وأحمد [٦ / ٢٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٦٢]، والطيالسى [٢٩٣ / عون المعبود]، وأبو نعيم الملائى فى كتاب (الصلاة) كما فى «الإعلام» للمغطاي [١ / ١٠٧٦]، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهانى فى «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبى نعيم الفضل بن دكين» [رقم ٢٠]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به . . .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١ / ١٠٨]: «هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات».

قلت: وسبقه مغطاي إلى تصحيحه فى «شرح ابن ماجه» [١ / ١٠٧٥]، وحسنه الإمام فى «الثمر المستطاب» [١ / ٧٣]، وفى كل ذلك نظر عندى، ومدار إسناده: على (عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى) وهو شيخ مختلف فيه، وجمهور النقاد على تليينه، بل جعله أبو حاتم الرازى من بابة: (طلحة بن عمرو) و: (عمر بن راشد)، وهذان تركهما جماعة، وقال البخارى: «فيه نظر» وهذا جرح شديد فى الغالب، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

نعم: للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . وأقواها: ما رواه جعفر بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة: (أن رسول الله ﷺ لم يكن ينام قبلها، ولا يتحدث بعدها) أخرجه ابن حبان [٥٥٤٧]، وظاهر سنده الصحة، إلا أنه معلول بما ذكرناه فى «غرس الأشجار» . =

٤٧٨٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَفْلَحُ بْنُ حَمِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَحْدُثُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِعَ أَهْلَهُ وَلَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَصَلَّى، وَصَامَ يَوْمَهُ ذَلِكَ .

٤٧٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلْمَةَ، حَدَّثَنِي عَائِشَةُ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ .

٤٧٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي

= لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة . من أصحابها حديث أبي برزة الأسلمي : أن النبي ﷺ : (كان يكره النوم قبلها؛ والحديث بعدها) أخرجه الشيخان؛ ويأتي عند المؤلف [برقم ٧٤٢٥]، وقد استوفينا تخريج أحاديث الباب في كتابنا : «غرس الأشجار» .

٤٧٨٥- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٤٧٠٥] .

٤٧٨٦- صحيح: أخرجه البخاري [٥٩٤]، ومسلم [٧٢٤، ٧٣٨]، والنسائي [١٧٨٠]، وأحمد [٦/ ٥٢، ٨١، ١٢٨، ١٨٩، ٢٤٩، ٢٧٩]، والدارمي [١٤٧٤]، وابن خزيمة [١١٠٢]، وابن حبان [٢٦٣٤]، وابن راهويه [١٠٤٩، ١١٤٦]، وأبو عوانة [رقم ١٧١٨، ١٧١٩]، وجماعة من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وزاد ابن حبان والدارمي وأحمد وأبو عوانة والنسائي ومسلم والبخاري في آخره : (من صلاة الصبح) وهو رواية لابن خزيمة وابن راهويه؛ وهو عند ابن حبان وابن خزيمة والدارمي في سياق أتم في أوله : وهو رواية لمسلم وابن راهويه وأحمد وأبي عوانة . قلتُ : وقد توبع عليه ابن أبي كثير : تابعه عراك بن مالك على نحوه في سياق أتم عند البخاري [١١٠٦]، وجماعة .

وللحديث طرق عن عائشة به نحوه . . . قد استوفيناها في «غرس الأشجار» .

٤٧٨٧- صحيح: أخرجه أبو دود [١٣٣٦]، ابن ماجه [١٣٥٨] - ولم يسق لفظه - وأحمد [٦/ ٨٣]، وابن حبان [٢٤٣١، ٢٦١٠]، والبيهقي في «سننه» [٤٤٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ١٢٣]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ٤٦٥]، وغيرهم من طرق =

الزهرى، حدثنى عروة بن الزبير، حدثنى عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلى فيما بين صلاة العشاء الآخرة إلى أن ينصدع الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ثنتين، ويوتر بواحدة، ويمكث فى سجوده بقدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية، فإذا سكت المؤذن الأول لصلاة الفجر، قام، فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتیه المؤذن.

٤٧٨٨ - حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَصَلَّى، فَرَأَاهُ نَاسٌ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّانِيَةَ خَرَجَ أَيْضًا، فَرَأَاهُ النَّاسُ فَتَابُوا وَكَبَرُوا وَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةَ الثَّلَاثَةَ مَلَى الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلُوا كَأَنَّهُمْ يُؤَدُّونَهُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَا بَالُ النَّاسِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلُّوا مَعَكُمْ هَاتَيْنِ اللَّيْلَتَيْنِ، فَأَحْبَبُوا أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ

= عن الأوزاعى [وقرن معه ابن أبى ذئب عند أبى داود وابن ماجه وابن عبد البر] = عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١ / ٢٠٦]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، روى مسلم بعضه من حديث عائشة، ورواه النسائى فى «الكبرى» عن قتيبة عن مالك عن الزهرى . . . . قلت: وهو كما قال؛ لكن ما كان له أن يحشره فى (زوائد ابن ماجه)؛ لأن الحديث بنحو سياق ابن ماجه: ثابت عند أبى داود كما مضى؛ وكلاهما قد رواه من طريق الأوزاعى وابن أبى ذئب كلاهما عن الزهرى به . . . .

ورواية ابن أبى ذئب وحده قد مضى تخريجها فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٤٧٥٢]، وقد رواه مالك ومعمرو وشعيب ويونس وعمرو بن الحارث وغيرهم عن الزهرى به نحوه مع اختلاف بينهم فى سياقه . . . . ورواياتهم مخرجة فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٨٨ - صحيح: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عمر، وهو العمري الزاهد، وباقي رجاله ثقات محتج بهم فى «الصحيح» وأبو النضر هو سالم بن أبى أمية القرشى الثقة النبيل .  
وتوبع عليه أبو النضر عن أبى سلمة:

خرج إليهم، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوْا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ دَوْمُهَا وَإِنْ قَلَّ، مَا زَلْتُمْ حَتَّى خَشِيتَ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ»، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلى إحدى عشرة قائماً، وركعتين جالساً، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ، ثم ركع، ثم يوتر بواحدة. قال أبو سلمة: فقلت: كيف كانت صلاته فى شهر رمضان؟ قالت: ما كان يزيد فى شهر رمضان على هذا.

١- تابعه محمد بن إبراهيم بن الحارث على نحوه فى سياق أتم دون قول عائشة وأبى سلمة فى آخره . . . أخرجه أحمد [٦ / ٢٦٧]، وابن نصر فى «قيام رمضان» [٧]، من طريق ابن إسحاق قال: حدثنى محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى به . قلت: وهذا إسناد صالح .

٢- وتابعه محمد بن عمرو بن علقمة على نحوه باختصار دون قول عائشة وأبى سلمة فى آخره، وكذا دون قوله: (ما زلتم حتى خشيت أن تكتب عليكم) وزاد فى آخره: (وكان إذا صلى صلاة أثبتها) .

أخرجه إسماعيل ابن جعفر فى «حديثه» [رقم ١٩٥]، وأحمد [٦ / ٦١]، من طريقين عن محمد بن عمرو به . قلت: وهذا إسناد حسن أيضاً .

٣- ورواه سعيد المقبرى عن أبى سلمة عن عائشة باختصار: (أن النبى ﷺ كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلى، ويبسطه بالنهار فيجلس عليه، فجعل الناس يشوبون إلى النبى ﷺ فيصلون بصلاته حتى كثروا؛ فأقبل فقال: يا أيها الناس خذوا من الأعمال ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام، وإن قل) .

أخرجه البخارى [٥٥٢٣] - واللفظ له - ومسلم [٧٨٢]، وأبو دود [١٣٦٨] - وعنده باختصار - والنسائى [٧٦٢]، وأحمد [٦ / ٤٠]، وابن خزيمة [١٦٢٦]، وابن حبان [٢٥٧١]، والحميدى [١٨٣]، والبيهقى فى «سننه» [٥٠١٩]، و [٥٠٢٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٤٥٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٥٦]، وجماعة كثيرة .

ورواه جماعة آخرون عن أبى سلمة . . . ولكن مختصراً جداً ببعض فقراته فقط . =

٤٧٨٩ - حَدَّثَنَا عمرو الناقد، حَدَّثَنَا معمر بن سليمان الرقي، حَدَّثَنَا خصيفٌ، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير، والذهب، والشرب في آنية الفضة، وعن الميثرة الحمراء، قالت عائشة: قلت: يا رسول الله، شئٌ ذفيفٌ من الذهب يربط به المسك؟! قال: «اجعليه فضةً، وصفريه بشيءٍ من زعفرانٍ».

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به جميعاً مفرقاً، وقد استوفينا طرقه وشواهده في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت بسياق المؤلف جميعاً.

٤٧٨٩ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣٣ / ٦ / ٢٢٨]، وابن راهويه [١١٩٤، ١٨٦٧]، وابن عدى في «الكامل» [٣ / ٧١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦ / ٣٨٢]، وغيرهم من طرق عن خصيف بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عائشة به نحوه . . . وزاد أحمد في رواية: (ولبس القسي) بعد قوله: (وعن الميثرة الحمراء) وليس عند ابن راهويه شئٌ من الأشياء المنهى عنها، وهو رواية لأحمد.

قلت: وهذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [٥ / ٢٥٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه خصيف وفيه ضعف، ووثقه جماعة».

وهو كما قال؛ لولا أنه أوهم أن الجمهور على توثيقه، بل العكس هو الصواب، فقد تكلموا فيه لسوء حفظه، وانفراده عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وروى بأخرة أحاديث منكراً أيضاً، كما قاله الإمام أحمد، وهو لا يحتمل له التفرد عن مثل مجاهد أصلاً، هذا مع إكثاره من الرواية عنه، وله عنه مناكير لا تطاق، أظن هذا الحديث منها.

ولشطره الثاني طريق آخر عن عائشة قالت: (دخل رسول الله ﷺ وعلى سوار من ذهب؛ فقال: أفلا أدلك على ما هو خير لك من هذا وأحسن؟!)

قلت: بلى، قال: تجعليه ورق، ثم تخلقينها فتكون كأنه ذهب) أخرجه البزار في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [عقب رقم ٥٥٩٣]، من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . .

قال البزار: «لا نعلمه رواه بهذا السند إلا صالح».

قلت: وهو غير صالح، لاسيما في الزهري، وبه أعلى البوصيري، والهيثمي في «المجمع» [٥ / ٢٦٥].

٤٧٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا، فَكَذَّبَهُ، إِنِّي رَأَيْتَهُ يَبُولُ قَاعِدًا .

= والخبر منكر من هذا الطريق؛ ولذلك الشطر شاهد نحو السياق الماضى: من حديث أبي هريرة عند أحمد [٩٦٧٥]، والطحاوى فى «المشکل» [١٠٨ / ١٢]، والنسائى [٥١٤٢]، وغيرهم . وفى سنده مجهول، وبه أعله الطحاوى عقب روايته، وشاهد ثان من حديث أم سلمة عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٤ / رقم ٤٥٧]، وسنده منكر .

ثم رأيت النسائى [٥١٤٣]، قد روى الحديث من طريق عمرو بن الحارث المصرى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به مثل: رواية صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى، وعمرو ثقة حافظ؛ لكن جزم النسائى عقب روايته بكونه غير محفوظ، يعنى متصلًا؛ فقد رواه معمر وغيره عن الزهرى به مرسلًا، ورواية معمر عند عبد الرزاق [١٩٩٤٤] .

وهذا المرسل هو الصواب عن الزهرى كما شرحناه فى «غرس الأشجار» ولا يصح من هذا الحديث سوى شطره الأول فى النواهى، فله شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث على [٢٧٦، ٣٠٤، ٣٢٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٥٣٧، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٧٢٤، ٢٧١١]، ومنها حديث أم سلمة الآتى [٦٨٨٢]، وهى شواهد مفرقة؛ والحديث صحيح ثابت دون شطره الثانى، وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار» .  
● تنبيه: قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن خصيف غير معمر بن سليمان» .

قلت: كلا، بل تابعه محمد بن سلمة، ومروان بن شجاع وغيرهما .

٤٧٩٠ - صحيح: أخرجه الترمذى [١٢]، وابن ماجه [٣٠٧]، والنسائى [٢٩]، والطيالسى [١٥١٥]، وابن أبى شيبه [١٣٢٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٢٦٧]، وابن حبان [١٤٣٠]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٦٦]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد الله النخعى عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به نحوه .  
قال الترمذى: «حديث عائشة أحسن شىء فى الباب وأصح» .

قلت: وقد تُعقَّب الترمذى بكون الحديث من طريق شريك القاضى، وسوء حفظه مما سارت به الركبان، فكيف يكون الحديث أحسن شىء وأصح فى هذا الباب؟! =

٤٧٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أُعَيْنٍ الْحِرَانِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي بِاللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ .

\*\*\*\*

آخر المجلد السادس، ويليه المجلد السابع، وأوله:

بقية مسند عائشة - رضی اللہ عنہا .

= كذا قال بعضهم، وليس بشيء؛ والأمر كما قاله الترمذی؛ إذ إن شريكاً لم ينفرد به، بل تابعه:

١- الثوري عن المقدم عن أبيه عن عائشة قالت: (من حدثك أن رسول الله ﷺ بال قائماً فلا تصدقه؛ ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن).

أخرجه أحمد [١٣٦ / ٦]، [١٩٢، ٢١٣]، والحاكم [٢٩٠ / ١]، [٢٩٥]، والبيهقي في «سننه» [٤٩٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤ / ٢٦٧]، وابن راهويه [١٥٧٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨ / ٥١]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٧]، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» [رقم ١٠١]، وابن سمعون في «أماليه» [رقم ٨٦]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١ / ١٥١]، وغيرهم من طرق عن الثوري به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» .

قلت: وليس كما قال، وقد تعقبه مغلطاي في «الإعلام» [١ / ٩١]، بكون المقدم وأبيه ليسا من شرط البخاري، ولو أن الحاكم قال: «على شرط مسلم» لكان صواباً .

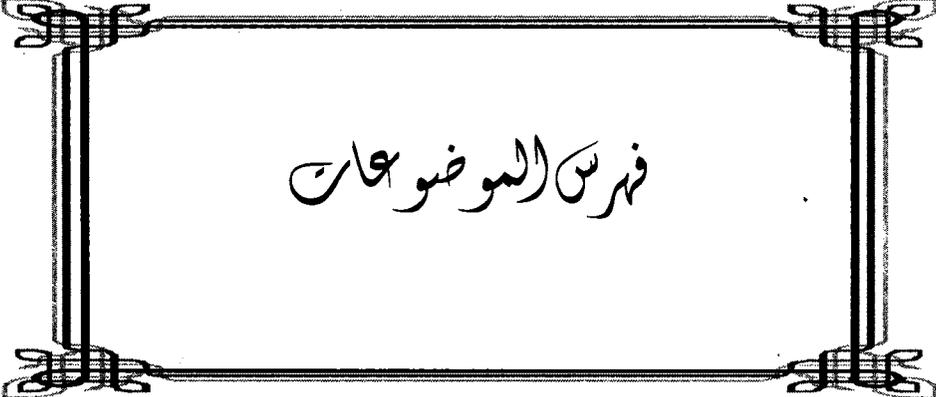
٢- وتابعه أيضاً إسرائيل بن يونس عن المقدم عن أبيه قال: سمعت عائشة تقسم بالله: ما رأيت أحد رسول الله ﷺ يبول قائماً منذ أنزل عليه الفرقان).

أخرجه الحاكم [١ / ٢٩٥]، وعنه البيهقي في «سننه» [٤٩٥]، وسنده صحيح إليه .

والحديث حسنه النووي في «الخلاصة» [١ / ١٥٨]، وقال في «المجموع» [٢ / ٨٤]: «إسناده جيد، وهو حديث حسن» وقد استوفينا الكلام عليه، مع الرد على من غمز صحته في كتابنا: «غرس الأشجار» .

٤٧٩١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٧٣٧].





فہر س الموضو عا ر



# فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
أبو نصر، عن أنس .	٥
سليمان التيمي، عن أنس بن مالك .	١٠
يزيد الرقاشي، عن أنس .	٢٦
ميمون بن سياه، عن أنس .	٧٦
هود العصري، عن أنس .	٨٢
سعد بن سعيد، عن أنس .	٨٤
معاوية بن قررة، عن أنس .	٨٥
بكر المزني، عن أنس .	٨٨
مالك بن دينار، عن أنس .	٩٢
شعيب بن الحبحاب، عن أنس .	٩٥
أبو التياح، عن أنس .	١٠١
أبو عمران الجوني، عن أنس .	١٠٧
حميد بن هلال، عن أنس .	١١٥

- ١١٧ أيوب، عن أنس .
- ١٢١ عمرو بن سعيد، عن أنس .
- ١٣٢ أبو ظلال، عن أنس .
- ١٧٨ جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس .
- ١٨٢ سعيد بن سنان، عن أنس .
- ٢٧٥ مسند عائشة رضي الله عنها .
- ٦٧٥ فهرس الموضوعات .

